

لجسترا

في
علم القراءات السبع

تأليف

أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي النخوي

المتوفى سنة ٣٧٧ هـ

تحقيق

الشيخ عادل أحمد عبد الموجود
الشيخ علي محمد معوض

شارك في تحيئة

الدكتور أحمد عيسى حسن المصري

نائب رئيس لجنة المصحف وشرح مقراءة المسجد الحيني
وأستاذ الحديث بجامعة الأزهر

www.QuranonlineLibrary.com



دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971

بيروت - لبنان

لجسترا

في
علم القراءات السبع

تأليف

أبي علي الحسن بن عبد الفقار الفارسي النحوي

المتوفى سنة ٣٧٧ هـ

تحقيق

الشيخ عادل أحمد عبد الموجود
الشيخ علي محمد معوض

شارك في تحققة

الدكتور أحمد عيسى حسن المصري

نائب رئيس لجنة المصحف و شيخ مقراة المسجد الحيني
وأستاذ الحديث بجامعة الأزهر

المجلد الرابع



دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971

بيروت - لبنان

**Title: AL-HUJJAH
FĪ ʿILAL AL-QIRĀʾĀT AL-SABʿ**
(A book about the Seven recitations
of the Holy Qur'an)

Author: Abū ʿAlī al-Fārīsī

Editor: Al-ṣayḥ ʿĀdil Aḥmad ʿAbdul-Mawjūd
and: Al-ṣayḥ ʿAlī Muḥammad Muʿawwad
and: Dr. Aḥmad ʿĪsa Ḥasan al-Maʿṣarāwī

Publisher: Dar Al-kotob Al-Ilmiyah

Pages: 2316 (4 volumes)

Year: 2007

Printed in: Lebanon

Edition: 1st

الكتاب: الحجة في علل القراءات السبع

المؤلف: أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي

المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود

والشيخ علي محمد معوض

والدكتور أحمد عيسى حسن المعصراوي

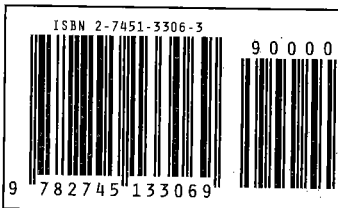
الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

عدد الصفحات: 2316 (4 أجزاء)

سنة الطباعة: 2007 م

بلد الطباعة: لبنان

الطبعة: الأولى



مَشْهُورَاتُ مُحَمَّدٍ رَحْمَاتُ بَيْرُوتَ



بيروت
والمكان
دار الكتب العلمية

جميع الحقوق محفوظة

Copyright

All rights reserved
Tous droits réservés ©

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة

لدار الكتب العلمية - بيروت - لبنان
ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو
مجزئاً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر
أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Exclusive rights by ©

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à ©

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beyrouth - Liban

Toute représentation, édition, traduction ou reproduction même partielle, par tous procédés, en tous pays, faite sans autorisation préalable signée par l'éditeur est illicite et exposerait le contrevenant à des poursuites judiciaires.

الطبعة الأولى

٢٠٠٧ م - ١٤٢٨ هـ

مَشْهُورَاتُ مُحَمَّدٍ رَحْمَاتُ بَيْرُوتَ

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

الإدارة: رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
Ramel Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg., 1st Floor

هاتف وفاكس: ٣٦٤٣٨ - ٣٦٦١٣٥ (٩٦١ ١)

فرع عرمون، القبعة، مبنى دار الكتب العلمية
Aramoun Branch - Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Bldg.

هاتف: ١١ / ٩٤٢٤ - ٨٠٤٨١٠ / ٩٦١ هـ
فاكس: ٨٠٤٨١٣ - ٩٦١ هـ
ص.ب: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان
رياض الصلح - بيروت - ٢٢٩٠ ١١٠٧

http://www.al-ilmiyah.com

e-mail: sales@al-ilmiyah.com

info@al-ilmiyah.com

baydoun@al-ilmiyah.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[وصلى الله على محمد] (١)

ذكر اختلافهم فى سورة الحج

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿سُكْرَى﴾ [٢] فى ضم السين وإثبات الألف،
وفتح السين وإسقاط الألف:

فقرأ حمزة والكسائى (٢): ﴿وَتَرَى النَّاسَ سَكْرَى وَمَا هُمْ بِسَكْرَى﴾ بغير ألف
فيهما، والسين مفتوحة.

وقرأ الباقون: ﴿سُكْرَى وَمَا هُمْ بِسُكْرَى﴾ بضم السين فيهما وبالألف.

قال أبو على: حجة من قرأ (٣): ﴿سَكْرَى﴾ أن سيويه قال: قد قالوا: رجل
سكران، وقوم سَكْرَى، قال: وذلك أنهم جعلوه كالمرضى، قال: وقالوا: رجال
رَوْبَى، جعلوه بمنزلة سكرى، والرَّوْبَى: الذين قد استثقلوا نوماً؛ فشهوه بالسكران.
انتهى كلام سيويه.

ويجوز: أن يجمع «سكران» على «سَكْرَى» من وجه آخر، وهو أن سيويه حكى:
رجل سَكِر، وقد جمعوا هذا البناء على: فَعَلَى، فقالوا: هَرِمَ وَهَرَمَى، وَرَمِنَ
وَرَمِنَى، وَضَمِنَ وَضَمِنَى؛ لأنه من باب الأدوية والأمراض التى يصاب بها،
ف «فَعَلَى» [من] (٤) هذا الجمع، وإن كان كـ «عطشى» فليس يراد بها المفرد، إنما يراد
بها تأنيث الجمع كما أن الباضعة، والطائعة، وإن كان على لفظ الضاربة والقائمة،
فإنما هو لتأنيث الجمع دون تأنيث الواحد من المؤنث.

وحجة من قال: ﴿سُكْرَى﴾ أنه لفظ يختص به الجمع، وليس بمشترك للجمع
والواحد كقولهم: سَكْرَى، ونظيره قولهم: أسارى وكسالى، فجاء الأول منه

(١) سقط فى ج.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٣)، التبيان للطوسى (٢٥٥/٧)، التيسير للدانى (١٥٦)، تفسير
الطبرى (٨٨/١٧)، تفسير القرطبى (٥/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٥٢)، الحجة
لأبى زرعة (٤٧٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٤)، الغيث للصفاقسى (٢٩٥)، الكشف
للمخشبرى (٤/٣)، الكشف للقيسى (١١٦/٢)، المجمع للطبرسى (٦٩/٧)، المعانى
للغراء (٢١٥/٢)، تفسير الرازى (٤/٢٣)، النشر لابن الجوزى (٣٢٥/٢).

(٣) فى أ: قال.

(٤) سقط فى ج.

مضموما وإن كان الأكثر من هذا الجمع مفتوح الأول نحو: حَذَارِي، و: حَبَاطِي وِجَبَاجِي، كما جاء نحو: تَوَام، و: ظَوَار، و: ثَنَاء، و: رُحَال مضمومة الأوائل، وإن كان الأكثر من ذلك مكسورا نحو: سِقَام، و: مِرَاض، و: ظِرَاف.

اختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿وَلَوْلُوًّا﴾ [٢٣]:

فقرأ ابن كثير: ﴿وَلَوْلُوًّا﴾، وفي «الملائكة» [فاطر: ٣٣] كذلك، وهى قراءة أبى عمرو وابن عامر وحزمة والكسائى^(١).

وقرأ نافع وعاصم -فى رواية أبى بكر- ههنا وفى «الملائكة»: ﴿وَلَوْلُوًّا﴾ بالنصب.

[وقرأ] عاصم فى رواية يحيى عن أبى بكر بهمزة واحدة وهى الثانية.

المعلى بن منصور عن أبى بكر عن عاصم ﴿وَلَوْلُوًّا﴾، يهمز [الأولى] ولا يهمز الثانية^(٢)، ضد قول يحيى عن أبى بكر، وهذا غلط.

[و] حفص عن عاصم يهزهما، وينصب.

قال أبو على: وجه الجر فى قوله -تعالى-: ﴿وَلَوْلُوًّا﴾ أنهم: يحلون أساور من

ذهب ومن لؤلؤ، أى: منهما، وهذا هو الوجه؛ لأنه إذا نصب فقال: ﴿يُحَاوُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرٍ مِنْ ذَهَبٍ وَلَوْلُوًّا﴾ حملة على: ويحلون لؤلؤا، واللؤلؤ إذا انفرد من الذهب والفضة لا يكون حلية.

فإن قلت: فقد قال: ﴿وَسَتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾ [النحل: ١٤]. فهذا على

أن يكون حلية إذا رصع فى الذهب أو الفضة صار حلية، كما قال فى العصر: ﴿إِنِّي

أَرِنِّي أَعْصِرُ حَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦]؛ لأنه قد يستحيل إليها بالشدة، كما يكون ذلك

حلية فى^(٣) الوجه الذى يحلى به، وكذلك القول فى التى فى «الملائكة».

ويحتمل قوله: ﴿وَلَوْلُوًّا﴾ فيمن نصب وجهها آخر، وهو أن تحمله على موضع

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٤)، الإملاء للعكبرى (٧٧/٢)، البحر المحيط (٣٦١/٦)، التبيان للطوسى (٢٧٠/٧)، التيسير للدانى (١٥٦)، تفسير القرطبى (٢٩/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٥٢)، الحجة لأبى زرع (٤٧٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٥)، الغيث للصفاقسى (٢٩٥، ٢٩٦)، الكشف للزمخشرى (١٠/٣)، الكشف للقيسى (١١٧/٢)، (١١٨)، المجمع للطبرسى (٧٧/٧)، تفسير الرازى (٢١/٢٣)، المعانى للفراء (٢٢٠/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٢٦/٢).

(٢) فى ج: الأول ولا يهمز الثانى.

(٣) فى أ: على.

الجار والمجرور؛ لأن موضعهما نصب؛ ألا ترى أن معنى ﴿يُحَكِّزُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ﴾: يحلون فيها أساور، فتحمله على الموضع.

فأما ما رواه معلى عن أبي بكر عن عاصم: أنه يهزم الأولى من ﴿لَوْلُوا﴾ ولا يهزم الثانية، ضد قول يحيى، قال أحمد: هذا غلط - فالأشبه أن [يريد أنه]^(١) غلط من طريق الرواية، ولا يمتنع في قياس العربية أن يهزم الأولى دون الثانية، والثانية دون الأولى، وأن يهزهما جميعاً:

فإن همز الأولى دون الثانية حقق الهمزة الأولى فقال: ﴿لَوْلُوا﴾.

وإن خفف الهمزة أبدل منها الواو فقال: «لُؤُو» مثل: بُوس، وجوثة.

وإن خفف الثانية وقد نصب الاسم قال: ﴿لَوْلُوا﴾ فأبدل من الهمزة الواو؛ لانفتاح الهمزة وانضمام ما قبلها - فيكون كقولهم: جُونٌ في جمع جُوثة، والتوذة في التوذة. وإن خففهما جميعاً قال: ﴿لَوْلُوا﴾.

وأما من جر فقال: ﴿لَوْلُوا﴾ فتخفيف الثانية عنده أن يقلبها واوا كما تقول: مررت بأكموك، فيقول: ﴿لؤلؤ﴾ وقد تقدم ذلك في سورة «البقرة».

اختلفوا في كسر لام الأمر وإسكانها من قوله: ﴿ثُمَّ لَيَقَطَعَنَّ﴾ [١٥] ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾ [٢٩]:

فقرأ ابن كثير^(٢): ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾ مكسورة اللام، ولم يكسر غيرها، هذه رواية القواس عنه.

وقال البزى: اللام مدرجة. قالوا^(٣): يعني بمدرجة: ساكنة.

وقرأ أبو عمرو وابن عامر: ﴿ثُمَّ لَيَقْطَعَنَّ﴾، ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾ مكسورة اللام.

زاد ابن عامر: ﴿وَلَيُطَوَّفُوا﴾ [٢٩]، ﴿وَلَيُطَوَّفُوا﴾ [٢٩] بكسر لام الأمر فيهما.

(١) في ج: يكون.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٤)، التبيان للطوسي (٢٦٣/٧)، التيسير للداني (١٥٦)، تفسير الطبري (١١١/١٧)، الحجة لابن خالويه (٢٥٢)، الحجة لأبي زرعة (٤٧٣)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٤)، الغيث للصفاسي (٢٩٦)، الكشف للقيسي (١١٦/٢)، المجمع للطبرسي (٧٣/٧)، المعاني للفراء (٢٢٤/٢)، تفسير الرازي (٣٠/٢٣)، النشر لابن الجزري (٣٢٦/٢).

(٣) في أ: قال.

واختلف عن نافع: فقال إسماعيل بن جعفر وأحمد والقاضي عن قالون وإسحاق وإسماعيل بن أبي أويس: ﴿ثُمَّ لَيَقَطَعَنَّ﴾ ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾ ساكنتي اللام.
وقال ورش وأبو بكر بن أبي أويس: ﴿ثُمَّ لَيَقَطَعَنَّ﴾، ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾ مكسورتى اللام مثل أبي عمرو.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾ ﴿وَلَيُؤْفُوا﴾، ﴿ثُمَّ لَيَقَطَعَنَّ﴾، ﴿وَلَيَطْرَفُوا﴾ اللام للأمر ساكنة في كل القرآن، إذا كان [ما] ^(١) قبلها واو أو فاء أو ثم.

قال أبو علي: أصل هذه اللام الكسر؛ يدل على ذلك أنك إذا ابتدأت بها، فقلت: ليقيم زيد، كسرتها لا غير، فإذا ألحقت الكلام الذي فيه اللام الواو أو الفاء أو ثم: [فمن] ^(٢) أسكن مع الفاء والواو؛ فلأن الفاء والواو يصيران كشيء من نفس الكلمة، نحو: كتف؛ لأن كل واحد منهما لا ينفرد بنفسه؛ فصار بمنزلة كتفٍ وفخذٍ، فقلت: «ولَيَقْضُوا» فإذا كان موضع الفاء والواو، «ثم» لم يسكنه أبو عمرو؛ لأن «ثم» يتفصل بنفسه ويسكت عليه دون ما بعده؛ فليست في هذا كالفاء والواو. ومن قال: ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾ [شبه الميم من «ثم»]، بالفاء والواو؛ فيجعل «فليَقْضُوا»، من ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾ ^(٣) بمنزلة الفاء والواو، وجعله كقولهم: «أراك» ^(٤) متنفخًا فيجعل «تَفْخًا» من «متنفخًا» مثل كتف، فأسكن اللام.

وعلى هذا قول العجاج: [من الرجز]

فَبَاتَ مُنْتَضِبًا وَمَا تَكَرَّدَسَا ^(٥)

ومثل ذلك قوله ^(٦): ﴿وَهَى﴾ ^(٧) [هود: ٤٢] ﴿فَهَى كَالْحَجَارَةِ﴾ [البقرة:

٧٤].

وأما اختلاف الرواية عن نافع:

- (١) سقط في ج.
- (٢) سقط في ج.
- (٣) سقط في ج.
- (٤) سقط في ج.
- (٥) تقدم.
- (٦) في أ: قولهم.
- (٧) سقط في ج.

فإحداهما على قول من قال: «فَهْيُ» «وهي»^(١).
 والأخرى على قول من قال: «فَهُو» [الإسراء: ٩٧] «وَهُو»^(٢) [البقرة: ٨٥].
 ويجوز أن يكون أخذ بالوجهين جميعا؛ لاجتماعهما في الجواز.
 قال: وكلهم قرأ^(٣): «سَوَاءٌ العاكف فيه» [٢٥] رفعا [إلا عاصما في رواية
 حفص؛ فإنه قرأ^(٤): «سَوَاءٌ» نصبا.

[قال] أبو عبيدة: العاكف: المقيم، والبادى: غير العاكف، وهو الذى لا يقيم.
 وجه الرفع فى «سواء» أنه خبر ابتداء مقدم، والمعنى: العاكف والبادى فيه
 سواء، أى: ليس أحدهما بأحق به من صاحبه، واستواء العاكف والبادى فيه دلالة
 على أن أرض الحرم لا تملك، ولو ملكت لم يستويا فيه، وصار العاكف فيها أولى
 بها من البادى بحق ملكه، ولكن سبيلها سبيل المساجد التى من سبق إليها كان أولى
 بالمكان لسبقه إليها؛ فسييله سبيل المباح الذى من سبق إليه كان أولى به.

ومن نصب فقال: «سَوَاءٌ الْعَكْفُ» أعمل المصدر عمل اسم الفاعل؛ فرفع
 «الْعَكْفُ فِيهِ» كما يرفع بـ «مستوي»، ولو قال: مستويا فيه العاكف والبادى، فرفع
 العاكف فيه بـ «مستوي»، وكذلك يرفعه بـ «سواء»، والأكثر الرفع فى نحو هذا، وألا
 تجعل هذا النحو من المصدر بمنزلة اسم الفاعل فى الأعمال.

ووجه إعماله: أن المصدر قد يقوم مقام اسم الفاعل فى الصفة نحو: رجل عدل
 فيصير عدل كـ «عادل»، وقد كسر اسم المصدر تكسير اسم الفاعل فى نحو قوله:
 [من الطويل]

.....

 فَنَوَّارُهُ مِيلٌ إِلَى الشَّمْسِ زَاهِرُهُ^(٥)

(١) فى ج: وهو.

(٢) فى ج: وهى.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٤)، الإعراب للنحاس (٣٩٦/٢)، البحر المحيط (٣٦٢/٦)،
 التبيان للطوسى (٢٧٢/٧)، التيسير للدانى (١٥٧)، تفسير الطبرى (١٠٣/١٧)، تفسير
 القرطبى (٣٤/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٥٣)، الحجة لأبى زرعة (٤٧٥)، السبعة لابن
 مجاهد (٤٣٥)، الغيث للصفاسى (٢٩٦)، الكشف للزمخشرى (١٠/٣)، الكشف
 للقيسى (١١٨/٢)، المجمع للطبرسى (٧٩/٧)، المعانى للقرء (٢٢١/٢)، تفسير الرازى
 (٢٣/٢٣)، النشر لابن الجزرى (٣٢٦/٢).

(٤) فى أ: غير عاصم فإنه قرأ فى رواية حفص.

(٥) عجز بيت، وصدرة:

فلولا أن النور^(١) كاسم الفاعل لم يكسره تكسيه .

وكذلك قول الأعشى: [من الطويل]

..... وَكُنْتُ لَقًا تَجْرِي عَلَيْكَ السَّوَائِلُ^(٢)

ومن أعمل المصدر إعمال اسم الفاعل فقال: مررت برجل سواء درهمه، وقال: مررت برجل سواء هو والعدم، كما تقول: مستو هو والعدم، فقال: ﴿سواء العاكف فيه والباد﴾ كما تقول: مستويا العاكف فيه والباد.

ويجوز في نصب قوله: ﴿سَوَاءَ الْعَلِيفُ فِيهِ﴾ وجه آخر، وهو: أن تنصبه على الحال، فإذا نصبته عليها وجعلت قوله: ﴿لِلنَّاسِ﴾ مستقراً، جاز أن يكون حالا يعمل فيها معنى الفعل، وذو الحال الذكر الذي في المستقر، ويجوز -أيضاً- في الحال أن يكون من الفعل الذي هو «جعلناه».

فإن جعلتها حالا من الضمير المتصل بالفعل كان ذا الحال الضمير، والعامل فيها الفعل، وجواز للناس مستقراً، على أن يكون المعنى: أنه جعل للناس، ونُصب لهم منسكا ومتعبداً؛ كما قال: ﴿وُضِعَ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ٩٦]. ويدل على جواز كون قوله: للناس مستقراً، أنه قد [حكى أن]^(٣) بعض القراء قرأ: ﴿الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد﴾ فهذا يدل على أنه أبدل العاكف والبادى من الناس؛ من حيث كان كالشامل لهما؛ فصار المعنى: الذي جعلناه للعاكف والبادى سواء. فقوله: ﴿لِلنَّاسِ﴾ يكون على هذا مستقراً في موضع المفعول الثاني لـ «جعلناه»، فكما كان في هذا مستقراً، كذلك يكون مستقراً في الوجه الذي تقدمه، ومعنى: الذي جعلناه للعاكف والبادى سواء: أنهما يستويان فيه في الاختصاص بالمعنى. فأما قوله: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا

= بمستأسد القرى حو تلاعه

وهو بلا نسبة في المخصص (٢١٩/١٠).

(١) في أ: النون.

(٢) عجز بيت، وصدده:

فليتك حال البحر دونك كله

وهو في ديوانه (٢٣٣)، واللسان (سيل)، وبلا نسبة في اللسان (لقا)، وجمهرة اللغة

(١٠٨٣)، والتاج (لقى).

(٣) في أ: يكون.

الصالحات سواء محياهم ومماتهم ﴿ [الجاثية: ٢١] فقال سيبويه فيه: اعلم أن ما كان من النكرة رفعا غير صفة، فإنه في المعرفة رفع؛ فذلك قوله: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا...﴾ فتلا الآية، وهذا إنما يريد^(١) به: أنه إذا لم يرتفع الاسم مع النكرة في نحو: مررت برجل سواء أبوه وأمه، لم يرتفع به مع المعرفة في نحو: ظننت زيدا سواء أبوه وأمه، ولكن تقول: سواء أبوه وأمه، فترفع^(٢) «سواء» إذا جرى على معرفة بأنه خبر مبتدأ، والجملة التي «سواء» منها في موضع نصب بأنها مفعول ثان أو حال. والمعنى في الآية: أن مجترحي السيئات لا يستون مع الذين آمنوا كما قال: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُونَ﴾ [السجدة: ١٨]، وكما قال: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ سَتَوَى الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ﴾ [الرعد: ١٦] فالمراد في الآية هذا المعنى.

والضمير في قوله: ﴿مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ لا يخلو من أن يكون للذين آمنوا دون الذين اجترحوا السيئات، أو للذين اجترحوا [السيئات]^(٣) من دون المؤمنين، أو لهما [جميعا]^(٤)، فيجوز أن يكون الضمير في: ﴿مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ للذين آمنوا دون غيرهم، ويكون المعنى: كالذين آمنوا مستويا محياهم ومماتهم؛ فتكون الجملة في موضع حال من ﴿الذين آمنوا﴾، كما تكون الحال من المجرور في نحو: «مررت» بزيد، ويجوز أن تكون الجملة في موضع المفعول الثاني من «نجعل» أى: نجعلهم مستويا محياهم ومماتهم كالذين آمنوا لا ينبغي ذلك لهم، فيكون الضمير في: ﴿مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ للذين اجترحوا السيئات في المعنى؛ ألا ترى أن الضمير في: ﴿بِمَحْيَاهُمْ وَمَمَاتِهِمْ﴾ للذين اجترحوا السيئات، ومحياهم ومماتهم من قوله: ﴿سواء محياهم ومماتهم﴾ يعود الضمير منه إلى الضمير الذي في «نجعلهم»، ويدل على ذلك أنه قد قرئ - فيما زعموا - : ﴿سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ فنصب الممات - وقد حكى عن الأعمش - فهذا يدل على أنه أيدل المحيا والممات من الضمير المتصل بـ ﴿بِمَحْيَاهُمْ وَمَمَاتِهِمْ﴾ فيكون في البدل كقوله: ﴿وَمَا أَسْنِينُهُ إِلَّا أَلْسِنَةٌ أَوْ أَكَلْمٌ﴾ [الكهف: ٦٣] فيكون

(١) في أ: يراد.

(٢) في أ: قد رفع.

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في أ.

الذكر في محياهم ومماتهم على هذا في المعنى للذين اجترحوا السيئات . ويجوز أن تجعل قوله: ﴿كَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الجاثية: ٢١] في موضع المفعول الثاني لـ «نجعل» ؛ فيكون الضمير في ﴿تَحْيَهُمْ وَمَمَاتَهُمْ﴾ للقبيلين، ويكون العامل في الحال: ﴿أَنْ يَجْعَلَهُمْ﴾ الذي هو مفعول الحسان، ويكون المعنى: أن نجعلهم والمؤمنين متساوين في المحيا والممات .

وقد روى عن مجاهد أنه قال في تفسير هذه الآية أنه قال: يموت المؤمن على إيمانه، ويبعث عليه، ويموت الكافر على كفره، ويبعث عليه^(١) ؛ فهذا يكون على هذا الوجه الثالث، يجوز أن يكون حالاً من: ﴿يَجْعَلَهُمْ﴾ والضمير للقبيلين . فإن قلت: إن من الكفار من تلحقه مكانة في الدنيا، ويكون له [نعم ومزية]^(٢)، فالذي يلحقه ذلك ليس يخلو من أن يكون من أهل الذمة أو من أهل الحرب: فإن كان من أهل الذمة، فليس يخلو من أن يكون قد أدركه ما ضرب عليهم من الذلة في الحكم، نحو: أن يحشروا إلى مؤدى الجزية، والصغار الذي يلحقه في الحكم . وإن كان من أهل الحرب، فليس يخلو من إباحة نفسه وماله بكونه حربياً، أو من أن يكون ذلك جارياً عليه في الفعل من المسلمين ذلك بهم أو الحكم، والمؤمن مكرم^(٣) في الدنيا؛ لغلته بالحجة، وفي الآخرة في درجاته الرفيعة، ومنازله الكريمة .

وقرأ ابن كثير: ﴿هَذَا نَ خَضَمَانِ﴾ [١٩] مشددة [النون]^(٤) .

وقرأ الباقون: ﴿هَذَا نَ خَفِيْفَةَ النَّوْنِ﴾^(٥) .

قال أبو على: قد تقدم القول في تثقيل هذه النون .

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿وَالْبَادِي﴾ [٢٥] بالياء في الوصل، [ووقف ابن كثير

بياء، وأبو عمرو^(٦) بغير ياء]^(٧) .

(١) أخرجه بمثله ابن جرير (٢٦٠/١١) (٣١١٩٨)، وذكره السيوطي في الدر (٧٥٨/٥) .

(٢) في ج: نعم دنيوية .

(٣) في ج: يكرم .

(٤) سقط في ج .

(٥) ينظر: السبعة (٤٣٥) .

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٤)، البحر المحيط (٣٦٣/٦)، التيسير للداني (١٥٨)، تفسير =

واختلف عن نافع: فقال ابن جمار وإسماعيل بن جعفر وورش ويعقوب عن نافع: ﴿وَالْبَادِي﴾ بالياء^(١) فى الوصل.

وقال المسيبى وأبو بكر وإسماعيل ابنا أبى أويس بغير ياء فى وصل ولا وقف.
وقال الأصمعى: سمعت ناعفا يقرأ: ﴿وَالْبَادِي﴾ فقلت: أهكذا كتابها؟ فقال:

لا.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائى بغير ياء فى وصل ولا وقف.
قد تقدم القول فى ذلك ونحوه.

عاصم - فى رواية أبى بكر -: ﴿وَلْيُؤْفُوا نَذورَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩] مشددة الفاء ساكنة اللام.

وقرأ الباقون وحفص عن عاصم. ﴿وَلْيُؤْفُوا﴾ خفيفة ساكنة اللام غير ابن عامر فإنه كسر اللام.

قال أبو على: ﴿وَلْيُؤْفُوا﴾ حجته: ﴿وَاتَّبَعِهِمُ الَّذِي وَفَى﴾ [النجم: ٣٧] وسكون اللام قد تقدم القول فيه.

وحجة ﴿وَلْيُؤْفُوا﴾ [قوله]^(٢): ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ﴾ [النحل: ٩١]، و﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١] والأكثر فى التنزيل ﴿وَأَوْفُوا﴾، و: وفى، و: أوفى،

و: وفى - لغات مستعملة، قال الشاعر: [من البسيط]

أَمَّا ابْنُ طَوْقٍ فَقَدْ أَوْفَى بِذِمَّتِهِ كَمَا وَفَى بِقَلَاصِ النَّجْمِ حَادِيهَا^(٣)

وقرأ نافع وحده^(٤): ﴿فَتَحَطَّفُهُ﴾ [٣١] مشددة الطاء.

= القرطبى (٣٤/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٥٣)، الحجة لأبى زرة (٤٧٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٥)، الغيث للصفاسى (٢٩٦)، الكشف للقيسى (١٢٤/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٢٧/٢).

(٧) فى أ: ووفقا بغير ياء.

(١) فى ج: بياء.

(٢) سقط فى ج.

(٣) البيت لطفيال الغنوى فى ديوانه (١١٣)، ولسان العرب (قلص، وفى)، وتاج العروس (قلص، وفى).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٥)، الإعراب للنحاس (٤٠٠/٢)، البحر المحيط (٣٦٦/٦)، التبيان للطوسى (٢٧٨/٧)، التيسير للدانى (١٥٧)، الحجة لابن خالويه (٢٥٣)، الحجة لأبى زرة (٤٧٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٦)، الغيث للصفاسى (٢٩٦)، الكشف

وقرأ الباقون: ﴿فَتَخَطَّفَهُ﴾ خفيفة.

قال أبو علي: قالوا: خَطَفَ يَخِطِفُ، وَخَطِيفٌ يَخِطِفُ، وهذه أعلى.
فأما قول نافع: ﴿فَتَخَطَّفَهُ الطَّيْرُ﴾ فإنما هو: تَتَخَطَّفُ، تَفْعَلُ، من الخطف،
فحذف [تاء الفعل] ^(١) فصار: فَتَخَطَّفَهُ، و«تخطف» في كلتا القراءتين حكاية حال
تكون، والمعنى في قوله: ﴿فَتَخَطَّفَهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوَى بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَجِيٍّ﴾ أنه قوبل
به [قوله] ^(٢): ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِرْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا
أَنْفِصَامَ لَهَا﴾ [البقرة: ٢٥٦] فكما كان ^(٣) المؤمن في إيمانه متمسكا بالعروة الوثقى،
كان المشرك بعكس ذلك الوصف، فلم يتمسك - لكفره وشركه - بشيء يتعلق به،
ولم يتمسك بماله فيه أمان من الخور، ونجاة من الهوى، واختطاف الطير له،
كالمؤمن المتمسك بإيمانه، فصار كمن خر من السماء فهوت به الريح، فلم يكن له
في شيء من ذلك متعلق ولا معتصم فيكون له ثبات.

ومثل هذا قول الشاعر: [من الطويل]

وَلَمَّا رَأَيْتِ الْأَمْرَ عَرْشَ هَوِيَّةٍ تَسَلَيْتِ حَاجَاتِ الثُّفُوسِ بِصَيْعِرَا ^(٤)

ف «العرش» مكان المستقى والماتح، وليس بموضع طمأنينة ولا استقرار إلا على
الخطر وخلاف الثقة بالموقف، يقول: لما رأيت الأمر لا ثبات [معه] ^(٥) بعدت منه.

وقريب منه قول الآخر: [من الوافر]

فَلَا يُرْمَى بِى الرَّجَوَانِ إِنْئى أَقْلُ الْقَوْمِ مَنْ يُغْنى عَنَائى ^(٦)

= للزمخشري (١٣/٣)، الكشف للقيسي (١١٩/٢)، المجمع للطبرسي (٨٢/٧)، النشر لابن الجزرى (٣٢٦/٢).

(١) فى ج: ياء الفعل.

(٢) سقط فى ج.

(٣) فى ج: أن.

(٤) البيت للشماخ فى ديوانه (١٣٢)، واللسان (شمر، عرش، هوا)، وتهذيب اللغة (٤٩٣/٦)،

٣٦٥/١١)، ومقاييس اللغة (٢٦٦/٤)، والتاج (عرض، شمر، هوا)، وبلا نسبة فى مجمل

اللغة (١٧٥/٣، ٤٦٦)، وكتاب الجيم (٢٣٣/٢، ٢٥٧)، والمخصص (٤٢/١٠).

ويروى: «بشرا» بدلاً من «بصيرا».

(٥) سقط فى أ.

(٦) البيت لعبد الرحمن بن الحكم فى الاقتضاب فى شرح أدب الكاتب ص (٣٦٦)، وبلا نسبة

فى أدب الكاتب ص (٢٥٧)، واللسان (درجا).

أى: لا أَدْفَعُ إلى شىء لا يكون لى معه ثبات ولا قرار، كما أن من رمى به الرجوان لم يقدر على استقرار ولا اطمئنان.

اختلفوا فى فتح السين وكسرها من قوله -عز وجل-: ﴿مَسْكَاً﴾ [٣٤، ٦٧]:
فقرأ حمزة والكسائى^(١) ﴿مَسْكَاً﴾ بكسر السين فى الحرفين [جميعاً]^(٢).
وقرأ الباقون: ﴿مَسْكَاً﴾ بفتح السين فى الحرفين جميعاً.

قال أبو على: الفتح أولى؛ لأنه لا يخلو من أن يكون مصدراً أو مكاناً، وكلاهما مفتوح العين، إذا كان الفعل على: فَعَلَ يَفْعُلُ، نحو: قتل يقتل مقتلاً وهذا مقتلنا. ووجه الكسر: أنه قد يجىء اسم المكان على المَفْعِلِ من هذا النحو، نحو: المطلع، وإنما هو من: طَلَعَ يَطْلُعُ، والمسجد وهو من: يَسْجُدُ؛ فيمكن أن يكون هذا مما شد -أيضاً- عن قياس الجمهور، فجاء اسم المكان على غير القياس، ولا يقدم على هذا إلا بالسمع، ولعل الكسائى سمع ذلك.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [٣٨] ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ﴾ [٤٠] بغير ألف.

وقرأ نافع: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾، ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ﴾ بألف^(٣).
وقرأ عاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ﴾ بألف، ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ﴾ بغير ألف.

= ويروى: «مكاني» بدلاً من «غنائى».

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٥)، البحر المحيط (٣٦٨/٦)، التبيان للطوسى (٢٧٩/٧)، التيسير للدانى (١٥٧)، تفسير الطبرى (١٣٨/١٧)، تفسير القرطبى (٥٨/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٥٣)، الحجة لأبى زرعة (٤٧٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٦)، الغيث للصفاقسى (٢٩٦، ٢٩٧)، الكشاف للزمخشرى (١٤/٣)، الكشف للقيسى (١١٩/٢)، المجمع للطبرى (٨٢/٧)، المعانى للفراء (٢٢٩/٢)، تفسير الرازى (٣٤/٢٣)، النشر لابن الجزرى (٣٢٦/٢).
(٢) سقط فى أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٥)، البحر المحيط (٣٧٣/٦)، التبيان للطوسى (٢٨١/٧)، التيسير للدانى (٨٢)، تفسير القرطبى (٦٧/١٢)، الحجة لابن خالويه (٩٩، ٢٥٤)، الحجة لأبى زرعة (٤٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٧)، الغيث للصفاقسى (٢٩٧)، المجمع للطبرى (٨٤/٧)، المعانى للأخفش (٤١٥/٢)، المعانى للفراء (٢٢٧/٢)، تفسير الرازى (٣٨/٢٣)، النشر لابن الجزرى (٢٣٠/٢، ٣٢٧).

قال أبو علي: قراءة ابن كثير وأبي عمرو: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ﴾ ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ﴾ جعلوا الدفع مصدر دفع.

وقراءة نافع: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ﴾، ﴿وَلَوْلَا دَفَعَ اللَّهُ﴾، ف «دفاع» يكون مصدر «دافع»، كما أن القتال مصدر قاتل.

وأما من فصل بين الفعل والمصدر، فقرأ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ﴾ ﴿وَلَوْلَا دَفَعَ اللَّهُ﴾ فيجوز أن يكون وافق قراءة من قرأ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ﴾ ﴿وَلَوْلَا دَفَعَ اللَّهُ﴾ وذلك أن «فاعل» في معنى «فعل» مثل: طارقت النعل، ولا يصح أن يكون مثل: قاتل وضارب، فهو مثل: واعد الذي يراد به فعل، فجاء^(١) «يدفع» على أن معنى الفعل «فعل»، وإن كان لفظه على «فاعل»، مثل: طارقت النعل، وعاقبت اللص، [وعافاه الله]^(٢).

ولو قرأ قارئ: ﴿وَلَوْلَا دَفَعَ اللَّهُ النَّاسُ﴾، وقرأ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ﴾ لجاز أن يكون الدفاع من دفع، كالكتاب من كتب، لا يريد به مصدر «فاعل»، ولكن مصدر الثلاثة مثل: الكتاب والقيام والعتاب.

وقال أبو الحسن: أكثر الكلام: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ﴾ بغير ألف. قال: وتقولون: دفع الله عنك.

قال: و «دافع» عربية إلا أن الأول أكثر.

اختلفوا في تشديد الدال وتخفيفها من قوله: ﴿لَهْدِمَتْ صَوَاعِقُ﴾ [٤٠]:

فقرأ ابن كثير ونافع^(٣): ﴿لَهْدِمَتْ صَوَاعِقُ﴾ خفيفة الدال.

وقرأ الباقر: ﴿لَهْدِمَتْ﴾ مشددة الدال.

قال أبو علي: «هَدِمَتْ» يكون للقليل والكثير؛ يدل ذلك على ذلك: أنك تقول: ضربت زيداً ضربة، وضربته ألف ضربة، فاللفظ في القلة والكثرة على حالة واحدة،

(١) في ج: فجعل.

(٢) سقط في ج.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٦)، البحر المحيط (٣٧٥/٦)، التبيان للطوسي (٢٨١/٧)، التيسير للداني (١٥٧)، تفسير الطبري (١٢٥/١٧)، تفسير القرطبي (٧١/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٥٤)، الحجة لأبي زرعة (٤٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٧)، الغيث للصفاسي (٢٩٧)، الكشاف للزمخشري (١٦/٣)، الكشاف للقيسي (١٢١/٢)، المجمع للطبرسي (٨٤/٧)، النشر لابن الجزري (٣٢٧/٢).

و «هدمت» يختص به الكثير، كما أن الرُّكبة والجلِسة تختص بالحال التي هو عليها، وفي التنزيل: ﴿وَعَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ﴾ [يوسف: ٢٣].

وقال الشاعر [الفرزدق]^(١): [من البسيط]

مَا زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَابًا وَأَغْلِقُهَا حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرٍو بْنِ عَمَّارٍ^(٢)
فهذا حجة^(٣) من قال: ﴿لَهْدِمْتُ صَوَامِعَ﴾ بالتخفيف.

اختلفوا في فتح الألف وضمها من قوله -تعالى-: ﴿أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ﴾ [٣٩]:
فقرأ ابن كثير وحزمة والكسائي^(٤): ﴿أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ﴾ مفتوحة الألف
مكسورة التاء.

وقرأ نافع وأبو عمارة وابن اليتيم وهبيرة عن حفص عن عاصم: ﴿أَذِنَ﴾ برفع
الألف ﴿يُقَاتِلُونَ﴾ مفتوحة التاء.

وقرأ عاصم -في رواية أبي بكر- وأبو عمرو: ﴿أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ﴾ مضمومة
الألف مكسورة التاء.

وقرأ ابن عامر: ﴿أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ﴾ مفتوحة الألف والتاء.

قال أبو علي: المأذون لهم في القتال أصحاب رسول الله ﷺ. وما ظلموا به: أن
المشركين أخرجوهم من ديارهم، وشردوهم حتى لحق طائفة منهم بالحبيشة، ثم
بوئوا المدينة بعد.

فمن قرأ: ﴿﴿أَذِنَ﴾﴾ فبنى^(٥) الفعل للفاعل؛ فلما تقدم من ذكر الله -عز وجل-

(١) زيادة من ج.

(٢) البيت في أدب الكاتب (٤٦١)، وسر صناعة الإعراب (٤٥٦/٢، ٥٢٨)، وشرح أبيات
سيبويه (٢٦١/٢)، وشرح شافية ابن الحاجب (٩٣/١)، والكتاب (٥٠٦/٣)، ٦٣/٤،
٦٥)، واللسان (غلق)، ومراتب النحويين (٣٤)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الأشباه
والنظائر (١١٨/١)، وشرح المفصل (٢٧/١).

(٣) في أ: وجه.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٥)، الإعراب للنحاس (٤٠٤/٢)، البحر المحيط (٣٧٣/٦)،
التيان للطوسي (٢٨١/٧)، التيسير للداني (١٥٧)، تفسير الطبري (١١٩/١٧)، تفسير
القرطبي (٦٨/١٢)، الحجة لأبي زرعة (٤٧٨، ٤٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٧)،
الغيث للصفارسي (٢٩٧)، الكشاف للزمخشري (١٥/٣)، الكشاف للقيسي (١٢٠/٢)،
المجمع للطبرسي (٨٤/٧)، المعاني للفراء (٢٢٧/٢)، تفسير الرازي (٣٩/٢٣)، النشر
لابن الجزري (٣٢٦/٢).

(٥) في ج: على بناء.

وقوله: ﴿لِلَّذِينَ يَقَاتِلُونَ﴾ في موضع نصب.

ومن قرأ: ﴿أُذِنَ﴾ فبنى الفعل للمفعول به، فالمعنى على أن الله - سبحانه وتعالى - أذن لهم في القتال، والجار والمجرور في موضع رفع [لإسناده الفعل] ^(١) المبنى للمفعول إليهما.

ومن قرأ: ﴿يَقَاتِلُونَ﴾ فالمعنى: أنهم يقاتلون عدوهم، [و] ^(٢) الظالمين لهم بإخراجهم عن ديارهم.

ومن قرأ: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يَقَاتِلُونَ﴾ فالمعنى فيه: أذن الله للذين يقاتلون بالقتال. ومعاني هذه القراءات متقاربة.

وزعموا أن في بعض القراءات: ﴿في سبيل الله﴾ وهذا يصلح أن يكون في قراءة من قرأ: ﴿يَقَاتِلُونَ﴾ و ﴿يُقَاتِلُونَ﴾؛ لأن من يقاتل المشركين، ومن يقاتل من المسلمين فقتاله في سبيل الله، وحذف مثل هذا في الكلام للدلالة عليه حسن كثير، والذي أظهره أخرج ما حذفه الجمهور من اللفظ إلى اللفظ.

ومما يقوى قول من قال: ﴿يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلِمُوا﴾ أن ^(٣) الفعل الذي بعده مسند إلى المفعول به.

قرأ أبو عمرو وحده ^(٤): ﴿أَهْلَكْتَهَا﴾ [٤٥] بالتاء.

وقرأ الباقر: ﴿أَهْلَكْنَهَا﴾ بالنون.

وروى عبد الرحمن بن أبي حماد عن أبي بكر عن عاصم: ﴿أَهْلَكْتَهَا﴾ بالتاء. قال أبو علي: وجه قراءة: ﴿أَهْلَكْتَهَا﴾: أن قبله: ﴿وَكُذِّبَ مُوسَى فَأَمَلَيْتُ لِلْكَافِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ [الحج: ٤٤]، [وبعده] ^(٥) ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ قَرِيْبَةٍ أَمَلَيْتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ لِّهَا ثُمَّ أَخَذْتَهَا﴾ [الحج: ٤٨] فهو أشبه بما قبله وبما بعده مع أن

(١) في ج: الإسناد في الفعل.

(٢) سقط في ج.

(٣) في أ: بأن.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٦)، البحر المحيط (٣٧٦/٦)، التبيان للطوسي (٢٨٦/٧)، التيسير للداني (١٥٧)، الحجة لابن خالويه (٢٥٤)، الحجة لأبي زرع (٤٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٨)، الغيث للصفاسي (٢٩٧)، الكشف للقيسي (١٢١/٢)، تفسير الرازي (٤٣/٢٣)، النشر لابن الجزري (٣٢٧/٢).

(٥) سقط في ج.

الأصل في هذا النحو الإفراد.

ومن قرأ: ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾ فيشبهه أن يكون لما رأى من كثرة ذلك في التنزيل بلفظ الجمع نحو: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرِيْبٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأَسْنَا بَيْتًا﴾ [الأعراف: ٤]، ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [يونس: ١٣]، ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبٍ بِطَرْتِ مَعِيْشَتَهَا﴾ [القصص: ٥٨].

اختلفوا في همز «البت» وترك همزها من قوله -تعالى-: ﴿وَيَبْرُ مُعْطَلَةً﴾ [٤٥]: فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿وَيَبْرُ﴾ مهموزة.

وقرأ نافع -في رواية ورش- وابن جماز ويعقوب وخارجة: ﴿وَيَبْرُ﴾ بغير همز^(١).

وقال الأصمعي: سألت نافعاً عن اليبير والذيب؟ فقال: إن كانت العرب تهمزها فأهمزها.

واختلف عن المسيبي: فروى ابن المسيبي عن أبيه عن نافع أنه لم يهمز^(٢)، وروى أبو عمار عن المسيبي عن نافع أنه همز؛ حدثني عبد الله بن الصقر عن محمد بن إسحاق عن أبيه عن نافع أنه لم يهمز ﴿وَيَبْرُ﴾.

وروى عبيد عن هارون عن أبي عمرو: ﴿وَيَبْرُ﴾ مهموزة.

قال أبو علي: تحقيق الهمز حسن، وتخفيفه حسن، وتخفيفه: أن تقلب ياء بحسب الحركة التي قبلها، وكذلك «الذئب» وما أشبه ذلك من همزة ساكنة قبلها كسرة.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله -عز وجل-: ﴿مِمَّا تَعْدُونَ﴾ [٤٧]:

فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي^(٣): ﴿مِمَّا يَعْْدُونَ﴾ بالياء ههنا، وقرءوا في السجدة: ﴿مِمَّا تَعْدُونَ﴾ [٥] بالتاء.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٦)، الحجة لابن خالويه (٢٥٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٨)، الغيث للصفاسي (٢٩٧)، النشر لابن الجزرى (١/٣٩٠، ٣٩١).

(٢) في أ: يهمزها.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٦)، البحر المحيط (٦/٣٧٩)، التبيان للطوسي (٧/٢٨٩)، التيسير للداني (١٥٨)، الحجة لابن خالويه (٢٥٤)، الحجة لأبي زرعة (٤٨٠)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٩)، الغيث للصفاسي (٢٩٧)، الكشاف للزمخشري (٣/١٨)، الكشاف للقيسي (٢/١٢٢)، المعجم للطبرسي (٧/٨٥)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٢٧).

وقرأ الباقون: بالتاء جميعاً.

قال أبو علي: حجة من قرأ بالياء أن قبله: ﴿وَسْتَغْلِبُونَكَ بِالْعَذَابِ﴾ [الحج: ٤٧]؛ فيكون الكلام من وجه واحد.

وزعموا أن الحسن قرأ: ﴿مِمَّا يَعُدُّونَ﴾ [وقال: مما يعدون] (١) يا محمد. وحجة التاء: أنهم زعموا أنه أكثر في القراءة وهو مع ذلك أعم؛ ألا ترى أنه يجوز أن يعنى به من ذكر في قوله: ﴿يَعُدُّونَ﴾ وغيرهم من النبي ﷺ والمسلمين وغيرهم.

وقد جاء في كلامهم وصف اليوم ذى الشدائد والجهد بالطول، وجاء وصف خلافه بالقصر.

أنشد عن أبي زيد: [من المتقارب]

تَطَاوَلَتْ أَيَّامٌ مَعْنِي بِنَا فَيَوْمٌ كَشَهْرَيْنِ إِذْ يُسْتَهَلِّ

وقال الآخر: [من الطويل]

يَطُولُ الْيَوْمُ لَا أَلْفَاكَ فِيهِ وَيَوْمٌ (٢) نَلْتَقِي فِيهِ قَصِيرُ

وقال آخر (٣): [من الطويل]

وَيَوْمٌ كَبَاهِمِ الْحَبَارَى لَهْوَتُهُ ...

واختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها من قوله -عز وجل- ﴿مُعْجِزِينَ﴾ [٥١]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو كل ما فيه (٤): ﴿آيَاتِنَا مُعْجِزِينَ﴾ بغير ألف مشدداً.

وقرأ الباقون: ﴿مُعْجِزِينَ﴾ بألف.

قال أبو علي: معاجزين: ظانين ومقدرين أنهم يعاجزوننا؛ لأنهم ظنوا أن

لا بعث ولا نشور فيكون ثواب وعقاب، وهذا في المعنى كقوله: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ

(١) سقط في ج.

(٢) في ج: وحول.

(٣) في ج: جرير.

(٤) ينظر إتحاف الفضلاء (٣١٦)، الإملاء للعكبري (٧٩/٢)، البحر المحيط (٣٧٩/٦)،

التيبان للطوسي (٢٩١/٧)، التيسير للداني (١٥٨)، تفسير القرطبي (٧٩/١٢)، الحجة

لابن خالويه (٢٥٤)، الحجة لأبي زرعة (٤٨٠)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٩)، الغيث

للفصافسي (٢٩٧)، الكشف للقيسي (١٢٤/٢)، المجمع للطبرسي (٨٩/٧)، النشر لابن

الجزري (٣٢٧/٢).

يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَنْ يَسْفِقُونَا» [العنكبوت: ٤] و: ﴿مَعْجُزِينَ﴾ ينسبون من تبع النبي ﷺ إلى العجز، وهذا كقولهم: جهلته: نسبته إلى الجهل، وفسقته: نسبته إلى الفسق، وزعموا أن مجاهدا فسر ﴿مَعْجُزِينَ﴾: مثبطين، أى: يثبطون الناس عن النبي ﷺ.

وكلمهم^(١) قرأ: ﴿ثُمَّ قُتِلُوا أَوْ مَاتُوا﴾ [٥٨] خفيفة غير ابن عامر فإنه قرأ: ﴿قُتِلُوا﴾ مشددة التاء، والقاف فى قولهم جميعاً مرفوعة.

﴿قُتِلُوا﴾: يكون للقليل والكثير.

و ﴿قُتِلُوا﴾: فى هذا الموضع حسن؛ لأنهم قد أكثر فيهم القتل فى وجوه توجهوا إليها.

وقرأ نافع وحده^(٢): ﴿مَدْخَلًا﴾ [٥٩] بفتح الميم.

وقرأ الباقون: ﴿مُدْخَلًا﴾ مرفوعة الميم.

وروى الكسائى عن أبى بكر عن عاصم: ﴿مَدْخَلًا﴾ بفتح الميم.

قال [أبو على]: المدخل يجوز أن يراد به الإدخال، ويمكن أن يراد به مكانه، وإذا عنيت بـ «المدخل» الإدخال، كان المعنى: أنهم إذا أدخلوا أكرموا، فلم يكونوا كمن ذكر فى قوله: ﴿الَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ﴾ [الفرقان: ٣٤]، ويجوز أن يعنى به: الموضع، و﴿يرضونه﴾؛ لأن لهم فيه ما تشهى الأنفس وتلذ الأعين، فهو خلاف المدخل الذى قيل فيه: ﴿إِذِ الْأَغْلُلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلْسِلُ يُسْحَبُونَ﴾ [غافر: ٧١].

وحجة من قال: ﴿مَدْخَلًا﴾ أن المدخل يجوز أن يكون الدخول، ويجوز أن يكون موضعه كالمُدخل، ودل: ﴿لِيَدْخُلْنَهُمْ﴾ [الحج: ٥٩] على الدخول؛ لأنهم إذا

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٦)، الإملاء للعكبرى (٧٩/٢)، التبيان للطوسى (١٩٥/٧)، التيسير للدانى (٩١)، الحجة لابن خالويه (٢٥٥)، الحجة لأبى زرة (٤٨١)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٩)، الغيث للصفاسى (٢٩٧)، الكشف للقيسى (٣٦٤/١)، المجمع للطبرسى (٩٢/٧)، النشر لابن الجزرى (٢٤٣/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٦)، الإملاء للعكبرى (٧٩/٢)، التيسير للدانى (٩٥)، تفسير القرطبى (٨٩/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٥٥)، الحجة لأبى زرة (٤٨٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٣٩)، الغيث للصفاسى (٢٩٧)، الكشف للقيسى (٣٨٦/١)، تفسير الرازى (٥٨/٢٣)، النشر لابن الجزرى (٢٤٩/٢).

أدخلوا دخلوا فكانه قال: لِيُدْخِلْنَهُمْ فَيَدْخُلُونَ مَدْخَلًا، ودل على هذا الفعل ما فى قوله: ﴿لِيُدْخِلْنَهُمْ﴾ من الدلالة عليه.

اختلفوا فى قوله -عز وجل-: ﴿وَأَنْتَ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ [٦٢] فى الباء والتاء ههنا، وفى «العنكبوت» [٤٢]، و«لقمان» [٣٠]، و«المؤمن» [٢٠].

قرأ ابن كثير فى «الحج» و«العنكبوت» و«لقمان»: بالتاء.

وفى «المؤمن»: ﴿يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ﴾ بالياء^(١).

وقرأه نافع بالتاء، وكذلك ابن عامر.

وقرأ أبو عمرو وحفص عن عاصم كله بالياء.

وقرأ حمزة والكسائى فى «العنكبوت»: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ﴾ بالتاء.

والباقى بالياء.

وقرأ عاصم -فى رواية أبى بكر- حرفين بالياء وحرفين بالتاء: فى «الحج»

و«لقمان» بالتاء، وفى «العنكبوت» و«المؤمن» بالياء.

قال أبو على: حجة من قرأ ﴿يَدْعُونَ﴾ بالياء قوله: ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ﴾

[الحج: ٧٢].

وحجة التاء قوله -تعالى-: ﴿يَتَأَيَّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ﴾ [الحج: ٧٣] وهذا إليه

أقرب من قوله: ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ﴾ والأقرب أولى.

والتاء على تقدير: وأن ما تدعون أيها المشركون.

والياء على تقدير: قل لهم: إن ما يدعون.

على هذا يحمل ذلك وما أشبهه.

[قرأ] عبيد عن هارون عن أبى عمرو: ﴿مَا لَمْ يُنَزَّلْ﴾ [٧١].

وقال: إذا لم يكن قبلها «أنزل» فهو ﴿يُنَزَّلُ﴾ خفيفة.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٦)، الإملاء للعكبرى (٧٩/٢)، البحر المحيط (٣٨٤/٦)، التبيان للطوسى (١٩٧/٧)، التيسير للدانى (١٥٨)، تفسير الطبرى (١٣٧/١٧)، تفسير القرطبى (٩١/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٥٥)، الحجة لأبى زرعة (٤٨٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٠)، الغيث للصفاسى (٢٩٧)، الكشاف للزمخشرى (٢٠/٣)، الكشاف للقيسى (١٢٣/٢)، المجمع للطبرى (٧٣/٧)، تفسير الرازى (٦١/٢٣)، النشر لابن الجزرى (٣٢٧/٢).

وكذلك يقول: إذا كان قبلها «أُنزِلَ» ؛ لا تبالى أيهما قرأت: ﴿يُنزَلُ﴾، أو ﴿يُنزَلُ﴾^(١).

قال أبو علي: قد مضى القول في هذا النحو في غير موضع.

* * *

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٧)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٠)، الغيث للصفافسي (٢٩٨).

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ] (١)

ذكر اختلافهم في سورة «المؤمنون»

قرأ ابن كثير (٢) [وحده] (٣): ﴿لَأْمَانَتِهِمْ﴾ [٨] واحدة.

وقرأ الباقون ﴿لَأْمَانَتِهِمْ﴾ جماعاً.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿على صَلَاتِهِمْ﴾ [٩] واحدة.

و [قرأ] (٤) الباقون ﴿صَلَوَاتِهِمْ﴾ جماعة.

قال أبو علي: وجه الإفراد: أنه مصدر واسم جنس، فيقع على الكثرة، وإن كان مفرداً في اللفظ.

ومن هذا قوله -تعالى-: ﴿كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٨] فأفرد،

وجمع في قوله: ﴿وَلَهُمْ أَعْمَالٌ مِّنْ دُونِ ذَلِكَ هُمْ لَهَا عَمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٣] و:

﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ﴾ [البقرة: ١٦٧].

فإن قلت: إن الأعمال تختلف.

قيل: والأمانة تختلف، ولها ضروب نحو: الأمانة التي بين الله وعبده (٥):

كالصيام والصلاة والاعتسال، والأمانة التي بين العبيد في حقوقهم: كالودائع والبضائع ونحو ذلك مما تكون اليد فيه أمانة.

وقال: ﴿أَعْمَلُهُمْ كَسْرَابٍ يَفِيغَةٍ﴾ [النور: ٣٩].

ووجه الجمع: قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨].

ومما أفرد فيه «الأمانة» والمراد بها الكثرة، ما روى عن أبي: «من الأمانة أن

(١) زيادة من ج.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (١٧)، الإعراب للنحاس (٤١٤/٢٠)، الإملاء للعكبري (٨٠/٢)،

البحر المحيط (٣٩٧/٦)، التبيان للطوسي (٣١٠/٧)، التيسير للداني (١٥٨)، تفسير

الطبري (٥/١٨)، تفسير القرطبي (١٠٧/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٥٥)، الحجة لأبي

زرعة (٤٨٣)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٤)، الغيث للصفاسي (٢٩٩)، الكشف للقيسي

(٢/١٢٥)، المجمع للطبرسي (٩٨/٧)، تفسير الرازي (٨١/٢٣)، النشر لابن الجزري

(٣٢٨/٢).

(٣) سقط في ج.

(٤) سقط في أ.

(٥) في ج: وبين عبده.

أؤتمنت المرأة على فرجها»، يريد به: تفسير قوله: ﴿وَلَا يَحِلُّ لهنَّ أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللهُ فِيهِنَّ أَرْحَامِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿على صلاتهم﴾ [والباقون: ﴿صَلَاتِهِمْ﴾] ^(١).
قال أبو علي: وجه الإفراد: أن الصلاة في الأصل مصدر، كالعمل والأمانة.
ووجه الجمع: أنه قد صار بمنزلة الاسم؛ لاختلاف أنواعها، فلذلك جمع في نحو قوله: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، وكان الجمع فيه أقوى؛ لأنه قد صار اسما شرعيا؛ لانضمام ما لم يكن في أصل اللغة أن ينضم إليها.
اختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿عِظَمًا فَكَسَوْنَا الْعِظَمَ﴾ [١٤] - في الجمع والتوحيد -:

فقرأ عاصم وحده - في رواية أبي بكر - وابن عامر: ﴿عِظَمًا فَكَسَوْنَا الْعِظَمَ لِحَمَا﴾ واحدا ليس قبل الميم ألف.

وقرأ الباقون، وحفص عن عاصم، وبكار عن أبان عن عاصم: ﴿عِظَمًا فَكَسَوْنَا الْعِظَمَ﴾ جماعا بألف ^(٢).

قال أبو علي: والجمع أشبه بما جاء في التنزيل في غير هذا الموضع كقوله: ﴿أَوَدَا كُنَّا عِظَمًا وَرَفْنَا﴾ [الإسراء: ٤٩ - ٩٨]، ﴿أَوَدَا كُنَّا عِظَمًا نَجْرَةً﴾ [النازعات: ١١] ﴿مَنْ يُعِ الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨].

والإفراد ^(٣): أنه اسم جنس، وأفرد كما تفرد المصادر وغيرها من الأجناس نحو: الإنسان والدرهم والشاء والبعير.

وليس ذلك على حد قوله: [من الوافر]

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا [فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصٌ] ^(٤)

(١) في ج: والباقون جمعوا.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٨)، الإعراب للنحاس (٤١٦/٢)، البحر المحيط (٣٩٨/٦)، التبيان للطوسي (٣١٢/٧)، التيسير للداني (١٥٨)، تفسير الطبري (٨/١٨)، الحجة لأبي زرعة (٤٨٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٤)، الغيث للصفاسي (٢٩٩)، الكشف للزمخشري (٢٧/٣)، الكشف للقيسي (١٢٦/٢)، المجمع للطبرسي (١٠٠/٧)، المعاني للفراء (٢٣٢/٢)، تفسير الرازي (٨٤/٢٣)، النشر لابن الجزري (٣٢٨/٢).

(٣) أي: وحجة الإفراد.

(٤) تقدم، وما بين المعكوفين سقط في أ.

ولكنه على ما أنشد أبو زيد: [من الرجز]

لَقَدْ تَعَلَّتْ عَلَى أَيَانِي صُهَبٍ قَلِيلَاتِ الْفُرَادِ الْإِلَازِقِ^(١)
ف «القراد» يراد به الكثرة لا محالة.

اختلفوا في كسر السين وفتحها من قوله -تعالى جده-: ﴿مِنْ طَوْرِ سَيْنَاءَ﴾ [٢٠]:
فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو^(٢): ﴿سَيْنَاءَ﴾ بكسر السين ممدودة.
وقرأ الباقون: ﴿سَيْنَاءَ﴾ مفتوحة السين ممدودة أيضاً.

قال أبو علي: من قال: ﴿سَيْنَاءَ﴾ لم ينصرف الاسم عنده في المعرفة ولا في النكرة؛ لأن الهمزة في هذا البناء لا تكون إلا للتأنيث ولا تكون للإلحاق؛ ألا ترى [أن]^(٣): فَعَلَّالًا لا يكون إلا في المضاعف نحو: الزَّلْزَالِ، والقَلْقَالِ، وإذا اختص هذا البناء هذا الضرب لم يجز أن يلحق به شيء؛ لأنك حينئذ تعدى بالبناء إلى غير مضاعف الأربعة، فهذا -إذن- كموضع أو بقعة سمي بـ «طرفاء» و «صحراء».

فأما من قرأ ﴿سَيْنَاءَ﴾ بالكسر فالهمزة فيه منقلبة عن الياء كعِلْبَاءِ، وجرِيَاءِ، وسِيْسَاءِ، وهي الياء التي ظهرت في نحو: دِرْحَايَةَ؛ لما بنيت على التأنيث، وإنما لم ينصرف على هذا القول -وإن كان غير مؤنث- لأنه جعل اسم بقعة أو أرض؛ فصار بمنزلة امرأة سميت بـ «جعفر»، ومن هذا الباب^(٤) قوله -تعالى-: ﴿وَطَوَّرِ سَيْنِينَ﴾ [التين: ٢] فـ «سينين»: فَعْلِيلٌ، كررت اللام التي هي نون فيه كما كررت في: زحليل وكريد^(٥) وخنذيد^(٦)، ومثله في أن العين ياء وكررت اللام فيه للإلحاق،

(١) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (قرد)، وتاج العروس (قرد)، والمخصص (١/٣١، ٩/١٧١، ١٤/١١٨، ١٧/١٤٥).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٨)، البحر المحيط (٦/٤٠٠، ٤٠١)، التبيان للطوسي (٧/٣١٤)، التيسير للداني (١٥٩)، تفسير الطبري (١١/١٨)، تفسير القرطبي (١٢/١١٥)، الحجة لابن خالويه (٢٥٦)، الحجة لأبي زرعة (٤٨٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٤)، الغيث للصفاسي (٢٩٩)، الكشاف للزمخشري (٣/٢٩)، الكشف للقيسي (٢/١٢٦)، المجمع للطبرسي (٧/١٠٢)، المعاني للفراء (٢/٢٣٣)، النشر لابن الجزري (٢/٣٢٨).

(٣) سقط في أ.

(٤) في أ: البناء.

(٥) والكِرْدِيدَةُ، بالكسر: القطعة العظيمة من الثمر، وهي - أيضاً - (جَلْتُهُ)، أي: التمر، عن السيرافي، قال الشاعر:

أَفْلَحَ مَنْ كَانَتْ لَهُ كِرْدِيدَةٌ
يَأْكُلُ مِنْهَا وَهُوَ ثَانٍ جِيدَةٌ

قول الشاعر: [من الرجز]

تَسْمَعُ لِلْجِنِّ بِهِ زَبِيزَمًا^(١)

الياء الأولى: عين، والثانية ل «فعليل».

فإن قلت: فلم لا يكون سينين ك ﴿غسلين﴾، ولا يكون كخذيد؟ فالذي يمنع من ذلك أن أبا الحسن حكى أن واحد ﴿سِينِينَ﴾^(٢): سينية، وما كان من نحو ﴿غسلين﴾ لم نعلم علامة التأنيث لحقته. وبهذه الدلالة يعلم أن ﴿سِينِينَ﴾ ليس كسينين ولا أرضين؛ لأن هذا الضرب من الجمع لا يلحقه التاء للتأنيث، وإنما لم ينصرف ﴿سِينِينَ﴾ كما لم ينصرف ﴿سِينَاءَ﴾ لأنه جعل اسمًا لبقعة أو لأرض، كما جعل ﴿سِينَاءَ﴾ كذلك، ولو جعل اسمًا للمكان أو المنزل أو نحو ذلك من الأسماء المذكورة، لانصرف؛ لأنك كنت سميت مذكرًا بمذكر.

اختلفوا في ﴿تُبَيْتُ﴾ [٢٠] في فتح التاء وضمها:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو^(٣): ﴿تُبَيْتُ﴾ بضم التاء وكسر الباء.

= أنشد أبو الهيثم:

قد أضلحت قِذْرًا لها بِأَطْرَةَ

وأبْلَغْتُ كِرْدِيدَةً وَفِذْرَةَ

أو الكِرْدِيدَةَ: ما يَبْقَى في أسفلها، أي: الجِلَّةُ من جانبيها من التمر، كذا في الصحاح، والجمع: كِرَادِيدُ وكِرَادٍ، الأخير بالكسر، قال الشاعر:

القَاعِدَاتُ فَلَإِنَّفَعْنَ ضَيْفُكُمْ
والآكِلَاتُ بَقِيَّاتِ الكِرَادِيدِ

ينظر: التاج (١٠٦/٩، ١٠٧).

(٦) الخَنْدِيدُ: الشاعر المُجِيدُ المُفْلِقُ المُنْفَعُ.

والخَنْدِيدُ: الشُّجَاعُ المُهْمَةُ، الذي لا يُهْتَدَى من أين يُؤْتَى لِقَتَالِهِ، والخَنْدِيدُ: السَّخِيُّ الجَيِّدُ التام السخاء. والخَنْدِيدُ: الخَطِيبُ البَلِيغُ المُقَوِّهُ المُصَفِّعُ. والخَنْدِيدُ: السَّيِّدُ الحَلِيمُ ذُو الأَنَاءِ. والخَنْدِيدُ: العَالِمُ بِأَيامِ العَرَبِ وأشعارهم وقبائلهم، كل ذلك عن ابن الأعرابي. والخَنْدِيدُ: البَدِيُّ اللِّسَانِ الشَّامِ، جمعه خَنَادِيدُ، كَالخَنْدِيَانِ، بالكسر أيضًا، والخَنْدِيَانِ، وهو أيضًا الكثيرُ الشَّرِّ، كما في التهذيب. والخَنْدِيدُ: الإِعْصَارُ مِنَ الرِّيحِ.

ينظر: التاج (٤٠٥/٩).

(١) ينظر: اللسان (زبز)، وفي أ: فيه زبزيمًا.

(٢) في أ: سنين.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٨)، الإملاء للعكبري (٨١/٢)، البحر المحيط (٤٠١/٦)،

التيبان للطوسي (٣١٤/٧)، التيسير للداني (١٥٩)، تفسير الطبري (١٢/١٨)، سير

وقرأ الباقون: ﴿تَنْبُتُ﴾ بفتح التاء وضم الباء.

قال أبو علي: من قرأ: ﴿تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ﴾ احتمل وجهين:

أحدهما: أن يجعل الجار زائداً، يريد: «تَنْبُتُ»، ولحقت الباء كما لحقت في قوله: ﴿وَلَا تُنْفِقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى الْهَلَكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] أى: لا تلقوا أيديكم؛ يدل ذلك على ذلك قوله: ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوْسًا أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥] وقد زيدت هذه الباء مع الفاعل؛ كما زيدت مع المفعول، وزيادتها مع المفعول به أكثر.

وذلك نحو قوله: [من الوافر]

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتُ (١)

وقد زيدت مع هذه الكلمة بعينها قال: [من الطويل]

بِوَادِ يَمَانٍ يُنْبِتُ الشُّكَّ حَوْلَهُ وَأَسْفَلُهُ بِالْمَرْخِ وَالشُّبْهَانَ (٢)

حمله على: ويُنْبِتُ أسفله المرخ.

ويجوز أن يكون الباء متعلقاً بغير هذا الفعل الظاهر، ويقدر مفعولاً محذوفاً تقديره: تنبت جناها أو ثمرتها وفيها دهن وصبغ؛ كما تقول: خرج بشيابه وركب بسلاحه.

ومن قرأ: ﴿تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ﴾ جاز أن يكون الجار فيه للتعدي: أنبتة، ونبت به.

ويجوز أن يكون الباء في موضع حال كما كان في الوجه الأول، ولا يكون

للتعدي ولكن: تنبت وفيها دهن.

وقد قالوا: أنبت في معنى نبت، فكأن الهمزة في «أنبت» مرة للتعدي ومرة

لغيره (٣)، يكون من باب: أحال وأجرب وأظف، أى: صار ذا حيال وجرب.

والأصمعي ينكر أنبت، ويزعم أن قصيدة زهير التي فيها: [من الطويل]

= القرطبي (١٢/١١٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٨). انغيث للصفاسي (٢٩٩)، الكشف للزبيدي (٢/١٢٧)، المجمع للطبرسي (٧/١٠٢)، المحتسب لابن جنى (٢/٨٨)، المعاني للفراء (٢/٢٣٣)، تفسير الرازي (٢٣/٨٩)، النشر لابن الجزري (٢/٣٢٨).

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) في ج: لغيرها.

ألا ترى أن «أسقى» لا يخلو من أن يكون لغة في «سقى»، أو يكون على حد: ﴿وَأَسْقَيْنَاكُم مَّاءً قُرَاتًا﴾ [المرسلات: ٢٧] وهذا الوجه فيه بعض البعد؛ لأنه قد دعا لقومه وخاصته بدون ما دعا للأجنبي الغريب منه.

اختلفوا في ضم الميم وفتحها من^(١) قوله - عز وجل - : ﴿مُنزَلًا﴾ [٢٩]:

فقرأ عاصم في رواية أبي بكر^(٢): ﴿مُنزَلًا﴾ بفتح الميم، وكسر الزاى.

وقرأ الباقر وحفص عن عاصم: ﴿مُنزَلًا﴾ بضم الميم، وفتح الزاى.

قال أبو على: المُنزَل - فيمن ضم الميم منه - : يجوز أن يكون مصدرا، أو يكون موضعا للإنزال، فإذا أراد المكان فكأنه قال: أنزلنى دارًا، وإذا أراد المصدر كان بمنزلة: أنزلنى إنزالًا مباركًا؛ فعلى هذا الوجه يجوز أن يعدى الفعل إلى مفعول آخر، وعلى الوجه الأول قد استوفى مفعوليه.

ومن قال: ﴿مُنزَلًا﴾ أمكن أن يكون مصدرًا، وأن يكون موضع نزول، ودل:

﴿أَنْزَلْنِي﴾ على نزلت، وانتصب ﴿مُنزَلًا﴾ على أنه محل، وعلى أنه مصدر، فإذا

عنيته به المصدر جاز أن تعدى الفعل إلى المكان.

[قرأ] حفص عن عاصم: ﴿مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [٢٧] منون.

وقرأ الباقر وأبو بكر عن عاصم بلا تنوين^(٣).

قال أبو على: حجة^(٤) قول عاصم: ﴿مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الحجر: ١٩] فحذف كما

حذف في قوله: ﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ ذَخِيرَةٍ﴾ [النمل: ٨٧] ف«زوجين» على هذا مفعول به، و

«اثنين» وصف له.

(١) في ج: فى.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٨)، الإعراب للنحاس (٤١٧/٢)، الإملاء للعكبرى (٨١/٢)، البحر المحیط (٤٠٢/٦)، التبيان للطوسى (٣٢٠/٧)، التيسير للدانى (١٥٩)، تفسير الطبرى (١٤/١٨)، تفسير القرطبى (١٢٠/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٥٦)، الحجة لأبى زرع (٤٨٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٥)، الغيث للصفاسى (٢٩٩)، الكشف للزمخشرى (٣١/٣)، الكشف للقيسى (١٢٨/٢)، المجمع للطبرى (١٠٤/٧)، النشر لابن الجزرى (٢٢٨/٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٨)، التبيان للطوسى (٣٢٠/٧)، التيسير للدانى (١٢٤)، تفسير القرطبى (١١٩/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٥٧)، الحجة لأبى زرع (٤٨٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٥)، الغيث للصفاسى (٢٩٩)، النشر لابن الجزرى (٢٨٨/٢).

(٤) في ج: وجه.

وأما من قال: ﴿مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ﴾ فإنه أضاف «كلًّا» إلى «زوجين» و ﴿أَثْنَيْنِ﴾ انتصب على أنه مفعول به، والمعنى في قراءة عاصم: من كل يثول إلى كل زوجين؛ لأن «شيئًا» المقدر حذفه في «كل» إنما هو ما يحمل من الأزواج التي للنسل وغيره، دون الأشياء التي لا تكون أزواجًا؛ فقراءة الجمهور في هذا أبين، والرواية الأخرى عن عاصم أولى من هذه، كأنه وضع العام موضع الخاص، أراد: من كل زوج، الأشبه أن يريد هذا.

اختلفوا في التنوين من قوله: ﴿تَتَرَا^ط﴾ [٤٤]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو^(١): ﴿تَتَرَا^ط كلمًا﴾ منونة، والوقف بالألف.
وقرأ الباقر: ﴿تَتَرَا^ط﴾ بلا تنوين، والوقف في قراءة نافع وعاصم وابن عامر بألف، هبيرة عن حفص [عن عاصم]^(٢) يقف بالياء.
قوله: يقف بالياء، يعنى: بألف مماله. ومن نون وقف بالألف، ومن لم ينون وقف بالألف والياء.

قال أبو على: ﴿تَتَرَا^ط﴾: فَعَلَى من المواترة، والمواترة: أن تُتبع الخبرَ الخيرَ، والكتابَ الكتابَ، ولا يكون بين ذلك فصل كبير.

قال الشاعر: [من الطويل]

قَرِينَةُ سَبْعِ إِنْ تَوَاتَرْنَ مَرَّةً ضَرَيْنَ وَصَفَّتْ أَرُوسَ وَجُنُوبَ^(٣)
يصف «قَطَا» أنفرد بعضها عن بعض في طيرانها، يقول: إن انقطعن فلم يكن صفًا
ضربن أروسًا وجنوبًا؛ لتصطف في طيرانها، فأعمل الفعل الثاني، وحذف المفعول
من الأول؛ ليتبين الفاعل له.

وقال الآخر: [من الطويل]

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٩)، الإعراب للنحاس (٤١٩/٢)، البحر المحيط (٤٠٧/٦)،
التيان للطوسي (٣٢٧/٧)، التيسير للداني (١٥٩)، تفسير الطبري (١٨/١٨)، تفسير
القرطبي (١٢٥/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٥٧)، الحجة لأبي زرعة (٤٨٧)، السبعة لابن
مجاهد (٤٤٦)، الغيث للصفاسي (٢٩٩)، الكشاف للزمخشري (٣٢/٣)، الكشف
للقيسی (١٢٨/٢)، المجمع للطبرسي (١٠٥/٧)، تفسير الرازي (١٠٠/٢٣)، النشر لابن
الجزري (٣٢٨/٢).

(٢) سقط في ج.

(٣) البيت لحميد بن ثور في ديوانه (٥٣)، واللسان (وتر)، وبلا نسبة في تذكرة النحاة (٣٦٢).

تَوَاتَرْنَ حَتَّى لَمْ تَكُنْ لِي رِيبَةً وَلَمْ يَكْ عَمَّا خَبَرُوا مُتَعَقَّبٌ^(١)
 وقال أبو عبيدة: «تترى»: بعضها في إثر بعض، يقال: جاءت كتبه تترى.
 قال: وينونها بعض الناس.

ومن قال في «تترى»: إنها «تَفَعَّلُ» لم يكن غلظه غلط أهل الصناعة، والأقيس ألا
 يصرف؛ لأن المصادر تلحق أواخرها ألف التأنيث: كالدعوى والعدوى والذكرى
 والشورى، ولا نعلم شيئاً من المصادر لحق آخره ألف الإلحاق.
 فمن قال: «تترى»، أمكن أن يريد [به]^(٢) فعلاً^(٣) من المواترة، فتكون الألف
 بدلاً من التنوين. وإن كان في الخط بالياء كان للإلحاق، والإلحاق في غير المصادر
 ليس بالقليل نحو: أرطى ومعزى، فإن كان في الخط ياء لزم أن يحمل على «فَعَلَى»
 دون «فَعَلًا».

ومن قال: تترى، فأراد به «فَعَلًا» فحكمه: أن يقف بالألف مفحمة، ولا يميلها
 إلا في قول من قال: رأيت عنتاً، وهذا ليس بالكثير؛ فلا تحمل عليه القراءة.
 ومن جعل الألف للإلحاق أو للتأنيث أمال الألف إذا وقف عليها، وكثيراً
 ما تتعاقب الألف التي للإلحاق وألف التأنيث في أواخر الكلم التي لا تكون مصادر.
 قرأ عاصم وابن عامر: ﴿إِلَى رُبُوبٍ﴾ [٥٠] بفتح الراء.
 وقرأ الباقر: ﴿إِلَى رُبُوبَةٍ﴾ بضم الراء^(٤).
 [قال] التوزي: الرُّبُوبَةُ والرُّبَاوَةُ بمعنى.

وقال أبو عبيدة: فلان في ربوة قومه، أى: فى عزهم وعددهم، وقال الحسن:
 الربوة: دمشق.

اختلفوا فى قوله: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ﴾ [٥٢] فى فتح الألف وكسرها:

(١) البيت لطفي الغنوي فى ديوانه (٣٧)، ولسان العرب (عقب)، وديوان الأدب (٤٣٨/٢)،
 والتنبية والإيضاح (١١٩/١)، وأساس البلاغة (عقب)، وتاج العروس (عقب).
 ويروى «تتابعن» بدلاً من «تواترن».

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى أ: فعلى.

(٤) البحر المحيط (٤٠٨/٦)، التبيان للطوسي (٣٣٠/٧)، التيسير للداني (٨٣)، الحجة لابن
 خالويه (٢٥٧)، الحجة لأبى زرع (٤٨٨)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٦)، الغيث للصفاسى
 (٢٩٩)، الكشاف للزمخشري (٣٣/٣)، المجمع للطبرسى (١٠٧/٧)، النشر لابن الجزرى
 (٢٣٢/٢).

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو^(١): ﴿وَأَنَّ هَذِهِ﴾ بفتح الألف وتشديد النون.
 وقرأ ابن عامر^(٢): ﴿وَأَنَّ﴾ بفتح الألف -أيضاً- وتخفيف النون.
 وقرأ عاصم وحزمة والكسائي: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ﴾ بكسر الألف وتشديد النون.
 قال أبو علي: من قرأ: ﴿وَأَنَّ هَذِهِ﴾ كان المعنى في قول الخليل وسيبويه: أنه
 محمول على الجار، التقدير: ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون، أى:
 اعبدوني لهذا.

ومثل ذلك عندهم قوله -عز وجل-: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾
 [الجن: ١٨] [المعنى: ولأن^(٣) المساجد لله [فلا تدعوا مع الله أحدا]^(٤)].

وكذلك عندهم قوله: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١] كأنه: فليعبدوا رب هذا
 البيت لإيلاف قريش، أى: ليقابلوا هذه النعمة بالشكر والعبادة للمنعم [عليهم]^(٥)
 بها، وعلى هذا التقدير تحمل قراءة ابن عامر، ألا ترى أن: «أَنَّ» إذا خففت اقتضت
 ما يتعلق به اقتضاءها وهى غير مخففة، والتخفيف حسن فى هذا؛ لأنه لا فعل بعدها
 ولا شيء مما لا يلى «أَنَّ»؛ فإذا كان كذلك كان تخفيفها حسناً، ولو كان بعدها فعل
 لم يحسن حتى تُعوض السين أو سوف أو لا إذا كان فى نفي، فإذا لم يكن بعدها
 فعل ساغ التخفيف، ومثل ذلك قوله -تعالى-: ﴿وَأَخْرَجُوا دَعْوَتَهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
 الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠].

ومن كسر فقال: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ﴾ لم يحملها على الفعل كما يحملها من فتح،

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٩)، الإعراب للنحاس (٤٢٠/٢)، الإملاء للعكبرى (٦٢/٢)،
 البحر المحيط (٤٠٨/٦)، التبيان للطوسى (٣٣١/٧)، التيسير للدانى (١٥٩)، تفسير
 الطبرى (٢٢/١٨)، تفسير القرطبي (١٢٩/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٥٧)، الحجة لأبى
 زرعة (٤٨٨)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٦)، الغيث للصفاقسى (٢٩٩)، الكشاف
 للزمخشري (٣٤/٣)، الكشف للقيسى (١٢٩/٢)، المجمع للطبرسى (١٠٩/٧)، المعانى
 للفراء (٢٣٧/٢)، تفسير الرازى (١٠٥/٢٣)، النشر لابن الجزرى (٣٢٨/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٩)، البحر المحيط (٤٠٩/٦)، التيسير للدانى (١٥٩)، الحجة
 لابن خالويه (٢٥٧)، الحجة لأبى زرعة (٤٨٨)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٦)، الغيث
 للصفاقسى (٢٩٩)، الكشاف للزمخشري (٣٤/٣)، الكشف للقيسى (١٢٩/٢)، المجمع
 للطبرسى (١٠٩/٧)، تفسير الرازى (١٠٥/٢٣)، النشر لابن الجزرى (٣٢٨/٢).

(٣) فى ج: أى لأن.

(٤) سقط فى أ.

(٥) سقط فى أ.

ولكن جعلها كلامًا مستأنفًا.

ويجوز أن يكون فيه تنبيه على الاعتداد بالنعمة، كقول من فتح «أَنَّ»، فكان معنى: ﴿وَأَنْ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ أى: أنتم أهل دعوة واحدة ونصرة؛ فلا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا.

وقال: ﴿وَلَا تَفْرُقُوا فِيهِ كَبْرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا نَدَعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ [الشورى: ١٣] من الاتفاق على التوحيد وخلع ما يدعون [إليه]^(١) من دونه.

وقرأ نافع وحده^(٢): ﴿تَهْجُرُونَ﴾ [٦٧] بضم التاء وكسر الجيم.

وقرأ الباقون: ﴿تَهْجُرُونَ﴾ بفتح التاء وضم الجيم.

قال أبو علي: من قرأ^(٣): ﴿تَهْجُرُونَ﴾ فالمعنى: أنكم كنتم تهجرون آياتي وما يتلى عليكم من كتابي فلا تنقادون له وتكذبون به؛ كقوله: ﴿فَدَكَاتٌ أَيْنَتِي نُتَلَّ عَلَيَّكُمْ فَكُنْتُمْ عَلَيَّ أَعْقَابِكُمْ نَنكَبُونَ. مُسْتَكْبِرِينَ﴾ [المؤمنون: ٦٦ - ٦٧] بالبيت والحرم؛ لأنكم فيه مع خوف سائر الناس في مواطنهم، وقال: ﴿أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا مَّأْمَنًا وَيَخْطَفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٦٧].

و ﴿تَهْجُرُونَ﴾ تأتون بالهجر، وهو الهديان، وما لا خير فيه من الكلام، وفي الحديث في زيارة القبور: «زُورُوهَا وَلَا تَقُولُوا هُجْرًا».

قرأ ابن عامر ﴿خَزَجًا فَخَرَجُ رَبُّكَ﴾ [٧٢] بغير ألف في الحرفين.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم: ﴿خَرَجًا﴾ بغير ألف ﴿فَخَرَجُ رَبِّكَ﴾ بألف.

وقرأ حمزة والكسائي^(٤): ﴿خَزَجًا، فَخَرَجُ رَبِّكَ﴾ في الحرفين جميعًا بألف.

(١) سقط في ج.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٩)، الإملاء للعكبري (٨٢/٢)، البحر المحيط (٤١٣/٦)، التبيان للطوسي (٣٣٦/٧)، التيسير للداني (١٥٩)، تفسير الطبري (٣١/١٨)، تفسير القرطبي (١٣٧/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٥٨)، الحجة لأبي زرعة (٤٨٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٦)، الغيث للصفاسي (٢٩٩)، الكشاف للزمخشري (٣٦/٣)، الكشاف للقيسي (١٢٩/٢)، المجمع للطبرسي (١١١/٧)، المعاني للفراء (٢٣٩/٢)، النشر لابن الجزري (٣٢٩/٢).

(٣) في ج: قال.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣١٩)، الإملاء للعكبري (٨٢/٢)، البحر المحيط (٤١٥/٦)، التبيان للطوسي (٣٣٨/٧)، التيسير للداني (١٤٦)، تفسير القرطبي (١٤١/١٢)، الحجة =

[قال] أبو عبيدة: العبد يؤدي إليك خرجه، أى: غلته، والرعية تؤدي إلى الأمير

الخرج.

قال: والخرج -أيضاً- من السحاب، ومنه -نرى- اشتق هذا أجمع.

قال أبو ذؤيب: [من الطويل]

إِذَا هَمَّ بِالْإِفْلَاحِ هَبَّتْ لَهُ الصَّبَا وَأَعْقَبَ نَوْءٌ بَعْدَهَا وَخُرُوجٌ^(١)

قال: وزعم أبو عمرو الهذلي أنه سُمي خَرْجًا وخُرُوجًا للماء الذي يخرج منه.

وفيما حكاه أبو عبيدة من قوله: الرعية تؤدي إلى الأمراء الخرج -دلالة على من

قرأ: ﴿خَرْجًا فَخَرَجُ رَبُّكَ﴾ فكان «الخرج» يقع على الضريبة التي على الأرضين،

وعلى الجزية.

وحكى غير أبي عبيدة: أَدْخَرَ رأسك، والخرج: ما يُخْرَجُ إلى من يُخْرَجُ ذلك

إليه، وإن لم يكن ذلك ضريبة؛ ويدل على ذلك قراءة من قرأ: ﴿فَهَلْ يَجْعَلُ لَكَ

خَرْجًا﴾ [الكهف: ٩٤]، وقد يقع على هذا الخراج بدلالة قول العجاج: [من الرجز]

يَوْمَ خَرَّاجٍ يُخْرِجُ السَّمْرَجَا^(٢)

فهذا ليس على الضريبة، والاسم الأخص بالضريبة المضروبة على الأرضين:

الخراج.

قال: [من الخفيف]

طَرَمَحُوا الدُّورَ بِالْخَرَّاجِ فَأَضْحَتْ مِثْلَ مَا أَمْتَدَّ مِنْ عَمَايَةِ نَيْقٍ^(٣)

= لابن خالويه (٢٣١، ٢٥٨)، الحجة لأبي زرعة (٤٨٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٧)،

الغيث للصفاسي (٢٩٩)، الكشاف للزمخشري (٣٨/٣)، الكشف للقيسي (١٣٠/٢)،

النشر لابن الجزري (٣١٥/٢).

(١) البيت في شرح أشعار الهذليين (١٢٩)، واللسان (خرج)، والتاج (خرج)، وبلا نسبة في

اللسان (نشأ)، وتهذيب اللغة (٤٨/٧، ١١٢، ٤١٩)، والتاج (نشأ).

ويروى: «به» بدلاً من «له»، يروى «فعاقب نشء» بدلاً من «وأعقب نوء».

(٢) الرجز في ديوانه (٢٤/٢ - ٢٥)، واللسان (سمرج، فنزج، عكف، حجا)، وتهذيب اللغة

(٣٢٢/١، ١٣٢/٥، ١٣٣، ٢٤١/١١، ٢٤٨)، تاج العروس (سمرج، فنزج، ربض،

عكف، حجا)، وجمهرة اللغة (٢٣٩، ١١٣٨)، وديوان الأدب (٨٧/٢)، وكتاب العين

(٢٠٥/١، ٢٠٠/٦، ٢٠٤)، ولرؤية في لسان العرب (٣٠٩/٢) (سمرج)، والتاج

(سمرج)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة (١٣٢٣)، ومقاييس اللغة (١٠٨/٤، ٥١٥)، ومجمل

اللغة (١٠٨/٤)، والمخصص (١٦/٣، ٦٧/١٢، ٤٢/١٤، ١٣٥/١٥).

(٣) البيت بلا نسبة في معجم البلدان (١٥٢/٤).

فمعنى هذا: بأموال الخراج.

وإذا كان كذلك فقول ابن كثير ومن تبعه: ﴿خَرَجًا فَخَرَجُ رَبِّكَ حَيْرٌ﴾ معناه: أنك لا تسألهم شيئاً يخرجونه إليك، كما قال: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ﴾ [الفرقان: ٥٧]، ﴿وما نسألهم عليه من أجر﴾ [يوسف: ١٠٤] ﴿فَخَرَجُ رَبِّكَ﴾؛ كأنه إضافة إلى الله - تعالى - لأنه أوجبه وألزمه هذه الأشياء من الحقوق في الأرضين، وجزى الرءوس، فلهذا قال: ﴿فَخَرَجُ رَبِّكَ حَيْرٌ﴾.

وقول حمزة والكسائي: ﴿خَرَجًا فَخَرَجُ رَبِّكَ﴾ فقولهما: ﴿فَخَرَجُ رَبِّكَ﴾ بين على ما تقدم، و ﴿فَخَرَجُ﴾ الذى قرأه غيرهما: ﴿خَرَجًا﴾ قد جاء فيه الخراج أيضاً؛ بدلالة قول العجاج، وزعموا أن أكثر القراءة: ﴿خَرَجًا فَخَرَجُ رَبِّكَ﴾.

قال أبو الحسن: لا أدري أيهما أكثر فى كلام العرب. اختلفوا فى قوله - عز وجل -: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [٨٥، ٨٧، ٨٩] فى الآيتين، ولم يختلفوا فى الأولى.

فقرأ أبو عمرو وحده^(١): ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ بالألف فى الحرفين.

وقرأ الباقون: ﴿لِلَّهِ . . . لِلَّهِ . . . لِلَّهِ﴾ هذه الثلاثة المواضع.

أولها: ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ . سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [٨٤ . ٨٥] لا اختلاف فيها.

الثانى: ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [٨٦-٨٧]، و: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾.

والثالث: ﴿قُلْ مَنْ يُبْدِيهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [٨٨] إلى آخرها ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ و: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [٨٩].

أبو عمرو وحده يقول فيهما: ﴿اللَّهِ﴾ والباقيون: ﴿لِلَّهِ﴾.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٠)، الإعراب للنحاس (٤٢٥/٢)، الإملاء للعكبرى (٨٢/٢)، البحر المحيط (٤١٨/٦)، التبيان للطوسى (٣٤١/٧)، التيسير للدانى (١٦٠)، تفسير القرطبى (١٢/٤٥٠)، تفسير الطبرى (١٨/٣٦)، الحجة لابن خالويه (٢٥٨)، الحجة لأبى زرعة (٤٩٠)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٧)، الغيث للصفاقسى (٣٠١)، الكشاف للزمخشرى (٣/٤٠)، الكشاف للقيسى (٢/١٣٠)، المجمع للطبرسى (٧/١١٤)، المعانى للفرأ (٢/٢٥٠)، تفسير الرازى (٢٣/١١٦)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٢٩).

ولم يختلفوا في الأول^(١).

قال أبو علي: أما الآية الأولى فجوابها على القياس، كما يقال: لمن الدار؟ فتقول: لزيد، كأنك تقول^(٢): لزيد الدار، فاستغنيت عن ذكرها لتقدمها.

قرأ أبو عمرو وحده: ﴿سَيَقُولُونَ اللَّهُ... اللَّهُ﴾ في الحرفين.

وقرأ الباقون: ﴿لِلَّهِ... لِلَّهِ﴾.

وأما قوله: ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَكَاتِ السَّجِيعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ فجواب هذا:

«الله»، على ما يوجبه اللفظ.

وأما من قال: ﴿لِلَّهِ﴾ فعلى المعنى، وذلك أنه إذا قال: من مالك هذه الدار؟ فقال

في جوابه: «لزيد»، فقد أجابه على المعنى دون ما يقتضيه اللفظ، والذي يقتضيه:

من مالك هذه الدار؟ أن يقال في جوابه: «زيد»، ونحوه، فإذا قال: «لزيد»، فقد

حمله على المعنى، وإنما استقام هذا؛ لأن معنى «من مالك هذه الدار؟» و«لمن هذه

الدار؟» واحد؛ فلذلك حملت تارة على اللفظ وتارة على المعنى، والجواب على

اللفظ هو الوجه.

اختلفوا في قوله -تعالى-: ﴿عَلِيمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [٩٢] في الخفض والرفع:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحفص عن عاصم وابن عامر: ﴿عَلِيمِ الْغَيْبِ﴾ خفضاً.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ونافع وحمزة والكسائي^(٣): ﴿عَالِمِ الْغَيْبِ﴾ رفعاً.

قال أبو الحسن: الجر أجود؛ ليكون الكلام من وجه واحد، وأما الرفع فعلى أن

يكون خبر ابتداء محذوف.

قال: ويقوى ذلك أن الكلام الأول قد انقطع.

اختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿شَقَوْتْنَا﴾ [١٠٦] في كسر الشين وفتحها

والألف:

فقرأ حمزة والكسائي^(٤): ﴿شَقَاوْتْنَا﴾ بفتح الشين وبالألف.

وقرأ الباقون: ﴿شَقَوْتْنَا﴾ بكسر الشين بغير ألف.

(١) في ج: الأولى.

(٢) في ج: قلت.

(٣) ينظر: السبعة (٤٤٧).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٠)، الإعراب للنحاس (٤٢٨/٢)، الإملاء للكبرى (٨٣/٢)، =

حدثني أبو علي محمد بن عيسى العباسي، وأحمد بن علي الخزاز، قالوا: حدثنا بشر بن هلال، قال: حدثنا بكار عن أبان، قال: سألت عاصمًا فقال: إن شئت فاقراً: ﴿شَقَوْتُنَا﴾ وإن شئت فاقراً ﴿شَقَاوْتُنَا﴾.

قال أبو علي: الشقوة: مصدر كالرَّذَّة، والفتنة، والشقاوة كالسعادة، وإذا [كان] ^(١) كذلك فالقراءة بهما جميعًا سائغة كما روى عن عاصم.

اختلفوا في قوله -تعالى- جده-: ﴿سِخْرِيًّا﴾ في كسر السين في [١١٠] وفي «ص» [٦٣]، ولم يختلفوا في «الزخرف» [٣٢].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ﴿سِخْرِيًّا﴾ بكسر السين، وكذلك في «ص». هبيرة عن حفص عن عاصم: ﴿سُخْرِيًّا﴾ رفعا، وهو غلط، والمعروف عن حفص: ﴿سِخْرِيًّا﴾ بكسر السين.

وقرأ نافع وحزمة والكسائي: ﴿سُخْرِيًّا﴾ رفعا في السورتين ^(٢).

قال أبو زيد: اتخذت فلانًا سِخْرِيًّا وسخرة: إذا هزئت منه، وقد سخرت به، وبه أسخر سِخْرِيًّا وَسَخْرًا.

[وقال] أبو عبيدة: ﴿اتخذتموهم سِخْرِيًّا﴾: تسخرون منهم، وسُخْرِيًّا: تَسَخَّرُونَهُمْ.

وقال ابن سلام: قال يونس: ﴿لِئَلَّا يَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ [الزخرف: ٣٢]، قال: من ^(٣) السخرة، والسُخْرَى من الهزء، قال: وقد يقال: سُخْرَى، فأما تلك

البحر المحيط (٤٢٢/٦)، التبيان للطوسي (٣٥١/٧)، التيسير للداني (١٦٠)، تفسير الطبري (٤٣/١٨)، تفسير القرطبي (١٥٣/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٥٨)، الحجة لأبي زرعة (٤٩١)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٨)، الغيث للصفاقسي (٣٠١)، الكشف للزمخشري (٤٤/٣)، الكشف للقيسي (١٣١/٢)، المجمع للطبرسي (١١٨/٧)، المعاني للفراء (٢٤٢/٢)، تفسير الرازي (١٢٤/٢٣)، النشر لابن الجزري (٣٢٩/٢).

(١) سقط في ج.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢١)، الإملاء للعكبري (٨٣/٢)، البحر المحيط (٤٢٣/٦)، التبيان للطوسي (٣٥١/٧)، التيسير للداني (١٦٠)، تفسير الطبري (٤٧/١٨)، تفسير القرطبي (١٥٤/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٥٨، ٢٥٩)، الحجة لأبي زرعة (٤٩١)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٨)، الغيث للصفاقسي (٣٠١)، الكشف للزمخشري (٤٤/٣)، الكشف للقيسي (١٣١/٢)، المجمع للطبرسي (١١٨/٧)، المعاني للفراء (٢٤٣/٢)، تفسير الرازي (١٢٥/٢٣)، النشر لابن الجزري (١٢٩/٢).

(٣) في ج: في.

الأخرى - يعنى: [السخرى]^(١) - فواحدة [مضمومة لا غير، و]^(٢) يقال من الهزء: سُخْرِي وَسِخْرِي، ومن السُّخْرَةِ مضمومة.

أبو عبد الرحمن [بن]^(٣) اليزيدى: ﴿سِخْرِيًّا﴾: من السُّخْرِيَّة، و ﴿سُخْرِيًّا﴾ بالضم: من السُّخْرَةِ. وحكى غيره أن الحسن وقتادة قالا: ما كان من العبودية فهو سُخْرِي بالضم، وما كان من الهزء فبالكسر.

[و] قراءة ابن كثير وأبى عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمُ سِخْرِيًّا حَتَّى أَنْسَوْكُمُ ذِكْرِي﴾ [١١٠] بكسر السين - أرجح من قراءة من ضم، فقال: ﴿سُخْرِيًّا﴾؛ لأنه من الهزء، والأكثر في^(٤) الهزء كسر السين فيما حكوه، وترى أنه إنما كان الأكثر^(٥)؛ لأن السُّخْرَ مصدر سَخِرْتُ بدلالة حكاية أبى زيد [لذلك]^(٦).

ولقول الشاعر: [من البسيط]

..... من علو لا كذب فيه ولا سخر^(٧)

وقولهم فى مصدر: «سخرت»: سِخْرِيًّا وَسِخْرًا؛ إنما جاء ذلك؛ لأن «فعل» و «فعل» قد يكونان بمعنى، نحو: المثل والمثل، والشبه والشبه وحروف أخر على هذا؛ فكذلك السُّخْر والسُّخْر، إلا أن المكسورة ألزمت ياء النسب دون المفتوحة، كما اتفقوا فى القسم على الفتح فى: «لَعَمْرُ اللهِ»، ولم يخرج مع إلحاق ياء النسب عن حكم المصدر، ولم يخرج إلى الصفة بلحاق الياءين له، كما يخرج سائر

(١) سقط فى ج.

(٢) سقط فى ج.

(٣) سقط فى ج.

(٤) فى أ: من.

(٥) فى ج: أكثر.

(٦) سقط فى ج.

(٧) عجز بيت لأعشى باهلة وصدره:

إئى أتتنى لسان لا أسرُ بها

وينظر: إصلاح المنطق (٢٦)، والأصمعيات (٨٨)، وأمالى المرتضى (٢٠/٢)، وجمهرة اللغة (٩٥٠، ١٣٠٩)، وخزانة الأدب (٥١١/٦)، وسمط اللآلى (٧٥)، وشرح المفصل (٩٠/٤)، واللسان (سخر)، (لسن)، والمؤتلف والمختلف (١٤)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (١٩١/١، ١٥٦/٤)، واللسان (علا).

ويروى: «عجب» بدلاً من «كذب».

ما لحقته الياء، يدلك على ذلك: قوله^(١): ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سُخْرِيًّا﴾ فأفرد، وقد جرى على الجمع كما تفرد المصادر، فكأن ياء النسب لم يقع به اعتداد في المعنى كما لم يعتد به، ولم يكن للنسب في نحو: أحمر وأحمرى ودوار ودواري، ومثل ذلك - في أن ياء النسب لما كان كالتى فى: قُمرى ونحوه لم يعتد به - قول الشماخ:

خَضْرَانِيَّاتٍ

ألا ترى أنه لو اعتد به وأريد به معنى النسب لرد إلى الواحد، كما يرد سائر ما لحقه ياء النسب، وأريد به النسب إلى الواحد، إذا لم يكن المنسوب [إليه]^(٢) مسمى بالجمع، وإن لم يرد «خضرانيات» إلى الواحد دلالة على أنه لم يعتد بها، وكان فى حكم الزيادة، كـ «لا» فى قوله: ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلَ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩]. وأما قراءة من ضم فى قوله: ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سُخْرِيًّا﴾، وفى «ص» فى قوله: ﴿وَقَالُوا مَا لَنَا لَا نَرَى رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُمْ مِنَ الْأَشْرَارِ . أَتَّخَذْنَاَهُمْ سُخْرِيًّا﴾ [ص: ٦٢-٦٣] - فالكسر فى معنى السخرية أفشى وأكثر، إذا كان السخرى فى معنى الهزء، وهذان الموضوعان يراد بهما الهزء؛ يقوى ذلك قوله فى المؤمنين: ﴿وَكُنْتُمْ مِنْهُمْ تَضْحَكُونَ﴾ [١١٠] والضحك بالسخر والهزء أشبه، وجه ذلك فى «ص»: ﴿اتَّخَذْنَاَهُمْ سُخْرِيًّا﴾.

ووجه الضم: أن يونس قال - فيما حكى عنه ابن سلام -: إن السخرى قد يقال بالضم بمعنى الهزء.

وقوله: «فأما الأخرى فواحدة»، يعنى: التى يراد بها السُّخرة.

وقال أبو الحسن: «سُخْرِيٌّ» إذا أردت من «سخرت به»، ففیه لغتان، يعنى: الضم والكسر، ومن ثم اتفق هؤلاء القراء على الضم فى التى فى «الزخرف» فى قوله: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَسْخَدَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ [٣٢] فهذا من السخرة وانقياد بعضهم لبعض فى الأمور التى إن لم ينقد بعضهم لبعض فيها، لم يلتزم قوام أمر العالم. فأما: «سُخْرِيٌّ» فإفراده يجوز أن يكون لإفراد بعضهم فى اللفظ، وإن كان المعنى على الكثرة، ويجوز أن يكون كـ «سُخْرِيٌّ». بكسر السين. لم

(١) فى أ: قولهم.

(٢) سقط فى أ.

يخرج بلحاق الياء له من أن يكون مصدرًا، ووجه الضم في «سُخِرَى» إذا كان من الهزء أن السُّخِرَ على «فَعَلَ»، و «فَعَلَ» و «فُعِلَّ» يتعاقبان على الكلمة ك «الْحُزْن» و«الْحَزْن»، و«الْبُخْل» و«الْبَحْل»، كما كان فَعَلَ و فُعِلَّ كذلك، إلا أن المضموم خص بالنسب كما خصَّ المكسور به، وبقى على حكم المصدر كما بقى عليه المكسور. فأما ما حكاه أبو زيد من قوله: «اتخذت فلانًا سُخْرِيًا وَسُخْرَةً»، فإن قوله: «سُخْرَى» وصف بالمصدر، وقوله: «سُخْرَةً» ليس بمصدر من الهزء؛ فيكون النسب إليه، ولكن «سُخْرَةً» كقولهم: «ضُحِكَةٌ»، و «هُزَاةٌ» - بتسكين العين - إذا كان يضحك منه. والفاعل في هذا بفتح العين نحو: هُزَاةٌ وَنُكْحَةٌ، وجمِلْ حُجَاةٌ. اختلفوا في قوله -تعالى-: ﴿أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [١١١] في كسر الألف وفتحها:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿أَنَّهُمْ﴾ فتحًا. وقرأ حمزة والكسائي^(١): ﴿إِنَّهُمْ﴾ كسرًا. [وقرأ] خارجة عن نافع: ﴿صَبَرُوا.. إِنْهُمْ﴾ كسرًا، مثل حمزة. قال أبو علي: من فتح كان على قوله: [جزيتهم]^(٢)؛ لأنهم هم الفائزون. ويجوز أن يكون: ﴿أَنَّهُمْ﴾ في موضع المفعول الثاني؛ لأن «جزيت» يتعدى إلى مفعولين؛ قال: ﴿وَجَزَّيْتَهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا﴾ [الإنسان: ١٢] تقديره: جزيتهم اليوم بصبرهم الفوز، وفاز الرجل إذا نال ما أراد، وقالوا: فَوَّزَ الرجل، إذا مات. ويشبه أن يكون ذلك على التفاؤل له، أي^(٣): صار إلى ما أحب، والمفازة للمهلكة على وجه التفاؤل أيضًا. وقيل: إنه «مَفْعَلَةٌ» من «فَوَّزَ» إذا هلك، فكان فَوَّزَ في الأصل على التفاؤل أيضًا.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢١)، الإملاء للعكبري (٨٣/٢)، البحر المحيط (٤٢٣/٦)، التبيان للطوسي (٣٥٣/٧)، التيسير للداني (١٦٠)، تفسير الطبري (٤٨/١٨)، تفسير القرطبي (١٥٥/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٥٩)، الحجة لأبي زرع (٤٩٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٩)، الغيث للصفاسي (٣٠١)، الكشاف للزمخشري (٤٤/٣)، الكشف للقيسي (١٣١/٢، ١٣٢)، المجمع للطبرسي (١١٨/٧)، المعاني للفراء (٢٤٣/٢)، تفسير الرازي (١٢٦/٢٣)، النشر لابن الجزري (٣٢٩/٢، ٣٣٠).

(٢) سقط في ج.

(٣) في ج: إذا.

ومن كسر استأنف وقطعه مما قبله، ومثل ذلك - في الكسر والاستئناف والإتباع لما قبله-: لبيك إن الحمد والنعمة لك، وأن الحمد.

اختلفوا في قوله -تعالى-: ﴿قُلْ كَمْ لَبِئْتُمْ... قُلْ إِنْ لَبِئْتُمْ﴾ [١١٢، ١١٤]: فقرأ ابن كثير^(١): ﴿قُلْ كَمْ لَبِئْتُمْ﴾ على الأمر، ﴿قُلْ إِنْ لَبِئْتُمْ﴾ على الخبر، ولا يدغم ﴿لَبِئْتُمْ﴾. هذه رواية البزى عن ابن كثير.

وروى قنبل عن النبال عن أصحابه عن ابن كثير: ﴿قُلْ كَمْ لَبِئْتُمْ... قُلْ إِنْ لَبِئْتُمْ﴾ جميعاً في الموضعين بغير ألف.

وقرأ نافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر: ﴿قُلْ كَمْ لَبِئْتُمْ﴾ و: ﴿قُلْ إِنْ لَبِئْتُمْ﴾ بالألف فيهما على الخبر.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿قُلْ كَمْ لَبِئْتُمْ﴾ و: ﴿قُلْ إِنْ لَبِئْتُمْ﴾ على الأمر جميعاً. وأبو عمرو وحمزة والكسائي يدغمون التاء. والباقون لا يدغمون^(٢).

قال أبو علي: من قرأ: ﴿قُلْ كَمْ لَبِئْتُمْ﴾ كان على: قل أيها السائل عن لبئهم، و ﴿قال﴾ على الإخبار عنه. وزعموا أن في مصحف أهل الكوفة ﴿قُلْ﴾ في الموضعين؛ فكأن حمزة والكسائي قرأا على [ما في]^(٣) مصاحف أهل الكوفة. وأما وجه إدغام التاء في التاء في ﴿لَبِئْتُمْ﴾؛ فلتقارب مخرجي التاء والتاء، واجتماعهما في الهمس؛ فحسن الإدغام لذلك.

ووجه ترك ابن كثير للإدغام: تباين الحرفين في المخرجين، ألا ترى أن التاء من حيز الطاء والذال، والتاء من حيز الظاء والذال، فلما تباين المخرجان وكانا بمنزلة

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢١)، الإملاء للعكبري (٨٣/٢)، البحر المحيط (٤٢٤/٦)، التبيان للطوسي (٣٥٣/٧)، التيسير للداني (١٦٠)، تفسير الطبري (٤٩/١٨)، تفسير القرطبي (١٥٦/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٥٩)، الحجة لأبي زرعة (٤٩٣)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٩)، الغيث للصفاقسي (٣٠١)، الكشف للقيسي (١٣٢/٢)، المجموع للطبرسي (١١٨/٧)، تفسير الرازي (١٢٦/٢٣)، النشر لابن الجزري (٣٣٠/٣).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢١)، البحر المحيط (٤٢٤/٦)، التبيان للطوسي (٣٥٣/٧)، التيسير للداني (١٦٠)، الحجة لابن خالويه (٢٥٩)، الحجة لأبي زرعة (٤٩٣)، السبعة لابن مجاهد (٤٤٩)، الغيث للصفاقسي (٣٠١)، الكشف للقيسي (١٥٩/١)، المجموع للطبرسي (١١٨/٧).

(٣) سقط في أ.

المنفصل، والمنفصل لا يلزم، فأثر البيان، ألا ترى أنهم بينوا المثليين في «اقتلوا» لما لم يكن الحرف من اللازم.

اختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿لَا تُرْجَعُونَ﴾ [١١٥] و[القصص: ٣٩] في الياء

والتاء:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم ههنا بالتاء مضمومة: ﴿تُرْجَعُونَ﴾، وفي «القصص»: ﴿لَا يُرْجَعُونَ﴾ بالياء مضمومة.

وقرأ^(١) نافع في «المؤمنين» ﴿تُرْجَعُونَ﴾ بضم التاء، وفي القصص ﴿يُرْجَعُونَ﴾ بفتح الياء، وكسر الجيم.

وقرأ حمزة والكسائي جميعاً ﴿تُرْجَعُونَ﴾ و: ﴿يُرْجَعُونَ﴾ بفتح الياء والتاء وكسر الجيم^(٢).

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿تُرْجَعُونَ﴾: ﴿وَأِنَّا إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَرَاغِبُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦]، ﴿وَأِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ﴾ [الزخرف: ١٤]، وقوله: ﴿كُلُّ إِلَهِنَا رَجِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٣]، وقوله: ﴿إِلَىٰ مَرْجِعِكُمْ﴾ [العنكبوت: ٨]؛ ألا ترى أن المصدر مضاف إلى الفاعل!؟

فأما ما كان من الرجوع في الدنيا فإن الفعل فيه مسند إلى الفاعل؛ نحو: ﴿فَإِن رَّجَعَكَ اللَّهُ إِلَىٰ طَائِفَةٍ مِّنْهُمْ﴾ [التوبة: ٨٣] و: ﴿لَئِن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ﴾ [المنافقون: ٨]، ﴿وَلَا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ﴾ [يس: ٥٠]، ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [يس: ٣١]، وكذلك ما^(٣) كان من أمور الآخرة التي لا يراد بها البعث؛ كقوله: ﴿وَأِلَيْهِ يَرْجِعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ﴾ [هود: ١٢٣]، ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣] وقد تقدم ذكر هذا النحو.

(١) في ج: قال.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢١)، البحر المحيط (٤٢٤/٦)، التبيان للطوسي (٣٥٣/٧)، التيسير للداني (١٦٠)، تفسير القرطبي (١٥٦/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٥٩)، الحجة لأبي زرعة (٤٩٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٠)، الغيث للصفاسي (٣٠١)، الكشاف للزمخشري (٤٥/٣)، الكشاف للقيسي (١٣٢/٢)، المجمع للطبرسي (١٢٠/٧)، النشر لابن الجزرى (٢٠٨/٢، ٢٠٩).

(٣) في أ: بما.

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ] (١)

ذكر اختلافهم في سورة النور

اختلفوا في التشديد والتخفيف من قوله -عز وجل-: ﴿وَفَرَضْنَاهَا﴾ [١]:
 فقرأ ابن كثير وأبو عمرو (٢): ﴿وَفَرَضْنَاهَا﴾ مشدداً.
 وقرأها (٣) الباقون مخففة.

قال أبو علي: معنى ﴿وَفَرَضْنَاهَا﴾، فرضنا فرائضها، فحذف المضاف، وحسن إضافة الفرائض إلى السورة، وهي لله - سبحانه - لأنها مذكورة فيها، ومفهومة عنها. والتثقيل في ﴿فَرَضْنَاهَا﴾ لكثرة ما فيها من الفرض، والتخفيف يصلح للقليل والكثير. ومن حجة التخفيف قوله: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ﴾ [القصص: ٨٥]، والمعنى: أحكام القرآن، وفرائض القرآن، كما أن التي في سورة «النور» كذلك. وقرأ ابن كثير (٤) ﴿رَأْفَةً﴾ [٢] ههنا، وفي سورة الحديد ﴿رَأْفَةً﴾ [٢٧] ساكنة الهمزة، كذا قرأت على قبل، وقال لى قبل: كان ابن أبي بزة قد أوهم وقرأهما جميعاً بالتحريك، فلما أخبرته أنها هي هذه وحدها رجع. وقرأ الباقون: ساكنة الهمزة فيهما، ولم يختلفوا في الهمز غير أن أبا عمرو كان إذا أدرج القراءة أو (٥) قرأ في الصلاة غير همزتها إلى الألف. قال أبو زيد: رَأْفَتْ بِالرَّجْلِ أَرْؤْفُ بِهِ رَأْفَةً وَرَأْفَةً، ورَأْفَتْ بِهِ أَرْأَفُ بِهِ، وكلٌّ من كلام العرب.

ولعل ﴿رَأْفَةً﴾ التي قرأها ابن كثير لغة.

- (١) زيادة من ج.
 (٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٢)، الإملاء للعكبري (٨٣/٢)، البحر المحيط (٤٢٧/٦)، التبيان للطوسي (٣٥٧/٧)، التيسير للداني (١٦١)، تفسير الطبري (٥١/١٨)، تفسير القرطبي (١٥٨/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٥٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٢)، الغيث للصفاسي (٣٠٢)، الكشف للقيسي (١٣٣/٢)، المجمع للطبرسي (١٢٣/٧)، المعاني للفراء (٢٤٤/٢)، النشر لابن الجزري (٣٣٠/٢).
 (٣) في ج: وقرأ.
 (٤) ينظر: الإملاء للعكبري (٨٣/٢)، البحر المحيط (٤٢٩/٦)، التبيان للطوسي (٣٥٩/٧)، التيسير للداني (١٦١)، تفسير القرطبي (١٦٦/١٢)، تفسير الرازي (١٤٨/٢٣).
 (٥) في أ: و.

ومعنى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾: كأنه نهى عن رحمتها ؛ لأن رحمتها قد تؤدي إلى تضييع الحد، وترك إقامته عليهما.

اختلفوا في قوله: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ﴾ [٦] في ضم العين وفتحها: فقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم ﴿أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ﴾ بالضم. وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ فتحاً^(١).

قال أبو علي: من نصب قوله: ﴿أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ نصبه بالشهادة، وينبغي أن يكون قوله: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ﴾ مبنياً على ما يكون مبتدأ، تقديره: ما الحكم، أو: [ما]^(٢) الغرض - أن يشهد أحدهم أربع شهادات؟ أو: فعليهم أن يشهدوا. وإن شئت حملته على المعنى ؛ لأن المعنى: يشهد أحدهم.

فقوله: ﴿بِاللَّهِ﴾ يجوز أن يكون من صلة «الشهادة»، ومن صلة «شهادات» إذا نصبت الأربع، وقياس من أعمل الثاني أن يكون قوله: ﴿بِاللَّهِ﴾ من صلة «شهادات»، وحذف من الأول؛ لدلالة الثاني عليه، كما تقول: ضربت وضربني زيد. ومن رفع فقال: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ﴾ فإن الجار والمجرور من صلة ﴿شَهَدَاتٍ﴾.

ولا يجوز أن يكون من صلة «شهادة» ؛ لأنك إن وصلتها بالشهادة فقد فصلت بين الصلة والموصول ؛ ألا ترى أن الخبر الذي هو ﴿أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ﴾ يفصل؟! وقوله: ﴿إِنَّهُ لِمِنَ الْكٰذِبِيْنَ﴾ [النور: ٨] في قول من نصب ﴿أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ يجوز أن يكون من صلة «شهادة أحدهم»، وتكون الجملة التي هي ﴿إِنَّهُ لِمِنَ الْكٰذِبِيْنَ﴾ في موضع نصب ؛ لأن الشهادة كالعلم فيتعلق بها «إن» كما يتعلق بالعلم، والجملة في موضع نصب بأنها مفعول به، و ﴿أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ﴾ ينتصب انتصاب المصادر.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٢)، الإعراب للنحاس (٤٣٣/٢)، الإملاء للعكبري (٨٤/٢)، البحر المحيط (٤٣٤/٦)، التبيان للطوسي (٣٦٣/٧)، التيسير للداني (١٦١)، تفسير الطبري (٦٤/١٨)، تفسير القرطبي (١٨٢/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٦٠)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٢)، الغيث للصفاسي (٣٠٢)، الكشف للقيسي (١٣٤/٢)، المجمع للطبرسي (١٢٧/٧)، المعاني للفراء (٢٤٦/٢)، تفسير الرازي (١٦٦/٢٣)، النشر لابن الجزري (٢٣٠/٢).

(٢) سقط في ج.

ومن رفع: ﴿أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ﴾ لم يكن قوله: ﴿إِنَّهُ لَمِنَ الْكٰذِبِيْنَ﴾ إلا من صلة «شهادات» دون [صلة]^(١) «شهادة»، كما كان قوله: «بالله» من صلة «شهادات» دون صلة «شهادة»؛ لأنك إن جعلته من صلة «شهادة» فصلت بين الصلة والموصول. وكلهم قرأ: ﴿وَالْحَمِيسَةُ﴾ [٧] رفعاً^(٢) غير حفص عن عاصم فإنه قرأ ﴿وَالْحَمِيسَةُ﴾ نصباً.

قال أبو علي: القول في ذلك: أن من نصب ﴿أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللّٰهِ﴾ وأضمر لقوله: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ﴾، أو حمّله على المعنى -نصب ﴿وَالْحَمِيسَةُ﴾؛ لأن الخامسة من الشهادات؛ فيكون المعنى: شهد أربع شهادات بالله، والخامسة؛ فيكون محمولاً على ما حمل عليه الأربعة في الإعراب؛ لأنه بمعناه.

ومن رفع ﴿أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ﴾ على أنه خبر ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ﴾ لزمه أن يرفع الخامسة -أيضاً- فيكون المعنى: «أربع شهادات، والشهادة الخامسة»، وما بعده من «أن» في موضع نصب. والخامسة بأن غضب الله هذا هو القياس، ويجعل الخامسة يتعلق بها الباء التي تقدر في: «بأن»؛ لأنه بمعنى الشهادة؛ فيتعلق به الجار كما يتعلق بالشهادة، كما يتعلق «إلى» بـ «الرفث» في [قوله]^(٣): ﴿الرَّفْثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] لما كان «الرفث» بمعنى: الإفضاء.

ولا يجوز أن يكون تعلقه بالشهادة الموصوفة بالخامسة؛ لأن الموصول إذا وصفته لم يتصل به شيء بعد الوصف، فرواية غير حفص عن عاصم: ﴿وَالْحَامِيسَةُ﴾ يحملها على ما روى عنه من قوله: ﴿أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ﴾ المعنى: أربع شهادات، والخامسة.

ومن نصب الخامسة مع رفعه ﴿أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللّٰهِ﴾ حمّله على فعل دل عليه ما تقدم [لأن ما]^(٤) تقدم من قوله: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ﴾ يدل على: يشهد أحدهم،

- (١) سقط في أ.
- (٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٣)، الإملاء للعكبري (٨٤/٢)، البحر المحيط (٤٣٤/٦)، التبيان للطوسي (٣٦٣/٧)، التيسير للداني (١٦١)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٣)، الغيث للصفاقسي (٣٠٢)، الكشاف للزمخشري (٥٢/٣)، الكشف للقيسي (١٣٥/٢)، المجمع للطبرسي (١٢٧/٧)، النشر لابن الجزري (٣٣١/٢).
- (٣) سقط في ج.
- (٤) في أ: لازماً.

ويشهد الخامسة بكذا. ومن نصب ﴿أربع شهادات بالله﴾ جاز في قوله: «والخامسة» أن يكون معطوفاً على ما في صلة المصدر [الأول]^(١)، وجاز أن يكون في صلة «شهادات»؛ لأنه لم يفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي، كما يفصل إذا رفع ﴿أربع شهادات﴾، فإن رفع ﴿أربع شهادات﴾ لم يكن إلا معطوفاً على صلة «شهادات»، ولا يجوز أن يعطف على صلة المصدر الأول؛ لأنك تفصل حينئذ بين الصلة والموصول بخير الموصول، ويجوز ألا تقدر به العطف على الصلة، ولكن تضرر فعلاً يحمل عليه^(٢)، وتنصبه به. وإذا رفع «الخامسة»، وقد رفع الأربع، حمل الخامسة على الأربع؛ لأنها شهادة، كما أن «الأربع» شهادات، ومجموع ذلك خبر المبتدأ الذي هو ﴿فشهدوا أحدهم﴾. ومن نصب «الخامسة» وقد رفع ﴿أربع شهادات﴾ قطعه منه ولم يجعل الخبر المجموع، ولكن حمله على ما [في]^(٣) الكلام من معنى الفعل؛ كأنه: ويشهد الخامسة، يضرر هذا الفعل؛ لأن في الكلام دلالة عليه.

قال: ولم يختلفوا في الأولى أنها مرفوعة.

يعنى بالأولى قوله: ﴿وَالْخَامِسَةَ﴾ بعد قوله: ﴿فَشَهِدُوا أَحَدَهُمْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾، ﴿وَالْخَامِسَةَ﴾، ووجه ذلك: أنه لا يخلو أن يكون ما قبله من قوله: ﴿أربع شهادات﴾ مرفوعاً أو منصوباً:

فإن كان مرفوعاً أتبع الرفع، التقدير: شهادة أحدهم أربع ﴿وَالْخَامِسَةَ﴾؛ فيكون محمولاً على ما قبله من الرفع.

وإن كان ما قبله من قوله: ﴿أربع﴾ منصوباً قطعه عنه، ولم يحمله على النصب، وحمل الكلام على المعنى؛ لأن معنى قوله: ﴿فَشَهِدُوا أَحَدَهُمْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ﴾: عليهم أربع شهادات أو حكمهم أربع شهادات، ﴿وَالْخَامِسَةَ﴾؛ فيحمله على هذا. كما أن قوله: [من الكامل]

.....
.....
.....
إِلَّا رَوَاكِدَ جَمْرُهُنَّ هَبَاءً

معناه: ثم رواكد، فحمل قوله: [من الكامل]

(١) سقط في أ.

(٢) في ج: «على الخامسة». وكتب قبالتها في الحاشية عليه.

(٣) سقط في أ.

وَمُشَجِّجٍ أَمَّا سَوَاءٌ قَدْ أَلِهٍ (١)
عليه.

ويجوز في القياس النصب في الخامسة الأولى: رُفِعَ ﴿أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ﴾ أو نصب، وإذا نصب، فعلى قوله: ﴿فَشَهَادَةٌ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ﴾ ﴿وَالْخَامِسَةَ﴾ فيعطفه على الأربع المنصوبة.

وإن رفع ﴿أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ﴾؛ جاز النصب في الخامسة؛ لأن المعنى: يشهد [أحدهم] (٢) أربع شهادات، ويشهد الخامسة فينصبه لما في الكلام من الدلالة على هذا الفعل، وأحسب أن غيرهم قد قرأ بذلك.

اختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾، و ﴿أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [٧-٩]:

فقرأ نافع وحده (٣): ﴿أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾، و: ﴿أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ﴾ بكسر الضاد رفعاً. وقرأ الباقون: ﴿أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ﴾، و: ﴿أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ﴾ مشددة النون فيهما. قال أبو الحسن: لا أعلم الثقيلة إلا الأجود (٤) في العربية؛ لأنك إذا خففت فالأصل عندك (٥) التثقيب فتخفف وتضم، فأن تجيء بما عليه المعنى، ولا تكون

(١) صدر وعجز البيتين:

بادت وغير أيهن مع البلى

.....
فبدا وغيب ساره المعزاء

وهما للشماخ بن ضرار في ملحق ديوانه (٤٢٧ - ٤٢٨)، وأساس البلاغة (معز)، وشرح أبيات سيبويه (٣٩٦/١)، ولذى الرمة في ملحق ديوانه ص (١٨٤٠ - ١٨٤١)، وبلا نسية في أساس البلاغة (شجج)، والتاج (شجج)، وخزانة الأدب (١٤٧)، والكتاب (١٧٣/١ - ١٧٤)، واللسان (شجج).

(٢) سقط في ج.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٢)، الإعراب للنحاس (٤٣٣/٢)، الإملاء للعكبري (٨٤/٢)، البحر المحيط (٤٣٤/٦)، التبيان للطوسي (٣٦٣/٧)، التيسير للداني (١٦١)، الحجة لابن خالويه (٢٦٠)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٣)، الغيث للصفاقسي (٣٠٢)، الكشف للزمخشري (٥٢/٢)، الكشف للقيسي (١٣٤/٢)، المجمع للطبرسي (١٢٧/٧)، المحتسب لابن جنى (١٠٢/٢)، تفسير الرازي (١٦٦/٢٣)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٣٠).

(٤) في أ: أجود.

(٥) في أ: عندي.

أضمرت، ولا حذف شيئا - أجود، وكذلك: ﴿أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ﴾ [يونس: ١٠] وجميع ما فى القرآن مما يشبه هذا.

فأما قراءة نافع: ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾.

قال سيبويه: من قال: ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ﴾ فمعناه عنده: أنه غَضِبَ اللَّهُ عليها - ولا تخفف فى الكلام أبداً وبعدها الأسماء إلا وأنت تريد الثقيلة على إضمار القصة فيها.

وكذلك قوله - عز وجل -: ﴿إِنَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] فيمن خفف.

وعلى هذا قول الأعشى: [من البسيط]

..... قَدْ عَلِمُوا أَنَّ هَالِكَ كُلُّ مَنْ يَخْفَى وَيَتَّعِلُ^(١)

وإنما خففت الثقيلة المفتوحة على إضمار القصة والحديث، ولم تكن كالمكسورة فى ذلك؛ لأن الثقيلة المفتوحة موصولة، والموصول يتشبه بصلته أكثر من تشبه غير الموصول بما يتصل [به]^(٢)، فلم يخفف إلا على هذا الحد؛ ليدل على [أن]^(٣) اتصالها بصلتها أشد.

وأما قراءة نافع: ﴿أَنَّ غَضِبَ اللَّهُ﴾ فإن: ﴿أَنَّ﴾ فيه المخففة من الثقيلة، وأهل العربية يستقبحون أن تلى الفعل حتى يفصل بينها وبين الفعل بشيء، ويقولون: استقبحوا أن تحذف ويحذف ما تعمل فيه، وأن تلى ما لم تكن تليه من الفعل بلا حاجز بينهما؛ فاجتمع هذه الاتساعات فيها.

فإن فصل بينها وبين الفعل بشيء لم يستقبحوا ذلك كقوله: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ نَرْضَى﴾ [المزمل: ٢٠]، و: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩] و: علمت أن قد قام.

وإذا فصل بشيء من هذا النحو بينه وبين الفعل زال بذلك أن تلى ما لم يكن حكمها أن تليه.

فإن قيل: فقد جاء: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩]، وجاء: ﴿نُودَى

(١) تقدم.

(٢) سقط فى أ.

(٣) سقط فى أ.

أَنْ بُرِّكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا ﴿النمل: ٨﴾ فَإِنْ «ليس» تجرى مجرى ما ونحوها مما ليس بفعل.

فأما ﴿تُودَى أَنْ بُرِّكَ﴾ فَإِنْ قَوْلُهُ: ﴿بُرِّكَ﴾ عَلَى مَعْنَى الدَّعَاءِ؛ فَلَمْ يَجْزِ دُخُولُ «لا»، ولا «قد»، ولا «السين»، ولا شيء مما يصح [دخوله في الكلام]^(١)، فيصح به الفصل^(٢)، وهذا مثل ما حكاه من قولهم: أما أن جزاك الله خيراً؛ فلم يدخل^(٣) شيء من هذه الفواصل من حيث لم يكن موضعاً لها، وغير الدعاء في هذا ليس كالدعاء.

ووجه قراءة نافع: أن ذلك قد جاء في الدعاء ولفظه لفظ الخبر، وقد يجيء في الشعر، وإن لم يكن شيء يفصل بين «أن» وبين ما تدخل عليه من الفعل. فإن قلت: فلم لا تكون «أن». في قوله: ﴿أَنْ غَضِبَ اللَّهُ﴾ «أن» الناصبة للفعل وُصِلَ بالماضي؟ فيكون كقول^(٤) من قرأ: ﴿وَأَمْرَأَةً مُؤْمِنَةً أَنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٠].

فإن ذلك لا يسهل؛ ألا ترى أنها متعلقة بالشهادة، والشهادة بمنزلة العلم لا تقع بعدها الناصبة؟! قال أحمد: وروى عبيد عن أبي عمرو أنه قرأ: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ﴾ [١٥] مشددة التاء، مدغمة الذال، مثل ابن كثير.

[وروى] القطعي عن عبيد، وعبيد عن هارون عن أبي عمرو مثله. [قال أبو بكر]^(٥)، وهو ردىء إلا أن تظهر الذال من «إذ».

قال بعض أصحاب أحمد بن موسى: «مثل قول ابن كثير» غلط، إنما ابن كثير يظهر الذال، ويشدد التاء، يريد: تَلَقَّوْنَهُ، وأبو عمرو لا يفعل ذلك، وإنما أراد عبيد عن أبي عمرو بقوله: مشددة التاء، مدغمة [الذال]^(٦): أنه يدغم الذال في التاء

(١) في ج: دخول الكلام عليه.

(٢) في ج: الفعل.

(٣) زاد في ج: في.

(٤) في ج: قول.

(٥) سقط في ج.

(٦) سقط في ج.

فيشدها ؛ لذلك رجع إلى كلام أحمد.

[وقرأ] أبو عمرو وحزمة والكسائي^(١): ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ﴾ مدغمة الذال في التاء.

والباقون يظهرون الذال عند التاء، وكلهم يخفونها.

قال أبو علي: ابن كثير قد يدغم أحد المثليين في الآخر في الابتداء كما قال -

عز وجل -: ﴿فَإِذَا هِيَ تَلَقَّفُ﴾ [الأعراف: ١١٧]، يريد: ﴿تَتَلَقَّفُ﴾ ولا يجوز أن

يدغم ههنا: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ﴾ كما أدغم في قوله: ﴿تَلَقَّفُ﴾ ؛ لأن الذال من «إِذْ»

ساكنة، فإذا أدغمها التقى ساكنان على وجه لا يستحسن ؛ ألا ترى أن الذال من

﴿إِذْ﴾ ليس بحرف لين كالألف في: ﴿لَا تَنَاجُوا﴾ [المجادلة: ٩] فيدغم التاء من

[قوله:]^(٢) ﴿تَلَقَّوْنَهُ﴾ كما يدغم من ﴿لَا تَنَاجُوا﴾ فإذا كان كذلك لم يجر إدغام الذال

من: ﴿إِذْ﴾ في التاء، وأما إذا حذفت التاء الثانية من «تلقونه» وأنت تريد «تلقونه» فبقيت

تاء واحدة - لم يمنع أن يدغم الذال من «إِذْ» في التاء من «تلقونه» فتصير تاء مشددة.

اختلفوا في قوله - تعالى -: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ﴾ [٢٤]:

فقرأ حمزة والكسائي^(٣): ﴿يَوْمَ يَشْهَدُ عَلَيْهِمْ﴾ بالياء.

وقرأ الباؤون: ﴿تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ﴾ بالتاء.

قال أبو علي: الياء والتاء في هذا النحو كلاهما حسن، وقد مر نحوه.

[روى]^(٤) عباس عن أبي عمرو: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ﴾ [٣١] على معنى: «كى» إن كان

صحيحاً.

وقرأ الباؤون: ساكنة اللام على الأمر.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٣)، البحر المحيط (٤٣٨/٦)، تفسير القرطبي (٢٠٤/١٢)،

الحجة لابن خالويه (٢٦٠)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٣، ٤٥٤)، الغيث للصفاسي

(٣٠٢)، الكشاف للزمخشري (٥٤/٣)، تفسير الرازي (١٧٩/٢٣)، النشر لابن الجزري

(٣/٢).

(٢) سقط في ج.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٤)، الإملاء للعكبري (٨٤/٢)، البحر المحيط (٤٤٠/٦)،

التيبان للطوسي (٣٧٢/٧)، التيسير للداني (١٦١)، تفسير القرطبي (٢١٠/١٢)، الحجة

لابن خالويه (٢٦٠)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٤)، الغيث للصفاسي (٣٠٢)، الكشاف

للزمخشري (٥٦/٣)، الكشف للقيسي (١٣٥/٣)، المجمع للطبرسي (١٣٣/٧)، المعاني

للغراء (٢٤٨/٢)، النشر لابن الجزري (٣٣١/٢).

(٤) سقط في ج.

قال أبو علي: تقدير اللام الجارة في هذا الموضع فيه بعد؛ لأنه [ليس]^(١) المراد: من أجل الضرب، فإذا لم يسغ هذا وجب [أن تكون]^(٢) اللام للأمر، كما أن ما بعده وما قبله كذلك، وذلك: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَعْضُوا... وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَعْضُنَ... وَيَضْرِبْنَ خِصْمِهِنَّ عَلَى جُوهِهِنَّ وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾ [النور: ٣٠، ٣١].

فهذا كله على الأمر والنهى، والمراد: مرهم بهذه الأشياء. فإن كسر أبو عمرو اللام في ﴿وَيَضْرِبْنَ﴾ فإنما كسرهما؛ لأن أصل هذه اللام الكسر في نحو^(٣): «ليذهب زيد». كما أن أصل الهاء من: «هى» و«هو»: الكسر [والضم]^(٤)، وإنما تسكن مع لام الأمر وحروف^(٥) العطف على التشبيه بَعْضِدٍ وَكَتَفِ، ونحو ذلك. اختلفوا في خفض الراء ونصبها من قوله -عز وجل-: ﴿غَيْرِ أُولَى الْإِرْبَةِ﴾ [٣١]: فقرأ عاصم -في رواية أبي بكر- وابن عامر: ﴿غَيْرِ أُولَى الْإِرْبَةِ﴾ نصبا^(٦). وقرأ الباقر وحفص عن عاصم: ﴿غَيْرِ أُولَى﴾ خفضاً.

قال أبو علي: ﴿غَيْرِ﴾ فيمن جر صفة للتابعين، المعنى: لا يبدن زينتهن إلا للتابعين الذين لا إربة لهم في النساء، والإربة: الحاجة، لأنهم في أنهم لا إربة لهم كالأطفال الذين لم يظهروا على عورات النساء، أى: لم يقووا عليها. ومنه قوله -عز وجل-: ﴿فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ﴾ [الصف: ١٤] وجاز وصف التابعين بـ«غير»؛ لأنهم غير مقصودين بأعيانهم؛ فأجرى لذلك^(٧) مُجْرَى النكرة، كما أن قولك: «مررت برجل أبي عشرة أبوه»، جاز أن تعمله عمل الفعل؛ لما لم تكن العشرة عشرة بأعيانهم.

(١) سقط في ج.

(٢) سقط في ج.

(٣) في أ: النحو.

(٤) سقط في ج.

(٥) في ج: حرف.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٤)، الإعراب للنحاس (٤٣٩/٢)، البحر المحيط (٤٤٩/٦)، التبيان للطوسي (٣٧٩/٧)، التيسير للداني (١٦١)، تفسير الطبرى (٩٧/١٨)، تفسير القرطبي (٢٣٦/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٦١)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٥)، الغيث للصفاقسى (٣٠٢)، الكشاف للزمخشري (٦٢/٣)، الكشف للقيسى (١٣٦/٢)، المجمع للطبرسى (١٣٦/٧)، المعانى للفراء (٢٥٠/٢)، تفسير الرازى (٢٠٩/٢٣)، النشر لابن الجزرى (١٤٢/٢).

(٧) في ج: ذلك.

وقد قيل: إن التابعين جاز أن يوصفوا بـ «غير» في نحو هذا؛ لِقصر الوصف على شيء بعينه، فإذا قصر على شيء بعينه زال الشياخ عنه واختص، والتابعون ضربان: ذو إربة، وغير ذي إربة، وليس ثالث، وإذا كان كذلك جاز - لاختصاصه - أن يجرى وصفاً على المعرفة، وعلى هذا ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتاحه: ٧] وكذلك: ﴿لَّا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥]؛ لأن المسلمين وغيرهم لا يخلون من أن يكونوا أصحاباً أو زمنى، فإذا وصفوا بأحد القسمين زال الشياخ فساغ الوصف به لذلك.

ومن نصب ﴿غَيْرِ﴾ احتمل ضربين:

أحدهما: أن تكون استثناء، التقدير: لا يبدین زینتهن للتابعین إلا إذا الإربة منهم^(١)، فإنهن لا يبدین زینتهن لمن كان منهم ذا إربة.

والآخر: أن تكون حالاً، المعنى: الذين يتبعونهن عاجزين عنهن، وذو الحال: ما في التابعين من الذكر.

كلهم قرأ: ﴿أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [٣١] و: ﴿يَتَأَيُّهُ السَّاجِرُ﴾ [الزخرف: ٤٩] و: ﴿أَيُّهُ الثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١] بفتح الهاء غير ابن عامر؛ فإنه قرأ: ﴿أَيُّهُ﴾ بضم الهاء في الثلاثة [الأحرف]^(٢).

وكلهم يقف ﴿أَيُّهُ﴾ بالهاء في الثلاثة، إلا أبا عمرو والكسائي فإنهما وقفوا: ﴿أَيُّهَا﴾^(٣) بالألف على الثلاثة الأحرف.

قال أحمد: ولا ينبغي أن يعتمد الوقف عليها؛ لأن الألف سقطت في الوصل؛ لسكونها وسكون اللام، أخبرني محمد بن يحيى الوراق، قال: حدثني محمد بن سعدان عن الكسائي أنه كان يقف: ﴿أَيُّهَا﴾ بالألف^(٤).

قال أبو علي: الوقف على^(٥) ﴿يَتَأَيُّهُ﴾ من قوله: ﴿يَتَأَيُّهُ السَّاجِرُ﴾ ونحوه

(١) في ج: منهن.

(٢) سقط في ج.

(٣) سقط في ج.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٤)، البحر المحيط (٤٥٠/٦)، التبيان للطوسي (٣٧٩/٧)، التيسير للداني (١٦٢)، تفسير القرطبي (١٣٩/١٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٥)، الغيث للصفاقسي (٣٠٢)، الكشف للقيسي (١٣٦/٢)، النشر لابن الجزري (١٤٢/٢).

(٥) زاد في ج: قوله.

بالألف؛ لأنها إنما كانت سقطت؛ لسكونها وسكون لام المعرفة، كما قال أحمد، فإذا وقفت عليه زال التقاء الساكنين؛ فظهرت الألف، كما أنك لو وقفت على: ﴿مُحْيِي﴾ من قوله: ﴿عَبْرَ مِحْيَى الصَّبِيدِ﴾ [المائدة: ١] - لرجعت الياء المحذوفة؛ لسكونها وسكون اللام، وإذا كان حذف الألف من: «ها» التي للتنبية من ﴿يا أيها﴾ تحذف لهذا، فلا وجه لحذفها للوقف؛ ألا ترى أن من حذف الياء من الفواصل، والقوافي نحو: ﴿وَأَلَيْلٍ إِذَا يَسَّرَ﴾ [الفجر: ٤]، [ونحوه، من الكامل]

..... وَيَغْفِرُ ضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِي (١)

لم يحذف الألف من قوله: ﴿وَأَلَيْلٍ إِذَا يَشْتِي﴾ [الليل: ١].

ولا من نحو قوله: [من الرجز]

دَايَنْتُ أَرْوَى وَالذُّيُونَ تُفْضَى (٢)

وقد حذف الألف من بعض القوافي للضرورة والحاجة إلى إقامة القافية؟! فإن جعلت الحذف من ﴿ها﴾ من ﴿يَتَأْتِيهِ﴾ على هذا الوجه لم يسغ؛ لأنه لا حاجة هنا ولا ضرورة، ومما يضعف ذلك أن الألف في حرف، والحروف لا يحذف منها إلا أن تكون مضاعفة (٣).

فأما ضم ابن عامر الهاء من ﴿يَا أَيُّهُ السَّاجِرُ﴾ فلا يتجه؛ لأن آخر الاسم هو الياء الثانية من «أى»؛ فينبغي أن يكون المضموم آخر الاسم، ولو جاز أن يضم هذا من

(١) تقدم.

(٢) الرجز لرؤية في ديوانه (٧٩)، واللسان (أضض، دين)، والأغاني (٣١١/٢٠)، والخصائص (٩٦/٢)، وسمط اللآلي (٢٣١)، وشرح أبيات سيويه (٣٥٥/٢)، وشرح شواهد الشافية (٢٣٣)، والمقاصد النحوية (١٣٩/٣)، وتهذيب اللغة (٩٨/١٢، ٩٨/١٤، ١٨٥/١٤)، والتاج (أضض، معض، دين، روى)، وكتاب العين (٢٨٨/١، ٤٣٤/٧)، ومجمل اللغة (١/١٤٨)، ومقاييس اللغة (١٥/١)، وبلان نسبة في جمهرة اللغة (٥٧، ٩٠٤)، ورفص المباني (٣٥٤)، وسر صناعة الإعراب (٤٩٣/٢، ٥٠٢، ٥١٣، ٥١٤)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣٠٥/٢)، وشرح المفصل (٢٥/١، ٣٣/٩)، والكتاب (٢١٠/٤)، ومجمل اللغة (٢/٣٠٥)، ومقاييس اللغة (٣٢٠/٢)، والمخصص (٣٠٠/١٢، ١٥٥/١٧)، وديوان الأدب (٢٣٤/٤).

(٣) ثبت ههنا في ج: «يتلوه في الجزء الأربعين - إن شاء الله - فأما ضم ابن عامر الهاء في يا أيه الساحر فلا يتجه. والحمد لله. وصلى الله على سيدنا محمد النبي وعلى آله وسلم تسليمًا. وكتبه العباس بن أحمد بن أبي مؤاس في شهر رمضان سنة أربع وثلاثمائة».

حيث كان مقترناً بالكلمة لجاز أن تضم الميم من «اللهم» ؛ لأنه آخر الكلمة .
 ووجه الإشكال في ذلك والشبهة: أنه وجد هذا الحرف قد صار في بعض
 المواضع التي يدخل فيها بمنزلة ما هو من نفس الكلمة، نحو: مررت بهذا الرجل،
 وغلّام هذه المرأة، وليست «يا» وغيرها من الحروف التي يبنه بها كذلك، فلما
 وجدها في أوائل المبهمة كذلك وفي الفعل في قول أهل الحجاز: «هَلْمٌ»، جعله في
 الآخر -أيضاً- بمنزلة شيء من نفس الكلمة، كما كان في الأول كذلك، واستجاز
 حذف الألف اللاحق للحرف لما رآه قد حذف في قولهم: «هَلْمٌ» ؛ فأجرى عليه
 الإعراب لما كان كالشيء الذي من نفس الكلمة .

فإن قلت: فإنه قد حرك الياء التي قبلها بالضم في: «يا أيُّه الرجل» -فإنه يجوز أن
 يقول: إن ذلك في هذا الموضع كحركات الإتياع نحو: امرؤ وامرئ، ونحو ذلك .
 فهذا لعله وجه شبهته، وينبغي ألا يقرأ بذلك ولا يؤخذ به .

ومما يقوى الشبهة أن ﴿ها﴾ هذه قد لحقت في الآخر كما لحقت في الأول ؛
 ألا ترى أنهم قد قالوا فيما أنشده أبو زيد: [من الوافر]

تَبُّكُ الْحَوْضِ عَلَّاهَا وَنَهْلَى وَدُونَ ذِيَادِهَا عَطْنٌ مَنِيمٌ^(١)
 إن «ها» للتنيبه ؛ لأن «علّى» و «نهلى»: حالان، فلما كانت إذا لحقت أولاً بمنزلة
 شيء من نفس الكلمة، كذلك قدرها إذا لحقت آخرًا .

قال أحمد: وروى أبو عمر الدوري عن الكسائي^(٢) ﴿كَمْشِكَاةٌ﴾ [٣٥] بكسر
 الكاف الثانية، لم يروها غيره .

قال أبو علي: الإمالة في قوله: «كمشكاة» غير ممتنعة ؛ لأن الألف فيها لا تخلو
 من أن تكون منقلبة عن الياء، أو عن الواو، وعن أيهما كان الانقلاب لم تمتنع إمالة
 الألف ؛ لأنها إذا ثبُتت انقلبت ياء .

قال: [من الرجز]

(١) البيت لعاهان بن كعب في اللسان (علل، نهل)، والتاج (علل، نهل)، وبلا نسبة في اللسان
 (نوم)، ومقاييس اللغة (١/١٨٦) .

ويروى: «خلف» بدلاً من «دون» .

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٤)، تفسير القرطبي (١٢/٢٦١)، الحجة لابن خالويه (٢٦٢)،
 السبعة لابن مجاهد (٤٥٥)، الغيث للصفاقسي (٣٠٣)، النشر لابن الجزري (٢/٣٨) .

كَأَنَّمَا حَوَّأْتُهَا لِمَنْ رَقَبَ بِمِذْعَيْنِ نُفْبَةً مِّنَ الْجَرَبِ^(١) ذ «مذعا» مثل: «مشكا».

وقوله: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ [٣٥] صفة للمشكاة؛ لأنها جملة فيها ذكر يعود إلى الموصوف، و«المصباح» يرتفع بالظرف، وكذلك قالوا في قوله -عز وجل-: ﴿فِي بُيُوتٍ أُذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ﴾ [النور: ٣٦] إن قوله: ﴿فِي بُيُوتٍ﴾ تقديره: كمشكاة فيها مصباح في بيوت أذن الله، ففي قوله: ﴿فِي بُيُوتٍ﴾ ضمير مرفوع يعود إلى الموصوف؛ لأن الظرف في الصفة مثله^(٢) في الصلة، وقوله: ﴿إِذْنُ اللَّهِ أَنْ تُرْفَعَ﴾ صفة للبيوت، والعائد منه إلى البيوت الذكر الذي في قوله: ﴿تُرْفَعُ﴾ ومعنى ترفع: تبنى كقوله: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ﴾ [البقرة: ١٢٧].

[قرأ] ابن كثير ونافع وابن عامر وحفص عن عاصم ﴿دُرِّيُّ﴾ [٣٥] بضم الدال وكسر الراء مشددة الياء من غير همز.

أبو عمرو والكسائي^(٣): ﴿دُرِّيُّ﴾ مهموز بكسر الدال. [وقرأ] أبو بكر عن عاصم: ﴿دُرِّيُّ﴾ [مهموز]^(٤) بضم الدال، وكذلك حمزة. قال أبو علي: من قرأ: ﴿دُرِّيُّ﴾ احتمل قوله أمرين: أحدهما: أن يكون نسبة إلى الدر؛ وذلك لفرط ضيائه ونوره، كما أن الدر كذلك، ويجوز أن يكون: «فِعْيَلًا» من الدرء، فخفف الهمزة، فانقلبت ياء كما تنقلب من النسب والنبيء، ونحوه إذا خففت ياء.

ومن قرأ: ﴿دُرِّيُّ﴾ كان «فِعْيَلًا» من «الدرء» مثل: السكبر والفسيق، والمعنى: أن الخفاء يدفع عنه لتلاوته في ظهوره؛ فلم يخف كما خفي نحو السها، وما لم

(١) الرجز بلا نسبة في تهذيب اللغة (١٥٠/٣).

ويروى: «أوسطها» بدلًا من «حوأها».

(٢) زاد في ج: معها.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٤)، الإعراب للنحاس (٤٤١/٢)، البحر المحيط (٤٥٦/٦)،

التيان للطوسي (٣٨٥/٧)، التيسير للداني (١٦٢)، تفسير الطبري (١٠٩/١٨)، تفسير

القرطبي (٢٦١/١٢)، الحججة لابن خالويه (٢٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٦)، الغيث

للفصافسي (٣٠٣)، الكشاف للزمخشري (٦٨/٣)، الكشاف للقيسي (١٣٧/٢)،

المحتسب لابن جنى (١٤١/٧)، المعاني للأخفش (٤٢٠/٢)، المعاني للفراء

(٢٥٢/٢)، تفسير الرازي (٢٣٦/٢٣)، النشر لابن الجزري (٣٣٢/٢).

(٤) سقط في ج.

يضئ من الكواكب.

قال أبو عثمان عن الأصمعي عن أبي عمرو قال: مذ خرجت من الخندق لم أسمع أعرابياً يقول إلا ﴿كَأَنَّهُ كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ بكسر الدال.

قال الأصمعي: فقلت: أفهمزون؟

قال: إذا كسروا فحسبك، قال: أخذوه من: درأت النجوم، تَدْرَأُ: إذا اندفعت، وهذا «فَعِيلٌ» منه، ومن قرأ: ﴿دُرِّيٌّ﴾ كان «فَعِيلًا» من الدرء الذي هو الدفع، وإن خفت الهمزة من [هذا]^(١) قلت: ﴿دُرِّيٌّ﴾.

وقد حكى سيويه عن أبي خطاب: كوكب دُرِيٌّ في الصفات، ومن الأسماء المُريق: العصفر، ومما يمكن أن يكون من^(٢) هذا البناء قولهم: العُلْيَّةُ؛ ألا تراه من علا؛ فهو «فَعِيلٌ» منه، ومنه السُرِّيَّةُ الأولى أن تكون «فَعِيلَةٌ»؛ وذلك أنها^(٣) لا تخلو من أن تكون من السر أو السراة أو السرو أو السرور، فالأشبه أن تكون «فَعِيلَةٌ» من السر؛ ولأن صاحبها إذا أراد استيلادها لم يمتنها، ولم يبتذلها كما^(٤) تبتذل له من لا تراد للاستيلاء، ولا تكون «فَعِيلَةٌ» من السراة؛ لأن السراة: الظهر، وهي لا تؤتى من ذلك المأتى، ومن رأى ذلك جاز عنده أن تكون عنده: فَعِيلَةٌ من السراة، ولا تكون فَعِيلَةٌ من السَّر؛ لأن السر لا يتجه فيها، إلا أن يريد: أن المولى قد يسرها عن حدثه، ويجوز إن أخذتها من السرور - لأن صاحبها يُسَرُّ بها من حيث كانت نفساً عن الحرّة - أمران:

أحدهما: أن تكون «فَعِيلَةٌ» من السرور.

والآخر: أن تكون «فَعِيلَةٌ» من السر، فأبدل من لام فَعِيلَةٌ - للتضعيف - حرف اللين، وأدغم ياء فَعِيلَةٌ فيها فصار سُرِّيَّةً.

[قرأ]^(٥) ابن كثير وأبو عمرو بالتاء مفتوحة ونصب الدال من ﴿تَوْقَدُ﴾ [٣٥].

[وقرأ] نافع وابن عامر وحفص عن عاصم: ﴿يُوقَدُ﴾ مضمومة الياء مفتوحة القاف

(١) سقط في ج.

(٢) في ج: في.

(٣) في ج: أنه.

(٤) في أ: لما.

(٥) سقط في أ.

مضمومة الدال .

[وقرأ] حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم ﴿تَوَقَّدُ﴾ بضم التاء والدال .
وروى أبان عن عاصم ﴿يُوقَدُ﴾ مثل نافع .

[وقرأ] القُطَيعي عن عبيد عن هارون عن أبي عمرو عن عاصم بن بهدلة، وأهل الكوفة: ﴿تَوَقَّدُ﴾ برفع الدال، مشددة، مفتوحة الواو .

قال أبو علي: ومعنى: ﴿تَوَقَّدُ مِنْ شَجَرَةٍ﴾، أى: من زيت شجرة، فحذف المضاف، يدلك^(١) على ذلك: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾ [النور: ٣٥] .

قال أبو علي: قول ابن كثير وأبي عمرو: ﴿تَوَقَّدَ﴾ على أن فاعل «توقد»: المصباح، وهو البين^(٢)؛ لأن المصباح هو الذى يتوقد .

قال: [من الطويل]

سَمَوْتُ إِلَيْهَا وَالنُّجُومُ كَأَنَّهَا مَصَابِيحُ رُهْبَانٍ تُشَبُّ لِفُقَالٍ^(٣)
ومن قال: ﴿يُوقَدُ﴾ كان كمن قرأ: ﴿تَوَقَّدَ﴾ فى أنه جعل فاعل الفعل المصباح، كما جعل فاعله المصباح فى ﴿تَوَقَّدَ﴾ .

ومن قرأ ﴿تَوَقَّدَ﴾ كان فاعله الزجاجية، والمعنى على مصباح الزجاجية، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، فقال: ﴿تَوَقَّدَ﴾ فحمل الكلام على لفظ الزجاجية، أو يريد بالزجاجية القنديل؛ فيقول: ﴿تَوَقَّدَ﴾ على لفظ الزجاجية، وإن كان يريد القنديل .

ومن قال: ﴿تَوَقَّدَ﴾ برفع الدال وتشديد القاف وفتحها، فإنه يحمل الكلام على الزجاجية، والمعنى: تتوقد وحذف التاء الثانية .

حدثنا الكندى قال: حدثنا المؤمل قال: حدثنا إسماعيل عن أبي رجاء، قال: سألت الحسن عن قول [الله - جل وعز-]^(٤): ﴿اللَّهُ نُورٌ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾

(١) فى ج: يدل .

(٢) فى ج: الزيت .

(٣) البيت لامرئ القيس فى ديوانه (٣١)، وخزانة الأدب (٣٢٨/١)، والدرر (١٣/٤)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (٢٤٦/١) .

ويروى: «نظرت إليها» بدلاً من «سموت إليها» .

(٤) سقط فى أ .

[النور: ٣٥] إلى قوله: ﴿تُورُّ عَلَى نُورٍ﴾ [النور: ٣٥] قال: مثل هذا القرآن في القلب كمشكاة: ككوة فيها مصباح، ﴿الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾.

اختلفوا في فتح الباء وكسرها من قوله -تعالى-: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا﴾ [٣٦] فقرأ عاصم - في رواية أبي بكر - وابن عامر^(١): ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا﴾ بفتح الباء.

وقرأ الباقر: ﴿يُسَبِّحُ﴾ بكسر الباء، وكذلك حفص عن عاصم أيضًا. حدثني أحمد بن أبي خيثمة وإدريس بن عبد الكريم جميعًا عن خلف عن الضحاك بن ميمون عن عاصم ﴿يُسَبِّحُ﴾ بكسر الباء.

وروى بكار عن أبان عن عاصم: ﴿يُسَبِّحُ﴾ بكسر الباء أيضًا.

قال أبو علي: من قرأ^(٢): ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا﴾ ففتح الباء فعلى أنه أقام الجار والمجرور مقام الفاعل، ثم فسر: مَنْ يسبح؟ فقال: ﴿رِجَالٌ﴾ أى: يسبح له فيها رجال، فرفع رجالًا بهذا المضمرة الذى دل عليه قوله: ﴿يُسَبِّحُ﴾؛ لأنه إذا قال: «يسبح» دل على فاعل التسبيح.

ومثل هذا قول الشاعر: [من الطويل]

لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ (٣)

لما قال: «ليبك يزيد»، دل على فاعل البكاء، فكأنه قيل: من يبكيه؟ فقيل: ضارع لخصومة، والوجه ﴿يُسَبِّحُ﴾، كما قرأه الجمهور؛ فيكون فاعل ﴿يُسَبِّحُ﴾: ﴿رِجَالٌ﴾ الموصوفون بقوله: ﴿لَا تُلْهِمُهُمْ يَحْرَةَ﴾ [النور: ٣٧].

[قرأ] حمزة والكسائي: ﴿وَاللَّهُ خَالِقُ كُلِّ دَابَّةٍ﴾ [٤٥] بألف^(٤).

و [قرأ]^(٥) الباقر: ﴿خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ﴾ بغير ألف.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٥)، الإعراب للنحاس (٤٤٤/٢)، البحر المحيط (٤٥٨/٦)، التبيان للطوسي (٣٨٨/٧)، التيسير للداني (١٦٢)، تفسير الطبري (١١٢/١٨)، تفسير القرطبي (٢٧٥/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٦)، الغيث للصفاسي (٣٠٣)، الكشف للقيسي (١٣٩/٢)، المجمع للطبرسي (١٤١/٧)، المعاني للفراء (٢٥٣/٢)، تفسير الرازي (٤/٢٤)، النشر لابن الجزري (٣٣٢/٢).

(٢) في أ: قال.

(٣) تقدم.

(٤) في ج: بالألف.

(٥) سقط في ج.

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿خَالِقٌ﴾ قوله: ﴿اللَّهُ خَلِيقٌ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، وقوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَلِيقٌ كُلِّ شَيْءٍ فَأَعْبُدُوهُ﴾ [الأنعام: ١٠٢].
ومن قال: ﴿خَلَقٌ﴾؛ فلأنه فعل ذلك فيما مضى، وحجته قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [إبراهيم: ١٩]، وقوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ فَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢].

قال: ﴿وَلْيَبْدِلْهُمْ﴾ [٥٥] كُتِبَ فِي سُورَةِ «الْكَهْفِ».

[قرأ] حفص عن عاصم ﴿وَلْيَبْدِلْهُمْ﴾ مشددة، وكذلك في: «سأل سائل» مشددة، وتخفف في «التحريم»، و«نون» و«الكهف».

وقرأ حمزة والكسائي وابن عامر: ﴿وَلْيَبْدِلْهُمْ﴾ مشددة، وخففوا التي في «الكهف» و«التحريم»، و«نون».
وقد ذكر في سورة الكهف.

[وقرأ] ابن كثير وعاصم^(١) - في رواية أبي بكر - في «النور» مخففة، ﴿وَلْيَبْدِلْهُمْ﴾ وكذا كل شيء في القرآن خفيف.

قال أبو علي: قد مر القول فيه فيما تقدم في سورة الكهف.

[قرأ] ابن كثير وحمزة والكسائي ونافع في رواية ورش وابن سعدان عن إسحاق المسيبي عن نافع^(٢): ﴿وَيَخْشَى اللَّهَ وَيَتَّقِيهِ﴾ [٥٢] موصولة بياء.
وقال قالون عن نافع: ﴿وَيَتَّقِهِ فَأُولَئِكَ﴾ بكسر الهاء لا يبلغ بها البياء.
وقرأ أبو عمرو وعاصم - في رواية أبي بكر - وابن عامر^(٣): [﴿وَيَتَّقِهِ﴾]^(٤) جزماً.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٦)، الإعراب للنحاس (٤٥١/٢)، البحر المحيط (٤٦٩/٦)، التبيان للطوسي (٤٠٢/٧)، التيسير للداني (١٦٣)، تفسير الطبري (١٢٢/١٨)، تفسير القرطبي (٣٠٠/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٦٣)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٩)، الغيث للصفاقسي (٣٠٤)، الكشف للقيسي (١٤٢/٢)، المجمع للطبرسي (١٥١/٧)، المعاني للفراء (٢٥٩/٢)، تفسير الرازي (٢٦/٢٤)، النشر لابن الجزري (٣٣٣/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٦)، البحر المحيط (٤٦٨/٦)، التبيان للطوسي (٤٠٠/٧)، التيسير للداني (١٦٣)، تفسير القرطبي (٢٩٥/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٦٣)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٧)، الغيث للصفاقسي (٣٠٣)، الكشف للقيسي (١٤٠/٢)، المجمع للطبرسي (١٤٩/٧)، النشر لابن الجزري (٣٠٧/١).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٦)، البحر المحيط (٤٦٨/٦)، التبيان للطوسي (٤٠٠/٧)، التيسير للداني (١٦٢)، تفسير القرطبي (٢٩٥/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٦٣)، السبعة =

[وقرأ] حفص عن عاصم: ﴿وَيَتَّقَهُ فَأُولَئِكَ﴾ ساكنة القاف مكسورة الهاء بغير ياء مختلصة الكسرة.

[وروى]^(١) أبو عمارة عن حفص عن عاصم: ﴿وَيَتَّقَهُ فَأُولَئِكَ﴾ مكسورة القاف ساكنة الهاء، وكذلك روى أبو عمارة عن حمزة.

قال أبو علي: قول من قال: ﴿وَيَتَّقَهُ﴾ موصولة بياء، هو الوجه؛ لأن الهاء [ما]^(٢) قبلها متحرك وحكمها إذا تحرك ما قبلها أن تتبعها الياء في الوصل. وما رواه قالون عن نافع: ﴿وَيَتَّقَهُ فَأُولَئِكَ﴾ لا يبلغ به^(٣) الياء، وجهه: أن الحركة ليست تلزم ما قبل الهاء؛ ألا ترى أن الفعل إذا رفع دخلته الياء، وإذا دخلت الياء اختير حذف الياء بعد الهاء في الوصل مثل: ﴿عليه﴾ فلما كان الحرف المحذوف لا يلزم حذفه صار كأنه في اللفظ، كما أن الحرف لما لم يلزم حذفه في قوله: [من الرجز]

وَكَحَّلَ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَارِيرِ^(٤)

صار كأنه في اللفظ؛ فلم يهزم الواو، فكذلك لم يثبت في الآية الياء بعد الهاء. وقول^(٥) أبي عمرو وعاصم - في رواية أبي بكر - وابن عامر: ﴿وَيَتَّقَهُ﴾ جزماً - فإن قول من تقدم أبين من هذا.

ووجهه: أن ما يتبع هذه الهاء من الواو والياء زائدة فرد إلى الأصل، وحذف ما يلحقه من الزيادة، ويقوى ذلك أن سيبويه يحكى أنه سمع من يقول: «هذه أمة الله»، في الوصل والوقف، وهذه الهاء التي في «هذه» قد أجروها مجرى [هاء]^(٦) الضمير، فكما استجازوا الحذف في هذه فكذلك يجوز الحذف في^(٧) هذه الهاء التي للضمير.

= لابن مجاهد (٤٥٧)، الغيث للصفاقسى (٣٠٣)، الكشاف للزمخشري (٧١/٣)، الكشاف للقيسى (١٤٠/٢)، المجمع للطبرسى (١٤٩/٧)، النشر لابن الجزرى (٣٠٦/١)، (٣٠٧).

- (٤) سقط في ج.
- (١) سقط في ج.
- (٢) سقط في ج.
- (٣) في أ: فيها.
- (٤) تقدم.
- (٥) في ج: قرأ.
- (٦) سقط في ج.
- (٧) في ج: من.

وزعم أبو الحسن: أن: [من الطويل]

..... لَهْ أَرْقَانٍ^(١)

ونحوه لغة يجرونها في الوصل مجراها في الوقف، فيحذفون منها كما حذفوا في الوقف، وحملها سبويه على الضرورة، وعلى أنه أجرى الوصل مجرى الوقف. وأما ما رواه حفص عن عاصم: ﴿وَيَتَّقِهِ﴾ فإن وجهه: أن ﴿تَقَهُ﴾ من: ﴿يَتَّقَهُ﴾ مثل: كَتَبَ، فكما يسكن نحو: كَتَبَ، كذلك أسكن^(٢) القاف من: ﴿تَقَهُ﴾.

وعلى هذا قول الشاعر: [من الطويل]

..... لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانٍ^(٣)

ومثله: [من الرجز]

فَبَاتَ مُنْتَضِبًا وَمَا تَكَرَّدَسَا^(٤)

فلما أسكن ما قبل الهاء لهذا الشبه^(٥)، حرك الهاء بالكسر، كما حرك الدال بالفتح في: «لم يَلِدْهُ».

قال: [قرأ ابن كثير]^(٦) فيما قرأت على قبل: ﴿سَحَابٌ﴾ [٤٠] منونة ﴿ظلماتٍ﴾ مكسورة التاء ينونهما جميعًا.

وقال ابن أبي بزة^(٧): ﴿سَحَابٌ ظُلُمَاتٍ﴾ مضافًا.

[وقرأ الباقون: ﴿سَحَابٌ ظُلُمَاتٍ﴾]^(٨) رفع جميعًا منون.

قال أبو علي: قوله -عز وجل-: ﴿أَزْ كُظُلُمَاتٍ فِي بَحْرِ لُجِيِّ﴾ [٤٠] معناه: أو

(١) تقدم.

(٢) في أ: سكن.

(٣) تقدم.

(٤) تقدم.

(٥) في أ: التشبيه.

(٦) في ج: قرأت على ابن كثير.

(٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٥)، الإعراب للنحاس (٤٤٦/٢)، الإملاء للعكبري (٨٥/٢)، البحر المحيط (٤٦٢/٦)، التيسير للداني (١٦٢)، تفسير القرطبي (٢٨٤/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٦٣)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٧)، الغيث للصفاسي (٣٠٣)، الكشاف للزمخشري (٧٠/٣)، الكشف للقيسي (١٣٩/٢)، المجمع للطبرسي (١٤٥/٧)، تفسير الرازي (٩/٢٤)، النشر لابن الجزري (٣٣٢/٢).

(٨) سقط في ج.

كذى ظلمات، ويدل على حذف المضاف قوله -تعالى-: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدُهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾ [النور: ٤٠] فالضمير الذى أضيف إليه ﴿يَكُدُّ﴾ يعود إلى المضاف المحذوف، ومعنى ذى ظلمات: أنه فى ظلمات.

ومثل حذف المضاف هنا حذفه فى قوله: ﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٩] فتقديره: أو كذوى صيب من السماء، أو أصحاب صيب، فحذف المضاف، كما حذف من^(١) قوله: ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ﴾، ومعنى: ﴿ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾: ظلمة البحر، وظلمة الموج، وظلمة الموج الذى فوق الموج.

وقوله -تعالى-: ﴿فَكَادَىٰ فِي الظُّلُمَاتِ﴾ [الأنبياء: ٨٧] ظلمة البحر، وظلمة جوف^(٢) الحوت، ويجوز أن يكون الالتقام كان فى ليل. فهذه ظلمات. وقوله: ﴿خَلَقْنَا مِنْ بَعْدِ خَلْقِ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ﴾ [الزمر: ٦]؛ فإنه يجوز أن يكون ظلمة الرحم، وظلمة البطن، وظلمة المشيمة.

فمن قرأ: ﴿سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ [٤٠] فرفع الظلمات -كان خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هذه ظلمات بعضها فوق بعض.

ومن قال: ﴿سَحَابٌ ظُلُمَاتٍ﴾ جاز أن يجعله تكريراً وبدلاً من الظلمات الأولى، ومن قال: ﴿سَحَابٌ ظُلُمَاتٍ﴾ بإضافة السحاب إلى الظلمات، ف«الظلمات»: هى الظلمات التى تقدم ذكرها، وأضاف السحاب إلى الظلمات؛ لاستقلال السحاب وارتفاعه فى وقت كون هذه الظلمات، كما تقول: سحاب رحمة، وسحاب مطر، إذا ارتفع فى الوقت الذى تكون فيه الرحمة والمطر.

قال: ورش عن نافع^(٣): لا يهمز ﴿يُؤَلَّفُ﴾ [٤٣].

وقالون يهمز، وكذلك الباقون.

إذا كان من: أَلَفْتُ بين الشئين، إذا جمعت، فالأصل فى الكلمة الهمز؛ فتقول: يؤلف، إذا حققت، وإذا^(٤) خففت أبدلت منها الواو كما أبدلتها من^(٥) قولهم: التؤدة

(١) فى ج: فى.

(٢) فى أ: بطن.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٥)، البحر المحيط (٤٦٤/٦)، تفسير القرطبي (٢٨٨/١٢)،

السبعة لابن مجاهد (٤٥٧)، الغيث للصفاسى (٣٠٣).

(٤) فى أ: إذا.

(٥) فى ب: فى.

حين قلت: التَّوْدَةُ. ومن^(١): جُؤُونٍ حين^(٢) قلت: جُؤُونٌ. فالتحقيق والتخفيف حسان، ولا يختلف النحويون في قلب هذه الهمزة واوًا إذا خففت. اختلفوا في فتح اللام وكسرها من قوله -تعالى-: ﴿كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ﴾ [٥٥]:

فقرأ عاصم - في رواية أبي بكر -^(٣): ﴿كَمَا اسْتَخْلَفَ﴾ بضم التاء وكسر اللام. وقرأ الباقر وحفص عن عاصم: ﴿اسْتَخْلَفَ﴾ بفتح التاء واللام. قال أبو علي: الوجه ﴿كَمَا اسْتَخْلَفَ﴾. ألا ترى أن اسم الله -تعالى- قد تقدم ذكره، وأن الضمير في: ﴿لَيْسَتْخْلِفْنَهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [النور: ٥٥] يعود إلى الاسم؟ وكذلك في قوله - تعالى -: ﴿كَمَا اسْتَخْلَفَ﴾، ألا ترى أن المعنى: لَيْسَتْخْلِفْنَهُمْ استخلافًا كاستخلافه الذين من قبله؟ ووجه ﴿اسْتَخْلَفَ﴾: أنه يراد به ما أريد بـ «استخلف». قال: وقرأ^(٤) حمزة وحفص وابن عامر^(٥): ﴿لَا يَحْسِبَنَّ﴾ [٥٧] بالياء وفتح السين.

وقرأ^(٦) الباقر ﴿لَا تَحْسِبَنَّ﴾ بالتاء. وفتح عاصم وابن عامر وحمزة السين. وكسرها الباقر.

قال أبو علي: من قال: ﴿يَحْسِبَنَّ﴾ بالياء جاز أن يكون فاعل الحسابان أحد

- (١) في ب: في
- (٢) في أ: حيث.
- (٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٥)، البحر المحيط (٤٦٤/٦)، تفسير القرطبي (٢٨٨/١٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٧)، الغيث للصفاسي (٣٠٣).
- (٤) في أ: وقرأ حمزة، وعاصم في رواية حفص وابن عامر.
- (٥) ينظر: التبيان للطوسي (٤٠٥/٧)، إتحاف الفضلاء (٣٢٦)، الإعراب للنحاس (٤٥٢/٢)، الإملاء للعكبري (٨٦/٢)، البحر المحيط (٤٧٠/٦)، التيسير للداني (١٦٣)، تفسير القرطبي (٣٠١/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٦٤)، الغيث للصفاسي (٣٠٤)، الكشاف للزمخشري (٧٤/٣)، الكشف للقيسي (١٤٢/٢)، المجمع للطبرسي (١٥٣/٧)، المعاني للفراء (٢٥٩/٢)، النشر لابن الجزري (٢٧٧/٢).
- (٦) في أ: وقال.

شيئين:

إما أن يكون قد تضمن ضميراً للنبي ﷺ؛ كأنه [قال]^(١): لا يحسبن النبي - صلى الله عليه وسلم - الذين كفروا معجزين، ف«الذين» في موضع نصب بأنه المفعول الثاني. ويجوز أن يكون فاعل الحسبان: الذين كفروا، ويكون المفعول الأول محذوفاً؛ تقديره: لا يحسبن الذين كفروا أنفسهم سبقوا.

ومن قرأ: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ﴾ ففاعل الفعل المخاطب ومفعولاه، ما بعد يحسبن، وحسب يحسب، وحسب يحسب لغتان.

اختلفوا في ضم الثاء وفتحها من قوله - تعالى -: ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ﴾ [٥٨]:

فقرأ عاصم - في رواية أبي بكر - وحمزة والكسائي^(٢): ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ﴾ نصباً. وقرأ الباقر وحفص عن عاصم: ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ﴾ رفعاً.

قال أبو علي: من رفع فقال: ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ﴾ كان خبر ابتداء محذوف لما قال: ﴿الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ﴾ [النور: ٥٨] وفصل الثلاث بقوله: ﴿مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ﴾ [النور: ٥٨] فصار كأنه قال: هذه ثلاث عورات، فأجمل بعد التفصيل.

ومن قال: ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ﴾ جعله بدلا من قوله: ﴿ثَلَاثَ مَرَّاتٍ﴾.

فإن قلت: إن قوله: ﴿ثَلَاثَ مَرَّاتٍ﴾ زمان بدلالة أنه فسر بزمان، وقوله: ﴿مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ... وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ﴾ وليس العورات بزمان فكيف يصح البدل منه، وليس هي هي؟

قيل: يكون ذلك على أن يضم الأوقات؛ كأنه [قال]^(٣)، أوقات ثلاث عورات، فلما حذف المضاف إليه بإعراب المضاف فعلى هذا يوجه.

(١) سقط في ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٦)، الإعراب للنحاس (٤٥٣/٢)، الإملاء للعكبري (٨٦/٢)، البحر المحيط (٤٧٢/٦)، التبيان للطوسي (٤٠٦/٧)، التيسير للداني (١٦٣)، تفسير الطبري (١٢٥/١٨)، تفسير القرطبي (٣٠٥/١٢)، الحجة لابن خالويه (٢٦٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٥٩)، الغيث للصفاسي (٣٠٤)، الكشاف للزمخشري (٧٥/٣)، الكشف للقيسي (١٤٣/٢)، المجموع للطبرسي (١٥٧/٧)، المعاني للفراء (٢٦٠/٢)، تفسير الرازي (٣١/٢٤)، النشر لابن الجزري (٣٣٣/٢).

(٣) سقط في ب.

قال: ولم يختلف فى إسكان الواو من ﴿عَوْرَتٍ﴾ .
قال أبو على: واحد العورات: عورة، وحكم ما كان على: فَعَلَةٌ من الأسماء أن تحرك العين منه فى: فَعَلَاتٍ نحو: صحيفة وصَحَفَاتٍ، وجَفْنَةٌ وجَفَنَاتٍ، إلا أن التحريك فيما كان العين منه ياء، أو واوًا كرهه عامة العرب؛ لأن العين بالتحريك، تصوير على صورة ما يلزمه الانقلاب من كونه متحركًا بين متحركين؛ فكرهوا ذلك وعدلوا عنه إلى الإسكان، فقالوا^(١): عَوْرَاتٍ، وجَوْرَاتٍ، وبِئْضَاتٍ، ومثل هذا فى اطراد التحريك فى الصحيح وكراهيته فى المعتل قولهم فى حنيفة: حنفى، وفى جديلة وربيعة: جَدَلَى، وربعى، فإذا أضافوا إلى مثل: طويلة وحويزة، قالوا: طويلَى وحويزَى، كراهة طَوَلَى وَحَوَزَى؛ لأنه يصير على ما يجب فيه القلب، وكذلك قالوا فى شديدة: شديدى ورفضوا: شددى الذى آثروا نحوه فى ربعى؛ كراهة التقاء التضعيف.



(١) فى أ: وقالوا.

بسم الله

ذكر اختلافهم في سورة الفرقان

اختلفوا في الياء والنون من قوله -تعالى-: ﴿جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا﴾ [٨]:
 فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿يَأْكُلُ مِنْهَا﴾ بالياء .
 وقرأ حمزة والكسائي^(١): ﴿نَأْكُلُ مِنْهَا﴾ بالنون.
 قال أبو علي: ﴿لَمْ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا﴾ يعنى [به]^(٢) النبي -صلى الله عليه
 وسلم- كأنهم أنكروا أن يكون رسول الله لما رآه بشرا مثلهم يأكل كما يأكلون
 فقالوا: ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ٧]، فيبين منا باقتران
 الملك به، وكونه معه نذيرًا من جملتنا، فكذلك اقترحوا عليه إلقاء كنز إليه، أو كون
 جنة يختص بما يأكل منها، حتى يتبين في مأكله - أيضا - منهم كما يبين باقتران
 الملك به وإلقاء الكنز إليه، وعلى هذا قالوا: ﴿وَلَمَّا أَطْعَمَهُمْ مِنْهُ بَشَرًا مِثْلَهُمْ إِذْ كَانُوا
 يَكْفُرُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٤]، ﴿فَقَالُوا أَبَشَرًا مِثَّا وَجِدًا نَبِئُهُمْ﴾ [القمر: ٢٤]، وقد قال
 في ذلك سواهم من الكفار فقالوا فيما حكى الله -عز وجل- عنهم: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾
 [التغابن: ٦] فأنكروا أن يكون لمن ساواهم في البشرية حال ليست لهم، وقد احتج
 الله -سبحانه- عليهم في ذلك، بقوله -تعالى-: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا
 وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبِسُونَ﴾ [الأنعام: ٩]، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ
 فَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧].
 ومن قال: ﴿نَأْكُلُ﴾ فكأنه أراد أنه يكون له بذلك مزية علينا في الفضل بأكلنا من
 جنته .

اختلفوا في رفع اللام وجزمها من قوله -عز-: ﴿وَيَجْعَلُ لَكَ فُصُورًا﴾ [١٠]:
 فقرأ ابن كثير وابن عامر وعاصم - في رواية يحيى - عن أبي بكر: ﴿وَيَجْعَلُ

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٧)، الإعراب للنحاس (٤٥٨/٢)، البحر المحيط (٤٨٣/٦)،
 التبيان للطوسي (٤١٧/٧)، التيسير للداني (١٦٣)، تفسير الطبري (١٣٨/١٨)، تفسير
 القرطبي (٥/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٦٤)، الحجة لأبي زرعة (٥٠٧)، السبعة لابن
 مجاهد (٤٦٢)، الغيث للصفاقسي (٣٠٥)، الكشاف للزمخشري (٨٢/٣)، الكشف
 للقيسي (١٤٤/٢)، المجمع للطبرسي (١٥٩/٧)، المعاني للفراء (٢٦٠/٢)، تفسير
 الرازي (٥٢/٢٤)، النشر لابن الجزري (٣٣٣/٢).

(٢) سقط في ب.

لَكَ ﴿ بَرَفَعِ اللّامِ ﴾^(١).

الكسائي عن أبي بكر عن عاصم، ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا﴾ يجزم اللام.

قال أبو علي: من جزم: ﴿وَيَجْعَلُ﴾ عطفه على موضع جعل؛ [لأن موضع جعل]^(٢) جزم بأنه جزء الشرط، فإذا جزم: ﴿وَيَجْعَلُ﴾ حمله على ذلك، وإذا كانوا قد جزموا ما لم يله فعل؛ لأنه في موضع جزم؛ كقراءة من قرأ: ﴿من يضل الله فلا هادي له وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦].

وكقول الشاعر: [من الكامل]

أَنْى سَلَكَتْ فَإِنِّى لَكَ كَأَشِيحُ وَعَلَى انْتِقَاصِكَ فِى الْحَيَاةِ وَأَزْدَدِ^(٣)
وكل ذلك ليس بأفعال، وإنما هو في موضع الأفعال - فالفعل أولى أن يحمل عليه من حيث كان الفعل بالفعل أشبه منه بغير الفعل، وحكم المعطوف أن يكون مناسباً للمعطوف [عليه]^(٤)، ومشاهاها له.

ومن رفع فقال: ﴿وَيَجْعَلُ لَكَ﴾ قطعه مما قبله واستأنف، والجزاء في هذا النحو موضع استئناف، ألا ترى أن الجمل التي من الابتداء والخبر تقع فيه. كقوله - تعالى: - ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَلَّا هَادِيَ لَمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦]. وقوله - تعالى: - ﴿وَإِنْ تُخَفُّوْهَا وَتُؤَثِّوْهَا أَلْفَ قَرَاءَةٍ فَهَوَّ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١].

واختلفوا في قوله - تعالى: - ﴿وَيَوْمَ يَخْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَقُولُ﴾

[١٧]:

فقرأ ابن كثير وعاصم - في رواية حفص - : ﴿وَيَوْمَ يَخْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٧)، الإعراب للنحاس (٣٥٩/٢)، الإملاء للعكبري (٨٧/٢)، البحر المحيط (٤٨٤/٦)، التبيان للطوسى (٤١٧/٧)، التيسير للدانى (١٦٣)، تفسير القرطبي (٦/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٦٤)، الحجة لأبى زرعة (٥٠٨)، السبعة لابن مجاهد (٤٦٢)، الغيث للصفاقسى (٣٠٥)، الكشاف للزمخشري (٨٣/٣)، الكشف للقيسى (١٤٤/٢)، المجمع للطبرسى (١٥٩/٧)، المعانى للقرآنى (٢٦٣/٢)، تفسير الرازى (٥٤/٢٤)، النشر لابن الجزرى (٣٣٣/٢).

(٢) سقط فى ب.

(٣) تقدم.

(٤) سقط فى أ.

دُونَ اللَّهِ فَيَقُولُ ﴿﴾ بالياء جميعاً.

وقرأ نافع وأبو عمرو وحزمة والكسائي وعاصم - في رواية أبي بكر^(١) - :
﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ﴾ بالنون، ﴿فَيَقُولُ﴾ بالياء.

قال أبو بكر: ليس عندي عن أبي بكر عن عاصم في [قوله]:^(٢) ﴿فَيَقُولُ﴾
شيء.

وقال بعض أصحابه: روى الأعشى عن أبي بكر: ﴿فَيَقُولُ﴾ بالياء.
وروى عباس، وعبيد بن عقيل عن هرون عن أبي عمرو و [عبيد عن أبي
عمرو]^(٣) وأبو زيد والخفاف عن أبي عمرو ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ﴾، ﴿فَيَقُولُ﴾ مثل ابن
كثير بالياء.

وقرأ ابن عامر: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ﴾ ﴿فَنَقُولُ﴾ بالنون جميعاً.
قال أبو علي: حجة من قرأ بالياء: قوله -تعالى-: ﴿كَانَ عَلَى رَيْكَ وَعَدَا﴾ [١٦]
﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ... فَيَقُولُ﴾ [١٧]، ويقوى ذلك قوله: ﴿عِبَادِي﴾.

ومن قرأ ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ﴾ ﴿فَيَقُولُ﴾ فإنه على أنه أفرد بعد أن جمع، كما أفرد
بعد الجمع في قوله [-تعالى-]^(٤): ﴿وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِنَابَ... أَلَّا تَتَّخِذُوا مِن دُونِي﴾
[الإسراء: ٢].

وقراءة ابن عامر: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ... فَنَقُولُ﴾ حسن؛ لإجرائه المعطوف
مجرى المعطوف عليه في لفظ الجمع، وقد قال: ﴿ويوم نحشرهم جميعاً ثم نقول
للملائكة﴾ [سبأ: ٤٠] ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [الأنعام: ٢٢]،
﴿وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ﴾ [الكهف: ٤٧].

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٨)، البحر المحيط (٤٨٧/٦)، التبيان للطوسي (٤٢٢/٧)،
التيسير للداني (١٥٣)، تفسير الطبري (١٤٢/١٨)، تفسير القرطبي (١٠/١٣)، الحجة
لابن خالويه (٢٦٥)، الحجة لأبي زرعة (٥٠٨)، السبعة لابن مجاهد (٤٦٣)، الغيث
للفصافسي (٣٠٥)، الكشاف للزمخشري (٨٤/٣)، المجمع للطبرسي (١٦٢/٧)،
المحتسب لابن جنى (١١٩/٢)، تفسير الرازي (٦١/٢٤)، النشر لابن الجزرى (٢/
٣٣٣).

(٢) سقط في ب.

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في أ.

عبيد عن أبي عمرو: ﴿مَكَانًا ضَيِّقًا﴾ [١٣] خفيف مثل ابن كثير.
 والباقون يشددون الياء من ﴿ضَيِّقًا﴾ غير ابن كثير^(١).
 [قال أبو علي]:^(٢) ﴿ضَيِّقًا﴾ تقديره: «فيعل»، وليس بمصدر؛ لأنه قد جرى
 وصفًا على المكان.

ومن خفف فكتخفيف اللين والهين، والتخفيف في هذا النحو كثير، وما كان من
 هذا النحو من الواو نحو: سيّد وميّت، فالحذف فيه في القياس أسوغ^(٣)؛ لأن العين
 تُعل فيه بالحذف كما أعل بالقلب إلى الياء، والحذف في الياء - أيضا - كثير؛ لأن
 الياء [قد]^(٤) تجرى مجرى الواو في نحو: اتّسر، جعلوه بمنزلة اتّعدّ.
 قال: قرأ عاصم - في رواية حفص - : ﴿فَقَدْ كَذَّبُوكُمْ بِمَا تَقُولُونَ فَمَا
 تَسْتَطِيعُونَ﴾ [١٩] بالياء جميعًا.

ابن سعدان عن محمد بن يحيى عن أبي بكر عن عاصم ﴿يَقُولُونَ﴾ بالياء.
 الباقر وأبو بكر عن عاصم: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوكُمْ بِمَا تَقُولُونَ﴾ بالياء، ﴿فَمَا
 يَسْتَطِيعُونَ﴾ بالياء.
 وقال لي قنبل عن ابن أبي بزة عن ابن كثير: بالياء جميعًا^(٥)، ﴿يَقُولُونَ... فَمَا
 يَسْتَطِيعُونَ﴾.

[قال أبو علي]^(٦): ﴿فَقَدْ كَذَّبُوكُمْ بِمَا تَقُولُونَ﴾ [١٩] أي: كذبوكم بقولهم،
 وقولهم هو نحو ما قالوه من قولهم: ﴿وَقَالَ شُرَكَاءُهُمْ مَا كُنْتُمْ إِِنَّا نَعْبُدُونَ﴾ [يونس:
 ٢٨]، وقوله: ﴿فَالْقَوْلُ إِلَيْهِمْ أَلْقَوْلُ إِنكُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [النحل: ٨٦]، وكذلك

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٧)، الإملاء للعكبري (٨٧/٢)، البحر المحيط (٤٨٥/٦)،
 التبيان للطوسي (٤٢١/٧)، الحجة لابن خالويه (٢٦٥)، الحجة لأبي زرة (٥٠٨)،
 السبعة لابن مجاهد (٤٦٢)، الغيث للصفاسي (٣٠٥)، الكشف للقيسي (١٢٥/١)، تفسير
 الرازي (٥٦ / ٢٤)، النشر لابن الجزري (٢٦٢/٢).

(٢) سقط في أ.

(٣) في ب: أشيع.

(٤) سقط في أ.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٨)، البحر المحيط (٤٨٩/٦)، تفسير الطبري (١٨/
 ١٤٣)، تفسير القرطبي (١٢/١٣)، الحجة لأبي زرة (٥٠٩)، السبعة لابن مجاهد
 (٤٦٣)، الكشف للزمخشري (٨٦/٣)، المجمع للطبرسي (١٦٢/٧).

(٦) سقط في أ.

الملائكة كذبوهم في قولهم فيما ادعوا من عبادتهم لهم في قوله: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ. قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيْنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ﴾ [سبأ: ٤٠، ٤١]. ففي قولهم: ﴿أَنْتَ وَلِيْنَا مِنْ دُونِهِمْ﴾ دلالة على أنهم لم يعبدوهم؛ لأنهم لو عبدوهم ورضوا بذلك لم يكن الله وليًا لهم.

وقوله: ﴿فَالْيَوْمَ لَا يَمْلِكُ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا﴾ [سبأ: ٤٢] مثل قوله: ﴿فَمَا سَتَطِيعُونَ صَرَفًا وَلَا نَصْرًا﴾ [الفرقان: ١٩] أى: لا يملكون أن يدفعوا العذاب عنهم وينصروهم من بأس الله.

فالمعنى فيمن قرأ بالتاء: فقد كذبوكم بما كنتم تعبدون بقولهم: فما تستطيعون أنتم أيها المتخذون الشركاء من دونه صرفًا ولا نصرًا، أى: لا تستطيعون صرفًا لعذاب [الله]^(١) ولا نصرًا منه لأنفسكم.

ومن قرأ: ﴿يَسْتَطِيعُونَ﴾ كان على الشركاء، أى: فما يستطيع الشركاء صرفًا ولا نصرًا لكم، وليس بالحسن أن تجعل ﴿يَسْتَطِيعُونَ﴾ للمتخذين الشركاء على الانصراف من الخطاب إلى الغيبة؛ لأن قبله خطابًا، وبعده خطابًا، وذلك قوله [-تعالى-]^(٢): ﴿وَمَنْ يَظْلِمِ مِّنْكُمْ نُدِقْهُ﴾ [الفرقان: ١٩].

ومن قرأ بالتاء ﴿نَقُولُوكَ﴾: فالمعنى: كذبوكم في قولكم: إنهم شركاء وإنهم آلهة، وذلك في قوله^(٣): ﴿تَبَرَّأْنَا إِلَيْكَ مَا كَانُوا إِيَّاكَ يَعْبُدُونَ﴾ [القصص: ٦٣]. وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر^(٤): ﴿وَيَوْمَ تَشْقُقُ﴾ [٢٥] مشددة الشين. وقرأ الباقون خفيفة الشين.

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في أ.

(٣) في ب: قولهم.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٨)، الإملاء للعكبرى (٨٨/٢)، البحر المحيط (٤٩٤/٦)، التبيان للطوسي (٤٢٨/٧)، التيسير للداني (١٦٣، ١٦٤)، تفسير الطبري (٥/١٩)، تفسير القرطبي (٢٣/١٣) الحجة لابن خالويه (٢٦٥)، الحجة لأبي زرعة (٥١٠)، السبعة لابن مجاهد (٤٦٤)، الغيث للصفاسي (٣٠٦)، الكشف للقيسي (١٤٥/٢)، المجمع للطبرسي (١٦٥/٧)، المعاني للفراء (٢٦٧/٢)، تفسير الرازي (٧٤/٢٤)، النشر لابن الجزري (٢/٣٣٤).

قال أبو علي: المعنى: تشقق السماء وعليها غمام.
وقال: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]، ﴿فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ﴾ [الرحمن: ٣٧].

وجاء في التفسير فيما زعموا أنه تشقق سماء سماء، ومعنى ﴿وَنَزَّلْنَا الْمَلَائِكَةَ﴾: إلى الأرض كما قال: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢].
ويجوز في ﴿تَشَقَّقُ﴾ أمران:
أحدهما: أن يراد به الآتى.
والآخر: أن يكون حكاية حال تكون.

كما أن قوله: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر: ٢] كذلك، وكما أن قوله: ﴿وَكَلَّهْمْ بَسِطْ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨]، فى أنه حكاية حال قد مضت.
فكذلك قوله - تعالى -: ﴿هَذَا مِنْ شِيعِنِهِ وَهَذَا مِنْ عُدُوِّهِ﴾ [القصص: ١٥]،
وتقدير تشقق: تشقق، فأدغم التاء فى الشين؛ لأن الصوت بالشين يلحق بمخارج هذه الحروف التى من طرف اللسان وأصول الثنايا، فأدغم فىها كما أدغم فى الضاد لما كانت كذلك، وكما يدغم بعضهن فى بعض.

ومن قال: ﴿تَشَقَّقُ﴾ - بتخفيف الشين - حذف التاء التى أدغمها من قال: تَشَقَّقُ.
قال أبو الحسن: الخفيفة أكثر فى الكلام نحو: تذكُرُ أمَّةُ الله، لأنهم أرادوا الخفة، فكان الحذف أخف عليهم من الإدغام.
قال: قرأ ابن كثير وحده^(١): ﴿وَنُنزِلُ الْمَلَائِكَةَ﴾ [٢٥] نصبًا ﴿تَنْزِيلًا﴾ منونا منصوبًا.

وقرأ الباقون: ﴿وَنَزَّلْنَا الْمَلَائِكَةَ﴾ بنون لم يسم فاعله، ﴿الْمَلَائِكَةَ﴾ رفعًا.
قال أبو علي: التنزيل: مصدر نزل، فكما أن فى بعض الحروف: ﴿وَأُنزِلَ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِيلًا﴾؛ لأن أنزل مثل نزل.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٨)، التبيان للطوسى (٤٢٨/٧)، التيسير للدانى (١٦٤)، تفسير القرطبي (٢٤/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٦٥)، السبعة لابن مجاهد (٢٦٤)، الغيث للصفاقسى (٣٠٦)، الحجة لأبى زرعة (٥١١)، الكشف للزمخشري (٨٩/٣)، الكشف للقيسى (١٤٥/٢، ١٤٦)، المجمع للطبرسى (١٦٥/٧)، تفسير الرازى (٧٤/٢٤)، النشر لابن الجزرى (٣٣٤/٢).

كذلك قال ابن كثير: ﴿وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا﴾ وفي التنزيل: ﴿وَتَبَّتْ إِلَيْهِ تَبْتِلًا﴾ [المزمل: ٨]، فجاء المصدر على فَعَّلَ، ولو كان على تَبَّتْ لكان تبتلاً. وقال: [من الرجز]

وَقَدْ تَطَوَّيْتُ انْطَوَاءَ الْحَضْبِ^(١)

حيث كان تطويت وانطويت يتقاربان حُمل مصدر ذا على مصدر ذا. فأما: ﴿نُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ﴾ نصبًا، فالمعنى في ﴿نُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ﴾ و ﴿وَيُزَّلُ الْمَلَائِكَةُ﴾ واحد.

ومن قال: ﴿وَيُزَّلُ الْمَلَائِكَةُ﴾ فبنى الفعل للمفعول، فمن الدلالة عليه قوله: ﴿نُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر: ٤] ف «تنزل» مطاوع «نزل» تقول: نزلته فتنزل. قال: كلهم قرأ^(٢): ﴿يَلْيَتَنِّي أَخَذْتُ﴾ [٢٧] ساكنة الياء غير أبي عمرو، فإنه قرأ: ﴿يَلْيَتَنِّي اتَّخَذْتُ﴾ بفتح الياء، وكذلك قال أبو خلود عن نافع. [قال أبو علي^(٣): إسكان الياء وتحريكها جميعًا حسنًا، فالأصل التحريك؛ لأنها يازاء الكاف التي للمخاطب، إلا أن حرف اللين تكره فيه الحركة، فلذلك أسكن من أسكن.

قال: روى عبيد عن أبي عمرو: ﴿يَوَيْلُنِي﴾ [٢٨] بفتح التاء.

وكذلك روى البرزى عن ابن كثير مثله.

وأمال حمزة والكسائي الألف التي بعد التاء من: ﴿يَا وَيْلَتِي﴾ فمالت التاء بميل الألف.

والباقون لا يميلون^(٤).

وقال بعض أصحاب أبي بكر: روى أبو عبد الرحمن بن اليزيدي عن أبيه عن أبي

(١) الرجز لرؤية في ديوانه ص (١٦)، ولسان العرب (حضب)، والدرر (٣/٥٩)، وشرح أبيات سيبويه (١/٢٩١)، وشرح المفصل (١/١١٢)، والكتاب (٤/٨٢)، وتهذيب اللغة (٤/٢٢٠)، وتاج العروس (طوى)، وهمع الهوامع (١/١٨٧)، والمخصص (٨/١١٠، ١٠/١٨٢، ١٤/١٨٧).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٩)، الغيث للصفاقسي (٣٠٦)، النشر لابن الجزري (٢/١٦).

(٣) سقط في أ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٩)، البحر المحيط (٦/٤٩٥)، الحجة لابن خالويه (٢٦٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٦٤)، الغيث للصفاقسي (٣٠٦)، الكشاف للزمخشري (٣/٩٠).

عمرو: ﴿يَوَلَّتْ﴾ و ﴿يَتَأَسَفْنَ﴾ [يوسف: ٨٤] ممالتين، قال: وأبو عبد الرحمن ثبت فيما يرويه عن أبيه. [قال أبو علي^(١)]: الإمالة وتركها حسنان.

ولو قيل: إن ترك الإمالة أحسن لكان قولاً، وذلك أن أصل هذه الألف الياء، وكان حكمها ﴿يَا وَيَلَّتِي﴾ و ﴿يَا حَسْرَتِي﴾ فأبدل من الكسرة فتحة، ومن الياء الألف، فإنما أبدل الألف كراهة الياء وفراراً منها، فإذا أمال كان عائداً إلى ما كان تركه وأخذاً بما رفضه، ألا ترى أن الإمالة إنما هي تقريب الألف من الياء وانتحاء بها نحوها، والإمالة إنما تكون في الألف بأن تنحو بالفتحة التي قبل الألف نحو الكسر، فتميل الألف لذلك نحو الياء، وذلك نحو: عابد وعماد، فإذا كان قبل الألف هاء مفتوحة فمن العرب من يميل الحرف الذي قبل الهاء؛ وذلك لأن الهاء لما كانت خفية لم يعتد بها كما لم يعتد بها في نحو: رُدَّها، ففتحتها الجميع فيما يرويه من يُسَكِّنُ إِلَيْهِ، لأنه لخفاء الهاء كأنه قال: ردًا، وذلك قولهم: «يريد أن ينزعها»، «ويريد أن يضربها» فيميل قبل الألف فتحتي الحرفين لخفاء الهاء.

قال: وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو^(٢): ﴿إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا﴾ [٣٠] محركة الياء. ابن أبي بزة عن ابن كثير: ﴿قَوْمِي اتَّخَذُوا﴾ بفتح الياء.

وقرأت علي قنبل عن القواس عن أصحابه عن ابن كثير: ﴿قَوْمِي اتَّخَذُوا﴾ بسكون الياء.

وقال لى قنبل: كان البزى ينصب الياء، فقال لى القواس: انظر فى مصحف أبى الإخريط كيف هى فى نقطها؟ فنظرت فإذا هو قد كان نقطها بالفتح ومحاها.

وقال عبيد الله عن شبل عن ابن كثير وأهل مكة: ﴿إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا﴾ بسكون الياء. وقال محمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير بالإسكان - أيضاً - فى قوله: ﴿إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا﴾.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا﴾ بإسكان الياء. قال أبو على: الإسكان والتحريك فى قياس العربية والاستعمال حسنان. عبيد عن هارون عن أبى عمرو: ﴿نُشْرًا﴾ و﴿نُشْرًا﴾ [٤٨] بالثقل والتخفيف.

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٩)، التيسير للدانى (١٦٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٦٤، ٤٦٥)، الغيث للصفاسى (٣٠٦)، الكشف للقيسى (١٤٩/٢)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٣٥).

عاصم: ﴿نُشْرًا﴾ بالباء، ساكنة الشين، والباء مضمومة^(١).
 وقرأ نافع وأبو عمرو وابن كثير^(٢) ﴿نُشْرًا﴾ بضم النون والشين.
 وقرأ حمزة والكسائي: ﴿نُشْرًا﴾ بفتح النون وسكون الشين.
 ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ نُشْرًا﴾ [٤٨] ف «نُشْرًا» جمع رِيح نُشُو، فالتخفيف في:
 «نُشْر» على قول من قال في كتب: كُنْتُ، والتثقيل: على قول من جاء به على
 الأصل، ولم يخفف، ومعنى النشور: التي تحيا، من نشر الميت. كأنها تثير الغيم
 فيمطر فتجيء به البلاد الميتة.

ويدل على وصفها بالحياة قول المرار: [من الطويل]
 وَهَبَتْ لَهُ رِيحُ الْجَنُوبِ وَأُحْيِيَتْ لَهُ زَيْدَةٌ يُحْيِي الْمَيِّاتَ نَسِيمُهَا^(٣)
 وقول عاصم: ﴿نُشْرًا﴾ بالباء كأنها^(٤) جمع رِيح ﴿بَشُور﴾، أى: تبشر بالغيث فى
 قوله: ﴿الرِّيَّاحُ مُبَشِّرَاتٌ﴾ [الروم: ٤٦] أى: مبشرات بالغيث المحيى البلاد، و﴿بُشْرًا﴾
 قد مرَّ.

وقول حمزة والكسائي: ﴿نُشْرًا﴾: مصدر واقع موقع الحال، تقديره: يرسل
 الرياح حياة، أى: تحيا^(٥) بها البلاد الميتة.
 وقرأ حمزة والكسائي^(٦) ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لَهُمُ لِيَذَكَّرُوا﴾ [٥٠] خفيفة ساكنة الذال.
 وقرأ الباقون: ﴿لِيَذَكَّرُوا﴾ مشددة الذال.

(١) فى ب: والنون المضمومة وهو خطأ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٩)، التبيان للطوسى (٤٣٧/٧)، التيسير للدانى (١١٠)، الحجة
 لابن خالويه (٢٦٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٦٥)، الغيث للصفاقسى (٣٠٦)، الكشف
 للزمخشري (٩٥/٣)، الكشف للقيسى (٤٦٥/١)، المحتسب لابن جنى (١٧١/٧)،
 المعانى للفراء (٢٦٧/٢)، تفسير الرازى (٩٠/٢٤)، النشر لابن الجزرى (٢٦٩/٢، ٢٧٠).

(٣) تقدم.

(٤) فى أ: كأن.

(٥) فى أ: يحيى.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٩)، التبيان للطوسى (٤٣٧/٧)، التيسير للدانى (١٤٠)، تفسير
 القرطبي (٥٧/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٦٦)، الحجة لأبى زرعة (٥١١)، السبعة لابن
 مجاهد (٤٦٥)، الغيث للصفاقسى (٣٠٦)، الكشف للقيسى (٤٧/٢)، النشر لابن الجزرى
 (٣٠٧/٢).

قال أبو علي: ﴿لِيَذْكُرُوا﴾ أى: ليتفكروا فى قدرة الله تعالى، وموضع نعمته عليهم: بما أحيا به بلادهم من الغيث.

وقول حمزة: يذكر فى معنى يتذكر وقد جاء ﴿إِنَّمَا نَذِّرُهُمْ. فَمَنْ شَاءَ ذَكَّرْهُ﴾ [عبس: ١١، ١٢] وهما بمعنى، إلا أن التفعّل فى التذكّر والنظر أكثر، ويدلّك على أنهما بمعنى: قوله -تعالى-: ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٦٣].

وزعموا أن فى حرف عبد الله: ﴿وَتَذَكَّرُوا مَا فِيهِ﴾.

واختلفوا^(١) فى الياء والتاء من قوله -عز وجل-: ﴿لِمَا تَأْمُرُنَا﴾ [٦٠]:

فقرأ حمزة والكسائى^(٢): ﴿لِمَا يَأْمُرُنَا﴾ بالياء.

وقرأ الباقون: تأمرنا بالتاء.

قال أبو علي: قوله -تعالى-: ﴿أَسْجُدْ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾ [٦٠]: كأنهم تلقوا أمر النبى

ﷺ بالرد، وزادهم أمره -عليه السلام- إياهم بالسجود نفورًا عما أمروا به فى ذلك.

ومن قرأ بالياء، فالمعنى: أنسجد لما يأمرنا محمد ﷺ بالسجود له، على وجه

الإنكار منهم لذلك، ولا يكون على: أنسجد لما يأمرنا الرحمن بالسجود له؛ لأنهم

أنكروا الرحمن -تعالى- بقولهم: وما الرحمن؟ فإنما المعنى: أنسجد لما يأمرنا

محمد ﷺ بالسجود له.

اختلفوا فى كسر السين وإثبات الألف وضمها وإسقاط الألف من قوله -تعالى-:

﴿سُرُجًا﴾ [٦١].

فقرأ حمزة والكسائى^(٣): ﴿سُرُجًا﴾ بضم السين وضم الراء وإسقاط الألف.

(١) فى أ: اختلفوا.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٢٩)، الإعراب للنحاس (٤٧٢/٢)، الإملاء للعكبرى (٨٩/٢)،

البحر المحيط (٥٠٩/٦)، التبيان للطوسى (٤٤١/٧)، التيسير للدانى (١٦٤)، تفسير

القرطبى (٦٤/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٦٦)، الحجة لأبى زرعة (٥١١)، السبعة لابن

مجاهد (٤٦٦)، الغيث للصفاقسى (٣٠٦)، الكشاف للزمخشرى (٩٨/٣)، الكشاف

للقيسى (١٤٦/٢)، المجمع للطبرسى (١٧٤/٧)، المعانى للفراء (٢٧٠/٢)، تفسير

الرازى (١٠٦/٢٤)، النشر لابن الجزرى (٣٣٤/٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٠)، الإعراب للنحاس (٤٧٣/٢)، الإملاء للعكبرى (٨٩/٢)،

البحر المحيط (٥١١/٦)، التبيان للطوسى (٤٤٤/٧)، التيسير للدانى (١٦٤)، تفسير

الطبرى (٢٠/١٩)، تفسير القرطبى (٦٥/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٦٦)، الحجة لأبى =

وقرأ الباقون: ﴿سِرْجًا﴾ بكسر السين وإثبات الألف.

قال أبو علي: حجة قوله: ﴿سِرْجًا﴾ والإفراد: قوله -تعالى-: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا سِرْجًا وَكَمْرًا﴾ [الفرقان: ٦١] وحجة حمزة والكسائي: ﴿سُرْجًا﴾: قوله -تعالى-: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ﴾ [الملك: ٥] فشبهت الكواكب بالمصابيح، كما شبهت المصابيح بالكواكب في قوله -تعالى-: ﴿الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ [النور: ٣٥] وإنما المعنى: مصباح الزجاجة كأنه كوكب دري.

وكذلك قول الشاعر: [من الطويل]

سَمَوْتُ إِلَيْهَا وَالنُّجُومُ كَأَنَّهَا مَصَابِيحُ زُهَبَانٍ تُشَبُّ لِقُقَالٍ^(١)
فإن قلت: كيف يجوز أن تكون المصابيح زينة مع قوله -تعالى-: ﴿وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ﴾ [الملك: ٥].

فالقول: إنها إذا جعلت رجوماً لهم لم تزل فتزول زينتها بزوالها، ولكن يجوز أن ينفصل منها نور يكون رجماً للشياطين كما ينفصل من السُّرْجِ، وسائر ذوات الأنوار ما لا يزول بانفصاله منها صورتها كما لا تزول صورة ما ذكرنا.

وقرأ حمزة وحده^(٢): ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذْكَرَ﴾ [٦٢] خفيفة الذال مضمومة الكاف. وقرأ الباقون: ﴿يَذْكَرَ﴾ مشددة الذال.

[قال أبو علي: ^(٣) المعنى في قراءة حمزة: أن ﴿يَذْكَرَ﴾: يتذكر. وقد تقدم ذكر ذلك.

اختلفوا في ضم الياء وكسر التاء وفتح الياء وضم التاء من قوله -تعالى-:

= زرة (٥١٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٦٦)، الغيث للصفاسي (٣٠٦)، الكشاف للزمخشري (٩٨/٣)، الكشف للقيسي (١٤٦/٢)، المجمع للطبرسي (١٧٧/٧)، المعاني للفراء (٢٧١/٢)، النشر لابن الجزري (٣٣٤/٢).

(١) تقدم.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٠)، الإعراب للنحاس (٤٧٤/٢)، البحر المحيط (٥١٢/٦)، التبيان للطوسي (٤٤٤/٧)، التيسير للداني (١٦٤)، تفسير الطبري (٢١/١٩)، تفسير القرطبي (٦٧/١٣)، الحجة لأبي زرة (٥١٣)، السبعة لابن مجاهد (٤٦٦)، الغيث للصفاسي (٣٠٦)، الكشاف للزمخشري (٩٩/٣)، الكشف للقيسي (١٤٧/٢)، المجمع للطبرسي (١٧٧/٧)، المعاني للفراء (٢٧١/٢)، تفسير الرازي (١٠٧/٢٤)، النشر لابن الجزري (٣٣٤/٢).

(٣) سقط في أ.

﴿وَلَمْ يَقْرَأُوا﴾ [٦٧]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو^(١): ﴿وَلَمْ يَقْرَأُوا﴾ مفتوحة الياء مكسورة التاء.
 وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿يَقْرَأُوا﴾ بفتح الياء وضم التاء.
 وقرأ نافع وابن عامر: ﴿يُقْرَأُوا﴾: بضم الياء وكسر التاء.
 روى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: بضم الياء وكسر التاء [مثله]^(٢).
 قال أبو علي: يقال: أقتر يُقتر، خلاف أيسر.
 وفي التنزيل ﴿عَلَى الْمَوْسَى قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ﴾ [البقرة: ٢٣٦].
 وقال الشاعر: [من الطويل]

لَكُمْ مَسْجِدًا اللَّهُ الْمَزُورَانَ وَالْحَصَا لَكُمْ قِنْصُهُ مِنْ بَيْنِ أَثْرَى وَأَقْتَرًا^(٣)

تقديره: من بين رجل أثرى ورجل أقتر؛ فأقام الصفة مقام الموصوف.

وفي التنزيل: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ﴾ [التوبة: ١٠١] فيجوز أن يكون على قبيل ﴿مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ﴾ مثل قوله -تعالى-: ﴿وَمِنْ أَيْنِيهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ﴾ [الروم: ٢٤] فأما قَتَرَ يَقْتَرُ وَيَقْتَرُ فمثل: فسق يفسق ويفسق، وعكف يعكف ويعكف، وحشر يحشر ويحشر، فمعنى لم يُسرفوا: لم يخرجوا من إنفاقهم من السطة والاقتصاد.

[ومنه: [من الرجز]

وَقَدْ وَسَطْتُ مَالِكًا...^(٤)

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٠)، الإعراب للنحاس (٤٧٥/٢)، الإملاء للعكبري (٩٠/٢)، البحر المحيط (٥١٤/٦)، التبيان للطوسي (٤٤٧/٧)، التيسير للداني (١٦٤)، تفسير القرطبي (٧٤/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٦٦)، الحجة لأبي زرع (٥١٣)، السبعة لابن مجاهد (٤٦٦)، الغيث للصفاسي (٣٠٦)، الكشاف للزمخشري (١٠٠/٣)، الكشاف للقيسي (١٤٧/٢)، المجمع للطبرسي (١٧٧/٧)، المعاني للفرّاء (٢٧١/٢)، تفسير الرازي (١٠٩/٢٤)، النشر لابن الجزري (٣٣٤/٢).

(٢) سقط في أ.

(٣) البيت للكميّ بن زيد في ديوانه (١٩٢/١)، ولسان العرب (سجد، قبض، قرأ)، والمقاصد النحوية (٨٤/٤)، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص (٣٩٧)، والإنصاف (٧٢١/٢)، وشرح الأشموني (٤٠١/٢)، وشرح عمدة الحفاظ ص (٥٤٨)، ولسان العرب (قتر).

(٤) وتام البيت:

..... وحنظلا

والرجز لغيلان بن حريث في شرح أبيات سيبويه (٩/٢)، ولسان العرب (وسط)، وبلا =

من التوسط بين الشئين^(١) ولم يفتروا: لم يمسكوا ولم ينقصوا عن الاقتصاد؛ كما قال: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ [الإسراء: ٢٩].

فأما من ضم فقال: ﴿لم يفتروا﴾ فكأنه أراد: لم يفتقروا في إنفاقهم؛ لأن المسرف مشفٍ على الافتقار؛ لسرفه في إنفاقه.

فأما من قال: ﴿لم يفتروا﴾ أو: ﴿ولم يفتروا﴾ فمعناه: لم يضيقوا في الإنفاق فيقصروا عن التوسط فمن كان في هذا الظرف فهو مذموم، كما أن من جاوز الاقتصاد كان كذلك.

وبين هذا قوله: ﴿وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧] أي: كان إنفاقهم بين ذلك لا إسرافاً يدخل به في حد التبذير، ولا تضييقاً يصير به في حد المانع لما يجب.

اختلفوا في قوله -تعالى-: ﴿يُضَعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدُ﴾ [٦٩]: فقرأ ابن كثير^(٢): ﴿يُضَعَّفُ... وَيَخْلُدُ فِيهِ﴾ جزماً، و: ﴿يُضَعَّفُ﴾ مشددة العين بغير ألف.

وقرأ عاصم - في رواية أبي بكر - وابن عامر: بالرفع فيهما^(٣): ﴿يُضَعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدُ﴾.

= نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص (٣٠٥)، والكتاب (٢/٢٦٩)، ومجالس ثعلب ص (٣٠٦)، وأساس البلاغة (وسط)، وديوان الأدب (٣/٢٥٢).

(١) سقط في ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٠)، البحر المحيط (٦/٥١٥)، التبيان للطوسي (٧/٤٤٧)، التيسير للداني (١٦٤)، تفسير القرطبي (١٣/٧٦)، الحجة لابن خالويه (٢٦٦)، الحجة لأبي زرعة (٥١٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٦٧)، الغيث للصفاسي (٣٠٦)، الكشاف للزمخشري (٣/١٠١)، الكشف للقيسي (٢/١٤٧)، المجمع للطبرسي (٧/١٧٧)، تفسير الرازي (٢٤/١١١)، النشر لابن الجزري (٢/٢٢٨).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٠)، البحر المحيط (٦/٥١٥)، التبيان للطوسي (٧/٤٤٧)، التيسير للداني (١٦٤)، تفسير القرطبي (١٣/٧٦)، الحجة لابن خالويه (٢٦٦)، الحجة لأبي زرعة (٥١٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٦٧)، الغيث للصفاسي (٣٠٦)، الكشاف للزمخشري (٣/١٠١)، المجمع للطبرسي (٧/١٧٧)، المعاني للفراء (٢/٢٧٣)، تفسير الرازي (٢٤/١١١)، النشر لابن الجزري (٢/٣٣٤).

غير أن ابن عامر قرأ بغير ألف وشدد العين .

وقرأ حفص عن عاصم: ﴿وَيَخْلُدْ﴾ جزماً مثل أبي عمرو .

وقرأ حفص عن عاصم: ﴿فِيهِ مَهَانًا﴾ يصل الهاء بياء، وكذلك ابن كثير .

وقرأ نافع وأبو عمرو وحزمة والكسائي: ﴿يُضَعَفْ لَهُ﴾ ﴿وَيَخْلُدْ﴾ جزماً، والياء

من ﴿وَيَخْلُدْ﴾ مفتوحة .

وروى حسين الجعفي عن أبي عمرو ﴿وَيُخْلِدْ﴾ بضم الياء وفتح اللام وهو غلط .

[قال أبو علي:]^(١) من قال: ﴿يُضَعَفْ لَهُ﴾ ﴿وَيَخْلُدْ﴾ جعل قوله: ﴿يُضَعَفْ﴾،

بدلاً من الفعل الذي هو جزاء الشرط، وهو قوله: ﴿يَلْقَ أَثَامًا﴾ [٦٨] وذلك أن

تضعيف العذاب لقي جزاء الآثام في المعنى، فلما كان إياه أبده منه، كما أن البيعة

لما كانت ضرباً من الأخذ أبدل الأخذ منها في قوله: [من الرجز]

إِنَّ عَلَيَّ اللَّهُ أَنْ تُبَايِعَا تُوْخِذَ كَرَهَا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا^(٢)

ومثل ذلك في البدل من جزاء الشرط قوله: [من مجزوء الكامل]

إِنْ يَجْبُتُوا أَوْ يَغْدِرُوا أَوْ يَبْخَلُوا لَا يَخْفَلُوا

يَغْدُوا عَلَيْكَ مُرَجَّلِي مَنْ كَانَتْهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا^(٣)

فغدوهم مرجلين في المعنى، ترك للاحتفال، فهذا مثل إبدال: ﴿يُضَعَفْ﴾ من:

﴿يَلْقَ أَثَامًا﴾ . وقد أبدل من الشرط كما أبدل من جزائه، وذلك قوله: [من الطويل]

مَتَى تَأْتِنَا تُلِمُّمِ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطْبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأْجَجَا^(٤)

(١) سقط في أ .

(٢) الرجز بلا نسبة في خزنة الأدب (٥/٢٠٣، ٢٠٤)، وشرح أبيات سيبويه (١/٤٠٢)، وشرح

الأشمونى (٢/٤٤٠)، وشرح التصريح (١/١٦١)، وشرح ابن عقيل ص (٥١١)، وشرح

عمدة الحفاظ ص (٥٩١)، والكتاب (١/١٥٦)، والمقاصد النحوية (٤/١٩٩)،

والمقتضب (٢/٦٣) .

(٣) البيتان لبعض بنى أسد في خزنة الأدب (٩/٩١)، الكتاب (٣/٨٧)، واللسان (برقش)،

وبلا نسبة في الإنصاف (٢/٥٨٤)، والبيان والتبيين (٣/٣٣٣)، وديوان المعاني (١/

١٨٢)، وذيل الأمالي ص (٨٣)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٢٠٦)، وشرح ديوان الحماسة

للمرزوقي ص (٥١٥)، وشرح المفصل (١/٣٦)، وكتاب الصناعتين ص (٦٠١) .

ويروى البيت الأول هكذا:

إِنْ يَبْخَلُوا أَوْ يَجْبِنُوا أَوْ يَغْدِرُوا لَا يَحْلِفُوا

(٤) البيت لعبد الله بن عبد في خزنة الأدب (٩/٩٠ - ٩٩)، والدرر (٦/٦٩١)، وشرح أبيات =

فأبدل: «تلمم» من «تأتنا»؛ لأن الإلمام إتيان في المعنى.

ومثل حذف جزء - الذى هو مضاف فى المعنى فى قوله: ﴿يَلْقَ أَثَامًا﴾ أى: جزء أثم - قوله - تعالى: - ﴿تَرَى الظَّالِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا وَهُمْ وَقِعُ بِهِمْ﴾ [الشورى: ٢٢]، المعنى: على جزء ما كسبوا.

وقال أبو عبيدة: يلق أثمًا، أى: عقوبة.

وأنشد لشافع الليثي^(١): [من الوافر]

جَزَى اللهُ ابْنَ عُرْوَةَ حَيْثُ أَمْسَى عُقُوقًا وَالْعُقُوقُ لَهُ أَثَامٌ^(٢)

قال: وابن عروة: رجل من بنى ليث كان دل عليهم ملكًا من غسان فأغار عليهم.

قال أبو على: ويمكن أن يكون من هذا قول بشر: [من الوافر]

فَكَانَ مُقَامًا نَدَعُو عَلَيْهِمْ بِأَبْطَحِ ذِي الْمَجَازِ لَهُ أَثَامٌ^(٣)

وحكى عن أبى عمرو الشيباني: لقى أثم ذلك، أى: جزاءه.

ومن رفع فقال: ﴿يُضَاعَفُ... وَيُخْلَدُ﴾ لم يبدل، ولكنه قطعه مما قبله

واستأنف.

وأما ﴿يُضَاعَفُ﴾ و ﴿يُضَعَّفُ﴾ فهما فى المعنى سواء كما قال سيويه.

ويقال: خلد فى المكان يخلد إذا عطن^(٤) به وأقام.

وحكى أبو زيد: أخلد به، وما حكاه عن حسين الجعفى عن أبى عمرو:

﴿وَيُخْلَدُ﴾ بضم الياء وفتح اللام، وأنه غلط، فإنه يشبه أن يكون غلظه^(٥) من طريق

الرواية، وأما من جهة المعنى فلا يمتنع، فيكون المعنى: خلد هو، وأخلده الله،

= سيويه (٦٦/٢)، وسر صناعة الإعراب ص (٦٧٨)، وشرح المفصل (٥٣/٧)، وبلا نسبة

فى الإنصاف ص (٥٨٣)، ووصف المباني ص (٣٢، ٣٣٥)، وشرح الأشموني ص

(٤٤٠)، وشرح قطر الندى ص (٩٠)، وشرح المفصل (٢٠/١٠)، والكتاب (٨٦/٣)،

ولسان العرب (نور)، والمقتضب (٦٣/٢)، وهمع الهوامع (١٢٨/٢).

(١) فى أ: لمسافع الليثي، وفى ب: لمسافع العبسى، والمثبت من اللسان (أثم).

(٢) ينظر لسان العرب (أثم)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (١٦١/١٥).

(٣) البيت فى ديوانه ص (٢٠٦)، ولسان العرب (أثم)، وتهذيب اللغة (١٦٠/١٥)، ويروى

«وكان» بدل «فكان».

(٤) فى أ: قطن.

(٥) فى ب: غلطًا.

ويكون: ﴿يُخَلَّدُ﴾ مثل: يُكْرَمُ وَيُعْطَى في أنه مبني من أفعال، ويكون قد عطف فعلاً مبنياً للمفعول على مثله، إلا أن الرواية إذا لم تكن صحيحة لم يجوز أن تنسب إلى الذي تروى عنه.

وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم - في رواية حفص - وابن عامر: ﴿مِنْ أَرْوَاجِنَا وَدُرِّيَّتِنَا﴾ [٧٤] جماعاً.

وقرأ عاصم - في رواية أبي بكر - وأبو عمرو وحزمة والكسائي ﴿وَدُرِّيَّتِنَا﴾ واحدة^(١).

قال أبو علي: الذرية تكون واحدة وتكون جمعاً:

فالدليل على كونها للواحد قوله - تعالى -: ﴿قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً﴾ [آل عمران: ٣٨]، فهذا كقوله: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا. يَرْثِي﴾ [مريم: ٥].
فأما جواز كونها للجمع فقوله: ﴿وَلَيْخَشَّ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَفًا﴾ [النساء: ٩].

فمن أفرد، فقال: ﴿مِنْ أَرْوَاجِنَا وَدُرِّيَّتِنَا﴾ [٧٤] فإنه أراد به الجمع فاستغنى عن جمعه لما كان جمعاً.

ومن جمع، فكما تجمع هذه الأسماء التي تدل على الجمع نحو: قوم وأقوام، ونفر وأنفار، ورهط وأراهط.

وقد جمعوا بالألف والتاء والواو والنون الجموع المكسرة؛ كقولهم: الجزرات والطرقات والكلابات.

وجاء في الحديث: «صَوَّاجِبَاتٌ يُوسُفَ»^(٢).

وقال العجاج: [من الرجز]

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٠)، الإملاء للعكبري (٩٠/٢)، البحر المحيط (٥١٧/٦)، التبيان للطوسي (٤٥٠/٧)، التيسير للداني (١٦٤)، تفسير القرطبي (٨٢/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٦٦، ٢٦٧)، الحجة لأبي زرعة (٥١٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٦٧)، الغيث للصفاقسي (٣٠٦)، الكشاف للزمخشري (١٠٢/٣)، الكشف للقيسي (١٤٨/٢)، المجموع للطبرسي (١٨٠/٧)، المعاني للفراء (٢٧٤/٢)، تفسير الرازي (١١٤/٢٤)، النشر لابن الجزري (٣٣٥/٢).

(٢) هو جزء من حديث عن عائشة، أخرجه بمثله البخاري (٢٣٩/٢)، كتاب الأذان: باب الرجل يأتي بالإمام (٧١٣)، ومسلم (٣١١/١) كتاب الصلاة، باب: استخلاف الإمام إذا =

جَذَبَ الصَّرَارِيْنَ بِالْكُرُورِ^(١)

وإنما الصراري جمع صُرَاءٍ، وهو مفرد نحو: حُسَانٌ ؛ فكسره ك: كَلَّابٌ وكلايب ؛ لأن الصفة تشبه في التكسير بالأسماء.

ويدل على أن الصراء واحد قول الفرزدق: [من الوافر]
أَشَارِبُ قَهْوَةٍ وَخَدِيْنُ زَيْرٍ وَصُرَاءٍ لِفَسْوَتِهِ بُخَارٌ^(٢)
اختلفوا في قوله - سبحانه - : ﴿وَيَلْقَوْنَ فِيهَا﴾ [٧٥] في ضم الياء وفتح اللام
وتشديد القاف، وسكون اللام، وتخفيف القاف:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿وَيَلْقَوْنَ﴾ مضمومة الياء مفتوحة اللام مشددة القاف.

وقرأ ابن عامر وحزمة والكسائي: ﴿وَيَلْقَوْنَ﴾ مفتوحة الياء، ساكنة اللام، خفيفة القاف، وروى أبو بكر عن عاصم: ﴿وَيَلْقَوْنَ﴾ مثل حمزة.

وقال حفص عنه: ﴿وَيَلْقَوْنَ﴾ مشددة مثل أبي عمرو.
[قال أبو علي]: حجة من قال: ﴿وَيَلْقَوْنَ﴾: قوله - تعالى - : ﴿وَلَقَّهْمَ نَصْرَةَ وَسُرُورًا﴾ [الإنسان: ١١] فعلى: ﴿وَلَقَّهْمَ﴾ ﴿وَيَلْقَوْنَ﴾.

وحجة من خفف: قوله - سبحانه - : ﴿سَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾ [مريم: ٥٩] ولقى:
فعل متعد إلى مفعول واحد، فإذا نقل بتضعيف العين تعدى إلى مفعولين فقوله:
﴿تَحِيَّةً﴾ المفعول الثاني من قولك لقيت زيداً تحية، فلما بنيت الفعل للمفعول قام
أحد المفعولين مقام الفاعل، فبقى الفعل متعدياً إلى مفعول واحد.

* * *

= عرض له عذر من مرض أو سفر (٤١٨/٩٠).

(١) ينظر: ديوانه (٣٥٠/١)، ولسان العرب (صحب، صرر، كرز)، وإصلاح المنطق ص (١٢٩)، وجمهرة اللغة ص (١٢٦)، والتنبيه والإيضاح (١٤٧/٢)، وتاج العروس (صرر، كرز)، وتهذيب اللغة (٤٤٢/٩)، وخزانة الأدب (١٦٦/١، ١٦٨)، وبلان نسبة في المخصص (٧٩/٨، ١٧١/٩، ٢٥/١٠، ٢٨، ١١٨/١٤)، ولسان العرب (بمن، صرى).

(٢) ينظر: ديوانه ص (٣٨٨) (طبعة الصاوي)، ولسان العرب (بخر، صرر)، والتنبيه والإيضاح (١٤٧/٢)، وتاج العروس (بخر، صرر).

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذكر اختلافهم في سورة الشعراء

اختلفوا في إدغام النون من سين عند الميم وبينائها وكسر الطاء وفتحها: فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿طَسَّرَ﴾ [١] بفتح الطاء وإدغام النون.

وروى خارجة عن نافع: ﴿طِسم﴾ بكسر الطاء، وإدغام النون. وقال خلف عن إسحاق المسيبي عن نافع: الطاء غير مكسورة ولا مفتوحة هو إلى الفتح أقرب.

وقال الكسائي عن إسماعيل بن جعفر عن نافع يبين النون في: ﴿طِسم﴾ مثل حمزة. وقال محمد بن إسحاق عن أبيه عن نافع: الطاء مفتوحة. وقال ورش وقالون عن نافع: الطاء مفتوحة وسطاً من ذلك. وقال يعقوب عن نافع وأبو جعفر ﴿ط س م﴾ يقطعان كل حرف على حده، ويأتى اختلافهم في: «يس» و«نون» في موضعه إن شاء الله.

قال أحمد: والذي قاله الكسائي عن إسماعيل عن نافع: يوجب (٢) رواية يعقوب ابن جعفر عن أبي جعفر ونافع بيان النون من ﴿طِسم﴾. وروى حفص عن عاصم: ﴿طَسَّرَ﴾ فتحاً (٣).

ولم يظهر النون في ﴿طِسم﴾ غير حمزة وما روى الكسائي عن إسماعيل. وقرأ عاصم - في رواية أبي بكر - وحمزة والكسائي: ﴿طِسم﴾ بالكسر (٤). قال أبو علي: تبيين النون من ﴿طَسَّرَ﴾ على ما قرأه (٥) حمزة ورواه (٦) الكسائي

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: ويوجه.

(٣) في أ: فتح.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣١)، الإعراب للنحاس (٤٨١/٢)، البحر المحيط (٥/٧)، التبيان للطوسي (٣/٨)، التيسير للداني (١٦٥)، تفسير القرطبي (٨٨/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٦٧)، الحجة لأبي زرعة (٥١٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٧٠)، الغيث للصفاسي (٣٠٧)، الكشاف للزمخشري (١٠٤/٣)، الكشف للقيسي (١٥٠/٢)، النشر لابن الجزري (٧٠/٢).

(٥) في ب: قراءة.

(٦) في ب: ورواية.

بعدها، فإذا كان كذلك وجب تبيين النون؛ لأنها إنما تخفى إذا اتصلت^(١) بحرف من حروف الفم، فإذا لم يتصل بها لم يكن شيء يوجب إخفاءها.

ووجه إخفائها مع هذه الحروف أن همزة الوصل قد وصلت، ولم تقطع، وهمزة الوصل إنما تذهب في الدرج، فكما سقطت همزة الوصل، وهى لا تسقط إلا فى الدرج مع هذه الحروف فى: ﴿الْمَلَأَهُ اللهُ﴾ [آل عمران: ١-٢] كذلك لا تبين النون ويقدر فيها الاتصال بما^(٢) قبلها، ولا يقدر فيها الانفصال.

وكلهم قرأ: ﴿مِنْ عُمْرِكَ﴾ [١٨] مثقلة.

وروى عبيد عن هارون والخفاف عن أبى عمرو، وعبيد عن أبى عمرو: ﴿عُمْرِكَ﴾ خفيفة.

قال هارون: وكان أبو عمرو لا يرى بالأخرى بأساً، يعنى التثقيب. وروى عبيد بن عقيل عنه: مثقلاً.

قال ابن مقبل: [من البسيط]

يَا حُرّاً أُمْسِنْتُ شَخْصًا قَدْ وَهَى بَصْرِي وَالثَّاتَ مَا دُونَ يَوْمِ الْبَعْثِ مِنْ عُمْرِي^(٣)
وأشده أبو زيد: [من المنسرح]

إِنْ يَمْضِ عَنَّا فَقَدْ ثَوَى عُمْرًا

اختلفوا فى ﴿تَلَقَّفُ﴾ [٤٥] فى تشديد التاء وتخفيفها:

فقرأ عاصم - فى رواية حفص - : ﴿تَلَقَّفُ﴾ بتاء خفيفة.

وروى البزى وابن فليح عن ابن كثير: ﴿فَإِذَا هِيَ تَلَقَّفُ﴾ بتشديد التاء.

وروى قبل عن النبالي: ﴿فَإِذَا هِيَ تَلَقَّفُ﴾ خفيفة التاء.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿تَلَقَّفُ﴾ خفيفة التاء مشددة القاف.^(٤)

(١) فى أ: اتصل.

(٢) فى ب: مما.

(٣) البيت فى ديوانه ص (٧٢)، ولسان العرب (فوت)، وتهذيب اللغة (٣٣١/١٤)، وتاج العروس (فوت).

ويروى «شيخاً» بدلاً من «شخصاً»، و «واقئيت» بدل «والتات».

(٤) ينظر: التبيان للطوسى (١٨/٨)، التيسير للدانى (١١٢)، الحجة لأبى زرع (٥١٧)، السبعة لابن مجاهد (٤٧١)، الغيث للصفاقسى (٣٠٧)، الكشف للقيسى (٤٧٣/١)، النشر لابن الجزرى (٢٧١/٢).

قال أبو علي: قد ذكرنا هذا النحو فيما تقدم، ورواية قنبل عن ابن كثير ﴿فإذا هي تَلَقَّف﴾ هو الوجه. ومن شدد التاء من قوله: ﴿تَلَقَّف﴾ وهو يريد: تتَلَقَّف لزمه إذا ابتداء على هذه القراءة أن يجتلب همزة الوصل، وهمزة الوصل لا تدخل على الأفعال المضارعة كما لا تدخل على أسماء الفاعلين.
قال أحمد:

قد ذكرنا اختلافهم في قوله^(١): ﴿مَأْمَنُتُمْ﴾ [٤٩] في سورة الأعراف [١٢٣]. قال:

وروى حفص عن عاصم ﴿إِنَّ مَعِيَ رَبِّي﴾ [٦٢] بنصب الياء من ﴿مَعِيَ﴾ وكل ما في القرآن من قوله: ﴿مَعِيَ﴾ فإن عاصمًا - في رواية حفص - يحرك الياء فيه.
وروى حفص عن عاصم وورش عن نافع^(٢) ﴿وَمَنْ مَعِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [١١٨] بتحريك الياء ولم يحركها غيرهما.

[قال أبو علي]: [كل واحد من التحريك والإسكان حسن]^(٣).

اختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها من قوله -جل وعز-: ﴿حَذِرُونَ﴾ [٥٦]. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿حَذِرُونَ﴾ بغير ألف.
وقرأ الباقر ﴿حَذِرُونَ﴾ بألف^(٤).

قال أبو عبيدة: رجل حذر وحاذر.

(١) بهمزة محققة فمسهلة بعدها ألف، ابن كثير - أبو عمرو - نافع - ابن عامر - الأزرق - ابن ذكوان - هشام - البرزى - أبو جعفر - قالون - قنبل.

ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣١)، التبيان للطوسي (٢٠/٨)، التيسير للداني (١١٢)، الغيث للصفاقسى (٣٠٨)، الكشف للقيسى (٤٧٣/١، ٤٧٤)، النشر لابن الجزرى (٣٦٨/١، ٣٦٩).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٢)، تب (٢٤/٨)، الحجة لابن خالويه (٢٦٧)، السبعة لابن مجاهد (٤٧٤)، الغيث للصفاقسى (٣٠٩).

(٣) تقدم ما بين المعكوفين في أ، وتأخر في ب هنا.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٢)، الإعراب للنحاس (٤٨٩/٢)، الإملاء للعكبرى (٩١/٢)، البحر المحيط (١٨/٧)، التبيان للطوسي (٢١/٨)، التيسير للداني (١٦٥)، تفسير الطبري (٤٨/١٩)، تفسير القرطبي (١٠١/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٦٧)، الحجة لأبي زرعة (٥١٧)، السبعة لابن مجاهد (٤٧١)، الغيث للصفاقسى (٣٠٨)، الكشف للزمخشري (٣/١١٤)، الكشف للقيسى (١٥١/٢)، المجمع للطبرسي (١٨٩/٧)، المعاني للفراء (٢/٢٨٠)، تفسير الرازي (١٣٧/٢٤)، النشر لابن الجزرى (٢٣٥/٢).

قال ابن أحمر: [من السريع]

إِنِّي حَوَالِي وَإِنِّي حَذِرٌ هَلْ يُنْسَأُنْ يَوْمِي إِلَى غَيْرِهِ^(١)!
قال: حوالى: ذو حيلة.

وأشدد العباس بن مرداس: [من الوافر]

وَإِنِّي حَاذِرٌ أَنَّمِي سِلَاحِي إِلَى أَوْصَالِ ذِيَالِ صَنِيعِ^(٢)
قال أبو علي: يقال: حَذِرَ يَحْذِرُ حَذْرًا واسم الفاعل حَذِرٌ. فأما حاذر فإنه يراد به أنه يفعل الحذر فيما يستقبل كقولك: بعيرك صائد غدا.

وكذلك قوله: [من الوافر]

وَإِنِّي حَاذِرٌ أَنَّمِي سِلَاحِي
كأنه يريد: متحذّر عند اللقاء.
قال:

قرأ ابن كثير ونافع^(٣) ﴿أَنْ أَسْرِي﴾ [٥٢] من: سريت.

وقرأ عاصم وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿أَنْ أَسْرِي﴾ من: أسريت.
قال أبو علي: حجة القطع: قوله: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١].

وحجة الوصل: قوله: [من الطويل]

سَرَى بَعْدَمَا غَارَ الثُّرَيَّا وَبَعْدَمَا كَأَنَّ الثُّرَيَّا حَلَّةَ الْغَوْرِ مُنْخَلِ^(٤)
وهو كثير في الشعر.

قال:

قرأ حمزة^(٥): ﴿قَلَمًا تَرَكَهُ الْجَمْعَانِ﴾ [٦١] ويمد ثم يهمز.

(١) ينظر: اللسان (حول)، ويروى «أو تنسأن» بدل «هل ينسأن».

(٢) البيت في لسان العرب (ذيل)، وليس في ديوانه.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٢)، البحر المحيط (١٧٧)، التيسير للداني (١٢٥)، الغيث للصفاقسي (٣٠٨)، الكشاف للزمخشري (١/٥٣٥)، تفسير الرازي (١٣٦/٢٤)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٩٠).

(٤) تقدم.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٢)، البحر المحيط (١٩/٧، ٢٠)، التبيان للطوسي (٨/٢٥)، التيسير للداني (١٦٥)، الحجة لابن خالويه (٢٦٧، ٢٦٨)، السبعة لابن مجاهد (٤٧١)، الغيث للصفاقسي (٣٠٨)، النشر لابن الجزرى (٢/٦٦).

وكذلك روى هبيرة عن حفص عن عاصم .

وروى أبو بكر عن عاصم مفتوحًا ممدودًا .

أبو عمارة عن حفص عن عاصم ﴿تَرَءَا﴾ مفتوحًا مثل أبي بكر .

وكان حمزة يقف ﴿تِرَائِي﴾ يمد مدة بعد الراء ويكسر الراء .

وروى نصير عن الكسائي، ﴿تِرَائِي﴾ مثل ^(١) تِرَائِي إذا أراد أن يقف .

الباقون ^(٢): ﴿تَرَءَا﴾ يفتحون الراء وبعدها ألف وهمزة الألف مفتوحة في وزن

تِرَاعِي ^(٣) .

وقال بعض أصحاب أحمد بن موسى قوله: وهمزة الألف، يعنى الهمزة التي

بعدها الألف من تفاعل . وهو عين الفعل .

قال أبو على: وجه إمالة الفتحة التي على الراء [أن] ^(٤) قياسه: أن يكون في

الوقف ﴿تِرَائِي﴾ مثل: تِرَاعِي فأمال فتحة الراء؛ لإمالة فتحة الهمزة التي أميلت

فتحتها، لتميل الألف نحو الياء كما قالوا: رَاءٍ فأمالوا فتحة الراء لإمالة فتحة الهمزة .

ومن قال: رَاءٍ فلم يمل الفتحة كما لم يمل لإمالة الألف في: رأيت عمادًا لم يمل

هذه الفتحة لإمالة فتحة الهمزة فيقول: «تِرَاعِي» .

[قال] ^(٥): ومن لم يمل البتة قال: «تِرَاعِي» .

قال أحمد: وكان حمزة يقف: ﴿تِرَاءٍ﴾ يمد مدة بعد الراء، ويكسر الراء فقوله:

يمد مدة بعد الراء يدل على أنه يقول: تِرَائِي [فيثبت] ^(٦) بعد الراء مدة، وهذه المدة

ينبغي أن تكون ألف تفاعل، والهمزة هي عين [الفعل] ^(٧)، والألف المنقلبة عن اللام

على هذا محذوفة وحذفها لا يستقيم .

وليس هذا في قول الباقيين إنما قولهم على الإمالة: ﴿تِرَائِي﴾، والإمالة من أجل

الإمالة: ﴿تِرَاعِي﴾، أو بغير إمالة البتة: ﴿تِرَائِي﴾ .

(١) في أ: في وزن .

(٢) في أ: الباقون يقفون .

(٣) في أ: والألف بعد الهمزة بوزن تِرَاعِي .

(٤) سقط في ب .

(٥) سقط في ب .

(٦) سقط في أ .

(٧) سقط في أ .

ومن زعم أن إمالة فتحة الراء التي هي فاء تفاعل من رأيت لا يجوز، فقد غلط؛ لأن إمالته جائزة من الوجه الذي تقدم ذكره.

فإن قلت: فإذا وصل فقال: ﴿تَرَءَا الْجَمْعَانَ﴾ هلا لم تجز إمالة الفتحة التي على الراء؛ لأنه إذا كان إمالته لإمالة فتحة الهمزة [وما يوجب إمالة الهمزة]^(١) فقد سقط وهو الألف المنقلبة عن^(٢) الياء التي سقطت لالتقاء الساكنين، فإذا سقطت لم يجز إمالة فتحة الهمزة، وإذا لم يجز إمالة فتحة الهمزة وجب ألا يجوز إمالة فتحة الراء. قيل: إن إمالة فتحة الراء في^(٣): ﴿تَرَاءَى﴾ جائزة في الوصل مع سقوط الألف من تفاعل لالتقاء الساكنين، وهو عندهم في حكم الثبات.

يدلك على ذلك قولهم: [من المتقارب]

..... ولا ذَاكِرَ اللّٰةِ إِلَّا قَلِيْلًا^(٤)

فنصب مع سقوط التنوين لالتقاء الساكنين [كما ينصب إذا ثبت وكذلك يميل فتحة الراء مع سقوط الألف لالتقاء الساكنين]^(٥) كما كان يميلها إذا ثبتت، ولم تسقط. وقد حكى أبو الحسن ذلك، فزعم أنه قد قرئ ﴿فِي الْقَتْلِ الْحَرِّ﴾ [البقرة: ١٧٨] فأمال فتحة اللام مع سقوط الألف كما يميلها مع ثباتها، فكذلك يميل [فتحة]^(٦) الهمزة من ﴿تَرَاءَى﴾ إذا أدرج فقال: ﴿تَرَاءَى الْجَمْعَانَ﴾ [٦١]. ونظير ذلك أيضًا في [كلامهم]^(٧) قولهم: شهد. ألا ترى أنهم إنما كسروا الفاء لكسرة العين التي هي الهاء. ثم حذف الكسرة التي على العين، ولم تذهب كسرة الفاء من شهد^(٨). ونظيره أيضًا قولهم: صَعَقَى. فهذا أشد؛ لأنه أقر الكسرة في الفاء مع فتحة العين، والأول كانت الكسرة المحذوفة منه في اللفظ في تقدير الإثبات، كما كانت في تقديره^(٩) في: رَضَى وَعَزَى، وَلَقَضَوُ الرَّجُلَ.

(١) سقط في ب.

(٢) في أ: من.

(٣) في ب: من.

(٤) تقدم.

(٥) سقط في ب.

(٦) سقط في ب.

(٧) سقط في ب.

(٨) في أ: في شهد.

(٩) في أ: كما كان تقديره.

وزعم بعض البغداديين في احتجاج الحذف لهذه الألف في ﴿تراء﴾ في وقف حمزة، أنه يجوز على لغة حكاها الكسائي والفراء، وهو^(١) أنهم حكوا: أن بعضهم قال: اسقني ما يا هذا.

قال أبو الحسن^(٢): ولا يجوز تراء من حيث جاز: اسقني ما يا هذا، وذلك أن الذي يقول هذا إنما أبدل من الهمزة الألف للضرورة كما أبدلها منها في قوله: [من الكامل]

..... لا هَنَّاكَ المَرْتَعُ^(٣)
وكما أبدل الآخر منها ألفاً في الباء فيما حدثنا محمد بن السرى عن بعض اليزيديين.

وأنشدنا عنه: [من الطويل]

..... على أن قيساً لم يَطْأَ بَاةً مَحْرَمِ^(٤)
فحذف الهمزة لما أسكنها، فانقلبت ألفاً؛ لالتقاءها مع الألف الساكنة، وكذلك حذف الهمزة من: ماءٍ، لما قلبها ألفاً لالتقاء الساكنين، فإذا وقف على ماء في قوله: اسقني شربة ما يا هذا، لزمه أن يقول: ما، فيبدل من التنوين الألف فيصير «ما» وكذلك لو حذف الهمزة من ﴿تَرَاءَ﴾ كما حذفها من: شربة ما يا هذا، للزمه أن يقول: «تراء» ولا يمد كما لا يمد: «ما» إذا وقف عليه على هذه اللغة.

وليس الرواية عن حمزة «تراء» إنما الرواية عنه أنه يمد مدة بعد الراء [من: ﴿تَرَاءَ﴾]^(٥) فينبغي أن تكون المدة ألفاً وهمزة، أما الألف فألف تفاعل، وأما [ما]^(٦) بعد الألف فهو الهمزة التي هي عين الفعل، إما بين بين، وإما مخففة. وعلى أي الأمرين كان وجب أن يسكن في الوقف، كما تسكن سائر الحروف الموقوف عليها.

- (١) في أ: وهى.
- (٢) في أ: قال أبو على.
- (٣) تقدم.
- (٤) تقدم.
- (٥) سقط في ب.
- (٦) سقط في ب.

وعلى هذا جاء في الشعر: [من الرجز]
يَسْتَمْسِكُونَ مِنْ حِذَارِ الإِلْقَاءِ بِتَلَعَاتِ كَرُوسِ الصِّيصَاءِ^(١)
فهذا على أن الضرب مفعولان.
ومنه^(٢) قول الآخر: [من الرجز]
رِدِي رِدِي وَرَدَّ قَطَاةِ صَمَاءِ كُذْرِيَّةٍ أَعْجَبَهَا بَزْدُ المَاءِ^(٣)
وأما ما رواه نصير عن الكسائي في الوقف تراءى مثل: تراعى، فحسن، وذلك أن
الوقف موضع [تبيين في الحروف الموقوف عليها]^(٤).
وفي الألف خفاء شديد من حيث لم تعتمد في إخراجها على موضع، فصارت
لذلك بمنزلة النفس من أنه لا يعتمد له على موضع، فيبها بأن نحا بها نحو الياء
وقربها منها. ويدلك على حسن هذا أن قومًا يبدلون منها الياء المحضة في الوقف،
فيقولون: أفعَى، وَحُبَلَى، وآخرون يبدلون منها الهمزة، فيقولون: هذه حُبْلَى،
و: رأيت رجلاً فكذلك نحا بالألف بإمالتها نحو الياء ليكون أبين لها، ولم يمل الراء
من «تراءا»؛ لأن الإمالة إنما هي عنده من أجل الوقف، والوقف غير لازم، فلما لم
يلزم لم ير أن يعتد بها^(٥).
اختلفوا في فتح الخاء وضمها من قوله -جل وعز-: ﴿إِلَّا خَلُقُ الأَوَّلِينَ﴾ [١٣٧].
فقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي^(٦): ﴿خَلُقُ الأَوَّلِينَ﴾، بفتح الخاء وتسكين
اللام.

- (١) الرجز لغيلان الربعي في لسان العرب (تلع)، والخصائص (٢٨٠/١)، وتاج العروس
(تلع)، وبلا نسبة في لسان العرب (لقا)، وجمهرة اللغة ص (٢٤٢، ٨٦٦، ١٢٣٤).
ويروى «كجدوع» بدل «كرؤوس».
- (٢) في أ: ومثله.
- (٣) الرجز بلا نسبة في أساس البلاغة (ورد).
- (٤) في أ: يبين فيه الحرف الموقوف عليه.
- (٥) في ب: به.
- (٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٣) الإعراب للنحاس (٤٩٥/٢)، الإملاء للعكبري (٩٢/٢)،
البحر المحيط (٣٣/٧)، التبيان للطوسي (٤٢/٨)، التيسير للداني (١٦٦)، تفسير القرطبي
(١٢٥/١٣)، الحجّة لابن خالويه (٢٦٨)، الحجّة لأبي زرعة (٥١٨)، السبعة لابن مجاهد
(٤٧٢)، الغيث للصفاقسي (٣١٠)، الكشف للزمخشري (١٢٢/٣)، الكشف للقيسي (٢/٢)
(١٥١)، المجمع للطبرسي (١٩٧/٧)، المعاني للفرّاء (١٨١/٢)، تفسير الرازي (٢٤/٢٤)
(١٥٨)، النشر لابن الجزري (٣٣٥/٢).

اللام.

وقرأ الباقون: بضم الخاء واللام.

[قال أبو علي]: ﴿خُلِقَ الْأَوَّلِينَ﴾: أى: عادتهم، و﴿خَلَقَ الْأَوَّلِينَ﴾ يجوز أن

يكون المراد: اختلاقهم وكذبهم.

وفى التنزيل: ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا أَنْخَلِقُ﴾ [ص: ٧] وفيه ﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾

[العنكبوت: ١٧] أى: تخلقونه.

وقيل: إنه يجوز أن يكون خَلَقْنَا كَخَلَقْتُمْ^(١)، نموت كما ماتوا، ولا نُبعث،

فـ «خَلَقُ» على هذا: مصدر، إن شئت قدرته تقدير الفعل المبني للمفعول، أى: خَلَقْنَا كما خَلَقُوا.

ويجوز أن يكون المصدر مضافاً إلى المفعول به، ولا يقدر تقدير الفعل المبني

للمفعول.

اختلفوا فى إثبات الألف وإسقاطها من قوله -جل وعز-: ﴿فَرِهَيْنَ﴾ [١٤٩].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو^(٢): ﴿فَرِهَيْنَ﴾ بغير ألف.

وقرأ الباقون: ﴿فَرِهَيْنَ﴾ بألف.

أبو عبيدة «فَرِهَيْنَ» أى: مَرِحِينَ.

قال: ويقال فى هذا المعنى: «فَارِهَيْنَ».

وأنشد: [من البسيط]

لا أَسْتَكِينُ إِذَا مَا أَزَمَّةٌ أَزَمَّتْ وَلَنْ تَرَانِي لِخَيْرِ فَارِهِ اللَّبِّ^(٣)

قال: وقوم يقولون: فارهين أى: حاذقين.

(١) فى أ: تخلقهم.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٣)، الإعراب للنحاس (٤٩٦/٢)، الإملاء للعكبرى (٩٢/٢)، البحر المحيط (٣٥/٧)، التبيان للطوسى (٢٤/٨)، التيسير للدانى (١٦٦)، تفسير القرطبى (١٢٩/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٦٨)، الحجة لأبى زرع (٥١٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٧٢)، الغيث للصفاسى (٣١٠)، الكشف للزمخشرى (١٢٣/٣)، الكشف للقيسى (٢/١٥١)، المجمع للطبرسى (١٩٩/٧)، تفسير الرازى (١٥٩/٢٤).

(٣) البيت بلا نسبة فى أساس اللغة (فره)، والمخصص (١١٦/٣)، ويروى «ولا» بدل «ولن» و «إلا» بدل «لخير».

[قال أبو على:] [ليس^(١)] فارهين كحاذرين، في أن فارهين^(٢) يكون لما يأتي في الأمر العام، وليس للحال؛ لأنهم قد قالوا: فارِه وفُرْهَة، فدل جمعهم له - مثل صاحب وصُحبة - أن فاعل يستعمل للحال، والآتي، والماضي، وليس الحاذر كذلك؛ لأن الحاذر لما يأتي بدلالة^(٣) أن الفعل: حَذِرَ يَحْذِرُ، [وقد^(٤)] قال: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣]، فإذا كان الفعل على هذا فاسم الفاعل حاذر^(٥)، وفاعل للمستقبل^(٦) كقولك: بعيرك صائد غداً.

اختلفوا في قوله - جل وعز-: ﴿أَصْحَابُ لَيْكَةِ﴾ [١٧٦]:

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر^(٧): ﴿لَيْكَةِ﴾ ههنا، وفي «صاد» [١٣]: بغير همز، والهاء مفتوحة بلا ألف.

وقرأ الباقر: ﴿أَصْحَابُ لَيْكَةِ﴾ بالهمز فيهما والألف.

قال أبو على: قد قلنا في هذا الحرف فيما تقدم من هذا الكتاب.

ومن زعم أنه يختار قراءة أهل المدينة، وأنه اختار ذلك لموافقته الكتاب، وهي زعموا - في هذه السورة، وسورة «صاد» بغير ألف فإن ما في المصحف من إسقاط ألف الوصل التي مع اللام لا يدل على صحة ما اختار من قولهم: ﴿لَيْكَةِ﴾، وذلك؛ لأنه يجوز أن يكون كتب في المصحف على تخفيف الهمزة، وقول من قال: لَحْمَر، كما كتبوا «الْحَبَّ» على ذلك، فإذا جاز أن يكون إسقاط ألف الوصل لهذا، ثبت أن ما اختاره من «لَيْكَةِ» لا يدل عليه خط المصحف، ولا يصح ذلك لأمر آخر، وهو أنه يجوز أن تكون الكتابة في هذين الموضعين وقعت على الوصل، فكما أنه لا ألف

(١) سقط في ب.

(٢) في ب: حاذريه.

(٣) في ب: دلالة.

(٤) سقط في ب.

(٥) في أ: على حذر.

(٦) في ب: المستقبل.

(٧) ينظر: إتحاق الفضلاء (٣٣٣)، الإعراب للنحاس (٤٩٨/٢)، الإملاء للعكبري (٩٢/٢)،

البحر المحيط (٣٧/٧)، التبيان للطوسي (٥٢/٨)، التيسير للداني (١٦٦)، تفسير القرطبي

(١٣٤/١٣)، الحجة لأبي زرعة (٥١٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٧٣)، الغيث للصفاسي

(٣١٠)، الكشاف للزمخشري (١٢٦/٣)، الكشف للقيسي (٣٢/٢)، المجموع للطبرسي

(٢٠١/٧)، تفسير الرازي (١٦٣/٢٤)، النشر لابن الجزري (٣٣٦/٢).

ثابتة في اللفظ في قوله - سبحانه - : ﴿أَصْحَابُ لَيْكَةِ﴾ [فكذلك لم تثبت في خط^(١)].
ومثله في أنه كتب مرة على اللفظ، وأخرى على غيره كتابتهم: ﴿سَدَّعُ الزَّبَانِيَةِ﴾
[العلق: ١٨] بغير واو، لما لم تثبت في الخط^(٢)، وكتب في ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ بِالشَّرِّ﴾
[الإسراء: ١١] بالواو فإذا جاز هذا فيه، علمت أن الاختيار [مدخول ويدل على
ضعف الاختيار]^(٣) أن سائر القرآن غير هذين الموضوعين عليه.

ويدل على فساد ذلك - أيضا - همز من همز فقال: ﴿الأيكة﴾، فإذا بينت^(٤)
هذا، علمت أن: ﴿لَيْكَةِ﴾ على تخفيف الهمز^(٥)، وأن فتح ﴿لَيْكَةِ﴾ لا يصح في
العربية؛ لأنه فتح حرف الإعراب في موضع الجر مع لام المعرفة، فهو على قياس
من قال: مررت بِلِحْمَرٍ، فاعلم.

اختلفوا في قوله - تعالى - : ﴿نَزَّلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [١٩٣].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم - في رواية حفص^(٦) - : ﴿نَزَّلَ بِهِ﴾
خفيف، ﴿الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ رفع.

وقرأ ابن عامر وعاصم - في رواية أبي بكر - وحمزة والكسائي: ﴿نَزَّلَ بِهِ﴾
مشددة الزاي، ﴿الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ نصبًا.

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿نَزَّلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾: قوله: ﴿فَأَنزَلْنَا نَزْلَهُ عَلَىٰ
قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٩٧].

وقوله: ﴿تَنزِيلُ الْمَلَائِكَةِ بِالرُّوحِ﴾ [النحل: ٢].

(١) في ب: كذلك تكتب في الخط.

(٢) في أ: في اللفظ.

(٣) سقط في ب.

(٤) في أ: ثبت.

(٥) في ب: الهمزة.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٤)، الإعراب للنحاس (٥٠٠/٢)، الإملاء للعكبري (٩٢/٢)،
البحر المحيط (٤٠/٧)، التبيان للطوسي (٥٥/٨)، التيسير للداني (١٦٦)، تفسير الطبري
(٦٨/١٩)، تفسير القرطبي (١٣٨/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٦٨)، الحجة لأبي زرعة
(٥٢١)، السبعة لابن مجاهد (٤٧٣)، الغيث للمصفاقي (٣١٠)، الكشاف للزمخشري (٣/
١٢٨)، الكشف للقيسي (١٥١/٢، ١٥٢)، المجمع للطبرسي (٢٠٣/٧)، المعاني للفراء
(٢٨٤/٢)، تفسير الرازي (١٦٩/٢٤)، النشر لابن الجزري (٣٣٦/٢).

ف «تنزل» مطاوع نزل، [فهو مثل مطاوع نزل الملائكة بالروح] ^(١) فدخلت التاء ^(٢) للمطاوعة ^(٣). فصار: ﴿تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ بِالرُّوحِ﴾ والروح في التنزيل قد جاء يراد به القرآن، قال -تعالى-: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: ٥٢] إلى قوله تعالى: ﴿مِنْ عِبَادِنَا﴾ وقوله: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [النحل: ١٠٢].

ومن أسند الفعل إلى الروح فقال: ﴿نَزَّلَ بِهِ الرُّوحُ﴾؛ فلائه ينزل بأمر الله -جل وعز- فمعناه معنى الثقبلة.

وكلهم قرأ: ﴿أَوْ لَوْ يَكُنْ لَهُمْ ءَايَةٌ﴾ [١٩٧] نصبًا. غير ابن عامر ^(٤) فإنه قرأ: ﴿تَكُنْ﴾ بالتاء ﴿آيَةٌ﴾ رفعا ^(٥). قال أبو علي: وجه قول ابن عامر: ﴿تَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ﴾ أن: ﴿تَكُنْ﴾ ليس للآية، ولكن تضمير في: ﴿تَكُنْ﴾ القصة أو الحديث؛ لأن ما يقع تفسيرًا للقصة والحديث من الجمل، إذا كان فيها اسم مؤنث، جاز تأنيث الضمير ^(٦) على شريطة التفسير، كقوله -سبحانه-: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧]، وقوله: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَرُ﴾ [الحج: ٤٦].

فكذلك: ﴿أَنْ يَعْلَمُوا عَلَمًا مَّا بَيَّنَّ إِسْرَائِيلَ﴾ [١٩٧] لما كان فيه مؤنث، جاز أن يؤنث: ﴿تَكُنْ﴾ ف: ﴿آيَةٌ﴾ مرتفعة بأنها خبر الابتداء الذي هو: ﴿أَنْ يَعْلَمُوا﴾ علماء بني إسرائيل لما كان فيه مؤنث جاز أن تؤنث «تكن» ولا يمتنع ألا يضمم القصة ولكن يرتفع «أن يعلم» بقوله: ﴿تَكُنْ﴾ وإن كان في تكن ^(٧) علامة تأنيث؛ لأن ﴿أَنْ يَعْلَمُوا﴾ في المعنى

(١) في ب: «وهو الملائكة بالروح».

(٢) في أ: الياء.

(٣) زاد في ب: «قبل المطاوع ونزل الملائكة».

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٤)، الإملاء للعكبري (٩٢/٢)، البحر المحيط (٤١/٧)، التبيان للطوسي (٥٥/٨)، التيسير للداني (١٦٦)، تفسير القرطبي (١٣٩/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٦٨)، الحجة لأبي زرعة (٥٢١)، السبعة لابن مجاهد (٤٧٣)، الغيث للصفاسي (٣١٠)، الكشاف للزمخشري (١٢٨/٣)، الكشاف للقيسي (١٥٢/٢)، المجمع للطبرسي (٢٠٣/٧)، المعاني للفراء (٢٨٤/٢)، تفسير الرازي (١٦٩/٢٤)، النشر لابن الجزري (٣٣٦/٢).

(٥) في ب: بالرفع.

(٦) في أ: المضممر.

(٧) في أ: في معنى.

هو الآية، فيحمل الكلام على المعنى، كما حمل على المعنى في قوله -سبحانه-:
﴿قَلَّمَ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، فأنت لما كان المراد بالأمثال: الحسنات.
وكذلك قراءة من قرأ: ﴿ثُمَّ لَوْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [الأنعام: ٢٣].
قرأ نافع وابن عامر: ﴿فتوكل على العزيز الرحيم﴾ [٢١٧] بالفاء^(١)، وكذلك هي
في مصاحف أهل المدينة والشام.
وقرأ الباقون بالواو، وكذلك هي في سائر مصاحفهم.
[قال أبو علي:] الوجهان حسان.
وقرأ نافع وحده: ﴿والشعراء يَتَّبِعُهُمُ﴾ [٢٢٤] ساكنة التاء.
وقرأ الباقون: ﴿يَتَّبِعُهُمُ﴾ مشددة التاء، مفتوحة مكسورة الباء.
قال أبو علي: الوجهان حسان؛ تبعت القوم أتبعهم [وَاتَّبَعْتُهُمْ أَتَّبَعُهُمْ]^(٢) وهو
مثل: حفرتُه واحتفرتُه وشويتُه واشتويتُه.
وقد تقدم ذكر ذلك.



(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٤)، البحر المحيط (٤٧/٧)، التبيان للطوسي (٦٢/٨)، التيسير
للداني (١٦٧)، تفسير القرطبي (١٤٤/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٦٩)، الحجة لأبي
زرعة (٥٢٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٧٣)، الغيث للصفاقسي (٣١٠)، الكشف
للمخشري (١٣٢/٣)، الكشف للقيسي (١٥٣/٢)، المجمع للطبرسي (٢٠٥/٧)، النشر
لابن الجزري (٣٣٦/٢).
(٢) سقط في أ.

بسم الله

ذكر اختلافهم في سورة سليمان صلى الله عليه

اختلفوا في الإضافة والتنوين من قوله -جل وعز-: ﴿بِشَهَابٍ قَبَسٍ﴾ [٧].

فقرأ عاصم وحمزة والكسائي ﴿بِشَهَابٍ قَبَسٍ﴾ منوناً غير مضاف.

وقرأ الباقر: ﴿بِشَهَابٍ قَبَسٍ﴾ [مضاف] ^(١) غير منون ^(٢).

أبو عبيدة: ﴿بِشَهَابٍ قَبَسٍ﴾: الشهاب: النار، والقبس: ما اقتبست.

وأشد لأبي زيد: [من المنسرح]

فِي كَفِّهِ صَعْدَةٌ مُثَقَّفَةٌ فِيهَا سِنَانٌ كَشَغَلَةَ الْقَبَسِ ^(٣)

غيره: كل أبيض ذي نور فهو شهاب، ولا أدري أقاله رواية أم ^(٤) استدلالاً ويجوز أن

يكون القبس صفة، ويجوز أن يكون اسماً غير صفة، فأما جواز كونه وصفاً؛ فلأنهم

يقولون: قَبَسْتَهُ أَقْبَسَهُ قَبَسًا، والقبس: الشيء المقبوس، وقالوا: ^(٥) حَلَبٌ يَحْلُبُ حَلْبًا،

فيجوز في قولهم: حَلْبًا، أن يكون مصدرًا كقولهم: بداله يبدو ^(٦) بدًا، ويجوز أن يكون

الحلب: المحلوب، وفي التنزيل: ﴿بِشَهَابٍ ثَاقِبٍ﴾ [الصفات: ١٠]، فيجوز أن يكون

الشهاب النار؛ لأن النار قد وصفت بالثقوب قال: [من الطويل]

أذَاعَ بِهِ فِي النَّاسِ حَتَّى كَأَنَّهُ بَعْلِيَاءَ نَارٍ أَوْقَدَتْ بِثُقُوبٍ ^(٧)

فتقدير قوله: أوقدت بثقوب، أوقدت مثقبة، والجار والمجرور في موضع حال.

(١) سقط في ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٥)، الإعراب للنحاس (٥٠٨/٢)، البحر المحيط (٥٥/٧)،

التيان للطوسي (٦٧/٨)، التيسير للداني (١٦٧)، تفسير الطبري (٨٢/١٩)، تفسير

القرطبي (١٥٦/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٦٩)، الحجة لأبي زرعة (٥٢٢)، السبعة لابن

مجاهد (٤٧٨)، الغيث للصفاسي (٣١٠)، الكشاف للزمخشري (١٣٧/٣)، الكشف

للقيسی (١٥٤/٢)، المجمع للطبرسي (٢٠٩/٧)، المعاني للفراء (٢٨٦/٢)، النشر لابن

الجزري (٣٣٧/٢).

(٣) وهو له في الأغاني (١٢٨/١٢)، ويروى البيت:

تخال في كفه مثقفة تلمع فيها كشملة القبس

(٤) في أ: أو.

(٥) في أ: وقال.

(٦) في أ: يبدوا له.

(٧) البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص (٤٥)، والحيوان (٦٠١/٥)، وبلا نسبة في لسان

العرب (ذيع)، وتهذيب اللغة (١٤٨/٣)، وتاج العروس (ذيع).

فأما قول الشاعر يروى للأفوه: [من الرمل]
 كَشَهَابِ الْقَذْفِ يَزْمِيكُمْ بِهِ فَارِسٌ فِي كَفِّهِ لِلْحَرْبِ نَارٌ^(١)
 فإنه يجوز أن يكون جعل المزراق الذي يرميه الفارس لتأليله، وضيائه وبريقه
 نازًا.

قال أوس: [من الكامل]
 فَانْقَضَ كَالدَّرِيِّ يَتْبَعُهُ لَهَبٌ يَثُورُ تَخَالُهُ طُئْبًا^(٢)
 فاللهب هنا^(٣) كالشهاب في البيت الآخر، فإذا كان قوله «قبس» صفة، فالأحسن
 أن يجرى على الشهاب كما جرى على الموصوف في قوله: [من البسيط]
 كَأَنَّهُ ضَرَمَ بِالْكَفِّ مَقْبُوسٌ^(٤)
 فكان مقبوس صفة للضرم، فكذلك يكون القبس في قوله: ﴿شِهَابٍ قَبَسٍ﴾ [وإن
 كان مصدرًا غير صفة حسنت فيه الإضافة بشهاب قبس]^(٥) ولا يحسن ذلك في
 الصفة، ألا ترى أن الموصوف لا يضاف إلى صفته.

قال الشاعر: [من الكامل]
 فِي حَيْثُ خَالَطَتِ الْخُزَامَى عَزْفَجًا يَأْتِيكَ قَابِسُ أَهْلِهِ لَمْ يُقْبَسِ^(٦)
 وقريب من هذا المعنى قول الطرمّاح: [من الطويل]
 كَظْهَرِ اللَّأْيِ لَوْ تَبْتَغَى رِيَّةً بِهَا لَعَيْتَ نَهَارًا فِي بُطُونِ الشَّوَاغِنِ^(٧)

(١) وهو في ديوانه، والحماسة البصرية (٤٩/١).

(٢) ينظر البيت في ديوانه ص (٣)، ولسان العرب (درأ)، وتهذيب اللغة (١٥٨/١٤)، وتاج
 العروس (درأ).

ويروى «نقع يثوب» بدل «لهب يثور».

(٣) في أ: ههنا.

(٤) عجز بيت للمتلّمس وصدّره:

وقد ألح سهيل بعدما هجعوا

ينظر ديوانه ص (٨٣)، ولسان العرب (لوح، ضم)، وأساس البلاغة (لوح)، وتاج

العروس (لوح)، وبلا نسبة في المخصص (٢٢/١١).

(٥) سقط في أ.

(٦) البيت للأسدي في المخصص (١٧٦/١٠، ٣٢/١١).

ويروى «نابس» بدل «قابس»، و«ينبس» بدل «يقبس».

(٧) البيت في ديوانه ص (٤٨٩)، ولسان العرب (شجن، روى، لأى، ورى)، وتهذيب اللغة (١١/١١) =

وقال: [من الرجز]

خُلِفْتُ شِكْسًا لِلْأَعَادِي مِشْكَسًا مَن شَاءَ مِنْ شَرِّ الْجَحِيمِ اسْتَقْبَسَا^(١)

وقال أبو عثمان عن أبي زيد يقال: أقبسته العلم وقبسته النار.

وقول الشاعر: [من الكامل]

..... يَأْتِيكَ قَابِسُ أَهْلِهِ

يدل على ما حكاه أبو زيد من قبسته النار، واسم الفاعل للحال، [ولكنه نوى

به]^(٢) الانفصال، وأحد المفعولين محذوف كأنه أهل هذا المكان النار^(٣).

فأما قوله: [من الطويل]

وَعَيْدُ أَبِي قَابُوسٍ فِي غَيْرِ كُنْهِهِ

وقوله: [من الطويل]

..... فَمَلُكُ أَبِي قَابُوسٍ أَضْحَى وَقَدْ نَجَزَ^(٥)

فليس قابوس فاعولاً من القبس، كما أن جالوت وطالوت ليسا ب: فَعْلُوتٌ من

الطَوِيلِ والجَوَلِ، ولو كان كذلك لانصرف، ألا ترى أن حاطوماً^(٦) وجاروفاً، ونحو

ذلك ينصرف في المعرفة في امتناع ما ذكرنا من الصرف ما يعلم به أنه عجمي، فلما

انضمت العجمة إلى التعريف لم ينصرف، وكذلك: إبليس ليس من أبلس، وإنما

= ٣٦٧، ١٤/٢٧١)، وتاج العروس (شجن، لأى، ورى)، وبلا نسبة في المخصص (٣٩/٨).

(١) الرجز بلا نسبة في اللسان (شكس)، والتاج (شكس).

(٢) فى أ: والتقدير.

(٣) فى حاشية أ: فى الأصل: كأنه أصل هذا المكان النار.

(٤) صدر بيت للنابغة الذبياني وعجزه:

..... أتانى ودونى راكس فالضواجع

ينظر ديوانه ص (٣٢)، ولسان العرب (ركس، ضجع)، والتنبيه والإيضاح (٢٧٨/٢)،

وديوان الأدب (١٥٨/٢)، وتاج العروس (ركس، ضجع)، ومعجم البلدان (الضجوع،

الضواجع)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (٣/٣٩٠)، ومجمل اللغة (٣/٣٠٥).

(٥) عجز بيت للنابغة وصدرة:

..... وكنت ربيعاً لليتامى وعصمة

ينظر ديوانه ص (١٩٤)، ولسان العرب (نجز)، والتنبيه والإيضاح (٢/٢٥٢)، وتهذيب

اللغة (١٠/٦٢٥)، وأساس البلاغة (نجز)، وتاج العروس (نجز)، وبلا نسبة فى ديوان

الأدب (٢/٢٣٦)، والمخصص (١٥/٥٩، ١٧/٧).

(٦) فى ب: جالوتاً.

هذه الأشياء اتفاق ألفاظ بين^(١) اللغتين.

وأما قوله: [من الوافر]

فَإِنْ يَقْدِرْ عَلَيْكَ أَبُو قُبَيْسٍ (٢)

فإنما انصرف من حيث حقر تحقير الترخيم^(٣) ولم ينصرف في الشعر للضرورة من حيث انصرف نوح ولوط مكبرين ومصغرين^(٤)، يعنى أنه تحقير قبس، وقبس شىء ينصرف. وقال أبو الحسن: ﴿شهاب قبس﴾ الإضافة أكثر وأجوز في القراءة، كما تقول: دار آجر، وسوار ذهب، قال: ولو قلت: سوار ذهب، ودار آجر، كان عربياً قال: إلا أن الأكثر في كلام العرب الإضافة.

قال أبو على: فأبو الحسن جعل القبس فيه غير وصف، ألا ترى أنه جعله بمنزلة الآجر والذهب وليس واحد منهما صفة؟

هبيرة عن حفص عن عاصم ﴿هدى وبُشْرِى﴾ [٢] بكسر الراء.

والمعروف عن حفص عن عاصم الفتح، وكسر أبو بكر راء ﴿رأها تهتز﴾ [١٠] والهمزة.

وفتحها حفص عن عاصم.

وفتح أبو عمرو الراء وكسر الهمزة في كل القرآن، والكسائي مثل عاصم - في رواية أبي بكر - يكسرهما وحمزة مثله.

ابن عامر يفتح، وكذلك ابن كثير ونافع^(٥).

قال أبو على: قد تقدم ذكر وجه^(٦) إمالة الفتحين منهما^(٧) في غير موضع.

(١) فى أ: فى.

(٢) صدر بيت للنابعة وعجزه:

..... يحط بك المعيشة فى هوان
ينظر ديوانه ص (١١٣)، ولسان العرب (قبس)، وتاج العروس (قبس)، والمخصص (١٣/١٧٥).

(٣) فى أ: رخم.

(٤) فى أ: أو مصغرين.

(٥) السبعة لابن مجاهد (٤٧٨)، النشر لابن الجزرى (٤٤/٢، ٤٥).

(٦) فى أ: ذكر رأى.

(٧) فى أ: فيهما.

اختلفوا في فتح الياء من قوله - سبحانه -: ﴿مَالِكٌ لَا أَرَى الْهَدْهَدَ﴾ [٢٠]، ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ﴾ [يس: ٢٢] وسكونهما.
فقرأ ابن كثير وعاصم والكسائي: ﴿مَالِكٌ لَا أَرَى الْهَدْهَدَ﴾ ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾ بفتح الياء فيهما.

وقرأ نافع وأبو عمرو ﴿مَالِي لَا أَرَى الْهَدْهَدَ﴾ ساكنة الياء ههنا^(١).
وقرأ ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ﴾ بفتح الياء في «يس».

وقراء ابن عامر وحزمة الحرفين جميعاً ساكنة ياءهما.

قال أبو علي: كلا الوجهين من الإسكان والفتح حسن.

عباس عن أبي عمرو ﴿على وإِ النمل﴾ [١٨] يميل الواو.

والباقون: ﴿وَإِ النَّمْلِ﴾ مفخماً.

قال أبو علي: الإمالة في: ﴿وَإِ﴾ حسنة من أجل الكسرة، والألف اللازمة بعدها فهما يجلبان الإمالة، إذا كان كل واحد منهما منفرداً، فإذا اجتمعا كان أجدر لهما. ومن لم يمل؛ فلأن ترك الإمالة شائع^(٢)، ولغة كثير من العرب.

والوادي: من ودي، إذا سال، واللام منه ياء، ولا يجوز أن يكون واوًا، إلا أنه^(٣) اسم ك: الكاهل والغارب، وليس بوصف، وقالوا: أمئى يُمنى، وفي التنزيل: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ﴾ [الواقعة: ٥٨]، وأمئدى، وقالوا: كل فحل يمدى. وقالوا: ودى^(٤) الرجل، من الوذى، ولم أعلم أودى في هذا المعنى.

وأشدنا محمد بن السرى: [من الرجز]

كَأَنَّ عِرْقَ أَيْرِهِ إِذَا وَدَى حَبْلُ عَجُوزٍ ضَفَرَتْ خَمْسَ قُوَى^(٥)
وقالوا: في جمع وادٍ: أودية، وفي التنزيل: ﴿فَسَأَلَتْ أَوْدِيَةَ بِقَدْرِهَا﴾ [الرعد: ١٧] أى: بقدر مياهها، فحذف المضاف، وقالوا: سال الوادى، وجرى النهر، إذا سال

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٥)، الإعراب للنحاس (٥١٢/٢)، تفسير القرطبي (١٧٩/١٣)،
الحجة لابن خالويه (٢٦٩)، الحجة لأبي زرعة (٥٢٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٧٩)،
الغيث للصفاقسى (٣١٠)، النشر لابن الجزرى (٣٤٠/٢).

(٢) في أ: سائغ.

(٣) في أ: لأنه.

(٤) في ب: أودى.

(٥) تقدم.

مياهما، ولم أعلم فاعلاً جمع على أفعلة كهذا الحرف، ويشبه أن يكون لاشتراك فعيل وفاعل في كثير من المواضع، نحو: عليم وعالم، وولى ووالٍ، فكما جمع فعيل على أفعلة، شُبه هذا الحرف بـ «فاعل».

ومما يقرب ذلك قولهم: شريف وأشرف، ویتيم وأیتام، وأبیل^(١) وآبال، كما قالوا: صاحب وأصحاب، وطائر وأطيّار، فكأنه لما اتفقا في البناء، ووقع كل واحد منهما موقع الآخر، اتفقا في الجمع، كما اتفق فاعل وفُعَل الذى هو المصدر في الجمع.

قال: [من الطويل]

..... فَنَوَّارُهُ مِیْلٌ إِلَى الشَّمْسِ زَاهِرَةٌ^(٢)

فـ «النَّوَّارُ»: جمع نورٍ، وليس كـ: حُسَّانٍ وصِرَاءٍ، ألا ترى أنه وصفه بالجمع في قوله:

فَنَوَّارُهُ مِیْلٌ.

لما اتفق فاعل وفُعَل في الصفة نحو قوله -تعالى-: ﴿أَصْبَحَ مَأْوُكُمُ غَوْرًا﴾ [الملك: ٣٠]، اتفقا في التفسير فجمع على فُعَال، كما جمع فاعل عليه.

قال: وقرأ ابن كثير وحده^(٣): ﴿أَوْ لِيَأْتِيَنَّيْ﴾ [٢١] بنونين، وكذلك [هى]^(٤) في مصاحفهم.

وقرأ الباقون على الإدغام، وكذلك في مصاحفهم.

قال بعض أصحاب أحمد بن موسى في قوله: وقرأ الباقون على الإدغام، غلط في الترجمة، إنما يريد أنهم قرءوا^(٥) بنون واحدة مشددة، وحذفوا الثانية^(٦) التي قبل

(١) الأبل، كأمير: الشيخ.

(٢) عجز بيت للحطية وصدرة:

بمستأسد القریان حو تلاءه

وهو بلا نسبة في المخصص (٢١٩/١٠).

(٣) ينظر إتحاف الفضلاء (٣٣٥)، البحر المحيط (٥٦/٧)، التبان للطوسى (٧٧/٨)، التيسير

للدانى (١٦٧)، تفسير القرطبي (١٨٠/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٧٠)، الحجة لأبى

زرعة (٢٥٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٧٩)، الغيث للصفاقسى (٣١١)، الكشف للقيسى

(٢/١٥٤)، المجمع للطبرسى (٧/٢١٦)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٤٠).

(٤) سقط في ب.

(٥) في أ: قرءوه.

ياء المتكلم؛ لاجتماع النونات و [هو] ^(١): ﴿يَأْتِيَنَّ﴾.

قال عبيد عن أبي عمرو ^(٢): ﴿لَا يَخْطَمَنَّكُمْ﴾ [١٨] ساكنة النون وهو غلط. قال: وروى اليزيدي وغيره عن أبي عمرو ﴿لَا يَخْطَمَنَّكُمْ﴾.

[قال أبو علي]: [قوله: وهو غلط] ^(٣)، يريد أنه غلط من طريق الرواية، إلا أنه لا يتجه في العربية، [ووجه النون الخفيفة والشديدة ها هنا حسان،] ^(٤) ووجه الشديدة في ﴿لَا يَخْطَمَنَّكُمْ﴾ أن الفاعلين كثرة، فثقلت العين؛ للدلالة على الكثرة.

قال: قرأ عاصم وحده: ﴿فَمَكَّتْ﴾ بفتح الكاف.

وقرأ الباقون: ﴿فَمَكَّتْ﴾ [٢٢] بضم الكاف ^(٥).

قال أبو علي: وجه ﴿فَمَكَّتْ﴾ أنهم قالوا: مَكَّتْ يَمَكْتُ، كما قالوا: قَعَدَ يَقْعُدُ، ومَكَّتْ كـ «ظُرْفٌ».

قال أبو علي: وأظن سيبويه قد حكاها.

ومما يقوى: ﴿فَمَكَّتْ﴾ بالفتح قوله: ﴿قَالَ إِنَّكَ مَكِّيٌّ﴾ [الزخرف: ٧٧]

وفيه: ﴿مَكِّيٌّ فِيهِ أَبَدًا﴾ [الكهف: ٣]، ف: ماكئين: يدل على مَكَّتْ، ألا ترى أنك لا تكاد تجد فاعلاً من: فَعَّلْ؛ إنما يكون مكان الفاعل فيه: فَعِيل نحو: ظريف وشريف وكريم؟

فإن قلت: إن فاعلاً من «مَكَّتْ» في الآيتين، يراد بهما الآتي، فهو مثل: بعيرك

= (٦) في أ: الثالثة.

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٥)، البحر المحيط (٦١/٧)، تفسير القرطبي (١٧٠/١٣)، السبعة لابن مجاهد (٤٧٩)، الكشف للزمخشري (٤٢/٣)، تفسير الرازي (١٨٨/٢٤)، النشر لابن الجزري (٢٤٦/٢).

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في أ.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٥)، الإعراب للنحاس (٥١٣/٢)، الإملاء للعكبري (٩٣/٢)، البحر المحيط (٦٥/٧)، التبيان للطوسي (٧٧/٨)، التيسير للداني (١٦٧)، تفسير القرطبي (١٨٠/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٧٠)، الحجة لأبي زرعة (٥٢٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٠)، الغيث للصفاقسي (٣١١)، الكشف للزمخشري (١٤٢/٣)، الكشف للقيسي (١٥٥/٢)، المجمع للطبرسي (٢١٦/٧)، المعاني للفراء (٢٨٩/٢)، تفسير الرازي (١٨٩/٢٤)، النشر لابن الجزري (٣٣٧/٢).

صائد غداً، فهو قول. فإن قلت: إنه حكاية الحال التي يصيرون إليها. فهو قول، ويؤكد ذلك قوله: ﴿إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ فَكَاهُونَ﴾ [يس: ٥٥]. ألا ترى أنه جاء على أصله لما أريد حكاية الحال، ولم يجيء على حد: بعيرك صائد غداً؟

قال أبو حسن: مَكَثَ أَكْثَرُهُمَا.

اختلفوا في إجراء ﴿سَبَّأً﴾ [٢٢]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿من سَبَّأً﴾ غير مجرأة، هذه رواية البرزى.

وقرأت على قنبل عن النبال ﴿من سَبَّأً بنياً يقين﴾ ساكنة الهمزة.

وكذلك [في قوله] ^(١): ﴿لسبأً في مساكنهم﴾ [سبأ: ١٥].

وكذلك روى الحسن بن محمد بن عبد الله بن أبي يزيد عن شبيل عن ابن كثير،

وقال: هو وهم.

وأخبرني قنبل عن ابن أبي بزة: ﴿من سَبَّأً﴾ مفتوحة الهمزة مثل أبي عمرو، وهذا

هو الصواب.

وكذلك ﴿لسبأً﴾.

وقرأ الباقر: ﴿من سَبَّأً﴾ مجرأة ^(٢).

قال أبو علي: قال سيبويه: ثمود وسبأ، مرة للقبيلتين، ومرة للحين، فكثرتهم

سواء، يريد أن هذه الأسماء منها ما جاء على أنه اسم للحى نحو: معد وقريش

وثقيف، ومنه ما يغلب عليه أن يكون اسم قبيلة ك: قولهم: تغلب بنت وائل و: تميم

بنت مر.

ومنه ما يستوى فيه الأمران جميعاً، ك: ثمود وسبأ.

قال أبو الحسن في «سبأ»: إن شئت صرفته، فجعلته اسم أبيهم أو اسم الحى،

(١) سقط في ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٥)، الإعراب للنحاس (٥١٣/٢)، البحر المحيط (٦٦/٧)،

التيان للطوسي (٧٧/٨)، التيسير للداني (١٦٧)، تفسير القرطبي (١٨١/١٣)، الحجة

لابن خالويه (٢٧٠)، الحجة لأبي زرعة (٥٢٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٠)، الفيت

للسفاسقي (٣١١)، الكشاف للزمخشري (١٤٣/٣)، الكشاف للقيسي (١٥٥/٢)، المجمع

للمطبرسي (٢١٦/٧)، تفسير الرازي (١٩٠/٢٤)، النشر لابن الجزري (٣٣٧/٢).

وإن شئت لم تصرف، وجعلته اسم القبيلة.

قال: والصرف أعجب إلى؛ لأنه قد عرفت أنه اسم أبيهم، وإن كان اسم الأب يصير كالقبيلة إلا أنى أحمله على الأصل. انتهى كلام أبي الحسن.
وقال غيره: هو اسم رجل، واليمانية^(١) كلها تنسب إليه، يقولون: سبأ بن يشجب ابن يعرب بن قحطان.

وقال أبو إسحاق: من قال: إن سبأ اسم رجل فقد غلط^(٢)؛ لأن سبأ مدينة بقرب مأرب من اليمن بينها وبين صنعاء مسيرة ثلاثة أيام كذلك قيل. انتهى كلامه.

قال: كلهم شدد اللام من قوله - سبحانه - : ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ [٢٥] غير الكسائي فإنه خففها، ولم يجعل فيها «أن» ووقف ﴿أَلَا يَا﴾ ثم ابتداء ﴿اسْجُدُوا﴾^(٣).

قال أبو على: من شدد ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ فتقديرها: فصدّهم عن السبيل؛ لثلاث يسجدوا، ويجوز أن يعلق «أن» بـ: ﴿وَزَيْنَ﴾، كأنه زين لهم الشيطان [أعمالهم]^(٤)، لثلاث يسجدوا، واللام في الوجهين داخلة على مفعول له، وهذا هو الوجه لتجرى القصة على سبيلها، ولا يفصل بين بعضها وبعض بما ليس منها، وإن كان الفصل بهذا النحو غير ممتنع؛ لأنه يجري مجرى الاعتراض، وما يسدّد القصة، وكأنه لما قيل: ﴿وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾ [النمل: ٢٤] فدل^(٥) هذا الكلام على أنهم لا يسجدون لله - تعالى - ولا يتدينون بدين.
قال^(٦): أَلَا يَا قوم أو يا مسلمون اسجدوا لله الذي [يخرج الخبء في]^(٧)

(١) في ب: واليمامة.

(٢) في أ: فغلط.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٦)، الإعراب للنحاس (٥١٧/٢)، الإملاء للعكبري (٩٣/٢)، البحر المحيط (٦٨/٧)، التبيان للطوسي (٧٧/٨)، التيسير للداني (١٦٧)، تفسير الطبري (٩٣/١٩)، تفسير القرطبي (١٨٦/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٧٠)، الحجة لأبي زرعة (٥٢٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٠)، الغيث للصفاسي (٣١١)، الكشاف للزمخشري (١٤٥/٣)، الكشف للقيسي (١٥٦/٢)، المجمع للطبرسي (٢١٦/٧)، المعاني للأخفش (٤٤٩/٢)، تفسير الرازي (١٩١/٢٤، ١٩٢)، النشر لابن الجزري (٣٣٧/٢).

(٤) سقط في ب.

(٥) في أ: «قد دل».

(٦) في ب: لا يسجدون لله، ولا يدينون بدين كأنه قال.

(٧) في أ: خلق.

السموات والأرض، خلافاً عليهم، وحمداً لله، ومكان ما هداهم لتوحيده، فلم يكونوا مثلهم في الطغيان والكفر.

ووجه دخول حرف التنبيه على الأمر: أنه موضع يحتاج فيه إلى استعطف الأمور لتأكيد ما يؤمر به عليه، كما أن النداء موضع يحتاج فيه إلى استعطف المنادى له من إخبار أو أمر أو نهى، ونحو ذلك مما يخاطب به، وإذا كان كذلك فقد يجوز ألا يريد منادى في نحو قوله: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾ [٢٥] كما يريد المنادى في قوله: [من البسيط] يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارٍ^(١) وكذلك ما حكى عن أبي عمرو من قوله: يا ويل له، ويؤكد ذلك قولهم: هَلُمَّ، وبنائهم «ها» التي للتنبيه مع «لَمْ»، وجعلها مع الفعل كشيء واحد، وإجماع الناس على فتح آخر الكلمة في اللغتين، فكما لا يجوز أن يراد ههنا مأمور لبناء الكلمة^(٢) على الفتح، وإن فُكَّ إحداها من الأخرى، بل لا يسوغ إرادة المنادى^(٣)، لمكان بنائهما معاً، وجعلهما بمنزلة شيء واحد؛ كذلك [يجوز لك]^(٤) ألا تريد مأموراً في قوله: ﴿أَلَا يَا سَجْدُوا﴾ ويجوز أن يراد بعد يا: مأمورون، فحذفوا، كما حذفوا من قوله: [من البسيط]

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ
فكما أن: «يا» هنا لا تكون إلا لغير اللعنة، كذلك يجوز أن يكون المأمورون مرادين فحذفوا من اللفظ، وقد جاء هذا في مواضع من الشعر.

فمن ذلك ما أنشده أبو زيد: [من الطويل]

وَقَالَتْ أَلَا يَا أَسْمَعَ نَعِظُكَ بِخَطِيئَةٍ فَقُلْتُ سَمِعْنَا فَاذْطِقِي وَأَصِيبِي^(٥)

(١) البيت بلا نسبة في أمالي الحاجب ص (٤٤٨)، والإنصاف (١١٨/١)، والجنى الداني ص (٣٥٦)، وجواهر الأدب ص (٢٩٠)، وخزانة الأدب (١٩٧/١١)، والدرر (٢٥/٣)، ٥/ (١١٨)، ووصف المباني ص (٣، ٤)، وشرح أبيات سيويه (٣١/٢)، وشرح شواهد المغنى (٧٩٦/٢)، وشرح المفصل (٢٤/٢، ٤٠)، والكتاب (٢١٩/٢)، واللامات ص (٣٧)، ومغنى اللبيب (٣٧٣/٢)، والمقاصد النحوية (٢٦١/٤)، وهمع الهوامع (١٧٤/١، ٧٠/٢).

(٢) في ب: الكلمتين.

(٣) في ب: من الأخرى، لا يسوغ بإرادة المنادى.

(٤) سقط في أ.

(٥) البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص (٣٣٥)، ونوادر أبي زيد ص (٢٢)، وبلا نسبة في =

ومما يؤكد قول من قال: «ألا» مثقلة، أنها لو كانت مخففة ما كانت في: ﴿يَسْجُدُوا﴾ ياء؛ لأنها اسجدوا، ففي ثبات الياء في ﴿يَسْجُدُوا﴾ في المصحف دلالة على التشديد، وأن المعنى: ﴿ألا يسجدوا﴾؛ فانصب الفعل ب: «أن» وثبتت ياء المضارعة في الفعل.

اختلفوا في قوله -جل وعز-: ﴿وَيَعَلِّمُوا مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ في الياء والتاء. [٢٥].

فقرأ عاصم - في رواية حفص - والكسائي بالتاء فيهما^(١).

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم بالياء فيهما.

قال أبو علي: من قرأ بالياء؛ فلأن الكلام على الغيبة: فزين لهم الشيطان ألا يسجدوا، وهو يعلم الغيب وما يخفون وما يعلنون.

وقرأ الكسائي [فيهما]^(٢) بالتاء؛ لأن الكلام قد دخله خطاب على قراءته اسجدوا لله الذي يعلم ما تسرون وما تعلنون.

ومن قرأ: ﴿ألا يسجدوا﴾، فالكلام على الغيبة، ويجوز أن يكون على الخطاب للمؤمنين والكافرين الذين جرى ذكرهم، على لفظ الغيبة، فأخبر الجميع بأنه سبحانه يعلم ما يخفون وما يعلنون، ورواية أبي بكر عن عاصم [بالياء فيهما]^(٣) أشبه بقراءة ﴿ألا يسجدوا﴾ [بالياء فيهما]^(٤)؛ لأنه غيبة مع غيبة.

اختلفوا في وصل الهاء بياء في قوله -جل وعز-: ﴿فَأَلْقَى إِلَيْهِمُ﴾ [٢٨] وإسكانها.

الإنصاف ص (١٠٢).

ويروى «سميعاً» بدلاً من «سمعنا».

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٦)، البحر المحيط (٦٩/٧، ٧٠)، التبيان للطوسي (٨٠/٨)، التيسير للداني (١٦٨)، تفسير القرطبي (١٨٨/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٧١)، الحجة لأبي زرعة (٥٢٨)، السبعة لابن مجاهد (٤٨١)، الغيث للصفاسي (٣١١)، الكشف للزمخشري (١٤٥/٣)، الكشف للقيسي (١٥٨/٢)، المجمع للطبرسي (٢١٦/٧)، النشر لابن الجزري (٣٣٧/٢).

(٢) سقط في ب.

(٣) سقط في ب.

(٤) سقط في أ.

فقرأ ابن كثير وابن عامر والكسائي: ﴿فَأَلْقَاهُ إِلَيْهِمْ﴾ موصولة بياء - فى رواية الحلوانى - عن هشام بن عمار عن ابن عامر.

وقال ابن ذكوان عنه: بكسر الهاء.

واختلف عن نافع فقال ابن جماز والمسيبى والقاضى عن قالون: ﴿فَأَلْقَاهُ إِلَيْهِمْ﴾ مكسورة الهاء من غير ياء^(١).

وقال ورش: فى الوصل ياء بعد الهاء، وكذلك قال إسماعيل بن جعفر وكذلك [قال]^(٢) الحلوانى عن قالون.

واختلف عن أبى عمرو: فروى عنه اليزيدى: ﴿فَأَلْقَاهُ﴾ ساكنة.

وروى عنه عبد الوارث وشجاع^(٣)، ﴿فَأَلْقَاهُ﴾ موصولة بياء فى الوصل. وقال عباس: سأله فقرا: ﴿فَأَلْقَاهُ﴾ جزماً وقال: إن شئت: ﴿فَأَلْقَاهُ﴾ [وكان اختياره فألقاه مشبعة]^(٤)، وقرأ عاصم فى الروایتين جميعاً جزماً وحمزة مثله.

قال أبو على: وصل الهاء بياء فى ﴿أَلْقَاهُ﴾ ونحوه أقيس وأشبهه، وترك وصله بالياء إنما يجرى فى الشعر، كقوله: [من البسيط]

... مَا حَجَّ رَبُّهُ فى الدُّنْيَا وَلَا اعْتَمَرَ^(٥)

(١) ينظر إتحاف الفضلاء (٣٣٦)، الإعراب للنحاس (٥٢٠/٢)، البحر المحيط (٧٠/٧)، التيسير للدانى (١٦٨)، تفسير القرطبى (١٩٠/١٣)، الحجة لأبى زرعة (٥٢٨)، السبعة لابن مجاهد (٤٨١)، الغيث للصفاسى (٣١١)، الكشف للقيسى (١٥٩/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٠٥/١، ٣٠٦).

(٢) سقط فى ب.

(٣) شجاع بن أبى نصر: أبو نعيم البلخى ثم البغدادى الزاهد ثقة كبير، سئل عنه الإمام أحمد فقال: بخ، وأين مثله اليوم، ولد سنة عشرين ومائة ببلخ، وعرض على: أبى عمرو بن العلاء وهو من جلة أصحابه وسمع من عيسى بن عمرو صالح المرى، روى القراءة عنه: أبو عبيد القاسم بن سلام ومحمد بن غالب وأبو نصر القاسم بن على وأبو عمر الدورى، مات ببغداد سنة تسعين ومائة وله سبعون سنة.

ينظر: الغاية (٣٢٤/١) (١٤١٦).

(٤) سقط فى أ.

(٥) عجز بيت وصدده:

..... أو معبر الظهر ينبى عن وليته

البيت لرجل من باهلة فى شرح أبيات سيويه (٤٢٢/١)، والكتاب (٣٠/١)، وبلا نسية فى الإنصاف (٥١٦/٢)، وخزانة الأدب (٢٦٩/٥)، ولسان العرب (عبر)، والمقتضب =

وكذلك رواية من روى عن أبي عمرو: ﴿فَأَلْفَيْهِ إِلَيْهِمْ﴾ موصولة بياء، أقيس من رواية من روى: ﴿فَأَلْفَيْهِ﴾ بسكون الهاء.

وزعم أبو الحسن أن نحو: ﴿فَأَلْفَيْهِ﴾ ونحو قوله: [من الطويل]

..... مَشْتَقَانِ لَهُ أَرْقَانِ^(١)

لغة، ولم يحك ذلك سيبويه، وحمل قوله: «لَهُ أَرْقَانِ» على الضرورة ولم يحك اللغة التي حكاها أبو الحسن في موضع علمت.

اختلفوا في قوله -جل وعز-: ﴿أَتَمِدُونِنِ بِمَالٍ﴾ [٣٦].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿أَتَمِدُونِنِ﴾ بنونين وياء في الوصل.

حدثنا ابن واصل قال: حدثنا ابن سعدان عن المسيبي عن نافع: ﴿أَتَمِدُونِنِ﴾

خفيفة النون وهي بنون واحدة وياء في الوصل والوقف.

وقرأ ابن عامر وعاصم والكسائي: ﴿أَتَمِدُونِنِ﴾ بغير ياء في الوصل والوقف.

وقرأ حمزة: ﴿أَتَمِدُونِنِ بِمَالٍ﴾ بنون واحدة مشددة ووقف على الياء^(٢).

قال أبو علي [في: أتمدونني بمال]^(٣):

[قال] أبو زيد: أمددت الرجل بالمال والرجال^(٤) إمداداً.

قال أبو علي: وفي التنزيل^(٥): ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُنذِرُهُم بِئْسَ مِنْ مَالٍ وَبَيْنَ﴾

[المؤمنون: ٥٥]، وفي غير المال والبنين، مد على فعل، قال: ﴿وَيُنذِرُهُمْ فِي طُعَيْنِهِمْ

يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: ١٥] و﴿يَمُدُّوهُمْ فِي الْغَيِّ﴾ [الأعراف: ٢٠٢]، وقال: ﴿وَنَمُدُّ لَهُمْ

مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٩] فأما قوله: ﴿أَتَمِدُونِنِ﴾ هو: ﴿أَتَمِدُونِنِ﴾. فأدغم

الأولى في الثانية.

ومن لم يحذف الياء في الوصل؛ فلأنه ليس بفاصلة ولا يشبه الفاصلة؛ لأنه ليس

= (٣٨/١)، والمقرب (٢٠٤/٢).

(١) تقدم.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٦)، البحر المحيط (٧/٧٤)، التيسير للداني (١٧٠)، الحجة

لابن خالويه (٢٧١)، الحجة لأبي زرة (٥٢٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٢)، الغيث

للفسافسي (٣١٢)، الكشف للقيسي (٢/١٦٠)، المعاني للفراء (٢/٢٩٢)، النشر لابن

الجزري (٢/٣٤٠).

(٣) سقط في ب.

(٤) في أ: وبالرجال.

(٥) في أ: موضع.

بكلام تام، فالنون الأولى علامة الرفع، والثانية التي تصحب ضمير المتكلم المنصوب.

وقرأ^(١) نافع: ﴿أَتَمِدُونِي﴾ خفيفة النون.

قال أبو علي: التشديد حسن^(٢)، ووجه التخفيف: أنه يحذف الثانية، ولا يحذف الأولى؛ لأن حذف الأولى لحن، والثانية قد حذفت في مواضع من الكلام والشعر، نحو: قَدِي وَإِنِّي.

ومن بيّن فقال: «أَتَمِدُونِي» فجمع بين المثليين ولم يدغم؛ فلأن الثانية ليست بلازمة، ألا ترى أنها^(٣) تجرى في الكلام ولا يلزق بها الثانية^(٤) نحو: أَتَمِدُونَ زَيْدًا. وفي التنزيل: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَتَلُوا﴾ [البقرة: ٢٥٣].

اختلفوا في قوله -جل وعز-: ﴿فَمَا آتَيْنِ اللَّهَ﴾ [٣٦] في فتح الياء، وإثباتها وجزمها:

فقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو بكر عن عاصم وحمزة والكسائي: ﴿فَمَا آتَانِ اللَّهُ﴾ بكسر النون من غير ياء.

وقرأ أبو عمرو ونافع وعاصم - في رواية حفص -: ﴿فَمَا آتَيْنِ اللَّهَ﴾ بفتح الياء. وكلهم فتح التاء غير الكسائي، فإنه أمالها من: ﴿آتَانِي﴾. وأمال حمزة ﴿أَنَا آتِيكَ بِهِ﴾ [٣٩، ٤٠]. أشم الهمزة شيئًا من الكسر، ولم يملها غيره^(٥).

قال أبو علي: من قرأ: ﴿فَمَا آتَانِي اللَّهُ﴾ بسكون الياء لزمه إذا أدرج أن يحذفها لالتقاء الساكنين: الياء ولام المعرفة^(٦)، ومن فتحها على أصل ما يجب لهذه الياء من الفتحة [ثبت له]^(٧) ولم يحذف؛ لأنه لم يلتق ساكن مع ساكن فيلزم حذفها.

(١) في أ: وقول.

(٢) في أ: أحسن منه.

(٣) في أ: أنه.

(٤) في أ: الثاني.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٧)، التبيان للطوسي (٨/٨٦)، التيسير للداني (١٧٠)، تفسير القرطبي (١٣/٢٠١)، الحجة لابن خالويه (٢٧١)، الحجة لأبي زرعة (٥٢٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٢)، الغيث للصفاسي (٣١٢)، الكشف للقيسي (٢/١٧٠، ١٧١).

(٦) في أ: التعريف.

(٧) سقط في ب.

فأما إمالة الكسائي الألف من ﴿آتَانِي﴾ فحسن؛ لأن هذه الياء ثابتة في تصرف هذا الفعل، فبحسب لزومها تحسن الإمالة.

وأما إمالة حمزة ﴿أَنَا ءَايِكَ﴾ فإنما هي من أجل لزوم الكسرة في: «آتِي»^(١) فإذا لزمت الكسرة جازت الإمالة، فأمال الفتحة التي على همزة المضارعة لتميل الألف التي في «آتِي» نحو الياء، وإمالة الكسائي فتحة التاء من ﴿آتَانِي﴾^(٢) أحسن من إمالة حمزة؛ لأن «آتِي» مثال ماضٍ، والهمزة في ﴿ءَايِكَ﴾ همزة المضارعة، فإمالتها لا تحسن.

ألا ترى أنه لو كانت الياء التي للمضارعة في الفعل، لم تجز الإمالة؟ وإذا لم تجز الإمالة في حرف من حروف المضارعة، كان ما بقي من الحروف على^(٣) حكمه. ألا ترى أنهم قالوا: يَعِدُّ، فأتبعوا سائر الحروف الياء، وكذلك أُكْرِمُ ولم يميلوا الفتحة في ﴿أَيْحَسْبُ﴾^(٤) كما أمالوها في قولهم في: «عَمَرَ»^(٥)، ولأن الياء لو كانت من مكان التاء، لم تحسن إمالتها، فكذلك لا تحسن إمالة الهمزة من قوله: ﴿أَنَا ءَايِكَ بِهِ﴾ [٣٩، ٤٠].

قال: همز ابن كثير وحده^(٦): ﴿وَكَشَفْتُ عَنْ سَاقِيهَا﴾ [٤٤] في رواية أبي الإخريط، ولم يهزم غيره ﴿عَلَى سُوْقِهِ﴾ [الفتح: ٢٩] و﴿بِالسُّوقِ﴾ [ص: ٣٣]. قال أبو بكر: ولم يهزم ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] ولا وجه له^(٧). وقرأت على قنبل عن النبال بغير همز: حدثنا مضر بن محمد قال: حدثنا ابن أبي بزة قال: كان وهب بن واضح يهزم ﴿عَنْ سَاقِيهَا﴾، و: ﴿عَلَى سُوْقِهِ﴾ و:

(١) في أ: آتَانِي.

(٢) في أ: آتِي.

(٣) في أ: فِي.

(٤) في أ: يَحْسَبُ.

(٥) في أ: فِي قَوْلِكَ فِي عَمْرٍو.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٧)، البحر المحيط (٧/٧٩)، التيسير للداني (١٦٨)، الحجة

لابن خالويه (٢٧٢)، الحجة لأبي زرعة (٥٣٠)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٣)، الغيث

للصفاقسي (٣١٢)، الكشاف للزمخشري (٣/١٥٠)، الكشاف للقيسي (٢/١٦٠)، تفسير

الرازي (٢٤/٢٠٠)، النشر لابن الجزري (٢/٣٣٨).

(٧) في ب: همز ساق لا وجه له.

﴿بِالسُّوقِ﴾^(١).

قال ابن أبي بزة، أنا لا أهمز من هذا شيئاً، وكذلك ابن فليح لا يهمز من هذا شيئاً.

وقرأ الباقون: ﴿سَاقِيهَا﴾ غير مهموز، ولم يهمز أحد: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾. قال أبو علي: أما الهمز في [﴿سَاقِيهَا﴾]،^(٢) و ﴿سَاقٍ﴾، فلا وجه له. وأما ﴿على سُوْقِهِ﴾ و ﴿بِالسُّوقِ﴾^(٣)، فهمز ما كان من الواوات الساكنة إذا كان قبلها ضمة وقد جاء في كلامهم وإن لم يكن بالفاشي. فأما رواية ذلك، فإن أبا عثمان زعم أن أبا الحسن خبره^(٤) قال: كان أبو حية النميري يهمز كل واو ساكنة قبلها ضمة.

وينشد: [من الوافر]

لَحَبُّ الْمُؤَقَّدَيْنِ إِلَىٰ مُؤَسَىٰ
.....
.....
(٥)

ووجهه من القياس: أنه يقدر الضمة، كأنها على الواو، إذ لا حائل بينها وبين الواو، ونظير ذلك قولهم: امرأة مقلات، فيميلون الألف، كأنه قدر الكسرة، لما لم يكن بينها وبين القاف حاجز على القاف، فكما أنه لو قال: قلات وقباب وضفاف، ونحو ذلك، لجازت الإمالة فيه، كذلك استجازوها في مقلات لما أعلمتك، وألا يؤخذ بذلك^(٦) في التلاوة أحسن.

وأما ما يروى عن ابن كثير من همز: ﴿سَاقِيهَا﴾، فوجه الشبه^(٧) فيه أن من قال: «سُوْقُ»، في جمع سَاقٍ، فكان مثل: لابة ولُوبٍ، ودار ودُورٍ. وكان «سُوْقُ» ك: حول وحُؤول، وجاز الهمز في الجمع على القولين. فأما «سُوْقُ» فعلى: [من الوافر]

(١) في ب: وبالسُّوق.

(٢) سقط في أ.

(٣) في ب: بالسُّوق.

(٤) في أ: أخبره.

(٥) تقدم.

(٦) في ب: ذلك.

(٧) في أ: الشبهة.

لَحَبُّ الْمُؤَقَّدِينَ إِلَى مُؤَسَى (١)
 و: «سُوق» لتحركها بالضم، وهذه الهمزة جرت مجرى نائير؛ لأن بعضهم قال:
 أدور، ثم قلب، فقال: آدر، ولم يرد الواو التي هي عين، ولكن جعلها ك: آخر
 وآدم، فلما استمر في الجمع^(٢) الهمز في هذين الوجهين. فقالوا: «أُسُوق» أيضًا،
 فجاز همزها [كما جاء]^(٣): [من الرجز]

لِكُلِّ ذَهْرٍ قَدْ لَيْسَتْ أَثْوَابًا^(٤)

استجاز ذلك - أيضًا - في سَاقٍ، كما أن ادكر ومدكر لما استمر فيه بدل الذال،
 قالوا: الذكر، وكذلك قولهم: اتقى وتقية، وكأنه لما رأى الهمز في الجمع [في هذه
 المواضع]^(٥)، أجرى الواحد على قياس الجمع، وأكد ذلك أن الهمزة في هذه
 المواضع من الجمع، جرت مجرى الهمزة من نفس الكلمة فيما ذكرت لك.

اختلفوا في التاء والنون من قوله -جل وعز-: ﴿لَنَبِيَّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِ﴾

[٤٩]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر وعاصم: بالنون جميعاً^(٦).
 وقرأ حمزة والكسائي: بالتاء جميعاً.

(١) تقدم.

(٢) في أ: الجميع.

(٣) في ب: قال.

(٤) الرجز لمعروف بن عبد الرحمن في التنبيه والإيضاح (٦٢/١)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٣٩٠)،
 ولسان العرب (ثوب)، ولحميد بن ثور في ديوانه ص (١٦)، وله أو لمعروف بن
 عبد الرحمن في شرح التصريح (٣٠١/٢)، والمقاصد النحوية (٥٢٢/٤)، وبلا نسبة في
 أساس البلاغة (نشب)، وكتاب الجيم (٢٧٣/٣)، وأوضح المسالك (٣٠٨/٤)، وسر
 صناعة الإعراب (٨٠٤/٢)، وشرح الأشموني (٦٧٢/٣)، والكتاب (٥٨٨/٣)، ولسان
 العرب (ملح)، ومجالس ثعلب ص (٤٣٩)، والمقتضب (٢٩/١، ١٣٢، ١٩٩/٢)،
 والممتع في التصريف (٣٣٦/١)، والمنصف (٢٨٤/١، ٤٧/٣)، وتاج العروس (ثوب).
 ويروى «حال» بدلاً من «دهر».

(٥) سقط في أ.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٧)، البحر المحيط (٨٤/٧)، التبيان للطوسي (٨٩/٨)، التيسير
 للداني (١٦٨)، تفسير القرطبي (٢١٦/١٣)، الحجة لأبي زرعة (٥٣٠)، السبعة لابن
 مجاهد (٤٨٣)، الغيث للصفاسي (٣١٢)، الكشف للزمخشري (١٥٢/٣)، الكشف
 للقيسي (١٦٠/٢)، المجمع للطبرسي (٢٢٥/٧)، المعاني للفراء (٢٩٦/٢)، النشر لابن
 الجزري (٣٣٨/٢).

قال أبو علي: قوله: ﴿تَقَاسَمُوا﴾ فعل لا يخلو من: أن يراد به مثال الماضي، أو مثال الآتى الذى يراد به الأمر.

ألا ترى أنك تقول: تقاسموا أمس، إذا أردت الماضى، وتقاسموا غداً، إذا أردت به الأمر؟

فمن قال: ﴿تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ﴾ فأراد الأمر وجعل ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُ﴾ جواباً لـ «تقاسموا»؛ لأن هذه الألفاظ التى تكون من ألفاظ القسم تتلقى بما تتلقى [به] (١) الأيمان كقوله- سبحانه-: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَهُمْ نَذِيرٌ لَّيَكُونُنَّ﴾ [فاطر: ٤٢] ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ بَلَى﴾ [النحل: ٣٨]، وكذلك: ﴿تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ﴾، فمن قال: ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُ﴾ تلقاه باللام والنون الثقيلة.

وأدخل المتكلمون أنفسهم مع المقسمين (٢)، كما دخلوا فى قوله - تعالى - : ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا﴾ [آل عمران: ٦١].

ومن قال: ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُ﴾ أراد: ليقسم بعضهم لبعض (٣) لَنُبَيِّتَنَّهُ، فـ «تقاسموا» على هذا: أمر، كما كان فيمن قال: ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُ﴾، أمراً.

ومن قال: ﴿لَيُبَيِّتَنَّهُ﴾ بالياء، فـ «تقاسموا» على هذا مثال ماضٍ، ولا يجوز مع هذا إلا بالياء؛ لأن مثال الماضى للغيبة، كما أن (٤) ﴿لَيُبَيِّتَنَّهُ﴾ بالياء كذلك، ولا يجوز التاء ولا النون فى [قوله] (٥): ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُ﴾ و ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُ﴾ مع مثال الماضى. ؛ لأن الماضى للغيبة، و ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُ﴾ للخطاب.

قال: قرأ عاصم - فى رواية أبى بكر - : ﴿مَهْلِكٌ أَهْلِهِ﴾ [٤٩] بفتح الميم واللام، وروى عنه حفص: بفتح الميم وكسر اللام. وقرأ الباقون: ﴿مُهْلِكٌ﴾ بضم الميم وفتح اللام (٦).

(١) سقط فى ب.

(٢) فى أ: المسلمين.

(٣) فى ب: أقسم بعضهم ببعض.

(٤) فى أ: كما كان.

(٥) سقط فى ب.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٧، ٣٣٨)، الإعراب للنحاس (٥٢٧/٢)، البحر المحيط (٧/

٨٤)، التبيان للطوسى (٨٩/٨)، التيسير للدانى (١٤٤)، تفسير القرطبى (٢١٦/١٣)،

الحجة لأبى زرعة (٥٣١)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٣)، الغيث للصفاسى (٣١٢)،

قال أبو علي: يقال: هَلَك يَهْلِكُ، والمصدر منه مهْلِكٌ، كما أن المصدر من ضرب يضرب مضربًا، بفتح الراء، واسم المكان: المهْلِكُ، بكسر اللام، فقول عاصم - في رواية أبي بكر - : «مهْلِكٌ» أى: هلاك أهله، وقد حُكِيَ أنه يقال: هلكنى، بمعنى: أهلكنى. وذلك لغة تميم - فيما زعموا - فيجوز^(١) فى المهلك على هذا أن يكون مصدرًا مضافًا إلى المفعول به، ويكون على قول من لم يجعل هلكه بمعنى^(٢) [مصدرًا]^(٣) مضافًا إلى الفاعل، كما تقول: هَلَاكُ أَهْلِهِ. وأما رواية حفص عنه، فيحتمل ضربين:

يجوز أن يكون: مهْلِكُ اسم المكان، فيكون المعنى: ما شهدنا موضع هلاكهم ومكانه، فيكون المهْلِكُ: ك: المجلس، فى أنه يراد به موضع الجلوس، ويجوز أن يريد بالمهْلِكِ، المصدر؛ لأنه قد جاء المصدر من فعل يفعل على مفعِل، قال: ﴿إِنَّ مَرْجِعَكُمْ﴾ [العنكبوت: ٨]، وقال: ﴿وَسَأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢] والأول أكثر.

فأما من قرأ: ﴿مُهْلِكٌ﴾ فيحتمل ضربين:
 يجوز أن يكون: إهلاك أهليه: أى: لم يشهد إهلاك أهله.
 ويجوز أن يكون: الموضع أى: لم يشهد موضع الإهلاك.
 اختلفوا فى فتح الألف وكسرها من قوله - جل وعز -: ﴿أَنَا دَمَرْنَاهُمْ وَقَوْمَهُمْ﴾ [٥١].

فقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿أَنَا﴾ بفتح الألف.
 وقرأ الباقون: ﴿إِنَّا﴾ بكسر الألف^(٤).

= الكشاف للزمخشري (٣/١٥٢)، الكشف للقيسى (٢/١٦٢)، تفسير الرازى (٢٤/٢٠٣)،
 النشر لابن الجزرى (٢/٣١١).

(١) فى ب: فيكون.

(٢) فى أ: بمنزلة.

(٣) سقط فى ب.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٨)، الإعراب للنحاس (٢/٥٢٨)، الإملاء للعكبرى (٢/٩٤)،

البحر المحيط (٧/٨٦)، التبيان للطوسى (٨/٩٢)، التيسير للدانى (١٦٨)، تفسير الطبرى

(١٩/١٠٩)، تفسير القرطبي (١٣/٢١٧)، الحجة لأبى زرة (٥٣٢)، السبعة لابن مجاهد

(٢٨٤)، الغيث للصفاقسى (٣١٢)، الكشاف للزمخشري (٣/١٥٣)، الكشف للقيسى =

قال أبو علي: قال - سبحانه - : ﴿فَأَنْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِهِمْ أَنَا دَمَّرْنَاهُمْ﴾ [٥١]. من كسر: ﴿إِنَّا﴾ جاز أن تكون: ﴿كَانَ﴾ المفتقرة إلى الخبر، وجاز أن [تكون]^(١) التي بمعنى وقع، فإذا جعلته على وقع كان [قوله]^(٢): ﴿كَيْفَ﴾ في موضع حال تقديره: على أي حال وقع عاقبة مكرهم. أي: أحسنًا وقع عاقبة مكرهم، أم سيئًا؟ ويكون في: «كيف» ضمير من ذي الحال، كما أنك إذا قلت: في الدار حدث الأمر، فجعلته في موضع الحال كان كذلك.

وحكم ﴿كَيْفَ﴾ أن^(٣) يكون متعلقًا بمحذوف، كما أنك إذا قلت: في الدار وقع زيد، تقديره: وقع زيد مستقرًا في هذه الحال.

فإن جعلته ظرفًا للفعل تعلق بـ: «كان» الذي بمعنى الحدوث.

وقوله: ﴿إِنَّا دَمَّرْنَاهُمْ﴾ [٥١] فيمن كسر استئناف، وهو تفسير للعاقبة.

كما أن قوله: ﴿لَهُمْ مَفْجَرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٩] تفسير للوعد.

فكذلك قوله: ﴿إِنَّا دَمَّرْنَاهُمْ﴾ تفسير.

ومن قرأ: ﴿أَنَا دَمَّرْنَاهُمْ﴾ جاز أن يكون: ﴿كَانَ﴾ على ضربيها:

فإذا حملتها على وقع كان «كيف» في موضع حال، وجاز في قوله: ﴿أَنَا دَمَّرْنَاهُمْ﴾ أمران: أحدهما: أن يكون بدلًا من قوله: ﴿عَاقِبَةُ مُكْرِهِمْ﴾. وجاز أن يكون محمولًا على مبتدأ مضمرة، كأنه: هو أنا دمرناهم، أو: ذاك أنا دمرناهم، فإذا حملتها على المقتضية للخبر جاز في قوله: ﴿أَنَا دَمَّرْنَاهُمْ﴾ - أيضًا - أمران: [أن]^(٤) يكون بدلًا من اسم «كان» الذي هو «العاقبة» فإذا حملته على ذلك كان: «كيف» في موضع خبر كان.

والآخر: أن يكون خبر: «كان»، ويكون موضعه نصبًا؛ بأنه خبر؛ كأنه: كان عاقبة مكرهم تدميرهم، ويكون «كيف» في موضع حال.

ويجوز أن يكون العامل في «كيف» أحد شيئين:

= (٢/١٦٣)، المجمع للطبرسي (٧/٢٢٥)، المعاني للفراء (٢/٢٩٦)، تفسير الرازي (٢٤/٢٠٣)، النشر لابن الجزري (٢/٣٣٨).

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في أ.

(٣) في أ: على أن.

(٤) سقط في ب.

أحدهما: أن يكون: «كان» ؛ لأنه فعل، كما كان العامل في الظرف في قوله - سبحانه-: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾ [يونس: ٢] «كان» .
 ألا ترى أنه لا يجوز أن يتصل قوله: ﴿لِلنَّاسِ﴾ بواحد من المصدرين، إلا أن تجعله صفة ل: عَجَب، فتقدمه فيصير في موضع حال، والعامل فيه على هذا أيضًا «كان» .

ويجوز أن يكون العامل فيه ما في الكلام من الدلالة على الفعل ؛ لأن قوله: ﴿أَنَا دَمَّرْنَاهُمْ﴾ بمنزلة تدميرنا، وتدميرنا يدل على ﴿دَمَّرْنَاهُمْ﴾ فيصير العامل فيه هذا المعنى الذي دل عليه ما في الكلام من معنى الفعل .

وزعموا أن في حرف أبي: ﴿أَنْ دَمَّرْنَاهُمْ وَقَوْمَهُمْ﴾ فهذا يقوى الفتح في: «أنا» . ابن كثير: ﴿أَيْتُكُمْ لَتَأْتُونَ﴾ [٥٥] بهمزة واحدة غير ممدودة، وبعدها ياء ساكنة، وكذلك روى ورش عن نافع، وقد ذكرته في «الأعراف» وغيرها .
 وقرأ عاصم وابن عامر وحزمة والكسائي: ﴿أَيْتُكُمْ﴾ بهمزتين .

وقرأ نافع وأبو عمرو^(١) في غير قراءة ورش: ﴿أَيْنُكُمْ﴾ بهمزة واحدة ممدودة . قال أبو علي: [أبو عمرو]^(٢) يريد: «أَيْنُكُمْ» ثم يلين الهمزة الأخيرة فتصير [بين^(٣)]، وقد ذكرنا ذلك^(٤) فيما تقدم .

قال: وقرأ عاصم - في رواية أبي بكر -: ﴿قَدَرْنَاهَا﴾ [٥٧] خفيفة .
 وقرأ الباقر: ﴿قَدَرْنَاهَا﴾ مشددة وكذلك روى حفص عن عاصم بالتشديد .
 وقد ذكرنا فيما تقدم أن «قدرنا» في معنى «قَدَرْنَا»، ويدل على ذلك قوله:
 [من الطويل]

وَمُفْرِهِةٍ عَنَسٍ قَدَرْتُ لِسَاقِهَا

^(٥)

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٨)، الإعراب للنحاس (٥٢٩/٢)، الحجة لابن خالويه (٢٧٣)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٤)، الغيث للصفاسي (٣١٢) .

(٢) سقط في ب .

(٣) في أ: بين الياء والهمزة .

(٤) في أ: ما في هذا .

(٥) صدر بيت وعجزه:

.....

 فخرت كما تتابع الريح بالقفل

[ومثله للأعشى: [من الكامل]

يَهْمَاءَ طَامِسَةٍ رَفَعْتَ لِعَرْضِهَا طَرْفِي لِأَقْدِرَ بَيْنَهَا أُمِّيَالَهَا^(١)
قالوا: معناه: لأَقْدَرُ.]^(٢)

اختلفوا في الياء والتاء، من قوله - جل وعز - : ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [٦٢]:
فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿قَلِيلًا مَّا يَذَكَّرُونَ﴾ [٦٢] بالياء، وقرأ الباقون بالتاء،
وروى عبيد عن أبي عمرو بالتاء.

وروى هشام بن عمار عن ابن عامر بالياء مثل أبي عمرو، وروى ابن ذكوان عن
ابن عامر بالتاء، ورأيت في كتاب موسى بن موسى عن ابن ذكوان عن ابن عامر
بالياء.

قال أبو علي: ﴿قَلِيلًا مَّا يَذَكَّرُونَ﴾ [٦٢]، أى: ما يذكر هؤلاء المشركون الذين
يجعلون مع الله آلهة أخرى، أو إلها آخر.

ووجه الخطاب والتاء: أن الخطاب مصروف إليهم دون المسلمين، كأنه: قل
لهم يا -محمد-: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [٦٢].

اختلفوا في قوله - جل وعز - : ﴿بَلْ أَدْرَاكَ عِلْمُهُمْ﴾ [٦٦]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿بَلْ أَدْرَاكَ﴾ خفيفة بغير ألف، وقرأ الباقون: ﴿بَلْ
أَدْرَاكَ﴾ بالألف ممدودة. روى المفضل عن عاصم: ﴿بَلْ أَدْرَاكَ﴾ مثل أبي عمرو
وغير أحمد، وروى الأعشى عن أبي بكر عن عاصم ﴿بَلْ أَدْرَاكَ﴾ على افتعل^(٣).
قال أبو علي: «يعلم» قد^(٤) يصل بالجار كقوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾ [العلق: ١٤]

= والبيت لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين ص (٩٢)، ولسان العرب (تبع، قفل،
فره)، وجمهرة اللغة (ص/٩٦٦، ١١٦٠)، والمخصص (٢٠٠/١٠)، وتاج العروس
(تبع، قفل، فره)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة (٣/١٤٥، ٩/١٦٠).

(١) ينظر ديوانه ص (٢٧).

(٢) ما بين المعكوفين سقط في ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٩)، الإعراب للنحاس (٢/٥٣٠، ٥٣١)، الإملاء للعكبري

(٢/٩٤)، البحر المحيط (٧/٩٢)، التبيان للطوسي (٨/٩٩)، التيسير للداني (١٦٨)،
تفسير الطبري (٥/٢٠)، تفسير القرطبي (١٣/٢٢٦)، الحجة لابن خالويه (٢٧٣)، الحجة
لأبي زرعة (٥٣٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٥)، الغيث للصفاسي (٣١٣)، الكشف
للزمخشري (٣/١٥٦)، الكشف للقيسي (٢/١٦٤)، المجموع للطبرسي (٧/٢٣٠)،
المحتسب لابن جنى (٢/١٤٣)، المعاني للفراء (٢/٢٩٧)، تفسير الرازي (٢٤/٢١٢).

(٤) فى أ: فعل.

وقولهم: علمى بزيد يوم الجمعة، ويمكن أن يكون منه قول ابن مقبل: [من الطويل]
 وَعِلْمِي بِأَسْدَامِ الْمِيَاهِ.....
 ومعنى أدرك: بلغ ولحق، وتقول: فلان أدرك الجيش: إذا لحق بهم^(٢) وقد
 تقول: هذا ما أدركه علمى أى: بلغه، فالمعنى: أنهم لم يدركوا علم الآخرة، أى:
 لم يعلموا حدوثها وكونها، ودل على ذلك قوله - تعالى -: ﴿بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ
 هُمْ مِنْهَا عَمُونَ﴾ [النمل: ٦٦] أى: بل هم من علمها وإذا كان كذلك، كان معنى
 قوله سبحانه: ﴿فِي الْآخِرَةِ﴾ معنى الباء، أى: لم يدركوا علمها، ولم ينظروا فى
 حقيقتها، فيدركوها، ولهذا قرأ من قرأ: ﴿بَلْ أَدْرَكَ﴾ كأنه أراد لم يدركوه، كما
 تقول: أجتتى أمس؟ أى: لم تجئ. والمعنى: لم يدرك علمهم بحدوث الآخرة،
 بل هم فى شك من حدوثها، بل هم عن علمها عمون.

والعمى عن علم الشيء أبعد منه من الشاك فيه؛ لأن الشك قد يعرض عن ضرب
 من النظر، والعمى عن الشيء: الذى لم يدرك منه شيئاً.

أما من قال: ﴿أَدْرَكَ﴾ فإنه أراد: تدارك، فأدغم التاء فى الدال؛ لمقاربتها لها؛
 وكونها من حيزها، فلما سكنت التاء للإدغام اجتلبت لها همزة الوصل كما اجتلبت
 فى نحو اذان^(٣) وفى التنزيل: ﴿حَتَّىٰ إِذَا آدَرَكُوا فِيهَا جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ٣٨] كأن
 معناه^(٤): تلاحقوا قال: [من الطويل]

تَدَارَكْتُمَا الْأَخْلَافَ قَدْ ثُلَّ عَرْشُهَا
 وما رواه الأعشى عن أبى بكر عن عاصم: ﴿بَلْ أَدْرَكَ﴾ فمعناه: «افتعل» من

(١) تقدم.

(٢) فى أ: فلان أدرك الحسن إذا لحق أيامه.

(٣) فى أ: ادارأ.

(٤) فى أ: معناها.

(٥) صدر بيت وعجزه:

.....
 وذبيان قد زلت بأقدامها النعل

والبيت لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ص (١٠٩)، ولسان العرب (عرش، حلف،
 ثلل)، وجمهرة اللغة ص (٨٤)، وكتاب العين (٢٤٩/١)، ومقاييس اللغة (٣٦٩/١)،
 ٢٦٥/٤)، وأساس البلاغة (عرش)، والمخصص (٨/٦)، وتاج العروس (عرش،
 حلف، ثلل)، وديوان الأدب (١/١١٤).

أدرکت، وافتعل، وتفاعل: قد يجيئان بمعنى، يعنى بأحدهما ما يُعنى بالآخر، ومن ثم صح قولهم: ازدوجوا، وإن كان حرف العلة على صورة يجب فيها الانقلاب؛ ولكنه صح لما كان بمعنى تفاعلوا، وتفاعلوا يلزم تصحيح حرف العلة فيه لسكون الحرف الذى قبل حرف العلة، فصار تصحيح هذا كتصحيح: عَوْرَ وَحَوْلَ، لما كان فى معنى «تفاعل»، و «تفاعل» قبل حرف العلة منه ساكن، وإذا كان كذلك ف «أدرک» و «أدارک» بمعنى، كما أن «عَوْرَ» و «اعوارَ» بمعنى، ولو قرئ: ﴿حَقَّ إِذَا أَدَارَكُوا فِيهَا﴾، و: أدرکوا - لكان مثل ما فى هذه الآية، وقول الشاعر: [من الطويل]

وَلَوْلَا دِرَاكُ^(١) الشَّدِّ قَاظَتْ حَلِيلَتِي

أى: لولا متابعتى للعدو والنجاء، لأسرونى، ف «دِرَاكُ» مصدر ل «دَارَكَ»، كما أن القتال مصدر ل «قاتل».

قال: قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿أَيْدَا كُنَّا تَرَابًا وَأَبَاؤُنَا أَيْتًا﴾ [٦٧] بهمزة، غير أن ابن كثير لا يمد، وأبو عمرو يمد، وكان أبو عمرو يأتى بألف بعد الهمزة، ثم ياء، وكان ابن كثير لا يأتى بألف بعدها ياء، تقول: «أَيْدَا، أَيْتًا».

وقرأ عاصم وحمزة: ﴿أَيْدَا﴾ بهمزين، ﴿أَيْتًا﴾ بهمزين، وقرأ نافع: ﴿إِذَا كُنَّا تَرَابًا﴾ مكسورة الألف، ﴿أَيْتًا﴾ ممدودة.

وقرأ ابن عامر والكسائي: ﴿أَيْدَا كُنَّا تَرَابًا﴾ بهمزين، ﴿إِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾ بنونين وكسر الألف من غير استفهام^(٢).

قال أبو على: قد ذكرنا ألفاظ ذلك ومعانيه فيما تقدم.

قال: وقرأ ابن كثير: فى ﴿ضَيْقٍ﴾ بكسر الضاد. [٧٠]. خلف عن المسيبى عن نافع مثله، وكذلك روى أبو عبيدة عن إسماعيل عنه وهو غلط.

وقرأ الباقون ﴿ضَيْقٍ﴾ بفتح الضاد.

قال أبو على: لا يكون «الضيق» مثل: «هَيْن» و «لَيْن»؛ لأنك إن حملته على

(١) فى أ: ادراك.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٩)، الإعراب للنحاس (٥٣٢/٢)، البحر المحيط (٩٤/٧)، التبيان للطوسى (٩٩/٨)، التيسير للدانى (١٦٩)، تفسير القرطبى (٢٢٨/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٧٣)، الحجة لأبى زرع (٥٣٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٥)، الغيث للصفاسى (٣١٣)، المجمع للطبرسى (٢٣٠/٧)، المعانى للقرئ (٢٩٩/٢).

ذلك، أقيمت الصفة مقام الموصوف، فلا ينبغي أن تحمل على ذلك، ما أصبت عنه مندوحة؛ فيحمل ﴿صَبِقَ﴾ و ﴿صَبِقَ﴾ على أنهما لغتان.

قال: قرأ ابن كثير: ﴿وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ﴾ [٨٠] رفعا، وفي «الروم» [الآية: ٥٢] مثله، وقرأ الباقون: ﴿سَمِعَ﴾ بالياء، ﴿الصُّمُّ﴾ نصبا في الموضعين. عباس عن أبي عمرو: ﴿وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ﴾ مثل ابن كثير^(١).

حجة من قرأ: ﴿سَمِعَ﴾ أنه أشبه بما قبله، ألا ترى قوله - سبحانه -: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى﴾ [٨٠] فأسند الفعل إلى المخاطبين، فكذلك يسند إليهم في قوله: ﴿وَلَا تَسْمَعُ الصُّمُّ﴾ ويؤكد ذلك قوله - تعالى -: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا﴾ [الأنفال: ٢٣]؛ فيكون المعنى: إنك لا تسمعهم كما لم يسمعهم الله. والمعنى: أنهم لفرط إعراضهم عما يدعون إليه من التوحيد والدين، كالميت الذي لا سبيل إلى إسماعه وإعلامه شيئا، وكالصم الذين لا يسمعون ولا يُسمعون. ومن قرأ: ﴿لَا يَسْمَعُ الصُّمُّ﴾ فالمعنى: أنهم لا يتقادون للحق لعنادهم، وفرط ذهابهم عنه، كما لا يسمع الأصم ما يقال له.

ومن قرأ^(٢): ﴿لَا تَسْمَعُ﴾ فالمعنى: إنك إذا أسمعتهم لم يسمعوا، فالمعنى فيه يتول إلى أن الصم لا تسمع.

قال: قرأ حمزة وحده: ﴿تَهْدِي﴾ [٨١] بالياء ﴿الْعُمَى﴾ نصبا، وفي الروم [٥٣] مثله، وقرأ الباقون: ﴿يَهْدِي الْعُمَى﴾ مضافا في السورتين. قال أبو بكر: وكتب: ﴿تَهْدِي الْعُمَى﴾^(٣) في هذه السورة بياء على الوقف، وكتب التي في «الروم» بغير ياء على الوصل، وقال خلف: كان الكسائي يقف عليهما جميعا بالياء.

حدثنا بذلك محمد بن يحيى الكسائي عن خلف، قال خلف: سمعت الكسائي

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٩)، البحر المحيط (٩٦/٧)، التبيان للطوسي (١٠٣/٨)، التيسير للداني (١٦٩)، تفسير القرطبي (٢٣٢/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٧٤)، الحجة لأبي زرعة (٥٣٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٦)، الغيث للصفاسي (٣١٣)، الكشف للزمخشري (١٥٩/٣)، الكشف للقيسي (١٦٥/٢)، المجمع للطبرسي (٢٣٢/٧)، النشر لابن الجزري (٣٣٩/٢).

(٢) في أ: قال.

(٣) في أ: بهادى العمى.

يقول: من قرأ: ﴿تَهْدِي الْعُمَى﴾ بالتاء، وقف عليهما جميعًا بالياء.
قال بعض أصحاب أحمد -يعنى الكسائي-: إن حمزة يقف: ﴿تَهْدِي﴾، كما يصل بالياء^(١).

قال أبو علي: حجة حمزة قوله: ﴿أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعُمَى﴾ [يونس: ٤٣] والمعنى على تقدير: إنك لا تهديهم لشدة عنادهم، وفرط إعراضهم، وإذا كان كذلك كان المعنى: إنك لا تهدي العُمى.

فأما «أنت» من^(٢) قوله: ﴿وَمَا أَنْتَ تَهْدِي الْعُمَى﴾ -فعلى قول أهل الحجاز، وهى لغة التنزيل- يرتفع بـ «ما»، و«تهدى» فى موضع نصب بأنه الخبر، وعلى قول [بنى]^(٣) تميم: يرتفع بمضمر يفسره الظاهر الذى هو: «تهدى» تقديره - إذا أظهرت ذلك المضمّر - : ما تهدى تهدى؛ لأنك إذا أظهرت الفعل المضمّر اتصل به الضمير، ولم ينفصل كما ينفصل إذا لم تُظهر^(٤).

وكذلك لو أظهرت ما ارتفع عليه «أنت»: فانظر؛ اتصل الضمير فصار: انظر انظر.

ومن قرأ: ﴿يَهْدِي الْعُمَى﴾ مضافًا فى السورتين، فاسم الفاعل للحال، أو للآتى وإذا كان كذلك، كانت الإضافة فى نية الانفصال، فأما كتابة: ﴿يَهْدِي الْعُمَى﴾ فى هذه السورة بالياء، فإن فى الوقف على «هاى» و «واى» و «واقى»، -ونحوه- لغتين: إحداهما - وهى الأكثر - : أن يقف بغير ياء؛ فيقول: «بهاذ» [بسكون الدال]^(٥)، وذلك أنه كان فى الوصل متحركًا بالكسر، فإذا وقفت حذفت الحركة، كما تحذفها

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٣٩)، الإعراب للنحاس (٥٣٣/٢)، البحر المحيط (٩٦/٧)، التبيان للطوسى (١٠٥/٨)، التيسير للدانى (١٦٩)، تفسير الطبرى (٩/٢٠)، تفسير القرطبي (٢٣٣/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٧٤)، الحجة لأبى زرع (٥٣٧)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٦)، الغيث للصفاقسى (٣١٣)، الكشاف للزمخشري (١٥٩/٣)، الكشف للقيسى (١٦٦/٢)، المجموع للطبرسى (٢٣٢/٧)، المعانى للفراء (٣٠٠/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٣٩/٢).

(٢) فى أ: فى.

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: لم يظهر.

(٥) فى ب: بالسكون.

من سائر المتحركات فى الوقف .

وقوم يقفون بالياء فيقولون: بهادى وواقى، وذلك أنه كان حذف الياء من «هادى» لالتقائها مع التنوين، وهما ساكنان، فلما وقف حذف التنوين، فى الوقف، فلما حذف التنوين عادت الياء التى كانت حذفت [لالتقائها ساكنة مع التنوين فيقول: هادى وواقى. ونحوه حكى سيويه^(١)] اللغتين، فعلى هذا حذف الياء فى موضع وإثباتها فى آخر، على أن تكون كتبت على اللغتين، أو يكون أريد بـ «هادى» الإضافة، فلم ينون، فإذا لم ينون لم يلزم أن يحذف الياء، كما يحذف إذا نون لسكونها، وسكون الياء^(٢)، أو يكون: أريد به تهدى تفعل، ولم يُرد به اسم الفاعل، وإذا أريد: تفعل ثبتت الياء فى الوصل والوقف، ولعل حمزة فى قراءته «تهدى». اعتبر ذلك إن كان مكتوباً فى الخط بغير ألف.

وزعموا أن: ﴿تهدى﴾ قراءة الأعمش.

اختلفوا فى كسر الألف وفتحها من قوله - جل وعز - : ﴿تَكَلَّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ﴾

[٨٢]:

فقرأ عاصم وحمزة والكسائى: ﴿أَنَّ النَّاسَ﴾ فتحاً.

وقرأ الباقون: ﴿إِنَّ النَّاسَ﴾ كسراً^(٣).

قال [أبو على]: وجه الفتح: تكلمهم بأن الناس.

وفى قراءة أبى زعموا: ﴿تَتَبَّنُهُمْ﴾ وروى عن قتادة: أنه فى بعض الحروف:

﴿تَحَدَّثُهُمْ﴾، وهذا يدل على أن ﴿تَكَلَّمُهُمْ﴾ من الكلام الذى هو نطق، وليس من

الكلم الذى هو الجرح^(٤).

(١) سقط فى ب.

(٢) فى أ: التنوين.

(٣) ينظر إتحاف الفضلاء (٣٤٠)، الإملاء للعكبرى (٩٥/٢)، البحر المحيط (٩٧/٧)، التبيان

للطوسى (١٠٧/٨)، التيسير للدانى (١٦٩)، تفسير الطبرى (١٢/٢٠)، تفسير القرطبى

(٢٣٥/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٧٥)، الحجة لأبى زرع (٥٣٨)، السبعة لابن مجاهد

(٤٧٨)، الغيث للصفاقسى (٣١٤)، الكشف للقيسى (١٦٧/٢)، المجمع للطبرسى

(٢٣٢/٧)، المعانى للأخفش (٤٣١/٢)، المعانى للفراء (٣٠٠/٢)، النشر لابن

الجزرى (٣٣٨/٢).

(٤) فى أ: الجراحة.

ومن كسر فقال: ﴿إِنَّ النَّاسَ﴾، فالمعنى: تكلمهم: تقول لهم: إن الناس، وإضمار القول في الكلام كثير، وحسن هذا؛ لأن الكلام قول، فكأن القول قد ظهر^(١).

قال: قرأ حمزة وحفص عن عاصم: ﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ﴾ [٨٧] مفتوحة التاء. وقرأ الباقون: ﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ﴾ ممدودة مضمومة التاء، أبو بكر عن عاصم مثله^(٢). قال أبو علي: من قرأ: ﴿أُنثَىٰ﴾ كان: «فعلوا» من «الإيتان»، وحجته: [قوله]^(٣): ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَلَيْتَ﴾ [الزخرف: ٣٨]، وكذلك: ﴿أُنثَىٰ﴾^(٤) فعلوا من الإيتان، وحمل على معنى «كل»، دون لفظه، ولو حمل على لفظ كل^(٥) لكان حسناً، كما قال - سبحانه -: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مریم: ٩٣]. ومن قرأ: ﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ﴾ فحجته: قوله: ﴿وَكُلُّهُمَّ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ [مریم: ٩٥] فكما أن «آتيه»: فاعله^(٦) حمل على لفظ «كُلُّ» كذلك آتوه: فاعلوه، ف «آتوه»: محمول على معنى «كل»، وقوله: ﴿آتِيهِ﴾، و ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مریم: ٩٣] - محمول ذلك كله على لفظ كل دون معناه. اختلفوا في الياء والتاء من قوله - جل وعز -: ﴿إِنَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾ [٨٨]. فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: ﴿إِنَّهُ خَيْرٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ بالياء. وقرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي: بالتاء^(٧).

(١) في أ: أظهر.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٠)، البحر المحيط (١٠٠/٧)، التبيان للطوسي (١٠٨/٨)، التيسير للداني (١٦٩)، تفسير الطبري (١٤/٢٠)، تفسير القرطبي (٢٤١/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٧٥)، الحجة لأبي زرعة (٥٣٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٧)، الغيث للصفاقسي (٣١٤)، الكشاف للزمخشري (١٦١/٣)، الكشف للقيسي (١٦٧/٢)، المجمع للطبرسي (٢٢٥/٧)، المعاني للفراء (٣٠١/٢)، تفسير الرازي (٢٢٠/٢٤)، النشر لابن الجزري (٣٣٩/٢). وفي أ: وكذلك أبو بكر عن عاصم مثل ما قرأ الباقون.

(٣) سقط في أ.

(٤) في ب: (آتوه).

(٥) في أ: على اللفظ لفظ كل.

(٦) في ب: فاعليه.

(٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٠)، البحر المحيط (١٠١/٧)، التبيان للطوسي (١٠٨/٨)، التيسير للداني (١٦٩)، تفسير القرطبي (٢٤٤/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٧٥)، الحجة لأبي زرعة (٥٣٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٧)، الغيث للصفاقسي (٣١٤)، الكشاف

وروى أبو عبيد عن أهل المدينة بالياء، وهو غلط.
وحدثني عبيد الله بن علي الهاشمي عن نصر بن علي عن أبيه عن أبان عن
عاصم: بالياء.

قال أبو علي: [حجة^(١)] من قال: ﴿يَفْعَلُونَ﴾ بالياء: أن ذكر الغيبة قد تقدم في
قوله: ﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ ذَخِيرٍ﴾ [٨٧].

وحجة التاء: أنه خطاب للكافة^(٢)، وقد يدخل الغيب في الخطاب، ولا يدخل
الخطاب في الغيبة.

قال: قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: ﴿وَهُمْ مِنْ فِرْعَ يَوْمِيذٍ﴾ [٨٩] مضافاً.
واختلف عن نافع في الميم: فروى ابن جمار وقالون وأبو بكر بن أبي أويس،
والمسيبي، وورش عنه: ﴿مِنْ فِرْعَ يَوْمِيذٍ﴾ غير منون بفتح^(٣) الميم.

وروى عنه إسماعيل بن جعفر: ﴿مِنْ فِرْعَ يَوْمِيذٍ﴾ بكسر الميم.
وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿مِنْ فِرْعَ يَوْمِيذٍ﴾ بفتح الميم والتنوين، لا يجوز مع
التنوين إلا فتح الميم، فإذا لم تنون فزعاً جاز فيه الفتح والكسر^(٤).

[قال أبو علي]: يجوز فيمن نون قوله - سبحانه - : ﴿مِنْ فِرْعَ﴾ في انتصاب يوم
ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يكون منتصباً بالمصدر؛ كأنه: وهم [من]^(٥) أن يفزعوا يومئذ.
والآخر: أن يكون صفة لـ «فزع»^(٦)؛ لأن أسماء الأحداث توصف بأسماء

= للزمخشري (١٦٢/٣)، الكشف للقيسي (١٦٩/٢)، المجمع للطبرسي (٢٣٥/٧)، النشر
لابن الجزري (٣٣٩/٢، ٣٤٠).

(١) سقط في ب.

(٢) في ب: للكافر.

(٣) في أ: ويفتح.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٠)، الإعراب للنحاس (٥٣٧/٢)، البحر المحيط (١٠٢/٧)،

التيان للطوسي (١٠٨/٨)، التيسير للداني (١٧٠)، تفسير الطبري (١٦/٢٠)، تفسير

القرطبي (٢٤٥/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٧٦)، الحجة لأبي زرعة (٥٤٠)، السبعة لابن

مجاهد (٤٨٧)، الغيث للصفاسي (٣١٤)، الكشف للزمخشري (١٦٢/٣)، الكشف

للقيسي (١٦٩/٢)، المجمع للطبرسي (٢٣٥/٧)، المعاني للفراء (٣٠١/٢)، تفسير

الرازي (٢٢١/٢٤)، النشر لابن الجزري (٣٤٠/٢).

(٥) سقط في ب.

(٦) في ب: ليوم.

الزمان، كما يخبر عنها بها، وفيه ذكر للموصوف وتقديره في هذا الوجه أن يتعلق بمحذوف؛ كأنه: من فزع يحدث يومئذ.

والثالث: أن يتعلق باسم الفاعل؛ كأنه: آمنون يومئذ من فزع.

ويجوز إذا نون «فزعاً» أن يعنى به: فزعاً واحداً، ويجوز أن يعنى به كثرة؛ لأنه مصدر، والمصادر تدل على الكثرة - وإن كانت مفردة الألفاظ - كقوله - سبحانه - : ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾ [لقمان: ١٩]، وكذلك [يجوز] إذا أضيف فقيل^(١): «من فزع يومئذ»، أو «يومئذ» أن^(٢) يعنى به: مفرد، ويجوز أن^(٣) يعنى به: كثرة.

فأما القول في إعراب «يوم» وبنائه إذا أضيف إلى «إذ» فقد ذكر فيما تقدم. قال: قرأ نافع وعاصم - في رواية حفص - وابن عامر: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [٩٣]:

وفي كتابي عن أحمد بن يوسف عن ابن ذكوان: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ بالياء، ورأيت في كتاب موسى بن موسى عن ابن ذكوان، عن ابن عامر: ﴿تَعْمَلُونَ﴾ بالتاء.

وقرأ الباقر بالياء^(٤).

قال أبو علي: حجة الياء: أنه وعيد للمشركين، وحجة التاء: أنه على: قل لهم: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾.

* * *

(١) في أ: أضاف فقال.

(٢) في أ: يجوز أن.

(٣) في أ: أن يكون.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٠)، البحر المحيط (١٠٣/٧)، التبيان للطوسي (١٠٨/٨)، التيسير للداني (١٢٦)، الحجة لابن خالويه (٢٧٦)، الحجة لأبي زرعة (٥٤١)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٨)، الغيث للصفاسي (٣١٤)، الكشاف للزمخشري (١٦٤/٣)، الكشاف للقيسي (٥٣٨/١)، المجمع للطبرسي (٢٣٥/٧)، النشر لابن الجزري (٢٦٣/٢).

[بسم الله]^(١)

ذكر اختلافهم في سورة القصص

قال - سبحانه - : ﴿طَسَّرَ﴾ [١] وقد ذكرت .

اختلفوا في النون والياء من قوله - جل وعز - : ﴿وَيُرِي فِرْعَوْنَ وَهَمَلْنَ وَخُودَهُمَا﴾ [٦] ورفع الأسماء ونصبها :

فقرأ حمزة والكسائي : ﴿وَيُرِي فِرْعَوْنَ﴾ بالياء ورفع الأسماء بعده^(٢) .

وقرأ الباقون بالنون : ﴿وَيُرِي﴾ ، ونصب الأسماء بعده .

قال أبو علي : حجة ﴿وَيُرِي﴾ : أن ما قبله للمتكلم ، فينبغي أن يكون ما بعده - أيضاً - كذلك ، ليكون الكلام على^(٣) وجه واحد ؛ لأن فرعون يُرى ذلك .
وحجة ﴿يُرِي﴾ : أن فرعون وحزبه يرون ذلك ، ويعلم أنهم يرونه إذا أروه .
وهي - فيما زعموا - قراءة الأعمش .

اختلفوا في قوله - جل وعز - : ﴿وَحَزْنًا﴾ [٨] في فتح الحاء وضمها :

فقرأ حمزة والكسائي : ﴿وَحَزْنًا﴾ بضم الحاء .

وقرأ الباقون ﴿وَحَزْنًا﴾ بفتحتين^(٤) .

قال أبو علي : الحُزْن والحَزْن : لغتان ، مثل : العُجْم والعَجْم ، والعُرب والعَرب ،

(١) سقط في أ .

(٢) ينظر : إتحاف الفضلاء (٣٤١ ، ٢/٥٤٢) ، البحر المحيط (٧/١٠٥) ، التبيان للطوسي (٨/١١٥) ، التيسير للداني (١٧٠) ، تفسير الطبري (٢٠/٢٠) ، تفسير القرطبي (١٣/٢٤٩) ، الحجة لابن خالويه (٢٧٦) ، الحجة لأبي زرة (٥٤١) ، السبعة لابن مجاهد (٤٩٢) ، الغيث للصفاسي (٣١٥) ، الكشاف للزمخشري (٣/١٦٥) ، الكشاف للقيسي (٢/١٧٢) ، المجمع للطبرسي (٧/٢٣٨) ، المعاني للفراء (٢/٣٠٢) ، تفسير الرازي (٢٤/٢٢٦) ، النشر لابن الجزري (٢/٣٤١) .

(٣) في أ : من .

(٤) ينظر : إتحاف الفضلاء (٣٤١) ، الإعراب للنحاس (٢/٥٤٣) ، البحر المحيط (٧/١٠٥) ، التبيان للطوسي (٨/١١٥) ، التيسير للداني (١٧١) ، تفسير الطبري (٢٠/٢٢) ، تفسير القرطبي (١٣/٥٢) ، الحجة لابن خالويه (٢٧٦) ، الحجة لأبي زرة (٤٢) ، السبعة لابن مجاهد (٤٩٢) ، الغيث للصفاسي (١١٥) ، الكشاف للزمخشري (٣/١٦٦) ، الكشاف للقيسي (٢/١٧٢) ، المجمع للطبرسي (٧/٢٤٠) ، المعاني للفراء (٢/٣٠٢) ، تفسير الرازي (٢٤ - ٢٢٨) ، النشر لابن الجزري (٢/٣٤١) .

وهما مطردان^(١) في هذا النحو.

اختلفوا في قوله - جل وعز - : ﴿حَتَّىٰ يَصْدِرَ الرِّعَاءُ﴾ [٢٣] في فتح الياء وضمها:

فقرأ أبو عمرو وابن عامر: ﴿حَتَّىٰ يَصْدُرُ﴾ بنصب الياء ورفع الدال من «صدرت».

وقرأ الباقون: ﴿حَتَّىٰ يَصْدِرَ﴾ برفع الياء وكسر الدال من «أصدرت»^(٢).

قال أبو علي: ﴿حَتَّىٰ يَصْدُرَ الرِّعَاءُ﴾: حتى يرجعوا من سقيهم، وفي التنزيل: ﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشُنَانًا﴾ [الزلزلة: ٦]، فمن قرأ^(٣): ﴿حَتَّىٰ يَصْدِرَ الرِّعَاءُ﴾ أراد: حتى يُصدروا مواشيهم من وردهم، فحذف المفعول، وحذف المفعول كثير في التنزيل وفي سائر الكلام، قال - سبحانه - : ﴿لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا﴾ [الكهف: ٢]، فحذف أحد المفعولين اللذين ثبتا في قوله - سبحانه - : ﴿فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً﴾ [فصلت: ١٣] والمفعول المحذوف إنما هو لتنذر الناس، أو المبعوث إليهم، وقال الشاعر: [من البسيط]

لَا يَعْغِلُنَّ أَتَاوِيُونَ تَضْرِبُهُمْ نَكْبَاءَ صِرٍّ بِأَضْحَابِ الْمُجَلَّاتِ^(٤)
[أى أحداً]^(٥)

اختلفوا في ضم الجيم وكسرها [وفتحها]^(٦) من قوله - تعالى - : ﴿جَذْوَقَ﴾ [٢٩]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي: ﴿أَوْ جَذْوَةٍ﴾ بكسر الجيم. وقرأ عاصم وحده: ﴿جَذْوَقَ﴾ بفتح الجيم.

(١) في أ: يطردان.
(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٢)، الإعراب للنحاس (٥٥١/٢)، البحر المحيط (١١٣/٧)، التبيان للطوسي (١٢٤/٨)، التيسير للداني (١٧١)، تفسير الطبري (٣٧/٢٠)، تفسير القرطبي (٢٦٩/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٧٦)، الحجة لأبي زرع (٥٤٣)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٢)، الغيث للصفاقسي (٣١٦، ٣١٥)، الكشاف للزمخشري (١٧٠/٣)، الكشاف للقيسي (١٧٢/٢)، المجمع للطبرسي (٢٤٦/٧)، تفسير الرازي (٢٣٩/٢٤)، النشر لابن الجزري (٣٤١/٢).

(٣) في أ: قال.

(٤) تقدم.

(٥) سقط في ب.

(٦) سقط في ب.

وقرأ حمزة بضم الجيم^(١).

قال أبو علي: هذه لغات في الكلمة، قال أبو عبيدة: الجذوة مثل: الجذمة وهي: القطعة الغليظة من الخشب ليس فيها لهب، قال ابن مقبل: [من البسيط] **بَاتَتْ حَوَاطِبُ لَيْلَى يَلْتَمِسْنَ لَهَا جَزَلَ الْجِذَا غَيْرَ خَوَارٍ وَلَا دَعِرٍ^(٢)** وذكر أبو عبيدة المكسورة منها.

اختلفوا في فتح الراء وضمها من قوله - عز وجل - : ﴿الرَّهْبِ^ط﴾ [٣٢]:
فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿من الرَّهْبِ﴾ بفتح الراء والهاء.

وقرأ عاصم - في رواية أبي بكر - وحمزة والكسائي وابن عامر: ﴿الرُّهْبِ﴾ مضمومة الراء ساكنة الهاء. وروى هبيرة عن حفص عن عاصم: ﴿الرَّهْبِ﴾ بفتح الراء والهاء وهو غلط، وروى عمرو بن الصباح عن حفص عن عاصم: ﴿مِنَ الرَّهْبِ^ط﴾ مفتوحة الراء ساكنة الهاء^(٣) وهو الصواب.

أبو عبيدة: جناحا الرجل: يده، والرهب: الرهبة، وهو الخوف.

قال: ﴿وَأَضْمُ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ^ط﴾ [القصص: ٣٢] لما جاء ﴿فَرَجَّ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ^ط﴾ [القصص: ٢١]، و ﴿لَا تَخَفْ بَيَّوتَ مِنَ الْقَوَمِ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص: ٢٥] وقال: ﴿إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ﴾ [الشعراء: ١٢] وقال: ﴿لَا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمَا

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٢)، الإعراب للنحاس (٥٥١/٢)، الإملاء للعكبري (٩٦/٢)، البحر المحيط (١١٦/٧)، التبيان للطوسي (١٢٧/٨)، التيسير للداني (١٧٢)، تفسير الطبري (٤٥/٢٠)، تفسير القرطبي (٢٨١/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٧٧)، الحجة لأبي زرعة (٥٤٣)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٣)، الغيث للصفاسي (٣١٦)، الكشف للزمخشري (١٧٤/٣)، المجمع للطبرسي (٢٤٩/٧)، المعاني للفرّاء (٣٠٤/٢)، تفسير الرازي (٢٤٤/٢٤)، النشر لابن الجزري (٣٤١/٢).

(٢) البيت في ديوانه ص (٩١)، ولسان العرب (دعر، جذا)، وتهذيب اللغة (٢٠٣/٢)، ١١/١٦٧، ومقاييس اللغة (٢٨٣/٢)، والمخصص (٢٣/١١)، ١٥٦/١٥، وتاج العروس (دعر، جزل، جذو)، وأساس البلاغة (جذو)، والكامل ص (٦٨٣)، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي (١٠٠/١).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٢)، الإملاء للعكبري (٩٦/٢)، البحر المحيط (١١٨/٧)، التبيان للطوسي (١٣٠/٨)، التيسير للداني (١٧١)، تفسير الطبري (٤٧/٢٠)، تفسير القرطبي (٢٨٥/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٧٧)، الحجة لأبي زرعة (٥٤٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٣)، الغيث للصفاسي (٣١٦)، الكشف للزمخشري (١٧٥/٣)، الكشف للقيسي (٣٨١/١)، المجمع للطبرسي (٢٥١/٧)، المعاني للفرّاء (٣٠٦/٢)، النشر لابن الجزري (٣٤١/٢).

أَسْمَعُ وَأَرْوِي ﴿ طه: ٤٦ ﴾ [٤٦] وقال: ﴿ إِنَّا نَخَافُ أَنْ يُقْرِطَ عَلَيْنَا أَوْ أَنْ يَطْغَى ﴾ [طه: ٤٥] وقال: ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴾ [طه: ٦٧] وقال: ﴿ لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى ﴾ [طه: ٧٧]، فأضاف - عليه السلام - الخوف في هذه المواضع إلى نفسه، أو نزل منزلة من أضافه إلى نفسه قيل له: ﴿ وَأَضْمَمْتُ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ ﴾ [القصص: ٣٢] فأمر بالعزم على ما أريد له مما أمر به وحض على الجهد فيه؛ لئلا يمنعه من ذلك الخوف والرهبة الذي قد تغشاه^(١) في بعض الأحوال، وألا يستشعر ذلك، فيكون مانعاً له مما أمر بالمضاء فيه، وقال - تعالى -: ﴿ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وََجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا ﴾ [القصص: ٣٥]، فكما أن الشد ههنا ليس بخلاف الحل، كذلك الضم في قوله: ﴿ وَأَضْمَمْتُ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ ﴾ ليس يراد به الضم المزيل للفرجة، والخصاصة^(٢)

بين الشيتين، وكذلك قول الشاعر: [من الهزج]

أَشَدُّ حَيَازِيمِكَ لِلْمَوْتِ فَإِنَّ الْمَوْتَ لَأَقِيكَ^(٣)
ليس يريد به الشد الذي هو الربط والضم وإنما يريد: تأهب له واستعد^(٤) للقاء به، حتى لا تهاب لقاءه، ولا تجزع من وقوعه. فتكون بحسن^(٥) الاستعداد له، كمن قيل^(٦) فيه: حبيب جاء على فاقة، كما يروى أن أمير المؤمنين - عليه السلام - قال للحسن: إن أباك لا يبالي أوقع على الموت، أو وقع الموت عليه. وقالوا: في رأى فلان فسخ^(٧) وفكّة^(٨) فهذا خلاف الشد والضم.

(١) في أ: يغشاه.

(٢) في ب: الخصامة.

(٣) البيت للإمام على في ديوانه ص (١٤٠)، ولسان العرب (حزم)، وتاج العروس (حزم)، وبلا نسبة في المخصص (٥/٢)، وأساس البلاغة (حزم). ويروى «لاقيكا» بدلاً من «لاقيك».

(٤) في أ: واستعد.

(٥) في ب: فيكون بحسب.

(٦) في أ: قال.

(٧) فسخ رأيه فسحاً فهو فسخ: فسد، وفسخه فسحاً: أفسده، ويقال: في فلان فكّة، أي: استرخاء في رأيه؛ قال أبو قيس بن الأسلت:

الحزم والقوة خير من الـ إشفاق والفكّة والهاع
ورجل أفك المنكب، وفيه فكّة، أي: استرخاء وضعف في رأيه.
ينظر: اللسان (فسخ، فكك).

(٨) في ب: فله.

ووصفوا الرأي والهمة بالاجتماع، وألا يكون منتشرًا في نحو قوله: [من الطويل]
 جَمِي ذَاتِ أَهْوَالٍ تَخَطَّيْتُ حَوْلَهُ بِأَضْمَعٍ^(١) مِنْ هَمِّي حِيَاضَ الْمَتَالِفِ^(٢)
 وقد جاء ذكر اليدين في مواضع يراد بها: جملة ذى اليد. من ذلك قولهم: لبيك
 وخير بين يديك، ومن ذلك قوله - سبحانه - ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَاكَ﴾ [الحج: ١٠]،
 وقالوا: يداك أوكنا وفوك نفخ^(٣). فهذا يقال عند تفريع الجملة، قال: [من الوافر]

 فَرَارِيًّا أَحَدًا يَدِ الْقَمِيصِ^(٤)

فنسب الخيانة إلى اليد، وهى للجملة، وعلى هذا نسب الآخر الإغلال إلى
 الإصبع فجعلها بمنزلة اليد، فقال: [من الكامل]

.....
 وَلَمْ يَكُنْ لِلْعَظْرِ خَائِنَةً مُغِلًّا الْإِضْبَعِ^(٥)
 وقال أبو عبيدة: جناحا الرجل: يده، وقد ذكر أن غيره قال فى قوله: ﴿وَأَضْمَمَ
 إِلَيْكَ جَنَاحَكَ﴾ [القصص: ٣٢]: إنه العضد.

وقول أبى عبيدة أبين عندنا، ويدل على قول من قال: إنه العضد، [أن العضد]^(٦)
 قد قام مقام الجملة فى قوله - تعالى - ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾ [القصص: ٣٥]،
 «واليد» فى هذا المعنى أكثر وأوسع، وقد جاء الاسم المفرد يراد به الشئية، وأنشد
 أبو الحسن: [من الطويل]

- (١) فى ب: بأجمع.
 (٢) البيت لذى الرمة فى ديوانه ص (١٦٣٢)، وبلا نسبة فى المخصص (٥/٢).
 (٣) ينظر مجمع الأمثال (٥١٩/٣).
 (٤) عجز بيت وصدرة:

لأطعمت العراق ورافديه
 والبيت للفرزدق فى ديوانه (٣٨٩/١)، والحيوان (١٩٧/٥)، والدرر (١٥٣/١)، وسر
 صناعة الإعراب (١٩٠/١)، وسمط اللآلى ص (٨٦٢)، والشعر والشعراء (٩٤/١)،
 ولسان العرب (رفد، حذذ)، وبلا نسبة فى الحيوان (٥١٠/٦)، وهمع الهوامع (٥٠/١).
 (٥) وتمام البيت:

- حدثت نفسك بالوفاء
 والبيت للكلابى فى لسان العرب (خون)، وتاج العروس (صبع، خون)، والكامل ص
 (٤٦٣)، وبلا نسبة فى لسان العرب (صبع، غلل)، وتهذيب اللغة (٥٢/٢)، وجمهرة اللغة
 ص (٣٤٧)، وإصلاح المنطق ص (٢٦٦)، وتاج العروس (غلل).
 وىروى «تكن» بدلا من «يكن».
 (٦) سقط فى أ.

يَدَاكَ يَدٌ إِحْدَاهُمَا الْجُودُ كُلُّهُ وَرَاحَتُكَ الْأُخْرَى طِعَانٌ تُغَايِرُهُ^(١)
 المعنى: يداك يدان، بدلالة قوله: إحداهما، ولأنك إن جعلت يداً مفرداً بقيت
 لا يتعلق بها شيء^(٢).

ومن وقوع الثنية بلفظ الإفراد ما أنشده أبو الحسن: [من المتقارب]
 وَعَيْنٌ لَهَا حَذْرَةٌ بَدْرَةٌ شَقَّتْ مَاقِيَهُمَا مِنْ أُخْرٍ^(٣)
 فيجوز على هذا القياس في قوله: ﴿وَأَضْمَمْتُ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ﴾ أن يراد بالإفراد
 الثنية، كما أريد بالثنية الإفراد في قوله: [من الطويل]
 فَإِنْ تَزْجُرَانِي يَا بَنَ عَقَانٌ أَنْزَجِرْ... ..
 ومن الناس من يحمل قوله - جل وعز - : ﴿أَلْفِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [ق]:
 [٢٤] عليه.

اختلفوا في تشديد النون وتخفيفها من قوله - جل وعز - : ﴿فَلَذَانِكَ﴾ [٣٢]:
 فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿فَلَذَانُكَ﴾ مشددة النون.
 على بن نصر عن أبي عمرو: يخفف ويثقل، وروى نصر بن علي عن أبيه عن
 شبل عن ابن كثير: ﴿فَلَذَانِيكَ﴾ خفيفة النون بياء.
 وقرأ الباقون: ﴿فَلَذَانِكَ﴾ خفيفة^(٥).

(١) وهو للفرزدق في ديوانه (٣٤٢/١).

ويروى البيت:

يداك يد إحداهما النيل والندى وراحتها الأخرى طعان تعاوره
 وفي أ: تقامره.

(٢) في أ: بقى لا يتعلق به شيء.

(٣) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص (١٦٦)، ولسان العرب (آخر، بدر، حذر)، والتنبيه
 والإيضاح (٧٧/٢)، وتهذيب اللغة (٢٠٩/٤)، وجمهرة اللغة ص (٥٠٠)، والمخصص
 (٥/٢، ١٨٥/١٦)، وديوان الأدب (١٣٨/١)، وتاج العروس (آخر، بدر، حذر)، وبلا
 نسبة في مقاييس اللغة (٢٠٨/١).

ويروى «حدة» بدلاً من «حدر».

(٤) صدر بيت وعجزه:

..... وإن تدعاني أحم عرضاً ممنعا

والبيت لسويد بن كراع العكلي في اللسان (جزز)، والتنبيه والإيضاح (٢٣٩/٢)، وتاج
 العروس (جزز)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص (٨٣٩)، والمخصص (٥/٢).

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٢)، الإعراب للنحاس (٥٥٢/٢)، الإملاء للعكبري (٩٦/٢)،
 البحر المحیط (١١٨/٧) التبيان للطوسي (١٣٠/٨)، التيسير للداني (١٧١)، تفسير الطبري

قال أبو علي: وجه ما روى من قوله - تعالى: ﴿فَذَايِكَ﴾: أنه أبدل من النون الثانية الياء كراهية التضعيف، وحكى أحمد بن يحيى: لا - وَرَبِّكَ - ما أفعل، يريد: لا وَرَبِّكَ، وأنشد أبو زيد: [من الطويل]

فَأَلَيْتُ لَا أَشْرِيهِ حَتَّى يَمَلِّنِي بِشَيْءٍ وَلَا أَمْلَأُهُ حَتَّى يُفَارِقًا^(١)
يريد: لا أمله، فأبدل من التضعيف الألف، كما أبدل منه الأول الياء، وقيل في قوله - تعالى -: ﴿ثُمَّ ذَهَبَ إِلَىٰ أَهْلِهِ يَتَمَطَّى﴾ [القيامة ٣٣]، أى: يتمطط من المُطِيطِاء ويجوز أن يكون: يتمطى، يتكفى فى مشيته، فيجرى فيها مطاه، وهو الظهر، فيكون «يتفعل» من «المطا» ولا يكون على القلب، ووجه التثقيل، قد مر فيما تقدم.

قرأ نافع وحده: ﴿رِدَا﴾ [٣٤] غير مهموز منون.

وهمزه كلهم غير نافع فإنه لم يهمزه، وفتح الدال وأسكنها الباقون^(٢).

أبو عبيدة: الردء: المُعِين، يقال: أزدأته بشيء على عدوه، وعلى ضيعته، أى: أعتته.

قال أبو علي: أما قول نافع فإنه خفف الهمزة، وكذلك حكم الهمزة إذا خففت وكان قبلها ساكن أن تحذف، وتلقى حركتها على الساكن الذى قبلها وهكذا قرأ أهل التخفيف: ﴿الذى يخرج الخب فى السموات والأرض﴾ [النمل: ٢٥]، فمن أثر منهم التخفيف قال كما قال نافع، وقد جاء فى بعض القوافى فى الردء: الرُدُّ، ذلك على أنه خفف الهمزة، وألقى حركتها على ساكن^(٣) قبلها، ثم وقف بعد التخفيف على الحرف فثقل كما يثقل: هذا فرج، وهذا خالد، فيضعف الحرف للوقف، ثم

= (٤٧/٢٠)، تفسير القرطبي (٢٨٥/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٧٧)، الحجة لأبى زرعة (٥٤٤)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٣)، الغيث للصفاسى (٣١٦)، الكشاف للزمخشري (١٧٥/٣)، الكشف للقيسى (٣٨١/١)، المجمع للطبرسى (٢٥١/٧)، المعانى للأخفش (٤٣٣/٢)، المعانى للفراء (٣٠٦/٢)، تفسير الرازى (٢٤٨/٢٤)، النشر لابن الجزرى (٣٤١/٢).
وفى أ: خفيفًا.

(١) تقدم.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٢)، البحر المحيط (١١٨/٧)، التبيان للطوسى (١٣٠/٨)، (١٣١)، التيسير للدانى (١٧١)، الحجة لأبى زرعة (٥٤٥)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٤)، الغيث للصفاسى (٣١٦)، الكشاف للزمخشري (١٧٦/٣)، الكشف للقيسى (٨٣/١)، (١٧٤/٢)، المجمع للطبرسى (٢٥٤/٧).

(٣) فى أ: الساكن.

يطلق كما أطلق [نحو] ^(١): [من الرجز]

سَبَسَبَا ^(٢)

[ومن الرجز]

الْقَصَبَا ^(٣)

وحكى أبو الحسن: «رِدًّا»، وحمله على أنه «فِعْلٌ» من «رَدَدْتُ» أى: يرد عنى. اختلفوا فى ضم القاف وإسكانها من قوله - جل وعز - : ﴿يُصَدِّقُنِي﴾ [٣٤]: فقرأ عاصم وحمزة: ﴿يُصَدِّقُنِي﴾ بضم القاف. وقرأ الباقون ﴿يُصَدِّقُنِي﴾، ساكنة القاف ^(٤).

قال أبو على: وجه الرفع فى ﴿يُصَدِّقُنِي﴾: أنه صفة للنكرة، وتقديره: ردءًا مصدقًا، وسأل ربه إرساله بهذا الوصف، ومن جزم كان على معنى الجزاء؛ إن أرسلته صدقنى، وهو جيد فى المعنى؛ لأنه إذا أرسله معه صدقه.

قال: قرأ ابن كثير وحده: ﴿قَالَ مُوسَى﴾ [٣٧] بغير واو، وكذلك فى مصاحف أهل مكة. وقرأ الباقون: ﴿وَقَالَ مُوسَى﴾ بالواو، وكذلك فى مصاحفهم ^(٥). قال أبو على: قد مضى القول فى نحو هذا قبل.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله - جل وعز - : ﴿وَمَنْ تَكُونُ لِمَ عَنَقِبَةُ الدَّارِ﴾ [٣٧]: فقرأ حمزة والكسائى: ﴿وَمَنْ يَكُونُ﴾ بالياء، وقرأ الباقون بالتاء ^(٦).

(١) سقط فى ب.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٢)، الإعراب للنحاس (٥٥٣/٢)، الإملاء للعكبرى (٩٦/٢)، البحر المحيط (١١٨/٧)، التبيان للطوسى (١٣١/٨)، التيسير للدانى (١٧١)، تفسير الطبرى (٤٨/٢٠)، تفسير القرطبى (٢٨٧/١٣)، الحجة لأبى زرعة (٥٤٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٤)، الغيث للصفاقسى (٣١٦)، الكشاف للزمخشرى (١٧٦/٣)، الكشاف للقيسى (١٧٤/٢)، المجمع للطبرسى (٢٥٤/٧)، المعانى للفراء (٣٠٦/٢)، تفسير الرازى (٢٤٩/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٤١/٢).

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٣)، البحر المحيط (١١٩/٧)، التبيان للطوسى (١٣٤/٨)، التيسير للدانى (١٧١)، تفسير القرطبى (٢٨٨/١٣)، الحجة لأبى زرعة (٥٤٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٤)، الغيث للصفاقسى (٣١٦)، الكشاف للزمخشرى (١٧٨/٣)، المجمع للطبرسى (٢٥٤/٧)، النشر لابن الجزرى (٣٤١/٢).

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٣)، التبيان للطوسى (١٣٤/٨)، التيسير للدانى (١٠٧)، تفسير =

الياء والتاء في هذا النحو حسنان وقد مضى ذلك.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم: ﴿أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ﴾ [٣٩] برفع الياء، وقرأ نافع وحزمة والكسائي: ﴿لَا يُرْجَعُونَ﴾ بفتح الياء.

قال أبو علي: حجة الفتح: قوله: ﴿وَإِنَّا إِلَيْهِ رُجْعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦]، وحجة الضم: ﴿وَلَكِنَّ رُودَتْ إِلَى رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٦] وقوله: ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٦٢] وقوله: ﴿فَارْتَجَعْنَا نَعْمَلْ صَلِحًا﴾ [السجدة: ١٢].

اختلفوا في قوله - تعالى -: ﴿قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا﴾ [٤٨] في الألف وإسقاطها: فقرأ عاصم وحزمة والكسائي: ﴿قَالُوا سِحْرَانِ﴾ ليس قبل الحاء ألف. وقرأ الباقون: ﴿ساحران﴾ بألف قبل الحاء^(١).

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿ساحران﴾: أنه قال: ﴿تَظَاهَرَا﴾، والمظاهرة: المعاونة، وفي التنزيل: ﴿وَإِن تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾ [التحریم: ٤]، والمعاونة إنما تكون في الحقيقة للساحرين لا للسحرين.

ووجه من قال: ﴿سِحْرَانِ﴾: أنه نسب المعاونة إلى السحرين على الاتساع، كأن المعنى: كل سحر منهما يقوى الآخر؛ لأنهما تشابها واتفقا ونحو ذلك^(٢) ومما يقوى ذلك قوله - سبحانه -: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِكِتَابٍ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ هُوَ أَهْدَىٰ مِنْهُمَا﴾ [القصص: ٤٩] على الكتابين اللذين قالوا فيهما: سحران.

ومن قال: ﴿ساحران﴾ قال: المعنى هو أهدى من كتابيهما، فحذف المضاف. وزعموا أن ﴿سِحْرَانِ﴾ قراءة الأعمش.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله - جل وعز -: ﴿يُجِجْنَ إِلَيْهِ نَمْرَاتٌ﴾ [٥٧]:

= القرطبي (٢٨٨/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٧٨)، الحجة لأبي زرعة (٥٤٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٤)، الغيث للصفاسي (٣١٦)، الكشاف للزمخشري (١٧٨/٣)، الكشاف للقيسي (٤٥٣/١)، المجمع للطبرسي (٢٥٤/٧)، النشر لابن الجزري (٢٦٣/٢).
(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٣)، البحر المحيط (١٢٤/٧)، التبيان للطوسي (١٤٠/٨)، التيسير للداني (١٧٢)، تفسير الطبري (٥٣/٢٠)، تفسير القرطبي (٢٩٤/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٧٨)، الحجة لأبي زرعة (٥٤٧)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٥)، الغيث للصفاسي (٣١٦)، الكشاف للزمخشري (١٨٣/٣، ١٨٤)، الكشاف للقيسي (١٧٤/٢)، المجمع للطبرسي (٢٥٦/٧)، المعاني للفراء (٣٠٧/٢)، تفسير الرازي (٢٤/٢٦١)، النشر لابن الجزري (٣٤١/٢، ٣٤٢).

(٢) سقط في ب.

فقرأ نافع وحده: ﴿تُجَبِّى إِلَيْهِ﴾ بالتاء، وقرأ الباقون بالياء^(١).
قال أبو علي: تأنيث ﴿تَمَرَّتْ﴾ تأنيث جمع، وليس بتأنيث حقيقي، فإذا كان كذلك كان بمنزلة الوعظ والموعظة والصوت، والصيحة، إذا ذكرت كان حسناً، وكذلك إذا أنثت.

قرأ أبو عمرو وحده: ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ و: ﴿تَعْقِلُونَ﴾ بالتاء والياء [٦٠] وقرأ الباقون بالتاء^(٢).

قال أبو علي: حجة التاء قوله: ﴿وَمَا أُوتِشِرَ مِنْ شَيْءٍ... أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [٦٠] ليكون الكلام وجهًا واحدًا.

والياء: أفلا يعقلون يا محمد.

قال: وقرأ عاصم - في رواية حفص - : ﴿لَخَسَفَ بِنَاءً﴾ نصبًا [٨٢] وكذلك روى على بن نصر عن أبان عن عاصم مثله.

وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم: ﴿لَخُسِفَ بِنَاءً﴾ بضم الخاء^(٣).

قال أبو علي: [من قال]^(٤): ﴿لَخَسَفَ﴾ بفتح الخاء؛ فلتقدم ذكر الله - تعالى - : ﴿لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَاءً﴾ [٨٢]، ومن قال: ﴿لَخُسِفَ بِنَاءً﴾ - فبنى للمفعول - فإنه يثول إلى الخسف في المعنى.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٣)، الإعراب للنحاس (٥٥٥/٢)، البحر المحيط (١٢٦/٧)، التبيان للطوسي (١٤٥/٨)، التيسير للداني (١٧٢)، تفسير القرطبي (٣٠٠/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٧٨)، الحجة لأبي زرعة (٥٤٨)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٥)، الغيث للصفاسي (٣١٧)، الكشاف للزمخشري (١٨٥/٣)، الكشاف للقيسي (١٧٥/٢)، المحتسب لابن جني (٢٥٤/٧)، المعاني للفراء (٣٠٨/٢)، تفسير الرازي (٣/٢٥)، النشر لابن الجزري (٣٤٢/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٣)، البحر المحيط (١٢٧/٧)، التبيان للطوسي (١٤٥/٨)، التيسير للداني (١٧٢)، تفسير القرطبي (٣٠٢/١٣)، الحجة لأبي زرعة (٥٤٨)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٥)، الغيث للصفاسي (٣١٧)، الكشاف للزمخشري (١٨٧/٣)، الكشاف للقيسي (١٧٥/٢)، المجموع للطبرسي (٢٥٩/٧)، النشر لابن الجزري (٣٤٢/٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٤)، الإملاء للعكبري (٩٨/٢)، البحر المحيط (١٣٥/٧)، التبيان للطوسي (١٦٠/٨)، التيسير للداني (١٧٢)، تفسير القرطبي (٣١٩/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٧٩)، الحجة لأبي زرعة (٥٤٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٥)، الغيث للصفاسي (٣١٧)، الكشاف للزمخشري (١٩٣/٣)، الكشاف للقيسي (١٧٥/٢)، (١٧٦)، المجموع للطبرسي (٢٦٤/٧)، المعاني للفراء (٣١٣/٢)، النشر لابن الجزري (٣٤٢/٢).

(٤) سقط في ب.

قال: قرأ ابن كثير: ﴿بِضْءٍ﴾ [٧١] بهمزتين، كذا^(١) قرأت على قنبل، وهو غلط^(٢).

وروى ابن فليح والبزى عن ابن كثير بغير همز، وهو الصواب. وقد ذكرنا القول [فيما تقدم فيه]^(٣).

* * *

(١) في أ: هكذا.

(٢) ينظر إتحاف الفضلاء (٣٤٤)، التيسير للداني (١٢٠)، الغيث للصفاقسي (٣١٧)، الكشف للقيسي (٥١٢/١)، النشر لابن الجزري (٤٠٦/١).

(٣) في أ: في هذا فيما تقدم.

[بِسْمِ اللّٰهِ] (١)

ذكر اختلافهم في سورة العنكبوت

اختلفوا في الياء والتاء من قوله - تعالى - : ﴿أَوْلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [١٩]:

فقراً ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر بالياء .

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿تَرَوْا﴾ بالتاء، واختلف عن عاصم: فروى يحيى عن أبي بكر عن عاصم وابن أبي أمية عن أبي بكر عن عاصم: بالتاء، وروى في النحل [٤٨] بالياء .

وروى الكسائي والأعشى عن أبي بكر وحفص عن عاصم بالياء . حدثني موسى ابن إسحاق عن هارون عن حسين عن أبي بكر عن عاصم مثله بالياء (٢) .
قال أبو علي: حجة الياء: أن الذي قبلها غيبة: ﴿وَإِنْ تَكْذِبُوا فَقَدْ كَذَّبَ أُمَمٌ مِّنْ قَبْلِكُمْ... أَوْلَمْ يَرَوْا﴾ [١٨، ١٩].

وحجة التاء: قل لهم: ﴿أَوْلَمْ تَرَوْا كَيْفَ﴾ .

ولا ينبه المسلمون على علم الابتداء والبعث والإعادة بعد الموت؛ لأنهم قد علموا ذلك وتيقنوه، ولا يدل قوله - سبحانه - : ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [العنكبوت: ٢٠] على اختيار التاء؛ لأن ذكر الأمم التي كذبت وكفرت قد تقدم، فحمل الكلام عليه، والخطاب جاء بعد ذلك .

اختلفوا في المد والقصر من قوله - سبحانه - : ﴿ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾ [٢٠]:
فقراً ابن كثير وأبو عمرو: ﴿النَّشْأَةَ﴾ ممدودة في كل القرآن .
وقرأ الباقون بالقصر (٣) .

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٤، ٣٤٥)، البحر المحيط (١٤٦/٧)، التبيان للطوسي (٨/١٧٢)، التيسير للداني (١٧٣)، تفسير القرطبي (٣٣٦/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٨)، الغيث للصفاسي (٣١٨)، الكشف للزمخشري (٢٠٢/٣)، الكشف للقيسي (١٧٧/٢)، المجمع للطبرسي (٢٧٦/٨)، النشر لابن الجزري (٢/٢٤٣).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٥)، البحر المحيط (١٤٦/٧)، التبيان للطوسي (٨/١٧٢)، التيسير للداني (١٧٣)، تفسير القرطبي (٣٣٧/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٧٩)، الحجة

قال أبو زيد: نشأت أنشأ نشأ، ونشأت السحابة نشاء، ولم يذكر النشأة^(١)، وهو في القياس كالرأفة والرأفة، والكأبة، والكأبة، وحكى أبو عبيدة ﴿النشأة﴾ ولم يذكر الممدود^(٢)، ونشأ هو الفعل الذي لا يتعدى، وإذا عديته نقلته بالهمزة كقوله - تعالى -: ﴿كَمَا أَنشَأَكُم مِّن ذُرِّيَّتِهِ قَوْمٍ ءآخِرِينَ﴾ [الأنعام: ١٣٣] ﴿وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا ءآخِرِينَ﴾^(٣) [الأنبياء: ١١] والقياس: أن يجوز النقل بتضعيف العين. اختلفوا في الإضافة والتنوين من قوله - جل وعز-: ﴿مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾ [٢٥]: فقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: ﴿مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾ [بالرفع والإضافة. وروى أبو زيد عن أبي عمرو: ﴿مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾^(٤) و ﴿مودةَ بَيْنِكُمْ﴾ جميعاً. وروى علي بن نصر عن أبي عمرو: ﴿مودةٌ﴾ مضافاً. وقرأ نافع وابن عامر وعاصم - في رواية أبي بكر -: ﴿مودةَ بَيْنِكُمْ﴾، المفضل عن عاصم: ﴿مودةٌ بَيْنِكُمْ﴾ مثل أبي عمرو. الأعمش عن أبي بكر عن عاصم: ﴿مودةٌ﴾ [رفع]^(٥) منون ﴿بَيْنِكُمْ﴾ نصباً. وقرأ حمزة [والكسائي]^(٦) وعاصم - في رواية حفص -: ﴿مودةَ بَيْنِكُمْ﴾ بنصب^(٧) «مودة» مع الإضافة^(٨).

= لأبي زرعة (٥٤٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٨)، الغيث للصفاسي (٣١٨)، الكشاف للزمخشري (٢٠٢/٣)، الكشف للقيسي (١٧٨/٢)، المجمع للطبرسي (٢٧٦/٨)، المعاني للفراء (٣١٥/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٤٣/٢).

- (١) في أ: نشأة.
- (٢) في أ: الممدودة.
- (٣) سقط في أ.
- (٤) سقط في أ.
- (٥) سقط في أ.
- (٦) سقط في أ.
- (٧) في أ: نصب.
- (٨) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٥)، الإعراب للنحاس (٥٦٨/٢)، الإملاء للعكبري (٩٨/٢)، البحر المحيط (١٤٨/٧)، التبيان للطوسي (١٧٦/٨)، التيسير للداني (١٧٣)، تفسير الطبري (٩١/٢٠)، تفسير القرطبي (٣٣٨/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٩)، الغيث للصفاسي (٣١٨)، الكشاف للزمخشري (٢٠٣/٣)، الكشف للقيسي (١٧٨/٢)، المجمع للطبرسي (٢٧٨/٨)، المعاني للفراء (٣١٥/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٤٣/٢).

قال أبو علي: يجوز فيمن قال: ﴿مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ﴾ أن يجعل «ما» اسم «إن»، ويضمّر له ذكراً يعود إلى «ما»، كما جاء قوله: ﴿وَأَتَّخِذْتُمُوهُ وِرَاءَكُمْ ظَهْرِيًّا﴾ [هود: ٩٢]. فيكون التقدير: إن الذين اتخذتموهم من دون الله أوثاناً، مودةً بينكم، فيصير «مودةً بينكم» خبر «إن»، وتجعل المودة: ما اتخذوا على الاتساع، أو تحذف المضاف تقديره: إن الذين اتخذتموهم أوثاناً ذوو مودة بينكم، فيكون دخول «إن» على «ما»؛ لأنه بمنزلة الذي، - كقوله - سبحانه: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُضْمِرُ بِهِ مِنْ مَّالٍ وَبَيْنِ﴾ [المؤمنون: ٥٥] لعود الذكر، ويجوز أن يضمّر هو، ويجعل «مودةً بينكم» خبراً عنه، والجملة في موضع خبر «إن».

ومن قرأ: ﴿مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ﴾ و ﴿مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ﴾ بالنصب، جعل «ما» مع «إن» كافة، ولم يعد إليها ذكراً كما أعاد في الوجه الأول، ولكن جعل الأوثان منتصبة بـ «اتخذتم»، وعده أبو عمرو إلى مفعول واحد، كقوله - سبحانه - : ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا﴾ [البقرة: ٨٠]، والمعنى: إنما اتخذتم من دون الله أوثاناً آلهة، فحذف، كما أن قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٢]، معناه: اتخذوا العجل إلهاً، فحذف. وانتصب «مودةً بينكم» على أنه مفعول له، أي: اتخذتم الأوثان للمودة، و «بينكم» نصب على الظرف، والعامل فيه المودة.

ومن قال: ﴿مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ﴾ أضاف المودة إلى البين، واتسع في أن جعل الظرف اسماً لما أضاف إليه، ومثل ذلك قراءة من قرأ: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] ومثله في الشعر: [من الطويل]

أَتَتْهُ بِمَجْلُومٍ كَأَنَّ جَبِيئَهُ صَلَاةً وَرَسٍ وَسَطُّهَا قَدْ تَفَلَّقَا^(١)
ومن قال: ﴿مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ﴾ جاز في قوله: ﴿بَيْنَكُمْ﴾ إذا نونت «مودةً» ضربان: أحدهما: أن يجعله ظرفاً متعلقاً بالمصدر.

والآخر: أن يجعله صفة له، فإذا جعلته ظرفاً متعلقاً بالمصدر، لم يمتنع أن يكون قوله: ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ - أيضاً - متعلقاً بالمصدر؛ لأن الظرفين أحدهما من المكان، والآخر من الزمان، وإنما الذي يمتنع أن تعلق به ظرفين من المكان أو

(١) تقدم.

ظرفين من الزمان، فأما إذا اختلفا، فسائغ، [فقوله سبحانه] ^(١): ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [٢٥] ظرف زمان؛ لأن المعنى: في وقت الحياة الدنيا؛ ولا ذكر في واحد من الطرفين، كما أنك إذا قلت: لقيت زيداً اليوم في السوق، كان كذلك وإذا جعلت الظرف الأول صفة للنكرة كان متعلقاً بمحذوف، وصار فيه ذكر يعود إلى الموصوف.

وإذا جعلته وصفاً للمصدر جاز أن يكون قوله: ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ في موضع حال، والعامل فيه الظرف الذي هو صفة للنكرة، وفيه ذكر يعود إلى ذى الحال، وذو الحال: هو الضمير الذي في الظرف يعود إلى الموصوف الذي هو «مودة»، وهو هي في المعنى.

فإن قلت: هل يجوز أن يتعلق الظرف الذي قد جاز أن يكون حالاً ^(٢) في المودة مع أنه قد وصف بقوله: ﴿بينكم﴾؟

قيل: لا يمتنع ذلك؛ لأنك إذا وصفته فمعنى الفعل قائم فيه، والظرف متعلق بمعنى الفعل، وإنما الذي يمتنع أن يعمل فيه إذا وصف المفعول به، فأما الحال والظرف، فلا يمتنع أن يتعلق كل واحد منهما به، وإن كان قد وصف.

وقد جاء في الشعر ما لا يعمل عمل الفعل إذا وصف عاملاً في المفعول به، فإذا جاز عمله في المفعول به فلا نظر في جواز عمله فيما ذكرنا من الظرف والحال، فمن ذلك قوله: [من الطويل]

إِذَا فَاقِدْ خَطْبَاءَ فَرَحَيْنِ رَجَعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمِي فِي الْخَلِيطِ الْمُبَايِنِ ^(٣)
والتحقير في ذلك بمنزلة الوصف، لو قلت: هذا ضويربٌ زيداً، لقبح كما يقبح ذلك في الصفة، ولم يجئ ذلك في حال السعة والاختيار.

وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر، وحفص عن عاصم: ﴿وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ
إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَلْحَشَةَ﴾ [٢٨]، وكان ابن كثير يستفهم بغير مد: ﴿أَيْنُكُمْ﴾ [٢٩].
يلفظ بياء بعد الألف.

(١) في أ: فقولك.

(٢) في ب: «ظرفاً».

(٣) البيت لبشر بن أبي خازم في المقاصد النحوية (٣/٥٦٠)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/٣٤١)، ولسان العرب (فقد). ويروى «المزابل» بدلاً من «المباين».

[وروى عن نافع المد، وروى^(١)] عنه مثل قراءة ابن كثير. وكان ابن عامر يهمز همزتين [فى]^(٢) ﴿أَيْنَكُم﴾، وقال ابن ذكوان عنه بهمزتين والاستفهام؛ فكان^(٣) قراءته: ﴿إَيْنَكُم﴾ يمد^(٤) بين الهمزتين، وإنما قلت ذلك؛ لأن أبا العباس أحمد بن محمد بن بكر أخبرنى عن هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر: ﴿إِذَا﴾ فى وزن: عاعذا.

حفص عن عاصم فى الأول^(٥) مثل نافع، الثانى: بهمزتين. وقرأ أبو عمرو وعاصم - فى رواية أبى بكر - وحمزة والكسائى بالاستفهام فيهما غير أن أبا عمرو لا يهمز همزتين، وهؤلاء يهمزون همزتين^(٦). [قد تقدم ذكر القول فى ذلك].^(٧)

وقرأ ابن كثير وعاصم - فى رواية أبى بكر -: ﴿لَتُنَجِّيَنَّهٗ﴾ [٣٢] مشددة، و ﴿إِنَّا مُنْجُوكَ﴾ [٣٣] ساكنة النون خفيفة.

وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم: بتشديد الحرفين. وقرأ حمزة والكسائى: بتخفيف الحرفين^(٨).

أبو زيد عن أبى عمرو: ﴿لَتُنَجِّيَنَّهٗ﴾ ساكنة النون الثانية.

قال أبو على: حجة من قال: ﴿إِنَّا مُنْجُوكَ﴾ بالتخفيف: قوله - سبحانه -: ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ﴾ [العنكبوت: ٢٤].

(١) فى أ: وكان نافع يروى عنه المد، ويروى.

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى ب: واستفهام وكان.

(٤) فى ب: بمدة.

(٥) فى أ: الأولى.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٥)، التبيان للطوسى (١٧٩/٨)، التيسير للدانى (١٣٢)، السبعة لابن مجاهد (٤٩٩)، الغيث للصفاقسى (٣١٨)، الكشف للقيسى (٢٠/٢، ٢١)، المجمع للطبرسى (٢٧٩/٨، ٢٨٠)، النشر لابن الجزرى (٣٦٣/١، ٣٦٤، ٣٧٣).

(٧) سقط فى ب.

(٨) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٥)، البحر المحيط (١٥٠/٧، ١٥١)، التبيان للطوسى (٨/١٨٢)، التيسير للدانى (١٧٣)، تفسير القرطبى (٣٤٣/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٨٠)، الحجة لأبى زرعة (٥٥١)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٠)، الغيث للصفاقسى (٣١٨)، الكشاف للزمخشرى (٢٠٥/٣)، الكشف للقيسى (١٧٩/٢)، المجمع للطبرسى (٨/٢٨١)، النشر لابن الجزرى (٢٥٩/٢).

وحجة من ثقل: قوله - تعالى - ﴿ وَنَجَّيْنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [فصلت: ١٨] يقال:

نجا زيد، قال: [من الطويل]

نَجَا سَالِمٌ وَالرُّوحُ مِنْهُ بِشِدْقِهِ [١]

«ونجيته وأنجيته» مثل: فرحته وأفرخته، ويقوى التشديد قوله - تعالى -: ﴿إِلَّا

ءَالَ لُوطٍ بَجَبْتَهُمْ بِسَحْرِ﴾ [القمر: ٣٤]، وفي قصة لوط في موضع آخر ﴿فنجيناها﴾

[الشعراء: ١٧٠].

وقرأ ابن عامر [وحده]^(٢): ﴿إِنَّا مُنْزَلُونَ﴾ [٣٤] [بالتشديد]^(٣)، وقرأ الباقون:

﴿إِنَّا مُنْزَلُونَ﴾ بإسكان النون.

الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: ﴿إِنَّا مُنْزَلُونَ﴾ مشدداً، وكذلك روى الأعشى

عن أبي بكر^(٤).

قال أبو علي: قال - سبحانه -: ﴿نَزَّلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣] فإذا

عديته نقلته بالهمزة أو بتضعيف العين، كما أن نجا زيد كذلك، تقول: نجَّيته،

وأنجَّيته، قال: ﴿وَأَنْزَلْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ﴾ [الزمر: ٦] ﴿فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾

[البقرة: ٥٩]، وأكثر ما في القرآن من التنزيل دلالة على تقدم تضعيف العين.

وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ﴾

[٤٢] بالتاء.

وقرأ أبو عمرو وعاصم في [رواية]^(٥) [يحيى عن] أبي بكر: ﴿يَدْعُونَ﴾

بالياء^(٦).

(١) تقدم.

(٢) سقط في ب.

(٣) سقط في ب.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٥)، البحر المحيط (١٥١/٧)، التبيان للطوسي (١٨٢/٨)،

التيسير للداني (٩٠)، تفسير القرطبي (٣٤٣/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٨٠)، الحجة

لأبي زرعة (٥٥٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٠)، الغيث للصفاسي (٣١٨)، الكشف

للزمخشري (٢٠٥/٣)، الكشف للقيسي (١٧٩/٢)، المجمع للطبرسي (٢٨١/٨)، النشر

لابن الجزري (٣٤٣/٢).

(٥) سقط في ب.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٦)، الإعراب للنحاس (٥٧٢/٢)، البحر المحيط (١٥٣/٧)،

التبيان للطوسي (١٨٨/٨)، التيسير للداني (١٧٤)، تفسير الطبري (٨٩/٢٠)، تفسير =

الأعشى عن أبي بكر والكسائي وحسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم: ﴿مَا تَدْعُونَ﴾ بالتاء، حفص عن عاصم: ﴿مَا يَدْعُونَ﴾ بالياء.

قال أبو علي: حجة الياء: أن الذي تقدمه غيبة: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ أَخْتَدُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ... لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤١]، ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٢]. والتاء على: قل لهم: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ﴾، لا يكون إلا على هذا؛ لأن المسلمين لا يخاطبون بذلك، و«ما» استفهام موضعه نصب ب«تدعون»، ولا يجوز أن تكون نصبا ب«يعلم»، ولكن صار الجملة التي هي منها في موضع نصب ب«يعلم»، والتقدير: إن الله يعلم: أوثنا تدعون من دونه أو غيره؟ أي: لا يخفى ذلك عليه، فيؤاخذكم على كفركم، ويعاقبكم عليه.

ولا يكون «يعلم» بمعنى يعرف، كقوله - تعالى -: ﴿وَلَقَدْ عَلَّمْتُمُ الَّذِينَ أَخْتَدُوا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾ [البقرة: ٦٥]؛ لأن ذلك لا يلغى، وما لا يلغى، لا يُعَلِّقُ، ويبعد ذلك دخول «من» في الكلام، وهي إنما تدخل في نحو قولك: هل من طعام؟ وهل من رجل؟ ولا تدخل في الإيجاب، وهذا قول الخليل، وكذلك قال^(١): ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥]، المعنى: فسوف يعلمون: المسلم تكون له عاقبة الدار أم الكافر؟ وكل ما كان من هذا، فهكذا^(٢) القول فيه، وهو قياس قول الخليل.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله - تعالى -: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [٥٠].

فقرأ [نافع و]^(٣) أبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم ﴿آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ جماعة. على بن نصر عن أبي عمرو: ﴿آيَةٌ﴾ واحدة. وقرأ ابن كثير وعاصم - في رواية أبي بكر - وحمزة والكسائي ﴿آيَةٌ﴾ على

= القرطبي (٣٤٦/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٨٠)، الحجة لأبي زرع (٥٥٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٠)، الغيث للصفاسي (٣١٨)، الكشاف للزمخشري (٢٠٦/٣)، الكشاف للقيسي (١٧٩/٢)، المجمع للطبرسي (٥٨٣/٨)، النشر لابن الجزري (٣٤٣/٢).

(١) في أ: قوله.

(٢) في ب: فهذا.

(٣) سقط في ب.

التوحيد^(١).

قال أبو على: حجة الأفراد: قوله: ﴿فَلْيَأْتِنَا بَشَايِرَ كَمَا أُرْسِلَ الْأَوْلُونَ﴾ [الأنبياء: ٥]، ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنَزِّلَ آيَةً﴾ [الأنعام: ٣٧] وحجة الجمع: أن في حرف أبي - زعموا - : ﴿لولا يأتينا بآيات من ربه﴾ [طه: ١٣٣] ﴿قُلْ إِنَّمَا آيَاتُ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، وقد تقع «آية» على لفظ الواحد ويراد بها كثرة، كما جاء: ﴿وَجَعَلْنَا آيَاتٍ مَبِينَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٠]، وليس في قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا آيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٠٩] دلالة على ترجيح من قرأ: ﴿آيَاتُ مِنْ رَبِّهِ﴾ [٥٠]؛ لأنهم لما اقترحوا «آية» قيل [لهم]:^(٢) الآيات عند الله. والمعنى: الآية التي اقترحوها، وآيات أخر لم يقترحوها، فقد ثبت مما تلوناه^(٣) أنهم اقترحوا آية.

اختلفوا في الياء والنون من قوله - تعالى - : ﴿وَيَقُولُ ذُوقُوا﴾ [٥٥]:

فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو وابن عامر: ﴿ونقول﴾ بالنون.

وقرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي: ﴿ويقول﴾ بالياء^(٤).

قال أبو على: ﴿وَيَقُولُ ذُوقُوا﴾ [أى]^(٥): يقول الموكل بعذابهم: ذوقوا، كقوله: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيَهُمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ﴾ [الأنعام: ٩٣]، أى: يقولون لهم: [أخرجوا أنفسكم]^(٦). ومن قال: ﴿ونقول﴾؛ فلأن ذلك لما كان بأمره سبحانه،

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٦)، البحر المحيط (١٥٦/٧)، التبيان للطوسي (١٩٢/٨)، التيسير للداني (١٧٤)، تفسير القرطبي (٣٥٥/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٨٠)، الحجة لأبي زرة (٥٥٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٠١)، الغيث للصفاسي (٣١٨)، الكشف للزمخشري (٢٠٩/٣)، الكشف للقيسي (١٨٩/٢، ١٩٠)، المجمع للطبرسي (٢٨٦/٨)، النشر لابن الجزري (٣٤٣/٢).

(٢) سقط في ب.

(٣) في أ: تلونا.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٦)، البحر المحيط (١٥٦/٧)، التبيان للطوسي (١٩٥/٨)، التيسير للداني (١٧٤)، تفسير الطبري (٧/٢١)، تفسير القرطبي (٣٥٧/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٨١)، الحجة لأبي زرة (٥٥٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٠١)، الغيث للصفاسي (٣١٨)، الكشف للزمخشري (٢١٠/٣)، الكشف للقيسي (١٨٠/٢)، المجمع للطبرسي (٢٨٨/٨)، المعاني للفراء (٣١٨/٢)، النشر لابن الجزري (٣٤٣/٢).

(٥) سقط في ب.

(٦) في أ: ذوقوا.

جاز أن ينسب إليه وجوازه على هذا المعنى؛ لأن الله - سبحانه - لا يكلمهم ومعنى: ﴿ذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ أى: جزاءه وقيل: «ذوقوا»؛ لوصول ذلك إلى المعذب كوصول^(١) الذوق إلى الذائق.

قال: [من الرجز]

دُونَكَ مَا جَنَيْتَهُ^(٢) فَاحْسُ وَذُقْ

ويجوز [فى]^(٣) ﴿ونقول ذوقوا﴾، أن يكون القول للموكلين بالعذاب دون المعذبين كقوله - جل وعز - : ﴿وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ [آل عمران: ١٨١] ونحو ذلك من الآى.

اختلفوا فى سكون^(٤) الياء وتحريكها من قوله - سبحانه - : ﴿يَعْبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ﴾ [٥٦]:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر: ﴿يَعْبَادِ الَّذِينَ﴾، وفى «الزمر»: ﴿يَعْبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [٥٣] بنصب الياء فيهما، وفى «الزخرف»: ﴿يَعْبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ [٦٨]، ويأتى فى موضعه، إن شاء الله.

وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائى: ﴿يا عبادى﴾ بوقف الياء فى الحرفين.

ابن عامر وحده: ﴿أرضى واسعة﴾ بفتح الياء وأسكنها الباقون^(٥).

قال أبو على: التحريك والإسكان [فى هذه الياءات]^(٦) حسان.

قرأ عاصم - فى رواية يحيى - عن أبى بكر، وابن أبى أمية عن أبى بكر عن عاصم: ﴿ثم إلينا يُرْجَعُونَ﴾ [٥٧] بالياء.

[وقرأ]^(٧) الباقون وحفص عن عاصم بالتاء^(٨).

(١) فى ب: لوصول.

(٢) فى ب: جنيت.

(٣) سقط فى ب.

(٤) فى أ: جزم.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٦)، التيسير للدانى (١٧٤)، تفسير القرطبي (٣٥٨/١٣)،

الحجة لابن خالويه (٢٨١)، الحجة لأبى زرعة (٥٥٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٢)،

الغيث للصفاقسى (٣١٨)، الكشف للقيسى (١٨١/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٤٤/٢).

(٦) سقط فى ب.

(٧) سقط فى ب.

(٨) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٦)، البحر المحيط (١٥٧/٧)، التبيان للطوسى (١٩٧/٨)،

قال أبو علي: أما ﴿يُزْجَعُونَ﴾؛ فلأن الذى قبله على لفظ الغيبة، وهو قوله: ﴿كل نفس ذائقة الموت، ثم إلينا يُرجعون﴾ [٥٧]، وجاء على لفظ الجمع؛ لأن «كلا» جمع فى المعنى، وإن كان مفردًا فى اللفظ.

و﴿تُرْجَعُونَ﴾ بالياء: على الرجوع من الغيبة إلى الخطاب كقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٤] بعد قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ١].

اختلفوا فى قوله - سبحانه - : ﴿لِنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾ [٥٨] فى الباء والشاء:

فقرأ حمزة والكسائى: ﴿لِنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾ بالياء.

وقرأ الباقون: ﴿لِنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾ بالياء^(١).

قال أبو زيد: بؤأنا فلانًا منزلا تبويئًا. فما حكى أبو زيد حجة لمن قرأ: ﴿لِنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنْ الْجَنَّةِ غُرَفًا﴾ [٥٨]، وقال: ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مَبُوءًا صِدْقٍ﴾ [يونس: ٩٣]، وقال: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ﴾ [الحج: ٢٦] فيجوز أن تكون اللام زائدة كزيادتها فى: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ [النمل: ٧٢] ويجوز أن يكون «بؤأنا» لدعاء إبراهيم وهو قوله: ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بُوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ . . . فَأَجْعَلْ أَبْنَاءَكَ مِنْ آلِنَا نَهْوَىٰ إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم: ٣٧]، ويكون المفعول محذوفًا على هذا، كأنه: وإذ بؤأنا بالدعاء إبراهيم ناسًا مكان البيت، كقوله - تعالى - : ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مَبُوءًا صِدْقٍ﴾ [يونس: ٩٣]، وقال: ﴿نَبَّؤُوا مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ﴾ [الزمر: ٧٤]، فعلى هذا قوله - سبحانه - : ﴿لِنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنْ الْجَنَّةِ غُرَفًا﴾ [٥٨].

فأما من قرأ: ﴿لِنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾ فقد قال: ﴿وَمَا كُنْتَ نَابِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ﴾ [القصص ٤٥] ففسره أبو عبيدة: وما كنت مقيمًا نازلًا فيهم، قال: والشوى: الضيف، وأنشد للعجاج: [من الرجز]

= التيسير للدانى (١٧٤)، تفسير القرطبي (٣٥٨/١٣)، الحجة لأبى زرع (٥٥٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٢)، الغيث للصفاقسى (٣١٩)، الكشف للقيسى (١٨٠/٢)، المجمع للطبرسى (٢٩٠/٨)، النشر لابن الجزرى (٣٤٣/٢).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٦)، البحر المحيط (١٥٧/٧)، التبيان للطوسى (١٩٧/٨)، التيسير للدانى (١٧٤)، تفسير الطبرى (٨/٢١)، تفسير القرطبي (٣٥٩/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٨١)، الحجة لأبى زرع (٥٥٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٢)، الغيث للصفاقسى (٣١٩)، الكشف للزمخشري (٢١٠/٣)، الكشف للقيسى (١٨١/٢)، المجمع للطبرسى (٢٩٠/٨)، المعانى للفراء (٣١٨/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٤٤/٢).

فَبَاتَ حَيْثُ يَدْخُلُ الثَّوِيَّ^(١)

وقال الأعشى: [من الكامل]

أَثْوَى وَقَصَّرَ لَيْلَةً لِيَزْوَدَا (٢)

وقال حسان: [من الطويل]

ثَوَى فِي قُرَيْشٍ بَضَعَ عَشْرَةَ حِجَّةً (٣)

فكان^(٤) هذا كقوله: أقام فيهم ونزل فيهم، فإذا تعدى بحرف جر، أو زيدت عليه الهمزة وجب أن يتعدى إلى المفعول الثاني، وليس في الآية حرف جر.

قال أبو الحسن: قرأ الأعمش: ﴿لَثَوَيْنَهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غَرْفًا﴾ قال: ولا يعجبني؛ لأنك لا تقول: أثويته الدار.

قال أبو علي: هذا الذي رآه أبو الحسن يدل على أن «ثوى» ليس بمتعد، وكذلك تفسير أبي عبيدة: أنه النازل فيهم، ووجهه أنه كان في الأصل: لَثَوَيْنَهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ فِي غَرْفٍ، كما تقول: لتنزلهم من الجنة في غرف، وحذف الجار كما حذف من قوله:

[من البسيط]

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ (٦)

(١) ينظر ديوانه (٥١١/١).

(٢) صدر بيت وعجزه:

..... فمضت وأخلف من قتيلة موعدا

والبيت في ديوانه ص (٢٧٧)، ولسان العرب (خلف، ثوا)، وجمهرة اللغة ص (٦١٥)، ومقاييس اللغة (٣٩٣/١)، ومجمل اللغة (٢١٣/٢)، وديوان الأدب (٤/١٠٩)، وتهذيب اللغة (١٦٧/١٥)، وتاج العروس (خلف، ثوى)، وبلا نسبة في المخصص (٢٦٢/١٣).

(٣) صدر بيت وعجزه:

..... يذكر لو يلقى خليلاً مؤاتيا

ينظر ديوانه (٩٤/١)، ويروى «بمكة» بدل «في قريش».

(٤) في ب: وكان.

(٥) في أ: فزيدت.

(٦) صدر بيت وعجزه:

..... فقد تركتك ذا مال وذا نسب

والبيت لعمر بن معدى كرب في ديوانه ص (٦٣)، وخزانة الأدب (٩/١٢٤)، والدرر (٥/١٨٦)، وشرح شواهد المغنى ص (٧٢٧)، والكتاب (٣٧/١)، ومغنى اللبيب ص (٣١٥)، ولخفاف بن ندبة في ديوانه ص (١٢٦)، وللعباس بن مرداس في ديوانه =

قال أبو على: من كسر اللام وجعلها الجارة، كانت متعلقة بالإشراك؛ كأن المعنى: يشركون ليكفروا، أى لا عائدة^(١) لهم فى الإشراك إلا للكفر^(٢)، فليس يرد عليهم الشرك نفعاً، إلا التمتع^(٣) بما يستمتعون به فى العاجلة من غير نصيب فى الآخرة.

ومن قرأ: ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾: أراد الأمر على معنى التهديد والوعيد، كقوله: ﴿وَأَسْتَفْزِزُ مِنْ أَسْطَعَتَ﴾ [الإسراء: ٦٤]، و ﴿أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠] ونحو ذلك من الأوامر التى فى معناها^(٤)، ويدل على جواز الأمر ههنا، قوله فى الأخرى: ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا ءَايَنَّهُمْ فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَلْمُونَ﴾ [النحل: ٥٥، الروم: ٣٤].
والإسكان فى لام الأمر سائغ نحو: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩].

* * *

٦

= البحر المحيط (١٥٩/٧)، التبيان للطوسى (٢٠٠/٨)، التيسير للدانى (١٧٤)، تفسير الطبرى (١٠/٢١)، تفسير القرطبى (٣٦٣/١٣)، الحجة لابن خالويه (٢٨٢)، الحجة لأبى زرعة (٥٥٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٢)، الغيث للصفاسى (٣١٩)، الكشاف للزمخشرى (٢١٢/٣)، الكشف للقيسى (١٨١/٢)، المجمع للطبرسى (٢٩٢/٨)، المعانى للفراء (٣١٩/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٤٤/٢).

(١) فى أ: لا فائدة.

(٢) فى أ: الكفر.

(٣) فى أ: إلا الكفر والتمتع.

(٤) فى ب: معناه.

[بسم الله] (١)

ذكر اختلافهم في سورة الروم

اختلفوا في قوله - جل وعز - : ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ﴾ [١٠] في الرفع والنصب :

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿ثم كان عاقبة الذين﴾ رفعا.
 وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ﴾ نصبا.
 وروى الكسائي وحسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم: ﴿عاقبة﴾ رفعا (٢).
 قال أبو علي: قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسْتَوُوا السُّوْأَىٰ أَنْ كَذَّبُوا﴾ [١٠] من نصب ﴿عَاقِبَةَ﴾: جعله خبر «كان» ونصبه متقدما، كما قال: ﴿وَكَانَتْ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، فأما اسمها على هذه القراءة، فيجوز أن يكون أحد شيئين: أحدهما: ﴿السُّوْأَىٰ﴾ التقدير: ثم كان السوأى عاقبة الذين أساءوا، ويكون [في] (٣) قوله: ﴿أَنْ كَذَّبُوا﴾ مفعولا له، تقديره: ثم كان السوأى عاقبة الذين أساءوا؛ لأن كذبوا، ولا يجوز أن تكون ﴿أَنْ كَذَّبُوا﴾ متعلقا بقوله: ﴿أَسْتَوُوا﴾ على هذا؛ لأنك تفصل بين الصلة والموصول، ألا ترى أن ﴿أَسْتَوُوا﴾ في صلة الذين، و﴿السُّوْأَىٰ﴾ الخبر، فلو جعلت ﴿أَنْ كَذَّبُوا﴾ في صلة ﴿أَسْتَوُوا﴾ لفصلت بين الصلة والموصول بخبر كان؟!

والشيء الآخر الذي يجوز أن يكون اسم «كان» إذا نصبت «العاقبة»: ﴿أَنْ كَذَّبُوا﴾، المعنى: ثم كان التكذيب عاقبة الذين أساءوا، ويكون ﴿السُّوْأَىٰ﴾ على هذا مصدرا لـ «أساءوا»؛ لأن «فعلی» من أبنية المصادر: كالرجعي، والشوري، والبشري، وكذلك تكون «السوأى» مصدرا.

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٧)، الإعراب للنحاس (٥٨٢/٢)، الإملاء للعكبري (٢/١٠٠)، البحر المحيط (١٦٤/٧)، التبيان للطوسي (٢٠٧/٨)، التيسير للداني (١٧٤)، تفسير القرطبي (١٠/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٨٢)، الحجة لأبي زرة (٥٥٦)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٦)، الغيث للصفاسي (٣١٩)، الكشاف للزمخشري (٢١٦/٣)، الكشف للقيسي (١٨٢/٢)، المجمع للطبرسي (٢٩٦/٨)، النشر لابن الجزري (٣٤٤/٢).

(٣) سقط في ب.

ومما يدل أن «السوء» و «السوأى» بمعنى، ما أنشده أبو عمر: [من البسيط] أُنِّي جَزَوْا عَامِرًا سَوْءًا بِفِعْلِهِمْ أَمْ كَيْفَ يَجْزُونََنِي السُّوَأَى مِنَ الْحَسَنِ^(١) ومن رفع العاقبة فقال: ﴿ثم كان عاقبة الذين أساءوا﴾ جاز أن يكون الخبر شيئين: «السوأى» و «أن كذبوا»، كما جاز فيمن نصب العاقبة أن يكون كل واحد منهما الاسم، ومعنى الذين أساءوا: الذين أشركوا. التقدير: ثم كان عاقبة المسيء التكذيب بآيات الله، أى: لم يظفر من^(٢) شره وكفره بشيء إلا التكذيب بآيات الله، فإذا جعلت «أن كذبوا» نفس الخبر، جعلت «السوأى» فى موضع نصب، بأنه مصدر، وقد يجوز أن تكون السوأى صفة لموصوف محذوف كأنه: الخلة السوأى، أو الخلال السوأى.

حفص عن عاصم: ﴿لَا يَأْتِيَنَّ لِلْعَالَمِينَ﴾ [٢٢] مكسورة اللام جمع «عالم»، وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم بنصب^(٣) اللام.

قال أبو على: خصص «العالمين» على رواية حفص، وإن كانت الآية لكافة الناس عالمهم وجاهلهم؛ لأن العالم لما تدبر، فاستدل بما شاهد على ما لم يستدل عليه غيره، صار كأنه ليس بآية لغير العالم؛ لذهابه عنها وتركه الاعتبار بها. ومن قال: ﴿لِلْعَالَمِينَ﴾؛ فلأن ذلك فى الحقيقة دلالة وموضع اعتبار، وإن ترك تاركون [لغفلتهم ولجهلهم]^(٤) التدبر لها والاستدلال منها.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله - جل وعز - : ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [١١].
فقرأ أبو عمرو، وعاصم - فى رواية أبى بكر - : ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ بالياء.
وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحمزة والكسائى، وحفص عن عاصم ﴿تُرْجَعُونَ﴾ بالتاء.

عباس عن أبى عمرو: ﴿تُرْجَعُونَ﴾ بالتاء^(٥).

(١) البيت لأفنون بن صريم التغلبى فى شرح اختيارات المفضل ص (١١٦٤)، وتاج العروس (سوأ)، والبيان والتبيين (٩/١)، والخزانة (١١/١٤٧)، وبلا نسبة فى لسان العرب (سوأ).
ويروى «سينا» بدلا من «سوء».

(٢) فى أ: فى.

(٣) فى ب: بفتح.

(٤) فى أ: لموضع غفلتهم أو لجهلهم.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٧)، البحر المحيط (٧/١٦٥)، التبيان للطوسى (٨/٢١٠)، =

قال أبو على: حجة الياء: أن المتقدم ذكره غيبة ﴿يبدأ الخلق ثم يعيده ثم إليه يرجعون﴾ [١١] والخلق هم المخلوقون في المعنى، وجاء قوله ﴿يُعِيدُهُمْ﴾ على لفظ الخلق، وقوله ﴿يُرْجَعُونَ﴾ على المعنى، ولم يرجع على لفظ الواحد كما كان «يعيده» كذلك.

ووجه التاء: أنه صار الكلام من الغيبة إلى الخطاب، ونظيره: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ١]، ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٤].

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿وكذلك تَخْرُجُونَ﴾ [١٩] بفتح التاء. وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر^(١): ﴿وكذلك تَخْرُجُونَ﴾ بضم التاء^(٢).

قال أبو على: حجة ﴿تَخْرُجُونَ﴾: ﴿يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾ [القمر: ٧، المعارج: ٤٣]. وقوله - تعالى -: ﴿إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ﴾ [يس: ٥١].

وحجة ﴿تَخْرُجُونَ﴾: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدًا هَذَا﴾ [يس: ٥١] وقوله: ﴿كَذَلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتَى﴾ [الأعراف: ٥٧] وقوله: ﴿وَالِيَهُ تَقَلِّبُونَ﴾ [العنكبوت: ٢١]. عباس عن أبي عمرو ﴿كَذَلِكَ يُفْصَلُ الْآيَاتِ﴾ [٢٨] بالياء، وقرأ الباقون بالنون^(٣).

قال أبو على: وجه الياء: ما تقدم من لفظ الغيبة من قوله: ﴿صَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ [الروم: ٢٨]، ووجه النون: ما تقدم من قوله - سبحانه -: ﴿فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [الروم: ٣٨] ﴿كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ﴾.

وذكر بعض أصحاب أحمد أن المشهور من قراءة أبي عمرو: ﴿كَذَلِكَ نُفَصِّلُ﴾

= التيسير للداني (١٧٥)، الحجة لابن خالويه (٢٨٢)، الحجة لأبي زرعة (٥٥٧)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٦)، الغيث للصفاقسي (٣٢٠)، الكشاف للزمخشري (٢١٦/٣)، الكشاف للقيسي (١٨٣/٢)، المجمع للطبرسي (٢٩٦/٦)، النشر لابن الجزري (٣٤٤/٢).

(١) بدل ما بين المعقوفين في ب: وقرأ الباقون.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٧)، البحر المحيط (١٦٦/٧)، التيسير للداني (١٧٥)، تفسير القرطبي (٢٠/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٨٣)، الحجة لأبي زرعة (٥٥٧)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٦)، الغيث للصفاقسي (٣٢٠)، الكشاف للزمخشري (٢١٨/٣)، المجمع للطبرسي (٢٩٧/٨)، النشر لابن الجزري (١٦٧/٢)، (٢٦٨).

(٣) ينظر السبعة (٥٠٧)، والبحر المحيط (١٧١/٧).

وهو الوجه؛ لأن قوله ﴿فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ متأخر عن قوله: ﴿ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ [الروم ٢٨].

قال: كلهم قرأ:

﴿وَمَا ءَأْتَيْتُمْ مِّن رَّبِّا﴾ [٣٩] ممدودًا غير ابن كثير فإنه قرأ: ﴿أَتَيْتُمْ﴾ قصرًا^(١).

ولم يختلفوا في مد ﴿وَمَا ءَأْتَيْتُمْ مِّن رَّكُور﴾ [٣٩].

قال أبو على: معنى ﴿وَمَا ءَأْتَيْتُمْ مِّن رَّبِّا﴾: ما آتيتم من هدية أهديتموها لتعوضوا ما هو أكثر منها وتكافئوا أزيد منها، فلا يربو عند الله؛ لأنكم قصدتم إلى زيادة العوض، ولم تبتغوا في ذلك وجه الله، ومثل هذا في المعنى قوله -سبحانه-: ﴿وَلَا تَمَنَّ فَتَسْتَكْبِرُ﴾ [المدرثر: ٦] فمن مد ﴿ءَأْتَيْتُمْ﴾؛ فلأن المعنى: أعطيتم من قوله: ﴿فَقَالَتْهُمْ اللَّهُ ثَوَابَ الدُّنْيَا﴾ [آل عمران: ١٤٨] أى: أعطاهم.

وأما قصر ابن كثير فإنه يثول في المعنى إلى قول من مد؛ إلا أن «أتيتم» على لفظ: جتتم؛ كما تقول: جئت زيدا، فكأنه: ما جتتم من ربا، ومجيئهم لذلك إنما هو على وجه الإعطاء له؛ كما تقول: أتيت الخطأ، وأتيت الصواب، وأتيت قبيحا، وقال الشاعر: [من الطويل]

أَتَيْتُ الَّذِي يَأْتِي السَّفِيهَ لِيُغَرِّتِي إِلَى أَنْ عَلَا وَخَطَّ مِنَ الشَّيْبِ مَفْرِقِي^(٢)

فإتيانه الذي يأتي السفيه إنما هو فعل منه له، قال: ولم يختلفوا في مد ﴿وَمَا ءَأْتَيْتُمْ مِّن رَّكُور﴾ [٣٩] فهذا كقوله: ﴿وَلِيَسَاءَ لِّلرَّكُورِ﴾ [الأنبياء: ٧٣]، وإن كان لو قال: أتيت الزكاة لجاز أن يعنى به فعلتها، ولكن الذي جاء منه في التنزيل، وسائر الكلام: الإيتاء.

قال: وكلهم قرأ ﴿لِيُرِيُوا فِيْ أَمْوَالِ النَّاسِ﴾ [٣٩] غير نافع، فإنه قرأ ﴿لِيُرِيُوا﴾ ساكنة الواو^(٣).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٨)، البحر المحيط (١٧٤/٧)، التبيان للطوسي (٢٢٧/٨)، التيسير للداني (٨١)، تفسير القرطبي (٣٦/١٤)، السعة لابن مجاهد (٥٠٧)، الغيث للصفاسي (٣٢٠)، الكشاف للزمخشري (٢٢٣/٣)، الكشاف للقيسي (١٨٤/٢)، المجمع للطبرسي (٣٠٥/٨)، النشر لابن الجزري (٢٢٨/٢).

(٢) البيت بلا نسبة في لسان العرب (وخط)، وتاج العروس (وخط).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٨)، البحر المحيط (١٧٤/٧)، التبيان للطوسي (٢٢٦/٨)،

التيسير للداني (١٧٥)، تفسير الطبري (٣١/٢١)، تفسير القرطبي (٣٩/١٤)، الحجة لابن =

قال أبو علي: فاعل ﴿لِيَرْبُوا﴾، «الربا» المذكور في قوله: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِّن رِّبَا﴾ وقدّر المضاف وحذف كأنه اجتلاب^(١) أموال الناس، واجتذابها ونحو ذلك، وكأنه سمى هذا المدفوع على وجه اجتلاب الزيادة ربًا لما كان الغرض فيه الاستزادة على ما أعطى، فسمى باسم الزيادة، والربا: هو الزيادة، وبذلك سمى المحرم المتوعد [عليه]^(٢) فاعله ربًا؛ لزيادة ما يأخذ على ما أعطى، والمدفوع ليس في الحقيق ربًا، إنما المحرم الزيادة التي يأخذها زائدًا على ما أعطى فسمى الجميع ربًا، وكذلك ما أعطاه الواهب والمُهدى لاستجلاب الزيادة سمى ربًا لمكان؛ الزيادة المقصودة في المكافأة، فوجه ﴿لِيَرْبُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ﴾: ليربو ما آتيتم، فلا يربو عند الله؛ لأنه لم يقصد به وجه البر والقربة، إنما قصد به اجتلاب الزيادة، ولو قصد به وجه الله لكان كقوله: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾ [الروم: ٣٩] أى: صرتم ذوى أضعاف من الثواب على ما أتوا من الزكاة، تعطون بالحسنة عشرة كما قال - تعالى - : ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] وقول نافع ﴿لِيَرْبُوا﴾ أى: لتصيروا ذوى زيادة فيما أُتيتم من أموال الناس؛ أى: تستدعونها وتجتلبونها، وكأنه من أربى أى: صار ذا زيادة، مثل: أقطف، وأجرب.

قال: كلهم قرأ^(٣): ﴿وَجَعَلَهُ كِسْفًا﴾ [٤٨] مفتوحة السين، غير ابن عامر فإنه قرأ: ﴿كِسْفًا﴾ ساكنة السين^(٤).

قال أبو علي: الكسف: القطع، الواحدة: كسفة، مثل: سدره وسدر، ومن قرأ ﴿كِسْفًا﴾ أمكن أن يجعله مثل: سدره وسدر، فيكون معنى القراءتين واحدًا، وقوله

= خالويه (٢٨٣)، الحجة لأبي زرعة (٥٥٩)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٧)، الغيث للصفاسى (٣٢٠)، الكشاف للزمخشري (٢٢٣/٣)، الكشف للقيسى (١٨٤/٢)، المجمع للطبرسى (٣٥/٨)، المعانى للفراء (٣٢٥/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٤٤/٢).

(١) فى أ: فى اجتلاب.

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى أ: يقرأ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٨)، الإملاء للعكبرى (١٠١/٢)، البحر المحيط (١٧٨/٧)، التبيان للطوسى (٢٣٤/٨)، التيسير للدانى (١٧٥)، تفسير القرطبى (٤٤/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٨٣)، الحجة لأبى زرعة (٥٦٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٨)، الغيث للصفاسى (٣٢١)، الكشف للقيسى (٥١/٢)، المجمع للطبرسى (٣٠٨/٨)، النشر لابن الجزرى (٣٠٩/٢).

بعد: ﴿فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ حِلْيَةٍ﴾ [الروم: ٤٨] يجوز أن يعود الضمير إلى الكسف فذكر، كما جاء ﴿مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ﴾ [يس: ٣٦] ويجوز أن يعود إلى السحاب. ومن قال: ﴿كِسْفًا﴾ رجع الضمير إلى السحاب على قوله لا غير. اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله-عز وجل-: ﴿فَأَنْظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ﴾ [٥٠]:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم - في رواية أبي بكر -: ﴿إِلَى أَثَرٍ﴾ على واحدة. وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿إِلَى آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ﴾ جماعة^(١).

قال أبو علي: الإفراد في ﴿أثرٍ﴾؛ لأنه مضاف إلى مفرد، وجاز الجمع؛ لأن ﴿رَحْمَتِ اللَّهِ﴾، يجوز أن يراد به الكثرة كما قال سبحانه: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [النحل: ١٨] فأما قوله: ﴿كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ﴾ [الروم: ٥٠] فيجوز أن يكون فاعله: الأثر، ويجوز أن يكون فاعله: الضمير الذي يعود إلى اسم الله-عز وجل- وأن يكون الفاعل: الذكر العائد إلى اسم الله - تعالى - أولى؛ لقوله: ﴿أَنَّ اللَّهَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [الحديد: ١٧] و﴿لَنُحْيِيَنَّ بِهِ بَلَدَةً مِّتًا﴾ [الفرقان: ٤٩] ونحو هذا من الآي.

ومن رد الذكر الذي في «يحيى» إلى الأثر لزمه إذا قال: ﴿إِلَى آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ﴾ أن يقول: «تحيى» بالتاء، إذا جعل الفعل لـ «الآثار».

قال: كلهم قرأ: ﴿وَلَا تَسْمِعُ الصَّمَّةَ﴾ [٥٢] [نصباً]^(٢) غير ابن كثير فإنه قرأ: ﴿وَلَا يَسْمَعُ الصَّمَّةَ﴾ رفعا، [وروى] عباس عن أبي عمرو مثل ابن كثير^(٣).

(١) ينظر إتحاف الفضلاء (٣٤٩)، الإملاء للعكبري (١٠١/٢)، البحر المحيط (١٧٩/٧)، التبيان للطوسي (٢٣٤/٨)، التيسير للداني (١٧٥)، تفسير الطبري (٣٥/٢١)، تفسير القرطبي (٤٥/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٨٣)، الحجة لأبي زرعة (٥٦١)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٨)، الفهيد للصفارسي (٣٢١)، الكشاف للزمخشري (٢٢٦/٣)، الكشاف للقيسي (١٨٥/٢)، المجمع للطبرسي (٣٠٨/٨)، المحتسب لابن جني (١٦٥/٢)، المعاني للفراء (٣٢٦/٢)، النشر لابن الجزري (٣٤٥/٢).

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٩)، التبيان للطوسي (٢٣٦/٨)، التيسير للداني (١٦٩)، الحجة =

قال أبو علي: هذا مثل ضربه الله للكافر، والمعنى: كما أنك لا تسمع الميت لتعذر^(١) استماعه وامتناع ذلك منه، كذلك لا تسمع الكفار، والمعنى: أنه لا يتنفع بما يسمعه؛ لأنه لا يعيه، ولا يعمل به، ويبعد عنه، فإذا كان كذلك فمعنى: ﴿وَلَا تُسْمِعُ﴾، ﴿وَلَا يَسْمَعُ﴾ يتقاربان؛ لأن المعنى: إنك لا تُسمع الكافر ما تأتيه من حكمة وموعظة كما لا تُسمع الأصم المدبر عنك، إلا أن ﴿وَلَا تُسْمِعُ﴾ أحسن؛ ليكون مشاكلاً لما قبله في إسناد الفعل إليك أيها المخاطب، وحكم المعطوف أن يكون مشاكلاً [لما عطف عليه]^(٢).

اختلفوا في ضم الضاد وفتحها من قوله - جل وعز -: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ﴾ [٥٤]:

فقرأ عاصم وحزمة: ﴿مِنْ ضَعْفٍ﴾ بفتح الضاد فيهن كلهن. وقرأ الباقر: ﴿مِنْ ضَعْفٍ﴾ في كلهن بضم الضاد.

وقرأ حفص عن نفسه: ﴿ضَعْفٍ﴾ بضم الضاد^(٣).

قال أبو علي: هما لغتان، ومثله: الفُقر والفُقْر، وروى عن ابن عمر أنه قال: قرأت على رسول الله ﷺ: ﴿مِنْ ضَعْفٍ﴾ فقال: ﴿مِنْ ضَعْفٍ﴾^(٤). والمعنى: خلقكم من ضعف، أي: من ماء ذى ضعف؛ كما قال: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ مِنْ مَّاءٍ مَّهِينٍ﴾ [المرسلات: ٢٠].

اختلفوا في الياء والتاء من قوله - عز وجل -: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُنْفَعُ﴾ [٥٧]:

= لابن خالويه (٢٨٣)، الحجة لأبي زرعة (٥٦١)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٨)، الغيث للصفاقسى (٣٢١)، الكشف للقيسى (١٦٥/٢)، المجمع للطبرسى (٣٠٨/٨)، النشر لابن الجزرى (٢٣٩/٢).

(١) في ب: لبعده.

(٢) في أ: للمعطوف عليه.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٩)، الإعراب للنحاس (٥٩٦/٢)، الإملاء للعكبرى (٢/١٠١)، البحر المحيط (١٨٠/٧)، التبيان للطوسى (٢٣٧/٨)، التيسير للدانى (١٧٥)، تفسير القرطبى (٤٦/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٨٤)، الحجة لأبي زرعة (٥٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٨)، الغيث للصفاقسى (٣٢١)، الكشف للزمخشري (٣/٢٢٦)، الكشف للقيسى (١٦٦/٢، ١٨٦)، المجمع للطبرسى (٣١٠/٨)، النشر لابن الجزرى (٣٤٥/٢، ٣٤٦).

(٤) ذكره السيوطى فى الدر (٣٠٤/٥)، وعزاه لسعيد بن منصور، وأحمد وأبو داود، والترمذى وحسنه، وابن المنذر والطبرانى والشيرازى فى الألباب والدارقطنى فى الأفراد وابن عدى =

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿لَا تَنْفَعُ﴾ بالتاء ههنا، وفي «المؤمن» [٥٢] أيضًا.
وقرأ نافع وابن عامر: ههنا بالتاء وفي «المؤمن»: بالياء.
وقرأ عاصم وحمزة والكسائي بالياء فيهما^(١).

قال أبو علي: التأنيث حسن؛ لأن المعذرة اسم مؤنث. فأما التذكير؛ فلأن التأنيث ليس بحقيقي، وقد وقع الفصل بين الفاعل وفعله، والفصل يحسن التذكير، وقد قال^(٢) فيما لم يقع فيه الفصل: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥] فإذا انضم الفصل إلى أن التأنيث ليس بحقيقي قوى التذكير.
[قرأ]^(٣) ابن كثير وحده: ﴿لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا﴾ [٤١] بالنون، وكذلك قرأت على قنبل، ولم يتابعه أحد في هذه الرواية.

عبيد بن عقيل ومحمد بن صالح والبرزى عن شبل عن ابن كثير: ﴿لِيُذِيقَهُمْ﴾ بالياء^(٤). وكذلك قال الخزاعي عن ابن فليح ورأيته لا يعرف النون.
وقرأ الباقر: ﴿لِيُذِيقَهُمْ﴾ بالياء.

قال أبو علي: الجار يتعلق بقوله: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ﴾ [٤١] المعنى: ظهر الجذب في البر والبحر، والبحر: الريف. وقال بعض المفسرين: هذا قبل أن يبعث النبي ﷺ.

امتألت الأرض ظلماً وضلالةً، فلما بعث الله النبي ﷺ^(٥) رجع راجعون،

= والحاكم وأبو نعيم في الحلية، وابن مردويه والخطيب في تالي التلخيص عن ابن عمر.
(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٩)، الإملاء للمعبري (١٠٢/٢)، البحر المحيط (١٨١/٧)، التبيان للطوسي (٢٣٩/٨)، التيسير للداني (١٧٦)، تفسير القرطبي (٤٩/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٨٤)، الحجة لأبي زرعة (٥٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٩)، الغيث للصفاسي (٣٢٢)، الكشاف للزمخشري (٢٢٧/٣)، المجمع للطبرسي (٣١١/٨)، النشر لابن الجزري (٣٤٦/٢).

(٢) في أ: جاء.

(٣) سقط في أ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٨)، البحر المحيط (١٧٦/٧)، التبيان للطوسي (٢٣١/٨)، التيسير للداني (١٧٥)، تفسير الطبري (٣٣/٢١)، تفسير القرطبي (٤١/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٨٤)، الحجة لأبي زرعة (٥٦٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٠٧)، الغيث للصفاسي (٣٢١)، الكشاف للزمخشري (٢٢٤/٣)، الكشاف للقيسي (١٨٥/٢)، النشر لابن الجزري (٣٤٥/٢).

(٥) في أ: نبيه.

والقحط يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالشَّرَاتِ﴾ [البقرة: ١٥٥] وقوله: ﴿لِيَذِيقَهُمْ﴾، فيه ضمير اسم الله-عز وجل- وهو في المعنى مثل ﴿لِيَذِيقَهُمْ﴾.

* * *

[بسم الله] (١)

ذكر اختلافهم في سورة لقمان

اختلفوا في النصب والرفع من قوله- عز وجل-: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ﴾ [٣]:
فقرأ حمزة وحده (٢): ﴿هُدًى وَرَحْمَةً﴾ رفعا، وقرأ الباقون: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً﴾
نصباً (٣)

قال أبو علي: وجه النصب: أنه انتصب عن الاسم المبهم، وهو من كلام واحد،
والرفع: على إضمار المبتدأ وهو: هو هدى ورحمة.

اختلفوا في الرفع والنصب من قوله- عز وجل-: ﴿وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا﴾ [٦]:

فقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا﴾ نصباً.
وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿وَيَتَّخِذَهَا﴾ رفعا (٤).

قال أبو علي: من رفع: «يتخذها» جعله عطفًا على الفعل الأول من: «يشترى»،
و«يتخذ»، ومن نصب: عطفه على «ليضل» و«يتخذها»، فأما الضمير في قوله:
﴿وَيَتَّخِذَهَا﴾ فقول: إنه يجوز أن يكون لـ «الحديث»؛ لأنه بمعنى الأحاديث، وقيل:
إنه يجوز أن يكون لـ «السييل»، والسييل يؤنث، قال الله - تعالى -: ﴿قُلْ هَذِهِ
سَيِّلِي﴾ [يوسف: ١٠٨]، وقيل: إنه يجوز أن يكون الضمير في قوله: ﴿وَيَتَّخِذَهَا﴾
يعود إلى آيات الله. وقد جرى ذكرها في قوله - تعالى -: ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ﴾

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: حمزة والكسائي.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٤٩)، الإملاء للعكبري (١٠١/٢)، البحر المحيط (١٨٣/٧)،
التيبان للطوسي (٢٤١/٨)، التيسير للداني (١٧٦)، تفسير القرطبي (٥٠/١٤)، الحجة
لابن خالويه (٢٨٤)، الحجة لأبي زرعة (٥٦٣)، السبعة لابن مجاهد (٥١٢)، الغيث
للفصفاقي (٣٢٢)، الكشف للزمخشري (٢٢٩/٣)، الكشف للقيسي (١٨٧/٢)، المجمع
للطبرسي (٣١٢/٨)، النشر لابن الجزري (٣٤٦/٢).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٠)، الإعراب للنحاس (٦٠٠/٢)، الإملاء للعكبري (٢/
١٠١)، البحر المحيط (١٨٤/٧)، التيبان للطوسي (٢٤٣/٨)، التيسير للداني (١٧٦)،
تفسير الطبري (٤١/٢١)، تفسير القرطبي (٥٧/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٨٤)، الحجة
لأبي زرعة (٥٦٣)، السبعة لابن مجاهد (٥١٢)، الغيث للفصفاقي (٣٢٢)، الكشف
للزمخشري (٣٣٠/٣)، الكشف للقيسي (١٨٧/٢)، المجمع للطبرسي (٣١٢/٨)،
المعاني للفراء (٣٢٧/٢)، النشر لابن الجزري (٣٤٦/٢).

[البقرة: ٢٥٢] والفعالان-المرفوع والمنصوب- جميعًا في الصلة.

حدثنا أحمد بن محمد البصرى، قال: حدثنا المؤمل قال: حدثنا إسماعيل عن ليث عن مجاهد: ﴿وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾ [٦] قال: سماع الغناء. وقرأ ابن كثير ﴿يَا بُنَى لَا تَشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ [١٣] بوقف الياء، و ﴿يَا بُنَى إِنِّهَا﴾ [١٦] مكسورة الياء، و ﴿يَبْنِي أَقْرَبَ الصَّلَاةِ﴾ [١٧] بنصب^(١) الياء، هذه رواية ابن أبي بزة. وأما قبل فأقرأنى الأولى والثالثة: بوقف الياء وكسر الياء فى الوسطى^(٢). وروى حفص عن عاصم: الثلاثة بفتح الياء فيهن. أبو بكر عن عاصم: بكسر الياء فى الثالثة، وكذلك قرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائى.

المفضل عن عاصم: ﴿يَبْنِي﴾ نصب فى الثلاثة المواضع^(٣). قال أبو على: من قال^(٤): ﴿يَا بُنَى﴾ فأسكن فى الوصل، فإنه يجوز أن يكون على قول من قال: يا غلام أقبل، فلما وقف قال: يا غلام، فأسكن الحرف للوقف، ويكون [قد]^(٥) أجرى الوصل مجرى الوقف، وهذا يجيء فى الشعر كقول عمران: [من البسيط]

قَدْ كُنْتُ عِنْدَكَ حَوْلًا لَا يَرُوعُنِي فِيهِ رَوَائِعُ مِنْ إِنْسٍ وَلَا جَانٍ^(٦)
فإنما خفف «جان»، للقفية، ثم وصل بحرف الإطلاق، وأجرى الوصل مجرى الوقف وهذا لا نعلمه^(٧) جاء فى الكلام.

(١) فى أ: نصب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٠)، البحر المحيط (١٨٦/٧)، التيسير للدانى (١٧٦)، الحجة لابن خالويه (٢٨٤)، الحجة لأبى زرعة (٥٦٤)، السبعة لابن مجاهد (٥١٢)، الغيث للصفاقسى (٣٢٢)، الكشف للقيسى (٥٢٩/١)، المجمع للطبرسى (٣١٤/٨)، النشر لابن الجزرى (٢٨٩/٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٠)، البحر المحيط (١٨٦/٧)، التيسير للدانى (١٧٦)، الحجة لابن خالويه (٢٨٤)، السبعة لابن مجاهد (٥١٣)، الغيث للصفاقسى (٣٢٢)، الكشف للقيسى (٥٢٩/١)، المجمع للطبرسى (٣١٤/٨، ٣١٥)، النشر لابن الجزرى (٢٨٩/٢).

(٤) فى أ: قرأ.

(٥) سقط فى ب.

(٦) تقدم.

(٧) فى أ: لا نعلم.

ومن قال: ﴿يَا بُنَيَّ إِنَّهَا﴾ [١٦] فهو على قولك: يا غلام أقبل، وهذا حسن؛ لأن المستحسن في هذه الياء أن تحذف من^(١) المنادى؛ لوقوعها موقع التنوين؛ وكونها بمنزلة، والتنوين يحذف في النداء فكذلك هذه الياء تحذف فيه.

ومن قال: ﴿يَبَيْتِي﴾ ففتح الياء، فإنه على قولك: يا بُنَيَّا فأبدل من ياء الإضافة ألفًا، ومن الكسرة فتحة وعلى هذا حمل أبو عثمان قول من قال: ﴿يَا أَبْتَ لِمَ تَعْبُدُ﴾ [مريم: ٤٢] ويرى إبدال الألف من الياء مطردًا في هذه الياءات^(٢)، وقد تقدم ذكر ذلك فيما سلف من هذا الكتاب.

اختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها من قوله - عز وجل -: ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ﴾ [١٨]:

فقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر: ﴿وَلَا تُصَعِّرْ﴾ بغير ألف.
وقرأ الباقون: ﴿تُصَاعِرْ﴾ بألف^(٣).

قال أبو علي: يشبه أن يكون: ﴿وَلَا تُصَعِّرْ﴾، ﴿وَلَا تُصَاعِرْ﴾ بمعنى كما قال سيبويه في: ضَعْفٌ وَضَاعَفَ. وقال أبو الحسن: لا تصاعر: لغة أهل الحجاز، «ولا تصعّر»: لغة بني تميم. والمعنى فيه: لا تتكبر على الناس ولا تعرض عنهم تكبرًا عليهم. قال أبو عبيدة: وأصل هذا من الصعر الذي يأخذ الإبل في رءوسها وأعناقها.

قال أبو علي: فكأنه يقول لا تعرض عنهم، ولا تزور كازورار الذي به هذا الداء الذي يكون منه في عنقه^(٤)، ويعرض بوجهه ومثل ذلك قوله: [من البسيط]

يُهْدِي إِلَى حَيَاةٍ ثَانِي الْجِيدِ

وقرأ نافع وحده: ﴿إِنَّهَا إِنْ تَكِ مِثْقَالَ حَبَّةٍ﴾ [١٦] رفعًا، ونصب الباقون

(١) في أ: في.

(٢) في أ: في هذا الباب.

(٣) ينظر: البحر المحيط (١٨٨/٧)، التبيان للطوسي (٢٥٠/٨)، التيسير للداني (١٧٦)، تفسير الطبري (٤٧/٢١)، تفسير القرطبي (٦٩/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٨٦)، الحجة لأبي زرعة (٥٦٥)، السبعة لابن مجاهد (٥١٣)، الغيث للصفاسي (٣٢٢)، الكشاف للزمخشري (٢٣٤/٣)، الكشف للقيسي (١٨٨/٢)، المجمع للطبرسي (٣١٨/٨)، المعاني للفراء (٣٢٨/٢)، النشر لابن الجزري (٣٤٦/٢).

(٤) في أ: يلوى منه عنقه.

اللام^(١).

قال أبو علي: من نصب فقال: ﴿إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ﴾ فاسم «كان» ينبغي أن تكون: المظلمة، المعنى: إن تك المظلمة أو السيئة مثقال حبة من خردل أتى الله بها، وأثاب عليها أو عاقب، إن لم يكن قد كفر، أو أخطأ. ومن قال: ﴿إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ﴾، فالحق علامة التأنيث الفعل، والفاعل «مثقال» المذكر؛ فلأن «المثقال»: هو السيئة أو الحسنة^(٢)، فأنت على المعنى كما قال: ﴿فَلَمْ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] فأنت وإن كان الأمثال مذكراً؛ لأنه يراد به الحسنات، فحمل على المعنى، فكذلك المثقال.

فإن قلت: فما وجه قوله سبحانه: ﴿فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ﴾ [١٦]، وإذا كانت في صخرة فلا يخلو من أن تكون في الأرض، وإذا حصل بكونه^(٣) في صخرة كائنة في الأرض أغنى: ﴿أَوْ فِي الْأَرْضِ﴾ عن قوله: ﴿فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ﴾. قيل: إن هذا النحو من التأكيد والتكرير لا ينكر، وعلى هذا قوله - تعالى -: ﴿أَقْرَأَ بِأَسْرِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١] ثم قال ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ﴾ [العلق: ٢] فكذلك وصفت المظلمة بكونها في صخرة أخفى لها، وأغمض لمكانها، ففيه تأكيد وتثبيت أن هذه المظالم لا تخفى عليه - سبحانه - ولن يدع أن يثيب أو يعاقب عليها.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله - عز وجل -: ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ظَهْرَهُ﴾ [٢٠]:

فقرأ نافع وأبو عمرو وحفص عن عاصم: ﴿نِعْمَةٌ﴾ جماعة.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿نِعْمَةٌ﴾ واحدة.

على بن نصر وعبيد بن عقيل عن أبي عمرو: ﴿نِعْمَةٌ﴾ واحدة، [و] ﴿نِعْمَةٌ﴾

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٠)، الإعراب للنحاس (٦٠٢/٢)، البحر المحيط (١٨٧/٧)، التبيان للطوسي (٢٥٠/٨)، التيسير للداني (١٥٥)، تفسير القرطبي (٦٧/١٤)، الحججة لابن خالويه (٢٨٦)، الحججة لأبي زرعة (٥٦٥)، السبعة لابن مجاهد (٥١٣)، الغيث للصفاقسي (٣٢٢)، الكشاف للزمخشري (٢٣٣/٣)، الكشف للقيسي (١٨٨/٢)، المجمع للطبرسي (٣١٥/٨)، المعاني للأخفش (٤٤٠/٢)، المعاني للفراء (٣٢٨/٢)، النشر لابن الجزري (٣٢٤/٢).

(٢) في ب: والحسنة.

(٣) في أ: حصلت بكونها.

جماعة^(١).

قال أبو علي: النعم: جمع نعمة، مثل: سدره وسدر. فالنعم الكثير، ونعم الله - تعالى - كثيرة، والمفرد - أيضًا - يدل على الكثرة، قال الله - عز وجل -: ﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [النحل: ١٨] فهذا يدل على أنه يراد به الكثرة. فأما قوله: ﴿ظَاهِرَةٌ وَبَاطِنَةٌ﴾، فلا ترجيح فيه لإحدى القراءتين على الأخرى، ألا ترى أن النعم توصف بالظاهرة والباطنة؛ كما توصف النعمة بذلك؟! وقد جاء في التنزيل: «الكتاب، والكتب» يراد بالواحد الكثرة؛ كما يراد بالجمع.

اختلفوا في رفع الراء ونصبها من قوله - جل وعز -: ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ﴾ [٢٧]: فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿وَالْبَحْرُ﴾ رفعًا. وقرأ أبو عمرو وحده: ﴿وَالْبَحْرُ﴾ نصبًا^(٢).

قال أبو زيد: أمددت القوم بمال ورجال إمدادًا، وأمددت القائد بجند، ونهر كذا يمد نهر كذا. قال تعالى: ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ [٢٧]. و: قل ماء ركيثنا فمدتها ركية أخرى تمدها.

وقال أبو عبيدة: هذا مختصر سبيله كسبيل لو كتب كتاب الله بهذه الأقلام والبحر ما نفذ كلام الله.

قال أبو علي: المراد بذلك - والله أعلم -: ما في المقدر^(٣) دون ما خرج منه

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٠)، الإعراب للنحاس (٦٠٥/٢)، الإملاء للعكبري (٢/١٠١)، البحر المحيط (١٩٠/٧)، التبيان للطوسي (٢٥٠/٨)، التيسير للداني (١٧٧)، تفسير الطبري (٤٩/٢١)، تفسير القرطبي (٧٣/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٨٦)، الحجة لأبي زرعة (٥٦٦)، السبعة لابن مجاهد (٥١٣)، الغيث للصفاسي (٣٢٢)، الكشف للزمخشري (٢٣٤/٣)، الكشف للقيسي (١٨٩/٢)، المجمع للطبرسي (٣١٨/٨)، المعاني للفراء (٣٢٩/٢)، النشر لابن الجزري (٣٤٧/٢).

وسقط ما بين المعقوفين في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٠)، الإعراب للنحاس (٦٠٦/٢)، الإملاء للعكبري (١٠٢/٢)، البحر المحيط (١٩١/٧)، التبيان للطوسي (٢٥٥/٨)، التيسير للداني (١٧٧)، تفسير الطبري (٥٢/٢١)، تفسير القرطبي (٧٧/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٨٦)، الحجة لأبي زرعة (٥٦٦)، السبعة لابن مجاهد (٥١٣)، الغيث للصفاسي (٣٢٢)، الكشف للزمخشري (٢٣٦/٣)، الكشف للقيسي (١٨٩/٢)، المجمع للطبرسي (٣٢١/٨)، المحتسب لابن جنى (١٦٩/٢)، المعاني للفراء (٣٢٩/٢)، النشر لابن الجزري (٣٤٧/٢).

(٣) في أ: ما في المعدود.

إلى الوجود، وقال قتادة: يقول: لو كان شجر الأرض أقلامًا، ومع البحر سبعة أبحر، إذا لانكسرت الأقلام، ونفذ ماء البحر قبل أن تنفذ عجائب الله وحكمته وخلقته وعلمه. فأما انتصاب البحر من قوله - سبحانه - : ﴿وَالْبَحْرَ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ﴾: فلائنه معطوف على اسم إن وهو ﴿ما فى الأرض﴾ ف «ما» اسم «إن» و «أقلام» خبرها، التقدير: لو أن شجر الأرض أقلام، والبحر يمدده من بعده سبعة أبحر، إذا عطفت البحر على اسم إن فنصبته كان خبره يمدده، والراجع إلى البحر الضمير المنصوب المتصل بـ «يمده»^(١).

ومن رفع فقال: ﴿وَالْبَحْرَ يَمُدُّهُ﴾ استأنف كأنه قال: والبحر هذه حاله فيما قال سيويه، وإذا نصبت البحر أو رفعتة فالمعنى: فكتب ما فى تقدير^(٢) الله لنفذ ذلك قبل نفاذ المقدور، ونحو هذا من الجمل قد تحذف لدلالة الكلام عليها، كقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَضْرِبْ يَعْصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقْ﴾ [الشعراء: ٦٣] والمعنى: فضرب فانفلق، ومثله: ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِمْ أَدْنَىٰ مِّن رَّأْسِهِمْ فَنَذِيَّةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، والمعنى: فخلق فعليه فدية، ومثله: ﴿أَذْهَبَ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْفَهٗ إِلَيْهِمْ﴾ [النمل: ٢٨] ﴿قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ﴾ [النمل: ٢٩] والمعنى: فذهب فألقى الكتاب فقرأته المرأة أو قرئ عليها فقالت: يأيها الملاء، ومثل ذلك فيما^(٣) يحذف لدلالة الفحوى عليه فى غير موضع.

وقال بعض أهل النظر: ليس هذا على الكلام، ولكن المراد: أن وجه الحكمة وتأمل عجيب الصنعة وإتقانها لا ينفد، وليس المراد الكلام.

عباس عن أبى عمرو: ﴿كل يجرى إلى أجل مسمى وأن الله بما يعملون خبير﴾ [٢٩] [بالباء]^(٤) لم يأت بها غيره^(٥).

قال أبو على: الأبين فى هذا: التاء ﴿وَأَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾، فيجازى محسنكم بإحسانه، ومسيئكم بإساءته.

(١) فى ب: المنفصل من يمدده.

(٢) فى أ: مقدور.

(٣) فى أ: مما.

(٤) سقط فى ب.

(٥) ينظر: البحر المحيط (٧/١٩٣)، التبيان للطوسى (٨/٢٥٧)، تفسير القرطبى (١٤/٧٩)، الحجة لابن خالويه (٢٨٧)، السبعة لابن مجاهد (٥١٤).

[بسم الله] (١)

ذكر اختلافهم في سورة السجدة

اختلفوا في تحريك اللام وسكونها من قوله - تعالى - : ﴿كُلُّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ [٧]:
 فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: ﴿خَلَقَهُ﴾ ساكنة اللام.
 وقرأ الباقون: ﴿خَلَقَهُ﴾ بتحريك اللام (٢).

قال أبو علي: ﴿خَلَقَهُ﴾: منتصب على أنه مصدر دل عليه ما تقدم من قوله سبحانه: ﴿أَحْسَنَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [٧] فأما الضمير الذي أضيف «خلق» إليه فلا يخلو من أن يكون ضمير اسم الله - تعالى - أو يكون كناية عن المفعول، فالذي يدل عليه نظائره أن الضمير لاسم الله؛ لأنه مصدر لم يسند الفعل المنتصب عنه إلى فاعل ظاهر. وما كان من هذا النحو أضيف المصدر فيه إلى الفاعل نحو ﴿صُنِعَ اللَّهُ﴾ [النحل: ٨٨] و﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٢٢] و﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] فكما أضيفت هذه المصادر إلى الفاعل؛ فكذلك يكون «خَلَقَهُ» (٣) مضافاً إلى ضمير الفاعل؛ لأن قوله: ﴿أَحْسَنَ كُلِّ شَيْءٍ﴾، يدل على «خلق كل شيء».

فإن قلت: كيف يدل قوله: ﴿أَحْسَنَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ على: «خلق كل شيء»، وقد تجد (٤) أشياء حسنة مما لم يخلقها؟.

قيل: هذا كما قال: ﴿خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢] فأطلق اللفظ عامًا، فكما جاء هذا على لفظ العموم، كذلك يدل قوله: ﴿أَحْسَنَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ على: خلق كل شيء، وانتصب (٥) «خَلَقَهُ» عما في هذا اللفظ من الدلالة على خلق.

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥١)، الإعراب للنحاس (٦١٠/٢)، الإملاء للعكبري (٢/١٠٢)، البحر المحيط (١٩٩/٧)، التبيان للطوسي (٢٦٦/٨)، التيسير للداني (١٧٧)، تفسير الطبري (٥٩/٢١)، تفسير القرطبي (٩٠/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٨٧)، الحجة لأبي زرعة (٥٦٧)، السبعة لابن مجاهد (١٥٦)، الغيث للصفاقسي (٣٢٣)، الكشف للزمخشري (٢٤١/٣)، الكشف للقيسي (١٩١/٢)، المجمع للطبرسي (٣٢٦/٨)، المعاني للفراء (٣٣٠/٢)، النشر لابن الجزري (٣٤٧/٢).

(٣) في ب: خلقًا.

(٤) في ب: تجعل.

(٥) في ب: فانتصب.

وروى أن عكرمة سئل عن قوله - تعالى - : ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ [٧] فقال: أما إن است القرد ليست بحسنة، ولكنه أبرم خلقها^(١)، أى: أتقن. وما تقدم ذكره من انتصاب «خَلَقَهُ» على المصدر الذى دل فعل متقدم، مذهب سيبويه. ويجوز فى قوله: ﴿أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [٧] أن يجعل «خَلَقَهُ» بدلا من «كل»، فيصير التقدير: الذى أحسن خلق كل شىء.

ومن قال: ﴿كُلُّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ كان ﴿خَلَقَهُ﴾ وصفاً للنكرة المتقدمة، وموضع الجملة يحتمل وجهين:

إن جعلت الجملة صفة لـ «كل» شىء كانت فى موضع نصب.

وإن جعلتها وصفاً لـ «شىء» كانت فى موضع جر، ومثل وصف النكرة بالجملة هنا قوله: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ٩٢] فقوله: ﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾ وصف لـ «كتاب» وموضع الجملة رفع، والدليل على ذلك رفع «مبارك» بعده فيعلم بارتفاع المفرد أن الجملة قبله فى موضع رفع.

قال: قرأ ابن عامر: ﴿إِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ﴾ [١٠] مكسورة الهمزة ﴿إِنَّا﴾ [١٠] بهمزيين والاستفهام، وقد بين [قبل هذا]^(٣).

قال أبو على: [موضع]^(٤) «إِذَا» نصب بما دل عليه قوله: ﴿أَوَّانَا لِنِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [١٠] وكان^(٥) هذا الكلام يدل على: تعاد، والتقدير: تعاد إذا ضللنا فى الأرض، وقد تقدم ذكر ذلك.

أبو عبيدة: ضللنا فى الأرض: همدنا فى الأرض، وقال غيره: صرنا ترابا، فلم

(١) أخرجه ابن جرير فى تفسيره (٢٣٣/١٠) و (٢٨٢٠١) و (٢٨٢٠٢) من طريق عكرمة عن ابن عباس وذكره السيوطى فى الدر (٣٣١/٥)، وزاد نسبه لابن أبى شيبة والحكيم الترمذى فى نوادر الأصول وابن المنذر عن ابن عباس.

(٢) فى أ: صفة.

(٣) ينظر إتحاف الفضلاء (٣٥١)، الإعراب للنحاس (٦١١/٢)، تفسير القرطبي (٩٢/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٨٧)، السبعة لابن مجاهد (٥١٦)، الغيث للصفاسى (٣٢٣)، الكشف للزمخشري (٢٤٢/٣)، المجمع للطبرسى (٣٢٦/٨)، النشر لابن الجزرى (٣٦٢/١)، (٣٦٣، ٣٦٤، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤)، وفى أ: هذا قيل.

(٤) سقط من ب.

(٥) فى أ: وذلك أن.

يتبين شيء من خلقنا.

قرأ حمزة وحده: ﴿مَا أَخْفَى لَهُمْ﴾ [١٧] ساكنة الياء: وقرأ الباقون: ﴿أَخْفَى لَهُمْ﴾ نصباً^(١).

قال أبو علي: الذي يقوى بناء الفعل للمفعول به، قوله - تعالى -: ﴿فَلَهُمْ جَنَّاتُ الْمَأْوَى﴾ [السجدة: ١٩] فأبهم ذلك كما أبهم قوله: ﴿أَخْفَى لَهُمْ﴾ [١٧] ولم يسند إلى الفعل^(٢) بعينه، ولو كان ﴿أَخْفَى﴾ كما قرأ حمزة - وهي قراءة الأعمش - لكان: أعطيهم جنات المأوى، فيوافق^(٣) «أعطى» «أخفى» في ذكر فاعل الفعل، ويقوى ذلك - أيضاً - قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ﴾ [السجدة: ٢٠]، فكما أن الفعل في ذلك مبنى للمفعول، ولم يسند إلى فاعل بعينه، فكذلك ينبغى أن يكون ما يعطف عليه من^(٤) قوله - تعالى -: ﴿أَخْفَى لَهُمْ﴾. ويقوى قراءة حمزة ﴿أَخْفَى﴾ أن ﴿أَخْفَى﴾ إنما هو مثل قوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [السجدة: ١٣] وقوله: ﴿حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي﴾ [السجدة: ١٣] ويتصل بالحرف قوله: ﴿وَمِمَّا زَكَّاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [السجدة: ١٦] فهذا كله يقوى ﴿أَخْفَى﴾؛ لأن قوله: «آتيناً» و «رزقنا» في المعنى مثل لفظ المفرد، فأما «ما» في قوله: ﴿مَا أَخْفَى لَهُمْ﴾ فالأبين فيه أن يكون استفهاماً، وهو عندي قياس قول الخليل، فمن قال: ﴿أَخْفَى لَهُمْ﴾ كان «ما» عنده مرتفعاً بالابتداء، والذكر الذي في ﴿أَخْفَى﴾ يعود عليه، والجملة التي هي ﴿أَخْفَى لَهُمْ﴾ في موضع نصب، و «تعلم» هو الذي يتعدى إلى مفعولين؛ كما أن قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [العنكبوت: ٤٢] كذلك. ومن قال: ﴿أَخْفَى لَهُمْ﴾، فإن «ما» في موضع نصب بـ «أَخْفَى».

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٢)، الإعراب للنحاس (٦١٦/٢)، الإملاء للعكبري (٢/١٠٣)، البحر المحيط (٢٠٥/٧)، التبيان للطوسي (٢٧٦/٨)، التيسير للداني (١٧٧)، تفسير الطبري (٧١/٢١)، تفسير القرطبي (١٠٩/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٨٨)، الحجة لأبي زرة (٥٦٩)، السبعة لابن مجاهد (٥١٦)، الغيث للصفاسي (٣٢٣)، الكشاف للزمخشري (٢٤٦/٣)، الكشف للقيسي (١٩٢/٢)، المحتسب لابن جني (٣٣٢/٨)، المعاني للفراء (٣٣٣/٢)، النشر لابن الجزري (٣٤٧/٢).

(٢) في أ: فاعل.

(٣) في أ: ليوافق.

(٤) في أ: في.

والجملة فى موضع نصب بـ «تعلم»، كما كان فى القول الآخر كذلك، ومثل ذلك قوله: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُ عَقِبَةُ الدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥] و: ﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ﴾ [هود: ٩٣] وما أشبه ذلك. يحمل فيه العلم على التعدى إلى مفعولين و «ما»^(١) للاستفهام.

اختلفوا فى فتح اللام وكسرها من قوله - تعالى - : ﴿لَمَّا صَبَرُوا﴾ [٢٤]:

فقرأ حمزة والكسائي: ﴿لَمَّا صَبَرُوا﴾ مكسورة اللام خفيفة.

وقرأ الباقون ﴿لَمَّا﴾ بفتح اللام وتشديد الميم^(٢).

قال أبو على: أما من قرأ ﴿لَمَّا﴾ فإنه جعله كالمجازاة إلا أن الفعل المتقدم أغنى عن الجواب، كما أنك إذا قلت: أجيئك إن جئت، تقديره: إن جئت أجتك، فاستغنيت عن الجواب بالفعل المتقدم على الجزاء^(٣) فكذلك المعنى هنا: لما صبروا جعلناهم أئمة. ومن قال: ﴿لِإِذَا صَبَرُوا﴾، علق الجار بـ «جعلنا»، التقدير: جعلنا منهم أئمة لصبرهم.

* * *

(١) فى أ: وما ومن بعده.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٢)، الإعراب للنحاس (٦١٦/٢)، الإملاء للعكبرى (٢/١٠٣)، البحر المحيط (٢٠٥/٧)، التبيان للطوسى (٢٧٦/٨)، التيسير للدانى (١٧٧)، تفسير الطبرى (٧١/٢١)، تفسير القرطبي (١٠٩/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٨٨)، الحجة لأبى زرعة (٥٦٩)، السبعة لابن مجاهد (٥١٦)، الغيث للصفاسى (٣٢٣)، الكشاف للزمخشري (٢٤٦/٣)، الكشف للقيسى (١٩٢/٢)، المحتسب لابن جنى (٣٣٢/٨)، المعانى للفراء (٣٣٣/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٤٧/٢).

(٣) فى أ: الشرط.

[بسم الله]^(١)

ذكر اختلافهم في سورة الأحزاب

اختلفوا في الياء والتاء من قوله -عز وجل-: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾

[٢]:

فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿بِمَا يَعْمَلُونَ خَيْرًا﴾ بالياء.

وقرأ الباقون: ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ خَيْرًا﴾ بالتاء^(٢).

﴿بِمَا يَعْمَلُونَ﴾: علي: ﴿وَلَا تُطِيعُ الْكٰفِرِينَ﴾ [الأحزاب: ١] إنه بما يعملون.

والتاء: علي الخطاب^(٣)، ويدخل فيه الغيب.

اختلفوا في قوله -جل وعز-: ﴿الَّتِي تُظَاهِرُونَ﴾ [٤]:

فقرأ ابن كثير ونافع: ﴿اللاء﴾ ليس بعد الهمزة ياء. وكذلك قرأت علي قبل.

وأخبرني إسحاق الخزاعي عن ابن فليح عن أصحابه عن ابن كثير: ﴿اللاء﴾ يكسر

ولا يثبت ياء^(٤) مخففة، بغير همز، ولا مد في كل القرآن، وكذلك أبو عمرو،

وحدثني محمد بن مضر عن ابن أبي بزة عن أصحابه عن ابن كثير مثل أبي عمرو.

قال ابن مخلد: عن ابن أبي بزة ﴿اللائى﴾ مشددة مكسورة وهو غلط. وقال في

الطلاق: ﴿وَالَّتِي يَبْسَنَ﴾ [٤] مثقلة، ﴿وَالَّتِي لَرَّ يَحِضْنَ﴾ [الطلاق: ٤] مثلها.

[وروى]^(٥) ورش عن نافع مثل قراءة أبي عمرو.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿وَالَّتِي﴾ بياء بعد الهمزة.

وكذلك اختلافهم في [«اللائى»]^(٦) [فى] «قد سمع الله» وفى «الطلاق»^(٧).

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٢)، الإملاء للعكبرى (١٠٣/٢)، البحر المحيط (٢١٠/٧)،

التيسير للدانى (١٧٧)، تفسير القرطبي (١٤٤/١١٥، ١٤٤)، الحجة لابن خالويه (٢٨٨)،

(٢٨٩)، السبعة لابن مجاهد (٥١٨، ٥١٩)، الغيث للصفاسى (٣٢٣، ٣٢٤)، الكشف

للمزمخشري (٢٤٨/٣، ٢٥٣)، الكشف للقيسى (١٦٣/٢، ١٩٣)، المجمع للطبرسى (٣٣٥/٨)، النشر لابن الجزرى (٣٤٧/٢).

(٣) فى أ: المخاطبة.

(٤) فى أ: الياء.

(٥) سقط فى أ.

(٦) سقط فى ب.

(٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٢)، الإملاء للعكبرى (١٠٣/٢)، البحر المحيط (٢١١/٧)، =

قال أبو علي: «اللائي»: وزنه فاعل مثل: «شائي» فالقياس أن تثبت الياء فيه كما ثبتت في «الشائي»، و«النائي» ونحوه. وقد حذفوا الياء من «فاعل» في حروف، من ذلك قولهم: ما باليت به بالة^(١)، ومنه حانة، فكذاك إذا حذفت من اللائي يصير «اللاء» فإن خففت الهمزة فالقياس أن تجعل بين بين. وقد حكى سيبويه: حذف الياء من اللائي، فقال: من قال [في]^(٢) «اللاء» قال^(٣) «لاء»؛ لأنه يصير بمنزلة باب، صار حرف الإعراب العين، يريد: عين الفعل التي هي همزة من اللائي. فأما قبل الحذف من اللائي فإن اللائي واللائي قال فيهما: إنهما بمنزلة شاري وضاري^(٤)، ومن رد الفاء في «يضع» - اسم رجل - إذا صغر، فقال: «يُؤْبَضِع» - رد اللام هنا أيضًا، فقال: لُوبِيع، ومن لم يرد قال: لُوبِيعٌ مثل: لوبيع، فإن خففت الهمزة قلت: لوي، وزنه من الفعل: فوبِيع. ومن أمثلة التحقير: فعيل.

وقال بعض أصحاب أحمد: يعني أن ابن كثير وأبا عمرو يقرآن: «اللاي» يريد: «اللاء» بهمزة ليس بعدها ياء^(٥) ثم يخفف الهمزة فتصير ياء ساكنة، وزعم أنه كذلك ضبط، قال: وهو تخفيف إبدال على غير قياس، قال أبو علي: ومثل هذا البديل من الهمز لا يقدم عليه إلا بسمع.

اختلفوا في قوله - تعالى -: ﴿تُظَاهِرُونَ﴾ [٤] فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿تُظَاهِرُونَ﴾ بفتح التاء والتثنية. وفي «المجادلة» [٢] مثله غير أن تلك بالياء^(٦).

= التبيان للطوسي (٢٨٢/٨)، التيسير للداني (١٧٧)، الحجة لابن خالويه (٢٨٨)، الحجة لأبي زرعة (٥٧١)، السبعة لابن مجاهد (٥١٨)، الغيث للصفاسي (٣٢٤)، الكشف للقيسي (١٩٣/٢)، المعجم للطبرسي (٣٣٥/٨)، النشر لابن الجزري (٤٠٤/١).

(١) لا أباليه: لا أكثرث له، ويقال: ما أباليه بالة وبالا، قال ابن أحمر:

أغدو وأعد الحى الزبالا
وشوقا لا يبالي العين بالا
وبلاء، ومبالاة، ولم أبال ولم أبل، على القصر، وفي الحديث «وتبقى حثالة لا يباليهم الله بالة»، وفي رواية «لا يبالي بهم بالة»، أى: لا يرفع لهم قدرًا، ولا يقيم لهم وزنًا، وأصل بالة بالية مثل: عافاه عافية فحذفوا الياء منها تخفيفًا كما حذفوا من «لم أبل».

ينظر اللسان (بلا).

(٢) سقط في أ.

(٣) في أ: قال إذا سمى.

(٤) في أ: شائي وضاري.

(٥) في ب: اللائي بهمزة بعدها ياء.

(٦) في ب: بالتاء.

وقرأ عاصم: ﴿تُظَاهِرُونَ﴾ بألف، مضمومة التاء خفيفة.
 وقرأ حمزة والكسائي ههنا: ﴿تَظَاهِرُونَ﴾ خفيفة الظاء بفتح التاء وألف بعد
 الظاء، وفي «المجادلة» بياء مشددة الظاء: ﴿يُظَاهِرُونَ﴾.
 وقرأهما ابن عامر بتشديد^(١) الظاء مع الألف^(٢).
 قال أبو علي: ﴿تُظَاهِرُونَ﴾ معناه: تتظاهرون، فأدغم التاء في الظاء، وتقديره:
 تتفعلون من الظهر^(٣)، وفي «المجادلة» مثله، غير أن تلك بالياء: ﴿والذين
 يظَاهِرُونَ﴾ تقديره: يتظاهرون، فأدغم التاء في الظاء.
 وقول عاصم: ﴿تُظَاهِرُونَ﴾ بألف مضمومة التاء خفيفة فهذا من ظاهر من امرأته.
 ويقوى ذلك: قولهم في مصدر ظاهر: أظَّهَر، ولا يمتنع أن يقال: ظاهر لقولهم:
 الظَّهَارُ في مصدره وإن كان الظَّهَارُ قد جاء في نحو قوله: ﴿وَأَنْزَلَ الَّذِينَ ظَلَهُوهُمْ﴾
 [الأحزاب: ٢٦] وفي قوله: ﴿تَظَاهِرُونَ عَلَيْهِمْ بِالْإِثْمِ وَالْعُدُونِ﴾ [البقرة: ٨٥]؛ أى:
 تتعاونون، فلا يمتنع أن يستعمل في قولهم ظاهر من امرأته كالأشياء التي تتفق
 ألفاظها وتختلف معانيها، وكل ذلك من الظَّهَارِ^(٤). وقول حمزة والكسائي
 ﴿تَظَاهِرُونَ﴾ خفيفة الظاء، معناه: تتظاهرون، فحذفوا تاء «تفاعلون» التي أدغمها
 غيرهما.

وقولهما في «المجادلة»: ﴿يُظَاهِرُونَ﴾ أدغما في المجادلة التاء التي حذفها من
 تظاهرون، والمعنى واحد.
 وقول ابن عامر بتشديد الظاء مع الألف: ﴿يُظَاهِرُونَ﴾، مثل [قول]^(٥) حمزة
 والكسائي في «المجادلة»، إنما هو يتظاهرون.

(١) في أ: مشددة.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٣)، الإعراب للنحاس (٦٢٢/٢)، البحر المحيط (٢١١/٧)،
 التبيان للطوسي (٢٨٢/٨)، التيسير للداني (١٧٨)، الحجة لابن خالويه (٢٨٨)، الحجة
 لأبي زرعة (٥٧٢)، السبعة لابن مجاهد (٥١٩)، الغيث للصفاسي (٣٢٤)، الكشاف
 للزمخشري (٢٥٠/٣)، الكشف للقيسي (١٩٤/٢)، المجمع للطبرسي (٣٥٣/٨)،
 المعاني للفراء (٣٣٤/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٤٧/٢).

(٣) في أ: الظهيرة.

(٤) في أ: الظهرة.

(٥) سقط في ب.

اختلفوا في قوله - تعالى - : ﴿الظُّنُونَا﴾ [١٠]، و ﴿الرُّسُولَا﴾ [٦٦] و ﴿السِّيَلَا﴾ [٦٧].

فقراً ابن كثير وعاصم - في رواية حفص - والكسائي بألف إذا وقفوا عليهن وبطرحها في الوصل.

وقال هبيرة عن حفص عن عاصم. وصل أو وقف بألف. وقرأ عاصم - في رواية أبي بكر - ونافع وابن عامر بألف^(١) فيهن في الوصل والوقف.

وقرأ أبو عمرو: بغير ألف في الوصل والوقف، هذه رواية اليزيدي وعبد الوارث. وروى عباس عن أبي عمرو: بألف فيهن في الوصل والوقف. وروى علي بن نصر عن أبي عمرو: ﴿السِّيَلَا﴾ يقف^(٢) عندها بألف. أبو يزيد عن أبي عمرو: ﴿الظُّنُونَا﴾. و ﴿الرُّسُولَا﴾. و ﴿السِّيَلَا﴾، يقف ولا يصل ووقفه بألف. عبيد عن هارون عن أبي عمرو يقف عندها: ﴿الرُّسُولَا﴾^(٣).

وحدثني الجمال عن الحلواني عن روح عن أحمد بن موسى عن أبي عمرو: بألف فيهن وصل أو قطع^(٤).

قال أبو علي: وجه قول من أثبت في الوصل [الألف]^(٥): أنها في المصحف كذلك، وهي رأس آية. وروس الآي تشبه بالفواصل^(٦) من حيث كانت مقاطع؛ كما كانت القوافي مقاطع؛ فكما شبه ﴿أَكْرَمِنَ﴾ [الفجر: ١٥] و ﴿أَهْنِنَ﴾ [الفجر: ١٦] بالقوافي - في حذف الياء منهن نحو: [من المتقارب]

(١) في أ: بالألف.

(٢) في ب: لا يقف.

(٣) في أ: السيللا.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٣)، البحر المحيط (٢١٧/٧)، التبيان للطوسي (٢٨٦/٨)، التيسير للداني (١٧٨)، تفسير القرطبي (١٤٥/١٤)، الحجة لأبي زرة (٥٧٣)، السبعة لابن مجاهد (٥١٩، ٥٢٠)، الغيث للصفاسي (٣٢٤)، الكشف للزمخشري (٢٥٣/٣)، (٢٥٤)، الكشف للقيسي (١٩٤/٢)، المجمع للطبرسي (٣٣٧/٨)، النشر لابن الجزري (٣٤٧/٢).

(٥) سقط في أ.

(٦) في أ: بالقوافي.

..... مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنَّ
و:

..... إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرَنُ^(١)

كذلك يشبه هذا في إثبات الألف بالقوافي. فأما في الوصل، فلا ينون، ويحمل^(٢) على لغة من لم^(٣) ينون ذلك إذا وصل في الشعر؛ لأن من لم^(٤) ينون أكثر. وقال أبو الحسن: وهي لغة أهل الحجاز، فكذلك، ﴿فَأَصْلُونَا السَّبِيلَا﴾ [٦٧]، ﴿وَأَطَعْنَا الرَّسُولَا﴾ [٦٦].

فأما من طرح الألف في الوصل - كابن كثير والكسائي - فإنهم ذهبوا إلى أن ذلك في القوافي، وليس رءوس الآي بقواف، فتحذف في الوقف كما تحذف [في]^(٥) غيرها، مما يثبت في الوقف نحو التشديد الذي يلحق الحرف الموقوف عليه، وهذا إذا ثبت في الخط فينبغي ألا يحذف، كما لا تحذف هاء الوقف من ﴿حِسَابِيَّة﴾ [الحاقة: ٢٠] و ﴿كِنْيِيَّة﴾ [الحاقة: ١٩] وأن يجرى مجرى الموقوف عليه، ولا يوصل، وكذلك الهاء التي تلحق في الوقف، فهو وجه، فإذا ثبت ذلك في القوافي في الوصل فيما حكاه أبو الحسن - [لأنه]^(٦) زعم أن هذه اللغة أكثر - فثبت ذلك في الفواصل، كما يثبت^(٧) في القوافي حسن.

قال: قرأ أبو عمرو وحده: ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرَا﴾ [٩] بالياء. وقرأ الباقون: بالتاء، أبو زيد عن أبي عمرو: بالياء والتاء، وعبيد^(٨) عن أبي عمرو مثله^(٩).

قال أبو علي: حجة التاء: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُودًا لَمْ تَرَوْهَا﴾ [٩] فالوجه فيما عطف عليه الخطاب، كما أن الذي عطف عليه كذلك، والياء على معنى: فأرسلنا

- (١) تقدم.
- (٢) في ب: ولا يحمل.
- (٣) في أ: لا.
- (٤) في أ: لا.
- (٥) سقط في أ.
- (٦) سقط في أ.
- (٧) في أ: ثبت.
- (٨) في أ: وعتبة.
- (٩) ينظر: السبعة ص (٥١٩).

عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا، وكان الله بما يعملون، أى: يعمل الجنود، أو يعمل الأحزاب من تألبهم عليكم أيها المسلمون.

حفص عن عاصم: ﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾ [١٣] مضمومة الميم.

الباقون: ﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾ مفتوحة الميم^(١).

قال أبو علي: المقام: يحتمل أمرين:

يجوز: لا موضع إقامة لكم، وهذا أشبه؛ لأنه فى معنى من فتح فقال: «لا مقام

لكم» أى: ليس لكم موضع تقومون فيه، ومن ذلك قول الشاعر: [من الوافر]

فَأَيُّ مَا وَأَيْكَ كَانَ شَرًّا فَقِيدَ إِلَى الْمَقَامَةِ لَا يَرَاهَا^(٢)

ودخلتها التاء كما دخلت على المنزلة. والمقامة موضع ثواء ولبث.

ويحتمل قول عاصم: ﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾: لا إقامة لكم، فأما المقام: فاسم

الموضع، قال: ﴿مَقَامٍ إِبْرَهِيمَ﴾ [البقرة: ١٢٥] مصلاه، وقيل للمجلس والمشهد:

مقام ومقامة.

اختلفوا فى قوله - سبحانه - : ﴿ثُمَّ سِئِلُوا أَلْفِتْنَةً لِّأَتَوْهَا﴾ [١٤] فى المد

والقصر: فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿لَأَتَوْهَا﴾ قصيرة، وروى ابن فليح عن

أصحابه عن ابن كثير: ﴿لَأَتَوْهَا﴾ ممدودة.

وكذلك قرأ عاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿لَأَتَوْهَا﴾ ممدودة^(٣).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٣)، الإعراب للنحاس (٦٢٦/٢)، البحر المحيط (٢١٨/٧)،

التيان للطوسى (٢٩٠/٨)، التيسير للدانى (١٧٨)، تفسير الطبرى (٨٦/٢١)، تفسير

القرطبى (١٤٨/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٨٩)، الحجة لأبى زرع (٥٧٤)، السبعة لابن

مجاهد (٥٢٠)، الغيث للصفاسى (٣٢٤)، الكشف للزمخشرى (١٩٥/٢)، المجمع

للطبرسى (٣٤٥/٨)، المعانى للفراء (٣٣٦/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٤٨/٢).

(٢) البيت للعباس بن مرداس ص (١٤٨)، وخزانة الأدب (٣٦٧/٤، ٣٦٨)، ذيل أمالى القالى

ص (٦٠)، وشرح أبيات سيبويه (٩٣/٢)، وشرح ديوان زهير ص (١١٣)، وشرح المفصل

(١٣١/٢)، والكتاب (٤٠٢/٢)، ولسان العرب (قوم)، وبلا نسبة فى لسان العرب (أيا).

ويروى «فسيق» بدل «فقيد».

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٤)، الإعراب للنحاس (٦٢٧/٢)، البحر المحيط (٢١٨/٧)،

التيان للطوسى (٢٩٠/٨)، التيسير للدانى (١٧٨)، تفسير الطبرى (٨٧/٢١)، تفسير

القرطبى (١٤٩/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٨٩)، الحجة لأبى زرع (٥٧٤)، السبعة لابن

مجاهد (٥٢٠)، الغيث للصفاسى (٣٢٤)، الكشف للزمخشرى (٢٥٤/٣)، الكشف

للقيسى (١٩٦/٢)، المجمع للطبرسى (٣٤٥/٨)، المعانى للفراء (٣٣٧/٢)، النشر لابن

قال أبو علي: أما من قصر فلائك تقول: أتيت الشيء: إذا فعلته. تقول: أتيت الخير، وتركت الشر، أي: فعلت الخير، ومعنى: ﴿ثُمَّ سِئِلُوا الْفِتْنَةَ﴾: سئلوا فعل الفتنة [لَأَتَوْهَا] أي: لفعلوها. ومن قرأ: ﴿لَأَتَوْهَا﴾ بالمد فالمعنى: ثم سئلوا فعل الفتنة^(١) لأعطوها، أي: لم يمتنعوا منها، ومما يحسن المد قوله - سبحانه - : ﴿ثُمَّ سِئِلُوا الْفِتْنَةَ﴾، فالإعطاء مع السؤال حسن، والمعنى: لو قيل لهم: كونوا على المسلمين مع المشركين لفعلوا ذلك.

اختلفوا في ضم الألف وكسرها من قوله - تعالى - : ﴿أَسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [٢١]: فقرأ عاصم: ﴿أَسْوَةٌ﴾ بضم الألف حيث وقعت.

وقرأ الباقون: ﴿إِسْوَةٌ﴾ بكسر الألف حيث وقعت.

قال أبو علي: أسوة وإسوة لغتان، ومعناهما: قدوة.

اختلفوا في قوله - جل وعز - : ﴿يُضَعَّفَ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾ [٣٠]:

فقرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿نُضَعَّفَ﴾ بالنون ﴿العذاب﴾ نصبًا. وقرأ أبو عمرو:

﴿يُضَعَّفَ﴾ بالياء ﴿العذاب﴾ رفعًا.

وقرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي: ﴿يُضَعَّفَ﴾ بألف ﴿لَهَا الْعَذَابُ﴾ رفعًا

على ما لم يسم فاعله^(٢).

قال أبو علي: «ضاعف» و«ضعف» بمعنى فيما حكاه سيويه. وقال أبو الحسن:

الخفيفة: لغة أهل الحجاز، والثقيلة^(٣): لغة بني تميم ومن قال: ﴿نُضَعَّفَ﴾^(٤)

فالفعل مسند إلى ضمير اسم الله - تعالى - ومن قال: ﴿يُضَعَّفَ﴾ فلم يسم الفاعل،

أسند الفعل إلى العذاب، ومعنى ﴿يُضَعَّفَ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾: أنها لما تشاهد

= الجزرى (٢/٣٤٨).

(١) ما بين المعقوفين سقط في ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٤)، البحر المحيط (٧/٢٢٨)، التبيان للطوسي (٨/٣٠٠)،

التيسير للداني (١٧٩)، تفسير القرطبي (١٤/، ١٧٦) الحجة لابن خالويه (٢٨٩)، الحجة

لأبي زرع (٥٧٥)، السعة لابن مجاهد (٥٢١)، الغيث للصفاقسى (٣٢٤)، الكشاف

للمخشبرى (٣/٢٥٩)، الكشف للقيسى (٢/١٩٦)، المجمع للطبرسى (٨/٣٥٣)، النشر

لابن الجزرى (٢/٢٤٨).

(٣) فى أ: والمثقلة.

(٤) فى أ: نضاعف.

من الزواجر، وما يردع عن مواجهة الذنوب ينبغى أن تمتنع أكثر مما يمتنع من لا يشاهد ذلك ولا يحضره، وقال: ﴿يُضَعَفُ لَهَا الْعَذَابُ﴾ فعاد الضمير على معنى «مَنْ» دون لفظ «مَنْ»، ولو عاد على لفظ «مَنْ» لذكر. ومثل ﴿يُضَعَفُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾، فزيد فى العذاب ضعف كما زيد فى الثواب ضعف [فى] (١) قوله - تعالى - : ﴿تُوْزَنُهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ﴾ [الأحزاب: ٣١] فكما ضوعف الأجر كذلك ضوعف العذاب (٢).

اختلفوا فى قوله - تعالى - : ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ... وَتَعْمَلْ صَالِحًا تُوْزَنُهَا أَجْرَهَا﴾ [٣١]: فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر: ﴿يَفْعَلْ﴾ بالياء، ﴿وَتَعْمَلْ﴾ بالتاء، ﴿تُوْزَنُهَا﴾ بالنون. وقرأ حمزة والكسائى كل ذلك بالياء، ولم يختلف الناس فى: ﴿يَفْعَلْ﴾ أنه بالياء وكذلك ﴿مَنْ يَأْتِ﴾ [٣٠] بالياء (٣).

قال أبو على: أما من قرأ: ﴿يَفْعَلْ﴾ بالياء؛ فلأن الفعل مسند إلى ضمير «من» ولم يبين فاعل الفعل بعد، فلما ذكر ما دل [على] (٤) أن الفعل لمؤنث حمل على المعنى فأنث، وذلك كقوله: ﴿مَنْ ءَامَرَ بِاللَّهِ﴾ [المائدة: ٦٩] ثم قال: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٦٩]، وقال: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ [الأنعام: ٢٥]، وفى أخرى: ﴿يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢]، وأما من قرأ كل ذلك بالياء، فإنه حمل على اللفظ دون المعنى، واللفظ «مَنْ» وهو مذكر. ومما يقوى قول من حمل على المعنى فأنث، اتفاق حمزة والكسائى معهم فى قولهم ﴿تُوْزَنُهَا﴾ فحملا على المعنى، فكذلك قوله: ﴿وَتَعْمَلْ﴾ كان ينبغى على هذا القياس أن يحملا على المعنى، وإنما

(١) سقط فى ب.

(٢) فى أ: ضوعفت العقوبة والعذاب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٥)، الإعراب للنحاس (٦٣٢/٢)، الإملاء للعكبرى (٢/١٠٤)، البحر المحیط (٢٢٨/٧)، التبيان للطوسى (٣٠٥/٨)، التيسير للدانى (١٧٩)، تفسير الطبرى (٣/٢٢)، الحجة لابن خالويه (٢٩٠)، الحجة لأبى زرع (٥٧٦)، السبعة لابن مجاهد (٥٢١)، الغيث للصفاسى (٣٢٥)، الكشاف للزمخشرى (٢/٢٥٩)، الكشف للقيسى (٢/١٩٦)، المجمع للطبرى (٨/٣٥٣)، المعانى للفراء (٢/٣٤١)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٤٨).

(٤) سقط فى ب.

لم يختلف الناس في ﴿يَقْنُتْ﴾ و ﴿يَأْتِ﴾ ؛ لأنه إنما جرى ذكر «مَنْ»، ولم يجر ذكر ما يدل على التانيث فيحمل الكلام على المعنى .

اختلفوا في فتح القاف وكسرها من قوله - سبحانه - : ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [٣٣]:
فقرأ عاصم ونافع : ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ بالفتح .
وقرأ الباقون : ﴿وَقَرْنَ﴾ بالكسر^(١) .

قال أبو علي : من قرأ^(٢) : ﴿قِرْنَ﴾ بكسر القاف احتمل أمرين :

أحدهما : أن يكون من التوقر في بيوتكن^(٣) ، وألا يخرجن منها . وقِرْنَ مثل :
عِدْنَ وَرِئْنَ ، ونحو ذلك ، مما تحذف منه الفاء ، وهى واو ، فيبقى من الكلمة : عِلْنَ .
ويحتمل أن يكون من : «قِرَ» فى مكانه يقر ، فإذا أمر من هذا قال : اقرر فيبدل من
العين الياء كراهية^(٤) التضعيف كما أبدل من قيراط ودينار ؛ فيصير لها حركة الحرف
المبدل منه ، ثم تلقى الحركة على الفاء ؛ فتسقط همزة الوصل لتحرك ما بعدها
فتقول : «قِرْنَ» ؛ لأن حركة الراء كانت كسرة فى «يَقِرَّ» ، ألا ترى أن القاف متحركة
بها؟! فأما من فتح ﴿وَقَرْنَ﴾ فإن من لم يجز : قررت فى المكان أقر ؛ وإنما يقول : فى
المكان : قررت أقر ، وقررت به عينا أقر ، ولا يجوز : قررت فى المكان ، أقر - فإن
فتح الفاء عنده لا يجوز ؛ وذلك لأنه حرك القاف بالفتحة من غير أن يلقي عليها الفتحة ؛
ألا ترى أن الفتحة ، إذا لم تجز فى قولهم : أنا أقر فى المكان ، لم يثبت فى الكلمة ، وإذا
لم يثبت فيها لم يجز أن يلقي على ما قبلها ، ومن جاز عنده : قررت فى المكان ، جاز
على قوله : قَرْنَ كما جاز قِرْنَ ؛ حيث لم يختلف فى : قررت فى المكان أقر؟!
وأبو عثمان يزعم أن : «قررت فى المكان» لا يجوز ، وقد حكى ذلك بعض

(١) ينظر : إتحاف الفضلاء (٣٥٥) ، الإعراب للنحاس (٦٣٤/٢) ، الإملاء للمكبرى (٢/١٠٤) ، البحر المحيط (٢٣٠/٧) ، التبيان للطوسى (٣٠٥/٨) ، التيسير للدانى (١٧٩) ، تفسير الطبرى (٣/٢٢) ، تفسير القرطبى (١٤/١٧٨) ، الحجة لابن خالويه (٢٩٠) ، الحجة لأبى زرع (٥٧٧) ، السبعة لابن مجاهد (٥٢٢) ، الغيث للصفاقسى (٣٢٥) ، الكشف للزمخشرى (٣/٢٦٠) ، الكشف للقيسى (١٩٧/٢) ، المجمع للطبرى (٣٥٥/٨) ، النشر لابن الجزرى (٣٤٨/٢) .

(٢) فى ب : قال .

(٣) فى أ : بيوتهن .

(٤) فى أ : كراهة .

البغداديين، فيجوز الفتح في القاف على هذه اللغة إذا ثبتت، والوجه في القراءة الكسر «وَقِرْنَ»؛ لأنه يجوز من وجهين لا إشكال في جوازه [منهما] ^(١)، وهما من القرار، والوقار، وفتح القاف على ما ذكرت لك من الخلاف.

قال أبو عثمان يقال: قررت به عينا [وأنا أقر به عينا] ^(٢) قال: ولا يقال: قررت في هذا المعنى قال: ويقال: قررت في المكان فأنا أقر فيه، وبأمره فيقول: قر في مكانك. انتهت الحكاية عن أبي عثمان.

اختلفوا في التاء والياء من قوله - تعالى - : ﴿أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْحِيزَةُ﴾ [٣٦]:
فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿أَنْ تَكُونَ﴾ بالتاء. وقرأ عاصم وحمزة والكسائي ﴿أَنْ يَكُونَ﴾ بالياء ^(٣).

قال أبو علي: التأنيث والتذكير حسنان، وقد مضى نحو ذلك وهذه الآية تدل على أن ما في قوله: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْحِيزَةُ﴾ [القصص: ٦٨] يقوى قول من قال: ﴿أَنْ يَكُونَ لَهُمُ﴾ بالياء. ألا ترى أنه لم تثبت علامة التأنيث في «كان»؟!

اختلفوا في فتح التاء وكسرها من قوله - جل وعز - : ﴿وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [٤٠]:
فقرأ عاصم وحده: ﴿وَخَاتَمَ﴾ بفتح التاء، وقرأ الباقون بالكسر ^(٤).
قال أبو علي: من كسر قال: لأنه ختمهم، فهو خاتمهم.

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٥)، البحر المحيط (٢٣٣/٧)، التبيان للطوسي (٣١١/٨)، التيسير للداني (١٧٩)، تفسير القرطبي (١٨٧/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٩٠)، الحجة لأبي زرعة (٥٧٨)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٢)، الغيث للصفاقسي (٣٢٥)، الكشاف للزمخشري (٢٦٢/٣)، الكشاف للقيسي (١٩٨/٢)، المجمع للطبرسي (٣٥٨/٨)، النشر لابن الجزري (٣٤٨/٢).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٥)، الإملاء للعكبري (١٠٤/٢)، البحر المحيط (٢٣٦/٧)، التبيان للطوسي (٣١١/٨)، التيسير للداني (١٧٩)، تفسير الطبري (١٣/٢٢)، تفسير القرطبي (١٩٦/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٩٠)، الحجة لأبي زرعة (٥٧٨)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٢)، الغيث للصفاقسي (٣٢٥)، الكشاف للزمخشري (٢٦٤/٣)، الكشاف للقيسي (١٩٩/٢)، المجمع للطبرسي (٣٥٨/٨)، المعاني للفراء (٣٤٤/٢)، النشر لابن الجزري (٣٤٨/٢).

وزعموا أن الحسن قال: خاتم: هو الذى ختم به .

قال: قرأ حمزة الكسائي: ﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾ [٤٩] بألف، وقرأ الباقون: ﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾ بغير ألف والتاء مفتوحة^(١).

قال أبو على: وجه من قال: ﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾ [بغير ألف]^(٢)، ﴿وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشْرٌ﴾ [مريم: ٢٠] وقال: ﴿أَمْ يَطْمِئِنُّنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن: ٧٤] [وما كان]^(٣) من هذا النحو جاء على فعل دون فاعل، وقد حكى أبو عبيدة أن اللباس: الجماع، فيمكن أن يكون [ذلك]^(٤) مصدر فاعل وإذا جاء ذلك فى اللبس أمكن أن يكون المس مثله، وقد تقدم القول فى ذلك فيما سلف من الكتاب.

قال: وقرأ ابن أبى بزة عن ابن كثير: ﴿تَعْتَدُونَهَا﴾ خفيفة الدال، وروى القواس عنه ﴿تَعْتَدُونَهَا﴾ مشددة. وقال لى قنبل: كان ابن أبى بزة قد أوهم فى ﴿تَعْتَدُونَهَا﴾ فكان يخففها، فقال لى القواس: صر إلى أبى الحسن فقل له: ما هذه القراءة التى قرأتها لا نعرفها فصرت إليه فقال: قد رجعت عنها. قال قد غلط [أيضاً]^(٥) فى ثلاثة مواضع: هذا أحدها^(٦)، قوله: ﴿وَمَا هُوَ بِمِيتٍ﴾ [إبراهيم: ١٧] خفيفة^(٧) ﴿وإذا العشار عَطَلْتُ﴾ [التكوير: ٤].

﴿تَعْتَدُونَهَا﴾: تفتعلون، من «العدة»، ولا وجه للتخفيف فى نحو «تشتدونها»، «ترتلونها»، من الشد والرد، وليس كل المضاعف يبدل من حروف التضعيف فيه، وإنما يبدل فيما سمع، وإن شئت قلت: قد جاء فى التنزيل فى هذا النحو الأمران قال سبحانه: ﴿فَلْيَسْمَلِ وَيْلِيهِ﴾ [البقرة: ٢٨٢] وقال: ﴿فَهِيَ تَمَلُّ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان: ٥].

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٦)، التبيان للطوسى (٣١٨/٨)، التيسير للدانى (٨١)، الحجة لابن خالويه (٢٩٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٢)، الغيث للصفاسى (٣٢٥)، الكشف للقيسى (٢٩٧/١)، النشر لابن الجزرى (٢٢٨/٢).

(٢) سقط فى ب.

(٣) سقط فى ب.

(٤) سقط فى أ.

(٥) سقط فى ب.

(٦) زاد فى أ: وهو.

(٧) ينظر: البحر المحيط (٢٤٠/٧)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٢)، الكشف للزمخشري (٢٦٧/٣).

وأُنشد أبو زيد: [من الطويل]

..... وَلَا أَمْلَأُهُ حَتَّى يُفَارِقَا^(١)

وإن شئت جعلته «افتعل» من: عدوت الشيء إذا جاوزته، أى: ما لكم عليهن من وقت عدة تلمزمكم أن تجاوزوا عدده، فلا تنكحوا أختها ولا أربعا سواها حتى تنقضى العدة.

وقال: قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم - فى رواية أبى بكر - ﴿تُرْجَى﴾ [٥١] مهموزًا، وقرأ عاصم - فى رواية حفص - ونافع وحزمة والكسائى بغير همز^(٢). قال أبو على: قد جاء فى هذا الحرف الهمز وغيره، وكذلك ﴿أُرْجَتْهُ﴾ [الأعراف: ١١، الشعراء: ٣٦] و ﴿أَرْجَتْهُ﴾ و ﴿أَرْجُونَ﴾ [التوبة: ١٠٦].

فإذا جاء فيه الهمز وغير الهمز كانت القراءة بكل واحد من الأمرين حسنة. قال: وكلهم قرأ: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ الْنِسَاءُ﴾ [٥٢] بالياء، غير أبى عمرو فإنه قرأ: ﴿تَحِلُّ﴾ بالتاء. وروى القطعى عن محبوب عن أبى عمرو: ﴿لَا يَحِلُّ﴾ بالياء^(٣). قال أبو على: التاء والياء جميعًا حسنان؛ لأن النساء تأنيثه ليس بحقيقى، إنما هو تأنيث الجمع، نحو: الجمال والجدوع فالتذكير حسن، والتأنيث حسن^(٤). قال: وكلهم فتح النون من قوله - سبحانه -: ﴿إِنَّهُ﴾ [٥٣] غير حمزة والكسائى فإنهما أمالا النون فيها^(٥).

(١) تقدم.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٦)، الإعراب للنحاس (٦٤٣/٢)، التبيان للطوسى (٣٢١/٨)، التيسير للدانى (١١٩)، تفسير القرطبى (٢١٤/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٩١)، الحجة لأبى زرة (٥٧٨)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٣)، الغيث للصفاقسى (٣٢٥)، الكشاف للزمخشرى (٢٦٩/٣)، المجمع للطبرسى (٣٦٥/٨)، النشر لابن الجزرى (٤٠٦/١).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٦)، الإعراب للنحاس (٦٤٤/٢)، التبيان للطوسى (٣٢١/٨)، التيسير للدانى (١٧٩)، تفسير الطبرى (٢٢/٢٢)، تفسير القرطبى (٢٢١/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٩١)، الحجة لأبى زرة (٥٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٣)، الغيث للصفاقسى (٣٢٥)، الكشاف للزمخشرى (٢٧٠/٣)، الكشاف للقيسى (١٩٩/٢)، المجمع للطبرسى (٣٦٥/٨)، النشر لابن الجزرى (٣٤٩/٢).

(٤) فى أ: كذلك.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٦)، التيسير للدانى (٤٨، ٤٩)، الحجة لأبى زرة (٥٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٣)، الغيث للصفاقسى (٣٢٦)، الكشاف للقيسى (١٧٢/١).

قال أبو علي: من لم يمل؛ فلأن الكثير من الناس لا يميلون هذه الألفات. ومن أمال؛ فلأن الألف منقلبة عن الياء. يدل على ذلك أنهم قالوا في المصدر: إنى، وإناء، مثل: حَسَى وَحَسَا، وإذا صح انقلاب الألف عن الياء، لم يكن في إمالة إشكال عند من أمال.

والأنى^(١): هو إدراك الشيء وبلوغه ما يراد أن يبلغه، ومنه: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الحديد: ١٦] وقالوا للمتثبت في الأمور: متأن، ومن ذلك قولهم لما يرتفق به: إناء، وفي جمعه: أنية، مثل: إزارٍ وآزرة.

قال: كلهم قرأ ﴿سَادَتَنَا﴾ [٦٧] على التوحيد، غير ابن عامر فإنه قرأ: ﴿سَادَاتِنَا﴾ جماعة سادة^(٢).

قال أبو علي: سادة: جمع سيد وهو فعلة مثل: كتبة وفجرة، أنشدنا على بن سليمان: [من الطويل]

سَلِيلُ قُرُومٍ سَادَةٍ ثُمَّ قَادَةٌ يَبْدُونَ أَهْلَ الْجَمْعِ يَوْمَ الْمُحْصَبِ^(٣)
 ووجه الجمع بالألف والتاء: أنهم قد قالوا الجُرْزَاتِ^(٤) والطرقات والمعنات في معن جمع معين، فكذلك يجوز في هذا الجمع سادات وقال الأعشى: [من الخفيف]

جُنْدُكَ التَّالِدُ الطَّرِيفُ مِنَ السِّدِّ سَادَاتِ أَهْلِ الْقِيَابِ وَالْأَكَالِ^(٥)

(١) أنى الشيء يأنى أنياً وإنى وأنى وهو أنى: حان وأدرك.
 ينظر: اللسان (أنى).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٦)، الإعراب للنحاس (٦٥١/٢)، البحر المحيط (٢٥٢/٧)، التبيان للطوسي (٣٣٠/٨)، التيسير للداني (١٧٩)، تفسير الطبري (٣٦/٢٢)، تفسير القرطبي (٢٤٩/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٩١)، الحجة لأبي زرعة (٥٨٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٣)، الغيث للصفاقسي (٣٢٦)، الكشاف للزمخشري (٢٧٥/٣)، الكشاف للقيسي (١٩٩/٢)، المجمع للطبرسي (٣٧١/٨)، المعاني للفراء (٣٥٠/٢)، النشر لابن الجزري (٣٤٨/٢).

(٣) ينظر: اللسان (حصب).

(٤) في أ: الجزرات.

(٥) البيت في ديوانه ص (٦١)، ولسان العرب (أكل)، وتاج العروس (أكل)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة (١٢٢/١).

ويروى «العتيق» بدل «الطريف».

قال أبو الحسن: لا يكادون يقولون: سادات. [قال] (١) وهي عربية، وزعموا أن الحسن قرأ: ﴿أَطَعْنَا سَادَاتِنَا﴾

اختلفوا في الباء والثاء من قوله - جل وعز -: ﴿لَعْنًا كَبِيرًا﴾ [٦٨].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿لَعْنًا كَثِيرًا﴾ بالثاء:

وقرأ عاصم وابن عامر: ﴿كَبِيرًا﴾ بالباء، كذا في كتابي عن أحمد بن يوسف

التغلبى عن ابن ذكوان (٢)، ورأيت في كتاب موسى بن موسى عن ابن ذكوان عن ابن عامر: بالثاء، وقال هشام بن عمار عن ابن عامر: بالثاء (٣).

قال أبو علي: الكِبِير مثل: العِظْم، والكِبِير وصف للعين بالكبير، كالعِظْم، والكثرة

أشبه بالمعنى؛ لأنهم يلعنون مرة، وقد جاء: ﴿يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩]، فالكثرة أشبه بالمرار المتكررة من «الكبير».



(١) سقط في ب.

(٢) في ب: عن ابن ذكوان عن ابن عامر.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٦)، الإعراب للنحاس (٦٥١/٢)، البحر المحيط (٢٥٢/٧)،

التيبان للطوسي (٣٣٠/٨)، التيسير للداني (١٧٩)، تفسير القرطبي (٢٥٠/١٤)، الحجة

لابن خالويه (٢٩١)، الحجة لأبي زرعة (٥٨٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٣، ٥٢٤)،

الغيث للصفافسي (٣٢٦)، الكشف للزمخشري (٢٧٥/٣)، الكشف للقيسي (١٩٩/٢)،

المجمع للطبرسي (٣٧١/٨)، المعاني للفراء (٣٥١/٢)، النشر لابن الجزري (٣٤٩/٢).

بِسْمِ اللَّهِ

ذكر اختلافهم في سورة سبأ

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم: ﴿عَلِيمِ الْغَيْبِ﴾ [٣] كسرًا.

وقرأ نافع، وابن عامر: ﴿عَالِمِ الْغَيْبِ﴾ رفعًا.

وقال ابن ذكوان: قال بعض أصحابنا عن يحيى بن الحارث عن ابن عامر: ﴿عَلِيمِ

الْغَيْبِ﴾ كسرًا.

وقرأ حمزة، والكسائي: ﴿عَلَامِ الْغَيْبِ﴾ بالكسر وبلاد قبل الألف^(١).

قال أبو علي: الجرُّ في ﴿عَلِيمِ﴾ على إتياعه المجرور ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [١] ﴿عَلِيمِ

الْغَيْبِ﴾.

وأما الرفع، فيجوز أن يكون ﴿عَالِمِ﴾ خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هو عالم

الغيب. ويجوز في من^(٢) رفع أن يكون ابتداءً وخبره: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ﴾، و ﴿عَلَامِ

الغيب﴾ في إتياعه ما قبله، مثل: ﴿عَالِمِ الْغَيْبِ﴾، و «عَلَامِ» أبلغ، وقد قال^(٣):

﴿يَقْدِفُ بِالْحَقِّ عَلَّمَ الْغُيُوبِ﴾ [سبأ: ٤٨].

وقال: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمْتَ الْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩، ١١٦].

وحجته ﴿عَلِيمِ الْغَيْبِ﴾ [قوله]^(٤): ﴿عَلِيمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [التغابن: ١٨]،

و﴿عَلِيمِ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٦].

قال:

قرأ الكسائي وحده: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ﴾ [٣] بكسر الزاي.

وقرأ الباقون: ﴿يَعْزُبُ﴾ بضم الزاي^(٥).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٧)، الإعراب للنحاس (٦٥٥/٢)، البحر المحيط (٢٥٨/٧)،

التيبان للطوسي (٣٣٩/٨)، التيسير للداني (١٧٩)، تفسير الطبري (٤٣/٢٢، ٤٤)، تفسير

القرطبي (٢٦٠/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٩١)، الحجة لأبي زرعة (٥٨١)، السبعة لابن

مجاهد (٥٢٦)، الغيث للصفاسي (٣٢٦)، الكشاف للزمخشري (٢٧٩/٣)، الكشاف

للقيسي (٢٠١/٢)، المجمع للطبرسي (٣٧٥/٨)، المعاني للفراء (٣٥١/٢).

(٢) في أ: في عالم فيمن.

(٣) في ب: يقال.

(٤) سقط في أ.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٧)، الإعراب للنحاس (٦٥٦/٢)، التيبان للطوسي (٣٣٩/٨)،

قال أبو علي: «يَعْرَبُ» و «يَعْرَبُ» لغتان، ومثله: «يَحْشِرُ» و «يَحْشُرُ»، و «يَعْكِفُ» و «يَعْكُفُ»، و «يَفْسُقُ» و «يَفْسُقُ» وهو كثير.
قال:

قرأ عاصم في رواية حفص: ﴿مِن رَّجَزٍ أَلِيمٍ﴾ [٥] رفعا، وفي الجاثية [١١] مثله، وكذلك قرأ ابن كثير فيهما^(١).

وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم: ﴿رَجَزٍ أَلِيمٍ﴾ كسرا فيهما.
قال أبو علي: الرجز: العذاب؛ بدلالة قوله - سبحانه -: ﴿لَئِن كَشَفْتْنَا عَنْكَ الرِّجْزَ لَنُؤَمِّنَنَّ لَكَ﴾ [الأعراف: ١٣٤]، وقال: ﴿فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٥٩].

وإذا كان الرجز: العذاب، جاز أن يوصف بـ «أليم»، كما أن نفس العذاب قد جاز أن يوصف به في نحو قوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٧٧].
ومثل هذا - في أن الصفة تجرى على المضاف مرة، وعلى المضاف إليه أخرى: قوله - تعالى -: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ و ﴿مَحْفُوظٌ﴾ [البروج: ٢١ - ٢٢]، فالجزء على حمله على «اللوح»، والرفع على حمله على «القرآن»، وإذا كان القرآن في لوح، وكان اللوح محفوظا؛ فالقرآن محفوظ أيضا، وكذلك ﴿ثِيَابٌ سُندِسٌ خُضْرٌ﴾، و ﴿خَضِرٍ﴾ [الإنسان: ٢١]؛ فالرفع على أن يتبع «الثياب»، والجزء على أن يتبع «السندس»، وإذا كان الثياب سندسا، والسندس خضرا؛ فالثياب كذلك، ولفظ «سندس»، وإن كان مفردا، فهو في المعنى جنس وكثرة؛ فلذلك جاز أن يوصف بـ «خضري»؛ فكذاك قوله - سبحانه -: ﴿مِن رَّجَزٍ أَلِيمٍ﴾ [سبأ: ٥].
والجزء في «أليم» أبين؛ لأنه إذا كان عذابا من عذاب أليم، كان العذاب الأول

= التيسير للداني (١٢٢)، تفسير القرطبي (٢٦٠/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٩٢)، الحجة لأبي زرعة (٥٨٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٦)، الغيث للصفاسي (٣٢٦)، الكشف للقيسي (٢٠١/٢)، المعاني للفراء (٣٥١/٢)، النشر لابن الجزري (٢٨٥/٢).
(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٧)، الإعراب للنحاس (٦٥٦/٢)، الإملاء للعكبري (٢/١٠٥)، البحر المحيط (٢٥٩/٧)، التبيان للطوسي (٣٤١/٨)، التيسير للداني (١٨٠)، تفسير القرطبي (٢٦١/١٤)، الغيث للصفاسي (٣٢٦)، الكشف للزمخشري (٢٨٠/٣)، الكشف للقيسي (٢٠١/٢، ٢٠٢)، المجمع للطبرسي (٣٧٦/٨)، المعاني للفراء (٢/٣٥١)، تفسير الرازي (٢٤٢/٢٥)، النشر لابن الجزري (٣٤٩/٢).

أليماً، وإذا أجريت «الأليم» على «العذاب» كان المعنى: عذاب أليم من عذاب؛ فالأول أكثر فائدة.

اختلفوا في الياء والنون من قوله - سبحانه وتعالى -: ﴿إِنْ نَشَأْ نُخَسِّفْ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطَ عَلَيْهِمْ﴾ [٩]:

فقرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وعاصم، وأبو عمرو: ﴿نُخَسِّفْ﴾، ﴿أَوْ﴾
سُقِطَ﴾ بالنون.

وقرأ حمزة، والكسائي: ﴿يُخَسِّفْ﴾، ﴿أَوْ يُسْقِطُ﴾ بالياء.
وأدغم الكسائي وحده الفاء في الباء^(١).

قال أبو علي: حجة النون، قوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ﴾ [سبأ: ١٠]؛ فالنون أشبه بـ: «آتينا». وحجة الياء: قوله: ﴿أَفَرَأَى عَلَى اللَّهِ﴾ [سبأ: ٨]؛ فالياء على الحمل على اسم الله. فأما إدغام [الكسائي]^(٢) الفاء في الباء في ﴿نُخَسِّفْ بِهِمْ﴾ فإن إدغام الفاء في الباء لا يجوز، وإن جاز إدغام الثاء في الفاء؛ وذلك أن الفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا، وانحدر الصوت بها إلى الفم حتى اتصلت بمخرج الثاء، حتى جاء مثل: الحَدَث، والحَدَفِ، والمغافير، والمغاثير؛ فتعاقبا على الحرف؛ للمقاربة التي بينهما، فلما اتصلت بمخرج الثاء صارت بمنزلة حرف من تلك الحروف؛ فلم يجز إدغامها في الباء؛ لأنه لما اتصل بما ذكرنا صار بمنزلة حرف من ذلك الموضع؛ فكما أن ذلك الحرف الذي اتصل الفاء به لا يدغم في الباء، كذلك الفاء لا تدغم في الباء.

ومما يبين ذلك أن الضاد لما استطال مخرجها؛ فتجاوز صوتها مخرج اللام، وانحدرت من^(٣) مخرج اللام حتى اتصل الصوت بها بمخرج الطاء والذال والثاء - أدغم هذه الحروف في الضاد، وجعلت الضاد لما استطالت وأتصل صوتها بمواضع

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٧)، البحر المحيط (٧/٢٦٠)، التبيان للطوسي (٨/٣٤٢)، التيسير للداني (١٨٠)، تفسير القرطبي (١٤/٢٦٤)، الحجة لابن خالويه (٢٩٢)، الحجة لأبي زرعة (٥٨٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٧)، الغيث للصفاسي (٣٢٦)، الكشف للزمخشري (٣/٢٨١)، الكشف للقيسي (٢/٢٠٢) المعجم للطبرسي (٨/٣٧٧)، النشر لابن الجزري (٢/٣٤٩).

(٢) سقط من ب.

(٣) في أ: عن.

ما ذكرنا أدغم ما ذكرنا من الحروف فيها؛ فصارت لذلك بمنزلة ما هو من الموضع الذى أتصل صوتها به؛ فأدغمت هذه الحروف فى الضاد، كما تدغم فيما هو من مخرجها؛ فكذلك الفاء: لما^(١) أتصل صوتها بمخرج الثاء، جرت مجرى ما هو من ذلك الموضع.

فكما كانت الضاد كذلك فأدغمت فيها الطاء والذال والثاء، وذلك نحو: اضبط ضَرْمَةً، [وانتعت ضَرْمَةً]^(٢)، وانقُد ضَرْمَةً، ولم يجوز أن تدغم الضاد فى هذه [الحروف]^(٣)؛ لما فيها من زيادة الصوت - فكذلك لا يجوز أن تدغم الفاء فى الباء؛ لزيادة صوتها المتصل بحرف من حروف الفم.

ومثل إدغامهم الطاء والذال والثاء فى الضاد: إدغامهم الظاء والذال والثاء فيها أيضاً، وهى أخرج من الفم، والحروف الأخرى أدخل فيه. ومثل الضاد فى إدغامهم هذه الحروف فيها: الشين: أدغمت هذه الحروف الستة فيها، كما أدغمت فى الضاد.

فهذه الحروف أدغمت فى الضاد والشين، ولم تدغم الضاد والشين فيها؛ فكذلك الفاء لا تدغم فى الباء، وإن كانت الباء قد أدغمت فيها فى نحو: اذهب فى ذلك. وكذلك أدغمت الطاء والذال والثاء والظاء والذال والثاء فى الضاد والشين والزاي، ولم يدغم شىء منهن فى الحروف الستة؛ لما فيهن [من]^(٤) زيادة الصفير الذى ليس فى الحروف الستة، وكذلك لا تدغم الفاء فى الباء؛ لزيادة صوتها على صوت الباء.

وكذلك الباء أدغمت فى الميم نحو: اضحَب مطراً، ولم تدغم هى فى الباء نحو: اضمم بكراً؛ لما فيها من زيادة الغنة التى ليست فى الباء. وكذلك الراء لم تدغم فى اللام، نحو: اختر ليلةً، وإن كانت اللام أدغمت فى الراء نحو: اشغل رَجَبَةً؛ فما كان من الحروف يُذهب الإدغام منه زيادة صوت فيه من نحو ما ذكرنا، لم يجز إدغامه فى مقاربه العارى من تلك الزيادة، وكذلك الفاء مع الباء.

(١) فى أ: إذا.

(٢) سقط فى ب.

(٣) سقط من أ.

(٤) سقط من أ.

وقرأ عاصم - في رواية أبي بكر - والمفضل عن عاصم: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحُ﴾ [١٢] رفعا.

وفي رواية حفص: ﴿الرِّيحُ﴾ نصبا.

وكذلك قرأ الباقون: ﴿الرِّيحُ﴾ نصبا^(١).

قال أبو علي: وجه النصب: أن «الرِّيحُ» حملت على التسخير في قوله - تعالى - : ﴿فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ﴾ [ص: ٣٦]؛ فكما حملت في هذا على التسخير، كذلك ينبغي أن تحمل هنا عليه.

ومما يقوى النصب: قوله: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: ٨١] والنصب يحمل على: سَخَّرْنَا.

وجه الرفع: أن الرِّيح إذا سُخِّرَتْ لسليمان، جاز أن يقال: له الرِّيحُ، على معنى: تسخير الريح؛ فالرفع على هذا يتول إلى معنى النصب؛ لأن المصدر المقدر في تقدير الإضافة إلى المفعول به.

وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو: ﴿كَالْجَوَابِ﴾ [١٣] بياء في الوصل.

ووقف ابن كثير: بياء، أبو عمرو: بغير ياء.

[وقرأ نافع وابن عامر وعاصم وحزمة والكسائي: ﴿كَالْجَوَابِ﴾]^(٢): بغير ياء في وصل ولا وقف^(٣).

[قال أبو علي]^(٤): الجوابى: جمع «جابية»، وهو الحوض. والقياس أن تثبت الياء مع الألف واللام، ووقف ابن كثير بالياء حسن من حيث كان الأصل، والقياس

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٨)، الإعراب للنحاس (٦٥٩/٢)، الإملاء للعكبري (٢/١٠٥)، البحر المحيط (٢٦٤/٧)، التبيان للطوسي (٣٤٢/٨)، التيسير للداني (١٨٠)، تفسير الطبري (٤٧/٢٢) تفسير القرطبي (٢٦٨/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٩٢)، الحجة لأبي زرعة (٥٨٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٧)، الغيث للصفاسي (٣٢٧)، الكشف للزمخشري (٢٨٢/٣)، الكشف للقيسي (٢٠٢/٢)، المجمع للطبرسي (٣٨٠/٨)، المعاني للفراء (٣٥٦/٢)، تفسير الرازي (٢٤٦/٢٥)، النشر لابن الجزري (٣٤٩/٢).

(٢) بدل ما بين المعقوفين في ب: والباقون.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٨)، التيسير للداني (١٨٢)، الحجة لابن خالويه (٢٩٣)، الحجة لأبي زرعة (٥٨٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٧)، الغيث للصفاسي (٣٢٧)، الكشف للقيسي (٢٠٩/٢)، المجمع للطبرسي (٣٨٠/٨)، النشر لابن الجزري (٣٥١/٢).

(٤) سقط في أ.

وقف أبى عمرو بغير ياء؛ لأنها فاصلةٌ أو مشبهةٌ بالفاصلة^(١) من حيث تَمَّ الكلام. ومن حذف الياء في الوصل والوقف؛ فلأنَّ هذا النحو قد يحذف كثيراً. ويقال: جبا الماء: إذا اجتمع، وقال الشاعر: [من الطويل]

نَفَى الدَّمَّ عَن آلِ المَحَلِّ جَفَنَةً كَجَابِيَةِ الشَّيخِ العِرَاقِيِّ تَفْهَقُ^(٢)
اختلفوا في همز ﴿مِنَسَاتَهُ﴾ [١٤] وترك الهمز:

فقرأ نافع، وأبو عمرو: ﴿مِنَسَاتَهُ﴾ غير مهموز.

وقرأ الباقون: ﴿مِنَسَاتَهُ﴾ مهموزاً^(٣) مفتوح الهمزة^(٤).

أبو عبيدة: هي العصا التي يُنْسَأُ بها الغنم، وأصلها من: نَسَأْتُ، تَنْسَأُ [بها]^(٥) الغنم، أى: تسوقها.

وأشد لطفة: [من الطويل]

وَعَنْسٍ كَأَلْوَحِ الإِرَانِ نَسَأَتْهَا عَلَى لَاجِبِ كَأَنَّهُ ظَهْرُ بُرْجِدٍ^(٦)
أى: سقتها.

والقياسُ في همز «مِنَسَاءٍ» إذا خُفِّفَتْ [الهمزة منها]^(٧): أن تُجْعَلَ بين بين، إلا أنهم خَفَّفُوا همزتها على غير القياس، وكثر التخفيف فيها.

وقال سيبويه: تقول: مُنَسِيئَةٌ، فى تحقير «مِنَسَاءٍ»؛ لأنها من «نَسَأْتُ»، فلم يجعل

(١) زاد فى أ: لها.

(٢) البيت للأعشى فى ديوانه ص(٢٧٥)، واللسان (حلق)، وتهذيب اللغة (٥/٤٠٤)، ومقاييس اللغة (١/٥٠٣)، مجمل اللغة (٤/٦٧)، وتاج العروس (فهق)، وبلا نسبة فى المخصص (١٠/٥٠)، ويروى: «تروح على» بدل «نفى الذم عن».

(٣) فى أ: همزها.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٨)، الإعراب للنحاس (٢/٦٦١)، البحر المحيط (٧/٢٦٧)، التبيان للطوسى (٨/٣٤٧)، التيسير للدانى (١٨٠)، تفسير الطبرى (٢٢/٥٠)، تفسير القرطبى (١٤/٢٧٩)، الحجة لابن خالويه (٢٩٣)، الحجة لأبى زرعة (٥٨٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٧)، الغيث للإصفاقسى (٣٢٧)، الكشاف للزمخشرى (٣/٢٨٣)، الكشف للقيسى (٢/٢٠٣)، المجمع للطبرى (٨/٣٨٠)، المحتسب لابن جنى (٢/١٨٦)، المعانى للفراء (٢/٣٥٦، ٣٥٧)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٤٩).

(٥) سقط فى أ.

(٦) البيت فى ديوانه ص(٢٢)، واللسان (نصاً، أرن)، وكتاب العين (٨/٢٧٨)، وجمهرة اللغة ص(١٠٦٩)، والتاج (نصاً، أرن)، وبلا نسبة فى كتاب العين (٦/٢٠٥، ٧/١٦١).

ويروى: «أمون» بدل «وعنس»، و«نصائها» بدل «نساتها».

(٧) سقط فى ب.

البدلُ فيها لازماً كياءِ «عيدٍ» ؛ حيث قالوا في تكسيره: أعيادٌ، ويدلُّ على أنه ليس ببدلٍ لازم قولهم في تكسيرها: مناسئُ، فيما حكاه سيبويه .

اختلفوا في قوله -سبحانه-: ﴿مَسْكِينِهِمْ﴾ [١٥]:

فقرأ الكسائي وحده: ﴿مَسْكِينِهِمْ﴾ بغير ألف، مكسورة الكاف .

وقرأ عاصم -في رواية حفص- وحمزة: ﴿مَسْكِينِهِمْ﴾ مفتوحة الكاف .

وقرأ [ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر] ^(١):

﴿مَسَاكِينِهِمْ﴾ بألف ^(٢).

قال أبو علي: مَنْ قال: ﴿مَسَاكِينِهِمْ﴾ أتى باللفظ وفقاً للمعنى؛ لأنَّ لكلِّ ساكن مسكناً، فجمع، والمساكُنُ: جمع مسكنٍ، الذي هو اسمٌ للموضع من «سكن، يسكن» .

وَمَنْ قال: ﴿مَسْكِينِهِمْ﴾ فيشبهُ أن يكون جعلَ «المسكن» مصدرًا، وحذف المضاف، والتقديرُ: في مواضع سكناهم؛ فلما جعل «المسكن» كـ «السُّكنى والسكون» أفرد، كما تُفردُ المصادرُ .

وهذا أشبهُ من أن تحمله على نحو: [من الوافر]

كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ جَلْدُ الْجَوَامِيسِ ^(٣)

و: [من البسيط]

... .. جَلْدُ الْجَوَامِيسِ ^(٤)

وعلى هذا قوله -سبحانه-: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾ [القمر: ٥٥] أى: مواضع قعود .

ألا ترى أنَّ لكلِّ واحدٍ من المتقين موضعَ قعودٍ؟! فهذا التأويل أشبهُ من أن تحمله على الوجه الآخر الذي لا يكاد يجيء إلا في شعر .

(١) بدل ما بين المعقوفين في ب: الباقون .

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٩)، الإعراب للنحاس (٦٦٣/٢)، البحر المحيط (٢٦٩/٧)،

التيبان للطوسي (٣٤٧/٨)، التيسير للداني (١٨٠)، تفسير الطبري (٥٣/٢٢)، تفسير

القرطبي (٢٨٣/١٤)، الحجة لأبي زرعة (٥٨٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٨)، الغيث

للفصفاقي (٣٢٧)، الكشف للزمخشري (٢٨٤/٣)، الكشف للقيسي (٢٠٤/٢)، المجمع

للطبرسي (٣٨٤/٨)، النشر لابن الجزري (٣٥٠/٢) .

(٣) تقدم .

(٤) تقدم .

فأما قول الكسائي: ﴿فِي مَسْكِنِهِمْ﴾ فالأشبهُ فيه الفتح؛ لأنَّ اسم المكان من: «فَعَلَ، يَفْعُلُ» على «المَفْعَل»^(١)، فإن لم تُردَّ المكانَ ولكن المصدر، فالمصدر - أيضًا - في هذا الحد [يجيء] ^(٢) على «المَفْعَل» مثل: «المَخْشِر» ونحوه.

وقد يشدُّ عن القياس المطَّرد نحو هذا، كما جاء «المَسْجِدُ»، وسيبويه يحمله على أنَّه اسم البيت، وليس المكان من «فَعَلَ، يَفْعُلُ»، فإن أراد ذاك فتح، وكذلك «المَطْلَع» من: «طَلَعَ، يَطْلُعُ»، و«المَطْلَعُ» على القياس، إلا أنَّ أبا الحسن يقول: إنَّ «المَسْكِنَ» إذا كسرت له لغةٌ كثيرةٌ، قال: وهى لغةُ النَّاسِ اليوم. قال: وأما «المَسْكُنُ» مفتوحةٌ فهى لغة أهل الحجاز. قال: وهى اليوم قليلةٌ.

اختلفوا فى إضافة ﴿أَكْلٍ خَمَطٍ﴾ [١٦] والتنوين:
فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿ذَوَاتِنِ أَكْلٍ خَمَطٍ﴾ مضافًا. وثقلَ «الأَكْلُ». ونوَّنَ الباكون.

عباس عن أبى عمرو: ﴿ذَوَاتِنِ أَكْلٍ خَمَطٍ﴾ مضافًا خفيفًا.
وحقَّفَ الكاف ابن كثير ونافع.

وثقلَ الباكون إلا ما روى عباس عن أبى عمرو^(٣).

أبو عبيدة: الخمطُ: كل شجرةٍ مُرَّةٍ ذات شوكٍ، والأَكْلُ: الجناء، كل ما اجتنى.
قال أبو على: ما ذهب إليه أبو عمرو فى قراءته بالإضافة على تفسير أبى عبيدة، حسنٌ؛ وذلك أن «الأَكْلُ» إذا كان: «الجناء»، فإنَّ جنا كل شجرةٍ منه.

والدليل على أن «الأَكْلُ»: «الجناء» - كما قال أبو عبيدة - قوله - سبحانه -: ﴿تَوَقَّعْ أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ يَأْذِنُ رَبِّهَا﴾ [إبراهيم: ٢٥].

وقد جاء «الجناء» مضافًا إلى «الشجرة» فى قوله: [من الطويل]

(١) فى ب: المفعول.

(٢) سقط فى ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٩)، الإعراب للنحاس (٢/٦٦٤)، الإملاء للعكبرى (٢/١٠٦)، البحر المحيط (٧/٢٧١)، التبيان للطوسى (٨/٣٥١)، التيسير للدانى (١٨٠)، تفسير الطبرى (٢٢/٥٦)، تفسير القرطبي (١٤/٢٨٦)، الحجة لابن خالويه (٢٩٣)، الحجة لأبى زرع (٥٨٧)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٨)، الغيث للصفاسى (٣٢٧)، الكشف للزمخشري (٣/٢٨٥)، الكشف للقيسى (٢/٢٠٥)، المجمع للطبرى (٨/٣٨٤)، المعانى للفراء (٢/٣٥٨)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٥٠).

مَوْشَحَةً بِالطَّرَّتَيْنِ دَنَا لَهَا جَنَا أَيْكَةَ يَضْفُو عَلَيْهَا قِصَارُهَا^(١)
فكما أضاف «الجنة» إلى «الشجرة» التي هي الأيكة، كذلك أضاف أبو عمرو
«الأكل» -الذي هو الجنة- إلى «الخمط»، وغير الإضافة على هذا ليس في حسن
الإضافة؛ وذلك لأنَّ «الخمط» إنما هو اسم شجرة، وليس بوصف، وإذا لم يكن
وصفاً لم يَجْرِ على ما قبله، كما يجرى الوصف على الموصوف.

والبدل ليس بالسَّهْل أيضاً؛ لأنه ليس هو هو، ولا بعضه؛ لأنَّ الجنة من الشجرة،
وليس الشجرة من الجنة؛ فيكون إجراؤه عليه على وجه عطف البيان؛ كأنه بيَّن أنَّ
الجنة لهذا الشجر ومنه، وكأنَّ الذي حَسَّن ذلك أَنَّهُمْ قد استعملوا هذه الكلمة
استعمال الصِّفة.

قال الشاعر: [من الطويل]

عُقَارٌ كَمَاءِ التَّيِّ لَيْسَتْ بِخَمْطَةٍ وَلَا خَلَّةٍ يَكْوِي الشَّرُوبَ شِهَابُهَا^(٢)
قال أبو الحسن: الأحسن^(٣) في كلام العرب أن يضيفوا ما كان من نحو هذا،
مثل: دارُ أجرةٍ، وثوبٌ خزٌّ.

قال: و: ﴿أَكُلِ حَمَاطًا﴾ قراءة كثيرة، وليست بالجيدة في العربية.

ابن عامر: ﴿حتى إذا فَرَغَ عن قُلُوبِهِمْ﴾ [٢٣] مفتوحة الفاء والزاي.

الباقون: ﴿فُرِّعَ﴾ مضمومة الفاء مكسورة الزاي^(٤).

أبو عبيدة: ﴿فُرِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾: نُفِّسَ عنها.

وقال أبو الحسن: المعنى -فيما ذكروا- جَلَى [عنها]^(٥).

(١) تقدم.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص(٤٥)، واللسان (نبا)، المخصص
(٨/١١)، وجمهرة اللغة ص(١٠٨)، والمعاني الكبير ص(٤٣٩)، والتاج (نوا، خلل).

(٣) في أ: أحسن.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٩)، الإعراب للنحاس (٦٧٠/٢)، الإملاء للعكبري (٢/

١٠٦)، البحر المحيط (٢٧٨/٧)، التبيان للطوسي (٣٥٦/٨)، التيسير للداني (١٨١)،

تفسير القرطبي (٢٩٨/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٩٣)، الحجة لأبي زرع (٥٨٩)،

السبعة لابن مجاهد (٥٣٠)، الغيث للصفاسي (٣٢٧)، الكشف للزمخشري (٢٨٨/٣)،

الكشف للقيسي (٢٠٥/٢)، المجمع للطبرسي (٣٨٨/٨)، المعاني للفراء (٣٦١/٢)،

النشر لابن الجزري (٣٥١/٢).

(٥) سقط من ب.

وقال غيره: الذين فُرِّعَ عن قلوبهم هنا: الملائكة.
قال أبو علي: «فُرِّعَ» و «فُرْعَ» معناه: أزيل الفرعُ عنها، وقد جاء مثل هذا في
«أفعل» أيضًا؛ قالوا: أشكاه: إذا أزال عنه ما يشكوه منه.
وأنشد أبو زيد: [من الرجز]

تَمُدُّ بِالْأَغْنَاقِ أَوْ تَلْوِيهَا
وَتَشْتَكِي لَوْ أَنَّا نُشْكِيهَا
عَمَرَ حَوَايَا قَلِّ مَا نَجْفِيهَا^(١)

فكما أن «أشكيت»: أزلت الشكوى، كذلك «فُرْعَ» و «فُرِّعَ»: أزال الفرع.
وما روى من قراءة الحسن: ﴿فُرِّعَ عن قلوبهم﴾ كالراجع إلى هذا المعنى؛ لأنَّ
التقدير كأنه: فُرِّعَتْ من الفرع.

قال قتادة: ﴿فُرِّعَ عن قلوبهم﴾: أي جُلِّيَ عن قلوبهم. قال: يوحى الله إلى جبريل
فَيَعْرِفُ الملائكة، وَيَفْرَعُ من أن يكون شيءٌ من أمر الساعة، فإذا جَلَا عن قلوبهم
وعلموا أن ذلك ليس من أمر الساعة ﴿قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ﴾ [سبأ: ٢٣]،
قال أبو علي: [التقدير: قالوا: قال الحق] (٢).

فَمَنْ قرأ: ﴿فُرِّعَ﴾ فالمعنى: أن الفعل المبني للفاعل فاعله ضمير عائد إلى اسم
الله، سبحانه. وَمَنْ قرأ: ﴿فُرْعَ﴾ فبنى الفعل للمفعول به، كان الجارُّ والمجرور في
موضع رفع، والفعل في المعنى لله تعالى.

اختلفوا في قوله - سبحانه -: ﴿وَهَلْ نُجْرِي إِلَّا الْكُفُورَ﴾ [١٧] في الياء والنون:
فقرأ حمزة، والكسائي: ﴿وَهَلْ نُجْرِي﴾ بالنون ﴿الْكَفُورَ﴾ بالنصب.
حفص: عن عاصم مثل قراءة حمزة.
وأدغم الكسائي اللام من «هل» في النون وحده (٣).

(١) الرجز بلا نسبة في إصلاح المنطق ص (٢٣٨)، خزانة الأدب (١١/٣١٦)، والخصائص
(٧٧/٣)، وسر صناعة الإعراب (٣٨/١)، اللسان (جفا، شكاء)، وتهذيب اللغة (١٠/
٢٩٧).

(٢) سقط من ب.

(٣) في أ: وغيره لم يدغم.

وقرأ الباقون، وعاصم - فى رواية أبى بكر - : ﴿يُجَازَى﴾ بالياء، ﴿الْكَفُورُ﴾ رفع^(١).

قال أبو على: حجة ﴿يُجَازَى﴾، قوله - سبحانه - : ﴿جَزَيْتَهُمْ﴾ وهى قراءة الأعمش فيما زعموا. ومن قال: ﴿يُجَازَى﴾، فالمجازى: الله - عز وجل - وإن بنى الفعل للمفعول به، وهذا مثل قوله: ﴿حَقَّ إِذَا فُرِغَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾ و ﴿فَرَعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾. وأما قوله: ﴿وهل يُجَازَى إِلَّا الْكَفُورُ﴾، والكفور وغيره [يجزى على هذا فعله]^(٢)، وإنما خص الكفور بهذا؛ لأن المؤمن قد يكفر عنه ذنوبه بطاعته؛ فلا يجازى على ذنوبه التى تكفر، والكافر عمله يحبط فلا يكفر عن سيئاته كما يكفر عن سيئات المؤمن.

قال - تعالى - : ﴿إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا نُهَوْنَ عَنْهُ نَكُفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١].

وقال: ﴿وَأَمَّا بِمَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ﴾ [محمد: ٢].

وقال: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١١٤].

وقال: ﴿وَنَنْجَاوُذُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ فِي أَصْحَابِ الْجَنَّةِ وَعَدَ الصِّدْقِ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ﴾ [الأحقاف: ١٦].

وقال فى الكفار: ﴿أَصْلَ أَعْمَلُهُمْ﴾ [محمد: ١].

وقال: ﴿أَعْمَلُهُمْ كَرَمًا أَسْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ [إبراهيم: ١٨].

﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَلُهُمْ كَسَرَابٍ يَفِيعَةٍ﴾ [النور: ٣٩].

فالكافر يجازى بكل سوء عمله، وليس كالمؤمن الذى يكفر عن بعض سيئاته بأعماله الصالحة.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٩)، الإعراب للنحاس (٦٦٥/٢)، البحر المحيط (٢٧١/٧)، التبيان للطوسى (٣٥١/٨)، التيسير للدانى (١٨١)، تفسير الطبرى (٥٧/٢٢)، تفسير القرطبي (٢٨٨/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٩٤)، الحجة لأبى زرع (٥٨٧)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٩)، الغيث للصفاقسى (٣٢٧)، الكشاف للزمخشري (٢٨٥/٣)، الكشف للقيسى (٢٠٦/٢)، المجمع للطبرسى (٣٨٤/٨)، المعانى للفراء (٣٥٩/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٥٠/٢).

(٢) فى أ: يجزى على فعله.

وأما إدغام الكسائي اللام في النون، فجائز.

حكاه سيبويه، وذلك: «هَثْرَى»، من: «هل نرى»، فيدغم اللام في النون. قال سيبويه: والبيان أحسن؛ قال: لأنه قد امتنع أن يُدغم في التون ما أدغمت فيه سوى اللام. قال: فكانهم يستوحشون من الإدغام. اختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿رَبَّنَا بَعْدَ﴾ [١٩]: فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو: ﴿بَعْدَ﴾ مشددة العين. وقرأ نافع، وعاصم، وحزمة، والكسائي: ﴿بَعْدَ﴾. [واختلف عن ابن عامر] (١):

حدثنى أحمد بن محمد بن بكر قال: حدثننا هشام بن عمار قال: حدثننا أيوب بن تميم وسويد بن عبد العزيز بإسناده عن ابن عامر: ﴿بَعْدَ﴾. ابن ذكوان عنه: ﴿بَعْدَ﴾ (٢).

قال أبو علي: ذكر سيبويه: «فَاعِلٍ» و «فَعَّلَ» قد يجيئان لمعنى؛ كقولهم: ضَاعِفٌ وَضَعْفٌ؛ فيجوز أن يكون «بَاعِدٌ» و «بَعْدٌ» من ذلك. وكذلك خلافه: قارب وقرب، واللفظان جميعاً على معنى الطلب والدعاء.

والمعنى في الوجهين على أنهم كرهوا ما كانوا فيه من السعة والخصب وكفاية الكدح في المعيشة، وهؤلاء ممن دخل في جملة قوله -عز وجل-: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبَةٍ بَطَرَتْ مَعِيْشَتَهَا﴾ [القصص: ٥٨]، والبطر -فيما قال بعض الناس-: كراهة الشيء من غير أن يستحق أن يُكره. وسؤالهم ما سألوا قريباً من سؤال قوم موسى: ﴿فَأَدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُثْمِتُ الْأَرْضُنَّ﴾ [البقرة: ٦١].

اختلفوا في التخفيف والتشديد من قوله -عز وجل-: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَ عَلَيْهِمْ﴾ [٢٠]: فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر: ﴿صَدَقَ﴾ خفيفة.

(١) سقط من أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٩)، الإعراب للنحاس (٦٦٦/٢)، الإملاء للعكبري (٢/١٠٦)، البحر المحيط (٢٧٢/٧، ٢٧٣)، التبيان للطوسي (٣٥١/٨)، تفسير القرطبي (٢٩١/١٤)، تفسير الطبري (٥٨/٢٢)، الكشف للزمخشري (٢٨٦/٣)، المجموع للطبرسي (٣٨٤/٨)، المحاسب لابن جنى (١٨٩/٢)، المعاني للفراء (٣٥٩/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٥٠/٢).

وقرأ عاصمٌ، وحمزةٌ، والكسائي: ﴿صَدَقَ﴾، مشددة^(١).

قال أبو علي: معنى التخفيف: أنه صَدَقَ ظَنُّهُ الذي ظَنُّهُ بهم من متابعتهم إيَّاه إذا أغواهم؛ وذلك نحو قوله -سبحانه-: ﴿قَالَ فِيمَا آغْوَيْتَنِي لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمَسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦]، ﴿وَلَا تُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٣٩] فهذا ظَنُّهُ الذي صدَّقوه^(٢)؛ لأنَّه لم يقل ذلك عن تيقن؛ فـ «ظنُّه» على هذا ينتصب انتصاب المفعول به، ويجوز أن ينتصب انتصاب الظرف: صَدَقَ عليهم إبليسُ في ظنه، ولا يكون متعدياً بـ «صَدَقَ» إلى المفعول به، وقد يقال: أصابَ الظنُّ، وأخطأَ الظنُّ.

ويدلُّ على ذلك: [من المنسرح]

أَلْأَلْمَعَى الَّذِي يَظُنُّ لَكَ الظُّ ظَنَّ كَأَنَّ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا^(٣)
فهذا يدلُّ على إضافة «الظَّنُّ».

وقال الشاعر في تعديته إيَّاه إلى المفعول به: [من الطويل]

إِنْ كَانَ ظَنِّي صَادِقِي... ..

ووجه من قال: ﴿صَدَقَ﴾ بالتشديد، أنه نصب على أنه مفعول به، وعَدَى

«صَدَقَ» إليه؛ قال: [من الطويل]

فَإِنْ لَمْ أَصَدِّقْ ظَنُّكُمْ بِتَيَقُّنٍ فَلَا سَقَتِ الْأَوْصَالَ مِثِّي الرَّوَاعِدُ
اختلفوا في ضمِّ الألف وفتحها من قوله -عز وجل-: ﴿إِلَّا لِمَنْ أَدْرَكَ لَهُمُ﴾

[٢٣]:

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٩)، الإعراب للنحاس (٦٦٨/٢)، الإملاء للعكبري (٢/١٠٦)، البحر المحيط (٢٧٣/٧)، التبيان للطوسي (٣٥٢/٨)، التيسير للداني (١٨١)، تفسير الطبري (٦٠/٢٢)، تفسير القرطبي (٢٩٢/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٩٤) الحجة لأبي زرعة (٥٨٨)، السبعة لابن مجاهد (٥٢٩)، الغيث للصفاسي (٣٢٧)، الكشاف للزمخشري (٢٨٦/٣)، الكشف للقيسي (٢٠٧/٢)، المجمع للطبرسي (٣٧٧/٨)، المعاني للفراء (٣٦٠/٢)، النشر لابن الجزري (٣٥٠/٢).

(٢) في أ: صدقه.

(٣) البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص(٥٣)، اللسان (حظرب، لمع)، وتهذيب اللغة (٢/٤٢٤)، وديوان الأدب (٢٧٣/١)، وكتاب الجيم (٢١٤/٣)، والكامل ص(١٤٠٠)، وذيل أمالي القالي ص(٣٤)، ومعاهد التنصيص (١٢٨/١)، ولأوس أو لبشر بن أبي خازم في التاج (لمع)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة (٢١٢/٥).
ويروى: «بك» بدلاً من «لك».

فقرأ ابن كثير، ونافع، [وابن عامر] (١): ﴿أَذِنَ لَكُمْ﴾ [بفتح الألف] (٢).
وقرأ عاصم - في رواية الكسائي - عن أبي بكر عنه، وأبو عمرو، وحمزة،
والكسائي: ﴿أَذِنَ لَهُ﴾، برفع (٣) الألف.

وروى يحيى وحسين وابن أبي أمية عن أبي بكر عن عاصم: بالفتح، وكذلك
روى حفص عن عاصم: بالفتح (٤).

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿أَذِنَ﴾ فبنى الفعل للفاعل، أنه أسنده إلى ضمير
اسم الله تعالى، وقال: ﴿إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾ [النبا: ٣٨]، وقال: ﴿إِلَّا
مَنْ بَعْدَ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى﴾ [النجم: ٢٦].

ومن قال: ﴿أَذِنَ﴾ بينى الفعل للمفعول به، فهو يريد ذا المعنى؛ كما أن قوله:
﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾ [سبأ: ٢٣]، و: ﴿فَزَعٌ﴾، و: ﴿وَهَلْ يُجَازَىٰ إِلَّا الْكُفُورُ﴾
[سبأ: ١٧] [و: ﴿مُجْرِي﴾] واحد في المعنى، وإن اختلفت الألفاظ.

قال: قرأ حمزة وحده: ﴿وَهُمْ فِي الْعُرْفَةِ﴾ [٣٧] واحدة.

وقرأ الباقون: ﴿الْعُرْفَتِ﴾ جماعاً (٥).

قال أبو علي: حجة حمزة في إفراده «الغرفة»، قوله - سبحانه -: ﴿أُولَٰئِكَ
يُجْرَوْنَ الْعُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا﴾ [الفرقان: ٧٥]؛ فكما أن «الغرفة» يراد بها الجمع
والكثرة، كذلك قوله: ﴿وَهُمْ فِي الْعُرْفَةِ آمِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧] يراد بها الكثرة واسم

(١) سقط من ب.

(٢) سقط من ب.

(٣) في ب: بضم.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٥٩)، الإعراب للنحاس (٦٧٠/٢)، البحر المحيط (٢٧٦/٧)،
التيان للطوسي (٣٥٦/٨)، التيسير للداني (١٨١)، تفسير الطبري (٦٢/٢٢)، تفسير
القرطبي (٢٩٥/١٤)، الغيث للصفاقسي (٣٢٧)، الكشاف للزمخشري (٢٨٨/٣)،
الكشف للقيسي (٢٠٧/٢)، المجمع للطبرسي (٣٨٨/٨)، المعاني للأخفش (٤٤٤/٢)،
النشر لابن الجزري (٣٥٠/٢).

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٠)، الإعراب للنحاس (٦٧٨/٢)، البحر المحيط (٢٨٦/٧)،
التيان للطوسي (٣٦٤/٨)، التيسير للداني (١٨١)، تفسير القرطبي (٣٠٦/١٤)، الحجة
لابن خالويه (٢٩٥)، الحجة لأبي زرعة (٥٩٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٣٠)، الغيث
للصفاقسي (٣٢٨)، الكشاف للزمخشري (٢٩٢/٣)، الكشف للقيسي (٢٠٨/٢)، المجمع
للطبرسي (٣٩٣/٨)، النشر لابن الجزري (٣٥١/٢) وفي ب: جماعة.

الجنس .

وحجّة الجمع قوله: ﴿لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا آلَهُمُ عُرْفًا مِّنْ فَوْقِهَا عُرْفٌ مَّيْنَةٌ﴾ [الزمر: ٢٠] وقوله: ﴿كُتِبَتْ لَهُمْ مِّنَ الْجَنَّةِ عُرْفًا﴾ [العنكبوت: ٥٨] ؛ فكما أنّ «عُرْفًا» جمع، كذلك «العُرْفَات» ينبغي أن يكون جمعًا .

فإن قلت: إن العُرْفَات قد تكون للقليل، واسمُ الجنس للكثير واستغراق الجميع . فإن الجمع بالألف والتاء كقوله - سبحانه - : ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] .

وقول حسان: [من الطويل]

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْعُرْءُ^(١)

فهذا لا يريد إلا الكثرة؛ لأنّ ما عداها لا يكون موضع افتخار .

اختلفوا في همز ﴿التَّائُوْشُ﴾ [٥٢] وترك همزه:

فقرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وعاصم - في رواية حفص - : ﴿التَّائُوْشُ﴾ غير مهموز . وكذلك روى حسينُ الجعفيُّ، والأعشى، والكسائي عن أبي بكر عن عاصم: بغير همز .

المفضل عن عاصم: مهموز، وقرأ عاصمٌ - في رواية يحيى - عن أبي بكر، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي: بالهمز^(٢) .

(١) جزء من صدر بيت وبعده:

.... يلمعن بالضحي وأسيفنا يقطرن من نجدة دما

ينظر: ديوانه ص(١٣١)، وأسرار العربية ص(٣٥٦)، وخزانة الأدب (١٠٦/٨)، وشرح الأشموني (٦٧١/٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص(٥٢١)، وشرح المفصل (١٠/١٠)، والكتاب (٥٧٨/٣)، اللسان (جدا)، والمحتسب (١٨٧/١)، والمقاصد النحوية (٥٢٧/٤)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٣٥/١)، والخصائص (٢٠٦/٢)، والمقتضب (١٨٨/٢) .

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٠)، الإعراب للنحاس (٦٨١/٢)، الإملاء للعكبري (٢/١٠٧)، البحر المحيط (٢٩٣/٧)، التبيان للطوسي (٣٧٢/٨)، التيسير للداني (١٨١)، تفسير الطبري (٧٣/٢٢)، تفسير القرطبي (٣١٦/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٩٥)، الحجة لأبي زرعة (٥٩١)، السبعة لابن مجاهد (٥٣٠) الغيث للصفاقسي (٣٢٨)، الكشف للزمخشري (٢٩٦/٣)، الكشف للقيسي (٢٠٨/٢)، المجمع للطبرسي (٣٩٧)، المعاني للفراء (٣٦٥/٢)، النشر لابن الجزري (٣٥١/٢) .

قال أبو علي: قوله -تعالى-: ﴿وَأَنذِرْهُمْ أَن تَتَنَاوَشُوا مِن مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾ كأنهم آمنوا حين لم ينتفعوا بالإيمان، كما قال: ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا لِّإِيمَانِهَا﴾ [الأنعام: ١٥٨] فكأنَّ المعنى: كيف يتناولونه من بُعْدٍ وهم لم يتناولوه من قربٍ في حين الاختيار، والانتفاع بالإيمان؟! والتناوش: التناول، من «تَشَّتْ، تَتَوَشَّ».

قال: [من الرجز]

وَهِيَ تَتَوَشَّ الْحَوْضَ نَوْشًا مِنْ عَلَا^(١)

وقال: [من الطويل]

..... تَتَوَشَّ الْبَرِيرَ حَيْثُ نَالَ اهْتِصَارُهَا^(٢)

فمن لم يهمز جعله فاعلاً من «النوش» الذي هو التناول، ومن همز احتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون من «تنوش»، إلا أنه أبدل من الواو الهمزة؛ لانضمامها مثل: «أَقْتَّتْ»، و: «أَذْوَرِ»، ونحو ذلك.

والآخر: أن يكون من «التأش» وهو الطلب، والهمزة منه عين.

قال رؤبة: [من الرجز]

أَقْحَمَنِي جَارُ أَبِي الْخَامُوشِ
إِلَيْكَ نَأَشُ الْقَدْرِ السُّتُوشِ^(٣)

(١) الرجز لأبي النجم العجلي في لسان العرب (علا)، ولغيلان بن حريث في خزنة الأدب (٩/٤٣٧)، واللسان (نوش)، والتاج (نوش)، وديوان الأدب (٢٢/٤)، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص (٥٠٣)، وأسرار العربية ص (١٠٣)، والأشبه والنظائر (٨/١٢٤)، وإصلاح المنطق ص (٤٣٢)، وخزنة الأدب (١٠/١٦٥)، ورسف المباني ص (٣٧١)، وشرح المفصل (٤/٧٣)، والكتاب (٣/٤٥٣)، والمنصف (١/١٢٤)، وأساس البلاغة (جوز)، والتاج (علا، فلا).

ويروى: «باتت» بدل «وهي».

(٢) عجز بيت لأبي ذؤيب الهذلي وصدره:

فما أم خشف بالعالاية شادن

ينظر: شرح أشعار الهذليين ص (٧١)، واللسان (نوش، علام) والتاج (نوش)، وبلا نسبة في المخصص (٤٥/١١).

ويروى: «طاب» بدل «نال».

(٣) الرجز في ديوانه ص (٧٨)، واللسان (خمش)، والتاج (خمش)، والمخصص (١٣/٥١)، وبلا نسبة في المخصص (١٣/٥١، ١٧٩).

فسره أبو عبيدة بطلبِ القدر، وحكى أبو الحسن -أيضاً- عن يونس، قال أبو الحسن: ولم أرَ العرب تعرفه.

وقرأ حفص عن عاصم: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ﴾ [٤٠] بالياء فيهما.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: بالنون فيهما^(١).

قال أبو علي: حجة الياء أن قبله: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ﴾ [٣٩] ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ﴾.

ووجه النون: أنه انتقال من لفظ الإفراد إلى الجمع؛ كما أن قوله -سبحانه-:

﴿أَلَا تَتَّخِذُوا مِن دُونِي وَكَيْلًا﴾ [الإسراء: ٢] انتقال من الجمع إلى الإفراد، والجمع

ما تقدم من قوله -سبحانه-: ﴿وَمَا آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى﴾ [الإسراء: ٢].

عباس عن أبي عمرو: ﴿قُلْ أَدْعُوا﴾ [٢٢] بكسر اللام^(٢).

قال أبو علي: قد مضى القول في ذلك فيما تقدم.

* * *

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٠)، البحر المحيط (٢٨٦/٧)، التبيان للطوسي (٣٦٧/٨)، التيسير للداني (١٠٧)، الحجة لأبي زرعة (٥٩٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٣٠)، الغيث للصفاسي (٣٢٨)، الكشاف للزمخشري (٢٩٣/٣)، الكشف للقيسي (٤٥٢/١)، النشر لابن الجزري (٢٥٧/٢).

(٢) ينظر: السبعة لابن مجاهد (٥٢٩)، الغيث للصفاسي (٣٢٧)، إتحاف فضلاء البشر (٣٥٩).

بسم الله

ذكر اختلافهم في سورة الملائكة

قال: قرأ حمزة والكسائي: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ خفصاً [٣].

وقرأ الباقون: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ رفعاً^(١).

قال أبو علي: مَنْ قال ﴿غير﴾ جعله صفة على اللفظ؛ وذلك حسن؛ لإتباعه الجَرَّ الجَرَّ، فأما الخبرُ على قولهما فيجوز أن يكون: ﴿يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [٣]، و «يرزقكم» في موضع [رفع]^(٢) على أنه الخبر.

ومن قال: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ احتمل الرفعُ غير وجه: يجوز أن يكون خبر المبتدأ، وارتفاع «غير» بأنه خبر المبتدأ، ويجوز أن يكون صفة على الموضع، والخبر مضمَرٌ تقديره: هل من خالق غير الله في الوجود أو العالم؟! ويجوز أن يكون «غير» استثناءً، والخبر مضمَرٌ؛ كأنه: هل من خالقٍ إِلَّا الله؟! والخبر مضمَرٌ قبل؛ كقولك: ما خالقٌ إِلَّا الله، وموضع الجارِّ والمجرور رفع بالابتداء، وزيادة هذا الحرف في غير الإيجاب كثير، نَحْوُ: «هل من رجل؟»، ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢] فقلوه: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ يدلُّ على جواز الاستثناء في «غير» من قوله -سبحانه-: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾، والخبر مضمَرٌ كما كان مضمراً في قوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢].

اختلفوا في الياء والنون من قوله -جلَّ وعزَّ-: ﴿كَذَلِكَ يُجْزَى كُلُّ كَفُورٍ﴾

[٣٦]:

فقرأ أبو عمرو، ﴿كَذَلِكَ يُجْزَى﴾ بالياء، ﴿كُلُّ كَفُورٍ﴾ رفع.

وقرأ الباقون: ﴿يُجْزَى﴾ بالنون، ﴿كُلُّ كَفُورٍ﴾ نصباً^(٣).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦١)، الإعراب للنحاس (٦٨٤/٢)، الإملاء للعكبري (٢/١٠٧)، البحر المحيط (٣٠٠/٧)، التبيان للطوسي (٣٧٦/٨)، التيسير للداني (١٨٢)، تفسير القرطبي (٣٢٢/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٩٦)، الحجة لأبي زرع (٥٩٢)، الغيث للصفاسي (٣٢٨)، الكشف للزمخشري (٢٩٩/٣)، الكشف للقيسي (٢١٠/٢)، المجمع للطبرسي (٣٩٩/٨)، المعاني للفراء (٣٦٦/٢)، النشر لابن الجزري (٣٥١/٢).

(٢) سقط من ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٢)، البحر المحيط (٣١٦/٧)، التبيان للطوسي (٣٩٧/٨)، التيسير للداني (١٨٢)، الحجة لابن خالويه (٢٩٦)، الحجة لأبي زرع (٥٩٣)، السبعة لابن

قال أبو علي: وجه النون قوله - سبحانه -: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم﴾ [فاطر: ٣٧] و«يُجْزَى» في المعنى مثل «تَجْزَى»، ومثله: ﴿فَرَّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾ و: ﴿فَرَّعَ﴾، و«هَلْ يُجَازَى» و: ﴿تَجْزَى﴾، ومن حجة «يُجْزَى»، قوله: ﴿وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا﴾ [فاطر: ٣٦].

وقرأ أبو عمرو - وحده -: ﴿جَنَاتٌ عَدْنٍ يُدْخَلُونَهَا﴾ [٣٣] برفع الياء. وقرأ الباقون: ﴿يُدْخَلُونَهَا﴾ بفتح الياء.

وروى عباس عن مطرف الشَّقْرِي عن [معروف] ^(١) بن مشكان عن ابن كثير: ﴿يُدْخَلُونَهَا﴾ [فاطر: ٣٣] مثل أبي عمرو. وقرأت على قنبل: ﴿يُدْخَلُونَهَا﴾ بفتح الياء ^(٢).

قال أبو علي: ﴿جَنَّتْ عَدْنٍ﴾ نكرة، ﴿يُدْخَلُونَهَا﴾ و ﴿يُدْخَلُونَهَا﴾ صفة لها؛ لأنها جملة، والنكرات توصف بالجمَل، فمن قال: زيدا ضَرَبْتُهُ، لم يفعل ذلك في الصفة كما يفعله في الصلة.

وأجاز أبو عثمان: أزيداً أنت رجلٌ تَضْرِبُهُ؟ ولم يُجْزِ ذلك على أن «تَضْرِبُهُ» صفة ل: «رجل»، ولو كان صفة لم يجز فيه النصب، ولكن على أن تجعل كل واحد من «رجل» و «تَضْرِبُ» خبراً، مثل: حُلُوْ حَامِضٌ، فإذا كان كذلك لم يكن صفة، وإذا لم يكن صفة لم يمتنع ذلك فيه كما يمتنع في ^(٣) الصفة، فأما ارتفاع «جَنَاتٍ» فيجوز أن يكون تفسيراً للفضل ^(٤)؛ كأنه قيل: ما ذلك الفضل ^(٥)؟ فقيل ^(٦): جنات، أي:

= مجاهد (٥٣٥)، الغيث للصفاسي (٣٣٠)، الكشف للقيسي (٢/٢١٠)، المجمع للطبرسي (٨/٤١٠)، النشر لابن الجزري (٢/٣٥٢).

(١) سقط في ب.
(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٢)، البحر المحيط (٧/٣١٤)، التبيان للطوسي (٨/٣٩٣)، التيسير للداني (١٨٢)، تفسير القرطبي (١٤/٣٥٠)، الحجة لابن خالويه (٢٩٦)، الحجة لأبي زرع (٥٩٢)، السعة لابن مجاهد (٤/٥٣٤)، الغيث للصفاسي (٣٢٩)، الكشف للزمخشري (٣/٣٠٩، ٣١٠)، الكشف للقيسي (٢/٢١١)، المجمع للطبرسي (٨/٤٠٧)، النشر لابن الجزري (٢/٢٥٢).

(٣) في أ: من.

(٤) في أ: للفوز.

(٥) في أ: الفوز.

(٦) في أ: فقال: هي.

جزاء جنات، [أو: دخول جنات] ^(١)، ويجوز أن تجعل الجنات بدلاً من الفضل ^(٢)؛ كأنه: ذلك هو جنات عدن، أي: دخول جنات عدن.
قرأ عاصم - في رواية أبي بكر - ونافع: ﴿وَلَوْلُوْا﴾ [٣٣] نصباً.
وكان عاصم - في رواية أبي بكر - يهزم الواو الثانية، ولا يهزم الأولى.
المعلى عن أبي بكر عن عاصم: يهزم الأولى ولا يهزم الثانية، ضد رواية يحيى عن أبي بكر.

حفص عن عاصم يهزمهما.
المفضل عن عاصم: ﴿وَلَوْلُوْا﴾ خفض، ويهزمهما.
[وكلهم قرأ: ﴿وَلَوْلُوْا﴾ بالجر] ^(٣) غير نافع، وعاصم في رواية أبي بكر ^(٤).
قال أبو علي: ﴿مِنْ ذَهَبٍ وَلَوْلُوْا﴾ [٣٣] [نصب «لَوْلُوْا»] ^(٥) على الموضع؛ لأنه إذا قال: ﴿يَحْمَلُوْنَ فِيْهَا مِنْ أَسَاوِرَ﴾ [فاطر: ٣٣] كان بمنزلة: يحلون فيها أساور.
وقيل: إن أكثر التفسير على الجر: ﴿أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلَوْلُوْا﴾، وقد قدمنا ذكر ذلك، وتخفيف الهمز وتحقيقه.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله - عز وجل -: ﴿فَهُمْ عَلَىٰ بَيْنَتٍ مِّنْهُ﴾ [٤٠]:
فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وحزمة: ﴿عَلَىٰ بَيْنَتٍ﴾ واحدة.
وقرأ نافع وابن عامر، وأبو بكر عن عاصم، والكسائي: ﴿بَيْنَاتٍ﴾ جماعاً.
حفص عن عاصم: ﴿بَيْنَتٍ﴾ واحدة.
المفضل عن عاصم: ﴿عَلَىٰ بَيْنَاتٍ﴾ جماعاً ^(٦).

(١) سقط في ب.

(٢) في أ: الفوز.

(٣) في أ: وكلهم يخفض ويهزمها.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٢)، الإعراب للنحاس (٦٩٨/٢)، التبيان للطوسي (٣٩٥/٨)، التيسير للداني (١٥٦)، الحجة لابن خالويه (٢٥٢، ٢٩٦)، الحجة لأبي زرعة (٥٩٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٣٥)، الغيث للصفاسي (٣٢٩)، الكشف للقيسي (١١٧/٢، ١١٨)، النشر لابن الجزري (٣٢٦/٢).

(٥) سقط من ب.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٢)، الإعراب للنحاس (٧٠٢/٢)، البحر المحيط (٣١٨/٧)، التبيان للطوسي (٣٩٧/٨)، التيسير للداني (١٨٢)، تفسير القرطبي (٣٥٦/١٤)، الحجة لابن خالويه (٢٩٦)، الحجة لأبي زرعة (٥٩٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٣٥)، الغيث

قال أبو علي: وجه الإفراد: أن يجعل ما في الكتاب، أو ما يأتي به النبي ﷺ بيّنة، على لفظ الإفراد، وإن كانت عدة أشياء؛ كما قال: ﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي﴾ [هود: ٢٨، ٨٨]، و: ﴿فَدَجَا نَفْسَكُم بِبَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٧٣، ٨٥].

فأما قوله -سبحانه-: ﴿جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ﴾ فإنما هو على قوله: ﴿فَقَدْ كَذَّبَ رَسُولٌ مِّن قَبْلِكَ جَاءَهُو بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ﴾ [آل عمران: ١٨٤] فلأن مع كل [واحد من الأنبياء] ^(١) بيّنة؛ فإذا جُمِعُوا جُمِعَتِ البيّنة لجمعهم. وقال -سبحانه-: ﴿حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ الْآيَةُ. رَسُولٌ مِّنَ اللَّهِ﴾ [البيّنة: ١ - ٢]، وزعموا أن في مصحف عبد الله بالهاء؛ فهذا دليل على الإفراد، والجمع في «البيّنات» على أن في الكتاب ضروباً من البيّنة؛ فجمع لذلك.

قرأ حمزة -وحده-: ﴿وَمَكَرَ السَّيِّئُ وَلَا...﴾ [٤٣] ساكنة الهمزة، [و:]: ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا﴾ [٤٣] مرفوعة الهمزة.

وقرأ الباقون: بالكسر في الهمزة الأولى وبالضم في الثانية ^(٢).

قال أبو علي: التقدير في قوله -عزّ وجلّ-: ﴿أَسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [٤٣]: اسْتَكْبَرُوا استكباراً في الأرض، ﴿وَمَكَرَ السَّيِّئُ﴾، أي: مكروا المكر السيئ، فأضيف المصدر إلى صفة المصدر، المعنى: ومكروا المكر السيئ؛ ألا ترى أنه قد جاء بعد: ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [٤٣]؟! فكما أن «السَّيِّئُ» صفة للمصدر، كذلك الذي قبل. تقديره: ومكروا المكر السيئ.

وكذلك قوله: ﴿أَفَأَمِنَ الَّذِينَ مَكَرُوا السَّيِّئَاتِ﴾ [النحل: ٤٥] تقديره: الذين مكروا

= للصفاقسى (٢٣٠)، الكشاف للزمخشري (٣/٣١٢)، الكشاف للقيسى (٢/٢١١)، المعجم للطبرسى (٨/٤١٠)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٥٢).

(١) في ب: شىء.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٢)، الإعراب للنحاس (٢/٧٠٣)، الإملاء للعكبرى (٢/١٠٨)، البحر المحيط (٧/٣١٩)، التبيان للطوسى (٨/٤٠١)، التيسير للدانى (١٨٢، ١٨٣)، تفسير الطبرى (٢٢/٩٥)، تفسير القرطبي (١٤/٣٥٨)، الحجة لابن خالويه (٢٩٧)، الحجة لأبى زرعة (٥٩٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٣٥)، الغيث للصفاقسى (٣٣٠)، الكشاف للزمخشري (٣/٣١٢)، الكشاف للقيسى (٢/٢١٢)، المعجم للطبرسى (٨/٤١٢)، المعانى للفراء (٢/٣٧١)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٥٢).

المكرات السيئات. إلاً أنك إذا أضفت إلى «السّيء» قدّرت الصفة وصفاً لشيء غير «المكر»؛ كما أنّ من قال: دار الآخرة، وجانب الغربي، قدّره كذلك، فحذف المصدر من قوله: المكرات السيئات، وأقام صفته مقامه؛ فوعت الإضافة إليه، كما كانت تقع على موصوفه [الذي هو المصدر] (١).

فأمّا قراءة حمزة: ﴿وَمَكْرَ السَّيِّءِ﴾ وإسكانه الهمزة في الإدراج، فإنّ ذلك يكون على إجرائها في الوصل مجراها في الوقف؛ فهو مثل: [من الرجز] سَبَسْبَاً (٢)

و: [من الرجز]

عَيْهَلْ (٣)

و: [من الرجز]

القَصْبَاً (٤)

و: [من الرجز]

جَدْبَاً (٥)

وهو في الشعر كثير.

وممّا يقوّى ذلك: أنّ قوماً قالوا في الوقف: أفَعْنِي وَأَفَعُوْ، فأبدلوا من الألف الواو والياء، ثم أجروها في الوصل مجراها في الوقف، فقالوا: هذا أفَعُوْ يا هذا؛ فكذلك عمِلَ حمزة بالهمزة في هذا الموضع؛ لأنّها كالألف في أنّها حرف علة، كما أنّ الألف كذلك. ويقوّى مقاربتها الألف أنّ قوماً يبدلون منها الهمزة في الوقف فيقولون: رأيت رَجُلًا ورأيت حُبْلًا.

(١) سقط في ب.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) تقدم.

(٥) وتمام الرجز:

لقد خشيت أن أرى ...

والرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص(١٦٩)، والكتاب (٤/١٧٠)، والتاج (جدب، خصب)، ولربيعة بن صبيح في شرح شواهد الإيضاح ص(٢٦٥)، ولأحد الاثنين في المقاصد النحوية (٤/٥٤٩)، وبلا نسبة في اللسان (جدب، خصب)، وشرح المفصل (٦٩/٩).

ويحتمل وجهاً آخر: وهو أن تجعل «يبيءُ وَلَا» من قوله: ﴿وَمَكَرَ السَّيِّئُ وَلَا﴾ بمنزلة «إبيل»، ثم أسكن الحرف الثاني كما أسكن^(١) من «إبيل»؛ لتوالي الكسرتين إحداهما ياء قبلها ياء؛ فخفف بالإسكان لاجتماع الياءات والكسرات، كما خففت العربُ نحو ذلك بالحذف من نحو: أسيدئ، وبالقلب في [نحو]^(٢): رحوى، وتُزَلَّ حركة الإعراب بمنزلة غير حركة الإعراب.

كما فعلوا في قولهم: [من السريع]

فَأَلْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ
[ومن السريع أيضاً:]

وَقَدْ بَدَأَ هُنَاكَ مِنَ الْمِثْزَرِ
[ومن البسيط]

وَلَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ
وَمَا أَنْ حَرَكَةُ غَيْرِ الْإِعْرَابِ نَزَلَتْ مَنزَلَةَ حَرَكَةِ الْإِعْرَابِ فِي نَحْوِ: رُدٌّ، وَفَرٌّ،

وَعَضٌّ. فأدغم كما أدغم «يَعَضُّ»، و«يفرٌّ»؛ لما تعاقب حركات غير الإعراب على لامها، وهي حركة التقاء الساكنين، وحركة الهمزة المنخفة، وحركة النونين؛ فنزلت هذه الحركات منزلة حركة الإعراب حتى أدغم فيما يتعاقب عليه فيها، كما أدغم المعرب.

وكذلك نزلت حركة الإعراب منزلة غير حركة الإعراب، في أن استجيز فيها من التخفيف ما استجيز في غيرها، وليس يختل بذلك دلالة الإعراب؛ لأن الحكم بمواضعها معلوم كما كان معلوماً في المعتل، والإسكان للوقف.

فإذا ساغ ما ذكرنا في هذه القراءة من التأويل لم يسغ لقائل أن يقول: إنه لحن. ألا ترى أن العرب قد استعملت^(٦) ما في قياس ذلك؟! فلو جاز لقائل أن يقول: إنه لحن، للزمه أن يقول: إن قول من قال: أفعو - في الوصل - لحن، فإذا كان

(١) في أ: يسكن.

(٢) سقط من ب.

(٣) تقدم.

(٤) تقدم.

(٥) تقدم.

(٦) في أ: استعملوا.

ما قرأ به على قياس ما استعملوه في كلامهم المنثور، لم يكن لحنًا، [وإذا لم يكن لحنًا] ^(١) لم يكن لقادح بذلك قدح، وهذه القراءة وإن كان لها مخلص من الطعن، فالوجه قراءة الحرف على ما عليه الجمهور في الدرج، ويقال: «سَيِّءٌ» مثل «سَيِّدٍ»، ويخفّف كما يخفّف. قال أبو زيد: سؤته أسوءه مَسَاءَةً، وقال أبو عبيدة: ﴿يَحِيْقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ﴾: لا ينزل إلا بأهله.

* * *

(١) سقط من أ.

بسم الله

ذكر اختلافهم في سورة يس

قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وحفص عن عاصم: ﴿يَسَّ﴾ [١] و: ﴿تَّ﴾ [القلم: ١] نونهما ظاهرة.

الحلواني عن هشام بن عمار عن ابن عامر: لا يبين النون.

الأعشى عن أبي بكر عن عاصم: يبين النون.

الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: لا يبين النون فيهما، وروى حسين الجعفي عن

أبي بكر عن عاصم: يبين النون، والكسائي لا يبين النون.

وكان حمزة، والكسائي: يُميلان الياء في ﴿يس﴾ غير مفرطين. وحمزة إلى الفتح

أقرب من الكسائي في ﴿يس﴾.

وقياس قول أبي بكر عن عاصم: ﴿يس﴾ بالإمالة.

وكان ابن كثير، ونافع، وعاصم في رواية حفص، وأبو عمرو، وابن عامر

يقرءون: ﴿يسَّ﴾ مفتوحة الياء.

نافع قراءته وسط من ذلك.

وقال ورش، وقالون: الياء مفتوحة شيئاً.

وقال محمد بن إسحاق وابن جَمَّاز: الياء مفتوحة والنون مُبَيَّنَّة في السورتين

جميعاً.

وقال يعقوب بن جعفر [عن نافع] ^(١): النون فيهما غير مُبَيَّنَّة ^(٢).

قال أبو علي: من بين النون في ﴿يسَّ﴾ فَإِنَّمَا جاز ذلك، وإن كانت النون الساكنة

تخفى مع حروف الفم ولا تُبَيَّن؛ فَإِنَّمَا يَبْنَى لَأَنَّ هذه الحروف مَبَيَّنَة على الوقف.

ومما يدلُّك على ذلك استجازتهم فيها الجمع بين ساكنين، كما يجتمعان في

(١) من السبعة.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٣)، البحر المحيط (٣٢٣/٧)، التبيان للطوسي (٤٠٣/٨)،

التيسير للداني (١٨٣)، الحجة لأبي زرعة (٥٩٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٣٨)، الغيث

للفساقسي (٣٣٢)، الكشاف للزمخشري (٣١٣/٣)، الكشاف للقيسي (١٨٨/١)، المجمع

للطبرسي (٤١٤/٨)، النشر لابن الجزري (٧٠/٢).

الكلم التي يوقف عليها، ولولا ذلك لم يجز فيها [التبيين]^(١).
 فكما جاز فيها الجمعُ بين الساكنين من حيث كان التقدير فيهما^(٢) الوقف كذلك
 استجيز معها تبيين النون في الدرَج؛ لأنَّ التَّقدير فيها الوقف. فكما جاز التبيين في
 الوقف؛ كذلك جاز التبيين في هذه الحروف من حيث كان في تقدير الوقف.
 وأما قول مَنْ لم يبين؛ فلأنَّه وإن كان في تقدير الوقف، لم يقطع فيه همزة
 الوصل؛ وذلك قولهم: ﴿الْمَلَأَهُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١، ٢]؛ ألا ترى أنَّهم حذفوا
 همزة الوصل، ولم يشبثوها كما لم يشبثوها مع غيرها من الكلم التي توصل؟! فلا
 يكون التقدير فيها الوقف عليها.

وكذلك قالوا: واحد اثنان، فحذفوا همزة الوصل؛ فكذلك لم يبين النون مَنْ لم
 يبين؛ لأنَّها قد صارت في تقدير الوصل من حيث حذفت معها همزة الوصل؛ فإذا
 صارت في تقدير الوصل، وجب ألا تبين معها النون، كما لم تبين مع سائر الكَلِم
 التي ليست بحروف هجاء.

وأما القول في انتحاء فتحة الياء من ﴿يس﴾ نحو الكسرة فقد مضى القول فيه.
 وممَّا يحسن إمالة الفتحة فيها نحو الكسرة، أنَّهم قالوا: يا زيد، في النداء، فأمالوا
 الفتحة نحو الكسرة، والألف نحو الياء، وإن كان قولهم: «يا» حرفًا على حرفين،
 والحروف التي على حرفين لا يُمال منها شيء، نحو: «لا»، و«ما»؛ فإذا كانوا قد
 أمالوا ما لا يمال من الحروف من أجل الياء، فأنَّ يُميلوا الاسم الذي هو «يا» من
 ﴿يس﴾ أجدُر؛ ألا ترى أنَّ هذه الحروف أسماءٌ لما يلفظ به^(٣)؟!

ومن لم يُمل؛ فلأنَّ كثيرًا من الناس لا يميلون.

اختلفوا في الرَّفع والنصب من قوله -تعالى-: ﴿تَنْزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ﴾ [٥]:

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم في رواية يحيى [بن آدم] عن أبي
 بكر: ﴿تَنْزِيلُ الْعَزِيزِ﴾ رفعًا.

حفص عن عاصم، والكسائي عن أبي بكر عن عاصم، وحمزة، وابن عامر،
 والكسائي: ﴿تَنْزِيلَ الْعَزِيزِ﴾ نصبًا.

(١) في أ: الجمع بينهما.

(٢) في أ: فيها.

(٣) في أ: بها.

قال أبو علي: مَنْ رفع فعلى: هو تنزيلُ العزيز، أو على: تنزيلُ العزيزِ الرحيمِ هذا. والنصب على: نُزِّلَ تنزيلَ العزيزِ.

اختلفوا في ضمِّ السَّينِ وفتحها من قوله -تعالى-: ﴿سَدًّا﴾ [٩]:
 فقرأ حمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم: ﴿سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾ مفتوحة
 السين.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿سَدًّا﴾ و ﴿سَدًّا﴾ مضمومتى السين^(١).
 قال أبو علي: قال أبو الحسن: [الضَّم] ^(٢) أكثر القراءتين واللغتين.
 وحكى عن بعض المفسرين: ما كان من الخالق، فهو «سُدُّ» بالضَّم، وما كان من
 البناء مفتوح. وقال غيره: «السُدُّ» بالضَّم في كلِّ ما صنَع الله والعباد، وهما سواء.
 وقال العجاج: [من الرجز]

سَيْلَ الْجَرَادِ السُّدَّ يَزْتَادُ الْخُضْرُ^(٣)

يريد: زعموا قطعةً من الجراد سَدَّ بطيرانه الأفق.

قال أبو علي: فقوله: السُدُّ، يجوز أن يجعله صفةً ك: «الحُلُو» و «المُرُّ»، ويجوز
 أن يكون يريد: ذى السُدِّ، أى: يَسُدُّ الأفق كما يَسُدُّ السُدُّ، فحذف المضاف. وإن
 كان السُدُّ مصدرًا جاز أن تصفه به. والمصدر -فيما زعم بعض أهل اللغة- السُدُّ،
 سدده سَدًّا.

وقال بعضهم: السُدُّ: فعلُ الإنسان، وخالقُه المسدودُ: السُدُّ.

وقيل في تفسيره قولان:

أحدهما: أن جماعةً أرادوا بالنبي ﷺ سوءًا، فحال الله بينهم وبينه؛ فجعلوا بمنزلة
 من هذه حاله. والآخر: أن الله -عز وجل- وصف ضلالتهم؛ فقال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِي

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٣)، البحر المحيط (٣٢٥/٧)، التبيان للطوسي (٤٠٤/٨)،
 التيسير للداني (١٨٣)، تفسير الطبري (٩٨/٢٢)، تفسير القرطبي (١٠/١٥)، الحجة لابن
 خالويه (٢٩٨)، الحجة لأبي زرعة (٥٩٦)، السبعة لابن مجاهد (٥٣٩)، الغيث للصفاسي
 (٣٣٢)، الكشف للزمخشري (٣١٦/٣)، الكشف للقيسي (٢١٤/٢)، النشر لابن الجزرى
 (٣١٥/٢).

(٢) سقط من أ.

(٣) الرجز في ديوانه (٨٠/١، ٨١)، والتنبيه والإيضاح (٢٧/٢)، وبلا نسبة في اللسان (سد)،
 وجمهرة اللغة ص (١١١)، وأساس البلاغة (سد).

أَعْتَقْتَهُمْ أَغْلَالًا ﴿يس: ٨﴾ فأمسكوا أيديهم عن الإنفاق؛ كما قيل في اليهود: ﴿عَلَّتْ
أَيْدِيَهُمْ وَلَعِنُوا يَمًا قَالُوا﴾ [المائدة: ٦٤].

ويقوى هذا الوجه قوله - سبحانه -: ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [١٠].
اختلفوا في التخفيف والتثقيل من قوله - جلّ وعزّ -: ﴿فَعَزَّزْنَا بِالشِّئِ﴾ [١٤]:
فقرأ عاصم - في رواية أبي بكر - والمفضل [عن عاصم]: ﴿فَعَزَّزْنَا﴾ خفيفةً.
وقرأ الباقر، وحفص عن عاصم: ﴿فَعَزَّزْنَا﴾ مشددة الزاي^(١).

قال أبو علي: قال بعضهم: عَزَّزْنَا: قوينا وكثّرنا. وأما عَزَّزْنَا: فغلبنا؛ من قوله:
﴿وَعَزَّزِي فِي الخُطَابِ﴾ [ص: ٢٣].

وقال جرير: [من الوافر]

أَعَزُّكَ بِالْحِجَازِ وَإِنْ تَسَهَّلَ بِغَوْرِ الْأَرْضِ تُنْتَهَبِ انْتِهَابًا^(٢)
المفضل عن عاصم: ﴿أَيْنَ ذُكَّرْتُمْ﴾ [١٩] بهمزة بعدها ياء والكاف مشددة.

وقرأ عاصم، وحمزة، والكسائي، وابن عامر: ﴿أَيْنَ﴾ بهمزتين.

وقرأ نافع، وأبو عمرو، وابن كثير: بهمزة بعدها ياء.

وكان أبو عمرو يمدُّ.

وابن كثير لا يمدُّ.

واختلف عن نافع وقد بين^(٣).

قال أبو الحسن: معناه: حيث ذُكَّرْتُمْ.

قال: وفي بعض الحروف: ﴿ولا يفلح الساحر أين أتى﴾ [طه: ٦٩].

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٣)، الإعراب للنحاس (٧١٣/٢)، الإملاء للعكبري (٢/١٠٩)، البحر المحيط (٣٢٦/٧)، التبيان للطوسي (٤٠٩/٨)، التيسير للداني (١٨٣)، تفسير القرطبي (١٤/١٥)، الحجة لابن خالويه (٢٩٨)، الحجة لأبي زرع (٥٩٧)، السبعة لابن مجاهد (٥٣٩)، الغيث للصفاسي (٣٣٢)، الكشاف للزمخشري (٣١٧/٣)، الكشاف للقيسي (٢١٤/٢)، المجمع للطبرسي (٤١٧/٨)، المعاني للفراء (٣٧٤/٢)، تفسير الرازي (٥١/٢٦) النشر لابن الجزري (٣٥٣/٢).

(٢) ينظر ديوانه (٨٢٥/٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٤)، الإعراب للنحاس (٧١٥/٢)، الإملاء للعكبري (٢/١٠٩)، البحر المحيط (٣٢٨)، التبيان للطوسي (٤١٣/٨)، تفسير القرطبي (١٧/١٥)، المجمع للطبرسي (٤١٨/٨)، المحتسب لابن جني (٢٠٥/٢)، المعاني للفراء (٣٧٤/٢)، النشر لابن الجزري (٣٥٣/٢).

وَمَنْ قَالَ: ﴿أَيْنَ دُكِّرْتُمْ﴾ فَإِنَّمَا هِيَ «إِنْ» الَّتِي لِلجَزَاءِ دَخَلَتْ عَلَيْهَا أَلْفُ الاستفهام، والمعنى: أَيْنَ [ذَكَرْتُمْ] تَشَاءُ مِنْكُمْ؟ لِأَنَّ ﴿نَطَّيْرِنَا بِكُمْ﴾ معناه: تَشَاءُ مِنْنَا بِكُمْ؛ فَكَأَنَّهُمْ قَالُوا: أَيْنَ دُكِّرْتُمْ تَشَاءُ مِنْكُمْ؟! فَحَذَفَ الجَوَابَ؛ لِتَقَدُّمِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَأَصْلُ «نَطَّيْرِنَا»: تَفَعَّلْنَا، مِنَ الطَّائِرِ عِنْدَ العَرَبِ الَّذِي بِهِ يَتَشَاءَمُونَ، وَيَتَيَمَّنُونَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ ذَلِكَ.

وقد قرأ من غير السبعة: ﴿أَنَّ دُكِّرْتُمْ﴾ بفتح «أَنَّ»، والمعنى: أَلَا أَلَّا دُكِّرْتُمْ تَشَاءُ مِنْكُمْ؟! وَأَمَّا الهمزة وتخفيفها وتحقيقها فقد مرَّ ذَكرُهَا فِي مَوَاضِعَ.

اختلفوا في نصب الرءاء ورفعها من قوله -عز وجل-: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ﴾ [٣٩]: فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو: ﴿وَالْقَمَرَ﴾ رفعاً. وقرأ الباقون: ﴿وَالْقَمَرَ﴾ نصباً^(١).

قال أبو علي: الرفع على قوله: وآية لهم القمر قدرناه منازل، مثل قوله: ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمْ أَيْلٌ سَلَخَ مِنْهُ النَّهَارُ﴾ [يس: ٣٧]، وكأن التقدير: وآية لهم الليل نسلخ منه النهار، وآية لهم القمر قدرناه منازل؛ فهو على هذا أشبه بالجمل التي قبلها.

والقول في «آية» أنها ترتفع بالابتداء، و«لهم» صفة للنكرة، والخبر مضمرة تقديره: وآية لهم في المشاهد أو في الوجود. وقوله: ﴿أَيْلٌ سَلَخَ مِنْهُ النَّهَارُ﴾... وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾: تفسير للآية؛ كما أنَّ قوله: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾ [المائدة: ٩] تفسير للوعد، و﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّيْنِ﴾ [النساء: ١١] تفسير للوصية.

وَمَنْ نَصَبَ فَقَدْ حَمَلَهُ سَبِيوِيهِ عَلٰى: زَيْدًا ضَرَبْتُهُ، قَالَ: وَهُوَ عَرَبِيٌّ. وَيَجُوزُ فِي نَصْبِهِ وَجْهٌ آخَرٌ، وَهُوَ أَنَّ تَحْمِلَهُ عَلٰى «نَسْلَخَ» الَّذِي هُوَ خَبْرُ الْمَبْتَدَأِ، عَلٰى مَا أَجَازَهُ سَبِيوِيهِ مِنْ قَوْلِهِمْ: زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ وَعَمْرُوٌّ أَكْرَمْتُهُ - [وَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ]^(٢) - عَلٰى أَنَّ تَحْمِلَهُ مَرَّةً عَلٰى الْاِبْتِدَاءِ، وَمَرَّةً عَلٰى الْخَبْرِ الَّذِي هُوَ جَمَلَةٌ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ،

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٥)، الإعراب للنحاس (٧٢١/٢)، الإملاء للعكبري (٢/١٠٩)، البحر المحيط (٣٣٦/٧)، التبيان للطوسي (٤١٩/٨، ٤٢٠)، التيسير للداني (١٨٤)، تفسير الطبري (٥/٢٣)، تفسير القرطبي (٢٩/١٥)، الحجة لابن خالويه (٢٩٨)، الحجة لأبي زرعة (٥٩٩)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٠)، الغيث للصفاسي (٣٣٢)، الكشاف للزمخشري (٣/٣٢٢)، الكشف للقيسي (٢/٢١٦)، المجمع للطبرسي (٨/٤٢٣)، النشر لابن الجزري (٢/٣٥٣).

(٢) سقط من ب.

وهي «تجري» من قوله -تعالى-: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا﴾ [يس: ٣٨] ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ﴾^(١) [يس: ٣٩].

اختلفوا في إثبات الهاء وإسقاطها من قوله -عز وجل-: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [٣٥]:

فقرأ عاصم - في رواية أبي بكر - وحمزة، والكسائي: ﴿وَمَا عَمِلَتْ﴾ بغير هاء. وقرأ الباقر، وحفص عن عاصم: ﴿عَمِلَتْهُ﴾ بالهاء. القول: إن أكثر ما جاء في التنزيل من هذا على حذف الهاء، كقوله: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، [و:] ﴿وَسَلَّمَ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ أَصْطَفَىٰ﴾ [النحل: ٥٩]، و: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٢٢]، و: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِن أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ [هود: ٤٣] - فكل على إرادة الهاء وحذفها. وقد جاء الإثبات في قوله: ﴿إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وكذلك قوله: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥]، وموضع «ما» -على هذا- جزئ تقديره: ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم. ويجوز أن تقدّر «ما» نافية؛ فيكون المعنى: ليأكلوا من ثمره، ولم تفعله أيديهم.

ويقوى ذلك: ﴿أَفَرَأَيْتُم مَّا تَحْرُوثُونَ. ءَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾ [الواقعة: ٦٣، ٦٤] ومن قدر هذا التقدير لم يكن صلة، وإذا لم يكن صلة لم يقتضِ الهاء الرجعة إلى الموصول.

اختلفوا في قوله - عز وجل -: ﴿يَخْضَمُونَ﴾ [٤٩]:

فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو: ﴿يَخْضَمُونَ﴾ بفتح الياء والخاء، غير أن أبا عمرو كان يختلس حركة الخاء قريباً من قول نافع.

وقرأ عاصم، والكسائي، وابن عامر: ﴿يَخْضَمُونَ﴾ بفتح الياء وكسر الخاء، وهذه رواية خلف وغيره عن يحيى عن أبي بكر.

وقرأ نافع: ﴿يَخْضَمُونَ﴾ ساكنة الخاء مشددة الصاد.

ورش: ﴿يَخْضَمُونَ﴾: بفتح الياء والخاء مشددة الصاد.

وقرأ حمزة: ﴿يَخْضَمُونَ﴾ ساكنة الخاء خفيفة الصاد.

(١) في نسخة (ب) قوله: والله سبحانه وتعالى أعلم، نجز الجزء السادس من كتاب الحجة للقرءاء، والله الموفق.

حدّثني أحمد بن محمد بن صدقة، قال: حدّثنا أحمد بن جبير، قال: حدّثني أبو بكر عن عاصم أنه قرأ: ﴿يَخْصُمُونَ﴾ بكسر الياء والخاء، و ﴿يَهْدَى﴾ [يونس: ٣٥] بكسر الياء والهاء^(١).

مَنْ قرأ: ﴿يَخْصُمُونَ﴾ حذف الحركة من الحرف المدغم، وألقاها على الساكن الذي قبلها، وهذا أحسن الوجوه بدلالة قولهم: رُدّ، وفِرّ، وَعَعْض، فألقوا حركة العين على الساكن.

ومَنْ قال: ﴿يَخْصُمُونَ﴾ حذف الحركة، إلاّ أنّه لم يلقها على الساكن كما ألقاها الأوّل، وجعله بمنزلة قولهم: ﴿لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَهَا﴾ [الجن: ٨] حذف الكسرة من العين، ولم يلقها على الحرف الذي قبلها، فلمّا لم يلقها على ما قبلها التقى ساكنان؛ فحرّك الحرف الذي قبل المدغم.

ومَنْ قال: ﴿يَخْصُمُونَ﴾ جمع بين الساكنين: الخاء والحرف المدغم. ومَنْ زعم أنّ ذلك ليس في طاقة اللسان ادعى ما يُعلمُ فساده بغير استدلال. فأما مَنْ قرأ: ﴿يَخْصُمُونَ﴾ فتقديره: يخصم بعضهم بعضاً، فحذف المضاف، وحذف المفعول به كثير في التنزيل وغيره. ويجوز أن يكون المعنى: يَخْصُمُونَ مُجَادِلُهُمْ عند أنفسهم، فحذف المفعول به، ومعنى «يَخْصُمُونَ»: يغلبون في الخصام خصومهم.

فأما ﴿يَخْصُمُونَ﴾ فعلى قول مَنْ قال: أنت تَخْصِمُ، تريد: تختصم، فحذف الحركة وحرّك الخاء لالتقاء الساكنين؛ لأنّه لم يلقِ الحركة المفتوحة على الفاء، وكسّر الياء التي للمضارعة لاتباعها كسرة الخاء، كما قالوا: أَجْوُك، وَأَنْبُوك، وهو مُنْحَدَّرٌ من الجبل.

وقالوا في هذا الباب: ﴿مُرْدُفَيْنِ﴾ [الأنفال: ٩]، فأتبعا حركة الراء حركة الميم فضمّوها، وهذا ينبغي أن يكون على مَنْ قال: رُدّ، فحذف الحركة ولم يلقها على

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٥)، الإعراب للنحاس (٧٢٤/٢)، البحر المحيط (٣٤٠/٧)، التيسير للداني (١٨٤)، تفسير الطبري (١١/٢٣)، تفسير القرطبي (٣٨/١٥)، الحجة لابن خالويه (٢٩٨، ٢٩٩)، الحجة لأبي زرعة (٦٠٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٤١)، الغيث للصفاقسي (٣٣٢)، الكشاف للزمخشري (٣/٣٢٥)، الكشف للقيسي (٢/٢١٧)، المجموع للطبرسي (٤٢٦/٨)، المعاني للفراء (٣٧٩/٢)، النشر لابن الجزري (٣٥٤/٢).

ما قبلها، وهذه اللّغة رواها سيبويه عن الخليل وهارون .
فإن قلت: إنّ الياء لا تكسر كما تكسر الحروف الأخرى التي للمضارعة .

ألا ترى أن من قال: نَعْلَم، لم يقل: يَغْلَم؟!!

قيل: إن هذه الياء قد كُسِرَتْ في مواضع، فمن ذلك أن سيبويه حكى: هو يَيْبِي، فكسر الياء، وقالوا: هو يَيْجَلُ. فصيروها من قولهم يوجل، للياء؛ فكَذَلِكَ قولهم: ﴿يَخْصُمُونَ﴾.

وعلى هذا قوله: [من الرجز]

تَكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامَ الْفِ (١)

فهذا من الحركات التي للإتباع .

قال:

قرأ حمزة والكسائي: ﴿فِي ظُلَلٍ﴾ [٥٦].

وقرأ الباقون: ﴿فِي ظِلَالٍ﴾ بكسر الظاء (٢).

أما «الظلل» فجمع «ظُلَّة»؛ كعُرْفَة وعُرف، وقُرْبَة وقُرب، وجُورَة وجُور، وفي

(١) الرجز في خزانة الأدب (٩٩/١) المقتضب (٣٧٢/١)، (٣٥٧/٣)، والعقد (٣٤٧/٦)،
والموشح (١٧٧)، والخصائص (٢٩٧/٣)، وشرح شواهد الشافية (٢٢٣/٢)، وشرح
شواهد المغنى (٢٦٧)، الكتاب (٢٦٦/٣)، والهمع (٦٩/٢)، والدرر اللوامع (٨٥/٢)،
ومغنى اللبيب (٣٧٠/٢) رقم (٥٩٩).

يقول الخليل: إذا تهجيت بالحروف حالها كحالها في المعجم والمقطع، تقول: لَامٌ،
ألف، قاف لَامٌ ثم استشهد بالبيت: تَكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامَ الْفِ (الكتاب ٢٦٦/٣)، ووجه
ابن جنى هذا البيت في سر صناعة الإعراب بوجهين آخرين فقال: إنما أراد كأنهما تخطان
حروف المعجم لا يريد بعضها دون بعض، وقد يمكن أنه أراد بقوله لَامَ ألف شكل (لا) فإنه
تلقاه من أفواه العامة؛ لأن الخط ليس له تعلق بالعرب ولا عنهم يؤخذ. وصواب النطق به
(لا). هامش (المقتضب ٣٧٢/٣).

واستشهد سيبويه بالبيت على نقل حركة الهمزة في كلمة (ألف) إلى الحرف السابق لها؛
وهو ميم كلمة (لَامٌ) التي كانت ساكنة، كما هو حال الحروف المقطعة: أنها تنطق ساكنة
موقوفاً عليها. (الكتاب ٢٦٦/٣).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٦)، البحر المحيط (٣٤٢/٧)، التبيان للطوسي (٤٢٧/٨)،
التيسير للداني (١٨٤)، تفسير الطبري (١٤/٢٣)، تفسير القرطبي (٤٤/١٥)، الحجة لابن
خالويه (٢٩٩)، الحجة لأبي زرعة (٦٠١)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٢)، (٣٢٧/٣)،
الكشف للقيسي (٢١٩/٢)، المجمع للطبرسي (٤٢٨/٨)، المعاني للفراء (٣٨٠/٢)،
النشر لابن الجزرى (٣٥٥/٢).

التنزيل: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠].
وأما «ظلال» فيحتمل أمرين:

يجوز أن يكون جمع «ظَلَّةٍ»؛ كعُلبَة وعِلاب، وجُفْرَة وجِفار، وبرُمة وبرام؛ فيكون على هذا معنى القراءتين واحداً.

ويجوز أن يكون «ظلالٌ» جمع «ظِلَلٍ»، وفي التنزيل: ﴿يَنْفَيْتُهَا ظِلَالُهُ عَنِ الْيَحِينِ وَالشَّمَائِلِ﴾ [النحل: ٤٨]، وقال: [من الطويل]

تَتَّبِعُ أَفْيَاءَ الظُّلَالِ عَشِيَّةً عَلَى طُرُقٍ كَأَنَّهُنَّ سُبُوبٌ^(١)
عاصم، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي: ﴿وَأَنْ أَعْبُدُونِي﴾ [٦١] بكسر النون.
وقرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر، والكسائي: ﴿وَأَنْ أَعْبُدُونِي﴾ بضم النون.
وكلهم قرأ بالياء، وكذلك هي في كلِّ المصاحف^(٢).

قال أبو علي: الضَّم والكسر حسنان، وقد مضى القول في ذلك، وأما إثبات الياء، فإنَّ الإثبات والحذف مذهبان، فإذا ثبت الياء في الخط أخذ به دون الآخر. اختلفوا في التَّخْفِيفِ والتَّثْقِيلِ من قوله -عزَّ وجلَّ-: ﴿جِبَلًا كَثِيرًا﴾ [٦٢]:
فقرأ ابن كثير، وحمزة، والكسائي: ﴿جِبَلًا﴾ مضمومة الجيم، والباء، مخففة اللام.

وقرأ أبو عمرو، وابن عامر: ﴿جِبَلًا﴾ بضم الجيم وتسكين الباء.
وقرأ نافع وعاصم: ﴿جِبَلًا﴾ بكسر الجيم، والباء، مشددة اللام^(٣).
قال أبو عبيدة: ﴿أَضَلُّ مِنْكُمْ جِبَلًا كَثِيرًا﴾ مثلقل، وبعضهم لا يثقل، ويضم الحرف الأول، ويسكن الثاني، ومنهم من يضم الأول والثاني ولا يثقل، قال: ومعناها: الخلق والجماعة. وقال التَّوْرِي: يقال: جِبَلًا، وجِبَلًا، وجِبَلًا،

(١) تقدم.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٦)، الإعراب للنحاس (٧٣٠/٢)، الحجة لابن خالويه (٢٩٩)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٢)، الغيث للصفاسي (٣٣٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٦)، الإعراب للنحاس (٧٣٠/٢)، البحر المحيط (٣٤٤/٧)، التبيان للطوسي (٤٣٠/٨)، التيسير للداني (١٨٤)، تفسير الطبري (١٦/٢٣)، تفسير القرطبي (٤٧/١٥)، الحجة لابن خالويه (٢٩٩)، الحجة لأبي زرعة (٦٠٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٢)، الغيث للصفاسي (٣٣٢)، الكشاف للزمخشري (٣٢٨/٣)، الكشاف لليسي (٢١٩/٢)، المجمع للطبرسي (٤٣١/٨) النشر لابن الجزري (٣٥٥/٢).

وَجِبَلًا. وحكى غير التوزى: جِبَلًا، وقال: هو جمع جِبَلَةٍ. اختلفوا فى التخفيف والتثقيل من قوله -عز وجل-: ﴿نُنَكِّسُهُ فِي الْخَلْقِ﴾ [٦٨]:

فقرأ حمزة: ﴿نُنَكِّسُهُ﴾ مشدداً.

واختلف عن عاصم:

فروى أبو بكر عنه مشدداً.

وكذلك روى عنه حفص أيضاً.

وكذلك قال أبو الربيع الزهرانى عن حفص، وأبو حفص عمرو بن الصباح عن

حفص عن عاصم: مشدداً.

وروى هبيرة عن حفص عن عاصم مخففة.

على بن نصر عن أبان عن عاصم: ﴿نُنَكِّسُهُ﴾ خفيف^(١).

قال قتادة: نُنَكِّسُهُ فى الخلق؛ لكى لا يعلم بعد علم شيئاً، يعنى: الهرم.

غيره: معناه: من أطلنا عمره نَكَّسْنَا خلقه؛ فصار بدل القوة ضعفاً، وبدل الشباب

هرماً.

قال أبو الحسن: نُنَكِّسُهُ، وهو كلام العرب، قال: وقال الأعمش: نُنَكِّسُهُ فى

الخلق، قال أبو الحسن: ولا يكادون يقولون: نَكَّسْتُهُ، إلا لما يقلب فيجعل رأسه

أسفل.

قال غير أبى الحسن: أنكر أبو عمرو: ﴿نُنَكِّسُهُ﴾.

قرأ نافع، وأبو عمرو - فى رواية عباس بن الفضل - عنه: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [٦٨]

بالتاء، وقرأ الباقون: بالياء ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾^(٢).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٦)، البحر المحيط (٣٤٥/٧)، التبيان للطوسى (٤٣٢/٨)،

التيسير للدانى (١٨٥)، تفسير الطبرى (١٨/٢٣)، تفسير القرطبي (٥١/١٥)، الحجة لابن

خالويه (٣٠٠)، الحجة لأبى زرعة (٦٠٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٣)، الغيث للصفاسى

(٣٣٢)، الكشاف للزمخشري (٣/٣٢٩)، الكشف للقيسى (٢/٢٢٠)، المجمع للطبرى

(٨/٤٣١)، المعانى للفراء (٢/٣٨١)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٥٥).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٦)، البحر المحيط (٣٤٥/٧)، التبيان للطوسى (٤٣٣/٨)،

التيسير للدانى (١٨٥)، تفسير الطبرى (١٩/٢٣)، تفسير القرطبي (٥١/١٥)، الحجة لابن

خالويه (٣٠٠)، الحجة لأبى زرعة (٦٠٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٣)، الغيث للصفاسى =

وجه الياء على: قُلْ لَهُمْ: ﴿أَفَلَا يَعْلَمُونَ﴾ والياء؛ لقوله: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ﴾ [يس: ٦٠] ﴿أَفَلَا تَعْلَمُونَ﴾.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله: ﴿أَنَا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفَالِكِ﴾ [٤١]:
فقرأ نافع وابن عامر: ﴿ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ جماعة.
وقرأ الباقون: ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ واحدة^(١).

الذُّرِّيَّةُ: تكون جمعاً وتكون واحداً، فالواحد قوله: ﴿هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً﴾ [آل عمران: ٣٨] فهذا بمنزلة ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا. يَرْثُنِي﴾ [مريم: ٥ - ٦].
والجماعة يدل عليها قوله: ﴿ذُرِّيَّةً ضِعْفًا﴾ [النساء: ٩]، فمن جمع؛ فكما جمع أسماء الجمع، ومن لم يجمع ما كان جمعاً في المعنى؛ فكما تفرّد أسماء الجمع ولا تجمع.

وقرأ عاصم وحده - في رواية أبي بكر - : ﴿لمسخناهم على مكائباتهم﴾ [٦٧] جمعاً جماعةً.

وحدّثني موسى بن إسحاق قال: حدّثنا هارون بن حاتم قال: حدّثنا عبيد الله بن موسى عن شيبان عن عاصم: ﴿مَكَّاتِهِمْ﴾ واحدة، المفضل مثله.
حفص عن عاصم: واحدة أيضاً.

وكذلك قرأ الباقون على التوحيد أيضاً: ﴿مَكَّاتِهِمْ﴾^(٢).
من أفرّد؛ فلائنه مصدرٌ، والمصادر تفرّد في موضع الجمع؛ لأنّه يُراد به الكثرة، كما يراد ذلك في سائر أسماء الأجناس.

= (٣٣٢)، الكشف للقيسي (٤٢٩/١)، النشر لابن الجزري (٢٥٧/٢).
(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٥)، الإعراب للنحاس (٧٢٢/٢)، البحر المحيط (٣٣٨/٧)، التبيان للطوسي (٤٢٢/٨)، التيسير للداني (١٨٤)، الحجة لابن خالويه (٣٠٠)، الحجة لأبي زرع (٦٠٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٠)، الغيث للصفاقسي (٣٣٢)، الكشف للقيسي (٢١٧/٢)، المجموع للطبرسي (٤٢٦/٨)، النشر لابن الجزري (٢٧٣/٢).
(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٦)، البحر المحيط (٣٤٤/٧)، التبيان للطوسي (٤٣٢/٨)، التيسير للداني (١٠٧)، تفسير القرطبي (٥٠/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣٠٠)، الحجة لأبي زرع (٦٠٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٢)، الغيث للصفاقسي (٣٣٢)، الكشف للزمخشري (٣٢٨/٣، ٣٢٩)، الكشف للقيسي (٤٥٢/١)، المجموع للطبرسي (٤٣١/٨)، النشر لابن الجزري (٢٦٣/٢، ٣٥٥).

وَمَنْ جَمَعَ؛ فَلَأَنَّهُمْ قَدْ جَمَعُوا مِنَ الْمَصَادِرِ شَيْئًا نَحْوُ: الْحُلُومِ، وَالْأَلْبَابِ.
 قرأ نافع: ﴿لِيُنذِرَ مَنْ كَانَ حَيًّا﴾ [٧٠] بالتاء.
 وقرأ الباقون: ﴿لِيُنذِرَ﴾ بالياء^(١).

وجه التاء: أنه خطاب النبي ﷺ، وَمَنْ قَالَ: ﴿لِيُنذِرَ﴾، أَرَادَ: الْقُرْآنَ، وَمَعْنَى
 ﴿مَنْ كَانَ حَيًّا﴾: مِنَ الْمُؤْمِنِينَ؛ لِأَنَّ الْكُفَّارَ أَمُوتَ؛ كَمَا قَالَ: ﴿أَمُوتُ عِزُّ أَحْيَاءُ﴾
 [النحل: ٢٦]، وَقَالَ: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢].

قرأ ابن عامر، والكسائي: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [٨٢] نصبا.
 وقرأ الباقون: ﴿فَيَكُونُ﴾ رفعا^(٢).

أما الكسائي فإنه يحمل نصب «فيكون» على ما قبله من «أن»، وَلَا يَنْصِبُ
 «فيكون» إذا لم يكن قبله «أن» فيحمل عليها.

وأما ابن عامر، فإنه ينصب «فيكون» كان قبلها «أن» أو لم يكن، وقد ذكرنا قوله
 فيما تقدم.



(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٦)، الإعراب للنحاس (٧٣٣/٢)، البحر المحيط (٣٤٦/٧)،
 التبيان للطوسي (٤٣٣/٨)، التيسير للداني (١٨٥)، تفسير القرطبي (٥٥/١٥)، الحجة
 لابن خالويه (٣٠٠)، الحجة لأبي زرعة (٦٠٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٤)، الغيث
 للصفاسي (٣٣٢)، الكشاف للزمخشري (٣٣٠/٣)، المجمع للطبرسي (٤٣١/٨) تفسير
 الرازي (١٠٥/٢٦)، النشر لابن الجزري (٣٥٥/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٧)، الإعراب للنحاس (٧٣٦/٢)، البحر المحيط (٣٤٩/٧)،
 التبيان للطوسي (٤٣٧/٨)، التيسير للداني (١٣٧)، تفسير القرطبي (٦٠/١٥)، الحجة
 لابن خالويه (٣٠٠)، الحجة لأبي زرعة (٦٠٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٤)، الغيث
 للصفاسي (٣٣٢)، الكشاف للزمخشري (٣٣٢/٣)، الكشاف للقيسي (٢٦٠/١)، النشر
 لابن الجزري (٢٢٠/٢).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ

ذكر اختلافهم في سورة وَالصَّافَّاتِ

قرأ أبو عمرو وإذا أدغم، وحمزة على كل حال: ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا . فَالزَّاجِرَاتِ زُجْرًا . فَالذَّالِيَّاتِ ذُكْرًا﴾ [١-٣] [و] ﴿وَالذَّارِيَّاتِ ذُرْوًا﴾ [الذاريات: ١].

وقرأ أبو عمرو وحده: ﴿وَالْعَادِيَّاتِ صُبْحًا﴾ [العاديات: ١] مُدْعَمًا، [و] ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا﴾ [العاديات: ٣] ﴿فَالْمُلْقِيَّاتِ ذُكْرًا﴾ [المرسلات: ٥]، [و] ﴿وَالسَّابِحَاتِ سَبْحًا فَالسَّابِقَاتِ سَبْقًا﴾ [النازعات: ٣، ٤] [مُدْعَمًا] (١).

[عباس عن أبي عمرو: لا يدغم شيئاً من ذلك: ﴿فَالْمُلْقِيَّاتِ ذُكْرًا﴾، [و] ﴿وَالسَّابِحَاتِ سَبْحًا فَالسَّابِقَاتِ سَبْقًا﴾. (٢)]

وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم والكسائي: يظهار التاء في ذلك كله (٣). قال الشيخ: قال قتادة: ﴿وَالصَّفَّاتِ صَفًّا﴾ قال: الملائكة صفوف في السماء و﴿فَالزَّاجِرَاتِ زُجْرًا﴾: ما زَجَرَ الله عنه في آي القرآن (٤)، و﴿فَالذَّالِيَّاتِ ذُكْرًا﴾: ما يُتْلَى مِنْ آي القرآن.

قال أبو عبيدة: «كل شيء في السماء والأرض لم (٥) يُضَمَّ قُتْرِيهِ فهو صاف، والتالي: القاري».

قال أبو علي: إدغام التاء في الصاد حسن؛ لمقاربة الحرفين؛ ألا ترى أنهما من طَرَف اللسان وأصول الثنايا، ويجتمعان في الهمس! والمُدْعَمُ فيه يزيد على المدغم بَخَلَّتَيْنِ هما: الإطباق والصفير، وَحَسُنَ أَنْ يُدْغَمَ الْأَنْقَصُ فِي الْأَزِيدِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ

(١) سقط من ب.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٧)، الإعراب للنحاس (٧٣٧/٢)، البحر المحيط (٣٥٢/٧)، التبيان للطوسي (٤٤٠/٨)، التيسير للداني (١٨٥)، تفسير القرطبي (٦١/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣٠٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٦)، الغيث للصفاسي (٣٣٤)، الكشف للزمخشري (٣٣٤/٣)، الكشف للقيسي (١٥٠/١)، المجمع للطبرسي (٤٣٦/٨)، المعاني للفراء (٣٨٢/٢)، تفسير الرازي (١١٤/٢٦)، النشر لابن الجزري (٣٠٠/١).

(٤) أخرجه ابن جرير (٤٦٧/١٠)، (٤٦٨)، (٢٩٢٤٩)، (٢٩٢٥٤) و (٢٩٢٥٧).

وذكره السيوطي في الدر (٥١٠/٥)، وعزاه لعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم.

(٥) في أ: مما لم.

يدغم الأزيدُ صَوْتَا فِي الْأَنْقَصِ .

ألا ترى أن الطاء والذال والتاء والظاء والذال [والثاء] ^(١) يُدْغَمَنَّ فِي الصَادِ والسين والزاي، ولا تدغم الصاد وأختها فيهن؛ لزيادة الصاد وأختها عليهن في الصغير، وكذلك تدغم اللام في الراء ولا تدغم الراء في اللام؛ لزيادة التكرير في الراء؟! فقد علمتَ فيما ذَكَرَ حُسْنَ إدغامِ التاء في الصاد.

وإدغامِ التاء في الزاي في قوله - جل ثناؤه - : ﴿فَالزَّاجِرَاتُ زُجْرًا﴾ حَسَنٌ؛ لِأَنَّ التاء مهموسة، والزاي مجهورة، وفيها زيادة صَفِيرٍ كما كان في الصاد، وكذلك حَسَنٌ إدغامِ التاء في الذال في قوله - تعالى - : ﴿فَالثَّالِيَاتُ ذُكْرًا﴾، [و] ﴿وَالذَّارِيَاتُ ذُرُورًا﴾؛ لِاتِّفَاقِهِمَا فِي أَنَّهُمَا مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ وَأَصُولِ الثَّنَائِيَا.

فأما إدغامِ التاء في الضاد في قوله: ﴿وَالْعَادِيَاتُ ضَبْحًا﴾، فإن التاء أقرب إلى الذال [وإلى] ^(٢) الزاي منها إلى الضاد؛ لِأَنَّ الذال والزاي والصاد من حروف طرف اللسان وأصول الثنائيا، والضاد أبعد منهن؛ لِأَنَّهَا مِنْ وَسْطِ اللِّسَانِ، وَلَكِنْ حَسَنٌ إدغامُ ^(٣) التاء فيها؛ لِأَنَّ الضاد تَفَشَّى الصَّوْتِ بِهَا وَاتَّسَعَتْ وَاسْتَطَالَ ^(٤)، حَتَّى اتَّصَلَ صَوْتُهَا بِأَصُولِ الثَّنَائِيَا وَطَرَفِ اللِّسَانِ، فَأَدْغَمَ التَّاءَ فِيهَا وَسَائِرَ حُرُوفِ طَرَفِ اللِّسَانِ وَأَصُولِ الثَّنَائِيَا إِلَّا حُرُوفَ الصَّغِيرِ، فَإِنَّهَا لَمْ تَدْغَمْ فِي الضَّادِ، وَلَمْ تَدْغَمِ الضَّادُ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الحُرُوفِ؛ لِمَا فِيهَا مِنْ زِيَادَةِ الصَّوْتِ، فَكَّرَهُ ^(٥) إدغامُها فيما أدغم فيها مِنْ هَذِهِ الحُرُوفِ؛ لِمَا فِيهَا مِنَ التَّفَشِّيِّ وَالِاسْتِطَالَةِ، حَتَّى اتَّصَلَتْ بِأَصُولِ الثَّنَائِيَا، مَعَ أَنَّهَا مِنْ وَسْطِ اللِّسَانِ.

قال: وسبعناهم ينشدون: [من الرجز]

نَارَ فَضَجَّتْ ضَجَّةً رَكَائِبُهُ ^(٦)

فأما الإدغام في ﴿السَّابِحَاتُ سَبْحًا﴾، و ﴿السَّابِقَاتُ سَبْقًا﴾، فَحَسَنٌ؛ لِمُقَارَبَةِ

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في أ.

(٣) في أ: الإدغام.

(٤) في ب: وطال.

(٥) في ب: فكثر.

(٦) الرجز للقتاني في شرح أبيات سيويه (٤١٧/٢)، وبلا نسبة في الكتاب (٤/٤٦٥)، والمقرب (١٢/٢)، والممتع في التصريف (٦٩١/٢).

الحروف، وأما^(١) مَنْ قرأ بالإظهار في هذه، وتَرَكَ إدغامها؛ فذلك لاختلاف المخارج، وأن المدغم فيه ليس بلازم، فلم يدغموا؛ لتباين المخارج وانتفاء اللزوم. ألا تَرَى أَنَّهُمْ يَبَيِّنُوا نَحْوًا: اقْتَتَلَ وَإِنْ كَانَ مِنْ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ؛ لَمَّا لَمْ تَلْزَمْ التَّاءَ هَذَا الْبِنَاءَ؟! فكان من كلمتين منفصلتين أجدر بالبيان.

اختلفوا في قوله -عز وجل-: ﴿بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ﴾ [٦]:

فقرأ حمزة وعاصم - في رواية حفص - : ﴿بِزِينَةٍ﴾ خفض منونة، ﴿الْكَوَاكِبِ﴾ بكسر الباء.

وقرأ عاصم - في رواية أبي بكر - : ﴿بِزِينَةٍ﴾ خفض ﴿الْكَوَاكِبِ﴾ بفتح الباء. وقرأ الباقون: ﴿بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ﴾ مضافاً^(٢).

قال أبو علي: مَنْ قَالَ: ﴿بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ﴾ جَعَلَ «الْكَوَاكِبِ» بَدَلًا مِنْ «الزِينَةِ»؛ لِأَنَّهَا هِيَ [هِيَ]^(٣)، كَمَا تَقُولُ: مَرَرْتُ بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ زَيْدٍ.

وَمَنْ قَالَ: ﴿بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ﴾ أَعْمَلَ «الزِينَةَ» فِي «الْكَوَاكِبِ»، وَالْمَعْنَى: بِأَنَّ زِينَتَا الْكَوَاكِبِ فِيهَا. وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ -تَعَالَى-: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبٍ. يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤، ١٥]، وَمِثْلُهُ: ﴿مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٣] تَقْدِيرُهُ: مَا لَا يَمْلِكُ أَنْ يَرْزُقَ شَيْئًا.

فَأَمَّا قَوْلُهُ -تَعَالَى-: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا. رَسُولًا﴾ [الطلاق: ١٠، ١١] فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «الرَّسُولُ» بَدَلًا مِنْ «الذِّكْرِ»؛ كَمَا كَانَ الْكَوَاكِبِ بَدَلًا مِنْ «الزِينَةِ»، وَالْمَعْنَى: ذَا ذِكْرٍ رَسُولًا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كَقَوْلِهِ: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبٍ. يَتِيمًا﴾.

فَأَمَّا قَوْلُهُ -عز وجل-: ﴿أَلَّا يَجْعَلَ الْأَرْضَ كِفَاتًا. أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا﴾ [المرسلات: ٢٥، ٢٦] فَإِنْ كَانَ «الْكِفَاتُ» مُصَدَّرًا ل: «كَفَّتْ» - كَمَا أَنَّ «الْكِتَابَ» مُصَدَّرٌ ل: «كَتَبَ» - فَقَدْ

(١) في ب: فأما.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٧)، الإعراب للنحاس (٧٣٨/٢)، الإملاء للعكبري (٢/١١٠)، البحر المحيط (٣٥٢/٧)، التبيان للطوسي (٤٤٠/٨)، التيسير للداني (١٨٦)، تفسير الطبري (٢٣/٢٤)، تفسير القرطبي (١٥/٦٤)، الحجة لابن خالويه (٣٠٠)، الحجة لأبي زرعة (٦٠٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٦)، الغيث للصفاقسي (٣٣٤)، الكشف للقيسي (٢/٢٢١)، المجمع للطبرسي (٨/٤٣٦)، تفسير الرازي (٢٦/١١٩)، النشر لابن الجزري (٢/٣٥٦).

(٣) سقط في أ.

انتصب ﴿أَحْيَاءَ﴾ به، والمعنى: تكفّت أحياء، كما أن قوله - سبحانه -: ﴿أَوْ إِطْعَمُوا فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾، تقديره: أو أن يطعم مسكينًا، وقد قيل: إن «الكِفَات» جمع «الكافتة» ف:

«أحياء» على هذا منتصب بالجمع كقوله: [من الرمل]

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفْرًا ذَنبَهُمْ غَيْرُ فُحْرٍ (١)
وَمَنْ قَالَ: ﴿بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ﴾ أضاف المصدر إلى المفعول به؛ كقوله: ﴿مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]، و ﴿سُؤَالِ نَجِيكَ﴾ [ص: ٢٤].

ولو جاء: [أو] (٢) إطعامُ يَتِيمٍ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ - جاز في القياس، والمعنى: بأن زَيْنًا الكواكب فيها.

اختلفوا في التشديد والتخفيف من قوله - سبحانه -: ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ [٨]:

فقرأ حمزة والكسائي، وعاصم - في رواية حفص -: ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ مشددة.

وقرأ الباقون وعاصم - في رواية أبي بكر -: ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ خفيفة (٣).

قال أبو علي: ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾، إنما: هو «لا يسمعون»، فأدغم التاء في السين، وقد تقدم [ذُكِرَ] (٤) حُسْنُ إدغام التاء في السين، وقد (٥) يسمع ولا يسمع؛ فإذا نَفَى التَّسْمَعُ عنهم فقد نفى سَمْعَهُم من جهة التسمع ومن جهة غيره؛ فهو أبلغ.

ويقال: سمعت الشيء واستمعته، كما تقول: حَقَّرْتُهُ واحْتَقَّرْتُهُ، وشَوَّيْتُهُ واشتَوَّيْتُهُ.

(١) البيت لطرفة في ديوانه ص (٥٥)، وخزانة الأدب (٨/١٨٨)، والدرر (٥/٢٧٤)، وشرح أبيات سيويه (١/٦٨)، وشرح التصريح (٢/٦٩)، وشرح المفصل (٦/٧٤)، (٧٥)، والكتاب (١/١١٣)، والمقاصد النحوية (٣/٥٤٨)، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص (٣٥٧)، وأوضح المسالك (٣/٢٢٧)، وشرح الأشموني (٢/٣٤٣)، وهمع الهوامع (٢/٩٧).

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٨)، الإعراب للنحاس (٢/٧٣٩)، الإملاء للعكبري (٢/١١٠)، البحر المحيط (٧/٣٥٣)، التبيان للطوسي (٨/٤٤١)، التيسير للداني (١٨٦)، تفسير الطبري (٢٣/٢٤)، تفسير القرطبي (١٥/٦٥)، الحجة لابن خالويه (٣٠١)، الحجة لأبي زرعة (٦٠٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٧)، الغيث للصفاسي (٣٣٤)، الكشف للزمخشري (٣/٣٣٥)، الكشف للقيسي (٢/٢٢١)، المجمع للطبرسي (٨/٤٣٦)، المعاني للفراء (٢/٣٨٢)، تفسير الرازي (٢٦/١٢٣)، النشر لابن الجزري (٢/٣٥٦).

(٤) سقط من أ.

(٥) في ب: في.

[وقد] ^(١) قال -تعالى-: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُمْ وَأَنْصِتُوا﴾ [الأعراف: ٢٠٤].

وقال: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ [الأنعام: ٢٥].

فتعدى الفعل مرةً ب: «إلى» ومرةً ب: «اللام»، كقوله: ﴿وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٨٧]، و﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾ [الأعراف: ٤٣].

وقال -تعالى-: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾ [النحل: ٦٨]، وقال: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥]، فتعدى الفعل مرةً ب: «إلى» ومرةً ب: «اللام»، ولا فضل بين فَعَلْتُ ^(٢) وافتَعَلْتُ [في ذلك] ^(٣)؛ لانفاقهما في التعدى.

ومن حُجَّةٍ مَنْ قرأ: ﴿يَسْمَعُونَ﴾: قوله -تعالى-: ﴿إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمَعَزُولُونَ﴾ [الشعراء: ٢١٢] فالسَّمْعُ مصدر سَمِعَ ^(٤).

[اختلفوا في قوله -جل وعز-: ﴿بِلْ عَجِبْتُ﴾ [١٢] في ضم التاء وفتحها] ^(٥):
فقرأ حمزةً والكسائي: ﴿بِلْ عَجِبْتُ﴾ بضم التاء، وقرأ الباقون: ﴿بَلْ عَجِبْتُ﴾؛
بفتح التاء ^(٦).

قال أبو علي: مَنْ فتح فقال: ﴿بَلْ عَجِبْتُ﴾؛ فالمعنى: بل عَجِبْتُ من إنكارهم
البعث وهم يسخرون، أو عَجِبْتُ من نزول الوحي عليك وهم يسخرون.
والضم -فيما زعموا- قِرَاءَةٌ عَلِيٌّ وَعَبْدُ اللَّهِ وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَرَوَى عَنْ شُرَيْحِ
إِنْكَارُهُ ^(٧)، وأنه قال: إِنَّ اللَّهَ لَا يَعْجَبُ.

وقد احتج بعضهم للضم بقوله: ﴿وَإِنْ تَعَجَّبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾ [الرعد: ٥]، وليس

(١) سقط من ب.

(٢) في ب: وأفعلت.

(٣) سقط من ب.

(٤) في أ: يسمع.

(٥) في ب: واختلفوا في ضم التاء وفتحها من قوله تعالى: بل عَجِبْتُ.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٨)، الإعراب للنحاس (٧٤١/٢)، البحر المحيط (٣٥٤/٧)،

التيبان للطوسي (٤٤٤/٨)، التيسير للداني (١٨٦)، تفسير القرطبي (٦٩/١٥)، الحجة

لابن خالويه (٣٠١)، الحجة لأبي زرعة (٦٠٦)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٧)، الكشاف

للزمخشري (٣٣٧/٣)، الكشف للقيسي (٢٢٣/٢)، المجمع للطبرسي (٤٣٩/٨)،

المعاني للفراء (٣٨٤/٢)، تفسير الرازي (١٢٦/٢٦)، النشر لابن الجزري (٣٥٦/٢).

(٧) في ب: إنكار له.

في هذا دلالة على [أن الله]^(١) سبحانه أضاف العجب إلى نفسه؛ ولكن المعنى: وإن تعجب فعجب قولهم عندكم. والمعنى في الضم: أن إنكار البعث والنشر - مع ثبات القدرة على الابتداء والإنشاء ويبيّن ذلك عند من استدل - عجب عندكم، ومما تقولون فيه هذا النحو من الكلام إذا ورد عليكم مثله، كما أن قوله: ﴿أَسْمِعْ يَوْمَ وَأَنْصِتْ﴾ [مريم: ٣٨]، معناه: أن هؤلاء ممن تقولون أنتم فيه هذا النحو من الكلام، وكذلك قوله: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥] عند من لم يجعل اللفظ على الاستفهام، وعلى هذا النحو قوله - سبحانه -: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١] و ﴿وَيْلٌ يَّوْمَئِذٍ لِّلْكَافِرِينَ﴾ [المرسلات: ١٥]. وقوله: ﴿أَعْلَهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه: ٤٤].

ولا يجوز أن يكون العجب في وصف القديم سبحانه كما يكون في وصف الإنسان؛ لأن العجب فينا إنما يكون إذا شاهدنا ما لم نشاهد مثله، ولم نعرف سببه، وهذا منتف عن القديم سبحانه.

اختلفوا في قوله - جل وعز -: ﴿وَلَا هُمْ عَنْهَا يُذْفَرُونَ﴾ [٤٧] في فتح الزاي وكسرها:

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو ابن عامر: ﴿يُذْفَرُونَ﴾ [بضم الياء] وفتح الزاي، ههنا، وفي الواقعة [١٩].

وقرأ عاصم ههنا: ﴿يُذْفَرُونَ﴾، [بضم الياء] وفتح الزاي، وفي الواقعة: ﴿يُذْفَرُونَ﴾، [بكسر الزاي مثل حمزة].

وقرأ [حمزة]^(٢) والكسائي: ﴿يُذْفَرُونَ﴾ بضم الياء في الموضعين^(٣) جميعاً وكسر الزاء.

(١) في ب: أنه.

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٩)، الإعراب للنحاس (٧٤٨/٢)، البحر المحيط (٣٦٠/٧)، التبيان للطوسي (٤٥٣/٨)، التيسير للداني (١٨٦)، تفسير الطبري (٣٥/٢٣)، تفسير القرطبي (٧٩/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣٠٢)، الحجة لأبي زرعة (٦٠٨)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٧)، الغيث للصفاقسي (٣٣٤)، الكشاف للزمخشري (٣٤٠/٣)، الكشف للقيسي (٢٢٤/٢)، المجمع للطبرسي (٤٤٢/٨)، المعاني للفراء (٣٨٥/٢)، تفسير الرازي (١٣٧/٢٦)، النشر لابن الجزري (٣٥٧/٢).

قال أبو علي: يقال: أنزَفَ الرجل على معنيين:
أحدهما: أنه يراد به سَكِرَ.

وأُشِدَّ أبو عُيَيْدَةَ: [من الطويل]

لَعَمْرِي لَئِن أَنْزَفْتُمْ أَوْ صَحَوْتُمْ لَبِئْسَ النَّدَامَى كُنْتُمْ آلَ أَبِيجَرَا
فمقابلته له ب: «صحوتم» يدل على إرادته: «سكرتم».

والآخر: أنزَفَ؛ إِذَا نَفَدَ شِرَابَهُ، ومعنى «أنزف»: صار ذا نَفَادٍ لشرابه؛ كما أن
الأول معناه: النفاذ من عقله.

وقول حمزة والكسائي: ﴿يُنزِفُونَ﴾ يجوز أن يراد به: لا يسكرون عن شربها،
ويجوز أن يراد: لا ينفذ ذلك عندهم، كما ينفذ شراب أهل الدنيا، فإذا كان معنى:
﴿لَا فِيهَا عَوَّلٌ﴾ [الصافات: ٤٧]، لا تَغْتَالُ عقولهم - حمل قول حمزة والكسائي:
﴿لَا يُنزِفُونَ﴾ في «الصافات» على: [لا] ^(١) ينفذ شرابهم؛ لأنك إن حملته على أنهم
لا يسكرون، صِرَتْ كأنك كررت: يسكرون، مرتين.

وإن حملت: ﴿لَا فِيهَا عَوَّلٌ﴾ على: لا تَغْتَالُ صحتهم؛ ولا تصيبهم عنها العِلَلُ
التي تحدث عن شربها - كما تُرَى أن عاصمًا ذهبَ إليه - حملت: ﴿يُنزِفُونَ﴾ في
«الصافات» على أنهم لا يسكرون، ويقال للسكران: منزوف.

وفى الواقعة قال: ﴿يُنزِفُونَ﴾، أى: لا ينفذ شرابهم؛ لأنه قد تقدّم أنهم
لا يصيبهم فيها الصداع. وقوله: ﴿لَا يُصَدَّعُونَ عَنَّا﴾ [الواقعة: ١٩] كتأويل قوله فى
«الصافات»: لا تَغْتَالُ صحتهم؛ فيصرف: ﴿لَا يُنزِفُونَ﴾ فى «الصافات» إلى أنه:
لا ينفذ شرابهم.

وأما مَنْ قرأ: ﴿وَلَا يُنزِفُونَ﴾ فى الموضوعين، فإنه أراد: لا يسكرون، وهو مثل:
لا يُضْرَبُونَ، وليس «يُفْعَلُونَ» من «أفعل»؛ ألا ترى أن «أنزف» الذى معناه: سكر،
و«أنزف» الذى يراد به: نَفَدَ شرابه - لا يتعدى واحدٍ مِنْهُمَا إلى المفعول به، وإذا لَمْ
يَتَعَدَّ إلى المفعول به، لم يَجُزْ أن يُبْنَى له؛ فإذا لم يَجُزْ ذلك علمت أن: ﴿يُنزِفُونَ﴾
من «نَزَفَ»، وهو منزوف: إذا سكر.

قال: وكلهم قرأ: ﴿مُظْلِمُونَ. فَاطَّلَعٌ﴾ [٥٤، ٥٥] إلا أن ابن حيان أخبرنا عن

(١) سقط فى ب.

أبي هشام عن حُسَيْن الجعفي عن أبي عمرو أنه قرأ: ﴿هل أنتم مُطْلِعُونَ فَأَطْلِعْ﴾ الألف مضمومة والطاء ساكنة واللام مكسورة والعين مفتوحة^(١).

قال أبو علي: مَنْ قال: ﴿هَلْ أَنْتُمْ مُطْلِعُونَ﴾، فالمعنى: هل أنتم مشرفون لتتظروا، ﴿فَأَطْلِعْ﴾ فرأى قرينه في ﴿سَوَاءَ الْجَحِيمِ﴾.

قال أبو الحسن: ﴿مُطْلِعُونَ﴾ مثقلة أكثر في كلام العرب، وقال أطلعت - افتعلت - أكثر من «أطلعت»، [قال: (٢) وهما عربيتان.

قال أبو علي: المعنى في: ﴿هَلْ أَنْتُمْ مُطْلِعُونَ﴾: هل أنتم مُطْلِعِيٌّ؛ فَأَطْلِعْ، تقديره: أفعل، تقول: طلع زيد وأطلعه غيره.

اختلفوا في قوله - سبحانه -: ﴿يُزْفُونَ﴾ [٩٤]:

فقرأ حمزة وحده: ﴿يُزْفُونَ﴾ برفع الياء وكسر الزاي، وقرأ المفضل عن عاصم مثله.

وقرأ الباقون ﴿يُزْفُونَ﴾، بفتح الياء^(٣).

قال أبو علي: يقال: زَفَتِ الإبل، وَتَزَفَ: إذا أسرع.

قال الهذلي: [من البسيط]

وَزَفَّتِ الشَّوْلُ مِنْ بَرْدِ العَشِيِّ كَمَا زَفَّ النِّعَامُ إِلَى حَقَائِهِ الرُّوحُ^(٤)

الحفان: صغار النعام، والروح جمع: روحاء، وهي التي بين رجليها فرجة.

وقول حمزة: ﴿يُزْفُونَ﴾: يحملون غيرهم على الزفيف، قال الأصمعي: أَرْزَفْتُ

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٩)، الإعراب للنحاس (٧٥٢/٢)، البحر المحيط (٣٦١/٧)، التبيان للطوسي (٤٥٦/٨)، تفسير القرطبي (٨٢/١٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٨)، المجمع للطبرسي (٤٤٤/٨)، المحتسب لابن جنى (٢١٩/٢)، المعاني للفراء (٣٨٥/٢).
(٢) سقط من أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٩)، الإعراب للنحاس (٧٥٧/٢)، الإملاء للعكبري (١١١/٢)، البحر المحيط (٣٦٦/٧)، التبيان للطوسي (٤٦٨/٨)، التيسير للداني (١٨٦)، تفسير القرطبي (٩٥/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣٠٢)، الحجة لأبي زرعة (٦٠٩)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٨)، الغيث للصفاسي (٣٣٥)، الكشاف للزمخشري (٣٤٥/٣)، الكشف للقيسي (٢٢٥/٢)، المجمع للطبرسي (٤٤٨/٨)، المعاني للفراء (٣٨٨/٢)، تفسير الرازي (١٤٠/٢٦)، النشر لابن الجزري (٣٥٧/٢).

(٤) البيت في شرح أشعار الهذليين ص (١٢١)، المخصص (١١٥/٧)، التاج (روح)، واللسان (روح)، وتهذيب اللغة (٥/٤).

الإبل: إذا حملتها على أن تَزِفَ، وهو سرعة الخطو ومقاربة المشي، والمفعول محذوف على قراءته، كأنهم حَمَلُوا ظَهْرَهُمْ على [الجِدِّ والإسراع]^(١) في الْمَشْيِ. اختلفوا في ضم التاء وَفَتْحَهَا من قوله -جل وعز: - ﴿مَاذَا تَرَىٰ﴾ [١٠٢]: فقرأ حمزة والكسائي: ﴿مَاذَا تَرَىٰ﴾ بضم التاء وكسر الراء. وقرأ الباقون: ﴿مَاذَا تَرَىٰ﴾ بفتح التاء^(٢).

قال أبو علي: مَنْ فَتَحَ التاء فقال: ﴿مَاذَا تَرَىٰ﴾، كان مفعول «تَرَى» أحدَ شيئين: أحدهما: أن يكون «مَا» مع «ذَا» بمنزلة اسم واحد؛ فيكونان في موضع نصب بأنه مفعول «تَرَى».

والآخر: أن يكون «ذَا» بمنزلة الذي؛ فيكون مفعول «تَرَى» الهاء المحذوفة من الصلة، ويكون «تَرَى» على هذا [من رأيت] التي معناها الرأى وليس إدراك الجارحة؛ كما تقول: فَلَانُ يَرَى رَأَى أَبِي حنيفة، ومن هذا قوله -تعالى-: ﴿لِيَتَحَكَّم بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرْتَكَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥]، فلا يخلو «أراك» من أن يكون نقلها بالهمزة من التي هي «رأيت»، يريد رؤية البصر، أو «رأيت» التي تتعدى إلى مفعولين، أو «رأيت» التي بمعنى الرأى الذي هو الاعتقاد والمذهب؛ فلا يجوز أن يكون من الرؤية التي معناها أبصرت بعيني؛ لأن الحكم في الحوادث بين الناس ليس مما يُدْرِكُ بالبصر، فلا يجوز أن يكون [من] هذا القسم، ولا يجوز أن يكون من «رأيت» التي تتعدى إلى مفعولين؛ لأنه كان يلزم بالنقل^(٣) بالهمزة أن يتعدى إلى ثلاثة مفعولين، وفي تعديه إلى مفعولين: أحدهما: الكاف التي للخطاب.

والآخر: المفعول المقدر حذفه من الصلة، تقديره: بما أراكهُ الله، ولا مفعول

- (١) في أ: الإسراع والجِد.
 (٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٦٩، ٣٧٠)، الإعراب للنحاس (٧٦٢/٢)، الإملاء للعكبري (١١١/٢)، البحر المحيط (٣٧٠/٧)، التبيان للطوسي (٤٧٣/٨)، التيسير للداني (١٨٦)، تفسير الطبري (٥٠/٢٣)، تفسير القرطبي (١٠٣/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣٠٢)، الحجة لأبي زرة (٦٠٩)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٨)، الغيث للصفاسي (٣٣٥)، الكشف للقيسي (٢٢٥/٢)، المجمع للطبرسي (٤٥١/٨)، المعاني للفراء (٣٨٩/٢)، تفسير الرازي (١٥٧/٢٦)، النشر لابن الجزري (٣٥٧/٢).
 (٣) في ب: النقل.

ثالث في الكلام- دلالة على أنه من: «رأيت» التي معناها: الاعتقاد والرأى، وهي تتعدى إلى مفعول واحد، فإذا نُقِلَ بالهمزة تَعَدَّى إلى مفعولين كما جاء في قوله: ﴿يَمَا أَرَبْنَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥]. فإذا جَعَلْتَ «ذا» من قوله: ﴿مَاذَا تَرَىٰ﴾ بمنزلة الذي، صار تقديره: ما الذي تراه، فتصير «ما» في موضع ابتداء، و «الذي» في موضع خبره، ويكون المعنى: ما الذي تذهب إليه فيما ألقىت إليك، هل تستسلم له وتتلقاه بالقبول، أو تأتي غير ذلك؟

فهذا وجه قول من قال: ﴿مَاذَا تَرَىٰ﴾، وقوله: ﴿يَتَأَبَّتْ أَعْمَلُ مَا تُؤْمَرُ﴾ [الصافات: ١٠٢] دلالة على الاستسلام والانقياد لأمر الله سبحانه.

فأما قول حمزة والكسائي ﴿مَاذَا تُرَىٰ﴾ بضم التاء، فإنه يجوز أن يكون «ما» مع «ذا» بمنزلة اسم واحد؛ فيكونان في موضع نصب، والمعنى: أجلدًا تُرَىٰ على ما تُحْمَلُ عليه أم حَوْرًا؟!

ويجوز أن تَجْعَلَ «ما» مبتدأ، و «ذا» بمنزلة «الذي»، ويعود إليه الذكر المحذوف من الصلة، والفعل منقول من رأى زيد الشيء، وأرئته الشيء، إلا أنه من باب «أعطيت»، فيجوز أن يقتصر على أحد المفعولين دون الآخر؛ كما أن «أعطيت» كذلك، ولو ذكرت المفعول لكان^(١): أَرَيْتُ زَيْدًا جَلْدًا.

ولو قرأ قارئ: مَاذَا تُرَىٰ- لم يَجُزْ؛ لأن «تُرَىٰ» يتعدى إلى المفعولين، وليس هنا إلا مفعول واحد، والمفعول الواحد إما أن يكون «ماذا» بمجموعه، وإما أن يكون الهاء التي تقدرها محذوفة من الصلة، إذا قَدَّرْتَ «ذا» بمنزلة «الذي»، فإذا قَدَّرْتَهَا محذوفة كانت العائدة إلى الموصول، فإذا عاد إلى الموصول اقتضى المفعول الثاني، فيكون ذلك كقوله -عز وجل-: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢].

ألا ترى أن التقدير: أين شركائي الذين كنتم تزعمونهم إياهم؟! أي: تزعمونهم شركائي؛ فحذف المفعول الثاني؛ لاقتضاء المفعول الأول الذي في تقدير الإثبات في الصلة إياه، فهو قول، ويكون مثل هذه الآية.

وكذلك إن قدرت «ما» و «ذا» بمنزلة اسم واحد، صار «ماذا» في موضع نصب

(١) في أ: كان.

بكونه مفعولاً لـ (ترى)، ويكون المفعول الثاني محذوفاً؛ كأنه قال: ماذا ترى كائناً منك، أو واقعاً منك، ونحو ذلك.

و «أرى» بمنزلة «زعمت» و «ظننت» ونحوه؛ ألا ترى أنه ذكره في هذا الباب؟! وذلك أنه منقول من: أريتُ زيداً عمراً خيراً الناس. فإذا بنيتَه للمفعول [به] ^(١) أقمت المفعول الأول مقام الفاعل، فبقِيَ المفعولان اللذان كانا مفعولي «ظننت» و «خلت» ونحوهما.

قال:

قرأ ابن عامر وحده: ﴿وَإِنَّ الْيَاسَ﴾ [١٢٣] بغير همز. وقرأ الباقون بالهمز ^(٢).

وقرأ نافع وابن عامر: ﴿سَلَامٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ﴾.

وقرأ الباقون: ﴿سَلَّمٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ﴾ مكسورة الألف ساكنة اللام ^(٣).

قال أبو علي: قول ابن عامر يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون حذف الهمزة من «إلياس» حذفاً كما حذفها ابن كثير من قوله-

تعالى: ﴿إِنهَا لَحَدَى الْكَبْرِ﴾ [المدثر: ٣٥]؛ ألا ترى أن: «نَالِيَا»، بزنة ^(٤):

«لِإِحْدَى»، والمنفصل قد يُنزلُ منزلة المتصل في كثير من الأمر.

والآخر: أن تكون الهمزة التي تصحب اللام للتعريف، كقوله: ﴿وَالْيَسَعُ﴾

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٠)، البحر المحيط (٣٧٣/٧)، التبيان للطوسي (٤٨٠/٨)، التيسير للداني (١٨٧)، تفسير الطبري (٦١/٢٣)، الحجة لابن خالويه (٣٠٣)، الحجة لأبي زرعة (٦٠٩)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٨)، الغيث للصفاقسي (٣٣٥)، الكشف للزمخشري (٣٥٢/٣)، المجمع للطبرسي (٤٥٦/٨)، المحتسب لابن جنى (٢٢٣/٢)، النشر لابن الجزري (٣٥٩/٢، ٣٦٠).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٠)، الإعراب للنحاس (٧٦٦/٢، ٧٦٧)، الإملاء للعكبري (١١١/٢)، البحر المحيط (٣٧٣/٧)، التبيان للطوسي (٤٧٩/٨)، التيسير للداني (١٨٧)، تفسير الطبري (٦١/٢٣)، تفسير القرطبي (١١٨/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣٠٣)، الحجة لأبي زرعة (٦١٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٩)، الغيث للصفاقسي (٣٣٥)، الكشف للقيسي (٢٢٧/٢، ٢٢٨)، المجمع للطبرسي (٤٥٦/٨)، المعاني للفراء (٣٩٢/٢)، تفسير الرازي (١٦٢/٢٦)، النشر لابن الجزري (٣٦٠/٢).

(٤) في أ: بمنزلة.

[الأنعام: ٨٦، ص: ٤٨].

فأما قول من أثبت الهمزة مكسورة فيقوِّيه قولُ مَنْ قال: ﴿سَلَّمَ عَلَيَّ إِلَ يَاسِينَ﴾؛ فهذا^(١) يدل على أن الهمزة ثابتة في «إلياس» ثبوتها في قوله -عز وجل-: ﴿وَلِإِنَّ إِلِيَّاسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصفات: ١٢٣]، وفي بعض الحروف: ﴿سَلَامٌ عَلَيَّ إِذْرَاسِينَ﴾ [الصفات: ١٣٠].

ويقوى ثبات الهمزة في «إلياس»: أن هذا ليس بموضع تُحذف فيه الهمزة، إنما هو موضع تجعل فيه بينَ بَيْنَ في التخفيف، كما تخفف «سَيْمٌ» و«يَيْسٌ»، ﴿وَإِذْ قَالَ إِذْرَهُعُ﴾ [البقرة: ٢٦٠].

وأما قراءة نافع وابن عامر: ﴿سَلَامٌ عَلَيَّ إِلَ يَاسِينَ﴾ فحجتهما: أنهم زعموا أنها في المصحف مفصولة من «ياسين»، ولو كانت الألف واللام التي للتعريف لوصلت في الخط ولم تُفصل؛ ففي فصل ذلك في الكتاب دلالة على «آل» الذي تصغيره «أهليل»، وليس بلام التعريف التي تصحبها الهمزة الموصولة.

وأما مَنْ قرأ: ﴿إِلَ يَاسِينَ﴾ فهو جَمْعٌ معنًى، وإحدُهُ، بالإضافة بالياء، مثل: تَمِيمِي، وبكِرِي، والقول فيه أنه لا يخلو^(٢) من أن يراد بهذا الجمع الذي على حَدِّ مسلم ومسلمون، وزيد وزيدون أو الذي واحده يراد به النسب.

فمن البَيِّن أنه لا يجوز أن يكون على حد مسلم ومسلمون؛ لأنه ليس كل واحد منهم اسمه إلياس، وإنما «إلياس» اسم نبيهم، فإذا لم يكن على هذا عُلِم أنه على معنى إرادة النسب بالياء، إلا أن الياءينِ حُذفتا في جمع الاسم على التصحيح؛ كما حذف ياء النسب في التكسير، وذلك نحو: المَسَامِعة والمَهَالِية والمَنَادرة، فإنما هذا على أن كل واحد منهم مِسْمَعِيٌّ، ومُهَلَّبِيٌّ، فحذف في التكسير الياءات كما حذف في التصحيح. ومما يدل على ذلك قولهم: فارسيٌّ وفُرْسٌ، فليس «الفرس» جمع «فارس»؛ إنما هو جمع «فارسي»، فحُذفت^(٣) منه ياء النسب، ثم جُمِع الاسم بعد على حد «بازل» وبُزِّل؛ ولذلك جمع على حد الصفة، وليس اسم الآحاد المجموعة «فارس»، ولكنه «فارسي».

(١) في ب: فمما.

(٢) في ب: لم يخل.

(٣) في ب: حذفت.

قال: [من البسيط]

طَافَتْ بِهِ الْفُرْسُ حَتَّىٰ بَدَّ نَاهِضَهَا (١)
وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّ جَمْعَ التَّصْحِيحِ عَلَىٰ تَقْدِيرِ إِرَادَةِ النَّسْبِ بِهِ فِي الْمَعْنَى، وَإِنْ حُذِفَ الْحَرْفُ فِي اللَّفْظِ -قَوْلُهُمْ: الْأَعْجَمُونَ.

ألا ترى أنه ليس يخلو من أن يكون [المجموع]: أَعْجَمَ أو أَعْجَمِي؟! فلا يجوز أن يكون [٢] المجموع بالياء والنون: الأعجم؛ لأن هذا الضرب من الآحاد التي هي صفات لا تجمع بالواو والنون، كما أن مؤنثه لا يجمع بالألف والتاء، لا يقال في الأحمر: الأحمرون، فإذا لم يَجُزْ ذلك علم أنه إنما جمع على «الأعجمي»، وإذا قامت الدلالة من هذا على أن المجموع لا يكون «الأعجم»، علمت أنه: «الأعجمي»، وعلى هذا قالوا: التَّمْيِزُونَ، والهَيِّزَاتِ، إنما هو: الهَيِّزَاتِ (٣).

ويدل -أيضا- على أن المراد بجمع التصحيح هو ما فيه ياء الإضافة فحذفنا منه -قولهم: مَقْتَوُونَ (٤)، ألا ترى أنه لولا إرادة الياء التي للنسب لم يُجْمَع هذا الجمع،

(١) صدر بيت لتميم بن مقبل وعجزه:

.....
عم لقحن لقاخا غير مبتسر
ينظر ديوانه ص (٩٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٤٤٩)، واللسان (بسر).

(٢) سقط في ب.

(٣) في ب: الهيزات.

(٤) هذا باب من الجمع بالواو والنون وتكسير الاسم سألت الخليل عن قولهم: الْأَشْعَرُونَ، فقال: إنما ألحقوا الواو والنون، كما كسروا، فقالوا: الأشاعر، والأشعث، والمسامة، فكما كسروا مسمعا والأشعث - حين أرادوا بني مسمع وبني الأشعث - ألحقوا الواو والنون. وكذلك الْأَعْجَمُونَ. وقد قال بعضهم: التَّمْيِزُونَ. وليس كل هذا النحو تلحقه الواو والنون، كما ليس كل هذا النحو يكسر، ولكن تقول فيما قالوا. وكذلك وجه هذا الباب. وسألو الخليل عن مَقْتَوِيٍّ وَمَقْتَوِيَيْنِ، فقال: هذا بمنزلة الْأَشْعَرِيٍّ وَالْأَشْعَرِيْنَ. ينظر الكتاب (٤١٠/٣).

وقال السيرافي: اعلم أن مقتوين شاذ من وجهين، وذلك أن الواحد: مقتوى منسوب إلى مقتى، وهو مفعول من القتو، وهو الخدمة. والمقتوى: الخادم، ونسب إلى مقتى: مقتوى، كما يقال في ملهى: ملهوى، فإذا جمع على لفظه وجب أن يقال: مقتويون كما يقال في تميمي: تميميون. وإذا جمع على حذف ياء النسبة كما قالوا في الأشعري: الأشعرون، وجب أن يقال: مقتون؛ لأننا إذا حذفنا ياء النسبة بقي مقتو، وتقلب الواو ألفا كما يقال في مصطفى: مصطفون. فأحد وجهي شذوذه: إثبات الواو فيه قبل ياء الجمع، والآخر: حذف ياء النسبة. وإثبات الواو فيه أنهم جعلوها صحيحة غير معتلة، فجاءوا بها على الأصل، كما قالوا: مقاتوة. وكان حق هذا أن يقال: مقاتية. ولم تجيء واو =

ولا عَتَلْتُ الواو التي هي لام من القَتَوَة، ولا نَقَلْتُ كما انقَلَبت في نحو هذا مما جاء على «مفعل»؛ فثبات الواو في هذا دلالة على إرادة الياء التي للإضافة، كما كان الجمع في «الأعجمين» دلالة على إرادة النسب؛ فَمِنْ ثَمَّ جاز «الأعجمون» وجاز «مَقْتُونُونَ». والتكسير في هذا النحو كالتصحيح؛ فكذلك قوله: ﴿سَلَّمْ عَلَيَّ إِيَّاسِينَ﴾ [١٣٠]، تقديره إرادة ياء النسب، كما أن «الأعجمون» كذلك، والتقدير: إِيَّاسِيْنَ، فحذف كما حذف من سائر [هذه] ^(١) الكلم التي يراد بها الصفة.

ومما يُثْبِت ذلك قوله - تعالى - : ﴿وَإِنَّ إِدْرِيسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات: ١٢٣] ﴿سَلَامٌ عَلَيَّ إِدْرَاسِينَ﴾ [الصافات: ١٣٠]؛ فكما جاء: ﴿إِدْرَاسِينَ﴾، والمراد به إدراسين، كذلك المراد بإلياسين.

فإن قُلْتُ: فكيف قال: إدراسين، وإنما الواحد إدريس، والمجموع «إدريسين» في المعنى، ليس بإدرايس ولا إدرايسِي؟

فإن ذلك يجوز أن يكون كإبراهيم وإبراهام، اختلاف لغة في الاسم، ومثل ذلك قوله: [من الرجز]

قَدْنِي مِنْ نَضْرِ الْحُبَّيْبِينَ قَدِي ^(٢)

وأراد: عبد الله ومن كان على رأيه؛ فكذلك «إدراسين»: من كان من شيعته وأهل دينه، والمعنى يَدُلُّك على إرادة ياء النسب.

وقال بعضهم: يجوز أن يكون «إلياس» و «إلياسين»، كقوله: ميكال وميكائيل. وليس كذلك؛ لأن «ميكال» و «ميكائيل» لغتان في اسم واحد، وليس أحدهما مفردًا والآخر جمعًا ك: إدريس وإدراسين، وإلياس وإلياسين. وزعموا أن ﴿إِيَّاسِينَ﴾ قراءة أهل البصرة والكوفة.

اختلفوا في الرفع والنصب ^(٣) من قوله - عز وجل - : ﴿اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبَّ آبَائِكُمْ﴾ [١٢٦]:

فقرأ حمزة والكسائي، وحفص عن عاصم: ﴿اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبَّ آبَائِكُمْ﴾ نَصْبًا.

= طرفًا قبلها كسرة وإن كان بعدها هاء التانيث إلا هذا الحرف.

(١) سقط في ب.

(٢) تقدم.

(٣) في أ: النصب والرفع.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمْ﴾ رفعاً^(١).
قال الشيخ: حجة من قرأ: ﴿اللَّهُ﴾ بالنصب، أن الكلام يكون^(٢) فيه من وجه واحد، وهو يدل على معنى الرفع، والمعنى: لِمَ تعبدون ما لا ينفع ولا يضر، وتذرون عبادة أحسن الخالقين؟!!

ومَنْ رَفَعَ اسْتَأْنَفَ؛ وَحَسُنَ الاسْتِنَافُ؛ لتمام الكلام الأول، والمعنى: ﴿اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ﴾، أى: خالقكم ورازقكم، فهو الذى يحق له العبادة دون من لا يسمع ولا يبصر ولا يغنى عن أحد شيئاً.
قال:

كلهم قرأ: ﴿لَكَذِبُونَ. أَصْطَفَى﴾ [١٥٢، ١٥٣] مهموزاً.
واختلف عن نافع، فروى المُسَيَّبِيُّ وقالون وأبو بكر بنُ أبى أُوَيْسٍ:
﴿لَكَذِبُونَ. أَصْطَفَى﴾ مهموز.

وَرَوَى ابْنُ جَمَّازٍ وَإِسْمَاعِيلُ عَنْ نَافِعٍ وَأَبَى جَعْفَرٍ وَشَيْبَةَ: ﴿لَكَاذِبُونَ اصْطَفَى﴾
غير ممدود ولا مهموز^(٣).

ورأيت من أصحاب وَرَشٍ مَنْ يَزْوِيهِ: ﴿لَكَاذِبُونَ اصْطَفَى﴾ غَيْرَ مهموز ولا ممدود، مثل رواية إسماعيل، حدثنا ابن مجاهد قال: أخبرنى بذلك محمد بن عبد الرحيم الأصفهاني عن أصحابه عن ورش.

وإذا ابتدأت فى قراءة نافع، فى رواية إسماعيل وابن جَمَّازٍ فبالكسر^(٤).
قال الشيخ: الوجه، الهمز على وجه التقريع لهم بذلك والتوبيخ، ويقوى ذلك

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٠)، الإعراب للنحاس (٧٦٥/٢)، البحر المحيط (٣٧٣/٧)، التبيان للطوسي (٤٧٩/٨)، التيسير للداني (١٨٧)، تفسير القرطبي (١١٧/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣٠٤)، الحجة لأبى زرع (٦١٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٩)، الغيث للصفاسي (٣٣٥)، الكشاف للزمخشري (٣٥٢/٣)، الكشف للقيسي (٢٢٨/٢)، المعاني للفراء (٣٩٢/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٦٠/٢).

(٢) فى أ: أن يكون الكلام.

(٣) فى أ: مهموز ولا ممدود.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧١)، الإعراب للنحاس (٧٧٤/٢)، الإملاء للعكبرى (٢/١١٢)، البحر المحيط (٣٧٧/٧)، التبيان للطوسي (٤٨٧/٨)، تفسير الطبرى (٦٨/٢٣)، تفسير القرطبي (١٣٤/١٥)، الحجة لأبى زرع (٦١٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٤٩)، تفسير الرازى (١٦٨/٢٦)، النشر لابن الجزرى (٣٦٠/٢).

قوله -تعالى-: ﴿أَرَأَيْتُمْ أَن تَأْتِيَنَّهُمُ الْجِبَابُ وَالرِّسَالُ يَأْتِيَنَّهُمْ بَغْوًا وَعَظْمًا - ١٥٢﴾ [الزخرف: ١٦]، وقوله -جل وعز-: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبُنُونَ﴾ [الطور: ٣٩]، ﴿أَلَكُمُ الذَّكْرُ وَلَهُ الْأُنثَى﴾ [النجم: ٢١]، [٢٢]، فكما أن هذه المواضع كلها استفهام، كذلك قوله: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ﴾، وغير الاستفهام^(١) ليس باتجاه الاستفهام.

ووجه ما روي عن نافع أنه على وجه الخبر، كأنه: اصْطَفَى الْبَنَاتِ فيما^(٢) يقولون، كقوله: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩] أي: عند نفسك، وفيما كنت تقوله وتذهب إليه. ومثله قوله -تعالى-: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ [الحجر: ٦]، أي: فيما يقول هو ومن تبعه^(٣).

ويجوز أن يكون المعنى: وإنهم لكاذبون، قالوا: اصطفى البنات، فحذف^(٤): «قالوا»، وقوله بعد: ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [الصافات: ١٥٤] توبيخ لهم على قولهم الكذب.

ويجوز أن يكون قوله: ﴿اصْطَفَى الْبَنَاتِ﴾ بدلاً من قوله: ﴿وَلَدَ اللَّهُ﴾؛ لأن ولادة البنات واتخاذهن، اصطفاء لهن؛ فيصير: «اصطفى» بدلاً من المثال الماضي؛ كما أن قوله: ﴿يُضَعَّفُ لَهُ الْكُذَابُ﴾ [الفرقان: ٦٩] بدل من قوله: ﴿يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الفرقان: ٦٨].

ويجوز أن يكون: ﴿اصْطَفَى﴾ - في رواية من كسر الهمزة عن نافع - تفسيراً لكذبهم الذي نسب إليهم في قولهم: ﴿وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [الصافات: ١٥٢]، كما أن ﴿هَلُمَّ مَعْفِرَةٌ﴾ [المائدة: ٩] تفسير للوعد.

ويجوز أن يكون قوله ﴿اصْطَفَى﴾ متعلقاً بالقول، على أنه أريد حرف العطف فلم يذكره واستغنى بما في الجملة الثانية من الاتصال بالأول عن حرف العطف؛ كقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَأَيْهُمْ كُلُّهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢]، ونحو ذلك مما حذف حرف العطف فيه؛ لالتباس الثانية بالأولى.

[والحمد لله رب العالمين].^(٥)

(١) في ب: استفهام.

(٢) في ب: فما.

(٣) في ب: يتبعه.

(٤) في ب: حذف.

(٥) سقط في أ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ ص

اختلفوا في ضم الفاء وفتحها من قوله - سبحانه وتعالى - : ﴿مِنْ فَوَاقٍ﴾ [١٥]:
 فقرأ حمزة والكسائي: ﴿مِنْ فَوَاقٍ﴾، بضم الفاء.
 وقرأ الباقون: ﴿مِنْ فَوَاقٍ﴾ بفتح الفاء^(١).
 أبو عبيدة: ﴿مَا لَهَا مِنْ فَوَاقٍ﴾ [بفتح الفاء]^(٢)، ما لها من راحة. ومن قال:
 ﴿فَوَاقٍ﴾، جعله من فَوَاقٍ الناقة: ما بين الحَلْبَتَيْنِ. قال: وقال قوم: هما واحد،
 وهما بمنزلة: جُمَامِ الْمَكُوكِ وَجَمَامِهِ^(٣) وَقُصَاصِ الشَّعْرِ وَقُصَاصِهِ.
 وذكر محمد بن السري أن أحمد بن يحيى قال: الفواق: الرجوع، قال: يقال:
 اسْتَفَوْقَ نَاقَتِكَ، قال: ويقال: فَوْقَ فِصِيلَةٍ: إذا سقاه ساعة بعد ساعة، قال: ويقال:
 ظل يتفوق المحض.

وقال عن ابن أبي نجیح عن مجاهد: ﴿إِلَّا صَيِّحَةً وَبَدَّةً مَا لَهَا مِنْ فَوَاقٍ﴾ قال: من
 رجوع^(٤)، وأفادت الناقة: إذا تجمّع^(٥) اللبن في ضرعها، وأفاق الرجل من المرض:
 منه. انتهت الحكاية عن ثعلب.

قال أبو علي: ومن هذا قول الأعشى: [من البسيط]

حَتَّى إِذَا فَيَقَّةٌ فِي ضُرْعِهَا اجْتَمَعَتْ

 (٦)

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٢)، الإعراب للنحاس (٧٨٨/٢)، الإملاء للعكبري (٢/١١٢)، البحر المحيط (٣٨٩/٧) التبيان للطوسي (٥٠٠/٨)، التيسير للداني (١٨٧)، تفسير الطبري (٨٤/٢٣)، تفسير القرطبي (١٥٦/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣٠٤)، الحجة لأبي زرعة (٦١٣)، السعة لابن مجاهد (٢٥٢)، الغيث للصفاسي (٣٣٦)، الكشف للزمخشري (٣٦٣/٣)، الكشف للقيسي (٢٣١/٢)، المجمع للطبرسي (٨/٢٦٧)، المعاني للفراء (٤٠٠/٢)، تفسير الرازي (١٨٢/٢٦)، النشر لابن الجزري (٣٦١/٢).

(٢) سقط في ب.

(٣) في ب: حمام المكوك وحمامه.

(٤) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٥٨٨/١٠) (٢٩٧٧٩)، وذكره السيوطي في الدر (٥٥٩/٥)، وزاد نسبه للفريابي وعبد بن حميد.

(٥) في أ: رجع.

(٦) صدر بيت وعجزه:

.....

 جاءت لترضع شق النفس لو رضعا =

فالفِيقَةُ من الواو، وإنما انقلبت ياء؛ للكسرة: كالكَيْتَةِ والحَيْبَةِ، وهما من الكَوْنِ والحَوْبِ.

قرأ عاصم - فى رواية الكسائى - وحسين عن أبى بكر: ﴿لِتَدْبَرُوا﴾ [٢٩] بالتاء، خفيفة الدال.

وَرَوَى يحيى عن أبى بكر [عن عاصم] ^(١): ﴿لِتَدْبَرُوا﴾ بالياء مشددة الدال. وكذلك قال حفص عن عاصم: بالياء.

وقال أبو هشام: وكذلك سمعت أبا يوسف الأعشى يقرأ على أبى بكر: ﴿لِتَدْبَرُوا﴾ بالتاء، وقرأ الباقر بالياء ^(٢).

قال أبو على: ما روى عن عاصم من قراءته: ﴿لِتَدْبَرُوا﴾، أصله: تدبروا، لتفعلوا من التدبر والنظر، فحذف التاء الثانية التى هى تاء الفعل، والباقية تاء المضارعة، والمعنى: لتدبر أنت أيها النبى والمسلمون. ومن قال: ﴿لِتَدْبَرُوا أَيَّتِي﴾، أراد: ليتدبر المسلمون، فيتقرر عندهم صحتها، وتسكن نفوسهم إلى العلم بها.

حفص عن عاصم: ﴿وَلِي نَجَّةٌ﴾ [٢٣] مفتوحة الياء.

الباقر، وأبو بكر عن عاصم: ﴿وَلِي نَعْجَةٌ﴾ الياء ساكنة ^(٣).

قال أبو على: إسكان الياء وتحريكها جميعاً حسنان.

قال:

قرأ ابن كثير وحده: ﴿بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ [٢٣] بهمز الواو.

وقال البزى: بغير همز.

قال البزى: سمعت أبا الإخريط هنا يهمزها ويهمز ﴿سَأْفِيهَا﴾ [النمل: ٤٤].

قال: وأنا لا أهمز شيئاً من هذا.

= البيت فى ديوانه ص (١٥٥)، واللسان (فوق)، وجمهرة اللغة ص (٩٦٧)، ومقاييس اللغة (٤/٤٦١)، وديوان الأدب (٣/٣٢٩)، والمخصص (٧/٣٧).

(١) سقط فى ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٢)، البحر المحيط (٧/٣٩٦)، التبيان للطوسى (٨/٥٠٨)،

تفسير القرطبى (١٥/١٩٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٣)، المجمع للطبرسى (٨/٤٧٠)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٦١).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٢)، الحجة لابن خالويه (٣٠٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٣)، الغيث للصفاسى (٣٣٦).

وقال على بن نصر عن أبي عمرو: سمعت ابن كثير يقرأ: ﴿بِالسُّوقِ﴾ بواو بعد الهمزة، كذا قال لى عبيد الله بإسناده عن أبي عمرو، وكذا فى أصله^(١).

قال: ورواية أبى عمرو عن ابن كثير هذه هى الصواب؛ من قِيلَ أن الواو انضمت فهزمت لانضمامها، والأولى لا وجه لها.

قال أبو على: «سَاقٌ وَسُوقٌ» مثل: «لَابَةٌ وَلُوبٌ»، و «قَارٌ وَقُورٌ»، و «بَدَنَةٌ وَيُدُنٌ» و «خَشَبَةٌ وَخُشْبٌ». وأما الهمز فى «السوق» فغيره أحسن وأكثر، وللهمزة^(٢) فيه وَجْهٌ فى القياس والسمع، فأما السماع فإن أبا عثمان زعم أن أبا الحسن كان يقول: إن أبا حَيَّةَ التَّمِيمِيِّ يهزم الواو التى قبلها ضمة.

وينشد: [من الوافر]

لَحَبُّ الْمُؤَقِدَانِ إِلَى مُؤَسَى
فعلى هذا يجوز همز «سوق».

وأما وجه القياس، فإن الهمزة لَمَّا لم يكن بينها وبين الضمة حاجز صارت كأنها عليها، فهزمت كما يهزمها إذا تحركت بالضم، ومثل هذا قولهم: [من الوافر]
مِقْلَاتٌ^(٤)

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٢)، البحر المحيط (٣٩٧/٧)، التبيان للطوسى (٥١١/٨)، التيسير للدانى (١٦٨)، الحجة لابن خالويه (٣٠٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٣)، الغيث للصفاسى (٣٣٦)، الكشف للقيسى (١٦٠/٢، ١٦١)، النشر لابن الجزرى (٣٣٨/٢).

(٢) فى أ: وللهمز.

(٣) تقدم.

(٤) وتمام البيت:

بغاث الطير أكثرها فراخًا وأم الصقور ... نزور
والبيت للعباس بن مرداس فى ديوانه ص (٥٩)، واللسان (بغث)، وجمهرة اللغة ص (٢٦٠)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص (١١٥٣)، وشرح ديوان الحماسة للتبريزى (٨٩/٣)، ولكثير عزة فى ملحوظ ديوانه ص (٥٣٠)، والتاج (قلت، نذر)، وكتاب العين (١٢٨/٥)، واللسان (قلت، نزر)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (٤١٩/٥).
وقال سيويه فى الكتاب (١٣٠/٤، ١٣١): وإذا كان أول الحرف مكسورًا وبين الكسرة والألف حرفان أحدهما ساكن، والساكن أحد هذه الحروف- فإن الإمالة تدخل الألف، لأنك كنت سَتَمِيلُ لو لم يدخل الساكن للكسرة، فلما كان قبل الألف بحرف مع حرف تمال معه الألف، صار كأنه هو المكسور، وصار بمنزلة القاف فى قفاف. وذلك قولك: ناقةٌ مِقْلَاتٌ، والمِضْبَاح، والمِطْعَان. وكذلك سائر هذه الحروف.

لَمَّا لم يكن بين الكسرة والقاف حاجز، صارت الكسرة كأنها على القاف؛ فجازت إمالة الألف من «مِقْلَاتٍ»، كما جازت إمالتها في «صِفَافٍ» و «قِصَافٍ» و «غِلَابٍ» و «جِبَاتٍ» وكذلك «مِقْلَاتٍ»: صارت القاف كأنها متحركة بالكسر؛ فلذلك جازت الإمالة فيها، كما صارت الضمة في «السُّوقِ» كأنها على العين؛ فلذلك جاز إبدالها همزة.

فأما «ساق» فلا وجه لهمزها، ويشبه أن يكون وجه الإشكال فيه أن لها جمعين، قد جاز في كل واحد منهما الهمز جوازًا حسنًا، وهو: أسوق، وسوق، وجاز في «السُّوقِ» أيضًا، فظن أن الهمز لَمَّا جاز في كل واحد من جمع الكلمة، ظن أنها من أصلها.

[فأما رواية أبي عمرو]^(١) عن ابن كثير: ﴿بِالسُّوقِ﴾، فجائز كثير؛ وذلك أن الواو إذا كانت عينًا مضمومة جاز فيها الهمز، كما جاز في الفاء، نحو: «أجوه» و﴿أَقْنَتْ﴾ [المرسلات: ١١].

ومن تمكّن الهمز^(٢) في ذلك أنهم همزوا «أدورا»، ثم قلبوا فقالوا: آدر، فلم يعيدوا الواو التي هي عين، وجعلوه بمنزلة: قائل وقويثل.

قال:

وقرأ أبو عمرو - في رواية على بن نصر - والخَفَافُ عنه: ﴿أَنَّمَا فَتَنَاهُ﴾ [٢٤]،
يعنى الملكين، يريد: صَمَدًا له.

وقرأ الباقون وجميع الرواة عن أبي عمرو: ﴿أَنَّمَا فَتَنَّهُ﴾ مشددة النون^(٣).
قال أبو على: قول مَنْ روى عن أبي عمرو: ﴿وَوَظَنَ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَاهُ﴾ يعنى الملكين - أى: علم داود أنهما امتحناه، وفسر أبو عبيدة وغيره الظن هنا بالعلم.
أبو عمارة عن حفص عن عاصم: ﴿بُنْصُبُ﴾ [٤١] بضم النون والصاد.

(١) فى أ: وأما ما رواه أبو عمرو.

(٢) فى ب: الهمزة.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٢)، الإعراب للنحاس (٧٩٢/٢)، الإملاء للعكبرى (٢/١١٣)، البحر المحيط (٣٩٣/٧)، التبيان للطوسى (٥٠٦/٨)، تفسير القرطبي (١٥/١٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٣)، المجمع للطبرسى (٤٧٠/٨)، المحتسب لابن جنى (٢/٢٣٢)، تفسير الرازى (١٩٨/٢٦).

رَوَى هُبَيْرَةُ عَنْ حَفْصٍ عَنْ عَاصِمٍ: ﴿بُنْصِبِ﴾ [٤١]، مفتوحة النون.

والمعروف عن حفص عن عاصم: ﴿بُنْصِبِ﴾ مضمومة النون ساكنة الصاد^(١).

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿بُنْصِبِ﴾ بضم النون وتسكين الصاد.

أبو عبيدة: ﴿بُنْصِبِ﴾ أى: بلاء وشر.

وأشد لبشر بن أبي حازم: [من الطويل]

(٢) تَعَنَّكَ نُصْبٌ مِنْ أَمِيمَةٍ مُنْصِبٌ [من الطويل]

وقال النابغة: [من الطويل]

(٣) كَلَيْنِي لَهُمْ يَا أَمِيمَةَ نَاصِبٍ [من الطويل]

قال: وتقول العرب: أنصبتى، أى: عدتبنى وبرح بى، وبعضهم يقول: نصبتى.

قال: والنَّصْبُ - إذا فتح أولها وأسكن ثانيها - : واحد أنصاب الحرم، وكل شىء نصبته وجعلته علما. ولأنصبتك نَصْبُ العود. ويقال: نصب بعيره ليلته نَصْبًا.

قال أبو الحسن: النَّصْبُ: الإعياء، ﴿لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نِصْبٌ﴾ [فاطر: ٣٥] ولا أذى،

قال: وأرى: «نُصْبٌ» و«نَصْبٌ» لغتين - مثل: البُخْلُ والبَخْلُ - فى معنى الوجع.

وقال غيره: «نُصْبٌ» و«نَصْبٌ» واحد، وهو ما أصابه من مرض وإعياء؛ مثل:

الحُزْنِ والحَزَن.

قرأ نافع وحده: ﴿بِخَالِصَةِ ذِكْرَى الدَارِ﴾ [٤٦] مضافًا.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٢)، الإعراب للنحاس (٧٩٦/٢)، البحر المحيط (٤٠٠/٧)،

التيبان للطوسى (٥١٨/٨)، تفسير الطبرى (١٠٦/٢٣)، تفسير القرطبي (٢٠٧/١٥)،

السبعة لابن مجاهد (٥٥٤)، الكشاف للزمخشري (٣٧٦/٣)، المجمع للطبرسى (٨/

٤٧٧)، تفسير الرازى (٢١٢/٢٦)، النشر لابن الجزرى (٣٦١/٢).

(٢) صدر بيت، وعجزه:

..... كذى الشوق لما يسله وسيذهب

والبيت فى ديوانه ص (٧)، وكتاب العين (١٣٥/٧)، والتنبيه والإيضاح (١٤١/١).

(٣) صدر بيت، وعجزه:

..... وليل أقاسيه بطيء الكواكب

ينظر ديوانه ص (٤٠)، والأزهية ص (٢٣٧)، وخزانة الأدب (٣٢١/٢)، والدرر (٣/

٥٧)، والكتاب (٢٠٧/٢)، وشرح أبيات سيبويه (٤٤٥/١)، واللسان (كوكب، نصب،

أسس، شيع)، والمقاصد النحوية (٣٠٣/٤)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص (٣٥٠)،

(٩٨٢)، ووصف المباني ص (١٦١)، وشرح المفصل (١٠٧/٢).

وقرأ الباقون: ﴿بِخَالِصَةٍ﴾ منونة^(١).

قال أبو علي: من قال: ﴿بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ﴾ احتمل أمرين: أحدهما: أن يكون ﴿ذِكْرَى﴾ بدلاً من الخالصة، تقديره: إنا أخلصناهم بذكرى الدار.

ويجوز أن يقدر في قوله: ﴿ذِكْرَى﴾ التنوين؛ فيكون «الدار» في موضع نصب، تقديره: بأن يذكروا الدَّارَ، أى: يذكرون بالتأهب للآخرة، ويزهّدون في الدنيا. ويجوز ألا يقدر البدل، ولكن تكون الخالصة مصدرًا؛ فيكون مثل: ﴿مِن دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩] فيكون المعنى: بخالصة تذكير الدار. ويقوى هذا الوجه ما روى من قراءة الأعمش: ﴿بِخَالِصَتِهِمْ ذِكْرَى الدَّارِ﴾ فهذا يقوى النصب. ويقوى [ذلك]^(٢) أن مَنْ نصب «ذكرى» أعملها في الدار؛ كأنه: بأن أخلصوا تذكير الدار.

فإذا نَوَّنت ﴿بِخَالِصَةٍ﴾ احتمل أمرين: أحدهما: أن يكون المعنى: بأن خَلَصَتْ لهم ذكرى الدار؛ فيكون: «ذِكْرَى الدَّارِ» في موضع رفع بأنه فاعل. والآخر: أن يُقَدَّر المصدر الذى هو «خَالِصَةٌ»، من الإخلاص، فحذفت الزيادة كما حُذِفَتْ من نحو: [من الرجز]

..... دَلُّو الدَّال^(٣)

ونحوه؛ فيكون المعنى بإخلاص ذكرى؛ فيكون «ذكرى» في موضع نصب، كانتصاب الاسم فى: عَمَرَكَ اللهُ.

و «الدار» يجوز أن يُعْنَى بها^(٤) الدنيا، ويجوز أن يُعْنَى بها الآخرة؛ فالذى يدل على أنه يجوز أن يراد بها الدنيا: قوله - سبحانه - فى الحكاية عن إبراهيم: ﴿وَأَجْعَلْ

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٣)، الإعراب للنحاس (٧٩٨/٢)، الإملاء للعكبرى (٢/١١٣)، البحر المحيط (٤٠٢/٧)، التبيان للطوسى (٥٢١/٨)، التيسير للدانى (١٨٨)، تفسير الطبرى (١١٠/٢٣)، تفسير القرطبى (٢١٨/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣٠٦)، الحجة لأبى زرعة (٦١٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٤)، الكشاف للزمخشرى (٣٧٨/٣)، الكشاف للقيسى (٢٣١/٢)، المجمع للطبرسى (٤٧٩/٨)، المعانى للفراء (٤٠٧/٢)، تفسير الرازى (٢١٧/٢٦)، النشر لابن الجزرى (٣٦١/٢).

(٢) سقط فى ب.

(٣) تقدم.

(٤) فى ب: أن يكون يعنى بها.

لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ ﴿ [الشعراء: ٨٤]، وقوله -عز وجل-: ﴿وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيمًا﴾ [مريم: ٥٠] فاللسان هو القول الحسنُ والثناءُ عليه، وليس اللسانُ هنا الجارحة.

يدُلُّ على ذلك ما أنشده أبو زيد للخطيئة: [من الوافر]
 نَدِمْتُ عَلَى لِسَانٍ فَاتٍ مِنِّي فَلَيْتَ بِأَنَّهُ فِي جَوْفِ عِظْمٍ (١)
 فالندم لا يكون على العضو، إنما يكون على كلام يقوله مرة، ويُمسِكُ عنه أخرى.

وكذلك قول الآخر: [من البسيط]
 إِنِّي أَتَانِي لِسَانٌ لَا أَسْرُ بِهِ مِنْ عَلْوٍ لَا كَذِبٌ فِيهِ وَلَا سَخَرٌ (٢)
 وقوله: ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ. سَلَّمَ عَلَيَّ إِذْ هَمَّ﴾ [الصفات: ١٠٨، ١٠٩]،
 و: ﴿سَلَّمَ عَلَيَّ نُوحٍ فِي الْمَقَامِينَ﴾ [الصفات: ٧٩]، و: ﴿سَلَّمَ عَلَيَّ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الصفات: ١٣٠]،
 و: ﴿وَسَلَّمَ عَلَيَّ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [النمل: ٥٩]، فالمعنى: أبقينا عليهم
 الثناء الجميل في الدنيا، فـ «الدار» في هذا التقدير ظرفٌ، والقياس أن يتعدى الفعل
 والمصدر إليه بالحرف، ولكنه على ذهبِ الشام، عند سيبويه، و: [من الكامل]
 كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثُّغْلَبُ (٣)

فأما جواز كون الدار الآخرة (٤) في قوله -سبحانه-: ﴿إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذَكَرَ
 الدَّارِ﴾ مفعولاً [بها] (٥)، فيكون ذلك بإخلاصهم ذكر الدار، ويكون ذكرهم لها
 وَجَلَّ قلوبهم منها ومن حسابها؛ كما قال -تعالى-: ﴿وَهُمْ مِنَ السَّاعَةِ مُشْفِقُونَ﴾
 [الأنبياء: ٤٩]، و: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَنِ يَخَشَّهَا﴾ [النازعات: ٤٥]، وقال: ﴿يَحْذَرُ
 الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ﴾ [الزمر: ٩]، فـ «الدار» على هذا مفعول بها، وليست كالوجه

(١) تقدم.

(٢) البيت لأعشى باهلة في إصلاح المنطق ص (٢٦)، والأصمعيات ص (٨٨)، وأمالى
 المرتضى (٢/٢٠)، وجمهرة اللغة ص (٩٥٠)، وخزانة الأدب (٦/٥١١)، وسمط اللآلى
 ص (٧٥)، وشرح المفصل (٤/٩٠)، واللسان (سخر)، والمؤتلف والمختلف ص (١٤)،
 وبلا نسبة في خزانة الأدب (١/١٩١)، واللسان (علا).

(٣) تقدم.

(٤) في ب: الآخر.

(٥) سقط في ب.

الآخر المتقدم.

فأما مَنْ أضاف فقال: ﴿بِخَالِصَةِ ذِكْرِ الدَّارِ﴾ فَإِنَّ الْخَالِصَةَ تَكُونُ عَلَى ضَرْبٍ: تَكُونُ لِلذِّكْرِ وَغَيْرِ الذِّكْرِ، فَإِذَا أُضِيفَتْ إِلَى: «ذِكْرِي»، اخْتَصَبَتِ الْخَالِصَةَ بِهَذِهِ الْإِضَافَةِ، فَتَكُونُ الْإِضَافَةُ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ، كَأَنَّهُ: بِإِخْلَاصِهِمْ ذِكْرَ الدَّارِ، أَيْ: أَخْلَصُوا ذِكْرَهَا وَالْخَوْفَ مِنْهَا لِلَّهِ، وَيَكُونُ عَلَى إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ الْخَالِصَةُ إِلَى الْفَاعِلِ، تَقْدِيرُهُ: بِأَنَّ خَلَصَتْ لَهُمْ ذِكْرِي الدَّارِ، وَالدَّارُ عَلَى هَذَا تَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ تَقْدَمَا مِنْ كَوْنِهِمَا الْآخِرَةُ وَالْدُنْيَا.

فأما قوله -جل وعز-: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩] فيجوز في خالصة وجهان:

أحدهما: أن يكون مصدرًا كالعاقبة والعافية.

والآخر: أن يكون وَضْفًا. وَكِلَا الْوَجْهَيْنِ تَحْتَمِلُ الْآيَةُ.

ويجوز أن يكون: ما في بطون هذه الأنعام ذات خلوص.

ويجوز أن يكون الصفة، وَأَنْتَ عَلَى الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ كَثْرَةٌ، وَالْمُرَادُ بِهِ: الْأَجْنَةُ

والمضامين؛ فَيَكُونُ التَّأْنِيثُ عَلَى هَذَا.

اختلفوا في قوله -جل وعز-: ﴿وَاللَّيْسَعُ﴾ [٤٨]:

فقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَاللَّيْسَعُ﴾ بلامين.

وقرأ الباقر: ﴿وَاللَّيْسَعُ﴾ بلام واحدة^(١).

قال أبو علي: تُرَى أَنَّ الْكَسَائِيَّ إِنَّمَا قَالَ: ﴿اللَّيْسَعُ﴾ لِجَعْلِهِ اسْمًا عَلَى صُورَةِ

الصفات؛ فَيَحْسِنُ لِذَلِكَ دُخُولَ لَامِ الْمَعْرِفَةِ عَلَيْهِ، فَيَكُونُ كَالْحَارِثِ وَالْعَبَّاسِ وَالْقَاسِمِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

ألا ترى أن: «فَيَعَلًا» -مثل: ضَيَعْمٌ وَحَيْدَرٌ- كَثِيرٌ فِي الصِّفَاتِ، وَلَيْسَ فِي

الْأَسْمَاءِ الْمَنْقُولَةِ الَّتِي فِي أَوَائِلِهَا زِيَادَةُ الْمُضَارَعَةِ مَا يَدْخُلُ فِيهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ، مِثْلُ:

يَشْكُرُ، وَتَغْلِبُ، وَيَزِيدُ، وَتَذْمُرُ؟! فَكَذَلِكَ مَا أَعْرَبَ مِنْ [الْأَعْجَمِي؛ لِأَنَّهُ] ^(٢)

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٣)، التبيان للطوسي (٥٢١/٨)، التيسير للداني (١٠٤)، السبعة

لابن مجاهد (٥٥٤)، الكشف للزمخشري (٣٧٨/٣)، الكشف للقيسي (٤٣٨/١)،

المعاني للفراء (٤٠٧/٢، ٤٠٨)، النشر لابن الجزري (٢٦٠/٢).

(٢) في ب: الأعجمية.

لا تدخله لام المعرفة، وليس يخرج بذلك عن أن يكون حُمِلَ على ما لا نظير له؛
 ألا تَرَى أنه ليس في الأسماء الأعجمية الأعلام مثلُ: العباس والحارث؟!
 ووجه قراءة مَنْ قرأ: ﴿وَالْيَسَعَ﴾، أن الألف واللام قد تدخلان الكلمة على وجه
 الزيادة، كما حَكَى أبو الحسن: الخمسة العشر درهما، وقد قال بعضهم في
 «إِيَّاس»: إنه اسم عَلَمٌ، وقرأ ابنُ عامر: ﴿وَإِنَّ الْيَاسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾؛ فَعَلَى هذا -
 أيضًا- يكون «الْيَسَعَ».

وقد أنشد أبو عثمان عن الأَضْمَعِيِّ: [من الكامل]

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَن بَنَاتِ الْأَوْبِرِ^(١)

وأنشدوا - أيضًا - : [من الرجز]

يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِ كَانَتْ صَاحِبِي مَكَانَ مَنْ أَنْشَأَ عَلَيَّ الرِّكَابِ^(٢)

وأنشد أبو عثمان: [من الرجز]

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِ مِنْ أُسَيْرِهَا^(٣)

و «بنات أوبر» -ضرب من الكمّاة- معرفة ينتصب الخبر عنه؛ كما أن «ابن
 قترّة»^(٤) و «ابن بريح»^(٥) كذلك، فأدخل في الاسم المعرفة الألف واللام، وهذا إنما
 ينصرف إلى الزيادة وعليها يتجه؛ فكذلك تكون التي في: «الْيَسَعَ».

ولو قال قائل: إن هذا أوجهٌ ممّا^(٦) تُرَى أن الكسائي قصده من جعله إياه كالضيغم
 والحيدر، وليس هو كذلك؛ إنما هو اسم عَلَمٌ أعجمي كإدريس وإسماعيل ونحوهما
 من الأعلام. ويشبه أن يكون الألف واللام [إنما لحقتها]^(٧) في التعريف.

ألا ترى أنه ليس في هذه الأسماء الأعجمية التي هي أعلام -ما فيه الألف واللام
 التي تكون للتعريف في الأسماء العربية؟! وقد قدمنا القول في ذلك.

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) ابن قترّة: ضرب من الحيات لا يسلم من لدغته، وقيل: هو ذكر الأفعى وهو نحو من السبر،
 وأبو قترّة: كنية إبليس، قاله ابن سيده وغيره. حياة الحيوان (٣/٢٨٦).

(٥) ابن بريح وأم بريح: اسم للغراب، معرفة، سمى بذلك لصوته. لسان العرب (برج).

(٦) في ب: فما.

(٧) المثبت من ج، وفي أ: إنما هو لخفة، وفي ب: إنما لحقه.

قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَحَدَهُ: ﴿وَاذكُرْ عَبْدَنَا إِبْرَاهِيمَ﴾ [٤٥] واحداً.
وقرأ الباقون: ﴿عِبْدَنَا﴾ جماعة^(١).

قال أبو علي: وجه إفراده قوله -تعالى-: ﴿عِبْدَنَا﴾، أنه اختصه بالإضافة على وجه التكرمة له والاختصاص بالمنزلة الرفيعة؛ كما قيل في مكة: بيت الله، وكما اختص بالخلّة في قوله -سبحانه-: ﴿وَأَتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥].
ومن قرأ: ﴿عِبْدَنَا﴾؛ فلأن غير إبراهيم من الأنبياء -عليهم السلام- قد أُجْرِيَ عليه هذا الوصف، فجاء في عيسى -عليه السلام-: ﴿إِنَّ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ﴾ [الزخرف: ٥٩]، وفي أيوب: ﴿يَعْمَ الْعَبْدُ﴾ [ص: ٤٤]، وفي نوح -عليه السلام-: ﴿إِنَّكُمْ كَانْتُمْ عَبْدًا شَكُورًا﴾ [الإسراء: ٣].

ومن قال: ﴿عِبْدَنَا﴾، جعل ما بعده بدلاً من «العباد»، ومن قال: ﴿عِبْدَنَا﴾ جعل ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ بدلاً، وما بعده معطوفاً على المفعول به المذكور.
اختلفوا في قوله -سبحانه-: ﴿هَذَا مَا تُوعَدُونَ﴾ [٥٣] [بالياء والتاء]^(٢):
فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿هَذَا مَا يُوعَدُونَ﴾ بالياء ههنا.
وافترقا في سورة «ق»:
فقرأ ابن كثير بالياء.
وقرأ أبو عمرو بالتاء.
وقرأ الباقون بالتاء في السورتين^(٣).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٢)، الإعراب للنحاس (٧٩٨/٢)، الإملاء للعكبري (٢/١١٣)، البحر المحيط (٤٠١/٧)، التبيان للطوسي (٥٢١/٨)، التيسير للداني (١٨٨)، تفسير القرطبي (٢١٧/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣٠٥)، الحجة لأبي زرعة (٦١٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٤)، الغيث للصفاسي (٣٣٦)، الكشاف للزمخشري (٣٣٧/٣)، الكشف للقيسي (٢٣١/٢)، المجمع للطبرسي (٤٧٩/٨)، المعاني للقرء (٤٠٦/٢)، تفسير الرازي (٢١٦/٢٦)، النشر لابن الجزري (٣٦١/٢).
(٢) سقط في ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٣)، البحر المحيط (٤٠٥/٧)، التبيان للطوسي (٥٢٢/٨)، التيسير للداني (١٨٨)، تفسير القرطبي (٢٢٠/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣٠٦)، الحجة لأبي زرعة (٦١٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٥)، الغيث للصفاسي (٣٣٧)، الكشاف للزمخشري (٣٧٨/٣)، الكشف للقيسي (٢٣٢/٢)، المجمع للطبرسي (٤٧٩/٨)، النشر لابن الجزري (٣٦١/٢).

قال أبو علي: التاء على: قل للمتقين: ﴿هَذَا مَا تُوعَدُونَ﴾، والياء [على]^(١): ﴿وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَثَابٍ﴾ [ص: ٤٩]، ﴿هذا ما يوعدون﴾ [٥٣]، والتاء أعم؛ لأنه يصلح أن يدخل فيه العيب من الأنبياء إذا اختلط بالخطاب^(٢).

فأما ما في سورة «ق» فنحو هذا: ﴿وَأُزِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ . . . هَذَا مَا تُوعَدُونَ﴾ [ق: ٣١-٣٢] أيها المتقون، على الرجوع من العيبة إلى الخطاب، أو على: قل لهم: ﴿هَذَا مَا تُوعَدُونَ﴾، والياء: على إخبار النبي بما وعدوا؛ كأنه ﴿هذا ما يوعدون﴾ أيها النبي. اختلفوا في قوله -جل وعز-: ﴿وَعَسَاقٌ﴾ [٥٧].

فقرأ حمزة والكسائي، وحفص عن عاصم: ﴿وَعَسَاقٌ﴾، مشدداً. وفي سورة: «عم يتساءلون» مثله.

وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم: ﴿وَعَسَاقٌ﴾ بالتخفيف في الموضعين^(٣). [قال أبو علي]: أما العساق فلا يخلو من أن يكون اسماً أو وصفاً؛ فيبعد أن يكون اسماً؛ لأن الأسماء لم تجيء على هذا الوزن إلا قليلاً، وذلك الكلاء^(٤) والقذاف^(٥) والجبان^(٦)، وقد ذكر في «الكلاء» التأنيث، ولم نعلمهم حكوا ذلك فيما جاء من هذا الوزن من الأسماء، فإذا لم يكن اسماً كان صفة، وإذا كان صفة فقد أقيم مقام الموصوف، وألا تقام الصفة مقام الموصوف أحسن، إلا أن يكون صفة قد غلبت، نحو: العبد، والأبطح، والأبترق.

والقراءة بالتخفيف أحسن من حيث كان فيه الخروج من الأمرين اللذين وضمناهما في ﴿وَعَسَاقٌ﴾ بالثقل، وهما: قلة البناء، وإقامة الصفة مقام الموصوف.

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: الخطاب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٣)، الإعراب للنحاس (٨٠١/٢)، الإملاء للعكبري (٢/١١٤)، البحر المحيط (٤٠٦/٧)، التبيان للطوسي (٥٢٧/٨)، التيسير للداني (١٨٨)، تفسير الطبري (١١٣/٢٣)، تفسير القرطبي (٥٢١/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣٠٦)، الحجة لأبي زرعة (٦١٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٥)، الغيث للصفاسي (٣٣٧)، الكشف للقيسي (٢٣٢/٢)، المجمع للطبرسي (٤٨١/٨)، المعاني للفراء (٤١٠/٢)، النشر لابن الجزري (٣٦١/٢).

(٤) الكلاء: مرقاً السفن.

(٥) القذاف: المنجنيق.

(٦) الجبان: الصحراء.

قال:

قرأ أبو عمرو وحده: ﴿وَأَخْرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ﴾ [٥٨] جماعة.

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ: ﴿وَأَخْرُ﴾ واحداً.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا مُؤَمَّلٌ قَالَ: حَدَّثَنَا

حَمَّادُ بْنُ سَلْمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ كَثِيرٍ يَقْرَأُ: ﴿وَأَخْرُ﴾ مضمومة الألف.

وَحَدَّثَنَا ابْنُ حَيَّانَ عَنْ أَبِي هِشَامٍ عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلْمَةَ عَنْ ابْنِ

كَثِيرٍ: ﴿وَأَخْرُ﴾ بالضم.

قال أبو علي: قوله - سبحانه -: ﴿وَأَخْرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ﴾ روى عن ابن مسعود

وَقَتَادَةَ أَنَّهُمَا قَالَا: الزمهير، فتفسيرهما يقوى قراءة مَنْ قرأ: ﴿وَأَخْرُ﴾ بالتوحيد؛

كأنه: وَيُعَذِّبُ [به] ^(١) آخر؛ لأن الزمهير واحد.

ويجوز على تفسيرهما - أيضاً - الجمع: ﴿وَأَخْرُ﴾؛ على أن يجعل ذلك أجناساً

يزيد بردُ بعضه على بعض، على حسب استحقاق المعذنين ورتبهم في العذاب؛

فيكون ذلك كقولهم: جِمالان وتَمْران، ونحو ذلك من الجموع التي تجمع أو تشنى

إذا اختلفت.

ويجوز الجمع على وجه آخر، وهو أن تَجْعَلَ كُلَّ جزء منه وإن لم

يَخْتَلِفُ ^(٢) زمهيريًا؛ فيجمع كما جمعوا في قولهم: شابت مفارقه، وبِعَيْرٍ ذُو

عَثَانِينَ ^(٣)، ومُعْزِبَانَاتٍ ^(٤)، ونحو ذلك.

(١) سقط في ب.

(٢) في أ، ب: وإن اختلف.

(٣) العثون: ما نبت على الذقن وتحتة سفلاً، وهو شعيرات طوال عند مذبح البعير والبتيس،

وهو ما تدلى تحت منقار الديك. اللسان والتاج والوسيط (عثن).

(٤) فمن ذلك قول العرب في مَغْرِبِ الشمس: مَغْرِبَانُ الشمس، وفي العَشِيِّ: آتَيْكَ عَشِيَانَا.

وسمعنا من العرب من يقول في عَشِيَّةٍ: عَشِيَّةٌ؛ فكانهم حَقَرُوا مَغْرِبَانَ وَعَشِيَانَ

وَعَشَاءً.

وسألت الخليل عن قولك: آتَيْكَ أَصِيلَانًا؛ فقال: إنما هو أَصِيلَانٌ، أبدلوا اللام منها.

وتصديق ذلك قول العرب: آتَيْكَ أَصِيلَانًا.

وسألت عن قول بعض العرب: آتَيْكَ عَشِيَانَاتٍ وَمُعْزِبَانَاتٍ، فقال: جعل ذلك الحين

أجزاء؛ لأنه حينٌ كلما تَصَوَّبَتْ فيه الشمسُ ذهبٌ منه جزء، فقالوا: عَشِيَانَاتٍ، كأنهم

سموا كل جزء منه عَشِيَّةً. ومثل ذلك: قولك: المَفَارِقُ في مَفْرِقٍ، جعلوا المَفْرِقَ

ويجوز أن تُجَعَلَ: «أَخْرُ» على الجمع؛ لما تقدم من قوله - سبحانه -: ﴿حَمِيمٌ وَعَسَاقٌ﴾، و «زمهرياً» الذى هو نهاية البرد بإزاء الجمع؛ فيجوز الجمع لِمَا فى الكلام من الدلالة على جواز الجمع.

فَمَنْ^(١) قرأ: ﴿وَأَخْرُ﴾ على الجمع، كان «أخر» مبتدأ، وقوله: ﴿مِنْ شَكْلِهِ﴾ فى موضع وَضْفِهِ. ومعنى: ﴿مِنْ شَكْلِهِ﴾:

قال أبو عبيدة: من ضربه، قال: ويقال: ما أنت من شكلى، أى: من ضربى، و﴿أزواج﴾: خبر المبتدأ؛ لأنه جمع كالمبتدأ، وقد وُصِفَتِ النكرة فحسن الابتداء بها. فإن قلت: فهلا كان: «من شكلها»؛ ليرجع إلى «الأخر»، وهلا دل ذلك على أن «أخر» أجود من آخر؟

قيل: يجوز أن يكون الضمير المفرد تجعله راجعاً إلى ما ذُكِرَ من المفرد صفة، فيفرد؛ فيكون المعنى: من شكل ما ذكرنا. ويجوز أن يعود إلى قوله: ﴿حَمِيمٌ﴾ فأفرد كذلك، والذكر الراجع إلى المبتدأ من وصفه الذكر المرفوع الذى فى الظرف. ومَنْ أفردَ فقال: ﴿وَأَخْرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ﴾، ف «أخر» يرتفع بالابتداء فى قول سيبويه، وفيه ذكر مرفوع عنده، وبالظرف فى قول أبى الحسن، ولا ذُكِرَ فى الظرف؛ لارتفاع الظاهر به.

وإن لم تجعل «أخر»، مبتدأ فى هذا الوجه خاصة، وقلت: لأنه يكون ابتداء بالنكرة فلا أحمل على ذلك، ولكن لما قال: ﴿هَذَا فَلْيَدُوفُهُ حَمِيمٌ وَعَسَاقٌ﴾ [٥٧]، دل هذا الكلام على أن لهم حميماً وغساقاً؛ فحَمِلَ المعطوف على المعنى، فجعل «لهم»^(٢) المدلول عليه خبراً آخر - فهو قول؛ فكأن التقدير: لهم عذاب آخر من شكله أزواج؛ فيكون «مِنْ شَكْلِهِ» فى موضع الصفة، ويكون ارتفاع: «أزواج» به [فى قولنى]^(٣) سيبويه وأبى الحسن.

= مواضع، ثم قالوا: المَفَارِقُ كأنهم سمو كل موضع مَفْرَقًا. قال الشاعر - وهو جرير -:
قال العواذِلُ ما لِجَهْلِكَ بعدما شاب المَفَارِقُ واكْتَسَيْنَ قَتِيرًا
ومن ذلك قولهم للبعير: ذو عَثَانَيْنِ؛ كأنهم جعلوا كل جزء منه عَثُونًا. ونحو ذا كثير.
ينظر: الكتاب (٣/٤٨٤، ٤٨٥).

(١) فى ب: ومن.

(٢) فى ب: له.

(٣) فى ب: قول.

ولا يجوز أن تجعل قوله: ﴿مِنْ سَكَلِهِمْ أَزْوَاجٌ﴾ في قول من قرأ: ﴿وَأَخْرُ﴾ على الجمع وصفا، وتضمير الخبر كما فعلت ذلك في قول من وحد؛ لأنَّ الصفة لا يرجع منها ذِكْرٌ إلى الموصوف.

ألا ترى أن: «أزواج»، إذا ارتفع بالظرف لم يجوز أن يكون فيه ذكر مرفوع، والهاء التي للإفراد لا ترجع إلى الجمع في الوجه البين، فتجعل الصفة بلا ذِكْرٍ يعود منها إلى الموصوف، وإذا كان كذلك لم يجوز أن يكون صفة.

ومعنى «أزواج»: أشياء مقترنات؛ يبيِّن ذلك قوله - سبحانه - : ﴿يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذَّكَورَ أَوْ يَزْوَاجَهُمْ﴾ [الشورى: ٤٩-٥٠]، أى: يهب الإناث مفردة من الذكور، والذكور مفردة من الإناث، أو يقرن بين الإناث والذكور للموهوب^(١) لهُ الأولاد، فيجمع له الذكر والأنثى في الهبة.

وكذلك قوله - سبحانه - : ﴿أَخْشَرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ. مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [الصافات: ٢٢-٢٣]، وقال: ﴿وَإِذَا أَلْفَا مِنْهَا مَكَانًا صَبِيحًا مُقَرَّنِينَ دَعَا هُنَالِكَ ثُبُورًا﴾ [الفرقان: ١٣].

وقيل في قول من قرأ: ﴿حَقَّ إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بَعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَيَنْسَ الْقَرَيْنَ﴾ [الزخرف: ٣٨] إنَّه الكافر وقربه.

ومنه: ﴿وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾ [التكوير: ٧] أى: جمع بينها وبين أشكالها، وقرنت في الجنة أو النار؛ فكذلك: ﴿وَأَخْرُ مِنْ سَكَلِهِمْ أَزْوَاجٌ﴾، أى: قرن بين المعذبين وجمع لهم بين الحميم والغساق والزمهرير، وقرن بعض ذلك إلى بعض.

فأما امتناع «أخر» من الصرف في النكرة؛ فللعَدَل^(٢) والوصف، فمعنى العَدَل فيه: أن هذا التحو لا يوصف به إلا بالألف واللام نحو: الأصغر والأكبر والصُّغرى والصُّغَر والأصاغر، لا يستعمل شيء من ذلك إلا بالألف واللام، واستعملت «أخر» بلا ألف ولام؛ فصار بذلك معدولاً عن الألف واللام.

فإن قلت: فإذا كانت معدولة عن الألف واللام، فهلا لم يجوز أن يوصف بها النكرة؛ لأنَّ المعدول عن الألف واللام بمنزلة ما فيه الألف واللام؛ ألا ترى أن

(١) فى ب: الموهوبة.

(٢) فى ب: فبالعدل.

«سَحَرَ» لما كان معدولاً عن الألف واللام كان بمنزلة ما ثَبَّتْنَا فيه، وكذلك «أَمَس» في قول من لم يصرف ولم يَبَيِّنِ الاسم، معدولٌ عن الألف واللام؛ فصار لذلك بمنزلة ما ثَبَّتَ فيه الألف واللام؟!!

فالقول: إن ما ذكرته في العدل في: «سَحَرَ» و «أَمَس» كما ذكر.
وهكذا كان القياس في: «أَخَرَ» ألا يُوصَفَ بها النكرة، ولكن ذلك إنما جاز؛ لأنك قد تجد العدل عما هو مُقَدَّرٌ في التقدير، وإن لم يَخْرُجْ إلى اللفظ.
ألا تَرَى أنهم عدلوا «جَمَعَ» و «كَتَعَ» عن جَمْعٍ غير مستعمل في اللفظ، ولم يمنعهم أن لم يستعمل ذلك في اللفظ من أن يُوقِعُوا العدلَ عنه؟!
فكذلك «أَخَرَ»: يُقَدَّرُ فيه أنه قد عُدِلَ عن الألف واللام في المعنى والتقدير حَمَلًا على أَخَوَاتِهَا، وإن لم يكن في اللفظ ألف ولام عُدِلَ ذلك عنه، كما كان ذلك في «جَمَعَ»؛ فلما لم يكن ذلك خارجًا إلى اللفظ لم يمتنع أن تُوصَفَ به النكرة في نحو: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَكْبَارِ أَخَرٍ﴾ [البقرة: ١٨٤، ١٨٥]، ولم يجب، وإن لم يُعْتَدَ بذلك في التعريف. ووصف النكرة بها أن لم يعتد به في العدل؛ لأن العدل قد صَحَّ عما لم يخرج إلى اللفظ.

فأما الاعتداد به في التعريف فلم يجز من حيث جاز الاعتداد به في العدل؛ لأنك لا تجد الألف واللام تُعَرَّفُ في موضع مقدرة غير خارجة إلى اللفظ، بل ذلك لا يُعَرَّفُ.

ألا تراهم قالوا في نحو قولهم: قد أمرُ بالرجلِ مِثْلِكَ-: إنه في تقدير الألف واللام.

وكذلك في: خَيْرٌ مِنْكَ ونحوه، ولم تتعرف مع ذلك عند العرب، كما وَجَدَتِ العدل معتداً به فيما لم يخرج إلى اللفظ؛ فصارت الألف واللام في «أَخَرَ» في أنه مُعْتَدٌ به من وجه، وغيرُ معتد به من آخر- أعني أنه معتد به في العدل، ولم يعتد به في التعريف- بمنزلة اللام في: لا أبالك؛ فإنها معتد بها من وجه، وغير معتد بها من وجه آخر.

وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿مِنَ الْأَشْرَارِ اتَّخَذْنَاهُمْ﴾ [٦٣، ٦٢] موصولة.

وقرأ الباقون: ﴿بَيْنَ الْأَشْرَارِ. اتَّخَذْنَهُمْ﴾، بقطع الألف^(١).

قال أبو علي: في إلحاق همزة الاستفهام قوله: ﴿اتَّخَذْنَهُمْ سِخْرِيًّا﴾ [٦٣] بعض البعد؛ لأنهم قد علموا أنهم اتخذوهم سخريا؛ فكيف يستقيم أن يستفهم عن اتخاذهم سخريا، وهم قد علموا ذلك.

يدل على علمهم به أنه أخبر عنهم بذلك في قوله - سبحانه - : ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا حَتَّىٰ أَنْسَوَكُمُ ذِكْرِي﴾ [المؤمنون: ١١٠]، فالجملة التي هي: «اتخذناهم»، صفة للنكرة.

وأما قوله: ﴿حَتَّىٰ أَنْسَوَكُمُ ذِكْرِي﴾ [المؤمنون: ١١٠] فليس أن هؤلاء الصالحين من عباد الله أنسوهم في الحقيقة ذكر الله - سبحانه -، ولكنهم لما اتخذوهم سخريا، فاشتغلوا بذلك عن الصلاح والإحبات، أسند الإنساء إلى صالحى عباد الله المظلومين؛ كما أسند الإضلال إلى الأصنام لما اشتغلوا بعبادتهم عن عبادة الله، سبحانه.

فأما وجه قول من فتح همزة فقال: ﴿اتَّخَذْنَهُمْ سِخْرِيًّا﴾ فإنه يكون على التقرير، وعودت بـ «أم»؛ لأنها على لفظ الاستفهام، كما عودت الهمزة بـ «أم» في قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦]، وإن لم يكن استفهاما في المعنى. وكذلك قولهم: ما أبالي أزيد قام أم عمرو، فلما جرى على حرف الاستفهام جعل بمنزلة؛ كما جعل بمنزلة في قولهم: ما أبالي أزيدا ضربت أم عمرا؟.

فإن قلت: فما الجملة المعادلة لقوله - سبحانه - : ﴿أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ﴾ [ص: ٦٣] في قول من كسر الهمزة من قوله: ﴿اتَّخَذْنَاَهُمْ سِخْرِيًّا﴾ [٦٣]؟! فالقول فيه: إن الجملة المعادلة لـ «أم» محذوفة، المعنى: أمفقودون هم أم زاغت

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٣)، الإعراب للنحاس (٨٠٣/٢)، الإملاء للعكبري (٢/ ١١٤)، البحر المحيط (٤٠٧/٧)، التبيان للطوسي (٥٢٨/٨)، التيسير للداني (١٨٨)، تفسير الطبري (١١٦/٢٣)، تفسير القرطبي (٢٢٥/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣٠٧)، الحجة لأبي زرعة (٦١٦)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٦)، الغيث للصفاسي (٣٣٧)، الكشاف للزمخشري (٣٨٠/٣)، الكشف للقيسي (٢٣٣/٢)، المجمع للطبرسي (٨/ ٤٨٣)، المعاني للفراء (٤١١/٢)، تفسير الرازي (٢٢٣/٢٦)، النشر لابن الجزري (٢/ ٣٦١، ٣٦٢).

عنهم الأبصار؟! وكذلك قوله -تعالى-: ﴿أَمْ كَانَ مِنَ الْفٰسِقِينَ﴾ [النمل: ٢٠]؛ لأن معنى: ﴿مَالِكٌ لَا أَرَىٰ آلَهُذٰهْدَةً﴾ [النمل: ٢٠]، أخبروني عن الهدهد أحاضر هو أم كان من الغائبين؟ وهذا قول أبي الحسن.

ويجوز عندي في قوله: ﴿قُلْ تَمَعَّ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ. أَمَّنْ هُوَ قَنِيْتُ عٰنَاءَ آيْلِ سٰجِدًا وَقَآئِمًا﴾ [الزمر: ٨، ٩]، أن تكون المعادلة لـ «أم» قد حُذفت، وتقديرها: أفأصحاب النار خير أم من هو قانت؟! ومن كان على هذه الصفة والصفات الأخر التي تتبع هذه، فهو من أصحاب الجنة، فصار المعنى: أفأصحاب النار خير أم أصحاب الجنة؟! وهذا على^(١) التبيكيت.

ومثل هذا في المعنى قوله: ﴿أَفَمَنْ يُلَقَىٰ فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَن يَأْتِي ءٰمِنًا يَوْمَ الْقِيٰمَةِ﴾ [فصلت: ٤٠].

وَمَنْ قَرَأَ: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ﴾ [الزمر: ٩] بالتخفيف، فيشبهه أن يكون فعل ذلك لَمَّا لَمْ يَجِدْ مَا تَعَادَلَهُ «أم»، ولم يحمل على الحذف كالأى الأولى التي حُمِلَتْ على حذف الجملة المعادلة، والتقدير: أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ وَكَانَ بِصِفَةِ كَيْتٍ وَكَيْتٌ، كَمَنْ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ؟!

ومثل ذلك في الحذف قوله -جل وعز-: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ﴾ [آل عمران: ١١٣]، والمعنى: وأمة على خلاف ذلك.

ودل على المحذوف قوله: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]، وكما حُذِفَتِ الجملة الأولى التي دَخَلَتْ عَلَيْهَا الهمزة في الآى التي تقدم ذكرها، كذلك حُذِفَتِ الجملة الأولى التي دخلت عليها «أم»، وذلك قوله -تعالى-: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضَ﴾ [النمل: ٦٠]، والمعنى: أم من خلق السموات والأرض^(٢) خير أم ما يشركون.

قال:

وأمال الرء أبو عمرو وابن عامر والكسائي من: ﴿الأشرار﴾.
وقرأ نافع بإشمام الرء الأولى الإضجاع.

(١) في أ: وعلى هذا.

(٢) سقط في أ.

وكذلك حمزة يشم.

وفتحها ابن كثير وعاصم^(١).

قال أبو علي: إمالة الراء التي قبل الألف من ﴿الأشرار﴾ حسنة في نحو: ﴿من قرار﴾ [إبراهيم: ٢٦]، و: ﴿من الأشرار﴾ [ص: ٦٢]، و: ﴿ذات قرار﴾ [المؤمنون: ٥٠]؛ وذلك أن الراء المكسورة لما عَلَبَتِ المستعلى في نحو «طارد» و«غارم» و«صادر»، فجازت الإمالة مع المستعلى [كَانَ أَنْ تَكُونَ]^(٢) في الراء أجدر؛ لأن الراء لا استعلاء فيها، وإنما هي بمنزلة الياء واللام، ومن ثم كان الألتغ بالراء رِيْمًا جعلها ياء.

ومما عَلَبَتِ فيه الراء المكسورة المستعلى قوله: [من الطويل]

عَسَى اللَّهُ يُعْنِي عَن بِلَادِ بْنِ قَادِرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبٍ^(٣)
وأما مَنْ فَتَحَ ولم يمل؛ فلأن الكثير لا يميل الألف مع الراء المكسورة ولا مع غيرها.

قال:

قرأ ابن عامر وأبو عمرو وابن كثير وعاصم: ﴿سُخْرِيًّا﴾ كسرًا [٦٣].

المفضل عن عاصم: ﴿سُخْرِيًّا﴾ بالضم.

وقرأ نافع وحمزة والكسائي: ﴿سُخْرِيًّا﴾ بالضم^(٤).

حكى عن أبي عمرو قال: ما كان من قِبَلِ العبودية فُسُخْرِيًّا، مضموم، وما كان من قِبَلِ السُّخْرِ فِسُخْرِيًّا، مكسور السين، وقد تقدم ذكر هذا الحرف قَبْلُ.

قال: حدثني الصُّوفِيُّ عَن رُوحِ عَن مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ، عَن شَبْلِ عَن ابْنِ كَثِيرٍ وَأَهْلِ مَكَّةَ: ﴿بِيَدِي اسْتَكْبَرْتُ﴾ [٧٥] موصولة على الواجب.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٣)، السبعة لأبن مجاهد (٥٥٦)، الغيث للصفاسي (٣٣٨).

(٢) في ب: كأن يكون.

(٣) تقدم.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٣)، الإعراب للنحاس (٨٠٣/٢)، البحر المحيط (٤٠٧/٧)،

التيان للطوسي (٥٢٨/٨)، التيسير للداني (١٦٠)، تفسير القرطبي (٢٢٥/١٥)، الحجة

لابن خالويه (٣٠٧)، الحجة لأبي زرع (٦١٨)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٦)، الغيث

للصفاسي (٣٣٧)، الكشف للزمخشري (٣٨٠/٣)، الكشف للقيسي (١٣١/٢)، المجمع

للطبرسي (٤٨٣/٨)، تفسير الرازي (٢٢٣/٢٦)، النشر لابن الجزري (٣٢٩/٢).

حدثني الحَزَّاز عن محمد بن يحيى عن عُبَيْدٍ عن شبل عن ابن كثير وأهل مكة: ﴿بِيَدَيَّ اسْتَكْبَرْتُ﴾ كأنها موصولة، وهي على الاستفهام، يعني بقوله: كأنها موصولة وهي على الاستفهام - أن الهمزة مخففة بين بين .
وقال غيرُ أحمد: المعروف عن ابن كثير: ﴿اسْتَكْبَرْتُ﴾ [٧٥]، بقطع الألف على التقرير (١).

قال أبو علي: وجه قول من وصل الهمزة فقال: ﴿بِيَدَيَّ اسْتَكْبَرْتُ﴾: أنه لم يجعل «أم» المعادلة للهمزة، ولكن جاء بـ «استكبرت» على وجه الإخبار عنه بالاستكبار، وجاء بـ «أم» منقطعة كقوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفَرَّغَهُ﴾ [الأحقاف: ٨]، على وجه التقرير لذلك منهم والتويخ لهم .
ومن حجة من وصل: أنه لو عادل «أم» بالهمزة لكان المعنى: كأنه يكون «استكبرت» أم استكبرت .

ألا ترى أن قوله: ﴿أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾ [ص: ٧٥] استكبار؟! يدل ذلك على ذلك قوله - تعالى -: ﴿إِنَّ وَعْدَ عَالَا فِي الْأَرْضِ﴾ [القصص: ٤]، وفي موضع آخر: ﴿وَأَسْتَكْبَرُ هُوَ وَجُودُهُ فِي الْأَرْضِ﴾ [القصص: ٣٩].

ووجه قول من قطع الهمزة: أن الاستكبار كأنه أذهب في باب الطغيان من قوله علا؛ فجاز لذلك معادلة «أم» بالهمزة (٢).

وقال الشاعر: [من الوافر]

أَنْضَبَ لِلْمَنِيَّةِ تَغْتَرِيهِمْ رَجَالِي أَمْ هُمْ دَرَجُ السُّيُولِ (٣)

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٤)، الإعراب للنحاس (٨٠٤/٢)، البحر المحيط (٤١٠/٧)، التبان للطوسي (٥٣٢/٨)، تفسير القرطبي (٢٢٨/١٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٦)، الكشف للزمخشري (٣٨٣/٣).

(٢) في ب: معادلتها بأم بالهمزة. وفي أ: معادلتها أم بالهمزة. والمثبت من هامش أ.

(٣) استشهد به على نصب (دَرَجُ السُّيُولِ) على الظرفية ورفع خبراً لهم، والسيرافي يقول: «إن سيبويه منع أن يقاس على مناظ الثريا ونحوه مما استعملوه ظرفاً وغيره من الأماكن نحو: مربوط الفرس. إلا أن تظهر المكان فتقول: هو منى مكان مربوط الفرس فيجوز». ثم قال: «وقد ظهر أن سيبويه يجيز: زيد خلفك، إذا جعلته هو الخلف، ولم يشترط ضرورة شاعر، وهو قول المازني، وكان الجرمي لا يجيزه إلا في ضرورة الشعر، والكوفيون يمنعونه أشد المنع» ومما استعمل قولهم: هو منى دَرَجُ السُّيُولِ. أي: مكان درج السيل من السيل، وكما

فَمَنْ كَانَ دَرَجَ السَّيُولِ^(١)، كَانَ نُضْبًا لِلْمَنِيَةِ، وَقَدْ عَادَ لَهَا بِقَوْلِهِ: أَنْضَبَ^(٢) لِلْمَنِيَةِ.

اختلفوا في قوله -سبحانه-: ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ﴾ [٨٤].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي: ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ﴾ بالفتح فيهما.

وقرأ عاصم وحزمة: ﴿فَالْحَقُّ﴾ [بالضم]^(٣)، ﴿وَالْحَقُّ﴾ بالفتح.

المُفَضَّلُ عن عاصم: ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ﴾ مثل أبي عمرو^(٤).

قال أبو علي: مَنْ نَضَبَ الْحَقَّ الْأَوَّلَ، كَانَ مَنْصُوبًا بِفِعْلِ مَضْمُرٍ يَدُلُّ انْتِصَابَ الْحَقِّ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ الْفِعْلُ هُوَ مَا ظَهَرَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ: ﴿وَيُحِقُّ اللَّهُ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ﴾ [يونس: ٨٢]، وَقَوْلِهِ: ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ﴾ [الأنفال: ٨]، وَهَذَا هُوَ الْوَجْهُ. وَيَجُوزُ أَنْ يُنْضَبَ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْقَسَمِ؛ فَيَكُونُ النَّاصِبُ لِلْحَقِّ مَا يَنْصَبُ الْقَسَمُ مِنْ نَحْوِ [قَوْلِهِ]^(٥): اللَّهُ لِأَفْعَلَنَّ؛ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: الْحَقُّ لِأَمْلَأَنَّ.

فإن قلت: فقد اعترض بين القسم وجوابه قوله: ﴿وَالْحَقُّ أَقُولُ﴾ -فإن اعترض هذه الجملة التي هي: ﴿وَالْحَقُّ أَقُولُ﴾ لا يمتنع أن يُفْضَلَ بِهَا بَيْنَ الْقَسَمِ وَالْمَقْسَمِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يُوَكِّدُ الْقِصَّةَ وَيُسَدِّدُهَا^(٦).

قال الشاعر: [من الطويل]

= في الشاهد الذي معنا على أن دَرَجَ ظرف منصوب مع خبرته.
والبيت لابن هرمة في ديوانه ص (١٨١)، خزانه الأدب (١/٤٢٤)، سيبويه (١/٢٠٦، ٢٠٧)، الأزمنة والأمكنة (١/٣٠٧)، وبلا نسبة في اللسان (درج).

(١) في أ: درجا للسيول.

(٢) في أ: نصب.

(٣) سقط في أ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٤)، الإعراب للنحاس (٢/٨٠٦)، البحر المحيط (٧/٤١١)، التبيان للطوسي (٨/٥٣٣)، التيسير للداني (١٨٨)، تفسير الطبري (٢٣/١٠٢)، تفسير القرطبي (١٥/٢٢٩)، الحجة لابن خالويه (٣٠٧)، الحجة لأبي زرعة (٨١٨)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٧)، الغيث للصفاقسي (٣٣٨)، الكشاف للزمخشري (٣/٣٨٤)، الكشاف للقيسي (٢/٢٣٤)، المجمع للطبرسي (٨/٤٨٧)، المعاني للفراء (٢/٤١٢)، تفسير الرازي (٢٦/٢٣٥)، النشر لابن الجزري (٢/٣٦٢).

(٥) سقط في ب.

(٦) في أ: يشدها.

أَرَانِي وَلَا كُفْرَانَ لِهِنَّ لِنَفْسِي لَقَدْ طَالَبْتُ غَيْرَ مُنِيلٍ^(١)
فاعترض بما ترى بين المفعول الأول والثاني.

وقد يجوز أن يكون: الحق الثاني [هو] الأول، وكُرِّرَ على وجه التوكيد؛ فإذا حَمَلْتُهُ على هذا كان «لأملأن» على إرادة قَسَمٍ^(٢).

قال سيبويه: سألته - يعني الخليل - عن «لأفعلن»، إذا جاءت مُبْتَدَأَةً؛ فقال: هو على إرادة قَسَمٍ أو نية قسم.

ومن رفع فقال: ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ﴾، كان «الحق» محتملاً لوجهين:

أحدهما: أن يكون خبراً مبتدأً محذوف، تقديره: أنا الحق؛ ويدل على ذلك قوله- سبحانه-: ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ﴾ [الأنعام: ٦٢]، فكما جاز وصفه - سبحانه- بالحق، كذلك يجوز أن يكون خبراً في قوله: أنا الحق.

والوجه الآخر: أن يكون «الحق» مبتدأً وخبره محذوف، وتقدير الخبر «منى»؛ فكأنه قال: الحق منى؛ كما قال: ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ [البقرة: ١٤٧].

قال:

وقرأ ابن كثير: ﴿أُنزِلَ عَلَيْهِ﴾ [٨] بِلا مد^(٣).

قوله: بلا مد، يعني أنه لا يدخل بين الهمزتين ألفاً، ولكن يحقق الأولى ويجعل الثانية بين بين، مثل: لؤم.

وكذلك أبو عمرو في رواية أصحاب اليزيدي عنه غير ممدود^(٤): ﴿أُنزِلَ﴾، ﴿أُولُقِي﴾ [القمر: ٢٥].

وقال ابن اليزيدي عن أبيه عن أبي عمرو^(٥): ﴿أُنزِلَ﴾، ﴿أُولُقِي﴾ بهمزة

(١) البيت لابن الدمينية في ديوانه ص (٨٦)، وكثير عزة في الدرر (٢/٢٢٧)، وبلا نسبة في الخصائص (١/٣٣٧)، وشرح شواهد المغنى (٢/٨٢٠)، واللسان (أوا)، ومغنى اللبيب (٢/٣٩٤)، وهمع الهوامع (١/١٤٧).

(٢) في أ: القسم.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧١)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٢)، الغيث للصفاسي (٣٣٦)، الكشف للقيسي (١/٧٤)، النشر لابن الجزرى (١/٣٧٥).

(٤) في أ: مهموز.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧١)، الغيث للصفاسي (٣٣٦)، الكشف للقيسي (١/٧٤)، النشر لابن الجزرى (١/٣٧٥).

مُطَوَّلَةٌ.

قال أبو على: قوله: بهمزة مطولة - يعني أنه يدخل بين همزة الاستفهام وبين الهمزة الأخرى المضمومة ألفاً، ثم يُلَيِّنُ همزة «أنزل»، فيمد الألف التي بينهما. وروى أبو قرّة عن نافع وخلف وابن سعدان عن المسيبي عن نافع: ﴿أَوُنزِلَ﴾ و﴿أَوْلَقِي﴾ [القمر: ٢٥] ممدود الألف.

قال أبو على: هذه الأقوال قد مضى ذكرها فيما تقدم. حفص عن عاصم: ﴿مَا كَانَ لِي مِنْ عِلْمٍ﴾ منصوبة الياء^(١).

* * *

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٦)، الغيث للصفاقسي (٣٣٨).

[بِسْمِ اللَّهِ]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الزَّمَرِ

قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [٧] موصولة بواو.
وقرأ ابن عامر ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾، من غير إشباع.

وقرأ نافع مثله - في رواية ورش - ومحمد بن إسحاق عن أبيه عن نافع،
وقالون- في رواية أحمد بن صالح - وابن أبي مهران، أخبرني عن الحُلُونِيَّ عن
قالون، وكذلك قال يعقوب بن جعفر عن نافع وقرأ نافع في رواية الكسائي عن
إسماعيل، وابن جَمَّاز روى -أيضاً- عن نافع: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾.
وكذلك قال خلف عن المسيبي.

وقال ابن سَعْدَانَ عن إسحاق عن نافع: مشع أيضاً.

وقرأ عاصم - في رواية أبي بكر -: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ بإسكان الهاء.

وقال خلف عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ يُشِمُّ الضم.

وكذلك روى ابن اليتيم عن حفص عن عاصم: يُشِمُّ الضم.

وقال أبو عمارة عن حفص عن عاصم: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ يشمها الرفع مثل حمزة.

وقال حمزة عن الأعمش: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ ساكنة الهاء.

وفي رواية سُلَيْمٍ عنه مثل نافع: يضم من غير إشباع أيضاً.

وقرأ أبو عمرو في رواية [أبي]^(١) عبد الرحمن بن اليزيدي عن أبيه عن أبي عمرو،

يشبع ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾.

وفي رواية أبي شعيب السُّوسِيَّ، وأبي عُمَرَ الدُّورِيَّ عن اليزيدي: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾

بجزم الهاء؛ مثل: ﴿يُؤَدُّهُ﴾ [آل عمران: ٧٥]، ﴿وَنُضِّلُهُ﴾ [النساء: ١١٥].

وقال أبو عبيد عن شَجَاعٍ عن أبي عمرو: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ يشمها الضم ولا يشبع،

وكذلك قرأ أصحاب شجاع^(٢).

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٥)، الإملاء للعكبري (١١٥/٢)، البحر المحيط (٤١٧/٧)،

التيسير للداني (١٨٩)، تفسير القرطبي (٢٣٧/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣٠٨)، الحجة

لأبي زرعة (٦١٩)، السبعة لابن مجاهد (٥٦٠، ٥٦١)، الغيث للصفاسي (٣٣٨)،

قال أبو علي: قد ذكرنا وجه هذه الحروف فيما تقدم، ووجه قول من قال: ﴿يَرْضَهُوْلَكُمْ﴾ فآلَحَقَّ الواو - أن ما قبل الهاء متحرك؛ فصار للحركة بمنزلة: «ضَرْبُهُ»، و «هَذَا لَهُ»؛ فكما أن هذا مُشَبَّعٌ عند الجميع، كذلك يكون قوله: ﴿يَرْضَهُوْلَكُمْ﴾.

ووجه قول من قال: ﴿يَرْضَهُوْلَكُمْ﴾، فحرك الهاء ولم يلحق الواو - أن الألف المحذوفة للجزم ليس يلزم حذفها، فإذا لم يلزم حذفها؛ لأن الكلمة إذا نُصِبَتْ أو رُفِعَتْ عادت الألف، [فصارت الألف]^(١) في حكم الثبات، فإذا ثَبَّتْ الألف كان الأَحْسَنُ ألا تلحق الواو؛ كقوله - سبحانه -: ﴿فَأَلْفَى مَوْسَى عَصَاهُ﴾ [الشعراء: ٤٥]، ﴿خُذُوهُ فَعَلُوهُ﴾ [الحاقة: ٣٠]، وذلك أن الهاء خفية، فلو ألحقها الواو وقبلها ألف، أشبه الجمع بين الساكنين.

فَأَمَّا مَنْ أَسْكَنَ فقال: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾، فَإِنَّ أبا الحسن يزعم أن ذلك لغة. وعلى هذا قوله: [من الطويل]

.....

فَعَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ تُحْمَلُ، وَلَا تَحْمَلُهَا عَلَى إِجْرَاءِ الوصل مُجْرَى الوَقْفِ.
قال:

قرأ عاصم وأبو عمرو وابن عامر والكسائي: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَنْتُ﴾ [٩]، مشددة الميم.
وقرأ ابن كثير ونافع وحزمة: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانَتْ﴾ خفيفة الميم^(٣).
قال أبو علي: مَنْ قال: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَنْتُ﴾، احتمل قراءته ضريين:

= الكشاف للزمخشري (٣/٣٨٩)، الكشف للقيسي (٢/٢٣٦)، المجمع للطبرسي (٨/٤٨٩)، تفسير الرازي (٢٦/٢٤٧)، النشر لابن الجزري (١/٣٠٧، ٣٠٩).

(١) سقط في ب.

(٢) تقدم.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٥)، الإعراب للنحاس (٢/٨١١)، الإملاء للعكبري (٢/١١٥)، البحر المحيط (٦/٤١٨)، التبيان للطوسي (٩/١١)، التيسير للداني (١٨٩)، تفسير القرطبي (١٥/٢٣٨)، الحجة لابن خالويه (٣٠٨)، الحجة لأبي زرة (٦٢٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٦١)، الكشاف للزمخشري (٣/٣٩٠)، الكشف للقيسي (٢/٢٣٧)، المجمع للطبرسي (٨/٤٨٩)، المعاني للفراء (٢/٤١٦)، تفسير الرازي (٢٦/٢٥٠)، النشر لابن الجزري (٢/٣٦٢).

أحدهما: أن تكون الجملة التي عَادَلْتَهَا^(١) «أَمْ» قد حُذِفَتْ، المعنى: أَلْجَاحِدُ^(٢) الكافر بربه خير أَمْ مَنْ هو قانت؟! ومن موصولة، وليست باستفهام، والمعنى: أَلْجَاحِدُ الكافر خير أَمْ من^(٣) هو قانت!؟

ودل على الجملة المحذوفة المعادلة لـ «أَمْ» ما جاء بعد من قوله -سبحانه-: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]، ودل عليها -أيضاً- ما قبل من قوله -عز وجل-: ﴿قُلْ تَمَنَّعَ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ﴾ [الزمر: ٨]، ومثل حذف هذه الجملة المعادلة لـ «أَمْ» للدلالة^(٤) عليها من الفُحْوَى قوله -عز وجل-: ﴿وَقَالُوا مَا لَنَا لَا نَرَى رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُمْ مِنَ الْأَشْرَارِ أَخَذَتْهُمُ سِحْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ﴾ [ص: ٦٢، ٦٣]؛ فالمعنى: أَمْفَقُودُونَ^(٥) هم أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ؟! ومثله قوله -سبحانه-: ﴿فَقَالَ مَالِكٌ لَا أَرَى الْهُدُودَ أَمْ كَانَ مِنَ الْفٰسِقِينَ﴾ [النمل: ٢٠]، وقد تقدم ذكر ذلك.

والوجه الآخر: أن تكون أَمْ منقطعة فتكون بمعنى بل، ولا تكون استفهامًا، لكنها تقدر بـ «بل» مع الهمزة.

والتقدير: بل أَمْنٌ هو قانت آتاء الليل ساجدًا وقائمًا كغيره؟! فَمَا مِنْ خَفَفَ فقال: ﴿أَمْنٌ هُوَ قَانِتٌ﴾ فالمعنى: أَمْنٌ هو قانت كَمَنْ [هو]^(٦) بخلاف هذا الوصف؟! ولا وَجَهَ للنداء ههنا؛ لأن هذا موضع معادلة، وليس النداء مِمَّا يقع في هذا الموضع، وإنما يقع في نحو هذا الموضع^(٧) الْجُمْلُ التي تكون أخبارًا، وليس النداء كذلك.

ويدل على المحذوف هنا قوله -عز وجل-: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]؛ لأنَّ التسوية لا تكون إلا بين شيئين، وفي جملتين في الخبر؛ فالمعنى: أَمْنٌ هُوَ قَانِتٌ كَمَنْ جعلَ اللهُ أُنْدَادًا لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ؟!؟

(١) في أ: عادت.

(٢) في أ: أَلْجَاحِدُ.

(٣) في أ: الذي.

(٤) في ب: الدلالة.

(٥) في ب: أمفقودون.

(٦) سقط في ب.

(٧) في ب: الموضع.

وقال أبو الحسن في قراءة من قرأ ﴿أَمَنْ هُوَ قَانِتٌ﴾ بالتخفيف: ذا ضعيف؛ لأن الاستفهام إنما يُبتدأ ما بعده، ولا يحمل على ما قبل الاستفهام، وذا الكلام ليس قبله شيء يُحْمَلُ عليه إلا في المعنى.

[قال:]

قرأ أبو عمرو وحده: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِي . الَّذِينَ﴾ [١٧، ١٨] بنصب الياء في رواية أبي عبد الرحمن بن اليزيدي عن أبيه.

وقال [عباس] ^(١): سألت أبا عمرو فقرأ: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِي الَّذِينَ﴾ بنصب الياء. وقال عبيد عن أبي عمرو: إن كانت رأس آية وقفت، وإن لم تكن رأس آية قلت: ﴿عِبَادِي الَّذِينَ﴾، [وقراءته القطع]. ^(٢)

وروى القطعي عن عبيد عن شبلي عن ابن كثير وأهل مكة: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِي الَّذِينَ﴾ بنصب الياء.

وقرأت على قنبل عن الثبالب عن أصحابه عن ابن كثير: ﴿عِبَادِ الَّذِينَ﴾ بكسر الدال من غير ياء.

وقرأ الباقون: ﴿عِبَادِ الَّذِينَ﴾ بغير ياء ^(٣). قال أبو علي: التسكين في الياء حسن، والتحريك فيها حسن أيضًا.

قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿ورجلاً سالمًا لرجل﴾ [٢٩] بألف. وقرأ الباقون: ﴿سَلَمًا﴾.

وروى أبان عن عاصم: ﴿سَالِمًا﴾ مثل أبي عمرو ^(٤).

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٥)، التبيان للطوسي (١٧/٩)، التيسير للداني (٦٧، ١٨٩)، الحجة لابن خالويه (٣٠٩)، السبعة لابن مجاهد (٥٦١)، الغيث للصفاقسي (٣٣٨)، الكشف للقيسي (٢٣٨/٢)، النشر لابن الجزري (٢/٣٦٤).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٥)، الإعراب للنحاس (٨١٧/٢)، البحر المحيط (٧/٤٢٤)، التبيان للطوسي (٢٣/٩)، التيسير للداني (١٨٩)، تفسير القرطبي (١٥/٢٥٣)، الحجة لابن خالويه (٣٠٩)، الحجة لأبي زرعة (٦٢١)، السبعة لابن مجاهد (٥٦٢)، الغيث للصفاقسي (٣٣٩)، الكشف للزمخشري (٣/٣٩٧)، الكشف للقيسي (٢/٢٣٨)، المجمع للطبرسي (٨/٤٩٦)، المعاني للفراء (٢/٤١٩)، تفسير الرازي (٢٦/٢٧٧)، النشر لابن الجزري (٢/٣٦٢).

قال أبو علي: حَدَّثْتُ عَنْ الْحُثَيْنِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُفَضَّلِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَنْ السُّدِّيِّ فِي قَوْلِهِ -تعالى-: ﴿صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَكِّسُونَ﴾ [الزمر: ٢٩].

قال: [هذا] ^(١) مَثَلٌ لِأَوْثَانِهِمْ ^(٢).

وقال قتادة: ﴿صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَكِّسُونَ﴾ [الزمر: ٢٩].

قال: هذا المشرك، تَنَازَعَتْهُ ^(٣) الشياطين، فقرنه بعضهم ببعض.

﴿وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ﴾ [الزمر: ٢٩] قال: هو المؤمن أَخْلَصَ الدَّعْوَةَ لِلَّهِ -سبحانه- والعبادة ^(٤).

وقال أبو عبيدة: متشاكسون: مجازها من الرجل الشكس، وسالما -وسلما- لرجل، أى: ضلح.

وزعموا أن أبا عمرو فسر «سالما»: خالصا له.

وأشد غير أبي عبيدة: [من الرجز]

أَكْوَى الْأَسْرِينَ وَأَحْسِمُ النَّسَا خُلِقْتُ شَكْسًا لِلْأَعَادِي مُشَكْسًا
مَنْ شَاءَ مِنْ حَرِّ الْجَجِيمِ اسْتَقْبَسَا ^(٥)

قوله -جل وعز-: ﴿رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ﴾ تقديره: فى أتباعه أو فى شيعته.

ويُقَوَّى قِرَاءَةً مَنْ قَرَأَ: ﴿سَالِمًا لِرَجُلٍ﴾ قوله: ﴿رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَكِّسُونَ﴾؛ فكما أن الشريك عبارة عن العين وليس باسم حَدَثٍ، كذلك الذى بإزائه، ينبغى أن يكون فاعلاً ولا يكون اسم حَدَثٍ.

وَمَنْ قَالَ: ﴿سَلَمًا لِرَجُلٍ﴾، أو «سَلَمًا» -فهما مصدران، وليسا ^(٦) بوصفين كـ «حَسَنٍ» وَبَطْلٍ، وَنَقُضٍ وَنَضْوٍ، ولكنه مصدر لـ «سَلِمَ سَلَمًا وَسَلَمًا»، ونظيره فى

(١) سقط فى ب.

(٢) أخرجه ابن جرير فى تفسيره (٦٣٢/١٠) (٣١٠٣٣).

(٣) فى ب: نازعته.

(٤) أخرجه ابن جرير فى تفسيره (٦٣٢/١٠) (٣٠١٣١)، وذكره السيوطى فى الدر (٦١٢/٥)،

وعزاه لعبد الرزاق وعبد بن حميد.

(٥) تقدم.

(٦) فى ب: وليس.

أنه على «فَعَلَ وَفِعَلَ»: الشَّبَةُ والشَّبَةُ. وقالوا: رِيحٌ رِيحًا وَرَبِحًا، فكذلك «سَلِمَ، سَلِمًا وَسَلَمًا وَسَلَامَةً» حكى السَّلَامَةُ أحمد بن يحيى.

والمعنى فيمن قرأ^(١): ﴿سَلَمًا﴾: ذا سَلَمٍ؛ فيكون التقدير: ضَرَبَ اللهُ مَثَلًا رجلاً له شركاء، ورجلاً ذا سَلَمٍ.

قال أبو الحسن: «سَلَمٌ» من الاستِسْلَام، وقال غيره: السَلَمُ خِلافُ المحارِبِ. قال أبو علي: ويدل على أن «سَلَمًا» و«سَلِمًا»^(٢) مصدران، قول الشاعر: [من مجزوء الوافر]

أَتَسَائِلَ إِنِّي سَلَمٌ لِأَهْلِكَ فَاقْبَلِي سَلِمِي^(٣)
فهذا يدل على أنه حَدَثٌ مثلُ: اقبلي عذري، واقبلي قولي، ونحو ذلك مما يكون عبارة عن حَدَثٍ.

قال:

قرأ حمزة والكسائي: ﴿بِكَافٍ عِبَادَهُ﴾ جماعاً.

وقرأ الباقون ﴿بِكَافٍ عَبْدُهُ﴾ [٣٦]، واحداً^(٤).

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿عَبْدُهُ﴾، فأفرد، قوله -عز وجل-: ﴿وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ﴾؛ فكان المعنى: أليس الله بكافيك وهم يخوفونك؟! ويقوى الإفراد قوله -تعالى-: ﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾ [الحجر: ٩٥].

وَمَنْ قَالَ: ﴿بِكَافٍ عِبَادَهُ﴾، فالمعنى: أليس الله بكافٍ عِبَادَهُ الأتبياء قبل، كما كفى إبراهيم النار، ونوحاً الغرق، ويونس ما دفع إليه؟! فهو -سبحانه- كافيك، كما كفى هؤلاء الرسل قبلك.

(١) في أ: قال.

(٢) في أ: سلم وسلم.

(٣) تقدم.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٥)، البحر المحيط (٤٢٩/٧)، التبيان للطوسي (٢٧/٩)، التيسير للداني (١٨٩)، تفسير الطبري (٥/٢٤)، تفسير القرطبي (٢٥٧/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣٠٩)، الحجة لأبي زرع (٦٢٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٦٢)، الغيث للصفاسي (٣٣٩)، الكشاف للزمخشري (٣/٣٩٨)، الكشف للقيسي (٢/٢٣٩)، المجمع للطبرسي (٨/٤٩٩)، المعاني للفراء (٢/٤١٩)، تفسير الرازي (٢٦/٢٨١)، النشر لابن الجزري (٢/٣٦٢).

قال:

قرأ أبو عمرو وحده: ﴿كَاشَفَاتُ ضُرَّةٌ﴾ [٣٨]، و: ﴿مُمْسِكَاتُ رَحْمَتَهُ﴾ [٣٨] مُتَوَّنًا، وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم مثل أبي عمرو. الباقون: ﴿كَشِفَتْ ضُرَّةٌ﴾، و: ﴿مُمْسِكْتُ رَحْمَتِي﴾ مضاف^(١). قال أبو علي: وجه النصب: أنه مما لم يقع، وما لم يقع من أسماء الفاعلين أو كان في الحال فالوجه فيه النصب.

قال تَمِيمُ بْنُ أَبِي بِنُ مَقْبِلٍ: [من البسيط]

يَا عَيْنِ بَكِي حَتِيْفًا رَأْسَ حَيْهَمِ الْكَاسِرِينَ الْقَنَّا فِي عَوْرَةِ الدُّبْرِ^(٢) وَوَجْهَ الْجَرِّ: أنه لَمَّا حُدِفَ التَّنْوِينُ - وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى عَلَى إِثْبَاتِهِ - عَاقَبَتِ الْإِضَافَةُ التَّنْوِينَ، [للمعنى]^(٣)، وعلى هذا قوله - سبحانه -: ﴿غَيْرِ مُجْلِ الصَّبِيدِ﴾ [المائدة: ١]، و [قوله]^(٤): ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ﴾ [الأحقاف: ٢٤]، وقوله: ﴿عَارِضٌ مَمْطِرِنًا﴾ [الأحقاف: ٢٤].

فأما قوله - جل وعز -: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٢]، فَأَعْمِلَ وَنَصَبَ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فِيمَا مَضَى، وَأَنْتَ لَا تَقُولُ: هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا - أَمْسَ، فَلَأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى حِكَايَةِ الْحَالِ الْمَاضِيَةِ؛ كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [النحل: ١٢٤] عَلَى تَقْدِيرِ حِكَايَةِ الْحَالِ الْآتِيَةِ.

قال:

قرأ حمزة والكسائي: ﴿قُضِيَ عَلَيْهِ الْمَوْتُ﴾ [٤٢] بضم القاف والياء مفتوحة،

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٦)، الإعراب للنحاس (٨٢٠/٢)، الإملاء للعكبري (٢/ ١١٦)، البحر المحيط (٤٣٠/٧)، التبيان للطوسي (٢٨/٩)، التيسير للداني (١٩٠)، تفسير الطبري (٦/٢٤)، تفسير القرطبي (٢٥٩/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣١٠)، الحجة لأبي زرعة (٦٢٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٦٢)، الغيث للصفاسي (٣٣٩)، الكشف للقيسي (٢٣٩/٢)، المجمع للطبرسي (٤٩٩/٨)، المعاني للفراء (٤٢٠/٢)، تفسير الرازي (٢٨٣/٢٦)، النشر لابن الجزري (٣٦٣/٢).

(٢) البيت في ديوانه ص (٨٢)، وشرح أبيات سيويه (٢١٤/١)، والكتاب (١٨٤/١)، واللسان (دبر).

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في أ.

والموت: رفعًا.

وقرأ الباقون: ﴿قَضَى﴾ بفتح القاف، ﴿أَلَمَوْتَ﴾ نصبًا^(١).

قال أبو علي: حجة بناء الفعل للفاعل قوله -جل وعز-: ﴿وَرَسُولٌ آخِرٌ﴾؛ فكما أن هذا الفعل مبني للفاعل كذلك حكم الذي عطف عليه، وَمَنْ بَنَى الفعل للمفعول به فهو في المعنى مثل بناء الفعل للفاعل، والأوَّلُ أُبَيَّن.

قال:

قرأ عاصم -في رواية أبي بكر- وحمزة والكسائي: ﴿بِمَفَازَاتِهِمْ﴾ [٦١] جماعة.
وقرأ الباقون، وحفص عن عاصم: ﴿بِمَفَازَتِهِمْ﴾ واحدة^(٢).

قال أبو علي: حجة الإفراد: أن «المفازة» و «الفوز» واحد، وإفراد «المفازة» كإفراد «الفوز».

ووجه الجمع: أن المصادر قد تُجَمَع إذا اختلفت أجناسها، ومثله في الجمع والإفراد: ﴿عَلَى مَكَاتِكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٥]، وَ: ﴿مَكَانَاتِكُمْ﴾.

اختلفوا في قوله -سبحانه-: ﴿تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ [٦٤]:

فقرأ نافع وابن عامر ﴿تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ خفيفة.

غير^(٣) أن نافعًا فتح الياء، ولم يفتحها ابن عامر.

قال أبو عمرو^(٤) عبد الله بن أحمد بن ذكوان: وكذلك وجدتها في كتابي عن

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٦)، الإعراب للنحاس (٨٢١/٢)، البحر المحيط (٤٣١/٧)، التبيان للطوسي (٣١/٩)، التيسير للداني (١٩٠)، تفسير القرطبي (٢٦٣/١٥)، الحجة لأبي زرعة (٦٢٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٥٢)، الغيث للصفاقسي (٣٣٩)، الكشف للزمخشري (٤٠٠/٣)، الكشف للقيسي (٢٣٩/٢)، المجمع للطبرسي (٥٠٠/٨)، المعاني للفرّاء (٤٢٠/٢)، النشر لابن الجزري (٣٦٣/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٦)، الإعراب للنحاس (٨٢٧/٢)، البحر المحيط (٤٣٧/٧)، التبيان للطوسي (٤١/٩)، التيسير للداني (١٩٠)، تفسير الطبري (١٥/٢٤)، تفسير القرطبي (٢٧٤/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣١٠)، الحجة لأبي زرعة (٦٢٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٦٣)، الغيث للصفاقسي (٣٣٩)، الكشف للزمخشري (٤٠٦/٣)، الكشف للقيسي (٢٤٠/٢)، المجمع للطبرسي (٥٠٦/٨)، المعاني للفرّاء (٤٢٤/٢)، تفسير الرازي (٩/٢٧)، النشر لابن الجزري (٣٦٣/٢).

(٣) في ب: إلا.

(٤) في ب: أبو عمر.

أيوب، وفي حفظي: ﴿تَأْمُرُونِي﴾ بنونين .
 وقال هشام عن ابن عامر: بنونين^(١). غير أحمد: الصحيح عن ابن عامر:
 ﴿تَأْمُرُونِي﴾ بنون واحدة خفيفة مثل نافع .
 وقرأ ابن كثير: ﴿تَأْمُرُونِي﴾ مشددة النون مفتوحة الياء .
 وقرأ الباقون: ﴿تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ ساكنة الياء^(٢).
 قال أبو علي: قوله -عز وجل-: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾، «غَيْرَ» فيه ينتصب
 على وجهين:

أحدهما: أَعْبُدُ غيرَ الله فيما تأْمُرُونِي .
 والوجه الآخر: أن ينتصب بـ «تَأْمُرُونِي»، والمعنى: أتَأْمُرُونِي أن أعبُد غيرَ الله؟!
 فلما حذف «أن» ارتفع «أَعْبُدُ» فصار أن وصلتها في موضع نصب، ولا يجوز انتصاب
 «غير» بـ «أعبُد» على هذا؛ لأنه في تقدير الصلة فلا يعمل فيما تقدم عليه .
 والمعنى: أتأْمُرُونِي بعبادة غير الله؟! فموضع «أعبُد» و «أن» المضمرة نصب؛
 على تقدير البدل من «غير»؛ كأنه قال: أبعْبَادَةَ غيرِ الله تأْمُرُونِي؟! إلا أن الجار حذف
 كما حذف من قوله: [من البسيط]

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ (٣)

وصار التقدير بعد الحذف: أغَيْرَ الله تَأْمُرُونِي عِبَادَتَهُ؟! فأضمر المفعول الثاني
 للأمر، والمفعول الأول علامة المتكلم، و «أن أعبُد» بدل من «غير»، ومثل هذا في
 البدل قوله: ﴿وَمَا أَسْنِينُهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾ [الكهف: ٦٣] [أى ما] (٤) أنساني
 ذكره إلا الشيطان، ومثله في حذف حرف الجر منه: ﴿أَفَعَلَّ مَا تُؤْمُرُونَ﴾

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٦، ٣٧٧)، الإعراب للنحاس (٨٢٨/٢)، البحر المحيط (٧/٤٣٩)، التبيان للطوسي (٤١/٩)، التيسير للداني (١٩٠، ١٩١)، تفسير القرطبي (١٥/٢٧٦)، الحجة لابن خالويه (٣١١)، الحجة لأبي زرعة (٥٦٣)، الغيث للصفاسي (٣٣٩)، الكشف للقيسي (٢/٢٤٠، ٢٤١)، المجمع للطبرسي (٨/٥٠٦)، تفسير الرازي (٢٧/١٢)، النشر لابن الجزري (٢/٣٦٣، ٣٦٤).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٧)، البحر المحيط (٧/٤٣٩)، التيسير للداني (١٩١)، السبعة لابن مجاهد (٥٦٣)، الغيث للصفاسي (٣٣٩)، الكشف للقيسي (٢/٢٤٠، ٢٤١)، المجمع للطبرسي (٨/٥٠٦)، النشر لابن الجزري (٢/٣٦٣، ٣٦٤).

(٣) تقدم.

(٤) سقط في ب.

[الصفات: ١٠٢] التقدير: ما تؤمر به، فحذف الجار، فوصل الفعل إلى الضمير؛ فصار: تؤمره، ثم حذفت الهاء من الصلة؛ كما حذفت من قوله -سبحانه-: ﴿وَسَلِّمْ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ﴾ [النمل: ٥٦] أى: اصطفاهم.

والدليل على أن [«أَنْ»] ^(١) المحذوفة من اللفظ مرادة في المعنى، أن أبا عثمان حكى عن ابن قُطْرُب عن أبيه أنه سمع مَنْ يُنْشِد: [من الطويل]

أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَعَى (٢)

بالنصب.

فأما ﴿تَأْمُرُونَ﴾ فالقياس: تأمرُونِي، وتدغم؛ فتصير: ﴿تَأْمُرُونَ﴾، وجاز الإدغام وإسكان النون المدغمة؛ لأن قبلها حرف لين وهو الواو في ^(٣) ﴿تَأْمُرُونَ﴾، فمن خفف النون فقال: ﴿تَأْمُرُونِي﴾، فإنه ينبغي أن يكون حذف الثانية المصاحبة لعلامة المنصوب المتكلم؛ لأنها قد حذفت في مواضع، نحو: فَلَيْتِي، وإِنِّي، وكأني وَقَدْنِي في نحو قوله: [من الرجز]

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْحُبَيْبِينَ قَدِي ^(٤)

وإنما قَدَرْنَا المحذوفة ^(٥) الثانية؛ لأن التكرير بها ^(٦) وقع، ولأن حذف الأولى

لحن؛ لأنها دلالة الرفع.

وعلى ذلك يحمل قول الشاعر: [من الوافر]

(١) سقط في أ، ب.

(٢) صدر بيت لطرفة بن العبد وعجزه:

..... وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى

والبيت في ديوانه ص (٣٢)، والإنصاف (٥٦٠/٢)، وخزانة الأدب (١١٩/١)، والدرر

(٧٤/١)، وسر صناعة الإعراب (٢٨٥/١)، وشرح شواهد المغنى (٨٠٠/٢)، والكتاب

(٩٩/٣)، واللسان (أتن)، والمقاصد النحوية (٤٠٢/٤)، والمقتضب (٨٥/٢)، وبلا نسبة

في خزانة الأدب (٤٦٣/١)، والدرر (٣٣/٣)، ووصف المباني ص (١١٣)، وشرح شذور

الذهب ص (١٩٨)، وشرح ابن عقيل ص (٥٩٧)، وشرح المفصل (٧/٢)، ومجالس

ثعلب ص (٣٨٣)، ومعنى اللبيب (٣٨٣/٢)، وهمع الهوامع (١٧/٢).

(٣) في ب: من.

(٤) تقدم.

(٥) في أ: المحذوف.

(٦) في أ: به.

... .. لا أَبَاكَ تُخَوِّفِينِي^(١)
 ولو فتح فاتح النون لكان قد حذف المفعول الأول وهو يريد، فإذا كسر فقال:
 «تأمروني»، حذف النون المصاحبة للضمير، وفتح الياء من «تأمروني» وإسكانها
 جميعاً سائغ حسن.
 وقرأ نافع وابن كثير وابن عامر وأبو عمرو: ﴿فُتِّحَتْ﴾ [٧١] ﴿وَفُتِّحَتْ﴾ [٧٣]،
 مشددتين.

وعاصم وحمزة والكسائي يخففون^(٢).

قال أبو علي: حجة التشديد، قوله - سبحانه -: ﴿جَنَّتٍ عَدْنٍ مُّفْتَحَةً لِّمَنْ الْأَعْيُنُ﴾
 [ص: ٥٠]، والاتفاق عليه، وهذا التشديد يختص بالكثرة. ووجه التخفيف: أن
 التخفيف يصلح للقليل والكثير.

* * *

(١) تقدم.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٧)، التبيان للطوسي (٤٨/٩)، التيسير للداني (١٩٠)، الحجة لابن خالويه (٣١١)، الحجة لأبي زرعة (٦٢٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٦٤)، الغيث للصفاسي (٣٣٩)، الكشف للقيسي (٢٤١/٢)، المجمع للطبرسي (٥٠٩/٨)، المعاني للأخفش (٤٠٧/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٦٤/٢).

بِسْمِ اللَّهِ

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ «الْمُؤْمِنِ»

اختلفوا في الحاء من ﴿حَم﴾ [١]: فقرأ ابن كثير: بفتح الحاء. واختلف عن أبي عمرو:

فأخبرني أحمد بن زهير عن القصبى عن عبد الوارث عن أبي عمرو أنه قرأ: ﴿حَم﴾ مفتوحة الحاء قليلاً.

وكذلك أخبرني ابن اليزيدى عن أبيه عن أبي عمرو: ﴿حَم﴾ الحاء بين الفتح والكسر.

وأخبرني الجَمَّال عن أحمد بن يزيد عن أبي مَعْمَرٍ عن عبد الوارث عن أبي عمرو مثله.

وأخبرني الخَزَّاز عن محمد بن يحيى عن عبيد عن أبي عمرو: ﴿حَم﴾ بكسر الحاء.

وقال عَبَّاس بن الفضل وهارون الأعور عن أبي عمرو: ﴿حَم﴾ جزماً. لم يذكر غير ذلك.

وأخبرني محمد بن يحيى عن محمد عن اليزيدى عن أبي عمرو: ﴿حَم﴾ بكسر الحاء.

وقال ابن رومى عن أحمد بن موسى عن أبي عمرو: ﴿حَم﴾ بكسر الحاء. حدثنا إبراهيم بن على العُمَرى قال: حدثنا عبد الغفار عن عباس عن أبي عمرو: ﴿حَم﴾، بكسر الحاء شكلاً بلا ترجمة. واختلف عن نافع:

فأخبرني محمد بن الفرّج عن محمد بن إسحاق عن أبيه عن نافع: ﴿حَم﴾ بفتح الحاء، وكذلك قال محمد بن سعدان عن إسحاق عن نافع.

وأخبرني الأَشْثَانِي^(١) عن أحمد بن صالح عن ورش، وقالون عن نافع: ﴿حَم﴾

(١) الحسن بن على بن مالك بن أشرس بن عبد الله بن منجاب: أبو على الأشثاني البغدادي والد القاضي عمر بن الحسن الأشثاني، روى القراءة عن: أحمد بن صالح وسمع منه كتابه فى قراءة نافع، روى القراءة عنه: ابنه عمر وأبو بكر بن مجاهد وإبراهيم بن حرب الحراني والخضر بن الهيثم الطوسى. قال ابن المنادى: به أدنى لين. قلت: مات ليلة الأربعاء سنة =

لا مفتوحة ولا مكسورة، وسطًا بين ذلك .

وقال خارجة بن مصعب عن نافع: ﴿حَم﴾ بفتح غير مشبع، ذكره عن خارجة محمد بن أبان البلخي .

واختلف عن عاصم - أيضًا - :

فقال الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: إنه لم يكسر من الهجاء شيئًا إلا: ﴿طِه﴾ [طه: ١] وحدها، وكان يفتح ﴿حَم﴾ ويفخمها .

وقال محمد بن المنذر عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم: إنه كان يكسر الحاء من: ﴿حَم﴾ . وأخبرنا الترسبي أبو بكر قال: حدثنا خَلَادٌ عن حسين عن أبي بكر عن عاصم: أنه كان يكسر الحاء من ﴿حَم﴾ .

وقال عن عاصم: أنه قرأ: ﴿حَم﴾ مفخمة^(١) .

وقرأ ابن عامر وحزمة والكسائي: ﴿حَم﴾، بكسر الحاء .

قال أبو علي: قد بينا وجوه هذه الأقوال فيما تقدم .

اختلفوا في الياء والتاء من قوله -جل وعز-: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ﴾ [غافر: ٢٠]:

فقرأ نافع وابن عامر: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ﴾ بالتاء .

وقرأ الباقون: ﴿يَدْعُونَ﴾ بالياء .

وكلهم فتح الياء^(٢) .

= ثمان وسبعين ومائتين، ودفن يوم الخميس لثلاث خلون من شعبان .
ينظر: الغاية (١/٢٢٥) .

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٧)، التبيان للطوسي (٥٢/٩)، التيسير للداني (١٩١)، تفسير القرطبي (٢٩٠/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣١٢)، الحجة لأبي زرعة (٦٢٦)، السبعة لابن مجاهد (٥٦٦، ٥٦٧)، الغيث للصفاقسي (٣٤٠)، الكشاف للزمخشري (٤١٢/٣)، الكشف للقيسي (١٨٨/١)، المجمع للطبرسي (٥١٣/٨)، تفسير الرازي (٢٥/٢٧)، النشر لابن الجزري (٧٠/٢) .

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٨)، البحر المحيط (٤٥٧/٧)، التبيان للطوسي (٦٣/٩)، التيسير للداني (١٩٢)، تفسير الطبري (٣٦/٢٤)، تفسير القرطبي (٣٠٣/١٥)، الحجة لأبي زرعة (٦٢٨/١)، السبعة لابن مجاهد (٥٦٨)، الغيث للصفاقسي (٣٤٠)، الكشاف للزمخشري (٤٢٢/٣)، الكشف للقيسي (٢٤٢/٢)، المجمع للطبرسي (٥١٨/٨)، النشر لابن الجزري (٣٦٥، ٣٦٤/٢) .

قال أبو علي: وجه الياء من قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ﴾، أى: يدعون الكفار من آلهتهم من دون الله -تعالى-، والتاء على: قل لهم: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ﴾.
قال: وكلهم فتح الياء، أى لم يضمها أحد منهم فيقول: ﴿وَالَّذِينَ يُدْعُونَ مِنْ دُونِهِ﴾، ولو قرئ ذلك لكان المعنى فى: ﴿يُدْعُونَ﴾: يُسْمُونَ؛ وذلك كقولهم: ما تدعون كذا فيكم؟ أى: ما تسمون؟ فكأن المعنى: والذين يُسْمُونَ آلهة لا يقضون بشيء.

قال: [من البسيط]

أَهْوَى لَهَا مِشْقَصًا حَشْرًا فَشَبَّرَهَا وَكُنْتُ أَدْعُو قَدَاهَا الْإِئْمَدَ الْقَرِدَا^(١)
[أدعو]^(٢) أى: كنت أسمى.

قال:

واختلفوا فى إثبات الياء وحذفها من قوله -عز وجل-: ﴿يَوْمَ التَّلَاقِ﴾ [١٥]، و: ﴿التَّنَادِ﴾ [٣٢]، فقال أحمد بن صالح عن ورش وقالون وأبى بكر بن أبى أويس عن نافع: ﴿التَّلَاقِ﴾ يثبت الياء فى الوصل.

وكذلك قال^(٣) ورش وقالون: ﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾ بياء.

وقال عن أبى بكر بن أبى أويس بغير ياء فى وصل ولا وقف: ﴿التَّنَادِ﴾.

وقال إبراهيم القُورَسِيّ عن أبى بكر بن أبى أويس عن نافع بغير ياء: ﴿التَّلَاقِ﴾.

وقال أبو قرّة عن نافع: ﴿التَّنَادِ﴾، بمد الياء.

وقال ابن جَمَّاز وإسماعيل والمُسَيَّبِيّ وأبو خلود بغير ياء فى وصل ولا وقف:

﴿التَّلَاقِ﴾ و: ﴿التَّنَادِ﴾.

و [قرأ] ابن كثير: ﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾، و: ﴿التَّلَاقِ﴾، يثبت الياء، وصل أو وقف.

وكذلك: ﴿مِنْ وَاقِي﴾ [الرعد: ٣٤]، و ﴿مَنْ هَادِي﴾ [الرعد: ٣٣]، يصل

بالتنوين، ويقف بالياء.

وقرأ عاصم وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿التَّلَاقِ﴾، و: ﴿التَّنَادِ﴾

(١) البيت لابن أحمر فى ديوانه ص (٤٩)، واللسان (دعا)، وجمهرة اللغة ص (١٢٦٤)، والمخصص (٩٨/٩)، وتهذيب اللغة (٣/١٢٤)، والمذكر والمؤنث للأببارى ص (٢٥٨).

(٢) سقط فى أ.

(٣) زاد فى ب: عن.

بغير ياء .

و [قرأ] عباس عن أبي عمرو: ﴿يَوْمَ التَّنَادِي﴾، يثبت الياء^(١).
قال أبو علي: المعنى: إني أخاف عليكم عذاب يوم التلاقي وعذاب يوم
التنادي، وإذا كان كذلك، كان انتصاب ﴿يوم﴾ انتصاب المفعول به، لا انتصاب
الظرف؛ لأن إعرابه إعراب المضاف المحذوف.

وقيل في يوم التنادي: إنه يوم ينادى أهل الجنة أهل النار، وأهل النار أهل الجنة،
فينادى أهل الجنة ﴿أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبَّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾ [الأعراف:
٤٤]، وينادى أهل النار أهل الجنة: ﴿أَنْ أَفِضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾
[الأعراف: ٥٠].

وقد قرئ: ﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾ بالتشديد، من نَدَّ البعير إذا فرَّ هارباً على وجهه؛ ويدل
على هذا قوله - سبحانه -: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ﴾ [عبس: ٣٤]، وقد يجوز إذا أراد
هذا المعنى في الشعر أن يخفف ويطلق.

كقول عمران: [من البسيط]

قَدْ كُنْتُ جَارَكَ حَوْلًا لَا تُرَوِّعُنِي فِيهِ رَوَائِعُ مِنْ إِنْسٍ وَلَا جَانٍ^(٢)

وقد تكون الفواصل كالقوافي في أشياء.

وقد قيل في يوم التلاقي: إنه يوم يلتقى أهل السماء و [أهل] الأرض^(٣)، ويوم
يلتقى [فيه] الظالم والمظلوم.^(٤)

فأما إثبات الياء وحذفها، فإنه إذا كان فاصلة حَسَنَ الحذف، كما حَسَنَ في القافية
من نحو: [من الكامل]

..... وَبَعْدَ ضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرُ^(٥)

في الوصل والوقف، وما كان كلاماً تاماً، ولم يكن فاصلة، فإنه يشبه بها،

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٨)، البحر المحيط (٤٥٥/٧)، التيسير للداني (١٩٢)، الحجة
لابن خالويه (٣١٢)، الحجة لأبي زرع (٦٢٨)، السبعة لابن مجاهد (٥٦٨)، الغيث
للصفاقسي (٣٤٠)، الكشف للقيسي (٢٤٦/٢)، النشر لابن الجزري (٣٦٦/٢).

(٢) تقدم.

(٣) سقط في ب.

(٤) سقط في ب.

(٥) تقدم.

وكذلك إذا كان ما قبلها كسرة والآخر ياء، فالإثبات حسن كما كان الحذف كذلك، وكذلك هو في القوافي.

فأما اسم الفاعل إذا لم يكن فيه ألف ولام، نحو: ﴿مِن هَادٍ﴾ [الرعد: ٣٣]، و: ﴿مِن وَاقٍ﴾ [الرعد: ٣٤]، فإذا وقفت على شيء منه أسكنته، والوقف^(١) فيه على الياء لغة حكاها سيبويه، وقد ذكرنا وجهها فيما تقدم.

قال:

قرأ نافع وابن عامر: ﴿حَقَّتْ كَلِمَاتُ رَبِّكَ﴾ [٦] جماعة^(٢).
وقرأ الباقون: ﴿كَلِمَةً﴾ واحدة^(٣).

قال أبو علي: الكلمة تقع مفردة^(٤) على الكثرة، فإذا كان كذلك استغنى فيها عن الجمع؛ كما تقول^(٥) غَمَّنى قِيَامُكُمْ وقعودكم، وقال: ﴿لَا نَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَجِدًا وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ١٤]، وقال: ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾ [لقمان: ١٩]، فأفرد الصوت مع الإضافة إلى الكثرة؛ فكذلك الكلمة.

وقد قالوا: [قال]^(٦) قُسَّ في كلمته، يريدون في خطبته.

وَمَنْ جَمَعَ؛ فلأن هذه الأشياء - وإن كانت تدل على الكثرة - قد تجمع إذا اختلفت أجناسها^(٧)، قال: ﴿وَصَدَقَتْ بِكَلِمَتِ رَبِّهَا﴾ [التحريم: ١٢]، ﴿وَإِذْ أَبْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٢٤] فالكلمات في قوله - عز وجل - ﴿وَصَدَقَتْ بِكَلِمَتِ رَبِّهَا﴾ [التحريم: ١٢] - والله أعلم - يراد بها شرائعه؛ لأن كتبه قد ذكرت.

وقرأ ابن عامر وحده: ﴿كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً﴾ [٢١] بالكاف، وكذلك في

(١) في أ: الوقوف.

(٢) في ب: جماعات.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٧)، البحر المحيط (٤٥٠/٧)، التبيان للطوسي (٥٥/٩)، التيسير للداني (١٢٢)، تفسير القرطبي (٢٩٣/١٥)، الحجة لأبي زرة (٦٢٧)، السبعة لابن مجاهد (٥٦٧)، الغيث للصفاسي (٣٤٠)، الكشاف للزمخشري (٤١٥/٣)، الكشف للقيسي (٤٤٧/١)، المجمع للطبرسي (٥١٤/٨)، تفسير الرازي (٣٠/٢٧)، النشر لابن الجزري (٢٦٢/٢).

(٤) في ب: معرفة.

(٥) في ب: قيل.

(٦) سقط في ب.

(٧) في أ: أجناسه.

مصاحفهم^(١).

وقرأ الباقون: ﴿أَشَدَّ مِنْهُمْ﴾ وكذلك في مصاحفهم.

قال أبو علي: مَنْ قرأ: ﴿كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾، فأتى بلفظ الغيبة؛ فلأن ما قبله من قوله: ﴿أَوْلَمْ يَسِيرُوا... فَيَنْظُرُوا... مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [غافر: ٢١]، على لفظ الغيبة؛ فكذلك يكون قوله: ﴿كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾، على الغيبة؛ فيكون موافقاً لما قبله من ألفاظ الغيبة، فهذا البَيِّنُ.

وأما من قال: ﴿كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْكُمْ﴾ بعد ما ذكرناه من ألفاظ الغيبة، فعلى الانصراف من الغيبة إلى الخطاب، كقوله -سبحانه-: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٤] بعد قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ١].

وحسَنَ الخطابُ هنا؛ لأنه خطاب فيما أرى لأهل مكة، فحسن الخطاب بحضورهم فجعل الخطاب على لفظ الحاضر المخاطب.

وهذه الآية في المعنى مثل قوله -تعالى-: ﴿مَكَثْتُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَكُمْ نُمُوكَ لَكُمْ﴾ [الأنعام: ٦]، ومثل قوله: ﴿أَوْلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا﴾ [الروم: ٩]، فهذه كلها على لفظ الغيبة؛ ففيها ترجيح لمن قرأ هذه التي في «المؤمن» على لفظ الغيبة دون الخطاب.

[وَرَوَى] عباس عن أبي عمرو: ﴿أَمَرِي إِلَى اللَّهِ﴾ [٤٤] ساكنة الياء، وَرَوَى اليزيدي وغيره عن أبي عمرو: بفتح الياء.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿وَأَنْ يُظْهِرَ﴾ [٢٦] بغير ألف.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿أَوْ أَنْ﴾ بألف قبل الواو^(٢).

قوله: بألف -يريد به الهمزة التي في «أو».

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٨)، البحر المحيط (٤٥٧/٧)، التبيان للطوسي (٦٥/٩)، التيسير للداني (١٩١)، الحجة لابن خالوية (٣١٣)، الحجة لأبي زرعة (٦٢٨/١)، السبعة لابن مجاهد (٥٦٩)، الغيث للصفاسي (٣٤٠)، الكشاف للزمخشري (٤٢٢/٣)، الكشاف للقيسي (٢٤٢/٢)، المجمع للطبرسي (٥١٩/٨)، النشر لابن الجزري (٣٦٥، ٣٦٤/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٩)، التيسير للداني (١٩٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٧١)، الغيث للصفاسي (٣٤١)، الكشاف للقيسي (٢٤٦/٢)، تفسير الرازي (٧١/٢٧)، النشر لابن الجزري (٣٦٦/٢).

قال أبو علي: من قرأ: ﴿أَوْ أَنْ يُظْهَرَ﴾، فالمعنى: أخاف هذا الضرب منه، كما تقول: كُلُّ خَبْرًا أو تَمْرًا، أى: هذا الضرب. وَمَنْ قال: ﴿وَأَنْ يُظْهَرَ﴾، فالمعنى: إني أخاف هذين الأمرين منه.

ومن قال: ﴿أَوْ أَنْ يُظْهَرَ فِي الْأَرْضِ﴾، فالأمران يُخَافان منه؛ كما أنه إذا قال: أَكَلْتُ خَبْرًا أو تَمْرًا، أو: أَكَلْتُ خَبْرًا وَتَمْرًا - جاز أن يكون قد أَكَلَهُمَا جَمِيعًا، كأنه قال في «أو»: أَكَلْتُ هَذَا الضَّرْبَ مِنَ الطَّعَامِ.

اختلفوا في قوله -جل وعز-: ﴿يُظْهَرَ﴾ [٢٦] وفي رفع ﴿الْفَسَادُ﴾ [٢٦] ونصبه:

فقرأ نافع وأبو عمرو: ﴿يُظْهَرَ﴾ بضم الياء، ﴿فِي الْأَرْضِ الْفَسَادُ﴾ نصبًا. وقرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿يُظْهَرَ﴾ منصوبة الياء، ﴿فِي الْأَرْضِ الْفَسَادُ﴾ رفعًا. وقرأ عاصم -في رواية أبي بكر- وحمزة والكسائي: ﴿أَوْ أَنْ يُظْهَرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادُ﴾ رفعًا.

حفص عن عاصم: ﴿أَوْ أَنْ يُظْهَرَ﴾ رفع الياء، ﴿فِي الْأَرْضِ الْفَسَادُ﴾ نصبًا^(١). قال أبو علي: حجة من قال: ﴿يُظْهَرَ﴾ - أنه أشبه بما قبله، ولأن قبله: ﴿يُبَدِّلُ﴾ [٢٦]، فأسند الفعل إلى موسى، وهم كانوا في ذكره؛ فكذلك: ﴿أَنْ يُظْهَرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادُ﴾ ليكون مثل: ﴿يُبَدِّلُ﴾، فيكون الكلام من وجه واحد. ومن قال: ﴿وَأَنْ يُظْهَرَ﴾ فإنه أراد أنه إذا بُدِّلَ الدِّينُ ظَهَرَ الْفَسَادُ بِالتَّبْدِيلِ، أو يكون أراد: أو يظهر في الأرض الفساد بمكانه. قال:

حدثني الخَزَّاز، قال: حدثنا محمد بن يحيى القُطَيْعِيُّ عن عُبيدٍ عن أبي عمرو: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ﴾ [٢٨] ساكنة الجيم. وقرأ الباقون: ﴿رَجُلٌ﴾.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٨)، البحر المحيط (٤٦٠/٧)، التبيان للطوسي (٦٩/٩)، التيسير للداني (١٩١)، تفسير الطبري (٣٧/٢٤)، تفسير القرطبي (٣٠٥/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣١٣)، الحجة لأبي زرعة (٦٣٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٦٩)، الغيث للصفاقسي (٣٤١)، الكشف للقيسي (٢٤٣/٢)، المجموع للطبرسي (٥٢٠/٨)، المعاني للفراء (٧/٣)، تفسير الرازي (٥٥/٢٧)، النشر لابن الجزري (٣٦٥/٢).

قال أبو علي: رَجُلٌ وَرَجُلٌ، وَسَبْعٌ وَسَبْعٌ، وَعَضُدٌ وَعَضُدٌ، التحقيق على^(١) هذا النحو مستمر كثير.

اختلفوا في إدغام الذال من: ﴿عُدْتُ﴾ [٢٧]:

فقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر: ﴿عُدْتُ﴾ مَبِينَةً الذال، وفي «الدخان» [٢٠] مثله.

قال محمد بن إسحاق عن أبيه، وقال القاضي عن قالون، وأبو بكر بن أبي أويس، وورش عن نافع كذلك: ﴿عُدْتُ﴾ غير مدغمة. وقال ابن جَمَّاز وإسماعيل عن نافع: ﴿عُدْتُ﴾ مدغمة. وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي مدغماً^(٢).

قال أبو علي: الإدغام حَسَنٌ؛ لتقارب هذه الحروف، وأنها كلها من [طرف]^(٣) اللسان وأصول الثنايا، والبيان حَسَنٌ؛ لاختلاف حَيِّزِ هذه الحروف. ألا ترى أن الذال ليست من حيز التاء، وإنما الذال والتاء والظاء من [حَيِّزِ]^(٤)، والذال والطاء والتاء من حَيِّزِ؛ فَحَسَنَ البيان لذلك.

قال سيبويه: «حدثنا من نثق به أنه سمع من يقول: أخذت، فبين».

قال:

قرأ أبو عمرو وحده ﴿على كل قلبٍ مُتَكَبِّرٍ﴾ [٣٥]، يُنَوِّن «قلب». وقرأ الباقون: ﴿عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ﴾ مضافاً^(٥).

قال أبو علي: وَجْهٌ قول أبي عمرو: أنه جعل التكبر صفة للقلب، وإذا وُصِفَ

(١) في ب: في.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٨)، البحر المحيط (٤٦٠/٧)، الحجة لابن خالويه (٣١٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٧٠)، الغيث للصفاقسي (٣٤١)، الكشف للزمخشري (٤٢٣/٣)، المجمع للطبرسي (٥٢٠/٨)، تفسير الرازي (٥٥/٢٧)، النشر لابن الجزري (١٦/٢).

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في أ.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٨، ٣٧٩)، الإعراب للنحاس (١١/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١١٧)، البحر المحيط (٤٦٥/٧)، التبيان للطوسي (٧٢/٩)، التيسير للداني (١٩١)، تفسير الطبري (٤٢/٢٤)، تفسير القرطبي (٣١٤/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣١٤)، الحجة لأبي زرعة (٦٣٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٧٠)، الغيث للصفاقسي (٣٤١)، الكشف للزمخشري (٤٢٧/٣)، الكشف للقيسي (٢٤٤/٢)، المجمع للطبرسي (٥٢٢/٨)،

القلب بالتكبر كان صاحبه في المعنى متكبراً، وكأنه أضاف التكبر إلى القلب، كما أضيف الصَّعْرُ إلى الخَدِّ في قوله -تعالى-: ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ﴾ [لقمان: ١٨]، فكما يكون بِصَعْرِ الخد متكبراً، كذلك يكون بالتكبر في القلب مُتَكَبِّرٌ [الجملة] (١).
ومما يقوى ذلك: أن الكِبْرَ قد أضيف إلى القلب في قوله -تعالى-: ﴿إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ﴾ [غافر: ٥٦] فالكِبْرُ في القلب كالصَّعْرِ في الخد، والثَّني في الجِدِّ في قوله: [من البسيط]

... .. ثَانِي الْجِيْدِ (٢)

وكذلك إضافة الخضوع إلى الأعناق فيمن جعل الأعناق جمع «عنق» الذي هو العضو.

فكما أن هذه الأمور إذا أُضِيفَتْ إلى هذه الأعضاء وُصِفَتْ بها، كان الوصف شاملاً لجملة الشخص -كذلك التكبر إذا أضيف إلى القلب يكون صاحبه به متكبراً. وكذلك إضافة الكتابة إلى اليد في قوله -سبحانه-: ﴿فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: ٧٩].

فأما من أضاف فقال: ﴿عَلَىٰ كُلِّ قَلْبٍ مُّتَكَبِّرٍ﴾ فلا يخلو من أن يُقَدَّرَ الكلام على ظاهره أو يُقَدَّرَ فيه حذفاً، فإن تَرَكَهُ على ظاهره كان المعنى: يطبع على كل قلب متكبر، أي: يطبع على جملة القلب من المتكبر.

وليس المراد أنه يطبع على كل قلبه، فيعم الجميع بالطبع؛ إنما المعنى: أنه يطبع على القلوب إذا كانت (٣) قلباً قلباً، والطبع علامة في جملة القلب كالختم عليه. فإذا كان الحمل على الظاهر غير مستقيم علمت أن الكلام ليس على ظاهره، وأنه قد حذف منه شيء، وذلك المحذوف إذا أظهرته: كذلك يطبع الله على كل قلب كل متكبر؛ فيكون المعنى: يطبع على القلب إذا كان قلباً قلباً من كل متكبر، ويختم عليه.

= المعاني للأخفش (٢/٤٦١)، المعاني للفراء (٣/٨)، تفسير الرازي (٢٧/٦٣)، النشر لابن الجزري (٢/٣٦٥).

(١) سقط في ب.

(٢) جزء من عجز بيت للشماخ وقبيله:

نسبت أن ربيعاً أن رعى إبلاً يهدى إلى خناه ...
ينظر ديوانه ص (١٥)، والكامل ص (١٦)، ومجاز القرآن (٢/٤٦).

(٣) في ب: كان.

ويؤكد ذلك أن في حرف ابن مسعود - فيما زعموا - : ﴿عَلَى قَلْبِ كُلِّ مُتَكَبِّرٍ﴾؛
فإظهار «كل» في حرفه يدل على أنه في حرف العامة - أيضاً - مراد، وحسن
[حذف] ^(١) «كل»، لتقدم ذكرها.

كما جاء ذلك في قوله: [من المتقارب]

أَكْلٌ امْرِئٍ تَخْسِبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوْقَدُ بِاللَّيْلِ نَارًا ^(٢)
وفى قولهم: مَا كُلُّ سَوْدَاءَ ثَمْرَةً، وَلَا بَيْضَاءَ شَحْمَةً ^(٣).
فحذف «كل»؛ لتقدم ذكرها، فكذلك في الآية.
قال:

قرأ عاصم - في رواية حفص - : ﴿فَأَطَّلِعُ﴾ [٣٧] نصبًا.

وقرأ الباقر وأبو بكر عن عاصم: ﴿فَأَطَّلِعُ﴾ رفعًا ^(٤).

قال أبو علي: من رفع فقال: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ... فَأَطَّلِعُ﴾ - كان المعنى: لعلى
أبلغ، ولعلى أطلع.

ومثل هذه القراءة قوله - سبحانه - : ﴿لَعَلَّهُ يَرْزُقُ. أَوْ يَذَّكَّرُ﴾ [عبس: ٣، ٤]، أى:

لعله يتزكى ولعله يتذكر. وليس بجواب، ولكن المعنى: أبلغ وأطلع.

ومن نصب: جعله جوابًا بالفاء لكلام غير موجب، كالأمر والنهي، ونحوهما مما
لا يكون إيجابًا.

والمعنى: إني إذا بلغت اطلعت. ومثله: أَلَا تَقَعُ الْمَاءُ فَتَسْبِخُ، أى: أَلَا تَقَعُ وَأَلَا
تَسْبِخُ.

وإذا نصب كان المعنى: إِنَّكَ إِذَا وَقَعَتْ سَبِحت.

(١) سقط في ب.

(٢) تقدم.

(٣) ينظر: مجمع الأمثال (٣/٢٧٥).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٩)، الإعراب للنحاس (٣/١١)، الإملاء للعكبري (٢/١١٧)،
البحر المحيط (٧/٤٦٥)، التبيان للطوسي (٩/٧٦)، التيسير للداني (١٩١)، تفسير الطبري
(٤٣/٢٤)، تفسير القرطبي (١٥/٣١٥)، الحجة لابن خالويه (٣١٥)، الحجة لأبي زرعة
(٦٣١)، السبعة لابن مجاهد (٥٧٠)، الغيث للصفاسي (٣٤١)، الكشاف للزمخشري
(٣/٤٢٨)، الكشف للقيسي (٢/٢٤٤)، المجمع للطبرسي (٨/٥٢٣)، المعاني للفراء
(٩/٣)، تفسير الرازي (٢٧/٦٧)، النشر لابن الجزري (٢/٣٦٥).

قرأ عاصم وحزمة والكسائي: ﴿وَصَدَّ عَنِ السَّبِيلِ﴾ [٣٧] بضم الصاد.
وقرأ الباقر ﴿وَصَدَّ﴾ بفتح الصاد^(١).

قال أبو علي: من قرأ: ﴿وَصَدَّ عَنِ السَّبِيلِ﴾ بضم الصاد؛ فلأن ما قبله فعل مبنى للمفعول به؛ فجعل ما عطف عليه مثله، والذي قبله: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِّفِرْعَوْنَ سُوءِ عَمَلِهِ﴾ [غافر: ٣٧].

ومن قال: ﴿وَصَدَّ﴾، فبنى الفعل للفاعل؛ فلأن فرعون قد تقدم ذكره، وهو الصاد عن السبيل، ومن صده عن السبيل المستقيم والإيمان؛ وعيده من آمن على إيمانهم^(٢) في قوله: ﴿لَأَقْطَعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٤، الشعراء: ٤٩]، ونحو ذلك مما أوعدهم لإيمانهم، والمزِين له سوء عمله والصاد له هم طغاة أصحابه والشيطان؛ كما بين ذلك في الآية الأخرى في قوله -جل وعز-: ﴿وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ﴾ [النمل: ٢٤].

ومما يقوى بناء الفعل للفاعل: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [محمد: ١]، و: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الحج: ٢٥]، [و] ﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ﴾ [الفتح: ٢٥]؛ فكذاك: ﴿وَصَدَّ عَنِ السَّبِيلِ﴾ ينبغى أن يكون الفعل منه مبنياً للفاعل مثل الآي الأخر.

قال: «وَصَدَّ عَنِ السَّبِيلِ»: وصد عن الدين. وقال: ﴿رَأَيْتَ الْمُتَنَفِّقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١]؛ فيجوز أن يكون: يصدون هم عنك، ويجوز أن يكون: يصدون المسلمين عن متابعتك والإيمان بك، ف«صَدَّ»، و«صَدَّدْتَهُ»، مثل: «رجع» و«رجعته» ونحوه.
قال:

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم -في رواية أبي بكر- وابن عامر: ﴿السَّاعَةَ اذْخُلُوا﴾ [٤٦] موصولة.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٩)، الإعراب للنحاس (١١/٣)، البحر المحيط (٤٦٦/٧)، التبيان للطوسي (٧٦/٩)، التيسير للداني (١٣٣)، تفسير الطبري (٤٣/٢٤)، تفسير القرطبي (٣١٥/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣١٥)، الحجة لأبي زرع (٦٣٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٧١)، الغيث للصفاسي (٣٤١)، الكشاف للزمخشري (٤٢٨/٣)، الكشاف للقيسي (٢٤٤/٢)، تفسير الرازي (٦٧/٢٧)، النشر لابن الجزري (٢٩٨/٢).
(٢) في ب: إيمانه.

وقرأ نافع وحزمة والكسائي، وعاصم - فى رواية حفص - : ﴿أَدْخُلُوا﴾ بفتح الألف وكسر الخاء^(١).

قال أبو على: القول مراد فى الوجهين جميعاً؛ كأنه يقال: أَدْخُلُوهُمْ، ويقال: ﴿أَدْخُلُوا﴾ فمن قال: ﴿أَدْخُلُوا﴾ كان ﴿ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ مفعولاً بهم، و﴿أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ مفعولٌ ثانٍ، والتقدير: إرادة حرف الجر ثم حذف؛ كما أنك إذا قلت: دخل زيد الدار، كان معناه: فى الدار، كما أن خلافة الذى هو «خرج» كذلك فى التقدير.

وكذلك قوله - سبحانه - : ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ [الفتح: ٢٧].

ومن قال: ﴿أَدْخُلُوا آلَ فِرْعَوْنَ﴾ [٢٦] كان انتصاب ﴿ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ على النداء، ومعنى: ﴿أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ أنه فى موضع مفعول به، وهو فى الاختصاص مثل: ﴿الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾، وحذف الجار؛ فانتصب انتصاب المفعول به.

وحجة من قال: ﴿أَدْخُلُوا﴾: قوله - سبحانه - : ﴿أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ أَنتُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ تُحْبَرُونَ﴾ [الزخرف: ٧٠] و: ﴿أَدْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ءَامِينَ﴾ [الحجر: ٤٦]، [و] ﴿أَدْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ﴾ [غافر: ٧٦]، وهذا النحو كثير.

وحجة من قرأ^(٢): ﴿أَدْخُلُوا﴾: أنهم^(٣) أمر بهم فأَدْخُلُوا.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا﴾ [٤٠] بضم الياء.

وقرأ عاصم - فى رواية أبى هشام - عن يحيى وابن عطارد عن أبى بكر عن عاصم: ﴿يَدْخُلُونَ﴾ بضم الياء.

وفى رواية خلف عن أحمد بن عمر الوكيعى عن يحيى عن أبى بكر عن عاصم:

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٩)، الإعراب للنحاس (١٣/٣)، الإملاء للعكبرى (١١٨/٢)، البحر المحيط (٤٦٨/٧)، التبيان للطوسى (٧٩/٩)، التيسير للدانى (١٩٢)، تفسير الطبرى (٤٧/٢٤)، تفسير القرطبى (٣٢٠/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣١٥)، الحجة لأبى زرع (٦٣٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٧٢)، الغيث للصفاقسى (٣٤١)، الكشف للزمخشرى (٤٣٠/٣)، الكشف للقيسى (٢٤٥/٢)، المجمع للطبرى (٥٢٥/٨)، المعانى للأخفش (٤٦٢/٢)، المعانى للفراء (١٠/٣)، تفسير الرازى (٧٣/٢٧)، النشر لابن الجزرى (٣٦٥/٢).

(٢) فى أ: قال.

(٣) فى ب: أنه.

﴿يَدْخُلُونَ﴾ بفتح الياء .

حفص عن عاصم: بفتح الياء ﴿يَدْخُلُونَ﴾ .

وقرأ نافع وابن عامر وحزمة والكسائي: ﴿يَدْخُلُونَ﴾ بفتح الياء^(١) .

قال أبو علي: من حجة من ضم [الياء]^(٢) قوله - تعالى -: ﴿تِلْكَمُ الْجَنَّةُ أَوْرِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ٤٣]؛ فإذا أَوْرِثُوهَا أَدْخَلُوهَا .

وحجة [من قرأ:] ﴿يَدْخُلُونَ﴾ : ﴿فَادْخُلِي فِي عِبْدِي . وَاَدْخُلِي جَنَّتِي﴾ [الفجر: ٢٩]؛

فعلى هذا: ﴿يَدْخُلُونَ﴾ .

اختلفوا في فتح الياء من قوله - سبحانه -: ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [٦٠]

وضمها:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو - في رواية عباس بن الفضل - وعاصم - في رواية

أبي بكر -: ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ﴾ مرتفعة الياء .

وقرأ الباقون، وحفص عن عاصم، وأبو عمرو - في غير رواية عباس -:

﴿سَيَدْخُلُونَ﴾ بفتح الياء^(٣) .

قال أبو علي: يدل على: ﴿سَيَدْخُلُونَ﴾ قوله: ﴿أَدْخُلُوهَا وَسَلِّمُوا مِنْهَا﴾ [الحجر:

٤٦]، و: ﴿فَادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ﴾ [النحل: ٢٩]، فعلى هذا يكون: ﴿سَيَدْخُلُونَ﴾ .

وأما من قال: ﴿سَيَدْخُلُونَ﴾ فهو من: «أَدْخَلُوا» .

ألا ترى أن الفعل مبني للمفعول [به]^(٤)، وقد تَعَدَّى إلى مفعول واحد؟! فهذا

يدل على أنه إذا بُنِيَ للفاعل تَعَدَّى إلى مفعولين؛ فهذا على: ﴿أَدْخُلُوا آلَ فِرْعَوْنَ﴾

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٩)، البحر المحيط (٤٦٦/٧)، التبيان للطوسي (٧٦/٩)، التيسير للداني (٩٧)، تفسير القرطبي (٣١٧/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣١٥)، الحجة لأبي زرعة (٦٣٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٧١)، الغيث للصفاسي (٣٤١)، الكشف للقيسي (٢٤٥/٢)، النشر لابن الجزري (٢٥٢/٢) .

(٢) سقط في ب .

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٩)، البحر المحيط (٤٧٣/٧)، التبيان للطوسي (٨٦/٩)، التيسير للداني (١٩٢)، تفسير القرطبي (٣٢٨/١٥)، الحجة لأبي زرعة (٦٣٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٧٢)، الغيث للصفاسي (٣٤١)، الكشف للقيسي (٢٤٥/٢)، المجموع للطبرسي (٥٢٨/٨)، النشر لابن الجزري (٢٥٢/٢) .

(٤) سقط في أ .

أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴿غافر: ٤٦﴾.

[قرأ] ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: ﴿يَوْمَ لَا تَنْفَعُ﴾ بالتاء.

وقرأ الباقون: ﴿يَنْفَعُ﴾ بالياء.

قال أبو علي: الوجهان حسنان؛ لأن [العُدْرَ] ^(١) وَالْمَعْزِرَةَ والاعتذار بمعنى، كما

أن الوعظ والموعظة كذلك.

قرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿فَلَيْلًا مَا نَتَذَكَّرُونَ﴾ بتاءين.

و [قرأ] ^(٢) الباقون: بياء وتاء ^(٣).

قال أبو علي: التاء على: قل لهم: ﴿فَلَيْلًا مَا نَتَذَكَّرُونَ﴾، والياء على: أن الكفار

قليلاً ما يتذكرون، أى يَقِلُّ نَظَرُهُمْ فيما ينبغي أن يَنْظُرُوا فيه مِمَّا دُعُوا إليه.

* * *

(١) سقط في أ، ب.

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٧٩)، البحر المحيط (٤٧٢/٧)، التبيان للطوسي (٨٦/٩)، التيسير للداني (١٩٢)، تفسير الطبري (٥١/٢٤)، تفسير القرطبي (٣٢٥/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣١٦)، الحجة لأبي زرعة (٦٣٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٧٢)، الغيث للصفاسي (٣٤١)، الكشاف للزمخشري (٤٣٣/٣)، الكشف للقيسي (٢٤٦/٢)، المجمع للطبرسي (٥٢٧/٨)، تفسير الرازي (٨٠/٢٧)، النشر لابن الجزرى (٣٦٥/٢).

بِسْمِ اللَّهِ
ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ [حَم] السَّجْدَةِ

[قال:] ^(١) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿فِي أَيَّامِ نَحْسَاتٍ﴾ [١٦] الحاء موقوفة.

[وقرأ:] ^(٢) الباقون: ﴿نَحْسَاتٍ﴾ مكسورة الحاء ^(٣).

قال أبو علي: «النحس» كلمة تكون على ضربين: أحدهما: أن يكون اسماً. والآخر: أن يكون وصفاً.

فَمِمَّا جَاء فِيهِ اسْمًا مَصْدَرًا قَوْلُهُ -سَبْحَانَهُ-: ﴿فِي يَوْمِ نَحْسٍ مُسْتَمِرٍّ﴾ [القمر: ١٩]؛ فالإضافة إليه تدل على أنه اسم وليس بوصف، ولو كان وصفاً لم يُضَفْ إليه؛ لأن الصفة لا يضاف إليها الموصوف.

وقال المفسرون في ﴿نَحْسَاتٍ﴾ قولين: أحدهما: الشديد البرد.

والآخر: أنها المشثومة عليهم.

فتقدير قوله -تعالى-: ﴿فِي يَوْمِ نَحْسٍ﴾: في يوم شؤم.

وقالوا: يَوْمٌ نَحْسٌ، وَيَوْمٌ نَحْسٍ؛ فمن أضاف كان مثل ما في التنزيل من قوله -سبحانه-: ﴿يَوْمِ نَحْسٍ﴾، ومن أجراه على الأول احتمل أمرين:

يجوز أن يكون جعله مثل: «فَسَلِّ» و «رُدِّلِ».

ويجوز أن يكون وصفاً بالمصدر مثل: رَجُلٌ عَدْلٌ.

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٠، ٣٨١)، الإعراب للنحاس (٣/٣٢)، الإملاء للعكبري (٢/١١٩)، البحر المحيط (٧/٤٩٠)، التبيان للطوسي (٩/١١٢)، التيسير للداني (١٩٣)، تفسير الطبري (٢٤/٦٦)، تفسير القرطبي (١٥/٣٤٨)، الحجة لابن خالويه (٣١٦)، الحجة لأبي زرة (٦٣٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٧٦)، الغيث للصفاقسي (٣٤٢)، الكشاف للزمخشري (٣/٤٤٩)، الكشف للقيسي (٢/٢٤٧)، المجمع للطبرسي (٩/٧)، المعاني للأخفش (٢/٤٦٥)، المعاني للفراء (٣/١٤)، تفسير الرازي (٢٧/١١٢)، النشر لابن الجزري (٢/٣٦٦).

والتَّحْسِ: البَرْد.

أَنْشَدَ عَنِ الْأَضْمَعِيِّ: [من الوافر]

كَأَنَّ سُلَافَةَ عُرِضَتْ لِتَحْسٍ يُحِيلُ شَفِيفُهَا الْمَاءَ الزُّلَالَا^(١)
أى: البرد.

فمن قال: ﴿فِي أَيَّامِ نَحْسَاتٍ﴾، فأسكن العين؛ أسكنها لأنه صفة، مثل: عَبَلَاتِ
وَصَغَبَاتِ، وَحَذَلَاتِ.

ويجوز أن يكون جَمَعَ المصدر وَتَرَكَهُ عَلَى إِسْكَانِهِ فِي الْجَمْعِ؛ كما قالوا: زُورَةٌ
وَعَدْلَةٌ.

قال أبو الحسن: لم أسمع في «النحس» إلا الإسكان، وإذا كان الواحد من نحو
ذَا مُسْكِنًا أُسْكِنَ فِي الْجَمْعِ؛ لأنه صفة.

وقال أبو عبيدة: ﴿نَحْسَاتٍ﴾: ذَوَاتُ نُحُوسٍ؛ فيمكن أن يكون: ﴿نَحْسَاتٍ﴾ فيمن
كسر العين جعله صفة من باب: «فَرِقٍ»، و«نَزِقٍ». وجمع على ذلك، إِلَّا أَنَا لَمْ
نَعْلَمُ مِنْهُ فِعْلًا، كما علمنا من «فرق»، ولكن جعلوه صفة.

كما أن من أسكن فقال: ﴿نَحْسَاتٍ﴾، أمكن أن يكون جعله [صفة]^(٢)
كـ «صَغَبَاتٍ»، فكما^(٣) كان ذلك صفة، كذلك يكون ﴿نَحْسَاتٍ﴾ فيمن كسر العين،
و«فَعِلٌ» من أبنية الصفات، إِلَّا أَنَا لَمْ نَعْلَمُ مِنْهُ فِعْلًا. فَإِنْ اسْتَدَلَّتْ بِخِلَافِهِ الَّذِي هُوَ
«سَعِدٌ» فَقُلْتُ: كما أن «سَعِدٌ» على «فَعِلٍ»، وجاء في التنزيل: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا﴾
[هود: ١٠٨]؛ فكذلك «النحس» في القياس، وإن لم يُسْمَعِ مِنْهُ نَحْسٌ يَنْحَسُ، كما
سُمِعَ: سَعِدٌ يَسْعَدُ؛ فكأنه استعمل على تقدير ذلك؛ كما أن فَعِيرًا وَشَدِيدًا استعملوا
على تقدير «فعل» وإن لم يستعمل فَعِيرٌ وَلَا شَدِيدٌ؛ فاستغنى بـ «افْتَقَرَ» و«اشْتَدَّ» عنه؛
فكذلك يكون «نَحْسٌ» في قول من قال: ﴿نَحْسَاتٍ﴾.

[قرأ]^(٤) نافع وحده: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ﴾ [١٩] بالنون، ﴿أَعْدَاءَ اللَّهِ﴾ بفتح الألف
مع المد.

(١) البيت لابن أحرر في ديوانه ص (١٢٦)، واللسان (نحس)، والتاج (نحس).

(٢) سقط في أ.

(٣) في أ: فلما.

(٤) سقط في أ.

وقرأ الباقون: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ﴾ رفع^(١).

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿نَحْشُرُ﴾، أنه معطوف على قوله: ﴿وَجَيْتَنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [فصلت: ١٨]، فكذاك المعطوف عليه يُحْسِنُ أن يكون وفقه في لفظ الجمع.

ويُقَوِّيه قوله - سبحانه -: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا﴾ [مريم: ٨٥]، ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا﴾ [الأنعام: ١١١].

وحجة من قال: ﴿يُحْشَرُ﴾ أن قوله: ﴿وَجَيْتَنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ كلامٌ قد تم؛ فلما تم الكلام استأنفوا ولم يَحْمِلُوا على: ﴿وَجَيْتَنَا﴾.

وقد قال: ﴿أَحْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ﴾ [الصفات: ٢٢]، فقالوا: ﴿يُحْشَرُ﴾، واختاروه على النون في: ﴿نَحْشُرُ﴾؛ لأن الحاشرين لهم [هم] ^(٢) المأمورون بقوله: ﴿أَحْشُرُوا﴾؛ فلذلك لم يجعلوه وفق قوله: ﴿وَجَيْتَنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، وكِلَا الأمرين حَسَنٌ.

ويقوى قول من قال: ﴿يُحْشَرُ﴾ فبنى الفعل للمفعول به، أن قد عُطِفَ عليه [بقوله]: ^(٣) ﴿فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾ [فصلت: ١٩].

وقرأ نافع وابن عامر وحفص عن عاصم: ﴿مِن تَمَرَاتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَآ﴾ [٤٧] جماعة.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿مِن تَمَرَةٍ﴾ واحدة^(٤).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨١)، الإعراب للنحاس (٣/٣٤)، البحر المحيط (٧/٤٩٢)، التبيان للطوسي (٩/١١٢)، التيسير للداني (١٩٣)، تفسير القرطبي (١٥/٣٥٠)، الحجة لابن خالويه (٣١٧)، الحجة لأبي زرعة (٦٣٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٧٦)، الغيث للصفاقسي (٣٤٢)، الكشاف للزمخشري (٣/٤٥٠)، الكشف للقيسي (٢/٢٤٨)، المجمع للطبرسي (٨/٩)، تفسير الرازي (٢٧/١١٥)، النشر لابن الجزري (٢/٣٦٦).

(٢) سقط في ب.

(٣) في أ: هو قوله.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٢)، الإعراب للنحاس (٣/٤٥)، البحر المحيط (٧/٥٠٤)، التبيان للطوسي (٩/١٣٢)، التيسير للداني (١٩٤)، تفسير الطبري (٢/٢٥٠)، تفسير القرطبي (١٥/٣٧١)، الحجة لابن خالويه (٣١٧)، الحجة لأبي زرعة (٦٣٧)، السبعة لابن مجاهد (٥٧٧)، الغيث للصفاقسي (٣٤٣)، الكشف للقيسي (٢/٢٤٩)، المجمع للطبرسي (٩/١٧)، المعاني للفراء (٣/٢٠)، النشر لابن الجزري (٢/٣٦٧).

قال أبو علي: قوله: ﴿مِنْ ثَمَرَةٍ﴾ - إذا أفرد - يدل على الكثرة؛ فإذا كان كذلك استغنى به عن الجمع.

وَيَقْوَى الْإِفْرَادَ قَوْلُهُ - سبحانه -: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى﴾ [فصلت: ٤٧]؛ فكما أفرد ﴿أُنْثَى﴾ كذلك ينبغي أن يكون: ﴿مِنْ ثَمَرَةٍ﴾ مفردة.

وحجة من جَمَعَ: أن الجمع صحيح، والمعنى عليه؛ ألا ترى أنه^(١) ليس يراد بها ثمرة دون ثمرة، إنما يراد جميع الثمرات؟! وإذا كان كذلك كان الجمع^(٢) حسناً، وإن كان الإفراد يدل^(٣) عليه، وليس الثمرة بواحد، كما أن قوله - تعالى -: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى﴾ ليس بواحد؛ إنما هو أجناس الإناث؛ فكذلك يكون المراد أجناس الثمار.

وَرَزَعُوا أَنْ فِي حَرْفِ عَبْدِ اللَّهِ: ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَةٍ مِنْ أَكْمَامِهَا﴾، وفي حرف أَبِي: ﴿مِنْ ثَمَرَاتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا﴾.

وقوله: ﴿مِنْ ثَمَرَاتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا﴾، مثل قوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا﴾ [فاطر: ٢٧]، ولو كان «مِنْ أَكْمَامِهَا»، و «مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا» كان حسناً.

وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم: ﴿أَعْجَمِيٌّ﴾ [٤٤] ممدود.

[وقرأ] ^(٤) عاصم - في رواية أبي بكر - وحمزة والكسائي: ﴿أَعْجَمِيٌّ﴾ بهمزتين^(٥).

قال أبو علي: الأعجم^(٦): الذي لا يفصح من العرب كان أو من العجم.

(١) في أ: أن.

(٢) في أ: الجمع.

(٣) في أ: قد يدل.

(٤) سقط في أ، ب.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨١)، البحر المحيط (٥٠٢/٧)، التبيان للطوسي (١٢٨/٩)، التيسير للداني (١٩٣)، تفسير الطبري (٨٠/٢٤)، تفسير القرطبي (٣٦٩/١٥)، الحجة لأبي زرعة (٣٦٧)، الغيث للصفاقسي (٣٤٣)، الكشاف للزمخشري (٤٥٥/٣)، الكشف للقيسي (٢٤٨/٢)، المجمع للطبرسي (١٦/٩)، المحتسب لابن جنى (٢٤٧/٢)، المعاني للفراء (١٩/٣)، تفسير الرازي (١٣٤/٢٧)، النشر لابن الجزري (٣٦٦/١).

(٦) في ب: الأعجمي.

ألا تراهم قالوا: زياد الأعجم؛ لآفة كانت في لسانه، وكان عربياً؟! وقالوا: صلاة النهار عجماء^(١)، أى: تُخْفَى فيها القراءة ولا تُبَيَّنُ، و«العجماء جبار»^(٢)؛ لأنها لا تُبَيَّنُ عن نفسها^(٣) كما يُبَيَّنُ ذو^(٤) التمييز، قال أبو يوسف: هى المنفَلتة؛ لاجتماع الناس على تضمين السائق والقائد.

ويجمع الأعجم على: عُجْم.

أنشد أبو زيد: [من الطويل]

يَقُولُ الْحَنَّا وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الَّتِي جَدَّعُ^(٥)
فـ «العُجْمُ»: جمعُ أعجم، والمعنى: وأبغض صوت العجم صوت الحمار؛ لأن المضاف إليه فى «أفعل» بعضُ المضاف إليه، وصوت الحمار ليس بالعُجْم؛ فإذا لم يَسُغْ حملُ هذا الكلام على ظاهره علمت أن التقدير فيه ما وصفناه.

وَتُسَمَّى الْعَرَبُ مِنْ لَأ^(٦) يُبَيَّنُ كَلَامَهُ مِنْ أَى صِنْفٍ كَانَ مِنَ النَّاسِ: أعجم.

ومن ثمَّ قال أبو الأَخْرَزِ: [من الرجز]

سَلُومٌ لَوْ أَصْبَحَتْ وَسَطَ الْأَعْجَمِ بِالرُّومِ أَوْ بِالتُّرْكِ أَوْ بِالدَّيْلَمِ^(٧)
فقال: لو كنت وَسَطَ الأعجم، ولم يقل: [وَسَطًا]^(٨) العُجْم؛ لأنه جعل كلَّ مَنْ لم يبين كلامه أعجم؛ فكأنه قال: لو كنت وَسَطَ القَيْلِ الأعجم.

والعُجْمُ خلاف العَرَبِ، ويقال: العُجْمُ والعَجَمُ، كما يقال: العُرْبُ والعَرَبُ، والعَجَمِيُّ خلاف العَرَبِيِّ، وهو منسوب إلى العَجَمِ؛ كما أن العَرَبِيُّ منسوب إلى

(١) ذكره أبو عبيد فى غريب الحديث (٢٥٧/٣)، وابن الأثير فى النهاية (١٨٧/٣)، من قول الحسن وأورده الزمخشري فى الفائق (٣٩٥/٢).

(٢) هو جزء من حديث لأبى هريرة: أخرجه البخارى (١٣٤/٤) كتاب الزكاة، باب: فى الركاز الخمس (١٤٩٩) وأطرافه فى (٢٣٥٥ و ٦٩١٢ و ٦٩١٣)، ومسلم (١٣٣٤/٣) كتاب الحدود، باب: العجماء والمعدن والبئر جبار (١٧١٠/٤٥).

(٣) فى أ: أنفسها.

(٤) فى أ: ذوو.

(٥) تقدم.

(٦) فى أ: لم.

(٧) البيت فى شرح شواهد الإيضاح ص (٤٤٠)، واللسان (وسط)، والتاج (وسط)، والمختصص (١٢١/٢)، وبلا نسبة فى اللسان (عجم)، والتاج (عجم)، ويروى: البيت الثانى هكذا: فى الروم أو فارس أو فى الديلم.

(٨) سقط فى أ.

العَرَب، وإنما^(١) قُوْبِلَ الأَعْجَمِيُّ في الآيَةِ بالعَرَبِي، وخلاف العَرَبِي: العَجْمِي؛ لأنَّ الأَعْجَمِيَّ في أَنه لا يُبَيَّن مثل العَجْمِي عندهم، فمن حيث اجتمعا في أَنهما لا يُبَيَّنان قُوْبِلَ به العَرَبِي في قوله -عز وجل-: ﴿ءَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ [٤٤].

وينبغي أن يكون الأَعْجَمِي الياء فيه للنسب، نُسِبَ إلى الأَعْجَمِ الذي لا يفصح، وهو في المعنى كالعَجْمِي، وإن كانا يختلفان في النسبة، فيكون الأَعْجَمِيَّ عَرَبِيًّا. ويجوز أن يقال: رجل أعجمي، فيراد به ما يراد بأعجم بغير ياء النسب؛ كما يقال: أحمر وأخمرِي، ودَوَّارٌ ودَوَّارِي^(٢)، وقوله -سبحانه-: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَىٰ بَعْضِ الأَعْجَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٨] مما جُمِعَ على إرادة ياء النَّسَبِ فيه، مثل: التَّمِيرُونَ، و الهَبِيرَات. ولولا ذلك لم يجر جمعه بالواو والنون؛ ألا ترى أَنَّكَ لا تقول في الأحمر إذا كان صفة: أَحْمَرُونَ؟! وإنما جاز الأَعْجَمُونَ لما ذكرنا.

فأما «الأعاجم» فينبغي أن يكون تكسير «أعجمي»، كما كان «المسامة» تكسير «مسمعي»، وقد استعمل هذا الوصف استعمال الأسماء.

من ذلك قوله: [من الكامل]

... .. لأَعْجَمَ طَمْطِمِ^(٣)

وقوله: [من الرجز]

... وَسَطَ الأَعْجَمِ^(٤)

فيجوز لذلك أن يكون من باب: «الأجارع» و «الأباطح»، وهذه الآية في المعنى كقوله: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَىٰ بَعْضِ الأَعْجَمِينَ. فَقَرَأُوا عَلَيْهِم مَّا كَانُوا بِهِ مُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٨، ١٩٩]، فقوله -عز وجل-: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَاتُهُ﴾

(١) في ب: وإنما.

(٢) الدوار والدواري: الدهر دوار بالإنسان، وقيل: الكثير الدوران، ومنه بيت العجاج: [من الرجز]

والدهرُ بالإنسان دوازي

(٣) جزء من عجز بيت لعنترة، وقيله:

تأوى له حزق النعام كما أوت قلص يمانية ...

والبيت في ديوانه ص (٢٠٠)، واللسان (حزق) (طمم)، وتهذيب اللغة (٢٠٧/١٣)، ومجمل اللغة (٥٧/٢)، وجمهرة اللغة ص (٢١٣)، ومقاييس اللغة (٥٣/٢)، والتاج (١٢٠/١٨) (قلص)، وبلا نسبة في المخصص (١٢٠/٢)، واللسان (قلص).

(٤) تقدم.

[فصلت: ٤٤]، كأنهم كانوا يقولون: لم تُفَصِّلْ آيَاتَهُ ولم تُبَيِّنْ؛ لأنه أعجمى .
فأما قوله: ﴿أَعْجَمِي وَعَرَبِي﴾ فالمعنى: المنزل^(١) أعجمى والمنزل عليه عربي .
وقوله: «أعجمي وعربي» يرتفع كل واحد منهما بأنه خير مبتدأ محذوف .
وقوله: ﴿أَعْجَمِي وَعَرَبِي﴾ على وجه الإنكار منهم لذلك - كقوله في الأخرى:
﴿مَا كَانُوا بِهِ مُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٩].

[وقرأ] ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر: ﴿أَعْجَمِي﴾ على تخفيف الهمزة الثانية، وجعلها بينَ بينَ .

وقرأ حمزة والكسائي وعاصم - في رواية أبي بكر - : ﴿أَعْجَمِي﴾ بهمزتين^(٢) .
وهذا على أصلهم في الهمزتين إِذَا التَقَتَا^(٣) وتخفيفهم لهما .
وقرأ ابن كثير وعاصم - في رواية أبي بكر - وابن عامر: ﴿أَرْنَا الَّذِينَ﴾ [٢٩]
ساكنة الراء .

حفص عن عاصم: ﴿أَرْنَا﴾ مثقلٌ .
وقال هشامُ بنُ عمار عن ابن عامر: ﴿أَرْنَا الَّذِينَ﴾ خطأ؛ إنما هو: ﴿أَرْنَا﴾ بكسر الراء .

وقرأ أبو عمرو: بإشمام الراء الكسر .
وقرأ أبو الربيع عن عبد الوارث عن أبي عمرو: ﴿أَرْنَا﴾ ساكنة الراء .
وقرأ نافع وحمزة والكسائي: ﴿أَرْنَا﴾ مثله^(٤) .
قال أبو علي: رُوِيَ عن بعضِ المفسرين في قوله - تعالى - : ﴿أَرْنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا مِنْ
الْجِنِّ وَالْإِنْسِ﴾ [فصلت: ٢٩] قال: إبليس، وابن آدم الذي قتل أخاه .

(١) زاد في أ، ب: عليه .

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨١)، التيسير للداني (١٩٣)، تفسير الطبري (٨٠/٢٤)، تفسير القرطبي (٣٦٨/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣١٧)، الحجة لأبي زرع (٦٣٧)، السبعة لابن مجاهد (٥٧٧)، الغيث للصفاقسي (٣٤٣)، الكشف للقيسي (٢٤٨/٢)، المعاني للقرآني (١٩/٣)، تفسير الرازي (١٣٤/٢٧)، النشر لابن الجزري (٣٦٦/١) .

(٣) في أ: التقيا .

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨١)، التيسير للداني (١٩٣)، تفسير القرطبي (٣٥٧/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣١٧)، الحجة لأبي زرع (٦٣٦)، السبعة لابن مجاهد (٥٧٦)، الغيث للصفاقسي (٣٤٣)، الكشاف للزمخشري (٤٥٢/٣)، تفسير الرازي (١٢٠/٢٧)، النشر لابن الجزري (٢٢٢/٢) .

فَمَنْ قَرَأَ: ﴿أَرِنَا﴾ حذف الياء التي هي لام الفعل؛ للوقف، وتحركت الراء بحركة الهمزة المحذوفة التي أَلْقَيْتَ على الراء.
وَوَجْهُ ﴿أَرِنَا﴾: أنه على لفظ «كَيْف» و «ضَحِك»؛ فخفف الحركة كما يخفف «كَيْف» فيقال: كَيْف، ومثل ذلك قولهم:
أَرَاكَ مُتَنَفِّحًا.

و: ﴿أَرِنَا﴾ هو «أَفْعَلْنَا»، من «رَأَيْت» التي يُرَادُ بِهَا رُؤْيُ الْعَيْنِ؛ يدل على ذلك: أنه قد تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، فأحد المفعولين هو الذي كان يَتَعَدَّى «رَأَيْت» إليه.

وزاد الآخر للنقل بالهمزة، ولو كان النقل من المتعدى إلى مفعولين لتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولَيْنِ ولم يجز الاقتصار على مَفْعُولَيْنِ.

[وقرأ] ابن عامر: ﴿وَنَاءٌ بِجَانِبِهِ﴾ [٥١] مفتوحة النون ممدودة والهمزة بعد الألف، هذه رواية ابن ذكوان.

وقال الحُلَوَانِيُّ عن هشام بن عمار: ﴿وَنَاءٌ﴾ مثل أبي عمرو.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿وَنَاءٌ﴾ على وزن «نَعَى».

وقرأ حمزة - في رواية خلف عن سُلَيْمٍ -: ﴿وَنَيْ﴾ مكسورة النون والهمزة.

وفي رواية أَبِي عُمَرَ وَغَيْرِهِ: ﴿وَنَائٍ﴾ بفتح النون وإمالة الهمزة.

وقرأ الكسائي: بإمالة الهمزة والنون.

وروى اليزيدي [عن أبي عمرو]: ^(١) ﴿وَنَاءٌ﴾ [على] ^(٢) وزن «نَعَى» وعبد الوارث

عن أبي عمرو: ﴿وَنَائٍ﴾ بفتح النون وإمالة الهمزة. [وروى] عباس عن أبي عمرو ﴿وَنَاءٌ﴾، على ^(٣) وزن «نَعَى» ^(٤).

قال أبو علي: قراءة ابن عامر: ﴿وَنَاءٌ﴾ مقلوب عن ﴿وَنَاءٌ﴾؛ لأنه من «نَأَيْت»،

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في أ.

(٣) في أ: في.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٢)، الحجة لابن خالويه (٢٢٠)، الحجة لأبي زرعة (٦٣٨)، السبعة لابن مجاهد (٥٧٧)، الغيث للصفاقسي (٣٤٦)، الكشف للزمخشري (٤٥٧/٣)، النشر لابن الجزري (٤٣/٢، ٤٤).

فقدم اللام إلى موضع العين؛ فصار وزنه «فَلَع»، و ﴿وَنَآ﴾ على غير القلب.

قال الشاعر: [من الطويل]

أَقُولُ وَقَدْ نَاءَتْ بِهَا غُرْبَةُ النَّوَى نَوَى خَيْتَعُورٌ لَا تَشِطُّ دِيَارِكُ^(١)
وقد جاء القلب في هذا النحو.

قال: [من الطويل]

وَكُلُّ خَلِيلٍ رَأَيْتَنِي فَهوَ قَائِلٌ مِّنْ أَجْلِكَ هَذَا هَامَةٌ الْيَوْمِ أَوْ عَدِ^(٢)
وقال آخر: [من الطويل]

تَقَرَّبَ يَخْبُو ضَوْءُهُ وَشِعَاعُهُ وَمَصَّحَ حَتَّى يُسْتَرَاءَ فَلَا يُرَى^(٣)
هو «يُسْتَفْعَل» من «رأيت».

وقال: [من الكامل]

قَدْ شَاءَنَا الْقَوْمُ السَّرَاعُ فَأَوْعَبُوا^(٤)

وأما قول حمزة - في رواية خلف عن سليم -: ﴿وَنَى﴾ - بكسر النون والهمزة - فهذا على أنه كسر الهمزة؛ لأن الهمزة عين؛ كما يقال: «رئى» مثل: «شبهد» أو يكون أمال فتحة الراء فأتبعها إمالة فتحة الهمزة، وهذا الوجه أشبه بكسر النون والهمزة، وإنما أميل فتحتها؛ فكذلك تكون الراء.

وفي رواية أبي عمّر الدورى: ﴿نأى﴾ بفتح النون وإمالة الهمزة.

فأما قراءة الكسائى بإمالة الهمزة والنون فهو على أنه أمال فتحة الراء؛ لإمالة فتحة الهمزة.

وزوى اليزيدى ﴿وَنَآ﴾ فى وزن «نعى»، ورواية عبد الوارث عن أبى عمرو: ﴿وَنَأى﴾ بفتح النون وإمالة الألف؛ فهذا جعله بمنزلة «نعى» و «رمى» [فيمن أمال]^(٥).

(١) البيت بلا نسبة فى اللسان (نبا)، (ختعر)، (نأى).

(٢) البيت لكثير عزة فى ديوانه ص (٤٣٥)، واللسان (هوم، رأى)، والكتاب (٤٦٧/٣).

(٣) البيت بلا نسبة فى اللسان (رأى).

(٤) البيت بلا نسبة فى اللسان (شأى).

(٥) سقط فى أ.

[بِسْمِ اللَّهِ]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الشُّورَى

اختلفوا فى كسر الحاء وفتحها من قوله -تعالى-: ﴿كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾ [٣]:
 قرأ ابن كثير وحده: ﴿كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾ مفتوحة الحاء.
 وقرأ الباقون: ﴿كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾ بكسر الحاء^(١).
 قال أبو على: من قال: ﴿يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾، فبنى الفعل للمفعول به، احتمال
 أمرين:

زعموا أن فى التفسير: أن هذه السورة قد أوحى إلى الأنبياء قَبْلُ؛ فعلى هذا يجوز
 أن يكون: ﴿يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾ السورة كما أوحى إلى الذين من قبلك، ويجوز أن يكون
 الجار والمجرور يقومان مقام الفاعل.

ويجوز فى قوله -جل وعز-: ﴿اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الشورى: ٣] أن يكون تبييناً
 للفاعل؛ كقوله -سبحانه-: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ [النور: ٣٦] ثم قال:
 ﴿رِجَالٌ﴾ [النور: ٣٧]؛ كأنه قيل: مَنْ يُسَبِّحُ؟ فقال: يُسَبِّحُ رِجَالٌ. ومثله: [من
 الطويل]

لِيُبْنِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ ...
 ومما يقوى بناء الفعل للمفعول به: قوله -سبحانه-: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ
 مِنْ قَبْلِكَ﴾ [الزمر: ٦٥]، وقوله: ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَى نُوحٍ﴾ [هود: ٣٦]، وفى أخرى:
 ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلَ﴾ [المؤمنون: ٢٧].

وأما من قرأ: ﴿يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾ [٣] على بناء الفعل للفاعل، فإن اسم «الله» يرتفع
 بفعله، وما بعده يرتفع بالوصف.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٢)، الإعراب للنحاس (٤٩/٣)، الإملاء للعكبرى (١٢٠/٢)،
 البحر المحيط (٥٠٨/٧)، التبيان للطوسى (١٣٩/٩)، التيسير للدانى (١٩٤)، تفسير
 القرطبى (٣/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣١٨)، الحجة لأبى زرع (٦٣٩)، السبعة لابن
 مجاهد (٥٨٠)، الغيث للصفاقسى (٢٤٦)، الكشاف للزمخشرى (٤٥٩/٣)، الكشاف
 للقيسى (٢٥٠/٢)، المجمع للطبرسى (٢١/٩)، المعانى للفراء (٢١/٣)، تفسير الرازى
 (١٤٢/٢٧)، النشر لابن الجزرى (٣٦٧/٢).

(٢) تقدم.

اختلفوا فى قوله - سبحانه - : ﴿ تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْ فَوْقِهِنَّ ﴾ [٥]:
 فقرأ ابن كثير وابن عامر وحمزة: ﴿ تَكَادُ السَّمَوَاتُ ﴾ بالتاء، ﴿ يَتَفَطَّرْنَ ﴾ بياء وتاء.
 وكذلك حفص عن عاصم، إلا هيبيرة؛ فإنه روى عنه: ﴿ يَتَفَطِّرْنَ ﴾ بالنون مثل أبى
 عمرو.

وقرأ نافع والكسائى: ﴿ يَكَادُ ﴾ بالياء، ﴿ يَتَفَطَّرْنَ ﴾ بياء وتاء.
 وقرأ أبو عمرو، وعاصم - فى رواية أبى بكر - : ﴿ تَكَادُ ﴾ بالتاء، ﴿ يَتَفَطِّرْنَ ﴾
 بالنون^(١).

قال أبو على: يقال: فَطَّرْتُهُ فانفطر، فـ «انفطر» مطاوع «فَطَّرَ»، وفى التنزيل:
 ﴿ الَّذِي فَطَّرَهُنَّ ﴾ [الأنبياء: ٥٦]، وأما^(٢) ﴿ يَتَفَطَّرْنَ ﴾ فمطاوع فطرته فتفطر.
 ويقوى ذلك: ﴿ وَيَوْمَ تَشَقُّقُ السَّمَاءُ بِالنِّعَمِ ﴾ [الفرقان: ٢٥] فـ ﴿ تَشَقُّقُ ﴾ مثل «تفطر»،
 والمعنى - والله أعلم - : لاستِعْظَام ما افتَرَّوه من ادِّعاء الولد، ودليل ذلك قوله فى
 الأخرى: ﴿ أَنْ دَعَا لِلرَّجْمِ وَلِذَا ﴾ [مريم: ٩١].

وقال قتادة: يَتَفَطَّرْنَ من عظمة الله وجلاله، فهذا يكون كقوله - سبحانه - : ﴿ لَوْ
 أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْنَاهُ خَشِيعًا مُتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ﴾ [الحشر: ٢١]،
 وكنحو هذا مما يراد به تعظيم الأمر.

فأما قوله: ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ [الانشقاق: ١] و ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ﴾ [الانفطار:
 ١] فليس كهذا المعنى؛ ولكن علم من أعلام الساعة.
 وكل واحد من القراءة ﴿ تَكَادُ ﴾، و ﴿ يَكَادُ ﴾ حَسَنٌ.

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله - جل وعز - : ﴿ وَيَعْلَمُ مَا نَفَعَلُونَ ﴾ [٢٥]:
 قرأ عاصم - فى رواية حفص - وحمزة والكسائى: بالتاء.
 وقرأ الباقر، وأبو بكر عن عاصم: ﴿ يَفْعَلُونَ ﴾ بالياء^(٣).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٢، ٣٨٣)، تفسير القرطبي (٤/١٦)، الحجة لابن خالويه
 (٢٣٩، ٣١٨)، الحجة لأبى زرع (٦٤٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٠)، الغيث للصفاسى
 (٣٤٦)، الكشف للزمخشري (٤٥٩/٣)، الكشف للقيسى (٢/٢٥٠)، تفسير الرازى
 (١٤٣/٢٧)، النشر لابن الجزرى (٣١٩/٢).

(٢) فى ب: فأما.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٣)، البحر المحيط (٥١٧/٧)، التبيان للطوسى (١٠٥/٩)،
 التيسير للدانى (١٩٥)، تفسير الطبرى (١٨/٢٥)، تفسير القرطبي (٢٦/١٦)، الحجة =

قال أبو علي: حجة الياء: أن قبله: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ... وَيَعْلَمُ مَا يَفْعَلُونَ﴾ [الشورى: ٢٥] أى: ما يفعل عبادهم. وحجة التاء: أن التاء تعم المخاطبين والعيب؛ ف﴿تَفْعَلُونَ﴾ يقع^(١) على الجميع؛ فهو فى العموم مثل ﴿عِبَادِهِ﴾. قرأ نافع وابن عامر: ﴿مِنْ مُصِيبَةٍ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [٣٠] بغير فاء، وكذلك هى فى مصاحف أهل المدينة وأهل الشام. وقرأ الباقون: ﴿فَيْمًا﴾^(٢).

قال أبو علي: القول فى ذلك أن ﴿أَصَابَ﴾^(٣) من قوله: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ﴾ يحتمل أمرين: يجوز أن يكون صلة «ما». ويجوز أن يكون شرطاً فى موضع جزم؛ فمن قدره شرطاً لم يجز حذف الفاء منه^(٤)، على قول سيبويه.

وقد تأول أبو الحسن بعض الآي على حذف الفاء فى جواب الشرط. وقال بعض البغداديين: حذف الفاء من الجواب جائز، واستدل على ذلك بقوله- سبحانه-: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]. وإذا كان صلة فالإثبات والحذف جائزان على معنيين مختلفين. أما إذا أثبت الفاء ففى إثباتها دليل على أن الأمر الثانى وجب بالأول، وذلك نحو قوله - سبحانه - : ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْإِتْيَانِ وَالنَّهَارِ﴾ [البقرة: ٢٧٤]، ثم قال: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٢٧٤]؛ فثبت الفاء يدل على أن وجوب الأجر إنما هو من أجل الإنفاق، ومثل ذلك قوله - تعالى - : ﴿وَمَا يَكُم مِّنْ نَّعْمَةٍ فَرِحَ اللَّهُ﴾ [النحل: ٥٣].

= لأبى زرع (٦٤١)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٠)، الغيث للصفافسى (٣٤٦)، الكشاف للزمخشرى (٤٦٩/٣)، الكشاف للقيسى (٢٥١/٢)، المجمع للطبرسى (٢٧/٩)، المعانى للفرأ (٢٣/٣)، النشر لابن الجزرى (٣٦٧/٢).

- (١) فى ب: تقع وقوعه.
- (٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٣)، الإعراب للنحاس (٦١/٣)، البحر المحيط (٥١٨/٧)، التبيان للطوسى (١٥٨/٩)، التيسير للدانى (١٩٥)، تفسير القرطبى (٣٠/١٦)، السبعة لابن مجاهد (٥٨١)، الغيث للصفافسى (٣٤٦)، الكشاف للزمخشرى (٤٧٠/٣)، الكشاف للقيسى (٢٥١/٢)، المجمع للطبرسى (٣٠/٩)، تفسير الرازى (١٧٢/٢٧)، النشر لابن الجزرى (٣٦٧/٢).
- (٣) فى أ: ما أصاب.
- (٤) فى ب: بها.

فَإِذَا لَمْ يَذْكَرِ الْفَاءَ جَازَ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي وَجِبَ لِلأَوَّلِ، وَجَازَ أَنْ يَكُونَ لِغَيْرِهِ، وَالأَوَّلَى إِذَا كَانَ جَزَاءً غَيْرَ جَازِمٍ أَنْ تُثَبَّتَ الْفَاءُ كَقَوْلِهِ -سبحانه-: ﴿مَاءٌ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩].

وهذا قريب في المعنى من قوله: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا﴾ [الروم: ٤١] أى: جزاء بعض ذلك. وليس [يعنى] [بالحسنة]^(١) والسيئة المذكورتين ههنا: الْمُكْتَسِبَتَيْنِ؛ وإنما يراد بهما^(٢): الشدة والرخاء؛ كما قال: ﴿فَإِذَا جَاءَهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَنْ مَعَهُ﴾ [الأعراف: ١٣١]، وكقوله: ﴿إِنْ تُصِيبَكَ حَسَنَةٌ فَسَبِّحْهُنَّ وَسُوِّهُنَّ وَإِنْ تُصِيبَكَ مُصِيبَةٌ يَفْضَحْنَ بِهَا وَيَقُولُوا فَاظْهَرَ كَدْرَنَا أَلَمْ نَكُنْ لَكَ آيَاتٍ﴾ [التوبة: ٥٠]، فهذا كما حكى عنهم من قولهم: ﴿وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ﴾ [الأعراف: ٩٥].

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِىُ﴾ [٣٢] بياء فى الوصل. ووقف ابن كثير بياء.

ونافع وأبو عمرو بغير ياء.

وقرأ الباقون بغير ياء فى وَضِلٍ وَلَا وَقَفَ^(٣).

قال أبو على: القياس: ﴿الْجَوَارِىُ﴾ فى الوصل والوقف كما ذهب إليه ابن كثير، ومن حذف؛ [فلأن حذف]^(٤) هذه الياءات وإن كانت لامات^(٥) قد كثر فى كلامهم، وصار كالقياس المستمر، وقد مضى القول فيه.

اختلفوا فى رفع الميم ونصبها من قوله -جل وعز-: ﴿وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا﴾ [٣٥]:

فقرأ نافع وابن عامر: ﴿وَيَعْلَمُ الَّذِينَ﴾ برفع الميم.

(١) سقط فى أ.

(٢) فى ب: بها.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٣)، البحر المحيط (٥٢٠/٧)، التبيان للطوسى (١٦٢/٩)، التيسير للدانى (١٩٥)، الحجة لأبى زرعة (٦٤٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٨١)، الفيتى للصفاقسى (٣٤٧)، الكشف للزمخشرى (٤٧١/٣)، الكشف للقيسى (٢٥٤/٢)، المجمع للطبرى (٣١/٩)، النشر لابن الجزرى (٣٦٨/٢).

(٤) سقط فى ب.

(٥) فى أ: لآما، وفى ب: لامات فلأن حذفها.

وقرأ الباقون: ﴿وَيَعْلَمَ الَّذِينَ﴾ نَصْبًا^(١).

قال أبو علي: من قرأ: ﴿وَيَعْلَمَ الَّذِينَ﴾ بالرفع، استأنف؛ لأنه موضع استئناف من حيث جاء من بعد الجزاء، وإن شئت جعلته خَبَرٌ مبتدأ محذوف.

وأما من نصب؛ فلأن قبله شرطًا وجزاء، وكل واحد منهما غير واجب. تقول^(٢) في الشرط: إِنْ تَأْتِيَنِي وَتُعْطِيَنِي أَكْرَمَكَ، فتنصب «تعطيني»، وتقديره: إِنْ^(٣) يَكُنْ إِتْيَانٌ مِنْكَ وَإِعْطَاءٌ أَكْرَمَكَ، والنصب بعد الشرط إذا عطفَ عليه بالفاء أمثلٌ من النصب بالفاء بعد جزاء الشرط.

فأما قوله: [من الطويل]

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتَهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَزَلْقِ^(٤)
فالنصب حسنٌ فيه؛ لمكان النفي.

فأما العطف على الشرط نحو: إِنْ تَأْتِيَنِي وَتَكْرَمْنِي فَأَكْرَمَكَ، فالذي يختار سيبويه في العطف على جزاء الشرط [الجزم]^(٥)، فيختار: ﴿وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ﴾ إذا لم يقطعه من الأول فيرفعه، ويزعم أن المعطوف على جزاء الشرط شبيه بقول القائل: [من الوافر]

... وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرِيحَا^(٦)

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٣)، الإعراب للنحاس (٦٣/٣)، الإملاء للعكبري (١٢١/٢)، البحر المحيط (٥٢١/٧)، التبيان للطوسي (١٦٢/٩)، التيسير للداني (١٩٥)، تفسير الطبري (٢٢/٢٥)، تفسير القرطبي (٣٤/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣١٩)، الحجة لأبي زرعة (٦٤٣)، السعة لابن مجاهد (٥٨١)، الغيث للصفاقسي (٣٤٧)، الكشف للزمخشري (٤٧٢/٣)، الكشف للقيسي (٢٥١/٢)، المجمع للطبرسي (٣١/٩)، المعاني للفراء (٢٤/٣)، تفسير الرازي (١٧٦/٢٧)، النشر لابن الجزري (٣٦٧/٢).

(٢) في ب: يقول.

(٣) في ب: وإن.

(٤) البيت لابن زهير في شرح أبيات سيبويه (١١٣/٢)، ولكعب بن زهير في الكتاب (٨٩/٣)، وهو لزهير في ديوانه ص (٢٥٠)، وبلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ ص (٢٦٠)، والمقتضب (٢٣/٢، ٦٧).

(٥) سقط في أ.

(٦) عجز بيت للمغيرة بن حبناء، وصدرة:

سأترك منزلي لبني تميم

وينظر: خزنة الأدب (٥٢٢/٨)، والدرر (٣٤٠/١، ٧٩/٤)، وشرح شواهد الإيضاح =

قال: إلا أن ما ينصب في العطف على جزاء الشرط أمثل من ذلك؛ لأنه ليس يُوقَعُ فِعْلاً إلا بأن يكون من غيره فعل، فصار بمنزلة غير الواجب. وزعم سيبويه أن بعضهم قرأ: ﴿يَحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

وأُشْدُ لِلْأَعْشَى فِي نَصْبِ مَا عَطَفَ بِالْفَاءِ عَلَى الْجِزَاءِ: [من الطويل]
وَمَنْ يَغْتَرِبَ عَن أَهْلِهِ لَا يَزَلْ يَرَى مَصَارِعَ مَظْلُومٍ مَجْرًا وَمَسْحَبًا
وَتُدْفَنَ مِنْهُ الصَّالِحَاتُ وَإِنْ يُسِئْ يَكُنْ مَا أَسَاءَ النَّارُ فِي رَأْسِ كَبْكَبَا^(١)
فهذا حجة لمن قرأ: ﴿وَعَلَّمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ﴾ بالنصب.
اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله -جل وعز-: ﴿كَبِيرَ الْإِثْمِ﴾ [٣٧]:
فقرأ حمزة والكسائي: ﴿كَبِيرَ الْإِثْمِ﴾، واحِدٌ بغير ألف، وفي «النجم» [٣٢] مثله.
وقرأ الباقون: ﴿كَبِيرَ﴾ بألف فيهما^(٢).

قال أبو علي: حجة الجمع قوله -سبحانه-: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تَنْهَوْنَ عَنْهُ
نَكْفُرْ﴾، فهذه يراد بها تلك الكبائر المجموعة التي تكفر باجتنابها السيئات التي هي
الصغائر.

= ص (٢٥١)، وشرح شواهد المغنى ص (٤٩٧)، والمقاصد النحوية (٤/٣٩٠)، وبلا نسبة
في الدرر (٥/١٣٠)، والرد على النحاة ص (١٢٥)، ورسف المباني ص (٣٧٩)، وشرح
الأشموني (٣/٥٦٥)، وشرح شذور الذهب ص (٣٨٩)، وشرح المفصل (٧/٥٥)،
والكتاب (٣٩/٩٢)، والمحتسب (١/١٩٧)، ومغنى اللبيب (١/١٧٥)، والمقتضب
(٢/٢٤)، والمقرب (١/٢٦٣).

(١) البيتان في ديوانه ص (١٦٣)، واللسان (زيب)، وجمهرة اللغة ص (١٣٧)، وحماسة
البحترى ص (١٠٦)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٤٩٢)، والكتاب (٣/٩٢)، والمذكر
والمؤنث للأبنبارى ص (٤٨١)، والتاج (ذيب)، وبلا نسبة في البلغة ص (٨٠)، والمقتضب
(٢/٢٢).

ويروى: «قومه» بدلاً من «أهله».

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٣، ٣٨٤)، الإعراب للنحاس (٣/٦٥)، البحر المحيط (٧/
٥٢٢)، التبيان للطوسي (٩/١٦٥)، التيسير للداني (١٩٥)، تفسير الطبري (٢٥/٢٣)،
تفسير القرطبي (١٦/٣٥)، الحجة لابن خالويه (٣١٩)، الحجة لأبي زرعة (٦٤٣)، السبعة
لابن مجاهد (٥٨١)، الغيث للصفاسي (٣٤٧)، الكشف للزمخشري (٣/٤٧٢)، الكشف
للقيسي (٢/٢٥٣)، المجمع للطبرسي (٩/٣٣)، المعاني للفراء (٣/٢٥)، النشر لابن
الجزري (٢/٣٦٧، ٣٦٨).

ويقوى الجمع: أن المراد هنا اجتناب تلك الكبائر المجموعة في قوله: ﴿كَبَائِرَ مَا تَنْهَوْنَ عَنْهُ﴾، وإذا (١) أفرد جاز أن يكون المراد واحداً، وليس المعنى على الأفراد؛ إنما المعنى على الجمع والكثرة.

ومن قال: ﴿كَبِيرٌ﴾ فأفرد، فإنه يجوز أن يريد بها الجمع، وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا (٢) في اللفظ. وقد جاءت الآحاد في الإضافة يراد بها الجمع (٣)؛ كقوله -جل وعز-: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤]، وفي الحديث: «مَنَعَتِ الْعِرَاقُ دِرْهَمَهَا وَفَقِيرَهَا» (٤).

اختلفوا في رفع اللام وإسكان الياء من قوله -جل وعز-: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ﴾ [٥١]:

فقرأ نافع وابن عامر: ﴿أَوْ يُرْسِلُ﴾ برفع اللام، ﴿فَيُوحِي﴾ ساكنة الياء. وقال ابن ذكوان: في حفظة عن أيوب: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ﴾ نصب جميعاً (٥).

وقرأ الباقون: ﴿أَوْ يُرْسِلَ ... فَيُوحِيَ﴾ نصب جميعاً. قال أبو علي: ﴿وَمَا كَانَ لِيَشْرَ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ﴾ [٥١] لا يخلو قوله: ﴿يُرْسِلُ﴾ فيمن نصب من أن يكون محمولاً على «أَنْ» في قوله: ﴿أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا﴾، أو على غيره؛ فلا يجوز أن يكون محمولاً على «أَنْ»؛

(١) في ب: فإذا.

(٢) في أ: وإن جاز أن يكون واحداً.

(٣) في ب: الجمع.

(٤) هو جزء من حديث لأبي هريرة: أخرجه مسلم (٢٢٢٠/٣) في كتاب الفتن، باب: لا تقوم الساعة حتى يحسر الفرات (٢٨٩٦/٣٣)، وأبو داود (١٦٦/١) في الخراج، باب: إيقاف أرض السواد وأرض العنوة (٣٠٣٥)، وأحمد في المسند (٢٦٢/٢)، والبعوى في شرح السنة (٦٦١/٥ - ٦٦٢) كتاب السير والجهاد، باب: سقوط الجزية عن الذمي إذا أسلم (٢٧٤٨).

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٤)، الإعراب للنحاس (٧١/٣)، البحر المحیط (٥٢٧/٧)، التبيان للطوسي (١٧٢/٩)، التيسير للداني (١٩٥)، تفسير الطبري (٢٨/٢٥)، تفسير القرطبي (٥٣/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣١٩)، الحجة لأبي زرعة (٦٤٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٢)، الغيث للصفاسي (٣٤٧)، الكشاف للزمخشري (٤٧٦/٣)، الكشف للقيسي (٢٥٣/٢)، المجمع للطبرسي (٣٦/٩)، المعاني للفراء (٢٦/٣)، تفسير الرازي (١٨٩/٢٧)، النشر لابن الجزري (٣٦٨/٢).

لأنك إن حملته عليها كان المعنى: ما كان لبشر أن يكلمه الله أو أن يرسل رسولا. ولم يخلُ قوله: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ من أن يكون المراد فيه: أو يرسله رسولا، أو يكون: أو يرسل إليه رسولا، ولا يصح واحد من التقديرين.

ألا ترى أنك إن قدرت العطف على «أن» هذه المظهرة في قوله -عز وجل-: ﴿أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ﴾ -كان المعنى: ما كان لبشر أن يرسله رسولا أو يرسل إليه رسولا؟! والتقديران جميعا فاسدان؛ ألا ترى أن كثيرا من البشر قد أُرْسِلَ رسولا، وكثيرا منهم قد أُرْسِلَ إليهم الرسل؟! فإذا لم يخلُ من هذين التقديرين ولم يصح واحد منهما، علمت أن المعنى ليس عليه، والتقدير على غيره، فالذى عليه المعنى والتقدير الصحيح: ما ذهب إليه الخليل من أن يُحْمَلَ ﴿يُرْسِلَ﴾ -فيمن نصب- على «أن» أخرى غير هذه، وهى التى دلَّ عليها قوله -تعالى-: ﴿وَحَيًّا﴾؛ لأن «يُوحَى»، و«الوحي»، قد يكونان بمعنى.

فلما كان كذلك حُملت «يُرْسِلَ» من قوله: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ على «أن» هذه التى دل الوحي عليها؛ فصار التقدير: ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا أن يوحى وحيا أو يرسل رسولا فيوحى.

ويجوز [فى قوله] -عز وجل-: ﴿إِلَّا وَحِيًّا﴾ أمران:

أحدهما: أن يكون استثناء منقطعا.

والآخر: أن يكون حالا، فإن قدرته استثناء منقطعا لم يكن فى الكلام شىء يوصلُ بـ «مِنْ»، لأن ما قبل الاستثناء لا يعمل فيما بعده.

ولذلك حملوا قولَ الأعشى: [من الطويل]

... .. وَلَا قَائِلًا إِلَّا هُوَ الْمُتَعَيِّبَا^(١)

على فعل آخر، وإنما لم يستجيزوا ذلك؛ لأن حرف الاستثناء فى معنى حرف النفى.

ألا ترى أنك إذا قلت: قام القومُ إلا زيذا، فالمعنى^(٢): قام القوم لا زيذا؟ فكما

(١) عجز بيت، وصلده:

وليس مجيزا إن أتى الحى خائف
والبيت فى ديوانه ص (١٦٣)، واللسان (عيب)، والتاج (عيب).

(٢) فى ب: معناه.

لا يعملُ ما^(١) قَبْلَ حرف النفي فيما بعده، كذلك لم يعملَ ما قبل الاستثناء -إذا كان كلامًا تامًّا- فيما بعده؛ إذ كان بمعنى النفي، فكذلك^(٢) لا يجوز أن يعمل ما بعد «إلا» فيما قبلها نحو: ما أنا الخبز إلا آكِلٌ؛ كما لم يعمل ما بعد حرف النفي فيما قبله.

فإذا كان كذلك لم يتصل^(٣) الجار بما قبل «إلا»، ويُمنع أن يتصل به الجار من وجه آخر، وهو أن قوله -سبحانه-: ﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ﴾ [الشورى: ٥١] فى صلة «وَحْيِي» الذى هو بمعنى «أَنْ يُوحَى»؛ فإذا كان كذلك لم يجوز أن يحمل الجار الذى هو «مِنْ» فى قوله: ﴿مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ﴾ على: ﴿أَوْ يُرْسِلَ﴾؛ لأنك تفصل بين الصلة والموصول بما ليس منها^(٤).

ألا ترى أن المعطوف على الصلة فى الصلة؟! وإذا حملت العطف على ما ليس فى الصلة فصلت بين الصلة والموصول بالأجنبى الذى ليس منهما، فإذا لم يجوز حمله على «يكلم» من قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٥١] ولم يكن بد من أن يعلق الجار بشيء، ولم يكن فى اللفظ شيء تحمله عليه - أضمريت «يكلم» وجعلت الجار فى قوله: ﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ﴾ متعلقًا بفعل مراد فى الصلة محذوفٍ منها؛ للدلالة عليه.

وقد يحذف من الصلة أشياء للدلالة عليها، ويكون فى المعنى معطوفًا على الفعل المقدر صلة لـ «أَنْ» الموصولة بـ «يوحى»؛ فىكون التقدير: ما كان لبشرٍ أَنْ يكلمه الله إلا أَنْ يُوحَى إليه أو يكلمه من وراء حجاب، فحذف «يكلم» من الصلة؛ لأن ذكره قد جرى وإن كان خارجًا من^(٥) الصلة، فحسِّن ذلك حذفه من الصلة وَسَوِّغْهُ.

ألا ترى أن ما قبل حرف الاستفهام مثل ما قبل الصلة فى أنه لا يعمل فى الصلة، كما لا يعمل ما قبل [حرف]^(٦) الاستفهام فيما كان فى حيز الاستفهام؟!

وقد جاء: ﴿ءَأَلْقَيْنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ [يونس: ٩١]، والمعنى: الآن أمنت وَقَدْ

(١) فى أ: فى.

(٢) فى أ: كذلك.

(٣) فى ب: يصل.

(٤) فى أ: منهما.

(٥) فى أ: عن.

(٦) سقط فى أ.

عَصَيْتَ قَبْلُ؟! فلما كان ذكر الفعل قد جرى فى الكلام أَضْمِرَ، وقال: ﴿ءَأَلْتَنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعِجِلُونَ﴾، المعنى: آلآنَ آمَنتُم به؟! فَلَمَّا جَرَى ذِكْرُ ﴿آمَنتُمْ بِهِ﴾ قَبْلَ، اسْتَغْنَى بِجَرَى ذِكْرِهِ قَبْلَ، عَنِ ذِكْرِهِ فِي حَيْزِ الاسْتِفْهَامِ، وَصَارَ كَالْمَذْكُورِ فِي اللفظ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الاسْمَ الوَاحِدَ لَا يَسْتَقِلُّ بِهِ الاسْتِفْهَامُ.

ولا يجوز أن يقدر عطف: ﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي جِحَابٍ﴾ على الفعل الخارج من الصلة فيفصل بين الصلة والموصول بالأجنبى منها، كما فصل^(١) فى قوله -جل وعز-: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْنَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، ثم قال: ﴿أَوْ فِسْقًا أَهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، فعطف بـ «أو» على ما فى الصلة بعد ما فصل بين الصلة والموصول بقوله: ﴿فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾؛ لَأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ من الاعتراض الذى يُسَدُّ ما فى الصلة ويوضحه، فصار لذلك بمنزلة الصفة؛ لما فى الصلة من التبيين والتخصيص.

ومثل هذا فى الفصل فى الصلة قوله -سبحانه-: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَمْثِلُهَا وَيَرْهَقُهُمْ﴾ [يونس: ٢٧]، ففصل بقوله: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَمْثِلُهَا﴾، وعطف قوله: ﴿وَيَرْهَقُهُمْ ذَلَّةٌ﴾^(٢) على الصلة مع هذا الفصل، من حيث كان قوله: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَمْثِلُهَا﴾ يُسَدُّ^(٣) ما فى الصلة.

وأما من رفع فقال: ﴿أَوْ يُرْسَلُ رَسُولًا﴾، فجعل ﴿يُرْسَلُ﴾ حالًا؛ فإن الجار فى قوله: ﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي جِحَابٍ﴾ متعلق بمحذوف، ويكون فى الظرف ذكر من ذى الحال، ويكون قوله -سبحانه-: ﴿إِلَّا وَحِيًّا﴾ -على هذا التقدير- مصدرًا وقع موقع الحال، كقولك: جئتُ ركضًا، وأتيتُ عدوًّا، ويكون «مِنْ» فى أنه مع ما انجرَّ به فى موضع الحال، كقوله: ﴿وَمِنَ الْفَكَّاكِينِ﴾ [آل عمران: ٤٦] بعد قوله: ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا﴾؛ فكما أن «مِنْ» ههنا فى موضع الحال، كذلك فى قوله - تعالى -: ﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي جِحَابٍ﴾ [الشورى: ٥١].

ومعنى ﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي جِحَابٍ﴾ -فيمن قدر الكلام استثناء منقطعًا أو حالًا-: يكلمهم غير مُجَاهِرٍ لَهُمْ بِكَلَامِهِ، يريد أن كلامه يُسْمَعُ ويحدث من حيث لا يُرَى كما يُرَى

(١) زاد فى أ: ذلك.

(٢) زاد فى ب: ثم عطف.

(٣) فى ب: يشدها.

سائر المتكلمين، ليس أن ثم حجاباً يفصل موضعاً من موضع، فيدل ذلك على تحديد المحجوب.

ومن رفع ﴿يُرْسِلُ﴾ كان ﴿يُرْسِلُ﴾ في موضع نصب على الحال، والمعنى: هذا كلامه إياهم؛ كما تقول: تَحِيَّتُكَ الضَّرْبُ، وَعَتَابُكَ السِّيفُ.

فإن قلت: فهل يجوز في قول من نصب فقال: ﴿أَوْ يُرْسِلُ﴾ أن يكون في موضع حال، وقد انتصب الفعل بأن المضمرة، و «أن» لا يكون^(١) حالاً؟

قيل: قد كان على هذا يجوز أن يكون حالاً، وذلك على أن تقدّر الجار وتريده، وإن كان محذوفاً من اللفظ.

ألا ترى أن أبا الحسن قد قال في قوله -جل وعز-: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٦]، ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام:

١١٩]: إن المعنى: وما لكم في ألا تأكلوا؟! وأنه في موضع حال؛ كما أن قوله - سبحانه-: ﴿فَمَا لَكُمْ مِنَ التَّذَكُّرِ مُعْرِضِينَ﴾ [المدثر: ٤٩] حال؛ فكذا كان يجوز في

قول من نصب ﴿أَوْ يُرْسِلُ﴾ أن يكون في موضع الحال، ويكون التقدير: بأن يرسل، فحذف الجار مع «أن».

* * *

(١) في أ: تكون.

[بِسْمِ اللَّهِ]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الزُّخْرَفِ

اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ﴾ [٥]:
 فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ﴾ نصبًا.
 وقرأ نافع وحزمة والكسائي: ﴿إِنْ كُنْتُمْ﴾ كسرًا^(١).

قال أبو علي: من قرأ^(٢): ﴿أَنْ كُنْتُمْ﴾ فالمعنى: لَأَنْ كُنْتُمْ، وأما ﴿صَفْحًا﴾
 فانتصابه من باب: ﴿صُنِعَ اللَّهُ﴾ [النمل: ٨٨]؛ لَأَنْ قَوْلَهُ -سبحانه-: ﴿أَفَضْرِبُ
 عَنْكُمْ الذِّكْرَ﴾ [الزخرف: ٥] يدل على: أَنْضَفُ عَنْكُمْ صَفْحًا، وكأن قولهم:
 صَفَحْتُ عَنْهُ، أى: أَعْرَضْتُ وَوَلَّيْتُهُ صَفْحَةَ الْعُنُقِ؛ فالمعنى^(٣): أَفَضْرِبُ عَنْكُمْ ذِكْرَ
 الْإِنْتِقَامِ مِنْكُمْ وَالْعُقُوبَةَ لَكُمْ؛ لِـ ﴿أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ﴾!؟

وهذا يقرب من قوله: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦].
 والكسر على أنه جزاء استغنى عن جوابه بما تقدمه؛ مثل: أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ؛
 كأنه: إِنْ كُنْتُمْ [قَوْمًا]^(٤) مُسْرِفِينَ نَضْرِبُ.

اختلفوا في ضم الياء والتشديد، وفتحها والتخفيف من قوله -جل وعز-: ﴿أَوْمَنْ
 يُنْشَأُ فِي الْحَيَاةِ﴾ [١٨]:

فقرأ حمزة والكسائي وعاصم -في رواية حفص-: ﴿يُنْشَأُ﴾ برفع الياء والتشديد.
 وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم: ﴿يُنْشَأُ﴾ بفتح الياء والتخفيف^(٥).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٤)، الإعراب للنحاس (٧٨/٣)، الإملاء للعكبري (١٢١/٢)،
 البحر المحيط (٦/٨)، التبيان للطوسي (١٧٧/٩)، التيسير للداني (١٩٥)، تفسير الطبري
 (٣١/٢٥)، تفسير القرطبي (٦٢/١٦، ٦٣)، الحجة لابن خالويه (٣٢٠)، الحجة لأبي
 زرعة (٦٤٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٤)، الغيث للصفاقسي (٣٤٧)، الكشف
 للزمخشري (٤٧٨/٣)، الكشف للقيسي (٢٥٥/٢)، المجمع للطبرسي (٣٨/٩)، المعاني
 للفراء (٢٧/٣)، تفسير الرازي (١٩٤/٢٧)، النشر لابن الجزري (٣٦٨/٢).

(٢) في أ: قال.

(٣) في أ: والمعنى.

(٤) سقط في ب.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٥)، الإعراب للنحاس (٨٣/٣)، البحر المحيط (٨/٨)، التبيان
 للطوسي (١٨٦/٩)، التيسير للداني (١٩٦)، تفسير الطبري (٣٥/٢٥)، تفسير القرطبي
 (٧١/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٠)، الحجة لأبي زرعة (٦٤٦)، السبعة لابن مجاهد =

قال أبو علي: يقال: نَشَأَتِ السَّحَابَةُ، ونَشَأَ الغلامُ، فإذا نُقِلَ بالهمزة هذا الفعل تَعَدَّى إلى مفعول، وعامتهُ بالهمزة، كقوله -سبحانه-: ﴿وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾ [الرعد: ١٢]، ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾ [المؤمنون: ١٤]، [و] ﴿وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا﴾ [الأنبياء: ١١]، ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ﴾ [الأنعام: ١٤١].

والأكثر في هذه الأفعال التي تَتَعَدَّى^(١) -إذا أُريدَ [تعديتها - أن تُنْقَلَ]^(٢) بالهمزة أو بتضعيف العين، نحو: فرح، فَرَحْتُهُ، وأفرحْتُهُ، وغرم، وغَرَمْتُهُ، وأغرَمْتُهُ، وقد جاء منه شيء عُدِيَ بتضعيف العين دون الهمزة، وذلك قولك: لُقِّيتَ خيرًا، ولُقَّانيه زيد، ولا تقول: ألقانيه زيد، إنما تقول: لُقَّانيه، وعلى هذا قوله -تعالى-: ﴿وَيُلَقِّتُونَ فِيهَا كَحْبَةً وَسَلَمًا﴾ [الفرقان: ٧٥]، [و] ﴿وَلَقَّيْتَهُمْ نَصْرًا وَمُرُورًا﴾ [الإنسان: ١١]، ولم نعلم من هذا المعنى: ألقيته عمرا، إنما يقال: لُقِّيته عمرا. فأما قولهم: ألقيت متاعك بعضه على بعض فليس بمنقول من: «لقى بعض متاعك على بعضه»، ولو كان منه لوجب أن يزيد للنقل^(٣) مفعولًا.

[وفي النقل بالهمزة لم يزد مفعولًا]^(٤) إنما تَعَدَّى إلى المفعول الثاني بالحرف في قولك: ألقيت متاعك بعضه على بعض؛ ف «ألقيت» بمنزلة «أسقطت»، وليس بمنقول من «لقى» بالدلالة التي ذكرنا؛ فيجوز أن يكون «نشأ» من ذلك؛ لأننا لم نعلم: «منشئ» كما جاء: بَلَّغَ وَأَبْلَغَ، وَنَجَّى وَأَنْجَى؛ فإذا كان كذلك فالأوجه إنما هو: أَوْمَنَ يَنْشَأُ في الحلية؛ فيكون «أفعل» من «أفعلت».

ومن قال: «يَنْشَأُ» فهو في القياس مثل: فَرِحَ وَأَفْرَحَ، وَغَرِمَ وَأَغْرَمَ، وَإِنْ^(٥) عَزَّ وجودُ ذلك في الاستعمال.

وموضع «مَنْ» نصب؛ على تقدير: اتَّخَذُوا لَهُ مَنْ يَنْشَأُ في الحلية، على وجه

= (٥٨٤)، الغيث للصفاسي (٣٤٧)، الكشاف للزمخشري (٤٨٣/٣)، الكشاف للقيسي (٢/٢٥٥)، المجمع للطبرسي (٤٢/٩)، المعاني للفراء (٢٩/٣)، تفسير الرازي (٢٧/٢٠٢)، النشر لابن الجزري (٣٦٨/٢).

- (١) في ب: يتعدى.
- (٢) في أ: تعديته أن ينقل.
- (٣) في أ: النقل.
- (٤) سقط في ب.
- (٥) في ب: وإن لم يجز.

التفريع لهم بما افتروه؛ كما قال -سبحانه-: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٩]، فَسَبَّوْا إِلَى الْقَدِيمِ -سبحانه- ما يكرهونه، وَمَنْ لَا يَكَادُ يَقُومُ بِحِجَّتِهِ أَوْ [يَسْتَوْفِيهَا] ^(١).

اختلفوا في الباء والنون من قوله -جل وعز-: ﴿عِنْدَ الرَّحْمَنِ﴾ [١٩]:
فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿عِنْدَ الرَّحْمَنِ﴾ بالنون.
وقرأ الباقون: ﴿عِبَادُ الرَّحْمَنِ﴾ بالياء ^(٢).

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿عِنْدَ الرَّحْمَنِ﴾، قوله: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾ [الأنبياء: ١٩]، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾ [الأعراف: ٢٠٦].

وَحُجَّةٌ مَنْ قَالَ: ﴿عِنْدُ﴾ قوله -عز وجل-: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦]؛ فقد جاء التنزيل بالأمرين جميعاً.

وفى قوله: ﴿عِنْدَ الرَّحْمَنِ﴾ دلالة على رفع المنزلة والتقريب، كما قال -سبحانه-: ﴿وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: ١٧٢] فهذا من القُرْبِ فِي الْمَنْزَلَةِ، وَالرَّفْعَةِ فِي الدَّرَجَةِ، وَلَيْسَ مِنْ قُرْبِ الْمَسَافَةِ.

وفى قوله: ﴿عِنْدَ الرَّحْمَنِ﴾ دلالة على تكذيبهم في أنهم بنات، كما قال: ﴿أَمْ خَلَقْنَا الْمَلَائِكَةَ إِنْتُنَّ وَهُمْ شَاهِدُونَ﴾ [الصفات: ١٥٠].

وقرأ نافع وحده ^(٣): ﴿أَشْهَدُوا﴾ [١٩] بضم الألف - مع فتحة الهمزة - مِنْ «أَشْهَدُوا».

(١) سقط في ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٥)، الإعراب للنحاس (٨٣/٣)، البحر المحيط (١٠/٨)، التيسير للداني (١٩٦)، تفسير الطبري (٣٦/٢٥)، تفسير القرطبي (٧٢/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٠)، الحجة لأبي زرع (٦٤٧)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٥)، الغيث للصفاقسي (٣٤٧)، الكشاف للزمخشري (٤٨٣/٣)، الكشف للقيسي (٢٥٦/٢)، المجمع للطبرسي (٤٢/٩)، المعاني للفراء (٢٩/٣)، تفسير الرازي (٢٠٣/٢٧)، النشر لابن الجزري (٣٦٨/٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٥)، البحر المحيط (١٠/٨)، التيسير للداني (١٩٦)، تفسير القرطبي (٧٣/١٦)، الحجة لأبي زرع (٦٤٨)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٥)، الغيث للصفاقسي (٣٤٧)، الكشاف للزمخشري (٤٨٣/٣)، المجمع للطبرسي (٤٢/٩)، تفسير الرازي (٢٠٣/٢٧)، النشر لابن الجزري (٣٦٩، ٣٦٨/٢).

وقرأ المفضلُ عن عاصم: مثل نافع.

وروى خلفُ وابنُ سعدان عن المُسيبي عن نافع: ﴿أَشْهَدُوا﴾ ممدودة، من «أشهدت». والباقون لا يمدُّون، ويقرءون ﴿أَشْهَدُوا﴾ من «شهدت».

قوله: بضم الألف مع فتحة الهمزة، يعنى أن الفعل «أشهدوا» على «أفعلوا»، بضم الهمزة، وسكون الشين، وقبلها همزة الاستفهام مفتوحة، ثم تُحَقِّفُ الهمزة الثانية من غير أن يُدْخِلَ بينهما ألفًا كما يفعلهُ أبو عمرو، والذي رواه المُسيبي مثل ذلك، إلا أنه يُدْخِلُ بينهما ألفًا.

قال أبو على: اعلم أن قولهم: «شهدت» فعل استعمل على ضربين: أحدهما: يراد به: حضرت.

والآخر: العِلم.

فالذى معناه الحضور يتعدى إلى مفعول، يَدُلُّكَ^(١) على ذلك قوله: [من الرجز] لَوْ شَهِدَ عَادَ فِي زَمَانِ عَادٍ^(٢)

وقوله: [من الطويل]

وَيَوْمَ شَهِدْنَا سُلَيْمًا وَعَامِرًا
فتقدير هذا: شهدنا فيه سُلَيْمًا.

ومن ذلك قوله: [من الطويل]

شَهِدْنَا فَمَا تُلْقَى لَنَا مِنْ كَتِيْبَةٍ يَدِ الدَّهْرِ إِلَّا جَبْرَيْلُ أَمَامَهَا^(٤)
فهذا محذوف المفعول، التقدير فيه: «شهدنا المعركة»، أو: شهدنا مَنْ تَجَمَّعَ لِقَاتِنَا.

ومنه قوله: [من الطويل]

(١) فى أ: يدل.

(٢) الرجز بلا نسبة فى الإنصاف (٢/٥٠٤)، والكتاب (٣/٢٥١)، والمخصص (١٧/٤٢).

(٣) صدر بيت، وعجزه:

..... قليل سوى الطعن النihal نوافله

والبيت لرجل من بنى عامر فى الدرر (٣/٩٦)، وشرح المفصل (٢/٤٦)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١/٣٨)، وخزانة الأدب (٧/١٨١)، واللسان (جزى)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص (٨٨)، ومغنى اللبيب (٢/٥٠٣)، والمقتضب (٣/١٠٥)، والمقرب (١/١٤٧)، وهمع الهوامع (١/٢٠٣).

(٤) تقدم.

فَقَدْ شَهِدَتْ قَيْسٌ فَمَا كَانَ نَضْرُهَا قُتَيْبَةَ إِلَّا عَضَّهَا بِالْأَبَاهِمِ (١)
 فهذا الضرب المتعدى إلى مفعول واحد إذا (٢) نَقَلَ بِالْهَمْزَةِ تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ،
 تقول: شهد زيد المعركة، وأشهدته إياها، ومن ذلك قوله -تعالى-: ﴿مَا أَشْهَدْتُهُمْ
 خَلَقَ السَّمَوَاتِ﴾ [الكهف: ٥١]، فلما نقل «شهد» (٣) بالهمزة صار الفاعل مفعولاً
 أولاً، والتقدير: ما أشهدتهم فعلى، والفعل في أنه مفعول ثان - وإن كان غير عَيْنِ -
 مثل زيد ونحوه من أسماء الأعيان المختصة.

وقالوا: امرأة مُشْهِدٌ؛ إذا كان زوجها شاهداً لم يخرج في بَعْثٍ من غزو أو غيره.
 وامرأة مُعْيِبٌ؛ إذا لم يشهد (٤) زوجها؛ فكأن المعنى: ذات غيبة لوليها، وذات
 شهادة، والشهادة خلاف العَيْبَةِ؛ قال -تعالى-: ﴿عَلَيْمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الأنعام:
 ٧٣]، فهذا في المعنى مثل قوله: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ [النمل: ٢٥]،
 و ﴿يَعْلَمُ سِرِّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ [الأنعام: ٣].

وأما «شهدت» الذي بمعنى «علمت» فيستعمل على ضربين:
 أحدهما: أن يكون قَسَمًا.

والآخَرُ: أن يكون غير قَسَمٍ.

فاستعمالهم إِيَّاهُ (٥) قَسَمًا كاستعمالهم: «عَلِمَ اللهُ»، و «يَعْلَمُ اللهُ» قَسَمَيْنِ،
 تقول (٦): علم الله لأفعلن، فَتَلَقَّاهُ بِمَا يُتَلَقَّى بِهِ الْإِقْسَامِ.

وأنشد سيبويه: [من الكامل]

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَاتَيْنِ مَنِيَّتِي إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيْشُ سِهَامُهَا (٧)

(١) البيت للفرزدق في ديوانه (٣٣١/٢)، والأشباه والنظائر (١٨٣/٥)، واللسان (بهم)، وبلا
 نسبة في المقتضب (٩٠/٤).

(٢) في ب: فإذا.

(٣) سقط في ب.

(٤) في ب: تشهد.

(٥) في أ: له.

(٦) في أ: فتقول.

(٧) البيت للبيد في ديوانه ص (٣٠٨)، وخزانة الأدب (١٥٩/٩ - ١٦١)، والدرر (٢٦٣/٢)،
 وشرح شواهد المغنى (٨٢٨/٢)، والكتاب (١١٠/٣)، والمقاصد النحوية (٤٠٥/٢)،
 وبلا نسبة في أوضح المسالك (٦١/٢)، وخزانة الأدب (٣٣٤/١٠)، وسر صناعة الإعراب

وحدثنا أبو الحسن عبيد الله بن الحسين أن محمدًا قال: إن زُفرَ كان يذهبُ إلى أنه إذا قال: أشهد بالله - كان يمينًا، فإن قال: أشهد، ولم يقل بالله - لم يره قَسَمًا. [قال] ^(١) أبو الحسن: وقال محمد: «أشهد» غير موصولة بقوله بالله - مثل «أشهد» موصولة بقولك بالله، في أنه يمين.

[قال: واستشهد] ^(٢) محمد على ذلك بقوله - سبحانه -: ﴿قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ [المنافقون: ١]، ثم قال: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ كَاذِبُونَ. اتَّخَذُوا أَيْمَنَهُمْ جُنَّةً﴾، فجعله يمينًا، ولم يوصل بقوله: «بالله».

وأما «شَهِدْتُ» الذي يُراد به: «علمت»، ولا يراد به القسم - فهو ضَرْبٌ مِنَ الْعِلْمِ مخصوص، فكل شهادة علم، وليس كل علم شهادة.

وَمِمَّا يَدُلُّكَ ^(٣) على اختصاصه بالعلم ^(٤) أنه لو قال عند الحاكم: أعلم أن لزيد على عمرو عشرة - لم [يَحْكَمْ] ^(٥) به حتى يقول: أشهد؛ فالشهادة مثل التيقن في أنه ضرب من العلم مخصوص. فليس كل علم تَيَقُّنًا، وإن كان كل تيقن علمًا، وكان التيقن هو العلم الذي قد عَرَضَ لِعَالِمِهِ إشكالٌ فيه.

يبين ذلك قوله - سبحانه - في قصة إبراهيم - عليه السلام - : ﴿وَلْيَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٧٥].

ويبين ذلك قولُ رؤية: [من الرجز]

يَا دَارَ عَفْرَاءٍ وَدَارَ الْبِخْدِ
أَمَا جَزَاءُ الْعَالِمِ الْمُسْتَيْقِنِ
عِنْدَكَ إِلَّا حَاجَةُ التَّفَكُّنِ ^(٦)

فَوَصَفَ «العالم» بـ «المستيقن»؛ فلو لم يكن في المستيقن زيادةٌ معنى لم يكن في

= ص (٤٠٠)، وشرح شذور الذهب ص (٤٧١)، ومعنى اللبيب (٤٠١/٢)، وجمع الهوامع (١٥٤/١).

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: قالوا: استشهد.

(٣) في أ: يدل.

(٤) في ب: في العلم.

(٥) سقط في ب.

(٦) تقدم.

الوصف الأول، لم يَخْسُنْ هذا الكلام، وكان غير مفيد.

وهذا كقول زهير: [من الطويل]

... .. فَأَلَيَا عَرَفْتُ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُمٍ^(١)

ثم قال: [من الطويل]

فَلَمَّا عَرَفْتُ الدَّارَ قُلْتُ لِرَبِّعِهَا (٢)

أى: عرفتها بعد إشكال أمرها والتباسها على.

وعلى هذا قول الآخر: [من البسيط]

حَيُّوا الدِّيَارَ وَحَيُّوا سَاكِنَ الدَّارِ مَا كِدْتُ أَعْرِفُ إِلَّا بَعْدَ إِنْكَارِ^(٣)

وكان معنى: «أشهد أيها الحاكم على كذا»^(٤)، أى: أعلمه علماً يحضرنى، وقد تَدَلَّلَ لى، فلا أتوقف عنه، ولا أَتَثَبْتُ فيه؛ لوضوحه عندى وتبينه لى^(٥). وليس كذلك سبيل المعلومات كلها.

ألا ترى أن فيها ما يحتاج^(٦) إلى توقف فيه، واستدلال^(٧) عليه، وتنزيل له؟!

ويدل على أن هذه الشهادة يراد بها المعنى الزائد على العلم، أنه لا يخلو من أن يكون العلم مجرداً مما ذكرنا، أو العلم مقترناً بما ذكرنا^(٨) من المعانى، فالذى يدل على أنه المقترن بالمعانى التى ذكرنا: قوله -تعالى-: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦].

وقوله: ﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا﴾ [يوسف: ٨١].

فلو كان معنى «شَهِدَ» العلم خالياً من هذه المعانى، لكان المعنى: وما علمنا إلا

(١) تقدم.

(٢) صدر بيت لزهير، وعجزه:

... .. ألا انعم صباحاً أيها الربع واسلم

ينظر ديوانه ص (٨)، والتاج (ربع).

(٣) البيت لجرير فى ديوانه (١/٢٣٣)، ومجاز القرآن (٢/٦٧، ٨٠).

(٤) زاد فى أ: أو كذا.

(٥) سقط فى أ.

(٦) فى ب: ما لا يحتاج.

(٧) فى ب: ولا استدلال.

(٨) فى أ: وصفنا.

بما علمنا، و: إلا من علم بالحق وهم يعلمون، فإذا لم يتجه حمله على هذا علم أن معناه ما ذكرنا.

و «شَهِدَ» على هذا الوجه يتعدى بحرف جر: فتارة يكون الباء، وأخرى يكون «على».

فَمِمَّا تَعَدَّى بِ «عَلَى» قَوْلُهُ -سَبْحَانَهُ-: ﴿وَقَالُوا لِيُجْلِدُوهُمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا﴾ [فصلت: ٢١].

وقوله: ﴿شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَرُهُمْ﴾ [فصلت: ٢٠]، و: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ﴾ [النور: ٢٤]، [و] ﴿شَهِدْنَا عَلَىٰ أَنْفُسِنَا وَعَزَّيْتَهُمُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَشَهِدُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٠].

وَمِنَ الْمُتَعَدَّى بِالْبَاءِ قَوْلُهُ: ﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمَنَا﴾ [يوسف: ٨١]، و: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ﴾ [الزخرف: ٨٦]، وقوله: ﴿أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ [النور: ٦].

فإذا نقل بالهمزة زاد بالهمزة مفعول كسائر الأفعال المتعدية إذا نُقِلَتْ بالهمزة، قال: ﴿وَأَشْهَدُهُمْ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٢].

فأما قوله: ﴿أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ﴾ [١٩] فمن الشهادة التي هي الحضور؛ كأنهم وُجِّحُوا على أن قالوا ما لم يحضروه مما حُكِّمَهُ أن يعلم بالمشاهدة.

وَمَنْ قَالَ: ﴿أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ﴾، فالمعنى: أحضروا ذلك؟، وكان الفعل يتعدى إلى مفعولين قبل النقل، فلما بُنِيَ للمفعول به نَقَصَ مفعول؛ فتعدى الفعل إلى مفعول واحد.

وَيَقْوَى هَذِهِ الْقِرَاءَةُ قَوْلُهُ -تَعَالَى-: ﴿مَا أَشْهَدُهُمْ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الكهف: ٥١]، فتعدى إلى مفعولين لِمَا بُنِيَ الفعل للفاعل.

فأما قوله -سبحانه-: ﴿إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ وَأَشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ﴾ [هود: ٥٤] فعلى إعمال الثاني؛ كما أن قوله: ﴿مَاتُوا فِي أَفْرَاقٍ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦] كذلك.

والتقدير: إني أشهد الله أني برىء وأشهدوا أني برىء، فحذف المفعول^(١) على حد: ضَرَبْتُ... وضربني زيد، وهذا منقول من: شهد بكذا، إلا أن حرف الجر يُحذف مع «أَنَّ» و «أَنَّ».

(١) في أ: المفعول الأول.

فأما الباء في^(١) قوله: **أَشْهَدُ بِاللَّهِ**، فهي متعلقة بهذا الظاهر؛ كما أن قولك: **أحلف بالله**، وأقسم بالله -يتعلق الجار فيه بهذا الظاهر. **فإن قلت: فليَمَ لا يكون الجار فيه متعلقًا بمحذوف**، كأنه قال: **أشهد بقوة الله؛ فيكون الجار فيه كالذي في قوله: حَضَرْتُ بِسِلَاحِي**، وشهدت بقوتي؟! **فإن ما تقدم أولى من هذا.**

ألا ترى أنك تقول: **أشهدُ**، وأشهدُ بالله، كما تقول: **أحلفُ**، وأحلف بالله، وأقسم، وأقسم بالله؟! فكما أنك في هذا تعلق الجار بالظاهر، كذلك في: «أشهد» تعلقه به.

وقال - سبحانه-: ﴿وَنَزَعْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا﴾ [القصص: ٧٥]، [و] ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١]. وقال - عز وجل-: ﴿لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

ف «شهداء» جمع شهيد، ك: «فقيه» و«فقيهاء»، وظريف وظرفاء.

فأما قوله -جل اسمه-: ﴿وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ﴾ [هود: ١٨] فيجوز أن يكون «الأشهاد» جمع «شاهد»، مثل: صاحب وأصحاب، وطائر وأطيوار، وأظنه قول سيبويه. ويجوز أن يكون «أشهاد» جمع شهيد، ك: «يتيم وأيتام»، و «شريف وأشراف»، و«أبيل وأبال»، وهذا كأنه أرجح؛ لأن ما جاء من ذلك في التنزيل جاء على «فعليل».

[و]^(٢) قرأ حمزة والكسائي وابن عامر: ﴿كَذَلِكَ تَخْرُجُونَ﴾ [١١] بفتح التاء وضم الراء.

وقرأ الباقون: ﴿تَخْرُجُونَ﴾ بضم التاء وفتح الراء^(٣).

(١) في ب: من.

(٢) سقط في ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٤)، البحر المحیط (٧/٨)، التيسير للداني (١٠٩)، تفسير القرطبي (٦٥/١٦)، الحجة لأبي زرة (٦٤٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٤)، الغيث للصفاسي (٣٤٧)، الكشف للقيسي (٤٦٠/١)، النشر لابن الجزري (٢٦٧/٢).

قال أبو علي: حجة ﴿تَخْرُجُونَ﴾، قوله - سبحانه -: ﴿ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ نَنْشَرُونَ﴾ [الروم: ٢٠]. ف: ﴿نَنْشَرُونَ﴾ مثل ﴿تَخْرُجُونَ﴾.

ألا ترى أن «انتشر» مطاوع «نشرته»، كما أن «خرج» مطاوع أخرجه؟!
وحجة ﴿تَخْرُجُونَ﴾ قوله - سبحانه -: ﴿وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى﴾ [طه: ٥٥].
وقوله - جل وعز -: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا﴾ [يس: ٥٢].
قال:

قرأ ابن عامر: ﴿قَتَلَ أَوْلُو جِحْتِكُمْ﴾ [٢٤].

وكذلك روى حفص عن عاصم.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿قُلْ﴾ بغير ألف^(١).

قال أبو علي: فاعل ﴿قَالَ﴾ النذير، المعنى: ﴿وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرِيْبٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرُوهاً إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ آثِمَةٍ﴾ [٢٣].

فقال لهم النذير: ﴿أَوْلُو جِحْتِكُمْ بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ﴾ [٢٤].

ويجوز فيمن قال: ﴿قُلْ﴾ أن يكون حكاية ما أوحى إلى النذير؛ كأنه: أوحينا إليه فقلنا له: قل لهم: أولو جحتم بأهدى من ذلك.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله - جل وعز -: ﴿سُقْفًا مِّنْ فِصْفَةٍ﴾ [٣٣]:

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿سُقْفًا﴾ على التوحيد.

وقرأ الباقون: ﴿سُقْفًا﴾ بضم السين والقاف على الجمع^(٢).

قال أبو علي: السُقْفُ: جمع سَقْف؛ قال: ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا﴾

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٥)، الإعراب للنحاس (٨٥/٣)، الإملاء للعكبري (١٢٢/٢)، البحر المحيط (١١/٨)، التبيان للطوسي (١٨٩/٩)، التيسير للداني (١٩٦)، تفسير القرطبي (٧٥/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢١)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٥)، الغيث للصفاسي (٣٤٧)، الكشف للزمخشري (٤٨٤/٣)، الكشف للقيسي (٢٥٨/٢)، المجمع للطبرسي (٤٣/٩)، النشر لابن الجزري (٣٦٩/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٥)، الإعراب للنحاس (٨٨/٣)، البحر المحيط (١٥/٨)، التبيان للطوسي (١٩٣/٩)، التيسير للداني (١٩٦)، تفسير الطبري (٤٢/٢٥)، تفسير القرطبي (٨٥/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢١)، الحجة لأبي زرع (٦٤٩)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٥)، الغيث للصفاسي (٣٤٨)، الكشف للزمخشري (٤٨٧/٣)، الكشف للقيسي (٢٥٨/٢)، المجمع للطبرسي (٤٦/٩)، المعاني للفراء (٣٢/٣)، تفسير الرازي (٢١١/٢٧)، النشر لابن الجزري (٣٧٠/٢).

[الأنبياء: ٣٢]، والجمع سُقْفٌ، مثل: رَهْنٌ وَرُهْنٌ، وتخفف فيقال: رُهْنٌ، ومثله في الصفة قولهم: فَرَسٌ وَرَدٌ، وَخَيْلٌ وَرُذٌ، وكذلك كَثٌ وَكُثٌ، وَسَهْمٌ حُشْرٌ^(١)، وَسِهَامٌ حُشْرٌ، و«فُعْلٌ» في الجمع تخفف، نحو: أُسْدٌ وَأُسْدٌ.

قال: [من الوافر]

كَأَنَّ مُحَرَّرًا مِنْ أُسْدٍ تَزْجُ يُنَازِلُهُمْ لِتَابِيهِ قَبِيبٌ^(٢)
و«سُقْفٌ»، واحد يدل على الجمع.

ألا ترى أنه قد عَلِمَ بقوله: ﴿لِيُثْبِتَهُمْ﴾ أن لكل بيت سقفاً.

وَرُوِيَ عن مجاهد أنه قال: كل شيء من السماء فهو سقف، وكل شيء من البيوت فهو «سُقْفٌ» بضمين.

ويشبه أن يكون اعتبر في السقف قوله - سبحانه -: ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا﴾ [الأنبياء: ٣٢].

قال:

وقرأ عاصم وحمزة^(٣): ﴿لَمَّا مَتَّعُ﴾ [٣٥] مشددة.

وقرأ الباقون: ﴿لَمَّا﴾ خفيف^(٤).

قال أبو علي: مَنْ شَدَّدَ كانت^(٥) «إِنْ» عنده بمعنى «ما» النافية؛ كالتى فى قوله: ﴿إِنَّ الْكُفْرَانَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠]؛ فكذلك المعنى فى الآية: ما كل ذلك إلا متاع الحياة الدنيا، و: ﴿لَمَّا﴾ فى معنى «إِلَّا».

وقد حكى سيبويه: نَشَدْتُكَ اللهُ^(٦) لَمَّا فعلت، وحمله على «إِلَّا».

(١) فى ب: حَشْنٌ وَحُشْنٌ.

(٢) البيت لأبى ذؤيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص (١١٠)، واللسان (حرب)، وأساس البلاغة (قبب)، والتاج (حرب).

ويروى: «أرى ذو كدنة» بدلاً من «ينازلهم».

(٣) فى ب: الكسائى. وهو خطأ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٥)، البحر المحيط (١٥/٨)، التبيان للطوسى (١٩٣/٩)،

التيسير للدانى (١٩٦)، تفسير القرطبى (٨٧/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢١)، الحجة

لأبى زرعة (٦٤٩)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٦)، الغيث للصفاسى (٣٤٨)، الكشف

للمخشرى (٤٨٧/٣)، المجمع للطبرسى (٤٦/٩)، المعانى للأخفش (٤٧٣/٢)، تفسير

الرازى (٢٧/٢١١)، النشر لابن الجزرى (٢/٢٩١).

(٥) فى ب: كان.

(٦) فى ب: بالله.

وهذه الآية تدل على فساد قول من قال: **إِنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾** [يس: ٣٢]، أَنَّ المعنى: **لَمَنْ هُوَ جَمِيعٌ** لدينا محضرون، وزعموا أَنَّ فى حرفِ **أَبَى: ﴿وَمَا ذَلِكَ إِلَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾**؛ فهذا يدل على أن «لَمَّا» بمعنى «إلا»، وأنَّ «إِنَّ» بمعنى «ما».

وحكى عن الكسائى أنه قال: لا أعرف وجه التثقيـل.

وقال أبو الحسن: قال بعضهم: **﴿لَمَّا﴾** مُثَقَّلَةٌ، وجعلها فى معنى «إلا»، وذهب إلى أن التثقيف الوجه؛ قال: لأنَّ **﴿لَمَّا﴾** فى معنى «إلا» لا يكاد يُعرَف، ولا يكاد يُتكلَّمُ بها.

وأما مَنْ قال: **﴿لَمَّا﴾** بالتخفيف، فإنَّ «إِنَّ» فى قوله، المُخَفَّفَةُ من الثقيـلة، واللام [فيها]^(١) التى تدخل لتفصل بين النفى والإيجاب فى قوله: [من الكامل]
هَبْلَتَكَ أُمَّكَ إِنَّ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا
وكقوله - سبحانه - : **﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَتْسِقِينَ﴾** [الأعراف: ١٠٢].

ومن نصب بها مُخَفَّفَةً فقال: **«إِنَّ زَيْدًا لَمُنْطَلِقٌ»** - استغنى عن هذه اللام؛ لأنَّ النافية لا ينتصب بعدها الاسم؛ فإذا لم يقع بعدها انتصاب اسم لم يقع اللبس، و«ما» فيه زائدة^(٣)، المعنى: **«وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا»**، ولم تعمل «إِنَّ» عمل

(١) سقط فى ب.

(٢) صدر بيت وعجزه:

..... حلت عليك عقوبة المتعمد

والبيت لعاتكة بنت زيد فى الأغاني (١١/١٨)، وخزانة الأدب (٣٧٣/١٠، ٣٧٤)، والدرر (١٩٤/٢)، وشرح التصريح (٢٣١/١)، وشرح شواهد المغنى (٧١/١)، والمقاصد النحوية (٢٧٨/٢)، وأسماء بنت أبى بكر فى العقد الفريد (٢٧٧/٣)، وبلا نسبة فى الأزهية ص (٤٩)، والإنصاف (٦٤١/٢)، وأوضح المسالك (٣٦٨/١)، وتخليص الشواهد ص (٣٧٩)، والجنى الدانى ص (٢٠٨)، ورفص المبانى ص (١٠٩)، وسر صناعة الإعراب (٥٤٨/٢، ٥٥٠)، وشرح الأشموني (١٤٥/١)، وشرح ابن عقيل ص (١٩٣)، وشرح عمدة الحافظ ص (٢٣٦)، وشرح المفصل (٧١/٨، ٩/٢٧)، واللامات ص (١١٦)، ومجالس ثعلب ص (٣٦٨)، والمحتسب (٢٥٥/٢)، ومغنى اللبيب (٢٤/١)، والمقرب (١١٢/١)، والمنصف (١٢٧/٣)، وهمع الهوامع (١٤٢/١).

(٣) فى ب: زيادة.

الفعل لَمَّا خُفِّفَتْ^(١)؛ لزوال شبهها بالفعل من أجل التخفيف. ولو نَصَبَتْ بها لجاز في القياس، وحكى سيبويه النصب بها مخففة، والقياس ألا تعمل^(٢) إذا خففت؛ يدل ذلك على ذلك دخولها على الفعل في نحو: ﴿وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَنَنْفِلِينَ﴾ [الأنعام: ١٥٦]، ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَنَفْسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢].

اختلفوا في التوحيد والثنية من قوله -تعالى-: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا قَالَ﴾ [٣٨]: فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم -في رواية أبي بكر- وابن عامر: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا﴾ لاثنين.

وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿جَاءَنَا﴾ واحد^(٣). قال أبو علي: حُجَّةُ الإفراد قوله -تعالى-: ﴿قَالَ يَبْلَيْتَ بَيْتِي وَيَبِيئَكَ﴾ [٣٨] فهو واحد.

وحجة الثنية قوله: ﴿وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقِضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾ [الزخرف: ٣٦]، فقوله: ﴿جَاءَنَا﴾ على الثنية، هو الكافر وقريته. [وهكذا روى عن عكرمة قال: الكافر وقريته.

وليس يدل قوله: ﴿يَبْلَيْتَ بَيْتِي وَيَبِيئَكَ﴾ أن قريته ليس معه؛ بل يجوز أن يقول له هذا وهو معه.

قال: وكلهم قرأ: ﴿أَسَاوِرَةٌ﴾ [٥٣].

إلا عاصمًا - في رواية حفص - فإنه قرأها: ﴿أَسْوِرَةٌ﴾^(٤).

(١) في أ: خففتها.

(٢) في ب: يعمل.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٦)، الإعراب للنحاس (٩٠/٣، ٩١)، الإملاء للعكبري (٢/١٢٢)، البحر المحيط (١٦/٨)، التبيان للطوسي (١٩٦/٩)، التيسير للداني (١٩٦)، تفسير الطبري (٤٤/٢٥)، تفسير القرطبي (٩٠/١٦)، الحجة لأبن خالويه (٣٢١)، الحجة لأبي زرعة (٦٥٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٦)، الغيث للصفاسي (٣٤٨)، الكشاف للزمخشري (٤٨٨/٣)، الكشف للقيسي (٢٥٨/٣)، المجمع للطبرسي (٤٧/٩)، المعاني للفراء (٣٣/٣)، تفسير الرازي (٢٧/٢١٣)، النشر لابن الجزري (٣٦٩/٢).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٦)، الإعراب للنحاس (٩٤/٣، ٩٥)، البحر المحيط (٨/٢٣)، التبيان للطوسي (٢٠٤/٩)، التيسير للداني (١٩٧)، تفسير الطبري (٤٩/٢٥)، تفسير القرطبي (١٠٠/١٦)، الحجة لأبي زرعة (٦٥١)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٧)، الغيث للصفاسي (٣٤٨)، الكشاف للزمخشري (٤٩٣/٣)، الكشف للقيسي (٢٥٩/٢)، المجمع للطبرسي (٥٠/٩)، المعاني للأخفش (٤٧٣/٢)، المعاني للفراء (٣٥/٣)، تفسير =

قال أبو زيد: قالوا: رجل إسوار من قوم إساورة. وهو: [إِسْوَارُ المرأة، وسِوَارُ المرأة، و﴿أَسْوَرَةٌ﴾ لجماعتها، قال: وهما قُلْبَانِ يكونان في يديها.

قال أبو علي: فرواية حفص: ﴿أَسْوَرَةٌ﴾ [٥٣] هو جمع «سِوَار»، جمعه على أسورة، مثل: سِقَاءٍ وَأَسْقِيَةٍ، وَإِزَارٍ وَأَزْرَةٍ، وَخِوَانٍ وَأَخُونَةٍ.

ومن قرأ: ﴿أَسَاوِرَةٌ﴾ جعله جمع «إسوار» الذي ذكره أبو زيد، وقال في الجمع: «أَسَاوِرَةٌ» فألحق الهاء في الجمع على أن الهاء عوض من الياء التي كان ينبغي أن تلحق في جميع «إسوار»، على حد: «إِعْصَارٍ، وَأَعَاصِيرٍ»، فَإِنْ شِئْتَ قَلْتَ: أساورة، وَإِنْ شِئْتَ قَلْتَ: أساوير.

ويجوز في «أساورة» أن يكون جمع «أسورة»، مثل: أَسْقِيَةٍ وَأَسَاقٍ، ولحقت^(١) علامة التانيث كما لحقت في قَشَعَمٍ وقشاعمة. وأما «أساورة» في جمع «إسوار»، فالهاء فيه على حد ما يلحق المُعْرَبَاتِ، نحو: طِيَالِسَةٍ، وزِنَادِقَةٍ. وقد لِحِقَتْ هذه الهاء [الأسماء العربية]، نحو: صَيَاقِلَةٍ، وقشعم وقشاعمة، و «الإسوار» مُعْرَبٌ، وهو الفارس.

اختلفوا في ضم السين واللام من قوله -جل وعز-: ﴿سَلْفًا﴾ [٥٦] وفتحهما: فقرأ حمزة والكسائي: ﴿سَلْفًا﴾ بضم السين واللام. وقرأ الباقون: ﴿سَلْفًا﴾ بفتحهما^(٢).

قال أبو علي: من قال ﴿سَلْفًا﴾ بضم السين واللام، جاز أن يجعله جمعاً لـ «سَلْفٍ»؛ فيكون مثل: أَسَدٌ وَأُسْدٌ، وَوَتْنٌ وَوُتْنٌ، وقالوا: أُتْنٌ. ومِمَّا لِحِقَهُ تَاءُ التَّانِيثِ مِنْ هَذَا: خَشْبَةٌ وَخُشْبٌ، وَبَدَنَةٌ وَبُدْنٌ. ومن قال: ﴿سَلْفًا﴾ بفتح السين واللام -فلأن «فَعْلًا» قد جاء في حروف يراد بها

= الرازي (٢٧/٢١٤)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٦٩).

(١) في ب: ولحق.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٦)، الإعراب للنحاس (٣/٩٥)، الإملاء للعكبري (٢/١٢٢)، البحر المحيط (٨/٢٣، ٢٤)، التبيان للطوسي (٩/٢٠٤)، التيسير للداني (١٩٧)، تفسير الطبري (٢٥/٥١)، تفسير القرطبي (١٦/١١٢)، الحجة لابن خالويه (٣٢٢)، الحجة لأبي زرعة (٦٥١)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٧)، الغيث للصفاقسى (٣٤٨)، الكشاف للزمخشري (٣/٤٩٣)، الكشف للقيسى (٢/٢٦٠)، المجمع للطبرسي (٩/٥٢)، المعاني للفراء (٣/٣٦)، تفسير الرازي (٢٧/٢٢٠).

الكثرة، وكأنه اسم من أسماء الجمع؛ كقولهم: خَادِمٍ وَخَدَمٍ، وَطَالِبٍ وَطَلَبٍ، وحارس وحرَس. وحكى^(١) أحمدُ بن يحيى: رائج وروَّح؛ فكذلك جاء في موضع الجمع في^(٢) قوله: ﴿فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفًا﴾ [٥٦]، وكذلك «المثل» واحد يراد به الجمع؛ فمن ثم عطف على «سلف» في قوله: ﴿فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفًا وَمَثَلًا﴾ [٥٦].
ويدلك على وقوعه على أكثر من واحد، قوله -تعالى-: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِمَّا﴾ [النحل: ٧٥]، فأوقع لفظ الإفراد على الثنية؛ فكذلك جاز وقوعه على الجمع، وقد جمع المثل في قوله -سبحانه-: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ﴾ [العنكبوت: ٤٣، الحشر: ٢١]، ف«مثل» في هذا كالمثل في أنه جُمِعَ مرة، وأفرد أخرى في قوله: ﴿إِنَّكَ إِذَا مِثَّلْتَهُمْ﴾ [النساء: ١٤٠]، وجمع في قوله: ﴿ثُمَّ لَا يَكُونُوا آمْتَلِكُمْ﴾ [محمد: ٣٨].

وكذلك أفرد في موضع الثنية، فيما أنشده سيبويه: [من الرجز]

وَسَاقِيَيْنِ مِثْلِ زَيْدٍ وَجَعَلَ^(٣)

وُثْنِي^(٤) [أيضاً] في قوله: [من البسيط]

... .. والشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ^(٥)

وإذا كانت الجموع الصحيحة قد كسرت في نحو: جمال وجمائل، وأسقية وأساق، فأن يجوز تكسير نحو «سلف» على «سلف» أجدر.
اختلفوا في ضم الصاد وكسرها من قوله -جل وعز-: ﴿يَصُدُّونَ﴾ [٥٧]:
فقرأ نافع وابن عامر والكسائي ﴿يَصُدُّونَ﴾ بضم الصاد.
وقرأ الباقون: ﴿يَصُدُّونَ﴾ بكسر الصاد^(٦).

(١) في ب: وقال.

(٢) في ب: الجميع من.

(٣) الرجز للحذلمى في شرح أبيات سيبويه (١٠/٢)، وبلا نسبة في الكتاب (١٧/٢)، واللسان (سقب).

(٤) في ب: وثنى.

(٥) تقدم.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٦)، الإعراب للنحاس (٩٦/٣)، الإملاء للعكبرى (١٢٢/٢)، البحر المحيط (٢٥/٨)، التبيان للطوسي (٢٠٤/٩)، التيسير للداني (١٩٧)، تفسير الطبري (٥٢/٢٥)، تفسير القرطبي (١٠٣/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٢)، الحجة لأبي زرعة (٦٥٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٧)، الغيث للصفاسى (٣٤٨)، الكشاف للزمخشري =

[قال] أبو عبيدة: ﴿إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ [٥٧] يَضْجُونَ، ومن ضمها فمجازها: يعدلون.

وقال غيره: «يصدون» و «يصدون»، والكسر أكثر، قال: ومعناها جميعاً: يضحجون.

وقال أبو الحسن: ﴿يَصِدُّونَ﴾ و ﴿يَصِدُّونَ﴾ مثل: يخشرون ويحشرون.

وقال بعض المفسرين: يضحكون.

قال أبو علي: المعنى أنه لما نزل ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، قال المشركون: ﴿ءَأَلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ﴾ [الزخرف: ٥٨]، أى: إن كانت آلهتنا حصب جهنم - لأنها اتخذت آلهة وعبدت - فعيسى فى حكمها، قال: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا﴾ [٥٧] فى هذا الذى قالوه: ﴿إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ [٥٧] أى: يضحجون، لما أتوا به عندهم فى تسويتهم بين عيسى - عليه السلام -، وبين آلهتهم. وما ضربوه إلا إرادة المجادلة؛ لأنهم قد علموا أن المراد بـ ﴿حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]: ما اتخذوه من الموات.

ويقال: صد عن كذا، فيوصل بـ «عن» كما قال: [من البسيط]

صَدَّتْ كَمَا صَدَّ عَمَّا لَا يَحِلُّ لَهُ (١)

[وقال: من الوافر]

صَدَّتْ الكَأْسَ عَنَّا أَمْ عَمِرُوا (٢)

و: ﴿يَصِدُّونَ عَنْكَ﴾ [النساء: ٦١]، ﴿وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ﴾ [غافر: ٣٧].

فمن ذهب فى ﴿يَصِدُّونَ﴾ إلى معنى: يعدلون - كان المعنى: إذا قومك منه - أى: من أجل المثل - يصدون، ولم يوصل «يصد» بـ «عن».

ومن قال فى ﴿يَصِدُّونَ﴾: يضحجون - جعل «من» متصلة بـ «يضج»؛ كما تقول: ضج من كذا.

قال: قرأ ابن عامر وحده^(٣): ﴿يَأَيُّهُ السَّاجِرُ﴾ [٤٩] بضم الهاء.

= (٣/٤٩٣)، الكشف للقيسى (٢/٢٦٠)، المجمع للطبرسى (٩/٥٢)، المعانى للأخفش (٢/٤٧٤)، المعانى للفراء (٣/٦١)، تفسير الرازى (٢٧/٢٢١)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٦٩).

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٦)، الإعراب للنحاس (٣/٩٣)، التيسير للدانى (١٦١، ١٦٢)، =

وقرأ الباقر: ﴿يَتَأْتِيَهُ﴾ بفتح الهاء.

وكان أبو عمرو والكسائي يقفان بالألف، ولم يُحفظ عن غيرهما وقف. وقد تقدم القول في ذلك، وفي شبهة ابن عامر. قال:

قرأ ابن عامر وحده^(١): ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ إِنَّكُمْ﴾ [٣٩] بكسر الألف. وقرأ الباقر: ﴿أَنْتُمْ﴾ بفتح الألف.

قال أبو علي: قراءة ابن عامر: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذَا ظَلَمْتُمْ إِنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْرِكُونَ﴾: فاعل ﴿يَنْفَعَكُمْ﴾ [٣٩] فيه: «الاشتراك»، كما أنه في قول من فتح «أَنَّ» كذلك، المعنى: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم. وفي هذا حرمان التأسي، وهي نعمة يسلبها الله من أهل النار؛ ليكون أشد لعذابهم؛ ألا ترى أنَّ التأسي قد يخفف عن المتأسي كثيراً من حزنه.

كما جاء: [من الوافر]

... .. وَلَكِنْ أُعْزِيَ النَّفْسَ عَنْهُ بِالتَّأْسَى^(٢)

ولكنه أضمر الفاعل هنا؛ لما يقع عليه من الدلالة بعد؛ كقولهم: إذا كان غداً فأتني، فأضمر الفاعل؛ فكذلك أضمر؛ لدلالة قوله: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ﴾، وحال التلاوة دالة عليه ومُبيِّنة له. ويجوز فيه وجه آخر، وهو أن يكون فاعل «ينفع»: التبرؤ؛ كأنه: ولن ينفعكم اليوم تبرؤ بعضكم من بعض، وأظن أن بعض المفسرين قد قاله. ودل على التبرؤ، ما في الكلام من الدلالة عليه؛ وذلك أن قوله: ﴿يَبْلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بَعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ﴾ [٣٨] يدل على التبرؤ؛ فصار إضمار الفاعل هنا كإضماره

= تفسير القرطبي (٩٧/١٦)، الحجة لأبي زرعة (٦٥٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٦)، الغيث للصفاقسي (٣٤٨)، الكشاف للزمخشري (٤٩١/٣)، الكشاف للقيسي (١٣٦/٢، ١٣٧)، النشر لابن الجزري (١٤٢/٢).

(١) ينظر: الإملاء للعكبري (١٢٢/٢)، البحر المحيط (١٧/٨)، التبيان للطوسي (١٩٩/٩)، تفسير القرطبي (٩١/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٦)، الكشاف للزمخشري (٤٨٩/٣)، تفسير الرازي (٢١٢/٢٧).

(٢) وتمام البيت:

وما يبكون مثل أخى... ..

والبيت للخنساء في ديوانها (٩٠)، وفي شرح أبيات المغني (٢٨٩/٧)، والكشاف (١٩٩/٤)، وبلا نسبة في المخصص (٢٢/١٦).

فى قوله: ﴿فَرَادَهُمْ إِيمَنًا﴾ [آل عمران: ١٧٣] ونحوه، فى أن ما تقدم من الكلام يدل عليه .

ومَنْ فَتَحَ «أَنَّ» على هذا القول وجب أن يكون فى موضع نصب؛ لأن الفعل إذا اشْتَعَلَ بما تَحَمَّلَهُ من الضمير - الذى هو التبرؤ فى المعنى - وجب أن يكون ﴿أَنْتُمْ﴾ فى موضع نصب .

فأما ﴿الْيَوْمَ﴾ فى قوله: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ﴾ [٣٩] فمتعلق بالنفع، ولا يجوز إذا تَعَلَّقَ به ظرف من الزمان أن يتعلق به آخر منه، ولا يصح بدل ﴿إِذْ﴾ من ﴿الْيَوْمَ﴾ . ولكنَّ الظرف الذى هو ﴿إِذْ﴾ يتعلق بالمعنى؛ كأنه لن ينفعكم اليوم اشتراككم أمس: ولا يتعلق بالاشتراك؛ لأن الموصول لا تتقدم^(١) عليه صلته، ولكنه نحو قوله: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢] .

ألا ترى أن ما بعد (لا) هذه لا يعمل فيما قبلها؛ كما أن ما بعد «أَنَّ» لا يعمل^(٢) فيما قبلها، وكذلك المصدر، ولكن المعنى: ولن ينفعكم اجتماعكم إذ ظلمتم؛ ف «إِذْ» فى كلتا القراءتين يتعلق بهذا المعنى، ولا يتعلق بالنفع .

اختلفوا فى إثبات الياء وحذفها من قوله - سبحانه -: ﴿يَنْعَبِدُونَ لَهَا لَآ حَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ [٦٨]:

فقرأ ابن كثير وحزمة والكسائى، وحفص عن عاصم: ﴿يَنْعَبِدُونَ﴾ بغير ياء . وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر، وعاصم - فى رواية أبى بكر -: ﴿يَا عِبَادِى﴾ بإثبات الياء . وكلُّهُمَّ أَسْكَنَهَا غَيْرَ عَاصِمٍ - فى رواية أبى بكر - فإنه نصبها ﴿يَا عِبَادِى﴾ لَآ حَوْفٌ .

وقال ابن الزيدى عن أبيه عن أبى عمرو: إنه وقف ﴿يَا عِبَادِى﴾ بياء .

وقال ابن رُومى عن أحمد بن موسى عن أبى عمرو: الوقف بغير ياء^(٣) .

(١) فى ب: يتقدم .

(٢) فى ب: تعمل .

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٦)، البحر المحيط (٢٦/٨)، التيسير للدانى (١٩٧)، تفسير القرطبي (١١١/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٣)، الحجة لأبى زرعة (٦٥٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٨)، الغيث للصفاسى (٣٤٩)، الكشف للقيسى (٢٦٣/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٧٠/٢) .

قال أبو علي: حَذَفُ الياء من ^(١) ﴿يَعْبَادِ﴾ حَسَنٌ ^(٢)؛ لأنه في موضع تنوين؛ ألا ترى أنها قد عاقبته؟! فكما يحذف التنوين في الاسم المنادى المفرد، كذلك تحذف الياء؛ لِكَوْنِهَا ^(٣) على حرف كما أن التنوين كذلك؛ لأنه لا ينفصل من المضاف كما لا ينفصل التنوين من المنون؛ فصار في المعاقبة كالتنوين، وحرف التُّدْبَةِ، وكعلامة الضمير، والنون في نحو ^(٤): الضاربون والآخِذُوهُ.

وَوَجَّهَ من أثبت الياء في المنادى: أنه علامة ضمير كالهاء في ^(٥): غلامه، والكاف في: غلامك ^(٦)؛ فكما لا تُحَدَفُ هاتان العلامتان، كذلك لا تُحَدَفُ الياء، والأول أكثر في استعمالهم.
قال:

قرأ نافع وابنُ عامر، وحفص عن عاصم: ﴿تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ﴾ [٧١] بإثبات الهاء بعد الياء ^(٧).

وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم: ﴿تَشْتَهِي﴾ بغير هاء ^(٨).

قال أبو علي: حذف هذه الهاء من الصلة في الحُسْنِ كإثباتها، إلا أن الحذف يُرْجَحُ على الإثبات؛ لأن عامة ^(٩) هذا النحو في التنزيل جاء على الحذف. فمن ذلك قوله - سبحانه -: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، ﴿وَسَلِّمْ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ أَصْطَفَى﴾ [النمل: ٥٩]، و: ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ [هود: ٤٣].

(١) في أ: في.

(٢) في أ: أحسن.

(٣) في أ: لكونه.

(٤) زاد في أ: هم.

(٥) في ب: من.

(٦) في ب: واغلامك.

(٧) في أ: هاء.

(٨) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٧)، الإعراب للنحاس (١٠١/٣)، البحر المحيط (٢٦/٨)،

التيان للطوسي (٢١٣/٩)، التيسير للداني (١٩٧)، تفسير الطبري (٥٨/٢٥)، الحجة لابن

خالويه (٣٢٣)، الحجة لأبي زرعة (٦٥٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٨)، الغيث للصفاسي

(٣٤٩)، الكشف للزمخشري (٤٩٥/٣)، الكشف للقيسي (٢٦٢/٢)، المجمع للطبرسي

(٥٥/٩)، النشر لابن الجزري (٣٧٠/٢).

(٩) في ب: عامة بأن.

ويقوى الحذف من جهة القياس: أنه اسم قد طال، والأسماء إذا طالت فقد يُحذفُ^(١) منها، كما حذفوا من اشهباب، واحميرار، [ونحوهما]^(٢)، وكما حذفوا من كينونة، وصيرورة، وكما أزموا الحذف لهذا، ولياب «احميرار» في أكثر الأمر - كذلك يَحْسُنُ أن تُحذفَ الهاء من الصلة.

وقد جاءت مُثَبِّتَةً في قوله -جل وعز-: ﴿إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

اختلفوا في قوله -جل وعز-: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [٨٥] في الياء والتاء: فقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ بالتاء مضمومة. وقرأ الباقون: بالياء مضمومة^(٣).

قال أبو على: حجة الياء، أن قبله غَيْبَةٌ، وهو قوله: ﴿فَدَرَهُمْ مَخُوضًا وَيَلْعَبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٣].

ووجه التاء على: قل لهم: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾، أو أريد به مع الغيبة المخاطبون، فغَلَّبَتْ^(٤) الخطاب على الغيبة؛ فيكون الغَيْبُ مرادين مع غيرهم.

اختلفوا في قوله -سبحانه-: ﴿وَقِيلَهُ﴾ [٨٨] في فتح اللام وكسرها: فقرأ عاصم وحمزة: ﴿وَقِيلَهُ يَنْزِي﴾ بكسر اللام. [وقرأ] الْمُفَضَّلُ عن عاصم: ﴿وَقِيلَهُ﴾ منصوبة اللام. وقرأ الباقون: ﴿وَقِيلَهُ﴾ نصبًا^(٥).

(١) في ب: تحذف.

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٧)، البحر المحيط (٢٩/٨)، التبيان للطوسي (٢١٩/٩)، التيسير للداني (١٩٧)، تفسير القرطبي (١٢١/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٣)، الحجة لأبي زرة (٦٥٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٩)، الغيث للصفاقسي (٣٤٩)، الكشف للزمخشري (٤٩٨/٣)، الكشف للقيسي (٢٦٢/٢)، المجمع للطبرسي (٥٦/٩)، النشر لابن الجزري (٣٧٠/٢).

(٤) في أ: مخاطبون فجعلت.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٧)، الإعراب للنحاس (١٠٣/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٢٣)، البحر المحيط (٣٠/٨)، التبيان للطوسي (٢١٩/٩)، التيسير للداني (١٩٧)، تفسير الطبري (٦٣/٢٥)، تفسير القرطبي (١٢٣/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٣)، الحجة لأبي زرة (٦٥٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٩)، الغيث للصفاقسي (٣٤٩)، الكشف للزمخشري (٤٩٨/٣)، المجمع للطبرسي (٥٨/٩)، تفسير الرازي (٢٢٣/٢٧)،

قال أبو علي: وجه الجر في قوله - سبحانه - ﴿وَقِيلَهُ﴾، على قوله: ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [٨٥]، أي عنده علم الساعة وعلم قبيله.

ومعنى: يعلم قبيله أي: يعلم أن الدعاء مندوب إليه بنحو^(١) قوله: ﴿أَدْعُوهُ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] و: ﴿أَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥].

فأما نصب: ﴿قِيلَهُ﴾ فعلى الحمل على موضع: ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [٨٥]؛ لأن الساعة مفعول بها وليست بظرف، فالمصدر مضاف إلى المفعول به.

ومثل ذلك قوله: [من الرجز]

قَدْ كُنْتُ ذَايِنْتُ بِهَا حَسَانًا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللِّيَانَا
يُحْسِنُ بَيْنَ الْأَضْلِ وَالْقِيَانَا^(٢)

فكما أن القيان والليان محمولان على ما أضيف إليه المصدر من المفعول به، كذلك قوله: ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [٨٥]، لما كان معناه: يعلم الساعة، حملت ﴿قِيلَهُ﴾ على ذلك.

ويجوز أن تحمله على: يقول قبيله؛ فيدل انتصاب المصدر على فعله.

وكذلك قول كعب: [من البسيط]

يَسْعَى الْوُشَاةُ جَنَابَيْهَا وَقِيلَهُمْ إِنَّكَ يَا بَنَ أَبِي سُلْمَى لَمَقْتُولُ^(٣)

ووجه ثالث: أن يُحْمَلَ على قوله - سبحانه -: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَا لَا نَسْمَعُ سُرْمَهُمْ وَنَجْوَهِمْ... وَقِيلَهُ﴾ [٨٠، ٨٨].

وقرأ ناس من غير السبعة: ﴿وَقِيلَهُ يَا رَبُّ﴾ بالرفع، ويحتمل ضربين:

أحدهما: أن تجعل الخبر: وَقِيلَهُ قِيلُ يَارَبِّ، فتحذف^(٤).

والآخر: أن تجعل الخبر: قِيلَهُ يَا رَبِّ مَسْمُوعٌ وَمُقَبَّلٌ؛ ف «يارب» منصوب

= النشر لابن الجزرى (٢/٣٧٠).

(١) في ب: في نحو.

(٢) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص (١٨٧)، والكتاب (١/١٩١، ١٩٢)، ولزياد العنبرى في شرح التصريح (٢/٦٥)، وشرح المفصل (٦/٦٥)، وله أو لرؤية في الدرر (٦/١٩٠)، وشرح شواهد المغنى (٢/٨٦٩)، والمقاصد النحوية (٣/٥٢٠)، وبلا نسبة في خزانة الأدب (٥/١٠٢)، ومغنى اللبيب (٢/٤٧٦)، وشرح المفصل (٦/٦٩).

(٣) البيت في ديوانه ص (١٩)، وأساس البلاغة (جنب).

(٤) في أ: فيحذف.

الموضع بـ «قيله» المذكور.

وعلى القول الآخر بـ «قيله» المضمرة، وهو من صلته، ولا يمتنع ذلك من حيث امتنع أن يحذف بعض الموصول ويبقى بعضه؛ لأن حذف القول قد كثر حتى صار بمنزلة المذكور.

وقد يَحْتَمِلُ بَيْتُ كَعْبِ الرَّفْعِ عَلَى الْوَجْهِينِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْنَاهُمَا فَيَمْنُ رَفَعٌ (قِيلَهُ) فِي الْآيَةِ.

قال:

قرأ نافع وحده: ﴿وَقُلْ سَلَامٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [٨٩] بالتاء، وقال ابن ذكوان عن ابن عامر: بالياء، وقال هشام: بالتاء، وقرأ الباقر: بالياء.

وقال الخفّاف عن أبي عمرو: الياء والتاء عندي سواء^(١).

قال أبو علي: وجه الياء: أن تُحْمَلَ^(٢) على الغيبة التي هي: ﴿فَأَصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَّمَ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [٨٩].

وجه التاء: على الخطاب على ﴿وَقُلْ﴾ المظهر في الكلام: قل لهم ﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾، وكلاهما قريب المتناول كما حَبَّرَ أبو عمرو.

قال: وقرأ أبو عمرو وابن كثير: ﴿وَقَالُوا آلِهَتُنَا خَيْرٌ﴾ [٥٨] ممدودة، استفهام في تقدير ثلاث ألفات.

وقرأ^(٣) عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿ءَالِهَتُنَا﴾ بهمزتين بعد الثانية ألف.

وقال أحمد بن صالح عن قالون عن نافع: بهمزة واحدة بعدها مدة، في تقدير همزة بعدها ألفان، وكذلك قرأت على ابن عبّاد عن أبي عمر عن إسماعيل عن نافع.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٧)، الإعراب للنحاس (١٠٥/٣)، البحر المحيط (٣٠/٨)، التبيان للطوسي (٢٢٠/٩)، التيسير للداني (١٩٧)، تفسير الطبري (٦٣/٢٥)، تفسير القرطبي (١٢٥/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٤)، الحجة لأبي زرع (٦٥٦)، السبعة لابن مجاهد (٥٨٩)، الغيث للصفاسي (٣٤٩)، المجمع للطبرسي (٥٨/٩)، تفسير الرازي (٢٣٥/٢٧).

(٢) في أ: يحمل.

(٣) في أ: وقال.

وقال أحمد بن صالح: وأزاني سمعت أبا بكر بن أبي أُويس يقول كما قال قالون.
وقال أحمد بن صالح: بلغني عن ورش أنه كان يقرؤها بغير استفهام على مثال
الخبر^(١).

قال أبو علي: قوله: استفهام في تقدير ثلاث ألفات، ترجمة فيها تجوز،
وتحقيقها: أن الهمزة المبدوء^(٢) بها همزة الاستفهام، والهمزة الثانية التي هي همزة
«أفعلة» من «آلهة» بينَ بينَ، وبعد هذه الهمزة - التي هي همزة «أفعلة» - الألف
المنقلبة عن الفاء التي هي همزة من: «إله» قلبت ألفاً؛ لاجتماع الهمزتين اللتين
الأولى منهما مفتوحة^(٣)؛ فهي مثل «آدم».

والكوفيون وابن عامر حَقَّقُوا الهمزتين جميعاً على ما يروونه من تحقيق الهمزتين.
[وما ذكَّره^(٤) أحمد بن صالح عن قالون عن نافع بهمزة واحدة بعدها^(٥) مدَّة،
فالهمزة الأولى للاستفهام، والثانية همزة «أفعلة»، جعلها بين بين، وبعدها الألف
المنقلبة عن الهمزة.

وقوله: في تقدير همزة بعدها أَلِفَان - معناه: أن همزة الاستفهام التي في قوله:
﴿ءِآلِهِتُّنَا﴾ جعل الهمزة التي بعدها بين بين؛ فصار كالألفِ للتخفيف الذي دخلها،
وكونها بين الألف والهمزة، والألف الثانية هي ألف في الحقيقة، فأما التي قبلها
فهمزة بين بين.

وما ذكره عن ورش أنه كان يقرؤها بغير استفهام، فإنَّ المعنى على الاستفهام.
أَلَا تَرَى أَنَّ المعنى: أيهما خَيْرٌ؟! ولعله حذف الهمزة؛ لاجتماع المثليين، ودلالة
«أم» عليها.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٦)، البحر المحيط (٢٥/٨)، التبيان للطوسي (٢٠٩/٩)،
التيسير للداني (١٩٧)، تفسير القرطبي (١٠٤/١٦)، الحجة لأبي زرع (٦٥٣)، السبعة
لابن مجاهد (٥٨٧)، الغيث للصفاسي (٣٤٨)، الكشاف للزمخشري (٤٩٤/٣)، الكشف
للقيس (٢٦٠/٢، ٢٦١)، تفسير الرازي (٢٢١/٢٧)، النشر لابن الجزري (٣٦٤/١)،
٣٦٥.

(٢) في أ: مبدوء.

(٣) في ب: مفتوح.

(٤) في ب: عن.

(٥) في أ: وبعدها.

كما حَذَفَهَا عِمْرَانُ فِي قَوْلِهِ: [من البسيط]
 وَأَصْبَحْتُ فِيهِمْ أَمِينًا لَا كَمَعَشِرٍ أَتَوْنِي فَقَالُوا مِنْ رَيْبَعَةٍ أَوْ مُضْرَ؟
 أَمْ الْحَيِّ قَحْطَانٍ... ..
 [فهذا أكثر ما يجيء في الشعر]، وقد قيل في قوله: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنَّا عَلَيْ﴾: إن
 المراد به الاستفهام، والوجه إثبات الهمزة وترك حذفها.
 ومما تكون همزة الاستفهام فيه محذوفة قول الكُمَيْت: [من الطويل]
 وَلَا لَعِبًا مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ^(٢)
 معناه^(٣): أَوْ ذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟! عَلَى جِهَةٍ^(٤) التقرير أَنَّ ذَلِكَ لَا يَنْبَغِي.

* * *

(١) جزء من صدر بيت، وبعده:

... فتلکم سفاهة كما قال لي روح وصاحبه زفر
 والبيتان في ديوانه ص (١١١)، والبيت الأول تقدم.

(٢) عجز بيت، وصدرة:

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب
 والبيت في جواهر الأدب ص (٣٩)، وخزانة الأدب (٣١٣/٤)، والدرر (٨١/٣)،
 وشرح شواهد المغنى ص (٣٤)، والمحتسب (٥٠/١)، ومغنى اللبيب ص (١٤)،
 والمقاصد النحوية (١١٢/٣)، وبلا نسبة في الدرر (١١٢/٥)، وهمع الهوامع (٦٩/٢).

(٣) زاد في أ: على.

(٤) في أ: وجه.

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذَكَرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الدِّخَانِ

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر ههنا: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ﴾ [٩] برفع الباء.
وقرأ عاصم - في رواية أبي بكر - وحمزة والكسائي ههنا: ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ﴾ بكسر
الباء.

وفي «المزمل»: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ﴾ [٩] بكسر الباء.

وفي «عم يتساءلون»: ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ﴾ [النبأ: ٣٧] كسراً.

ووافقهم ابن عامر على هذين الحرفين في «المزمل»، وفي «عم يتساءلون».
وقرأ عاصم - في رواية حفص - في «المزمل»: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ رفعاً.
وفي «الدخان»، و: «عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ» خفضاً (٢).

قال أبو علي: [رفع الباء من ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ﴾] (٣) على القطع من الأول؛ لأن
ما بعده قد تم؛ فانقطع الكلام بقوله: ﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾، والرفع [فيه] (٤) على
أحد أمرين: إما أن يكون خبر مبتدأ محذوف، لَمَا قَالَ: ﴿رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ إِنَّهُ هُوَ
السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [٦]، قال: هو رب السموات، فحذف المبتدأ. أو يكون: ﴿رَبُّ
السَّمَوَاتِ﴾ مبتدأ، وخبره الجملة التي عاد الذكر منها إليه، وهو قوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا
هُوَ﴾، ويقوى هذا قوله: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾.

ومن قرأ: ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ جَعَلَهُ بَدَلًا مِّن رَّبِّكَ المتقدم ذكره.

(١) سقط في ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٨)، الإعراب للنحاس (١٠٨/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٢٣)، البحر المحيط (٣٣/٨)، التبيان للطوسي (٢٢٣/٩)، التيسير للداني (١٩٨)، تفسير الطبري (٦٦/٢٥)، تفسير القرطبي (١٢٩/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٤)، الحجة لأبي زرعة (٦٥٦)، السبعة لابن مجاهد (٥٩٢)، الغيث للصفاقسي (٣٤٩)، الكشف للزمخشري (٥٠١/٣)، الكشف للقيسي (٢٦٤/٢)، المجمع للطبرسي (٦٠/٩)، المعاني للفراء (٣٩/٣)، تفسير الرازي (٢٤١/٢٧)، النشر لابن الجزري (٣٧١/٢).

وفي أ: بالخفض.

(٣) في ب: «رب» برفع الباء.

(٤) سقط في ب.

قال أبو الحسن: الرفع أجود، وبه نقرأ.

وما في «المزمل»: ﴿وَأَذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا. رَبُّ الْمَشْرِقِ﴾ [المزمل: ٨، ٩]، فقد تم الكلام بقوله: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ وانقطع؛ فلاستئناف فيه أحسن كما في قوله: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ في «الدخان».

ومن لم يستأنف أبدله من ﴿رَبِّكَ﴾ من قوله: ﴿وَأَذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ... رَبُّ الْمَشْرِقِ﴾ كما أبدل في «الدخان»؛ فإذا قطعه من قوله: ﴿وَأَذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ﴾ فرفع: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ - كان على الوجهين اللذين ذكرناهما في الآية التي في «الدخان». وما في «عم يتساءلون»، من قوله: ﴿جَزَاءً مِّنْ رَبِّكَ عَطَاءً حِسَابًا﴾ [النبا: ٦٣]، فمن استأنف جاز أن يكون خبر مبتدأ محذوف، وجاز أن يكون: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ﴾ مبتدأ، وخبره: ﴿الرَّحْمَنُ﴾.

ومن أبدل فقال: ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ كان: ﴿الرَّحْمَنُ﴾ على قوله مبتدأ، وما بعده خبره.

اختلفوا في كسر التاء وضمها من قوله - سبحانه -: ﴿فَاعْتَلَوْهُ﴾ [٤٧]:

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿خُدُوهُ فَاعْتَلَوْهُ﴾ بضم التاء.

[وقرأ] عبيد عن أبي عمرو: ﴿فَاعْتَلَوْهُ﴾ و: ﴿فَاعْتَلَوْهُ﴾ بالكسر والضم جميعاً.

وعن عبيد عن هارون عن أبي عمرو: ﴿فَاعْتَلَوْهُ﴾ كسرًا.

وقرأ الباقر: ﴿فَاعْتَلَوْهُ﴾ كسرًا^(١).

قال أبو علي: قيل في قوله: ﴿فَاعْتَلَوْهُ﴾: فُودُوهُ بَعْنَف، و «يَعْتَلُ وَيَعْتَلُ» مثل:

«يَعْكِفُ وَيَعْكُفُ»، و «يَحْشِرُ وَيَحْشُرُ»، و «يَفْسِقُ وَيَفْسُقُ»، ونحو ذلك من [الكلام الذي]^(٢) يجيء فيه «يَفْعَلُ وَيَفْعُلُ» جميعاً.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله - سبحانه -: ﴿يَقْلِي﴾ [٤٥]:

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٩)، الإعراب للنحاس (١١٧/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٢٤)، البحر المحيط (٤٠/٨)، التبيان للطوسي (٢٣٨/٩)، التيسير للداني (١٩٨)، تفسير الطبري (٨٠/٢٥)، تفسير القرطبي (١٥٠/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٩٢)، الغيث للصفاسي (٣٥٠)، الكشاف للزمخشري (٥٠٦/٣)، الكشاف للقيسي (٢٦٤/٢)، المجمع للطبرسي (٦٧/٩)، المعاني للفراء (٤٣/٣)، تفسير الرازي (٢٥١/٢٧)، النشر لابن الجزري (٣٧١/٢).

(٢) في أ: الكلم التي.

فقرأ ابن كثير وابنُ عامر، وعاصمٌ - في رواية حفص - : ﴿يَعْلَى﴾ بالياء .
وقرأ الباقر، وأبو بكر عن عاصم : ﴿تَعْلَى﴾ بالتاء^(١) .
قال أبو علي : من قال ﴿تَعْلَى﴾ بالتاء ، [حَمَلَهُ عَلَى الشَّجَرَةِ]^(٢) ؛ كأن الشجرة
تعلّى في البطون . ومن قال ﴿يَعْلَى﴾ حمله على الطعام ؛ لأنّ الطعام هو الشَّجَرَةُ في
المعنى .

ألا تَرَى أنه خَبِرُ الشَّجَرَةِ ، والخبر في المعنى إذا كان مفردًا هو الابتداء ؟!
ولا يُحْمَلُ على «المُهَل» ؛ لأنّ المُهَلَّ إنما ذكر [للتشبيه]^(٣) به في الذُّوب .
فأمّا قوله - سبحانه - : ﴿ألم يك نطفة من منى تمنى﴾ [القيامة : ٣٧] فالتاء فيه كالياء ؛
لأن كل واحد منهما هو الآخر ؛ قال : ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ﴾ [الإنسان : ٢] .
قال :

قرأ الكسائي وحده : ﴿ذُقْ أَنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [٤٩] [بفتح الألف]^(٤) .
وقرأ الباقر : ﴿إِنَّكَ﴾ بكسر الألف^(٥) .
قال أبو علي : من كسر «إِنَّ» فعلى ما كان يقوله ؛ فالمعنى : ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ
الْكَرِيمُ﴾ في زعمك ، وفيما تقوله ؛ فأجرى ذلك على حسب ما كان يذكره أو يُذَكِّرُ
به ، ومثُلُ هذا قوله : ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص : ٦٢] أى :

(١) ينظر : إتحاف الفضلاء (٣٨٨) ، الإعراب للنحاس (١١٦/٣) ، الإملاء للعكبري (١٢٤/٢) ،
البحر المحيط (٣٩/٨ ، ٤٠) ، التبيان للطوسي (٢٣٦/٩) ، تفسير الطبري (٧٩/٢٥) ، تفسير
القرطبي (١٥٠/١٦) ، الحجة لابن خالويه (٣٢٤) ، الحجة لأبي زرعة (٦٥٧) ، السبعة لابن
مجاهد (٥٩٢) ، الغيث للصفاقسي (٣٥٠) ، الكشف للزمخشري (٥٠٦/٣) ، الكشف للقيسي
(٢٦٤/٢) ، المجمع للطبرسي (٦٧/٩) ، تفسير الرازي (٢٥١/٢٧) ، النشر لابن الجزري
(٣٧١/٢) .

(٢) في ب : فعلى الشجرة .

(٣) سقط في أ .

(٤) سقط في أ .

(٥) ينظر : إتحاف الفضلاء (٣٨٩) ، الإعراب للنحاس (١١٧/٣) ، الإملاء للعكبري (١٢٤/٢) ،
البحر المحيط (٤٠/٨) ، التبيان للطوسي (٢٣٨/٩) ، التيسير للداني (١٩٨) ، تفسير الطبري
(٨١/٢٥) ، تفسير القرطبي (١٥١/١٦) ، الحجة لابن خالويه (٣٢٤) ، الحجة لأبي زرعة
(٦٥٧) ، السبعة لابن مجاهد (٥٩٣) ، الغيث للصفاقسي (٣٥٠) ، الكشف للزمخشري
(٥٠٧/٣) ، الكشف للقيسي (٢٦٤/٢ ، ٢٦٥) ، المجمع للطبرسي (٦٧/٩) ، المعاني
للفراء (٤٣/٣) ، تفسير الرازي (٢٥٢/٢٧) ، النشر لابن الجزري (٣٧١/٢) .

شركائى فيما تفترون وتدعون.

وأخبرنا بعض الرواة أن زُهْرَةَ اليمين قال فى جرير: [من البسيط]
أَبْلُغْ كُلَّيْنَا وَأَبْلُغْ عَنكَ شَاعِرَهَا أَنَّى الْأَعْرُ وَأَنْى زُهْرَةُ الْيَمَنِ^(١)
فأجابه جرير: [من البسيط]
أَلَمْ تَكُنْ فِى وَسُومٍ قَدْ وَسَمْتُ بِهَا مَنْ حَانَ مَوْعِظَةٌ يَا زُهْرَةُ الْيَمَنِ^(٢)
أى: زُهْرَةُ اليمين فيما يقول^(٣).

وكذلك أبو جهل كان يقول: أنا^(٤) أَعَزُّ الْوَادى وَأَمْنُهُمْ؛ فعلى ما كان يقول جاء التنزيل بتكذيبه.

فأما قول الكسائى: ﴿ذُقْ أَنْكَ﴾ بفتح الهمزة، فالمعنى: ذق بأنك. والناس على الأول.

قرأ نافع وابنُ عامر: ﴿فِى مَقَامِ أَمِينٍ﴾ [٥١] بضم الميم.
وقرأ الباقون: ﴿فِى مَقَارٍ﴾ بفتح الميم^(٥).

قال أبو على: مَنْ فَتَحَ الْمِيمَ مِنْ ﴿مَقَارٍ﴾ أَرَادَ بِهِ الْمَجْلِسَ وَالْمَشْهَدَ؛ كَمَا قَالَ:
﴿فِى مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾ [القمر: ٥٥]، وَوَضَفَهُ بِالْأَمْنِ يُقَوِّى أَنَّهُ يَرَادُ بِهِ الْمَكَانَ، وَوَصِفَ
بِالْأَمْنِ كَمَا يُوَصَفُ بِالْخَوْفِ.

فأما^(٦) من ضم: فإنه يَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ بِهِ الْمَكَانَ مِنْ «أَقَام»؛ فَيَكُونُ عَلَى هَذَا
مَعْنَى^(٧) الْقَرَاءَتَيْنِ وَاحِدًا.

وَيَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَهُ مَصْدَرًا، وَيُقَدَّرُ الْمُضَافُ مَحذُوفًا: فِى مَوْضِعِ إِقَامَةِ أَمِينٍ.

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) فى أ: تقول.

(٤) فى أ: أنه.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٩)، الإعراب للنحاس (١١٨/٣)، الإملاء للعكبرى (٢/١٢٤)، البحر المحيط (٤٠/٨)، التبيان للطوسى (٢٣٩/٩)، التيسير للدانى (١٩٨)، تفسير الطبرى (٨١/٢٥)، تفسير القرطبى (١٥٢/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٤)، الحجة لأبى زرعة (٦٥٧)، السبعة لابن مجاهد (٥٩٣)، الغيث للصفاقسى (٣٥٠)، الكشاف للزمخشرى (٥٠٧/٣)، الكشف للقيسى (٢٦٥/٢)، المجمع للطبرسى (٦٨/٩)، المعانى للفرأء (٤٤/٣)، تفسير الرازى (٢٥٣/٢٧)، النشر لابن الجزرى (٣٧١/٢).

(٦) فى أ: وأما.

(٧) فى ب: المعنى.

[بِسْمِ اللَّهِ]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْجَاثِيَةِ

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ ءَايَةٌ﴾ [٤] رفعا، و: ﴿وَصَرِيْفِ الرِّيْحِ ءَايَةٌ﴾ [٥] رفعا. وقرأ حمزة والكسائي كسرا فيهما^(١).

قال أبو علي: من قال: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ ءَايَةٌ﴾ جاز الرفع في قوله ﴿ءَايَةٌ﴾ من وجهين: أحدهما: العطف على موضع «إِنَّ» وما عملت فيه؛ لأن موضعهما رفع بالابتداء؛ فيحمل الرفع فيه على الموضع.

والآخر: أن يكون مستأنفاً، ويكون الكلام جملة معطوفة على جملة؛ فيكون قوله: ﴿ءَايَةٌ﴾ على هذا مرتفعا^(٢) بالظرف في قول من رأى الرفع بالظرف، أو بالابتداء في قول من لم ير الرفع بالظرف، فهذا وجه قول من رفع ﴿ءَايَةٌ﴾ [في الموضعين]^(٣).

قال أبو الحسن: ﴿مِنْ دَابَّةٍ ءَايَةٌ﴾ قراءة الناس الرفع، وهو أجود وبها نقرأ؛ لأنه قد صار على كلام آخر، نحو: «إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا، وَفِي الْبَيْتِ عَمْرُو»؛ لأنك إنما تعطف الكلام كله على الكلام كله. قال: وقد قرئ بالنصب وهو عَرَبِيٌّ. انتهت الحكاية عنه. فأما قوله - سبحانه -: ﴿وَإِخْلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَصَرِيْفِ الرِّيْحِ ءَايَةٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [٥]، فإنك إن تركت الكلام على ظاهره، فإن فيه عطفًا على عاملين:

أحد العاملين: الجار الذي هو «في» من قوله - سبحانه -: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ﴾ [٤].

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٨٩)، الإعراب للنحاس (١٢٣/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٢٤)، البحر المحيط (٤٤/٨)، التبيان للطوسي (٢٤٢/٩)، التيسير للداني (١٩٨)، تفسير الطبري (٨٤/٢٥)، تفسير القرطبي (١٥٧/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٥)، الحجة لأبي زرعة (٦٥٨)، السبعة لابن مجاهد (٥٩٤)، الغيث للصفاسي (٣٥٠)، الكشف للزمخشري (٥٠٨/٣)، الكشف للقيسي (٢٦٧/٢)، المجموع للطبرسي (٧٠/٩)، المعاني للفراء (٤٥/٣)، تفسير الرازي (٢٥٨/٢٧)، النشر لابن الجزري (٣٧١/٢).

(٢) في ب: مرتفعة.

(٣) سقط في ب.

والعامل الآخر: «إِنَّ» إِنَّ نَصَبَتْ، وَإِنْ رَفَعَتْ فالعامل المعطوف عليه مَعَ «فِي»: الابتداء أو الظرف.

وَوَجْهٌ قِرَاءَةٌ حَمَزَةٌ وَالْكَسَائِيُّ: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ... وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ﴾ [٤، ٥] فعلى أنه لم يحمل على موضع ﴿إِنَّ﴾ - كما حَمَلَهُ مَنْ رَفَعَ: ﴿إِنَّ﴾ في الموضعين، أو قطعه واستأنف - ولكن حُمِلَ على لفظ ﴿إِنَّ﴾ دون موضعها؛ فحمل ﴿آيَاتٍ﴾ في الموضعين على النصب^(١) في قوله: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [٣].

فَإِنْ قُلْتَ: إنه يعرض في هذه القراءة العطف على عاملين، وذلك في قوله: ﴿وَإِخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ... آيَاتٍ﴾، وسيبويه وكثير من النحويين لا يجيزونه. قيل: يجوز أن يُقَدَّرَ «فِي» في قوله: ﴿وَإِخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ... آيَاتٍ﴾. وإن كانت محذوفة من اللفظ [فهي] في حكم المُثَبِّتِ فيه؛ وذلك أن ذكره قد تقدم في قوله: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ... وَفِي خَلْقِكُمْ﴾، فيجوز أن يكون حذفها؛ لأن حرف الجر قد تقدّم ذكره في قوله: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ﴾ وقوله: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ﴾ فلما تقدم ذكرُ الجار في هذين قُدِّرَ فيه الإثبات في اللفظ، وإن كان محذوفاً منه.

كَمَا قَدَّرَ سيبويه في قوله: [من المتقارب] أَكَلْتُ أَمْرِي تَحْسِبِينَ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا^(٢) إِنَّ «كُلَّ» في حكم الملفوظ به؛ فاستغنى^(٣) عن إظهاره بتقدّم ذكره، وكذلك فعلت العرب في الجار.

أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَمْ يَجِزُوا: مَنْ تَضْرِبُ أَمْرًا، وَلَوْ قُلْتَ: بِمَنْ تَمُرُّ أَمْرًا، [وَأَوْ:] عَلَى أَيُّهُمْ تَنْزِلُ أَنْزَلْ، فَحَدَفْتَ حَرْفَ الْجَرِّ - حَسَنًا^(٤) ذلك؛ لتقدم ذكر الجار.

وعلى هذا قول الشاعر: [من الرجز]

إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَيْبِكَ يَغْتَمِلُ
إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَكَلَّمُ^(٥)

(١) في أ: نصب إن.

(٢) تقدم.

(٣) في أ: واستغنى.

(٤) بدل ما بين المعقوفين في أ: كان جائزاً، وعلى أيهم قالوا: على من تنزل أنزل عليه، فحذفوا الجار، وحسن.

(٥) الرجز بلا نسبة في اللسان (عمل)، والأشباه والنظائر (١/٢٩٢)، والجنى الدانى =

لَمَا ذَكَرَ «عَلَى» - وَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً فِي قَوْلِ سَيُوبِيهِ - حَسُنَ حَذْفُ الْجَارِ مِنَ الصَّلَةِ، وَلَوْ لَمْ يَذْكُرْهُ^(١) لَمْ يَجْزُ [حذفه]^(٢)، وكذلك ما حكاه يُؤَسُّ مِنْ قَوْلِهِمْ: مررت برجل صالح، إلا صالح فطالِح، لَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُ الْجَارِ، حَسُنَ ذَلِكَ، وَلَوْ لَمْ يُذَكِّرِ الْجَارُ لَمْ يَكُنْ هَذَا.

وَمِمَّا يُوَكِّدُ قَوْلَ حَمْزَةِ وَالْكَسَائِيِّ، وَأَنَّ ﴿آيَاتٍ﴾ مَحْمُولَةٌ عَلَى «إِنَّ» - مَا ذَكَرَ مِنْ أَنَّهُ فِي قِرَاءَةِ ثَلَاثِ لَامَاتٍ: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ لآيَاتٍ﴾، وَكَذَلِكَ الْمَوْضِعَانِ الْآخَرَانِ؛ فَدُخُولُ الْأَلَامَاتِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ مَحْمُولٌ عَلَى «إِنَّ»، وَإِذَا كَانَ مَحْمُولًا عَلَيْهَا حَسُنَ النَّصْبُ، عَلَى مَا قَرَأَهُ حَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ، وَصَارَ كُلُّ مَوْضِعٍ مِنْ ذَلِكَ كَأَنَّ «إِنَّ» مَذْكُورَةٌ فِيهِ؛ بِدَلَالَةِ دُخُولِ اللَّامِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ اللَّامَ إِنَّمَا تَدْخُلُ عَلَى خَبَرِ «إِنَّ»، أَوْ عَلَى اسْمِهَا.

وَمِمَّا يُجَوِّزُ أَنْ يَتَأَوَّلَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ...﴾ آيَاتٍ ﴿- قَوْلِ الْفِرْزَدِيِّ: [مِنَ الطَّوِيلِ]

وَبَاشَرَ رَاعِيهَا الصَّلَا بِلَبَائِهِ وَجَنَّبِيهِ حَرَّ النَّارِ مَا يَتَّحَرَفُ^(٣) فهذا إن حملت الكلام على ظاهره كان عطفًا على عاملين، على الفعل والباء. وإن قدرت أن الباء ملفوظ بها - لتقدم ذكرها - صارت في حكم الثبات في اللفظ، وإذا كان كذلك كان العطف على عامل واحد، وهو الفعل دون الجار.

وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخَرِ: [مِنَ الرَّجْزِ]

أَوْصَيْتُ مِنْ بَرَّةٍ قَلْبًا حُرًّا بِالْكَلْبِ خَيْرًا وَالْحَمَامَةِ شَرًّا^(٤)

= ص (٤٧٨)، وخرزانة الأدب (١٠/١٤٦)، والخصائص (٢/٣٠٥)، والدرر (٤/١٠٨)، وشرح أبيات سيوبه (٢/٢٠٥)، وشرح الأشموني (٢/٢٩٤)، وشرح التصريح (٢/١٥)، وشرح شواهد المعنى (٤١٩)، والكتاب (٣/٨١) والمحتسب (١/٢٨١)، وجمع الهوامع (٢/٢٢)، وكتاب العين (٢/١٥٣)، ومقاييس اللغة (٤/١٤٥)، وديوان الأدب (٢/٤١٦)، وأساس البلاغة (عمل، وجد)، والتاج (عمل، علا).

(١) في ب: يذكر.

(٢) سقط في ب.

(٣) البيت في ديوانه (٢/٥٥٩)، وجمهرة أشعار العرب ص (٣١٦)، والصحاح (صلا، حرث)، ويروى: «وكفيه» بدلًا من «وجنبيه».

(٤) الرجز لأبي النجم في شرح أبيات المعنى للبغدادي (٣/٣٧٢).

إِنْ قَدَّرْتَ الْجَارَ فِي حَكْمِ الْمَذْكُورِ بِدَلَالَةِ الْمَتَقَدِّمِ عَلَيْهِ، لَمْ يَكُنْ عَطْفًا عَلَى عَامِلِينَ؛ كَمَا لَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ: ﴿وَإِخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ... آيَاتٍ﴾ كَذَلِكَ. وَقَدْ يَخْرُجُ قَوْلُهُ: ﴿وَإِخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ... آيَاتٍ﴾ وَ﴿آيَاتٍ﴾ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَطْفًا عَلَى عَامِلِينَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، وَهُوَ أَنْ تَقْدَّرَ قَوْلُهُ: ﴿وَإِخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ مَعْطُوفًا عَلَى «فِي»^(١) الْمَتَقَدِّمِ ذِكْرَهَا، وَتَجْعَلَ^(٢) ﴿آيَاتٍ﴾ مَتَكَرِّرَةً؛ كَرَّرْتَهَا لِمَا تَرَخَى الْكَلَامَ وَطَالَ؛ [كَمَا]^(٣) قَالَ بَعْضُ شَيْوْخِنَا فِي قَوْلِهِ -سَبْحَانَهُ-: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُمْ مَنْ يُحَادِدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنْتَ لَكُمُ﴾ [التوبة: ٦٣] -: إِنْ «أَنْ» هِيَ الْأُولَى كُرِّرَتْ.

وَكَمَا جَاءَ: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ [البقرة: ٨٩] لِمَا تَرَخَى عَنْ قَوْلِهِ: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِنْتٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾. وَهَذَا النُّحُوفُ فِي كَلَامِهِمْ [غَيْرِ]^(٤) ضَيْقٍ. اِخْتَلَفُوا فِي التَّاءِ وَالْبَاءِ مِنْ قَوْلِهِ -جَلَّ وَعَزَّ-: ﴿وَأَيُّهَا الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ [٦]: فَرَأَى ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَعَاصِمٌ -فِي رِوَايَةِ حَفْصٍ- وَأَبُو عَمْرٍو، وَالْأَعَشَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ بِالْبَاءِ.

وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَحَمَزَةُ وَالْكَسَائِيُّ: ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ بِالتَّاءِ. وَكَذَلِكَ يَحْيَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ: بِالتَّاءِ أَيْضًا^(٥). قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: حُجَّةٌ مَنْ قَرَأَ بِالْبَاءِ: أَنْ قَبْلَهُ غَيْبَةٌ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿لَقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [٤]، وَمِنْ حُجَّتِهِ أَنَّهُ قَالَ: ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ تَنْتَلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ﴾ [٦] مَخَاطَبَةٌ لِلنَّبِيِّ -عَلَيْهِ السَّلَامُ-، فَلَا يَكُونُ فِي خُطَابِهِ ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعَدَ اللَّهُ وَأَيَّاتِهِ تُؤْمِنُونَ﴾. فَإِنْ قُلْتَ: إِنْ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ خُطَابًا، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُذُّ مِنْ دَابِّهِ﴾.

(١) فِي ب: مَعْطُوفًا عَلَى «آيَاتٍ».

(٢) فِي أ: وَيَجْعَلُ.

(٣) سَقَطَ فِي أ.

(٤) سَقَطَ فِي أ.

(٥) يَنْظُرُ: إِتْحَافِ الْفَضْلَاءِ (٣٨٩)، الْإِعْرَابِ لِلنَّحَاسِ (١٢٦/٣)، الْبَحْرِ الْمَحِيطِ (٤٤/٨)، التَّبْيَانِ لِلطُّوسِيِّ (٢٤٧/٩)، التَّيْسِيرِ لِلدَّانِي (١٩٨)، تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ (٨٥/٢٥)، تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ (١٥٨/١٦)، الْحِجَّةِ لِابْنِ خَالَوَيْهِ (٣٢٥)، الْحِجَّةِ لِأَبِي زُرْعَةَ (٦٥٩)، السَّبْعَةِ لِابْنِ مِجَاهِدٍ (٥٩٤)، الْغَيْثِ لِلصَّفَاقْسِيِّ (٣٥٠)، الْكَشَافِ لِلزَّمْخَشَرِيِّ (٥٠٩/٣)، الْكَشْفِ لِلْقَيْسِيِّ (٢٦٧/٢)، الْمَجْمَعِ لِلطَّبْرِيِّ (٧٢/٩)، تَفْسِيرِ الرَّازِيِّ (٢٦٠/٢٧)، النَّشْرِ لِابْنِ الْجَزَرِيِّ (٣٧١/٢، ٣٧٢).

قيل: فالعينية التي ذكرنا أقرب إلى الحرف المختلف فيه، والأقرب إليه أولى أن يُحْمَلَ عليه، والتاء على: ﴿تَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ﴾ [فقل لهم:]^(١) بِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ ذَلِكَ تُؤْمِنُونَ.

قال:

قرأ ابنُ عامر وحمزة والكسائي: ﴿لَتَجْزِي قَوْمًا﴾ [١٤] بالنون.

وقرأ الباقون: بالياء^(٢).

قال أبو علي: حُجَّةُ الياء: أَنَّ ذَكَرَ اللهُ - سبحانه - قد تقدم في قوله: ﴿لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ﴾؛ فيكون فاعل «يَجْزِي».

ومن قرأ^(٣) بالنون، فالنون في معنى الياء، وإن كانت^(٤) الياء أشدَّ مطابقةً في اللفظ.

قرأ ابنُ كثير، وعاصمٌ - في رواية حفص - : ﴿مَنْ يَجْزِي أَيْدِي﴾ [١١] رفع.

[وقرأ] الباقون، وأبو بكر عن عاصم: ﴿أَلِيمٌ﴾ خفض^(٥).

قال أبو علي: الرُّجْز: العذاب؛ بدلالة قوله - سبحانه - : ﴿فَأَرْزَأْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٥٩].

وقوله: ﴿لَيْسَ كَشَفَتْ عَنَّا أَرْجَرَ لَتُؤْمِنَنَّ لَكَ﴾ [الأعراف: ١٣٤].

وقال: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الرِّجَرَ إِلَىٰ أَجَلٍ لَهُمْ بَلِغُوهُ﴾ [الأعراف: ١٣٥].

(١) في ب: قيل.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٠)، الإعراب للنحاس (١٢٨/٣)، البحر المحيط (٤٥/٨)، التبيان للطوسي (٢٤٩/٩)، التيسير للداني (١٩٨)، تفسير الطبري (٨٧/٢٥)، تفسير القرطبي (١٦٢/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٥)، الحجة لأبي زرعة (٦٦٠)، السبعة لابن مجاهد (٥٩٥)، الغيث للصفاسي (٣٥٠)، الكشف للزمخشري (٥١١/٣)، الكشف للقيسي (٢٦٨/٢)، المجمع للطبرسي (٧٤/٩)، المعاني للفراء (٤٦/٣)، النشر لابن الجزري (٣٧٢/٢).

(٣) في أ: قرأه.

(٤) في ب: كان.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٠)، البحر المحيط (٤٤/٨)، التبيان للطوسي (٢٤٩/٩)، التيسير للداني (١٨٠)، تفسير القرطبي (١٦٠/١٦)، الغيث للصفاسي (٣٥٠)، الكشف للزمخشري (٥١٠/٣)، الكشف للقيسي (٢١٠/٢)، المجمع للطبرسي (٧٣/٩)، تفسير الرازي (٢٦٢/٢٧)، النشر لابن الجزري (٣٤٩/٢).

وفى موضع آخر: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ إِذَا هُمْ﴾ [الزخرف: ٥٠].
 فمعنى قول من رجز فقال: ﴿لهم عذاب من رجز أليم﴾: لهم عذاب من عذاب أليم، وإذا كان عذابهم من عذاب أليم، كان عذابهم -أيضاً- أليماً. وقوله: ﴿مِن رَّجْزٍ﴾ على [هذا]^(١) صفة العذاب؛ لأنه نكرة فيكون فيه ذكر منه.
 ومن قال: ﴿لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رَّجْزٍ أَلِيمٌ﴾ فرفع «أليماً» -كان المعنى: لهم عذاب أليم من عذاب، وليس فائدته كذلك؛ فالقول فى ذلك أمران:
 أحدهما: أن الصفة قد تجيء على وجه التأكيد، كما [أن]^(٢) الحال قد تجيء^(٣) كذلك، وذلك نحو ما روى من أنه فى بعض الحروف: نعجة أنثى، وقوله: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]، وقوله: ﴿وَمَوَازِئَ الثَّالِثَةِ الْآخِرَى﴾ [النجم: ٢٠]، وقولهم: أمس الدابر، وأمس المذبر.

قال: [من الكامل]

وَأبَى الَّذِي تَرَكَ الْمُلُوكَ وَجَمَعَهُمْ بِضُهَابِ هَامِدَةٍ كَأَمْسِ الدَّابِرِ^(٤)
 والآخر: أن يُحْمَلَ على الذى بمعنى الرُّجْس، الذى هو النَّجَاسَة، على بدل^(٥) المقاربة. ومعنى النجاسة فيه، قوله -سبحانه-: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّاءٍ صَدِيدٍ. يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ﴾ [إبراهيم: ١٦، ١٧] فكان المعنى: [لهم]^(٦) عذاب من تَجَرَّعِ رِجْسٍ، أو شَرِبِ رِجْسٍ؛ فتكون^(٧) «مِن» تَبَيَّنًا للعذاب مم هو.
 اختلفوا فى الرفع والنصب من قوله -سبحانه-: ﴿سَوَاءٌ لَّيْسَ لَهُمْ وَمَمَاتِهِمْ﴾ [٢١]:
 فقرأ حمزة والكسائي، وحفص عن عاصم: ﴿سَوَاءٌ﴾ نصباً.
 [وقرأ] الباقون، وأبو بكر عن عاصم: ﴿سَوَاءٌ مَخِيَاهُمْ﴾ رفع^(٨).

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى ب: يجيء.

(٤) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (صهب)، جمهرة اللغة ص (٢٩٦)، والمخصص (٣٤/١٤)، والتاج (صهب)، وأساس البلاغة (دبر).

(٥) فى أ: البدل.

(٦) سقط فى ب.

(٧) فى أ: فيكون.

(٨) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٠)، الإعراب للنحاس (١٣٠/٣٠)، الإملاء للعكبرى (١٢٥/٢)،

قال أبو علي: ليس الوجه في الآية نصب ﴿سَوَاءٌ﴾ إذا نصبه على أنه^(١) يُجْرِيهِ على ما قبله، على حَدِّ قوله: مررت برجل هارب أبوه، وبرجل خارج^(٢) أخوه؛ لأنه ليس باسم فاعل، ولا بما شُبِّه به من: «حَسَنٍ» و «شَدِيدٍ» ونحو ذلك، مما هو مصدر؛ فلا ينبغي أن يُجْرَى على ما قبله كما يُجْرَى اسمُ «الفاعل» وما شُبِّه به؛ لتعريبه من المعاني التي أعمل لها «فاعل» وما شبه به عمل^(٣) الفعل.

ومَنْ قال: مررت برجل خيرٍ منه أبوه، وبسرج خَزْ صُفْتُهُ، وبرجلٍ مائةِ إبله - استَجَاز أن يُجْرَى «سَوَاءٌ» أيضًا على ما قبله؛ كما أُجْرَى الضرب الأول. فأما من قال: ﴿أَنْ يَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءٌ﴾ فنصب، فإن انتصابه يحتمل ثلاثة أضرب:

أحدها: أن تَجْعَلَ المنخيا والممات بدلًا من الضمير المنصوب في ﴿يَجْعَلَهُمْ﴾؛ فيصير التقدير: أن نجعل محياهم ومماتهم سَوَاءٌ؛ فينتصب «سواء» على أنه مفعول ثانٍ لـ «تجعل»، ويكون انتصاب «سواء» على هذا القول حسنًا؛ لأنه لم يَزَعْ مظهرًا. ويجوز - أيضًا - أن تَجْعَلَ ﴿مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتِهِمْ﴾ ظرفين من الزمان؛ فيكون كذلك أيضًا.

ويجوز أن يعمل^(٤) في الظرف أحدُ شيئين:

أحدهما: ما في «سواء» من معنى الفعل؛ كأنه: يستوون في المحيا والممات. والآخر: أن يكون العامل الفعل.

ولم نعلم الكوفيين الذين نصبوا ﴿سَوَاءٌ﴾، نصبوا «الممات»؛ فإذا لم ينصبوه كان النصب في ﴿سَوَاءٌ﴾ على غير هذا الوجه، وغير هذا الوجه لا يخلو من أن ينتصب

= التبيان للطوسي (٢٥٤/٩)، التيسير للداني (١٩٨)، تفسير الطبري (٨٩/٢٥)، تفسير القرطبي (١٦/١٦٥)، الحجة لابن خالويه (٣٢٥)، الحجة لأبي زرعة (٦٦١)، الغيث للصفاسي (٣٥٠)، الكشف للزمخشري (٥١٢/٣)، الكشف للقيسي (٢٦٨/٢)، المجمع للطبرسي (٧٦/٩)، المعاني للأخفش (٤٧٦/٢)، تفسير الرازي (٢٦٦/٢٧)، النشر لابن الجزري (٣٧٢/٢).

- (١) في أ: أن.
- (٢) في أ: خارجًا.
- (٣) في ب: على.
- (٤) في ب: تعمل.

على أنه حال، أو على أنه المفعول الثاني لـ «نجعل»، وعلى أى الوجهين حَمَلْتَهُ فقد أعملته عَمَلَ الفعل فرفعت به المظهر. وإن جعلته حالاً أمكن أن تكون ^(١) الحال من الضمير فى ﴿بِمَعْلَمُهُمْ﴾، ويكون المفعول الثانى قوله: ﴿كَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾.

فإذا جعلت قوله: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾، المفعول الثانى، أمكن أن يكون ﴿سَوَاءً﴾ منتصباً على الحال مما فى قوله: ﴿كَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ من معنى الفعل، ويكون ذو الحال الضمير المرفوع ^(٢) فى قوله: ﴿كَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، وهذا الضمير يعود إلى الضمير المنصوب فى ﴿بِمَعْلَمُهُمْ﴾؛ فانتصابه على الحال من هذين الوجهين.

ويجوز ألا تجعل قوله: ﴿كَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ المفعول الثانى، ولكن تجعل المفعول الثانى قوله: ﴿سَوَاءً تَحِيَّهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾؛ فيكون جملة فى موضع نصب بكونها فى موضع المفعول الثانى لـ «نجعل».

ويجوز فيمن قال: مررت برجلٍ مائةٍ إبِلُهُ، فأعمل «المائة» عمل الفعل -أن ينصب «سواءً» على هذا الوجه -أيضاً- ويرتفع به «المحيا» كما جاز أن يرتفع إذا قَدَرْتَ الجملة فى موضع الحال، والحال فى الجملة التى هى: ﴿سَوَاءً تَحِيَّهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾، تكون ^(٣) من «نجعل»، وتكون مما فى قوله: ﴿كَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ من معنى الفعل.

وقد قيل فى ^(٤) الضمير من قوله: ﴿تَحِيَّهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ قولان:

أحدهما: أنه ضمير الكفار دون الذين آمنوا، وقيل: إنه ضمير القبيلىين، المؤمن والكافر، فمن جعل الضمير للكفار دون المؤمنين كان «سواءً» على هذا القول مرتفعاً بأنه خبر ابتداء مقدم، تقديره: محياهم ومماتهم سواء، أى: محياهم محيا سوء، ومماتهم كذلك، ولا يكون النصب على هذا فى «سواء»؛ لأنه إثبات فى الإخبار بأن محياهم ومماتهم يستويان فى الذمِّ والبعد من رحمة الله.

والقول الآخر: إن الضمير فى ﴿تَحِيَّهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ للقبيلىين، فإذا كان كذلك جاز أن ينتصب ^(٥) «سواءً» على المفعول الثانى [لـ «نجعل»] ^(٦) فيمن استَجَارَ أن يُعْمَلَهُ فى

(١) فى ب: يكون.

(٢) فى ب: المرتفع.

(٣) فى ب: ويكون.

(٤) فى ب: من.

(٥) فى ب: ينصب.

(٦) فى أ: من نجعل.

الظاهر؛ لأنه ملتبس بالقبيلتين جميعًا، وليس في الوجه الأول كذلك؛ لأنه للكفار دون المؤمنين؛ فلا يلتبس بالمؤمنين من حيث كان للكفار دونهم.
ولا يجوز أن تنصب «سواء» وإن كان الضمير في ﴿نَجْعَلُهُمْ﴾ للكفار خاصة، وفي ﴿تَحْيَهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ كذلك؛ لأنه يلزم أن يكون داخلًا في الحسبان، وليس المعنى كذلك؛ إنما المعنى على القطع والثبات باستواء محيا الكفار ومماتهم.
فإن قلت: كيف يدخل في الحسبان وهو في صلة: ﴿أَنْ تَجْعَلَهُمْ﴾.

قيل: إنه يدخل في الحسبان وإن كان في صلة «أن نجعل»، كما دخل في النفي في قوله - سبحانه -: ﴿مَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٥]، فكما دخل ﴿أَنْ يُنَزَّلَ﴾ في النفي بدلالة دخول «من» في قوله: ﴿مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾، وإن كان النفي لاحقًا لـ «يُوَدُّ»^(١)، كذلك يدخل «سواء» - إذا نصبته - في الحسبان؛ لأنه في صلة «أن» الذي وقع عليه الحسبان، كما دخل قوله: ﴿مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ في النفي؛ لأنه مفعول النفي، وكذلك «سواء» مفعول «نَجْعَلُ» الذي وقع عليه الحسبان، وليس المراد إدخاله في الحسبان؛ إنما المراد الإثبات والإعلام باستواء محياهم ومماتهم في السوء والدم، وإذا كان كذلك لم يكن فيه إلا الرفع، ويكون على هذا الوجه قوله: ﴿كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ في موضع المفعول الثاني، و ﴿سَوَاءٌ تَحْيَهُمْ﴾ استئناف، ولا يكون في موضع حال من قوله: ﴿كَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾؛ لأنه لا يلتبس بهم.

ألا ترى أن الضمير على هذا للكفار خاصة دون المؤمنين؟!

قال سيبويه: «وما كان من النكرة رَفْعًا غير صفة فهو في المعرفة كذلك»، وتلأ هذه الآية، يريد أنه إذا لم يعمل عمل الفعل إذا أُجْرِيَ على النكرة نحو: مرتت برجلٍ سواء أبوه وأمه، فهو في المعرفة كذلك في أنه لا يعمل عملَ الفعل، أي: لا يعمل في الظاهر.

وهذا يدل على أنه جعل قوله: ﴿سَوَاءٌ تَحْيَهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ ملتبسًا بما قبله، إلا أنه لم يُجْرِهِ عليه من حيث لم يُشْبِه اسمَ الفاعل ولا ما شُبِّه به.

(١) في ب: ليودي.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿عَشْوَةٌ﴾ [٢٣] بغير ألف.

وقرأ الباقر: ﴿غِشَاوَةٌ﴾ بألف^(١).

قال أبو علي: ﴿عَشْوَةٌ﴾ قراءة الأعمش فيما زعموا، وحكى فيها «عَشْوَةٌ» و«غِشْوَةٌ» و«عُشْوَةٌ». وحكى أبو الحسن: ﴿غِشَاوَةٌ﴾ بضم الغين.

وقرأ الجمهور: ﴿غِشَاوَةٌ﴾ بكسر الغين.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿فَالْيَوْمَ لَا يَخْرُجُونَ﴾ [٣٥] بفتح الياء وضم الراء.

وقرأ الباقر: ﴿لَا يُخْرَجُونَ﴾ بضم الياء وفتح الراء^(٢).

قال أبو علي: حُجَّةٌ من فتح: قوله - سبحانه -: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُخْرِجُوا مِنِ النَّارِ وَمَا هُمْ بِمُخْرِجِينَ مِنْهَا﴾ [المائدة: ٣٧]، وفي أخرى: ﴿وَمَا هُمْ بِمُخْرِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧].

وحجة من ضم الياء: [قوله]^(٣): ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْهَا﴾ [المؤمنون: ١٩٧]، ويقويه

قوله: ﴿وَلَا هُمْ يُسْتَنْبِطُونَ﴾؛ فكما أن الفعل فيه مَبْنِيٌّ للمفعول، فكذلك المعطوف عليه؛ ليكون وجهًا واحدًا.

قرأ حمزة وحده: ﴿وَالسَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ [٣٢] نصبًا^(٤).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٠)، البحر المحيط (٤٩/٨)، التبيان للطوسي (٢٥٥/٩)، التيسير للداني (١٩٩)، تفسير الطبري (٩١/٢٥)، تفسير القرطبي (١٦٩/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٦)، الحجة لأبي زرعة (٦٦١)، السبعة لابن مجاهد (٥٩٥)، الغيث للصفاسي (٣٥٠)، الكشاف للزمخشري (٥١٢/٣)، الكشاف للقيسي (٢٦٩/٢)، المجمع للطبرسي (٧٦/٩)، المعاني للفرّاء (٤٨/٣)، النشر لابن الجزري (٣٧٢/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٠)، البحر المحيط (٥٢/٨)، التبيان للطوسي (٢٦٢/٩)، التيسير للداني (١٧٥)، تفسير القرطبي (١٧٧/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٦)، الحجة لأبي زرعة (٦٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٩٥)، الغيث للصفاسي (٣٥٠)، الكشاف للزمخشري (٥١٤/٣)، الكشاف للقيسي (٤٦٠/١)، تفسير الرازي (٢٧٥/٢٧)، النشر لابن الجزري (٢٦٧/٢، ٢٦٨).

(٣) سقط في أ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٠)، الإعراب للنحاس (١٤٠/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٢٥)، البحر المحيط (٥١/٨)، التبيان للطوسي (٢٦١/٩)، التيسير للداني (١٩٩)، تفسير الطبري (٩٦/٢٥)، تفسير القرطبي (١٧٦/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٦)، الحجة لأبي زرعة (٦٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٩٥)، الغيث للصفاسي (٣٥٠)، الكشاف للزمخشري (٥١٣/٣)، الكشاف للقيسي (٢٦٩/٢)، المجمع للطبرسي (٨٠/٩)، تفسير الرازي (٢٧٤/٢٧).

وقرأ الباقون: ﴿وَالسَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ [رفعاً].

قال أبو علي: [الرفع] الذي هو قراءة الجمهور في «السَّاعَةَ» من وجهين: أحدهما: أن تقطعه من الأول؛ فتعطف جملة على جملة.

والآخر: أن يكون المعطوف محمولاً على موضع «إِنَّ» وما عملت فيه، وموضعها رفع.

ويَحْتَمِلُ وجهاً ثالثاً، وهو أن تعطفه على الضمير في المصدر، إلا أن هذا يحسن إذا أُكِّدَ، نحو: ﴿إِنَّهُ يَرْبِكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا رَوْيَهُمْ﴾ [الأعراف: ٢٧]، فإذا لم يؤكد لم تحمل عليه القراءة.

فأما قوله - سبحانه -: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ. وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ﴾ [النجم: ٦، ٧] فإن قوله: ﴿وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ﴾ [النجم: ٧] يرتفع «هو» فيه بالابتداء، وليس هو من باب: استوى زيد وعمرو، إذا أردت: استويا، ولو كان منه لكان: استوى هو وهو، وكان قوله: ﴿بِالْأُفُقِ﴾ ظَرْفًا للاستواء، وَلَيْسَ كذلك؛ ولكنه «استوى» الذي يُفْتَضَرُّ فيه على فاعل واحد؛ كقوله - تعالى -: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَىٰ﴾ [القصص: ١٤]، و: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، فقوله: ﴿بِالْأُفُقِ﴾ على تأويلنا في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ، وفيه ضمير للمبتدأ، فقد تبيَّن أنه لا دلالة لمن احتج بهذه الآية على جواز عطف الظاهر المرفوع على المضمرة المرفوعة من غير أن يُؤكِّدَ، ولكن يجيء في الشعر.

كقوله: [من الخفيف]

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ [وَ] زُهْرٌ تَهَادَى كِنِعَاجِ الْمَلَا تَعَسَّفَنَ رَمَلًا^(١)
وَمَنْ نَصَبَ فَقَالَ: ﴿وَالسَّاعَةَ﴾ حَمَلَهُ على لفظ «إِنَّ» مثل: إِنَّ زَيْدًا مَنْطِقٌ وَعَمْرًا قائم. وموضع قوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ رفع بأنه في موضع خبر «إِنَّ»، وقد عاد الذكر إلى الاسم؛ فكانه قال: والسَّاعَةُ حق؛ لأن قوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ في معنى: حق.

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص (٤٩٨)، وشرح أبيات سيبويه (١٠١/٢)، وشرح عمدة الحفاظ ص (٦٥٨)، وشرح المفصل (٧٦/٣)، واللمع ص (١٨٤)، والمقاصد النحوية (١٦١/٤)، وبلا نسبة في الإنصاف (٧٩/٢)، والخصائص (٣٨٦/٢)، وشرح الأشموني (٤٢٩/٢)، وشرح ابن عقيل ص (٥٠١)، والكتاب (٣٧٩/٢).

(٢) في ب: من.

قال أبو الحسن: الرفع أجودُ في المعنى وفي كلام العرب، وأكثر إذا جاء بعد خبر
«إن» اسم معطوف أو صفة، أن يرفع.

قال: وقد قرئت نضبًا، وهي عريية.

ويقوى ما ذهب إليه أبو الحسن قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٨]. و«الْعَاقِبَةُ» لم تقرأ - فيما علمت - إلا مرفوعة.

* * *

[بِسْمِ اللَّهِ]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْأَحْقَافِ

اختلفوا في قوله -جل وعز-: ﴿بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا﴾ [١٥] و ﴿حُسْنًا﴾:

فقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿إِحْسَانًا﴾ بألف.

وقرأ الباقون: ﴿حُسْنًا﴾ بغير ألف^(١).

قال أبو علي: الباء في^(٢) قوله: ﴿بِوَالِدَيْهِ﴾ يجوز أن تتعلق بـ ﴿وَوَصَّيْنَا﴾؛ بدلالة

قوله: ﴿ذَلِكَ وَمَنْكُمْ بِهِ﴾ [الأنعام: ١٥١].

ويجوز أن تتعلق^(٣) بالإحسان؛ يدل على ذلك قوله: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي

مِنَ السِّجْنِ﴾ [يوسف: ١٠٠].

ولا يجوز أن تتعلق الباء في الآية بالإحسان؛ لِتَقْدِيمِهَا عَلَى الْمَوْصُولِ، وَلَكِنْ

يجوز أن تتعلق بمضمر يفسره الإحسان؛ كما جاز ذلك في الفعل في نحو:

﴿وَكَاثُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠].

ومثل ذلك: [من الرجز]

كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلِدَا^(٤)

في قول من لم يُعَلِّقْهُ بِالْجَزَاءِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْجَزَاءَ يَتَعَلَّقُ بِالْبَاءِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ: ﴿إِنِّي

جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا﴾ [المؤمنون: ١١١]، ولكن في قول من علقه بمضمر بينه:

«أن أجلدا».

والإحسان خلاف الإساءة، والحسن خلاف القبح.

ومن^(٥) قال: ﴿إِحْسَانًا﴾ كان انتصابه على المصدر؛ وذلك أن معنى قوله:

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩١)، الإعراب للنحاس (١٥٠/٣)، الإملاء للعكبري (٢/

١٢٦)، البحر المحيط (٦٠/٨)، التبيان للطوسي (٢٧١/٩)، التيسير للداني (١٩٩)،

تفسير الطبري (١١/٢٦)، تفسير القرطبي (١٩٢/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٦)،

الحجة لأبي زرع (٦٦٣)، السبعة لابن مجاهد (٥٩٦)، الغيث للصفاسي (٣٥١)،

الكشاف للزمخشري (٥٢٠/٣)، الكشف للقيسي (٢٧١/٢)، المجمع للطبرسي (٨٤/٩)،

المعاني للفراء (٥٢/٣)، تفسير الرازي (١٤/٢٨)، النشر لابن الجزري (٣٧٣/٢).

(٢) في ب: من.

(٣) في ب: يتعلق.

(٤) تقدم.

(٥) في أ: فمن.

﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ﴾: أمرناه بالإحسان، أى: لِيَأْتِ^(١) الْإِحْسَانَ إِلَيْهِمَا دُونَ الْإِسَاءَةِ.

ولا يجوز أن يكون انتصابه بـ «وصينا»؛ لأن «وصينا» قد استوفى مفعوليه اللَّذَيْنِ^(٢) أَحَدُهُمَا مَنْصُوبٌ، وَالْآخِرُ الْمَتَعَلِّقُ بِالْبَاءِ، وَحِجَّتْهُ قَوْلُهُ -تَعَالَى- فِي الْأَنْعَامِ: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الأنعام: ١٥١].

ومن قال: ﴿بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾ فمعناه: لِيَأْتِ فِي أَمْرِهِمَا أَمْرًا ذَا حُسْنٍ، أَى: لِيَأْتِ الْحَسَنَ فِي أَمْرِهِمَا دُونَ الْقَبِيحِ، وَحِجَّتْهُ: مَا فِي «الْعَنْكَبُوتِ»: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾ [٨].

اختلفوا في الياء والتاء من قوله -جل وعز-: ﴿لِيُنذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَيُبَشِّرَ﴾ [١٢]:

فقرأ ابن كثير -فيما قرأت على قنبل- وعاصم وأبو عمرو وحزمة والكسائي: ﴿لِيُنذِرَ﴾ بالياء. وقرأ نافع وابن عامر: ﴿لِيُنذِرَ﴾ بالتاء.

وأخبرني إسحاق بن [أحمد] الخُزَاعِي عن ابن فُلَيْحٍ عن أصحابه عن [ابن] كثير: ﴿لِيُنذِرَ﴾ بالتاء^(٣).

قال أبو علي: حجة التاء: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَنِ يَخَشِنَهَا﴾ [النازعات: ٤٥]، و: ﴿أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، و: ﴿إِنَّمَا أَنْذَرُكُمْ بِالْوَحْيِ﴾ [الأنبياء: ٤٥] و: ﴿لِيُنذِرَ بِهِ وَيُذَكِّرَ﴾ [الأعراف: ٢].

وحجة الياء: قوله: ﴿لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢]، وقد تقدم ذكر «الْكِتَابِ»، فأُسند^(٤) الإنذار إلى «الكتاب»، كما أُسند إلى الرسول ﷺ.

(١) فى أ، ب: لِيَأْتِي.

(٢) فى ب: الَّذِي.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩١)، الإعراب للنحاس (١٤٨/٣)، البحر المحيط (٥٩/٨)، التبيان للطوسي (٢٧١/٩)، التيسير للداني (١٩٩)، تفسير الطبري (١٠/٢٦)، تفسير القرطبي (١٩١/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٦)، الحجة لأبى زرع (٦٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٥٩٦)، الغيث للصفاقسى (٣٥١)، الكشف للزمخشري (٥٢٠/٣)، الكشف للقيسى (٢٧١/٢)، المجمع للطبرسي (٨٢/٩)، تفسير الرازى (١٢/٢٨)، النشر لابن الجزرى (٣٧٢/٢).

(٤) فى أ: أُسِنْدُهُ.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿كُرْهًا﴾، و: ﴿كُرْهًا﴾ [١٥] [بفتح الكاف] (١).
 وقرأ الباقون: ﴿كُرْهًا﴾، و: ﴿كُرْهًا﴾ بضم الكاف في الحرفين (٢).
 قال أبو علي: الكُرْه: كأنه المصدر، والكُرْه: الاسم، كأنه الشيء المكروه.
 وقال: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦] فهذا بالضم، وقال:
 ﴿أَنْ تَرْتَبُوا النِّسَاءَ كُرْهًا﴾ [النساء: ١٩] فهذا في موضع حال.
 ولم يُقْرَأ - زعموا - بغير الفتح؛ فعلى هذا: ما كان مصدرًا أو في موضع الحال
 الفتح فيه أحسن، وما كان اسمًا نحو: ذهب به على كُرْهٍ، كان الضم فيه أحسن.
 وقد قيل: إنهما لغتان؛ فمن ذهب إلى ذلك جعلهما مثل: الشَّرْب والشُّرْب،
 والضَّعْف والضُّعْف، والفَقْر والفُقْر. ومن غير المصادر: الدَّف والدُّف، والشَّهْد
 والشُّهْد.

اختلفوا في الياء والنون من قوله - سبحانه -: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ نَقَبَلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا
 وَنَجَّوْهُمْ عَنْ سَخَاتِهِمْ﴾ [١٦]:

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم - في رواية أبي بكر - وأبو عمرو وابن عامر:
 ﴿يَتَقَبَّلُ... وَتَجَاوَزُ﴾ بالياء جميعًا.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿نَقَبَلُ... وَنَجَّوَزُ﴾ بالنون جميعًا.

[وقرأ] (٣) حفص عن عاصم: بالنون جميعًا مثل حمزة فيهما (٤).

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿يَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ﴾: أن الفعل وإن كان مبنياً للمفعول

(١) في أ: نصبا.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩١)، الإعراب للنحاس (١٥٠/٣)، البحر المحيط (٦٠/٨)،
 التبيان للطوسي (٢٧١/٩)، التيسير للداني (١٩٩)، تفسير الطبري (١١/٢٦)، تفسير
 القرطبي (١٩٣/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٦)، الحجة لأبي زرعة (٦٦٣)، السبعة لابن
 مجاهد (٥٩٦)، الغيث للصفاسي (٣٥١)، الكشاف للزمخشري (٥٢٠/٣)، الكشف
 للقيسي (٢٧٢/٢)، المجمع للطبرسي (٨٤/٩)، تفسير الرازي (١٢/٢٨)، النشر لابن
 الجزري (٢٤٨/٢).

(٣) سقط في أ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩١)، البحر المحيط (٦١/٨)، التبيان للطوسي (٢٧٤/٩)،
 التيسير للداني (١٩٩)، تفسير الطبري (١٣/٢٦)، تفسير القرطبي (١٩٦/١٦)، الحجة
 لابن خالويه (٣٢٧)، الحجة لأبي زرعة (٦٦٤)، السبعة لابن مجاهد (٥٩٧)، الغيث
 للصفاسي (٣٥١)، الكشاف للزمخشري (٥٢١/٣)، الكشف للقيسي (٢٧٢/٢)، المجمع
 للطبرسي (٨٦/٩)، المعاني للفراء (٥٣/٣)، النشر لابن الجزري (٣٧٣/٢).

فمعلوم أنه لله -تعالى- كما جاء في الأخرى: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٢٧]، و: ﴿وَتَقَبَّلَ دُعَاءَهُ﴾ [إبراهيم: ٤٠].

ونحو هذا الفعل الذى هو لله -سبحانه- ولم يكن لغيره، كان بناؤه للمفعول - فى العلم بالفاعل - كبنائه للفاعل، كقوله -تعالى-: ﴿إِن يَنْتَهُوا يُقْفَر لَهُمْ مِمَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، والفعل معلوم أنه لله -سبحانه- وإن بنى للمفعول.

ألا ترى أنه جاء فى الأخرى: ﴿وَمَنْ يَغْفِرَ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾؟! [آل عمران: ١٣٥] ف «يَغْفِرُ» و «يُغْفَرُ» فى هذا يفهم من كل واحد منهما ما يفهم من الآخر، وعلى هذا جاء: ﴿فَنُقْبِلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُنْقَبَلْ مِنَ الْآخَرِ﴾ [المائدة: ٢٧]، ثم جاء: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾، وكذلك: ﴿يَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ﴾ [الأحقاف: ١٦].

وحجة من قال: ﴿تَقَبَّلُ﴾، و: ﴿وَنَجَّوْزُ﴾ بالنون، أنه قد تقدم الكلام: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِالْوَالِدَيْنِ﴾، وكلاهما حسن.

ألا ترى أنه قد قال: ﴿فَنُقْبِلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُنْقَبَلْ مِنَ الْآخَرِ﴾، [و] قال: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾!؟

وقرأ نافع، وحفص عن عاصم: ﴿أَفِي لَكَمَا﴾ [١٧] خفض منون.

وقرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿أَفْ لَكَمَا﴾ نصب^(١) غير منون.

وقرأ أبو عمرو وعاصم فى -رواية أبى بكر- وحمزة والكسائى: ﴿أَفْ لَكَمَا﴾

خفض غير منون^(٢).

قال أبو على: مَنْ نَوَّ فَقَالَ: ﴿أَفِي﴾ جعله نكرة، مثل: «عَاقِي» و «صَهِي» ونحو

ذلك من الأصوات، فهذا^(٣) التنوين فى الصوت دليل التنكير.

ومن لم ينون جعله معرفة كأنه فى المعنى: الصوت الذى يعرف، وكل واحد من

الكسر والفتح إنما هو لالتقاء الساكنين، فأما التنوين فدليل التنكير^(٤)، وحذفه دليل

(١) فى ب: خفض.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٢)، التيسير للدانى (١٣٩)، تفسير القرطبى (١٦/١٩٧)،

الحجة لابن خالويه (٢١٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٩٧)، الغيث للصفاقسى (٣٥١)،

الكشاف للزمخشرى (٣/٥٢٢)، الكشف للقيسى (٢/٤٤)، تفسير الرازى (٢٨/٢٣)،

النشر لابن الجزرى (٢/٣٠٦، ٣٠٧).

(٣) فى أ: وهذا.

(٤) فى ب: للنكرة.

التعريف، وقد تقدّم ذكر ذلك.

اختلفوا فى النون والياء من قوله -سبحانه-: ﴿وَلْيُؤَقِّبَهُمْ أَعْمَلَهُمْ﴾ [١٩]:

فقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو: ﴿وَلْيُؤَقِّبَهُمْ﴾ بالياء.

وقرأ الباقون: ﴿وَلْيُؤَقِّبَهُمْ﴾ بالنون^(١).

قال أبو على: حجة الياء: أنه قد تقدم: ﴿وَهُمَا يَسْتَفِيئَانِ اللَّهَ﴾، والنون [فى

معنى]^(٢) الياء، ومثله قوله -سبحانه-: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ ثم جاء:

﴿لِئْرِيُّوْ مِنْ أَيْنِنَّا﴾ [الإسراء: ١].

اختلفوا فى الياء والتاء من قوله -سبحانه-: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَكِنُهُمْ﴾،

ورفع النون من^(٣): ﴿مَسَكِنُهُمْ﴾ [٢٥] ونصبها:

فقرأ حمزة وعاصم: ﴿لَا يُرَى إِلَّا مَسَكِنُهُمْ﴾ برفع النون والياء.

وقرأ الباقون: ﴿لَا تَرَى﴾ بالتاء، ﴿إِلَّا مَسَاكِنَهُمْ﴾ بنصب النون^(٤).

قال أبو على: تذكير الفعل فى قراءة عاصم وحمزة: ﴿لَا يُرَى إِلَّا مَسَكِنُهُمْ﴾

حسن، وهو أحسن من إلحاق علامة التأنيث الفعل؛ من أجل جمع المساكن؛ وذلك

أنهم حملوا الكلام فى هذا الباب على المعنى، فقالوا: ما قام إلا هند، ولم يقولوا:

ما قامت؛ لما كان المعنى: ما قام أحد، حملوه^(٥) على هذا المعنى، وإن كان

المؤنث يرتفع بهذا الفعل، والتأنيث فيه لم يَجِئْ إلا فى شذوذ وضرورة^(٦).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٢)، البحر المحيط (٦٢/٨)، التبيان للطوسى (٢٧٤/٩)،

التيسير للدانى (١٩٩)، تفسير القرطبي (١٦/١٩٩)، الحجة لابن خالويه (٣٢٧)، الحجة

لأبى زرة (٦٦٥)، السبعة لابن مجاهد (٥٩٨)، الغيث للصفاقسى (٣٥١)، الكشف

للزمخشري (٣/٥٢٣)، الكشف للقيسى (٢/٢٧٢)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٧٣).

(٢) فى ب: فى المعنى مثل.

(٣) زاد فى أ: قوله.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٢)، الإعراب للنحاس (٣/١٥٧)، الإملاء للعكبرى (٢/

١٢٦)، البحر المحيط (٨/٦٥)، التبيان للطوسى (٩/٢٧٩)، تفسير القرطبي (١٦/٢٠٦)،

الحجة لابن خالويه (٣٢٧)، الكشف للزمخشري (٣/٥٢٤)، المجموع للطبرسى (٩/٨٩)،

المحتسب لابن جنى (٢/٢٦٥)، المعانى للفراء (٣/٥٥)، تفسير الرازى (٢٨/٢٨).

(٥) فى أ: حملوا.

(٦) زاد فى أ: فيما حكاه الأخفش.

فمن ذلك قوله: [من الطويل]

بَرَى النَّخْزُ وَالْأَجْرَالُ مَا فِي غُرُوضِهَا فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَاشِعُ^(١)

وقال: [من البسيط]

كَأَنَّهُ جَمَلٌ وَهَمٌّ وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا النَّحِيْرَةُ وَالْأَلْوَاخُ وَالْعَصْبُ^(٢)

فيما حكاه أبو الحسن، والحمل على المعنى كثير، من ذلك قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَمَيِّ بِخَلْقِهِنَّ بِقَدِيرٍ﴾ [الأحقاف: ٣٣] فأدخل الباء؛ لَمَّا كَانَ الْمَعْنَى^(٣): أو ليس الذي خلق السموات والأرض بقادر؟! ومثل ذلك في

الحمل على المعنى: [من الكامل]

بَادَتْ وَعَيَّرَ آيَهُنَّ مَعَ الْبَلَى إِلَّا زَوَاكِدَ جَمْرُهُنَّ هَبَاءً^(٤)

ثم قال: [من الكامل]

وَمُشَجَّجٌ أَمَّا سَوَاءٌ قَدَالِهِ^(٥)

لما كان: «عَيَّرَ آيَهُنَّ مَعَ الْبَلَى إِلَّا زَوَاكِدَ» معناه: بها زواكد - حمل «مشجج» على ذلك. وكذلك قوله: - سبحانه -: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَايِسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾^(٦) ثم قال: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ [الواقعة: ٢٢] لَمَّا كَانَ: يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَذَا، معناه: لهم فيها كذا.

وقالوا: إِنَّ أَحَدًا لَا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ، فأدخل «أحدًا» في الواجب؛ لما كان معنى الكلام النفي. ومثله قبل دخول «إِنَّ» قوله: [من الطويل]

... إِذْنُ أَحَدٌ لَمْ تَنْطِقِ الشَّفَتَانِ^(٧) ...

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) في أ: معنى.

(٤) تقدم.

(٥) تقدم.

(٦) هذه آية من «الصفات» وليس فيها: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾، ولعل المصنف التبس عليه الأمر فذكر آية «الصفات» بدلا من آية «الواقعة».

والصواب: ﴿يطوف عليهم ولدان مخلدون... وحوور عين﴾ [الواقعة: ١٧، ٢٢].

(٧) عجز بيت، وصدرة:

ولو سئلت عنى النوار وقومها
.....

والبيت للفرزدق في ديوانه (٢/٣٣٠)، واللسان (ظرب)، والتنبيه والإيضاح (١/١١٣).

ويروى: عجزه: «إذن لم توار الناجذ الشفتان».

فإنما دخل «إِنَّ» على هذا، ودخولها يدل على أنه رفَعَهُ بالابتداء دون الفعل الذي يفسره «لم تنطق». وهذا الضرب كثير، وإنما ينكره من لا بصر له بهذا الشأن.
ومن قرأ: ﴿لَا تَرَىٰ إِلَّا مَسَاكِينَ﴾ كان الفعل لك أيها المخاطب، و«المساكن» مفعول بها، و﴿تَرَىٰ﴾ في القراءتين جميعاً رؤية العين، المعنى: لا تشاهد^(١) شيئاً إلا مساكنهم؛ كأنها قد زالت عما كانت عليه من كثرة الناس بها وما يتبعهم مما يَفْتَنُونَهُ.

قال:

وقرأ ابن كثير: ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ [٢٠] بهمزة مُطَوَّلَةٍ.

وقرأ ابن عامر: ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ بهمزتين.

وقرأ نافع وعاصم وأبو عمرو وحمة والكسائي: ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ على الخير^(٢).

قال أبو علي: قول أحمد بهمزة مطولة، المعنى: بهمزتين: الأولى محققة،

والثانية مخففة بَيْنَ بَيْنَ.

حجة الاستفهام: أنه قد جاء هذا النحو بالاستفهام نحو: ﴿أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ﴾

[الأحقاف: ٣٤]، وقال: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦].

وحجة الخَبَرِ: أن الاستفهام تقرير؛ فهو مثل الخبر.

ألا ترى أن التقرير لا يُجاب بالفاء كما يجاب بها إذا لم يكن تقريراً؟! فكأنهم

يُؤَبِّخُونَ بهذا الذي يخبرون به ويُكْتَوْنَ. والمعنى في القراءتين: يقال لهم هذا،

فحذف القول كما حذف في نحو قوله -تعالى-: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ

بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦].

* * *

(١) في ب: يشاهد.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٢)، البحر المحيط (٦٣/٨)، التبيان للطوسي (٢٧٤/٩)،

تفسير الطبري (١٥/٢٦)، تفسير القرطبي (١٩٩/١٦)، الحجة لأبي زرعة (٦٦٥)، السبعة

لابن مجاهد (٥٩٨)، الغيث للصفاقسي (٣٥١)، الكشاف للزمخشري (٥٢٣/٣)، الكشف

للقيسی (٢٧٣/٢)، المجمع للطبرسي (٨٦/٩)، النشر لابن الجزري (٣٦٦/١).

[بِسْمِ اللَّهِ]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ

قال:

قرأ أبو عمرو وحده: ﴿وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [٤] بضم القاف وكسر التاء، وكذلك رَوَى حفصٌ عن عاصم.

وقرأ الباقر، وأبو بكر عن عاصم: ﴿وَالَّذِينَ قَاتَلُوا﴾ بالألف^(١).
قال أبو علي: ﴿والذين قَاتَلُوا﴾ أعم من ﴿قُتِلُوا﴾؛ ألا ترى أن الذي قاتل ولم يُقتل، لن^(٢) يَضِلَّ عمله، كما أن الذي قُتِلَ كذلك؟! فإذا كان «قَاتَلُوا» يشمل القَيْلِينَ، وقد حَصَلَ للمقاتل الثوابُ في قتاله، كما حصل للمقتول - كان لعمومه أَوْلَى.

ومن قال: ﴿قُتِلُوا﴾ حَصَرَ ذلك على المقتولين، وله أن يقول: إِنَّ المقتول لا يُقتلُ حتى يكون منه مُقَاتَلَةٌ في أكثر الأمر، وإذا كان كذلك فقد حصل في ﴿قُتِلُوا﴾ ما في «قَاتَلُوا».

قال:

قرأ ابنُ كثيرٍ وحده: ﴿من ماءٍ غَيْرِ أُسَيْنٍ﴾ [١٥] مقصور على وزن «فَعِلٍ»، وفي كتابهم: مفتوحة الألف لم يذكروا مدًا ولا غيره^(٣).
قال أبو زيد: تقول: أُسِنَ الماءُ، يَأْسُنُ، أُسْنَا: إذا تَغَيَّرَ، وَأُسَيْنَ الرجلُ، يَأْسُنُ، أُسْنَا: إذا غَشِيَ عليه من ريح خبيثة، وربما مات منها.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٣)، الإعراب للنحاس (١٦٨/٣)، البحر المحيط (٧٥/٨)، التبيان للطوسي (٢٨٧/٩)، التيسير للداني (٢٠٠)، تفسير الطبري (٢٨/٢٦)، تفسير القرطبي (٢٣٠/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٨)، الحجة لأبي زرع (٦٦٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٠)، الغيث للصفاسي (٣٥٣)، الكشاف للزمخشري (٥٣١/٣)، الكشاف للقيسي (٢٧٦/٢)، المجمع للطبرسي (٩٦/٩)، تفسير الرازي (٤٦/٢٨)، النشر لابن الجزري (٣٧٤/٢).

(٢) في أ: لم.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٣)، التبيان للطوسي (٢٩٣/٩)، التيسير للداني (٢٠٠)، تفسير القرطبي (٢٣٦/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٨)، الحجة لأبي زرع (٦٦٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٠)، الغيث للصفاسي (٣٥٤)، الكشاف للزمخشري (٥٣٤/٣)، الكشاف للقيسي (٢٧٧/٢)، المجمع للطبرسي (٩٩/٩)، النشر لابن الجزري (٣٧٤/٢).

وأنشُد: [من البسيط]

التَّارِكُ الْقِرْنَ مُضْفَرًا أَنَامِلُهُ يَمِيلُ فِي الرُّمَحِ مَيْلَ الْمَائِحِ الْأَسِينِ^(١)
وقال أبو عبيدة: الْأَسِينُ: المتغيَّرُ الرِّيحِ.

حجة ابن كثير في قراءته: ﴿أَسِينٌ﴾ على: «فَعِلٌ» - أن اسم الفاعل من «فَعِلَ يَفْعَلُ» على «فَعِلٌ»، وقد ثبت ذلك - مع كثرته وفُشُوهُ - مما حكاه أبو زيد، ومن حجته: أنهم زعموا أنه كان في المصحف أو بعض المصاحف: ﴿مِنْ مَاءٍ غَيْرِ يَسِينٍ﴾ بالياء، وهذا إنما هو على تخفيف الهمزة، وهو في المنفصل نظير «مِير» و«ذَيْبٍ» في المتصل.

قال أبو الحسن: «أَسِينٌ» لغة، و«فَعِلٌ» إنما هو^(٢) للحال التي يكون عليها. وأما مَنْ قال: ﴿غَيْرِ أَسِينٍ﴾ على: «فاعل»، فإنما يريد أن ذلك لا يصير إليه فيما يُسْتَقْبَلُ؛ فهو من باب: بَعِيرُكَ صَائِدٌ غَدًا. قال:

قرأ ابن كثير وحده: ﴿مَاذَا قَالَ أَيْفًا﴾ [١٦] قَصْرًا فيما أخبرني به مُضَرُّ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْبَرِيِّ.

وقرأت على قبل: ﴿أَيْفًا﴾ ممدودًا، وكذلك قرأ الباقون: ﴿أَيْفًا﴾ ممدودًا أيضًا^(٣).

قال أبو زيد: ائْتَنَفْتُ الكَلَامَ ائْتِنَافًا، وابتدأته ابتداءً، وهما واحد.

وأنشُد أبو زيد: [من الوافر]

وَجَدْنَا آلَ مَرَّةٍ حِينَ خِفْنَا جَرِيرَتَنَا هُمُ الْأَيْفَ الْكِرَامَا
وَيَسْرُحُ جَارُهُمْ مِنْ حَيْثُ أَمْسَى كَأَنَّ عَلَيْهِ مُؤْتَنَفًا حَرَامَا^(٤)

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص (١٢١)، واللسان (أسن)، وتهذيب اللغة (٨٤/١٣)، وجمهرة اللغة ص (١٠٩١)، وكتاب العين (٣٠٧/٧)، والتاج (أسن). ويروى: «يغادر» بدلًا من «التارك».

(٢) في أ: هي.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٣، ٣٩٤)، البحر المحيط (٧٩/٨)، التبيان للطوسي (٩/٢٩٥)، التيسير للداني (٢٠٠)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٠)، الغيث للصفاسي (٣٥٤)، الكشف للزمخشري (٥٣٤/٣)، المجمع للطبرسي (١٠١/٩)، النشر لابن الجزري (٣٧٤/٢).

(٤) البيتان لرجل من بكر بن وائل في نوادر أبي زيد ص (١٥٣).

قال السكري: الأَنْفُ: الذين يأنفون من احتمال الضَّيْمِ.
قال^(١) أبو علي: فإذا كان كذا فقد جمع «فِعْلًا» على «فُعْلٍ»؛ لَأَنَّ واحد «أَنْفٌ»: «أَنْفٌ».

بدلالة قول الشاعر: [من الوافر]

وَحَمَّالُ الْمَيْمِنِ إِذَا أَلَمْتُ بِنَا الْحَدَثَانُ وَالْأَنْفُ النَّصُورُ^(٢)
شَبَّهَ الصِّفَةَ بِالْإِسْمِ؛ فَكَسَّرَهَا تَكْسِيرَهُ. وقد قالوا في جمع نَمِرٍ: نَمُرٌ.

أنشد سيبويه: [من الرجز]

فِيهِ عَيَائِلُ أَسْوَدٍ وَنَمُرٌ^(٣)

وليس «الأَنْفُ» و «الأَنْفُ» في البيتين مما في الآية في شيء؛ لأن ما في الشعر من الأَنْفَةِ، وما في الآية من الابتداء، ولم نسمع «أَنْفٌ» في معنى: ابتداء، وإن كان القياس يوجبه. وقد يجيء اسم الفاعل على ما لم يُسْتَعْمَلْ من الفعل نحو: فقير، جاء على «فَقَّرَ»، والمستعمل: افتقر، وكذلك شديد، والمستعمل: اشتد؛ فكذلك قوله: ﴿ءَأَنْفًا﴾، المستعمل: اتنَّف.

فأما قوله: [من الرجز]

كَأَنَّ عَلَيْهِ مُؤْتَنَفًا حَرَامًا^(٤)

فالمعنى: كأن عليه حرمة شهر مؤتلف حرام، فحذَفَ المضاف، وأقام الصفة مُقَامَ الموصوف؛ فالتقدير: أَنَّ جَارَهُمْ لِعَزْمِهِمْ وَمَنْعَتِهِمْ لَا يُهَاجِرُ وَلَا يُضَامُ؛ فَهُوَ كَأَنَّهُ فِي حَرْمَةِ شَهْرِ حَرَامٍ. وكانوا لا يُهَيِّجُونَ أَحَدًا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ؛ وَمِنْ ثَمَّ سُمِّيَ رَجَبٌ: مُنْصِلَ الْأَسِنَّةِ وَالشُّهْرِ الْأَصَمِّ، أَى: لَا يُسْمَعُ فِيهِ قَعَقَعَةُ السِّلَاحِ.

فأما قوله: [من الوافر]

(١) في أ: فقال.

(٢) البيت بلا نسبة في الإنصاف (٧٦٦/٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٣٤٧)، واللسان (حدث)، والتاج (حدث)، وتهذيب اللغة (٤/٤٠٥)، والمخصص (١٦/٨٢).

(٣) الرجز لحكيم بن معية في شرح أبيات سيبويه (٢/٣٩٧)، واللسان (نمر)، والمقاصد النحوية (٤/٥٨٦)، وبلا نسبة في الكتاب (٣/٥٧٤)، وشرح المفصل (٥/١٨)، وشرح التصريح (٢/٣١٠)، واللسان (عيد)، والمقتضب (٢/٢٠٣).

(٤) تقدم.

... وَيَأْكُلُ جَارُهُمْ أَنْفَ الْقِصَاعِ^(١) ...
فإنه يريد أنهم يؤثرون ضيقهم بأفضل الطعام وخيره، فَيُطْعِمُونَهُ أَوْلَهُ لَا الْبَقَايَا
وما أتى على نَقَاوَتِهِ، فهذا جمع على «أنف» مثل: بازل وبُزْل، وقاتل وقُتِل، وإذا
كان كذلك قَوَى قِراءَةً مَنْ قَرَأَ: ﴿مَاذَا قَالَ أَيْقَأُ﴾.

فأما ما رَوَى عن ابن كثير من قوله: ﴿أَيْقَأُ﴾، فيجوز أن يكون توهّمه مثل: حَاذِرٍ
وَحَذِرٍ، وَفَاكِهِ وَفَكِيهِ، والوجه الرواية الأخرى: ﴿أَيْقَأُ﴾ بِالْمَدِّ كَمَا قَرَأَ عَامَّتُهُمْ.
قال:

وقرأ أبو عمرو: ﴿وَأَمْلَى لَهُمْ﴾ [٢٥] بضم الألف وكسر اللام وفتح الياء.
و [قرأ] ^(٢) الباقون: ﴿وَأَمْلَى لَهُمْ﴾ بفتح الألف واللام ^(٣).

قال أبو علي: [قالوا]: انتظرته مَلِيًّا من الدهر، أى: مُتَسَّعًا منه؛ فهو صفة
استعمل استعمال الأسماء. وقالوا: تَمَلَّيْتُ حَبِييًّا، أى: عِشْتُ معه مَلًا وَمَلِيًّا من
الدهر.

قال التوزي: مَلَاوَةٌ، وَمَلَاوَةٌ، وَالْمَلَا: المتسع من الأرض.
قال: [من الطويل]

أَلَا غَيْتَانِي وَازْفَعَا الصَّوْتُ بِالْمَلَا ...
وقال آخر: [من الطويل]

(١) عجز بيت للحطيمية، وصدرة:

ويحرم سر جارتهم عليهم

ينظر: ديوانه ص (٢٠٢)، واللسان (أنف)، وأساس البلاغة (أنف)، والتاج (سرر)،
وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص (٨٨٦).

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٤)، الإعراب للنحاس (١٧٨/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٢٧)،
البحر المحيط (٨٣/٨)، التبيان للطوسي (٢٩٩/٩)، التيسير للداني (٢٠١)،
تفسير الطبري (٣٧/٢٦)، تفسير القرطبي (٢٤٩/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٨)،
الحجة لأبي زرعة (٦٦٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٠)، الغيث للصفاقسي (٣٥٥)، الكشاف
للزمخشري (٥٣٧/٣)، الكشف للقيسي (٢٧٧/٢)، المجموع للطبرسي (١٠٣/٩)، المعاني
للغزالي (٦٣/٣)، تفسير الرازي (٦٦/٢٨)، النشر لابن الجزري (٣٧٤/٢).

(٤) صدر بيت، وعجزه:

فإن الملا عندي يزيد المدى بعيدا

وهو بلا نسبة في اللسان (ملا)، وتهذيب اللغة (٤٠٥/١٥)، والتاج (ملا).

... .. وَأَنْضُو الْمَلَا بِالشَّاجِبِ الْمُتَشَلِّبِ^(١)
 وقالوا: المَلَوَانِ، يريدون بهما تَكَرَّرَ الليل والنهار، وكَثْرَةَ تَرَدُّدِهِمَا، وطول
 مدتهما.

قال: [من الطويل]

نَهَارٌ وَلَيْلٌ ذَاتِمٌ مَلَوَاهُمَا عَلَى كُلِّ حَالِ الْمَرْءِ يَخْتَلِفَانِ^(٢)
 فلو كانا الليل والنهار لم يُضَافَا إلى ضميرهما؛ من حيث لا يضاف الشيء إلى
 نفسه، ولكن كأنه يراد تكرر الدهر وتَسَاعَاهُ^(٣) بهما.

والمَلَاءَةُ^(٤): الهَمْزَةُ فيها منقَلِبَةٌ عن حَرْفِ لَيْنٍ؛ بدلالة سقوطها في التحقير، رُوِينَا
 في تحقيرها: مُلَيَّتَيْنِ^(٥)، ولو كانت الهَمْزَةُ لَأَمَّا لم تَسْقُطْ، ويشبه أن يكون لزيادة
 عَرَضِهَا على [عَرَضِ] الشَّقَّةِ^(٦).

والضمير في ﴿وَأَمَلِي لَهُمْ﴾ لاسم الله - سبحانه - كما قال في أخرى: ﴿وَأَمَلِي لَهُمْ
 إِنَّ كَيْدِي مَبِينٌ﴾ [الأعراف: ١٨٣]، و: ﴿أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ
 لِيَزِدَادُوا إِثْمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨].

فأما قراءة ابن عمرو: ﴿وَأَمَلِي لَهُمْ﴾ فبناء الفعل للمفعول به حَسَنٌ في هذا
 الموضع؛ للعلم بأنه لا يُؤَخَّرُ أَحَدٌ مُدَّةً أَحَدًا، ولا يوسع له فيها إلا الله، سبحانه.
 قال أبو الحسن: هي حَسَنَةٌ في المعنى.

وليس ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر: [من الطويل]

فَأَلَيْتُ لَا أَشْرِيهِ حَتَّى يَمَلَّنِي بِشَيْءٍ وَلَا أَمَلَاهُ حَتَّى يُفَارِقَا^(٧)

(١) عجز بيت لتأبط شرا، وصدرة:

- ولكننى أروى من الخمر هامتى
 ينظر: ديوانه ص (١٧٩)، واللسان (شحب)، والتاج (شحب)، وديوان الأدب (٥)
 (٧٦)، وتهذيب اللغة (٢٩٥/١٢)، وبلا نسبة في المخصص (١١٣/١٥، ١٣٣/١٥).
 (٢) البيت بلا نسبة في اللسان (ملا)، المخصص (١٣٣/١٥)، والتاج (ملا).
 (٣) في أ: والساعة.
 (٤) في ب: ملاء.
 (٥) في ب: مليون.
 (٦) سقط في ب.
 (٧) تقدم.

من هذا الباب؛ ولكن: لا أملاه: لا أملاه، فأبدل^(١) من التضعيف حرف العلة، كما أُبدل في قوله: ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّهَا﴾ [الشمس: ١٠] ونحو ذلك مما يكثر. وكذلك قوله - سبحانه -: ﴿فَهِىَ تَمَلَّى عَلَيْهِ بُكْرَةٌ وَأَصِيلًا﴾ هو بدل من التضعيف.

وفي موضع آخر: ﴿أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيَمْلِكْ وَلِيَّهُ بِالْمَدْلِ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

وليس من هذا الباب قولهم: رجل مَلِيٌّ؛ إنما هو على تخفيف الهمزة، والهمزة الأصل.

قالوا: مَلُوًّا [الرجل]^(٢) ملاءة: إذا أيسر. ومن هذا اللفظ: ملأتُ الإِنَاءَ مَلَأًا، ومنه أيضًا: رجل مملوء - للمزكوم - وبه ملاءة.

اختلفوا في كسر الألف وفتحها من قوله - سبحانه -: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ﴾ [٢٦]:

فقرأ حمزة والكسائي، وحفص [عن عاصم]^(٣): ﴿إِسْرَارَهُمْ﴾ بكسر الألف.

وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم: ﴿أَسْرَارَهُمْ﴾ بفتح الألف^(٤).

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿إِسْرَارَهُمْ﴾ أنه لما كان مصدرًا أفردته، ولم يجمع،

ويقوى الإفراد قوله - تعالى -: ﴿الرُّبُّ يَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾

[التوبة: ٧٨]؛ فكما أفرد «السر» ولم يجمع كذلك قال: ﴿إِسْرَارَهُمْ﴾ والدليل على

الإسرار قوله - سبحانه -: ﴿يَعْلَمُ مَا يُسْرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [النحل: ٢٣]،

و: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ [النمل: ٢٥].

ومن قال: ﴿أَسْرَارَهُمْ﴾ ففتح الهمزة جعله جمع «سر»؛ كقولهم: عدلٌ وأعدالٌ،

(١) في أ: وأبدل.

(٢) سقط في ب.

(٣) سقط في أ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٤)، الإعراب للنحاس (١٧٩/٣)، البحر المحيط (٨٣/٨)،

التيان للطوسي (٣٠٢/٩)، التيسير للداني (٢٠١)، تفسير الطبري (٣٨/٢٦)، تفسير

القرطبي (٢٥٠/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٩)، الحجة لأبي زرعة (٦٦٩)، السبعة لابن

مجاهد (٦٠١)، الغيث للصفاقسي (٣٥٥)، الكشاف للزمخشري (٥٣٧/٣)، الكشف

للقيسى (٢٧٧/٢)، المعجم للطبرسي (١٠٥/٩)، المعاني للفراء (٦٣/٣)، تفسير الرازي

(٦٨/٢٨)، النشر لابن الجزرى (٣٧٤/٢).

وكانه جمع؛ لاختلاف ضروب السر، وجميع الأجناس يحسن جمعها مع الاختلاف، وجاء «سِرهم» في قوله: ﴿يَعْلَمُ سِرَّهُمْ﴾ [التوبة: ٧٨] على ما عليه معظم المصادر، وأنه يتناول جميع ضروبه؛ فأفرد مرة وجمع أخرى. وقد جمع في غير هذا وأفرد، كقوله -تعالى-: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] والغيب الذي يؤمنون به ضُرُوب: كالبعث والنشور وإتيان الساعة؛ فأوقع «الغيب» على هذه الأشياء وغيرها.

وجمع -أيضاً- في قوله -جل وعز-: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ عَلَّمَهُ الْغُيُوبِ﴾ [التوبة: ٧٨]؛ فكذلك «السر» أفرد في موضع، وجمع في آخر. قال:

قرأ عاصم - في رواية أبي بكر - : ﴿وَلِيَلْبِئِلُوَكُمْ حَتَّى يَعْلَمَ ... وَيَلْبِئِلُوا﴾ [٣١] ثَلَاثْتُهُنَّ بِالْيَاءِ.

وقرأ الباقون، وحفص عن عاصم: ثلاثهن بالنون^(١). قال أبو علي: وَجْهٌ قِراءَةُ عاصم: أن قبله: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ﴾ [٣٠]، واسم^(٢) العَيْبَةِ أقرب إليه من لفظ الجمع؛ فَحُمِلَ على الأقرب. ووجه^(٣) النون في: ﴿وَلْيَلْبِئِلُوَكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ﴾ أن قبله: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَأَنزَلْنَاهُمْ﴾ [٣٠]، فإما أن يكون جعلَ قوله -عز وجل-: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ﴾ [٣٠] كإعتراض، وحمل الكلام على: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ﴾، أو يكون عاد إلى لفظ الجمع بعد لفظ الإفراد؛ فيكون كقوله -سبحانه-: ﴿وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ [الإسراء: ٢] بعد قوله: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١]. قال:

قرأ ابنُ كثير ونافعُ وأبو عمرو وابنُ عامر والكسائي، وحفصُ عن عاصم:

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٤)، البحر المحيط (٨٥/٨)، التبيان للطوسي (٣٠٤/٩)، التيسير للداني (٢٠١)، تفسير الطبري (٣٩/٢٦)، تفسير القرطبي (٢٥٤/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٩)، الحجة لأبي زرعة (٦٧٠)، السعة لابن مجاهد (٦٠١)، الغيث للصفاسي (٣٥٥)، الكشف للزمخشري (٥٣٨/٣)، الكشف للقيسي (٢٧٨/٢)، المجمع للطبرسي (١٠٦/٩)، النشر لابن الجزري (٣٧٥/٢).

(٢) في ب: فاسم.

(٣) في ب: حجة.

﴿وَدَعُوا إِلَى السَّلَامِ﴾ [٣٥] مفتوحة السين.

وقرأ عاصم - في رواية أبي بكر - وحمة: بكسر السين: ﴿السَّلَامِ﴾^(١).
قال أبو علي: السَّلَام: الاستسلام، والسَّلْم من «أسلم»، كالعطاء من «أعطى»،
والنبت من «أنبت».

قال - سبحانه -: ﴿ادْخُلُوا فِي السَّلَامِ كَأَفَّةٍ﴾ [البقرة: ٢٠٨]، ويجوز أن يكون
السَّلْم في الإسلام يراد به الصلح، على أن يكون معنى «أسلم»: صار ذا سِلْم،
وخرج من أن يكون حرباً للمسلمين. وفيه لغتان: السَّلْم والسَّلْم.
وقال أبو إسحاق: والسَّلْم، أيضاً.

والسَّلْم الذي هو الصلح، يذكر ويؤنث: فمن التأنيث قوله - جل وعز -: ﴿وَإِنْ
جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١].

قال الشاعر: [من الوافر]

فَإِنَّ السَّلْمَ زَائِدَةٌ نَوَالًا وَإِنَّ نَوَى الْمُحَارِبِ لَا تَثُوبُ^(٢)
وقالوا: سالمته مسالمة. ولم نعلم الفعل جاء منه على مثال «فعل».

قال: [من الطويل]

تَبِينُ ضَلَاةَ الْحَزْبِ مِنَّا وَمِنْهُمْ إِذَا مَا التَّقِينَا وَالْمُسَالِمُ بَادِنُ^(٣)
المعنى: لا تدعوا إلى السلم، لا توادعوهم ولا تتركوا قتالهم حتى يسلموا؛
لأنكم الأعلون، فلا ضَعْفَ بكم فتدعوا إلى المودعة.

روى على بن نصر عن أبي عمرو: ﴿هَأَنْتُمْ﴾ [٣٨] مقطوعة، ممدودة^(٤)، وقد
دُكِرَ ذلك في «آل عمران»، وهذا خلاف قراءة أبي عمرو.

* * *

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٥)، البحر المحيط (٨٥/٨)، التبيان للطوسي (٣٠٤/٩)،
التيسير للداني (٢٠١)، الحجة لابن خالويه (٣٢٩)، الحجة لأبي زرعة (٦٧٠)، السبعة
لابن مجاهد (٦٠١)، الغيث للصفاسي (٣٥٥)، الكشاف للزمخشري (٥٣٩/٣)، الكشف
للقيسی (٢٧٩/٢)، النشر لابن الجزرى (٢٢٧/٢).

(٢) البيت لرجل من دوس في شرح شواهد الإيضاح ص (٥٠٠).

(٣) تقدم.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٥)، الغيث للصفاسي (٣٥٥)، الكشف للقيسی (٣٤٦/١)،
النشر لابن الجزرى (٤٠٠/١، ٤٠١).

[بِسْمِ اللَّهِ]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْفَتْحِ

قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿لِيُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَيُعَزِّرُوهُ وَيُوقِرُوهُ وَيُسَبِّحُوهُ﴾ [٩] أربعتهن بالياء^(١).

وروى عبيد عن أبي عمرو بالتاء.

وقرأ الباقون: بالتاء.

قال أبو علي: حجة الياء: أنه لا يقال: لتؤمنوا بالله ورسوله، وهو الرسول؛ فإذا لم يسهل ذلك كانت القراءة بالياء: ليؤمنوا.

ومن قرأ بالتاء: فعلى قوله: قل لهم: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيدًا... لِيُؤْمِنُوا بِاللَّهِ﴾. قال:

قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿دَائِرَةُ السُّوءِ﴾ [٦] بضم السين.

وقرأ الباقون: ﴿دَائِرَةُ السُّوءِ﴾ بفتح السين^(٢).

قال أبو علي: من قال: ﴿عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السُّوءِ﴾ ففتح؛ فالمعنى: عليهم دائرة السُّوءِ كما ظنوا ظن السُّوءِ.

وفي أخرى: ﴿وَوَطَّنْتُمْ ظَنِّ السُّوءِ﴾، ووطنهم ظن السُّوءِ، هو ظنهم ﴿أَن لَّن يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَّا آلِهِمْ أَبَدًا﴾ [١٢]؛ فالتقدير: عليهم دائرة السُّوءِ؛ كما ظنوا ظن السُّوءِ.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٥)، الإعراب للنحاس (١٨٨/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٢٨)، البحر المحيط (٩١/٨)، التبيان للطوسي (٣١٥/٩)، التيسير للداني (٢٠١)، تفسير الطبري (٤٧/٢٦)، تفسير القرطبي (٢٦٦/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٩)، الحجة لأبي زرعة (٦٧١)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٣)، الغيث للصفاقسي (٣٥٥)، الكشاف للزمخشري (٥٤٢/٣)، الكشاف للقيسي (٢٨٠/٢)، المجمع للطبرسي (١١٢/٩)، النشر لابن الجزري (٣٧٥/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٥)، الإعراب للنحاس (١٨٧/٣)، البحر المحيط (٩١/٨)، التبيان للطوسي (٣١٥/٩)، التيسير للداني (١١٩)، تفسير الطبري (٤٦/٢٦)، تفسير القرطبي (٢٦٥/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٩)، الحجة لأبي زرعة (٦٧٠)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٣)، الغيث للصفاقسي (٣٥٥)، الكشاف للزمخشري (٥٤٢/٣)، النشر لابن الجزري (٢٨٠/٢).

وَمَنْ^(١) قرأ: ﴿دَائِرَةُ السُّوءِ﴾؛ فلأنهم ظنوا ظن السوء بالمسلمين، وأرادوه بهم؛ فقليل: عليهم دائرة السوء الذي أرادوه بالمسلمين، وتمنؤه لهم، وكأن الفتح أشدُّ مطابقة في اللفظ، وإن كان المعنيان متقاربين.

وقال^(٢) أبو زيد: سَوَّأْتُ عليه ما صنع تَسْوِيئًا: إِذَا عِبْتُ عليه رأيه وَعَمَلَهُ، فهذا يمكن أن يُتَأَوَّلَ لكل واحدة^(٣) من الكلمتين، وقد تَقَدَّمَ ذِكْرُ ذلك.

اختلفوا في الياء والنون من قوله -جل وعز-: ﴿فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا﴾ [١٠]:

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿فَسَيُؤْتِيهِ﴾ بالنون.

وروى أَبَانٌ عن عاصم: بالنون.

[وَرَوَى] عبيد عن هارونَ عن أبي عمرو: بالنون.

وعبيد عن أبي عمرو: بالياء.

وقرأ عاصم وأبو عمرو وحزمة والكسائي: بالياء^(٤).

قال أبو علي: حجة الياء: تَقَدَّمَ قوله -سبحانه-: ﴿وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَيُؤْتِيهِ﴾؛ على تَقَدَّمَ ذِكْرِ الْعَيْبَةِ.

وزعموا أن في حرف عبد الله: ﴿فَسَوْفَ يُؤْتِيهِ اللَّهُ﴾، فهذا يقوى الياء؛ فيكون الكلام بالياء من وجه واحد.

والنون: على الانصراف من الأفراد إلى لفظ الكثرة، وذلك كثير.

[قرأ] حفص عن عاصم: ﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ بضم الهاء.

[وقرأ] الباقون: ﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾، قال أحمد: وهو قياس رواية أبي بكر عن

عاصم^(٥).

(١) في أ: قال.

(٢) في أ: قال: وقال.

(٣) في أ: من كل واحدة.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٥)، الإعراب للنحاس (١٨٨/٣)، التبيان للطوسي (٣١٧/٩)، التيسير للداني (١٤٤)، تفسير القرطبي (٢٦٨/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٩، ٣٣٠)، الحجة لأبي زرعة (٦٧٢)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٣)، الغيث للصفاسي (٣٥٥)، الكشف للقيسي (٢٨٠/٢، ٢٨١)، النشر لابن الجزرى (٣٠٤/١، ٣٠٥).

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٥)، البحر المحيط (٩٢/٨)، التيسير للداني (٢٠١)، تفسير القرطبي (٢٦٨/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٢٩)، الحجة لأبي زرعة (٦٧٢)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٣)، الغيث للصفاسي (٣٥٥)، الكشاف للزمخشري (٥٤٣/٣)، الكشف =

قال أبو علي: قد تقدّم القول في ذلك.
قال:

قرأ حمزة والكسائي: ﴿ضُرًّا﴾ [١١] بضم الضاد.
وقرأ الباقون: ﴿ضَرًّا﴾ نصباً^(١).

قال أبو علي: الضُّرُّ - بالفتح - خلاف النفع.
وفى التنزيل: ﴿مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [المائدة: ٧٦]. والضُّرُّ: سوء الحال.

وفى التنزيل: ﴿فَكَشَفْنَا مَا بِهِ مِنْ ضُرِّهِ﴾ [الأنبياء: ٨٤]، هذا الأئيين في هذا الحرف [عندي]^(٢).

ويجوز أن يكونا لغتين في معنى؛ كالفقر والفقر، والضَّعْف والضَّعْف.
قال:

قرأ حمزة والكسائي: ﴿كَلِمَ اللَّهِ﴾ [١٥] بكسر اللام.
وقرأ الباقون: ﴿كَلَّمَ اللَّهُ﴾^(٣).

قال أبو علي: [وجه]^(٤) من قرأ: ﴿كَلَّمَ اللَّهُ﴾ أنهم قيل لهم: ﴿لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تُقْتَلُوا مَعِيَ عَدُوًّا﴾ [التوبة: ٨٣]، فالأخص بالمفيد وبما كان حديثاً: الكلام؛

= للقيسي (٢/٢٨٠)، المجمع للطبرسي (٩/١١٢)، النشر لابن الجزري (٢/٣٧٥).
(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٦)، الإعراب للنحاس (٣/١٨٩)، البحر المحيط (٨/٩٣)، التبيان للطوسي (٩/٨٣)، التيسير للداني (٢٠١)، تفسير الطبري (٢٦/٤٩)، تفسير القرطبي (١٦/٢٦٨)، الحجة لابن خالويه (٣٣٠)، الحجة لأبي زرة (٦٧٢)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٤)، الغيث للصفاقسي (٣٥٥)، الكشاف للزمخشري (٣/٥٤٣)، الكشف للقيسي (٢/٢٨١)، المجمع للطبرسي (٩/١١٣)، المعاني للفراء (٣/٦٥)، النشر لابن الجزري (٢/٣٧٥).

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٦)، الإعراب للنحاس (٣/١٩٠)، الإملاء للعكبري (٢/١٢٨)، البحر المحيط (٨/٩٤)، التبيان للطوسي (٩/٣١٨)، التيسير للداني (٢٠١)، تفسير الطبري (٢٦/٥١)، تفسير القرطبي (١٦/٢٧١)، الحجة لأبي زرة (٦٧٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٤)، الغيث للصفاقسي (٣٥٥)، الكشاف للزمخشري (٣/٤٤٥)، الكشف للقيسي (٢/٢٨١)، المجمع للطبرسي (٩/١١٣)، المعاني للفراء (٣/٦٦)، النشر لابن الجزري (٢/٣٧٥).

(٤) سقط في ب.

فقال: ﴿كَلِمَ اللَّهِ﴾ لذلك، فالمعنى: أن هؤلاء المنافقين يريدون بقولهم: ﴿ذُرُونَا نَتَّبِعْكُمْ﴾ قصدهم تبديل كلام الله الذي ذكرناه.

ومن قرأ: ﴿كَلِمَ اللَّهِ﴾، فإن الكَلِمَ قد يقع على [ما يقع عليه]^(١) الكلام وعلى غيره، وإن كان الكلام بما ذكرنا أخص.

ألا تَرَى أَنَّهُ قَالَ -سبحانه-: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الأعراف: ١٣]، وإنما هو - والله أعلم -: ﴿وَتُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَىٰ الَّذِينَ اسْتَضَعُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [القصص: ٥]، وما بعده ممَّا يتصل بهذه القصة!؟

[و]^(٢) قرأ نافع وابن عامر: ﴿نُدْخِلُهُ جَنَاتٍ﴾ و ﴿نُعَذِّبُهُ﴾ [١٧] بالنون جميعاً. وقرأ الباقون: بالياء^(٣).

قال أبو علي: وجهه^(٤) الياء: تَقَدَّمَ الاسم المظهر، والنون في المعنى كالياء.

قرأ أبو عمرو وحده: ﴿وكان الله بما يعملون بصيراً﴾ [٢٤] بالياء. [و]^(٥) الباقون: بالتاء.

قال أبو علي: وجه قول أبي عمرو: وكان الله بما عمل الكفار من كفرهم وصدَّهم عن المسجد الحرام، و[منعهم لكم]^(٦) من دخوله -بصيراً؛ فيجازى عليه. ووجه التاء: أن الخطاب قد جرى للقبيلين في قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ﴾؛ فالخطاب لتقدم ذكر هذا الخطاب. قال:

قرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿شَطَاةٌ﴾ [٢٩] مفتوحة الطاء والهمزة.

وقرأ الباقون: ﴿شَطَطَةٌ﴾ ساكنة الطاء.

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٦)، البحر المحيط (٨/٩٥)، التبيان للطوسي (٩/٣٢٢)، التيسير للداني (٢٠١)، تفسير القرطبي (١٦/٢٧٤)، الحجة لأبي زرة (٦٧٤)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٤)، الغيث للصفاسي (٣٥٥، ٣٥٦)، الكشاف للزمخشري (٣/٥٤٦)، الكشف للقيسي (١/٣٨٠)، المجمع للطبرسي (٩/١١٥)، النشر لابن الجزري (٢/٢٤٨).

(٤) في ب: حجة.

(٥) سقط في ب.

(٦) في ب: منعكم.

وكلهم يقرأ بهمزة مفتوحة^(١).

قال أبو زيد: أَشْطَّاتُ الشَّجَرَةُ بِغُصُونِهَا: إِذَا [أَخْرَجَتْ غُصُونَهَا]^(٢).

[وقال] أبو عبيدة: أَخْرَجَ شَطَاءً: فِرَاحُهُ، وَيُقَالُ: أَشْطَأَ الزَّرْعُ، فَهُوَ مَشْطِيٌّ^(٣).

قال أبو علي: قول ابن كثير وابن عامر: ﴿شَطَاءٌ﴾ بفتح الطاء، يشبه أن يكون لُغَةً

في «الشطاء»؛ كَالسَّمْعِ وَالسَّمْعِ، وَالنَّهْرِ وَالنَّهْرِ.

و من حذف الهمزة من^(٤) «شَطَاءٌ» حذفها وألقى حركتها على الطاء.

ومن قال: الكَمَاءُ وَالْمَرَاءُ، قال: شَطَاءٌ.

قال:

قرأ ابن عامر: ﴿فَأَزَّرَهُ﴾ [٢٩] على «فَعَلَهُ»، مقصور الهمزة.

وقرأ الباقون: ﴿فَأَزَّرُوهُ﴾ على «فَاعَلَهُ»^(٥).

[قال] أبو عبيدة: ﴿فَأَزَّرُوهُ﴾: ساواه، صار مثل الأُمِّ.

قال أبو علي: وَفَاعِلُ «أَزَّرَ»: «الشَّطَاءُ»، أَى: أَزَرَ الشَّطَاءُ الزَّرْعَ؛ فَصَارَ فِي طَوْلِهِ.

قال: [من الطويل]

بِمَحْنِيَةٍ قَدْ أَزَّرَ الضَّالَّ نَبْتُهَا مَضَمَ جُيُوشِ غَانِمِينَ وَخَيْبٍ^(٦)

أَى: ساوى نَبْتَهُ الضَّالَّ فَصَارَ فِي قَامَتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يِرْعَاهُ [أَحْد]^(٧).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٦)، البحر المحيط (١٠٢/٨)، التبيان للطوسي (٣٣١/٩)،

التيسير للداني (٢٠٢)، تفسير القرطبي (٢٩٥/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٣٠)، الحجة

لأبي زرع (٦٧٤)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٤)، الغيث للصفاسي (٣٥٦)، الكشف

للقيسي (٢٨٢/٢)، المجمع للطبرسي (١٢٥/٩)، النشر لابن الجزري (٣٧٥/٢).

(٢) في ب: أخرجته.

(٣) زاد في أ: مفرخ.

(٤) في أ: في.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٧)، البحر المحيط (١٠٣/٨)، التبيان للطوسي (٣٣١/٩)،

التيسير للداني (٢٠٢)، تفسير القرطبي (٢٩٥/١٦)، الحجة لأبي زرع (٦٧٤)، السبعة

لابن مجاهد (٦٠٥)، الغيث للصفاسي (٣٥٦)، الكشف للزمخشري (٥٥١/٣)، الكشف

للقيسي (٢٨٢/٢)، المجمع للطبرسي (١٢٥/٩)، النشر لابن الجزري (٢٧٥/٢).

(٦) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص (٤٥)، واللسان (أزر)، وأساس البلاغة (ضمم)، والتاج

(أزر)، وبلا نسبة في اللسان (جرر)، وتهذيب اللغة (٤٧٦/١٠)، (٢٤٧/١٣).

ويروى: «مجر» بدلاً من «مضم».

(٧) سقط في ب.

ويجوز أن يكون فاعِلُ: «أَزَّرَ»: «الزَّرْعُ»، أى: أزر الزرعُ شطأه.
ومن الناس من يفسر «أزره»: أعانه وَقَوَّاه؛ فعلى هذا يكون: أزرَّ الزرع الشطء.
وقال [أبو الحسن:]^(١) «أزره: أفعله. و «أفعل» فيه هو الأَشْبَه؛ ليكون قولُ ابن
عامر: ﴿أَزَّرَهُ﴾: فَعَلَهُ؛ فيكون فيه لغتان: «فَعَلَ» و «أَفْعَلَ»؛ لأنهما كثيراً ما يتعاقبان
على الكلمة؛ كما قالوا: «أَلْتَهُ» و «أَلْتَهُ»، يُولِثُهُ فيما حكاه التَّوَزَّى؛ فكذلك «أزره»
و «أزره».

قال:

قرأ ابن كثير: ﴿عَلَى سَوْفِهِ﴾ [٢٩] مهموز.

[وقرأ] الباقون: بلا همز^(٢).

[قال] أبو عبيدة: الساق حَامِلَةُ الشَّجَرَةِ. وهمز «سَوْفِهِ» يجوز على قول من قال:

[من الوافر]

لَحَبُ الْمُؤَقِدَيْنِ إِلَى مُوسَى (٣)

وإذا كان الساقُ حَامِلَ الشَّجَرَةِ، فاستعماله في «الزرع» اتِّسَاعٌ واستعارة.

كقوله: [من الطويل]

... .. عَلَى الْبُكْرِ يَمْرِيهِ بِسَاقٍ وَحَافِرٍ^(٤)

وقال: [من الرجز]

لَا حَمَلَتْ مِنْكَ كُرَاعٌ حَافِرًا

وَالْكُرَاعُ لَذِي الظَّلْفِ دُونَ ذِي الحَافِرِ.

* * *

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٧)، البحر المحيط (١٠٣/٨)، التبيان للطوسي (٣٣٦/٩)،
التيسير للداني (١٦٨)، الحجة لابن خالويه (٣٣٠)، الحجة لأبي زرعة (٦٧٥)، السبعة
لابن مجاهد (٦٠٥)، الغيث للصفاسي (٣٥٦)، النشر لابن الجزري (٣٣٨/٢).

(٣) تقدم.

(٤) عجز بيت، وصدرة:

..... فما رقد الولدان حتى رأيتَه

وهو لجبيها الأسدي في اللسان (حفر)، والتنبيه والإيضاح (١١٠/٢)، والتاج (حفر)،

وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص (١٣١٣)، والمخصص (١٣٤/٦).

[بِسْمِ اللَّهِ]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْحُجْرَاتِ

قرأ ابن عامر وحده: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَ إِخْوَتِكُمْ﴾ [١٠] بالتاء جماعة.
 كذا في كتابي عن أحمد بن يوسف عن ابن ذكوان عن أيوب بن تميم عن يحيى
 ابن الحارث عن عبد الله بن عامر، أنه قرأ: ﴿إِخْوَتِكُمْ﴾.
 وروى هشام بن عمار عن سُوَيْدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَأَيُّوبُ بْنُ تَمِيمٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ
 الْحَارِثِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، أَنَّهُ قَرَأَ: ﴿أَخْوَيْكُمْ﴾ مثل الناس.
 وقرأ الباقون: ﴿أَخْوَيْكُمْ﴾ على اثنين^(١).

قال أبو علي: الأخ: من النسب، والأخ: الصديق.

قال: [من الطويل]

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ^(٢)
 وقالوا لِمَنْ عَانَى شَيْئًا: هو أخوه.

قال: [من الطويل]

أَخَا الْحَزْبِ لِبَاسًا لَدَيْهَا جِلَالُهَا
 (٣)

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٧)، الإعراب للنحاس (٢٠٥/٣)، البحر المحيط (١١٢/٨)،
 التبيان للطوسي (٣٤٣/٩)، تفسير القرطبي (٣٢٣/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٣٠)،
 الحجة لأبي زرعة (٦٧٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٦)، الكشف للزمخشري (٥٦٤/٣)،
 المجمع للطبرسي (١٣١/٩)، النشر لابن الجزري (٣٧٦/٢).

(٢) وهو لمسكين الدارمي في ديوانه ص (٢٩)، والأغاني (١٧١/١٠، ١٧٣)، وخزانة الأدب
 (٣/٦٥، ٦٧)، والدرر (٣/١١)، وشرح أبيات سيبويه (١/١٢٧)، وشرح التصريح (٢/
 ١٩٥)، والمقاصد النحوية (٤/٣٠٥)، ولمسكين أو لابن هرمة في فصل المقال ص
 (٢٦٩)، ولقيس بن عاصم في حماسة البحتری ص (٢٤٥)، ولقيس بن عاصم أو لمسكين
 الدارمي في الحماسة البصرية (٢/٦٠)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/٧٩)، وتخليص
 الشواهد ص (٦٢)، والخصائص (٢/٤٨٠)، والدرر (٦/٤٤)، وشرح شذور الذهب ص
 (٢٨٨)، وشرح قطر الندى ص (١٣٤)، والكتاب (١/٢٥٦).

(٣) صدر بيت، وعجزه:

.....
 وهو للقلاخ بن حزن في خزانة الأدب (٨/١٥٧)، والدرر (٥/٢٧٠)، وشرح أبيات
 سيبويه (١/٣٦٣)، وشرح التصريح (٢/٦٨)، وشرح المفصل (٦/٧٩، ٨٠)، والكتاب
 (١/١١١)، واللسان (ثعل)، والمقاصد النحوية (٣/٥٣٥)، وبلا نسبة في أمالي ابن

وقال: [من الطويل]

... .. كَأَنَّهُ أَخُو فَجْرَةٍ عَالِي بِهِ الْجِدْعَ صَالِيَهُ^(١)

وأُشد أبو زيد: [من الطويل]

أَخُو الذَّبِيبِ تَعْوَى وَالْغُرَابِ وَمَنْ يَكُنْ شَرِيكِيهِ تَطْمَعُ نَفْسُهُ كُلَّ مَطْمَعٍ^(٢)
وأكثر الاستعمال في جمع الأخ من النسب: إِخْوَةٌ وَأَخَاءُ، وفي التنزيل: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾ [النساء: ١١].

وقال الشاعر: [من الطويل]

وَجَدْتُمْ أَحَاكُمُ دُونَنَا إِذْ نَسَبْتُمْ وَأَيُّ بَنِي الْآخَاءِ تَنْبُو مَنَاسِبُهُ^(٣)

وقال في الذي ليس من النسب: ﴿إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَلِّبِينَ﴾.

وقال: ﴿فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوْلَاكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥].

وإذا كان هذا هكذا، فقول الجمهور ﴿أَخَوَيْكُمْ﴾ أَيْبُنُ من قول ابن عامر؛ لأنَّ

المراد النسب، وإن كان لا ينكر استعمال بعضٍ ذا في موضع بعض.

ألا ترى أن قوله - سبحانه -: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [لا] ^(٤) يراد به النسب؛ إنما

هو أخوة الدين؟!

فإن قلت: فلم لا يكون قول ابن عامر: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَ إِخْوَتِكُمْ﴾ أرجح من قول

من قال: ﴿أَخَوَيْكُمْ﴾؛ لأن المراد هنا الجمع ليس الثنية، وقد يوضع الجمع القليل

موضع الجمع الكثير، نحو: الأقدام والأرسان، والثنية ليست كالجمع في هذا؟!!

= الحاجب (١/٣١٩)، وأوضح المسالك (٣/٢٢٠)، وشرح الأشموني (١/٣٤٢)، وشرح شذور الذهب ص (٥٠٤)، وشرح ابن عقيل ص (٤٢٣)، و المقتضب (٢/١١٣)، وهمع الهوامع (٢/٩٦).

ويروى: «إليها» بدلاً من «لديها».

(١) وتام البيت:

ويشبح بالكفين شبها... ..

والبيت لذي الرمة في ديوانه ص (٧٤٦).

(٢) البيت لغضوب - امرأة من رهط ربيعة بن مالك - في نوادر أبي زيد ص (٣٧١)، وبلا نسبة

في المحتسب (٢/١٨٠)، والخصائص (٢/٤٢٣).

(٣) البيت لبشر بن المهلب في الخصائص (١/٢٠١)، ولبعض بني المهلب في الخصائص (١/

٢٣٨)، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ص (١٥٠)، واللسان (أخا)، ويروى: «بنيكم»

بدلاً من «أخاكم».

(٤) سقط في ب.

قيل: إنَّ الثنية قد تقع موقع الكثرة في نحو ما حكاه سيويه من قولهم: لا يَدَيْنِ بها لك. ليس يريد نفى قوتين اثنتين؛ إنما يريد الكثرة.

وكذلك قولهم: لَبَيْكُ، وقولهم: نِعْمَ الرِّجْلَانِ^(١) الزيدان^(٢)، وكذلك قوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، يريد: بل نعمتاه، وليس هذه النعم بنعمتين [اثنتين]^(٣)؛ إنما يراد نعم الدنيا ونعم الآخرة.

فكذلك [يكون]^(٤) ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾، يراد به الطائفتان والفريقان ونحوهما، مما يكون كثرة، وإن كان اللفظ لفظ [الثنية]^(٥)؛ [كما أن لفظ ما ذكرنا لفظ الثنية] والمراد به الكثرة والعموم.

قال: [من الكامل]

اغْمِذْ لِمَا تَعْلُو فَمَا لَكَ بِالَّذِي لَا تَسْتَطِيعُ مِنَ الْأُمُورِ يَدَانِ^(٦)
وَيُرْوَى أَنْ الْحَسَنَ قَرَأَ: ﴿بَيْنَ إِخْوَتِكُمْ﴾، و: ﴿بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾، و: ﴿بَيْنَ إِخْوَانِكُمْ﴾، وقد جاء «الإخوان» في جمع «الأخ» من النسب، وهو قوله: ﴿أَوْ بِيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بِيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ﴾ [النور: ٦١].

قال:

قرأ أبو عمرو وحده: ﴿لَا يَأْتِكُمْ﴾ [١٤] مهموز.
وقرأ الباقون: ﴿لَا يَلْتَكُمُ﴾^(٧).

- (١) في ب: الرجل.
- (٢) في أ، ب: زيد.
- (٣) سقط في ب.
- (٤) سقط في ب.
- (٥) سقط في ب.
- (٦) البيت لكعب بن سعد الغنوي في اللسان (يدى)، والتاج (يدى)، ولعلى بن الغدير الغنوي في اللسان (علا)، والتاج (علا)، ولسويد بن الصامت في أساس البلاغة (علو).
- (٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٨)، الإعراب للنحاس (٢٠٩/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٢٩)، البحر المحيط (١١٧/٨)، التبيان للطوسي (٣٤٦/٩)، التيسير للداني (٢٠٢)، تفسير الطبري (٩١/٢٦)، تفسير القرطبي (٣٤٨/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٣٠)، الحجة لأبي زرعة (٦٧٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٦)، الغيث للصفاسي (٣٥٦)، الكشاف للزمخشري (٥٧٠/٣)، الكشف للقيسي (٢٨٤/٢)، المجموع للطبرسي (١٣٤/٩)، المعاني للفراء (٧٤/٢).

قال أبو زيد: أَلْتَهُ السُّلْطَانُ حَقَّهُ، يَأْلِتُهُ، أَلْتَا - مِثْلُ: ضَرَبَهُ، يَضْرِبُهُ، ضَرْبًا - إِذَا نَقَّصَهُ.

قال: وقوم يقولون: لَات، يَلِيْتُ، لَيْتًا. ويقال: لَيْتُ الرَّجُلَ، أَلَيْتُهُ، لَيْتًا - إِذَا عَمَّيْتُ عَلَيْهِ الْخَبْرَ فَأَخْبَرْتَهُ بِغَيْرِ مَا سَأَلْتُ عَنْهُ.

وقال أبو عبيدة: ﴿لَا يَأْلِتُكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾: لَا يَنْقُصُكُمْ، مِنْ «أَلْتِ يَأْلِتُ». وقوم يقولون: لَات يَلِيْتُ.

قال رؤبة: [من الرجز]

وَلَيْلَةَ ذَاتِ نَدَى^(١) سَرَرِيْتُ وَلَمْ يَلِيْنِي عَنْ هَوَاهَا لَيْتُ^(٢)

[قال: وقوم يقولون:]^(٣) أَلَاتِي عَنْ حَقِي^(٤)، وَأَلَاتِي عَنْ حَاجَتِي^(٥)، [أى:

صَرَفْنِي]^(٦) عَنْهَا.

وقال التوزي: بعضهم يقول في النقصان: أَلْتِ، يُوَلْتِ، إِيْلَاتًا.

قال أبو علي: حجة أبي عمرو في قراءته: ﴿لَا يَأْلِتُكُمْ﴾ - : ﴿وَمَا أَلْتَنَّهُمْ﴾

[الطور: ٢١] فَ «أَلْتَنَا» مضارعه: يَأْلِتُكُمْ.

ومن قرأ: ﴿لَا يَلِيْتُكُمْ﴾: جعله من «لَات يَلِيْتُ»، وقد حكاه أبو عبيدة وأبو زيد

جميعًا.

وحجة من قال: ﴿لَا يَلِيْتُكُمْ﴾: أنهم زعموا أنه ليس في الكتاب ألف، ولو كانت

منه لَكُنِّيْتُ^(٧) [بالألف]^(٨)، كَمَا تَكْتَبُ فِي: يَأْمُرُ وَيَأْبِقُ [ونحوهما]. ونحوه^(٩) في

(١) في أ: هوى.

(٢) الرجز لرؤبة في إصلاح المنطق ص (١٣٦)، والمحتسب (٢/٢٩٠)، والمخصص (١٤/

٢٠)، وليس في ديوانه، ولأبي محمد الفقعسي في اللسان (حنن)، والتاج (حنن)، وبلا نسبة

في اللسان (ليت)، والتاج (ليت)، وتهذيب اللغة (١٤/٣٢٠)، ومجمل اللغة (٢/٢٦)،

وأساس البلاغة (ليت)، ويروي: «دجى» بدل «ندى»، و: «سراها» بدل «هواها».

(٣) في ب: وقال بعضهم: يقول.

(٤) في ب: حاجتي.

(٥) في ب: حقي.

(٦) في أ: إذا صرفه.

(٧) في أ: كتبت.

(٨) سقط في ب.

(٩) في ب: ومثله.

المعنى: ﴿وَإِنَّمَا تُؤَفَّقُونَ أَجْرَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، وقوله: ﴿فَلَا تُظَلِّمُ نَفْسٌ نَفْسًا سَيِّئًا﴾ [الأنبياء: ٤٧].
قال:

قرأ ابن كثير، وعاصم - في رواية أبان-: ﴿والله بصير بما يعملون﴾ [١٨] بالياء.
وقرأ الباقون: بالتاء^(١).

قال أبو علي: وَجْهُ التاء: أن قبله خطابًا، وهو قوله: ﴿لَا تَمُنُّوا عَلٰى إِسْلَامِكُمْ﴾؛
فالتاء لهذا الخطاب.

وَوَجْهُ الياء: أن قبله غَيْبَةٌ، وهو قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ...
والله بصير بما يعملون﴾ [١٥، ١٨].

قال: شدد نافع وحده: ﴿لَحْمٌ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [١٢]. وخففها الباقون^(٢).

فالمَيْتُ والمَيْتُ بمعنى؛ كما أن «سَيِّدًا وَسَيِّدًا» وَ «طَيِّبًا وَطَيِّبًا» كذلك، وكما أن
«هَارًا وَهَارِيًّا» [بمعنى^(٣)] كذلك. والتشديد^(٤) في «مَيْتٌ» في المعنى كالتخفيف.
وَمِمَّا يَدُلُّكَ^(٥) على ذلك قول الشاعر: [من الخفيف]

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاحَ بِمَيْتٍ إِنَّمَا الْمَيْتُ مَيْتُ الْأَحْيَاءِ^(٦)
فَأَوْقَعَ المخففة والمشددة على شيء واحد.

وكذلك قوله: [من الرجز]

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٨)، البحر المحيط (١١٨/٨)، التبيان للطوسي (٣٥٢/٩)،
التيسير للداني (٢٠٢)، تفسير القرطبي (٣٥٠/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٣١)، الحجة
لأبي زرة (٦٧٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٦)، الغيث للصفاسي (٣٥٧)، الكشف
للزمخشري (٥٧٢/٣)، الكشف للقيسي (٢٨٤/٢)، المجمع للطبرسي (١٣٩/٩)، النشر
لابن الجزري (٣٧٦/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٨)، التبيان للطوسي (٣٤٦/٩)، التيسير للداني (١٠٦)، تفسير
الطبري (٨٧/٢٦)، تفسير القرطبي (٣٤٠/١٦)، الحجة لابن خالويه (٣٣١)، الحجة
لأبي زرة (٦٧٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٦)، الغيث للصفاسي (٣٥٦)، الكشف
للزمخشري (٥٦٨/٣)، الكشف للقيسي (٣٣٩/١)، النشر لابن الجزري (٢٢٤/٢).

(٣) سقط في ب.

(٤) في ب: فالتشديد.

(٥) في أ: يدل.

(٦) البيت لعدي بن رعاء الغساني في التاج (موت)، واللسان (موت)، وبلا نسبة في تهذيب
اللغة (٣٤٣/١٤)، والتاج (حي)، والتنبية والإيضاح (١٧٣/١).

وَمَنْهَلٍ فِيهِ الْغُرَابُ مَيْتٌ^(١)

ولو شدد لجاز.

فأما الفاء في قوله: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ [١٢]، فعطف على المعنى؛ كأنه لما قيل لهم: ﴿أَيُّجِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ قالوا: لا؛ فقيل لهم -لَمَّا قالوا: لا- ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾، أي: كرهتم أكل لحمه ميتًا؛ فكما كرهتم أكل لحمه ميتًا، فكذلك فاکرھوا غيبته.

وقوله: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ [١٢] معطوف على هذا الفعل المقدر. ولا يكون قوله: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾، بمعنى: فاکرھوه واتقوا الله؛ لأن لفظ الخبر لا يوضع للدعاء في كل موضع، ولأن قوله: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ محمول على المعنى الذي ذكرناه^(٢)، فمعنى الخبر فيه؛ صحيح.

* * *

(١) الرجز لأبي محمد الفقعسي في التاج (أجن)، واللسان (أجن)، وبلا نسبة في اللسان (غفف).

(٢) في ب: ذكرنا.

[بِسْمِ اللَّهِ]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ «ق»

قرأ نافع، وعاصم - في رواية أبي بكر - : ﴿يَوْمَ يَقُولُ لِيَجْهَنَّمَ﴾ [٣٠] بالياء .
وقرأ الباقون: بالنون^(١) .

وكذلك رَوَى حفص عن عاصم: بالنون .

قال أبو علي: حجة ﴿يَوْمَ يَقُولُ﴾ بالنون، قوله - سبحانه - : ﴿وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ﴾ [٢٨] .

وقوله: ﴿وَمَا أَنَا بِظَالِمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [٢٩]؛ [فالنون في المعنى مثل: أقول، فهو أشبه بما قبله]^(٢) . والياء على: يوم يقول الله .

اختلفوا في قوله - سبحانه - : ﴿وَأَدْبَرَ الشُّجُودِ﴾ [٤٠] في فتح الألف وكسرها: فقرأ ابن كثير ونافع وحمزة: ﴿وَأَدْبَارَ﴾ بكسر الألف .
وقرأ الباقون: ﴿وَأَدْبَرَ﴾ بفتح الألف^(٣) .

قال أبو علي: «إدْبَار» مصدر، والمصادر تُجْعَلُ ظرفاً؛ على إرادة إضافة أسماء الزمان إليها وحذفها، كقولهم: جئتكَ مَقْدَمَ الحاج، وَخُفُوقَ النجم، وَخِلَافَةَ فلان - يريدون^(٤) في ذلك كله: وقت كذا، فَحُدِّقْتُ؛ وكذلك^(٥) يقدر في قوله - تعالى - :
وَقَتَّ إِدْبَارِ السُّجُودِ .

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٨)، البحر المحيط (١٢٧/٨)، التبيان للطوسي (٣٦٥/٩)، التيسير للداني (٢٠٢)، تفسير القرطبي (١٨/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣١)، الحجة لأبي زرع (٦٧٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٧)، الغيث للصفاقسي (٣٥٧)، الكشف للقيسي (٢٨٥/٢)، المجمع للطبرسي (١٤٥/٩)، النشر لابن الجزري (٣٧٦/٢) .

(٢) في ب: فالنون ههنا أشبه بما قبلها .

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٨)، الإعراب للنحاس (٢٢٥/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٣٠)، البحر المحيط (١٣٠/٨)، التبيان للطوسي (٣٧٠/٩)، التيسير للداني (٢٠٢)، تفسير الطبري (١١٤/٢٦)، تفسير القرطبي (٢٦/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣١)، الحجة لأبي زرع (٦٧٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٧)، الغيث للصفاقسي (٣٥٧)، الكشف للزمخشري (١٢/٤)، الكشف للقيسي (٢٨٥/٢)، المعاني للفراء (٨٠/٣)، النشر لابن الجزري (٣٧٦/٢) .

(٤) في أ: يريد .

(٥) في أ: وكذلك .

إلا أن المضاف المحذوف في هذا الباب لا يكاد يظهر ولا يُستعمل؛ فهذا أدخل في باب الظروف من قول من فتح، وكأنه أمر بالتسييح بعد الفراغ من الصلاة. وقد قيل: إنه يراد به الركعتان اللتان بعد المغرب.

ومن قال: ﴿وَأَذْبَرَ السُّجُودَ﴾ جعله جمع «دُبر» أو «دُبر»، مثل: «قُفْل وأقفال» و«طُنْب وأطناب»، وقد استعمل ذلك ظرفاً [في] (١) نحو: جئتكَ في دُبرِ الصلاة، وفي أدبار الصلوات، و: على دُبرِ الشهر الحرام.

وقال أوس بن حجر: [من الطويل] عَلَى دُبرِ الشَّهِرِ الْحَرَامِ بِأَرْضِنَا وَمَا حَوْلَهَا جَذْبٌ سِنُونَ تَلَمَّعَ (٢) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو (٣): ﴿يُنَادِي الْمُنَادِي﴾ [٤١] بياء في الوصل، ووقف ابن كثير: بياء.

ووقف نافع وأبو عمرو: بغير ياء.

ووقف الباقون: بغير ياء.

وكذلك وصلوا (٤).

قال أبو علي: أما إثبات الياء في الوصل؛ فلأن هذه الياءات في أكثر الأمر إنما تُحذف من الفواصل وما شَبَّهَ بها من الكلام التام.

ومن وقف بالياء؛ فلأنه كلام غير تام، وإنما الحذف في أكثر الأمر من الكلام التام؛ تشبيهاً بالفواصل، ووقف نافع وأبو عمرو بغير ياء؛ لأن الوقف موضع تغيير. ألا ترى أنه يبدل من التاء فيه الهاء، في نحو: تمره، ويبدل من التنوين الألف، ويضعف في الحرف، نحو: فَرَجَّ، ويُحذف في الحرف في القوافي؟! فَغَيْرَاهُ بالحذف كما غَيَّرَتْ هذه الأشياء.

وأما من حذف في الوصل والوقف فقد ذكرنا القول في الحذف في الوقف، فأما

(١) سقط في أ.

(٢) تقدم.

(٣) في أ: ابن عامر.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٩)، البحر المحيط (١٣٠/٨)، التيسير للداني (٢٠٢)، تفسير القرطبي (٢٧/١٧)، الحجة لأبي زرعة (٦٧٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٧)، الغيث لصفاسقي (٣٥٧)، الكشف للقيسي (٢٨٦/٢)، النشر لابن الجزري (٣٧٦/٢).

مَنْ حَذَفَ فِي الْوَصْلِ فَقَدْ [قِيلَ] ^(١) فِيهِ: إِنَّهُ فِي الْمَضْحَفِ ^(٢) لَا يَأْ فِيهِ.
قال:

وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿يَوْمَ تَشْقُقُ﴾ [٤٤] مشددة الشين.
وقرأ الباقون: ﴿تَشْقُقُ﴾ خفيفة ^(٣).

قال أبو علي: من قال: ﴿تَشْقُقُ﴾ أدغم التاء في الشين.

ومن قال: ﴿تَشْقُقُ﴾ مخففاً، حذف التاء التي أدغمها مَنْ ثَقَّلَ.

[وَرَوَى] الْقَطَّعِيُّ عَنْ عَبْدِ عَنْ أَبِي عمرو: ﴿فَنَقَّبُوا﴾ [٣٦] خفيفة القاف.

وَرَوَى غَيْرُهُ عَنْ أَبِي عمرو: ﴿فَنَقَّبُوا﴾ مشددة، وكذلك قرأه الباقون ^(٤).

قال أبو عبيدة: «نَقَّبُوا فِي الْبِلَادِ»: طافوا وتباعدوا.

وَأَنشَدَ لِمَرْئِ الْقَيْسِ: [من الوافر]

وَقَدْ نَقَّبْتُ فِي الْأَفَاقِ حَتَّى رَضِيتُ مِنَ الْعَيْنِمَةِ بِالْإِيَابِ ^(٥)

والتشديد في: «نَقَّبُوا» يختص بالكثرة، والتخفيف يصلح للقليل والكثير.



(١) سقط في أ.

(٢) في أ: الكتاب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٩)، البحر المحيط (١٣٠/٨)، التبيان للطوسي (٣٧٣/٩)، التيسير للداني (١٦٣، ١٦٤)، تفسير القرطبي (٢٧/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣١)، الحجة لأبي زرعة (٦٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٧)، الغيث للصفاسي (٣٥٧)، النشر لابن الجزري (٣٣٤/٢).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٨)، البحر المحيط (١٢٩/٨)، تفسير الطبري (١١٠/٢٦)، تفسير القرطبي (٢٢/١٧)، المجمع للطبرسي (١٤٨/٩)، المحتسب لابن جني (٢/٢٨٥)، المعاني للفراء (٧٩/٣).

(٥) البيت في ديوانه ص (٤٣)، واللسان (نقب)، وجمهرة الأمثال (٤٨٤/١)، والعقد الفريد (١٢٦/٣)، والفاخر ص (٢٦٠)، والمستقصى (١٠٠/٢)، ومجمع الأمثال (٢٩٥/١)، وتهذيب اللغة (١٩٧/٩)، والتاج (نقب).

[بِسْمِ اللَّهِ]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الذَّارِيَّاتِ

قرأ عاصم - في رواية أبي بكر - وحمزة والكسائي: ﴿لَحَقَّ مِثْلُ مَا﴾ [٢٣] برفع اللام.

وقرأ الباقر: ﴿لَحَقَّ مِثْلُ مَا﴾ بنصب اللام.

وكذلك حفص: بنصب اللام أيضاً^(١).

قال أبو علي: من رفع: «مِثْلًا» من قوله - تعالى -: ﴿إِنَّهُ لَحَقَّ مِثْلُ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ﴾، جعل «مِثْلًا» وصفًا لـ «حَقٌّ».

وجاز أن يكون «مِثْل» - وإن كان مضافًا إلى معرفة - صفة للنكرة؛ لأن «مِثْلًا» لا يختص بالإضافة؛ لكثرة الأشياء التي يقع التماثل بها بين المتماثلين؛ فلما لم تخصصه بالإضافة ولم تُزل^(٢) عنه الإبهام والشَّياع الذي كان فيه قبل الإضافة، بقي على تنكيره، وقالوا: مررت برجل مِثْلِك؛ فكذلك^(٣) في الآية لم يتعرف بالإضافة إلى ﴿أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ﴾، وإن كان قوله: ﴿أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ بمنزلة «نطقكم». و«ما» في ﴿مِثْلُ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ زائدة.

فإن قلت: فَلِمَ لا تكون التي بمنزلة «أَنْ»، كالتي في قوله - تعالى -: ﴿وَمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ﴾؟ فَإِنَّ «ما» التي في قوله - تعالى -: ﴿مِثْلُ مَا﴾ لا تكون إلا زائدة؛ ألا تَرَى أنه لا فعل معها فتكون مع الفعل بمنزلة المصدر مثل «أَنْ» مع الفعل؟! وقوله: ﴿وَمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ﴾ موصولة بالفعل الذي هو «كَانُوا»، وموضعها جر بالعطف على ما جره الكاف، التقدير: كِنْسِيَانِ لِقَاءِ يَوْمِهِمْ، أى: تنساه نسيانًا كِنْسِيَانِ يَوْمِهِمْ هذا. وَكَكُونِهِمْ جاحدين بآياتنا.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٩)، الإعراب للنحاس (٢٣٥/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٣١)، البحر المحيط (١٣٦/٨)، التبيان للطوسي (٣٨١/٩)، التيسير للداني (٢٠٣)، تفسير الطبري (١٢٨/٢٦)، تفسير القرطبي (٤٤/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣٢)، الحجة لأبي زرعة (٦٧٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٩)، الغيث للصفاقسي (٣٥٨)، الكشف للقيسي (٢٨٧/٢)، المعجم للطبرسي (١٥٤/٩)، المعاني للفراء (٨٥/٣)، تفسير الرازي (٢٠٩/٢٨)، النشر لابن الجزري (٣٧٧/٢).

(٢) في أ: يزل.

(٣) في أ: وكذلك.

ومثل زيادة «ما» ههنا زيادتها في قوله -تعالى-: ﴿وَمِمَّا خَطَبْتَهُمْ﴾ [نوح: ٢٥]، وقوله: ﴿فِيمَا رَحِمْتُمْ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، و: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْحَبَنَّ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ونحو ذلك.

وأما من نصب فقال: ﴿يُنْزَلُ مَا أَنْتُمْ﴾، فيحتمل ثلاثة أضرب: أحدها: أنه لما أضاف «مثل» إلى مبنى -وهو قوله: ﴿أَنْتُمْ﴾ - بناء؛ كما بنى «يَوْمئِذٍ» في قوله -تعالى-: ﴿من خزي يومئذ﴾ [هود: ٦٦] و: ﴿من عذاب يومئذ﴾ [المعارج: ١١].

[وقوله: (١)] [من الطويل]

عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا
وقوله: [من البسيط]

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ
ف «غَيْرَ» في موضع رفع بأنه فاعل «يمنع»، وإنما بُنِيَتْ هذه الأسماء المبهمة - نحو: «مثل» و «يوم» و «حين» و «غير» - إذا أُضِيفَتْ إلى المبنى (٤)؛ لأنها تكتسى منه البناء؛ لأن المضاف يكتسى من المضاف إليه ما فيه من التعريف والتكثير، والجزاء والاستفهام.

تقول: هذا غلام زيد، وصاحب القاضي؛ فينصرف الاسم بالإضافة إلى المعرفة. وتقول غلام مَنْ تَضْرِبُ؟ فيكون استفهاماً.

كما تقول: صاحب مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبُ؟ فيكون جزاء، فمن بنى هذه المبهمة -إذا أضافها إلى مبنى- جعل البناء أحد ما يكتسيه من المضاف إليه. ولا يجوز على هذا: جَاءَنِي صَاحِبُ الْخَمْسَةِ عَشْرَ (٥)، ولا: غلام هذا؛ لأن هذين من الأسماء غير المبهمة.

والمبهمة في إبهامها وبعدها من الاختصاص كالحروف التي تدل على أمور

(١) سقط في ب.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) في ب: مبنى.

(٥) في أ: خمسة عشر.

مبهمة؛ فلما أضيفت إلى المبنية جاز ذلك فيها.

والبناء على الفتح في «مثل»، قَوْلُ سيبويه. والقول الثاني: أن تُجْعَلَ «ما» مع «مثل» بمنزلة شيء واحد وتبنيه على الفتح وإن كانت «ما» زائدة. وهذا قول أبي عثمان.

وأشد أبو عثمان في ذلك قول الشاعر: [من الرمل]

وَتَدَاعَى مَنُجِرَاهُ بِدَمٍ مِثْلَمَا أَثْمَرَ حُمَاضُ الْجَبَلِ^(١)
فذهب إلى أن «مثل» مع «ما» جُعِلَا بمنزلة شيء واحد.

وينبغي أن يكون: «أثمر» صفة لـ «مثلما»؛ لأنه لا يخلو من أن يكون صفة له، أو يكون «مثلما» مضافاً إلى الفعل؛ فلا تجوز فيه الإضافة؛ لأننا لم نعلم «مثلاً» أضيف إلى الفعل في موضع.

فكذلك لا تضيفه في هذا الموضع إلى الفعل، فإذا لم تُجَزُ الإضافة كان وصفاً، وإذا كان وصفاً وجب أن يعود منه إلى الموصوف ذكراً، فيقدر ذلك المحذوف بما يتصل بالفعل؛ فيحذف كما يحذف الذكر العائد من الصفة إلى الموصوف.

وقد يجوز ألا يُقَدَّرَ «مثل» مع «ما» كشيء واحد، لكن تجعله مضافاً إلى «ما» [مع «أثمر»]^(٢)، ويكون التقدير: مثل شيء أثمره حماض الجبل؛ فتبنى^(٣) «مثل» على الفتح لإضافتها إلى «ما» وهي غير متمكنة^(٤). ولا يكون لأبي عثمان [حينئذ في البيت]^(٥) حجة على كون «مثل» مع «ما» بمنزلة شيء واحد.

ويجوز ألا يكون له فيه حجة من وجه آخر، وهو أن يُجْعَلَ «ما» والفعل بمنزلة المصدر؛ فيكون: مثل إثمار الحماض؛ فيكون في ذلك كقوله - سبحانه -: ﴿وَمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ﴾ [الأعراف: ٥١]، وقوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠].

وكقول ابن مقبل: [من الطويل]

سَلِ الدَّارَ مِنْ جَنَبِي جِبْرَ فَوَاهِبٍ إِلَى مَا رَأَى هَضْبَ الْقَلْبِ الْمُضِيحِ^(٦)

(١) تقدم.

(٢) سقط في أ.

(٣) في أ: فيني.

(٤) في أ: متمكن.

(٥) سقط في ب.

(٦) البيت في ديوانه ص (٢٢)، وتهذيب اللغة (٣٢٣/١٥)، الحيوان (٢٥٣/٢، ٢٠٠/٧)، =

كانه قال: إلى رؤية هضب القلب، أو إلى موضع رؤيته.

ولكن يدل على جواز بناء «مثل» مع «ما»، وكونه مع «ما» بمنزلة شيء واحد -

قول حميد بن ثور: [من الطويل]

أَلَا هَيْمًا مِمَّا لَقَيْتُ وَهَيْمًا وَوَيْحًا لِمَنْ لَمْ يَدْرِ مَا هُنَّ وَيْحَمَا
وَأَسْمَاءَ مَا أَسْمَاءُ لَيْلَةَ أَذْلَجَتْ إِلَيَّ وَأَصْحَابِي بِأَيِّ وَأَيْنَمَا^(١)

وقوله: «وَيْحَمَا» في موضع نصب بأنه مصدر؛ فلولا أنه بنى مع «ما» لم يكن
يَمْتَنِعُ^(٢) النصب الذي يجب بكونه مصدرًا ويلحقه التنوين؛ فلما لم يَنْصَبْ عَلِمَتْ
الْفَتْحُ^(٣) إنما حصل فيه للبناء مع «ما»، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا أَنْشَدْنَاهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ
يَحْيَى: [من الرجز]

أَثُورَ مَا أَصِيدُكُمْ أَمْ ثُورَيْنِ أَمْ تَيْكُمُ الْجَمَاءَ ذَاتِ الْقَرْنَيْنِ^(٤)

فلولا أن «ثور» مع «ما» جَعَلَا شَيْئًا وَاحِدًا، وَبُنِيَ «ثور» عَلَى الْفَتْحِ مَعَهُ كَذَلِكَ -
لم يَمْتَنِعِ التَّنْوِينَ مِنْ لِحَاقِهِ^(٥).

ومثل [ذلك]^(٦) ما أَنْشَدَهُ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى: [من الرجز]

تَسْمَعُ لِلْجِنِّ بِهِ زِيْزِيْمًا^(٧)

فـ «زيزيما» فِعْلِيلٌ، مِثْلُ: سَمَلِيلٌ وَكَزْدِيدٌ، وَإِنَّمَا بُنِيَ مَعَ «ما» عَلَى الْفَتْحِ؛ فَلَمْ
يَلْحَقْهُ التَّنْوِينَ.

= ومعجم ما استعجم ص (٤١٩)، ومعجم البلدان (حبر)، والتاج (وهب)، واللسان (رأى).
(١) البيتان في ديوانه ص (٧)، وينظر البيت الأول في اللسان (ويح، ثور)، والتاج (ويح)،
ولحميد الأرقط في اللسان (هيا)، وبلا نسبة في كتاب العين (٣/٣١٩).
وينظر البيت الثاني في اللسان (أين)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/٢٣٩)،
والخصائص (١/١٣٠، ٢/١٨٠، ١٨٢)، واللسان (منن). ويروى: «أولجت» بدل
«أدلجت».

(٢) في ب: ي منع.

(٣) في أ: الرفع.

(٤) الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/١٤٠)، والخصائص (٢/١٨٠)، ورفض المبانى
ص (٣٣٦)، واللسان (ثور، قرن).

(٥) زاد في ب: له.

(٦) سقط في ب.

(٧) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص (١٨٤)، واللسان (دوا)، والتاج (زمم)، وتهذيب اللغة
(١٣/١٧٦)، ويروى: «زيزيما» بدل «زيزيما».

فأما قول حُمَيْد^(١): [من الطويل]

... .. وَأَصْحَابِي بِأَيِّ وَأَيِّمَا
فإنه أَخْرَجَ «أَيِّ»^(٢) من أن يكون^(٣) استفهامًا؛ كما أخرجوه عن ذلك [في
قولهم]^(٤): مَرَزْتُ بِرَجُلٍ أَيَّمَا رَجُلٍ.
وكقوله: [من البسيط]

... .. وَالذَّهْرُ أَيِّمًا حَالٍ دَهَارِيرٍ^(٥)

كأنه قال: والدهر دهارير كل حال؛ فأعمل الفعل في الظرف، وإن كان متقدمًا
عليه، كقولهم: أَكَلْتُ يَوْمَ لَكَ ثَوْبٌ.

وجعل «أى» كناية عن بلدة أو بقعة، مثل: «فلان» في الكناية عن الأناسي؛ فلم
يُضْرَفُ للتأنيث والتعريف.

فأما قوله: «وَأَيِّمًا» فالقول فيه أنه أخرجها عن^(٦) الاستفهام - أيضًا - كما أَخْرَجَ
منه في المواضع التي أَرَيْتُكَ، وبناء مع «ما» على الفتح، وموضعه جَرٌّ بالعطف على
الجر الذي في موضع قوله «بأى».

وأما القول الثالث في قوله: ﴿يَنْتَلِ مَا أَتَّكُمُ نَطْقُونَ﴾ فهو أن ينتصب على الحال
وهو قولُ أَبِي عُمَرَ الْجَرَمِيِّ، وذو الحال: الذكر المرفوع في قوله: ﴿لِحَقِّ﴾،
والعامل في الحال [هو]^(٧) «الحق»؛ لأنه من المصادر التي وصف بها.
ويجوز أن تكونَ الحالُ عن النكرة الذي هو «حق» في قوله: ﴿إِنَّهُ لِحَقِّ﴾، وإلى

(١) في أ: أحمد بن يحيى.

(٢) في أ: أين.

(٣) في أ: تكون.

(٤) في أ: بقولهم.

(٥) عجز بيت، وصدرة:

..... حتى كأن لم يكن إلا تذكره

والبيت لحريث بن جبلة العذري في شرح أبيات سيويه (٣٦٠/١)، وله أو لعثير بن لبيد

العذري في اللسان (دهر)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٣٩/٢)، وجمهرة اللغة

ص (٦٤١)، والخصائص (١٧١/٢)، وسمط اللآلى ص (٨٠٠)، والكتاب (٢٤٠/١)،

ومجالس ثعلب (٢٦٦/١)، والمنخصص (٦٢/٩).

(٦) في ب: من.

(٧) سقط في ب.

هذا ذهب أبو عمر. ولم نعلم عنه أنه جعله حالاً من الذكر الذى فى «حق»، وهذا لا اختلاف فى جوازه.

وقد جعل^(١) [أبو الحسن]^(٢) [«أمراً» فى قوله سبحانه: ^(٣) ﴿فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ. أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا﴾ [الدخان: ٤، ٥] [ينتصب]^(٤) على الحال، وذو الحال قوله: ﴿كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾، وهو نكرة.

فهذه وجوه الانتصاب فى ﴿يَتَلَّ مَا﴾ والخلاف فيه.

قال:

قرأ الكسائى وحده: ﴿فَأَخَذْتَهُمُ الصَّعْقَةَ﴾ [٤٤] بغير ألف.
[وقرأ] الباقون: ﴿الصَّعِقَةَ﴾ بألف^(٥).

قال أبو على: روى محمد بن السرى عن أحمد بن يحيى عن أبى زيد: الصّاعقة: التى تقع^(٦) من السماء، والصّاقعة: التى تَضَعُ الرءوس.

قال أحمد: وقال الأضمعى: الصّاقعة والصّاعقة سواء.

قال: وأنشد الأضمعى: [من الرجز]

يَخْكُونُ بِالْمَضْمُوقَةِ الْقَوَاطِعِ تَشَقَّقُ الْبَرْقِ عَنِ الصَّوَاغِ^(٧)

فأما قول الكسائى: [الصّعقة]، فقد روى عن عمرو وعثمان، فيما زعموا.

وقيل: إن الصّعقة مثل الرّجزة، [و]^(٨) هو الصوت الذى يكون عن الصّاعقة.

وقال بعض الرّجّاز: [من الرجز]

(١) فى أ: حمل.

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى أ: قوله.

(٤) سقط فى أ.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٣٩٩)، الإعراب للنحاس (٣/٢٤١، ٢٤٢)، البحر المحيط (٨/

١٤١)، التبيان للطوسى (٩/٣٨٩)، التيسير للدانى (٢٠٣)، تفسير الطبرى (٥/٢٧)،

تفسير القرطبى (١٧/٥١)، الحجة لأبى زرعة (٦٨٠)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٩)، الغيث

للفصفاقى (٣٥٨)، الكشاف للزمخشرى (٤/١٩)، الكشف للقيسى (٢/٢٨٨)، المجمع

للطبرى (٩/١٥٨)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٧٧).

(٦) فى أ: تكون.

(٧) الرجز بلا نسبة فى اللسان (صقع)، والتاج (صقع)، وجمهرة اللغة ص (٨٨٦، ١٢٥٤).

(٨) سقط فى أ.

لَاخَ سَحَابٍ فَرَأَيْنَا بَرَاقَهُ ثُمَّ تَدَانَى فَسَمِعْنَا صَغْفَةً^(١)
 اختلفوا فى كسر الميم وفتحها من قوله -جل وعز-: ﴿وَقَوْمٌ نُوحٍ مِنْ قَبْلُ﴾ [٤٦]:
 فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم: ﴿وَقَوْمٌ نُوحٍ﴾ فتحا.
 وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿وَقَوْمٌ نُوحٍ﴾ كسرا^(٢).
 قال أبو على: مَنْ جَرَّ فَقَالَ: ﴿وَقَوْمٌ نُوحٍ﴾ حملة على قوله: ﴿وَفِي مُوسَى إِذْ أَرْسَلْنَاهُ
 إِلَىٰ فِرْعَوْنَ﴾ [٣٨] وَفِي قَوْمِ نُوحٍ. وقوله: ﴿وَفِي مُوسَى إِذْ أَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ﴾ عطف على
 [أحد]^(٣) شَيْئِينَ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿وَتَرَكْنَا فِيهَا آيَةً لِلَّذِينَ يَخَافُونَ الْعَذَابَ
 الْأَلِيمَ. وَفِي مُوسَى﴾ [٣٧، ٣٨]، أو على قوله: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ... وَفِي مُوسَى﴾
 [الذاريات: ٢٠، ٣٨] أَى: فى إِرْسَالِ مُوسَى آيَاتٍ بَيِّنَةٌ وَحُجَجٌ^(٤) واضحة، وفى قوم
 نوح آية.

ومن نصب فقال: ﴿وَقَوْمٌ﴾ جاز فى نصبه -أيضا- أمران كلاهما على الحمل^(٥)
 على المعنى:

فَأَحَدَهُمَا مِنَ الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى: أَنْ قَوْلِهِ: ﴿فَأَحَدَتْهُمُ الصَّنِيعَةُ﴾ [٤٤] يدل
 على: أهلكتناهم؛ فكانه قال: أهلكتناهم وأهلكنا قوم نوح.
 والآخر: أَنْ قَوْلِهِ: ﴿فَأَخَذَتْهُ وَجُودُهُ فَبَدَنَتْهُمْ فِي الْيَمِّ﴾ [٤٠].
 أَلَا تَرَى أَنْ هَذَا الْكَلَامَ يَدُلُّ عَلَى: أَغْرَقْنَاهُمْ؟! فكانه قال: فأغرقناهم وأغرقنا قوم
 نوح.

* * *

(١) الرجز بلا نسبة فى اللسان (صعق).

ويروى: «تدلى» بدل «تدانى».

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٠)، الإعراب للنحاس (٢٤٢/٣)، الإملاء للعكبرى (٢/١٣١)، التبيان للطوسى (٣٩٢/٩)، التيسير للدانى (٢٠٣)، تفسير الطبرى (٥/٢٧)، تفسير القرطبى (٥٢/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣٢)، الحجة لأبى زرعة (٦٨١)، السبعة لابن مجاهد (٦٠٩)، الغيث للصفاقسى (٣٥٨)، الكشف للزمخشرى (١٩/٤)، الكشف للقيسى (٢٨٨/٢).

(٣) سقط فى ب.

(٤) فى ب: حجة.

(٥) فى أ: حمل.

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الطُّورِ

قرأ ابن كثير وعاصم وحزمة والكسائي: ﴿وَاتَّبَعْتَهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [٢١] واحدة، ﴿بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ واحدة أيضاً.

وقرأ نافع: ﴿وَاتَّبَعْتَهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ واحدة، ﴿بِهِمْ ذُرِّيَاتِهِمْ﴾ جماعة.
وروى خارجة عن نافع فيهما: مثل حمزة.

وقرأ ابن عامر: ﴿وَاتَّبَعْتَهُمْ﴾ بالتاء، ﴿ذُرِّيَاتُهُمْ﴾ برفع التاء، جماعة، ﴿أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَاتِهِمْ﴾ جماعة أيضاً (٢).

وقرأ أبو عمرو: ﴿وَاتَّبَعْنَاهُمْ﴾ بالنون ﴿ذُرِّيَاتِهِمْ﴾ جماعة، و: ﴿أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَاتِهِمْ﴾ جماعة أيضاً.

قال أبو علي: الذرية: اسم يقع على الكبير والصغير، فمما أريد به الصغير قوله - تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً... فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ... أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى﴾ [آل عمران: ٣٨، ٣٩] وأما وقوعه على الكبار البالغين فقوله: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ﴾ [الأنعام: ٨٤].

فَإِنْ حَمَلَتْ الذرية في الآية على الصغار كان قوله: ﴿بِإِيمَانٍ﴾ في موضع نصب على الحال من المفعولين. أى: اتبعتم بإيمان من الآباء ذريتهم، ألحقنا الذرية بهم في أحكام الإسلام؛ فجعلناهم في حكمهم في أنهم يرثون ويورثون، ويدفنون (٣) موتاهم في مقابر المسلمين، وحكمهم حكم الآباء في أحكامهم، إلا فيما كان موضوعاً عن الصغير لصغره.

وإن جَعَلَتْ الذرية للكبار كان قوله: ﴿بِإِيمَانٍ﴾ حالاً من الفاعلين الذين هم

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٠)، الإعراب للنحاس (٢٥٢/٣)، البحر المحيط (١٤٩/٨)، التبيان للطوسي (٤٠٥/٩)، التيسير للداني (٢٠٣)، تفسير الطبري (١٥/٢٧)، (١٦)، تفسير القرطبي (٦٦/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣٣)، الحجة لأبي زرعة (٦٨١)، السبعة لابن مجاهد (٦١٢)، الغيث للصفاسي (٣٥٨)، الكشاف للزمخشري (٢٤/٤)، الكشف للقيسي (٢٩٠/٢)، المجمع للطبرسي (١٦٤/٩)، المعاني للفراء (٩١/٣)، تفسير الرازي (٢٥٢/٢٨)، النشر لابن الجزري (٣٧٧/٢).

(٣) في أ: يدفن.

ذُرِّيَّتَهُمْ، أى: ألحقنا بهم ذريتهم فى أحكام الدنيا والثواب فى الآخرة، ﴿وَمَا أَلَّيْتَهُمْ مِنْ عَلَيْهِمْ﴾ أى: من جزاء عملهم^(١)، ﴿مِنْ شَيْءٍ﴾، كما قال -سبحانه-: ﴿فَلَا نُظَلِّمُ نَفْسٌ شَيْئًا﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وكما قال: ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّقُونَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْتٍ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢].

فمن قرأ: ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ وأفرد^(٢)؛ فلأن الذرية تقع على الكثرة، فاستغنى بذلك عن جمعه، وكذلك القول فى قوله: ﴿بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ فى أنه أفرده. وألحق التاء فى: ﴿وَأَتَّبَعْتَهُمْ﴾؛ لتأنيث الاسم.

وقول نافع وجهه: أنه جمع وأفرد؛ لأن كل واحد منهما^(٣) جائز. ألا ترى أن الذرية قد تكون جمعاً، فإذا جمعه فإن الجموع قد تجمع، نحو: أقوام وطرقات؟!

وقول ابن عامر: ﴿وَأَتَّبَعْتَهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ... أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ أنه جمع [فى]^(٤) الموضوعين؛ لأن الجموع تجمع، نحو: «الطرقات» و«الجُرُزَاتِ»، وفى الحديث: «صَوَّاجِبَاتُ يُوسُفَ»^(٥).

وقول أبى عمرو: ﴿وَأَتَّبَعْتَهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ جماعة، ﴿بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ جماعة -الفاعل فيه للمتكلمين، و«تَبِعْتُ» يتعدى إلى مفعول، فإذا نقل بالهمزة تعدى إلى مفعولين، فالمفعول الأول: الهاء والميم، والمفعول الثانى: «ذُرِّيَّتَهُمْ»، وكذلك «ذُرِّيَّتَهُمْ» مفعول «أَلْحَقْنَا».

وقرأ ابن كثير: ﴿وَمَا أَلَّيْتَهُمْ﴾ [٢١] بكسر اللام غير ممدودة الألف.

(١) زاد فى ب: أى: لم ننقصهم من جزاء عملهم.

(٢) فى ب: فأفرد.

(٣) فى ب: منها.

(٤) سقط فى أ.

(٥) هو جزء من حديث لعائشة: أخرجه بنحوه البخارى (٢٣٩/٢) كتاب الأذان، باب: الرجل يأتى بالإمام (٧١٣)، ومسلم (٣١١/١)، كتاب الصلاة، باب: استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر (٤١٨/٩٠). وأحمد فى المسند (١٥٩/٦، ٢١٠، ٢٢٤)، والبقوى فى شرح السنة (٤١٢/٢، ٤١٣)، كتاب الصلاة، باب: إذا صلى الإمام قاعداً. (٨٥٤).

وقرأ الباقون: ﴿وَمَا أَلْتَهُمْ﴾ مفتوحة الألف واللام^(١)، غير ممدودة أيضًا. قال أبو علي: قَدْ تَقَدَّمَ حكاية اللغات في هذا الحرف، ويشبه أن يكون «فَعِلْنَا» لغةً فيه. وقد قالوا: نَقَمَ يَنْقُمُ، وَنَقِمَ يَنْقِمُ؛ فيشبه أن يكون: «أَلْت» مثله. ومثل هذا كثير مما جاء على «فَعَل» و «فَعِل».

قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿لَا لَعُوَ فِيهَا وَلَا تَأْتِيمٌ﴾ [٢٣] نصبًا. وقرأ الباقون: بالرفع والتنوين^(٢).

قال أبو علي: قوله: ﴿فِيهَا﴾ من قوله: ﴿لَا لَعُوَ فِيهَا وَلَا تَأْتِيمٌ﴾ [٢٣] - على قول أبي الحسن -: في مَوْضِعٍ رَفَعٍ؛ من حيث كان خبر «إِنْ» في موضع رفع. [و] في قول سيبويه في موضع رفع بأنه خبر مبتدأ؛ فهو على قول سيبويه بمنزلة: زيدٌ منطلق وعمرو، استغنيت عن ذكر خبر الثاني؛ لدلالة الأول. ومن رفع فقال: ﴿لَا لَعُوَ فِيهَا وَلَا تَأْتِيمٌ﴾.

ألا ترى أنه لا يخلو من أن يكون «لا» ك «ليس»، أو يكون «لَعُوَ»^(٣) مرتفعًا بالابتداء؛ فيكون «فيها»^(٤) في كل واحد من التقديرين يَصِحُّ أن يكون خبرًا عن الاسمين.

فأما قول الشاعر: [من الوافر]

فَلَا لَعُوَ وَلَا تَأْتِيمَ فِيهَا (٥)

فلا يكون «فيها» خبرًا عنهما؛ لأن العامل في الخبر هو العامل في المخبر عنه، وعَامِلًا الاسمَيْنِ مختلفان؛ فلا يكونان مع اختلافهما عاملين في الخبر، ومعنى ذلك: لا لعو: أنهم لا تزول عقولهم، فإذا لم تنزل^(٦) عقولهم لم يلعوا، ولم يكن منهم ما يؤثّم كما يكون في الدنيا.

(١) في ب: الألف والألف.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠١)، الإعراب للنحاس (٢٥٣/٣)، البحر المحيط (١٤٩/٨)، التبيان للطوسي (٤٠٥/٩)، التيسير للداني (٨٢)، تفسير الطبري (١٨/٢٧)، تفسير القرطبي (٦٩/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣٤)، الحجة لأبي زرعة (٦٨٣)، السبعة لابن مجاهد (٦١٢)، الغيث للصفاقسي (٣٥٩)، الكشف للقيسي (٣٠٥/١)، النشر لابن الجزري (٢١١/٢).

(٣) في ب: لغوا.

(٤) سقط في ب.

(٥) تقدم.

(٦) في ب: تذهب.

قال:

قرأ نافع والكسائي: ﴿ندعوه أنه﴾ [٢٨] بفتح الألف.

وقال الباقون ﴿نَدَعُوهُ إِنَّهُ﴾ بكسر الألف.

وقال ابن جَمَّاز عن نافع: ﴿نَدَعُوهُ إِنَّهُ﴾ كسرًا^(١).قال أبو علي: مَنْ قَرَأ: ﴿نَدَعُوهُ أَنَّهُ﴾؛ فالمعنى: [ندعوه]^(٢)؛ لَأَنَّهُ ﴿هُوَ الْبَرُّ

الرَّحِيمُ﴾، أَى: فَلِرَحْمَتِهِ يَجِيبُ مَنْ دَعَاهُ؛ فلذلك ندعوه.

وَمَنْ كَسَرَ: قطع الكلام مما قبله واستأنف^(٣).

قال:

قرأ عاصم وابن عامر: ﴿يُضَعِّقُونَ﴾ [٤٥] مرفوعة الياء.

وقرأ الباقون: ﴿يُضَعِّقُونَ﴾ بفتح الياء^(٤).

قال أبو علي: يقال: صَعِقَ الرجل، يَصَعِقُ، وفي التنزيل: ﴿فَصَعِقَ مَنْ فِي

السَّمَوَاتِ﴾ [الزمر: ٦٨].

فأما من قرأ: ﴿يُضَعِّقُونَ﴾، فإنه على نَقْلِ الفعل بالهمزة، صَعِقُوا [هم]^(٥)وأصعقَهُمْ غيرُهُمْ؛ ف «يُضَعِّقُونَ» من باب «يُكْرِمُونَ» لمكان النقل [بالهمزة]^(٦)،

وليس مثل: «يُضْرِبُونَ».

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠١)، الإعراب للنحاس (٢٥٤/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٣٢)، البحر المحيط (١٥٠/٨)، التبيان للطوسي (٤٠٨/٩)، التيسير للداني (٢٠٣)، تفسير الطبري (١٨/٢٧)، تفسير القرطبي (٧٠/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣٤)، الحجة لأبي زرعة (٦٨٣)، السبعة لابن مجاهد (٦١٣)، الغيث للصفاقسي (٣٥٩)، الكشاف للزمخشري (٢٥/٤)، الكشف للقيسي (٢٩١/٢)، المجمع للطبرسي (١٦٤/٩)، المعاني للفراء (٩٣/٣)، النشر لابن الجزري (٣٧٨/٢).

(٢) سقط في أ.

(٣) في أ: استأنفه.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠١)، الإعراب للنحاس (٢٥٨/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٣٢)، التبيان للطوسي (٤١٥/٩)، تفسير الطبري (٢١/٢٧)، تفسير القرطبي (٧٧/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣٤)، الحجة لأبي زرعة (٦٨٤)، السبعة لابن مجاهد (٦١٣)، الغيث للصفاقسي (٣٥٩)، الكشف للقيسي (٢٩٢/٢)، المجمع للطبرسي (١٦٩/٩)، المعاني للفراء (٩٤/٣)، النشر لابن الجزري (٣٧٩/٢).

(٥) سقط في ب.

(٦) سقط في ب.

وحكى أبو الحسن: صُعِقَ؛ فعلى هذا يجوز: مَصُوقٌ.
 ويجوز أن يكون «يُضْعَقُونَ» مثل يَضْرَبُونَ.
 وقال غيره: هو مثل: «سَعِدَ» و «سُعِدَ».
 قال:

قرأ ابن عامر - فى رواية الحُلَوَانِيّ - عن هشام بن عَمَّار، وابن كثير، والكسائى -
 فى رواية الفراء - : ﴿الْمُسَيِّطُونَ﴾ [٣٧].

قال هشام: كتابتها بالصاد، ونقرؤها بالسين^(١).

[قال] أبو عبيدة: ﴿أَمْ هُمُ الْمُصَيِّطُونَ﴾: الأرباب. قال: يقال: تسيطرَت عَلَى:
 اتَّخَذْتَنِي حَوْلًا.

وقد جاء على هذا المثال فيما رواه محمد بن السري عن أبي عبيدة: مُسَيِّطِرٌ،
 ومُبيِّطِرٌ، ومُهَيِّمِنٌ، ومُبيِّقِرٌ، قال: والبيقرة: مَشِيَّةٌ فيها تَقَارُبٌ.

قال^(٢) أبو على: ليس هذا البناء بناءً تحقير؛ ولكن الياء فيه مثل الواو فى
 «حوقل»؛ فكما تقول: مُحَوِّقِلٌ، كذلك تقول: مُبيِّطِرٌ؛ لإلحاقهما جميعاً بـ «مُدَّخِرِجٍ»
 و «مُسْرَهِفٍ».



(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠١)، البحر المحيط (١٥٢/٨)، التبيان للطوسى (٤١٣/٩)،
 التيسير للدانى (٢٠٤)، تفسير القرطبي (٧٥/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣٥)، الحجة
 لأبى زرع (٦٨٤)، الغيث للصفاسى (٣٥٩)، الكشاف للزمخشري (٢٦/٤)، الكشاف
 للقيسى (٢٩٢/٢)، المجمع للطبرسى (١٦٧/٩)، المعانى للفراء (٩٣/٣)، تفسير الرازى
 (٢٦١/٢٨)، النشر لابن الجزرى (٣٧٨/٢).
 (٢) فى أ: وقال.

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذَكَرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ النَّجْمِ (٢)

قرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر هذه السورة كلها بفتح أو آخر آيها. [و] عاصم - في رواية أبي بكر - [يُيِيل] (٣) مثل: ﴿رَأَى﴾ [١١] و﴿رَأَهُ﴾ [١٣]، [و] حفص عن عاصم: بفتح ذلك كله.

وقرأ أبو عمرو ونافع بين الفتح والكسر.

وقرأ حمزة والكسائي ذلك كله بالإمالة.

[وَرَوَى] القطعي عن عبيد عن أبي عمرو: ﴿بِالْأَفْقِ الْأَعْلَى﴾ [٧] مماله (٤). ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ [٨] مماله. و﴿وَلَعَلَّا بَعْضُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٩١] مفتوحة كذلك يقرؤها (٥).

قال أبو علي: أما ترك الإمالة والتفخيم للألف، فهو قول كثير من الناس، والإمالة - أيضاً - قول كثير منهم؛ فمن ترك كان مصيباً، ومن أخذ بها كان كذلك. وقول نافع وأبي عمرو بين الفتح والكسر، إلا أنهم لا يُجْنِحُونَ الألف إجناحاً شديداً، وذلك حسن.

قال:

قرأ حمزة والكسائي: ﴿أَفْتَمَرُونَهُ﴾ [١٢] مفتوحة التاء بغير ألف.

وقرأ الباقون: ﴿أَفْتَمَرُونَهُ﴾ بألف (٦).

قال أبو علي: مَنْ قرأ: ﴿أَفْتَمَرُونَهُ﴾؛ فمعناه: أتجادلونه جدالاً ترومون به دفعه (٧)

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: والنجم.

(٣) سقط في أ.

(٤) في ب: بالإمالة.

(٥) ينظر: السبعة (٦١٤).

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٢)، الإعراب للنحاس (٢٦٥/٣)، البحر المحيط (١٥٩/٨)،

التيان للطوسي (٤٢٣/٩)، التيسير للداني (٢٠٤)، تفسير الطبري (٢٩/٢٧)، تفسير

القرطبي (٩٣/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣٥)، الحجة لأبي زرة (٦٨٥)، السبعة لابن

مجاهد (٦١٤)، الغيث للصفاسي (٣٥٩)، الكشاف للزمخشري (٢٩/٤)، الكشف

للقيسی (٢٩٤/٢، ٢٩٥)، المجمع للطبرسي (١٧٤/٩)، المعاني للفراء (٩٦/٣)، النشر

لابن الجزري (٣٧٩/٢).

(٧) في ب: رفعه.

عَمَّا عَلِمَهُ وَشَاهَدَهُ مِنْ آيَاتِ^(١) رَبِّهِ الْكَبِيرِ . وَيُقَوِّى هَذَا الْوَجْهَ قَوْلُهُ -سُبْحَانَهُ- :
﴿يُجِدُّوُنَاكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَمَا بَيَّنَّ﴾ [الأنفال: ٦]: ومن قرأ: ﴿أَفْتَمْرُونَهُ﴾ كان المعنى:
أَتَجَحَّدُونَهُ .

وقال الشاعر: [من البسيط]

مَا خَلَفَ مِنْكَ يَا أَسْمَاءُ فَاعْتَرَفِي مِعَّةَ الْبَيْتِ تَمْرِي نِعْمَةَ الْبَعْلِ^(٢)
أى: تجحدها.

وزعموا أن: ﴿أَفْتَمْرُونَهُ﴾ قراءة مسروق وإبراهيم والأعمش . والمجادلة كأنه أشبهه
بهذا^(٣)؛ لأن الجحود كان منهم في هذا وفي غيره . وقد جادله المشركون -عليه
السلام- في الإسراء به، فكان مما قالوه^(٤) [له]^(٥): صِفْ لَنَا عَيْرَنَا فِي طَرِيقِ الشَّامِ،
ونحو ذلك^(٦) .

قال:

قرأ ابن عامر - في رواية ابن ذكوان - : ﴿مَا كَذَّبَ الْفُؤَادُ﴾ خفيفة . وفي رواية
هشام: ﴿كَذَّبَ﴾ مشددة .
وخفف الباقون الذال^(٧) .

[قال] [الحسن البصرى فى قوله: ﴿مَا كَذَّبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾: ما كَذَّبَ فؤاده ما رأت
عيناه ليلة أُسْرِىَ به؛ بل صدقه الفؤاد .
قال أبو على: «كَذَّبَ»: فعل يتعدى إلى مفعول .
بدلالة قوله: [من الكامل]

- (١) فى أ: الآيات .
- (٢) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (مرا)، وتاج العروس (مرى) .
- (٣) فى ب: هذا .
- (٤) فى أ: قالوا .
- (٥) سقط فى ب .
- (٦) فى أ: هذا .
- (٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٢)، الإعراب للنحاس (٣/٢٦٣، ٢٦٤)، الإملاء للعكبرى (٢/١٣٢)، البحر المحيط (٨/١٥٩)، التبيان للطوسى (٩/٤٢٣)، التيسير للدانى (٢٠٤)، تفسير الطبرى (٢٧/٢٩)، تفسير القرطبي (١٧/٩٣)، الحجة لأبى زرعة (٦٨٥)، السبعة لابن مجاهد (٦١٤)، الغيث للصفاقسى (٣٥٩)، الكشف للقيسى (٢/٢٩٤)، المجمع للطبرسى (٩/١٧٤)، المعانى للفراء (٣/٩٦) .

(١) كَذَّبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتِ بِوَأْسِطِ
ومعنى: كَذَّبَتْكَ: أى أرتك ما لا حقيقة له؛ كما أنى إذا قلت: كَذَّبْتَنِي عَيْنِي،
معناه: أَرْتَنِي ما لا حقيقة له.

وعلى هذا قال: [من الوافر]
(٢) أَرِي عَيْنِي مَا لَمْ تَزْ أَيْأَهُ
فمعنى: ﴿مَا كَذَّبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ لم يكذب فؤاده ما أدركه بصره، أى: كانت
رؤية صحيحة غير كاذبة، وإدراكاً على الحقيقة.
ويُشبهه أن يكون الذى شَدَّدَ فقال: ﴿كَذَّبَ﴾ -شَدَّدَ هذا المعنى وَأَكَّدَهُ ﴿أَفْتَرُونَهُ
عَلَى مَا يَرَى﴾: أترومون إزالته عن حقيقة ما أدركه وَعَلِمَهُ بمجادلتكم، أو: أتجدونه
ما قد علمه ولم يَعْتَرِضْ عليه شك فيه.
قال:

قرأ ابن كثير وحده: ﴿وَمَنَاءَ الثَّالِثَةِ﴾ [٢٠] مهموزة ممدودة.
وقرأ الباقون: ﴿وَمَنُوءَ﴾ (٣).

(١) صدر بيت للأخطل، وعجزه:

..... غلس الظلام من الرباب خيالا
ينظر ديوانه ص (٣٨٥)، والأهزية ص (١٢٩)، وخزانه الأدب (٩/٦، ١٠، ١٢)، وشرح
أبيات سيبويه (٦٧/٢)، وشرح التصريح (١٤٤/٢)، وشرح شواهد المغنى (١٤٣/١)،
والكتاب (١٧٤/٣)، ولسان العرب (كذب، غلس، أم)، والمقتضب (٢٩٥/٣)، وبلا
نسية فى الأغاني (٢٧٩/٧)، والصاحبى فى فقه اللغة ص (١٢٥).
(٢) صدر بيت لسراقة البارقي، وعجزه:

..... كلانا عالم بالترهات
ينظر: الأشباه والنظائر (١٦/٢)، والأغاني (١٣/٩)، وأمالى الزجاجى ص (٨٧)،
وسر صناعة الإعراب ص (٧٧، ٨٢٦)، وشرح شواهد الشافية ص (٣٢٢)، وشرح
شواهد المغنى ص (٦٧٧)، ولسان العرب (رأى)، والمحتسب (١٢٨/١)، ومغنى
الليبي ص (٢٧٧)، والممتع فى التصريف ص (٦٢١)، ونوادى أبى زيد ص (١٨٥)،
ولابن قيس الرقيات فى ملحق ديوانه ص (١٧٨)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص
(٢٣٥)، والخصائص (١٥٣/٣)، وشرح شافية ابن الحاجب ص (٤١).
(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٣)، البحر المحيط (١٦١/٨)، التبيان للطوسى (٣٢٣/٩)،
التيشير لللدانى (٢٠٤)، تفسير القرطبي (١٠١/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣٦)، الحجة
لأبى زرع (٦٨٥)، السبعة لابن مجاهد (٦١٥)، الغيث للصفاسى (٣٥٩)، الكشف
الزمخشري (٣٠/٤)، الكشف للقيسى (٢٩٦/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٧٩/٢).

قال أبو عبيدة: اللَّاتِ وَالْعُزَّى: أصنام من حجارة كانت في جوف الكعبة يعبدونها، ومناة -أيضاً- صنم [من] (١) حجارة، ولعل «مناة» بالمد لعة، ولم أسمع بها عن أحد من رُواة اللغة. وقد سموا: زَيْدٌ مَنَاةٌ، وعبد مناة، ولم أسمعه بالمد.

قال جرير: [من الوافر]

أَزِيدُ مَنَاةً تُوعِدُ يَابْنَ تَيْمٍ تَبَيَّنَ أَيَّنَ تَاءَ بِكَ الْوَعِيدُ (٢)
قال:

وقرأ ابن كثير: ﴿ضَيْرَى﴾ [٢٢] مهموزة.

وقرأ الباقون: ﴿ضَيْرَى﴾ بغير همز (٣).

[قال] أبو عبيدة: ﴿قِسْمَةُ ضَيْرَى﴾: ناقصة؛ يقال: ضِرْتُهُ حَقُّهُ، وضِرْتُهُ، أى: نقصته ومنعته.

قال أبو علي: قوله: ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضَيْرَى﴾ أى: ما نسبتموه إلى الله -سبحانه- من اتخاذ البنات قسمة جائزة.

فأما قولهم: قِسْمَةُ ضَيْرَى وَمِشِيَّةٌ حَيْكِي، فإن النحويين يحملونه على أنه في الأصل «فُعَلَى» وإن كان اللفظ على: «فِعَلَى»؛ كما أن «البيوت» و«العصبي» في الأصل «فُعُول»، وإن كانت الفاء مكسورة. وإنما حملوها على أنها «فُعَلَى» دون ما عليه اللفظ؛ لأنهم لم يجدوا في الصفات شيئاً على «فِعَلَى» كما وجدوا «الفُعَلَى» نحو: الحُبَلَى، و«الفُعَلَى» نحو: السُّكْرَى؛ فلما لم يجدوا ذلك حَكَمُوا عليه بأن الفاء في الأصل مضمومة.

وَمَنْ جَعَلَ العَيْنَ فِيهِ (٤) وَأَوَّأ -على ما حكاه أبو عبيدة من قولهم: ضِرْتُهُ- فينبغي أن يقول (٥): ضُورَى، وقد حُكِيَ ذلك.

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: ديوانه (٣٣٢/١).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٣)، البحر المحيط (١٦٢/٨)، التبيان للطوسي (٤٢٦/٩)، التيسير للداني (٢٠٤)، تفسير القرطبي (١٠٣/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣٦)، الحجة لأبي زرعة (٦٨٥)، السبعة لابن مجاهد (٦١٥)، الغيث للصفاسي (٣٥٩)، الكشف للقيسي (٢٩٥/٢)، المجمع للطبرسي (١٧٦/٩)، تفسير الرازي (٢٩٨/٢٨)، النشر لابن الجزري (٣٩٥/١).

(٤) في ب: منه.

(٥) في ب: تقول.

فأما من جعله من قولك: ضِرْتَه، فإن القياس أن يقول -أيضاً-: ضُورَى، ولا يحفل^(١) بانقلاب الياء إلى الواو؛ لأن ذلك إنما كُرِّهَ في «بَيْضٍ» و«عَيْنٍ»، جمع «بَيْضَاء» و«عَيْنَاء»؛ لقربه من الطرف. وقد بَعُدَ من الطرف بحرف التأنيث، وليست هذه العلامة في تقدير الانفصال كالتاء؛ فكان القياس ألا يُحْفَلَ بانقلابها إلى الواو؛ كما^(٢) لم^(٣) تُبَالِ ذلك في «حُوْلَلٍ» و«عُوْطَطٍ»، وكأنهم آثروا الكسرة والياء على الضمة والواو؛ من حيث كانت الكسرة والياء أخف؛ فلم يخافوا التباساً حيث لم يكن في الصفة شيء على «فِعْلَى»، وإنما هو «فُعْلَى»، ولولا ذلك لكان حكمه حكم «كُوْلَلٍ» و«كُوْلَلٍ»^(٤) في الاسم والفعل، وحكم «عُوْطَطٍ» و«حُوْلَلٍ».

ألا تَرَى أنه قال: سمعناهم يقولون: تَعَيَّطَتِ النَّاقَةُ، ثم قال: [من الطويل] مُظَاهِرَةٌ نَيًّا عَتِيْقًا وَعُوْطَطًا (٥)

فإن قلت: فكيف قال: إن «فِعْلَى» لا يكون في أبنية الصفات، وقد حكى أحمد ابن يحيى: رَجُلٌ كَيْصَى، إذا كان يأكل وحده، وقد كَاصَ طعامَه: إذا أكله وحده. قيل: إن سيويوه إنما قال: لم يجيء «فِعْلَى» صفة. والذي حكاه أحمد بن يحيى بالتونين؛ فليس هو ما قاله سيويوه. ولا يمتنع أن تجيء^(٦) الألفُ آخِرَه للإلحاق بـ «هَجْرَعٍ» ونحوه.

فأما قول ابن كثير: ﴿ضِرْتَى﴾ بالهمز، فإن التوزيئَ قَدْ حَكَى الهمز في هذه الكلمة [فقال]:

ضَاْرَهُ، يَضَاْرُهُ: إذا ظلمه.

وأُشْد: [من الطويل]

(١) في ب: تحفل.

(٢) في أ: فكان.

(٣) في ب: لا.

(٤) سقط في ب.

(٥) صدر بيت، وعجزه:

فقد أحكما خلقاً لها متباينا

وهو بلا نسبة في الكتاب (٣٧٦/٤)، ولسان العرب (عيط)، والمنصف (١٢/٢)،

(٤٢).

(٦) في أ: يجيء.

إِذَا ضَآأَرَأْنَا حَقَّنَا فِي عَنِيْمَةٍ (١)

ولا ينبغي أن يكون ابن كثير أراد بـ «ضُرِّي»: «فَعَلَى»؛ لأنه لو أراد ذلك لقال (٢): ضُورِي. ولم يرد به -أيضاً- «فَعَلَى» صفة؛ لأن هذا البناء لم يجرى صفة، ولكن ينبغي أن يكون أراد [به] (٣) المصدر، مثل: الذِكْرَى؛ فكأنه قال: قِسْمَةٌ ذَاتُ ظَلْمٍ؛ فَعَلَى هذا يكون وَجْهٌ قراءته.

[قرأ] (٤) حمزة والكسائي: ﴿يَجْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ﴾ [٣٢].

وقرأ الباقون: ﴿كَبِيرَ الْإِثْمِ﴾ (٥).

قال أبو علي: مما يدل على حُسْنِ إفراد «الكبير» في قوله: ﴿كَبِيرَ الْإِثْمِ﴾ أن «فَعِيلًا» قد جاء يُعْنَى به الكثرة، كما أن «فُعُولًا» قد جاء كذلك في قوله: ﴿فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾ [النساء: ٦٩]، و: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطَانِ الْإِنْسِ﴾ [الأنعام: ١١٢]؛ فكَذَلِكَ «فَعِيل» قد يراد به الكثرة، كما أريد بـ «فُعُول»، قال: ﴿فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ. وَلَا صِدِّيقٍ حَمِيمٍ﴾ [الشعراء: ١٠٠، ١٠١]. وقال: ﴿وَحَسَنَ أَوْلَادِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩]، وعلى هذا حُمِلَ قوله: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ [ق: ١٧].

وقال: [من الطويل]

وَمَا ضَرَرْنَا أَنَا قَلِيلٌ وَجَارُنَا عَزِيزٌ وَجَارُ الْأَكْثَرِينَ ذَلِيلٌ (٦)

(١) صدر بيت، وعجزه:

..... تقنع جارانا فلم يترمرما

والبيت بلا نسبة في اللسان (ضيز)، وتهذيب اللغة (٥٣/١٢)، والتاج (ضيز)، ويروى:

«ضازعنا» بدل «ضازانا».

(٢) في أ: لكان.

(٣) سقط في ب.

(٤) سقط في ب.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٣)، الإعراب للنحاس (٦٥/٣)، التبيان للطوسي (٤٣٠/٩)،

التيسير للداني (١٩٥)، تفسير القرطبي (١٠٦/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣٦)، الحجة

لأبي زرعة (٦٨٦)، السبعة لابن مجاهد (٦١٥)، الغيث للصفاقسي (٣٥٩، ٣٦٠)،

الكشف للقيسي (٢٥٣/٢)، المعاني للفراء (١٠٠/٣)، النشر لابن الجزري (٣٦٧/٢).

(٦) البيت للسموهل في ديوانه ص (٨)، وأمالى القالى (٢٦٩/١)، وشرح ديوان الحماسة

للمرزوقي (١١٢/١)، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ص (٢٨).

وقال رؤبة: [من الرجز]

دَعَهَا فَمَا النَّحْوِيُّ مِنْ صَدِيقِهَا^(١)

وقال: [من الطويل]

فَقَالَ فَرِيْقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ نَعَمْ وَفَرِيْقٌ لَيْمُنُ اللَّهُ مَا نَدْرِي^(٢)
وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يُؤْتَتْ فِي قَوْلِهِمْ: رِيحٌ خَرِيْقٌ، وَمِلْحَفَةٌ جَدِيْدٌ، وَنَاقَةٌ سَدِيْسٌ، وَكُتِيْبَةٌ
خَصِيْفٌ، كَمَا لَمْ يُؤْتَتْ «فَعُولٌ» فِي نَحْوِ: [من الطويل]

خَذُولٌ تُرَاعِي رَبْرَبًا
(٣)

فمن حيثُ كان على لفظ الإفراد والمراد به الكثرة في هذه المواضع وغيرها؛
كذلك أفرَدًا «فعليلًا» في قوله: ﴿كَبِيْرَ الْإِثْمِ﴾، وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ: الْكِبَائِرُ.

ويحسن الإفرادُ من وجه آخر، وهو أن المصدر المضاف «فعليل» إليه، واحد في
معنى الكثرة؛ ألا ترى أنه ليس يُرَادُ بِهِ إِثْمٌ بَعِيْنُهُ، وَإِنَّمَا يُرَادُ بِهِ الْآثَامُ؟! فَكَذَلِكَ يَكُونُ
المراد بالمضاف الكثرة؛ إذ ليس الكبير كبيرًا بعينه، إنما هو ضروبٌ ما كَبُرَ مِنْ
الآثَامِ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَالْإِفْرَادُ فِيهِ يَفِيدُ مَا يَفِيدُ الْجَمْعُ.

وقد وُصِفَ الْإِثْمُ فِي الْآيَةِ بِالْكَبْرِ، كَمَا وَصِفَ بِالْعِظَمِ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَفَرَأَيْتَ إِثْمًا
عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨] وهذا مما يقوى قراءة مَنْ قرأ: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾
[البقرة: ٢١٩]؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْكِبَرَ زِيَادَةٌ فِي أَجْزَاءِ الشَّيْءِ الْكَبِيرِ، كَمَا أَنَّ الْعِظَمَ
كَذَلِكَ؟! كَذَلِكَ!

فإن قيل: فهلا جمَعًا ذلك؛ ليكون أتيْنًا، كما جمَع ذلك سائرُهُم؟!

(١) تقدم.

(٢) البيت لنصيب في ديوانه ص (٩٤)، والأزهية ص (٢١)، وتخليص الشواهد ص (٢١٩)،
والدرر (٢١٦/٤)، وشرح أبيات سيويه (٢٨٨/٢)، وشرح شواهد المغنى (٢٩٩/١)،
والكتاب (٥٠٣/٣)، ولسان العرب (يمن)، ومغنى اللبيب (١٠١/١)، وبلا نسبة في
الإنصاف (٤٠٧/١)، ووصف المباني ص (٤٣)، وسر صناعة الإعراب (١٠٦/١)، وشرح
أبيات سيويه (٢٩٠/٢)، وشرح المفصل (٣٥/٨)، والمقتضب (٢٢٨/١)، وهمع
الهوامع (٤٠/٢).

(٣) جزء من صدر بيت لطرفة، وبعده:

..... بخميلة تناول أطراف البيرير وترتدى

ينظر ديوانه ص (٢١)، وتاج العروس (خذل، خمل)، وبلا نسبة في لسان العرب
(خذل)، ومقاييس اللغة (٢٤٧/٤)، والمخصص (٢٨/٨)، وتهذيب اللغة (٣٢٤/٧).

قيل: إذا أتينا [به]^(١) على قياس ما جاء في التنزيل في غير هذا الموضع لم يكن لقائل مقال.

ألا تَرَى أَنَّهُ قَدْ جَاءَ: ﴿فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾ [النساء: ٩٢]، وقال: ﴿وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ﴾ [الكهف: ٥] فأفرد. وجمع في قوله: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ﴾ [فصلت: ١٩]، و ﴿إِنْ يَتَفَوَّكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً﴾ [الممتحنة: ٢].

وأنشد أبو زيد: [من الوافر]

وَقَالُوا رَبِّكَ انْصُرْهُ فَإِنَّ أَلْأَعَادِي فِيهِمْ بَأْسٌ شَدِيدٌ^(٢)
فلم يمنع من إفراد ذلك جمعه في المواضع التي جمع؛ فكذاك ﴿كبير الإثم﴾ على قولهما.

ومن جمع فقال: ﴿كَبِيرَ الْإِثْمِ﴾؛ فلأنه في المعنى جمع، و «الإثم» يراد به الكثرة، إلا أنه أفرد كما تُفرد المصادر وغيرها من الأسماء التي يراد بها [الأجناس والكثرة]^(٣).

قال:

قرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿عَادَا الْأَوْلَى﴾ [٥٠] منونة.
وقرأ نافع وأبو عمرو: ﴿عَادَا لَوْلَى﴾ موصولة مدغمة.
واختلف عن نافع في الهمزة:

فروى لنا إسماعيل القاضي عن قالون، وأحمد بن صالح عن أبي بكر بن أبي أونس [وقالون]^(٤)، وإبراهيم القورسبي عن أبي بكر بن أبي أونس عن نافع: ﴿عَادَا لَوْلَى﴾.

وقال ابن جماز وإسماعيل بن جعفر ومحمد بن إسحاق عن أبيه، وورش عن نافع: ﴿عَادَا لَوْلَى﴾ مثل أبي عمرو^(٥).

(١) سقط في ب.

(٢) البيت لشعبة بن قمير في نوادر أبي زيد ص (٣٦٩).

(٣) في أ: الأجناس الكثيرة.

(٤) سقط في ب.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٣)، الإعراب للنحاس (٢٧٦/٣)، الإملاء للعكبري (٢/

١٣٣)، البحر المحيط (١٦٩/٨)، التبيان للطوسي (٤٣٥/٩)، التيسير للداني (٢٠٤)،

تفسير الطبري (٤٦/٢٧)، تفسير القرطبي (١٢٠/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣٧)، =

قال أبو عثمان: أساء عندى أبو عمرو فى قراءته: ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا لَّوْلَى﴾؛ لأنه أدغم النون فى لام المعرفة، واللام إنما تحرّكت بحركة الهمزة، وليست بحركة لازمة.

والدليل على ذلك أنك تقول: أَلْحَمَر، إذا طَرَحْتَ حركة الهمزة على اللام، فلم^(١) تحذف ألف الوصل؛ لأنها ليست بحركة لازمة.

قال أبو عثمان: ولكن كان أبو الحسن زَوَى عن بعض العرب أنه يقول: هذا لَحْمَرٌ قد جاء، فيحذف ألف الوصل لحركة اللام.

قال أبو على: القول فى ﴿عَادًا لَّوْلَى﴾ أن من حقق الهمزة من «الأولى» سكنت لام المعرفة، وإذا سكنت لام المعرفة - والتونين من قولك: ﴿عَادًا﴾ المنصوب ساكن - التقى ساكنان: التونين^(٢) الذى فى ﴿عَادًا﴾، ولام المعرفة؛ فحرّكت التونين بالكسر لالتقاء الساكنين، وهذا وجه قول من لم يدغم.

وقياس من قال: ﴿أَحَدٌ . اللهُ﴾ [الإخلاص: ١، ٢]، فحذف التونين لالتقاء الساكنين - أن يَحْذِفَهُ^(٣) هنا أيضًا، كما حَذَفَهُ من: ﴿أَحَدٌ . اللهُ﴾.

وكما حذفه من قوله: [من المتقارب]

... .. وَلَا ذَاكِرِ اللهُ قَلِيلًا^(٤)

إلا أن ذا لا يدخل فى القراءة وإن كان قياسًا، وجاء فى الشعر، وجاء فى القراءة. ويجوز فى قول من خفف الهمزة من «الأولى» على قول من قال: أَلْحَمَر، فلم يحذف الهمزة التى للوصل - أن يُحَرِّكَ التونين فيقول: «عَادِنِ لَّوْلَى» كما يقول ذلك إذا حقق الهمزة؛ لأن اللام على هذا فى تقدير السكون، فكما يكسر التونين^(٥)

= الحجة لأبى زرعة (٦٨٧)، السبعة لابن مجاهد (٦١٥)، الغيث للصفاسى (٣٦٠)، الكشف للزمخشري (٣٤/٤)، الكشف للقيسى (٢٩٦/٢)، المجمع للطبرسى (١٨١/٩)، المعانى للفراء (١٠٢/٣)، تفسير الرازى (٢٣/٢٩)، النشر لابن الجزرى (٤١٠/١)، (٤١١).

(١) فى أ: لم.

(٢) فى أ: النون.

(٣) فى ب: يحذف.

(٤) تقدم.

(٥) فى ب: النون.

لالتقاء الساكنين، كذلك يكسره في هذا القول؛ لأن التنوين في تقدير الالتقاء مع ساكن.

وَمَنْ حَرَّكَ لَامَ الْمَعْرِفَةِ وَحَذَفَ هَمْزَةَ الْوَصْلِ، فقياسه أن يسكن التنوين^(١)، من «عَادَنْ» فيقول: «عَادَنْ لَوْلَى»؛ لِأَنَّ اللَّامَ لَيْسَتْ^(٢) فِي تَقْدِيرِ سَكُونِ كَمَا كَانَتْ^(٣) فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ كَذَلِكَ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ حَذَفَ هَمْزَةَ الْوَصْلِ؟! وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ تَرَكَ^(٤) التَّنْوِينَ عَلَى سَكُونِهِ^(٥) كَمَا يَثْرِكُهُ فِي نَحْوِ: عَادَ ذَاهِبٌ.

ولو أَدْخَلْتَ الْخَفِيفَةَ فِي فِعْلِ الْوَاحِدِ، فَأَوْقَعْتَهُ عَلَى نَحْوِ «الْإِثْنَيْنِ» وَ«الْإِبْنَيْنِ» لَقُلْتَ: اضْرِبِ [الْإِثْنَيْنِ، وَأَكْرِمِ الْإِثْنَيْنِ، فَحَذَفْتَ الْخَفِيفَةَ مِنْ هَذَا كَمَا تَحْذِفُهَا فِي نَحْوِ: اضْرِبِ الْيَوْمَ؛ لِأَنَّ اللَّامَ مِنَ «الْإِثْنَيْنِ» وَ«الْإِبْنَيْنِ»^(٦) فِي تَقْدِيرِ السَّكُونِ، فَتَحْذِفُ الْخَفِيفَةَ مَعَ لَامِ الْمَعْرِفَةِ^(٧) إِذَا تَحَرَّكَتْ بِهَذِهِ الْحَرَكَةِ، كَمَا تَحْذِفُهَا إِذَا لَقِيتَ سَاكِنًا، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كَقَوْلِكَ: اضْرِبِ بِأَلْحَمَرِ، فِي قَوْلٍ مِنْ حَذَفَ مَعَهُ بَعْدَ هَمْزَةِ الْوَصْلِ. فَأَمَّا قَوْلُ أَبِي عَمْرٍو: ﴿عَادَا لَوْلَى﴾، فَإِنَّهُ لَمَّا خَفَّفَ الْهَمْزَةَ الَّتِي هِيَ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ الْفَاءِ - لِاجْتِمَاعِ الْوَاوَيْنِ أَوْلًا - أَلْقَى حَرَكَتَهَا عَلَى اللَّامِ السَّاكِنَةِ، فَإِذَا أَلْقَى الْحَرَكَةَ عَلَى اللَّامِ السَّاكِنَةِ تَحَرَّكَتْ وَقَبِلَهَا نُونٌ سَاكِنَةٌ، فَأَذْغَمَهَا فِي اللَّامِ؛ كَمَا يَدْغَمُهَا فِي^(٨) الرَّاءِ فِي نَحْوِ: مِنْ رَأَشِدٍ، وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ يَقْلِبُهَا لِأَمَّا أَوْ رَاءٍ. فَإِذَا أَدْغَمَهَا فِيهَا صَارَ ﴿عَادَا لَوْلَى﴾، وَخَرَجَ مِنَ الْإِسَاءَةِ الَّتِي نَسَبَهَا إِلَيْهِ أَبُو عَثْمَانَ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أن يكون تخفيف الهمزة من قوله: ﴿الْأَوْلَى﴾ على قول من قال: لَحْمَرٌ؛ كَأَنَّهُ يَقُولُ فِي التَّخْفِيفِ لِلْهَمْزَةِ قَبْلَ الْإِدْغَامِ: ﴿لَوْلَى﴾، فَيَحْذِفُ هَمْزَةَ الْوَصْلِ كَمَا يَقُولُ: لَحْمَرٌ، فَيَحْذِفُهَا، فَإِذَا كَانَ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ كَانَتْ اللَّامُ فِي حُكْمِ التَّحْرُكِ، وَخَرَجَتْ مِنْ حُكْمِ السَّكُونِ؛ بِدَلَالَةِ حَذْفِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ مَعَهُ، وَإِذَا

(١) في أ: النون.

(٢) في أ: ليس.

(٣) في أ: كان.

(٤) في أ: النون.

(٥) في أ: سكونها.

(٦) بدل ما بين المعقوفين في أ: اضرب اثنين وأكرم ابنيين.

(٧) زاد في ب: كما تحذف.

(٨) في ب: من.

خَرَجَتْ من حكم السكون حَسُنَ الإدغام معه، كما حَسُنَ في: مَن لَّكَ، وَمَن لُّؤْمٌ، فهذا كأن الإدغامَ كان في حرف متحرك غير ساكن، كما أن عَامَّةً ما يدغم فيه من الحروف تكون متحركة.

والوجه الآخر: أن يكون أدغم على قول من قال: أَلْوَلَى، أَلْحَمَرَ، فلم يحذف الهزمة التي للوصل مع إلقاء الحركة على لام المعرفة؛ لأنه في تقدير السكون، فلا يمتنع أن يدغم فيه، وَإِنْ كان في حكم السكون، كما لم يمتنع أن يدغم في نحو: رُدَّ، وَفِرَّ، وَعَعْضَ. وَإِنْ كَانَتْ لاماتُهُنَّ سَوَاكِنَ، وتحرُّكُها للإدغام كما تُحْرَكُ^(١) السواكن التي ذكرنا للإدغام.

فإِذَا لَمْ يَخْلُ الإدغام في ﴿عَادَا لَوْلَى﴾ من أن يكون: أَلْوَلَى، على قول من قال: أَلْحَمَرَ، أو قول من قال: لَحَمَرَ، وجاز في الوجهين جميعاً - ثَبَّتْ صحته.

فأما مَن رَوَى عن نافع من أنه همز فقال: ﴿عَادَا لَوْلَى﴾، فإنه كما رَوَى عن ابن كثير من قوله: ﴿سُوْقِهِ﴾ [الفتح: ٢٩]. ووجهه: أن الضمة لقربها من الواو، وأنه لم يحجز بينهما شيء - صارت كأنها عليها؛ فهمزها كما تُهمزُ الواوات إذا كانت مضمومة، نحو: أَدُورُ، والعُثُورُ، والسُّوقُ، وما أشبه ذلك. وهذه لغة قد حُكِيَتْ ورُويَتْ، وإن لم تكن بتلك الفاشية.

وقوله: ﴿إِنَّا إِذَا لَمِينُ الْإِيمِينِ﴾ [المائدة: ١٠٦] في قياس ﴿عَادَا لَوْلَى﴾ يجوز فيه ما جاز فيه.

قال أبو عثمان: ومن قرأ ﴿عَادَا لَوْلَى﴾ فأظهر النون فقد أخطأ؛ لأن النون لا تظهر على اللسان إلا مع حروف الحلق.

* * *

(١) في أ: يحرك.

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْقَمَرِ

قرأ ابن كثير ونافع: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [٦] بغير ياء، و: ﴿مهطعين إلى الداعى﴾ [٨] بياء في الوصل. وَرَوَى إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ وَابْنُ جَمَازٍ وَوَرِثٌ عَنْ نَافِعٍ: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ بياء في الوصل. وَرَوَى عَنْهُ قَالُونَ وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ أَبِيهِ، وَإِبْرَاهِيمَ الْقُورَسِيَّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ مِثْلَ ابْنِ كَثِيرٍ: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ بغير ياء، و: ﴿مُهْطَعِينَ إِلَى الدَّاعِ﴾ بياء في الوصل. [وقرأهما أبو عمرو جميعاً بياء في الوصل] (٢).

وقرأ عاصم وابن عامر وحزمة والكسائي: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾، و: ﴿إِلَى الدَّاعِ﴾ بغير ياء في وصل ولا وقف (٣).

قال أبو علي: قد تقدّم القول في هذا النحو في غير موضع.

وقرأ ابن كثير وحده: ﴿إِلَى شَيْءٍ تُكْرُ﴾ [٦] خفيفة.

وقرأ الباقر: ﴿تُكْرِي﴾ مثقلاً (٤).

قال أبو علي: «تُكْر» أحد الحروف التي جاءت على «فُعْل»، وهو صفة، وعلى

ذلك حَمَلَهُ سيبويه. واستشهد بالآية.

ومثل ذلك: ناقة أجد، ومشيئة سَجْح.

قال: [من البسيط]

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٤) التيسير للداني (٢٠٦)، تفسير القرطبي (١٣٥/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣٧)، الحجة لأبي زرعة (٦٨٩)، السبعة لابن مجاهد (٦١٧)، الغيث للصفاسي (٣٦١)، الكشف للقيسي (٢٩٨/٢)، المجمع للطبرسي (١٨٤/٩، ١٨٥)، النشر لابن الجزري (٣٨٠/٢).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٤)، الإملاء للعكبري (١٣٤/٢)، البحر المحيط (١٧٥/٨)، التبيان للطوسي (٤٤٣/٩)، التيسير للداني (٢٠٥)، تفسير القرطبي (١٢٩/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣٧)، الحجة لأبي زرعة (٦٨٨)، السبعة لابن مجاهد (٦١٧)، الغيث للصفاسي (٣٦١)، الكشف للقيسي (٢٩٧/٢)، المجمع للطبرسي (١٨٤/٩، ١٨٥)، النشر لابن الجزري (٢١٦/٢).

دَعُوا التَّحَاجُّوْا وَامْشُوا مِشْيَةً سُّجُجًا إِنَّ الرِّجَالَ ذَوُو عَصْبٍ وَتَذَكِّيرٍ^(١)
 ورجل شَلَّلٌ: للخفيف^(٢) في الحاجة، فقول من قال: ﴿نُكِّرِ﴾ إنما هو على
 التخفيف مثل: رُسل، وكُتِب، وسَبِع. والضمّة في تقدير الثبات كما كان كذلك في:
 لَقَضَوْا الرِّجْل؛ ولذلك رفضوا أن يجمعوا «كِسَاء» على «فُعَل» في قول من قال:
 رُسل.

وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿خَاشِعًا﴾ [٧] بألف.

وقرأ الباقر: ﴿خُشَعًا﴾ بغير ألف.

قال أبو علي: وجه من قال: ﴿خَاشِعًا﴾ أنه فعل متقدم؛ فكما لم يُلْحَق علامة
 التأنيث^(٣) لم يُجْمَع، وَحَسَنَ أَلَا يُؤْنِثُ؛ لأن التأنيث ليس بحقيقي.

ومن قال: ﴿خُشَعًا﴾، فقد أثبت ما يدل على الجمع وهو على لفظ الإفراد، ودَلَّ
 لفظ الجمع على ما يدل عليه التأنيث الذي ثَبَتَ في نحو قوله في الأخرى: ﴿خَشِعَةً
 أَنْزَرُمُ﴾ [القلم: ٤٣]، [و:] ﴿وَحَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ﴾ [طه: ١٠٨]؛ فلذلك
 يُرْجِحُ: مررت برجلٍ حَسَانٍ قَوْمُهُ، على قولهم: مررت برجلٍ حَسَنٍ قَوْمُهُ؛ لأن
 «حَسَانًا» قد حصل فيه ما يدل على الجمع، والجمع كالتأنيث في باب أنه يدل عليه.
 [و] ^(٤) قال:

كلهم قرأ: ﴿فَفَتَحْنَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ﴾ [١١] خفيفة.

غير ابن عامر فإنه قرأ: ﴿فَفَتَّحْنَا﴾ مشددة^(٥).

قال أبو علي: وَجْهُ التَّخْفِيفِ أَنْ «فَعَلْنَا» بِالتَّخْفِيفِ يَدُلُّ عَلَى الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ.
 ووجه التثقيل أنه يخص الكثير، وَيُقَوَّى ذلك قوله: ﴿مُفْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ [ص: ٥٠].
 قال:

(١) تقدم.

(٢) في أ: الخفيف.

(٣) في ب: للتأنيث.

(٤) سقط في ب.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٤)، البحر المحيط (١٧٧/٨)، التبيان للطوسي (٤٤٥/٩)،
 التيسير للداني (١٠٢)، تفسير القرطبي (١٣٢/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣٨)، الحجة
 لأبي زرعة (٦٨٩)، السبعة لابن مجاهد (٦١٨)، الغيث للصفاسي (٣٦١)، الكشاف
 للزمخشري (٣٧/٤)، المجمع للطبرسي (١٨٨/٩)، النشر لابن الجزري (٢٥٨/٢).

قرأ ابن عامر وحمزة وهبيرة عن حفص عن عاصم: ﴿سَتَعْلَمُونَ غَدًا﴾ [٢٦] بالتاء، وقال غيرُ هبيرة عن حفص [عن] (١) عاصم بالياء. وكذلك قرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم بالياء (٢).

حُجَّةُ الياء: أن قبله عَيْبَةٌ، وهو قوله: ﴿فَقَالُوا أَبَشْرًا مِّنَّا... سَيَعْلَمُونَ﴾، ووجه التاء [أنه على] (٣): قيل لهم: ﴿سَتَعْلَمُونَ غَدًا﴾. قال:

وَرَوَى وَزْشٌ عَنْ نَافِعٍ: ﴿وَتُنذِرِي﴾ [٣٠] بياء.

وَرَوَى غَيْرُهُ عَنْهُ بِغَيْرِ يَاءٍ.

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِغَيْرِ يَاءٍ (٤).

[ف] حَذَفُ الْيَاءِ؛ لِأَنَّهُ فَاصِلَةٌ، فَيَجْرِي مَجْرَى الْقَافِيَةِ فِي حَذْفِ الْيَاءِ مِنْهَا.

كما قال: [من المتقارب]

..... من حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنَّ (٥)



(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٥)، الإعراب للنحاس (٢٩١/٣)، البحر المحيط (١٨٠/٨)، التبيان للطوسي (٤٤٩/٩)، التيسير للداني (٢٠٦)، تفسير الطبري (٥٩/٢٧)، تفسير القرطبي (١٣٩/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣٨)، الحجة لأبي زرعة (٦٨٩)، السبعة لابن مجاهد (٦١٨)، الغيث للصفاسي (٣٦١)، الكشف للزمخشري (٣٩/٤)، الكشف للقيسي (٢٩٧/٢)، المجمع للطبرسي (١٩٠/٩)، النشر لابن الجزري (٣٨٠/٢).

(٣) في ب: على أنه.

(٤) ينظر: الغيث للصفاسي (٣٦١)، الكشف للقيسي (٢٩٨/٢)، النشر لابن الجزري (٢/٣٨٠).

(٥) تقدم.

[بِسْمِ اللَّهِ] ^(١)

ذَكَرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ «الرَّحْمَنِ» - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -

قرأ ابن عامر وحده: ﴿وَالْحَبِّ ذَا الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانِ﴾ [١٢] بالنصب.

وقرأ الباقر: ﴿وَالْحَبِّ ذُو الْعَصْفِ﴾ رفع ^(٢).

[قال] ^(٣) أبو عبيدة: العصف: الذي يُعَصَفُ فيؤكل من الزرع، وهو العصيفة.

قال عَلْقَمَةُ بْنُ عَبْدِةَ: [من البسيط]

تَسْقَى مَذَانِبَ قَدْ مَالَتْ عَصِيفَتُهَا حَدُورُهَا مِنْ أَيْتِي الْمَاءِ مَطْمُومٍ ^(٤)
طَمَّهَا: مَلَّأَهَا.

قال: والريحان: الحب الذي يؤكل.

يقال ^(٥): سبحانك وريحانك، أي: رزقك.

وَأَنْشَدَ لِلنَّمْرِ بْنِ تَوْلَبٍ: [من المتقارب]

سَلَامٌ إِلَيْهِ وَرَيْحَانُهُ وَرَخْمَتُهُ وَسَمَاءُ دِرَزٍ ^(٦)

وروى عن ابن عباس: العصف: الورق ^(٧). قتادة: العصف: التبن.

وقيل: العصف والعصيفة: أعالي ورق الزرع.

قال أبو علي: قول ابن عامر: ﴿وَالْحَبِّ ذَا الْعَصْفِ﴾ حمله على أن قوله:

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٥)، الإملاء للعكبري (١٣٥/٢)، البحر المحيط (١٩٠/٨)، التبيان للطوسي (٤٦٠/٩)، التيسير للداني (٢٠٦)، تفسير القرطبي (١٥٨/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣٨)، الحجة لأبي زرعة (٦٩٠)، السبعة لابن مجاهد (٦١٩)، الغيث للصفاسي (٣٦١)، الكشف للقيسي (٢٩٩/٢)، المجمع للطبرسي (١٩٦/٩)، المعاني للفرأ (١١٤/٣)، النشر لابن الجزري (٣٨٠/٢).

(٣) سقط في أ.

(٤) البيت في ديوانه (٥٥)، واللسان (عصف)، والتاج (عصف)، وأساس البلاغة (طمم)، وبلا نسبة في اللسان (حدر)، وجمهرة اللغة (٨٨٥)، والتاج (حدر).

(٥) في أ: تقول.

(٦) البيت في ديوانه (٣٤٥)، اللسان (روح، درر)، والتنبيه والإيضاح (٢٤٣/١)، وتهذيب اللغة (٢٢١/٥)، والمخصص (٢٧٥/١٢، ١٦٤/١٧)، والتاج (روح، درر)، وبلا نسبة في ديوان الأدب (٤٧/٣، ٣٨٣).

(٧) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٥٧٩/١١) (٣٢٩٠٥)، وذكره السيوطي في الدر (١٩٢/٦).

﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنْبَارِ﴾ [١٠] مثل: خلقها للأنام وخلق الحبّ ذا العصف وخلق الريحان، وهو الرزق.

ويقوى ذلك قوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ أَزْوَاجًا مِنْ نَبَاتٍ شَقَى﴾ [طه: ٥٣].
قال:

[و] (١) اختلفوا في رفع النون وخفضها من قوله -تعالى-: ﴿وَالرَّيْحَانَ﴾ [١٢]:
فقرأ ابن كثير وعاصم ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿وَالرَّيْحَانَ﴾ رفع.
وقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَالرَّيْحَانَ﴾ خفض (٢).
قال أبو علي: من رفع فقال: ﴿وَالرَّيْحَانَ﴾ حمل ذلك على الرفع الذي قبله:
﴿فِيهَا فَكِكْهُمُ وَالنَّخْلُ... وَالْحَبُّ﴾ [١١، ١٢].

وهذا -أيضًا- يدل على معنى الخلق، إلا أنه إذا أتبع ما قبله كان أحسن؛ ليكون الكلام من وجه واحد، وفيه الدلالة على معنى الخلق، ﴿وَالرَّيْحَانَ﴾ في قول من رفع محمول على: ﴿فِيهَا﴾.

والمعنى: فيها هذه الأشياء التي عدت، أى: فيها فاكهة والريحان والحبّ ذو العصف. وَمَنْ جَرَّ فقال: ﴿ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانَ﴾ حَمَلَهُ على: ذو؛ كأنه قال: والحبّ ذو العصف وذو الريحان، أى: من الحب الرزق.
فإن قلت: [فإن] (٣) العصف والعصيفة رزق أيضًا؛ فكأنه قال: ذو الرزق وذو الرزق.

قيل: هذا لا يمتنع؛ لأن العصيفة رزق غير [الرزق] (٤) الذى أُوِقِعَ الريحانُ عليه، وكان الريحانُ أريد به الحب إذا خلص من لفائفه؛ فأُوِقِعَ عليه الرزق لعموم المنفعة

(١) سقط فى ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٥)، الإعراب للنحاس (٣٠٣/٣)، الإملاء للعكبرى (٢/١٣٥)، البحر المحيط (٨/١٩٠)، التبيان للطوسى (٩/٤٦٠)، التيسير للدانى (٢٠٦)، تفسير الطبرى (٢٧/٧٢)، تفسير القرطبي (١٧/١٥٨)، الحجة لابن خالويه (٣٣٨)، الحجة لأبى زرعة (٦٩٠)، السبعة لابن مجاهد (٦١٩)، الغيث للصفاقسى (٣٦١)، الكشاف للزمخشري (٤/٤٥)، الكشف للقيسى (٢/٢٩٩)، المجمع للطبرسى (٩/١٩٦)، المعانى للفراء (٣/١١٣)، تفسير الرازى (٢٩/٩٤)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٨٠).

(٣) سقط فى أ.

(٤) سقط فى أ.

[به]^(١)، وأنه رزق للناس ولغيرهم.

ويبعد أن يكون: الرِيحَانُ المشموم في هذا الموضع؛ إنما هُوَ قُوْتُ النَّاسِ والأَنْعَامِ؛ كما قال: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهٖ أَرْوَجًا مِّنْ ثَبَاتٍ شَقِيٍّ. كَلُّواْ وَارْعَوْاْ أَنْعَامَكُمْ﴾ [طه: ٥٣، ٥٤] أى: أَرْغَوْهَا إِيَّاهَا، وقال: ﴿مَتَنَّا لَكُمُ الْوَيْلَةَ لَمَّا لَمَسْنَا لَكُمُ الْوَيْلَةَ﴾ [عبس: ٣٢]؛ فكَذَلِكَ «العصيفة» يختص بأنه رِزْقُ الْأَنْعَامِ، و«الرِّيْحَانُ» يُعْمُ الْإِنْسَانِيَّ وَغَيْرِهِمْ.

فإن قُلْتُ: كيف يكون «الرِّيْحَانُ» مصدرًا، وهو في الأصل «فَيْعَلَانُ»، والعين محذوفة، وليس في أبنية المصادر [شيء]^(٢) على هذا الوزن؟! قيل: يجوز في ذلك وجهان:

أحدهما: أن تجعله اسمًا وُضِعَ مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ؛ كما وضع «تُرْبَانًا» و«جَنْدَلًا»، ونحو ذلك موضع المصادر.

والآخر أن يكون هذا مصدرًا اختص به المعتل، كما اختص بـ «كَيْثُونَةٌ» ونحوه، وليس ذلك في الصحيح.

ويحتمل وجهًا آخر، وهو أن تجعله على «فَعْلَانُ» مثل «الليان»، وتجعل الياء بدلًا من الواو؛ كما جعلت الواو بدلًا من الياء في «أشأوى»؛ فكَذَلِكَ جَعَلْتَ الْيَاءَ بَدَلًا مِنَ الْوَاوِ فِي «رَيْحَانُ»، وانتصب انتصابَ الْمَصْدَرِ فيما حكاه سيبويه من قولهم: سُبْحَانَ اللَّهِ وَرَيْحَانَهُ، كأنه قال: واسترزا قًا.

وليس ذلك كما لزمه الانتصابُ مِنَ الْمَصْدَرِ نَحْوُ: مَعَاذَ اللَّهِ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ جَاءَ مَرْفُوعًا فِي بَيْتِ النَّبِيرِ، وَمَجْرُورًا فِي قِرَاءَةِ «الرِّيْحَانِ»؟! قال:

قرأ نافع وأبو عمرو: ﴿يُخْرِجُ مِنْهُمَا﴾ [٢٢] بضم الياء، ﴿اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ رفع. وَرَوَى حُسَيْنٌ عَنْ أَبِي عَمْرٍو: ﴿يُخْرِجُ﴾ برفع الياء وكسر الراء، ﴿اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ نصبًا.

وقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿يَخْرِجُ مِنْهُمَا﴾ منصوبة الياء، ﴿اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ رفع^(٣).

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٥)، الإعراب للنحاس (٣/٣٠٥)، البحر المحيط (٨/١٩١)، =

[قال] أبو عبيدة: المَرْجان: صغار اللؤلؤ، واحدها: مَرْجَانَةٌ.

قال ذو الرمة: [من الطويل]

كَأَنَّ عَرَا المَرْجَانِ مِنْهَا تَعَلَّقَتْ عَلَى أُمِّ خَشْفٍ مِنْ طِبَاءِ المَشَافِرِ^(١)

[و] من قال: ﴿يُخْرِجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ﴾ كان قوله بَيِّنًا؛ لأن ذلك إنما يُخْرِجُ لا يُخْرِجُ

بنفسه، وكذلك من قال ﴿يُخْرِجُ﴾، أى: يخرج به الله، فنسب الإخراج إلى الله - تعالى - لأنه بقوته وتمكينه.

ومن قال: ﴿يُخْرِجُ﴾ جعل الفعل لـ «اللؤلؤ والْمَرْجَانُ» وهو اتساع؛ لأنه إذا أُخْرِجَ

ذلك خَرَجَ.

وقال: ﴿يُخْرِجُ مِنْهُمَا﴾، وَإِنَّمَا يخرج من أحدهما؛ على حذف المضاف؛ كما قال:

﴿عَلَى رَجُلٍ مِنَ الأَقْرَبِيَّيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١] على ذلك.

وقال أبو الحسن: زعم^(٢) قَوْمٌ أنه يخرج من العُذْبِ أيضًا.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي: ﴿المُنْشِئَاتُ﴾ [٢٤] فتحة^(٣).

وقرأ حمزة: ﴿المُنْشِئَاتُ﴾ كسرًا.

وَرَوَى [يحيى]^(٤) عن أبي بكر عن عاصم: ﴿المُنْشِئَاتُ﴾، و: ﴿المُنْشِئَاتُ﴾ فتحة

وكسرًا.

= التبيان للطوسي (٤٦٨/٩)، التيسير للداني (٢٠٦)، تفسير الطبري (٧٧/٢٧)، تفسير القرطبي (١٦٣/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣٩)، الحجة لأبي زرع (٦٩١)، السبعة لابن مجاهد (٦١٩)، الغيث للصفاسي (٣٦١)، الكشاف للزمخشري (٤٥/٤)، الكشاف للقيسي (٣٠١/٢)، المجمع للطبرسي (٢٠٠/٩)، تفسير الرازي (١٠١/٢٩)، النشر لابن الجزري (٣٨٠/٢، ٣٨١).

(١) البيت في ديوانه (١٦٧١)، واللسان (شقى، حزا)، والتاج (شقى)، وأساس البلاغة (عري). ويروى: «المشاعر» بدلًا من «المشافر».

(٢) في أ: وعند.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٦)، الإعراب للنحاس (٣٠٦/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٣٥)، البحر المحيط (١٩٢/٨)، التبيان للطوسي (٤٦٨/٩)، التيسير للداني (٢٠٦)، تفسير الطبري (٧٨/٢٧)، تفسير القرطبي (١٦٤/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣٩)، الحجة لأبي زرع (٦٩١)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٠) الغيث للصفاسي (٣٦١)، الكشاف للزمخشري (٤٦/٤)، الكشاف للقيسي (٣٠١/٢)، المجمع للطبرسي (٢٠٠/٩)، المعاني للفراء (١١٥/٣)، النشر لابن الجزري (٣٨١/٢).

(٤) سقط في ب.

وَرَوَى عَنْهُ حَفْصٌ: ﴿الْمُنشَأْتُ﴾ فتَحَا. وروى حَرَمِي عن حماد بن سلمة عن عاصم: ﴿الْمُنشَأْتُ﴾ فتَحَا.

[قال] أبو عبيدة: ﴿الْمُنشَأْتُ﴾: الْمُجْرِيَاتِ المرفوعات.

وَجِهَ مَنْ قَالَ: ﴿الْمُنشَأْتُ﴾ أنها أَنْشِئْتُ وأجريت، ولم تَفْعَلْ ذلك أنفُسها، أَى: فَعِلَ بها الإنشاء، وهذا بَيِّنٌ لا إشكال فيه.

ومن قال: ﴿الْمُنشِئَاتُ﴾ نَسَبَ الفعلَ إليها على الاتساع؛ كما يقال: مات زيد، ومرض عمرو، وغير^(١) ذلك مِمَّا يضاف الفعل إليه إذا وُجِدَ فيه، وهو في الحقيقة لغيره؛ فكأن المعنى: المُنشِئَاتِ السَيْرِ، فحذف المفعول للعلم به، وإضافة السير إليها - أيضًا - اتساع؛ لأن سيرها إنما يكون في الحقيقة بهبوب الريح أو رفع الصواري.

قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر: ﴿سَيْفَرُغُ﴾ [٣١] بالنون.

وَرَوَى حسين الجعفي عن أبي عمرو: ﴿سَيْفَرُغُ﴾ فتح الياء والراء.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿سَيْفَرُغُ﴾ بفتح الياء وضم الراء^(٢).

وجه الياء في ﴿سيفرغ﴾ أن العَيْنَةَ قد تَقَدَّمَ في قوله - تعالى -: ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ﴾

[٢٤]، وقوله: ﴿... وَجَهُ رَبِّكَ... سَيْفَرُغُ﴾ [٢٧، ٣١].

ويقال: فَرَعَ يَفْرَعُ، وَفَرَعُ يَفْرَعُ.

وقال أبو الحسن: بنو تميم يقولون: فَرَعَ يَفْرَعُ، مثل: عِلِمَ يَعْلَمُ.

وَرَوَى أَنْ فِي حَرْفِ أَبِي: ﴿سَتْفَرُغُ إِلَيْكُمْ﴾.

وليس الفراغ هنا فراغًا من شغل، ولكن تأويله القصد.

قال جرير: [من الوافر]

الآنَ وَقَدْ فَرَعْتَ إِلَى نُمَيْرٍ فَهَذَا جِئِنَ صِرْتَ لَهُمْ عَذَابًا^(٣)

قال: قرأ ابن عامر: ﴿أَيُّ الثَّقَلَانِ﴾ [٣١] بضم الهاء، ويقف بالهاء. قال: وَمَنْ

(١) في ب: نحو.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٦)، الإعراب للنحاس (٣٠٧/٣)، البحر المحيط (١٩٤/٨)، التبيان للطوسي (٤٧١/٩)، التيسير للداني (٢٠٦)، تفسير الطبري (٧٩/٢٧)، تفسير القرطبي (١٦٩/١٧)، الحجة لأبي زرعة (٦٩٢)، الغيث للصفاسي (٣٦١)، الكشف للقيسي (٣٠١/٢)، المجمع للطبرسي (٢٠٣/٩)، المعاني للفراء (١١٦/٣)، النشر لابن الجزري (٣٨١/٢).

(٣) تقدم.

قرأ بهذه القراءة وقف على الهاء، وكان أبو عمرو يقف: ﴿أَيُّهُ﴾ بالألف^(١).
 [حدثنا ابن مجاهد]^(٢) قال: أخبرني محمد بن يحيى قال: حدثنا أبو جعفر
 الضرير -يعنى محمداً- قال: كان الكسائي يقف ﴿أَيُّهُ﴾ بالألف^(٣).
 ولا وَجَهَ لقول ابن عامر: ﴿أَيُّهُ الثَّقَلَانِ﴾، وقد ذكرنا فيما قبل وَجَهَ الشُّبُهَةِ
 فيها.

قال:

قرأ ابن كثير وحده: ﴿شِوَاظٌ مِنْ نَارٍ﴾ [٣٥] بكسر الشين.
 وقرأ الباقر: ﴿شَوَاظٌ﴾ برفع الشين^(٤).

قال أبو علي: «الشَّوَاظُ» و«الشُّوَاظُ» لغتان، زعموا.

قال أبو الحسن: أهل مكة يكسرون «الشُّوَاظُ».

قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿وَنُحَاسٍ﴾ [٣٥] كسرًا.

وقرأ الباقر: ﴿وَنُحَاسٍ﴾ رفعًا^(٥).

[قال] أبو عبيدة: ﴿شَوَاظٌ مِنْ نَارٍ﴾: اللهب لا دخان فيه.

قال رؤبة: [من الرجز]

(١) في أ: بألف.

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٦) التيسير للداني (١٦١، ١٦٢)، تفسير القرطبي (١٦٩/١٧)،

السبعة لابن مجاهد (٦٢٠)، الغيث للصفاقسي (٣٦١)، النشر لابن الجزرى (١٤٢/٢).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٦)، الإعراب للنحاس (٣٠٩/٣)، الإملاء للعكبرى (٢/

١٣٥)، البحر المحيط (١٩٥/٨)، التبيان للطوسي (٤٧١/٩)، التيسير للداني (٢٠٦)،

تفسير الطبرى (٨١/٢٧)، تفسير القرطبي (١٧١/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣٩)،

الحجة لأبى زرع (٦٩٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٢١)، الغيث للصفاقسي (٣٦٢)،

الكشف للقيسى (٣٠٢/٢)، المجمع للطبرسى (٢٠٣/٩)، المعانى للقراء (١١٧/٣)،

النشر لابن الجزرى (٣٨١/٢).

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٦)، الإعراب للنحاس (٣٠٩/٣)، الإملاء للعكبرى (٢/

١٣٥)، البحر المحيط (١٩٥/٨)، التبيان للطوسي (٤٧١/٩)، التيسير للداني (٢٠٦)،

تفسير القرطبي (١٧١/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٣٩، ٣٤٠)، الحجة لأبى زرع (٦٩٣)،

السبعة لابن مجاهد (٦٢١)، الغيث للصفاقسي (٣٦٢)، الكشف للزمخشري (٤٧/٤)

(٤٧/٤)، الكشف للقيسى (٣٠٢/٢)، المجمع للطبرسى (٢٠٣/٩)، تفسير الرازى

(١١٥/٢٩)، النشر لابن الجزرى (٣٨١/٢).

إِنَّ لَهُمْ مِنْ وَقَعِنَا أَفْيَاطًا وَنَارَ حَرْبٍ تُسْعِرُ الشُّوَاطِأَ^(١)
قال: والنَّحَاسُ: الدخان.

قال الجَعْدِيُّ: [من المتقارب]

يُضِيءُ كَضَوْءِ سِرَاجِ السَّلِيلِ ط لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ فِيهِ نُحَاسًا^(٢)
قال: السليط: الخَلْ^(٣).

وَرُوِيَ عن ابن عباس أيضًا: الشواط: لهب لا دخان فيه^(٤)، وعنه أيضًا:
النحاس: الدخان^(٥).

قال أبو علي: إذا كان الشواط: اللهب لا دخان فيه، ضعفت قراءة من قرأ:
﴿شُوَاطٌ مِّنْ نَّارٍ وَنُحَاسٌ﴾، ولا يكون على تفسير أبي عبيدة إلا الرفع في «نحاس»،
على: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّنْ نَّارٍ﴾، ويرسل نحاس، أى: يُرْسَلُ هذا مرةً وهذا
أخرى.

فإن قلت: فهل يجوز الجر في «نحاس» على تفسير ابن عباس وأبي عبيدة؟
قلنا: فإنه يجوز من وجه، وهو على أن تقدره^(٦): يرسل عليكما شواط من نار
وشيء من نحاس، فتحذف الموصوف وتُقيم الصفة مُقَامَهُ؛ كقوله: ﴿وَمِنْ عَائِنِهِمُ
يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾ [الروم: ٢٤]، و: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾ [النساء: ٤٦]،
﴿وَأَنَّ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾ [النساء: ١٥٩]، ﴿وَمِنَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى
الْتِفَاقِ﴾ [التوبة: ١٠١]. فحذف الموصوف من^(٧) ذلك كله، وكذلك فى الآية.

(١) الرجز لرؤية فى لسان العرب (شوط) وليس فى ديوانه، ولرؤية أو العجاج فى التاج (قيظ،
لحظ)، وهو فى ملحق ديوان العجاج (٣٤٩/٢)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (٥٥٣)،
(٩٣٣).

(٢) البيت فى ديوانه (٨١)، وجمهرة اللغة (٥٣٦)، واللسان (نحس، سلط)، والتاج (نحس،
سلط)، والكمال (٤٧٧)، والشعر والشعراء (٣٠٢)، وبلا نسبة فى كتاب العين (١٤٤/٣)،
وتهذيب اللغة (٣٢٠/٤).

(٣) السليط: كل دهن عصر من حب والسليط - أيضًا -: الشيرج. والخل مثله.

(٤) أخرجه بمثله ابن جرير (٥٩٦/١١) (٣٣٠٢٧) و (٣٣٠٢٨)، وذكره السيوطى فى الدر
(١٩٨/٦)، وعزاه لابن الأبارى فى كتاب الوقف والابتداء والطستى والطبرانى.

(٥) أخرجه ابن جرير (٥٩٧/١١) (٣٣٠٣٩) و (٣٣٠٤٠)، وذكره السيوطى فى الدر (١٩٨/٦)،
وزاد نسبته لابن المنذر وابن أبى حاتم.

(٦) فى ب: تقدر.

(٧) فى ب: فى.

فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّ هَذَا فاعِلٌ، والفاعل لا يُحذف.
قلنا:

فقد جاء: [من الطويل]

وَمَا رَاعِنِي إِلَّا يَسِيرُ بِشَرْطَةٍ وَعَهْدِي بِهِ قَيْنًا يَفْشُ بِكَبِيرٍ^(١)
على أن هذا الحذف قد جاء في المبتدأ في الآي التي تَلَوْتَهَا^(٢) أو بعضها، وقد
قالوا: «تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدِي لَا أَنْ تَرَاهُ»^(٣).

فَإِذَا حَذَفَ الموصوف بَقِيَ بعده قوله: ﴿مِنْ نَارٍ﴾ الذي هو صفة لـ «شيء»
محذوف، وحذف «مِنْ»؛ لِأَنَّ ذِكْرَهُ قَدْ تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ: ﴿مِنْ نَارٍ﴾ فَحَسَّنَ ذَلِكَ حَذْفَهَا
كَمَا حَسَّنَ حَذْفُ الجارِ مِنْ قَوْلِهِمْ: عَلَيَّ مَنْ تَنْزِلُ أَنْزِلُ.

وكما أنشده أبو زيد من قول الشاعر: [من الطويل]

أَصْبَحَ مِنْ أَسْمَاءَ قَيْسٍ كَقَابِضٍ عَلَى الْمَاءِ لَا يَدْرِي بِمَا هُوَ قَابِضٌ^(٤)
أى: بما هو قابض عليه؛ فحذف لدلالة الجار المتقدّم عليه، وكما حذف الجار
عند الخليل في قوله: [من الرجز]

إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَيَّ مَنْ يَتَّكِلُ^(٥)

يريد عنده^(٦): مَنْ يَتَّكِلُ عَلَيْهِ؛ فَحَذَفَ الجار لَجَزِي ذِكْرِهِ؛ فَكَذَلِكَ سَهَّلَ حَذْفُ
«مِنْ» فِي الْآيَةِ بَعْضَ السَّهْوَةِ لَجَزِي ذِكْرِهِ قَبْلُ؛ فَيَكُونُ انْجِرَارُ «نُحَاسٍ» عَلَى هَذَا
بِـ «مِنْ» المضمرة، لا بالإشراك في «مِنْ» التي جَرَّتْ فِي قَوْلِهِ: ﴿مِنْ نَارٍ﴾، فَإِذَا انْجَرَّ
بِـ «مِنْ» هَذِهِ لَمْ يَكُنِ الشَّوَاظِ الَّذِي هُوَ اللَّهَبُ^(٧) قَسْطًا مِنَ الدِّخَانِ.

وَحِكَايَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو أَنَّهُ قَالَ: لَا يَكُونُ الشَّوَاظُ إِلَّا مِنْ نَارٍ وَشَيْءٍ، يَعْنِي: مِنْ
شَيْئِينَ.

وقال أبو الحسن: قال بعضهم: لا يكون الشواظ إلا من النار والدخان جميعًا.

قال: وكلُّ حسن، إلا أنا نختار الرفع، يعنى الرفع فى قوله: ﴿وَنُحَاسٌ﴾.

(١) تقدم.

(٢) فى ب: تلونا.

(٣) ينظر: مجمع الأمثال (٢/٢٢٧).

(٤) تقدم.

(٥) تقدم.

(٦) زاد فى أ: على.

(٧) فى ب: لهب.

قال أبو علي: فإذا كَانَ الأمرُ على هذا فالجر مُتَّجِهٌ وليس بممتنع، كما امتنع في^(١) تفسير أبي عبيدة إلا من حيث ذكر.

قال:

قرأ الكسائي وحده: ﴿لَمْ يَطْمِئْتُنَّ﴾ [٧٤، ٥٦] بضم الميم في الحرف الأول وبكسرها في الثاني.

كذلك أخبرني الكسائي عن أبي الحارث عنه.

وقال أبو عبيدة: كان الكسائي يرى الضم فيهما والكسر، وربما كَسَرَ إحداهما وضمَّ الأخرى.

[حدثنا ابن مجاهد قال:]^(٢) وأخبرنا أحمد بن يحيى ثعلب عن سلمة عن أبي الحارث عن الكسائي: ﴿لَمْ يَطْمِئْتُنَّ﴾ يقرؤهما بالضم والكسر جميعاً، لا يبالي كيف قرأهما.

والباقون بكسر الميم فيهما^(٣).

قال أبو علي: «يَطْمِئُ» و«يَطْمُتُ» لغتان، مثل: «يَحْشِرُ» و«يَحْشُرُ»، و«يَعْكَفُ» و«يَعْكَفُ».

وقال أبو عبيدة: ﴿لَمْ يَطْمِئْتُنَّ﴾: لم يمسسهن. قال: يقال ما طمَّتْ هذا البعير حَبْلٌ قَطُّ، أى: ما مسه حبل قط.

قال رؤبة: [من الرجز]

كَالْبَيْضِ لَمْ يَطْمِئْتِ بِهِنَّ طَامِثٌ^(٤)

قال:

قرأ ابن عامر وحده: ﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ﴾ [٧٨] بالواو، وكذلك في

(١) في أ: من.

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٦، ٤٠٧)، البحر المحيط (١٩٨/٨)، التبيان للطوسي (٩/٤٧٩)، التيسير للداني (٢٠٧)، تفسير القرطبي (١٨١/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٤٠)، الحجة لأبي زرعة (٦٩٤)، السبعة لابن مجاهد (٦٢١)، الغيث للصفاسي (٣٦٢)، الكشف للزمخشري (٤٩/٤)، الكشف للقيسي (٣٠٣/٢)، المجمع للطبرسي (٢٠٧/٩)، النشر لابن الجزري (٣٨١/٢، ٣٨٢).

(٤) ينظر ديوانه ص (٢٩).

مصاحف أهل الشام.

وكلهم قرأ: ﴿ذِي الْمَلَكِ﴾ بالياء، وكذلك في مصاحف أهل الحجاز والعراق^(١). قال أبو علي: مَنْ قَالَ: ﴿ذِي الْمَلَكِ﴾ فَجَرَّ، جعله صفة لـ ﴿رَبِّكَ﴾ وزعموا أن في حرف ابن مسعود: ﴿ويبقى وجه ربك ذي الجلال﴾ بالياء في كليهما. وقال الأضْمَعِيُّ: لا يقال «الجلال» إلا في الله - تعالى - فهذا يُقَوِّى الجَرَّ، إلا أنَّ الْجَلَالَ قد جاء^(٢) في غيرِ الله سبحانه.

قال: [من الطويل]

فَلَا ذَا جَلَالٍ هِبْنُهُ لِجَلَالِهِ وَلَا ذَا ضَيَاعٍ هُنَّ يَتْرُكْنَ لِلْفَقْرِ^(٣)
والجَرُّ: الْوَجْهُ فِي «ذِي». وَمَنْ رَفَعَ أَجْرَاهُ عَلَى «الاسم».

* * *

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٧)، الإملاء للعكبري (١٣٥/٢)، البحر المحيط (١٩٩/٨)، التبيان للطوسي (٤٨١/٩)، التيسير للداني (٢٠٧)، الحجة لابن خالويه (٣٤٠)، الحجة لأبي زرعة (٦٩٤)، السبعة لابن مجاهد (٦٢١)، الغيث للصفاسي (٣٦٢، ٣٦٣)، الكشف للقيسي (٣٠٣/٢)، النشر لابن الجزري (٣٨٢/٢).

(٢) في ب: حل.

(٣) البيت لهديبة بن الخشرم في ديوانه (٩٧)، وخزانة الأدب (٣٣٧/٩)، وشرح أبيات سيويه (٨١/١)، والكتاب (١٤٥/١)، واللسان (قدر)، وبلا نسبة في الرد على النحاة (١١٣)، وشرح المفصل (٣٧/٢).

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذَكَرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْوَاقِعَةِ

قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر: ﴿وَحُورٌ عَيْنٌ﴾ [٢٢] رفع.
والمفضل عن عاصم وحمزة والكسائي: ﴿وَحُورٍ عَيْنٍ﴾ خفض (٢).
قال أبو علي: وجه الرفع على أنه لما قال: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ. بِأَكْوَابٍ
وَأَبَارِيقٍ﴾ [١٧، ١٨] دل هذا الكلام - وما ذَكَرَ بعد - عَلَى: لَهُمْ فيها كذا ولهم حُورٌ
عَيْنٌ.

وكذلك مَنْ نَصَبَ مِنْ غَيْرِ السَّبْعَةِ حَمَلَ عَلَى الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ دَلَّ عَلَى:
يُمْنَحُونَ، وَعَلَى: يُمْلَكُونَ، وَهَذَا مَذْهَبُ سَيُوبِهِ.

ومثل ذلك: [من الطويل]

فَلَمْ يَجِدَا إِلَّا مَنَاخَ مَطِيَّةٍ تَجَافَى بِهَا زَوْرٌ نَبِيلٌ وَكَلْكُلٌ
وَسُمُرٌ ظِمَاءٌ وَاتْرَثَهُنَّ بَعْدَمَا مَضَتْ هَنْجَعَةٌ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ ذُبُلٌ (٣)

لأن معنى «لم يجدا إلا مناخ مطية»: ثُمَّ مَنَاخَ مَطِيَّةٍ؛ فَحَمَلَ «سُمُرًا» عَلَى ذَلِكَ؛
كَمَا أَنَّ مَعْنَى: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ... بِأَكْوَابٍ﴾: لَهُمْ أَكْوَابٌ؛ فَحَمَلَ الرَّفْعَ عَلَى
الْمَعْنَى. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: [من الكامل]

بَادَتْ وَعَغِيْرَ آيَهُنَّ مَعَ الْبَلَى إِلَّا رَوَاكِدٌ (٤)
لَمَا كَانَ مَعْنَى الْحَدِيثِ (٥): بِهَا رَوَاكِدٌ حَمَلَ قَوْلُهُ: [من الكامل]

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٧)، الإعراب للنحاس (٣/٣٢٤)، الإملاء للعكبري (٢/١٣٦)، البحر المحيط (٨/٢٠٦)، التبيان للطوسي (٩/٤٩٠)، التيسير للداني (٢٠٧)، تفسير الطبري (٢٧/١٠١)، تفسير القرطبي (١٧/٢٠٤)، الحجة لابن خالويه (٣٤٠)، الحجة لأبي زرعة (٦٩٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٢)، الغيث للصفاقسي (٣٦٣)، الكشف للقيسي (٢/٣٠٤)، المجمع للطبرسي (٩/٢١٥)، المعاني للفراء (٣/١٢٣)، النشر لابن الجزري (٢/٣٨٣).

(٣) البيتان لكعب بن زهير في ديوانه ص (٧١)، وشرح أبيات سيويه (١/٨٤، ٨٥)، والكتاب (١/١٣٧).

(٤) تقدم.

(٥) في أ: الحدث.

وَمُشَجِّجٌ أَمَّا سَوَاءٌ قَدَالِهِ فَبَدَا ... (١) ...
على: بِهَا زَوَاكِدُ وَمُشَجِّجٌ.

ويجوز أن يُحْمَلَ الرفع على قوله: ﴿عَلَى سُرُرٍ مَوْضُونَةٍ﴾ [١٥]، يريد: وعلى سرر موضونة حُورٌ عَيْنٌ، أو: وَحُورٌ عَيْنٌ عَلَى سُرُرٍ مَوْضُونَةٍ؛ لأن الوصف قد جَرَى عليهن فاختَصَصْنَ؛ فجاز أن يُرْفَعَ بالابتداء، ولم يكن كالنكرة إذا لم توصف (٢) نحو: فِيهَا عَيْنٌ. وقوله (٣): ﴿عَلَى سُرُرٍ مَوْضُونَةٍ﴾ [١٥] خبر لقوله -تعالى-: ﴿ثُلَّةٌ مِّنَ الْأُولَىٰ... وَقَلِيلٌ مِّنَ الْآخِرِينَ﴾ [١٣، ١٤] فكَذَلِكَ يجوز أن يكون خبراً عنهن. ويجوز في ارتفاع: ﴿وَحُورٌ عَيْنٌ﴾ أن يكون عطفًا على الضمير في ﴿مُتَكَبِّرِينَ﴾ ولم يؤكد (٤)؛ لكون طول الكلام بدلًا من التأكيد.

ويجوز -أيضًا- أن تعطفه على الضمير في: ﴿مُتَقَبِّلَاتٍ﴾، ولم يؤكد لطول الكلام أيضًا. وقد جاء ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] فهذا أَجْدَر. ووجه الجر أن تحمله على قوله (٥) ﴿أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ. فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾ [١١، ١٢]، [التقدير: أولئك المقربون في جنات النعيم] (٦) وَفِي حُورٍ عَيْنٍ، أى: مقارنة حور عين، أو: معاشرة حُورٍ عَيْنٍ، فحذفت المضاف. فَإِنْ قُلْتَ: فَلِمَ لَا تحمله على الجار في قوله: يطوف عليهم ولدان بكذا ويحور عين؟

قلنا: فَإِنَّ هذا يمكن أن يقال، إِلَّا أَنَّ أبا الحسن قال: في هذا بعض الوَحْشَةِ. قال أبو عبيدة: الْحُورَاءُ: الشديدة بياض العين الشديدة سوادِهَا. قال:

قرأ ابن كثير وابن عامر والكسائي: ﴿عُرْبًا﴾ [٣٧] مُثَقَّلًا.
وقرأ حمزة: ﴿عُرْبًا﴾ خفيف.

واختلَفَ عن نافع وأبي عمرو وعاصم:

- (١) تقدم.
- (٢) في ب: يوصف.
- (٣) في ب: عيب وقولك.
- (٤) في ب: تؤكد.
- (٥) في ب: قولك.
- (٦) سقط من ب.

فَرَوَى يَحْيَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ: ﴿عُرْبًا﴾ خفيف.
 وروى حفص عن عاصم: ﴿عُرْبًا﴾ مثقل.
 وروى ابنُ جَمَّازٍ والقاضي عن قالون، وَوَزُّشٌ وَإِسْحَاقُ عن نافع: ﴿عُرْبًا﴾ مثقل.
 وروى إسماعيل بن جعفر: ﴿عُرْبًا﴾ خفيف.
 وروى عبدُ الوارث واليزيدئى عن أبي عمرو: ﴿عُرْبًا﴾ مثقل.
 وروى أبو زيد وشجاعُ بنُ أبي نَضْرٍ عن أبي عمرو: ﴿عُرْبًا﴾ خفيف.
 وقال عباس: سألت أبا عمرو فقراً: ﴿عُرْبًا﴾ مثقل.
 قال: وسألته عن ﴿عُرْبًا﴾ فقال: تميم تقولها ساكنة الراء^(١).
 قال أبو عبيدة: العُرُوبُ: الْحَسَنَةُ التَّبَعْلُ.

قال لبيد: [من البسيط]

وَفِي الْحُدُوجِ عَرُوبٌ عَيْرٌ فَاحِشَةٌ رِيًّا الرَّوَادِفِ يَعْشَى دُونَهَا الْبَصْرُ^(٢)
 قال أبو علي: «فَعُول»^(٣) يُجْمَعُ عَلَى: «فُعْلٌ» و «فُعْلٌ».

فمن التثقيب قوله: [من الرمل]

... ..
 فَاصْبِرِي إِنَّكَ مِنْ قَوْمٍ صَبْرُ^(٤)

وقال: [من الرمل]

... .. أَنَّهُمْ غُفْرٌ ذَنْبُهُمْ^(٥)

والتخفيف في ذلك شائع^(٦) مطرد.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٨)، البحر المحيط (٢٠٧/٨)، التبيان للطوسي (٤٩٣/٩)،
 التيسير للداني (٢٠٧)، تفسير الطبري (١٠٨/٢٧)، تفسير القرطبي (٢١١/١٧)، الحجة
 لابن خالويه (٣٤٠)، الحجة لأبي زرعة (٦٩٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٢)، الغيث
 للصفاقسي (٣٦٣)، الكشاف للزمخشري (٥٥/٤)، الكشف للقيسي (٣٠٤/٢، ٣٠٥)،
 المجمع للطبرسي (٢١٧/٩)، المعاني للفراء (١٢٥/٣)، النشر لابن الجزري (٢١٦/٢).
 (٢) البيت في شرح ديوانه ص (٦١)، ومجاز القرآن (٢٥١/٢)، والبحر المحيط (٢٠٧/٨)،
 والقرطبي (٢١١/١٧).

(٣) في أ: الفعول.

(٤) عجز بيت لطرفة وصدرة:

وتشكى النفس ما صاب بها

ينظر: ديوانه ص (٥٤).

(٥) تقدم.

(٦) في ب: شائع.

وليس في هذا ما في قول الآخر: [من الطويل]
 وَمَا بَدَّلْتُ مِنْ أُمَّ عِمْرَانَ سَلَفَعٍ مِّنَ السُّودِ وَزَهَاءِ الْعِنَانِ عَرُوبٌ^(١)
 ومما جاء مُسَكَّنًا في جمع^(٢) «عروب» قول رؤبة: [من الرجز]
 الْعُرْبُ فِي عَرَابِيَةٍ وَإِعْرَابٍ^(٣)
 وَذَكَرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: الْعَرَابِيَّةُ وَالْإِعْرَابِيَّةُ: التَّعْرِيضُ بِالنِّكَاحِ.
 قال:

وقرأ^(٤) ابن عامر: ﴿أَيْدَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا﴾ [الواقعة: ٤٧] بهمزيين، ﴿أَيْنَا لَمَبْعُوثُونَ﴾
 [٤٧] بهمزيين أيضًا، خلاف ما^(٥) في سائر القرآن.
 ولم يقرأ ابن عامر بالجمع بين الاستفهامين في سائر القرآن إلا في هذا
 الموضع^(٦).

قال أبو علي: إنَّ أَلْحَقَ حَرْفَ الاسْتِفْهَامِ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَيْنَا﴾ أَوْ لَمْ يُلْحِقْ، كَانَ «إِذَا»
 مَتَعَلِّقًا بِشَيْءٍ دَلَّ عَلَيْهِ ﴿أَيْنَا لَمَبْعُوثُونَ﴾.
 وكذلك لو لم يلحق فقال: «إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ».

ألا ترى أن «إِذَا» ظرف من الزمان، فلا بد له من فعل أو معنى فعل يتعلق به؟!
 ولا يجوز أن يتعلق بقوله: ﴿مِتْنَا﴾؛ لأن «إِذَا» مضاف إليه، والمضاف إليه لا يعمل
 في المضاف، وليس الفعل في موضع جزم، كما يكون في موضع جزم في الشعر،
 فإذا لم يجرز حمله على هذا الفعل ولا على ما بعد «إن»؛ من حيث لم يعمل ما بعد
 «إن» فيما قبلها، كما لم يعمل ما بعد «لا» - وكذلك^(٧) لا يجوز أن يعمل ما بعد

(١) البيت بلا نسبة في اللسان (عرب، سلفع، عنن)، وتهذيب اللغة (٢/٣٦٤)، ومقاييس اللغة
 (٣/١٦٠، ٤/٢٠، ٣٠١)، ومجمل اللغة (٣/٤٧٩)، والتاج (عرب، سلفع، عنن)،
 ويروى: «فما خلف» بدلًا من «وما بدلت».

(٢) في أ: جميع.

(٣) الرجز في ديوانه ص (٥)، واللسان (عرب)، وتهذيب اللغة (٢/٣٦٤)، وتاج العروس
 (عرب).

(٤) في أ: وقال.

(٥) زاد في ب: قرأ.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٨)، التيسير للداني (١٣٢، ٢٠٧)، الحجة لابن خالويه
 (٢٠٠)، الغيث للصفاسي (٣٦٣)، النشر لابن الجزري (١/٣٧٠، ٣٧٣).

(٧) في أ: فكذلك.

الاستفهام فيما قبله - علمت أنه متعلق بشيء دل عليه قوله: «إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ» أو: ﴿أَنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾، وذلك: نحشر، أو: نبعث، ونحوهما مما يدل عليه^(١) الكلام.
 وقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو عمرو والكسائي: ﴿شَرِبَ﴾ [٥٥]، بفتح الشين.
 وقرأ نافع وعاصم وحزمة: ﴿شَرِبَ﴾ بضم الشين^(٢).
 قال أبو علي: شرب، شُرِبَا وشُرِبَا، جميعاً: ف «الشُّرْبُ» كالأكل والضرب، و«الشُّرْبُ» كالشغل والذكر. فأما الشُّرْبُ فالمشروب؛ كما أن الطُّحْنَ: المطحون، وقال -تعالى-: ﴿هَلَا يَشْرِبُ وَلَكِنَّ يَوْمَ مَعْلُومٍ﴾ [الشعراء: ١٥٥]، إنما هو ما كانت تشربه من الماء. وقد يكون «الشُّرْبُ» جمع شارب، مثل: رَاكِبٌ وَرَكَبٌ، وراجلٌ ورجلٌ، وتاجرٌ وتجرٌ.

فأما قول الشاعر: [من الهزج]

وَعَنْسٍ قَدْ بَرَاهَا لَذَّةُ الْمَرْكَبِ وَالشُّرْبِ^(٣)
 فيمكن أن يعنى بالشُّرْبِ: المصدر، ويمكن أن يعنى به جمع «شارب»، والمصدر أشبه؛ ليكون معطوفاً على مثله.

وَيُقَوِّى الْمَصْدَرَ قَوْلُ الْآخِرِ: [من الكامل]

كَشْرَابٍ قَيْلٍ عَن مَطِيَّتِهِ وَلِكُلِّ أَمْرٍ وَاقِعٍ قَدْرُ^(٤)
 فَإِنْ جَعَلْتَ فِي الْبَيْتِ «الشرب» مصدرًا؛ فالمعنى: إدمان الشرب، وإن جعلته جمعًا [كان المعنى]^(٥): استعمال الشرب.
 قال:

وكلهم قرأ: ﴿نَحْنُ قَدَرْنَا﴾ [٦٠] بالتشديد.

(١) زاد في ب: هذا.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٨)، الإعراب للنحاس (٣٣٥/٣)، البحر المحيط (٢١٠/٨)، التبيان للطوسي (٤٩٩/٩)، التيسير للداني (٢٠٧)، تفسير الطبري (١١٢/٢٧)، تفسير القرطبي (٢١٤/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٤١)، الحجة لأبي زرعة (٦٩٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٣)، الغيث للصفاقسي (٣٦٤)، الكشاف للزمخشري (٥٦/٤)، الكشف للقيسي (٣٠٥/٢)، المجمع للطبرسي (٢٢٠/٩)، المعاني للأخفش (٤٩٢/٢)، المعاني للفراء (١٢٨/٣)، النشر لابن الجزري (٣٨٣/٢).

(٣) البيت لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه (٢٩٠)، ومقاييس اللغة (١٩٣/٤).

(٤) البيت لعمر بن أحمد في ديوانه ص (٩١)، والمعاني الكبير (٤٦٣/١).

(٥) في أ: فالمعنى.

غير ابن كثير فإنه قرأ: ﴿قَدَّرْنَا﴾ خفيفة.

قال أبو علي: قد قالوا: «قَدَّرْنَا» في معنى «قَدَّرْنَا»، وقد تقدّم ذكر ذلك.

ويدل عليه قوله: [من الطويل]

وَمُفْرِهَةٌ عَنَسٍ قَدَّرْتُ لِسَاقِهَا فَخَرَّتْ كَمَا تَتَّاعِ الرِّيحُ بِالْقَفْلِ^(١)

المعنى: قدرت ضربتي لساقها فضربت بها.

ومثله في المعنى: [من الطويل]

فَإِنْ تَعْتَذِرُ بِالْمَخْلِ مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا عَلَى الضَّيْفِ يَجْرُخُ فِي عَرَاقِيهَا نَضْلِي^(٢)

ومثله قول لبيد: [من الرمل]

مُدْمِنًا يَمَسُخُ فِي شَحْمِ الذَّرَى دَسَسَ الْأَسُوقِ مِنْ عَضْبِ أَقْلِ^(٣)

قال:

[قرأ]^(٤) عاصم في رواية أبي بكر: ﴿أَنَا لَمُعْرَمُونَ﴾ [٦٦] استفهام بهمزة.

وقرأ الباقون، وحفص عن عاصم: ﴿إِنَّا﴾ على لفظ الخبر^(٥).

قال أبو علي: قد تقدّم القول في ذلك.

قال:

قرأ حمزة والكسائي: ﴿بِمَوْقِعِ التُّجُومِ﴾ [٧٥] واحداً.

وقرأ الباقون ﴿بِمَوَاقِعِ﴾ جماعة^(٦).

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) البيت في ديوانه (١٩٨)، وكتاب الجيم (٣/٥٠)، ورواية الديوان:

مدمن يجلو بأطراف الذرى دنس الأسواق بالعضب الأفل

(٤) سقط في أ.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٩)، البحر المحيط (٢١٢/٨)، التبيان للطوسي (٥٠٢/٩)،

التيسير للداني (٢٠٧)، تفسير القرطبي (٢١٩/١٧)، الحجة لأبي زرة (٦٩٧)، السبعة

لابن مجاهد (٦٢٤)، الغيث للصفاسي (٣٦٤)، الكشاف للزمخشري (٥٧/٤)، الكشف

للقيسى (٣٠٥/٢)، المجمع للطبرسي (٢٢٢/٩)، النشر لابن الجزرى (٣٧٢/١).

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٩)، البحر المحيط (٢١٣/٨، ٢١٤)، التبيان للطوسي (٩/

٥٠٥)، التيسير للداني (٢٠٧)، تفسير الطبري (١١٧/٢٧)، تفسير القرطبي (٢٢٤/١٧)،

الحجة لابن خالويه (٣٤١)، الحجة لأبي زرة (٦٩٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٤)،

الغيث للصفاسي (٣٦٤)، الكشف للقيسى (٣٠٦/٢)، المجمع للطبرسي (٢٢٤/٩)،

المعاني للفراء (١٢٩/٣)، النشر لابن الجزرى (٣٨٣/٢).

قال أبو عبيدة: ﴿فَلَا أَقْسِدُ مَمَاقِعَ الْجُبُورِ﴾ أى: فأقسم، قال: ومواقعها: مساقطها حيث تغيب. هذا قول أبي عبيدة.

وقيل: إنه مواقع القرآن حين نزل على النبي ﷺ نُجُوماً.

وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ هذين الوجهين.

فأما الجمع فى ذلك - وإن كان مصدرًا - فلاخلافه؛ وذلك أن المصادر وسائر أسماء الأجناس إذا اختلفت جاز جمعها. وعلى هذا قالوا: تُمُورٌ وَتُمُرَانٌ. وقال ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ﴾ [لقمان: ١٩] فجمع؛ للاختلاف، وقال: ﴿لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾ فأفرد؛ لَمَا كان الجميع ضربًا واحدًا.

فمن قال: ﴿بِمَوْقِعٍ﴾ فأفرد؛ فلأته اسم جنس.

وَمَنْ جَمَعَ؛ فلاخلاف ذلك.

فأما قوله: [من الرجز]

كَأَنَّ مَثْنَىٰ مِنَ النَّفْسِ مَوَاقِعُ الطَّيْرِ عَلَى الصُّفَىٰ^(١)

فليس باسم المصدر، إنما هو موضع فجمع؛ لأن المعنى على الجمع، وإنما شبه «مواقع»^(٢) بـ «مواضع».

قال عباس: سألت أبا عمرو فقرأ: ﴿هذا نُزْلُهُمْ﴾ [٥٦] ساكنة.

وقرأ الباقون واليزيدى عن أبي عمرو: ﴿نُزُومٌ﴾ مثقل^(٣).

[و] النزل والنزل بمعنى، مثل: الشغل والشغل، والعنق والعنق، والطنب والطنب. فأما قوله -تعالى-: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدْعُونَ. نَزْلًا مِّنْ عَفْوِرٍ رَّحِيمٍ﴾ [فصلت: ٣١، ٣٢]، فـ «نزل» يحتمل ضربين:

يجوز أن يكون جمع «نازل»؛ كقوله: [من البسيط]

... .. أو تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نُزُلٌ^(٤)

(١) تقدم.

(٢) فى أ: مواضع.

(٣) ينظر: البحر المحيط (٨/٢١٠)، تفسير القرطبي (١٧/٢١٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٣).

(٤) عجز بيت للأعشى، وصدرة:

إن تركبوا مركوب الخيل عادتنا

ينظر: ديوانه (١١٣)، وخزانة الأدب (٨/٣٩٤، ٥٥٢، ٥٥٣)، والدرر (٥/٨٠)، وشرح

شواهد المغنى (٢/٩٦٥)، والصاحبى فى فقه اللغة ص (٢٧٦)، والكتاب (٣/٥١)، =

والحال من الضمير في ﴿تَدْعُونَ﴾ أى: ما تدعون من غفور رحيم نازلين . ويجوز أن يكون «نُزلاً» يراد به القوت الذى يقدم للنازل أو الضيف، ويكون حالاً من قوله: ﴿مَا تَدْعُونَ﴾، والعامل فى الحال معنى الفعل فى ﴿وَلَكُمْ﴾^(١) . وذو الحال ﴿مَا تَدْعُونَ﴾^(٢)، أى: لكم ما تدعون نزلاً . و: ﴿مَنْ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ صفة «نزل»، وفيه ضمير يعود إليه .

وقوله -تعالى-: ﴿كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾ [الكهف: ١٠٧] يجوز أن يكون المعنى: لهم ثمر جنات الفردوس نزلاً؛ فيكون «النزل»: القوت . ويجوز أن يكون «النزل» جمع «نازل» .

ويبدل على الوجه الأول قوله -تعالى-: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا﴾ [البقرة: ٢٥] .

قال:

رَوَى الْمُفَضَّلُ عَنْ عَاصِمٍ: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكذِبُونَ﴾ [٨٢] خفيفة منصوبة التاء .

وروى غيره عن عاصم: ﴿تُكذِبُونَ﴾ مشددة، وكذلك الباقون^(٣) .

[وقوله]: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكذِبُونَ﴾ أى: تجعلون رزقكم الذى رزقكموه الله -تعالى- فيما قاله: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبْرَكًا﴾ [ق: ٩] إلى قوله -تعالى-: ﴿رِزْقًا لِلْعِبَادِ﴾ [ق: ١١]، وقوله -تعالى-: ﴿وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢] أى: تكذبون^(٤) فى أن تنسبوا هذا الرزق إلى غير الله، فتقولون: مُطْرُنَا بِنُوءٍ كَذَا، فهذا وجه التخفيف .

ومن قال: ﴿تُكذِبُونَ﴾: فالمعنى^(٥): أنكم تكذبون بالقرآن؛ لأن الله -تعالى- هو

= والمحتسب (١٩٥/١)، وبلا نسبة فى معنى اللبيب (٦٨٣/٢)، وهمع الهوامع (٦٠/٢) .

(١) فى أ: لهم .

(٢) فى أ: ما يدعون .

(٣) ينظر: التبيان للطوسى (٥١٠/٩)، تفسير القرطبى (٢٣٠/١٧)، السبعة لابن مجاهد

(٦٢٤)، الكشاف للزمخشرى (٥٩/٤)، المجمع للطبرسى (٢٢٤/٩)، تفسير الرازى

(١٩٩/٢٩)، البحر المحيط (٢١٥/٨) .

(٤) فى ب: أن تكذبوا .

(٥) فى ب: قال: معنى .

الذى رزقكم ذلك؛ على ما جاء فى قوله: ﴿رِزْقًا لِلْعِبَادِ﴾ [ق: ١١] فتنسبونه أتم إلى غيره، فهذا تكذيبهم بما جاء به التنزيل.

وَرُوِيَ عَن ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَرَأَ: ﴿وَيَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكْذِبُونَ﴾^(١) [٨٢] أَى: تجعلون مكان الشكر الذى يجب عليكم التكذيب. وقد يكون المعنى: تجعلون شكر رزقكم التكذيب. فحذف المضاف.

* * *

(١) أخرجه ابن جرير (٦٦٣/١١) (٣٣٥٦٢)، عن على بن أبى طالب.

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذَكَرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْحَدِيدِ

قرأ أبو عمرو وحده: ﴿وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ﴾ [٨] رفع.

وقرأ الباقون: ﴿أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ﴾ (٢) [بفتح الألف والحاء والقاف].

حجة من قال: ﴿أَخَذَ﴾ أنه قد تقدم: ﴿وَمَا لَكُمْ لَّا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [٨]، والضمير يعود إلى اسم الله، تعالى. وأما ﴿أَخَذَ﴾ فإنه يدل على هذا المعنى، وقد عُرفَ أَخَذَ الميثاق، وَأَنَّ أَخَذَهُ اللهُ، سبحانه.

قال:

كلهم قرأ: ﴿وَكُلًّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [بالنصب] (٣).

غير ابن عامر فإنه قرأ: ﴿وَكُلُّ وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [١٠] بالرفع (٤).

قال أبو علي: حجة النصب بين؛ لأنه بمنزلة: زَيْدًا وَعَدْتُ خَيْرًا، فهو مفعول «وَعَدْتُ». وحجة ابن عامر أن الفعل إذا تَقَدَّمَ عليه مفعوله، لم يَقْوِ عَمَلُهُ فِيهِ قُوَّتَهُ إِذَا تَأَخَّرَ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا فِي الشَّعْر: زَيْدٌ ضَرَبْتَ؟! ولو تأخر المفعول فوق بعد الفعل، لَمْ يَجْزُ ذَلِكَ فِيهِ؟!

ومما جاء من ذلك [قول الشاعر] (٥): [من الرجز]

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٩)، الإعراب للنحاس (٣/٣٥١)، الإملاء للعكبري (٢/١٣٧)، البحر المحيط (٨/٢١٨)، التبيان للطوسي (٩/٥١٩)، التيسير للداني (٢٠٨)، تفسير الطبري (٢٦/٢٧)، تفسير القرطبي (١٧/٢٣٨)، الحجة لابن خالويه (٣٤١)، الحجة لأبي زرعة (٦٩٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٥)، الغيث للصفاسي (٣٦٤)، الكشف للقيسي (٢/٣٠٧)، المجمع للطبرسي (٩/٢٣١)، المعاني للفراء (٣/١٣٢)، تفسير الرازي (٢٩/٢١٧)، النشر لابن الجزري (٢/٣٨٤).

(٣) سقط في ب.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٠٩)، الإعراب للنحاس (٣/٣٥٣)، البحر المحيط (٨/٢١٩)، التبيان للطوسي (٩/٥١٩)، التيسير للداني (٢٠٨)، تفسير القرطبي (١٧/٢٤١)، الحجة لابن خالويه (٣٤١، ٣٤٢)، الحجة لأبي زرعة (٦٩٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٥)، الغيث للصفاسي (٣٦٤، ٣٦٥)، الكشف للزمخشري (٤/٦٣)، الكشف للقيسي (٢/٣٠٧)، المجمع للطبرسي (٩/٢٣١)، تفسير الرازي (٢٩/٢١٩)، النشر لابن الجزري (٢/٣٨٤).

(٥) في ب: في الشعر.

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخَيْبَارِ تَدْعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلهُ لَمْ أَصْنَعُ^(١)
 فرووه بالرفع؛ لتقدمه على الفعل وإن لم يكن شيء يمنع من تسلط الفعل عليه؛
 فكذلك قوله: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنِيَّ﴾ يكون على إرادة الهاء وحذفها، كما تحذف
 من^(٢) الصَّلَاتِ وَالصَّفَاتِ، فالصلوات نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾
 [الفرقان: ٤١]، والصفات نحو: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْرِي فَنَسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة:
 ٤٨] أى: لَا تَجْزِيهِ.

ومثل ذلك قول جرير: [من الوافر]

... .. وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ^(٣)
 حَمَيْتَهُ.

قرأ ابن كثير، وابن عامر: ﴿فَيُضَعَّفُهُ﴾ [١١] مشددة بغير ألف.

وابن كثير يضم الفاء.

[و] ابن عامر يفتح الفاء.^(٤)

[قال: وعاصم يقرأ^(٥): ﴿فَيُضَوِّفُهُ﴾ بالألف وفتح الفاء.

وقرأ نافع وأبو عمرو وحزمة والكسائي: ﴿فَيُضَاعِفُهُ﴾ بالألف وضم الفاء^(٦).
 قال أبو علي: «يُضَاعِفُ» و«يُضَعَّفُ»^(٧) بمعنى، فأما الرفع في «فيضاعفه»^(٨) فهو

(١) الرجز لأبي النجم في تخليص الشواهد (٢٨١)، وخزانة الأدب (٣٥٩/١)، والدرر (٢/١٣)، وشرح أبيات سيبويه (١٤/١)، وشرح شواهد المغنى (٥٤٤/٢)، وشرح المفصل (٩٠/٦)، والكتاب (٨٥/١)، والمحتسب (٢١١/١)، ومعاهد التنصيص (١/١٤٧)، ومغنى اللبيب (٢٠١/١)، والمقاصد النحوية (٢٢٤/٤)، والتاج (خير)، وبلا نسبة في الأغاني (١٧٦/١٠)، وخزانة الأدب (٢٠/٣)، (٢٧٢/٦)، (٢٧٣)، والخصائص (٢/٦١)، وشرح المفصل (٣٠/٢)، والكتاب (١٢٧/١)، (١٣٧)، (١٤٦)، والمقتضب (٤/٢٥٢)، وهمع الهوامع (٩٧/١).

(٢) فى أ: فى.

(٣) تقدم.

(٤) سقط فى ب.

(٥) فى ب: وقال عاصم.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٠)، الإعراب للنحاس (٣٥٤/٣)، التيسير للدانى (٨١)، تفسير القرطبي (٢٤٣/١٧)، الحجة لأبي زرعة (٦٩٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٥)، الغيث للصفاقسى (٣٦٤، ٣٦٥)، الكشاف للزمخشري (٦٣/٤)، الكشاف للقيسى (٣٠٨/٢)، المعانى للفراء (١٣٢/٣)، تفسير الرازى (٢٢٢/٢٩)، النشر لابن الجزرى (٢٢٨/٢).

(٧) فى أ: يضاعفه ويضعفه.

الوجه؛ لأنه محمول على: «يقرض»، أو على الانقطاع من الأول؛ كأنه: فهو يضاعفه، ولا يكون النصب في هذا كما كان في قولك: أتقوم فأحدثك؛ لأن القيام غير متيقن.

فالمعنى: أيكون منك قيام فحديث مني، وليس ما في الآية كذلك. ألا ترى أنه قال: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ﴾ [١١]؟! فالقرض ليس مسئولاً عنه، وإنما المسئول عنه الفاعل، وعلى هذا أجاز سيبويه: أيهم سار حتى يدخلها [ولم يجز سيبويه النصب في «يدخل»]؛ لأن السير متيقن غير مسئول عنه، وإنما السؤال عن الفاعل.

فكذلك في قوله -تعالى-: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَقْرُضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفُهُ﴾ لا يكون في: «يضاعف» إلا الرفع؛ كما لم يكن في «يدخل» بعد «حتى» إلا الرفع. ومن نصب فقال: ﴿فَيُضَاعِفُهُ﴾ لم يكن الوجه.

وإنما هو مما يجوز في الشعر في^(١) نحو قوله: [من الوافر]

... .. وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا^(٢)

ألا ترى أن المعطوف عليه موجب في موضع تيقن، ولكن يحمل قول الذي نصب فقال: ﴿فَيُضَاعِفُهُ﴾ على المعنى؛ لأنه إذا قال: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ﴾، فكأنه قد قال: أيقرض الله أحد قرضاً فيضاعفه [له]^(٣). فإن لم تحمله على ما ذكرنا من المعنى لم يستقم، فالوجه في قراءة: ﴿فَيُضَاعِفُهُ﴾ ما عليه الأكثر من الرفع في «يضاعفه»^(٤).

قال:

قرأ حمزة وحده: ﴿لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْظِرُونَا﴾ [١٣] مكسورة الظاء.

وقرأ الباقون: ﴿لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْظِرُونَا﴾ موصولة^(٥).

= (٨) في أ: فيضاعف.

(١) في ب: من.

(٢) تقدم.

(٣) سقط في ب.

(٤) في أ: فيضاعفه.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٠)، الإعراب للنحاس (٣/٣٥٧)، الإملاء للعكبري (٢/

١٣٧)، البحر المحيط (٨/٢٢١)، التبيان للطوسي (٩/٥٢٢)، التيسير للداني (٢٠٨)، =

قال أبو علي: ليس النظرُ: الرؤية التي هي إدراك البصر؛ إنما هو تقلاب العين نحو الجهة التي فيها المرئي المراد رؤيته.

[و] ^(١) مما يدل على ذلك قوله: [من الطويل]

فِيَامِي هَلْ يُجْزَى بُكَائِي بِمِثْلِهِ مِرَارًا وَأَنْفَاسِي إِلَيْكَ الرَّوَافِرُ
وَأَنْتَى مَتَى أَشْرِفَ عَلَى الْجَانِبِ الَّذِي بِهِ أَنْتَ مِنْ بَيْنِ الْجَوَانِبِ نَاطِرُ ^(٢)

فلو كان النظرُ: الرؤية، لم يطلب عليه الجزاء؛ لأنَّ المُحِبَّ لا يَسْتَشِيبُ من النظر إلى محبوبه شيئًا، بل يريد ذلك ^(٣) ويتمناه.

ويدل على ذلك قول الآخر: [من المتقارب]

وَنَظْرَةَ ذِي شَجَنِ وَامِقٍ إِذَا مَا الرِّكَّابُ جَاوَزْنَ مِيلاً
فهذا على التوجه إلى الناحية التي المحبوب فيها، وتقلاب البصر نحوها؛ لِمَا ^(٤)

يعالج من التلقُّت والتقلب.

كقول الآخر: [من البسيط]

مَا سِرْتُ مِيلاً وَلَا جَاوَزْتُ مَرْحَلَةً إِلَّا وَذِكْرُكَ يَلْوِي دَائِمًا عُنُقِي
وَمِمَّا يَبِينُ أَنَّ النَظْرَةَ لَيْسَتْ: الرؤية، أن الركاب إذا صارت بهذه المسافة أو

جاوزتها لم تقع الرؤية على مَنْ صار من الرائي بهذه المسافة.

فأما قوله -تعالى-: ﴿وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ أَلْقِیْمَةِ﴾ [آل عمران: ٧٧]، فالمعنى

أنه - سبحانه - لا يُنِيلُهُمْ رحمته.

وقد تقول: أنا أنظر إلى فلان: إذا كنت تُبْئِلُهُ شيئًا، ويقول القائل: انظر إليَّ نَظَرَ

الله إِلَيْكَ، يريد: أُبْئِلُنِي خَيْرًا أَنَا لَكَ اللهُ.

= تفسير الطبري (١٢٩/٢٧)، تفسير القرطبي (٢٤٥/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٤٢)،

الحجة لأبي زرة (٦٩٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٥)، الغيث للصفاسي (٣٦٥)،

الكشاف للزمخشري (٦٣/٤)، الكشف للقيسي (٣٠٩/٢)، المجمع للطبرسي (٢٣٣/٩)،

المعاني للفراء (١٣٣/٣)، تفسير الرازي (٢٢٣/٢٩)، النشر لابن الجزري (٣٨٤/٢).

(١) سقط في ب.

(٢) البيتان لدى الرمة في ديوانه ص (١٠١٤)، وينظر البيت الثاني في: خزنة الأدب (٤٨/٩)،

٥١، ٥٣، وشرح أبيات سيويه (٩٢/٢)، والكتاب (٦٨/٣)، وبلا نسبة في المقتضب

(٧١/٢).

(٣) في أ: ذلك.

(٤) في ب: وما.

و «نظرت» فِعْلٌ يُسْتَعْمَلُ وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُ عَلَى ضُرُوبٍ:

أحدها: أن تريد به: نظرت إلى الشيء، فتحذف^(١) الجارَّ وتوصل^(٢) الفِعْلَ.

من ذلك ما أنشدَهُ أبو الحسن: [من الخفيف]

ظَاهِرَاتُ الْجَمَالِ وَالْحُسْنِ يُنْظَرُ نَ كَمَا تَنْظُرُ الْأَرَكَ الطُّبَّاءُ^(٣)

المعنى: ينظرون إلى الأراك، فحذف الجارَّ الذي في نحو قوله: [من الطويل]

نَظَرْتُ إِلَى أَطْعَانٍ مَيٍّ كَأَنَّهَا^(٤)

والآخر: أن تريد^(٥) به: تأملتُ وتدبَّرتُ، وهو فعل غير متعد. فمن ذلك قولهم:

اذهب فانظر زيد أبو من هُو؟ فهذا يراد به التأمل.

ومن ذلك قوله -تعالى-: ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ﴾ [الإسراء: ٤٨]،

﴿أَنْظُرْ كَيْفَ يَقْرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذْبَ﴾ [النساء: ٥٠]، ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى

بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٢١]، وقد يتعدى هذا بالجار كقوله -تعالى-: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ

كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشية: ١٧] فهذا حصُّ على التأمل وتبيين وجه الحكمة فيه.

وقد يتعدى بـ «في»، وذلك نحو قوله -تعالى-: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ

وَالْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، فهذا كقوله -سبحانه-: ﴿أَوَلَمْ يَفْكَرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ﴾

[الروم: ٨].

فأما قوله: [من الطويل]

وَلَمَّا بَدَتْ حَوْرَانُ وَالْأَلُّ دُونَهَا نَظَرْتُ فَلَمْ تَنْظُرْ بِعَيْنَيْكَ مَنْظَرًا^(٦)

فيجوز أن يكون: نظرت فلم تنظر بعينيك، أى: نظرت فلم تر بعينيك منظراً؛

لغرقه في الآل، كقوله: [من الطويل]

تَرَى قُورَهَا يَغْرِقْنَ فِي الْآلِ مَرَّةً وَآوِنَةٌ يَخْرُجْنَ مِنْ غَامِرٍ ضَخْلٍ^(٧)

(١) فى أ: فيحذف.

(٢) فى أ: يوصل.

(٣) البيت بلا نسبة فى أساس البلاغة (٤٦٢).

(٤) صدر بيت لذى الرمة، وعجزه:

ذرى النخل أو أثل تميل ذوائبه

ينظر: ديوانه ص (٤٠)، وأمالى القالى (١٦٣/٣)، ومجالس ثعلب (٣٢/١).

(٥) فى أ: يريد.

(٦) البيت لامرئ القيس فى ديوانه (٦١)، والمخصص (١١٤/١، ٤٨/١٧).

(٧) تقدم.

وقد يجوزُ أن يُعنى بالنظر: الرؤية، على الاتساع؛ لأن تقليبَ البصر نحو المُبصرِ تبعه الرؤية، وقد يجرى على الشيء لفظُ ما يتبعه ويقترن به؛ كقولهم للمزادة: راوية، وكقولهم للفئاء: عذرة، وقولهم لذي بطن الإنسان: غائط، وإنما الغائط المطمئن من الأرض المستفل.

وقد يكون: «نظرت فلم تنظر» مثل: «تكلمت فلم تكلم»، أى: لم تأت بكلام على حسب ما يراد، أى: لم يقع الموقع الذى أريد؛ فكذلك: نظرت فلم تنظر منظراً كما تريد، أو: لم تر منظراً يروق.

وضربَ آخرُ من «نظرت»، أن تريد به: انتظرته.

من ذلك قوله -تعالى-: ﴿إِلَى طَعَامٍ غَيْرٍ نَظِيرٍ إِنَّهُ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، أى: غير منتظرين إدراكه وبلوغه.

ومن ذلك قولُ الشاعر: [من البسيط]

مَا زِلْتُ مُذْ أَشْهَرَ السُّفَارِ أَنْظَرُهُمْ مِثْلَ انْتِظَارِ الْمُضْحَى رَاعِيِ الْإِبِلِ^(١)

يدلك على ذلك قوله: مثل انتظار المضحى، المعنى: أنتظرهم^(٢) انتظاراً مثل

انتظار المضحى. فقد تبين أنهُ أراد بـ «نظرت»: انتظرت.

وقد يجيء «فعلت» و «افتعلت» بمعنى [واحد] كثيراً؛ كقولهم: شويت واشتويت، وحفرت واحفرت.

ومن ذلك قولُ الفرزدق: [من الوافر]

نَظَرْتُ كَمَا انْتَظَرْتُ اللَّهَ حَتَّى كَفَاكَ الْمَاجِلِينَ لَكَ الْمِحَالاً^(٣)

يريد: انتظرتُ كما انتظرتُ.

وقد يكون: «أنظرتُ» فى معنى: انتظرت، تطلب بقولك: أنظرنى، التنفيس

الذى يُطلبُ بالانتظار.

فمن^(٤) ذلك قوله: [من الوافر]

أَبَا هِنْدٍ فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْنَا وَأَنْظَرْنَا نُخْبِرْكَ الْيَقِينَا^(٥)

(١) البيت بلا نسبة فى المخصص (٤/١٧٠).

(٢) فى أ: انتظرتهم.

(٣) البيت فى ديوانه (٢/٦٥٥).

(٤) فى أ: من.

(٥) البيت لعمرو بن كلثوم فى ديوانه (٧١)، واللسان (نظر)، وتهذيب اللغة (١٤/٣٦٩)، والتاج =

ومن ذلك قوله -تعالى-: ﴿قَالَ أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الأعراف: ١٤]، إنما هو طلب الإمهال والتسويق، فالمطلوب بقوله: [من الوافر]

... .. وَأَنْظِرْنَا نُخَبِّرَكَ الْيَقِينَا

تنفيس، وفي قوله: ﴿أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾: تسويق وتأخير.

وكذلك قوله: ﴿أَنْظِرُونَا نَقْنِيسَ مِنْ نُورِكُمْ﴾ [١٣]: نَفْسُونَا نَقْتَبِسْ وانتظروا علينا.

وكذلك ما جاء في الحديث من إنظار المعسر. فهذا وإن كان التأخير يشملهما، فهو على تأخير دون تأخير، وليس تَسْرَعُ مَنْ تَسْرَعُ إِلَى تَخْطِئَةَ مَنْ قَالَ: ﴿أَنْظِرُونَا﴾ بشيء، وليس ينبغي أن يقال فيما لَطَفَ: إنه خطأ، وهو - زعموا - قراءة يحيى بن وثَّاب والأعمش.

قال:

قرأ نافعٌ وحفصٌ والمفضلٌ عن عاصم: ﴿وَمَا نَزَّلَ مِنَ الْحَقِّ﴾ [١٦] خفيفة نصب.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿وَمَا نَزَّلَ﴾ مشددة.

وروى عباس عن أبي عمرو: ﴿وَمَا نَزَّلَ مِنَ الْحَقِّ﴾ مرتفعة النون مكسورة الزاى^(١).

قال أبو على: من خفف [فقال]^(٢): ﴿وَمَا نَزَّلَ مِنَ الْحَقِّ﴾ ففي ﴿نَزَّلَ﴾ ذُكِرَ مرفوع بأنه الفاعل يعود إلى الموصول، ويقوى التخفيف قوله تعالى: ﴿وَبِالْحَقِّ نَزَّلَ﴾ [الإسراء: ١٠٥]. ومن قال: ﴿وَمَا نَزَّلَ﴾ فشدد، ففاعل الفعل الضمير العائد إلى اسم الله -تعالى- والعائد إلى الموصول الضمير المحذوف من الصلة، كالذى فى قوله تعالى: ﴿وَسَلِّمْ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ أَصْطَفَيْتَ﴾ [النمل: ٥٩] أى: اصطفاهم، وحجة ذلك كثرة ما فى القرآن من ذكر التنزيل.

= (نظر، إلى)، جمهرة أشعار العرب (١/٣٩٥)، وشرح ديوان امرئ القيس (٣٢٣)، وشرح القوائد السبع (٣٨٧)، وشرح القوائد العشر (٢٣١)، وشرح المعلقات السبع (١٧١)، وشرح المعلقات العشر ص (٩٠).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٠)، الإعراب للنحاس (٣/٣٥٩)، البحر المحيط (٨/٢٢٣)، التبيان للطوسى (٩/٥٢٦)، التيسير للدانى (٢٠٨)، تفسير الطبرى (٢٧/١٣١)، الحجة لابن خالويه (٣٤٢)، الحجة لأبى زرعة (٧٠٠)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٦)، الغيث للصفاسى (٣٦٥)، الكشف للقيسى (٢/٣١٠)، المجمع للطبرى (٩/٢٣٧)، المعانى للفراء (٣/١٣٤)، تفسير الرازى (٢٩/٢٢٩)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٨٤).

(٢) سقط فى أ.

ومن قرأ: ﴿وَمَا نُزِّلَ﴾ فالعائد إلى الموصول الذكر المرفوع في «نزل»، وذلك الذكر مرفوع بالفعل المبني للمفعول. و «ما» الذي هو الموصول في كل ذلك في موضع جر بالعطف على الجار في (١) قوله: ﴿أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ﴾. قال:

قرأ ابن كثير، وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ﴾ [١٨] خفيف.

وقرأ الباقر وحفص عن عاصم: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ﴾ مشددة الصاد فيهما (٢).

قال أبو علي: مَنْ حَقَّفَ فقال: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ﴾ فمعناه: إن المؤمنين والمؤمنات. وأما (٣) قوله - تعالى -: ﴿وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [١٨] فهو في المعنى كقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [الكهف: ١٠٧]؛ لأن إقراض الله - تعالى - من الأعمال الصالحة.

وَمِنْ حِجَّةٍ مَنْ قَالَ: ﴿الْمُصَدِّقِينَ﴾ فخفف، أنه أعم من ﴿الْمُصَدِّقِينَ﴾. ألا تَرَى أَنْ ﴿الْمُصَدِّقِينَ﴾ مقصور على الصدقة، و ﴿الْمُصَدِّقِينَ﴾ يعم التصديق والصدقة؟! لَأَنَّ الصَّدَقَةَ مِنَ الْإِيمَانِ؛ فَهُوَ أَذْهَبُ فِي بَابِ الْمَدْحِ.

ومن حجة من ثقل فقال: ﴿الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ﴾ أنهم زعموا أن في قراءة أبي: ﴿إِنَّ الْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ﴾، ومن حجتهم أن قوله - تعالى -: ﴿وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ اعتراض بين الخبر والمخبر عنه، والاعتراض بمنزلة الصفة؛ فهو للصدقة أشد ملائمة منه للتصديق، وليس التخفيف كذلك؛ لَأَنَّ الْإِيمَانَ لَيْسَ الْإِقْرَاضَ فَقَطْ، بَلْ هُوَ أَشْيَاءُ أُخْرَى، وَالْإِقْرَاضُ مِنْهُ.

(١) في ب: من.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٠)، الإعراب للنحاس (٣/٣٦٠)، البحر المحيط (٨/٢٢٣)، التبيان للطوسي (٩/٥٢٦)، التيسير للداني (٢٠٨)، تفسير الطبري (٢٧/١٣٢)، تفسير القرطبي (١٧/٢٥٢)، الحجة لابن خالويه (٣٤٢)، الحجة لأبي زرع (٧٠١)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٦)، الغيث للصفاسي (٣٦٥)، الكشف للقيسي (٢/٣١٠)، المجمع للطبرسي (٩/٢٣٧)، المعاني للفراء (٣/١٣٥)، تفسير الرازي (٢٩/٢٣٠)، النشر لابن الجزري (٢/٣٨٤).

(٣) في ب: فأما.

وَمِنْ حِجَّةٍ مَنْ خَفَّفَ فَقَالَ: ﴿الْمُصَدِّقِينَ﴾ أَنْ يَقُولَ: لَا نَحْمِلُ قَوْلَهُ: ﴿وَأَقْرَضُوا﴾ عَلَى الِاعْتِرَاضِ، وَلَكِنَّا نَعْتَفُهُ عَلَى الْمَعْنَى.
 أَلَا تَرَى أَنْ [قَوْلُهُ] ^(١): ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ﴾ مَعْنَاهُ: إِنَّ الَّذِينَ صَدَقُوا؟! فَكَأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى: إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَأَقْرَضُوا، فَحَمَلَ «وَأَقْرَضُوا» عَلَى الْمَعْنَى، كَمَا كَانَ مَعْنَى الْمُصَدِّقِينَ: الَّذِينَ صَدَّقُوا؛ فَكَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأَقْرَضُوا.
 قَالَ:

قرأ أبو عمرو وحده ﴿بِمَا أَتَاكُمْ﴾ [٢٣]، قصرًا.

وقرأ الباقون: ﴿ءَاتَاكُمْ﴾ ممدودًا ^(٢).

قال أبو علي: مِنْ حِجَّةٍ مَنْ قَصَرَ فَقَالَ: ﴿أَتَاكُمْ﴾ أَنَّهُ مُعَادِلٌ بِهِ ﴿فَاتَاكُمْ﴾؛ فَكَمَا أَنَّ الْفِعْلَ لِلْفَائِتِ فِي قَوْلِهِ ﴿فَاتَاكُمْ﴾، كَذَلِكَ يَكُونُ الْفِعْلُ الَّذِي فِي قَوْلِهِ: ﴿بِمَا أَتَاكُمْ﴾، وَالْعَائِدُ إِلَى الْمَوْصُولِ مِنَ الْكَلِمَتَيْنِ: الذِّكْرُ الْمَرْفُوعُ بِأَنَّهُ فَاعِلٌ.

وَأَنْشَدَ أَبُو زَيْدٍ: [مَنْ الْوَافِر]

وَلَا فَرِحَ بِخَيْرٍ إِذْ أَتَاهُ وَلَا جَزِعَ مِنَ الْحَدَثَانِ لَأَع ^(٣)
 وَمِنْ حِجَّةٍ مَنْ مَدَّ أَنْ الْخَيْرِ الَّذِي يَأْتِيهِمْ هُوَ مِمَّا يَعْطِيهِ اللَّهُ، فَإِذَا مَدَّ كَانَ ذَلِكَ مَنْسُوبًا إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَهُوَ -تَعَالَى- الْمَعْطَى لِذَلِكَ، وَيَكُونُ فَاعِلُ الْفِعْلِ ^(٤) فِي «أَتَاكُمْ» ضَمِيرًا عَائِدًا إِلَى اسْمِ اللَّهِ -تَعَالَى- وَالْهَاءِ مَحذُوفَةٌ مِنَ الصَّلَةِ، تَقْدِيرُهُ: بِمَا أَتَاكُمْوه.

قَالَ:

قرأ نافع وابن عامر: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ الْعَزِيزُ الْحَمِيدُ﴾ [٢٤] لَيْسَ فِيهَا ﴿هُوَ﴾.

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١١)، الإعراب للنحاس (٣/٣٦٦)، البحر المحيط (٨/٢٢٥)، التبيان للطوسي (٩/٥٣٠)، التيسير للداني (٢٠٨)، تفسير الطبري (٢٧/١٣٦)، تفسير القرطبي (١٧/٢٥٨)، الحجة لابن خالويه (٣٤٣)، الحجة لأبي زرعة (٧٠١)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٦)، الغيث للصفاقسي (٣٦٥)، الكشف للقيسي (٢/٣١١)، المنجم للطبرسي (٩/٢٣٩)، النشر لابن الجزري (٢/٣٨٤).

وفى أ: ممدودة.

(٣) تقدم.

(٤) في أ: القول.

وكذلك في مصاحف أهل المدينة والشام.

وقرأ الباقر: ﴿هُوَ أَلْفَيْ أَلْفَيْ﴾^(١).

قال أبو علي: ينبغي أن يكون «هو» في قول من قال: ﴿هُوَ أَلْفَيْ أَلْفَيْ﴾ فصلاً، ولا يكون مبتدأ؛ لأن الفصل حذفه أسهل.

ألا ترى أنه لا موضع للفصل من الإغراب، وقد يحذف فلا يُخلُ بالمعنى؛ كقوله: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [الكهف: ٣٩]!

ابن عامر في رواية هشام: ﴿فَالْيَوْمَ لَا تُؤْخَذُ﴾ [١٥] بالتاء.

[وروى] ابن ذكوان [عنه] بالياء.

وكذلك الباقر بالياء.

قال أبو علي: التاء حَسَنٌ؛ لتأنيث الفاعل، والياء حسن؛ للفصل الواقع بين الفعل والفاعل، وأن التأنيث ليس بحقيقي.

* * *

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١١)، البحر المحيط (٢٢٦/٨)، التبيان للطوسي (٥٣٠/٩)، التيسير للداني (٢٠٨)، تفسير الطبري (١٣٦/٢٧)، تفسير القرطبي (٢٦٠/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٤٢)، الحجة لأبي زرعة (٧٠٢)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٧)، الغيث للصفاسي (٣٦٥)، الكشف للقيسي (٣١٢/٢)، المجمع للطبرسي (٢٣٩/٩)، المعاني للفراء (١٣٦/٣)، النشر لابن الجزري (٣٨٤/٢).

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذَكَرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْمَجَادِلَةِ

قرأ عاصم في رواية المفضل: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [٢] رفعا. ولم يُخْتَلَفَ في ذلك أنه نصب على لفظ حفص (٢).

قال أبو علي: وجه الرفع أنه لغة تميم. قال سيبويه: وهو أَقْبَسُ الوجهين (٣)؛ وذلك أن النفي كالاستفهام، فكما لا يغير الاستفهام الكلام عما كان عليه في الواجب؛ [فكذلك] (٤) ينبغي ألا يغير في النفي عما كان عليه في الواجب.

ووجه النصب أنه لغة أهل الحجاز، والأخذ في التنزيل بلغتهم أولى، وعليها جاء قوله - تعالى - : ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣٧].

ووجهه من (٥) القياس أن «ما» يدخل على الابتداء والخبر؛ كما أن «ليس» تدخل عليهما (٦)، وهي تنفي ما في الحال؛ كما أن «ليس» تنفي ما في الحال، وقد رأيت الشبهين إذا قاما في شيء من شيء جذباه (٧) إلى حكم ما فيه الشبهان منه.

فمن ذلك جميع ما لا ينصرف مع كثرته واختلاف فنونه، لَمَّا حَصَلَ فِيهِ شَبَهَان (٨) من الفعل صار بمنزلة في امتناع الجر والتنوين منه؛ فكذلك «ما»، لَمَّا حَصَلَ فِيهِ الشَبَهَان من «ليس» وَجَبَ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ فِي حَكْمِهَا، وَيَعْمَلُ عَمَلِهَا؛ كما أن جميع ما لا ينصرف صار بمنزلة الفعل فيما ذكرنا، وغير ذلك يبعد فيه كما يبعد صرف ما لا ينصرف.

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: الإملاء للعكبري (١٣٨/٢)، البحر المحيط (٢٣٢/٨)، التبيان للطوسي (٥٣٨/٩)، تفسير القرطبي (٢٧٩/١٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٨)، الكشاف للزمخشري (٧٠/٤)، المجمع للطبرسي (٢٤٦/٩)، تفسير الرازي (٢٥٤/٢٩).

(٣) في ب: لوجهين.

(٤) سقط في ب.

(٥) في ب: في.

(٦) في ب: عليها.

(٧) في ب: جراه.

(٨) في أ: الشبهان.

قال:

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿وَالَّذِينَ يَظَاهَرُونَ﴾ [٢] بغير ألف.
 وقرأ عاصم: ﴿يُظَاهَرُونَ﴾ خفيف، بألف وضم الياء.
 وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿يُظَاهَرُونَ﴾ بفتح الياء، بألف، مشددة
 الظاء^(١).

قال أبو علي: ظَاهَر من امرأته، وظَهَّرَ، مثل: ضَاعَفَ وَضَعَّفَ، وتدخل التاء
 على كل واحد منهما؛ فيصير: تَظَاهَرَ وَتَظَهَّرَ، وَيَذْخُلُ حرف المضارعة، فيصير:
 يَتَظَاهَرُ وَيَتَظَهَّرُ، ثم تدغم التاء في الظاء؛ لمقاربتها لها؛ فيصير: يَظَاهَرُ وَيَظَهَّرُ،
 وتفتح الياء التي [للمضارعة]^(٢)؛ لأنها للمطاوعة، كما تفتحها في «يتدحرج»، الذي
 هو مطاوع «دحرجته»، وإنما فتحت الياء في: يَظَاهَرُ وَيَظَهَّرُ؛ لأنه للمطاوع، كما أن
 «يتدحرج» كذلك، ولأنه على وزنهما وإن لم يكونا للإلحاق.

فأما قول عاصم: ﴿يُظَاهَرُونَ﴾ فقال أبو الحسن: هو كثير في القراءة وفي كلام
 العرب.

قال أبو علي: وَقَوْلُهُمْ: «الظَّاهَرَاءُ» وكثرة ذلك على الألسنة يدل على ما قال أبو
 الحسن.

قال:

قرأ حمزة وحده: ﴿وَيَتَنَجَّوْنَ﴾ [٨] بغير ألف.
 والباقون ﴿وَيَتَنَجَّوْنَ﴾ بألف^(٣).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١١)، الإعراب للنحاس (٣٧١/٣)، البحر المحيط (٢٣٢/٨)،
 التبيان للطوسي (٥٣٨/٩)، التيسير للداني (٢٠٩)، تفسير الطبري (٦/٢٨)، تفسير
 القرطبي (٧٣/١٧)، الحجة لابن خالويه (٢٨٨)، الحجة لأبي زرعة (٧٠٣)، السبعة لابن
 مجاهد (٦٢٨)، الغيث للصفاسي (٣٦٥)، الكشف للقيسي (٣١٣/٢)، المجمع للطبرسي
 (٢٤٦/٩)، المعاني للفراء (١٣٨/٣)، تفسير الرازي (٢٥٤/٢٩)، النشر لابن الجزري
 (٣٨٥/٢).

(٢) في ب: هي حرف المضارعة.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٢)، الإعراب للنحاس (٣٧٦/٣)، الإملاء للعكبري (٢/٢)
 (١٣٨)، البحر المحيط (٢٣٦/٨)، التبيان للطوسي (٥٤٤/٩)، التيسير للداني (٢٠٩)،
 تفسير الطبري (١٠/٢٨)، تفسير القرطبي (٢٩١/١٧)، الحجة لابن خالويه (٣٤٣)،
 الحجة لأبي زرعة (٧٠٤)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٨)، الغيث للصفاسي (٣٦٦) =

قال أبو علي: ﴿يَنْجُونَ﴾: يفتعلون، من «النجوى»، و «النجوى» مصدر ك «الدعوى» و«العدوى».

ومثل ذلك في أنه على «فَعَلَى»: التَّفَوَّى، إلا أن الواو فيها مبدلة وليست بلام، ولما كان مَصْدَرًا وَقَعَ الجمع^(١) على لفظ الواحد في قوله -تعالى-: ﴿إِذْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ وَإِذْ هُمْ نَجْوَى﴾ [الإسراء: ٤٧]، أى: ذوو نجوى. ومما يدل على ذلك قوله -تعالى-: ﴿لَا حَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نُّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ﴾ [النساء: ١١٤]، أى: إلا في نجوى من أمر بصدقة، فأفرد [ذلك]^(٢) وإن كان مضافاً إلى جماعة؛ لَمَا كَانَ مَصْدَرًا، كقوله -تعالى-: ﴿مَا خَلَقَكُمْ وَلَا بَعَثَكُمْ﴾ [لقمان: ٢٨] ونحو ذلك. وقال تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ﴾ [٧]، فقوله^(٣): ﴿ثَلَاثَةٍ﴾ يحتمل جرّه أمرين: أحدهما: أن يكون مجرورًا بإضافة «نَجْوَى» إليه؛ كأنه: ما يكون من سِرَارِ ثَلَاثَةٍ إلا هو رابعهم، أى: لا يخفى عليه ذلك؛ كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾ [التوبة: ٧٨]، وكقوله -تعالى-: ﴿فَأَنذَرْتَهُمْ لَوَّيْلًا لِّمَن يَعْلَمُ الْغَيْبَ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ [طه: ٧].

ويجوز أن يكون «ثَلَاثَةٍ» جَرًّا على الصفة؛ على قِيَّاسِ قوله -تعالى-: ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَى﴾.

فأما «النَّجْوَى» فصفة تقع على الكثرة، كالصديق والرفيق والحميم، ومثله العزى. [و]^(٤) قال جرير فجمع: [من الوافر]

تُرِيحُ نِفَادَهَا جُشْمُ بَنُ بَكْرِ
وَمَا نَطَقُوا بِأَنْجِيَةِ الْخُصُومِ^(٥)

وأنشد أبو زيد: [من الرجز]

إِنِّي إِذَا مَا الْقَوْمُ كَانُوا أَنْجِيَةً
وَاخْتَلَفَ الْقَوْلُ اخْتِلَافَ الْأَرْضِيَّةِ^(٦)

= الكشاف للزمخشري (٧٤/٤)، الكشف للقيسي (٣١٤/٢)، المجمع للطبرسي (٢٤٩/٩)، المعاني للفراء (١٤١/٣)، تفسير الرازي (٢٦٦/٢٩)، النشر لابن الجزري (٣٨٥/٢).

(١) فى أ: الجميع.

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى أ: وقوله.

(٤) سقط فى ب.

(٥) البيت فى شرح شواهد الإيضاح (٣٥٩)، وليس فى ديوانه، والتاج (نجا)، واللسان (نجا).

(٦) الرجز لسحيم بن وثيل اليربوعى، واللسان (نجا)، والتاج (نجا)، وبلا نسبة فى اللسان =

وفى التنزيل: ﴿خَلَصُوا نَجِيًّا﴾ [يوسف: ٨٠].

فأما قول حمزة: ﴿يَتَنَجُّونَ﴾، وقول سائرهم: ﴿وَيَنْتَجِبُونَ﴾، فَإِنَّ «يَفْتَعَلُونَ» و«يَتَفَاعَلُونَ» يجريان مجرى واحداً، ومن ثَمَّ قالوا: اذْدَوْجُوا واعتوروا، فصححوا الواو - وَإِنْ كانت على صورة يجب فيها الاعتلال - لَمَّا كان بمعنى: تَعَاوَرُوا وَتَرَاوَجُوا^(١)؛ كما صحح «عَوَرَ» وَ «حَوَلَ» وَ «صَيَّدَ»؛ لَمَّا كان ذلك [على معنى]^(٢): اَفْعَالٌ، وَمِنْ ثَمَّ جاء: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَدَارَكُوا فِيهَا جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ٣٨]، وَ «أَدْرَكُوا»: افتعلوا، وأدركوا: تفاعلوا؛ فكذلك المعنى فى ﴿يَتَنَجُّونَ﴾ وَ: ﴿وَيَنْتَجِبُونَ﴾ [١٢] واحد.

ومن حجة مَنْ قرأ: ﴿وَيَنْتَجِبُونَ﴾ [٨] قوله - تعالى -: ﴿إِذَا نَجَّيْتُمُ الرَّسُولَ﴾ [١٢]، ﴿وَتَنَجُّوهُ بِالْبُرِّ وَالنَّفْقِطِ﴾ [٨]، فهذا مطاوع «ناجيتهم»، وليس فى هذا رد لقراءة حمزة: ﴿يَتَنَجُّونَ﴾؛ لأن هذا فى مساعه وجوازه مثل «ناجيتهم»، و: ﴿يَتَنَجُّونَ﴾، قراءة الأعمش فيما زعموا.

قال: قرأ عاصم وحده: ﴿نَفَسَّحُوا فِي الْمَجْلِسِ﴾ [١١] بألف.

وقرأ الباقون: ﴿فِي الْمَجْلِسِ﴾ بغير ألف^(٣).

قال أبو على: زعموا أنه مجلسُ النبى ﷺ، وإذا^(٤) كان كذلك فالوجه الإفراد. ويجوز أن يُجَمَعَ على هذا، على أن تجعل لكل جالس مجلساً، أى: موضع جلوس، ويكون المجلس على إرادة العموم مثل قولهم: كَثُرَ الدينار والدرهم؛

= (روى)، وأساس البلاغة (نحو)، وجمهرة اللغة (٢٣٥، ٨٠٩)، وخزانة الأدب (١٠/٢٤٧)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى (٦٥٦)، وشرح شواهد المعنى (٩١٤/٢)، ومغنى اللبيب (٥٨٥/٢)، ونوادى أبى زيد (١١)، وتهذيب اللغة (١١/١٩٩)، ومقاييس اللغة (٣٩٩/٥)، ومجمل اللغة (٣٨٢/٤)، وأساس البلاغة (نحو، روى).

(١) فى ب: وتراوحوا.

(٢) فى ب: بمعنى.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٢)، الإعراب للنحاس (٣/٣٧٨)، البحر المحيط (٨/٢٣٦)، التبيان للطوسى (٩/٥٤٨)، التيسير للدانى (٢٠٩)، تفسير الطبرى (٢٨/١٣)، تفسير القرطبى (١٧/٢٩٧)، الحجة لابن خالويه (٣٤٣)، الحجة لأبى زرع (٧٠٤)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٩)، الغيث للصفاقسى (٣٦٦)، الكشاف للزمخشرى (٤/٧٥)، الكشف للقيسى (٢/٣١٤، ٣١٥)، المجمع للطبرى (٩/٢٥١)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٨٥).

(٤) فى أ: فإذا.

فيشتمل على هذا جميع المجالس .

ومثله في التنزيل: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢].

وقرأ نافع وابنُ عامر وحفصُ عن عاصم والأعمشُ عن أبي بكر عن عاصم، وهارون بن حاتم عن أبي بكر عن عاصم: ﴿وَإِذَا قِيلَ انشُرُوا فَاَنْشُرُوا﴾ [١١] برفع الشين .

وأما يحيى فروى عن أبي بكر أنه لم يحفظ كيف قرأ عاصم، زعم ذلك خلفُ وأبو هشام والوكيعُ عن يحيى .

وقال ابن سعدان عن محمد بن المنذر عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم: ﴿وَإِذَا قِيلَ انشُرُوا فَاَنْشُرُوا﴾ بكسر الشين .

وقال غيره عن يحيى عن أبي بكر: لم أحفظها عن عاصم، فسألت عنها الأعمش، فقال: ﴿انْشُرُوا فَاَنْشُرُوا﴾ بكسر الشين فيهما .

وقال عبد الجبار بن محمد العطاردي: سألت عروة بن محمد: كيف ينبغي أن تكون في قراءة عاصم؟ فقراهما برفع الشين .

وقال: هو مثل: ﴿يَعْكُفُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨].

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحزمة والكسائي: ﴿وَإِذَا قِيلَ انْشُرُوا فَاَنْشُرُوا﴾ بكسر الشين فيهما^(١) .

قال أبو علي: ﴿انْشُرُوا﴾: قوموا، والْتَشْرُ: المرتفع من الأرض. [قال الأخطل:]^(٢) [من الطويل]

تَرَى الثَّغْلَبَ الْحَوْلِيَّ فِيهَا كَأَنَّهُ إِذَا مَا عَلَا نَشْرًا حِصَانًا مُجَلَّلًا^(٣)، وَمِنْ هَذَا: نُشُوزُ الْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا. و «يَنْشُرُ وَيَنْشُرُ»، مثل: «يَحْشِرُ وَيَحْشُرُ»،

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٢)، الإعراب للنحاس (٣/٣٧٩)، البحر المحيط (٨/٢٣٧)، التبيان للطوسي (٩/٥٤٨)، التيسير للداني (٢٠٩)، تفسير الطبري (٢٨/١٤)، تفسير القرطبي (١٧/٢٩٩)، الحجة لابن خالويه (٣٤٤)، الحجة لأبي زرع (٧٠٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٩)، الغيث للصفاسي (٣٦٦)، الكشف للقيسي (٢/٣١٥)، المجمع للطبرسي (٩/٢٥١)، المعاني للفراء (٣/١٤١)، تفسير الرازي (٢٩/٢٧٠)، النشر لابن الجزري (٢/٣٨٥).

(٢) في أ: وقال الشاعر.

(٣) تقدم.

و «يَعِكَفُ وَيَعْكُفُ». قال: [و] ^(١) رَوَى الْمُفَضَّلُ عَنْ عَاصِمٍ: ﴿أَوْلَيْكَ كُتِبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانُ﴾ [٢٢] برفع الكاف من «كتب» ورفع النون من «الإيمان» ^(٢).
 وقرأ الباقون: ﴿أَوْلَيْكَ كُتِبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانُ﴾ [بفتح الكاف ونصب الإيمان].

قال أبو علي: معنى: ﴿كُتِبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانُ﴾: كتب في قلوبهم علامته، فحذف المضاف، ومعنى كتابة الإيمان في قلوبهم: أنها سِمَةٌ لِمَنْ يَشَاهِدُهُمْ مِنَ الْمَلَائِكَةِ أَنَّهُمْ مُؤْمِنُونَ؛ كما أن قوله في الكفار: ﴿وَطَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمُ﴾ [التوبة: ٩٣] علامة يعلم مَنْ يَشَاهِدُهَا مِنَ الْمَلَائِكَةِ أَنَّهُ مَطْبُوعٌ ^(٣) على قلبه.
 وعلى هذا قوله -تعالى-: ﴿وَلَا تُطْعَمَنَ مِنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا﴾ [الكهف: ٢٨]، أى: جعلناه غُفْلًا مِنَ الْعِلْمَةِ الَّتِي تَكُونُ فِي قُلُوبِ الذَّاكِرِينَ.
 فَمَنْ أَسَدَّ الْفِعْلَ إِلَى الْفَاعِلِ؛ فَلْتَقَدَّمْ ذِكْرُ الْأِسْمِ.

ويقوى ذلك: أن المعطوف عليه مثله، وهو قوله -تعالى-: ﴿وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ [٢٢]. ومن قال: ﴿كُتِبَ﴾، فلأنه يعلم أنه من فِعْلِ اللَّهِ، سبحانه وتعالى.
 قرأ نافع وابن عامر: ﴿أَنَا وَرُسُلِي إِنْ اللَّهُ﴾ بفتح الياء. [و] ^(٤) الباقون لا يحركون ^(٥).

قال أبو علي: التحريك والإسكان جميعًا حسان.

* * *

(١) سقط في ب.

(٢) ينظر: البحر المحيط (٢٣٩/٨)، التبيان للطوسي (٥٥٥/٩)، تفسير القرطبي (٣٠٨/١٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٠)، المجمع للطبرسي (٢٥٤/٩)، المعاني للفراء (١٤٢/٣)، تفسير الرازي (٢٧٧/٢٩).

(٣) في أ: المطبوع.

(٤) سقط في ب.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٢)، التيسير للداني (٢٠٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٢٩)، الغيث للصفاسي (٣٦٦)، الكشف للقيسي (٣١٥/٢)، تفسير الرازي (٢٧٥/٢٩)، النشر لابن الجزري (٣٨٦/٢).

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذَكَرُ اخْتِلافِهِمْ فِي سُورَةِ الْحَشْرِ

قرأ أبو عمرو وحده: ﴿يُخْرَبُونَ﴾ [٢] مشددة (٢).

وقرأ الباكون: ﴿يُخْرَبُونَ﴾ خفيفة (٣).

قال أبو علي: خَرِبَ الموضع وأخربته وخربته، مثل: فَرِحَ وفَرَحْتُهُ و[أفْرَحْتُهُ] (٤)، وَعَرِمَ وَعَرِمْتُهُ وأعمرته. [وقال الأعشى:] (٥) [من المتقارب]

... .. وَأَخْرَبْتَ مِنْ أَرْضِ قَوْمٍ دِيَارًا (٦)

وحكى عن أبي عمرو: الإخْرَابُ: أن يُتْرَكَ (٧) الموضع خَرِبًا، والتخريب: الهدم.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿مِنْ وَرَاءِ جِدَارٍ﴾ بألف. والباكون: ﴿جِدْرٍ﴾ (٨)

[١٤].

قال أبو علي: المعنى فى الجمع: أنهم لا يُضْحِرُونَ (٩) معكم للقتال، ولا يَبْرُزُونَ

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: شديدة.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٣)، البحر المحيط (٢٤٣/٨)، التبيان للطوسى (٥٥٧/٩)، التيسير للدانى (٢٠٩)، تفسير الطبرى (٢٨/٢١)، تفسير القرطبى (٤/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٤٤)، الحجة لأبى زرع (٧٠٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٢)، الغيث للصفاقسى (٣٦٦)، الكشف للقيسى (٣١٦/٢)، المجمع للطبرى (٢٥٦/٩)، المعانى للفراء (٣/١٤٣)، تفسير الرازى (٢٨٠/٢٩)، النشر لابن الجزرى (٣٨٦/٢).

(٤) سقط فى ب.

(٥) فى أ: قال الشاعر.

(٦) عجز بيت، وصدرة:

فأقللت قوماً وأعمرتهم

ينظر: ديوانه ص (٤٩).

(٧) فى ب: تترك.

(٨) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٣)، الإعراب للنحاس (٤٠١/٣)، الإملاء للعكبرى (٢/١٣٩)، البحر المحيط (٢٤٩/٨)، التبيان للطوسى (٥٦٥/٩)، التيسير للدانى (٢٠٩)، تفسير الطبرى (٢٨/٣١)، تفسير القرطبى (١٨/٣٥)، الحجة لابن خالويه (٣٤٤)، الحجة لأبى زرع (٧٠٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٢)، الغيث للصفاقسى (٣٦٧)، الكشف للزمخشرى (٨٥/٤)، الكشف للقيسى (٣١٦/٢، ٣١٧)، المجمع للطبرى (٢٦٣/٩)، المعانى للفراء (٣/١٤٦)، تفسير الرازى (٢٩٠/٢٩)، النشر لابن الجزرى (٣٨٦/٢).

(٩) أصح القوم: إذا برزوا فى الصحراء أو إلى فضاء لا يوارىهم شىء. اللسان (صحر).

لكم، ولا يقاتلونكم حتى يكونَ بينكم وبينهم حاجز من حصن أو سور، فإذا كان كذلك^(١)، فالمعنى على الجمع؛ إذ ليس المعنى أنهم يقاتلونكم من وراء جدارٍ واحد، ولكن من وراء جُدُرٍ، كما لا يقاتلونكم إلا في قَرْىٍ محصّنة؛ فكما أن «القرى» جماعة، كذلك «الجُدُر» ينبغي أن يكون جمعًا، وكان المراد في الإفراد الجَمْع؛ لأنه يعلم أنهم لا يقاتلونهم من وراء جدار واحد.

قال: نصب ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو: ﴿إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ﴾ [١٦].
وأسكنها الباقون^(٢).

قال أبو على: التحريك والإسكان حَسَنَان.

* * *

(١) في ب: كذا.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٤)، تفسير القرطبي (٤٢/١٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٢)، الغيث للصفاسي (٣٦٧)، الكشف للقيسي (٣١٧/٢)، النشر لابن الجزري (٣٨٦/٢).

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذَكَرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْمَمْتَحِنَةِ

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمر: ﴿يُفْصَلُ﴾ [٣] برفع الياء وتسكين الفاء ونصب الصاد (٢).

وقرأ عاصم بفتح الياء وكسر الصاد.

وقرأ ابن عامر: ﴿يُفْصَلُ﴾ برفع الياء [وتشديد الصاد وفتحها] (٣).

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿يُفْصَلُ﴾ برفع الياء والتشديد وكسر الصاد.

قال أبو علي: يذهب أبو الحسن في هذا النحو إلى أن الظرف أقيم مقامَ الفاعل، وتُرك على الفتح الذي كان يجرى عليه في الكلام؛ لجزية في أكثر الكلام منصوباً، وكذلك يقول في قوله -تعالى-: ﴿وَأَنَا مِمَّا أَصْلَحُوا وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾، وكذلك يجيء على قياس قوله -تعالى-: ﴿لَقَدْ نَقَطَ بَيْنَكُمْ﴾.

قال أبو علي: فاللفظ على قوله مَفْتُوح، الموضع رفع، كما كان اللفظ في قوله: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ﴾، وما [جاءني] (٤) مِنْ رَجُلٍ -مَجْرُورًا، والموضع موضع رفع.

والقول في قراءة ابن عامر: ﴿يُفْصَلُ﴾ مثل القول في ﴿يُفْصَلُ﴾. وقول عاصم: ﴿يُفْصَلُ﴾ حَسَنٌ، والضمير يرجع إلى الله -تعالى- ودل عليه قوله -تعالى-: ﴿وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ﴾.

وكذلك قول حمزة والكسائي: ﴿يُفْصَلُ﴾ مثل ما قرأ عاصم في إسناد الفعل إلى الضمير الذي دل عليه قوله -تعالى-: ﴿وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ﴾. قال: قرأ أبو عمرو وحده: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا﴾ [١٠] بالتشديد.

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٤)، الإعراب للنحاس (٤١٣/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٣٩)، البحر المحيط (٢٥٤/٨)، التبيان للطوسي (٥٧٦/٩)، التيسير للداني (٢١٠)، تفسير الطبري (٤٠/٢٨)، تفسير القرطبي (٥٥/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٤٤)، الحجة لأبي زرعة (٧٠٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٣)، الغيث للصفاسي (٣٦٧)، الكشف للزمخشري (٩٠/٤)، الكشف للقيسي (٣١٨/٢)، المجمع للطبرسي (٢٦٨/٩)، المعاني للقرافي (١٤٩/٣)، تفسير الرازي (٣٠٠/٢٩)، النشر لابن الجزري (٣٨٧/٢).

(٣) في ب: والتشديد وفتح الصاد.

(٤) سقط في ب.

وقرأ الباقون ﴿وَلَا تُمْسِكُوا﴾ خفيفة^(١).

قال أبو علي: حُجَّةٌ مَنْ قَالَ: ﴿تُمْسِكُوا﴾، قَوْلُهُ -تَعَالَى-: ﴿فَأَمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُمْ ضِرَارًا﴾، ﴿فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ﴾ [البقرة: ٢٣١]، ﴿وَأَمْسِكَ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧].

وقال أبو الحسن: ﴿تُمْسِكُوا﴾؛ لأنها مِنْ: مَسَكْتُ بِالشَّيْءِ، قَالَ: وَهُوَ كَثِيرٌ أَوْ أَكْثَرُ. [قَالَ:]^(٢) وَمِنْ حِجَّتِهِ: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ﴾ [الأعراف: ١٧٠].

قال: قرأ عاصم: ﴿أَسْوَةٌ﴾ [٤] برفع الألف.

وقرأ الباقون: ﴿إِسْوَةٌ﴾ كسراً^(٣).

قال أبو علي: «إِسْوَةٌ» و «أَسْوَةٌ» لغتان.

[حدثنا ابنُ مجاهد]^(٤) قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ الْعَبَّاسِ الْجَمَّالُ قَالَ: حَدَّثَنِي الْحُلُوَانِيُّ عَنْ شَبَابٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِي عَمْرٍو: ﴿بُرءٌ وَأُ﴾ [٤] يَمُدُّ وَيَهْمِزُ وَلَا يَنْوِنُ، مِثْلُ: بُرْعَاغٌ.

قال: ولا اختلاف في ذلك بين أحد من القراء أنها بهذا اللفظ^(٥).

قال أبو علي: بَرِيءٌ وَبُرءٌ، مِثْلُ: فَفِيهِ وَفَقِهَاءُ، وَظَرِيفٌ وَظَرْفَاءُ، الْهَمْزَةُ الْأُولَى فِي «فَعْلَاءَ» لَامِ الْفِعْلِ، وَالثَّانِيَةُ الْمُنْقَلِبَةُ عَنْ أَلْفِ التَّائِيثِ، وَالْأَلْفُ الَّتِي قَبْلَ الْهَمْزَةِ زِيَادَةٌ لِحَقِّقَتْ مَعَ عِلْمَةِ التَّائِيثِ، وَبِذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْهَمْزَةَ مُنْقَلِبَةً عَنْ أَلْفِ التَّائِيثِ -

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٥)، الإعراب للنحاس (٤١٧/٣)، البحر المحيط (٢٥٧/٨)، التبيان للطوسي (٥٨٢/٩)، التيسير للداني (٢١٠)، تفسير الطبري (٤٨/٢٨)، تفسير القرطبي (٦٥/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٤٤)، الحجة لأبي زرعة (٧٠٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٤)، الغيث للصفاسي (٣٦٧)، الكشاف للزمخشري (٩٤/٤)، الكشاف للقيسي (٩/٢)، المجمع للطبرسي (٢٧٣/٩)، المعاني للقراء (١٥١/٣)، تفسير الرازي (٣٠٦/٢٩)، النشر لابن الجزري (٣٨٧/٢).

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٤)، البحر المحيط (٢٥٤/٨)، التبيان للطوسي (٥٧٧/٩)، التيسير للداني (١٧٨)، تفسير القرطبي (٥٦/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٤٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٣)، الغيث للصفاسي (٣٦٧)، الكشاف للزمخشري (٩٠/٤).

(٤) سقط في أ.

(٥) ينظر: الإعراب للنحاس (٤١٣/٣)، البحر المحيط (٢٥٤/٨)، تفسير القرطبي (٥٦/١٨)، المجمع للطبرسي (٢٦٨/٩)، المحتسب لابن جنى (٣١٩/٢)، المعاني للقراء (١٥٠/٣)، تفسير الرازي (٣٠١/٢٩).

لوقوعها طرفاً بعد ألف - أنه إِذَا زَالَتْ هذه الصورة زالت الهمزة، وعاد حرف اللين، وذلك قولك: صَحْرَاءٌ وَصَحَارَى، وبذلك على أن علامة التأنيث الألف [المنقلبة]^(١) عنها الهمزة، أن العلامتين الأخرَيَيْنِ كل واحدةٍ مِنْهُمَا على حرفٍ مفردٍ؛ فكذلك في هذا النحو من «فُعَلَاءٌ» ونحوها مما لا يكون للإلحاق. والدليل على أن الألف التي قبلها: زيادة، أنها لا تخلو من أن تكون زائدة أو^(٢) للتأنيث [فلا تكون التي للتأنيث]؛ لأن علامته إنما تكون آخرًا ولا تكون وسطًا.

وقد جاء في غير القراءة أَلْفَاظٌ في جمع «بَرِيءٍ»، قالوا: بَرِيءٌ وَبِرَاءٌ^(٣)، كما قالوا: ظَرِيفٌ وَظِرَافٌ. وقالوا: بُرَاءٌ، كما قالوا: تَوَاءٌ وَتُؤَامٌ. وجاء لفظ المصدر - أيضًا - في موضع الجمع، قالوا: نحن البراء.

* * *

(١) في ب: التي انقلبت.

(٢) في أ: أو التي.

(٣) في ب: براء.

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذَكَرَ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الصَّفِّ

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدٌ﴾ [٦] بفتح الياء.

وقرأ عاصم في رواية حفص، وابن عامر وحزمة والكسائي: ﴿مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدٌ﴾ لا يحركون الياء (٢).

قال أبو علي: إن حركت الياء قُلْتَ: ﴿مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ﴾ فحذفت همزة الوصل للإذراج، وإن أسكتتها قلت: ﴿مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ﴾ فحذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين، أحد الساكنين الياء من ﴿مِنْ بَعْدِي﴾، والآخر: السَّيْنُ من ﴿اسْمُهُ﴾؛ لأنَّ همزة الوصل تسقط في الإذراج، فإذا سقطت التقى الساكنان، وإذا التقيا حذفت الأول منهما، كما تُحْرَكُ الأول في نحو: اذْهَبْ اذْهَبْ.

فأما قوله -تعالى-: ﴿اسْمُهُ أَحْمَدٌ﴾، فجملة في موضع جر؛ لكونها وصفاً لـ «رسول»، فكما أن قوله: ﴿يَأْتِي﴾ من قوله: ﴿يَأْتِي مِنْ بَعْدِي﴾ في موضع جر، كذلك ما عطف عليه من الجملة الثانية. ويدلك على ذلك ارتفاع المفرد الذي هو: ﴿مُبَارَكٌ﴾ من قوله -تعالى-: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مَبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ٩٢، ١٥٥]، فأما قوله -تعالى-: ﴿اسْمُهُ أَحْمَدٌ﴾، فـ «أَحْمَدُ» عبارة عن الشخص، والاسم قول، والقول لا يكون الشخص، وخبر المبتدأ ينبغى أن يكون المبتدأ في المعنى، فذلك على إضمار تقديره: اسمه قول أحمد، فحذفت المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه؛ كما تقول: الليلة الهلال، وأنت تريد: الليلة ليلة الهلال، فحذفت «الليلة» وكذلك قوله: ﴿يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ﴾ [الأعراف: ١٥٧] المعنى: يجدون ذكره مكتوباً.

ألا ترى أن الشخص لا يكتب؟! وهذا مذهب سيويه.

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٥)، تفسير القرطبي (٨٣/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٤٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٥)، الغيث للصفاسي (٣٦٧)، الكشاف للزمخشري (٩٩/٤)، المجمع للطبرسي (٢٧٩)، تفسير الرازي (٣١٣/٢٩)، النشر لابن الجزري (٣٨٧/٢).

قال: تقول إذا نَظَرْتَ في الكتاب: هذا زيد، تريد: هذا ذَكَرُ زيد، أو^(١): اسم زيد؛ فَمَا لم يكن الشخصَ المشارَ إليه، وإنما المشارُ إليه كتابه، حَمَلَه على هذا الذي ذكرنا عنه.

قال: قرأ ابن كثير وعاصم - في رواية حفص - وحزمة والكسائي: ﴿مُتِمُّ نُورِهِ﴾ [٨] مضاف.

وقرأ نافع وعاصم - في رواية أبي بكر - وأبو عمرو وابن عامر: ﴿مُتِمُّ نُورِهِ﴾ [رفع منون].^(٢)

قال أبو علي: الإضافة فيه يُتَوَى بها الانفصال، كما يقصد في قوله - تعالى -: ﴿عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيهِمْ﴾ [الأحقاف: ٢٤].

ومثل ذلك: ﴿ذَاقِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، و: ﴿إِنَّا مَرْسِلُوا أَلْفَافَةٍ﴾ [القمر: ٢٧]. والنصب في: ﴿مُتِمُّ نُورِهِ﴾ على أنه في حال الفعل، وفي ما يأتي.

ومثل ذلك: ﴿هَلْ هُنَّ كَشِفَتْ ضُرُوهُ﴾ [الزمر: ٣٨] و ﴿كَشِفَاتُ ضُرَّةٍ﴾. وقرأ ابن عامر وحده: ﴿تَجَارَةُ تُنْجِيكُمْ﴾ [١٠] بالتشديد.

وقرأ الباقون: ﴿تُنْجِيكُمْ﴾ خفيف^(٣).

قال أبو علي: حجة ﴿تُنْجِيكُمْ﴾ بالتشديد، قوله - تعالى -: ﴿وَجَعَلْنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [فصلت: ١٨].

وحجة ﴿تُنْجِيكُمْ﴾: ﴿فَأَجْنَهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ﴾ [العنكبوت: ٢٤].

(١) في أ: و.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٥، ٤١٦)، الإعراب للنحاس (٤٢٣/٣)، الإملاء للعكبري (١٤٠/٢)، البحر المحيط (٢٦٣/٨)، التبيان للطوسي (٥٩١/٩)، التيسير للداني (٢١٠)، تفسير الطبري (٥٨/٢٨)، تفسير القرطبي (٨٥/١٥)، الحجة لابن خالويه (٣٤٥)، الحجة لأبي زرع (٧٠٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٥)، الغيث للصفاقسي (٣٦٨)، الكشف للقيسي (٣٢٠/٢)، المجمع للطبرسي (٢٧٩/٩)، المعاني للفراء (٣/١٥٣)، تفسير الرازي (٣١٢/٢٩)، النشر لابن الجزري (٣٨٧/٢).

وما بين المعقوفين سقط في ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٦)، البحر المحيط (٢٦٣/٨)، التبيان للطوسي (٥٩٣/٩)، التيسير للداني (٢١٠)، تفسير القرطبي (٨٧/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٤٥)، الحجة لأبي زرع (٧٠٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٥)، الغيث للصفاقسي (٣٦٨)، الكشف للزمخشري (٩٩/٤)، الكشف للقيسي (٣٢٠/٢)، المجمع للطبرسي (٢٨١/١٠)، النشر لابن الجزري (٢٥٩/٢).

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿كُونُوا أَنْصَارًا لِلَّهِ﴾ [١٤] منونة .
 وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿أَنْصَارَ اللَّهِ﴾ مضاف^(١) .
 قال أبو علي: زعموا أن في حرف عبد الله: ﴿أَنْتُمْ أَنْصَارُ لِلَّهِ﴾، وإذا كان كذلك
 فليس موضع تَرْجِيَةٍ؛ إنما هو إخبار عنهم بأنهم أَنْصَارُ اللَّهِ، ويكون قوله: ﴿كُونُوا﴾
 أمراً بإدامة النصر والثبات عليه؛ كقوله -تعالى-: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ءَامِنُوا بِاللَّهِ
 وَرَسُولِهِ ءَ وَالْكِتَابِ﴾ [النساء: ١٣٦].

وموضع الكاف نَصَبٌ عَلَى الْحَمَلِ عَلَى الْمَعْنَى مِمَّا فِي ﴿أَنْصَارَ اللَّهِ﴾ مِنْ مَعْنَى
 الْفِعْلِ؛ كَأَنَّهُ: قَالَ: نَصَرْتُمْ اللَّهَ مِثْلَ نَصْرَةِ الْحَوَارِيِّينَ لِدِينِ اللَّهِ، عَزَّ وَجَلَّ .
 ولا يدل قوله -تعالى-: ﴿قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ﴾ [١٤] على اختيار الإضافة
 فِي^(٢) قَوْلِهِ -تعالى-: ﴿كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ﴾؛ لِأَنَّ أَوْلَئِكَ قَدْ كَانَ مِنْهُمْ ذَلِكَ، فَأُخْبِرُوا
 عَنْ أَمْرٍ كَانَ وَقَعَ مِنْهُمْ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَهُمْ فِي تَرْجِيَةٍ إِلَى ذَلِكَ فِي قَوْلٍ مِنْ
 نَوْنٍ: ﴿أَنْصَارًا لِلَّهِ﴾ .

قال: حَرَكٌ نَافِعٌ فِي هَذِهِ السُّورَةِ: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ .
 وَأَسْكَنَهَا الْبَاقُونَ^(٣) .

قال أبو علي: [و] ^(٤) كِلَا الْأَمْرَيْنِ حَسَنٌ .

[بِسْمِ اللَّهِ]^(٥)

سورة الجمعة

قال أبو بكر أحمد بن موسى: لم يختلفوا في سورة الجمعة .

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٦)، الإعراب للنحاس (٤٢٤/٣)، البحر المحيط (٢٦٤/٨)،
 التبيان للطوسي (٥٩٤/٩)، التيسير للداني (٢١٠)، تفسير الطبري (٥٩/٢٨)، تفسير
 القرطبي (٨٩/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٤٥)، الحجة لأبي زرعة (٧٠٨)، السبعة لابن
 مجاهد (٦٣٥)، الغيث للصفاسي (٣٦٨)، الكشاف للزمخشري (١٠١/٤)، الكشف
 للقيسي (٣٢٠/٢)، المجمع للطبرسي (٢٨١/١٠)، المعاني للفراء (١٥٥/٣)، النشر لابن
 الجزري (٣٨٧/٢) .

(٢) في أ: من .

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٦)، التبيان للطوسي (٥٩٤/٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٥)،
 الغيث للصفاسي (٣٦٨)، الكشف للقيسي (٣٢١/٢)، النشر لابن الجزري (٣٨٧/٢) .

(٤) سقط في أ .

(٥) سقط في أ .

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ «الْمُنَافِقِينَ»

قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: ﴿حُشْبٌ﴾ [٤] فيما (٢) قرأت على قبل، خفيفة. وقال أبو ربيعة (٣): ﴿حُشْبٌ﴾ مثقلة.

وروى عبيد عن أبي عمرو: ﴿حُشْبٌ﴾ مثقلة.

وكذلك روى عباس أيضًا.

وقال الحَقَّاف وأبو زيد: مثقل.

وقال اليزيديُّ وعبد الوارث: ﴿حُشْبٌ﴾ خفيفة.

وقرأ نافع [وعاصم] وابن عامر وحمزة: ﴿حُشْبٌ﴾ مثقلة. [و] (٤) المفضل عن

عاصم: ﴿حُشْبٌ﴾ خفيفة (٥).

قال أبو علي: مَنْ حَقَّفَ فَقَالَ: ﴿حُشْبٌ﴾ جَعَلَهُ مِثْلَ: بَدَنَةٌ وَيُدُنْ، وَقَالَ:

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: مما.

(٣) محمد بن إسحاق بن وهب بن أعين بن سنان: أبو ربيعة الربيعي المكي المؤدب مؤذن

المسجد الحرام مقرئ جليل ضابط، أخذ التراءة عرضًا عن: البزى وقنبل، قال الداني:

وضبط عنهما روايتهما وصف ذلك في كتاب أخذه الناس عنه وسمعه منه، وهو من كبار

أصحابهما وقدمائهم، من أهل الضبط والإتقان والثقة والعدالة، وأقرأ الناس في حياتهما،

قلت: وطريقه عن البزى هي التي في الشاطبية والتيسير من طريق النقاش عنه، روى القراءة

عنه عرضًا: محمد بن الصباح ومحمد بن عيسى بن بندار وعبد الله بن أحمد البلخي ومحمد

ابن موسى الهاشمي العباسي ومحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله وإبراهيم بن عبد الرزاق

ومحمد بن الحسن النقاش وهبة الله بن جعفر وعمر بن محمد بن عبد الصمد بن بنان وأحمد

ابن محمد بن هارون ومحمد بن أحمد الداجوني ويوسف بن يعقوب، فيما ذكره الهذلي

فيهما، والله أعلم، مات في رمضان سنة أربع وتسعين ومائتين.

ينظر: الغاية (٩٩/٢).

(٤) سقط في ب.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٦)، الإعراب للنحاس (٤٣٤/٣)، الإملاء للعكبري (٢/

١٤١)، البحر المحيط (٢٧٢/٨)، التبيان للطوسي (١١/١٠)، التيسير للداني (٢١١)،

تفسير الطبري (٧٠/٢٨)، تفسير القرطبي (١٢٥/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٤٦)،

الحجة لأبي زرعة (٧٠٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٦)، الغيث للصفاقسي (٣٦٨)،

الكشاف للزمخشري (١٠٨/٤)، الكشف للقيسي (٣٢٢/٢)، المجمع للطبرسي (١٠/

٢٩٠)، المعاني للفراء (١٥٨/٣)، النشر لابن الجزري (٢١٦/٢).

﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمَّ﴾ [الحج: ٣٦]، ومثل ذلك من المذكر: أَسَدٌ وَأُسْدٌ، وَوَتْنٌ وَأُتْنٌ.

وزعم سيبويه أنه قراءة، يَعْنِي قوله: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أُنثًا﴾ [النساء: ١١٧].

والتثْقِيلُ أَنْ «فُعُلٌ» قَدْ جَاءَ فِي مَذَكْرِهِ، قَالُوا: أُسْدٌ، كَمَا قَالُوا فِي جَمْعِ «نَمْرٍ»: نَمْرٌ. وَجَاءَ^(١): [من الرجز]

تُقَدِّمُ إِقْدَامًا عَلَيْنِكُمْ كَالْأُسْدِ

قال أبو الحسن: التحريك في ﴿حُشْبٌ﴾ لغة أهل الحجاز.

وقرأ نافع: ﴿لَوْوًا﴾ [٥] خفيفة.

وكذلك المفضل عن عاصم مثل نافع.

وقرأ الباقون: ﴿لَوْوًا﴾ مشددة^(٢).

قال أبو علي: التخفيف يصلح للقليل والكثير، والتثقيل يختص بالكثرة^(٣).

وحجة التخفيف: ﴿لِيَأْ بِالسِّنِّهِمْ﴾ [النساء: ٤٦]، فـ «اللُّيُّ» مصدر «لَوَى»، مثل:

طوى طيًّا؛ فالتخفيف أشبه بقوله: لِيَأْ. والتثقيل؛ لأنَّ الفعل للجماعة، فهو كقوله -

تعالى -: ﴿مُفَنِّحَةً لَهُمُ الْأَكُوبُ﴾ [ص: ٥٠]. وقد جاء: [من الرجز]

تَلْوِيَةَ الْحَايِنِ زُبُّ الْمُعْذِرِ^(٤)

أنشده أبو زيد.

قال: قرأ أبو عمرو وحده: ﴿وَأَكُونُ﴾ [١٠] بواو.

(١) زاد في أ: بيت.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٦)، الإملاء للعكبري (١٤١/٢)، البحر المحيط (٢٧٣/٨)، التبيان للطوسي (١١/١٠)، التيسير للداني (٢١١)، تفسير الطبري (٧٠/٢٨)، تفسير القرطبي (١٢٧/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٤٦)، الحجة لأبي زرعة (٧٠٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٦)، الغيث للصفاسي (٣٦٨)، الكشف للزمخشري (١١٠/٤)، الكشف للقيسي (٣٢٢/٢)، المجمع للطبرسي (٢٩٠/١٠)، المعاني للأخفش (٥٠٠/٢)، المعاني للفراء (١٥٩/٣)، النشر لابن الجزري (٣٨٨/٢).

(٣) في ب: الكثرة.

(٤) الرجز بلا نسبة في تهذيب اللغة (٣١٠/٢)، وجمهرة اللغة (٣١٩، ٣٩٠، ٦٩٢، ١٢٦٣)، وكتاب العين (٣٦/٥).

وقرأ الباقون: ﴿وَأَكُنْ﴾ بغير واو^(١).

قال أبو علي: مَنْ قال: ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ﴾ عطف على موضع قوله: ﴿فَأَصْدَقَ﴾ [١٠]؛ لأن: ﴿فَأَصْدَقَ﴾ في موضع فعل مجزوم.

ألا ترى أنك إذا قلت: أخرنى أَصْدَقُ، كان جزماً بأنه جواب الجزاء، وقد أغنى السؤال عن ذكر الشرط، والتقدير: أخرنى، فَإِنْ تَوَخَّرْنِي أَصْدَقُ؟! فلما كان الفعل المنتصب بعد الفاء في موضع فعل مجزوم بأنه جزاء الشرط حُمِلَ: ﴿وَأَكُنْ﴾ عليه. ومثُلُ ذلك قراءة مَنْ قرأ: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾ [١٨٦]؛ لما كان ﴿فَكَلا هَادِيَ لَمْ﴾ في موضع فعل مجزوم حُمِلَ: ﴿يَذَرُهُمْ﴾ عليه.

ومثل ذلك قول الشاعر: [من الوافر]

فَأَبْلُونِي بَلِيَّتَكُمْ لَعَلِّي أَصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجُ نَوِيًّا^(٢)

حَمَلَ «وَأَسْتَدْرِجُ» على موضع الفاء المحذوفة وما بعدها من «لعلِّي»، وكذلك

قوله: [من الكامل]

أَيَّا سَلَكْتَ فَإِنِّي لَكَ كَاشِحٌ وَعَلَى انْتِقَاصِكَ فِي الْحَيَاةِ وَأَزْدَدِ^(٣)

حمل «أَزْدَدِ»^(٤) على موضع الفاء وما بعدها.

وأما قول أبي عمرو: ﴿وَأَكُونُ﴾ فإنه حمل على اللفظ دون الموضع، وكأن الحمل على اللفظ أولى؛ لظهوره في اللفظ وقربه، ولأن ما لا يظهر إلى اللفظ - لانتفاء ظهوره - قد يكون في بعض المواضع بمنزلة ما لا حكم له. وزعموا أن في^(٥) حَرْفِ أُبْيُ: ﴿فَأَتَصَدَّقَ وَأَكُونُ﴾.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٧)، الإعراب للنحاس (٤٣٩/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٤١)، البحر المحيط (٢٧٥/٨)، التبيان للطوسي (١٤/١٠)، التيسير للداني (٢١١)، تفسير الطبري (٧٧/٢٨)، تفسير القرطبي (١٣١/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٤٦)، الحجة لأبي زرعة (٧١٠)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٧)، الغيث للصفاقسي (٣٦٩)، الكشف للقيسي (٣٢٢/٢)، المجمع للطبرسي (٢٩٢/١٠)، المعاني للفراء (١٦٠/٣)، تفسير الرازي (١٩/٣٠)، النشر لابن الجزري (٣٨٨/٢).

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) في أ: وأزدد.

(٥) زاد في أ: بعض.

قال: قرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [١١] بالياء^(١).
 وقرأ الباقر وحفص عن عاصم: بالتاء^(٢).
 قال أبو علي: يجوز أن تكون الياء على قوله: ﴿وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْسًا﴾ [١١]؛ لأن
 النفس وإن كان واحدًا في اللفظ، فالمراد به الكثرة؛ فحُمِلَ على المعنى، وَمَنْ قَرَأَ
 بالتاء كان خطابًا شائعًا.

* * *

(١) في ب: التاء.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٧)، البحر المحيط (٢٧٥/٨)، التبيان للطوسي (١٤/١٠)،
 التيسير للداني (١٢١١)، تفسير القرطبي (١٣١/١٨)، الحجة لأبي زرعة (٧١١)، السبعة
 لابن مجاهد (٦٣٧) الغيث للصفاقسي (٣٦٩)، الكشف للقيسي (٣٢٣/٢)، المجمع
 للطبرسي (٢٩٢/١٠)، النشر لابن الجزري (٣٨٨/٢).

[بِسْمِ اللَّهِ] ^(١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ التَّغَابِنِ

قرأ نافع وابن عامر: ﴿نَكْفُرُ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَنُدْخِلُهُ﴾ [٩] بالنون جميعاً.
وكذلك روى المفضل عن عاصم بالنون أيضاً.
وقرأ الباقر بالباء ^(٢).

قال أبو علي: حجة الباء أن الاسم الظاهر قد تقدم: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ... يَدْخُلْهُ﴾.

وحجة ^(٣) النون أنه كقوله ^(٤): ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١] ثم جاء: ﴿وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ [الإسراء: ٢].

وقرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿يُضَعِّفُهُ لَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [١٧] بغير ألف.
وقرأ الباقر: ﴿يُضَنِّفُهُ﴾ بألف ^(٥).

قال أبو علي: «ضَاعَفَ» و«ضَعَّفَ» بمعنى فيما قال سيبويه، والجزم في ﴿يُضَعِّفُهُ﴾؛ لأنه جواب الشرط.

قال: وقرأ أبو عمرو: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ﴾ [٩] يشمها شيئاً من الضم،
رَوَى ذَلِكَ عُبَيْدٌ وَعَلِيُّ بْنُ نَصْرٍ.

وقال عباس: سألت أبا عمرو فقال: ﴿يَجْمَعُكُمْ﴾ ساكنة العين.

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٧)، البحر المحيط (٢٧٨/٨)، التبيان للطوسي (٢٢/١٠)،
التيسير للداني (٢١١)، تفسير القرطبي (١٣٩/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٤٧)، الحجة
لأبي زرة (٧١١)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٨)، الغيث للصفاقسي (٣٦٩)، الكشاف
للزمخشري (١١٥/٤)، الكشف للقيسي (٣٨٠/١)، المجمع للطبرسي (٢٩٨/١٠)،
النشر لابن الجزري (٢٤٨/٢).

(٣) في أ: ووجه.

(٤) في أ: كقولك.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٧)، التبيان للطوسي (٢٧/٩)، التيسير للداني (٢١١)، الحجة
لابن خالويه (٣٤٧)، الحجة لأبي زرة (٧١٢/١)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٨)، الغيث
لصفاقسي (٣٦٩)، الكشاف للزمخشري (١١٦/٤)، الكشف للقيسي (٣٠٠/١)، النشر
لابن الجزري (٢٨٨/٢).

والباقون يضمون العين^(١).

قال أبو علي: إشمَامُ الضم هو أن تخفّف الحركة فلا تُمَطِّطَهَا ولا تشبعها، وأما الإسكان في «يَجْمَعُكُمْ» فعلى ما يجيزه سيبويه من إسكان الحركة إذا كانت للإعراب، كما يسكنها إذا كانت لغيره.

ومثل ذلك من الشعر قول جرير: [من البسيط]

سَيِّرُوا بَنِي الْعَمِّ فَلِأَهْوَاؤِ مَنَزَلِكُمْ وَنَهْرُ تَيْرِي وَلَا تَعْرِفَكُمُ الْعَرَبُ^(٢)
وقد ذكرنا ذلك والحجّة [فيه]^(٣) فيما تقدّم.

* * *

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٧)، البحر المحيط (٢٧٨/٨)، التبيان للطوسي (٢٠/١٠)، تفسير القرطبي (١٣٦/١٨)، الكشاف للزمخشري (١١٥/٤)، المجمع للطبرسي (١٠/٢٩٨)، النشر لابن الجزري (٣٨٨/٢).

(٢) تقدم.

(٣) سقط في أ.

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الطَّلَاقِ

قرأ نافع وابن عامر: ﴿صَالِحًا نَدَخْلُهُ﴾ [١١] بالنون.
[وقرأ] المفضل عن عاصم مثله بالنون.
وقرأ الباقون: بالياء (٢).

قال أبو علي: الوجه الياء؛ لِتَقَدُّمِ الاسمِ الذي على لفظ الغيبة، والنون معناها الياء، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ هَذَا النحو.

[قرأ] ابن كثير: ﴿وَكَايْنٍ﴾ [٨] ممدود مهموز. [وقرأ] عبيد عن أبي عمرو مثله.
وقرأ الباقون: ﴿وَكَايْنٍ﴾ مهموز مشدد (٣).

قال أبو علي: قولهم: ﴿وَكَايْنٍ﴾ إنما هو «أَيُّ» دخلت عليها الكاف الجارئة، كما دخلت على ذا من قولهم: «كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا»، ولا موضع للكاف في «كَأَيْنٍ» كما أنه لا موضع للتي في «كذا»، فموضع «كأين» رفع بالابتداء، كما أن موضع «كذا» كذلك. ومثل هذا في أنه دخل على المبتدأ حرف الجر، فصار مع المجرور في موضع رفع قولهم: «بِحَسْبِكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا» يريدون: حَسْبُكَ فَعْلُ كَذَا؛ فالجار مع المجرور في موضع رفع.

أنشد أبو زيد: [من المتقارب]

بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرٌّ (٤)

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٨)، التبيان للطوسي (٤٠/١٠)، التيسير للداني (٢١١)، الحجة لابن خالويه (٣٤٨)، الحجة لأبي زرعة (٧١٢)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٩)، الغيث للصفاقسي (٣٦٩)، الكشف للزمخشري (٤/١٢٤)، الكشف للقيسي (٣٨٠/١)، المجمع للطبرسي (٣١٠/١٠)، النشر لابن الجزري (٢٤٨/٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٤٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٩)، الغيث للصفاقسي (٣٦٩)، الكشف للقيسي (٣٥٧/١)، المجمع للطبرسي (٣٠٧/١٠)، النشر لابن الجزري (٤٠٠/١، ٢٤٢/٢).

(٤) البيت للأشعر الرقبان في تذكرة النحاة (٤٤٣، ٤٤٤)، واللسان (مسخ، ضرر، با)، والمعاني الكبير (٤٩٦)، ونوادير أبي زيد (٧٣)، وبلا نسبة في الإنصاف (٧٠/١٨)، والخصائص (٢/٢٨٢، ٣/١٠٦)، وديوان المعاني (٣٥/١)، ووصف المباني (١٤٧)، وسر صناعة الإعراب (١/١٣٨)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١٤٦٩)، شرح =

وأكثر العرب يستعملها مع «مِنْ»، وكذلك ما جاء منه في التنزيل نحو قوله: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ قَرِيْبٍ عَنَّتْ﴾ [٨]، ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا﴾ [العنكبوت: ٦]، ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ نَّبِيٍّ قَتَلَ مَعَهُ رِيْتُوْنَ كَثِيْرٌ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، وكذلك ما جاء في الشعر منه كقول جرير: [من الوافر]

وَكَايْنٍ بِالْأَبَاطِحِ مِّنْ صَدِيْقِي يَرَانِي لَوْ أُصِْبْتُ هُوَ الْمُصَابَا^(١)
وقول الآخر: [من الطويل]

وَكَايْنٍ إِلَيْكُمْ قَادَ مِنْ رَأْسِ فِتْنَةٍ جُنُودًا وَأَمْثَالَ الْجِبَالِ كَتَايْنُهُ^(٢)
فأما قولهم: «وَكَايْنٍ» وقراءة من قرأ بذلك، فالأصل: ﴿وَكَايْنٍ﴾؛ كما أن الأصل في «كذا» أنه كاف دخلت على الاسم، إلا أنه لما لزم الاسم وكثر الكلام به صارت الكلمتان بمنزلة كلمة واحدة، كما أن «لَعَمْرِي» لما لزم في الاسم اللام، وصارت معه كالكلمة الواحدة، استجازوا فيها القلب؛ فقالوا: «لَعَمْرِي»، و«رَعْمَلِي» فقلّب كما قلّب «قَيْسِي» ونحوه من المفرد قلب على هذا الحد -أيضا-: «كَأَيُّ» فقالوا: «كَايْنٍ» والأصل: «كَأَيُّ»، فقدمت الياءان على الهمزة من «أَيُّ»، فصار «كَيَّا» بعد القلب، مثل «كَيْتُوْنَةُ» في أنه وقعت بعد الكاف ياءان، مُدْعَمَةٌ إحداهما في الأخرى، فحذفت الثانية المدغم فيها، كما حذفت الثانية من «كَيْتُوْنَةُ»؛ فبقيت «كَيْتُوْنَةُ» خفيفة الياء، كذلك بقيت: «كَيَّا»، فأبدلت من الياء الساكنة الألف، كما أبدلت من «طَيِّ» في الإضافة، فقالوا: طَائِيٌّ. وكذلك: «حَايْنُ» و«عَايْنُ»، فصار: كائن.

ومثل ذلك -في أن الكلمتين لما لزمَت إحداهما الأخرى صارتا بمنزلة شيء واحد- قولهم في جواب «هَلُمَّ»: «لَا أَهْلِمُّ»، مثل: لا أَهْرِيقُ، وقولهم: بِأَبَا الصَّبِيْ أَبَاهُ، وقولهم: هَلَلٌ، و: دَعْدَعٌ، ونحو ذلك من الكلم المركبة التي أُجْرِيَتْ مُجْرَى

= المفصل (٢/١١٥، ٨/٢٣، ١٣٩).

(١) البيت في خزنة الأدب (٥/٣٩٧، ٤٠١)، والدرر (١/٢٤)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٢٠٠)، وشرح شواهد المغنى (٨٧٥)، ومعنى الليب (٤٩٥)، ولم أجده في ديوانه، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٦٦٢)، وخزنة الأدب (٤/٥٣، ٥/١٣٩)، ووصف المباني (١٣٠)، وشرح الأشموني (٣/٦٣٩)، وشرح المفصل (٣/١١٠، ٤/١٣٥)، وهمع الهوامع (١/٦٨، ٢٥٦، ٢/٧٦).

(٢) تقدم.

المفردة في الاشتقاق منها على حد الاشتقاق من^(١) المفردة. وقد جاء «كائِن» في الشعر كما جاء في القراءة، قال: [من الطويل]

وَكَائِنٍ رَدَدْنَا عَنْكُمْ مِنْ مُدَجِّجٍ يَجِيءُ أَمَامَ الْأَلْفِ يَزِيدِي مُقَنَّعًا^(٢)
 فَ ﴿وَكَائِنٍ﴾ تَجْرِي مَجْرَى «كَمْ» فِي الْخَبَرِ وَإِرَادَةَ الْكَثْرَةِ، فتكون مبتدأة كقوله:
 ﴿وَكَائِنٍ مِّنْ قَرِيْبٍ عَنَّتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا﴾ [٨]، فهذا مبتدأ في اللفظ، وفاعل في المعنى، كما
 أن: كم رَجُل قام، كذلك. وتكون مفعولة كقوله: ﴿فَكَائِنٍ مِّنْ قَرِيْبٍ أَهْلَكْنَاهَا
 وَهِيَ ظَالِمَةٌ﴾ [الحج: ٤٥]، فهذه مفعول بها في المعنى ومبتدأة في اللفظ.
 وَمَنْ قَالَ: زَيْدًا ضَرْبُهُ، كَانَ «كَأَيَّ» عِنْدَهُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، وَأَنْتَ عَلَى الْمَعْنَى،
 كَمَا حُمِلَ عَلَى الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ -تَعَالَى-: ﴿وَكَمْ مِّنْ قَرِيْبٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [الأعراف: ٤].
 ولو حُمِلَ الْكَلَامُ عَلَى لَفْظِ «كَمْ» كَانَ حَسَنًا.

ومثله في الحمل على المعنى: ﴿وَكَمْ مِّنْ مَّلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُعْنِي شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا﴾
 [النجم: ٢٦]، وقال: ﴿وَكُلُّ أُنُوفٍ ذَخِيرَةٍ﴾ [النمل: ٨٧]، وقال: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي
 السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣].

قال: [و] كلهم^(٣) قرأ: ﴿بَلَغَ أَمْرُهُ﴾ [٣] منون.
 وروى حفص والمفضل عن عاصم: ﴿بَلَغُ أَمْرِي﴾ مضاف^(٤).
 قال أبو علي: ﴿بَلَغَ أَمْرُهُ﴾ على: سيبليغ أمره فيما يريد فيكم، فهذا هو الأصل،
 وهذا حكاية حال.

وَمَنْ أَضَافَ حَذْفَ التَّنْوِينِ اسْتِخْفَافًا، وَالْمَعْنَى مَعْنَى ثَبَاتِ النُّونِ مِثْلَ: ﴿عَارِضٌ

(١) في أ: في.

(٢) البيت لعمر بن شأس في ديوانه ص (٣٨)، والدرر (٤/٥٢)، وسر صناعة الإعراب (١/٣٠٦)، وشرح أبيات سيبويه (١/٤٩٧)، والكتاب (٢/١٧٠)، وبلا نسبة في همع الهوامع (١/٢٥٦).

(٣) سقط في ب.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٨)، الإعراب للنحاس (٣/٤٥٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٤١)، البحر المحيط (٨/٢٨٣)، التبيان للطوسي (١٠/٢٨)، التيسير للداني (٢١١)، تفسير القرطبي (١٨/١٦١)، الحجة لابن خالويه (٣٤٧)، الحجة لأبي زرعة (٧١٢)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٩)، الغيث للصفاسي (٣٦٩)، الكشاف للزمخشري (٤/١٢٠)، الكشف للقيسي (٢/٣٢٤)، المجمع للطبرسي (١٠/٣٠٢)، المعاني للفراء (٣/١٦٣)، النشر لابن الجزري (٢/٣٨٨).

﴿مُطْرِنًا﴾ [الأحقاف: ٢٤] و: ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا السَّاعَةَ﴾ [القمر: ٢٧]، و ﴿مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ﴾ [الأحقاف: ٢٤].

قرأ هشامُ بْنُ عَمَّارٍ عن ابن عامر: ﴿نُكْرًا﴾ [٨] خفيف.
وَرَوَى ابن ذكوان عنه: ﴿نُكْرًا﴾ مُثَقَّلٌ^(١). قد مضى القول في ذلك.

* * *

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٨)، التيسير للداني (١٤٤)، تفسير القرطبي (١٧٣/١٨)،
الحجة لابن خالويه (٣٤٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٣٩)، الغيث للصفاسي (٣٦٠)،
الكشف للقيسي (٦٩/٢)، النشر لابن الجزري (٢١٦/٢).

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذَكَرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ التَّحْرِيمِ (٢)

قال: قرأ الكسائي وحده: ﴿عَرَفَ بَعْضَهُ﴾ [٣] خفيفة.
وقرأ الباقر: ﴿عَرَفَ﴾ مشددة (٣).

قال أبو علي: وجه التخفيف لقول الكسائي: ﴿عَرَفَ بَعْضَهُ﴾ أنه جازى عليه، لا يكون إلا كذلك.

ألا ترى أنه لا يخلو من أن يكون «عَرَفَ» الذي معناه: «علم» أو الذي ذكرنا؟! فلا يجوز أن يكون من العِلْم؛ لأنَّ النبي ﷺ إذا أظهره الله على ما كان أَسْرَهُ إليها عَلِمَ جميع ذلك، ولم يُجْز أن يعلم من ذلك - مع إظهار الله إِيَّاه عليه - بعضه، ولكن يعلم جميعه؛ فإذا لم يجز حَمْلُهُ على هذا الوجه علمت أنه من المعنى الآخر، وهذا كما تقول لمن يسىء أو يحسن: أنا أعرف لأهل الإحسان، وأعرف لأهل الإساءة، أى: لا يَخْفَى عَلَيَّ ذلك، ولا مقابلته بما يكون وفقاً له.

وقد قرأ بالتخفيف غير الكسائي منهم - فيما زعموا - : الحسن وأبو عبد الرحمن.

وكان معنى ﴿عَرَفَ بَعْضَهُ﴾: جازى على بعض ذلك، وأغضى عن بعض. ومثل: ﴿عَرَفَ بَعْضَهُ﴾ فيمن خفف، قوله - تعالى - : ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ومثله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [النساء: ٦٣]، ومثله: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧]، فقوله: ﴿يَرَهُ﴾ من رؤية العين، أى: يرى جزاءه، فحذف المضاف [كما] (٤) حذفه من قوله - تعالى - : ﴿وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾، أى: جزاؤه واقع بهم، وكان مما جازى عليه

(١) سقط في أ.

(٢) فى ب: المحترم. وهو من أسماء سورة التحريم.

(٣) ينظر: إتحاق الفضلاء (٤١٩)، الإعراب للنحاس (٤٦٢/٣)، البحر المحيط (٢٩٠/٨)، التبيان للطوسى (٤٤/١٠)، التيسير للدانى (٢١٢)، تفسير الطبرى (١٠٣/٢٨)، تفسير القرطبي (١٨٧/١٨)، الحجّة لابن خالويه (٣٤٨)، الحجّة لأبى زرع (٧١٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٤٠)، الغيث للصفاقسى (٣٧٠)، الكشف للقيسى (٣٢٥/٢)، المجمع للطبرسى (٣١٢/١٠)، المعانى للفراء (١٦٦/٣)، النشر لابن الجزرى (٣٨٨/٢).

(٤) سقط في أ.

تطليقُهُ حفصةً واحدة.

وأما ﴿عَرَفَ﴾ بالتشديد، فالمعنى: ﴿عَرَفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ﴾، فلم يُعَرَفْ إياها على وجه التكرّم والإغضاء.

قال: قرأ ابن كثير: ﴿وَجَبْرِيلُ﴾ [٤] بفتح الجيم وكسر الراء من غير هَمْزٍ. وقرأ أبو عمرو ونافع وابنُ عامر، وحفصُ عن عاصم: ﴿وَجَبْرِيلُ﴾، وكذلك المفضل [عن عاصم].

وقرأ عاصمٌ في رواية يحيى: ﴿جَبْرِيلُ﴾ [مثل جَبْرِعِل] ^(١)، مفتوح الراء والجيم، مقصورة.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿جَبْرِيلُ﴾.

وكذلك الكسائي عن أبي بكر عن عاصم وحسين عن أبي بكر، ومحمد بن المنذر عن يحيى عن أبي بكر وأبان عن عاصم ^(٢).

قال أبو علي: ليس هذا الاسم بعربى، وأشبهُ هذه الوجوه بالتعريب ما كان موافقاً لبناء من الأبنية [العربية]، ^(٣) فالخارج عن الأبنية العربية: ﴿جَبْرِيلُ﴾؛ ألا تَرَى أنه ليس في أبنيتهم مثل: «قَنْدِيل»؟! فأما ﴿وَجَبْرِيلُ﴾ فعلى وزن «قَنْدِيل»، و «جَبْرِيلُ» على وزن «جَحْمَرِش»، و «صَهْصَلِق»، و «جَبْرِيلُ» على وزن «عَنْدَلِيب».

فأما قَوْلُ ابن كثير: ﴿جَبْرِيلُ﴾ فهو مُتَّجِه، وإن لم يَجِئْ في أبنيتهم ألا تَرَى أنه قد جاء فيما كان نكرة من الأسماء الأعجمية ما ليس على أبنيتهم نحو: الأجر، والإبريسم؟! فإذا جاء في النكرات التي هي أشبه بالأسماء المعربة، واحتُمِلَ ذلك فيها، واستُجِيزَ -فَأَنْ يُسْتَجَازَ في الأسماء المعرّفة المنقولة في حال تعريفها أولى.

رَوَى عباس عن أبي عمرو: ﴿إِنْ طَلَّقَكَنَّ﴾ [٥] مدغمة. الباقون يظهرون: ﴿إِنْ طَلَّقَكَنَّ أَنْ يُبْدَلَهُ﴾ خفيفة.

وروى اليزيديُّ عن أبي عمرو: ﴿إِنْ طَلَّقَكَنَّ﴾ مثقلة غير مدغمة، ﴿أَنْ يُبْدَلَهُ﴾

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: التبيان للطوسي (٤٤/١٠)، التيسير للداني (٧٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٤٠)، الغيث للصفاسي (٣٧٠)، النشر لابن الجزرى (٢/٢١٩).

(٣) سقط في أ.

مشددة^(١).

قال أبو على: إدغام القاف في الكاف حَسَنٌ؛ لأنهما من حروف الفم، وأصل الإدغام أن تكون فيها دون حروف الطرفين: الحَلَقِ والشفة، وإن تُرِكَ الإدغامُ فيهما؛ لأنهما من أول مخارج الفم، فإذا كان من أول مخارجه^(٢) أَشْبَهَ حروفَ الحلق؛ لقربها منها، كما أن الخاء^(٣) والغين لما كانتا آخرَ مخارجِ الحلق، وأقربها إلى الفم أُجْرِيَا مُجْرَى حروفِ الفم في أن لم تُبَيِّنِ النونُ معهما في نحو: مُنْغَلٌ، ومُنْخَلٌ؛ فكَذَلِكَ القاف والكاف تكونان لقربهما من الحلق في حكم حروفه، والإدغام في حروفه الحلق ليس بالكثير؛ فكَذَلِكَ فيما أَشْبَهَهُنَّ.

وأما «يُبَدِّلُهُ» و«يُبَدِّلُهُ» فقد تَقَدَّمَ القولُ فيه.

[وقرأ] أبو بكر عن عاصم، وخارجه عن نافع: ﴿تَوْبَةً نُّصُوحًا﴾ بضم النون.

[وقرأ] حفص عن عاصم ﴿تَوْبَةً نُّصُوحًا﴾ [٨] بفتح النون.

وكذلك قرأ الباقون^(٤).

قال أبو على: قال أبو الحسن: الفتح كلام العرب وقراءة الناس، قال: ولا أعرف

الضم.

قال أبو على: يُشْبِهُ أن يكون مصدرًا، وذلك أن ذا الرمة قد قال: [من الطويل]

أَجِبُّكَ حُبًّا خَالَطَتْهُ نَصَاحَةٌ (٥)

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٩)، الإعراب للنحاس (٤٦٣/٣)، التيسير للداني (١٤٥)،

تفسير الطبري (١٠٦/٢٨)، الحجة لابن خالويه (٣٤٩)، الحجة لأبي زرعة (٧١٤)،

السبعة لابن مجاهد (٦٤١)، الغيث للصفاقسي (٣٧٠)، الكشاف للزمخشري (١٢٨/٤)،

المعاني للفراء (١٦٧/٣)، النشر لابن الجزري (٣١٤/٢).

(٢) في ب: مخارجها.

(٣) في أ: الحاء.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٩)، الإملاء للعكبري (١٤٢/٢)، البحر المحيط (٢٩٣/٨)،

التيان للطوسي (٥٠/١٠، ٥١)، التيسير للداني (٢١٢)، تفسير الطبري (١٠٨/٢٨)،

تفسير القرطبي (١٩٩/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٤٩)، الحجة لأبي زرعة (٧١٤)،

السبعة لابن مجاهد (٦٤١)، الغيث للصفاقسي (٣٧٠)، الكشاف للزمخشري (١٣٠/٤)،

الكشف للقيسي (٣٢٥/٢)، المجمع للطبرسي (٣١٧/١٠)، المعاني للفراء (١٦٨/٣)،

تفسير الرازي (٤٧/٣٠)، النشر لابن الجزري (٣٨٨/٢، ٣٨٩).

(٥) البيت في ديوانه (١٧٢٥)، والتاج (معك).

ف «النصاحة» على «فَعَالَة»، وما كان على «فَعَال» من المصادر فقد يكون فيه «الفعول»، نحو: الذَّهَابُ والذُّهُوبُ، والمُضَاءُ والمُضِيءُ؛ [فيكون «النُّصُوحُ»]^(١) مع «النُّصَاحَة»: كالمضياء مع^(٢) المُضِيءِ؛ فيكون قد وصف بالمصدر، نحو: عَدِلَ وِرْضًا.

وقال أبو الحسن: «نصحته» في معنى: صدقته.

وقال: ﴿تَوْبَةً نَّصُوحًا﴾: صادقة.

قرأ أبو عمرو، وحفص عن عاصم، وخارجة عن نافع: ﴿وَكُتَيْبِهِ﴾ [١٢] جماعة.

وقرأ ابن كثير [وابن عامر]^(٣) وعاصم - في رواية أبي بكر - وحمزة والكسائي: ﴿وَكُتَيْبِهِ﴾ واحدًا^(٤).

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿وَكُتَيْبِهِ﴾ فجمع، أنه موضع جمع. ألا ترى أنها قد صدقت بجمع كتب الله؟! فمعنى الجمع^(٥) لائق بالموضع حسن.

ومن قال: ﴿كِتَابِهِ﴾، أراد الكثرة والشيع، وقد يجيء ذلك في الأسماء المضافة، كما جاء في المفردة التي بالألف واللام، قال - تعالى -: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤]؛ فكما أن المراد بنعمة الله الكثرة، كذلك في قوله - تعالى -: ﴿وَكُتَيْبِهِ﴾.

* * *

(١) في أ: فيكون أن يكون النصوح.

(٢) في أ: و.

(٣) سقط في أ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤١٩)، البحر المحيط (٢٩٥/٨)، التبيان للطوسي (٥٣/١٠)، التيسير للداني (٢١٢)، تفسير القرطبي (٢٠٤/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٤٩)، الحجة لأبي زرعة (٧١٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٤١)، الغيث للصفاسي (٣٧٠)، الكشف للقيسي (٣٢٦/٢، ٣٢٧)، المجمع للطبرسي (٣١٧/١٠)، المحتسب لابن جنى (٢/٣٢٤)، تفسير الرازي (٥٠/٣٠)، النشر لابن الجزري (٣٨٩/٢).

(٥) في ب: الجميع.

[بِسْمِ اللَّهِ] ^(١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْمَلِكِ

قرأ حمزة والكسائي: ﴿مَنْ تَقَوَّتْ﴾ بغير ألف.

وقرأ الباقون: ﴿تَقَوَّتْ﴾ [٣] بألف ^(٢).

قال أبو علي: قال أبو زيد: سمعت من يقول: تَفَاوَّتَ الأمرُ تَفَاوُتًا، وَتَفَاوَتًا،

وليس ذا على القياس، يعنى: «تَفَاوَتًا».

وقال أبو الحسن: «تَفَاوَّتَ» أجود؛ لأنهم يقولون: تَفَاوَتَ الأمرُ، ولا يكادون

يقولون: تَقَوَّتَ الأمرُ.

قال: وهى - أظن - لغة.

قال سيويه: قد يكون «فَاعَلٌ» و «فَعَلٌ» بِمَعْنَى، نحو: ضَاعَفَ وَضَعَّفَ،

و«تفاعل» مطاوع «فَاعَلٌ»، كما أن «تَفَعَّلَ» مطاوع «فَعَّلَ»؛ فَعَلَى هذا القياس يكون

«تَفَاوَّتَ» وَ «تَقَوَّتَ» بمعنى، وقد يجب فى القياس ما لا يجىء به السمع،

و﴿تَقَوَّتْ﴾ - زعموا - قراءة عبد الله والأعمش.

قال: قرأ ابن كثير ^(٣): ﴿وَالْيَهُ التُّشُورُ وَامْتُمْ﴾.

قال أبو علي: أصله: ﴿التُّشُورُ.ءَامِنْتُمْ﴾ [١٥، ١٦]، إِذَا حَقَّقَ الهمزتين، فَإِذَا

خَفَفَ الهمزة الأولى قَلَبَهَا وَاوًا؛ لِانضمام ما قبلها، وهذا فى المنفصل نظير قولهم

فى المتصل: «التُّودَةَ» إِذَا خَفَفَ «التُّودَةَ»، وَ «جُونَ» إِذَا خَفَفَ «جُونَ» التى هى جمع

«جُوْنَةٌ»، مثل: ظُلْمَةٌ وَظُلْمٌ.

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٠)، الإعراب للنحاس (٤٧٠/٣)، البحر المحيط (٢٩٨/٨)،

التيان للطوسى (٥٦/١٠)، التيسير للدانى (٢١٢)، تفسير الطبرى (٣/٢٩)، تفسير

القرطبى (٢٠٨/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٤٩)، الحجة لأبى زرة (٧١٥)، السبعة لابن

مجاهد (٦٤٤)، الغيث للصفاقسى (٣٧١)، الكشف للقيسى (٣٢٨/٢)، المجمع للطبرسى

(٣٢١/١٠)، المعانى للفراء (١٧٠/٣)، تفسير الرازى (٥٧/٣٠)، النشر لابن الجزرى

(٣٨٩/٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٠)، البحر المحيط (٣٠٢/٨)، التيسير للدانى (٢١٢)، تفسير

القرطبى (٢١٦/١٨)، الحجة لأبى زرة (٧١٦)، الغيث للصفاقسى (٣٧١)، الكشف

للقيسى (٣٢٨/٢)، النشر لابن الجزرى (٣٦٣/١، ٣٦٤).

فأما الهمزة التي هي فاء من قوله: ﴿ءَأَمِنْتُمْ﴾ بعد تخفيف الأولى بقلبها واوا، فإنه يجوز فيه التحقيق والتخفيف: فإن حَقَّقَ كان لفظه: «التُّشُورُ وَأَمِنْتُمْ» يُحَقِّقُهَا^(١)، وَإِنْ خَفَّفَهَا كان قياسها أَنْ يجعلها بين الألفِ والهمزة؛ لتحركها بالفتحة، فيكون في اللفظ: «وَالْيَهُ النَّشُورُ وَأَمِنْتُمْ».

وَمَنْ قَالَ: [من الكامل]

... .. لا هَنَّاكَ الْمَرْزَعُ^(٢)

فقلبها ألفًا، فقياسه أن يقول هنا: «التُّشُورُ وَأَمِنْتُمْ»، فلا يجعلها بَيْنَ بَيْنَ، ولكن يقلبها ألفًا محضة.

وسيويه يجيز هذا القلب في الشعر وغير حال السعة.

وقال غير أحمد: يجعل الهمزة من: «أَأَمِنْتُمْ» - بعد تخفيف الأولى بقلبها واوا- أَلِفًا؛ فيصير: «التُّشُورُ وَأَمِنْتُمْ».

قال أحمد: قرأ نافع وأبو عمرو: «التُّشُورُ آمِنْتُمْ» بهمزة ممدودة^(٣).

قال أبو علي: قوله: بهمزة ممدودة، يريد أنه يحقق الأولى ويخفف الثانية، وتخفيفها أن تُجَعَلَ بَيْنَ بَيْنَ، ولفظها: «التُّشُورُ أَمِنْتُمْ»، وكان قياس قول أبي عمرو- على ما حكاه سيويه من أنه إذا اجتمع همزتان خَفَّفَ الأولى منهما دون الثانية - أن يُقَلِّبَ الأولى منهما واوا، كما فعله ابن كثير.

وأما الثانية فإن شاء خففها وإن شاء حققها، وتخفيفها أن يجعلها بين الهمزة والألف.

وَلَعَلَّ أبا عمرو تركَ هذا القول في هذا الموضع وأخذ فيه بالوجه الآخر، وهو تخفيف الثانية منهما إذا التقيَا دون الأولى.

قال: وقرأ عاصمُ وابنُ عامرٍ وحمزةُ والكسائيُّ: ﴿ءَأَمِنْتُمْ﴾ [١٦] بهمزتين.

قال أبو علي: هذا على ما يذهبون إليه من الجمع بين الهمزتين، وليس ذلك

(١) في ب: لمخففها.

(٢) تقدم.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٠)، البحر المحيط (٣٠٢/٨)، التيسير للداني (٢١٢)، تفسير القرطبي (٢١٦/١٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٤٤)، الغيث للصفاسي (٣٧١)، الكشف للقيسي (٣٢٨/٢)، المجمع للطبرسي (٣٢٥/١٠)، النشر لابن الجزري (١/٣٦٣، ٣٦٤).

بالوجه^(١).

قال: قرأ الكسائي: ﴿فَسْحَقًا﴾، و: ﴿فَسْحَقًا﴾ [١١]، خفيفاً وثقيلاً.
وقرأ الباقر: ﴿فَسْحَقًا﴾ خفيفاً^(٢).

قال أبو علي: «سُحَقًا» منتصب على المصدر، المعنى: أسحقه الله سحقا، وكان القياس: إسحاقا، فجاء المصدر على الحذف؛ كقولهم: «عَمَرَكَ اللهُ». وقال: [من الوافر]

... .. وَإِنْ يَهْلِكَ فَذَلِكَ كَأَنْ قَدَرِي^(٣)
... .. يمكن أن يكون: تقديري.

ومن ذلك قوله: ﴿فِي مَكَانٍ سَجِيٍّ﴾ [الحج: ٣١]، أي: بعيد، و «سُحِقُ وَسُحُقٌ»: كالعُنُقِ والعُنُقِ، والطُّنْبِ والطُّنْبِ، وما أشبه ذلك، وكله حسن. وقرأ الكسائي وحده: ﴿فَسَيَعْلَمُونَ مِنْ هُو﴾ بالياء. وقرأ الباقر بالتاء^(٤).

قال أبو علي: حجة الياء أن ذَكَرَ الْعَيْبَةَ قد تقدّم في قوله -تعالى-: ﴿فَمَنْ يُجِيرُ الْكٰفِرِينَ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [٢٨]، والتاء على قوله: قل لهم: ﴿فَسَتَعْلَمُونَ﴾ [٢٩]. [و]^(٥) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر، وحفص عن عاصم: ﴿إِنْ أَهْلَكِنِي اللهُ وَمَنْ مَعِيَ أَوْ﴾ [٢٨] بنصب الياءين.

وحفص عن عاصم بفتح ياء «مَعِيَ» في كل القرآن. وقرأ عاصم -في رواية أبي بكر- والكسائي: ﴿إِنْ أَهْلَكِنِي اللهُ﴾ محركة الياء،

(١) في أ: الوجه.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٠)، البحر المحيط (٣٠٠/٨)، التبيان للطوسي (٦١/١٠)، التيسير للداني (٢١٢)، الحجة لابن خالويه (٣٥٠)، الحجة لأبي زرع (٧١٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٤٤)، الغيث للصفاسي (٣٧١)، الكشاف للزمخشري (١٣٧/٤)، الكشف للقيسي (٣٢٩/٢)، المجمع للطبرسي (٣٢٣/١٠)، المعاني للفراء (١٧١/٣)، النشر لابن الجزري (٢١٧/٢).

(٣) تقدم.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢١)، البحر المحيط (٣٠٤/٨)، التبيان للطوسي (٧٠/١٠)، التيسير للداني (٢١٢)، تفسير القرطبي (٢٢١/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٥٠)، الحجة لأبي زرع (٧١٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٤٤)، الغيث للصفاسي (٣٧١)، الكشف للقيسي (٣٢٩/٢)، المعاني للفراء (١٧٢/٣)، النشر لابن الجزري (٣٨٩/٢).

(٥) سقط في أ.

وَأَسْكَنَّا جَمِيعًا الْيَاءَ فِي: ﴿مَعَى﴾^(١).

خلف عن المَسْتَبِيّ عن نافع: ﴿إِنْ أَهْلَكْنِي اللهُ﴾ ساكنة الياء.
وقرأ حمزة بإسكان الياءين.

قال أبو علي: التحريك في الياء حَسَنٌ، وهو الأصل، والإسكان؛ لكرهية الحَوَكَةِ في حروف اللين: لِتَجَانِسِ ذلك، واجتماع الأمثال أو المتقاربة.
وَقَرَأَ نافع في رواية وَرَشٍ: ﴿نَذِيرِي﴾ و ﴿تَكِيرِي﴾ ياء في الوصل، ولم يأت بذلك عن نافع غيره.

وقرأ الباقون بكسر الراء من غير ياء في وصل لا وقف^(٢).

قال أبو علي: حَذَفُ الياء في الوصل والوقف؛ لأنه فاصلة، والفاصلة كالقافية في استحسان الحذف منها، [«وأما الإثبات فلأنه الأصل»]^(٣).



(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٠)، التيسير للداني (٢١٣)، تفسير القرطبي (٢٢١/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٥٠)، السعة لابن مجاهد (٦٤٥)، الغيث للصفاسي (٣٧١)، الكشف للقيسي (٣٣٠/٢)، النشر لابن الجزري (٣٨٩/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٠)، البحر المحيط (٣٠٢/٨)، التيسير للداني (٢١٣)، تفسير القرطبي (٢١٧/١٨)، الغيث للصفاسي (٣٧١)، الكشف للقيسي (٣٣٠/٢)، النشر لابن الجزري (٣٨٩/٢).

(٣) سقط في أ.

[بِسْمِ اللَّهِ] ^(١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ نُونٍ

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحمزة: ﴿تَّ وَالْقَلَمِ﴾ [١]، النون في آخر الهجاء من «ن» ظاهرة عند الواو.

ورَوَى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم أنه كان لا يبيِّن النون في: ﴿يَس﴾ [يس: ١] و ﴿تَّ﴾ [القلم: ١] و ﴿طَسَّ﴾ [الشعراء: ١].

وروى حفص عن عاصم، وحسين عن أبي بكر أنه كان يبين النون في ﴿تَّ﴾. وروى يعقوب عن نافع أنه أخفاها.

وكان الكسائي لا يبين النون في ﴿ن﴾.

وقال يحيى عن أبي بكر عن عاصم: ﴿تَّ﴾ جزم، [لم يزد] ^(٢) على هذا، وهذا يدل على أنه يبين.

وروى الحلواني عن قالون عن نافع: ﴿يس﴾ مخفاة النون، ونون ﴿تَّ﴾ ظاهرة ^(٣).

قال أبو علي: وجه إظهار هذه النونات أنها من ^(٤) حروف يُنَوَّى بها الوقف، وإذا كانت موقوفة - بدلالة اجتماع الساكنين فيها، نحو: ميم، لأم، صاذ - كانت في تقدير الانفصال مما بعدها ^(٥)، وإذا انفصلت مما بعدها ^(٦) وجب التبيين؛ لأنها تُخْفَى مع حروف الفم، فإذا انفصلت عنها بالوقف ^(٧) عليها، ولم تتصل بما بعدها ^(٨) - فليس هناك أمر لا تبيِّن له. وَوَجْه الإخفاء أن همزة الوصل معها لم تُقَطَّعْ

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢١)، الإعراب للنحاس (٤٧٨/٣)، البحر المحيط (٣٠٧/٨)، التبيان للطوسي (٧٤/١٠)، التيسير للداني (١٨٣)، تفسير القرطبي (٢٢٣/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٥٠)، الغيث للصفاقسي (٣٧١)، الكشاف للزمخشري (١٤٠/٤)، الكشاف للقيسي (٣٣١/٢)، النشر لابن الجزري (١٨/٢).

(٤) في ب: في.

(٥) في أ: قبلها.

(٦) في أ: قبلها.

(٧) في ب: بالوقوف.

(٨) في أ: قبلها.

في نحو ﴿الْمَاءُ. اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١، ٢].

وقولهم في العدد: واحِدٌ اثنان، فمن حيث لم تُقَطَّعِ الهمزة معها عَلِمْتَ أنه في تقدير الوصل. وإذا وصلَتْهَا أَحْفَيْتَ النون معها. وقد بَيَّنَّ ذلك مما^(١) تقدم.

قال أحمد: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي، وحفص عن عاصم، والكسائي عن أبي بكر عن عاصم: ﴿أَنَّ كَانَ ذَا مَالٍ﴾ [١٤] بغير استفهام. وقرأ حمزة: ﴿أَنَّ كَانَ﴾ بهمزتين.

وكذلك رَوَى يحيى عن أبي بكر عن عاصم. ورَوَى أبو عُبَيْدٍ [عن حمزة أنه]^(٢) كان يقرأ: ﴿أَنَّ كَانَ﴾ بهمزة ممدودة. وهو غَلَطٌ.

وقرأ ابن عامر: ﴿أَنَّ كَانَ﴾ ممدودة بهمزة واحدة^(٣).

قال أبو علي: قوله: ﴿أَنَّ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَيْنَ﴾ لا يخلو من أن يكون العامل فيه: «تُتْلَى» من قوله -تعالى-: ﴿إِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِ آيَاتُنَا﴾ [١٥]، أو: «قَالَ» من قوله: ﴿قَالَ أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [١٥]، أو شيء ثالث، فلا يجوز أن يعمل واحد منهما فيه. ألا ترى أن: «تُتْلَى» من قوله: ﴿تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا﴾ قد أُضِيفَتْ «إِذَا» إِلَيْهِ، والمضاف إليه لا يعمل فيما قبله!؟

ألا ترى أنك لا تقول: القتال زيداً حين تأتى، تريد: حين تأتى زيداً؟! ولا يجوز أن تُعْمَلَ فيه «قَالَ» أيضاً؛ لأن «قَالَ» جواب «إِذَا»، وحكم الجواب أن يكون بعد ما هو جواب له، ولا يتقدم عليه؛ فكما لم يعمل فيه الفعل الأول، كذلك لا^(٤) يعمل فيه الفعل الثاني، وإِذَا لم يَجْزُ أن يعمل في ﴿أَنَّ﴾ واحد من هذين الفعلين -

(١) في ب: فيما.

(٢) في ب: أن حمزة.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢١)، الإعراب للنحاس (٤٨٥/٣)، البحر المحيط (٣١٠/٨)، التبيان للطوسي (٧٤/١٠)، التيسير للداني (٢١٣)، تفسير الطبري (١٨/٢٩)، تفسير القرطبي (٣٣٦/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٥١)، الحجة لأبي زرعة (٧١٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٤٦)، الغيث للصفاسي (٣٧١)، الكشاف للزمخشري (١٤٣/٤)، الكشف للقيسي (٣٣١/٢)، المجمع للطبرسي (٣٣١/١٠)، المعاني للفراء (١٧٣/٣)، تفسير الرازي (٨٦/٣٠)، النشر لابن الجزري (٣٦٧/١).

(٤) في أ: لم.

وليس فى الكلام غيرهما- علمت أنه محمول على شىء آخر مما دل^(١) ما فى الكلام عليه، والذى يدل عليه هذا الكلام فى^(٢) المعنى هو: يجحد، أو: يكفر، أو: يستكبر عن قبول الحق، ونحو ذلك.

وإنما جاز أن يعمل المعنى فيه - وإن كان مُتَقَدِّمًا عليه - لشبهه بالظرف، والظرف قد تَعَمَلُ فيه المعانى وإن تَقَدَّمَ عليها، ويدلك على مشابهته للظرف تقدير اللام معه، وأن من النحويين من يقول: إنه فى مَوْضِعِ جَرٍّ، كما أنه لو كانت اللام ظاهرة معه كان كذلك، فإذا صار كالظرف من حيث قلنا، لم يمتنع المعنى من أن يعمل فيه؛ كما لم يمتنع من أن يعمل فى نحو قوله - تعالى -: ﴿يَنْتَحِكُمْ إِذَا مَنَّكَمُ إِذَا مَنَّكُمْ لَيْ خَلَقِي جَدِيدٍ﴾ [سبأ: ٧]، لَمَّا كان ظرفًا والعامِلُ فيه: «بُعِثْتُمْ» الدال عليه قوله - تعالى -: ﴿إِنَّكُمْ لَيْ خَلَقِي جَدِيدٍ﴾؛ فكَذَلِكَ: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾، كأنه: جَحَدَ بآيَاتِنَا^(٣) لَأَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ، أو^(٤): كَفَرَ بآيَاتِنَا لَأَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ. وعلى هذا المعنى يكون محمولًا فيمن استفهم فقال: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾؛ لأنه توييح وتقرير فهو بمنزلة الخبر. ومثل ذلك قولك: أَلَأَنْ أَنْعَمْتُ عَلَيْكَ جَحَدْتَ نِعْمَتِي؟! إِذَا وَبَخْتَهُ بِذَلِكَ، فعلى هذا تقدير الآية.

وأما قول أحمد فيما رواه أبو عبيد عن حمزة من قوله: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ﴾ بهمزة ممدودة: إنه غلط - فَإِنَّمَا هو تغليب - فيما أظن - مِنْ طَرِيقِ الرِّوَايَةِ، وليس من طريق العَرَبِيَّةِ؛ لَأَنَّ ذلك لا يمتنع، ويريد بالهمزة الممدودة همزة بعدها همزة مخففة، وليس هذا من مذهب حمزة؛ لَأَنَّهُ يُحَقِّقُ الهمزتين، فَلَعَلَّهُ غَلَطَهُ من هذا الوجه. ويمكن أن يكون حمزة فى الرواية التى رواها عنه أبو عبيد أخذ بقول من يخفف الثانية من الهمزتين؛ ألا ترى أن قول حمزة فى الجمع بين الهمزتين كقول ابن عامر فى جمعه بينهما، وتحقيقه إياهما؟! فكما أن ابن عامر قال: ﴿أَنْ كَانَ﴾ ممدودة بهمزة واحدة، وقوله فى غير هذا الموضع بالجمع بين همزتين؛ كذلك يجوز أن يكون حمزة أَخَذَ به.

(١) فى أ: يدل.

(٢) فى ب: من.

(٣) فى ب: آياتنا.

(٤) فى أ: و.

وَقَوْلُ أَحْمَدَ عَنِ ابْنِ عَامِرٍ: بِهَمْزَةٍ وَاحِدَةٍ مَمْدُودَةٍ، لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى [أَنَّهُ خَفَّفَ] ^(١) الثَّانِيَةَ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ قَرَأَ بِذَلِكَ عَلَى غَيْرِ الِاسْتِفْهَامِ، أَوْ عَلَى الِاسْتِفْهَامِ! فَإِنْ كَانَ قَرَأَ عَلَى غَيْرِ الِاسْتِفْهَامِ فَلَيْسَ إِلَّا هَمْزَةٌ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ هَمْزَةٌ «أَنَّ»، فَإِذَا مَدَّ عَلِمْتَ أَنَّ الْمَدَّةَ إِنَّمَا هِيَ ^(٢) هَمْزَةٌ «أَنَّ» خَفَّفَهَا بَعْدَ هَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ؛ إِذْ لَا مَصْرِفَ لَهَا إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

قال: قرأ نافع وحده: ﴿لَيْزِلُقُونُكَ﴾ من «زلق»، وقرأ الباقون: ﴿لَيْزِلُقُونُكَ﴾ من: أَزَلَقْتُ ^(٣).

قال أبو علي: يقال: زَلَقَ يَزَلِقُ زَلَقًا، فَمَنْ قَالَ: ﴿لَيْزِلُقُونُكَ﴾، جَعَلَهُ مِنْ: زَلِقَ هُوَ، وَزَلَقْتُهُ أَنَا، مِثْلُ: شَتِرْتُ عَيْنَهُ وَشَتَرْتُهَا، وَحَزِنَ وَحَزْنَتُهُ. وَالخَلِيلُ يَذْهَبُ فِي ذَلِكَ إِلَى أَنَّ الْمَعْنَى: جَعَلْتُ فِيهِ شَتْرًا، وَجَعَلْتُ فِيهِ حَزْنًا؛ كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: كَحَلَّتْهُ، وَدَهَنْتُهُ، أَرَدْتَ: جَعَلْتَ ذَلِكَ فِيهِ.

وَمَنْ قَالَ: أَزَلَقْتُهُ؛ نَقَلَ الْفِعْلَ بِالْهَمْزَةِ. وَهَذَا الْبَابُ أَكْثَرُ مِنَ الْأَوَّلِ وَأَوْسَعُ. وَمَعْنَى: «لَيْزِلُقُونُكَ بِأَبْصَارِهِمْ»: أَنَّهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ نَظْرَ الْبِغْضَاءِ، كَمَا يَنْظُرُ الْأَعْدَاءُ الْمُنَابِذُونَ. وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ: [مِنَ الْكَامِلِ]

يَتَقَارِضُونَ إِذَا التَّقَوَّا فِي مَجْلِسٍ نَظْرًا يُزِيلُ مَوَاطِئَ الْأَقْدَامِ ^(٤)

* * *

(١) في أ: أنه أن يخفف.

(٢) في أ: هو.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٢)، الإعراب للنحاس (٤٩٤/٣)، البحر المحيط (٣١٧/٨)، التبيان للطوسي (٨٩/١٠)، التيسير للداني (٢١٣)، تفسير الطبري (٣٠/٢٩)، تفسير القرطبي (٢٥٥/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٥١)، الحجة لأبي زرعة (٧١٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٤٧)، الغيث للصفاسي (٣٧٢)، الكشف للقيسي (٣٣٢/٢)، المجمع للطبرسي (٣٤٠/١٠)، المعاني للفراء (١٧٩/٣)، تفسير الرازي (٩٩/٣٠)، النشر لابن الجزري (٣٨٩/٢).

(٤) البيت بلا نسبة في اللسان (قرض، زلق)، والتاج (قرض، زلق)، وتهذيب اللغة (٣٤٢/٨)، (٤٣٢)، ومقاييس اللغة (٢١/٣)، ويروى: «موطن» بدلًا من «مجلس».

[بِسْمِ اللَّهِ^(١)]

ذَكَرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْحَاقَّةِ

قرأ عاصم في رواية أبان، وأبو عمرو والكسائي: ﴿وَمَنْ قَبْلَهُ﴾ [٩] بفتح الباء. وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة: ﴿قَبْلَهُ﴾^(٢).

قال أبو علي: قال سيبويه: «قَبِلَ»: لما ولي الشيء، تقول: ذهب قَبِلَ السوق [أى: نحو السوق]^(٣)، و: لى قَبْلَكَ حَقٌّ، أى: فيما يليك. واتَّسَعَ حتى صار بمنزلة: لى عليك.

قال أبو علي: حجة مَنْ قرأ: ﴿وَمَنْ قَبْلَهُ﴾ أنهم زعموا أن في قراءة أبي: ﴿وَجَاءَ فِرْعَوْنُ وَمَنْ مَعَهُ﴾ فهذا يقوى: ﴿وَمَنْ قَبْلَهُ﴾؛ لأن «قَبِلَ» لِمَا يَلِي الشَّيْءَ مما لم يتخلف عنه، ف «من قبله» فهو يتبعه وَيُخْفُ به.

وحجة من قال: ﴿وَمَنْ قَبْلَهُ﴾، مَنْ قَبْلَهُ من الأمم التي كفرت كما كفر.

فإن قلت: إن قوله: ﴿وَمَنْ قَبْلَهُ﴾ لفظ عام يقع على المؤمن والكافر، فكيف جاز أن يُذَكَّرُوا بأنهم جاءوا بالخاطئة؟

قيل: قد يجوز أن يخص «مَنْ» في قوله: ﴿وَمَنْ قَبْلَهُ﴾ بأنه عَنَى به الكفار دون المؤمنين. ويقوى ذلك قوله -تعالى-: ﴿فَعَصَوْا رَسُولَ رَبِّهِمْ﴾ [١٠]. ويجوز أن يكون ذَكَرَ من قبله من الكفار كما ذَكَرَ مَنْ بعده في قوله -تعالى-: ﴿كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [الحج: ٤٢]، و ﴿فرعون وثمود﴾.

قرأ حمزة والكسائي: ﴿لَا يَخْفَى﴾ بالياء.

وقرأ الباقون: ﴿لَا تَخْفَى﴾ [١٨] بالتاء^(٤).

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٢)، الإعراب للنحاس (٤٩٦/٣)، البحر المحيط (٣٢١/٨)، التبيان للطوسي (٩٣/١٠، ٩٦)، التيسير للداني (٢١٣)، تفسير الطبري (٣٣/٢٩)، تفسير القرطبي (٢٦١/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٥١)، الحجة لأبي زرعة (٧١٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٤٨)، الغيث للصفاسي (٣٧٢)، الكشف للزمخشري (١٥٠/٤)، الكشف للقيسي (٣٣٣/٢)، المجمع للطبرسي (٣٤٢/١٠)، المعاني للفراء (١٨٠/٣)، تفسير الرازي (١٠٥/٣٠)، النشر لابن الجزري (٣٨٩/٢).

(٣) المثبت من الكتاب (٢٣٢/٤).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٢)، الإعراب للنحاس (٤٩٨/٣)، البحر المحيط (٣٢٤/٨)،

قال أبو علي: كِلَا الْأَمْرَيْنِ حَسَنٌ.

وقرأ ابن كثير وحده: ﴿قَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ و ﴿قَلِيلًا مَّا يَذْكُرُونَ﴾ بالياء فيهما جميعاً. [وقرأ] ابن عامر في رواية هشام مثل ابن كثير بالياء فيهما. وفي رواية ابن ذكوان بالتاء فيهما. وروى القُطَيْبِيُّ عن عُيَيْدٍ عن هَارُونَ عن أَبِي عمرو: ﴿قَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾، و: ﴿قَلِيلًا مَّا يَذْكُرُونَ﴾ بالياء جميعاً، ولم يروه غيره. حدثني الخزاز عن محمد بن يحيى عن عبيد عن هارون عن أبي عمرو. وقرأ الباقون بالتاء فيهما^(١).

قال أبو علي: حجة الياء أنه خطاب للنبي ﷺ؛ كأنه [قال]: قليلاً ما يؤمنون، يا محمد.

وحجة التاء كأنه: قل لهم: ﴿قَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾.

روى الحلواني بإسناده، عن ابن كثير: ﴿وَتَعْيَبَهَا﴾ [١٢] ساكنة العين. وكذلك قال أبو ربيعة عن قنبل. [قال أحمد]: وقرأت أنا على قنبل: ﴿وَتَعْيَبَهَا﴾ بكسر العين وفتح الياء مثل حمزة. وكذلك قرأ الباقون على وزن: تَلَيْهَا^(٢).

قال أبو علي: وجه قوله: ﴿تَعْيَبَهَا﴾ أنه جعل حرف المضارعة مع ما بعده بمنزلة «فخذ»، فأسكن كما يسكن «كتف» ونحوه. وهذا يشبه ما^(٣) من نفس الكلمة، نحو

= التبيان للطوسي (٩٧/١٠)، التيسير للداني (٢١٣)، تفسير القرطبي (٢٦٨/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٥١)، الحجة لأبي زرعة (٧١٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٤٨)، الغيث للصفاقسي (٣٧٣)، الكشف للقيسي (٣٣٣/٢)، المعاني للفراء (١٨١/٣)، تفسير الرازي (١١٠/٣٠)، النشر لابن الجزري (٣٨٩/٢).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٣)، البحر المحيط (٣٢٩/٨)، التبيان للطوسي (١٠٨/١٠)، التيسير للداني (٢١٤)، تفسير القرطبي (٢٧٥/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٥١)، الحجة لأبي زرعة (٧٢٠)، السبعة لابن مجاهد (٦٤٨، ٦٤٩)، الغيث للصفاقسي (٣٧٢)، الكشف للقيسي (٣٣٣/٢)، المجمع للطبرسي (٣٤٨/١٠)، تفسير الرازي (١١٧/٣٠)، النشر لابن الجزري (٣٩٠/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٢)، الإعراب للنحاس (٤٩٧/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٤٤)، البحر المحيط (٣٢٢/٨)، التبيان للطوسي (٩٨/١٠)، تفسير القرطبي (١٨/٢٦٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٤٨)، الكشاف للزمخشري (١٥١/٤)، المجمع للطبرسي (٣٤٤/١٠)، تفسير الرازي (١٠٧/٣٠).

(٣) في ب: أشبه ما.

الكاف من «كتف»، لأن حرف المضارعة لا ينفصل من الفعل؛ فصار كقول من قال: وهو، وهى، ومثل ذلك قوله: ﴿وَيَتَّقَهُ﴾ [النور: ٥٢] جعل «تَّقَهُ» من ﴿وَيَتَّقَهُ﴾ بمنزلة «كتف»، فأسكن. وقد يكون [هذا على] ^(١) ما أنشده أبو زيد من قوله: [من الرجز]

قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرَى لَنَا سَوِيْقًا ^(٢)

جعل «تَزَلَّ» بمنزلة «كَتِفٍ» فخفف، وقد يجوز أن يكون أجرى الوصل مُجْرَى الوقف مثل: [من الرجز]

... .. سَبَسَبًا ^(٣)



(١) فى ب: على هذا.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذَكَرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ «سَأَلَ سَائِلٌ»

قرأ نافع وابن عامر: ﴿سَأَلَ﴾ [١] غير مهموز.

وقرأ الباقون: ﴿سَأَلٌ﴾ مهموز (٢).

قال أبو علي: من قال: ﴿سَأَلَ﴾ جعل الألف منقلبة عن الواو التي هي عين،

مثل: قال، وخاف.

وحكى أبو عثمان عن أبي زيد أنه سمع [مَنْ يَقُولُ] (٣): هما يَتَسَاوَلَانِ. فَمَنْ قَالَ:

﴿سَأَلَ﴾، كان على هذه اللغة، وَمَنْ قَالَ: ﴿سَأَلٌ﴾ فعلى قول من قال: ﴿سَأَلٌ﴾

فجعل الهمزة عين الفعل. فَإِنْ حَقَّقَ قَالَ: ﴿سَأَلٌ﴾ مثل: «سَعَلَ»، وَإِنْ خَفَّفَ جعلها

بين الألف والهمزة. فأما قول الشاعر: [من البسيط]

سَأَلْتُ هُدَيْلَ رَسُولَ اللَّهِ فَاحِشَةً ضَلَّتْ هُدَيْلٌ بِمَا قَالَتْ وَلَمْ تُصِبِ (٤)

فيمكن أن يكون من قول من قال: يتساولان، ويمكن أن يكون من قول من جعل

الهمزة عيناً، فَقُلَيْتُ فِي الشَّعْرِ كَمَا قَالَ: [من الكامل]

... .. لَا هَنَّاكَ الْمَرْزَعُ (٥)

إلا أَنَّ سيبويه زعم أن هذا الشاعر ليست لغته: سِلْتُ؛ فإذا كان كذلك حُمِلَ

على: لَا هَنَّاكَ.

وقد قيل: إِنَّ ذَلِكَ وَاِدٍ فِي جَهَنَّمَ؛ فتكون الألف في «سأل» مثل التي في «باع».

قال: كلهم همز: ﴿سَأَلٌ﴾ [١]، لا خلاف بينهم في ذلك (٦).

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٣)، الإعراب للنحاس (٥٠٣/٣)، الإملاء للمكبري (٢/

١٤٤)، البحر المحيط (٣٣٢/٨)، التبيان للطوسي (١١٢/١٠)، التيسير للداني (٢١٤)،

تفسير الطبري (٤٣/٢٩)، تفسير القرطبي (٢٧٨/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٥٢)،

الحجة لأبي زرعة (٧٢٠)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٠)، الغيث للصفاسي (٣٧٣)،

الكشاف للزمخشري (١٥٦/٤)، الكشف للقيسي (٣٣٤/٢)، المجمع للطبرسي (١٠/

٣٥١)، تفسير الرازي (١٢١/٣٠، ١٢٢)، النشر لابن الجزري (٣٩٠/٢).

(٣) سقط في أ.

(٤) تقدم.

(٥) تقدم.

(٦) ينظر السبعة (٦٥٠).

قال أبو علي: لا يكون غير الهمز في اسم الفاعل؛ لأنه لا يخلو من أن يكون الفاعل من «يتساوَلان» أو من اللغة الأخرى، فإن كان من قوله: يتساوَلان، لم يكن فيه إلا الهمز؛ كما لا يكون في: «قاتل» و«خائف» إلا ذلك؛ لأنها إذا اعتلت في الفعل اعتلت في اسم الفاعل، وإعلالها لا يكون بالحذف؛ للإلباس، فإذا لم يكن بالحذف كان بالقلب إلى الهمزة. وإن كانت من لغة من هَمَزَ لم يكن فيه إلا الهمز؛ كما لا يكون في «ثائر» و«شاء» في «فاعل» من «شأوت» إلا التحقيق للهمزة، إلا أنك إن شِئْتَ خَفَّفْتَ الهمزة فجعلتها بين بين، وكذلك في الوجه الآخر.

قال: قرأ الكسائي وحده: ﴿يعرج الملائكة﴾ [٤] بالياء.

وقرأ الباقون: ﴿تَمْرُجٌ﴾ بالتاء^(١).

قال أبو علي: الوجهان [جميعًا] حسنان.

قال: روى حفص عن عاصم: ﴿نَزَّاعَةٌ لِّلشَّوَى﴾ [١٦] نصبًا.

وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم: ﴿نَزَّاعَةٌ﴾ رفعًا^(٢).

قال أبو علي: من قال: ﴿إِنَّهَا لَطَى نَزَّاعَةٌ لِّلشَّوَى﴾ فرفع «نَزَّاعَةٌ»، جاز في رفعه ما جاز في قولك: هذا زيدٌ منطلقٌ، [و:] ﴿وهذا بعلى شيخ﴾. ومَنْ نَصَبَ فقال:

﴿نَزَّاعَةٌ لِّلشَّوَى﴾، فالذى يجوز أن يكون هذا النصب عليه ضربان:

أحدهما: أن يكون حالًا.

والآخر: أن يُحْمَلَ على فعل، فحمله على الحال يبعد؛ وذلك^(٣) أنه ليس في

الكلام ما يعمل في الحال.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٣)، الإعراب للنحاس (٥٠٣/٣)، البحر المحيط (٣٣٣/٨)، التبيان للطوسي (١١٣/١٠)، التيسير للداني (٢١٤)، تفسير الطبري (٤٥/٢٩)، تفسير القرطبي (٢٨١/١٨)، الحجة لأبي زرعة (٧٢١)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٠)، الغيث للصفاسي (٣٧٣)، الكشف للقيسي (٣٣٥/٢)، المجمع للطبرسي (٣٥١/١٠)، المعاني للفراء (١٨٤/٣)، النشر لابن الجزرى (٣٩٠/٢).

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٤)، الإعراب للنحاس (٥٠٦/٣، ٥٠٧)، البحر المحيط (٨/٢٣٤)، التبيان للطوسي (١١٨/١٠)، التيسير للداني (٢١٤)، تفسير القرطبي (٢٨٧/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٥٢)، الحجة لأبي زرعة (٧٢٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٥١)، الغيث للصفاسي (٣٧٣)، الكشف للقيسي (٣٣٥/٢، ٣٣٦)، المجمع للطبرسي (١٠/٣٥٤)، النشر لابن الجزرى (٣٩٠/٢).

(٣) في ب: وذلك.

فإن قلت: فإن في قوله: ﴿لَطَى﴾ [١٥] معنى التلظى والتلهب - فإن ذلك لا يستقيم؛ لأن «لظى» معرفة لا تنتصب عنها الأحوال؛ ألا ترى أن ما استعمل استعمل الأسماء من اسم فاعل أو مصدر لم يعمل عمل الفعل، نحو: «صاحب»، و «ذر» في قولك: «لله ذرُّك»؟! فإن لم يعمل هذا النحو الذى هو اسم فاعل أو مصدر عمل الفعل من حيث جرى مجرى الأسماء - فلا يعمل الاسم المعرفة عمله أولى.

ويدلك على تعرف هذا الاسم وكونه علماً [أن التنوين والألف واللام لم تلحقه] (١)؛ فإذا كان كذلك لم تنتصب الحال عنه، فإن جعلتها مع تعريفها قد صارت معروفة بشدة التلظى، جاز أن تنصبه بهذا المعنى الحادث فى العلم. وعلى هذا قوله - تعالى -: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ علقك الظرف بما دل عليه الاسم من التدبير والإلطف. فإن علقك الحال بالمعنى الحادث فى العلم كما علقك الظرف بما دل عليه الاسم من التدبير - لم يمتنع؛ لأن الحال كالظرف فى تعلقها بالمعنى كتعلق الظرف به، وكان وجهها. وإن علقك «نزاعة» بفعل مضمرة نحو: أعنيها نزاعة للشوى، لم يمتنع أيضاً.

قال: [و] (٢) قرأ ابن كثير فيما أخبرنى به مضمرة عن البرى: ﴿وَلَا يُسْأَلُ﴾ [١٠] برفع الياء وفتح الهمزة.

وقرأت على قنبل عن النبالي عن أصحابه عن ابن كثير: ﴿وَلَا يُسْأَلُ﴾ بنصب الياء. وروى أبو عبيد عن إسماعيل بن جعفر عن أبي جعفر وشيبة: ﴿وَلَا يُسْأَلُ﴾ برفع الياء، وهو غلط. وكلهم قرأ: ﴿وَلَا يُسْأَلُ﴾ بفتح الياء (٣).

قال أبو على: من ضم فقال: ﴿وَلَا يُسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾ فالمعنى - والله أعلم -: لا يسأل حميم عن حميمه ليُعرف شأنه من جهته، كما قد يُتعرَّف خبر الصديق من جهة صديقه، والقريب من قريبه؛ فإذا كان كذلك فالكلام إذا بنيت الفعل للفاعل

(١) فى ب: أن التنوين لم يلحقه.

(٢) سقط فى ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٣)، الإملاء للعكبرى (١٤٤/٢)، البحر المحيط (٣٣٤/٨)، التبيان للطوسى (١١٣/١٠)، تفسير الطبرى (٤٧/٢٩)، تفسير القرطبي (٢٨٥/١٨)، الحجة لأبى زرع (٧٢٢)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٠)، المجمع للطبرسى (٣٥١/١٠)، المعانى للفراء (١٨٤/٣)، تفسير الرازى (١٢٦/٣٠)، النشر لابن الجزرى (٣٩٠/٢).

[قُلْتَ:]^(١) سَأَلْتُ زَيْدًا عَنْ حَمِيمِهِ، فَإِذَا بَنَيْتَ الْفِعْلَ لِلْمَفْعُولِ قُلْتَ: سئِلَ زَيْدٌ عَنْ حَمِيمِهِ. وقد يُحذفُ الجار؛ فيصلُ الفِعْلُ إلى الاسم الذي كان مجرورًا قبل حذف الجار، فينتصبُ بأنه مفعول الاسم الذي أُسندَ إليه الفعل المبني للمفعول به، فعلى هذا انتصابُ قوله: ﴿حَمِيمًا﴾، ويدل على هذا المعنى قوله -تعالى-: ﴿يُبْصِرُونَهُمْ﴾ [١١]، أى: يُبْصِرُ الْحَمِيمُ الْحَمِيمَ. والفعل قبل تضعيف العين منه: بَصُرْتُ بِهِ، كما جاء: ﴿بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ﴾ [طه: ٩٦]. فإذا ضَعَفْتَ عَيْنَ الْفِعْلِ صَارَ الْفَاعِلُ مَفْعُولًا، تقول: بَصَّرْنِي زَيْدًا بِكَذَا، إِذَا حَدَفْتَ الْجَارَ قُلْتَ: بَصَّرْنِي زَيْدًا كَذَا، وَإِذَا بَنَيْتَ الْفِعْلَ لِلْمَفْعُولِ بِهِ وَقَدْ حَدَفْتَ الْجَارَ قُلْتَ: بَصَّرْتُ زَيْدًا؛ فعلى هذا قوله: ﴿يُبْصِرُونَهُمْ﴾، فَإِذَا^(٢) بَصَّرُوهُمْ لَمْ يُحْتَجَّ إِلَى تَعْرِيفِ^(٣) شَأْنِ الْحَمِيمِ مِنْ حَمِيمِهِ. وَإِنَّمَا جُمِعَ فَقِيلَ: ﴿يُبْصِرُونَهُمْ﴾؛ لَأَنَّ الْحَمِيمِ وَإِنْ كَانَ مَفْرَدًا فِي اللَّفْظِ فَالْمُرَادُ بِهِ الْكثْرَةُ وَالْجَمْعُ. يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ -تعالى-: ﴿فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ. وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾ [الشعراء: ١٠٠، ١٠١].

ومن قرأ: ﴿وَلَا يَسْتَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾ فالمعنى: لَا يَسْأَلُ الْحَمِيمُ عَنْ حَمِيمِهِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ؛ لِأَنَّهُ يَذْهَلُ عَنْ ذَلِكَ وَيَسْتَعْبِلُ عَنْهُ بِشَأْنِهِ. أَلَا تَرَى قَوْلَهُ -تعالى-: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾ [الحج: ٢]، وقوله -تعالى-: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ﴾ [عبس: ٣٤]، وقوله -تعالى-: ﴿لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾ [عبس: ٣٧]! فقولهُ: ﴿وَلَا يَسْتَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾ [١٠] من قولك: سَأَلْتُ زَيْدًا، أَى: سَأَلْتَهُ عَنْ شَأْنِهِ وَأَمْرِهِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: لَا يَسْأَلُ عَنْ حَمِيمِهِ، فَيُحذفُ الْجَارُ وَيُوصَلُ الْفِعْلُ.

قال: قرأ ابن كثير وحده: ﴿لَأَمَانَتِهِمْ﴾ [٣٢] واحدة.

وقرأ الباقر: ﴿لِأَمْنَتِهِمْ﴾ جماعة^(٤).

قال أبو على: مَنْ قَالَ: ﴿لَأَمَانَتِهِمْ﴾ فَأَفْرَدَ -وَإِنْ كَانَ مُضَافًا إِلَى جَمَاعَةٍ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَمَانَةٌ - فَلَأَنَّهُ مُصَدَّرٌ، فَأَفْرَدَ كَمَا يُفْرَدُ نَحْوَ قَوْلِهِ: ﴿لَصَوْتُ الْحَبِيرِ﴾

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: وإذا.

(٣) في ب: تعرف.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٤)، التبيان للطوسي (١٠/١٢٣)، التيسير للداني (١٥٨)، =

[لقمان: ١٩]. وهو يَقَع على جميع الجنس ويتناوله.
 وَمَنْ جَمَعَ فلاختلاف الأمانات وكثرة ضرُوبها؛ فَحَسُنَ الجمع من أجل
 الاختلاف، ومشابهته بذلك الأسماء التي ليست للجنس.
 قال: قرأ ابن كثير ونافع وعاصم - في رواية أبي بكر- وأبو عمرو وحمزة
 والكسائي: ﴿بِشَهَادَتِهِمْ﴾ [٣٣] واحدة.
 وَرَوَى عباس عن أبي عمرو والحُلَوَائِي عن أبي معمر، وعبد الوارث عن أبي
 عمرو: ﴿بِشَهَادَتِهِمْ﴾ جماعة.
 وكذلك روى حفص عن عاصم جماعة^(١).
 قال أبو علي: القول في الشهادة والشهادات كما تقدم من القَوْل في الأمانة
 والأمانات.

قال: وَرَوَى المفضَّل عن عاصم: ﴿أَنْ يَدْخُلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ﴾ [٣٨] مفتوحة الياء،
 [وروى يحيى عن أبي بكر، وحفص عن عاصم: ﴿أَنْ يَدْخُلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ﴾ مضمومة
 الياء]^(٢).

وكلهم قرأ: ﴿أَنْ يَدْخُلَ﴾ [٣٨] مضمومة الياء.
 قال أبو علي: حجة من ضم الياء أن غيره يُدْخِلُهُ؛ كما قال -تعالى-: ﴿فَأُولَئِكَ
 يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾ [النساء: ١٢٤] [وقال: ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]،
 فهذا يدل [على]^(٣) أَنَّ غَيْرَهُمْ يَدْخُلُهُمْ.

= تفسير القرطبي (٢٩٢/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٥٢)، الحجة لأبي زرعة (٧٢٤)،
 السبعة لابن مجاهد (٦٥١)، الغيث للصفاقسي (٣٧٤)، الكشف للقيسي (١٢٥/٢)،
 المجمع للطبرسي (٣٥٤/١٠)، النشر لابن الجزري (٣٢٨/٢).
 (١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٤)، الإعراب للنحاس (٥٠٩/٣)، البحر المحيط (٣٣٥/٨)،
 التبيان للطوسي (١٢٣/١٠) التيسير للداني (٢١٤)، تفسير القرطبي (٩٢/١٨)، الحجة
 لابن خالويه (٣٥٢)، الحجة لأبي زرعة (٧٢٤)، السبعة لابن مجاهد (٦٥١)، الغيث
 للصفاقسي (٣٧٤)، الكشف للقيسي (٣٣٦/٢) المجمع للطبرسي (٣٥٧/١٠)، تفسير
 الرازي (١٣٣/٣٠)، النشر لابن الجزري (٣٩١/٢).
 (٢) ينظر: الإعراب للنحاس (٥٠٩/٣)، البحر المحيط (٣٣٦/٨)، التبيان للطوسي (١٢٧/١٠)،
 تفسير الطبري (٥٤/٢٩)، تفسير القرطبي (٢٩٤/١٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٥١)، المعاني
 للفراء (١٨٦/٣)، وما بين المعقوفين من «السبعة».
 (٣) سقط في ب.

وَمَنْ فَتَحَ الْيَاءَ؛ فَلَانِهِمْ إِذَا أُذْخِلُوا دَخَلُوا.

وَمَا يُقَوَّى الْفَتْحُ قَوْلُهُ -تعالى-: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٢١٤، آل عمران: ١٤٢] وَفَتْحُ التَّاءِ فِيهِ.

قال: قرأ ابن عامر وحفص عن عاصم: ﴿إِلَى نَضْبٍ﴾ [٤٣] بضمين.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿إِلَى نَضْبٍ﴾^(١).

قال أبو علي: قال أبو عبيدة: ﴿كَأَنَّهُمْ إِلَى نَضْبٍ يُوفِضُونَ﴾: إلى عِلْمٍ يسرعون.

قال رؤبة: [من الرجز]

يَمْشِي بِنَا الْجِدِّ عَلَى أَوْفَاضٍ^(٢)

أى: [على]^(٣) عَجَلَةٍ وسرعة.

وَفَسَّرَ أَبُو الْحَسَنِ أَيْضًا: ﴿نَضْبٌ﴾: عِلْمٌ.

وَرُوِيَ -أَيْضًا- عَنْ مَجَاهِدٍ: ﴿نَضْبٌ﴾: غَايَةٌ.

وَرُوِيَ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ أَنَّهُ فَسَّرَ ﴿إِلَى نَضْبٍ﴾: بِأَنَّهُ إِلَى غَايَةٍ يَسْتَبِقُونَ.

قال أبو علي: فهذا يجوز أن يكون «نَضْبٌ» جُمِيعٌ [على]^(٤) «نَضْبٌ»، مثل:

سَقْفٍ وَسُقْفٍ، وَوَرْدٍ وَوَرْدٍ. ومن ثقل فقال: «نَضْبٌ» كان بمنزلة: أُسْدٌ.

ويمكن أن يكون «النُّضْبُ» و«النُّضْبُ» لغتين، كالضُّعْفُ والضُّعْفُ وما أشبه

ذلك، ويكون التثقيب كَشُغْلٍ وشُغْلٍ، وَطُنْبٍ وَطُنْبٍ.

* * *

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٤)، البحر المحيط (٣٣٦/٨)، التبيان للطوسي (١٢٦/١٠)، التيسير للداني (٢١٤)، تفسير الطبري (٥٥/٢٩)، تفسير القرطبي (٢٩٦/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٥٢، ٣٥٣)، الحجة لأبي زرعة (٧٢٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٥١)، الغيث للصفاسي (٣٧٤)، الكشف للقيسي (٣٣٦/٢)، المجمع للطبرسي (٣٥٧/١٠)، المعاني للفراء (١٨٦/٣)، تفسير الرازي (١٣٣/٣٠)، النشر لابن الجزري (٣٩١/٢).

(٢) الرجز في ديوانه (٨١)، واللسان (وفض)، والتاج (وفض)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة (٩٠٨).

(٣) سقط في ب.

(٤) سقط في أ.

[بِسْمِ اللَّهِ] ^(١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ نُوحٍ

قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر والكسائي وَعَلِيُّ بْنُ نُضْرٍ عَنْ أَبِي عَمْرٍو: ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [٣]، و: ﴿أَنْ أَعْدُوا﴾ [القلم: ٢٢] بضم النون.

وَقَرَأَ عَاصِمٌ وَحَمْزَةُ وَالْيَزِيدِيُّ [وَعَبْدُ الْوَارِثِ] ^(٢) عَنْ أَبِي عَمْرٍو: ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾، و: ﴿أَنْ أَعْدُوا﴾ بكسر النون فيهما ^(٣).

قال أبو علي: وَجْهٌ مَنْ ضَمَّ النونَ أَنَّهُ كَرِهَ الْكسْرَةَ قَبْلَ الضَّمَّةِ، وَإِنْ حَجَزَ بَيْنَهُمَا حَرْفٌ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَالُوا: إِشْرَبْ وَاضْرِبْ، وَقَالُوا: أَقْتُلْ، فَضَمُوا الْهَمْزَةَ فِي «أَقْتُلْ» وَكَسَرُوهَا فِي الْمَثَلِينَ الْآخَرِينَ؟! فَكَذَلِكَ ضَمَّ النونَ فِي: ﴿أَنْ أَعْبُدُوا﴾.

فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلَّا لَمْ يَسْتَجِيزُوا غَيْرَ الضَّمِّ؛ كَمَا لَمْ يَسْتَجِيزُوا غَيْرَ الضَّمِّ فِي نَحْوِ: أَقْتُلْ، اَعْبُدْ؟

قيل: اسْتَجِيزَ الْكسْرُ فِي: ﴿أَنْ أَعْبُدُوا﴾ وَنَحْوَهُ وَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيزُوا ^(٤): «اعْبُدُوا»؛ لِأَنَّ الْكسْرَةَ فِي: ﴿أَنْ أَقْتُلُوا﴾ [النساء: ٦٦]، و: ﴿أَنْ أَعْبُدُوا﴾ غَيْرُ لَازِمَةٍ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْكَلِمَةَ قَدْ تَسْتَعْمَلُ وَلَا تَلْزَمُ بِهَا هَذِهِ الْكسْرَةُ؟ فَصَارَتِ الْكسْرَةُ قَبْلَ الضَّمَّةِ بِمَنْزِلَةِ الرَّفْعَةِ بَعْدَ الْكسْرَةِ فِي قَوْلِهِمْ فِي الرَّفْعِ: كَتِفٌ وَضَحِكٌ؛ فَكَمَا احْتَمَلَتِ الرَّفْعَةَ بَعْدَ الْكسْرَةِ - لَمَا كَانَتْ لِلْإِعْرَابِ فَلَمْ تَلْزَمْ - كَذَلِكَ احْتَمَلَتِ الْكسْرَةَ فِي: ﴿أَنْ أَعْبُدُوا﴾ لَمَّا لَمْ تَلْزَمْ. وَلَمْ تَكُنْ ^(٥) لَذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ: أَقْتُلْ.

قال: قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ: ﴿دُعَائِي إِلَّا﴾ [٦] بِالْهَمْزِ وَفَتْحِ الْيَاءِ. وَقَرَأَ عَاصِمٌ وَحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ: ﴿دُعَائِي إِلَّا﴾ سَاكِنَةَ الْيَاءِ. وَقَالَ عَبَّاسٌ: سَأَلْتُ أَبَا عَمْرٍو فَقَرَأَ: ﴿دُعَائِي إِلَّا﴾ يَرْسِلُ الْيَاءِ.

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٤)، التبيان للطوسي (١٠/١٣١)، الحجة لابن خالويه (٣٥٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٢)، الغيث للصفاقسي (٣٧٤)، النشر لابن الجزري (٢/٢٥٥).

(٤) في ب: يستحز.

(٥) في ب: يكن.

[وحدثنا ابن مجاهد قال:]^(١) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْجَهْمِ عَنْ خَلْفٍ، وَالهَيْثَمُ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ شَيْبَةَ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ: ﴿دُعَايَ إِلَّا﴾ بِنَصْبِ الْيَاءِ، وَلَا يَهْمُزُ^(٢)، مِثْلُ: «هُدَايَ» [البقرة: ٣٨].

قال أبو علي: إسكان الياء في ﴿دُعَايَ﴾ وتحريكها حَسَنٌ، فأما القصر في الدعاء فلم أسمعها، ولعل ذلك لغة لم تبلغنا.

قال: وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿مَالُهُ وَوَلَدُهُ﴾ [٢١] ساكنة اللام.

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر: ﴿مَالُهُ وَوَلَدُهُ﴾ بفتح اللام.

خارجة عن نافع: ﴿وَوَلَدُهُ﴾ مثل أبي عمرو^(٣).

قال أبو علي: «الْوَلْدُ» و «الْوَلْدُ» يجوز أن يكونا لغتين: كالحَزَنَ والحُزْنَ، والبُخَلَ والبُخْلَ. ويدل ذلك^(٤) على أن «الْوَلْدَ» يكون واحداً ما أُشِيدَ من قول الشاعر: [من الطويل] وَلَيْتَ فُلَانًا كَانَ وُلْدَ حِمَارٍ^(٥)

فهذا يكون واحداً. ويجوز مع وقوعه على الواحد أن يكون جمعاً يجمع عليه «فَعَلَ» أو «فُعِلَ»؛ وذلك أن كل واحد من «فَعَلَ» و «فُعِلَ» يَجْرِي مَجْرَى الآخر، وقد جمعوا: «فَعَلًا» على «فُعِلَ»، نحو: أَسَدٌ وَأَسَدٌ؛ فكذلك يجوز أن يكون جمع «وَلْدٌ» على «وُلْدٍ». ويجوز أن يكون «وُلْدٌ» جمعَ عَلَى «وَلِدٍ»؛ كما جمع «الْفُلُكُ» على

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٤)، تفسير القرطبي (١٨/٣٠٠)، الحجة لابن خالويه (٣٥٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٢)، الغيث للصفاقسي (٣٧٤).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٤)، الإعراب للنحاس (٣/٥١٥)، البحر المحيط (٨/٣٤١)، التبيان للطوسي (١٠/١٣٩)، التيسير للداني (٢١٥)، تفسير الطبري (٢٩/٦١)، تفسير القرطبي (١٨/٣٠٦)، الحجة لابن خالويه (٣٥٣)، الحجة لأبي زرعة (٧٢٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٢)، الغيث للصفاقسي (٣٧٤)، الكشف للزمخشري (٤/١٦٤)، الكشف للقيسي (٢/٩٢)، تفسير الرازي (٣٠/١٤١)، النشر لابن الجزري (٢/٣٩١).

(٤) في ب: ويدل.

(٥) عجز بيت وصدرة:

فليت فلاناً كان في بطن أمه

والبيت بلا نسبة في اللسان (ولد)، وتهذيب اللغة (١٤/١٧٨)، والمخصص (١٣/

٢١٧)، والتاج (ولد).

«الْفُلْكَ»، بدلالة قوله: ﴿الْفُلْكَ الْمَسْحُونِ﴾ [يس: ٤١]، فهذا واحد. والجمع قوله: ﴿الْفُلْكَ التي تجرى في البحر﴾ [البقرة: ١٦٤]، فجمع «الْفُلْكَ» على «الْفُلْكَ»؛ أَلَا ترى أَنَا لا نعلم «الْفُلْكَ» مستعملاً في «الْفُلْكَ»، فإذا لم يجيء ذلك فيه كان جمعاً لـ «لْفُلْكَ»، فالضمة التي في اللفظة التي يراد بها الجمع غير التي كانت في الواحد؛ كما أن الضمة في: [يَا]^(١) مَنْصُ، في ترخيم «منصور» على مَنْ قال: يا حَارِ - غير الضمة التي كانت فيه في قول من قال: يا حَارِ.

كما^(٢) أن الكسرة في: «دِلاصٍ» و «هيجانٍ» إذا أردت بهما الجمع غير اللتين كانتا^(٣) في الواحد؛ أَلَا ترى أن التي في الجمع مثل التي في «ظِراف»، والتي كانت في الواحد مثل التي^(٤) في «دِلاثٍ» و «كِنازٍ»، ويدل على أن «الْوُلْدُ» يكون جمعاً قول حسان: [من الكامل]

يَا بِكْرَ أَمِيَّةَ الْمُبَارَكِ بِكْرُهَا مِنْ وُلْدٍ مُخَصَّنَةٍ بِسَعْدِ الْأَسْعَدِ^(٥)
فأما التي في قوله -تعالى-: ﴿مَنْ لَمْ يَزِدْهُ مَالَهُ وُؤُلْدَهُ﴾ فيكون جمعاً، وإن كان مضافاً إلى الواحد؛ لأنه ضمير «مَنْ» وهو مفرد في اللفظ، والمراد الجمع، فأفرد على معنى «مَنْ». وإضافة لفظ الجميع إلى المفرد في هذا كما حكى من قولهم: لَيْتَ هذا الجرادَ قد ذهب وأراحنا من أنفسه، فجمع «الأنفُسَ» وإن أضاف إلى لفظ المفرد؛ فكذلك يكون «الْوُلْدُ» في قوله: ﴿وَوُؤُلْدَهُ﴾، وكذلك قوله -تعالى-: ﴿لَتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾ [الزخرف: ١٣].

ويجوز أن يكون مفرداً كما كان المال في قوله: ﴿مَالُهُ﴾ مفرداً، [و] الوجهان جميعاً يجوزان.

قال: قرأ نافع وحده: ﴿وَلَا تَذَرُنَّ وُدًّا﴾ [٢٣] بضم الواو.

وقرأ الباقون: ﴿وُدًّا﴾ [٢٣] بفتح الواو.

وروى أبو الربيع عن بريد بن عبد الواحد عن أبي بكر عن عاصم: ﴿وُدًّا﴾

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: وكما.

(٣) في أ: كانا.

(٤) زاد في أ: كانت.

(٥) ينظر ديوانه ص (٢٠٩)، ويروى: «ذكره» بدل «بكرها»، و: «ولדתه» بدل «ولد».

مضمومة الواو مثل نافع، ولم يروه عن عاصم غيره، وهو غلط. ويحيى عن أبي بكر عن عاصم، والكسائي عن أبي بكر، وحفص عن عاصم، أنه قرأ: ﴿وَدَا﴾ مثل أبي عمرو.

وحدثني المروزي عن ابن سعدان عن محمد بن المنذر عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم أنه قرأ: ﴿وَدَا﴾ بضم الواو مثل نافع، وهو غلط^(١).

قال أبو عبيدة: هذه الأصنام كانت في الجاهلية تعبد، وزعموا أن ﴿وَدَا﴾ كان لهذا الحي من «كلب»، وحكاها بالفتح، وسمعت قول الشاعر: [من الطويل]
فَحَيَّاكَ وَدٌّ مَن هَدَاكَ لِفَتْيَةٍ وَخُوصٍ بِأَعْلَى ذِي نَضَالَةٍ هَجْدٍ^(٢)
وقال أبو الحسن: ضَمَّ أَهْلُ الْمَدِينَةِ الْوَاوِ، وَعَسَى أَنْ يَكُونَ^(٣) لُغَةً فِي اسْمِ الصَّنَمِ.

قال: وَسَمِعْتُ هَذَا الْبَيْتَ: [من البسيط]

حَيَّاكَ وَدٌّ فَإِنَّا لَا يَحِلُّ لَنَا لَهُوُ النَّسَاءِ وَإِنَّ الدِّينَ قَدْ عَزَمًا^(٤)
الواو مضمومة.

قال: وسمعت من يقول: إن الواو مفتوحة.

قال: قرأ أبو عمرو وحده: ﴿مِمَّا خَطَايَاهُمْ﴾ [٢٥] مثل: قضاياهم.
الباقون: ﴿خَطِيئَتِهِمْ﴾^(٥).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٥)، الإعراب للنحاس (٥١٦/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٤٥)، التبيان للطوسي (١٣٩/١٠)، التيسير للداني (٢١٥)، تفسير الطبري (٦٢/٢٩)، تفسير القرطبي (٣٠٩/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٥٣)، الحجة لأبي زرع (٧٢٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٣)، الغيث للصفاقسي (٣٧٤)، الكشاف للزمخشري (١٦٤/٤)، الكشف للقيسي (٣٣٧/٢)، المجمع للطبرسي (٣٦٢/١٠)، المعاني للفراء (١٨٩/٣)، تفسير الرازي (١٤٤/٣٠)، النشر لابن الجزري (٣٩١/٢).

(٢) البيت للحطيئة في ديوانه (٤٧)، واللسان (هجد)، وتهذيب اللغة (٣٦/٦)، والتاج (هجد)، وهو بلا نسبة في المخصص (١٠٤/٥، ٢٦٢/١٣)، ويروى: «ما» بدلاً من «من».
(٣) في أ: تكون.

(٤) البيت للناطقة الديباني في ديوانه ص (٦٢)، الأصنام ص (١٠)، ويروى: «ربي» بدل «ود».

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٥)، البحر المحیط (٣٤٣/٨)، التبيان للطوسي (١٤٠/١٠)، التيسير للداني (٢١٥)، تفسير الطبري (٦٣/٢٩)، تفسير القرطبي (٣١٠/١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٥٣)، الحجة لأبي زرع (٧٢٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٣)، الغيث للصفاقسي (٣٧٤)، الكشاف للزمخشري (١٦٥/٤)، الكشف للقيسي (٣٣٧/٢)، المجمع =

قال أبو علي: ﴿خَطَايَاهُمْ﴾ على التفسير.
 وحجته: ﴿تَنْفِرَ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨]، و«خطيئات» جمع التصحيح^(١)،
 و«مَا» زائدة كالتى فى قوله -تعالى-: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]،
 وقوله: ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥].
 [روى] حفص عن عاصم: ﴿وَلَمَّا دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا﴾ [٢٨] بفتح الياء.
 وكذلك أبو قرة عن نافع.
 الباقون لا يحركون الياء فى: ﴿بَيْتِي﴾^(٢).
 قال أبو علي: كِلَا الْأَمْرَيْنِ حَسَنٌ.

* * *

= للطبرسى (٣٦٢/١٠)، النشر لابن الجزرى (٣٩١/٢).

(١) فى ب: الصحيح.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٤)، الغيث للصفاقسى (٣٧٤).

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذَكَرَ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْجِنِّ

قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ﴾ [١]، ﴿وَأَلَّوِ اسْتَقَمُوا﴾ [١٦]، ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ﴾ [١٨]، ﴿وَأَنَّهَ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾ [١٩]، أربعة أحرف بالفتح.

وقرأ نافع وعاصم - في رواية أبي بكر - كما قرأ، إلا قوله - تعالى -: ﴿وَأِنَّهَ لَمَّا قَامَ﴾ فإنهما كَسَرَاهُ. [وروى] المفضل عن عاصم مثل أبي بكر.

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي كل ذلك بالفتح إلا ما جاء بعد قَوْلٍ أو بعد فاء جزاء. [و] حفص عن عاصم مثل حمزة (٢).

قال أبو علي: أما قوله: ﴿وَأَلَّوِ اسْتَقَمُوا﴾ فإنه يجوز فيه أمران:

أحدهما: أن تكون المخففة من الثقيلة؛ فيكون محمولاً على الوحي؛ كأنه [قال:] أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنْ لَوْ اسْتَقَمُوا، وَقَفَّلُ «لَوْ» بينها وبين الفعل كَفَضْلِ السَّيْنِ و «لَا» في قوله - تعالى -: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]، و: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠].

والآخر: أن تكون «أن» قبل «لو» بمنزلة اللام في قوله - تعالى -: ﴿لَئِنْ لَرَّ يَنْهَ الْمُنْفِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦٠]، وقوله - تعالى -: ﴿وَإِنْ لَرَّ تَعَفَّرْنَا وَرَرَحَمْنَا لَنَكُونَنَّ﴾ [الأعراف: ٢٣] فتلحق مرة وتسقط أخرى؛ لأن «لو» بمنزلة فعل الشرط، وكما لحقت اللام زائدة قبل «إن» الداخلة على فعل الشرط، كذلك لحقت «أن» هذه قبل «لو».

ومعنى: ﴿وَأَلَّوِ اسْتَقَمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾ [١٦]، قد قيل فيه قولان:

أحدهما: لو استقاموا على طريقة الهدى.

والآخر: لو استقاموا على طريقة الكفر.

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٥)، الإعراب للنحاس (٥٢١/٣)، البحر المحيط (٣٤٧/٨)، التبيان للطوسي (١٤٥/١٠)، التيسير للداني (٢١٥)، تفسير الطبري (٦٦/٢٩)، تفسير القرطبي (٧/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٥٤)، الحجة لأبي زرعة (٧٢٧)، الغيث للصفاسي (٣٧٤)، الكشف للقيسي (٣٣٩/٢)، المجمع للطبرسي (٣٦٦/١٠)، النشر لابن الجزري (٣٩١/٢).

وَيُسْتَدَلُّ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ -تعالى-: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آقَامُوا التَّوْبَةَ وَالْإِنجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾ [المائدة: ٦٦]، وقوله -تعالى-: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَأَتَوْقَوْا لَفَنَحْنَا عَلَيْهِمْ بِبَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا﴾ [الأعراف: ٩٦].

وَيُسْتَدَلُّ عَلَى الْقَوْلِ الْآخِرِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَوْلَا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقْفًا مِّن فِضَّةٍ﴾ [الزخرف: ٣٣].

وأما قوله -تعالى-: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾ [١٨] فزعم سيويه أن المفسرين حملوه على: ﴿أَوْحَى﴾ [١٠]؛ كأنه [قال]: وَأَوْحَى إِلَيَّ أَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ تَعَالَى. ومذهب الخليل أنه على قوله: [ولأن المساجد لله فلا تدعوا]؛ كما أن قوله: ﴿وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ، أَيْ: لِهَذَا فَاعْبُدُونِ.

ومثله في قوله الخليل: ﴿لَا يَلْفُ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١]؛ كأنه [قال]: لهذا فليعبدوا.

فأما المساجد فقليل [فيها: (١)] إنها بيوت العبادة، أي: لا تشركوا فيها الأوثان مع الله -تعالى- في العبادة. وقيل: إِنَّ الْمَسَاجِدَ: المواضع التي يَسْجُدُ فيها الساجد.

وقال سيويه: ولو قُرِئَ: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾ لَكَانَ جَيِّدًا. وأما قوله -تعالى-: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾ [١٩] فيكون على ﴿أَوْحَى إِلَيَّ﴾ [١٠]، ويكون [على] أن يُقْطَعَ من قوله: ﴿أَوْحَى﴾ [١]، ويستأنف به. كما جَوَزَ سيويه القطع من ﴿أَوْحَى﴾ [١٠] في قوله -تعالى-: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾.

وعلى هذا تحمل قراءة نافع وعاصم: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾، فكسرا همزة [إِنَّ]. فأما قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي كل ذلك بالفتح، فَإِنَّهُ عَلَى الْحَمَلِ عَلَى: ﴿أَوْحَى﴾.

ويجوز أن يكون على غيره، كما حمل المفسرون: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾ [١٨] على الوحي.

وحمله الخليل على ما ذكرناه عنه.

فأما ما جاء من ذلك بعد قول فحكاية، كما^(١) حكى قوله -تعالى-: ﴿قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُرْسِلُهَا عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ١١٥]، و: ﴿يَمُرِّيْمُ إِنَّ اللَّهَ أَمَّطَفَنِكَ﴾ [آل عمران: ٤٢]. وكذلك ما [جاء]^(٢) بعد فاء الجزاء؛ لأن ما بعد فاء الجزاء موضع ابتداء، ولذلك حمل سيويه قوله: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]، ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا﴾ [البقرة: ١٢٦]، و: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ﴾ [١٣] على أن المبتدأ فيها مضمرة. ومثال ذلك في هذه السورة قوله -تعالى-: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [٢٣].

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿نَسْلُكُهُ عَذَابًا﴾ [١٧] بالنون. وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿يَسْلُكُهُ﴾ بالياء. [وقرأ] عباس عن أبي عمرو بالياء^(٣).

قال أبو علي: مَنْ قَرَأَ بِالْيَاءِ؛ فَلتقدم ذِكْرُ الغيبة في قوله -تعالى-: ﴿وَمَنْ يُعْرِضْ عَن ذِكْرِ رَبِّهِ يَسْلُكُهُ﴾.

ومن قرأ بالنون فهو مثل قوله -تعالى-: ﴿وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ [الإسراء: ٢] بعد قوله: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى﴾ [الإسراء: ١].

وقرأ عاصم وحمزة: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَدْعُوا رَبِّي﴾ [٢٠] بغير ألف. وقرأ الباقون: ﴿قَالَ﴾.

[وَرَوَى] أبو الربيع عن أبي زيد عن أبي عمرو: ﴿قُلْ﴾ بغير ألف مثل حمزة^(٤).

(١) في ب: فكما.

(٢) سقط في ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٥)، البحر المحيط (٣٥٢/٨)، التبيان للطوسي (١٥١/١٠)، التيسير للداني (٢١٥)، تفسير الطبري (٧٣/٢٩)، تفسير القرطبي (١٩/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٥٤)، الحجة لأبي زرعة (٧٢٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٦)، الغيث للصفاسي (٣٧٥)، الكشف للقيسي (٣٤٢/٢)، المجمع للطبرسي (٣٧٠/١٠)، النشر لابن الجزري (٣٩٢/٢).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٢٤٦)، البحر المحيط (٣٥٣/٨)، التبيان للطوسي (١٥١/١٠)، التيسير للداني (١٢٥)، تفسير الطبري (٧٥/٢٩)، تفسير القرطبي (٢٥/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٥٤)، الحجة لأبي زرعة (٧٢٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٧)، الغيث للصفاسي (٣٧٥)، الكشف للقيسي (٣٤٢/٢)، المجمع للطبرسي (٣٧٠/١٠)، المعاني للفراء (١٩٥/٣)، النشر لابن الجزري (٣٩٢/٢).

قال أبو علي: وَجْهٌ مَنْ قَالَ: ﴿قَالَ﴾^(١) أَنْ ذَكَرَ الْعَيْنَةَ قَدْ تَقَدَّمَ، وَهُوَ قَوْلُهُ - تَعَالَى -: ﴿وَأَنْتُمْ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾ [١٩]، ﴿قَالَ إِنَّمَا أَذْعُو﴾ عَلَى الْغَيْبَةِ الَّتِي قَبْلَهَا. وَمَنْ قَالَ: ﴿قُلْ﴾؛ فَلَأَنْ بَعْدَهُ مِثْلُهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ - تَعَالَى -: ﴿قُلْ إِنِّي لَأَ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا﴾ [٢١]، ﴿قُلْ إِنِّي لَنْ يُحِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ﴾ [٢٢]، ﴿قُلْ إِنْ أَدْرَيْتَ أَقْرَبُ﴾. رَوَى هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ عَنْ ابْنِ عَامِرٍ: ﴿لَبَدًا﴾ [١٩] بِضَمِّ اللَّامِ. [وَرَوَى] ابْنُ ذَكْوَانَ عَنْ ابْنِ عَامِرٍ ﴿لَبَدًا﴾، بِكَسْرِ اللَّامِ. وَكَذَلِكَ الْبَاقُونَ^(٢).

[قال أبو علي: قال] أبو عبيدة: ﴿كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لَبَدًا﴾ أَى: جَمَاعَاتٍ وَاحِدَهَا: لِبَدَةٌ.

قال: وكذلك يقال للجراد الكثير.

قال عبد مناف بن ربيع: [من البسيط]

صَابُوا بِسَيْتَةِ أَبْيَاتٍ وَأَزْبَعَةٍ حَتَّى كَأَنَّ عَلَيْهِمْ جَابِيًا لَبَدًا^(٣)
قال: الجابى: الجراد؛ لأنه يَجْبِي كل شىء يأكله.

وقال قتادة فى قوله - تَعَالَى -: ﴿يَكُونُونَ عَلَيْهِ لَبَدًا﴾: تَلَبَّدَ الْإِنْسُ وَالْجَنُّ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ؛ لِيُطْفِئُوهُ، فَأَبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يَنْصِرَهُ وَيُمْضِيَهُ وَيُظْهِرُهُ عَلَى مَنْ نَاوَاهُ. وَقَالَ غَيْرُهُ: [المعنى: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا صَلَّى بِيْطْنِ نَخْلَةَ]^(٤)، كَادَ الْجَنُّ لَمَّا سَمِعُوا قِرَاءَةَ النَّبِيِّ ﷺ يَسْقُطُونَ عَلَيْهِ.

وما روى عن ابن عامر: ﴿لَبَدًا﴾، فَإِنَّ اللَّبَدَ: الْكَثِيرَ؛ مِنْ قَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿أَهْلَكْتُ مَا لَا لَبَدًا﴾ [البلد: ٦]. وَكَانَهُ قِيلَ لَهُ: لُبْدٌ؛ لِرُكُوبِ^(٥) [بعضه على

- (١) سقط فى أ.
- (٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٥)، الإعراب للنحاس (٥٢٧/٣)، الإملاء للعكبرى (٢/١٤٥)، البحر المحيط (٣٥٣/٨)، التبيان للطوسى (١٥٨/١٠)، التيسير للدانى (٢١٥)، تفسير الطبرى (٧٤/٢٩)، تفسير القرطبي (٢٤/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٥٤)، الحجة لأبى زرع (٧٢٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٦)، الغيث للصفاقسى (٣٧٥)، الكشف للقيسى (٣٤٢/٢)، تفسير الرازى (١٦٤/٣٠)، النشر لابن الجزرى (٣٩٢/٢).
- (٣) البيت فى شرح أشعار الهذليين (٦٧٤)، واللسان (جى، جدا)، والتاج (جى)، وللهدلى فى اللسان (جبا، صوب)، وتهذيب اللغة (٢١٤/١١)، والتاج (جبا، صوب، جدى).
- (٤) سقط فى أ.
- (٥) فى أ: كركوب.

بعض^(١)] ولصوق بعضه ببعض لكثرتهم؛ فكأنه أراد: كادوا يُلصِقُونَ به من شدة دُئُومهم للإصغاء والاستماع^(٢) مع كثرتهم؛ فيكون على هذا قريب المعنى من قوله: ﴿لَيْدًا﴾، إلا أن ﴿لَيْدًا﴾ أعرف بهذا المعنى وأكثر. قال ابن كثير، ونافع وأبو عمرو: ﴿رَبِّي أَمْدًا﴾ [٢٥]. أسكن الباقون^(٣).

* * *

(١) في ب: بعضه بعضًا.

(٢) في ب: للاستماع.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٦)، التيسير للداني (٢١٥)، تفسير القرطبي (٢٧/١٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٧)، الغيث للصفاسي (٣٧٥)، الكشف للقيسي (٣٤٣/٢)، النشر لابن الجزري (٣٩٢/٢).

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْمُزْمَلِ

قرأ أبو عمرو وابن عامر: ﴿وِطَاءٌ﴾ [٦] بكسر الواو ممدودة الطاء.

وقرأ الباقون: ﴿وَطَاءٌ﴾ بفتح الواو مقصورة (٢).

قال أبو علي: رَوَى عن مجاهد: ﴿أَشْدُّ وِطَاءً﴾.

قال: يواطئ السمع القلب (٣).

وَرَوَى ابن سلام عن يونس: ﴿أَشْدُّ وِطَاءً﴾ قال: مُلَاءَمَةٌ وموافقة.

ومن ذلك قوله: ﴿لِيُؤَاطِئُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٣٧] أى: ليوافقوا (٤).

قال أبو علي: فكأن المعنى: إن صلاة ناشئة الليل، أو عمل ناشئة الليل يواطئ

السمع القلب فيها أكثر مما يواطئ في ساعات النهار؛ [لأنَّ البال أفرغ للانقطاع] (٥)
عن كثير مما يَشْغَلُ بالنهار (٦).

ومن قال: ﴿وِطَاءٌ﴾، فالمعنى: أنه أَشَقُّ على الإنسان من القيام بالنهار؛ لأن الليل

للدَّعَةِ والسكون، ومنه ما [جاء في] (٧) الحديث: «اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطَأَتَكَ عَلَيَّ

مُضْرًا» (٨). وهو ﴿وَأَقْوَمُ قِيْلًا﴾ [٦]، أى: أشد استقامة وصواباً؛ لفرغ البال وانقطاع

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٦)، الإملاء للعكبرى (١٤٦/٢)، البحر المحيط (٣٦٣/٨)،

التيان للطوسي (١٦٠/١٠)، التيسير للداني (٢١٦)، تفسير الطبري (٨١/٢٩)، تفسير

القرطبي (٤٠/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٥٤)، الحجة لأبي زرعة (٧٣٠)، السبعة لابن

مجاهد (٦٥٨)، الغيث للصفاسي (٣٧٥)، الكشف للقيسي (٣٤٤/٢)، المجمع للطبرسي

(٣٧٥/١٠)، المعاني للفراء (١٩٧/٣)، النشر لابن الجزري (٣٩٣/٢).

(٣) أخرجه بمثله ابن جرير (٢٨٤/١٢)، (٣٥٢١٩) و (٣٥٢٢٠) و (٣٥٢٢١) و (٣٥٢٢٣)

و (٣٥٢٢٤)، وذكره السيوطي في الدر (٤٤٤/٦)، وعزاه للفرابي وعبد بن حميد وابن

نصر.

(٤) زاد في أ: قوله.

(٥) في أ: لأن الليالي أفرغ للأفهام.

(٦) في ب: النهار.

(٧) سقط في أ.

(٨) هو جزء من حديث لأبي هريرة، أخرجه البخارى (٥٧٢/٢)، كتاب الاستسقاء، باب: دعاء

النبي ﷺ «اجعلها عليهم سنين كسنى يوسف» (١٠٠٦)، ومسلم (٤٦٦/١)، كتاب

المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب القنوت (٢٩٤ و ٢٩٥ و ٦٧٥).

ما يشغل، قال: [من الطويل]

لَهُ وَلَهَا وَقَع بِكُلِّ قَرَارَةٍ وَوَضَعَ بِمُسْتَنْزِ الْفَضَاءِ قَوْمٍ

أى: مستقيم. والناشئة: ما يحدث ويثبأ من ساعات الليل.

وزوى عن الحسن أن ما كان بعد العشاء فهو ناشئة.

قال: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو، وحفص عن عاصم: ﴿رَبِّ الْمَشْرِقِ﴾ [٩] رفع.

وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر، وابن عامر وحمة والكسائى: ﴿رَبِّ الْمَشْرِقِ﴾

حفص^(١).

قال أبو على: الرفع فى [قوله: ﴿رَبِّ الْمَشْرِقِ﴾] يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون لما قال: ﴿وَأَذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ﴾ [٨] قطعه من الأول فقال: «هُوَ

رَبُّ الْمَشْرِقِ»؛ فيكون على هذا خبر مبتدأ محذوف؛ كقوله -تعالى-: ﴿بَشِّرْ مَنْ

ذَلِكَ النَّارُ﴾ [الحج: ٧٢]، وقوله -تعالى-: ﴿مَتَّعْ قَلِيلًا﴾ [النحل: ١١٧] أى: ذاك

متاع قليل، أو: تقلبهم متاع قليل.

والوجه الآخر: أن ترفعه^(٣) بالابتداء، وخبره الجملة التى هى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾

[٩] والعائد إليه: الضمير المنفصل.

ومن حفص فعلى إتباعه قوله -تعالى-: ﴿وَأَذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ... رَبِّ الْمَشْرِقِ

والمغرب﴾ [٨، ٩].

قال: قرأ أبو عمرو ونافع وابن عامر: ﴿وَرَضِفَهُ وَتُلُثُّهُ﴾ [٢٠] كسرًا.

وقرأ الباقون: ﴿وَرَضِفَهُ وَتُلُثُّهُ﴾ نصبًا^(٤).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٦)، الإعراب للنحاس (٥٣٢/٣)، الإملاء للعكبرى (٢/

١٤٥)، البحر المحيط (٣٦٣/٨)، التبيان للطوسى (١٦١/١٠)، التيسير للدانى (٢١٦)،

تفسير الطبرى (٨٤/٢٩)، تفسير القرطبي (٤٥/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٥٥)، الحجة

لأبى زرة (٧٣١)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٨)، الغيث للصفاقسى (٣٧٥)، الكشف

للزمخشري (١٧٧/٤)، الكشف للقيسى (٣٤٥/٢)، المجمع للطبرسى (٣٧٥/١٠)،

المعانى للأخفش (٥١٣/٢)، المعانى للفراء (١٩٨/٣)، تفسير الرازى (١٧٩/٣٠)، النشر

لابن الجزرى (٣٩٣/٢).

(٢) سقط فى أ.

(٣) فى أ: يرفعه.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٧)، الإعراب للنحاس (٥٣٧/٣)، الإملاء للعكبرى (٢/

١٤٦)، البحر المحيط (٣٦٦/٨)، التبيان للطوسى (١٦٩/١٠)، التيسير للدانى (٢١٦)، =

قال أبو علي: مَنْ نَصَبَ فقال: ﴿وَيَصْفَهُ وَتُلْتُهُ﴾ حملة على: ﴿أَذَى﴾ [٢٠]، و﴿أَذَى﴾ فى موضع نصب.

قال أبو عبيدة: ﴿أَذَى﴾: أقرب؛ فكأنه [قال:] «إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلثِي اللَّيْلِ﴾ وتقوم ﴿وَيَصْفَهُ وَتُلْتُهُ﴾.

وأما مَنْ جَرَّ فقال: ﴿مِنْ ثُلثِي اللَّيْلِ وَنِصْفِهِ وَتُلْتُهُ﴾ فإنه يحمله على الجار. قال أبو الحسن: وليس المعنى عليه فيما بلغنا؛ لأن المعنى يكون على: أَدْنَى مِنْ نِصْفِهِ، وأدنى مِنْ ثُلثِهِ. قال: وَكَانَ الَّذِي افترض: الثلث أو أكثر من الثلث.

قال: وَأما الذين قرءوا بِالْجَرِّ فَعَلَى أَنْ يكون المعنى: إنكم لم تؤدوا ما افترض عليكم؛ فقوموا أَدْنَى مِنْ ثُلثِي اللَّيْلِ وَمِنْ نِصْفِهِ وَمِنْ ثُلْتِهِ.

[وَرَوَى] ابنُ ذكوان عن ابن عامر: ﴿وَتُلْتُهُ﴾ و﴿تُلْتِي اللَّيْلِ﴾ مثل.

وروى الحلوانى عن هشام عن ابن عامر: ﴿تُلْتِي﴾ خفيف، ﴿وَتُلْتُهُ﴾ مثل.

[قال ابن مجاهد: ^(١)] وَرَوَى لنا محمد بن الجهم عن خلف عن عبيد عن شبلى

عن ابن كثير: ﴿وَتُلْتُهُ﴾ ساكنة اللام.

قال أبو علي: حجة التثقيل قوله -تعالى-: ﴿فَلَا تَمِدُّوا أَعْنَاقَكُمْ﴾.

وحجة التخفيف أن هذا الضرب قد يخفف فيقال: «العنق والعنق»، و«الطنب

والطنب»، و«الرسل والرسل»، و«الأسد والأسد».

* * *

= تفسير الطبرى (٢٩/٨٨)، تفسير القرطبى (١٩/٥٢)، الحجة لابن خالويه (٣٥٥)، الحجة لأبى زرع (٧٣١)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٨)، الغيث للصفاسى (٣٧٥)، الكشف للزمخشرى (٤/١٧٨)، الكشف للقيسى (٢/٣٤٥)، المجمع للطبرسى (١٠/٣٨١)، المعانى للأخفش (٢/٥١٣)، المعانى للفراء (٣/١٩٩)، تفسير الرازى (٣٠/١٨٦)، النشر لابن الجزرى (٢/٣٩٣).

(١) سقط فى أ.

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذَكَرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْمُدَّثِّرِ

قرأ عاصم في رواية حفص: ﴿وَالرَّجْزُ﴾ [٥] بضم الراء والمفضل مثله.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿الرَّجْزُ﴾ بكسر الراء. قال أبو علي: قال أبو الحسن: قراءة الحسن مضمومة. وقال: هو اسم صَنَمٍ فيما زعموا.

ومن كسر فقال: ﴿وَالرَّجْزَ فَاهُجْرًا﴾ فالرَّجْزُ: العذاب؛ فالمعنى: وذا العذاب فاهجر [يعنى: الأصنام] (٢)؛ لأن عبادتها تؤدي إلى العذاب. وقد قال: ﴿لَيْنَ كَشَفَتْ عَنَّا الرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ﴾ [الأعراف: ١٣٤].

ويجوز أن يكون: «الرَّجْزُ» و«الرَّجْزُ» لغتين، كالذُّكْرِ والذُّكْرِ. قال قتادة: هما صَنَمَانٌ كانا عند البيت: إسافٌ ونائلةٌ.

قال: قرأ ابن كثير وأبو عمرو، وأبو بكر عن عاصم، وابن عامر والكسائي: ﴿إِذَا دَبَّرَ﴾ [٣٣] بفتح الدال.

وقرأ نافع وعاصم في رواية حفص، وحمزة: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا دَبَّرَ﴾ بتسكين الدال (٣). قال أبو علي: رَوَى ابْنُ سَلَامٍ عَنْ يُونُسَ: ﴿دَبَّرَ﴾: انقضى، و«أَدَبَرَ»: تولى. قال ابن سلام: ذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ عَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ: «إِدْبَارُ النَّجُومِ»: ركعتا الفجر، و«أدبار السجود» ركعتان بعد المغرب. قال: وقال يونس: «إِدْبَارُ النَّجُومِ»: انقضاؤها، و«أدبارُ السُّجُودِ»: آثار السجود.

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٧)، الإعراب للنحاس (٥٤٦/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٤٧)، البحر المحيط (٣٧٨/٨)، التبيان للطوسي (١٧٩/١٠)، التيسير للداني (٢١٦)، تفسير القرطبي (٨٤/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٥٥)، الحجة لأبي زرعة (٧٣٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٥٩)، الغيث للصفاسي (٣٧٦)، الكشف للقيسي (٣٤٧/٢)، المجموع للطبرسي (٣٨٩/١٠)، المعاني للفراء (٢٠٤/٣)، تفسير الرازي (٢٠٨/٣٠)، النشر لابن الجزري (٣٩٣/٢)، البحر المحيط (٣٧٨/٨)، التبيان للطوسي (١٧٩/١٠)، تفسير الطبري (١٠٢/٢٩)، تفسير القرطبي (٨٤/١٩)، المعاني للفراء (٢٠٤/٣).

وفي حرف عبد الله: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا أَدْبَرَ﴾ فيما زعموا. وَرَوَى أَنْ مَجَاهِدًا سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْهَا، فَلَمَّا وَلَّى اللَّيْلُ قَالَ لَهُ: يَا مَجَاهِدُ، هَذَا حِينَ دَبَّرَ اللَّيْلُ. قَالَ قَتَادَةُ: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا دَبَّرَ﴾: إِذَا وَلَّى، وَيُقَالُ: دَبَّرَ وَأَدْبَرَ. قال: [من الكامل]

وَأَبِي الَّذِي تَرَكَ الْمُلُوكَ وَجَمَعَهُمْ بِضَهَابِ هَامِدَةَ كَأَمْسِ الدَّابِرِ^(١) وقد قالوا أيضًا: كأمس المُدْبِرِ، والوجهان جميعًا حسان. [حدثنا ابن مجاهد]^(٢) قال: قرأت على قبل عن ابن كثير: ﴿إِنَّمَا لِأَحَدَى الْكَبْرِ﴾ [٣٥] مهموز مثل أبي عمرو.

[قال:]^(٣) وحدثني غير واحد، منهم أحمد بن أبي حنيفة وإدريس عن خلف قال: حدثنا وهب بن جرير عن أبيه قال:

سمعت عبد الله بن كثير يقرأ: ﴿لَأَحَدَى الْكَبْرِ﴾ لا يهمز ولا يكسر^(٤). قال أبو علي: قال قتادة: ﴿إِنَّمَا لِأَحَدَى الْكَبْرِ﴾: يعني جهنم. قال أبو علي: التخفيف في «لَأَحَدَى» أن تجعل الهمزة فيها بينَ يَينَ، نحو: سَيِّمَ، ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾، فأما حذف الهمزة فليس بقياس. وَوَجْهٌ ذَلِكَ أَنَّ الهمزة حذفت حذفًا كما حذفت في قوله: [من البسيط]

وَيَلْمُهَا فِي هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِيَةً وَلَا كَهَذَا الَّذِي فِي الْأَرْضِ مَطْلُوبٌ^(٥) ويشبه أن يكون الذي حَسَّنَ ذلك لقائله أنه وجد الهمزة تحذف حذفًا في بعض المواضع في التخفيف، وليس هذا منها، ولكنه مثل: «وَيْلٌ أُمَّهَا» كان القياس أن تجعل بين الهمزة والواو، فحذفت حذفًا. وقد جاء ذلك في غير موضع في الشعر. قال أبو الأسود زيَّاد: [من الكامل]

(١) تقدم.

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في أ.

(٤) ينظر: البحر المحيط (٣٧٨/٨)، التبيان للطوسي (١٨٣/١٠)، تفسير القرطبي (٨٥/١٩)،

السبعة لابن مجاهد (٦٥٩)، المجموع للطبرسي (٣٨٩/١٠).

(٥) البيت لامرئ القيس في ديوانه (٢٢٧)، والخزانة (٩٠/٤)، (٩١، ٩٢)، وسر صناعة

الإعراب (٢٣٥)، وشرح المفصل (١١٤/٢)، والكتاب (٢٩٤/٢)، وبلا نسبة في جمهرة

اللغة (٩٩٨)، ووصف المباني (٤٣). واللسان (ويا).

يَابَا الْمَغِيرَةَ رُبَّ أَمْرٍ مُعْضِلٍ فَرَجَّتُهُ بِالثُّكْرِ مِثِّي وَالذَّهَأُ^(١)
 وقال آخر - أنشده أحمد بن يحيى - : [من الرجز]
 إِنْ لَمْ أَقَاتِلْ فَالْيُسُونِي بُرْقَعًا وَفَتَحَاتِ فِي الْيَدَيْنِ أَرْبَعًا^(٢)
 وأنشد أحمد بن يحيى: [من الرجز]
 إِنْ كَانَ جَزْءُ لَكَ بَا ففِيمَهُ بَاعَكَ عَبْدًا بِأَخْسَ قِيمِهِ
 حَذَفَ الهمزة حذفًا، ولم يخفف على القياس.

ومن ذلك قول الفرزدق: [من الكامل]

فَعَلَىٰ إِثْمِ عَطِيَّةَ بْنِ الْخَيْطَفِيِّ وَائِثْمِ الَّتِي زَحَرْتِكَ إِنْ لَمْ تَجْهَدْ
 فهذا مثل قراءة ابن كثير.

أَلَا تَرَىٰ أَنْ «لِإِح» مِنْ^(٣) قَوْلِهِ: ﴿لِإِخْدَى الْكُبْرِ﴾ [٣٥] مِثْلُ: «وَإِثْم» مِنْ^(٤) قَوْلِهِ: «وَائِثْمِ الَّتِي»، وهذا النحو في الشعر غير ضيق، وقد جاء منه في الكلام، وحكمها في القياس أن تجعل بين الهمزة والألف، وفي هذا الحذف ضعف؛ لأنه إذا حذفتها بقي بعدها حرف ساكن يكون أول الكلمة بعد الحذف، ولهذا لم تخفف الهمزة أولًا؛ لأن التخفيف تقرب من الساكن، فألا يكون ما يلزم الابتداء به ساكنًا أجدر، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَخْرُمُوا: «مُتَقًا»؛ لأن السكون يلحق للزحاف، فيلزم الابتداء بالساكن.

ووجهه: أن اللام اللاحقة أول الكلمة لما لم تفرد صار بمنزلة ما هو من نفس الكلمة؛ فصار حذف الهمزة كأنه حذف في تضاعيف الكلمة، ومن ثم قالوا: ﴿لَهُوَ خَيْرَ الرَّازِقِينَ﴾ فخففوه كما خففوا «عَضْدًا» ونحوه مما هو كلمة واحدة.

[قرأ] نافع وابن عامر: ﴿مُسْتَنْفِرَةٌ﴾ [٥٠] بنصب الفاء.

[و] ^(٥)المفضل عن عاصم مثله.

وقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿مُسْتَنْفِرَةٌ﴾ بكسر الفاء^(٦).

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) في أ: في.

(٤) سقط في أ.

(٥) سقط في أ.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٧)، الإعراب للنحاس (٣/٥٤٩)، الإملاء للعكبري (٢/١٤٧)، =

ألا ترى أنه قال: ﴿فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ﴾ [٥١]؟! فهذا يدل على أنها هي [التي] (١)
استنْفَرَتْ. ويقال: نَفَرَ واستنْفَرَ، مثل سَجَرَ واستسخر، وعَجِبَ واستعجب. قال:
[من الطويل]

وَمُسْتَعِجِبٍ مِمَّا يَرَى مِنْ أَنَاتِنَا وَلَوْ رَبَّنْتُهُ الْحَرْبُ لَمْ يَتْرَمْرَمِ (٢)
ومن قال: ﴿مُسْتَنْفَرَةٌ﴾ فكان القسورة استنفرها (٣) أو الرامي.

قال أبو عبيدة: ﴿مُسْتَنْفِرَةٌ﴾: نافرة، و ﴿مُسْتَنْفَرَةٌ﴾: مذعورة. قال: والقسورة،
قالوا: الأسد، وقالوا: الرماة.

قال ابن سلام: سألت أبا سَرَّارَ العَنَوِيَّ - وكان أعرابياً فصيحاً قارئاً للقرآن -
فقلت: ﴿كَانَهُمْ حُمُرٌ﴾ ماذا؟ فقال: ﴿كَانَهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفَرَةٌ﴾ طردها قسورة. فقلت:
إنما هو: ﴿فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ﴾ [٥١]، فقال: أفرّت؟ قلت: نعم. قال: ف ﴿مُسْتَنْفِرَةٌ﴾
[إِذَا] (٤).



= البحر المحيط (٨/٣٨٠)، التبيان للطوسي (١٠/١٨٤)، التيسير للداني (٢١٦)، تفسير
الطبري (٢٩/١٠٥)، تفسير القرطبي (١٩/٨٩)، الحجة لابن خالويه (٣٥٥)، الحجة لأبي
زرعة (٧٣٤)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٠)، الغيث للصفاسي (٣٧٦)، الكشف للزمخشري
(٤/١٨٧)، الكشف للقيسي (٢/٣٤٧)، المجمع للطبرسي (١٠/٣٨٩)، المعاني للفراء (٣/
٢٠٦)، النشر لابن الجزري (٢/٣٩٣).

(١) سقط في ب.

(٢) تقدم.

(٣) في أ: استنفرتها.

(٤) سقط في ب.

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذَكَرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْقِيَامَةِ

قرأ ابن كثير - فيما قرأت على قنبل -: ﴿لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [١] [بغير ألف] (٢)، ﴿وَلَا أُقْسِمُ﴾ [٢] [بألف] (٣).

وكلمهم قرأ: ﴿لَا أُقْسِمُ﴾. ﴿وَلَا أُقْسِمُ﴾ بألف (٤).

قال أبو علي: مَنْ قرأ (٥): ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [١] كانت (لَا) على قوله صَلَّةٌ كالتى فى قوله: ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلَ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩].

فإن قُلْتُ: فإن «لا» و «ما» والحروف التى تكون زوائد إنما تكون بين كلامين، كقوله - تعالى -: ﴿مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ﴾ [نوح: ٢٥]، و: ﴿فِيمَا رَحِمْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩] و: ﴿فِيمَا نَقَضْتُمْ﴾ [النساء: ١٥٥]، ولا تكاد تُزَادُ أَوْلَا.

فقد قالوا: إِنَّ مَجَازَ الْقُرْآنِ مَجَازُ الْكَلَامِ الْوَاحِدِ وَالسُّورَةُ الْوَاحِدَةُ. قالوا: والذى يدل على ذلك أنه قد يُذَكَّرُ الشَّيْءُ فى سورة فيجىء جوابه فى سورة أخرى، كقوله - تعالى -: ﴿وَقَالُوا يَتَّخِذُ الَّذِي نَزَّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦] جاء جوابه فى سورة أخرى فقال: ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٌ﴾ [القلم: ٢]؛ فلا فصل على هذا بين قوله - تعالى -: ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلَ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩] وبين قوله - عز وجل -: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [١]. وقد حُجِّلَ «ما» على الزيادة فيما أنشده أبو زيد: [من البسيط] مَا مَعَ أَنَّكَ يَوْمَ الْوَرْدِ ذُو جَرَزٍ ضَخْمُ الدَّسِيعَةِ بِالسَّلْمِينَ وَكَارِ

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط فى ب.

(٣) سقط فى ب.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٨)، الإعراب للنحاس (٥٥١/٣)، الإملاء للعكبرى (٢/١٤٧)، البحر المحيط (٣٨٤/٨)، التبيان للطوسى (١٨٩/١٠)، التيسير للدانى (٢١٦)، تفسير الطبرى (١٠٨/٢٩)، تفسير القرطبى (٩٢/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٥٦)، الحجة لأبى زرعة (٧٣٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٦١)، الغيث للصفاسى (٣٣٧)، الكشف للقيسى (٣٤٩/٢)، المجمع للطبرسى (٣٩٣/١٠)، المحتسب لابن جنى (٢/٣٤١)، المعانى للفراء (٢٠٧/٣)، تفسير الرازى (٢١٥/٣٠)، النشر لابن الجزرى (٢٨٢/٢).

(٥) فى ب: قال.

مَا كُنْتَ أَوْلَّ ضَبِّ صَابَ تَلَعْتَهُ غَيْثٌ وَأَخْطَاهُ جَذْبٌ وَإِضْرَارٌ^(١)
فهذا جاء «ما» فيه زائدة في أول البيت.

فأما قول ابن كثير: ﴿لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾، فإن اللام يجوز أن تكون التي تصحبها إحدى النونين في أكثر الأمر، وقد حَكَى ذلك سيويه وأجازه، وكما لم تَلْحَقْ النون مع الفعل في الآي^(٢)، كذلك لم تَلْحَقْ اللام مع النون في نحو قول الشاعر: [من الكامل]

وَقَتِيلُ مُرَّةٍ أَنْزَارًا فَإِنَّهُ فِرْعٌ وَإِنَّ أَخَاهُمْ لَمْ يَثَارِ^(٣)
ويجوز أن تكون اللام لِحَقَّتْ فعل الحال، فإذا كان المثال للحال لم تَتَّبِعْهَا النون؛ لأن هذه النون^(٤) التي تَلْحَقْ الفعل في أكثر الأمر، إنما هي للفصل بين فعل الحال والفعل الآتي.

وقد يمكن أن تكون (لا) رَدًّا لكلام.

وزعموا أن الحسن قرأ: ﴿لَأُقْسِمُ﴾، وقرأ: ﴿لَا أُقْسِمُ﴾، وقال: أُقْسِمَ بالأولى ولم يقسم بالثانية، وحكى نحو ذلك عن ابن أبي إسحاق أيضًا.
وقرأ نافع، وعاصم في رواية أبان: ﴿بَرَقَ البصر﴾ [٧] بفتح الراء.
وقرأ الباقر وعاصم: ﴿رِقَ﴾ بكسر الراء^(٥).

(١) البيت لعبد بن الطيب في ديوانه (٣٨)، وينظر البيت الأول في: الحيوان (٥/٢٦٣، ٦/٨٦)، والدرر (٦/٢٥٣)، ونوادر أبي زيد (٤٧)، وهمع الهوامع (٢/١٥٧)، وبلا نسبة في الاشتقاق (٣٥).

(٢) في ب: الآتي.

(٣) البيت لعامر بن الطفيل في ديوانه (٥٦)، وخزانة الأدب (١٠/٦٥، ٦٥)، والدرر (٤/٢٢٦)، وشرح شواهد المغني (٢/٩٣٥)، ومغني اللبيب (٢/٦٤٥)، وبلا نسبة في رصف المباني (٣٤٠)، وهمع الهوامع (٢/٤٢).

ويروى: «يقصد» بدلًا من «يثار».

(٤) زاد في أ: هي.

(٥) ينظر: إنحاف الفضلاء (٤٢٨)، الإعراب للنحاس (٣/٥٥٥)، البحر المحيط (٨/٣٨٥)، التيسير للداني (٢١٦)، تفسير الطبري (٢٩/١١٢)، تفسير القرطبي (١٩/٩٥)، الحجة لابن خالويه (٣٥٧)، الحجة لأبي زرعة (٧٣٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٦١)، الغيث للصفاقسي (٣٧٧)، الكشاف للزمخشري (٤/١٩٠)، الكشف للقيسي (٢/٣٥٠)، المجمع للطبرسي (١٠/٣٩٣)، المعاني للفراء (٣/٢٠٩)، تفسير الرازي (٣٠/٢١٩)، النشر لابن

قال أبو علي: حكى عن هارون قال: سألت أبا عمرو فقال: ﴿بَرَقَ﴾ بالكسر،
يعنى: حار. وسألت ابن أبي إسحاق فقال: ﴿بَرَقَ﴾.

وقال أبو عبيدة: ﴿بَرَقَ الْبَصْرُ﴾: إِذَا شَقَّ، وَأَشْدَّ: [من الرجز]
لَمَّا أَتَانِي ابْنُ صُبَيْحٍ رَاغِبًا أَعْطَيْتُهُ عَيْسَاءَ مِنْهَا فَبَرَقَ^(١)
[و]^(٢) قال أبو الحسن: المكسورة أكثر في كلام العرب، والمفتوحة لغة.
قال قتادة: ﴿بَرَقَ الْبَصْرُ﴾: شخص البصر^(٣).

قال: قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿بَلَّ يُحِبُّونَ﴾ [٢٠]، ﴿وَيَذَرُونَ﴾ [٢١]، بالياء
جميعاً.

وقرأ الباقر بالتاء جميعاً^(٤).

قال أبو علي: ﴿يُحِبُّونَ﴾، أى: هم يُحِبُّونَ وَيَذَرُونَ، والتاء على: قل لهم: بل
تُحِبُّونَ وَتَذَرُونَ.

قال أبو علي: الياء على ما تقدم من ذكر الإنسان، والمراد به الكثرة؛ فالياء حَسَنٌ
لتقدم الذكر، وليس المراد به واحداً؛ إنما المراد الكثرة والعموم، كقوله: ﴿إِنَّ
الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾ [المعارج: ١٩]، ثم قال: ﴿إِلَّا الْمُصَلِّينَ﴾ [المعارج: ٢٢].

[قرأ] حفص عن عاصم: ﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ﴾ [٢٧] يقف على ﴿مَنْ﴾ ويبتدىء: ﴿رَاقٍ﴾
[٢٧]، ولم يقطعها غيره، وكأنه في ذلك يصل^(٥).

قال أبو علي: قال غير أحمد: لم يَتَعَمَّدِ الوقف على: ﴿مَنْ رَاقٍ﴾، و: ﴿بَلَّ رَانَ﴾
[المطففين: ١٤] مُظْهِرِي النون واللام- عَزِيْرُ عاصم.

قال أبو علي: لا أعرف وجه ذلك.

= الجزرى (٢/٣٩٣).

(١) البيت للكلابى فى مجاز القرآن (٢/٢٧٧)، وتفسير القرطبي (١٩/٩٤).

ويروى: «عيسا صهاباً» بدل «عيساء منها».

(٢) سقط فى ب.

(٣) أخرجه ابن جرير (١٢/٣٣١) (٣٥٥٦٤)، وذكره السيوطى فى الدر (٦/٤٦٥)، وزاد نسبه
لعبد الرزاق وعبد بن حميد وابن المنذر.

(٤) فى أ: بل تحبون، تذرون بالتاء جميعاً. وقرأ الباقر بالياء جميعاً.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٧)، البحر المحيط (٨/٣٨٩)، التيسير للدانى (١٤٢)، تفسير
القرطبي (١٩/١١٢)، الحجة لابن خالويه (٣٥٧)، الحجة لأبى زرعة (٧٣٧)، السبعة لابن
مجاهد (٦٦١)، الغيث للصفاسى (٣٧٨)، الكشف للقيسى (٥٦، ٥٥/٢).

وقيل: التَّمَسُّوا الأَطْبَاءَ فلم يُغْنُوا عنهم من قضاء الله شيئاً.
قال: قرأ ابن كثير ونافع وعاصم - في رواية أبي بكر - وحمة والكسائي: ﴿مِنْ مَنِيٍّ تُمَنَّى﴾.

وَرَوَى حَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ: ﴿تُمَنَّى﴾ [٣٧] بالياء.

وكذلك المفضل [عن عاصم] ^(١).

وقرأ ابن عامر: ﴿تُمَنَّى﴾ ^(٢) بالياء.

وروى علي بن نصر واليزيدي وعبد الوارث والنضر بن شميل عن هارون عن أبي عمرو وعبيد عن هارون عن أبي عمرو: ﴿تُمَنَّى﴾ بالتاء. وروى أبو زيد بالتاء والياء.
وقال عباس: سألت أبا عمرو فقرأ: ﴿مِنْ مَنِيٍّ تُمَنَّى﴾ بالتاء. وقال: ﴿مِنْ نُطْفَةٍ إِذَا تُمَنَّى﴾ ^(٣) [النجم: ٤٦].

قال أبو علي: وَمَنْ قَالَ: ﴿تُمَنَّى﴾ حَمَلَهُ عَلَى النُّطْفَةِ: أَلَمْ يَكْ نُطْفَةٌ تُمَنَّى مِنْ مَنِيٍّ، وَمَنْ قَالَ: ﴿تُمَنَّى﴾ حَمَلَهُ عَلَى الْمَنِيِّ؛ كَأَنَّهُ [قَالَ]: ﴿مِنْ مَنِيٍّ يُمَنَّى﴾، أَيْ: يُقَدَّرُ خَلْقُ الْإِنْسَانِ وَغَيْرُهُ مِنْهَا. قَالَ: [مَنْ الطَّوِيلُ]

مَنْتَ لَكَ أَنْ تَلْقَى ابْنَ هِنْدٍ مَنِيَّةً وَفَارِسَ مَيَّاسٍ إِذَا مَا تَلَبَّأَ ^(٤)

وقال آخر: [مَنْ الطَّوِيلُ]

لَعَمْرُ أَبِي عَمْرٍو لَقَدْ سَاقَهُ الْمَنَا إِلَى جَدِّثٍ يُوزِي لَهُ بِالْأَهَاضِبِ ^(٥)

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في ب.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٨)، البحر المحيط (٣٩١/٨)، التبيان للطوسي (٢٠٠/١٠)، التيسير للداني (٢١٧)، تفسير الطبري (١٢٥/٢٩)، تفسير القرطبي (١١٧/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٥٧)، الحجة لأبي زرع (٧٣٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٢)، الغيث للصفاسي (٣٧٨)، الكشف للقيسي (٣٥١/٢)، المجمع للطبرسي (٤٠٠/١٠)، المعاني للفراء (٢١٣/٣)، تفسير الرازي (٢٣٤/٣٠)، النشر لابن الجزري (٣٩٤/٢)، ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٨)، الإملاء للعكبري (١٤٧/٢)، البحر المحيط (٨/٣٩١)، التيسير للداني (٢١٧)، الغيث للصفاسي (٣٧٨)، النشر لابن الجزري (٣٧/٢).

(٤) البيت لعمر بن أحمد الباهلي في ديوانه (٤٠)، والتاج (ميس).

(٥) البيت لصخر الغي الهذلي في شرح أشعار الهذليين (٢٤٥/١)، والأغاني (٣٨٣/٢٢)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٢٠)، واللسان (مني) وللهدلي في كتاب اللامات (٨٤)، اللسان (هضب، وزى).

أى: ساقه القَدَر.

وزعموا أنه لم يُخْتَلَفَ فى قوله -تعالى-: ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ مِن نُّطْفَةٍ إِذَا تُمْنَىٰ﴾ [النجم: ٤٦].

وفى هَذَا دلالة على أن قوله -تعالى-: ﴿أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِن مَّنَىٰ تُمْنَىٰ﴾ [أَنَّ تُمْنَىٰ] للنطفة^(١)، فىجب إلحاق علامة التأنيث الفعل؛ لوضوح ذلك بالآية الأخرى التى فى سورة «والنجم»^(٢).

* * *

(١) فى أ: أى تمنى النطفة.

(٢) فى ب: النجم.

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْإِنْسَانِ

قرأ ابن كثير: ﴿سَلَسِلْ﴾ [٤]، بغير ألف، وَصَلَ أَوْ وَقَفَ. هذه رواية قبل.

وقرأ أبو عمرو غير منونة في الوصل. والوقف بألف.

وقرأ ابن عامر وحمزة: ﴿سَلَسِلْ﴾ بغير تنوين (٢). ووقف حمزة بغير ألف.

[حَدَّثَنَا ابْنُ مَجَاهِدٍ قَالَ:] (٣) حَدَّثَنِي ابْنُ الْجَهْمِ عَنْ خَلْفِ وَالْهَيْثَمِ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ شَيْبَةَ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ: ﴿سَلَسِلْ﴾ مُتَوَّن.

وقال الحُلَوَائِيُّ عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ: كَانَ أَبُو عَمْرٍو يَسْتَحِبُّ أَنْ يَسْكُتَ عِنْدَهَا، وَلَا يَجْعَلُهَا مِثْلَ الَّتِي فِي «الْأَحْزَابِ»؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ آخِرَ آيَةٍ. وقرأ نافع، وعاصم - في رواية أبي بكر - والكسائي: ﴿سَلَسِلْ﴾ منونة (٤)، و﴿قَوَارِيرًا قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ﴾ منونة.

وَرَوَى حَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ: ﴿سَلَسِلْ﴾ بغير تنوين، و﴿قَوَارِيرًا قَوَارِيرًا﴾ [١٥، ١٦]، كلاهما بألف، وَلَا يُتَوَّنُ فِيهِمَا.

وقرأ ابن عامر وحمزة: ﴿قَوَارِيرًا قَوَارِيرًا﴾ بغير تنوين (٥).

وقرأ ابن كثير: ﴿قَوَارِيرًا﴾ منونة، ﴿قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ﴾ [١٦] غير منونة.

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: بغير نون.

(٣) سقط في أ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٨، ٤٢٩)، الإعراب للنحاس (٥٧٣/٣)، الإملاء للعكبري (١٤٨/٢)، البحر المحيط (٣٩٤/٨)، التبيان للطوسي (٢٠٥/١٠)، التيسير للداني (٢١٧)، تفسير الطبري (١٣٣/٢٩)، الحجة لابن خالويه (٣٥٨)، الحجة لأبي زرعة (٧٣٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٣)، الغيث للصفاقسي (٣٧٨)، الكشف للقيسي (٢/٣٥٢)، المجمع للطبرسي (٤٠٣/١٠)، المعاني للفراء (٢١٤/٣)، تفسير الرازي (٣٠/٢٤٠)، النشر لابن الجزري (٣٩٤/٢).

(٥) في أ: ألف، وفي السبعة لابن مجاهد: ووقف حمزة بغير ألف فيهما.

وقرأ أبو عمرو: ﴿قَوَارِيرًا﴾ غير منونة، ووقف بألف، ﴿قَوَارِيرٍ مِنْ فِضَّةٍ﴾ غير منونة أيضًا، ووقف بغير ألف.

وقال عباس: سألت أبا عمرو فقرأ: ﴿كَانَتْ قَوَارِيرًا﴾ يثبت الألف ولا ينون، ﴿قَوَارِيرٍ مِنْ فِضَّةٍ﴾ [ولا يصل «قوارير»^(١)].

وقال أبو زيد - فيما كتب به إلى أبي حاتم - عن أبي زيد عن أبي عمرو: ﴿كانت قواريرٍ قوارير من فضة﴾^(٢) ولا يصل «قوارير».

قال أبو علي: حجة من صرف: ﴿سَلَّاسِلًا﴾، و ﴿قَوَارِيرًا﴾ في الوصل والوقف أمران:

أحدهما: أن أبا الحسن قال: قد سمعنا من العرب من يَصْرِفُ هذا ويصرف جميع ما لا ينصرف.

وقال: هذا لغة الشعراء؛ لأنهم اضطروا إليه في الشعر فصرفوه، فجرت ألسنتهم على ذلك، واحتملوا ذلك في الشعر؛ لأنه يحتمل الزيادة كما يحتمل النقص، واحتملوا زيادة التنوين، فَلَمَّا دَخَلَ التنوين دَخَلَ الصرف.

والأمر الآخر: أن هذه الجموع أشبهت الآحاد؛ لأنهم قد قالوا: «صَوَاحِبَاتُ يُوسُفَ» فيما حكاه أبو الحسن وأبو عثمان، فلما جمعه جَمَعَ الآحاد المنصرفة، جعلوه في حكمها فصرفوها.

قال أبو الحسن: وكثير من العرب يقولون: «مَوَالِيَاتُ»، يريدون^(٣): الموالى، وأنشد للفرزدق: [من الكامل]

وَإِذَا الرَّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ خُضِعَ الرَّقَابُ نَوَاصِي الأَبْصَارِ^(٤)

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٩)، الإعراب للنحاس (٥٧٨/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٤٩)، البحر المحيط (٣٩٧/٨)، التبيان للطوسي (٢١٢/١٠)، التيسير للداني (٢١٧)، تفسير الطبري (١٣٣/٢٩)، تفسير القرطبي (١٢٣/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٥٨)، الحجة لأبي زرعة (٧٣٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٣)، الغيث للصفاقسي (٣٧٨)، الكشف للزمخشري (١٩٨/٤)، الكشف للقيسي (٣٥٤/٢)، المجمع للطبرسي (١٠/٤٠٣)، المعاني للفراء (٢١٤/٣)، تفسير الرازي (٢٥٠/٣٠)، النشر لابن الجزري (٢/٣٩٥).

(٢) ما بين المعقوفين من كتاب السبعة لابن مجاهد.

(٣) في ب: يريد.

(٤) البيت في ديوانه (٣٠٤/١)، وجمهرة اللغة (٦٠٧)، وخزانة الأدب (٢٠٦/١)، (٢٠٨)، =

فهذا كأنه جمع: نَوَاسِكِ .

قال أبو علي: ويؤكد هذا الذي قاله أبو الحسن، قول العجاج: [من الرجز]
جَذِبُ الصَّرَّارِيْنَ بِالْكُرُورِ^(١)

فجمع «صُرَاء» - الذي هو: فُعَال، مثل: حُسَان - على: فَعَاعِيل^(٢)،
وَشَبَّهُهُ^(٣) بِكَلَّابٍ وَكَلَّالِيْبٍ، وجمع بالواو والنون. ويدل على أن «صُرَاء» واحد،
مثل: حسان - قول الفرزدق: [من الوافر]

أَشَارِبُ قَهْوَةٍ وَخَدِيْنُ زِيْرٍ وَصُرَاءٌ لِفَسْوَتِهِ بُخَارُ^(٤)
وأما قراءة حمزة: ﴿قَوَارِيْرَ قَوَارِيْرٍ﴾، بغير نون ولا ألف، وكذلك: ﴿سَلْسِلًا﴾
بغير نون ولا ألف - فإنه جعله كقوله - تعالى - : ﴿هَلَمَّتْ صَوْمِعُ . . . وَمَسْجِدُ﴾
[الحج: ٤٠].

وكذلك قول ابن عامر، إلا أنه يشبه أن يلحق الألف في الوقف في فُخْوَى
ما حكاه أحمد عنه. وإلحاق الألف في: ﴿سَلْسِلًا﴾ و ﴿قَوَارِيْرًا﴾ كإلحاقها في قوله:
﴿الظُّنُونًا﴾، و ﴿السِّيْلًا﴾، و ﴿الرُّسُولًا﴾.

ويُسَبِّه ذلك بالإطلاق في القوافي؛ من حيث كانت مثلها في أنها كلام تام.
وقياس مَنْ نَوَّن القوافي فقال: [من الوافر]

أَقْلَى اللُّوْمِ عَاذِلَ وَالْعَتَابَا
أَنْ يُّنَوَّنَ: ﴿سَلْسِلًا﴾ و ﴿قَوَارِيْرًا﴾ على هذا المذهب.

قال أبو الحسن: ولا يعجِبُنِي ذلك؛ لأنها ليست لغة أهل الحجاز.
قال أبو الحسن: ﴿سَلْسِلًا وَأَغْلَالًا﴾ منوثة في الوصل والسكت؛ على لغة من

= شرح أبيات سيبويه (٣٦٧/٢)، وشرح التصريح (٣١٣/٢)، وشرح ديوان الحماسة
للمرزوقي (٣٩)، وشرح شواهد الشافية (١٤٢)، وشرح المفصل (٥٦/٥)، والكتاب
(٦٣٣/٣)، واللسان (نكس، خضع)، والمقتضب (١٢١/١)، (٢١٩/٢).

(١) تقدم.
(٢) في ب: فعاليل.
(٣) في أ: يشبهه.
(٤) ينظر ديوانه ص (٣٨٨)، واللسان (بخر، صرر)، والتنبيه والإيضاح (١٤٧/٢)، والتاج
(بخر، صرر).

ويروى: «وحليف» بدل «وخدين».

(٥) تقدم.

يصرِفُ نحو ذا من العرب، والكتاب بألف، وهى قراءة أهل مكة وأهل المدينة، [والكوفة]^(١) والحسن، وبها نقرأ.

قال: و ﴿قَوَارِيرًا﴾ ينونهما أهل المدينة كلتيهما، ويثبتون الألف فى السكت. قال: ونحن نثبت الألف فيهما وتوثقهما إذا وصلنا. نحمل ذلك على لغة من يصرِفُ أشباه ذا، وَإِنْ شِئْتَ لم تنون إذا وصلَتْ؛ لَأَنَّهَا رَأْسُ آيَةٍ. وأهل الكوفة يقولون: ﴿الظُّنُونَا﴾ و ﴿السَّيْبِلَا﴾ و ﴿الرَّسُولَا﴾.

وأهل مكة وأبو عمرو يثبتون الألف فى هذا فى الوصل والسكوت، وكذلك نقرؤه؛ لأنه رَأْسُ آيَةٍ، ولا يجوز فيه تنوين إلا على لغة مَنْ يُنَوِّنُ^(٢) القوافى، ولا تعجبني تلك اللغة؛ لأنها ليست لغة أهل الحجاز. انتهت الحكاية عن أبى الحسن.

فأما قوله -تعالى-: ﴿قَوَارِيرًا. قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ﴾، فإن قلت: كيف تكون القوارير من فضة، وإنما القوارير من الرمل دونها؟! فالحقول فى ذلك: إن الشيء إذا [كثُرَ عليه]^(٣) شئء ولزمه ذلك، واشتد ملابسته له- قيل فيه: هو من كذا وإن لم يكن منه فى الحقيقة: كالحلقة من الفضة، والقفل من الحديد؛ كقول البعيث: [من الطويل]

أَلَا أَضْبَحَتْ أَسْمَاءُ جَادِمَةَ الْوَصْلِ
وَصَدَّتْ فَأَعْدَانَا بِهِجْرٍ صُدُودُهَا
وَأَنْشَدَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى: [من الكامل]

وَضَّتْ عَلَيْنَا وَالضَّيْنُ مِنَ الْبُخْلِ^(٤)
وَهُنَّ مِنَ الْإِخْلَافِ قَبْلَكَ وَالْمَطْلِ
أَلْفِ الصُّفُونِ فَمَا يَزَالُ كَأَنَّهُ
وَأَنْشَدَ: [من الطويل]

مِمَّا يَقُومُ عَلَى الثَّلَاثِ كَسِيرًا^(٥)
وَوَجْهَكَ مِمَّا فِي الْقَوَارِيرِ أَضْفَرًا^(٦)
أَلَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَغْيِيرٌ لِمَتَى

(١) سقط فى أ.

(٢) زاد فى ب: فى.

(٣) فى أ: قاربه.

(٤) ينظر اللسان (جذم، ضنن)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢/٣٨٥)، والخصائص (٢/٢٠٢، ٢٥٩/٣)، وشرح شواهد المغنى (٢/٧٢٢)، والمحتسب (٢/٤٦٦)، ومغنى اللبيب (٣١١/١).

(٥) البيت بلا نسبة فى الأزهية ص (٨٧)، وأمالي ابن الحاجب (٢/٦٣٥)، وشرح شواهد المغنى (٢/٧٢٩)، واللسان (صفن)، ومغنى اللبيب (١/٣١٨).

(٦) وهو لعتبة بن الوغل التغلبى فى اللسان (ولع).

فعلى هذا يجوز: ﴿قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ﴾ أى: هي في صفاء الفضة ونقاؤها؛ كما قال في النساء: [من الطويل]

..... وهن من الإخلاف (١)

وكما قال: [من الطويل]

..... ووجهك مما في القوارير (٢)

ولا يمتنع على هذا أن تُحذف المضاف، كأنك أردت: قوارير من^(٣) صفاء الفضة، فتُحذف المضاف، ويكون قوله: ﴿مِنْ فِضَّةٍ﴾ صفة للقوارير، كما أن قوله: ﴿قُدْرُوهَا﴾ صفة له^(٤)، والضمير في ﴿قُدْرُوهَا﴾ يكون للخزان والملائكة، أى: قدروها على ربيهم، لا ينقص من ذلك ولا يزيد عليه.

ومن قرأ: ﴿قُدْرُوهَا﴾ فهو هذا المعنى يريد، وكأن اللفظ: قُدْرُوا عليها، فحذف الجار كما حذف من قوله: [من البسيط]

كَأَنَّهُ وَاضِحٌ الْأَقْرَابِ فِي لُفْحٍ أَسْمَى بِهِنَّ وَعَزَّتُهُ الْأَنْصَابُ^(٥)
فلما حذفت الحرف وصل الفعل؛ فكذلك قوله: ﴿قُدْرُوهَا﴾، إلا أن المعنى:

قُدِّرَتْ عليهم، أى: على ربيهم، فقلبت كما قال: [من الكامل]

لَا تَحْسِبَنَّ ذَرَاهِمًا سَرَقْتَهَا تَمْحُو مَخَازِيكَ الَّتِي بِعُمَانَ^(٦)
وعلى هذا يتأول قوله -تعالى-: ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾ [القصص: ٧٦]،
ومثل هذا ما حكاه أبو زيد: «إذا طلعت الجوزاء، أوفى العود في الحرياء».

قال: وقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وابن عامر والكسائي: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [٢١]
بفتح الياء^(٧).

ويروى: «تغيير» بدل «تغيير».

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) في ب: في.

(٤) في أ: لقوله.

(٥) وهو للأخطل في ديوانه ص (٦٠٩)، وشرح شواهد الإيضاح ص (١٣٨)، وبلا نسبة في اللسان (نصل)، والتاج (نصل).

(٦) وهو للفرزدق في اللسان (سرق)، والتاج (سرق)، ولم أقع عليه في ديوانه.

(٧) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٩)، الإعراب للنحاس (٥٨٠/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٤٩)، البحر المحيط (٣٩٩/٨)، التبيان للطوسي (٢١٦/١٠)، التيسير للداني (٢١٨).

وقرأ نافع وحزمة، وأبان عن عاصم: ﴿عَالِيَهُمْ﴾ ساكنة الياء. وكذلك المفضل عن عاصم مثله.

قال أبو علي: مَنْ قال: ﴿عَالِيَهُمْ﴾ فنصب، احتمال النصب أمرين: أحدهما: أن يكون حالاً.

وقد يجوز أن يكون ظرفاً.

فأما الحال فيحتمل أن يكون العامل فيها أحد شيئين، أحدهما: «لِقَاهُمْ» من قوله - تعالى -: ﴿وَلَقَدْهُمْ نَعْرَةٌ﴾ [١١]، والآخر: ﴿وَجَزَاهُمْ﴾ من قوله - تعالى -: ﴿وَجَزَاهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا﴾ [١٢]، ومثل قوله: ﴿عَالِيَهُمْ﴾ في كونه حالاً قوله: ﴿مُتَّكِنِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرْكَانِ﴾ [١٣].

فإن قلت: لِمَ لا يكون قوله: ﴿مُتَّكِنِينَ﴾ صفة ﴿جَنَّةٍ﴾، وفيها ذكر لها؟ قيل: لا يجوز هذا.

ألا ترى أنه لو كان كذلك للزمك أن تبرز الضمير الذى فى اسم الفاعل؛ من حيث كان صفة للجنة وليس الفعل لها؟! فإذا لم يجز ذلك كان حالاً.

وكذلك قوله: ﴿وَدَائِنَةَ عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا﴾ [١٤]، إلا أنه يجوز فى قوله - تعالى -: ﴿وَدَائِنَةَ عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا﴾ أمران: أحدهما: ما ذكرنا من الانتصاب على الحال، والآخر: أن يكون الانتصاب على أنه مفعول بها، ويكون المعنى: وجزاهم جنة وحريرا، أى: لبس حرير ودخول جنة دائنة عليهم ظلالتها؛ فيكون على هذا التقدير كقوله: ﴿وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ﴾ [الرحمن: ٤٦].

فإن لم تحمله على هذا، وقلت: إنه يعرض فيه إقامة الصفة مقام الموصوف. فإن ذلك ليس بالمطرح فى كلامهم.

وإن شئت حملته على ما ذكرناه^(١) من الحال؛ ليكون مثل ما عطفته عليه من قوله - تعالى -: ﴿مُتَّكِنِينَ﴾، ﴿وَدَائِنَةَ﴾؛ فكذاك يكون: ﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٍ﴾ معطوفاً

تفسير الطبرى (١٣٧/٢٩)، تفسير القرطبي (١٤٥/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٥٩)، الحجة لأبى زرع (٧٣٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٤)، الغيث للصفاقسى (٣٧٨)، الكشف للقيسى (٣٥٤/٢)، المجمع للطبرسى (٤٠٨/١٠)، المعانى للفراء (٢١٩/٣)، تفسير الرازى (٢٥٢/٣٠)، النشر لابن الجزرى (٣٩٦/٢).

(١) فى أ: ذكرنا.

على ما انتصب على الحال فى السورة. ويكون: ﴿ثِيَابٌ سُندُسٍ﴾ مرتفعة باسم الفاعل، والضمير قد عاد إلى ذى الحال من قوله -تعالى-: ﴿عَلَيْهِمْ﴾. ومن قرأ من غير هؤلاء القراء: ﴿عَالِيَتَهُمْ﴾ -وهى^(١) قراءة الأعمش، زعموا - فإنه بمنزلة قوله: ﴿خَاشِعًا أَبْصَارُهُمْ﴾، و ﴿خَضِيعَةً أَسْرُهُمْ﴾ [القلم: ٤٣] و «ثِيَابٌ» مرتفع^(٢) باسم الفاعل.

وقد أجزى أن يكون ظرفاً؛ كأنه لما كان «عَالٍ» بمعنى «فوق» أُجْرِيَ مُجْرَاهُ فى هذا.

والوجه الآخر أَيْبُنُ.

و «عَالٍ» [فى كونه]^(٣) صِفَةٌ جُعِلَ ظَرْفًا وَإِنْ كَانَ صِفَةً؛ كما كان قوله: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢] كذلك. وكما قالوا: هُوَ نَاجِيَةٌ مِنَ الدَّارِ. وَمَنْ قرأ: ﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابٌ سُندُسٍ﴾ فسكن الياء، كان «عَالِيَهُمْ» فى موضع رفع بالابتداء، و «ثِيَابٌ سُندُسٍ» خبره، ويكون: ﴿عَالِيَهُمْ﴾ المبتدأ فى موضع الجماعة؛ كما أن الخبر جماعة. وقد جاء اسم الفاعل فى موضع جماعة، قال: [من الطويل] أَلَا إِنَّ جِيرَانِي الْعَشِيَّةَ رَائِحٌ دَعْتُهُمْ دَوَاعٍ مِنْ هَوَى وَمَنَادِحٍ^(٤) وفى التنزيل: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سِمَرَآ تَهْجُرُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٧]، ﴿فَقَطَّعَ دَائِرَ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنعام: ٤٥]، [و]^(٥) كأنه أفرد من حيث جعل بمنزلة المصدر فى نحو: [من الطويل]

..... وَلَا خَارِجًا مِنْ فِئِ زُورٍ كَلَامٍ^(٦)

(١) فى ب: وهو.

(٢) فى ب: يرتفع.

(٣) سقط فى ب.

(٤) وهو لحيان بن جبلة أو حلية المحاربى فى الأشباه والنظائر (٤/٢٢٧)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٥٧٠)، ومعجم ما استعجم ص (١٧٣)، ونوادير أبى زيد ص (١٥٧)، وبلا نسبة فى الدرر (٦/٢٧٩)، ومعجم الهوامع (٢/١٨٢).

ويروى: «للهى» بدل «من هوى».

(٥) سقط فى أ.

(٦) تقدم.

وكما جُمِعَ المصدر جمع فاعل في نحوه: [من الطويل]
 فَنُوَاذِرُهُ مِثْلَ إِلَى الشَّمْسِ زَاهِرَةٌ^(١)
 وقد قالوا: الجامل والباقر، يراد بهما الكثرة.

ويجوز على قياس قول أبي الحسن في: قَائِمٌ أَخَوَاكُ، وإعمالِ اسمِ الفاعل عَمَلَ
 الْفِعْلِ - وَإِنْ لَمْ يَعْتَمِدْ عَلَى شَيْءٍ - أَنْ يَكُونَ: ﴿ثِيَابُ سُندُسٍ﴾ مرتفعاً^(٢) بـ ﴿عَالِيَهُمْ﴾،
 وأفردت «عاليًا»؛ لأنه فعل متقدم.

ومن نصب فقال: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ لم يعترض فيه هذا.
 وَيُقَوَّى أَنَّ «عاليًا» على الإعمالِ عَمَلَ الْفِعْلِ، تَأْنِيثٌ مِنْ أَنْثَ فَقَالَ: ﴿عَالِيَهُمْ﴾،
 واسمِ الفاعل وَإِنْ كَانَ مِضًّا إِلَى الضَّمِيرِ فَهُوَ فِي تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ وَالتَّنْوِينِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا
 لَمْ يَمُضِ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ: زَيْدٌ ضَارِبٌ أَخِيكَ غَدًا، فَهُوَ ابْتِدَاءٌ بِالنَّكْرَةِ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ اخْتَصَّ
 بِالْإِضَافَةِ، وَإِنْ كَانَتْ الْإِضَافَةُ فِي تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ.

[قال: ^(٣) قرأ ابن كثير، وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿خُضِرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ﴾ [٢١] رفع.
 وقرأ نافع، وحفص عن عاصم: ﴿خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ﴾ رفع جميعًا.
 وقرأ أبو عمرو وابن عامر: ﴿خُضْرٌ﴾ رفع، ﴿وَإِسْتَبْرَقٌ﴾ خفض، [أو] خارِجَةٌ عَنْ
 نَافِعٍ مِثْلَهُ.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿خُضِرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ﴾ كسرا جميعًا.
 [وقرأ] عُيَيْدٌ عَنْ أَبِي عَمْرٍو مِثْلَ حَمْزَةِ وَالْكَسَائِيِّ^(٤).
 الخضر والإستبرق من صفة السندس.

قال أبو علي: أوجه^(٥) هذه الوجوه قولٌ مَنْ قَالَ: ﴿ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ

(١) تقدم.

(٢) في أ: مرتفعة.

(٣) سقط في أ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٩)، الإعراب للنحاس (٥٨١/٣)، التبيان للطوسي (١٠/١٧٧)، التيسير للداني (٢١٨)، تفسير الطبري (١٣٧/٢٩)، تفسير القرطبي (١٤٦/١٩)،
 الحجة لأبي زرعة (٧٤٠)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٤)، الغيث للصفاسي (٣٧٨)،
 الكشف للقيسي (٣٥٥/٢)، المعجم للطبرسي (٤٠٨/١٠)، المعاني للفراء (٢١٩/٣)،
 تفسير الرازي (٢٥٣/٣٠)، النشر لابن الجزري (٣٩٦/٢).

(٥) في ب: وجه.

وَإِسْتَبْرَقٍ ﴿١﴾ برفع ^(١) «الخضر» ؛ لأنه صفة مجموعة لموصوف مجموع، فَاتَّبَعَ «الخَضْرَ» - الذى هو جمع مرفوع - الجمع المرفوع الذى هو: «ثِيَابٌ». وأما: «إِسْتَبْرَقٍ» فُجُرَّ مِنْ حَيْثُ كَانَ جِنْسًا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ الثِّيَابُ، كَمَا أُضِيفَتْ إِلَى: «سُنْدُسٍ» ؛ فَكَانَ الْمَعْنَى: ثِيَابَهُمَا، وَأُضِيفَ إِلَى الْجِنْسَيْنِ؛ كَمَا تَقُولُ: ثِيَابُ خَزْءٍ وَكَثَائِنِ، فَتُضِيفُهَا ^(٢) إِلَى الْجِنْسَيْنِ، وَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَيَبْسُوتُنَّ ثِيََابًا خَضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾ [الكهف: ٣١].

وأما من قال: ﴿خُضْرٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾، فإنه أجرى «الخضر» وهى ^(٣) جمع على «السندس» ؛ لما كان المعنى أن الثياب من هذا الجنس. وأجاز أبو الحسن وَضَفَ بعض هذه الأجناس بالجمع فقال: تقول: أهلك النَّاسَ الدَّيْنَارُ الصُّفْرُ والدُّزْهَمُ البِيضُ، على استقبح له.

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى قَبْحِهِ أَنَّ الْعَرَبَ تَجِيءُ بِالْجَمْعِ الَّذِي هُوَ فِي لَفْظِ الْوَاحِدِ فَيُجْرَوْنَ مُجْرَى الْوَاحِدِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: حَصَى أبيض. وفى التنزيل: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا﴾ [يس: ٨]، و: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّقَعَّرٍ﴾ [القمر: ٢٠]. فإذا كانوا قد أفردوا صِفَاتِ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْجَمْعِ، فَالْوَاحِدِ الَّذِي فِي مَعْنَى الْجَمْعِ أَوْلَى أَنْ تُفْرَدَ صِفَتُهُ، وَيَقْوَى جَمْعُ وَصْفِ الْوَاحِدِ الَّذِي يُعْنَى بِهِ الْجَمْعُ مَا جَاءَ فِي هَذِهِ الْأَوْصَافِ مِنَ الْجَمْعِ، كَقَوْلِهِ -تعالى-: ﴿وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾ [الرعد: ١٢]، وَجَاءَ فِيهِ التَّأْنِيثُ أَيْضًا [نحو قوله -تعالى-: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَائِيَةٍ﴾] [الحاقة: ٧]، وَإِنَّمَا التَّأْنِيثُ مِنْ أَجْلِ الْجَمْعِ.

وَمِنْ رَفْعٍ: ﴿وَإِسْتَبْرَقٍ﴾ [٢١] فَإِنَّمَا أَرَادَ عَطَفَ «الإِسْتَبْرَقِ» عَلَى «الثِّيَابِ» ؛ كَأَنَّهُ [قال]: ثِيَابُ سُنْدُسٍ وَثِيَابُ إِسْتَبْرَقٍ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ الَّذِي هُوَ «الثِّيَابُ» وَأَقَامَ «الإِسْتَبْرَقِ» مَقَامَهُ.

وَمِمَّا جَاءَ فِي هَذَا عَلَى الْحَذْفِ قَوْلُهُ: [من الطويل]

وَدَاوَيْتُهَا حَتَّى شَتَّتْ حَبَشِيَّةٌ كَأَنَّ عَلَيْهَا سُنْدُسًا وَسُدُوسًا ^(٥)

(١) فى ب: ترفع.

(٢) فى أ: فتضيفهما.

(٣) فى أ: وهو.

(٤) فى أ: كقوله.

(٥) وهو ليزيد بن خذاق العبدى فى اللسان (سدس)، والتنييه والإيضاح (٢/٢٧٩)، والتاج =

المعنى: ثياب سندس، يدلك على ذلك أنه عطف عليه بـ «السُدوس»، وهو ضرب من الثياب، فكذلك «السندس»، يريد أنه: كأنه عليها ثيابه، وليس يريد نفس الجنس الذي يكون^(١) الثياب وغير الثياب.

ألا ترى أنك إذا قلت: عليه خَزٌّ، فالمعنى: عليه ثوبٌ خَزٌّ، وليس المعنى أن عليه الدابة الذي هو الخَزُّ. وعلى هذا قال: [من الرجز]

كَأَنَّ خَزًّا تَحْتَهُ وَقَزًّا أَوْ فُرْشًا مَحْشُوءَةً إِوْرًا^(٢)

وقول عبيد الراوى عن أبى عمرو: الخُضْرُ والإستبرق: من صفة السندس - تَرْجَمَةٌ فِيهَا تَجُورٌ؛ وذلك أن «الخُضْرَ» وإن جاز أن تكون^(٣) من صفة السندس على المعنى وعلى ما غيَّره أوجهٌ منه، فالإستبرق لا يجوز أن يكون صفة للسندس؛ لأنه جنس فلا يجوز أن يكون وصفاً لما ليس منه؛ كما لا يكون ثوبٌ كَثَانٍ خَزًّا؛ إذ^(٤) لا يكون الخَزُّ كَثَانًا^(٥)، فأما الإستبرق فلا تخلو حروفه من أن تكون أصولاً كلها أو يكون بعضها أصولاً وبعضها زائداً، فلا يجوز أن تكون كلها أصولاً؛ لأنه ليس فى كلامهم فى الأسماء والأفعال ما هو على سِتَّةِ أحرف أصول.

فإذا لم يجز ذلك ثبت أن منها أصولاً ومنها زائداً.

فإن حكمت أن الهمزة وحدها هى الزائدة لم يجز؛ لأن الهمزة إذا لم تلحق زيادةً أوائل بنات الأربعة، فألا تلحق أوائل بنات الخمسة أجدر، فإذا لم يجز أن تكون أصلاً، ولم يجز أن تكون وحدها زائدة، فلا بد من أن ينضم معها فى الزيادة^(٦) غيرها، فلا يجوز أن يكون^(٧) المنضمٌ معها فى الزيادة: السين؛ لأن السين لم تُزد مع الهمزة أولاً، ولا يجوز أن تكون التاء والهمزة؛ كما لم يجز أن تكون الزيادة مع

= (سدس)، وشرح اختيارات المفضل ص (١٢٨٢)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص (٢٣٣)، والمخصص (٤/٧٨، ٦/١٨٧)، وتهذيب اللغة (١٤/٢٢٧)، وأساس البلاغة (دوى)، واللسان (دوا).

(١) فى أ: تكون.

(٢) تقدم.

(٣) فى ب: يكون.

(٤) فى أ: و.

(٥) فى ب: الكتان.

(٦) فى ب: الزائدة.

(٧) زاد فى أ: فى.

السين، فإذا لم يجز أن تكون التاء ولا السين زائدتين على انفرادهما؛ لأنهما لم يجيئا على هذا الوصف - علمت أن [الزيادة هي] ^(١) التاء والسين مع الهمزة، وأن الكلمة من الثلاثة، ولما نُقِلت فَأُعْرِبَتْ وافق التعريبُ وَزَنَ «استفعل»، الذي هو مثال من أمثلة الماضي، إلا أن الهمزة منه قُطِعَت للنقل من مثال الفعل إلى الاسم، وكان قَطَعُ الهمزة أحدَ ما نُقِلَ به الفعل إلى أحكام الاسم.

ألا ترى أنه ليس من حكم الأسماء أن تَلْحَقَ همزة الوصل أوائلها؛ لأن أوآخرها قد أُعْرِبَتْ، ودخلها للإعراب ضُروبُ حركاتٍ؟! فإذا دخلت أوآخرها هذه الحركاتُ وجب أن تتحرك أوائلها التي قد تحركت من غير المعربات التي لا تدخل أوآخرها الحركاتُ، ولا تتعاقب عليها.

فإن قُلْتَ: فقد جاءت أحرفُ هي: ابْنُ واسمٌ وابْنَةٌ؟

قيل: هذه أشبهت الأفعال عند النحويين لَمَّا لَحِقَها في الأواخر الحذف الذي لِحِقَ الأفعال في الجزم والوقف؛ فلحق أوائلها همزة الوصل -أيضاً- لهذه المشابهة التي بينهما. وجعل النحويون هذا الحرف ومجيء الهمزة مقطوعة فيه أصلاً لجميع ما في أوله همزة موصولة إذا نُقِلَ فُسِمِيَ به، فقطعوا الهمزة في جميع ذلك، فقالوا: لو سَمَّيْتَ رجلاً بـ «اضرب» أو «اشرب» أو «اقتل»، لقطعت الهمزة في جميع ذلك. فأما قراءة ابن مُحَيِّصِن: ﴿اسْتَبْرَقَ﴾ موصولة الألف مفتوحة الآخر، فالقول فيه: إنه لا يخلو من أن يريد مثال الماضي أو اسم الجنس:

فإن كان أراد مثال الماضي وقال: وصفته بالماضي كما وصف بمثال الماضي في قوله -تعالى-: ﴿وَهَذَا كَتَبْتُ أَنْزَلْتُهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ٩٢]، والنكرة [قد] ^(٢) توصف بالفعل كما وُصِفَتْ بالظرف في قوله -تعالى-: ﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ﴾ [الكهف: ٣١]، وأردتُ بـ «استبرق» معنى «برق»؛ كما يقال: عجب واستعجب، وسخر واستسخر -قيل: إننا لا نعلم «استبرق» استعمل في معنى «برق»، وإنما وافق اللفظ اللفظ في التعريب فوافق لفظه ^(٣) «استفعل»؛ كما أن «سراويل» في التعريب وافق هذا اللفظ، وإن لم يكن في كلامهم. وكذلك: استبرق.

(١) في ب: الزائد هو.

(٢) سقط في أ.

(٣) في ب: لفظ.

وإذا كان كذلك لم يَنْبَغِ أَنْ يَجْعَلَ مِثَالَ الْمَاضِي، ولكنه اسمٌ جُنْسٍ؛ فلا ينبغي أن يحمل الضمير الذي يحتمله نحو «استخرج»، ويدل على ذلك دخول لام المعرفة عليه، والجار في^(١) قوله: ﴿بَطَّأْنَهَا مِنْ إِسْتَرْجٍ﴾ [الرحمن: ٥٤]. وإذا كان كذلك فَفَتَحَهُ لا يجوز؛ إذ ليس بفعل، وإذا لم يكن فعلاً كان اسماً أعجمياً مُعَرَّباً واقعاً على الجنس، كما أن السندس والخز والكتان كذلك، وإذا كان اسماً أعجمياً كان بمنزلة: الدُّبْيَاجِ والفِرْنَدِ والإبريسم، ونحو ذلك من الأسماء المنقولة نكرة، وليس من باب «إسماعيل» و«إبراهيم»، وإذا كان من هذا الضرب لم يكن فيه إلا الصرف، إلا أن يُسَمَّى به شيء فينضم إلى مثال الفعل التعريف؛ فإذا لم يكن كذلك فَتَرُكُ الصرف فيه لا يستقيم.

رَوَى عَبَّاسٌ عَنْ أَبِي عَمْرٍو: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ﴾ [٩] جَزْمٌ^(٢). قال أبو علي: هذا؛ لأنَّ ما بعد الطاء من قوله -تعالى-: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ﴾ على لفظ يستقل، فَأَسْكِنَ للتخفيف، ولا فصل في هذا النحو - إذا أريد تخفيفه - بين ما كان حرف إعراب وبين غيره مما تكون فيه الحركة غير إعراب، وقد تقدم القول فيه. [قرأ]^(٣) ابن كثير وأبو عمرو: ﴿وَمَا يَشَاءُونَ﴾ [٣٠] بالياء. وقرأ الباقون بالتاء.

[حدثنا ابن مجاهد قال: ^(٤)] حدثني أحمد بن محمد بن بكر عن هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر: ﴿وَمَا يَشَاءُونَ﴾ بالياء. قال هشام: «تشاءون» خطأ، و«يَشَاءُونَ» أصوب. قال أبو خلود لأبيوب القاري: أنت في هذه واهم - يعني: ﴿تَشَاءُونَ﴾ - فقال: لا والله؛ إني لأُبَيِّنُهَا كما أُبَيِّنُ أَنَّكَ عَتَبَةُ بْنُ حَمَادٍ^(٥).

(١) زاد في ب: نحو.

(٢) ينظر: السبعة لابن مجاهد (٦٦٣).

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في ب.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٠)، البحر المحيط (٤٠١/٨)، التبيان للطوسي (٢١٧/١٠)، التيسير للداني (٢١٨)، تفسير القرطبي (١٥٢/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٥٩)، الحجة لأبي زرعة (٧٤١)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٥)، الغيث للصفاسي (٣٧٩)، الكشف للقيسي (٣٥٦/٢)، المجمع للطبرسي (٤١٢/١٠)، تفسير الرازي (٢٦٢/٣٠)، النشر لابن الجزري (٣٩٦/٢).

قال أبو علي: وجه الياء قوله: ﴿فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ... وَمَا يَشَاءُونَ﴾ [٢٩، ٣٠].
 ووجه التاء أنه خطاب للكافة. ﴿وَمَا تَشَاءُونَ﴾ الطاعة والاستقامة ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ
 اللَّهُ﴾ [٣٠]، أو يكون حُمِلَ على الخطاب في ﴿منكم﴾.

* * *

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذَكَرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْمُرْسَلَاتِ

قرأ ابن كثير ونافع وعاصم - في رواية أبي بكر - وابن عامر: ﴿عُدْرًا﴾ [٦] خفيفاً (٢)، ﴿أَوْ نُذْرًا﴾ مُثَقَّلًا.

وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي، وحفص عن عاصم: ﴿عُدْرًا أَوْ نُذْرًا﴾ بالتخفيف جميعاً (٣).

قال أبو علي: النُّذْرُ - بالثقل - والنذير: مثل النُّكْر والنكير، وهما جميعاً مصدران، ويجوز في «النذير» ضريان:

أحدهما: أن يكون مصدرًا كالنكير، والشَّحِيح:

و: [من الوافر]

عُدَيْرَ الْحَيِّ عُدَيْرَ الْحَيِّ (٤)

والآخر: أن يكون «فعليلًا» يراد به: المُنْذِرُ؛ كما أن «الأليم» يراد به: المؤلم. ويكون «النذير» من «أُنْذَرَ»، كالأليم من «آلَمَ». ويجوز تخفيف «النُّذْر» على حد التخفيف في: العُنُق والعُنُق، والأذُن والأذُن. وقوله - تعالى -: ﴿نَذِيرًا لِلْبَشَرِ﴾ [المدرثر: ٣٦] يحمل على أول السورة: قم نَذِيرًا لِلْبَشَرِ، كقوله - تعالى -: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ﴾ [الرعد: ٨]، و «العذر» يجوز فيه التخفيف والثقل.

قال في التخفيف: [من الطويل]

لَيْسَ الْفَتَىٰ إِنْ كُنْتَ أَعْوَرَ عَاقِرًا جَبَانًا فَمَا عُدْرِي لَدَىٰ كُلِّ مَحْضَرٍ

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: خفيفة.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٠)، الإعراب للنحاس (٥٩٠/٣)، الإملاء للعكبري (٢٠/١٤٩)، البحر المحيط (٤٠٥/٨)، التبيان للطوسي (٢٢٢/١٠)، التيسير للداني (٢١٨)، تفسير الطبري (١٤٣/٢٩)، الحجة لابن خالويه (٣٦٠)، الحجة لأبي زرعة (٧٤٢)، الغيث للصفاسي (٣٧٩)، الكشاف للزمخشري (٢٠٢/٤)، الكشف للقيسي (٣٥٧/٢)، المجمع للطبرسي (٤١٤/١٠)، المعاني للفراء (٢٢٢/٣)، تفسير الرازي (٢٦٨/٣٠)، النشر لابن الجزري (٢١٧/٢).

(٤) جزء من صدر بيت وبقيته:

..... من عدوا ن كانوا حية الأرض
ينظر الكتاب (٢٤٦/١)، الأصمعيات (٧٢)، وخزانة الأدب (٢٨٦/٥).

قال أبو الحسن: ﴿عُذْرًا أَوْ نَذْرًا﴾ أى: إِعْذَارًا أَوْ إِندَارًا، وقد خُفِّفْنَا جَمِيعًا، وهما لغتان.

فأما انتصاب: «عُذْرًا» فعلى ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يكون بدلًا من الذِّكر فى قوله: ﴿فَالْمُلْقِيَتِ ذِكْرًا﴾ [٥].

ويجوز أن يكون ﴿عُذْرًا﴾ مفعول «الذكر»: ﴿فَالْمُلْقِيَتِ﴾ أن تذكر^(١) ﴿عُذْرًا أَوْ نَذْرًا﴾.

ويجوز أن ينتصب على أنه مفعول له: ﴿فَالْمُلْقِيَتِ ذِكْرًا﴾ للعدر، وهذا يبيته قوله - تعالى -: ﴿وَلَوْلَا أَنْ تُصِيبَهُمْ مُصِيبَةٌ يَمَّا فَدَمَتِ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا...﴾ إلى آخر الآية [القصص: ٤٧]. فتلقى الملائكة إلى الأنبياء وتلقيه الأنبياء إلى أممها؛ ليكون عُذْرًا وَإِنْدَارًا.

ويجوز فى قول من ضم: ﴿عُذْرًا أَوْ نَذْرًا﴾ أن يكون: «عُذْرًا» جمع «عاذِرٍ»؛ كشارف وشرُف، أو: «عُدُور» جمع على «عُدُر». وكذلك «النذر» يجوز أن يكون جمع «نذير»؛ كقوله - تعالى -: ﴿هَذَا نَذِيرٌ مِّنَ النَّذْرِ الْأُولَى﴾ [النجم: ٥٦]، ويكون معنى: ﴿مِنَ النَّذْرِ الْأُولَى﴾: أنه يوالىهم ويصدقهم.

وقال حاتم: [من الطويل]

أَمَاوَى قَدْ طَالَ التَّجَنُّبُ وَالْهَجْرُ وَقَدْ عَذَّرْتَنِي فِي طِلَابِكُمُ الْعُدْرُ^(٢)

فالعُدْرُ إنما يكون جماعة؛ لمكان لحاق علامة التانيث، ويكون: ﴿عُذْرًا أَوْ نَذْرًا﴾

على هذا حالًا من الإلقاء؛ كأنهم يلقون الذكر فى حال العذر والإندار.

قال أحمد: حدثنى الحسن بن العباس عن أحمد بن يزيد عن رُوح عن أحمد بن

موسى عن أبى عمرو: ﴿ثُمَّ تَتَّبِعُهُمُ الْآخِرِينَ﴾ [١٧] خففها بعض التخفيف^(٣).

قال أبو على: هذا على إخفاء الحركة، فأما الجزم فى: «تَتَّبِعُهُم» على الإشراك

(١) فى أ: يذكر.

(٢) وهو فى ديوانه ص (١٩٨)، واللسان (عذر)، والتنبية والإيضاح (١٦٦/٢)، والتاج (عذر)، وتهذيب اللغة (٣١٠/٢)، والمخصص (٢٩٧/١٢، ٨٢/١٣).

(٣) ينظر: الإعراب للنحاس (٥٩٣/٣)، الإملاء للعبرى (١٥٠/٢)، البحر المحيط (٨/٤٠٥)، تفسير القرطبى (١٥٩/١٩)، الكشاف للزمخشرى (٢٠٣/٤)، المجموع للطبرسى (٤١٦/١٠)، المحتسب لابن جنى (٣٤٦/٢)، المعانى للأخفش (٥٢٢/٢)، تفسير الرازى (٢٧١/٣٠).

في «لم» فليس بالوجه .

ألا ترى أن الإهلاك فيما مضى والإتباع للآخرين لم يقع مع الأول؟! فإذا كان كذلك لم يحسن الإشراف في الجزم ولكن على الاستئناف، أو على أن يجعل خَبَرَ مبتدأ محذوف، ويجوز فيه الإسكان على قياس الإسكان في قوله -تعالى-: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لَوْجَهَ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٩].

قال: قرأ أبو عمرو وحده: ﴿وَقُتَّتْ﴾ بواو.

الباقون: ﴿أُقْتَّتْ﴾ بألف^(١).

قال أبو علي: قول أبي عمرو: ﴿وَقُتَّتْ﴾؛ لأن أصل الكلمة من «الوقت». ومن أبدل منها الهمزة؛ فلانضمام الواو، والواو إذا انضمت أولاً في نحو: «وَجُوه» و«وَعُدَّ»، وثلاثة^(٢) في نحو: أَدُوْرٌ -فإنها تبدل على الاطراد همزة، وقد حُكِيَتْ في نحو: ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]. وهذا لا ينبغي ولا يسوغ؛ كما لا يسوغ في هذا: غزو؛ ألا ترى أن الحركتين تستويان في أن كل واحدة منهما لا تلزم؟! وزعموا أن في حرف عبد الله: ﴿وَقُتَّتْ﴾ بالواو.

ومعنى: ﴿وَإِذَا أُرْسِلُ أَقْنَتَ﴾: جعل يوم الدين والفصل لها وقتاً، كما قال: ﴿إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ مِيقَاتُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الدخان: ٤٠].

وعلى هذا قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ يَوْمَ أَلْوَقْتِ الْمَعْلُومِ﴾ [الحجر: ٣٨].

قال: قرأ نافع والكسائي: ﴿فَقَدَرْنَا﴾ [٢٣] مشددة.

وقرأ الباقر: ﴿فَقَدَرْنَا﴾ خفيفاً^(٣).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٠)، الإعراب للنحاس (٥٩٢/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٤٩)، البحر المحيط (٤٠٥/٨)، التبيان للطوسي (٢٢٢/١٠)، التيسير للداني (٢١٨)، تفسير القرطبي (١٥٨/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٦٠)، الحجة لأبي زرعة (٧٤٢)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٦)، الغيث للصفاقسي (٣٧٩)، الكشاف للزمخشري (٢٠٣/٤)، الكشف للقيسي (٣٥٧/٢)، المجمع للطبرسي (٤١٤/١٠)، المعاني للفراء (٢٢٢/٣)، تفسير الرازي (٢٦٩/٣٠)، النشر لابن الجزري (٣٩٦/٢، ٣٩٧).

(٢) في أ: وثانية.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٠)، الإعراب للنحاس (٥٩٤/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٥٠)، البحر المحيط (٤٠٦/٨)، التبيان للطوسي (٢٢٦/١٠)، التيسير للداني (٢١٨)، تفسير الطبري (١٤٤/٢٩)، تفسير القرطبي (١٦٠/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٦٠)، الحجة لأبي زرعة (٧٤٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٦)، الغيث للصفاقسي (٣٧٩)، الكشاف

قال أبو علي: قد قدمنا أن «قَدَّرَ»، و «قَدَّرَ» بمعنى، فمن قال: ﴿فَقَدَّرْنَا﴾ ؛ فلقوله: ﴿فَيَنْعَمَ الْقَدَرُونَ﴾ ف «الْقَادِرُونَ» أشكل ب «قَدَّرْنَا»، ويجوز «الْقَادِرُونَ» مع «قَدَّرَ»، فتجىء^(١) باللغتين؛ كما قالوا: جَادٌ مُجِدٌّ، و: ﴿فَهَلْ الْكٰفِرِيْنَ اٰتٰهُمَّ﴾ [الطارق: ١٧].

وقرأ ابن كثير ونافع، وأبو بكر عن عاصم، وأبو عمرو وابن عامر: ﴿جِمَالَاتٌ﴾ [٣٣] بألف وكسر الجيم.

وقرأ حمزة والكسائي، وحفص عن عاصم: ﴿جِمَلَتْ﴾ واحدة^(٢). قال أبو علي: «جِمَالَاتٌ» جمع «جِمَال»، وجمع بالألف والتاء على تصحيح البناء، كما جمع على تكسيره في قولهم: جِمَائِلٌ.

قال ذو الرمة: [من الطويل]
وَقَرَّبْنَا بِالزُّرْقِ الْجِمَائِلَ بَعْدَ مَا تَقَوَّبَ عَن غِرْبَانٍ أَوْرَاكِيهَا الْخَطِرُ^(٣)
وأما: ﴿جِمَلَتْ﴾ فإن التاء لِحَقَّتْ «جمالا»؛ لتأنيث الجمع، كما لِحَقَّتْ في «فَعَلٌ وَفِعَالَةٌ»، وذَكَرٍ وَذِكَارَةٌ. ومثل لِحَاقِ الهَاءِ في «فِعَالَةٌ»، لِحَاقِهَا في «فُعُولَةٌ»، نحو: بُعُولَةٌ، وَعُمُومَةٌ، وَخِيُوطَةٌ. وربما كان في «فِعَالَةٌ» نحو: جِمَالَةٌ، إِلْحَاقِ الهَاءِ وَتَرْكُ الإِلْحَاقِ. ونظير «جِمَالٍ وَجِمَالَةٌ»، قولُ الشاعر: [من البسيط]
كَأَنَّهَا مِنْ جِحَارِ الْعَيْلِ أَلْبَسَهَا مَضَارِبُ الْمَاءِ لَوْنُ الطُّحْلِِبِ اللَّزْبِ^(٤)
فلم تَلْحَقِ الهَاءُ كما لِحَقَّتْ في قوله -تعالى-: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤].

للزمخشري (٢٠٣/٤)، الكشف للقيسي (٣٥٨/٢)، المجمع للطبرسي (٤١٦/١٠)، المعاني للفراء (٢٢٣/٣)، تفسير الرازي (٢٧٣/٣٠)، النشر لابن الجزري (٣٩٧/٢).

(١) في أ: فيجىء.
(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣١)، الإعراب للنحاس (٥٩٨/٣)، البحر المحيط (٤٠٧/٨)، التبيان للطوسي (٢٣٠/١٠)، التيسير للداني (٢١٨)، الحجة لابن خالويه (٣٦٠)، الحجة لأبي زرعة (٧٤٤)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٦)، الغيث للصفاسي (٣٧٩)، الكشف للقيسي (٣٥٨/٢)، المعاني للأخفش (٥٢٣/٢)، المعاني للفراء (٢٢٥/٣)، تفسير الرازي (٢٧٦/٣٠)، النشر لابن الجزري (٣٩٧/٢).

(٣) تقدم.
(٤) وهو بلا نسبة في شرح المفصل (١٨/٥)، والكتاب (٥٧٢/٣)، واللسان (حجر)، والمخصص (٩٠/١٠). ويروى: «الترب» بدل «الزب».

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذكر اختلافهم في سورة «عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ»

قرأ ابن عامر وحده: ﴿سَتَعْلَمُونَ. ثُمَّ كَلَّا سَتَعْلَمُونَ﴾ [٤، ٥] بالتاء جميعاً، كذا في كتابي عن ابن دُكْوَانَ.

وقال هشام بن عَمَّار بإسناده عن ابن عامر، بالياء.
وكذلك قرأ الباقون بالياء (٢).

قال أبو علي: حجة الياء أن المتقدم على لفظ الغيبة: ﴿عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ. الَّذِي هُرِّفَ فِيهِ مُخْلَفُونَ. كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [٢، ٣، ٤]، فهذا هو الوجه البين، والجمهور عليه. والتاء على: قل لهم: ﴿سَتَعْلَمُونَ﴾.

ومعنى: ﴿سَتَعْلَمُونَ﴾: ستعرفون ذلك مشاهدة وعياناً؛ كما قال: ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ. ثُمَّ لَتَرَوْهَا عَبْثَ أَلْيَقِينَ﴾ [التكاثر: ٦، ٧]. فهذا «علمت» الذي يتعدى إلى مفعول واحد، وهو من (٣) معنى المشاهدة؛ كما أن: ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾ كذلك. ومن هذا قيل: عَرِيفُ الْجُنْدِ وَالْجَيْشِ؛ لأنه يعرفهم بحلأهم التي تُرَى وتُشَاهَدُ فيهم. قال: [من الكامل]

أَوْ كُلَّمَا وَرَدَتْ عُكَاطُ قَبِيلَةٍ بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ (٤)
وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ﴾ [١٩] مشددة.

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: الإعراب للنحاس (٣/٦٠١)، البحر المحيط (٨/٤١١)، التبيان للطوسي (١٠/٢٣٧)، الحجة لابن خالويه (٣٦١)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٨)، المعاني للفراء (٣/٢٢٧)، تفسير الرازي (٣١/٥)، الإعراب للنحاس (٣/٦٠١)، البحر المحيط (٨/٤١١)، التبيان للطوسي (١٠/٢٣٧)، الحجة لابن خالويه (٣٦١)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٨)، المعاني للفراء (٣/٢٢٧)، تفسير الرازي (٣١/٥).

(٣) في ب: في.

(٤) وهو لطريف بن تميم العنبري في الأصمعيات ص (١٢٧)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٣٨٩)، وشرح شواهد الشافية ص (٣٨٠)، والكتاب (٤/٧)، واللسان (ضرب، عرف)، ومعاهد التنصيص (١/٢٠٤)، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص (٥٦١)، والأشباه والنظائر (٧/٢٥٠)، وجمهرة اللغة ص (٣٧٢، ٧٦٦، ٩٣٠)، والمنصف (٣/٦٦)، والتاج (وسم).

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿وَفُتِحَتْ﴾ بالتخفيف^(١).
قال أبو علي: ﴿وَفُتِحَتْ﴾ بالتشديد أوفق؛ لقوله: ﴿ثُمَّ فَتَحَهُ لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾
[ص: ٥٠]. ﴿وَفُتِحَتْ﴾ بالتخفيف؛ لأن التخفيف يكون للقليل والكثير، و [من]^(٢)
حجة التخفيف: ﴿فَتَحْنَا عَلَيْهِمُ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٤٤].
[وقرأ] المفضل، وحفص عن عاصم، وحمزة والكسائي: ﴿وَعَسَاقًا﴾ [٢٥]
مشددة، [وروى] أبو بكر عن عاصم، وابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر:
﴿عَسَاقًا﴾ خفيف^(٣).

قال أبو علي: التخفيف أكثر؛ لأن «فَعَالًا» في الأسماء قليل.
فإن قُلْتُ: أ جعله صفة، أ قُمْتُ الصفة مُقَامَ الموصوف.
قال أبو الحسن: الأعمش يثقل. وهي لغة؛ فهذا يشبه أن يكون على إقامة الصفة
مُقَامَ الموصوف.

وحكى عن عيسى أن سُفْلَى مُضَرَّ يقولونه، يريد: التشديد في «عَسَاق».
قال: قرأ حمزة [وحده: ^(٤) ﴿لَيْثِينَ﴾ [٢٣]، بغير ألف.
وقرأ الباقون: ﴿لَيْثِينَ﴾ بألف^(٥).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣١)، البحر المحيط (٤١٢/٨)، التبيان للطوسي (٢٤٢/١٠)،
التيسير للداني (١٩٠)، الحجة لابن خالويه (٣٦١)، الحجة لأبي زرعة (٧٤٥)، السبعة
لابن مجاهد (٦٦٨)، الغيث للصفاقسي (٣٧٩)، الكشف للقيسي (٢٤١/٢)، المجمع
للطبرسي (٤٢٢/١٠)، تفسير الرازي (١١/٣١)، النشر لابن الجزري (٣٦٤/٢).
(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣١)، البحر المحيط (٤١٤/٨)، التبيان للطوسي (٢٤٢/١٠)،
التيسير للداني (١٨٨)، الحجة لابن خالويه (٣٦١)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٨)، الغيث
للصفاقسي (٣٨٠)، الكشف للزمخشري (٢٠٩/٤)، الكشف للقيسي (٢٣٢/٢)، المجمع
للطبرسي (٤٢٢/١٠)، تفسير الرازي (١٥/٣١)، النشر لابن الجزري (٣٦١/٢).
(٤) سقط في ب.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣١)، الإعراب للنحاس (٦٠٥/٣)، البحر المحيط (٤١٣/٨)،
التبيان للطوسي (٢٤٢/١٠)، التيسير للداني (٢١٩)، تفسير الطبري (٧/٣٠)، تفسير
القرطبي (١٧٨/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٦١)، الحجة لأبي زرعة (٧٤٥)، السبعة لابن
مجاهد (٦٦٨)، الغيث للصفاقسي (٣٧٩، ٣٨٠)، الكشف للزمخشري (٢٠٩/٤)،
الكشف للقيسي (٣٥٩/٢)، المجمع للطبرسي (٤٢٢/١٠)، المعاني للفراء (٢٢٨/٣)،
النشر لابن الجزري (٣٩٧/٢).

قال أبو علي: مَجِيءُ المصدر على «اللَّبَثِ» يدل على أنه من باب: شرب يشرب^(١)، وَلَقِمَ يَلْقُمُ، وليس من باب: فرق يفرق، ولو كان منه لكان المصدر مفتوح العين، فلما أُسْكِنَ وجب أن يكون اسم الفاعل: «فَاعِلًا»، كشارب ولاقم؛ كما أن اللَّبَثَ كَاللَّقِمِ.

ويقوى: ﴿لَيْثِينَ﴾ أنهم يلبثون فيها حِقْبَةً بعد حِقْبَةٍ؛ فيكون كقولهم: بعيرك صَائِدٌ عَدَا، ويكون: ﴿لَيْثِينَ﴾ مثل: لاقمين وشاربين.

ومن قال: ﴿لَيْثِينَ﴾، جعل اسم الفاعل «فَاعِلًا»، وقد جاء غير حرف من هذا النحو على «فَاعِلٍ» و «فَعِيلٍ».

قال: قرأ الكسائي وحده: ﴿لَعُوًّا وَلَا كِذَابًا﴾ [٣٥] خفيف.

وقرأ الباقون: ﴿كِذَابًا﴾ بالتشديد^(٢).

قال أبو علي: «الكِذَابُ» مصدر «كَذَبَ»؛ كما أن «الكِلَامَ» مصدر «كَلَّمَ»، وكذا القياس فيما زاد على الثلاثة أن يأتي بلفظ الفعل، وتزيد في آخره الألف؛ كقولك: أكرمته إكرامًا. فأما «التكذيب» فزعم سيبويه أن التاء عَوْضٌ من التضعيف، والياء التي قبل الآخر كالألف.

فأما «الكِذَابُ» فمصدر «كَذَبَ»؛ قال الأعشى: [من مجزوء الكامل]

فَصَدَقْتُهَا وَكَذَبْتُهَا وَالْمَرْءُ يَنْفَعُهُ كِذَابُهُ^(٣)

ف «كِذَابٌ» في مصدر «كَذَبَ» ك «الكِتَابِ» في مصدر «كَتَبَ».

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ﴾ [٣٧] رفع.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ﴾ خفض، ﴿وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ﴾ خفض أيضًا.

(١) زاد في أ: شربا.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣١)، الإعراب للنحاس (٦٠٩/٣)، البحر المحيط (٤١٥/٨)، التبيان للطوسي (٢٤٦/١٠)، التيسير للداني (٢١٩)، تفسير الطبري (١١/٣٠، ١٤)، تفسير القرطبي (١٨٤/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٦١)، الحجة لأبي زرعة (٧٤٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٩)، الغيث للصفاقسي (٣٨٠)، المجمع للطبرسي (٤٢٥/١٠)، المعاني للفراء (٢٢٩/٣)، تفسير الرازي (٢١/٣١)، النشر لابن الجزري (٣٩٧/٢).

(٣) تقدم.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ﴾ بكسر الباء، ﴿الرَّحْمَنُ﴾ رفع.
 [وقرأ] المفضل عن عاصم: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ... الرَّحْمَنُ﴾ رفعهما^(١).
 قال أبو علي: مَنْ قَرَأ: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ﴾ قطع
 الاسم الأول من الجر الذي قبله في قوله: ﴿مِنْ رَبِّكَ﴾ فابتدأه وجعل «الرَّحْمَنُ»
 خبره، ثم استأنف: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ﴾.
 وَمَنْ قَالَ: ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ﴾ أَتْبَعَ الاسمين الجَرَ الذي قبلهما
 في قوله -تعالى-: ﴿مِنْ رَبِّكَ... رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ﴾ [٣٦، ٣٧].
 ومن قال: ﴿رب السموات... الرَّحْمَنُ﴾ أَتْبَعَ «رَبِّ السَّمَوَاتِ» الجَرَ الذي في قوله
 -تعالى-: ﴿مِنْ رَبِّكَ﴾ واستأنف بقوله: ﴿الرَّحْمَنُ﴾، وجعل قوله: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ﴾
 [٣٧] في موضع خير قوله: ﴿الرَّحْمَنُ﴾، وقوله: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾ كقوله: ﴿لَا
 تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [هود: ١٠٥].

* * *

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣١)، الإعراب للنحاس (٦١٣/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٥٠)، البحر المحيط (٤١٥/٨)، التبيان للطوسي (٢٤٨/١٠)، التيسير للداني (٢١٩)، تفسير الطبري (٣٠/١٤، ١٥)، تفسير القرطبي (١٨٥/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٦٢)، الحجة لأبي زرعة (٧٤٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٦٩)، الغيث للصفاسي (٣٨٠)، الكشف للقيسي (٣٥٩/٢)، المجمع للطبرسي (٤٢٥/١٠)، تفسير الرازي (٢٢/٣١)، النشر لابن الجزري (٣٩٧/٢).

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذَكَرُوا اخْتِلَافَهُمْ فِي سُورَةِ النَّازِعَاتِ (٢)

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر، وحفص عن عاصم: ﴿نَحْرَةٌ﴾ [١١] بغير ألف.

[وَرَوَى] المفضل عن عاصم: ﴿نَحْرَةٌ﴾.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وحمزة: ﴿نَاخِرَةٌ﴾ بألف.

[وَرَوَى] عباس عن أبان عن عاصم: ﴿نَحْرَةٌ﴾ بغير ألف.

وأما الكسائي فكان أبو عمَرَ الدوري يزوي عنه أنه كان لا يبالي كيف قرأها، بالألف أم بغير الألف.

وقال أبو الحارث: كان يقرأ: ﴿نَحْرَةٌ﴾، ثم رجَعَ إلى: ﴿نَاخِرَةٌ﴾.

وقال أبو عُبيد: ﴿نَاخِرَةٌ﴾ بألف. ولم يزوي عن الكسائي إلا وجهًا واحدًا (٣).

قال أبو علي: قال أبو عُبيد: ﴿نَحْرَةٌ﴾ و ﴿نَاخِرَةٌ﴾، أي: بالية.

وقال أبو الحسن: ﴿نَاخِرَةٌ﴾ أكثر فيما جاء عن الصحابة.

قال: وأما ﴿نَحْرَةٌ﴾ فقراءة الناس اليوم وكثير من التابعين، وهي أعرَفُ اليوم في كل العرب، وهما (٤) لغتان، أيهما قرأت فحسن.

قال: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿طَوَى أَذْهَبَ﴾ [١٦] غير مُجْرَاةٍ.

وقرأ الباقون: ﴿طَوَى﴾ منونة (٥).

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: والنازعات.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٢)، الإعراب للنحاس (٦١٨/٣)، البحر المحيط (٤٢٠/٨)، التبيان للطوسي (٢٥١/١٠)، التيسير للداني (٢١٩)، تفسير الطبري (٢٣/٣٠)، تفسير القرطبي (١٩٧/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٦٢)، الحجة لأبي زرعة (٧٤٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٠)، الغيث للصفاسي (٣٨٠)، الكشف للقيسي (٣٦١/٢)، المجمع للطبرسي (٤٢٨/١٠)، المعاني للفراء (٢٣١/٣)، تفسير الرازي (٣٥/٣١)، النشر لابن الجزري (٣٩٧/٢).

(٤) زاد في ب: جميعًا.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٢)، الإعراب للنحاس (٦١٩/٣)، التبيان للطوسي (١٠/٢٥٦)، التيسير للداني (١٥٠)، تفسير الطبري (٢٥/٣٠)، تفسير القرطبي (٢٠١/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٦٧١)، الغيث للصفاسي (٣٨٠)، =

قال أبو علي: قال أبو عبيدة: «طَوَى» مضمومة الأول ومكسورة، فمن لم ينون جعله اسماً مؤنثاً، ومن نَوَّنَ [جعله - مثل: ثنى - «طَوَى»] ^(١)، جعله مرتين مصدرًا.

قال [عَدِيُّ بْنُ زَيْدٍ]: ^(٢) [من الطويل]

أَعَادِلَ إِنَّ اللَّوْمَ فِي غَيْرِ كُنْهِهِ عَلَيَّ طَوَى مِنْ غَيْكِ الْمُتَرَدِّدِ ^(٣)
قال أبو علي: من لم يصرف «طَوَى» احتمال قوله ^(٤) أمرين:

أحدهما: أنه جعله اسمَ بلدة أو بقعة.

أو يكونَ جعله معدولاً: كـ «زفر» و«عمر».

ومَنْ صَرَفَ احتمال - أيضاً - أمرين:

أحدهما: أن يكون جعله اسم موضع أو بلد أو مكان.

والآخر: أن يكون مثل رجل حُطِمَ وَسُكِعَ، و «أَهْلَكَتُ مَا لَا بُدَّ» [البلد: ٦].

ويجوز ألا توصف النكرة إذا أبدلت من المعرفة، وإن كان قد جاء في الآية: ﴿بِالتَّائِبِ . نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ﴾ [العلق: ١٥، ١٦] موصوفاً.

ويدل على جواز ذلك قول الشاعر: [من البسيط]

إِنَّا وَجَدْنَا بَنِي جِلَّانَ كُلَّهُمْ كَسَاعِدِ الضَّبِّ لَا طُولٍ وَلَا قِصْرٍ ^(٥)

المعنى: لا كَذِي طول ولا قصر؛ وإنما جاز ذلك لأنه يفيد ما لا يفيد الأول، ولو

لم توصف ^(٦) «تائِبية» بالكذب لم يعلم بعد البديل إلا ما كان عَلِيمَ بالأول.

وقال أبو الحسن: كان الحسن يقول: قُدِّسَ مرتين.

قال: فهنا ينبغي أن يكون مكسوراً نحو: «الثنى» للشئ بعد الشئ، يكسرُ

ويُقَصِّرُ.

وأنشد: [من البسيط]

= الكشف للقيسي (٩٦/٢)، المجمع للطبرسي (٤٣١/١٠)، تفسير الرازي (٣٨/٣١).

(١) في أ: جعله ثنا مثل: طوى.

(٢) في أ: طرفة.

(٣) وهو في ديوانه ص (١٠٢)، واللسان (ثنى، طوى)، والتاج (ثنى).

ويروى: «ثنى» بدل «طوى».

(٤) زاد في أ: ثنى.

(٥) تقدم.

(٦) في ب: يوصف.

تَرَىٰ ثِيَابًا إِذَا مَا جَاءَ بِدَاهُمُ وَيَدْوُهُمْ إِنْ أَتَانَا كَانَ ثِيَابَنَا^(١)
 وأنشد غيره: [من الطويل]
 أَفِي جَنْبِ بَكْرٍ قَطَعْتَنِي مَلَامَةً لَعَمْرِي لَقَدْ كَانَتْ مَلَامَتُهَا تِنِّي^(٢)
 أى: ليس ذلك بأول ملامة. وثنى: «فَعَلٌ» من «ثَنَيْتُ»، وهذا مثل: قَوْمٌ عَدِي،
 ومكانٌ سَيَوِي، فى أنه «فَعَلٌ» صفة. ويكون مصدرًا كالشَّبَعِ^(٣).

واختلف عن الحسن: فمنهم من رَوَى عنه أنه قرأها بكسر الطاء.
 ومنهم من روى أنه قرأها بضمها.

وفسر الحسن [ذلك فقال]: ثَنَيْتُ فيه البركة والتقدير مرتين.

قال: قرأ ابن كثير ونافع: ﴿إِلَىٰ أَنْ تَزْكَىٰ﴾ [١٨] مشددة الزاى.

وقرأ عاصم وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائى: ﴿تَزَكَّىٰ﴾ خفيفة.

ورَوَى عباس عن أبى عمرو: ﴿تَزَكَّىٰ﴾ بتشديد الزاى مثل نافع^(٤).

قال أبو على: كأن معنى: ﴿تَزَكَّىٰ﴾: تَطَهَّرَ من الشُّرْكِ، وقال -تعالى-: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ [الشمس: ٥]، ومنه: ﴿أَفَلَنْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً﴾ [الكهف: ٧٤]، ومنه: تَزْكِيَةُ الشُّهُودِ.

وقال -تعالى-: ﴿وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَكَّكَ﴾ [عبس: ٧]. والمبتدأ محذوف من اللفظ

مراد فى المعنى، والتقدير: هَلْ لَكَ إِلَىٰ ذَلِكَ حَاجَةٌ أَوْ إِزِيَّةٌ.

قال: [من الطويل]

(١) وهو لأوس بن مغراء السعدى فى اللسان (بدأ، ثنى)، والتنبية والإيضاح (٦/١)، وتهذيب اللغة (٢٠٥/١٤، ١٣٦/١٥)، والتاج (١٤٠/١) (بدأ)، والمخصص (١٥٩/٢، ١٥/١٣٨)، ومجمل اللغة (٢٤٨/١، ٣٦٩/٤)، وبلا نسبة فى كتاب العين (٢٤٤/٨)، ومقاييس اللغة (٢١٣/١، ٣٩١)

(٢) وهو بلا نسبة فى اللسان (طوى)

(٣) فى ب: كالشيع.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٢)، الإعراب للنحاس (٦٢٠/٣)، البحر المحيط (٤٢١/٨)، التبيان للطوسى (٢٥٦/١٠)، التيسير للدانى (٢١٩)، تفسير الطبرى (٢٥/٣٠)، تفسير القرطبى (٢٠١/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٦٢)، الحجة لأبى زرعة (٧٤٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٧١)، الغيث للصفاقسى (٣٨٠)، الكشف للزمخشرى (٢١٣/٤)، الكشف للقيسى (٣٦١/٢، ٤٣١/١٠)، تفسير الرازى (٤٠/٣١).

فَهَلْ لَكُمْ فِيهَا إِلَيَّ فَإِنِّي طَيِّبٌ بِمَا أَعْيَا النَّطَاسِيَّ حَذِيمًا^(١)
 وَمَنْ قَالَ: ﴿تَزَكَّى﴾ أراد: تَزَكَّى، فأدغم تاء «التفعّل» في الزاي؛ لتقاربهما.
 ومن قال: ﴿تَزَكَّى﴾ خفيفة الزاي، حذف التاء التي أثبتّها من أدغم بالإدغام،
 وتخفيفها بالحذف أشبه.

[قرأ] ابن عامر: ﴿أَوْنًا لَمَرْدُودُونَ﴾ [١٠] بهمزيين مع الاستفهام - كذا لفظ ابن
 ذكوان- ﴿إِذَا كُنَّا﴾ قصرًا؛ على الخبر.

[وقرأ] نافع والكسائي: ﴿أَوْنًا لَمَرْدُودُونَ﴾ استفهام، ﴿إِذَا كُنَّا﴾ مثل ابن عامر، غير
 أن نافعًا يهمز^(٢) همزة واحدة ويُمَدُّ، والكسائي يهمز همزتين.

وقرأ عاصم وحمزة ﴿أَوْنًا... أَوْنًا﴾ [١٠، ١١] يَهْمَزَانِهِمَا همزتين همزتين، [و]
 أبو عمرو يُمَدُّهُمَا على الاستفهام أيضًا.

[و] ابن كثير يَسْتَفْهِمُ بهما ولا يمد، ويجعل بعد الهمزة ياء ساكنة^(٣).

قال أبو علي: قد تقدّم ذكر ذلك والقول فيه في غير موضع.

وقال عباس: سألت أبا عمرو فقراً: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مِّنْ﴾ [٤٥] منون.

ولم ينون أحدٌ منهم ذلك غيره.

وروى غيرُ عباس عن أبي عمرو: غير منون.

وكذلك قرأ الباقر -أيضاً- غير منون مضافاً^(٤).

قال أبو علي: حجة التنوين أن اسم الفاعل فيه للحال، ويدل على ذلك قوله:

(١) وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص (١١١)، وخزانة الأدب (٤/٣٧٠، ٣٧٣، ٣٧٦)،
 وشرح شواهد الشافية ص (١١٦، ١١٧)، واللسان (نطس، حذم، إلى)، وبلا نسبة في
 جمهرة اللغة ص (٨٣٨، ١٣٢٧)، والخصائص (٢/٤٥٣)، وشرح المفصل (٣/٢٥).

(٢) في ب: همز.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٢)، التيسير للداني (١٣٢)، الحجة لابن خالويه (١٦١)،
 (٣٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٠)، الغيث للصفاقسي (٣٨٠)، المعاني للأخفش (٢/
 ٥٢٦)، المعاني للفراء (٣/٢٣١)، النشر لابن الجزرى (١/٣٧٣، ٣٧٤).

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٣)، الإعراب للنحاس (٣/٦٢٤)، البحر المحيط (٨/٤٢٤)،
 التبيان للطوسي (١٠/٢٦٢)، تفسير الطبري (٣٠/٣٢)، تفسير القرطبي (١٩/٢١٠)،
 السبعة لابن مجاهد (٦٧١)، الكشاف للزمخشري (٤/٢١٦)، المجمع للطبرسي (١٠/
 ٤٣٣)، المعاني للفراء (٣/٢٣٤)، تفسير الرازي (٣١/٥٣)، النشر لابن الجزرى (٢/
 ٣٩٨).

﴿قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ﴾ [الأنبياء: ٤٥] فليس المراد: «أُنذِرُ» فيما أُسْتَقْبِلُ؛ وإنما أُنذِرُ في الحال، فاسم الفاعل على قياس الفعل.

وَمَنْ أَضَافَ اسْتَخَفَّ فَحَذَفَ التَّنْوِينَ، كَمَا حُذِفَ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ﴾ [الأحقاف: ٢٤]، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا جَاءَ عَلَى لَفْظِ الْإِضَافَةِ، وَالْمُرَادُ بِهِ الْإِنْفِصَالُ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ: ﴿مُنذِرٌ مِّنْ﴾ عَلَى نَحْوِ: هَذَا ضَارِبٌ زَيْدٌ أَمْسٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ فَعَلَ الْإِنذَارَ.



[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ عَبَسَ

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحزمة والكسائي - وأحسب ابن عامر - : ﴿فَتَنَفَعَهُ﴾ [٤] رفع .

وقرأ عاصم : ﴿فَنَفَعَهُ الذِّكْرَى﴾ نصب (٢) .

قال أبو علي : من رفع : ﴿فَتَنَفَعَهُ﴾ عطفه على ما تقدم من المرفوع؛ كأنه [قال] : لعله تنفعه الذكرى .

وقول عاصم على أنه جواب بالفاء؛ لأنَّ المتقدِّم غير موجب؛ فكان قوله : ﴿يَذْكُرُ﴾ (٣) المعطوف على : ﴿يُرَى﴾ [٧] في معنى : لعله يكون منه تذكُّر فانتفاع؛ فانتصب «تَنَفَعَهُ» بإضمار «أَنْ» كما ينتصب بعد الأشياء التي هي غير موجبة : كالنفي، وَالْأَمْرِ، وَالنَّهْيِ، وَالِاسْتِفْهَامِ، وَالْعَرَضِ، وكذلك قوله : ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ... فَأَطَّلِعَ﴾ [٣٦، ٣٧] و﴿فَأَطَّلِعُ﴾ .

وقرأ ابن كثير ونافع : ﴿تَصَدَّى﴾ [٦] مشددة الصاد .

[وقرأ] الباقون : ﴿تَصَدَّى﴾ مخفف (٤) .

قال أبو علي : قال أبو عبيدة : ﴿تَصَدَّى﴾ : تَعَرَّضَ .

قال ذو الرمة : [من الطويل]

تَرَى الْقَلْوَةَ الْحَقْبَاءَ مِنْهَا كَفَارِكِ تَصَدَّى لِعَيْنَيْهَا فَصَدَّتْ حَلِيلُهَا (٥)

(١) سقط في أ .

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٣)، الإعراب للنحاس (٦٢٦/٣)، الإملاء للعكبري (٢/

١٥١)، البحر المحيط (٤٢٧/٨)، التبيان للطوسي (٢٦٧/١٠)، التيسير للداني (٢٢٠)،

تفسير القرطبي (٢١٤/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٦٣)، الحجة لأبي زرع (٧٤٩)،

السبعة لابن مجاهد (٦٧٢)، الغيث للصفاقسي (٣٨٠)، الكشف للقيسي (٣٦٢/٢)،

المجمع للطبرسي (٤٣٦/١٠)، تفسير الرازي (٥٦/٣١)، النشر لابن الجزري (٣٩٨/٢) .

(٣) زاد في أ: في تقدير .

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٣)، الإعراب للنحاس (٦٢٧/٣)، البحر المحيط (٤٢١/٨)،

٤٢٧)، التبيان للطوسي (٢٦٧/١٠)، التيسير للداني (٢٢٠)، تفسير القرطبي (٢١٥/١٩)،

الحجة لابن خالويه (٣٦٣)، الحجة لأبي زرع (٧٤٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٢)،

الغيث للصفاقسي (٣٨٠)، المعاني للفراء (٢٣٦/٣)، تفسير الرازي (٥٦/٣١) .

(٥) وهو في ديوانه (٩٣٥/٢) وفيه: القلوة القوداء .

قال: يعنى بالفِئوة^(١): التى تَتَّبِعُ [و] ^(٢)تَقْلُو^(٣)، قال: يريد: تَصَدَّى حَلِيلَهَا فَصَدَّتْ.

قال أبو على: من قال: ﴿تَصَدَّى﴾ أدغم التاء فى الصاد. ومن قال ﴿تَصَدَّى﴾ أراد: تَتَصَدَّى. فحذف التاء ولم يدغمها. حدثنا ابن مجاهد قال: قرأت على قنبل عن النبيل: ﴿عَنَّهُ تَلَّهَى﴾ [١٠] خفيفة التاء.

[وقرأ] ابنُ أبى بزة: ﴿عَنَّهُو تَلَّهَى﴾ مشددة التاء. وكذلك ابن فُلَيْح عن أصحابه عن ابن كثير^(٤). قال أبو على: التخفيف فى التاء الوجه، والتثقيب على أنه شبه المنفصل بالمتصل، وجاز وقوع الساكن بعد حرف اللين. كما جاز: «تُمُوْدُ الثوب» فى المتصل. وحكى سيويه: ﴿فَلَا تَنَاجُوا﴾ [المجادلة: ٩]، قال: وبلغنا أن أهل مكة لا يَتَّبِعُونَ التاءين.

قال: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿إِنَّا صَبَبْنَا﴾ [٢٥] بالكسر. وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿أَنَا صَبَبْنَا﴾ بالفتح^(٥). قال أبو على: مَنْ قال: ﴿إِنَّا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا﴾ فكسر «إِنَّ»، كان ذلك تفسيرا للنظر إلى طَعَامِهِ؛ كما أن قوله: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾ [المائدة: ٩] تفسير للوعد. وَمَنْ فتح فقال: ﴿أَنَا صَبَبْنَا﴾ فالمعنى على البديل، بَدَلِ الاشتمال؛ لأنَّ هذه الأشياء

(١) فى أ: بالفلوة.

(٢) سقط فى ب.

(٣) فى أ: تفلو.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٣)، التيسير للدانى (٢٢٠)، الغيث للصفاقسى (٣٨١)، النشر لابن الجزرى (٣٧/٢)، وما بعدها.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٣)، الإعراب للنحاس (٦٣٠/٣)، الإملاء للعكبرى (٢/١٥١)، البحر المحيط (٤٢٩/٨)، التبيان للطوسى (٢٧٤/١٠)، التيسير للدانى (٢٢٠)، تفسير الطبرى (٣٦/٣٠)، تفسير القرطبى (٢٢١/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٦٣)، الحجة لأبى زرعة (٧٥٠)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٢)، الغيث للصفاقسى (٣٨١)، الكشاف للزمخشرى (٢١٩/٤)، الكشف للقيسى (٣٦٢/٢)، المجمع للطبرى (٤٣٩/١٠)، المعانى للفراء (٢٣٨/٣)، تفسير الرازى (٦٢/٣١)، النشر لابن الجزرى (٣٩٨/٢).

تشتمل على كَوْنِ الطعام وحدوثه، فهو مِنْ^(١) نحو: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٩]، و: ﴿قُلْ أَصْحَابُ الْأَعْدُدِ. النَّارِ﴾ [البروج: ٤، ٥] وقوله: ﴿وَمَا أَسْنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾ [الكهف: ٦٣]؛ لِأَنَّ الذُّكْرَ^(٢) كالمشتمل على المذكور.

وقال: ﴿إِنَّ طَعَامَهُ﴾، والمعنى على كونه وحدوثه، وهو موضع الاعتبار.

* * *

(١) فى أ: على.

(٢) فى ب: الذَّاكِر.

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ «إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ»

قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿سُجِّرَتْ﴾ [٦] خفيفة، و: ﴿نُشِّرَتْ﴾ [١٠] مشددة، و: ﴿سُعِرَتْ﴾ [١٢] خفيفة.

[وقرأ] نافع وابن عامر، وحفص عن عاصم: ﴿سُجِّرَتْ﴾ مشددة، و: ﴿نُشِّرَتْ﴾ خفيفة، و: ﴿سُعِرَتْ﴾ مشددة.

[وقرأ] حمزة والكسائي: ﴿سُجِّرَتْ﴾، و: ﴿نُشِّرَتْ﴾ جميعاً بالتشديد، و: ﴿سُعِرَتْ﴾ خفيفة.

[وقرأ] عاصم في رواية أبي بكر: [﴿سُجِّرَتْ﴾ مشددة، و: ﴿نُشِّرَتْ﴾، و: ﴿سُعِرَتْ﴾ خفيفتان] (٢).

قال أبو علي: حجة ﴿سُجِّرَتْ﴾، قوله -تعالى-: ﴿وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾ [الطور: ٦].

وقيل في المسجور: إنه الفارغ والممتلئ، ومن الممتلئ قول النمر في صفة وعل: [من المتقارب]

إِذَا شَاءَ طَالَعَ مَسْجُورَةً يَرَى حَوْلَهَا التَّبَعِ وَالسَّاسِمَا (٣)
وحجة تشديد: ﴿نُشِّرَتْ﴾، قوله -تعالى-: ﴿أَنْ يُؤْتَى صُحُفًا مُنشَّرَةً﴾ [المدثر: ٥٢]،
وحجة: ﴿سُعِرَتْ﴾ في التخفيف، قوله -تعالى-: ﴿وَكَفَىٰ بَعْثُهُمْ سَعِيرًا﴾ فقوله:

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٤)، الإعراب للنحاس (٦٣٦/٣)، البحر المحيط (٤٣٤/٨)، التبيان للطوسي (٢٨٠/١٠)، تفسير الطبري (٤٦/٣٠)، تفسير القرطبي (٢٣٥/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٦٣)، الحجة لأبي زرع (٧٥١)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٢)، الغيث للصفاسي (٣٨١)، الكشاف للزمخشري (٢٢٢/٤)، الكشاف للقيسي (٣٦٣/٢)، المجمع للطبرسي (٤٤٢/١٠)، المعاني للفراء (٢٤١/٣)، تفسير الرازي (٥٠/٣١)، النشر لابن الجزري (٣٩٨/٢).

وما بين المعقوفين في أ: ﴿سجرت﴾ و ﴿نشرت﴾ و ﴿سعرت﴾ خفيفات.

(٣) وهو في ديوانه ص (٣٨٠)، واللسان (سم)، والتاج (سم)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص (٤٥٧)، والمخصص (٣٧/١٠).

ويروى: «تري» بدلاً من «يرى».

﴿سَعِيرًا﴾ «فَعِيلٌ» في معنى «مفعول»، وهذا إنما يجيء من «فَعَلَ». وقول ابن عامر ورواية حفص: ﴿سُجِّرَتْ﴾؛ فلأن الفعل مسند إلى ضمير كثرة؛ فهو من باب: ﴿وَعَلَقَتِ الْأَبْوَابُ﴾ [يوسف: ٢٣].

وحجة: ﴿نُشِرَتْ﴾ خفيفة، قوله -تعالى-: ﴿فِي رَقٍ مَّنْشُورٍ﴾ [الطور: ٣]. وحجة: ﴿سُجِّرَتْ﴾ مشددة، قوله -تعالى-: ﴿كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا﴾ [الإسراء: ٥٧]، فهذا يدل على كثرة وشيء بعد شيء؛ فحقه التشديد. وقول حمزة في: ﴿سُجِّرَتْ﴾، و: ﴿نُشِرَتْ﴾ قد ذكر، وكذلك الحجة لقول عاصم في رواية أبي بكر.

قال: قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: ﴿بِظَنِينٍ﴾ [٢٤] بالظاء. وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة: ﴿بِضَيْنِينٍ﴾ بالضاد^(١). قال أبو علي: معنى ﴿بِظَنِينٍ﴾ أي: بِمُتَّهَمٍ، وهو^(٢) من «ظننت» التي بمعنى: اتهمت.

ولا يجوز أن يكون^(٣) من الْمُتَعَدِّيَّةِ إلى مفعولين؛ ألا ترى أنه لو كان منه لوجب أن يلزمه مفعول منصوب؛ لأن المفعول الأول كان يقوم مقام الفاعل؟! [و]^(٤) إذا تَعَدَّى الفعل إلى المفعول الأول فلا بد من ذكر الآخر، وفي أن لم يُذَكَرِ الآخرُ دلالة على أنه من «ظننت» التي معناها: اتهمت، وعلى هذا قول عُمر: «أَوْ ظَنِينٍ فِي وَلَاءٍ»، وكان النبي ﷺ يُعْرَفُ بِالْأَمِينِ، وبذلك وصفه أبو طالب في قوله: [من الكامل]

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٤)، الإعراب للنحاس (٦٤٠/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٥٢)، البحر المحيط (٤٣٥/٨)، التبيان للطوسي (٢٨٤/١٠)، التيسير للداني (٢٢٠)، تفسير الطبري (٥٢/٣٠)، تفسير القرطبي (٢٤٢/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٦٤)، الحجة لأبي زرعة (٧٥٢)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٣)، الغيث للصفاسي (٣٨١)، الكشف للزمخشري (٢٢٣/٤)، الكشف للقيسي (٣٦٤/٢)، المجمع للطبرسي (١٠/٤٤٥)، المعاني للأخفش (٥٣٠/٢)، المعاني للفراء (٢٤٢/٣)، تفسير الرازي (٧٤/٣١)، النشر لابن الجزري (٣٩٨/٢)، (٣٩٩).

(٢) في ب: وهي.

(٣) في أ: تكون.

(٤) سقط في أ.

إِنَّ ابْنَ أَمِيَّةَ الْأَمِيْنِ مُحَمَّدًا (١)
 وَمَنْ قَالَ: ﴿يَصْنَعِينَ﴾، فهو من البُخل، قالوا: ضِنَّتُ، أَضَنْتُ، مثل: مَذَلْتُ
 أَمَذَلْتُ، وهو مَذَلٌ وَمَذِيلٌ. وَطَبْتُ، يَطْبُتُ، فهو طَبِيْبٌ. والمعنى أنه يُخْبِرُ بالغيب
 فَيَسِّئُهُ (٢)، ولا يكتمه كما يمتنع الكاهن من إعلام ذلك؛ حتى يأخذ عليه حُلُوَانًا.

* * *

(١) تقدم.

(٢) في ب: فيئته.

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي [سُورَةِ] (٢) «إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ»

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿فَعَدَّلَكَ﴾ [٧] بالتشديد.
وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿فَعَدَّلَكَ﴾ خفيفة (٣).

قال أبو علي: معنى: ﴿عَدَّلَكَ﴾: عَدَّلَ خَلْقَكَ، فأخرجك في أحسن تَقْوِيمٍ،
وهيأُ فيك بلطف الخِلْقَةِ وتعديلها ما قَدَرْتَ به على ما لم يقدِرْ عليه غيرك. ومعنى
التخفيف: عَدَّلَ بَعْضُكَ بِبَعْضٍ؛ فكنْتَ معتدِلَ الخَلْقَةِ، متناسبها، فلا تفاوت فيها.
[قرأ] ابن عامر وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿وَمَا أَذْرَاكَ﴾ [١٧] بكسر الراء.
[وقرأ] نافع: بين الكسر والتفخيم.

[وقرأ] ابن كثير وعاصم: مُفَخَّمٌ (٤).

[وروى] الكسائي عن أبي بكر عن عاصم بكسر الراء (٥).

قال أبو علي: قَدْ مَضَى القول في ذلك ونحوه في غير موضع.
قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ﴾ [١٩] بضم الميم.
وقرأ الباقون: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ﴾ بفتح الميم (٦).

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٤)، الإعراب للنحاس (٦٤٤/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٥٢)، البحر المحيط (٤٣٧/٨)، التبيان للطوسي (٢٩٠/١٠)، التيسير للداني (٢٢٠)، تفسير الطبري (٥٥/٣٠)، تفسير القرطبي (٢٤٦/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٦٤)، الحجة لأبي زرعة (٧٥٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٤)، الغيث للصفاسي (٣٨١)، الكشاف للزمخشري (٢٢٧/٤)، الكشف للقيسي (٣٦٤/٢)، المجمع للطبرسي (١٠/٤٤٧، ٤٤٨)، المعاني للأخفش (٥٣١/٢)، المعاني للفراء (٢٤٤/٣)، تفسير الرازي (٨٠/٣١)، النشر لابن الجزري (٣٩٩/٢).

(٤) في أ: يفخم.

(٥) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٥)، الحجة لابن خالويه (٥٦٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٤)، الغيث للصفاسي (٣٨٢).

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٥)، الإعراب للنحاس (٦٤٦/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٥٢)، البحر المحيط (٤٣٧/٨)، التبيان للطوسي (٢٩٣/١٠)، التيسير للداني (٢٢٠)، تفسير القرطبي (٢٤٩/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٦٥)، الحجة لأبي زرعة (٧٥٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٤)، الغيث للصفاسي (٣٨١)، الكشف للقيسي (٣٦٤/٢).

قال أبو على: وَجْهُ الرَّفْعِ فِي قَوْلِهِ -تعالى-: ﴿يَوْمٌ لَا تَمْلِكُ﴾ أنه خبر ابتداءٍ محذوف، لَمَّا قَالَ: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾ قال: ﴿يَوْمٌ لَا تَمْلِكُ﴾ [، أى هو: ﴿يَوْمٌ لَا تَمْلِكُ﴾، أى: يَوْمُ الدِّينِ يَوْمٌ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ.]^(١)

وَأَمَّا النَّصْبُ فَإِنَّهُ لَمَّا قَالَ: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾، فَجَرَى ذِكْرُ الدِّينِ -وهو الجزء- قَالَ: ﴿يَوْمٌ لَا تَمْلِكُ﴾، أى: الجزء يَوْمٌ لَا تَمْلِكُ؛ فَصَارَ: ﴿يَوْمٌ لَا تَمْلِكُ﴾ خَبَرَ الجزء المضمَر؛ لِأَنَّهُ حَدَّثَ فَتَكُونُ أَسْمَاءُ الزَّمَانِ خَبَرًا عَنْهُ، وَيَقْوَى ذَلِكَ قَوْلُهُ -تعالى-: ﴿الْيَوْمَ تُجْرَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [غافر: ١٧].

وَيَجُوزُ النَّصْبُ عَلَى وَجْهِ آخَرَ، وَهُوَ أَنَّ الْيَوْمَ لَمَّا جَرَى فِي أَكْثَرِ الْأَمْرِ ظَرْفًا، تُرِكَ عَلَى مَا كَانَ يَكُونُ عَلَيْهِ فِي أَكْثَرِ أَمْرِهِ. وَ^(٢)الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ مَا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ الْقُرَّاءُ وَالْعَرَبُ فِي قَوْلِهِ -تعالى-: ﴿وَمِنْهُمْ الصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ﴾ [الأعراف: ١٦٨]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَأَنَا مِمَّنَ الصَّالِحِينَ وَمِمَّنَ دُونَ ذَلِكَ﴾ [الجن: ١١]، وَلَا يَرْفَعُ ﴿دُونَ ذَلِكَ﴾ أَحَدٌ مِنَ الْعَرَبِ وَلَا مِنَ الْقُرَّاءِ، فِيمَا قَالَ أَبُو الْحَسَنِ.

وَمَا يَقْوَى النَّصْبُ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ. يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ﴾ [القارعة: ٣، ٤]، وَقَوْلِهِ: ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾ [الذاريات: ١٢]، ثُمَّ قَالَ: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُقْنُونَ﴾ [الذاريات: ١٣]؛ فَالنَّصْبُ فِي [قوله: ^(٣)﴿يَوْمٌ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ﴾] مِثْلُ هَذَا وَنَحْوِهِ.

قال أبو الحسن: ولو رُفِعَ ذَلِكَ كُلُّهُ كَانَ جَيِّدًا، قَالَ: إِلَّا أَنَّا نَخْتَارُ مَا عَلَيْهِ النَّاسُ إِذَا كَانَ عَرَبِيًّا.

قرأ خارجة عن نافع: ﴿رَكْبِكَ كَلًّا﴾ [٩، ٨] مدغم.

قال أبو على: الإدغام في ذلك حسن؛ لاجتماع المثلين وتوالي الحركات^(٤).

= المجمع للطبرسي (١٠/٤٤٧، ٤٤٨)، المعاني للأخفش (٢/٥٣١)، المعاني للقراء (٣/٢٤٥)، تفسير الرازي (٣١/٨٦)، النشر لابن الجزري (٢/٣٩٩).

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: ومن.

(٣) سقط في ب.

(٤) ينظر: البحر المحيط (٨/٤٣٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٤)، الغيث للصفاسي (٣٨٢).

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذَكَرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْمُطَفِّفِينَ

قال: قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: ﴿بَلْ رَانَ﴾ [١٤] بفتح الراء مدغمة. وقال عباس: سألت أبا عمرو فقرأ: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ﴾ لا يكسر الراء، شبه الإذغام، وليس بالإذغام. وقال أبو ربيعة عن قنبل عن ابن كثير: مدغمة. [قال ابن مجاهد: (٢) ولا أَحْفَظُهُ أَنَا.]

[حدثنا ابن مجاهد قال: (٣) حَدَّثَنَا الدَّبَّاعُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَيُّوبُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو: ﴿بَلْ رَانَ﴾، قال: هي أحب إلي من الأخرى، يعني الكسر.

[وروى] أبو بكر عن عاصم: ﴿بَلْ رَانَ﴾ مدغمة بكسر الراء. [وروى] حفص عن عاصم: ﴿بَلْ﴾ يقف، ثم يتدئ: ﴿رَانَ﴾ بفتح الراء، يقطع، وهو في ذلك يصل.

[وقرأ] نافع: ﴿بَلْ رَانَ﴾ غير مدغمة، فيما حدثني به محمد بن الفرغ عن محمد ابن إسحاق عن أبيه عنه. وأخبرني أحمد عن خلف عن إسحاق عن نافع أنه أدغم اللام ولفظ بالراء بين الكسر والفتح.

[وروى] خارجة عن نافع: ﴿بَلْ رَانَ﴾ مكسورة مدغمة. وحمزة والكسائي: أدغما اللام وكسرا الراء (٤).

قال أبو علي: فَتَحُ الرَاءِ مِنْ ﴿رَانَ﴾ حَسَنٌ، وهو فيها أكثر من إمالة الفتح نحو الكسرة، وإمالتها نحو الكسرة حسنة.

وحجة ذلك: أن سيويه قال: بلغنا عن ابن أبي إسحاق أنه سمع كُثَيْرَ عَزَّةَ يَقُولُ:

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في أ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٥)، الإعراب للنحاس (٦٥٣/٣)، البحر المحيط (٤٤١/٨)، التبيان للطوسي (٢٩٨/١٠)، التيسير للداني (١٤٢)، الحجة لابن خالويه (٣٦٥)، الحجة لأبي زرعة (٧٥٤)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٥، ٦٧٦)، الغيث للصفاسي (٣٨٢)، الكشاف للزمخشري (٢٣٢/٤)، الكشف للقيسي (٥٥/٢، ٥٦).

صَارَ مَكَانَ كَذَا؛ فَإِذَا أَمَالَ فَتَنَحَّهَ الْمُسْتَعْلَى لَطَلَبَ الْكَسْرَةَ، فَإِمَالَةُ الرَّاءِ لَطَلَبُهَا أَجْدَرُ. وَإِدْغَامُ اللَّامِ فِي الرَّاءِ حَسَنٌ فِي: ﴿بَلْ رَأَى﴾؛ لِمَقَارَبَتِهِمَا وَسُكُونِ اللَّامِ، وَمَا فِي الرَّاءِ مِنَ التَّكْرِيرِ، وَإِدْغَامُ الْأَنْقَصِ صَوْتًا فِي الْأَزِيدِ حَسَنٌ. وَمِمَّا يُحَسِّنُ إِدْغَامَ اللَّامِ فِي الرَّاءِ أَنَّهَا سَاكِنَةٌ، وَهِيَ أَقْرَبُ الْحُرُوفِ إِلَى اللَّامِ وَأَشَدُّهَا بِهَا شَبَهًا؛ فَأَشْبَهَهَا الْمِثْلِينَ.

قال سيبويه: [وَأ] ^(١) مَنْ لَمْ يُدْغِمْ فِيهِ لُغَةً لِأَهْلِ الْحِجَازِ، وَهِيَ عَرَبِيَّةٌ.

قال أبو عبيدة: ﴿رَأَى عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾: غَلَبَ عَلَيْهَا، وَالْحَمْرُ تَرِينٌ عَلَى عَقْلِ السَّكْرَانِ، وَالْمَوْتُ يَرِينُ عَلَى الْمَيْتِ فَيَذْهَبُ بِهِ.

وَمِنْ ذَلِكَ: أَصْبَحَ فُلَانٌ قَدْ رِينَ بِهِ، أَيْ: ذَهَبَ بِهِ الْمَوْتُ. قَالَ أَبُو زَيْنِدٍ: [مِنْ الْخَفِيفِ]

ثُمَّ لَمَّا رَأَاهُ رَأَتْ بِهِ الْخَمْرُ رُ وَأَلَّا تَرِينَهُ بِاتِّقَاءِ ^(٢)

قال: قرأ الكسائي وحده: ﴿خَاتَمُهُ مِسْكٌ﴾ [٢٦] الألف قبل التاء.

وقرأ الباقون: ﴿خَيْتَمُهُ مِسْكٌ﴾ الألف بعد التاء ^(٣).

قال أبو عبيدة: لَهُ خِتَامٌ، أَيْ عَاقِبَةٌ، ﴿خَيْتَمُهُ مِسْكٌ﴾: أَيْ عَاقِبَتُهُ.

قال ابن مقبل: [مِنْ الْبَسِيطِ]

مِمَّا يُفْتَقُّ فِي الْأَحَانُوتِ نَاطِفُهَا بِالْفُلْفُلِ الْجَوْنِ وَالرَّمَانِ مَخْتُومٌ ^(٤)

وَرُوِيَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: خِتَامُهُ: آخِرُ طَعْمِهِ ^(٥).

(١) سقط في أ.

(٢) وهو في ديوانه ص (٢٨)، واللسان (رين)، وتهذيب اللغة (٢٢٥/١٥)، وطبقات فحول الشعراء ص (٦٠٤)، والمعاني الكبير ص (٤٦٢)، والتاج (الرين)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص (٨٠٨).

ويروي: «الحمرة» بدلًا من «الخمرة».

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٥)، الإعراب للنحاس (٦٥٦/٣، ٦٥٧)، البحر المحيط (٨/٤٤٢)، التبيان للطوسي (٣٠١/١٠)، التيسير للداني (٢٢١)، تفسير الطبري (٦٨/٣٠)، تفسير القرطبي (٢٦٥/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٦٦)، الحجة لأبي زرعة (٧٥٤)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٦)، الغيث للصفاقسي (٣٨١)، الكشاف للزمخشري (٢٣٣/٤)، الكشف للقيسي (٣٦٦/٢)، المجمع للطبرسي (٤٥٤/١٠)، المعاني للفراء (٢٤٨/٣)، تفسير الرازي (٩٩/٣١)، النشر لابن الجزري (٣٩٩/٢).

(٤) تقدم.

(٥) ذكره السيوطي في الدر (٥٤٣/٦)، وعزاه لابن أبي شيبة وعبد بن حميد.

قال أبو علي: المراد بقوله: ﴿خَاتَمُهُ مِسْكٌ﴾: لَذَاذَةُ الْمُقَطَّعِ وَذَكَاءُ الرَّائِحَةِ وَأَرْجُهَا مَعَ طِيبِ الطَّعْمِ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ -تَعَالَى-: ﴿كَانَ مِرْأَجُهَا كَأُورًا﴾ [الإنسان: ٥]. و: ﴿كَانَ مِرْأَجُهَا زَنْجِيلاً﴾ [الإنسان: ١٧]، أَى: يَحْذَى^(١) اللِّسَانَ، وَقَدْ أَبَانَ عَنِ هَذَا الْمَعْنَى سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ مِقْبَلٍ.

فَأَمَّا قَوْلُ الْكَسَائِيِّ: ﴿خَاتَمُهُ﴾ فَإِنَّ مَعْنَاهُ: آخِرُهُ، كَمَا كَانَ مِنْ قَرَأٍ: ﴿وَخَاتَمَتِ الْيَتِيمَ﴾ [الأحزاب: ٤٠] كَانَ مَعْنَاهُ: آخِرُهُمْ، وَالْخِتَامُ: الْمَصْدَرُ، وَالْخَاتِمُ: اسْمُ الْفَاعِلِ، وَالْخَاتَمُ: كَالطَّابِعِ وَالتَّابِلِ.

قال: قرأ ابن عامر: ﴿كِتَابَ الْأَبْرَارِ﴾ [٢٢] بكسر الراء.
وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿الْأَبْرَارِ﴾ بالإمالة، وحمزة أقلهم إمالة^(٢).
[وقرأ الباقون: ﴿الْأَبْرَارِ﴾ بالفتح].

قال أبو علي: الإمالة للفتحة من: ﴿الْأَبْرَارِ﴾ حسنة؛ وذلك أن المفتوحة غلبتها المكسورة، كما غلبت المستعلى في «طَارِدٍ» و «قَادِرٍ»، فإذا غلبت المُسْتَعْلَى المفتوح، فَأَنْ تَغْلِبَ فَتَحَةُ الرَّاءِ أَجْدَرُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الرَّاءَ لَيْسَ بِمُسْتَعْلٍ، وَإِنَّمَا مَنَعَتِ الْإِمَالَةَ -حَيْثُ مَنَعَتْ- لِمَا فِيهَا مِنَ التَّكْرِيرِ؟!

قرأ ابن عامر: ﴿هَلْ تُؤَبِّبُ﴾ [٣٦] غير مدغمة، ﴿إِلَى أَهْلِهِمْ انْقَلَبُوا﴾ [٣١] برفع الهاء والميم.

قال أحمد: هذا خلاف ما أصل ابن عامر^(٣).
قال أبو علي: يجوز أن يكون تبع في ذلك أثراً، أو أَحَبَّ الْأَخْذَ بِالْأَمْرَيْنِ؛ لِاسْتَوَائِهِمَا فِي الْجَوَازِ.

فَأَمَّا إِدْغَامُ اللَّامِ فِي الثَّاءِ، فَإِنَّ إِدْغَامَهَا فِي الرَّاءِ فِي: ﴿بَلْ رَانَ﴾ أَحْسَنُ مِنْ إِدْغَامِهَا فِي الثَّاءِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ جَائِزٌ. وَحَكَى سَيِّوِيهِ إِدْغَامَ اللَّامِ فِي [قوله]:^(٤)

(١) في أ: تحذى.

(٢) ينظر: الحجة لابن خالويه (٣٦٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٦)، الغيث للصفاسي (٣٨٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٥)، البحر المحيط (٤٤٣/٨)، التبيان للطوسي (٣٠٤/١٠)،

السبعة لابن مجاهد (٦٧٦)، الغيث للصفاسي (٣٨٢)، الكشف للزمخشري (٢٣٣/٤)،

المجمع للطبرسي (٤٥٤/١٠)، المعاني للأخفش (٥٣٣/٢)، النشر لابن الجزرى

(٧-٦/٢).

(٤) سقط في أ.

﴿هَثُوبٌ﴾ عن أبي عمرو.

قال: قرأ عاصم في رواية حفص: ﴿انْقَلَبُوا فَكَيْهِنَ﴾ هذا الحرف وحده بغير ألف، وسائر القرآن بألف، ولم يَخْتَلِفْ هؤلاء القراء أَنَّهَا بِالْأَلْفِ^(١).
قال أبو علي: قال أبو الحسن: ﴿فَاكَيْهِنَ﴾ أكثر في القراءة، أي: ذوو فاكهة.
[قال:]^(٢) وقال أبو جعفر المدني: كل شيء في القرآن: ﴿فَكَيْهِنَ﴾ فأراها من «فَكِهَة، يَفَكُه».

قال أبو الحسن: ولم أسمعها من العرب.

[قرأ] علي بن نصر عن هارون عن أبي عمرو: ﴿هَلْ تُوبٌ﴾ مدغم.
وكذلك [رَوَى] يونس بن حبيب عن أبي عمرو: ﴿هَلْ تُوبٌ﴾ مدغم. حمزة والكسائي: ﴿هَلْ تُوبٌ﴾ مدغم. [و] الباقون لا يدغمون.
قال أبو علي: إدغام اللام في الثاء؛ لتقاربهما.
قال سيويه: قرأ أبو عمرو: ﴿هَثُوبُ الْكُفَّارِ﴾ وإدغامها فيها حسن، وإن كان دون إدغام اللام في الراء في الحسن؛ لتقاربهما، وجاز إدغامها فيها؛ لأنه قد أدغم في الشين فيما أنشده في قوله: [من الطويل]

..... هَشِيءٌ بِكَفَيْكَ لَا يُقُ^(٣)

يريد: هل شيء، والشين أشد تراخيًا عنها من الثاء، وإنما أدغمت فيها؛ لأنها تتصل بمخارجها لتفشيها، وترك الإدغام لتفاوت المخرجين.

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٥)، البحر المحيط (٤٤٣/٨)، التبيان للطوسي (٣٠٤/١٠)، التيسير للداني (٢٢١)، تفسير القرطبي (٢٦٧/١٩)، الحجة لأبي زرعة (٧٥٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٦)، الغيث للصفاسي (٣٨٢)، الكشف للقيسي (٣٦٦/٢)، المجمع للطبرسي (٤٥٤/١٠)، المعاني للفراء (٢٤٩/٣)، تفسير الرازي (١٠١/٣١، ١٠٢)، النشر لابن الجزري (٣٥٤/٢، ٣٥٥).

وما بين المعقوفين في ب: بألف.

(٢) سقط في أ.

(٣) جزء من عجز بيت لطريف بن تميم وقيله:

تقول إذا استهلكت مالا للذة فكيهة

وهو في شرح أبيات سيويه (٤١٧/٢)، وشرح المفصل (١٤١/١٠، ١٤٢)، والكتاب (٤٥٨/٤)، واللامات ص (١٥٥)، والمقرب (١٤/٢)، والممتع في التصريف (٢/٦٩٤)، وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص (٣٥٢)، وسر صناعة الإعراب ص (٣٤٨)، والتاج (ليق، هلك، فكه)، واللسان (ليق، هلك، فكه).

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ «إِذَا السَّمَاءُ انشقت»

قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر والكسائي: ﴿وَيُضَلَّى سَعِيرًا﴾ [١٢] مشددة [اللام] مضمومة الياء.

وقرأ عاصم وأبو بكر وحمزة: ﴿وَيُضَلَّى﴾ بفتح الياء خفيفة.

[وَرَوَى] عباس عن خارجة عن نافع: ﴿وَيُضَلَّى﴾ خفيفة، من «أُضَلِّتُ».

[وَقَرَأَ] عباس عن أبان عن عاصم مثله: ﴿وَيُضَلَّى﴾ بضم الياء خفيف (٢).

قال أبو علي: صَلَّى زيد النار.

قال: ﴿وَسَبَّحُوا سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠]، وَضَلَّيْتُهُ النار.

وحجة: ﴿وَيُضَلَّى﴾، ﴿رُؤُوسَ الْجَحِيمِ صَلَّوْهُ﴾ [الحاقة: ٣١]، وَأُضَلَّيْتُهُ النارَ، مثل: فَرَّحَ

وَفَرَّحْتُهُ، وَغَرِمَ وَغَرَّمْتَهُ.

وحجة: ﴿يُضَلَّى﴾، قوله -تعالى-: ﴿سَيَصَلَّى نَارًا﴾ [المسد: ٣]، وقوله: ﴿إِلَّا

مَنْ هُوَ صَالٍ الْجَحِيمِ﴾ [الصفات: ١٦٣]، [وقوله: (٣) ﴿أَصَلَّوْهَا أَلْيَوْمَ﴾ [يس: ٦٤]،

﴿يَوْمَ إِنَّمَا لَصَالُوا الْجَحِيمِ﴾ [المطففين: ١٦]، فهذا أكثر في التنزيل وسائر الكلام.

قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي: ﴿لَتَرْكَبْنَ﴾ [١٩] بفتح الباء.

وقرأ الباقر: ﴿لَتَرْكَبْنَ﴾ بضم الباء (٤).

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٦)، البحر المحيط (٤٤٧/٨)، التبيان للطوسي (٣١٠/١٠)،

التيسير للداني (٢٢١)، تفسير الطبري (٧٥/٣٠)، تفسير القرطبي (٢٧٢/١٩)، الحجة

لابن خالويه (٣٦٦)، الحجة لأبي زرعة (٧٥٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٧)، الغيث

للفنقاقي (٣٨٢)، الكشف للقيسي (٣٦٧/٢)، المجمع للطبرسي (٤٥٨/١٠)، المعاني

للفراء (٢٥٠/٣)، تفسير الرازي (١٠٧/٣١)، النشر لابن الجزري (٣٩٩/٢).

(٣) سقط في ب.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٦)، الإعراب للنحاس (٦٦٤/٣)، الإملاء للعكبري (٢/

١٥٣)، البحر المحيط (٧٤٤/٨)، التبيان للطوسي (٣١٢/١٠)، التيسير للداني (٢٢١)،

تفسير الطبري (٧٨/٣٠)، تفسير القرطبي (٢٧٨/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٦٦)،

الحجة لأبي زرعة (٧٥٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٧)، الغيث للفنقاقي (٣٨٢)،

الكشاف للزمخشري (٢٣٦/٤)، الكشف للقيسي (٣٦٧/٢)، المجمع للطبرسي (١٠/

٤٥٨)، المعاني للفراء (٢٥١/٣، ٢٥٢)، تفسير الرازي (١٠٩/٣١)، النشر لابن الجزري

(٣٩٩/٢).

قال أبو علي: حجة ﴿لَتَرْكَبْنَ﴾ عن ابن عباس [قال]: لتركبن السماء حالاً بعد حال^(١).

وقال ابن مسعود: ﴿لَتَرْكَبْنَ﴾ يا محمد ﴿طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾، مرة كالمُهْل، ومرة كالدّهان، نُعْيِرُهَا حَالًا بَعْدَ حَالٍ^(٢).

[وقال] مجاهد: لتركبن أمراً بعد أمر^(٣). [وقال] قتادة: ﴿لَتَرْكَبْنَ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾: حالاً عن حال، ومنزلاً عن منزل^(٤).

حدثنا أحمد بن محمد قال: حدثنا المومل قال: حدثنا إسماعيل عن أبي رجاء عن الحسن: ﴿لَتَرْكَبْنَ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ قال: حالا عن حال ومنزلاً عن منزل^(٥).

[وقال] أبو عبيدة: ﴿لَتَرْكَبْنَ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾: لتركبن سُنَّةً مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ. قال أبو علي: من قال: ﴿لَتَرْكَبْنَ﴾ بفتح الباء، أراد النبي ﷺ. و: ﴿لَتَرْكَبْنَ﴾: النبي - عليه السلام - وغيره، والضم يأتي على معنى المفتوحة، وفسروا ﴿طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾: حالاً بعد حال، ومثل ما فسروا من أن معنى «عن» معنى «بعد» [في] قول الأعشى: [من السريع]

سَادَ وَأَلْفَى زَهْطُهُ سَادَةٌ وَكَابِرًا سَادُوكَ عَنْ كَابِرٍ^(٦)

المعنى: كابرًا بعد كابر، ف «عن» متعلق ب «سادوك»، ولا يكون متعلقاً ب «كابر»،

(١) أخرجه البخارى فى صحيحه (٧١١/٩) كتاب التفسير، باب: لتركبن طبقاً بعد طبق (٤٩٤٠)، وابن جرير (١٢/٥١٣ - ٥١٤) (٣٦٧٩٠) و (٣٦٧٩٢) و (٣٦٧٩٣). وذكره السيوطى فى الدر (٥٤٩/٦)، وزاد نسه لأبى عبيد فى القراءات وسعيد بن منصور وابن منيع وعبد بن حميد وابن المنذر.

(٢) أخرجه بمثله ابن جرير (١٢/٥١٥) (٣٦٨١٢) و (٣٦٨١٣) و (٣٦٨١٤) و (٣٦٨١٥) و (٣٦٨١٦) و (٣٦٨١٧) و (٣٦٨١٩)، وذكره السيوطى فى الدر (٦/٥٥٠)، وزاد نسبته لعبد الرزاق وسعيد بن منصور والفريابى وابن أبى حاتم وعبد بن حميد وابن المنذر وابن مردويه والحاكم والبيهقى فى البعث وبمثله عزاه لعبد بن حميد وابن المنذر والبيهقى عنه.

(٣) أخرجه ابن جرير (١٢/٥١٥) (٣٦٨٠٢) و (٣٦٨٠٥) و (٣٦٨٠٦)، وذكره السيوطى فى الدر (٦/٥٤٩)، وعزاه لعبد بن حميد.

(٤) أخرجه ابن جرير (١٢/٥١٤) (٣٦٨٠٣)، وذكره السيوطى فى الدر (٦/٥٥٠)، وعزاه لعبد ابن حميد.

(٥) أخرجه ابن جرير (١٢/٥١٤) (٣٦٧٩٦) و (٣٦٧٩٧).

(٦) وهو فى ديوانه ص (١٩١)، واللسان (طبق).

ويروى: «قومه» بدلاً من «زهطه»، و «تلدوك» بدلاً من «سادوك».

وقد تبين^(١) ذلك فى قول النابغة: [من الطويل]

بَقِيَّةٌ قَدِيرٍ مِنْ قُدُورٍ تُورَثُ لَالِ الْجَلَّاحِ كَابِرًا بَعْدَ كَابِرٍ^(٢)
وقالوا: عَرِقَ [الرجل]^(٣) عن الحُمَى، أى: بعدها.

[حدثنا ابن مجاهد قال: ^(٤) حدثنى الحَزَّاز قال: حدثنا محمد بن يحيى قال: حدثنا عبيد عن أبى عمرو أنه قرأ: ﴿إِذَا الْمَاءُ أَنْشَقَتْ . وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّت . وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّت . وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّت . وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّت﴾ [١-٥] يقف كأنه يُسَمِّها شيئاً من الجبر^(٥).

قال أبو على: أَسَمَّها الجَرُّ ولم يَبْلُغْ بها الياء؛ لأنها فواصل، والفواصل كالقوافى، فلم يُشَبِّعِ الإِطْلَاقَ كما جاء: ﴿فَأَضَلُّونَا السَّبِيلًا﴾ [الأحزاب: ٦٧]؛ لأن الياء قد تُحَدَفُ فى القوافى^(٦) فى نحو: [من الكامل]
... وَيَبْغُ ضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِ^(٧)

* * *

- (١) فى أ: بين.
- (٢) وهو فى ديوانه ص (١٧٥)، واللسان (قدح، طبق)، والتاج (قدح).
- (٣) سقط فى ب.
- (٤) سقط فى أ.
- (٥) ينظر: البحر المحيط (٨/٤٤٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٧).
- (٦) فى أ: الفواصل.
- (٧) تقدم.

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذَكَرُوا اخْتِلَافَهُمْ فِي سُورَةِ الْبُرُوجِ

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ [١٥] رفع.
وقرأ حمزة والكسائي والمفضل عن عاصم: ﴿الْمَجِيدُ﴾ خفض (٢).
قال أبو علي: مَنْ رَفَعَ فَقَالَ: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ كَانَ مُتَّبِعًا قَوْلَهُ: ﴿ذُو الْعَرْشِ﴾.
وَمَنْ جَرَّ فَقَالَ: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ فَمِنَ النَّحْوِيِّينَ مَنْ جَعَلَهُ وَصْفًا لِقَوْلِهِ: ﴿رَبِّكَ﴾
فِي: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾ [١٢] قَالَ: وَلَا أُجْعَلُهُ وَصْفًا لِلْعَرْشِ.
وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: هُوَ مِنْ صِفَةِ الْعَرْشِ.

قال أبو زيد: إِذَا رَعَيْتَهَا - يَعْنِي الْإِبِلَ - فِي أَرْضٍ مُكَلِّئَةٍ فَرَعَتْ وَشَبِعَتْ، قِيلَ:
قَدْ مَجَدَّتِ الْإِبِلُ، تَمَجَّدُ مُجُودًا، وَلَا فِعْلَ لَكَ فِي هَذَا. [و] (٣) قَالَ: أَمَجَدْتُ (٤)
الْإِبِلَ إِمْجَادًا، إِذَا أَشْبَعْتَهَا مِنَ الْعَلْفِ وَمَلَأَتْ بَطُونَهَا، وَلَا فِعْلَ لَهَا فِي هَذَا.
وَرَوَى عَنْ أَبِي عَثْمَانَ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ: أَمَجَدْتُهَا: أَشْبَعْتُهَا.
وَقَالُوا فِي الْمَثَلِ: «فِي كُلِّ شَجَرٍ نَارٌ، وَاسْتَمَجَدَ الْمَرْخُ وَالْعَقَارُ» (٥).
وقيل: فِي: «اسْتَمَجَدَ الْعَقَارُ» أَي: كَثُرَتْ (٦) نَارُهُ وَصَفَتْ، وَقَالُوا: وَلَيْسَ فِي
الشَّجَرِ أَكْثَرَ نَارًا مِنْهُ. وَاسْتَمَجَدَ الْعَقَارُ: صَارَ مَاجِدًا فِي إِيرَائِهِ النَّارِ.

قال أبو علي: فَكَأَنَّ «اسْتَمَجَدَ» فِي مَعْنَى: أَمَجَدَ؛ لِأَنَّ «اسْتَفْعَلَ» قَدْ اسْتَعْمَلَ فِي
مَوْضِعِ «أَفْعَلَ» كَثِيرًا، فَهُوَ مِنْ بَابِ «أَقْطَفَ» وَ «أَجْرَبَ»، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يَكُونُ

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٦)، الإعراب للنحاس (٦٦٧/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٥٣)، البحر المحيط (٤٥٢/٨)، التبيان للطوسي (٣١٩/١٠)، التيسير للداني (٢٢١)، تفسير الطبري (٨٩/٣٠)، تفسير القرطبي (٢٩٦/١٩)، الحجة لابن خالويه (٣٦٧)، الحجة لأبي زرعة (٦٥٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٨)، الغيث للصفاقسي (٣٨٢)، الكشف للزمخشري (٢٣٩/٤)، الكشف للقيسي (٣٦٩/٢)، المجمع للطبرسي (١٠/٤٦٤)، المعاني للأخفش (٥٣٥/٢)، المعاني للفراء (٢٥٤/٣)، تفسير الرازي (١٢٣/٣١)، النشر لابن الجزري (٣٩٩/٢).

(٣) سقط في أ.

(٤) في أ: وأمجدت.

(٥) ينظر مجمع الأمثال (٤٤٥/٢)، (٤٤٦).

(٦) في أ: كثر.

معناه: صار ذا شيء.

ولم أعلم في صفة الأناسي: «مجيد» كما جاء في وصفهم: عالم وعليم، نحو: ﴿أَجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْهَا﴾ [يوسف: ٥٥] وقد جاء في وصفهم: ماجد؛ قال ذو الرمة: [من الطويل]

أَحْمُ عِلَافِيٍّ وَأَبْيَضُ صَارِمٍ وَأَعْيَسُ مَهْرِيٍّ وَأَشَعْتُ مَاجِدُ^(١)
وقال بغضُ وَلَدِ الْمُهَلَّبِ - للمهلب فيما أظن -: [من الطويل]
وَمَنْ هَابَ أَطْرَافَ الْقَنَا حَشِيَّةَ الرَّدَى فَلَئْسَ لِمَجْدٍ صَالِحٍ بِكَسُوبٍ^(٢)
و «صالح» وصف مدح؛ يدل على ذلك قوله -تعالى-: ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥]، وقوله -تعالى-: ﴿وَصَلِّحْ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [التحريم: ٤]، وقوله -تعالى-: ﴿ثُمَّ تَابُوا مِن بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا﴾ [النحل: ١١٩]؛ فكأن المجد في الإنسان استيفاؤه الخلال الرفيعة، واستكمالها لها، وإن لم يوجد مجيد في وصف الأناسي يُقَوَّى قراءة مَنْ قَرَأ: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدِ﴾ بالرفع، وقول مَنْ قَالَ مِنَ النُّحَوِيِّينَ: إِنِّي لَا أَجْعَلُهُ صِفَةً لِلْعَرْشِ؛ فَإِنَّ مِنْ جَرٍّ جَعَلَهُ وَصْفًا لـ «رَبِّكَ» في قوله -تعالى-: ﴿إِنَّا بَطَّشْنَا رَبِّكَ لَشَدِيدًا﴾ [١٢].

فَإِنَّ قُلْتَ: إنه قد فصل بين الصفة والموصوف -فإنَّ الفُضْلَ والاعتراض في هذا النحو لا يمتنع؛ لأن ذلك يجري مجرى الصفة في التسديد. ومما يدل على كثرة النار في «العفار» وزيادته على غيره مما يقدر به قول الأعشى: [من المتقارب]

زِنَادُكَ خَيْرُ زِنَادِ الْمُلُو كِ خَالَطَ مِنْهُنَّ مَرْخَ عَفَارَا
وَلَوْ رُمْتَ فِي لَيْلَةٍ قَادِحًا حِصَاةً يَنْبُعُ لِأُورِيتَ نَارًا^(٣)

(١) ينظر ديوانه ص (١١٠٩)، وكتاب العين (١٤٤/٢)، وتهذيب اللغة (١٤٦/١٣)، وأساس البلاغة (روز)، واللسان (علف)، والتاج (علف).

ويروى: «أروع» بدل «أشعث».

(٢) البيت للمفضل بن المهلب في اللسان (هر)، والتنبيه والإيضاح (٢٢٧/٢)، والتاج (هر). ويروى: «هر» بدل «هاب».

(٣) البيتان في ديوانه ص (١٠٣)، وجمهرة اللغة ص (٧٦٥)، وينظر البيت الأول في مقاييس اللغة (٤/٢٦٤)، والمخصص (٥/٣، ٢٧/١١)، والتاج (مرخ)، ويروى: «صادف» بدل «خالط». وينظر البيت الثاني في اللسان (نبع)، والتاج (نبع).

وَرَوَى أَبُو عبيدة: [من المتقارب]

وَلَوْ رُمْتَ فِي ظُلْمَةٍ قَادِحًا.

قال أبو عبيدة: الصفا والنبع لا يُوريان.

يقول: لو قَدَحْتَ بِنَبْعٍ - وهو لا نار فيه - حَصَاةً لَأَوْرَيْتَ.

[وقال] ^(١) الأَصْمَعِيُّ: فِي كُلِّ شَجَرٍ نَارٌ وَاسْتَمَجَدَ الْمَرْخُ وَالْعَفَّارُ، يُقَالُ ذَلِكَ عِنْدَ

ذِكْرِ الْقَوْمِ فِي كُلِّهِمْ خَيْرٌ، وَقَدْ غَلَبَ عَلَى الْفَضْلِ بَعْضُهُمْ.

قال: ويراد بقوله: اسْتَمَجَدَ الْمَرْخُ وَالْعَفَّارُ: أَنَّهُمَا أَخَذَا مَا هُوَ حَسِبُهُمَا.

قال: ويقال: أَمَجَدْتُ الدَّابَّةَ عَلْفًا، أَي: أَكْثَرْتُ لَهَا مِنَ الْعَلْفِ. انْتَهَى كَلَامُ

الأَصْمَعِيِّ.

وَحَكَى بَعْضُ الْبَغْدَادِيِّينَ عَنِ أَبِي عبيدة: مَجَدْتُ الدَّابَّةَ إِذَا عَلَفْتَهَا مَلءَ بَطْنِهَا.

قال: وأهل نجد يقولون: مَجَدْتُهَا - مشددة - : إِذَا عَلَفْتَهَا نِصْفَ بَطْنِهَا. وَالَّذِي

حَكَاهُ عَنْهُ أَبُو عِثْمَانَ: أَمَجَدْتُهَا: إِذَا أَشْبَعْتَهَا. وَإِذَا جَازَ وَصَفُ الْعَرْشِ بِ«الْمَجِيدِ» فِي

قَوْلِ مَنْ جَرَّه، وَجَازَ وَصَفُ «الْقُرْآنِ» فِي قَوْلِهِ -تعالى-: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ﴾ [٢١]

-لم يمتنع في القياس أن يوصف به الأناسي.

وزعموا أن بعض القراء قرأ: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ﴾ على تقدير: قرآن رب مجيد،

وكان هذا القارئ لم يُجِزْ «مَجِيدًا» على القرآن؛ لِعِزَّةِ ذَلِكَ فِي السَّمْعِ.

قال: قرأ نافع وحده: ﴿فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [٢٢].

وقرأ الباقون ﴿مَّحْفُوظٍ﴾ خفض.

قال أبو علي: حجة نافع في قوله: ﴿مَّحْفُوظٍ﴾ أَنَّ الْقُرْآنَ وَصَفَ بِالْحِفْظِ فِي

قَوْلِهِ -تعالى-: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]؛ فكما وُصِفَ

بالحفظ في هذه، كذلك وُصِفَ فِي الْأُخْرَى فِي قَوْلِهِ -تعالى-: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ

فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ ومعنى حِفْظِ الْقُرْآنِ: أَنَّهُ يُؤْمَنُ مِنْ تَحْرِيفِهِ وَتَبْدِيلِهِ وَتَغْيِيرِهِ؛ فَلَا يَلْحَقُهُ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ.

وَمَنْ جَرَّ «مَّحْفُوظًا» [و] ^(٢) جعله صفة لـ «لَوْحٍ»؛ فَلَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: اللُّوحُ

المَحْفُوظُ. قال أبو الحسن: وهو الذي يعرف.

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في أ.

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الطَّارِقِ

قرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع والكسائي: ﴿لَمَّا﴾ [٤] خفيفة.
وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة: ﴿لَمَّا﴾ مشددة (٢).

قال أبو علي: مَنْ خَفَفَ [فَقَالَ]: (٣) ﴿لَمَّا عَلَيَّهَا حَافِظٌ﴾ كانت «إِنْ» عنده المخففة من الثقيلة، واللام معها هي [اللام] (٤) التي تدخل مع هذه المخففة لتخلفها من «إِنْ» النافية، و«ما» صلة كالتى فى قوله -تعالى-: ﴿فِيمَا رَحِمْتَهُ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، و: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]. وتكون «إِنْ» مُتَلَقِيَةً للقسم كما تتلقاه مثقلة.

وَمَنْ ثَقَلَ فَقَالَ: ﴿لَمَّا عَلَيَّهَا﴾ كانت «إِنْ» عنده النافية، كالتى فى قوله -تعالى-: ﴿فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦] و«لَمَّا» فى معنى «إِلَّا».

قال سيويه عن الخليل فى قولهم: نَشَدْتُكَ اللَّهُ لَمَّا فَعَلْتَ -: المعنى: إِلَّا فَعَلْتَ. قال: والوجه: «إِلَّا»، وهى متلقية للقسم كما تتلقاه «ما».

قال أبو الحسن: الثقيلة فى معنى «إِلَّا»، والعرب لا تكاد تعرف ذا. وقال الكسائي: لا أعرف وجه التثييل.

وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَوْنٍ أَنَّهُ قَالَ: قَرَأْتُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ - يَعْنِي ابْنَ سَيْرِينَ -: ﴿لَمَّا﴾، فَكَّرَهَا وَأَنْكَرَهَا.

(١) سقط فى أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٦)، الإعراب للنحاس (٦٧٢/٣)، الإملاء للعكبرى (٢/١٥٣)، البحر المحيط (٤٥٤/٨)، التبيان للطوسى (٣٢٣/١٠)، التيسير للدانى (٢٢١)، تفسير الطبرى (٩١/٣٠)، تفسير القرطبى (٣/٢٠)، الحجة لابن خالويه (٣٦٨)، الحجة لأبى زرعة (٧٥٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٧٨)، الغيث للصفاسى (٣٨٢)، الكشاف للزمخشرى (٢٤١/٤)، الكشف للقيسى (٢١٥/٢)، المجمع للطبرى (٤٧٠/١٠)، المعانى للفراء (٢٥٤/٣)، النشر لابن الجزرى (٢٩١/٢).

(٣) سقط فى ب.

(٤) سقط فى أ.

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْأَعْلَى

قرأ الكسائي وحده: ﴿وَالَّذِي قَدَّرَ﴾ [٣] خفيف. وقرأ الباقر: ﴿قَدَّرَ﴾ مشددة (٢).

قال أبو علي: قد ذكرنا فيما تقدم أن «قَدَّرَ» في معنى «قَدَّرَ» ؛ فكلاً الوجهين حسن.

قال: قرأ أبو عمرو وحده: ﴿بَلْ يُؤْتِرُونَ﴾ [١٦] بالياء. وقرأ الباقر بالتاء (٣).
قال أبو علي: حجة التاء أن في حرف أُبِي - فيما زعموا-: ﴿بَلْ أَنْتُمْ تُؤْتِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾. وحجة الياء: أن ابن مسعود والحسن قرأا بالياء. وحكى عن أبي عمرو أنه قال: يعني الأشقين.

* * *

(١) سقط في أ.

- (٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٧)، البحر المحيط (٤٥٨/٨)، التبيان للطوسي (٣٢٨/١٠)، التيسير للداني (٢٢١)، تفسير القرطبي (١٥/٢٠)، الحجة لابن خالويه (٣٦٨)، الحجة لأبي زرعة (٧٥٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٨٠)، الغيث للصفاسي (٣٨٢)، الكشف للزمخشري (٢٤٣/٤)، الكشف للقيسي (٣٧٠/٢)، المجمع للطبرسي (٤٧٣/١٠)، المعاني للفراء (٢٥٦/٣)، تفسير الرازي (١٣٩/٣١)، النشر لابن الجزري (٣٩٩/٢).
- (٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٧)، الإعراب للنحاس (٦٨٣/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٥٤)، البحر المحيط (٤٦٠/٨)، التبيان للطوسي (٣٣١/١٠)، التيسير للداني (٢٢١)، تفسير الطبري (١٠٠/٣٠)، تفسير القرطبي (٢٣/٢٠)، الحجة لابن خالويه (٣٦٩)، الحجة لأبي زرعة (٧٥٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٨٠)، الغيث للصفاسي (٣٨٢)، الكشف للقيسي (٣٧٠/٢)، المجمع للطبرسي (٤٧٣/١٠)، المعاني للفراء (٢٥٧/٣)، تفسير الرازي (١٤٨/٣١)، النشر لابن الجزري (٤٠٠/٢).

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْغَاشِيَةِ

رَوَى عَلَى بن نصر عن أبي عمرو: ﴿تَصَلَّى﴾ [٤] مفتوحة التاء. وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿تَصَلَّى﴾ بفتح التاء. وكذلك حفص عن عاصم. وقرأ عاصم - في رواية أبي بكر - وأبو عمرو: ﴿تُصَلَّى﴾ مضمومة التاء (٢). قال أبو علي: حجة مَنْ قال: ﴿تَصَلَّى﴾، قوله -تعالى-: ﴿سَيَصَلَّى نَارًا﴾ [المسد: ٣]، وقوله [٣]: ﴿إِلَّا مَنْ هُوَ صَالٍ الْجَحِيمِ﴾ [الصفات: ١٦٣].

وحجة من قال: ﴿تُصَلَّى﴾، قوله -تعالى-: ﴿ثُمَّ لَلْجَحِيمِ صَلْوَةٌ﴾ [الحاقة: ٣١]، و«صَلْوَةٌ» مثل: أَصْلُوهُ؛ كما أن «عَرَّمْتَهُ» مثل: أَعْرَمْتَهُ.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿لَا يُسْمَعُ﴾ [١١] بالياء مضمومة، ﴿فِيهَا لَاغِيَةٌ﴾ رفع. وروى عبيد بن عباس واليزيدي وأبو زيد وعبد الوارث وعلي بن نصر عن أبي عمرو: ﴿لَا يُسْمَعُ﴾ بضم الياء.

وروى هارون فيما حدثني به الخزاز عن محمد بن يحيى عن عبيد بن هارون، والنضر بن شميل عن هارون، وعبد الوهاب عن أبي عمرو: بالياء والتاء جميعاً. وقرأ نافع وحده: ﴿لَا تُسْمَعُ فِيهَا﴾ بالتاء مضمومة، ﴿لَاغِيَةٌ﴾ رفع.

[وروى] خارجة عن نافع: ﴿لَا تُسْمَعُ﴾ بالتاء مفتوحة. ﴿لَيْفَةً﴾ نصب. [حدثنا ابن مجاهد قال: (٤)] حدثنا محمد بن الجهم عن خلف عن عبيد عن شبل عن ابن كثير: ﴿لَا تُسْمَعُ﴾ بالتاء، رفع.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿لَا تُسْمَعُ﴾ بالتاء مفتوحة، ﴿فِيهَا لَيْفَةٌ﴾

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٧)، الإعراب للنحاس (٦٨٥/٣)، البحر المحيط (٤٦٢/٨)، التبيان للطوسي (٣٣٤/١٠)، التيسير للداني (١٢١)، تفسير الطبري (١٠٢/٣٠)، تفسير القرطبي (٢٨/٢٠)، الحجة لابن خالويه (٣٦٩)، الحجة لأبي زرعة (٧٥٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٨١)، الغيث للصفاسي (٣٨٢)، الكشاف للزمخشري (٢٤٦/٤)، الكشاف للقيسي (٣٧٠/٢)، المجمع للطبرسي (٤٧٧/١٠)، المعاني للفراء (٢٥٧/٣)، تفسير الرازي (١٥٢/٣١)، النشر لابن الجزري (٤٠٠/٢).

(٣) سقط في ب.

(٤) سقط في أ.

نصباً^(١).

قال أبو عبيدة: ﴿لَا تَسْمَعُ فِيهَا لَيْفَةً﴾: لغوا^(٢).

قال أبو علي: كأنَّ «اللاغية» مصدر بمنزلة: العاقبة والعافية.

ويجوز أن يكون صفة؛ كأنه: لا تَسْمَعُ كلمة لاغية، والأول الوجه؛ لقوله - تعالى -: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لِقَاً وَلَا تَأْتِيًا﴾ [الواقعة: ٢٥]. و ﴿لَا تُسْمَعُ﴾ - على بناء الفعل للمفعول به - حسن؛ لأنَّ الخطاب ليس بمصروف إلى واحد بعينه، وبناء الفعل للفاعل حَسَنٌ أيضًا على الشَّياع في الخطاب وإن كان لواحد، وعلى هذا: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا﴾ [الإنسان: ٢٠]، وقوله: ﴿إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَّنْثُورًا﴾ [الإنسان: ١٩].

ويجوز أن يضرف^(٣) الخطاب إلى النبي ﷺ، وكل واحد من الياء والتاء في قوله - تعالى -: ﴿تَسْمَعُ﴾، و ﴿يَسْمَعُ﴾ حسن على اللفظ وعلى المعنى. وهذا الضرب من^(٤) المؤنث إذا تقدم فَعْلُهُ عليه حَسَنَ التذكير فيه.

قال عباس: سألت أبا عمرو؛ فقرأ: ﴿بِمُصَيِّطٍ﴾ [٢٣] بالصاد.

[وقرأ] ابن كثير وأبو عمرو - في رواية الحلواني - ونافع وعاصم: بالصاد. [وروى] الحلواني عن ابن عامر: بالسين. [و]^(٥) حمزة يُمِيلُ الصاد إلى الزاي. [وقرأ] الكسائي بالسين فيما خبرني به محمد بن الجهم عن الفراء عنه. وقرأت علي ابن عبدوس عن أبي عمر عن الكسائي بالصاد. وكذلك قال أصحاب أبي الحارث عن الكسائي [بالصاد]^(٦).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٧)، الإعراب للنحاس (٦٨٧/٣)، البحر المحيط (٤٦٣/٨)، التبيان للطوسي (٣٣٥/١٠)، التيسير للداني (٢٢٢)، تفسير القرطبي (٣٣/٢٠)، الحجة لابن خالويه (٣٦٩)، الحجة لأبي زرعة (٧٦٠)، السبعة لابن مجاهد (٦٨١)، الغيث للصفاسي (٣٨٣)، الكشاف للزمخشري (٢٤٧/٤)، الكشف للقيسي (٣٧١/٢)، المعاني للفراء (٢٥٨/٣)، تفسير الرازي (١٥٤/٣١)، النشر لابن الجزري (٤٠٠/٢).

(٢) زاد في أ: نصبا.

(٣) في ب: تصرف.

(٤) في ب: في.

(٥) سقط في ب.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٨)، البحر المحيط (٤٦٤/٨)، التبيان للطوسي (٣٣٧/١٠)، التيسير للداني (٢٢٢)، تفسير القرطبي (٣٧/٢٠)، الحجة لابن خالويه (٣٦٩)، السبعة

قال أبو عبيدة: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾: بِمُصَلِّطٍ. قال: [و] ^(١) يقال: تَسَيَّرْتُ علينا.

والقول في إبدال السين صاذا وإشراؤها صوت الزاي، قد تقدم ذكره في فاتحة الكتاب.



= لابن مجاهد (٦٨٢)، الغيث للصفاقسي (٣٨٣)، الكشف للقيسي (٣٧٢/٢)، المعاني للفراء (٣٥٨/٣)، النشر لابن الجزري (٣٧٨/٢).
وما بين المعقوفين سقط في أ.
(١) سقط في ب.

[بِسْمِ اللَّهِ^(١)]

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْفَجْرِ

قرأ حمزة والكسائي: ﴿وَالْوَيْتْرِ﴾ [٣] كسرًا. وقرأ الباقون: ﴿وَالْوَيْتْرِ﴾ بفتح الواو^(٢). الفتح لغة أهل الحجاز، والكسر لغة تميم.

حدثنا محمد بن السري - رحمه الله - أنَّ الْأَصْمَعِيَّ قال: كل فرد وتر، وأهل الحجاز يفتحون [و] [٣] يقولون: وَتْرٌ، في الفرد، ويكسرون الوَيْتْرَ في الدَّخْلِ^(٤). وَمَنْ تَحْتَهُمْ من قيس وتميم يُسَوُّونَهُمَا في الكسر، فيقال في الوَيْتْرِ الذي هو الإفراد: أُوْتِرْتُ فَأَنَا أُوتِرٌ إِيْتَارًا، أى: جعلت أمرى وِتْرًا. قال: ويقال في الدَّخْلِ: وَتْرَتُهُ فَأَنَا أُتِرُهُ وَتْرًا وَتْرَةً.

قال أبو بكر - رحمه الله - : قولهم: وَتْرَتُهُ في الدَّخْلِ إنما هو أفردته من أهله وماله. قال: وقال الفراء: التَّرَّةُ: الظلم.

قال: [وقال]^(٥) قتادة: ﴿وَالشَّفَعِ وَالْوَيْتْرِ﴾: إِنْ من الصلاة شفعا، وإن منها وترا. وكان الحسن - رحمه الله - يقول: هو العدد، منه شفع ومنه وتر، وكان يقول: الشفع يوم الأضحى، والوَيْتْرُ يوم عرفة.

قرأ ابن كثير: ﴿يَسْرِي﴾ [٤] بالياء، وصل أو وقف. و﴿جَابُوا الصخر بالوادي﴾ [٩] مثله.

وقرأ نافع بالياء^(٦) في الوصل: [﴿يَسْرِي﴾]^(٧)، وبغير ياء في الوقف.

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٨)، الإعراب للنحاس (٦٩٣/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٥٤)، البحر المحيط (٤٦٧/٨)، التبيان للطوسي (٣٤٠/١٠)، التيسير للداني (٢٢٢)، تفسير الطبري (١١٠/٣٠)، تفسير القرطبي (٤١/٢٠)، الحجة لابن خالويه (٣٦٩)، الحجة لأبي زرعة (٧٦١)، السبعة لابن مجاهد (٦٨٣)، الغيث للصفاقسي (٣٨٣)، الكشف للقيسي (٣٧٢/٢)، المجموع للطبرسي (٤٨٢/١٠)، المعاني للفراء (٢٦٠/٣)، تفسير الرازي (١٦٢/٣١)، النشر لابن الجزري (٤٠٠/٢).

(٣) سقط في ب.

(٤) الذحل: الحقد والثأر. وقيل: هو طلب مكافأة بجنابة جنيت عليك، أو عداوة أتيت إليك. اللسان (ذحل).

(٥) سقط في ب.

(٦) في ب: بياء.

وقرأ ابن عامر وعاصم وحزمة والكسائي: ﴿يَسْرٍ﴾ بغير ياء في وصل ولا وقف.
وقال أبو عبيدة: كان الكسائي يقرأ: ﴿يَسْرِي﴾ بالياء دهرًا ثم رجع إلى غير ياء.
وقرأ أبو عمرو فيما روى عباس، قال: سألت أبا عمرو، فقرأ: ﴿يَسْرٌ﴾ جزم، إذا
وصل أو وقف، قال: وهي قراءته.

وقال أبو زيد فيما أخبرني به أبو حاتم عن أبي زيد عن أبي عمرو: ﴿يسرى﴾.
في الوقف^(١): بغير ياء.

قال: وهو لا يصل: ﴿يَسْرِي﴾. وقال عبيد عن أبي عمرو: ﴿يَسْرٍ﴾، يقف عند
كل آية، فإذا وصل قال: ﴿يَسْرِي﴾.

وقال علي بن نصر: سمعت أبا عمرو يقرأ: ﴿إِذَا يَسْرٍ﴾، يقف عندها؛ لأنها رأس
آية، فإذا كان وسط آية أشبعها الجر مثل: ﴿مَا كُنَّا نَبْغِي﴾ [الكهف: ٦٤] أثبت الياء،
﴿دَعْوَةَ الدَّاعِي إِذَا دَعَانِي﴾ [البقرة: ١٨٦]، فإذا وقف قال: ﴿الدَّاعِ﴾، وقال
اليزيدي: الوصل بالياء والسكت بغير ياء على الكتاب^(٢).

وقال البزى عن ابن كثير: ﴿أَكْرَمَنِي﴾ [١٥] و ﴿أَهَانَنِي﴾ [١٦] بياء في الوصل
والوقف.

وقرأ ابن كثير - في رواية قبل - وعاصم وابن عامر وحزمة والكسائي: ﴿أَكْرَمَنِي﴾
و ﴿أَهَانَنِي﴾ بغير ياء في وصل ولا وقف.

وقرأ نافع في رواية قالون والمسيبي، وأبي بكر بن أبي أويس وأخيه، وإسماعيل
ابن جعفر وأبي قره، وأبي خليل ويعقوب بن جعفر وخارجة، وورش عن نافع:
﴿أَكْرَمَنِي﴾ و ﴿أَهَانَنِي﴾ بياء في الوصل.

[حدثنا ابن مجاهد قال: ^(٣) حدثني الحَزَّاز قال: حدثنا محمد بن يحيى القطعي

(٧) سقط في أ.

(١) في ب: «يسرى»، والوقف. وفي السبعة لابن مجاهد: «يسرى» بالياء، والوقف.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٨)، البحر المحيط (٤٦٨/٨)، التبيان للطوسي (٣٤٠/١٠)،
التيسير للداني (٢٢٢)، تفسير الطبري (١١٠/٣٠)، تفسير القرطبي (٤٢/٢٠)، الحجة
لابن خالويه (٣٧٠)، الحجة لأبي زرعة (٧٦١)، السبعة لابن مجاهد (٦٨٣، ٦٨٤)،
الغيث للصفاسي (٣٨٣)، الكشف للقيسي (٣٧٤/٢)، المجمع للطبرسي (٤٨٢/١٠)،
المعاني للفراء (٢٦٠/٣)، تفسير الرازي (٤٦١/٣١).

(٣) سقط في أ.

قال: حدثنا محبوب عن إسماعيل بن مسلم عن أهل المدينة: ﴿أَكْرَمَنِي﴾ و﴿أَهَانَنِي﴾ بياء في الوصل.

وقال إسماعيل عن نافع: ﴿بِأَلْوَادِ﴾ [٩] بغير ياء. وقال وَرَشٌّ عن نافع: ﴿بِأَلْوَادِي﴾ بالياء.

وقال علي بن نصر: سمعت أبا عمرو يقرأ: ﴿أَكْرَمَنَ﴾ و﴿أَهَانَنَ﴾، يقف عند النون.

وقال اليزيدي: كان أبو عمرو يقول: ما أبالي كيف قرأت، أبالياء أم بغير الياء في الوصل، فأما الوقف فعلى الكتاب.

وقال عبد الوارث مثل ما قال اليزيدي سواء.

وقال عباس: سألت أبا عمرو فقال: ﴿أَكْرَمَنَ﴾ و﴿أَهَانَنَ﴾ [وقف].

وقال أبو زيد: ﴿أَكْرَمَنَ﴾ و﴿أَهَانَنَ﴾ [١] مجزومتا النون محذوفتا الياء.

وقال أبو الربيع عن أبي زيد عن أبي عمرو: ﴿أَكْرَمَنِي﴾ و﴿أَهَانَنِي﴾ بالياء.

وقال عبيد عن أبي عمرو: ﴿أَكْرَمَنَ﴾ و﴿أَهَانَنَ﴾، يقف عند النون [٢].

قال أبو علي: وجه قول ابن كثير: ﴿يَسْرِي﴾ بالياء - وصل أو وقف - أن الفعل

لا تحذف منه في الوقف كما يحذف من الأسماء نحو: قاضٍ، وغازٍ. تقول: هو

يَقْضِي، وأنا أَقْضِي، فَتُثِبْتُ الياء، ولا تَحْذِفُ الياء من الفعل كما تَحْذِفُهُ من الاسم،

نحو: هذا قاضٍ؛ لأنها لا تسقط في الوصل كما تسقط الياء من نحو: قاضٍ، في

الوصل، وليس إثباتها بالأحسن من الحذف؛ وذلك أنها في فاصلة. وجميع ما لا

يُحْذَفُ في الكلام، وما يُخْتَارُ فيه ألا يُحْذَفَ، نحو: القاضى، بالألف واللام -

يُحْذَفُ إذا كان في قافية أو فاصلة.

قال سيبويه: والفاصلة نحو: ﴿وَأَلَيْلٍ إِذَا يَسَّرَ﴾ [٤] و: ﴿يَوْمَ النَّادِ﴾ [غافر: ٣٢]

و﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩]. فإذا كان شيء من ذلك في كلام تام شَبَّهَ

(١) سقط في ب.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٨)، البحر المحيط (٤٧٠/٨)، التبيان للطوسي (٣٤٥/١٠)،

التيسير للداني (٢٢٣)، تفسير القرطبي (٥٢/٢٠)، الحجة لابن خالويه (٣٧٠)، الحجة

لأبي زرعة (٧٦٤)، السبعة لابن مجاهد (٦٨٤، ٦٨٥)، الغيث للصفاسقي (٣٨٣)،

الكشف للقيسي (٣٧٤/٢)، المجمع للطبرسي (٤٨٢/١٠)، النشر لابن الجزري (٢/

٤٠٠، ٤٠١).

بالفاصلة؛ فَحَسُنَ حَذْفُهَا نحو [قوله:]^(١) ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغُ﴾ [الكهف: ٦٤].
فإن قلت^(٢): كيف كان الاختيار فيه أن يُحذف إذا كان في فاصلة أو قافية، وهذه
الحروف من أنفُسِ الكَلِمِ، وهَلَّا لم يُسْتَحْسَن حَذْفُهَا كما أثبت سائر الحروف ولم
تُحذف؟

فالقول في ذلك: إن الفواصل والقوافي مواضع وقف، والوقف موضع تغيير؛
فلما كان الوقف تُعَيَّرُ فيه الحروف الصحيحة بالتضعيف والإسكان وروم الحركة
فيها، غيرت فيه هذه الحروف المشابهة للزيادة بالحذف؛ ألا ترى أن النداء لما كان
موضع حذف بالترخيم، والحذف للحروف الصحيحة -ألزمو الحذف في أكثر الأمر
للحرف المتغير، وهو تاء التأنيث؟! فكذلك ألزم الحذف في الوقف لهذه الحروف
المتغيرة، فجعل تغييرها الحذف، ولم يراعَ فيها ما روعى في نفس الحروف
الصحيحة؛ ألا ترى أنه سُويَ بالزيادة في قولهم في النسب إلى مُرَامِي: مُرَامِي؛
كقولهم في النسب إلى حُبَارِي: حُبَارِي، فحذف كما حذفت الزيادة. وقالوا في
تحية: تَحَوِي، فشبهوها بـ«حنيفة» ونحوه، وحذفوا اللام، وسَوَّوْا بينها وبين الزائد
في الحذف للجزم، نحو: لم يَغْزُ، ولم يَزِم، ولم يَخْشَ، [و]أَجْرِي مُجْرِي الزائد
في الإطلاق نحو: [من الكامل]

... وَبَغِضِ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِي^(٤)

و: [من الطويل]

... مَا يَمُرُّ وَلَا يَخْلُو^(٥)

فجعلوا هذه الحروف بمنزلة الزيادة للمد، وسَوَّوْا بينهما في الحذف فقالوا: يفر،
ويخل؛ كما قال: [من الكامل]

... أَقْوِينَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ^(٦)

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: قال.

(٣) سقط في أ.

(٤) تقدم.

(٥) تقدم.

(٦) عجز بيت وصدده:

لمن الديار بقنة الحجر

وقال: [من الرجز]

وَشَجَرَ الْهُدَابِ عَنْهُ فَجَفَا^(١)

جعل المنقلب عن اللام بمنزلة الألف في قوله: [من الرجز]

بِسَلْهَبَيْنِ فَوْقَ أَنْفِ أذْلَفَا^(٢)

[معنى: بسلهين: بقرنين طويلين.]^(٣)

فلما خالفا ما ذكرنا اختير فيهما الحذف في الفواصل والقوافي.

فإن قلت: فقد قال سيويه: إثبات هذه الياءات والواوات أقيس الكلامين، وهذا

يعنى [أن]^(٤) الحذف جائر عربى كثير.

فإنه يجوز أن يعنى بقوله: أقيس الكلامين - القياس على الأصل الذى هو متروك،

والاستعمال على غيره. وإذا كانوا قد حذفوا فى مواضع ليست^(٥) بموضع وقوف -

نحو قراءة مَنْ قَرَأَ: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ﴾ [هود: ١٠٥] - فَأَنْ يَلْزَمَ الحذف ما كان

موضع وقف أجدر. وكذلك قوله - تعالى -: ﴿جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ﴾ [٩]، الأوجه فيه

الحذف إذا^(٦) كانت فاصلة، وإن كان الأحسن - إذا لم تكن فاصلة - الإثبات.

وأما قول نافع فى الوصل: ﴿يَسْرِي﴾، وبغير ياء فى الوقف - فيشبه أن يكون

ذهب إلى أنه إنما حذف من الفاصلة؛ لِمَكَانِ الوقف عليها، فإذا لم يقف عليها صار

= وهو لزهير فى ديوانه ص (٨٦)، واللسان (حجر، منن)، وتهذيب اللغة (٤٧٣/١٥)،

والتاج (حجر، منن)، وبلا نسبة فى المخصص (٦٩/١٤).

(١) الرجز للعجاج فى ديوانه (٢/٢٣٥)، واللسان (شجر)، والتاج (شجر، جفا)، وتهذيب اللغة

(٦/٢١٦، ١٠/٥٣٣، ١١/٢٠٦)، وكتاب العين (٤/٢٩، ٦/١٩٠)، والمخصص (١٠/٢١٢).

(٢) الرجز للعجاج فى ديوانه (٢/٢٣٦)، واللسان (هدب، لجف، عقم)، وسر صناعة الإعراب

(٢/٥٧٠)، وتهذيب اللغة (١/٢٨٩، ٦/٢١٦، ١١/٨٥)، والتاج (لجف، عقم)، وكتاب

العين (٦/١٩٠)، والمخصص (١٠/٢١٢)، وديوان الأدب (٢/٣٦٧، ٤١٨)، وأساس

البلاغة (لجف)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (٣/٣٠)، وكتاب العين (٤/٢٩)، والمخصص (١٠/٤١).

ويروى: «أدلفا» بدلاً من «أذلفا».

(٣) سقط فى أ.

(٤) فى أ: بمعنى.

(٥) فى ب: ليس.

(٦) فى ب: إذ.

بمنزلة غيرها من المواضع التي لا يوقَّفُ عليها، فلم يحذف من الفاصلة إذا لم يقف عليها، كما لم يحذف من غيرها، وحذفها إذا وقف عليها من أجل الوقف. ورُوِيَ^(١) عن أبي عمرو مثل قول نافع، ورُوِيَ عنه الحذف مثل ما روى عن ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي. وقراءة ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي: ﴿يَسِّرْ﴾ بغير ياء في وصل ولا وقف يدل [على] أن هذا مَوْضِعٌ وَقِفٍ فَعَبَّرَ بِالحذف؛ كما عَبَّرَ مَنْ عَبَّرَ بِإبدال النون في الحرف في آخره، نحو: [من الرجز]

مِنْ طَلَّلَ كَمَا لَأْتَحَمِي أَنْهَجَا^(٢)

ونحو إلحاق الياء في قوله: [من الطويل]

... فَأَغْنِ وَأَزْدِدِي^(٣)

ألا ترى أنه لما كان قافية بناها على إلحاق الياء، وإن كان السكون يجوز عنده في غير القافية، وفي القافية في بعض الإنشادات وجعل الوزن يقتضى ذلك؟! فكذلك الفاصلة تقتضى الحذف وإن وقف عليها، كما تقتضى القافية الزيادة في نحو: «وازددي».

فهذا يدل على مخالفتهم بين القوافي والفواصل، وبين سائر كلامهم. ورجوع الكسائي عن الإثبات إلى الحذف: في: ﴿يَسِّرْ﴾ حسن، وهو الذى عليه الاستعمال وكثرته. فأما: ﴿دَعْوَةُ الدَّاعِي﴾ [البقرة: ١٨٦] فإذا وقف قال: ﴿الدَّاعِ﴾ - فيجوز حذف الياء من: ﴿الدَّاعِ﴾، وإن لم تكن^(٤) فاصلة؛ لأن سيويوه حكى أن منهم من يحذف الياء مع الألف واللام، كما يحذفها مع غير الألف واللام، نحو: قاضٍ، إذا وقف قال: هذا قاضٍ. وهو أجود من الإثبات.

(١) فى أ: ويروى.

(٢) الرجز للعجاج فى ديوانه (١٣/٢)، وتخليص الشواهد ص (٤٧)، والخصائص (١٧١/١)، وسر صناعة الإعراب (٥١٤/٢)، وشرح أبيات سيويوه (٣٥١/٢)، وشرح شواهد المغنى (٧٩٣/٢)، وشرح المفصل (٦٤/١)، والكتاب (٢٠٧/٤)، والمقاصد النحوية (٢٦/١)، والتاج (بلل)، ولرؤية فى معاهد التنصيص (١٤/١)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى رصف المباني ص (٣٥٤)، واللسان (بيع)، وكتاب العين (٣٩٣/٣).

(٣) تقدم.

(٤) فى ب: يكن.

ورواية البزري عن ابن كثير: ﴿أَكْرَمَنِي﴾ و ﴿أَهَانَنِي﴾ بياء في الوصل والوقف، هو على قياس قراءته: ﴿يَسْرِي﴾ بياء في الوصل والوقف. ورواية قبيل وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿أَكْرَمَنِي﴾، و ﴿أَهْنَنِي﴾ - بغير ياء في وصل ولا وقف - هو كقراءة مَنْ قرأ: ﴿يَسْرِي﴾ في الوصل والوقف؛ لأنها ياء قبلها كسرة في فاصلة. ورواية مَنْ رَوَى عن نافع: ﴿أَكْرَمَنِي﴾ و ﴿أَهَانَنِي﴾ - بياء في الوصل - هو من (١) قياس ما رَوَى عنه في: ﴿يَسْرِي﴾ من إثبات الياء في الوصل وحذفها في الوقف. ورواية إسماعيل عن نافع: ﴿بِالْوَادِ﴾ بغير ياء، ورواية وَرَشٍ عنه: ﴿بِالْوَادِي﴾ بالياء - فهذا على أن في: ﴿الْوَادِي﴾، و ﴿الدَّاعِي﴾ - ونحوه مما فيه الألف واللام وآخره ياء - لغتين إذا وقف عليه، إحداهما: إثبات الياء، والأخرى: حذفها؛ فكأنه أخذ باللغتين. وليس الحذف في: ﴿الوادِ﴾ من حيث كان الحذف في الفواصل؛ لأنه ليس (٢) بفاصلة.

ورواية علي بن نصر عن أبي عمرو: ﴿أَكْرَمَنِي﴾ و ﴿أَهْنَنِي﴾ يقف عند النون مثل رواية سيبويه عنه.

قال سيبويه: قرأ أبو عمرو: ﴿رَبِّتْ أَكْرَمِينَ﴾، ﴿رَبِّتْ أَهْنَنِينَ﴾ على الوقف، وكذلك رواية أبي زيد عنه. وهؤلاء أثبت من غيرهم عندنا.

قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿تُكْرِمُونَ﴾ و ﴿تَأْكُلُونَ﴾، و ﴿يُحِبُّونَ﴾ [١٧، ١٩، ٢٠] بالتاء (٣).

وقرأ أبو عمرو وحده بالياء كله.

قال أبو علي: وجه قول أبي عمرو، أنه لَمَّا تقدَّم ذِكْرُ الإنسان في قوله - تعالى - : ﴿فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْنَلَّهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ﴾ [١٢]، وكان يُرَادُ به الجنس والكثرة، وعلى لفظ الغيبة - حمل ﴿يُكْرِمُونَ﴾ و ﴿يَأْكُلُونَ﴾ و ﴿يُحِبُّونَ﴾ عليه، ولا يمتنع في هذه

(١) في ب: في.

(٢) في أ: ليست.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٨)، البحر المحيط (٤٧١/٨)، التبيان للطوسي (٣٤٥/١٠)، التيسير للداني (٢٢٢)، تفسير القرطبي (٥٢/٢٠)، الحجة لابن خالويه (٣٧٠)، الحجة لأبي زرعة (٧٦٢)، السبعة لابن مجاهد (٦٨٥)، الغيث للصفاسي (٣٨٣)، الكشف للزمخشري (٢٥٢/٤)، الكشف للقيسي (٣٧٢/٢)، المجمع للطبرسي (٤٨٢/١٠)، تفسير الرازي (١٧١/٣١)، النشر لابن الجزري (٤٠٠/٢).

الأسماء الدالة على الكثرة أن تُحْمَلَ مرة على اللفظ وأخرى على المعنى؛ كقوله - تعالى: - ﴿وَمِنْ قَرَبِيٍّ أَهْلَكْتُهَا فَجَاءَهَا بِأَسْنَا بَيْتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]، وذلك أكثر من ذلك.

ومن قرأ بالتاء فعلى: قل لهم ذلك.

قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿تَحْضُونَ﴾ [١٨] بالتاء بغير ألف.

وقرأ أبو عمرو وحده بالياء بغير ألف.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿تَحْضُونَ﴾ [بالتاء والألف] [والتاء]^(١) في كل ذلك مفتوحة^(٢).

قال أبو علي: كَأَنَّ معنى: ﴿لَا تَحْضُونَ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ﴾: لَا تَأْمُرُونَ بِهِ، ولا تبعثون عليه.

وحجته قوله في الأخرى: ﴿إِنَّكُمْ كَأَن لَّا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ. وَلَا يَخْشَى عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ﴾ [الحاقة: ٣٣، ٣٤]. وَمِنْ قرأ: ﴿تَحْضُونَ﴾، كان^(٣): «تتفاعلون» من هذا،

فحذف تاء: تتفاعلون، ولا يكون «تتفاعلون» على هذا كقوله: [من الرجز] إِذَا تَحَازَرْتُ وَمَا يَبِي مِنْ حَزْرٍ^(٤)

لأنهم لا يبعثون على أن يظهروا الحض، وليس بهم الحض؛ فإذا لم يجز هذا كان معنى: ﴿تَحْضُونَ﴾: ﴿تَحْضُونَ﴾ وَمِنْ تَمَّ جَاء: [من الطويل]

... تَحَاسَنَتْ بِهِ الْوَشْيَ قَرَأَتْ الرِّيَّاحُ وَخَوَزُهَا^(٥)

(١) من السبعة.

(٢) ينظر: الإعراب للنحاس (٦٩٨/٣)، البحر المحيط (٤٧١/٨)، التيسير للداني (٢٢٢)، تفسير الطبري (١١٦/٣٠)، تفسير القرطبي (٥٢/٢٠)، الحجة لابن خالويه (٣٧٠)، الحجة لأبي زرعة (٧٦٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٨٥)، الغيث للصفاقسي (٣٨٣)، الكشف للزمخشري (٢٥٣/٤)، الكشف للقيسي (٣٧٢/٢، ٣٧٣)، المجمع للطبرسي (٤٨٢/١)، المعاني للفراء (٢٦١/٣)، النشر لابن الجزري (٤٠٠/٢).

(٣) في أ: على.

(٤) الرجز لأرطاة بن سهية في اللسان (مر)، ولعمرو بن العاص في شرح أبيات سيبويه (٢/٣٩٤)، ولعمرو بن العاص أو لأرطاة بن سهية في التنبيه والإيضاح (٢/٢٠٥)، وبلا نسبة في اللسان (شوس)، وأدب الكاتب ص (٥٦٦)، وشرح المفصل (٧/٨٠، ١٥٩)، والكتاب (٤/٦٩)، والمحتسب (١/١٧٢)، والمقتضب (١/٧٩)، والمخصص (١٤/١٨٠)، وتهذيب اللغة (٧/١٩٩).

(٥) تقدم.

أى: حَسَّتْهُ. والتَعَدَّى فيه يدل على ذلك. ومثل هذا قولهم: استقر في مكانه بمعنى: قَرَّ، وليس المعنى على أنه: استدعى القرار. و«عَلَا قِرْنَهُ» و«استعلاه» بمعنى^(١): «عَلَاه». وعلى هذا قوله: ﴿سَبَّحْنَهُ وَتَعَلَّى عَمَّا يَقُولُونَ﴾ [الإسراء: ٤٣] أى: علا عنه.

فأما القول فى: ﴿تَحْضُونَ﴾ و ﴿يَحْضُونَ﴾ فقد تقدّم القول فيه فى الفصل الذى يلى هذا قبْلُ.

وقرأ الكسائى: ﴿لَا يُعَذَّبُ﴾ [٢٥]، ﴿وَلَا يُوثِقُ﴾ [٢٦]، بفتح^(٢) الذال والشاء. [وروى] المفضل عن عاصم مثله.

وقرأ الباقون: ﴿لَا يُعَذِّبُ﴾، ﴿وَلَا يُوثِقُ﴾ بكسر الذال والشاء^(٣).

قال أبو على: وجه قول الكسائى: ﴿لَا يُعَذَّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ﴾ أن المعنى: لا يُعَذَّبُ أَحَدٌ تعذيبه، فوضع «العذاب» موضع «التعذيب»، كما وضع «العطاء» موضع «الإعطاء» فى قوله: [من الوافر]

..... وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرَّتَاعَا^(٤)

فالمصدر الذى هو «عَذَابٌ» مضاف إلى المفعول به، مثل: ﴿مِن دُعَاةِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]، والمفعول: الإنسان المتقدم ذكره فى قوله -تعالى-: ﴿يَوْمَئِذٍ يَنْذِكُرُ الْإِنْسَانَ وَأَنَّ لَهُ الذِّكْرَى﴾ [٢٣]. و «الوثاق» - أيضا - [فى]^(٥) موضع: الإيثاق، مثل «العذاب» [فى]^(٦) موضع «التعذيب». قال: [من الطويل]

(١) فى أ: يعنى.

(٢) فى ب: ففتح.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٩)، الإعراب للنحاس (٧٠٠/٣)، الإملاء للعكبرى (٢/١٥٤)، البحر المحيط (٤٧٢/٨)، التبيان للطوسى (٣٤٥/١٠)، التيسير للدانى (٢٢٢)، تفسير الطبرى (١٢١/٣٠)، تفسير القرطبى (٥٦/٢٠)، الحجة لابن خالويه (٣٧١)، الحجة لأبى زرعة (٣٦٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٨٥)، الغيث للصفاقسى (٣٨٣)، الكشاف للزمخشرى (٢٥٣/٤)، الكشف للقيسى (٣٧٣/٢)، المجمع للطبرى (١٠/٤٨٢)، المعانى للفراء (٢٦٢/٣)، تفسير الرازى (١٧٥/٣١)، النشر لابن الجزرى (٤٠٠/٢).

(٤) تقدم.

(٥) سقط فى ب.

(٦) سقط فى ب.

أَتَيْتَ بِعَبْدِ اللَّهِ فِي الْقَدِّ مُوثِقًا فَهَلَّا سَعِيدًا ذَا الْخِيَانَةِ وَالْعَذْرِ^(١)
فأما مَنْ قرأ: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابُهُ أَحَدًا﴾ فقد قيل: إن المعنى [فيه]^(٢) لا يتولى
عذاب الله يومئذ أحد، والأمر يومئذ أمره، لا أمر لغيره.

وقيل: إنَّ المعنى: فيومئذ لا يعذب أحد في الدنيا مثل عذاب الله في الآخرة،
وكأن الذي حَمَلَ قائل هذا القول على أن قاله، أنه إن حمله على ظاهره كان المعنى:
لا يعذب أحد في الآخرة مثل عذاب الله.

ومعلوم أنه لا يعذب أحد في الآخرة مثل عذاب الله، إنما المعذب الله سبحانه؛
فعدل عن الظاهر لذلك.

ولو قيل: إن المعنى: لا يعذب أحدًا أحدًا تعذيبًا مثل تعذيب هذا الكافر المتكدم
ذكرة، فأضيف المصدر إلى المفعول به، كما أضيف إليه في القراءة الأخرى، ولم
يذكر الفاعل كما لم يُذكر في نحو قوله: ﴿مِن دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ - لكان المعنى في
القراءتين سواء.

والذي يُراد بـ «أحد»: الملائكة الذين يتولون تعذيب أهل النار، ويكون ذلك
كقوله - تعالى -: ﴿يَوْمَ يُسْجَنُونَ فِي النَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ﴾ [القمر: ٤٨]، وقوله: ﴿وَقَالَ
الَّذِينَ فِي النَّارِ لِخِزْنَةِ جَهَنَّمَ﴾ [غافر: ٤٩]، وقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ
كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهُهُمْ وَأَدْبُرَهُمْ﴾ [الأنفال: ٥٠]، وقوله: ﴿وَلَمَّ مَقْصِعُ
مِنْ حَديدٍ﴾ [الحج: ٢١] وقوله: ﴿وَسُقَىٰ مِنْ مَّاءٍ صَديدٍ. يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ
يُسِيغُهُ﴾ [إبراهيم: ١٦، ١٧]؛ فالأشبه أن يكون هذا القول أولى، والفاعلة بهم:
الملائكة.

* * *

(١) وهو بلا نسبة في شرح الأشموني (٣/٦١٠)، ومجالس ثعلب (١/٧٤)، والمقاصد النحوية
(٤/٤٧٥).

(٢) سقط في ب.

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْبَلَدِ

قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: ﴿فَكَ رَقَبَةً، أَوْ أَطْعَمَ﴾ [١٣، ١٤]، ﴿فَكَ﴾ بفتح الكاف، ﴿رَقَبَةً﴾ نصب، ﴿أَطْعَمَ﴾ بغير ألف. [وروى] عبيدٌ وعلیُّ بنُ نصر عن أبي عمرو: ﴿فَكَ رَقَبَةً أَوْ أَطْعَمَ﴾، نصب بغير ألف.

وقال عباس: سألت أبا عمرو فقال: أَيَّتَهُمَا شِئْتَ.

وقرأ عاصم وابن عامر ونافع وحزمة: ﴿فَكَ رَقَبَةً. أَوْ إِطْعَمَ﴾.

[حدثنا ابن مجاهد قال: (٢) حدثني الدَّبَّاعُ عن أبي الربيع عن عبد الوارث عن

أبي عمرو: ﴿فَكَ رَقَبَةً﴾ مضافاً، و ﴿أَوْ إِطْعَمَ﴾.

[حدثنا ابن مجاهد] (٣) قال: حدثني الحَزَّازُ عن محمد بن يحيى عن عبد الصمد

عن أبيه عن أبي عمرو مثله (٤).

قال أبو علي: حدثنا أحمد بن محمد بن إبراهيم قال: حدثنا المؤمِّلُ بن هشام

قال: حدثنا إسماعيل بن عُليَّة قال: قال أبو رجاء: سمعت الحسن يقول: ﴿فَلَا أَقْنَحَمَ

الْعَقَبَةَ﴾ [١١] قال: جهنم (٥).

وقال قتادة: ﴿فَلَا أَقْنَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾: إنها فُحْمَةٌ شديدة فاقتموها بطاعة الله،

عز وجل (٦).

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في أ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٩)، الإعراب للنحاس (٧٠٧/٣)، الإملاء للعكبري (٢/

١٥٥)، التبيان للطوسي (٣٥٣/١٠)، التيسير للداني (٢٢٣)، تفسير الطبري (١٢٩/٣٠)،

تفسير القرطبي (٧٠/٢٠)، الحجة لابن خالويه (٣٧١)، الحجة لأبي زرعة (٧٦٤)، السبعة

لابن مجاهد (٦٨٦)، الغيث للصفاقسي (٣٨٤)، الكشف للزمخشري (٢٥٦/٤)، الكشف

للقيسي (٣٧٥/٢)، المجمع للطبرسي (٤٩١/١٠)، المعاني للأخفش (٥٣٨/٢)، المعاني

للغراء (٢٦٥/٣)، تفسير الرازي (١٨٥/٣١)، النشر لابن الجزري (٤٠١/٢).

(٥) أخرجه ابن جرير (٥٩٢/١٢ - ٥٩٣) (٣٧٣٠٨) و (٣٧٣١٠).

وذكره السيوطي في الدر (٥٩٦/٦).

(٦) أخرجه ابن جرير (٥٩٣/١٢) (٣٧٣١١).

[وقال] أبو عبيدة: ﴿فَلَا أَقْنَحَمَ الْعُقَبَةَ﴾: فلم يقتحم العقبة في الدنيا. ثم فسر العقبة فقال: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعُقَبَةُ. فَكُ رِقَبَةٌ. أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾.

قال أبو على: قول من قال: ﴿فَكُ رِقَبَةٌ. أَوْ إِطْعَمٌ﴾ المعنى فيه: [و] (١) ما أدراك ما اقتحام العقبة، لا بد من تقدير هذا المحذوف؛ لأنه لا يخلو من أن تقدّر حذف (٢) هذا المضاف أو لا تقدره، فإن لم تقدّره وتركت الكلام على ظاهره، كان المعنى: العقبة فك رقبة، ولا تكون العقبة الفك؛ لأنه عين والفك حدث، والخبر ينبغى أن يكون المبتدأ في المعنى، فإذا لم يستقم كان المضاف مراداً؛ فيكون المعنى: اقتحام العقبة: فك رقبة أو إطعام، أى: اقتحامها أحد هذين، أو هذا الضرب من فعل القرب.

ومثل هذا قوله -تعالى-: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَطْمَةُ. نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ﴾ [الهمزة: ٥، ٦]، أى: الحطمة نار الله. ومثله: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيئة نَارِ حَامِيَةٍ﴾ [القارعة: ١٠، ١١]، أى: هي نار حامية. وكذلك قوله: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ. يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ﴾ [القارعة: ٣، ٤]. المعنى: القارعة يوم يكون الناس؛ فإن «القارعة» مصدر؛ فيكون اسم الزمان خبراً عنه، فهذه الجمل التي من الابتداء والخبر تفسير لهذه (٣) الأشياء المتقدم ذكرها من نحو: اقتحام العقبة، والحطمة، والقارعة؛ كما أن قوله: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [الحجرات: ٣] تفسير للوعد.

ومعنى: ﴿فَلَا أَقْنَحَمَ الْعُقَبَةَ﴾: لم يقتحمها، وإذا كانت «لا» بمعنى «لم» لم يلزم تكريرها؛ كما لا (٤) يلزم التكرير مع «لم»، فإن تكررت في موضع نحو: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى﴾ [القيامة: ٣١] فهو كتكرير: ﴿لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا﴾ [الفرقان: ٦٧]، وقوله: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [١٧]، أى: كان مقتحم العقبة وفك الرقبة -مع ما أتاه من هذه القرب- مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا؛ فإنه إن لم يكن منهم لم تنفعه قربه؛ لإحباط الكفر لها.

قال أبو الحسن: هي أجود من الأخرى، وبها نقرأ.

(١) سقط في ب.

(٢) زاد في أ: هذا.

(٣) في ب: هذه.

(٤) في أ: لم.

وقوله: ﴿فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ [١٤] جاز أن يوصف اليوم بهذا؛ كما جاز أن يقال: لَيْلٌ نَائِمٌ، وَنَهَارٌ صَائِمٌ، ونحو ذلك.

وَمَنْ قَالَ: ﴿فَكَ رَقَبَةٌ أَوْ أَطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾، فإنه يجوز أن يكون ما ذكر من الفعل تفسيرا لاقتحام العقبة.

فإن قُلْتُ: إنَّ هذا الضرب لم يفسر بالفعل، وإنما فسر بالابتداء والخبر، مثل قوله: ﴿نَارُ اللَّهِ الْمَوْقَدَةُ﴾، وقوله: ﴿نَارُ حَامِيَةٍ﴾، وهذه جُمْلٌ من ابتداء وخبر، وليس فيها شيء من الفعل والفاعل؛ فَهَلَّا رَجَّحْتَ القراءةَ الأخرى من أجل هذه الكثرة والحمل عليها؟

قيل: إنه قد يمكن أن يكون قوله: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ وَعَادٌ بِالْقَارِعَةِ﴾ [الحاقة: ٤] تفسيرا لقوله -تعالى-: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ٣]، ويكون تفسيرا على المعنى. وقد جاء: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ﴾ [آل عمران: ٥٩]، وفسر المثل بقوله: ﴿خَلَقْتُم مِّن تَرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩]. فكَذَلِكَ قَوْلُ مَنْ قَالَ: ﴿فَكَ رَقَبَةٌ أَوْ أَطْعَمَ﴾.

وزعموا أن أبا عمرو احتج لقراءة: ﴿فَكَ رَقَبَةٌ﴾ بقوله: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾؛ كأنه لما كان فعلا وجب أن يكون المعطوف عليه مثله. وقد يجوز أن يكون ذلك كالقطع من الأول والاستئناف؛ كأنه أعلم أن فَكَاكَ الرقبة من الرق من الذين آمنوا؛ لأنه بالإيمان يُحَرِّزُ ثَوَابَ ذَلِكَ وَيُحَوِّزُهُ، فإذا لم ينضمَّ الإيمان إلى فِعْلِ الْقُرْبِ التي تَقَدَّمَ ذكرها لم ينفع ذلك.

قال: وقرأ ابن كثير وابن عامر ونافع وعاصم في رواية أبي بكر والكسائي: ﴿مَوْصَدَةٌ﴾ [٢٠] بغير همز، وفي سورة الهمزة مثله.

وقرأ أبو عمرو وحمزة، وحفص عن عاصم: ﴿مَوْصَدَةٌ﴾ بالهمز في الموضعين^(١).

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٣٩)، الإملاء للعكبري (١٥٥/٢)، البحر المحيط (٤٧٦/٨)، (٤٧٧)، التبيان للطوسي (٣٥٣/١٠)، التيسير للداني (٢٢٣)، تفسير القرطبي (٧٢/٢٠)، الحجة لابن خالويه (٣٧٢)، الحجة لأبي زرعة (٧٦٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٨٦)، الغيث للصفاقسي (٣٨٤)، الكشاف للزمخشري (٢٥٧/٤)، الكشاف للقيسي (٣٧٧/٢)، المجمع للطبرسي (٤٩١/١٠)، النشر لابن الجزري (٣٩٠/١).

[قال] ^(١) أبو عبيدة: ﴿نَارٌ مُؤَصَّدَةٌ﴾: مطبقة، «أصدت» و «أوصدت» لغتان، أى: أطبقت.

قال أبو علي: مَنْ قال: ﴿مُوصَدَةٌ﴾ فلم يهزم، احتمال أمرين: أحدهما: أن يكون على لغة من قال: أوصدت، والوصيد، و «موصدة» على هذا «مُفَعَّلَةٌ»، مثل: «مُوعَدَةٌ»، ولا سبيلَ إلى همزها إلا على قول: [من الوافر] مُؤَسَّى (٢)

والآخر: [أن يكون] ^(٣) من: «أصد»، مثل «أمن»؛ فعلى هذا تقول: ﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾، كما تقول: مُؤَمَّنَةٌ، ثم تخفف فتقلبها واواً.

كما تقول في تخفيف جُوْنَةٌ، ويُوْس، ونُوْى: جُوْنَةٌ، ويُوْس، ونُوْى، فتقلبها في التخفيف واواً.

ومن همزه فقال: ﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾ أخذها من: آصَدْتُ. فإذا جاء ^(٤) باسم الفاعل أو المفعول قال: مُوصَدَةٌ، كما تقول: مُؤمَّنة. ويجوز فيمن همز أن تكون من «الوصيد»، وهمزه على قياس: [من الرجز]

أَحَبُّ الْمُؤَقَّدِينَ إِلَى مُؤَسَّى (٥) وقد حكي: وَضَعْتَهُ يَتْنًا، وَوَتْنَا، وَأَتْنَا ^(٦)، فجاء في الفاء الحروف الثلاثة.

[حدثنا ابن مجاهد] ^(٧) قال: حدثنا الخزاز عن محمد بن يحيى عن أبي الربيع عن حفص عن عاصم: ﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾ و ﴿المشائمة﴾ [١٩] بالكسر فيهما.

قال غير أحمد: يعنى إذا وقف، فأما إذا وصل فالفتح لا غير.

قال أحمد: حدثني الدباغ عن أبي الربيع عن حفص عن عاصم: ﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾ مهموزة، و ﴿المشائمة﴾ مشددة.

(١) سقط في أ.

(٢) تقدم.

(٣) سقط في أ.

(٤) في أ: جعلها.

(٥) تقدم.

(٦) اليتن: الولد المنكوس، يقال: يتنت يتنا: وضعت ولدها منكوساً فخرجت رجلاه قبل رأسه ويديه. المعجم الوسيط (يتن).

(٧) سقط في أ.

قال أحمد: كذا قال، وليس له وجه.

قال أبو علي: قولُ عاصم وإمالة الفتحة [التي] ^(١) في: ﴿مُؤَصِّدَةٌ﴾ نحو الكسر، وكذا: ﴿الْمَشَامَةُ﴾ - عَرَبِيٌّ.

قال سيبويه: قالوا: أخذت أخذه، وضربت ضربه، شَبَّه الهاء بالألف، فأمال ما قبلها كما يُمِيلُ ما قبل الألف.

فإن قُلْتَ: كيف أمالها، والألف لو كانت هنا موضع الهاء لم تَلْزَمَ فيها الإمالة؛ لأنه ليس كسرة ولا ياء؟

قيل: قد تُمَالُ الألف في الأواخر وإن لم يكن ما يوجب الإمالة، وذلك نحو قولهم: طَلَبْنَا، ورأيت عَنَّا، فكما أمالوا هذه الألف - وإن لم يكن في الكلمة ما يوجب الإمالة - كذلك أميلت الهاء؛ تشبيهاً بالألف. وهذه الإمالة في ذا الحرفِ على السنة مؤلِّدِي الكوفة والبصرة اليوم.

وأما التشديد في: ﴿الْمَشَامَةُ﴾ فلا أعلم له وجهًا.

* * *

(١) سقط في ب.

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذَكَرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي [سُورَةِ] (٢) «وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا»

قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَعَاصِمٌ وَابْنُ عَامِرٍ: ﴿وَضُحَاهَا﴾ [١] بفتح أو آخر آي هذه السورة، و«اللَّيْلِ» و«الضُّحَى».

وقرأ الكسائي بإضجاع ذلك كله، وإضجاع أو آخر آي سورة «وَاللَّيْلِ»، وسورة «وَالضُّحَى».

وقرأ حمزة: ﴿وَضُحَاهَا﴾ كسراً، ويفتح: ﴿لَلَّهَا﴾ [٢]، و﴿طَلَّهَا﴾ [٦]، وفي: «والضحى»: ﴿سَجَى﴾ [٢]. وفي «النازعات»: ﴿دَحَاهَا﴾ [٣٠]، ويكسر سائر ذلك. وقرأ نافع ذلك كله بين الفتح والكسر.

وقال خلف عن إسحاق عن نافع: آياتها وآيات «الضحى» و«الليل» و«الأعلى» وما أشبه ذلك - بين الفتح والكسر.

وقال محمد بن إسحاق عن أبيه وأحمد بن صالح عن وِزْش وقالون: آياتها كلها مفتوحات. وقال ابن جَمَازٍ: كان نافع يبطحها كلها إلا ﴿لَلَّهَا﴾ فإنه يفتحها وحدها.

وقال خارجة عن نافع مثله، يفتح ﴿لَلَّهَا﴾ ويبطح سائرهن.

وقال اليزيدي عن أبي عمرو: ذلك كله بين الفتح والكسر.

وكذلك قال عبد الوارث عن أبي عمرو.

وقال عباس: سألت أبا عمرو، فقرأ: ﴿وَضُحَاهَا﴾ و﴿تَلَاهَا﴾ و﴿جَلَاهَا﴾

و﴿دَحَاهَا﴾ يكسرهما كلها. قال: وسأله فقرأ: ﴿وَالضُّحَى﴾، و﴿سَجَا﴾، و﴿قَلَا﴾ يكسره.

وقال عبيد بن عقيل عن أبي عمرو: إنه قرأ آيات: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا وَالْقَمَرِ إِذَا

تَلَاهَا﴾ و﴿جَلَاهَا﴾. ﴿وَمَا أَذْرَاكَ﴾ بالياء في القرآن كله. ﴿وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ

كَفَرُوا﴾، ﴿وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [النحل: ٨٦]، ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ

الْكُبْرَى﴾ [النجم: ١٨] يكسرها في القرآن كله (٣).

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في أ.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٠)، التبيان للطوسي (٣٥٦/١٠)، التيسير للداني (٢٢٣)، =

قال أبو علي: وجه قول ابن كثير وعاصم وابن عامر في ترك الإمالة في هذه الحروف، أن كثيراً من العرب [لا يميلون هذه الألفات ولا يُنحَوْنَ بها نحو الياء. وَيُقَوِّى تَرْكُ الإمالة للألف أن الواو في «موسر» منقلبة عن الياء، والياء في «ميقات» و «ميزان» منقلبة عن الواو، ولم يلزم شيئاً من ذلك ما يدل على ما انقلبت عنه؛ فكذلك الألف ينبغي أن تترك غير ممالة ولا مُتَّحَى بها نحو الياء، وكذلك الألف في «آدم»، و «آخر» منقلبة عن الهمزة، ولم يلزم ما يدل على أنه من الهمز، وكذلك «جاء» و «نأء» في قول النحويين غير الخليل، وكذلك «أَسْتُوْا»؛ فكذلك الألف إذا لم تُمَلِّ كانت في حكم هذه الحروف.

وأما مَنْ أَمال؛ فلأن الألف لَمَّا كانت قريبة من الياء في المخرج، وأمكن فيها أن يُنْحَى بها نحو الكسرة؛ لِلزوم السكون لها، وتغيير الحركة لها للسكون - نُحَى بها نحو الياء؛ لأنها أذهب في الاعتلال من الياء والواو، يدلك على ذلك أنه يتسلط عليها من الاعتلال ما لا يتسلط عليهن، كَقَلْبٍ مَنْ قَلَبَهَا همزة في الوقف، في نحو: رأيتُ حُبلاً، وجواز تخفيف الهمزة بعدها في «هَبَاء»، وامتناعهم من إعلالهم الهمزة بعدهما، وإعلالهم إياها بعد الألف، وإيقاعهم لها تأسيساً، وامتناع ذلك في الياء والواو، اختصت أيضاً بالإمالة نحو ما انقلبت عنه، ولم يكن ذلك في الياء والواو، ويقوى ذلك تَبَقُّيْتُهُمُ الإطباق في نحو: اضبط تلك، والغنة في: مَنْ لَك؛ لتدل على الحرف الذي انقلب إلى لفظ المدغم فيه، كما تدل الألف بالإمالة على الحرف الذي انقلبت عنه، ويدلك على أنه لهذا المعنى أميلت، أن ما لم يكن منقلباً نحو الألفات من الحروف لم يمل.

وأما فصل حمزة بين بعض أواخر هذه الآي وبعض، وتَرْكُ الإمالة في: ﴿لَلَّهَا﴾ و ﴿لَحَّهَا﴾ و ﴿سَجَى﴾ و ﴿دَحَهَا﴾ فحسن؛ وذلك أن الألف إنما تُمَالُ نحو الياء لتدل على الياء، إذا كان انقلابها عن الياء، ولم يكن في هذه الحروف التي لم يُمَلِّها ألف منقلبة عن الياء؛ إنما هي منقلبة عن الواو، بدلالة: تَلَوْتُ، ودَحَوْتُ. فأما قولهم: أَدَجَى النعام، فعلى قياس «مَغْرَى» لَمَّا وَقَعَتْ خامسة قَلِيَتْ، وكذلك ما لم يُمَلِّ أَلْفَهُ من هذه الحروف؛ إنما لم يُمَلِّها لانقلابها عن الواو دون الياء.

= الحجة لابن خالويه (٣٧٢)، السبعة لابن مجاهد (٦٨٨)، الغيث للصفاسي (٣٨٨)، الكشف للقيسي (٣٨١/٢)، تفسير الرازي (١٨٩/٣١)، النشر لابن الجزري (٣٧/٢).

وأما مَنْ لم يفصل بينهما كأبى عمرو والكسائي؛ فإنما لم يفصلا لأن الألف المنقلبة عن الواو قد توافق المنقلبة عن الياء؛ ألا ترى أن «تَلَوْتُ» و «طَحَوْتُ» ونحوهما قد يجوز في أفعالها -وهي على العدة التي هي عليها- أن تنقلب إلى الياء، نحو: «تَلَيْ»^(١) إذا بُنِيَ الفعل للمفعول به؛ فلما وافقت في هذا ما كان من الياء استجازوا إمالته، كما استجازوا إمالة ما كان من الياء، ومع ذلك فإنَّ الياء تغلب على الواو^(٢).

ألا ترى أنها إذا كانت رابعة في الفعل أَلَزِمَ بدل الياء نحو: «أَغزيت»، وكذلك إذا كان في اسم، نحو: «الْمَغزِي» و «الْمَدْعِي» - تُنَى بالياء، وكذلك في نحو: «مَسْنِي» و «مَعْدِي» تنقلب إلى الياء، ولا تجد الياء تُقَلَّبُ إلى الواو في هذا النحو؟! فلما كانت هذه في حكم الانقلاب عن الياء أَجْرُوا الألف مُجَرَى الألف المنقلبة عن الياء، ويدل ذلك على أنه^(٣) لهذا المعنى استجازوا الإمالة في باب [دَحَا]، و «طَحَا» و «تَلَا» و «سَجَا»^(٤)، أن ما كان من الأسماء أَلْفُهُ منقلبة عن الواو نحو: العَصَا والعَطَا، لم يجيزوا فيه الإمالة؛ لما لم تكن تنقلب واوها إلى الياء، كما انقلبت إليها في الفعل. فإنَّ قُلْتُ: فقد زعم أنهم أمالوا «العَسَا» و «الكَبَا» و «الْمَكَا»^(٥) - فذلك من القلة

(١) زاد في أ: به.

(٢) من أول لا يميلون هذه الألفات إلى هنا سقط من أ.

(٣) في أ: أن.

(٤) في أ: دحاه، وطحاه، وسجا، وتلا.

(٥) وإن كان المنقوص من بنات الياء أظهرت (الياء).

فأما «ما كان من بنات الواو» فمثل قفا؛ لأنه من قَفَوْتُ الرجل، تقول: قَفَوَانِ، وعَصَا عَصَوَانٍ؛ لأن في عصا ما في قفا. تقول: عَصَوْتُ ولا تُمِيلُ أَلْفَهَا، وليس شيء من بنات الياء لا يجوز فيه إمالة الألف. وَرَجَا رَجَوَانِ، لأنه من بنات الواو، يدل ذلك على قول العرب: رَجَا فلا يميلون الألف، وكذلك الرضا تقول: رَضَوَانِ، لأن الرضا من الواو، يدل ذلك على ذلك مَرَضُوهُ والرَضَوَانِ. وأما مَرَضِي فبمنزلة مَسْنِيَّة. والسُّنَا بمنزلة القَفَا، تقول: سَتَوَانِ؛ وكذلك ما ذكرت لك وأشباهه، وإذا علمت أنه من بنات الواو وكانت الإمالة تجوز في الألف أظهرت الواو، لأنها أَلِفُ مكان الواو، فإذا ذهبت الألف فالتى الألف بدل منها أولى. يدل ذلك على ذلك أنهم يقولون: غَزَا فيميلون الألف، ثم يقولون: غَزَوَا، وقالوا: الكَبَا ثم قالوا: الكَبَوَانِ، حدثنا بذلك أبو الخطاب عن أهل الحجاز. وسألت الخليل عن العَسَا الذي في العينين؛ فقال: عَسَوَانِ؛ لأنه من الواو، غير أنهم قد يلزمون بعض ما يكون من بنات الواو انتصاب الألف، ولا يجيزون الإمالة تخفيفاً للواو. ينظر: الكتاب (٣/ ٣٨٦، ٣٨٧).

بحيث لا يسوغ الاعتراض به.

وأما مَنْ جَمَعَ بين الأمرين - كما زُوِيَ عن نافع أنه فتح: ﴿تَلَّهَا﴾ وأمال غيرها، وكل واحد من الإمالة وخلافها جائز - فقوله حَسَنٌ؛ لأخذه بشيئين كل واحد منهما مسموع مأخوذ به، فأخذ بأحدهما مرة، وبالأخر مرة أخرى.

وأما كسر الراء من ﴿رَأَى﴾ فقد تقدم القول فيه.

قال: قرأ نافع وابن عامر: ﴿فَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا﴾ [١٥] بالفاء، وكذلك في مصاحف أهل المدينة والشام. وقرأ الباقون: ﴿وَلَا يَخَافُ﴾ بالواو، وكذلك في مصاحفهم^(١).

قال أبو علي: الواو يجوز أن تكون في موضع حال من: ﴿فَسَوَّلَهَا﴾ غير خائف عقباها، أى: غير خائف أن يتعقّب عليه فى شىء مما فعله، وفاعل «يخاف»: الضمير العائد إلى قوله - تعالى -: ﴿رَبُّهُمْ﴾. وقيل: إن الضمير يعود إلى النبي صالح ﷺ الذى أرسل إليهم. وقيل: ﴿إِذْ أَنْبَعَتْ أَشْقَنَهَا﴾ وهو لا يخاف عقباها، أى: لا يخاف من إقدامه على ما أتاه مما نهى عنه؛ ففاعل «يخاف» العاقر على هذا، والفاء للعطف على قوله: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا﴾ [١٤] ﴿فَلَا يَخَافُ﴾؛ كأنه تبع تكذيبهم وعقرهم أن لم يخافوا.



(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٠)، الإعراب للنحاس (٧١٥/٣)، الإملاء للعكبرى (٢/١٥٥)، البحر المحيط (٤٨٢/٨)، التبيان للطوسى (٣٥٦/١٠)، تفسير الطبرى (٣٠/١٣٨)، تفسير القرطبي (٨٠/٢٠)، الحجة لابن خالويه (٣٧٢)، الحجة لأبى زرعة (٧٦٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٨٩)، الغيث للصفاسى (٣٨٤)، الكشف للزمخشري (٢٦٠/٤)، الكشف للقيسى (٣٨٢/٢)، المجمع للطبرسى (٤٩٧/١٠)، المعانى للفراء (٢٦٩/٣)، تفسير الرازى (١٩٦/٣١)، النشر لابن الجزرى (٤٠١/٢).

[بِسْمِ اللَّهِ] ^(١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ «وَاللَّيْلِ»

[رَوَى] البُزَيْرِيُّ عن ابن كثير: ﴿نَارًا تَلْظِي﴾ [١٤] مشددة التاء. [و] قبل عن النبيل يخفف، وكذلك الباقون ^(٢).

قال أبو علي: هذا في الحُسْنِ دون قوله: ﴿فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ﴾ [الأعراف: ١١٧] وذلك أن قبل التاء ساكنًا، والتاء المدغمة ساكنة، وليس حرف لين؛ فيكون كقول مَنْ قال: ﴿فَلَا تَنَاجَوْا﴾ [المجادلة: ٩]؛ فيكون في المنفصل مثل «دَابَّة» في المتصل.

ومثل: «لَا تَنَاجَوْا» من ^(٣) المنفصل، قولهم في القسم: لَاهَا اللَّهُ، فيمن أثبت الألف.

ومَنْ قال: «يَخْطَفُ» فأسكن الخاء مع إدغام تاء «تفتعل» في الطاء، جاز على قوله: ﴿نَارًا تَلْظِي﴾. فمن قال: ﴿فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ﴾ لم يدغم في هذا الموضع؛ لما ذكرناه ^(٤).

وإن أدغم فعلى ^(٥) قياس. يَخْطَفُ.

* * *

(١) سقط في أ.
(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٢٠)، التيسير للداني (٢٢٣، ٢٢٤)، الحجة لابن خالويه (٣٧٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٨٨، ٦٨٩)، الغيث للصفاسي (٣٨٩)، تفسير الرازي (١٨٩/٣١)، النشر لابن الجزري (٣٧/٢) وما بعدها.

(٣) في ب: في.

(٤) في ب: ذكرناه.

(٥) في أ: فعل.

[بِسْمِ اللَّهِ] ^(١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ «الضُّحَى» ^(٢)

أبو عمرو [يكسرها] ^(٣) في رواية عباس . [و] نافع بين الفتح والكسر . [و] يزيدى عن أبي عمرو بين الكسر والفتح ، وكذلك عبد الوارث [و] ابن جَمَّاز عن نافع يكسرها .

[وقرأ الباقون بالفتح .]

قال أبو علي : قَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ ^(٤) .

* * *

(١) سقط في أ .

(٢) في أ : الضحى .

(٣) أى : يكسر رءوس أيها . ينظر : السبعة لابن مجاهد .

(٤) ينظر : إتحاف الفضلاء (٤٤٠) ، التيسير للداني (٢٢٣ ، ٢٢٤) ، الحجة لابن خالويه

(٣٧٣) ، السبعة لابن مجاهد (٦٩٠) ، الغيث للصفاقسى (٣٨٩) ، تفسير الرازى (٣١) /

(١٨٩) ، النشر لابن الجزرى (٣٧/٢) .

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْعَلَقِ

قرأ ابن كثير - فيما قرأت على قبله - : ﴿أَنْ رَأَاهُ﴾ [٧] قصراً بغير ألف بعد الهمزة في وزن: رَعَهُ.

قال أحمد: وهو غَلَطٌ، لا يجوز إلا ﴿رَأَاهُ﴾ مثل: رَعَاهُ، مُمَالًا وغير مُمَالٍ. وقرأ (٢) ابن عامر، وعاصم - في رواية أبي بكر - وحمزة والكسائي: ﴿أَنْ رَأَاهُ﴾ بكسر الراء، وبعد الهمزة ألف، في وزن: رعاه.

وقرأ نافع: ﴿أَنْ رَأَاهُ﴾ فتح. وحفص عن عاصم لا يكسر أيضا. وأبو عمرو يفتح الراء ويكسر الهمزة (٣).

قال أبو علي: ينبغى أن يعنى بكسر الراء إمالة فتحتها نحو الكسرة (٤)؛ لأنَّ بَعْضَ مَنْ يُوَثِّقُ بَضْبُهُ لِلْقِرَاءَةِ زَعَمَ أَنَّ حَمْزَةَ وَالْكَسَائِيَّ وَأَبَا بَكْرٍ عَن عَاصِمٍ يَقْرَءُونَ: ﴿أَنْ رَأَاهُ﴾ بإمالة الراء والهمزة والألف.

قال أبو علي: إِنَّ قُلْتَ: إِنَّ الْأَلْفَ قَدْ حُذِفَتْ مِنْ مُضَارِعِ «رَأَى» فِي قَوْلِهِمْ: أَصَابَ النَّاسَ جَهْدٌ وَلَوْ تَرَّ مَا أَهْلُ مَكَّةَ، فَهَلَّا جَازَ حَذْفُهَا أَيْضًا مِنَ الْمَاضِي؟

قيل: إِنَّ الْحَذْفَ لَا يَقَاسُ، لَا سِيمَا فِي نَحْوِ هَذَا إِذَا كَانَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ. فَإِنَّ قُلْتَ: فَقَدْ جَاءَ: ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١]، وَلَا يَكُونُ إِلَّا فِعْلًا؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ لَا يُحْدَفُ مِنْهُ.

وقال روبة: [من الرجز]

وَصَانِي الْعَجَاجُ فِيمَا وَصَّنِي (٥)

قيل: إن ذلك من (٦) القلة بحيث لا يسوغ القياس عليه، ولعلَّ ابن كثير نظر إلى

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: وقال.

(٣) ينظر: التبيان للطوسي (٣٨٠/١٠)، الحجة لابن خالويه (٣٧٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٩٢)، الغيث للصفاسي (٣٩٢)، النشر لابن الجزري (٤٤/٢، ٤٦).

(٤) في أ: الكسر.

(٥) تقدم.

(٦) في أ: في.

هذه المواضع. ومِمَّا يُضَعِفُ ذلك أَنَّ الألفَ تَثَبُّتُ حيثُ تحذفُ الياءُ والواوُ.
 أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ قَالَ: ﴿إِذَا يَسِرُّ﴾ فَحَدَفَ الياءُ فِي الفاصلةِ، لَمْ يَحْدَفْ مِنْ نَحْوِ:
 ﴿وَأَيْلٍ إِذَا يَعْشَى. وَالتَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾ [اللَّيْلِ: ١، ٢]؟! فَإِنْ قُلْتَ: فَقَدْ جَاءَ مَا أَنشَدَهُ بَعْضُ
 البصريين: [من الوافر]

مَنْ رَأَى مِثْلَ مَعْدَانَ بْنِ لَيْلَى إِذَا مَا التُّسْعُ طَالَ عَلَى الْمَطِيَّةِ^(١)
 قيل: ليس الذي قرأه ابنٌ كثيرٌ كذلك؛ وذلك أن الشاعر قلبَ الهمزة قلبًا ولم
 يخفف على تخفيف القياس، ولكن على حد قوله: [من الكامل]

..... لا هَنَّاكَ المَرْتَعِ^(٢)

فلما قلبَ التقى ساكنان؛ فحذف لذلك، و ﴿أَنْ رَأَهُ﴾ فَضَرَّ مُحَقِّقُ الهمزة.

ومثل تخفيف الشاعر قول الآخر: [من الطويل]

..... عَلَى أَنْ قَيْنَا لَمْ يَطَأَ بَاهَ مَحْرَمِ^(٣)

وهذا لا يستقيم مع تحقيق الهمزة. فأما قوله: [من الطويل]

..... كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا^(٤)

فيكون على وجهين:

أحدهما: أنه أثبت الألف في «تري» في موضع الجزم؛ تشبيهاً بالياء في قوله:

[من الوافر]

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي
 ونحوه.

والآخر: أن يكون حقق الهمزة كما حقق الآخر في قوله: [من الوافر]

أَرَى عَيْنِي مَا لَمْ تَرَ أَيَّاهُ^(٦)

فحذف للجزم، ثم خفف على حد التخفيف في «الْمَرَاةِ» و «الْكَمَاةِ»، و «رَأَيْتَ»
 في الآية هي التي تدخل على الابتداء والخبر، والدليل على ذلك اتصال الضمير في

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) تقدم.

(٥) تقدم.

(٦) تقدم.

قوله: ﴿أَنْ رَّاهُ﴾، ولولا أنه الداخِل على الابتداء لم يجز اتصال الضمير على هذا الحد. وقوله: ﴿أَسْتَقَى﴾ في موضع المفعول الثاني.

قال: وقرأ ابن عامر، وعاصم في رواية أبي بكر، وحمزة والكسائي: ﴿أَنْ رَّاهُ﴾ بكسر الراء وبعد الهمزة ألف، في وزن: رَعَاه. وقرأ نافع: ﴿أَنْ رَّاهُ﴾ فتح. وحفص عن عاصم لا يكسر أيضًا.

[وقرأ] أبو عمرو بفتح الراء ويكسر الهمزة.

وقال أبو علي: قول ابن عامر، وعاصم في رواية أبي بكر، وحمزة والكسائي: ﴿أَنْ رَّاهُ﴾ أمالوا الفتحة التي على الراء؛ لإمالة فتحة الهمزة، وصار إمالة الفتحة للفتحة، كإمالة الألف في قولهم: رأيت عمادا، لإمالة الألف.

ألا ترى أنك قد تُمِيلُ الفتحة كما تميل الألف في قولك: من عمرو، كما تقول: من نار، ومن عار^(١)؟!

و [قال]: ^(٢) قراءة نافع: ﴿أَنْ رَّاهُ﴾ فتح، وكذلك حفص عن عاصم، فإنهما لم يميلا للإمالة، كما أن مَنْ قال: رأيت عمادا، لم يميل للإمالة. وأما قول أبي عمرو بفتح الراء وكسر الهمزة، فإنه لم يُمِيلْ أيضًا للإمالة، وأمال الألف في «رَأَى»، وأمال فتحة الهمزة؛ لتميل الألف التي بعدها نحو الياء.

* * *

(١) في أ: غار.

(٢) سقط في ب.

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْقَدْرِ

قرأ الكسائي: ﴿مَطَّلِعٌ﴾ [٥] بكسر اللام.

وَرَوَى عُيَيْدٌ عَنْ أَبِي عَمْرٍو (٢): ﴿مَطَّلِعٌ﴾ بكسر اللام.

وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر وحمزة: ﴿مَطَّلِعٌ﴾ بفتح اللام (٣).

قال أبو علي: الْمَطَّلِعُ فِي قَوْلِهِ -تَعَالَى-: ﴿حَتَّىٰ مَطَّلِعَ الْكَافِرِينَ﴾ مصدر؛ يدل على ذلك أن المعنى: سلام هي حَتَّىٰ وَقَتِ طُلُوعِهِ، وَإِلَىٰ وَقَتِ طُلُوعِهِ، فهذا نحو: مَقْدَمُ الْحَاجِّ، وَخُفُوقُ النِّجْمِ، تَجْعَلُ (٤) الْمَصْدَرُ فِيهِ زَمَانًا عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ الْمُضَافِ؛ فَكَذَلِكَ «الْمَطَّلِعُ».

وإذا كان كذلك فالقياس أن تفتح اللام، كما أن مصادرَ سائرِ ما كان من «فَعَلَ يَفْعُلُ» مفتوحُ العين، نحو: الْمُقْتَلُ وَالْمَخْرُجُ.

فأما الكسر؛ فلأنَّ من المصادر التي ينبغي أن تكون على «الْمَفْعَلِ» ما قد كسر، نحو (٥): علاه المَكْبِرُ، وَالْمَعْجِزُ، وَقَوْلُهُ -تَعَالَى-: ﴿رَسَّالُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢]؛ فكذلك كسر «الْمَطَّلِعِ» وَإِنْ كَانَ الْقِيَاسُ الْفَتْحَ.

وأما الْمَسْجِدُ فكان القياس فيه -إذا كان اسْمُ الْمَوْضِعِ مِنْ «سَجَدَ يَسْجُدُ» - الْفَتْحَ. وسيبويه يحمله على أنه [اسم] (٦) البيت، ولو كان اسم الموضع على القياس لوجب أن يفتح على قياس ما عليه سائر هذا الباب؛ فقول من كَسَرَ اللام من «الْمَطَّلِعِ»، على أنه جاء شاذًّا عَمَّا عَلَيْهِ بَابُهُ وَالكَثْرَةُ.

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: عن أبي عمر الدوري عن الكسائي.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٢)، الإعراب للنحاس (٧٤٥/٣)، الإملاء للعكبري (١٥٦/٢)، البحر المحيط (٤٩٧/٨)، التبيان للطوسي (٣٨٤/١٠)، التيسير للداني (٢٢٤)، تفسير الطبري (١٦٨/٣٠)، تفسير القرطبي (١٣٤/٢٠)، الحجة لابن خالويه (٣٧٤)، الحجة لأبي زرعة (٧٦٨)، السبعة لابن مجاهد (٦٩٣)، الفهيد للصفاسي (٣٩١)، المعاني للفراء (٢٨٠/٣)، تفسير الرازي (٣٧/٢٢)، النشر لابن الجزري (٤٠٣/٢).

(٤) في ب: يجعل.

(٥) في ب: كقولهم.

(٦) سقط في ب.

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْبَيِّنَةِ

قال: قرأ نافع وابن عامر: ﴿خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ [٧]، ﴿شَرُّ الْبَرِيَّةِ﴾ [٦] مهموزتين. وقال هشامُ بْنُ عَمَّارٍ عن ابن عامر بغير همز (٢). وكذلك قرأ الباقون بغير همز.

قال أبو علي: ﴿الْبَرِيَّةِ﴾ من «بَرَأَ اللَّهُ الْخَلْقَ»؛ فالقياس فيه الهمز، إلا أنه مِمَّا تَرَكَ هَمْزُهُ، كقولهم: «النَّبِيُّ» و«الذَّرِيَّةُ» و«الخَايِبَةُ» في أنه ترك فيه الهمزة، فالهمز فيه كالرد إلى الأصل المتروك في الاستعمال؛ كما أن مَنْ هَمَزَ «النَّبِيُّ» كان كذلك. وتَرَكَ الهمز فيها أجود، وإن كان الهمزُ الأصل؛ لأنه لَمَّا تَرَكَ فيه الهمزُ صار كرده إلى الأصولِ المرفوضة، مثل: [من البسيط]

..... ضَنِئُوا (٣)

وما أشبهه من الأصول التي لا تستعمل.

وَهَمْزٌ مَنْ هَمَزَ: «الْبَرِيَّةِ» يدل على فساد قول مَنْ قال: إنه مِنَ الْبَرِيِّ الذي هو التراب؛ ألا ترى أنه لو كان كذلك لم يَجُزْ هَمْزٌ مَنْ هَمَزَهُ على حالٍ إِلَّا عَلَى وَجْهِ الْعَلَطِ، كما حَكَوْا: اسْتَلَأَمْتُ الْحَجَرَ، ونحو ذلك من الغلط الذي لا وجه له في الهمز.

* * *

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٢)، الإعراب للنحاس (٧٥٠/٣)، الإملاء للعكبري (٢/١٥٧)، البحر المحيط (٤٩٩/٨)، التبيان للطوسي (٣٨٨/١٠)، التيسير للداني (٢٢٤)، تفسير الطبري (١٧٠/٣٠)، تفسير القرطبي (١٤٥/٢٠)، الحجة لابن خالويه (٣٧٤)، الحجة لأبي زرة (٧٦٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٩٣)، الغيث للصفاسي (٣٩١)، الكشف للزمخشري (٢٧٥/٤)، الكشف للقيسي (٣٨٥/٢)، المجمع للطبرسي (٥٢٢/١٠)، تفسير الرازي (٥٠/٣٢)، النشر لابن الجزري (٤٠٧/١).

(٣) تقدم.

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذَكَرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الزَّلْزَلَةِ

[رَوَى] أَبَانُ عَنْ عَاصِمٍ: ﴿خَيْرًا يُرَّهُ﴾ [٧] و ﴿شَرًّا يُرَّهُ﴾ [٨].

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ وَعَاصِمٌ: ﴿خَيْرًا يَرُّهُ﴾ و ﴿شَرًّا يَرُّهُ﴾ بِالْفَتْحِ فِيهِمَا (٢).

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: مَنْ قَرَأَ: ﴿خَيْرًا يُرَّهُ﴾ جَعَلَ الْفِعْلَ مَنْقُولًا مِنْ: «رَأَيْتَ زَيْدًا»، إِذَا أَدْرَكَتْهُ بِبَصْرِكَ، و «أَرَيْتَهُ عَمْرًا»، وَبُنِيَ الْفِعْلُ لِلْمَفْعُولِ، فَقَامَ أَحَدُ الْمَفْعُولَيْنِ مَقَامَ الْفَاعِلِ، وَتَعَدَّى إِلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي مِنَ الْمَفْعُولَيْنِ لِلْفِعْلِ إِذَا بُنِيَ لِلْفَاعِلِ.

وَمَنْ قَالَ: ﴿يَرُّهُ﴾ جَعَلَهُ الْفِعْلَ الْمَتَعَدِّيَ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، مِثْلَ: «لَمَسْتُ» فِي التَّعَدِّيِّ، وَالْمَعْنَى فِي الْقِرَاءَتَيْنِ: مَنْ يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَّ جَزَاءَهُ؛ أَلَا تَرَى أَنْ مَا عَمِلْتَهُ مِنْ خَيْرٍ قَدْ سَلَفَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَرَاهُ!؟ فَهَذَا مِنْ (٣) حَذَفَ الْمُضَافَ كَقَوْلِهِ: ﴿تَرَى الظَّالِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾ [الشورى: ٢٢] فَالْمَعْنَى عَلَى أَنْ جَزَاءَهُ وَاقِعٌ بِهِمْ لَا مَا كَسَبُوهُ (٤) مِنْ أَفْعَالِهِمُ الَّتِي قَدْ مَضَتْ.

قَالَ: وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ عَامِرٍ وَحَفْصُ بْنُ عَاصِمٍ وَبُرَيْدٌ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ وَحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ، وَنَافِعٌ فِي رِوَايَةِ الْحُلَوَانِيِّ عَنْ قَالُونَ، وَوَرَّشٌ عَنْ نَافِعٍ: ﴿يَرَّهُوُ﴾. [وَرَوَى] هِشَامُ بْنُ عِمَارٍ عَنْ ابْنِ عَامِرٍ: ﴿خَيْرًا يَرَّهُ﴾ و ﴿شَرًّا يَرَّهُ﴾ جَزَمَ. وَالْكَسَائِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ: ﴿خَيْرًا يَرَّهُ﴾ و ﴿شَرًّا يَرَّهُ﴾ سَاكِنَتَيْنِ. وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو فِي رِوَايَةِ الْيَزِيدِيِّ وَعَبَّاسٍ: ﴿خَيْرًا يَرَّهُ﴾، و ﴿شَرًّا يَرَّهُ﴾ مُشْبَعَتَانِ (٥).

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: إِثْبَاتُ الْوَاوِ فِي: ﴿يَرَّهُوُ﴾ بَعْدَ الْهَاءِ هُوَ الْوَجْهُ؛ كَمَا تَقُولُ: أَكْرَمُهُوُ، وَضَرَبُهُوُ، فَتَثْبِتُ الْوَاوَ بَعْدَ الْهَاءِ فِي الْوَصْلِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْهَاءَ تَتَّبِعُهَا حَرْفٌ

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٢)، البحر المحيط (٥٠٢/٨)، التبيان للطوسي (٣٩٢/١٠)، التيسير للداني (٢٢٤)، تفسير القرطبي (١٥١/٢٠)، الحجة لأبي زرع (٧٦٩)، السبعة لابن مجاهد (٦٩٤)، الكشف للقيسي (٣٨٦/٢)، تفسير الرازي (٣٢، ٦١، ٣١١/١).

(٣) في أ: في.

(٤) في أ: كسبوا.

(٥) ينظر: السبعة (٦٩٤).

اللين، الواو أو الياء إذا كان قبلها كسرة أو ياء، نحو: بهي، وعَلَيْهِ، وإنما تُحَلَى من حرف اللين في نحو: «ضَرْبَهُ» و «لَهُ» في الشعر، وفي لغة ليست بذلك في الاشتهار.

وقد تقدم ذكر ذلك.

فأما مَنْ جَزَمَ فقال: ﴿يِرَةٌ﴾ في الوصل، فأبو الحسن يزعم أن ذلك لغة، ويُسَبِّهُ أن تكون غامضة خفية؛ لأنَّ سيبويه لم يذكُرْهَا، فمن قال: ﴿يِرَةٌ﴾ فجزم في الوصل، فهو على هذه اللغة. وقد جاء ذلك في الشعر كقوله: [من الطويل]

..... وَمِطْوَايَ مُشْتَاقَانَ لَهُ أَرْقَانَ^(١)

فأما قول أبي عمرو: ﴿خَيْرًا يِرَهُو﴾، و ﴿شَرًّا يِرَهُو﴾ مشبعتان: فإن أراد بالإشباع إلحاقه الواو فهو كما تقدم، وإن أراد بالإشباع أنه حرك ولم يُسَكِّنْ كما أسكن مَنْ قال: ﴿يِرَةٌ﴾ فوجهه أن الألف لَمَّا كانت محذوفة للجزم، ولم يَكُنْ حَذْفُهَا لازماً، كان بمنزلتها إذا ثَبَّتْ معها الألف؛ كما أنَّ الياء في قوله: [من الرجز]

..... [ب] العَوَاوِرِ^(٢)

في تقدير الثبات وإن كان محذوفاً؛ ألا ترى أن الشاعر يضطر فيثبت الألف في هذا النحو، نحو قوله: [من الرجز]

وَلَا تَرَضَّاهَا وَلَا تَمَلَّقُ^(٣)

فلما كان كذلك كان في حكم الثبات، وإذا كان كذلك حَسُنَ حَذْفُ حرف اللين معه، كما يَحْسُنُ حَذْفُهُ لو كانت الألف ثابتة؛ لأنَّ الهاء خفية، فلو أثبت الواو لكنت كأنك جَمَعْتَ بين الساكنين. ويكره ذلك من وجه آخر، وهو اجتماع حروف متقاربة^(٤)؛ فحذف لذلك.

* * *

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) في أ: المتقاربة.

[بِسْمِ اللَّهِ] ^(١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْقَارِعَةِ

قال: قال أبو حاتم: أمال أبو عمرو ﴿القارعة﴾ ^(٢) [١].

قال أبو علي: إمالة ﴿القارعة﴾ -وإن كانَّ المستعلى فيه مفتوحًا- جائزة؛ وذلك أن كسرة الراء غلبت عليها فأمالتها، وقد أمالت ما تباعد عنها بحرف نحو: قَادِر. وزعم سيويه أن ذلك لُغَةٌ قَوْمٌ تُرْتَضَى ^(٣) عربيتهم، وكذلك: طَارِد، وَغَارِم، وَطَائِر، كل ذلك تجوز ^(٤) إمالته إذا كانت الراء مكسورة. قال سيويه: ويُشَدُّ أصحابُ هذه اللغة: [من الطويل]

عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَن بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ بِمُنْهَمِرِ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبٍ ^(٥)
قال علي بن نصر: سمعت أبا عمرو يقرأ: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَةٌ﴾ [١٠] يقف عندها. وكذلك قال عبيد عن أبي عمرو: يقف عند الهاء ^(٦).

قال أبو علي: وقف عندها ولم يصلها؛ لأنها فاصلة، والفواصل موضع وقوف، كما أن أواخر الآيات كذلك، وهذا مما يقوى حذف الياء من: ﴿يَسْر﴾ [الفجر: ٤] وما أشبهه؛ ألا ترى أنهم حذفوا الياء من نحو قوله: [من الكامل]

وَلَأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعْدَ ضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفِرُ ^(٧)
فأما قوله -تعالى-: ﴿فِيهِدْنَاهُمْ أَقْتَدَةً﴾ [الأنعام: ٩٠] فَمَنْ جَعَلَهُ رَأْسَ آيَةٍ، فالوقف عليه بالهاء مثل: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَةٌ﴾ [١٠]، وَمَنْ جَعَلَ الْهَاءَ كِنَايَةً عَنِ الْمَصْدَرِ جَازَ أَنْ يُلْحَقَهَا الْيَاءُ فِي الْوَصْلِ.

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: السبعة لابن مجاهد (٦٩٥)، المجمع للطبرسي (٥٣١/١٠).

(٣) في ب: يرتضى.

(٤) في أ: يجوز.

(٥) تقدم.

(٦) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٣)، الإملاء للعكبري (١٥٧/٢)، البحر المحيط (٥٠٧/٨)،

التيبان للطوسي (٣٩٨/١٠)، التيسير للداني (٢٢٥)، تفسير القرطبي (١٦٧/٢٠)، الحجة

لابن خالويه (٣٧٥)، الحجة لأبي زرعة (٧٧٠)، السبعة لابن مجاهد (٦٩٥)، الغيث

للفصافسي (٣٩٣)، الكشف للقيسي (٣٠٧/١)، المجمع للطبرسي (٥٣١/١٠)، النشر

لابن الجزري (١٤٢/٢).

(٧) تقدم.

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ التَّكَاثُرِ

قرأ ابن عامر والكسائي: ﴿لَتَرُونَ الْجَحِيمَ﴾ [٦] مضمومة التاء، ﴿ثُمَّ لَتَرُونَهَا﴾ [٧] مفتوحة التاء.

وقرأ الباقون: ﴿لَتَرُونَ﴾ ﴿ثُمَّ لَتَرُونَهَا﴾ مفتوحتين (٢).

قال أبو علي: أما مَنْ قال: ﴿لَتَرُونَ الْجَحِيمَ﴾؛ فَإِنَّ «رَأَى» فعل يتعدى إلى مفعول واحد، تقول: رأيت الهلال، كما تقول: لمست ثوبك، فإذا نَقَلْتَ الفعل بالهمزة زاد مفعولاً آخر، تقول: أريت زيداً الهلال؛ فيكون «الهلال» مفعولاً ثانياً. فَإِنَّ بَيَّنَّتْ هذا الفعل المنقول بالهمزة للمفعول قلت: أرى زيدَ الهلال، فيقوم المفعول الأول مقامَ الفاعل، ويبقى الفعل متعدياً إلى مفعول واحد؛ وكذلك: ﴿لَتَرُونَ الْجَحِيمَ﴾ قام الضمير مقامَ الفاعل، لَمَّا بَيَّنَّتِ المفعول للمفعول به، وانتصب ﴿الْجَحِيمَ﴾ على أنه مفعول الفعل المبني للمفعول، كَمَا كَانَ قَبْلَ المفعول الأول. فَإِنَّ كَانَ الفعلُ مسنداً إلى مفعول واحد قلت: أنت ترى الجحيم، وإن تَبَيَّنَّتْ قلت: أنتما تريان، وإن جَمَعْتَ قلت: أنتم ترون، حَذَفْتَ الألفَ المنقلبة عن الياء التي هي لام مع واو الضمير؛ لالتقاء الساكنين، فإذا أَدَخَلْتَ الشديدة قلت: ﴿لَتَرُونَ﴾ فَحَذَفْتَ الألف؛ لالتقاء الساكنين كما حَذَفْتَهَا قَبْلُ.

فإن قلت: هَلَّا رَدَدْتَ اللامَ وَأَثَبْتَهَا لزوال التقاء الساكنين؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الواوَ التي للضمير قد تحرَّكَتْ لالتقاء الساكنين بالضممة، فلما تحركت زال التقاؤهما؟! قيل: لا يستقيم الرد؛ لأنَّ الواو التي للضمير في تقدير السكون؛ وذلك أَنَّ حركة

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٣)، الإعراب للنحاس (٧٦٢/٢)، الإملاء للعكبري (٢/١٥٨)، البحر المحيط (٥٠٨/٨)، التبيان للطوسي (٤٠٢/١٠)، التيسير للداني (٢٢٥)، تفسير الطبري (١٨١/٣٠)، تفسير القرطبي (١٧٤/٢٠)، الحجة لابن خالويه (٣٧٥)، الحجة لأبي زرعة (٧٧١)، السبعة لابن مجاهد (٦٩٥)، الفيتح للصفاقسي (٣٩٣)، الكشاف للزمخشري (٢٨١/٤)، الكشف للقيسي (٣٨٧/٢)، المجمع للطبرسي (١٠/٥٣٣)، المعاني للفراء (٢٢٨/٣)، تفسير الرازي (٨٠/٣٢)، النشر لابن الجزري (٤٠٣/٢).

[الحرف] (١) المتحرّك لالتقاء الساكنين في تقدير السكون، يَدُلُّك على ذلك قولهم: ازْدُدِ الرَّجُلَ، فَيَتَوَالِي (٢) تحريك المثلين؛ فلولا أن المحرّك في تقدير السكون لم يُسْتَجَزْ مُوَالَاةُ التحريك في المثلين.

وعلى هذا قالوا: رَمَتِ المرأة؛ ألا ترى أن التاء لولا أنها في نية السكون وتقديره، لردّدت الألف المنقلبة عن اللام في «رمى»؛ فكما لم تُرَدِّ الألف هنا كذلك لا تردّها في قولك: ﴿لَتَرْوُنَّ الْجَحِيمَ﴾؛ لأنّ الواو في تقدير السكون، وإنما حُرِّكَت لسكونها وسكون الأولى من النونين، فصارت الحركة فيها كالحركة في التاء من: رَمَتِ المرأة، ولم تُرَدِّ الألف التي كانت في: ترى، كما لم تُرَدِّ الألف في: رَمَتَا، وحركت الواو بالضم، كما حُرِّكَت في قوله: ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

وقد شُبِّهَتْ بهذه الواو التي للضمير الواو التي ليست للضمير؛ فَحُرِّكَتْ بالضمّة كما حُرِّكَتْ التي للضمير، وذلك قولٌ مَنْ قال: لَوْ اسْتَطَعْنَا. ومثل هذه قوله - تعالى-: ﴿تُتَّبَلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، الواو للضمير، وحركت بالضمّة كما حُرِّكَتْ في: ﴿لَتَرْوُنَّ﴾. وكذلك تقول: لَتَخْشَوْنَ، وَلَتَحْيَوْنَ، وما أشبه ذلك.

ومَنْ قال: ﴿أَقْتَتَّ﴾، وَأَذْوَرُ، فأبدل من الواو الهمزة لانضمامها - لم يهمز التي في: ﴿لَتَرْوُنَّ﴾ ولا التي في: ﴿تُتَّبَلَوْنَ﴾، كما لم يهمز ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]؛ لأنّ الحركة لما كانت غَيْرَ لازمة كان الحرف في تقدير السكون؛ فكما أنه إذا كان ساكناً لم يَجُزْ همزه، كذلك إذا كان في حكم السكون وتقديره، ويلزم مَنْ هَمَزَ ذلك أن يَهْمَزَ نحو: هذا عَزْوٌ، [و] عَدْوٌ، وَحَقْوٌ، ونحو ذلك من الواوات التي قد تحرّكت بحركة الإعراب [فتحركها بالضم] (٤) كتحرّك: ﴿لَتَرْوُنَّ﴾ به، بل هذه التي للإعراب أجدر بالهمز؛ لأن حركة الإعراب في تقدير اللزوم، فإن لم يهمز هذه الواوات أحدٌ لمّا لم تكن الضمة لازمة، كذلك لا ينبغي أن تُهْمَزَ التي في قوله: ﴿لَتَرْوُنَّ﴾ و ﴿تُتَّبَلَوْنَ﴾، ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾.

(١) سقط في ب.

(٢) في ب: فتوالى.

(٣) سقط في أ.

(٤) في أ: لتحركها بالضمّة.

وزعموا أن بعضهم كسر: ﴿تَسْوِا الْفَضْلَ﴾، وقياس هذا أن يَكْسِرَ التي في: ﴿لَتَبْلُوَنَّ﴾ ونحوه. والتحريك بالكسر أشبه من الهمز فيها، وكلا الأمرين غامضٌ غير فاشٍ ولا مأخوذ به.

ومَن زعم أن هذه الواو في: ﴿لَتَبْلُوَنَّ﴾، و ﴿لَتَرَوُنَّ﴾ إنما حركت بالضم؛ لأنها في الأصل فاعلة، فَحُرِّكَتْ في التقاء الساكنين بالحركة التي كانت تتحرك بها للإعراب - كان قوله ظاهر الفساد؛ ألا ترى أنه لو كان كذلك لَحُرِّكَتْ الياء في قولك: لَتَحْشِيَنَّ يا هذه، بالضم أيضاً؛ لأنها مثل الواو في أن مظهره فاعل، وهي علامة الضمير، كما أن الواو في: ﴿لَتَبْلُوَنَّ﴾ كذلك، وفي أن لم يَحْرُكْ أحدٌ ذلك بالضم، وإنما حُرِّكَتْ بالكسر؛ دلالة على فساد هذا القول، وكأن المعنى في: ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾: لترون عذاب الجحيم؛ ألا ترى أن الجحيم يراها المؤمنون أيضاً، بدلالة قوله: ﴿وَإِنْ مِّنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مریم: ٧١]؟! وإذا كان كذلك فالمعنى والوعيد في رؤية عذابها لا في رؤيتها نفسها.

وقال: ﴿وَلَوْ رَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ﴾ [البقرة: ١٦٥]، فذَكَرُ العذاب في هذه^(١) يدل على أن المعنى في الأخرى على العذاب أيضاً.

وبناء الفعل في قوله: ﴿إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ﴾، وقوله: ﴿وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ ظَلَمُوا الْعَذَابَ فَلَا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ﴾ [النحل: ٨٥] للفاعل - يدل على أن: ﴿لَتَرَوُنَّ﴾ أرجح من: ﴿لَتَرَوُنَّ﴾.

ووجه الضم في: ﴿لَتَرَوُنَّ﴾ أنهم يُحْشِرُونَ إليها فَيَرَوْنَهَا في حشرهم إليها، فَيَرَوْنَهَا؛ ولذلك قرأ^(٢) الثانية: ﴿ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا﴾، [كأنهما أرادا]^(٣): لَتَرَوُنَّهَا فَتَرَوْنَهَا. وفي قوله: ﴿لَتَرَوُنَّهَا﴾ دلالة على أنهم إذا أروها رأوها؛ إلا أن الشيء قد يذكر للتأكيد، فإنما ورود الموضع أن يكون بمشهد منه، ومَرَأَى له، ولا دلالة فيه على التوغل فيه.

ألا ترى أن قوله -تعالى-: ﴿وَلَمَّا وَدَّ مَاءَ مَدْيَنَ﴾ [القصص: ٢٣] لم يدل على شروعه فيه وخَوْضِهِ له؟!

(١) في أ: هذا.

(٢) في أ: قرأ.

(٣) في أ: كأنه أراد.

وقوله: ﴿ثُمَّ لَرَوْنَهَا عَيْنَ الْيَقِينِ﴾ [٧] مثل الأولى في أنه إبصار الشيء، وأما «عين اليقين» فانتصابه على هذا انتصاب المصدر؛ كما تقول: رأيتُه حَقًّا، وتبيئته يقينًا.

والمعنى في هذا الموضع على^(١) الرؤية التي هي مشاهدة، كما قال -تعالى-: ﴿وَإِنْ مِّنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مریم: ٧١].

* * *

(١) زاد في أ: علم.

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذَكَرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ «العصر» (٢)

قال أبو بكر [أحمد بن موسى:] (٣) حدثني سلمان قال: حدثنا أبو حاتم قال: قرأ أبو عمرو: ﴿بِالصَّبْرِ﴾، يُشَمُّ الباءَ شيئاً من الجر ولا يُشْبِعُ. وقال: حدثني الجمال عن أحمد -يعني ابن يزيد- عن رُوْح عن أحمد بن موسى عن أبي عمرو: ﴿بِالصَّبْرِ﴾ مثله.

قال أبو بكر أحمد: هذا الذي قاله أبو حاتم لا يجوز إلا في الوقف؛ لأنه ينقل كسرة الراء إلى الباء (٤) قال: [من الرجز]

مِنْ عَنَزِي سَبَّيْ لَمْ أَضْرِبُهُ (٥)

وقال آخر: [من المتقارب]

رَأَيْتُ ثِيَابًا عَلَى جُثَّةٍ فَقُلْتُ هِسَامٌ وَلَمْ أَخْبِرُهُ [وقال أحمد:] (٦) حدثني علي بن سهل بن المغيرة قال: حدثنا عفان قال: سمعت

سلاماً أبا المنذر يقرأ: ﴿وَالْعَصْرِ﴾، بكسر الصاد، وهذا لا يجوز إلا في الوقف. وزعم خلف عن الكسائي أنه كان يستحب أن يقف على: «مِنْهُ» و «عَنْهُ»، [و] (٧) يُشَمُّ النون الضمة (٨).

قال أبو علي: أما إشماء أبي عمرو الباء الكسرة، فهو مما يجوز في الوقف، ولا يكون في الوصل إلا على إجراء الوصل مُجْرَى الوقف، وهذا لا يكاد يكون في

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: والعصر.

(٣) سقط في ب.

(٤) ينظر: السبعة (٦٩٦).

(٥) الرجز لزياد الأعجم في ديوانه ص (٤٥)، والدرر (٣٠٣/٦)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٢٨٦)، وشرح شواهد الشافية ص (٢٦١)، والكتاب (١٨٠/٤)، واللسان (لمم)، والتاج (لوم)، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب (٣٨٩/١)، وشرح الأشموني (٧٥٣/٣)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣٢٢/٢)، وشرح عمدة الحفاظ ص (٩٧٤)، وشرح المفصل (٧٠/٩)، والمحاسب (١٩٦/١)، وهمع الهوامع (٢٠٨/٢).

(٦) سقط في أ.

(٧) سقط في أ.

(٨) ينظر: السبعة (٦٩٦).

القراءة. وعلى هذا قولُ الشاعر: [من الرجز]
فَقَرَّرَيْنْ هَذَا وَهَذَا أَزْجِلُهُ^(١)

وأنشد سيويه أيضًا: [من الرجز]
أَنَا ابْنُ مَآوِيَةَ إِذْ جَدَّ النَّقْزُ^(٢)

وأنشد: [من الرجز]
عَجِبْتُ وَالذَّهْرُ كَثِيرٌ عَجْبُهُ مِنْ عَنَزِي سَبَّيْ لَمْ أَضْرِبُهُ^(٣)
فعلى هذه الأشياء قوله -تعالى-: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾.
وأما تحريك الصاد من: ﴿الْعَصْرِ﴾ فمثل تحريك الباء من ﴿الصَّبْرِ﴾، ولعل
القارئ وقف لانقطاع نَفْسٍ، أو عارض منعه من إذراج القراءة؛ فإذا كان كذلك كان
مثل قول أبي عمرو: ﴿الصَّبْرِ﴾، وعلى هذا الوجه نحمله لا على إجراء الوصل
مُجَرَى الوقف.

وأما ما رُوِيَ عن الكسائي من استحبابه أن يُشَمَّ النون في: «منه» و «عنه»، فهو
مثل ما ذكرناه من قول الشاعر: [من الرجز]

مِنْ عَنَزِي^(٤) سَبَّيْ لَمْ أَضْرِبُهُ

وقوله: [من الرجز]

فَقَرَّرَيْنْ هَذَا وَهَذَا أَزْجِلُهُ^(٥)

والعَصْر: الدهر، والعَصْر: اليوم واللييلة.

قال: [من الطويل]

وَلَنْ يَلْبَتَّ الْعَصْرَانِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ إِذَا طَلَبْنَا أَنْ يُدْرِكَا مَا تَيَمَّمَا^(٦)
فإبداله «اليوم» و «اللييلة» من: «العصران» يدل على أنهما العصران أيضًا.

(١) الرجز لأبي النجم في شرح المفصل (٧١/٩، ٧٢)، والكتاب (٤/١٨٠)، والتاج (زحل).

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) في ب: عربي.

(٥) تقدم قريبًا.

(٦) وهو لحميد بن ثور في ديوانه ص (٨)، وإصلاح المنطق ص (٣٩٤)، واللسان (عصر)،

وبلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ ص (٥٨١)، ويروى: «القطران» بدلًا من «العصران».

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذَكَرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْهَمْزَةِ

قال: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم: ﴿جَمَعَ﴾ [٢] خفيفاً.

وقرأ [ابن عامر وحمزة والكسائي]: (٣) ﴿جَمَعَ﴾ بالتشديد (٣).

قال أبو الحسن: المثقلة أكثر في القراءة، تقول: يجمع الأموال، أى: يجمعها من هنا و [من] (٤) هنا.

قال: وقال أبو عمرو: ﴿جَمَعَ﴾ خفيفة: إذا أكثر، وإذا ثقل فإنما هو شيء بعد شيء.

قال: وهو كما قال، وهو ههنا ثقیل؛ لأنه جَمَعَ شيئاً بعد شيء.

قال أبو على: قد يجوز أن يكون ﴿جَمَعَ﴾ لما يُجْمَعُ فيما قَرَبَ من الوقت وَلَمْ يَتَرَاخَ، جَمَعَ شيئاً بعد شيء.

قال: ﴿وَفُتِحَ فِي الصُّورِ لِمَعْنَاهُمْ جَمْعًا﴾ [الكهف: ٩٩].

وقال الأعشى: [من الخفيف]

وَلِيْمِثِلِ الَّذِي جَمَعْتَ لِرَيْبِ الدَّهْرِ يَا بِي حُكُومَةَ الْجُهَالِ

وقال: [من الخفيف]

لَا مَرِيئٍ يَجْمَعُ الْأَدَاةَ لِرَيْبِ الدَّهْرِ لَا مُسْنَدٍ وَلَا زُمَالِ (٥)

فالأشبه أن تكون أداة الحرب لا تُجْمَعُ في وقت واحد، وإنما هو شيء بعد شيء.

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: الباقون.

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٣)، الإعراب للنحاس (٧٦٦/٣)، البحر المحيط (٥١٠/٨)،

التيان للطوسي (٤٠٦/١٠)، التيسير للداني (٢٢٥)، تفسير الطبري (١٨٩/٣٠)، تفسير

القرطبي (١٨٣/٢٠)، الحجة لابن خالويه (٣٧٥)، الحجة لأبي زرعة (٧٧٢)، السبعة لابن

مجاهد (٦٩٧)، الغيث للصفاقسي (٣٩٤)، الكشاف للزمخشري (٢٨٤/٤)، الكشف

للقيسي (٣٨٩/٢)، المجمع للطبرسي (٥٣٧/١٠)، المعاني للأخفش (٥٤٤/٢)، المعاني

للفراء (٢٨٩/٣)، تفسير الرازي (٩٢/٣٢)، النشر لابن الجزري (٤٠٣/٢).

(٤) سقط في ب.

(٥) ينظر البيتان في ديوانه ص (٦١)، وينظر البيت الأول في: اللسان (قول)، وكتاب العين (٣/

٦٧)، والتاج (قول)، وبلا نسبة في اللسان (حكم)، والمخصص (٢٣٥/١٢)، والتاج

(حكم).

ويروى: عجزه:

دهر تأبى حكومة المقتال

فيجوز على هذا في قول مَنْ قَرَأَ: ﴿جَمَعَ﴾، أن يكون جَمَعَ شيئًا بعد شيء، كما يكون ذلك في قول من ثقل.

وقال: [من المديد]

وَلَهَا بِالْمَاطِرُونَ إِذَا أَكَلَ النَّمْلُ الَّذِي جَمَعَا^(١)
والنمل لا يَجْمَعُ ما يدخره^(٢) في وقت واحد؛ إِنَّمَا يَجْمَعُ شيئًا بعد شيء.

[قال:]^(٣) قرأ عاصم في رواية أبي بكر، وحمزة والكسائي: ﴿عُمِدٌ﴾ [٩]

بضمتين.

وقرأ الباقون، وحفص عن عاصم: ﴿عَمِدٌ﴾ بفتح العين والميم^(٤).

قال أبو علي: مَنْ قَرَأَ ﴿عُمِدٌ﴾ فإنه جعله جمعاً لـ «عمود»، و «عمود»، و «عُمِد»

مثل: «قَدُومٌ وَقُدْمٌ»، و «زُبُورٌ وَزُبُرٌ»، وهذا [غير] قليل.

وَمَنْ قَالَ: ﴿عَمِدٌ﴾ فإنهم قد قالوا في جمع «عمود»: عَمَدٌ، وقالوا أيضاً: أَفَقٌ،

وَأَهَبٌ، وَأَدَمٌ، في جمع: أَفِيقٌ، وإِهَابٌ، وَأَدِيمٌ، وهذا اسم من أسماء الجمع غير

مستمر.

ومثل جمعهم لـ «فَعُولٌ» على «فَعَلٍ» في «عَمُودٌ وَعَمَدٌ»، جمعهم لـ «فَاعِلٌ» على

«فَعَلٍ» في نحو: حَارِسٌ وَحَرَسَ، وَغَائِبٌ وَغَيبَ، وَرَاحٌ وَرَوَّحَ، وَخَادِمٌ وَخَدَّمَ.

وهو في أنه غير مطرد، مثل «عمد».

(١) وهو لأبي دهب الجمحي في ديوانه ص (٨٥)، والحيوان (٤/١٠)، والمستقصى (١/٥١)،

وللأحوص الأنصاري في ديوانه ص (٢٢١)، وليزيد بن معاوية في ديوانه ص (٢٢)، وشرح

التصريح (١/٧٦)، والمقاصد النحوية (١/٤٨)، وليزيد أو للأحوص في خزانة الأدب (٧/

٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢)، وللأخطل في اللسان (مطر)، وبلا نسبة في سر صناعة

الإعراب (٢/٦٢٦)، واللسان (مطر)، والممتع في التصريف (١/١٥٨).

(٢) في أ: يدخر.

(٣) سقط في أ.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٣)، الإعراب للنحاس (٣/٧٦٨)، الإملاء للعكبري (٢/

١٥٨)، البحر المحيط (٨/٥١٠)، التبيان للطوسي (١٠/٤٠٦)، التيسير للداني (٢٢٥)،

تفسير الطبري (٣٠/١٩٠)، تفسير القرطبي (٢٠/١٨٦)، الحجة لابن خالويه (٣٧٦)،

الحجة لأبي زرعة (٧٧٣)، السبعة لابن مجاهد (٦٩٧)، الغيث للصفاقسي (٣٩٤)،

الكشاف للزمخشري (٤/٢٨٤)، الكشف للقيسي (٢/٣٨٩)، المجمع للطبرسي (١٠/

٥٣٧)، المعاني للفراء (٣/٢٩١)، تفسير الرازي (٣٢/٩٥)، النشر لابن الجزري (٢/

(٤٠٣).

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذَكَرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ قَرِيشٍ

قال: قرأ عاصم في رواية أبي بكر ﴿لِإِثْلَافِ قَرِيشٍ إِثْلَافِهِمْ﴾ [١، ٢] بهمزيين، الثانية ساكنة، ثم رجع عنه، فقرأ مثل حمزة بهمزة واحدة بعدها ياء.
وقرأ ابن عامر: ﴿لِإِلَافٍ﴾ يقصرها، ولا يجعل بعد الهمزة ياء، ﴿لِإِلْفِهِمْ﴾ يجعل بعد الهمزة ياء خلاف اللفظة الأولى.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو، وحفص عن عاصم، وحمزة والكسائي: ﴿لِإِلْفِ قَرِيشٍ﴾. (٢)

وقال غير أحمد: رَوَى الْقَاسِمُ الْحَيَّاطُ عَنِ الشُّمُونِيِّ عَنِ الْأَعْشَى عَنِ أَبِي بَكْرٍ عَنِ عَاصِمٍ: ﴿لِإِلْفِ قَرِيشٍ﴾ مثل حمزة ﴿لِإِلْفِهِمْ﴾ بهمزيين مكسورين بعدهما ياء.
قال أبو علي: قال أبو عبيدة: تقول العرب: أَلْفْتُ وَأَلْفْتُ، ذاك لغتان.
قال أبو ذؤيب: [من الطويل]

..... وَتَوَلَّفُ أَلْ جَوَارَ وَيُعْشِيهَا الْأَمَانَ رَبَابُهَا (٣)

قال التَّوْزِي: أنشدني أبو زيد: [من الطويل]

مِنَ الْمُؤَلَّفَاتِ الرَّمْلَ أَدْمَاءَ حُرَّةً شِعَاعُ الضُّحَى فِي جِيدِهَا يَتَوَضَّحُ (٤)

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٤)، الإملاء للعكبري (١٥٨/٢)، البحر المحيط (٥١٤/٨)، التبيان للطوسي (٤١٢/١٠)، التيسير للداني (٢٢٥)، الحجة لابن خالويه (٣٧٦)، السبعة لابن مجاهد (٦٩٨)، الغيث للصفاسي (٣٩٥)، الكشف للقيسي (٣٨٩/٢)، المجمع للطبرسي (٥٤٤/١٠)، المعاني للفراء (٢٩٣/٣)، تفسير الرازي (١٠٥/٣٢)، النشر لابن الجزري (٤٠٣/٢).

(٣) وتمام البيت:

..... توصل بالركبان حيننا.....

وهو في شرح أشعار الهذليين ص (٤٦)، واللسان (رب، وصل)، ومقاييس اللغة (٢/٣٨٣)، والتنبيه والإيضاح (٨٠/١)، والتاج (رب، ألف، وصل)، وتهذيب اللغة (١٥/١٨٠)، وبلا نسبة في المخصص (٨/٣).

ويروى: «وتغشها» بدلاً من «ويغشها».

(٤) وهو لذى الرمة في ديوانه ص (١١٩٧)، واللسان (ألف، آدم)، ومقاييس اللغة (١/١٣١)، وتهذيب اللغة (٢١٥/١٤، ٣٧٨/١٥)، والكامل ص (٨٧٢)، والأغاني (٥/٣٠٣)، والتاج (ألف، آدم)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص (١٠٩١).

وأشده غيره: [من الكامل]

أَلِفَ الصَّفَوْنَ فَمَا يَزَالُ كَانَهُ مِمَّا يَقُومُ عَلَى الثَّلَاثِ كَسِيرًا^(١)

وقال آخر: [من الوافر]

زَعَمْتُمْ أَنَّ إِخْوَتَكُمْ قُرَيْشٌ لَهُمْ إِلْفٌ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَافٌ^(٢)

ف «الإلف» و «الإلاف» مصدر «إِلْفَ»، و «الإيلاف» مصدر «ألف».

قال أبو علي: أما ما كان يقرؤه عاصم من تحقيق الهمزتين في ﴿إِثْلَافٍ﴾، فلم يكن له وجه. ألا ترى أننا لم نعلم أحدًا حَقَّقَ الهمزة في نحو هذا؟! ولو جاز هذا لجاز في «الإيمان» و «الإيمار»^(٣): الإِثْمَانُ والإِثْمَارُ، إذا أردتَ مصدرَ «آمن» و «آمر»، [و] «لجأ»: أَدَمَ، وأَدر.

ومثل ذلك في البعد ما روى عنه من طريق الأعشى عن أبي بكر: ﴿إِيْلَافِهِمْ﴾ فإنَّ ذلك أبعد من الأول؛ لأنه حقق الهمزتين وألحق ياء، ولا مذهب لها، ولا وجه في قوله: ﴿إِيْلَافِهِمْ﴾؛ ألا ترى أنَّ الهمزة الأولى هي همزة «الإفعال» الزائدة، والثانية التي هي [فاء الفعل]^(٥) من «ألف»؟! فالياء لا وجه لها؛ لأن بعد الهمزة التي هي الفاء يُبْغَى أن تكون اللام التي هي العين من «ألف» و «إلاف»؛ فالياء لا مذهب لها إلا على شيء لم نعلمه أخذ به في القراءة، وهو أن تُشْبِعَ الكسرة [فتزيد ياء، أو الضمة فَتُبْعِيهَا وَآوًا]^(٦)، أو الفتححة [فتزيد] «ألفًا»^(٧)، فمن زيادة الياء قوله: [من البسيط]

.....

وواحدهم - زعموا - جَلَعَدٌ، وكذلك قوله: [من البسيط]

.....

.....

ويروى: «متنها» بدلًا من «جيدها».

(١) تقدم.

(٢) وهو لساور بن هند في اللسان (ألف)، والتاج (ألف)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص (١٤٤٩)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة (٣٧٩/١٥)، والتاج (ألت).

(٣) سقط في ب.

(٤) سقط في أ.

(٥) في ب: الفاء.

(٦) في أ: فيزيد ياء، أو الضمة فيتبعها وآوًا.

(٧) سقط في أ.

(٨) جزء من عجز بيت للفرزدق وتمام البيت:

ومن ذلك قول الآخر: [من الرجز]

وَأَقْطَعُ التُّجُودَ وَالْأَوْدَايَةَ^(١)

إنما هو: الأودية، فقلب - كما يقال في الناصية: ناصاة - فأشبع الفتحة؛ فدخلت الألف، ووقع بعدها الياء التي هي لام الفعل.

والألف نحو قول الشاعر: [من الوافر]

وَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تُلْفَى وَمَنْ ذَمَّ الرَّجَالَ بِمُنْتَزَاحٍ^(٢)
وإنما هو «مُتَعَلَّ» من «النزح». والواو نحو قول الشاعر: [من البسيط]

..... أثنى فَأَنْظُرُ^(٣)

وإنما هو: أنظر، ولم نعلم شيئاً من ذلك أخذ به في القراءة.

فأما قوله - عز وجل - : ﴿فَمَا اسْتَكَاؤُا لِرَبِّهِمْ﴾ [المؤمنون: ٧٦] فليس «افتعلوا» من «السكون» ؛ ولكن: «استفعلوا» من «الكون»، أى: لم يكونوا لأمر ربهم، ومعناه: لم ينتهوا إليه ولم يتقبلوه.

و «كَانَ، واستكان» مثل: عَجِبَ واستعجبَ، وَسَخِرَ واستسخرَ.

ولعله رجع عن هذا الوجه، كما رجع عن الوجه الآخر.

ومثل: ﴿إِيْلَا فِهِمْ﴾ في أنه لا وجه للياء^(٤) فيه، شيء يُنْشِده بعضهم: [من

تفتى يداها الحصى في كل هاجرة ... تنقاد الصياريف

وهو في الإنصاف (٢٧/١)، وخزانة الأدب (٤/٤٢٤، ٤٢٦)، وسر صناعة الإعراب (١/٢٥)، وشرح التصريح (٢/٣٧١)، والكتاب (١/٢٨)، والتاج (درهم)، واللسان (صرف)، والمقاصد النحوية (٣/٥٢١)، ولم أفع عليه في ديوانه، وبلا نسبة في أسرار العربية ص (٤٥)، والأشباه والنظائر (٢/٢٩)، وأوضح المسالك (٤/٣٧٦)، وتخليص الشواهد ص (١٦٩)، وجمهرة اللغة ص (٧٤١)، ورسف المباني (١٢/٤٤٦)، وسر صناعة الإعراب (٢/٧٦٩)، وشرح الأشموني (٢/٣٣٧)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص (١٤٧٧)، وشرح ابن عقيل ص (٤١٦)، وشرح قطر الندى ص (٢٦٨)، واللسان (قطرب، سحج، نقد، صنع، درهم، نفى)، والمقتضب (٢/٢٥٨)، والممتع في التصريف (١/٢٠٥).

ويروى: «الدنانير» بدلاً من «الدراهيم».

(١) الرجز بلا نسبة في اللسان (ودي)، والتاج (ودي).

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) في ب: لها.

[المتقارب]

[إِذَا جِئْتَهُمْ] ^(١) أَوْ سَاءَلْتَهُمْ (٢)[مثل: سعيلتهم] ^(٣)؛ فالياء لا وجه لها أيضًا.

وأما قول ابن عامر: ﴿لِإِيْلَافِ قُرَيْشٍ﴾ وقصره لها، ثم قال: ﴿إِيْلَافِهِمْ﴾ - فجاء بالأول على «فِعَال»، والآخر على «إِفْعَال» - فهو سائغ مستقيم.

وكذلك قول ابن كثير ونافع وأبي عمرو وحفص عن عاصم وحمزة والكسائي، فهو مثل قول ابن عامر.

فأما اللام في قوله: ﴿لِإِيْلَافِ قُرَيْشٍ﴾، فقال أبو الحسن: ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ﴾ [الفيل: ٥]؛ ﴿لِإِيْلَافِ قُرَيْشٍ﴾.

واعترض عليه معترض فقال: إنما جُعِلُوا كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ لكفرهم، وَلَمْ يُجْعَلُوا كذلك لتأليف قريش. وليس هذا الاعتراض بشيء؛ لأنه يجوز أن يكون المعنى أهلكوا لكفرهم، ولما أدى إهلاكهم إلى أن تألف قريش جاز ذلك؛ كقوله -تعالى-: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]، وهم لم يلتقطوه لذلك؛ فلما آل الأمر إليه حَسَنَ أَنْ يُجْعَلَ عَلَّةً لِلالتقاط.

والخليل وسيبويه [قالا]: فليعبُدوا رَبَّ هَذَا النَّبِيِّ؛ لِإِيْلَافِ قُرَيْشٍ، أي: لِيَجْعَلُوا عِبَادَتَهُمْ شكرًا لهذه النعمة واعتراقًا بها.

(١) سقط في أ.

(٢) صدر بيت وعجزه:

.....
.....
..... وجدت بهم علة حاضرة
وهو لبلال بن حريز في اللسان (سأل)، والتاج (سأل).

ويروى «ضيفتهم» بدلًا من «جئتهم».

(٣) سقط في أ.

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذَكَرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ الْكَافِرِينَ

قرأ ابن كثير في رواية محمد بن صالح عن شبل، وابن سعدان عن عبيد عن شبل عن ابن كثير، لا ينصب الياء في: ﴿وَلِي دِينَ﴾ [٦].

وكذلك قرأت على قنبل عن القوّاس عن أصحابه عن ابن كثير.

وكذلك المخزومي عن البزّي، والخزاعي عن ابن فليح بالتسكين.

[وقرأ] أبو عمرو وحزمة والكسائي: ﴿وَلِي دِينَ﴾ ساكنة.

[حدثنا ابن مجاهد قال:] (٢) وحدثني محمد بن الجهم عن الهيثم، وخلف عن

عبيد، وأبو الربيع عن عبيد عن شبل عن ابن كثير: ﴿وَلِي دِينَ﴾ نصباً.

حدثنا ابن مجاهد قال: وحدثني الدباغ عن أبي الربيع عن عبيد عن شبل عن ابن

كثير: ﴿وَلِي دِينَ﴾ محرّكة.

حدثنا ابن مجاهد قال: وحدثني (٣) مُضَرُّ عَنْ الْبَزِيِّ عن ابن كثير: ﴿وَلِي دِينَ﴾

ينصب.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿وَلِي دِينَ﴾ ساكنة.

وروى عنه حفص: ﴿وَلِي دِينَ﴾ نصباً.

وقرأ نافع: ﴿وَلِي دِينَ﴾ نصباً في رواية قالون والمسيبي وابن جمار وورث

وخارجة وأبي خليل وأبي قرة.

وزَوَى إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ وَأَخُوهُ يَعْقُوبُ بْنُ جَعْفَرٍ: ﴿وَلِي دِينَ﴾ ساكنة.

ولم يختلفوا في كسر النون من غير ياء.

وقرأ ابن عامر في رواية هشام: ﴿وَلِي دِينَ﴾ نصباً.

وفي رواية ابن ذكوان: ﴿وَلِي دِينَ﴾ ساكنة (٤).

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في أ.

(٣) في أ: وخبرني.

(٤) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٤)، التبيان للطوسي (٤٢٠/١٠)، التيسير للداني (٢٢٥)،

الحجة لابن خالويه (٣٧٧)، السبعة لابن مجاهد (٦٩٩)، الغيث للصفاسي (٣٩٩)،

الكشف للقيسي (٣٩٠/٢)، المجمع للطبرسي (٥٥١/١٠).

وروى الحُلوانى عن هشام بن عَمَّار عن ابن عامر: ﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ﴾ [٤]، ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ﴾ [٣، ٥] بكسر العين فيهن كلهن.
 [وَرَوَى] الحُلوانى عن أبى مَعْمَرٍ عن عبد الوارث عن أبى عمرو بكسر العين.
 وقرأ الباقون بفتح العين^(١).
 قال أبو على: القول فى إسكان الياء وفتحها من ﴿وَلِىِّ دِينٍ﴾: أنهما جميعًا حسنان سائغان.

وأما إجماعُهُمْ على حَذْفِ الياء من قوله -تعالى-: ﴿وَلِىِّ دِينٍ﴾ فَحَسَنٌ، وهو كثير شائع فى كلامهم، وزعم سيبويه أن إثبات الياء فى نحو ذلك قياس، وقد تَقَدَّمَ القولُ فيه^(٢).

وأما إمالةُ الفتحة من ﴿عَابِدٌ﴾ وتفخيمُها، فهما -أيضًا- حسنان وكثيران فاشيان.

* * *

(١) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٤) التيسير للدانى (٢٢٥)، السبعة لابن مجاهد (٦٩٩)، الغيث للصفاسى (٤٠١، ٤٠٢)، الكشف للقيسى (١٧٢/١)، النشر لابن الجزرى (٦٦/٢).
 (٢) فى أ: فى ذلك.

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذَكَرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ «تَبَّتْ»

قال: قرأ ابن كثير: ﴿يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ [١] ساكنة الهاء (٢).
وقرأ الباقون: ﴿لَهَبٍ﴾ مُحَرَّكَةَ الهاء.

ولم يختلفوا في فتح الهاء من قوله -تعالى-: ﴿نَارًا ذَاتَ هَبٍ﴾ [٣].
وقرأ عاصم: ﴿حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [٤] نضبًا.
وقرأ الباقون: ﴿حَمَّالَةٌ﴾ رفعًا (٣).

قال أبو علي: يشبه أن يكون «لَهَبٍ» و«لَهَبٍ» لغتين: كالسَّمْعِ والسَّمْعِ، والثَّهْرِ والثَّهْرِ، واتفاقهم في الثانية [على] (٤) الفتح يدل على أنه أَوْجَهُ من الإسكان، وكذلك قوله -تعالى-: ﴿وَلَا يُعْنَى مِنَ اللَّهِ﴾ [المرسلات: ٣١].

وأما قوله -تعالى-: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾، فَمَنْ رَفَعَ ﴿حَمَّالَةَ﴾ جعله وَضْفًا لقوله: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ﴾. ويدل على أَنَّ الْفِعْلَ قَدْ فُعِلَ كقولك: مررتُ بزَيْدٍ ضَارِبٍ عَمْرٍو أَمْسٍ، فهذا لا يكونُ إلا معرفةً، ولا يُقَدَّرُ فيه الانفصال، كما يُقَدَّرُ في هذا النحو، إذا لم يكن الفعل واقعًا.

وزعموا أن في حرفِ ابنِ مسعود: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ لِلْحَطَبِ﴾ بالرفع.
وفي حرفِ أبيّ: ﴿وَمُرَيْتُهُ حَمَّالَةَ لِلْحَطَبِ﴾، فالحرفان يدلان على الرفع في

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٥)، الإملاء للعكبري (١٥٩/٢)، البحر المحيط (٥٢٥/٨)، التبيان للطوسي (٤٢٦/١٠)، التيسير للداني (٢٢٥)، تفسير القرطبي (٢٣٧/٢٠)، الحجة لابن خالويه (٣٧٧)، الحجة لأبي زرعة (٧٧٦)، السبعة لابن مجاهد (٧٠٠)، الغيث للصفاسي (٤٠٠)، الكشاف للزمخشري (٢٩٦/٤)، تفسير الرازي (١٦٩/٣٢)، النشر لابن الجزري (٤٠٤/٢).

(٣) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٥)، الإعراب للنحاس (٧٨٥/٣)، الإملاء للعكبري (٢/٢)، البحر المحيط (٥٢٦/٨)، التبيان للطوسي (٤٢٦/١٠)، التيسير للداني (٢٢٥)، تفسير الطبري (٢١٩/٣٠)، الحجة لأبي زرعة (٧٧٧)، السبعة لابن مجاهد (٧٠٠)، الغيث للصفاسي (٤٠٠)، الكشاف للقيسي (٣٩٠/٢)، المجمع للطبرسي (٥٥٨/١٠)، المعاني للأخفش (٥٤٨/٢)، المعاني للفراء (٢٩٨/٣)، تفسير الرازي (١٧١/٣٢)، النشر لابن الجزري (٤٠٤/٢).

(٤) سقط في ب.

«حَمَالَةٌ».

فأما ارتفاع: «أمرأته» فيحتمل وجهين:

أحدهما: العطف على: ﴿سَيَصَلَّى﴾ [٣]، التقدير: سَيَصَلَّى نَارًا هو وأمرأته، إلا أنه حَسَنٌ ألا يؤكد؛ لِمَا جَرَى مِنَ الْفَضْلِ بَيْنَهُمَا، ويكون: ﴿حَمَالَةُ الْحَطَبِ﴾ على هذا وصفًا لها، ويجوز في قوله: ﴿فِي جِيدِهَا﴾ [٥] أن يكون في موضع حال، وفيها ذكر منها، يتعلق^(١) بمحذوف.

ويجوز فيه وجه آخر، وهو أن تَرَفَعَ قَوْلَهُ -تعالى-: ﴿وَأَمْرَاتُهُمُ﴾ بالابتداء، ويكون ﴿حَمَالَةُ الْحَطَبِ﴾ وصفًا لها، و: ﴿فِي جِيدِهَا﴾ خبرًا لمبتدأ.

ومعنى: ﴿فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ﴾ أنها تَصَلَّى النار؛ فكان التقدير: سَيَصَلَّى نَارًا وهي -أيضا- سَتَصَلَّى نَارًا، ودلَّ قوله: ﴿فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ﴾ أنها تصلاها أيضًا.

وجاء في التفسير أنها كانت تَسْعَى بالنميمة؛ قال الشاعر يصف امرأة: [من الطويل]

وَلَمْ تَسْعَ بَيْنَ الْحَيِّ بِالْحَطَبِ الرَّطْبِ^(٢)

يريد: أنها لم تَسْعَ بالنميمة.

وأما النصب في: ﴿حَمَالَةٌ﴾ فعلى الدَّم لها، وكأنها كانت اشتهرت بذلك؛ فجرت الصفة عليها للذم لا للتخصيص والتخليص من موصوف غيرها كقوله: [من الوافر]

وَلَا الْحَجَّاجُ عَيْنِي بِنْتِ مَاءٍ تَقْلُبُ طَرْفَهَا حَذَرَ الصُّقُورِ^(٣)

لم يرد وصفه إِيَّاهُ بِالْجُبْنِ، ولكن دَمَهُ بِهِ وَسَبَّهُ.

(١) في ب: ويتعلق.

(٢) عجز بيت وصدرة:

من البيض لم تصطد على ظهر لامة
وهو بلا نسبة في اللسان (حطب، حطر، برعم)، ومجمع الأمثال (١/١٧٩)، ومقاييس
اللغة (٢/٧٩)، وأساس البلاغة (حظر)، وتهذيب اللغة (٤/٣٩٤، ٤٥٥)، وجمهرة اللغة
ص (١٢٨٨)، والتاج (حطب، حطر).

ويروى: «تمش» بدلًا من «تسع».

(٣) وهو لإمام بن أقرم النيمري في البيان والتبيين (١/٣٨٦)، وشرح أبيات سيويه (٢/٧)، وبلا
نسبة في الكتاب (٢/٧٣).

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذَكَرُوا اخْتِلَافَهُمْ فِي سُورَةِ الْإِخْلَاصِ

حدثنا ابن مجاهد قال: قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿أَحَدٌ . اللَّهُ﴾ [الإخلاص: ١، ٢] بالتونين.

وقرأ أبو عمرو: ﴿أَحَدُ اللَّهِ﴾ بغير تنوين، فيما حدثني به الخزاز عن محمد بن يحيى عن عبيد عن هارون عنه.

قال: وحدثنا عبيد عن أبي عمرو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ثم يقف، فإن وصل قال: ﴿أَحَدٌ . اللَّهُ﴾، وزعم (٢) أن العرب لم تكن تصل مثل هذا.

حدثنا ابن مجاهد قال: حدثني عبيد الله عن نصر عن أبيه قال: سمعت أبا عمرو يقرأ: ﴿أَحَدٌ﴾ يقف، فإذا وصل ينونها، وزعم أن العرب لم تكن تصل مثل هذا.

وقال أبو زيد عن أبي عمرو: ﴿أَحَدُ . اللَّهُ﴾ لا يصل، مقطوع.

وقال عباس: سألت أبا عمرو، فقرأ: ﴿أَحَدٌ﴾ ووقف، ﴿اللَّهُ الصَّكُدُ﴾.

[حدثنا ابن مجاهد قال: (٣) حدثني الجمال عن أحمد بن يزيد عن روح عن

أحمد بن موسى عن أبي عمرو: ﴿أَحَدُ . اللَّهُ﴾.

وقال أبو عمرو: أدركت القراء كذلك يقرءونها: ﴿أَحَدُ . اللَّهُ﴾.

قال أبو عمرو: فإن وصلت تَوَنَّتْ. وعن هارون عن أبي عمرو: ﴿أَحَدٌ﴾ لا ينون

وإن وصل (٤).

قال أبو علي: من قرأ: ﴿أَحَدٌ . اللَّهُ﴾ فوجهه بين، وذلك (٥) أن التونين

من: «أَحَدٌ» ساكن، ولام المعرفة من الاسم ساكن، فلما التقى الساكنان حُرِّكَ

الأول منهما بالكسر؛ كما تقول: أَذْهَبَ أَذْهَبٌ، فتحرك الساكن الأول بالكسر،

(١) سقط في أ.

(٢) في ب: وزعموا.

(٣) سقط في أ.

(٤) الإعراب للنحاس (٣/٧٨٨، ٧٨٩)، البحر المحيط (٨/٥٢٨)، التبيان للطوسي (١٠/١٠)

(٤٢٩)، تفسير الطبري (٣٠/٢٢٢)، تفسير القرطبي (٢٠/٢٤٤)، السبعة لابن مجاهد

(٧٠١)، الكشاف للزمخشري (٤/٢٩٨)، الكشاف للقيسي (٢/٣٩١)، المجمع للطبرسي

(١٠/٥٦٢)، المعاني للقراء (٣/٣٠٠)، تفسير الرازي (٣٢/١٧٩).

(٥) في ب: وذلك.

ومثل ذلك قوله: ﴿فَإِمَّا تَرَىٰ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]، حركت الياء التي هي علامة الضمير؛ لسكونها وسكون الأولى من الثقيلة، ولولا التقاؤها معها لتركبتها ساكنة؛ كما قال: [من البسيط]

إِمَّا تَرَىٰ شَمَطًا فِي الرَّأْسِ لَاحَ بِهِ مِنْ بَعْدِ أَسْوَدَ دَاجِي اللَّوْنِ فَيَتَانِ^(١)

فأما الألف المنقلبة عن الياء التي هي لام، فقد حذفت؛ لسكونها وسكون ياء الضمير بعدها.

فأما مَنْ قال: ﴿أَحَدُ اللَّهِ﴾ فحذف النون، فإنَّ النون قد شابته حروف اللين في أنها تزداد كما يُزْدَنُ، وفي أنها تدغم فيهن كما يدغم كل واحد من الياء والواو في الآخر، وفي أنها قد أبدلت منها الألف في الأسماء المنصوبة وفي الخفيفة، وأبدلت من الواو في: صَنْعَانِي، فلما شابته^(٢) حروف اللين ضُروباً من هذه المشابهات^(٣) أُجريتْ مُجرَها في أن حذفتْ ساكنة؛ لالتقاء الساكنين، كما حذفتْ الألف والواو والياء لذلك في نحو: رَمَى الْقَوْمُ، وَيَغْزُو الْقَوْمُ، وَيَزِمِي الْقَوْمُ، وَمِنْ ثَمَّ حُذِفَتْ ساكنة من الفعل، كما حذفت^(٤) من نحو: ﴿لَمْ يَكُ﴾ [الأنفال: ٥٣]، و: ﴿فَلَا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ مِّنْ﴾ [السجدة: ٢٣]، فحذف من: ﴿أَحَدُ اللَّهِ﴾ لالتقاء الساكنين؛ كما حذفتْ هذه الحروف، وكما حذفتْ من نحو: هذا زيدُ بنُ عمرو، في الكلام، واستمر ذلك فيه وكثر، حتى صار الأصل الذي هو الإثبات مرفوضاً، فإنَّ جاء في شعر فكما يجيء ما يجيء في الشعر على الأصل المرفوض، وكان حذفها في هذا الموضع حسناً؛ إذ كانت زائدة تسقط مرة وتثبت أخرى، وقد حذف النون التي هي من نفس الكلمة [في]^(٥) قولهم: مِلَّانٌ، يريدون: مِنَ الآنَ، إذا خفف الهمزة على قول مَنْ قال: أَلْحَمْرُ؛ لأن اللام في تقدير السكون، فحذف النون كما يحذف إذا التقى مع ساكن؛ لأن هذا التحرك في حكم السكون، وعلى هذا قالوا: هَلُمَّ، فحذفوا الألف من «ها»؛ لأنَّ حركة اللام التي هي فاء ليست لها، فهي في تقدير

(١) وهو بلا نسبة في اللسان (فين).

(٢) في ب: أشبهت.

(٣) في ب: المشابهات.

(٤) في أ: حذف.

(٥) في ب: من.

السكون، وَحُدِفَتْ فِي نَحْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ: [من المنسرح]

أَبْلِغْ أَبَا دَخْتَنُوسَ مَأْلَكَةَ غَيْرَ الَّذِي قَدْ يُقَالُ مِلْكَذِبٌ^(١)
وَحُدِفَتْ مِنْ قَوْلِهِ: [من الطويل]

..... وَلَا لِكَ اسْتَبْنَى إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ^(٢)

فلما حذفت هذه التي [هي]^(٣) من نفس الكلمة كانت الزيادة أجدَر بالحذف وقد

جاء حذفها في الشعر كثيرا. أنشد أبو زيد: [من الرجز]

حَيْدَةُ خَالِي وَلَقَيْطُ وَعَلِي
وَحَاتِمُ الطَّائِي وَهَابُ الْمِثْي^(٤)

وأنشد أيضًا: [من الرجز]

لَتَجِدُنِي بِالْأَمِيرِ بَرًّا
وَبِالْقَنَاءِ مِدْعَسًا مِكْرًا
إِذَا غُطِّيفُ السُّلْمِيِّ قَرًّا^(٥)

وقال: [من المتقارب]

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا^(٦)

وقال: [من الخفيف]

(١) تقدم.

(٢) عجز بيت وصدوره:

فلمست بآتيه ولا أستطيعه

وهو للنجاشي الحارثي في ديوانه ص (١١١)، والأزهية ص (٢٩٦)، وخزانة الأدب (١٠/٤١٨، ٤١٩)، وشرح أبيات سيبويه (١/١٩٥)، وشرح التصريح (١/١٩٦)، وشرح شواهد المغنى (٢/٧٠١)، والكتاب (١/٢٧)، والمنصف (٢/٢٢٩)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/١٣٣، ٣٦١)، والإنصاف (٢/٦٨٤)، وأوضح المسالك (١/٦٧١)، وتخليص الشواهد ص (٢٦٩)، والجنى الدانى ص (٥٩٢)، وخزانة الأدب (٥/٢٦٥)، ووصف المبانى ص (٢٧٧، ٣٦٠)، وسر صناعة الإعراب (٢/٤٤٠)، وشرح الأشموني (١/١٣٦)، وشرح المفصل (٩/١٤٢)، واللامات ص (١٥٩)، واللسان (لكن)، ومغنى اللبيب (١/٢٩١)، وهمع الهوامع (٢/١٥٦)، والتاج (لكن).

(٣) سقط في ب.

(٤) تقدم.

(٥) تقدم.

(٦) تقدم.

تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَن بَنِيهِ وَتُبْدِي عَن خِدَامِ الْعَقِيلَةِ الْعَذْرَاءَ^(١)
فعلى هذا حذف في^(٢) قولهم: ﴿أَحَدٌ اللهُ﴾.

فأما إعراب اسم الله في قوله: ﴿اللهُ أَحَدٌ﴾ فيجوز فيه ضربان من الإعراب: مَنْ ذهب إلى أَنَّ «هُوَ» كنايةً عن اسم «الله» -تعالى- كان قوله: ﴿اللهُ﴾ مرتفعاً بأنه خبر مُبتدأ، ويجوز في قولك: ﴿أَحَدٌ﴾ ما يجوز في قولك: زيدٌ أخوك قائمٌ.

ومَنْ ذهب إلى أَنَّ «هُوَ» كنايةً عن القصة والحديث، كان اسم ﴿اللهُ﴾ -عز وجل- عنده مرتفعاً بالابتداء، و ﴿أَحَدٌ﴾ خبره، و^(٣) مثل هذا قوله: ﴿فَإِذَا هِيَ شَخِصَةٌ أَبْصُرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧]، إلا أن ﴿هي﴾ جاء على التأنيث؛ لأنَّ [في التفسير] اسماً مؤنثاً.

وعلى هذا التقدير جاء: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصُرُ﴾ [الحج: ٤٦]، فإذا لم يكن في التفسير مؤنث لم يؤنث ضمير القصة كقوله -تعالى-: ﴿إِنَّهُم مِّن يَّاتِ رَبِّهِمْ مُّجْرِمًا﴾ [طه: ٤٧].

فأما قوله: ﴿أَحَدٌ﴾ فإنه اسمٌ على ضربين:

أحدهما: أن يكون اسماً.

والآخر [أن يكون]^(٤) صِفَةً.

فالاسم نحو: أحد وعشرون، تريد: الواحد. والآخر: أن يكون صِفَةً كبطلٍ وحسن، وذلك نحو قول النابغة: [من البسيط]

كَأَنَّ رَحْلِي وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا بِيذِي الْجَلِيلِ عَلَى مُسْتَأْنِسٍ وَحَدٍ^(٥)

وكذلك قولهم: «واحد»، يكون على ضربين:

يكون اسماً كالكاهل والغارب، ومنه قولك في العدد: واحدٌ، اثنان.

ويكون وصفاً كقوله: [من الوافر]

(١) تقدم.

(٢) في أ: من.

(٣) زاد في أ: على.

(٤) سقط في أ.

(٥) وهو في ديوانه ص (١٧)، والأزهية ص (٢٨٥)، وخزانة الأدب (٣/١٨٧)، والخصائص =

..... فَقَدْ رَجَعُوا كَحَيِّ وَاحِدِينَا^(١)

فهذا فاعل صفة، وعلى هذا قالوا: على حِدَةٍ، وعلى وَحْدِهِ.

وقد جمعوا «أَحَدًا» الذي هو صفة على «أُحْدَان»، وهذا «أَحَدٌ» الذي هو صِفة، جمعه على التكسير كما جمعوا «وَاحِدًا» على التصحيح في قوله: [من الوافر]

... كَحَيِّ وَاحِدِينَا^(٢)

وهذا جَمْعٌ لِأَحَدٍ الذي يراد به الرَّفْعُ من الموصوف، والتعظيمُ له، وأنه منفرد عن الشبه والمِثْل، وذلك قولهم: أَحَدٌ وَأُحْدَان، شبهوه بِسَلْقٍ وَسُلْقَان، قال الشاعر: [من البسيط]

يَحْمِي الصَّرِيمَةَ أُحْدَانُ الرَّجَالِ لَهُ صَيْدٌ وَمُجْتَرِيٌّ بِاللَّيْلِ هَمَّاسُ^(٣)

وقالوا: هو إِحْدَى الإِحْدِ، إِذَا رَفَعَ مِنْهُ وَعَظَّمَ. قال الشاعر: [من الرجز]

عَدُونِي الثَّغْلَبُ فِيمَا عَدَدُوا

حَتَّى اسْتَنَارُوا بِي إِحْدَى الإِحْدِ

لَيْتَنَا هِزْبًا ذَا سِلَاحٍ مُعْتَدِي^(٤)

قال: يقال هو إِحْدَى الإِحْدِ، وَوَاحِدُ الأَحْدِينِ، وواحد الآحاد.

فأما وصل: ﴿أَحَدٌ﴾ وتحريك التنوين، فالكسر في ﴿أَحَدٌ﴾. اللهُ ﴿هو﴾^(٥)

القياس الذي لا إِشْكَالَ فِيهِ، وَأما الوصل على السكون نحو: ﴿أَحَدُ اللهُ﴾ فإنه يُشَبَّهُ

= (٣/٢٦٢)، وشرح المفصل (١٦/٦)، واللسان (وحد، نهر، أنس، زول).

(١) عجز بيت وصدرة:

فضم قواصي الأحياء منهم

وهو للكُميت بن زيد في ديوانه (١٢٢/٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٣٠١)،

(٥٨٠)، واللسان (وحد)، والتاج (أحد).

(٢) تقدم.

(٣) وهو لمالك بن خالد أو خويلد الخناعي الهذلي في شرح أبيات سيبويه (٤٩٨/١)، وشرح

شواهد الإيضاح ص (٣٠٣)، والكتاب (٦٧/٢ - ٦٨)، واللسان (عرس)، ولأبي ذؤيب أو

لمالك بن خالد في شرح أشعار الهذليين (١/٢٢٦، ٢٢٧)، ولمالك أو لأبي ذؤيب أو لأمية

ابن أبي عائذ في خزنة الأدب (٩٥/١٠، ٩٧)، ولهم أو لعبد مناف أو للفضل بن عباس أو

لأبي زبيد الطائي في خزنة الأدب (٥/١٧٥، ١٧٦، ١٧٨)، وللهدلي في اللسان (وحد،

فرس).

(٤) الرجز بلا نسبة في اللسان (وحد)، والتاج (أحد).

(٥) سقط في أ.

فهذا لأنّ النصف الثاني من الأول كالبيت الثاني من الأول.

ألا ترى أن فيه التّضريع والخزَم، كحما يكون في البيوت التامة التي ليست بأنصاف؟! فكذلك ﴿أَحَدُ اللَّهِ﴾، لَمَّا كَانَ أَكْثَرُ الْقُرَاءِ -فيما حكى أبو عمرو- على الوقف أجراه في الوصل مُجْرَاهُ فِي الْوَقْفِ؛ لاستمرار الوقف عليه وكثرته على ألسنتهم.

فأما قوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [٤]، فَإِنَّ «لَهُ» ظَرْفٌ غَيْرٌ مُسْتَقَرٍّ، وهو متعلق بـ «كَانَ»، و «كُفُوًا» منتصب بأنه خبرٌ مُقَدَّمٌ؛ كما كان قوله: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧] كذلك.

وزعموا أن من البغداديين مَنْ يقول: إِنَّ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ أَنْ فِي «يَكُنْ» ضَمِيرًا مَجْهُولًا^(١)، وقوله ﴿كُفُوًا﴾ ينتصب على الحال، والعامل فيه ﴿لَهُ﴾، وهذا إذا أفردته عن «يَكُنْ» كان معناه: لَهُ أَحَدٌ كُفُوًا، وَإِذَا حُمِلَ عَلَى هَذَا لَمْ يُسْغَ.

ووجه ذلك: أنه محمول على معنى النفي؛ فَكَانَهُ [قال:] لم يكن أحد له كُفُوًا، كما كان قولهم: لَيْسَ الطَّيْبُ إِلَّا الْمِسْكُ، محمولاً على معنى النفي، ولولا حَمْلُهُ عَلَى الْمَعْنَى لَمْ يَجُزْ.

ألا ترى أنك لو قلت: زيدٌ إِلَّا مَنْطِقٌ، لم يكن كلاماً؟! فكما أنّ هذا محمولٌ على المعنى، كذلك: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ على المعنى، وعلى هذا جاز أن يكون ﴿أَحَدٌ﴾ فيه: الذي يقع لعموم النفي، [و]^(٢) لولا ذلك لم يجز أن يقع ﴿أَحَدٌ﴾ هذا في الإيجاب.

فإن قلت: أيجوز أن يكون قوله: «لَهُ» عندكم حالاً، على أن يكون المعنى: ولم يكن كُفُوًا له أحد؛ فيكون «لَهُ» صفةً للنكرة، فلما قُدِّمَ صار في موضع حال، كقوله: [من مجزوء الوافر]

لِعَزَّةٍ مُّوْحِشًا طَلَّلُ (٣)

= ابن الحاجب (٢/٢٦٦)، والكتاب (٤/١٥٠)، واللسان (كأس، جعل).

(١) في أ: ضمير مجهول.

(٢) سقط في أ.

(٣) صدر بيت وعجزه:

فَإِنَّ سَيُوبِيهِ قَالَ: إِنَّ ذَلِكَ كَلَامٌ يَقْلُ فِي الْكَلَامِ، وَيَكْثُرُ^(١) فِي الشَّعْرِ، فَإِنَّ حَمَلْتَهُ عَلَى هَذَا - عَلَى اسْتِكْرَاهٍ - كَانَ غَيْرَ مَمْتَنِعٍ .

والعامل في قولك: «لَهُ» إِذَا كَانَ حَالًا، يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَحَدَ شَيْئَيْنِ: أَحَدَهُمَا: «يَكُنْ» .

والآخر: أَنْ يَكُونَ مَا فِي: «كُفَّ» مِنْ مَعْنَى الْمِمَاثَلَةِ .

فَإِنَّ قُلْتَ: إِنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ إِذَا كَانَ مَعْنَى لَمْ تَتَقَدَّمِ الْحَالُ عَلَيْهِ، فَإِنَّ «لَهُ» لَمَّا كَانَ عَلَى لَفْظِ الظَّرْفِ، وَالظَّرْفُ يَعْمَلُ فِيهِ الْمَعْنَى وَإِنْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ؛ كَقَوْلِكَ: أَكَلْتُ^(٢) يَوْمَ لَكَ تَوْبٌ؛ كَذَلِكَ يَجُوزُ فِي هَذَا الظَّرْفِ ذَلِكَ - مِنْ حَيْثُ كَانَ ظَرْفًا - وَفِيهِ ضَمِيرٌ فِي الْوَجْهَيْنِ يَعُودُ إِلَى ذِي الْحَالِ، وَهُوَ: «كُفُوًا» .

وَأَمَّا كُفَّ: قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: «كُفَّ» وَ «كَفِيءٌ» وَ «كِفَاءٌ» وَاحِدٌ، فَالدَّلَالَةُ عَلَى «الْكِفَاءِ» قَوْلُ حَسَانٍ: [مَنْ الْوَافِر]

وَجِبْرِيلُ رَسُولُ اللَّهِ مِنَّا وَرُوحُ الْقُدُسِ لَيْسَ لَهُ كِفَاءٌ^(٣)

وَ «الْكَفِيءُ»، قَوْلُ الْآخَرِ: [مَنْ الطَّوِيل]

أَمَّا كَانَ عَبَادًا كَفِيئًا لِذَارِمٍ بَلَى وَالْأَبْيَاتِ بِهَا الْحُجْرَاتِ^(٤) وَحَكَى غَيْرُهُ: كُفُّ وَكُفَّءٌ. وَالْأَصْلُ الضَّمُّ فَخَفَّفَ، مِثْلُ: طُنْبٌ وَطُنْبٌ، وَعُنُقٌ وَعُنُقٌ، فَإِنَّ خَفَّفَتِ الْهَمْزَةُ مِنْ: «كُفَّءٌ»، احْتَمَلَ أَمْرَيْنِ:

أَحَدَهُمَا: أَنْ تَخَفَّفَهُ عَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ: ﴿الْخَبَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾

[النمل: ٢٥].

..... =
 وهو لكثير عزة في ديوانه ص (٥٠٦)، وخزانة الأدب (٣/٢١١)، وشرح التصريح (١/٣٧٥)، وشرح شواهد المغنى (١/٢٤٩)، والكتاب (٢/١٢٣)، واللسان (وحش)، والمقاصد النحوية (٣/١٦٣)، وبلا نسية في أسرار العربية ص (١٤٧)، وأوضح المسالك (٢/٣١٠)، وخزانة الأدب (٦/٤٣)، والخصائص (٢/٤٩٢)، وشرح الأشموني (١/٢٤٧)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص (١٦٦٤، ١٨٢٥)، وشرح قطر الندى ص (٢٣٦)، واللسان (خلل)، ومغنى اللبيب (١/٨٥، ٢/٤٣٦، ٦٥٩).

(١) في أ: وإن كثر.

(٢) في ب: كل.

(٣) تقدم.

(٤) وهو للفردق في جمهرة اللغة ص (٩٧٠)، وليس في ديوانه، ولرجل من الحطبات في الكامل ص (٨٩).

وَالْآخِرُ: أَنْ تَخَفَّفَهُ عَلَى قَوْل مَنْ قَالَ: أَلَكْمَاءُ وَالْمَرَاةُ.

فَإِنْ خَفَّفْتَ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ، قُلْتَ: «كُفَّا أَحَدًا»، وَإِنْ وَقَفْتَ عَلَيْهِ قُلْتَ: «كُفَّا»؛

الْأَلْفُ فِيهِ بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ.

وَإِنْ خَفَّفْتَ عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي قُلْتَ: «كُفَّا أَحَدًا» أَيْضًا. فَإِنْ وَقَفْتَ عَلَى هَذَا قُلْتَ:

«كُفَّا»، وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْأَلْفَ بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ فِي مَوْضِعِ النِّصْبِ، كَمَا يَخْتَلِفُونَ إِذَا كَانَ فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ أَوْ^(١) الْجَزْرِ.

وَإِنْ خَفَّفْتَ «كُفُّوًا» الَّذِي عَلَى وَزْنِ «عُنُق» قُلْتَ: «كُفُّوًا» فَأَبْدَلْتَ مِنَ الْهَمْزَةِ الْوَاوَ؛ كَمَا أَبْدَلْتَهَا وَاوًا إِذَا خَفَّفْتَ نَحْوَ: جُونٌ، وَتُوْدَةٌ^(٢).

وَإِنَّمَا أَبْدَلْتَ مِنْهَا الْوَاوَ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تَخْلُ فِي التَّخْفِيفِ مِنْ أَنْ تَبْدِلَ أَوْ تَجْعَلَهَا بَيْنَ بَيْنَ، فَلَمْ يَجْزُ أَنْ تَجْعَلَهَا بَيْنَ بَيْنَ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَ الْأَلْفِ وَالْهَمْزَةِ، وَالْأَلْفُ لَا يَكُونُ مَا قَبْلَهَا حَرْفًا مَضْمُومًا؛ فَكَذَلِكَ مَا قَرَّبَ مِنْهَا لَمْ يَجْزُ أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهُ^(٣) إِلَّا مَفْتُوحًا؛ أَلَّا تَرَى أَنَّهُ لَمَّا قَرَّبَ مِنَ السَّاكِنِ لَمْ يَجْزُ أَنْ يُبْتَدَأَ بِهَا، كَمَا لَمْ يَجْزُ أَنْ يَبْتَدَأَ بِالسَّاكِنِ؟! فَلَمَّا لَمْ يَجْزُ ذَلِكَ أَبْدَلْ مِنْهَا الْوَاوَ؛ كَمَا أَبْدَلْ مِنْهَا الْيَاءَ فِي نَحْوِ «مِيرٍ» وَ«عَلَا مِيرِيكٌ» لِمِثْلِ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْوَاوِ، فَإِنْ وَقَفْتَ عَلَى هَذَا قُلْتَ: «كُفُّوًا»، وَكَانَتِ الْأَلْفُ فِيهِ كَالْأَلْفِ فِي قَوْلِكَ: نَصَبْتُ عُنُقًا. فَإِنْ خَفَّفْتَ الْحَرَكَةَ قُلْتَ: «كُفُّوًا» فَأَسَكَنْتَ الْفَاءَ، وَأَبَقَيْتَ الْوَاوَ وَوَاوًا كَمَا كَانَ مَعَ إِشْبَاعِ الْحَرَكَةِ.

فَإِنْ قُلْتَ: هَلَّا رَدَدْتَ الْهَمْزَةَ مَعَ الْإِسْكَانِ؛ لِأَنَّ الضَّمَّةَ الَّتِي أَوْجَبَتْ قَلْبَهَا وَوَاوًا قَدْ زَالَتْ؟ قِيلَ: قُرِّرَتْ الْوَاوُ وَلَمْ تُرَدَّ الْهَمْزَةُ؛ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ فِي النِّيَّةِ، فَلَمَّا كَانَتْ فِي النِّيَّةِ كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ الثَّابِتَةِ فِي اللَّفْظِ، كَمَا كَانَتْ فِي: لَقَضَوُ الرَّجُلِ، وَفِي قَوْلِهِمْ: رَضِيَ، بِمَنْزِلَةِ الثَّابِتِ فِي اللَّفْظِ؛ وَلِذَلِكَ رَفِضَ جَمْعٌ، نَحْوُ: رِذَاءٍ وَكِسَاءٍ عَلَى فُعْلٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ جُمِعَ عَلَيْهِ كَانَتِ الضَّمَّةُ الْمَنْوِيَّةُ بِمَنْزِلَةِ الثَّابِتَةِ فِي اللَّفْظِ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلَّا كَانَ التَّخْفِيفُ عَلَى هَذَا وَلَمْ يَكُنِ التَّخْفِيفُ عَلَى: «كُفَّا»، لِأَنَّ الْحَرَكَةَ فِي النِّيَّةِ؟

قِيلَ: إِنَّ التَّخْفِيفَ لَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُمْ لَهُ وَإِجْرَاؤُهُ عَلَيْهِ، صَارَ كَأَنَّهُ لُغَةٌ بِنَفْسِهِ؛ كَمَا

(١) فِي أ: وَ.

(٢) فِي ب: وَالتُّودَةُ.

(٣) فِي أ: قَبْلَهَا.

أن: «كِفَاءً» وَ «كَفِيئًا» كذلك؛ وكذلك قالوا: لَبُوءٌ وَلَبَّاءُ؛ فهذا على «المَرَاة»، فلذلك يخفف^(١) [على حد]^(٢) خفف: ﴿الْحَبَّ﴾ ونحوه، فتقول إذا أشبعت ولم تخفف: ﴿كُفُوا﴾، وَإِذَا خَفَفْتَ: ﴿كُفُوا﴾، وَتَبَّتْ^(٣) الواو في الوجهين جميعًا كما ثَبَّتْ^(٤) في: جَوْنٌ وَالتَّوَدَّةُ.

والقراءات التي ذكرناها لا تخرج عن هذه الوجوه التي كتبناها.



(١) في أ: خفف.

(٢) في ب: كما.

(٣) في ب: وثبتت.

(٤) في أ: تثبت.

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذَكَرُوا اخْتِلَافَهُمْ فِي سُورَةِ الْفَلَقِ

قرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وعاصمٌ وأبو عمرو وابنُ عامرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ: ﴿حَاسِدٍ﴾ [٥] بفتح الحاء.

[حدثنا ابنُ مجاهدٍ] (٢) قال: وحدثني (٣) الجمال عن أحمدَ بنِ يزيدَ عن رُوحٍ عن أحمدَ بنِ موسى عن أبي عمرو: ﴿حَاسِدٍ﴾ بكسر الحاء (٤). قال أبو علي: التّفخيم والإمالة في هذا النحو حسانان.

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في أ.

(٣) في أ: وخبرني.

(٤) ينظر: السبعة (٧٠٣).

[بِسْمِ اللَّهِ] (١)

ذَكَرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ النَّاسِ

كُلُّهُمْ قَرَأَ: ﴿النَّاسِ﴾ [١] غير مماله، إلا ما روى الحُلوانِيُّ عن أبي عَمَرَ الدَّورِيِّ عن الكسائِيِّ أَنَّ قِرَاءَتَهُ كَانَتْ بِإِمَالَةِ النُّونِ مِنْ «النَّاسِ» فِي مَوْضِعِ الْخَفْضِ، وَلَا يُمِيلُ فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ (٢).

قال أبو علي: الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ: أَنَّ إِمَالَةَ ﴿النَّاسِ﴾ فِي الْآيَةِ لَا إِشْكَالَ فِي حُسْنِهِ وَجَوَازِهِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَكَانَ «النَّاسِ» نَحْوُ: «الْمَالِ» وَ «الْعَابِ»، لَجَازَتْ إِمَالَةُ الْأَلْفِ فِيهِ؛ لِكَسْرَةِ الْإِعْرَابِ، فَإِذَا كَانَ: ﴿النَّاسِ﴾ كَانَ أَحْسَنَ؛ لِأَنَّ هَذَا الْحَرْفَ قَدْ أُمِيلَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي لَا يُوجِبُ الْقِيَاسَ إِمَالَتَهُ فِيهِ؛ كَمَا أُمِيلَ «الْحِجَاجُ» إِذَا كَانَ عِلْمًا؛ لِأَنَّهُمَا كَثُرَا فِي الْكَلَامِ فَاسْتَجِيزَ ذَلِكَ فِيهِمَا لِلْكَثْرَةِ، فَإِذَا أُمِيلَ النَّاسُ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ شَيْءٌ يُوجِبُ الْإِمَالَةَ لِلْكَثْرَةِ، فَأَنَّ يُمَالَ لِكَسْرَةِ الْإِعْرَابِ أَجْدَرُ.

والناس: أصله الأناس، فِجُذِفَتِ الْهَمْزَةُ الَّتِي هِيَ فَاءٌ؛ وَيَذُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ «الأنس» وَ «الأناس»، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي تَحْقِيرِهِ: نُؤَيِّسُ، فَإِنَّ الْأَلْفَ لَمَّا كَانَتْ ثَانِيَةً زَائِدَةً، أَشْبَهَتْ أَلْفَ «فَاعِلٍ»؛ فَكَمَا قُلِّيْتُ وَأَوَّا لَشَبَّهَ بِأَلْفٍ (٣) «فَاعِلٍ»، كَذَلِكَ جَازَتْ الْإِمَالَةُ فِيهِ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي أُمِيلَ الْأِسْمُ فِيهِ لِذَلِكَ.

نَجَرَ كِتَابَ الْحُجَّةِ لِلْقُرَّاءِ، وَبَلَغَ الْفَرَاغَ مِنْهُ فِي يَوْمِ الْخَمِيسِ لِسَبْعِ بَقِيَّةٍ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ تِسْعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَآلِهِ وَسَلَّمْ تَسْلِيمًا. وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ (٤)

تَمَّ الْجُزْءُ الرَّابِعُ، وَهُوَ آخِرُ كِتَابِ الْحُجَّةِ

(١) سقط في أ.

(٢) ينظر: إتحاف الفضلاء (٤٤٦)، التبيان للطوسي (٤٣٥/١٠)، الحجة لابن خالويه (٣٧٨)، السبعة لابن مجاهد (٧٠٣)، الغيث للصفاسي (٤٠٢)، المجمع للطبرسي (٥٦٩/١٠).

(٣) في أ: ألف.

(٤) ثبت في أ: والحمد لله رب العالمين، وصلواته وسلامه على نبيه محمد وعلى أهله، وذلك في المحرم يوم عاشوراء من سنة ثمان وعشرين وأربعمائة.

فهرس المحتويات

سورة الحج

٣	آية: ٢
٤	آية: ٢٣
٥	آية: ١٥-٢٩
٧	آية: ٢٥
١٠	آية: ١٩
١١	آية: ٢٥، ٢٩
١٢	آية: ٣١
١٣	آية: ٣٤، ٣٨، ٦٧
١٤	آية: ٤٠
١٥	آية: ٣٩
١٦	آية: ٤٥
١٧	آية: ٤٧
١٨	آية: ٥١
١٩	آية: ٥٨-٥٩
٢٠	آية: ٦٢
٢١	آية: ٧١

سورة المؤمنون

٢٢	آية: ٨-٩
٢٣	آية: ١٤
٢٤	آية: ٢٠
٢٧	آية: ٢١
٢٨	آية: ٢٧، ٢٩

٢٩	آية : ٤٤
٣٠	آية : ٥٠
٣١	آية : ٥٢
٣٢	آية : ٧٢، ٦٧
٣٣	آية : ٧
٣٤	آية : ٨٩-٨٧-٨٥
٣٥	آية : ١٠٦-٩٢
٣٦	آية : ١١٠
٣٩	آية : ١١١
٤٠	آية : ١١٤-١١٢
٤١	آية : ١١٥

سورة النور

٤٢	آية : ٢-١
٤٣	آية : ٦
٤٤	آية : ٧
٤٦	آية : ٩-٧
٤٨	آية : ١٥
٤٩	آية : ٣١-٢٤
٥٠	آية : ٣١
٥٣	آية : ٣٥
٥٧	آية : ٤٥-٣٦
٥٨	آية : ٥٥-٥٢
٥٩	آية : ٥٢
٦٠	آية : ٤٠
٦١	آية : ٤٣
٦٢	آية : ٥٧-٥٥

٦٣ آية : ٥٨

سورة الفرقان

٦٥ آية : ٨-١٠

٦٦ آية : ١٧

٦٨ آية : ١٣-١٩

٦٩ آية : ٢٥

٧١ آية : ٢٧-٢٨

٧٢ آية : ٣٠-٤٨

٧٣ آية : ٤٨-٥٠

٧٤ آية : ٦٠-٦١

٧٥ آية : ٦٢

٧٦ آية : ٦٧

٧٧ آية : ٦٩

٨٠ آية : ٧٤

٨١ آية : ٧٥

سورة الشعراء

٨٢ آية : ١

٨٣ آية : ٤٥

٨٤ آية : ٤٩-٦٢-٥٦

٨٥ آية : ٥٢-٦١

٨٦ آية : ٦١

٨٩ آية : ١٣٧

٩٠ آية : ١٤٩

٩١ آية : ١٧٦

٩٢ آية : ١٩٣

٩٣	آية: ١٩٧
٩٤	آية: ٢٢٤-٢١٧

سورة النمل

٩٥	آية: ٧
٩٨	آية: ١٠-٢
٩٩	آية: ٢٠
١٠٠	آية: ٢١
١٠١	آية: ٢٢-١٨
١٠٢	آية: ٢٢
١٠٣	آية: ٢٥
١٠٥	آية: ٢٨-٢٥
١٠٦	آية: ٢٨
١٠٧	آية: ٣٦
١٠٩	آية: ٤٤
١١١	آية: ٤٩
١١٣	آية: ٥١
١١٥	آية: ٥٥
١١٦	آية: ٦٦-٦٢
١١٧	آية: ٦٦
١١٨	آية: ٧٠-٦٧
١١٩	آية: ٨١-٨٠
١٢٠	آية: ٨١
١٢١	آية: ٨٢
١٢٢	آية: ٨٨-٨٧
١٢٣	آية: ٨٩
١٢٤	آية: ٩٣

سورة القصص

١٢٥	آية : ٦-٨
١٢٦	آية : ٢٣-٢٩
١٢٧	آية : ٣٢
١٣١	آية : ٣٤
١٣٢	آية : ٣٧
١٣٣	آية : ٣٩-٤٨-٥٧
١٣٤	آية : ٦٠-٨٢-٧١
١٣٥	آية : ٧١

سورة العنكبوت

١٣٦	آية : ١٩-٢٠
١٣٧	آية : ٢٥
١٣٩	آية : ٢٨-٢٩
١٤٠	آية : ٣٢-٣٣
١٤١	آية : ٣٤-٤٢
١٤٢	آية : ٥٠
١٤٣	آية : ٥٥
١٤٤	آية : ٥٦-٥٧
١٤٥	آية : ٥٨
١٤٧	آية : ٦٦

سورة الروم

١٤٩	آية : ١٠
١٥٠	آية : ٢٢-١١
١٥١	آية : ١٩
١٥٢	آية : ٣٩

١٥٣	آية : ٤٨
١٥٤	آية : ٥٢-٥٠
١٥٥	آية : ٥٤
١٥٦	آية : ٤١-٥٧
١٥٧	آية : ٤١

سورة لقمان

١٥٨	آية : ٦-٣
١٥٩	آية : ١٧-١٦-١٣
١٦٠	آية : ١٦-١٨
١٦١	آية : ٢٠
١٦٢	آية : ٢٧
١٦٣	آية : ٢٩

سورة السجدة

١٦٤	آية : ٧
١٦٥	آية : ١٠
١٦٦	آية : ١٧
١٦٧	آية : ٢٤

سورة الأحزاب

١٦٨	آية : ٤-٢
١٦٩	آية : ٤
١٧١	آية : ٦٧-٦٦-١٠
١٧٢	آية : ٩
١٧٣	آية : ١٤-١٣
١٧٤	آية : ٣٠-٢١
١٧٥	آية : ٣١

١٧٦	آية: ٣٣
١٧٧	آية: ٤٠-٣٦
١٧٨	آية: ٤٩
١٧٩	آية: ٥٣-٥٢-٥١
١٨٠	آية: ٦٧
١٨١	آية: ٦٨

سورة سبأ

١٨٢	آية: ٣
١٨٣	آية: ٥
١٨٤	آية: ٩
١٨٥	آية: ١٢-٩
١٨٦	آية: ١٣-١٢
١٨٧	آية: ١٤
١٨٨	آية: ١٥
١٨٩	آية: ١٦
١٩٠	آية: ٣٣
١٩١	آية: ١٧
١٩٣	آية: ٢٠-١٩
١٩٤	آية: ٢٣-٢٠
١٩٥	آية: ٣٧-٢٣
١٩٦	آية: ٥٢
١٩٨	آية: ٢٢-٤٠

سورة فاطر

١٩٩	آية: ٣٦-٣
٢٠٠	آية: ٣٣

٢٠١	آية : ٣٣-٤٠
٢٠٢	آية : ٤٣
٢٠٥	آية : ٤٠

سورة يس

٢٠٦	آية : ١
٢٠٧	آية : ٥
٢٠٨	آية : ٩
٢٠٩	آية : ١٩
٢١٠	آية : ٣٩
٢١١	آية : ٤٩
٢١٢	آية : ٥٦
٢١٣	آية : ٦١-٦٢
٢١٤	آية : ٦٨
٢١٥	آية : ٤١-٦٧
٢١٦	آية : ٧٠-٨٢

سورة الصافات

٢١٨	آية : ١-٢-٣
٢٢٠	آية : ٦
٢٢١	آية : ٨
٢٢٢	آية : ١٢
٢٢٣	آية : ٤٧
٢٢٤	آية : ٥٤-٥٥
٢٢٥	آية : ٩٤
٢٢٦	آية : ١٠٢
٢٢٨	آية : ١٢٣

٢٣١	آية: ١٢٦
٢٣٢	آية: ١٥٢-١٥٣

سورة ص

٢٣٤	آية: ١٥
٢٣٥	آية: ٢٣-٢٩
٢٣٦	آية: ٢٣
٢٣٧	آية: ٢٤
٢٣٨	آية: ٤٦-٤١
٢٣٩	آية: ٤٦
٢٤١	آية: ٤٨
٢٤٣	آية: ٥٣-٤٥
٢٤٤	آية: ٥٧
٢٤٥	آية: ٥٨
٢٤٨	آية: ٦٣-٦٢
٢٥١	آية: ٧٥-٦٣
٢٥٢	آية: ٧٥
٢٥٣	آية: ٨٤
٢٥٤	آية: ٨

سورة الزمر

٢٥٦	آية: ٧
٢٥٧	آية: ٩
٢٥٩	آية: ٢٩-١٨-١٧
٢٦٠	آية: ٢٩
٢٦١	آية: ٣٦
٢٦٢	آية: ٤٢-٣٨

٢٦٣	آية : ٦١-٦٤
٢٦٤	آية : ٦٤
٢٦٦	آية : ٧١-٧٣

سورة غافر

٢٦٧	آية : ١
٢٦٨	آية : ٢٠
٢٦٩	آية : ١٥-٣٢
٢٧١	آية : ٦-٢١
٢٧٢	آية : ٢١-٤٤-٢٦
٢٧٣	آية : ٢٦-٢٨
٢٧٤	آية : ٢٧-٣٥
٢٧٥	آية : ٣٥
٢٧٦	آية : ٣٧
٢٧٨	آية : ٤٦-٤٠
٢٧٩	آية : ٦٠
٢٨٠	آية : ٥٢-٥٨
٢٨١	آية : ١٦
٢٨٢	آية : ١٩
٢٨٣	آية : ٤٧
٢٨٤	آية : ٤٤
٢٨٧	آية : ٢٩
٢٨٨	آية : ٥١

سورة الشورى

٢٨٩	آية : ٥١
٢٩٠	آية : ٣

٦٠٩	ج	فهرس المحتويات
٢٩١		آية: ٥-٢٥
٢٩٢		آية: ٣٠
٢٩٣		آية: ٣٢-٣٥
٢٩٤		آية: ٣٥
٢٩٥		آية: ٣٧
٢٩٦		آية: ٥١

سورة الزخرف

٣٠١		آية: ٥-١٨
٣٠٢		آية: ١٨
٣٠٣		آية: ١٩
٣٠٩		آية: ١١
٣١٠		آية: ٢٤-٣٣
٣١١		آية: ٣٥
٣١٣		آية: ٣٨-٥٣
٣١٤		آية: ٥٦
٣١٥		آية: ٥٧
٣١٦		آية: ٥٧-٤٩
٣١٧		آية: ٣٩
٣١٨		آية: ٦٨
٣١٩		آية: ٧١
٣٢٠		آية: ٨٥-٨٨
٣٢١		آية: ٨٨
٣٢٢		آية: ٨٩-٥٨
٣٢٣		آية: ٥٨

سورة الدخان

٣٢٥	آية: ٩
٣٢٦	آية: ٤٧-٤٥
٣٢٧	آية: ٤٩
٣٢٨	آية: ٥١

سورة الجاثية

٣٢٩	آية: ٤-٥
٣٣٢	آية: ٦
٣٣٣	آية: ١٤-١١
٣٣٤	آية: ١١-٢١
٣٣٥	آية: ٢١
٣٣٨	آية: ٢٣-٣٥-٣٢
٣٣٩	آية: ٣٢

سورة الأحقاف

٣٤١	آية: ١٥
٣٤٢	آية: ١٢
٣٤٣	آية: ١٥-١٦
٣٤٤	آية: ١٧
٣٤٥	آية: ١٩-٢٥
٣٤٦	آية: ٢٥
٣٤٧	آية: ٢٠

سورة محمد

٣٤٨	آية: ٤-١٥
٣٤٩	آية: ١٦

٣٥٠	آية: ١٦
٣٥١	آية: ٢٥
٣٥٣	آية: ٢٦
٣٥٤	آية: ٣١
٣٥٥	آية: ٣٨-٣٥

سورة الفتح

٣٥٦	آية: ٦-٩
٣٥٧	آية: ١٠
٣٥٨	آية: ١١-١٥
٣٥٩	آية: ١٧-٢٤-٢٩
٣٦٠	آية: ٢٩

سورة الحجرات

٣٦٢	آية: ١٠
٣٦٤	آية: ١٤
٣٦٦	آية: ١٨-١٢
٣٦٧	آية: ١٢

سورة ق

٣٦٨	آية: ٣٠-٤٠
٣٦٩	آية: ٤١
٣٧٠	آية: ٤٤-٣٦

سورة الذاريات

٣٧١	آية: ٢٣
٣٧٦	آية: ٤٤
٣٧٧	آية: ٤٦

سورة الطور

٣٧٨	آية: ٢١
٣٨٠	آية: ٢٣
٣٨١	آية: ٢٨-٤٥
٣٨٢	آية: ٣٧

سورة النجم

٣٨٣	آية: ١١-١٣-٧-٨-١٢
٣٨٤	آية: ١١
٣٨٥	آية: ٢٠
٣٨٦	آية: ٢٢
٣٨٨	آية: ٣٢
٣٩٠	آية: ٥٠

سورة القمر

٣٩٤	آية: ٦
٣٩٥	آية: ٧-١١
٣٩٦	آية: ٢٦

سورة الرحمن

٣٩٧	آية: ١٢
٣٩٩	آية: ٢٢
٤٠٠	آية: ٢٤
٤٠١	آية: ٣١
٤٠٢	آية: ٣٥
٤٠٥	آية: ٥٦-٧٤
٤٠٦	آية: ٨٨

سورة الواقعة

٤٠٧	آية: ٢٢
٤٠٨	آية: ٣٧
٤١٠	آية: ٤٧
٤١١	آية: ٥٥-٦٠
٤١٢	آية: ٦-٦٦-٧٥
٤١٣	آية: ٧٥-٥٦
٤١٤	آية: ٨٢
٤١٥	آية: ٨٢

سورة الحديد

٤١٦	آية: ٨-١٠
٤١٧	آية: ١١
٤١٨	آية: ١١-١٣
٤١٩	آية: ١٣
٤٢٣	آية: ١٨
٤٢٤	آية: ٢٣
٤٢٥	آية: ٢٤-١٥

سورة المجادلة

٤٢٦	آية: ٢
٤٢٧	آية: ٨
٤٢٩	آية: ١١
٤٣١	آية: ١١-٢٢

سورة الحشر

٤٣٢	آية: ٢-١٤
٤٣٣	آية: ١٤-١٦

سورة الممتحنة

٤٣٤	آية : ٣-١٠
٤٣٥	آية : ١٠-٤
٤٣٦	آية : ٤

سورة الصف

٤٣٧	آية : ٦
٤٣٨	آية : ٨-١٠

سورة الجمعة

٤٣٩	آية : ١٤
-----	----------

سورة المنافقين

٤٤٠	آية : ٤
٤٤١	آية : ٤-٥-١٠
٤٤٢	آية : ١٠
٤٤٣	آية : ١١

سورة التغابن

٤٤٤	آية : ٩-١٧
٤٤٥	آية : ٩

سورة الطلاق

٤٤٦	آية : ١١-٨
٤٤٧	آية : ٨
٤٤٨	آية : ٣
٤٤٩	آية : ٨

سورة التحريم

٤٥٠	آية : ٣
٤٥١	آية : ٤-٥
٤٥٢	آية : ٨

٤٥٣ آية : ١٢

سورة الملك

٤٥٤ آية : ٣-١٥-١٦

٤٥٥ آية : ١٦

٤٥٦ آية : ١١-٢٩-٢٨

٤٥٧ آية : ١٧

سورة نون

٤٥٨ آية : ١

٤٥٩ آية : ١٤

٤٦١ آية : ٥١

سورة الحاقة

٤٦٢ آية : ٩-١٨

٤٦٣ آية : ٤١-٤٢-١٢

٤٦٤ آية : ١٢

سورة المعارج (سأل سائل)

٤٦٥ آية : ١

٤٦٦ آية : ٤-١٦

٤٦٧ آية : ١٠

٤٦٨ آية : ٣٢

٤٦٩ آية : ٣٣-٣٨

٤٧٠ آية : ٤٣

سورة نوح

٤٧١ آية : ٣-٦

٤٧٢ آية : ٢١

٤٧٣ آية : ٢٣

٤٧٤ آية : ٢٥

٤٧٥ آية: ٢٨

سورة الجن

٤٧٦ آية: ١-١٦-١٨-١٩

٤٧٨ آية: ١٧-٢٠

٤٧٩ آية: ١٩

٤٨٠ آية: ٢٥

سورة المزمل

٤٨١ آية: ٦

٤٨٢ آية: ٩-٢٠

سورة المدثر

٤٨٤ آية: ٣٣-٥٠

٤٨٥ آية: ٣٥

٤٨٦ آية: ٥٠

سورة القيامة

٤٨٨ آية: ١

٤٨٩ آية: ٧

٤٩٠ آية: ٢٠-٢١-٢٧

٤٩١ آية: ٣٧

سورة الإنسان

٤٩٣ آية: ٤-١٥-١٦

٤٩٤ آية: ١٥-١٦

٤٩٧ آية: ٢١

٥٠٤ آية: ٣٠

سورة المرسلات

٥٠٦ آية: ٦

٥٠٨ آية: ١١-٢٣

٥٠٩ آية: ٣٣

سورة عم

٥١٠ آية: ٤-٥-١٩

٥١١ آية: ٢٣-٢٥

٥١٢ آية: ٣٧-٣٥

٥١٣ آية: ٣٧

سورة النازعات

٥١٤ آية: ١١-١٦

٥١٥ آية: ١٦

٥١٦ آية: ١٨

٥١٧ آية: ١٠-١١-٤٥

٥١٨ آية: ٤٥

سورة عبس

٥١٩ آية: ٤٠-٦

٥٢٠ آية: ١٠-٢٥

٥٢١ آية: ٢٥

سورة التكوير

٥٢٢ آية: ٦-١٠-١٢

٥٢٣ آية: ٢٤

سورة الانفطار

٥٢٥ آية: ٧-١٧-١٩

٥٢٦ آية: ٨-٩

سورة المطففين

٥٢٧ آية: ١٤

٥٢٨ آية: ٢٦

٥٢٩ آية: ٢٢-٣٦

٥٣٠ آية: ٣٦

سورة الانشقاق

٥٣١ آية: ١٢-١٩

٥٣٢ آية: ١٩

٥٣٣ آية: ١-٢-٣-٤-٥

سورة البروج

٥٣٤ آية: ١٥

٥٣٦ آية: ٢١-٢٢

سورة الطارق

٥٣٧ آية: ٤

سورة الأعلى

٥٣٨ آية: ٣-١٦

سورة الغاشية

٥٣٩ آية: ٤-١١

٥٤٠ آية: ٢٣

سورة الفجر

٥٤٢ آية: ٣-٤

٥٤٣ آية: ١٥-١٦

٥٤٤ آية: ٩

٥٤٦ آية: ٤

٥٤٨ آية: ١٥-١٦-١٧-١٩-٢٠

٥٤٩ آية: ١٨

٥٥٠ آية: ٢٥-٢٦

سورة البلد

٥٥٢	آية : ١٣-١٤
٥٥٤	آية : ٢٠
٥٥٥	آية : ٢٠-١٩
٥٥٦	آية : ١٩

سورة الشمس

٥٥٧	آية : ١-١٥
٥٦٠	آية : ١٥

سورة الليل

٥٦١	آية : ١٤
-----	----------

سورة الضحى

٥٦٢	آية : ١
-----	---------

سورة العلق

٥٦٣	آية : ٧
-----	---------

سورة القدر

٥٦٦	آية : ٥
-----	---------

سورة البينة

٥٦٧	آية : ٧-٦
-----	-----------

سورة الزلزلة

٥٦٨	آية : ٧-٨
-----	-----------

سورة القارعة

٥٧٠	آية : ١-٢-٣-١٠
-----	----------------

سورة التكاثر

٥٧١	آية : ٦-٧
-----	-----------

٥٧٢	آية : ٦
-----	---------

سورة العصر

٥٧٥ آية: ٣-١

سورة الهمزة

٥٧٧ آية: ٢

٥٧٨ آية: ٩

سورة قريش

٥٧٩ آية: ١-٢

٥٨٠ آية: ٢

٥٨٢ آية: ١

سورة الكافرون

٥٨٣ آية: ٦

٥٨٤ آية: ٤-٣-٥

سورة المسد

٥٨٥ آية: ١-٤

٥٨٦ آية: ٤

سورة الإخلاص

٥٨٧ آية: ١-٢

٥٩٢ آية: ١

٥٩٣ آية: ٤

سورة الفلق

٥٩٧ آية: ٥

سورة الناس

٥٩٨ آية: ١-٢-٣-٥-٦

٥٩٩ فهرس المحتويات